

﴿الجزء الخامس﴾

من حواشي العلامتين الفهامين والامامين
القدوتين العلامة العارف بالله الشيخ عبد الجيد الشرواني نزيل مكة
المكرمة والامام المحقق والعلامة المدقق الشيخ أحمد بن
قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف
الامام العالم العلامة الاوحد الفهامة خاتمة
المحققين شهاب الدين أحمد بن حجر
الهيتمي الشافعي نزيل مكة
المشرفة تنعم الله الجميع
برحمته وأسكنهم
فسيح جنات
آمين

﴿وبها مشتملة تحفة المحتاج بشرح المنهاج﴾

﴿تنبيه﴾

قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني في أول كل
صفحة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل صفحة
مفصولا بينهما جدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب السلم)

أى كتاب بيان حقيقته وأحكامه اه ع ش (قوله ويقال له الخ) أى لغة هذه الصيغة تشعر بان السلم هو الكثير المتعارف وأن هذه اللغة قليلة اه ع ش وعبارة المغنى السلم لغة أهل الحجاز والسلف لغة أهل العراق سى أى هذا العقد سلم التسليم رأس المال فى الجاس وسلفا لتقديمه اه وقوله سى الخ فى النهاية مثله قال ع ش قوله لتسلم الخ أى لا شرط التسليم لصحة العقد وقوله لتقديمه أى تقديم نقده على استيفاء المسلم فيه غالباً ومن غير الغالب مالو كان حالاً أو عله المسلم اليه ودفعه حالاً فى مجلس العقد اه (قوله ويقال له) الى قوله وقد يستشكل فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله الا الى آية الدين (قوله الاما شذبه الخ) انظر الذى شذبه هل هو عدم جواز السلم أو أن جوازه معتبر على وجه مخالف لما عليه الأئمة فيه - انظر والظاهر الاول فليراجع اه ع ش أقول بل الظاهر الظاهري والالكان الظاهر أن يقول الامن شذابن المسيب (قوله آية الدين) أى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نيايتن يدين الآية (قوا والخبر الصحيح الخ) عبارة النهاية وخبر الصحيحين من أسلم فى شئ فليسلم فى كيل الخ وعبارة المغنى وشري - وخبر الصحيحين من أسلف فى شئ فليسلف فى كيل الخ فاعل الرواية متعددة (قوله ووزن معلوم) الوار بمعنى أو اذ لا يجوز الجمع بين الكيل والوزن اه ع ش (قوله الى أجل معلوم) ومعنى الخبر من أسلم فى مكيل فليكن معلوماً أو موزون فليكن معلوماً أو الى أجل فليكن معلوماً لأنه حصره فى الكيل والوزن والاجل اه نهاية قال ع ش قوله مر لأنه حصره الخ وذلك لأنه يلزم على ظاهره فساد السلم فى غير المكيل والموزون وفى الحال اه قول المتن (هو بيع) يؤخذ من جعله بيعاً أنه قد يكون صريحاً وهو ظاهر وقد يكون كناية كالكناية وإشارة الانحس التي يفهمها القطن دون غيره اه ع ش (قوله شئ موصوف) فوصوف بالجر صفة موصوف محذوف كناية عليه المحلى وانما فعل كذلك لأنه لو قرئ بالرفع كان المعنى بيع موصوف فى الذمة والبيع لا يصح وصفه بكونه فى الذمة لا يتجاوز كان يقال موصوف

(كتاب السلم)

(كتاب السلم)

ويقال له السلف واصله قبل الاجماع الاما شذبه ابن المسيب آية الدين فسرهما ابن عباس رضى الله عنهما بالسلم والخبر الصحيح من أسلف فليسلف فى كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم (هو) شرعا (بيع) شئ موصوف فى الذمة بلفظ السلف أو السلم كما يعلم

من كلامه فلا اعتراض عليه

وأجاب الشارح بان هذا تعريف له بخاصته المتفق عليها وقد يستشكل تعبيره بالخاصة لانهم اتوا بحد في غيره وهو البيع في الذمة وبجواب يمنع ذلك وبيانه أن من الظاهر أن الشارع وضع لفظ البيع لمطلق المقابلة من غير اعتبار قيد زائد من تعيين أو وصف في الذمة نظير وضع اسم الجنس ووضع لفظ السلم لمقابلة بقيد الثاني نظير علم الجنس سواء أعقد بلفظ سلم ولا خلاف فيه أو بيع على القول الآتي انه سلم فالوصف في الذمة خاصة لماهية السلم اتفاقا واشترط لفظ السلم خاصة لها على الأصح واقتصر المصنف في التعريف على المتفق عليه دون الاختلاف فيه لان الغالب في التعاريف ولو الناقصة ذلك قيل ليس لنا عقد يختص بصيغة واحدة الا هذا والنكاح وأراد بواحدة مع كونها ثنتين هنا وثم اتحاد المعنى لا اللفظ فهما من حيز الترادف وعرف بغير ذلك مما هو غير مانع ويعلم من كونه بيعا امتناع اسلام الكافر في نحو سلم خلافا لما وردى قال في الانوار ما حاصله وكذا لو كان المسلم مسلما والمسلم اليه كافرا والعبد المسلم فيه خير حاصل عنده اه وفي تقييده بغير حاصل عنده نظر ظاهر وان نقله شارح وأقره

مبيعة أو ما يتعلق به أو نحو ذلك ولا حاجة اليه اه ع ش (قوله من كلامه) أي قوله ولو قال اشتريت منك ثوبا صفته كذا الخ وقوله فلا اعتراض عليه اذ هو حذف الدليل وهو جائز اه سم و (قوله فلا اعتراض) المعتبر هو الديمري حيث قال برده عليه ما اذا عقد بلفظ البيع ولم يتعرض للفظ السلم فانه يتعقد بيعا لا سلا اه (قوله بان هذا تعريف له بخاصته) يجوز أن يكون مراد الشارح بالخاصة الخاصة الإضافية لا الحقيقية ويكون الغرض من التعريف التمييز عن بعض الاغيار كبيع الاعيان لاعتبار الاغيار والله أعلم ثم رأيت المحشى سم أشار لي جميع ما ذكره ووجه صحة التعريف بما أشرفنا اليه ونقل عن السيد قدس سره أنه قد يكون الغرض من التعريف تمييزه عن بعض ماعده اه سيد عر (قوله وهو البيع في الذمة) أي بلفظ البيع (قوله ويجاب بمنع ذلك) ان كان مبنى هذا الجواب على أنه معتبر في خاصة الشيء اعتبارا الواضح اياها في مفهومه فمنوع أو مجرد وجودها فيه دون غيره فالوصف بالذمة ليس كذلك بالنسبة للسلم تدبر اه سم (قوله وبيانه) أي المنع (قوله وضع لفظ البيع لمطلق المقابلة الخ) لا يخفى أن البيع شرعا وان كان ما أفاده لكن تحتية فردان بيع الاعيان وبيع الذمة ولا شك أن بيع الذمة مغاير للسلم بالماهية وأن المعنى المذكور متحقق فيه فلم يثبت كونه خاصة حقيقة فتعين التعويل على ما أشرفنا اليه اه سيد عر (قوله لفظ السلم) أي والسلف (قوله بمقابلة) بالتثنية وفي أكثر النسخ فيما أطلعنا عليه بالزيادة بالإضافة إلى الضمير ولعله من الناسخ (قوله بقيد الثاني) أي الوصف في الذمة اه كرى (قوله نظير علم الجنس) يشعر بان معنى علم الجنس أخص من معنى اسم الجنس وهو وهم بل معناه ما واحد بالذات وانما يختلف بالاعتبار لان التعيين والمعهودية أي الذهنية معتبرة في معنى علم الجنس دون اسمه كما تقر في محله اه سم (قوله أعقد) الهزلة للاستغهام (قوله بلفظ سلم) أي أو سلف (قوله لفظ السلم) أي أو السلف (قوله لان الغالب الخ) قد يمنع اه سم (قوله ذلك) أي التعريف بالمتفق عليه (قوله قيل ليس الخ) عبارة المعنى قال الزركشي وليس الخ (قوله قيل الخ) أي قال بعضهم وليس الغرض تضعيفه اه ع ش (قوله مع كونها ثنتين هنا) وهما السلم والسلف (وتم) وهما النكاح والتزويج اه كرى (قوله ويعلم) أي قوله قال في النهاية والمعنى ثم قالا ومثل الرقيق المسلم المرتد كما مر في باب المبيع اه (قوله اسلام الكافر) من اضافة المصدر إلى فاعله (قوله في نحو مسلم) أي من كل ما يمنع تلك الكافرة كالمصحف وكتب العلم والسلاح في اسلام الحربى اه ع ش (قوله والعبد المسلم

(قوله من كلامه) أي قوله ولو قال اشتريت منك ثوبا صفته كذا الخ وقوله فلا اعتراض عليه أي اذ هو حذف الدليل وهو جائز (قوله وقد يستشكل) لا اشكال مع ملاحظة ما قررناه من انقسام الخاصة الى مطلقة وهي ما يختص بالشيء بالقياس الى جميع ماعده كالضاحك للانسان والى اضافية وهي ما يختص بالشيء بالقياس الى بعض اغياره كالشئ للانسان فان قلت فاذا كانت الخاصة هنا اضافية لانها تختص السلم بالنسبة الى بعض اغياره وهو بيع الاعيان فهل يصح التعريف بهما قلت نعم على ما صوب به السيد فقال والضواب ان المعتبر في المعروف كونه موصلا الى تصور الشئ اما بالكنه أو بوجه ما سواء كان مع التصور بالوجه عينه عما عده أو عن بعض ماعده انتهى (قوله ويجاب بمنع ذلك) ان كان مبنى هذا الجواب على أنه معتبر في خاصة الشيء اعتبارا الواضح اياها في مفهومه فمنوع أو مجرد وجودها فيه دون غيره فالوصف بالذمة ليس كذلك بالنسبة للسلم فتدبر (قوله وبيانه أن من الظاهر الخ) ملخص هذا البيان كما يعرف بالتأمل دعوى أن خاصة الشيء ما اعتبره الواضع فيه وان وجد في غيره من غير اعتباره فيه وهذا ممنوع يؤيد المنع ان كلامنا من الضاحك والمأشئ خاصة للانسان مع ان واحدا منهما لم يعتبره الواضع فيه وقد عرفوا الخاصة بانها الخارج المقول على ما تحته حقيقة واحدة فقط فلما تأمل انتهى (قوله نظير علم الجنس) تنظير السلم الذي هو صنف من البيع بعلم الجنس يشعر بان معنى علم الجنس أخص من معنى اسم الجنس وهو وهم بل معناه ما واحد بالذات وانما يختلف بالاعتبار لان التعيين والمعهودية معتبرة في معنى علم الجنس دون اسمه كما تقر في محله (قوله لان الغالب)

لأنه ان نظر لغزة تحصيله
للمسلم لتعذر دخوله في
ملكه اختيارا الا في صور
ناصرة فلا فرق كالمسلم في
لؤلؤة كبيرة قال الذي يتجه
عدم الصحة مطلقا بل بلفظ
البيع فهو بيع وان أعطى
حكم السلم في منع الاستبدال
عنه نظرا للمعنى كما
وباني (بشرط له) ليصح
(مع شروط البيع) لغیر
الرؤی ما عدا الرؤیة وقيل
المراشروط المبيع في الزمة
فلا يحتاج لاستثناء الرؤیة
ويؤيده ما قدمه من صحة سلم
الاعمى (أمور) أخرى سبعة
اختص بها فلذا عقد لها
هذا الكتاب (أحدها تسليم
رأس المال) الذي هو
بمنزلة الثمن في البيع وأخذ
غير واحد من قولهم تسليم
انه لا يكفي استبدال المسلم
اليه بالقبض لانه في المجلس
مما لا يتم العقد الا به فاشترط
فيه اختيار المتعاقدين
كالصيغة لكن رددته
عليهم في شرح الارشاد بان
القبض في الروايات كذلك
وقد صرحوا بأنه لا يشترط
القبض فيها فهنا أولى
وحينئذ قاله بغير التسليم
جرى على الغالب والفرق
بين البابين في ذلك بعيد جدا
فلا يلتفت اليه لا تفاههم
على انه يحتاط للربا مالا
يحتاط لغيره (في المجلس)
الذي وقع به المستند قبل
التفرق منه وان قبض فيه
المسلم فيه ولو بعد التخابر

فيه) أي المسلم اه بصري (قوله لانه ان نظر لغزة تحصيله الخ) هل التعديل متحصر في ذلك ينبغي ان يتأمل
اه سيد عمر عبارة سم قوله فلا فرق قديفرى اه وأشار ع ش الى الجواب بما نصه قال حج الذي يتجه فيه
عدم الصحة مطلقا أي سواء كان حاصله عند الكافر أو لا أقول وذلك لندرة دخول العبد المسلم في ملك الكافر
فأشبه السلم فيما يعز وجوده ولا يرد مالو كان في ملكه مسلم لان ما في النعمة لا ينحصر فيه ولا يجب دفعه عما فيها
ويجوز تلفه قبل التسليم فلا يحصل به المقصود اه (قوله اما بلفظ البيع الخ) محترز قوله سابقا بلفظ
السلف أو السلم (قوله كما) أي في المبيع قبل القبض اه كردى (قوله وباني) أي في فصل لا يصح
أن يستبدل عن السلم فيه بقوله ومثله المبيع في الزمة (قوله وباني) أنظر مع قوله الاتي فعلى الاول الى
قوله ويجوز الاعتياض عنه لأن يكون ذلك في رأس المال وهذا في المبيع بناء على أن رأس المال هنا مما
يجوز الاعتياض عنه لكن هذا يخالف ما يأتي عن شرح الروض في توجيه بطلان الحوالة المقيد امتناع
الاعتياض عن رأس المال اه سم (قوله البيع في الزمة) وأقول لو أريد مطلق البيع لم يحتج لاستثناء
الرؤية أيضا لانها اشترط في بيع المعينات لا ما في الذم والسلم يبيع ما في الذم فتأمل اه سم (قوله
ويؤيده) في التأييد نظر واضح لان تقديم صحة سلم الاعمى غاية ما يدل عليه عدم اشتراط الرؤية واما دلالة
على أن المصنف أراد هنا بالبيع بيع الموصوف في الذمة حتى لا يحتاج للاستثناء فلا صدقه مع ارادة الاعيان
مع استثناء الرؤية فتأمل اه سم (قوله اختص بها) فيه أن بعض السبعة شرط للبيع أيضا كالقدرة
على التسليم والعلم وأما ما فيه من التفصيل بعينه يجري في البيع الذي لا يخفى اه رشيدى وقديجاب بان
المراد بالسلم هنا ما يشمل البيع الذي قول المتن (أحدها تسليم الخ) أفهم كلام المصنف أنه لو قال أسلمت
اليك المائة التي في ذمتك مثلا في كذا أنه لا يصح السلم وهو كذلك اه نهاية زاد المغنى وشرح الروض ولو
صالح عن رأس المال لم يصح لعدم قبض رأس المال في المجلس اه (قوله لانه) أي القبض وكذا ضمير قوله
فيه (قوله كذلك) أي مما لا يتم العقد الا به (قوله بان القبض) أي في المجلس (قوله بانه) أي الشأن
(قوله فهنا أولى) عبارة ع ش المعتمد جواز الاستبدال بقبض رأس المال لان باب الربا أضيق من هذا
وصرحوا فيه بجواز الاستبدال بالقبض فهذا من باب أولى رمى انتهى زيادى اه (قوله بين البابين) أي
بابي السلم والربا (قوله في ذلك) أي في القبض (قوله قبل التفرق) بيان للمراد من المجلس حتى لو قاما
وتماشيا منازلا حتى حصل القبض قبل التفرق لم يضر اه ع ش (قوله وان قبض فيه السلم فيه)
وفاقا لانه نهاية والمغنى عبارة عما لا يكفي قبض المسلم فيه الحال في المجلس عن قبض رأس المال لان تسليمه
فيه تبرع وأحكام البيع لا تنبئ على التبرعات اه (قوله ولو بعد التخابر) خلافا لانه نهاية والمغنى (قوله

قديفرى) (قوله فلا فرق) قديفرى (قوله وباني) أنظر مع قوله الاتي فعلى الاول الى قوله ويجوز
الاعتياض عنه الا ان يكون ذلك في رأس المال وهذا في المبيع بناء على أن رأس المال هنا مما يجوز
الاعتياض عنه لكن هذا يخالف ما يأتي عن شرح الروض في توجيه بطلان الحوالة المقيد امتناع الاعتياض
عن رأس المال (قوله المبيع في الزمة) وأقول لو أريد مطلق البيع لم يحتج لاستثناء الرؤية أيضا لانها
اشترط في بيع المعينات لا ما في الذم والسلم يبيع ما في الذم فتأمل اه (قوله ويؤيده) في التأييد نظر واضح
لان تقديم صحة سلم الاعمى غاية ما يدل عليه عدم اشتراط الرؤية واما دلالة على ان المصنف أراد هنا بالبيع
بيع الموصوف في الذمة حتى لا يحتاج للاستثناء فلا صدقه مع ارادة بيع الاعيان مع استثناء الرؤية فتأمل
(قوله المصنف أحدها تسليم رأس المال في المجلس) في الروض وشرحه هنا وان أسلم اليه ماله في ذمته أو صالح
عن رأس المال لم يصح لتعذر قبضه من نفسه في الاول ولعدم قبض رأس المال في المجلس في الثانية وقضية
ما ذكره في الاول حل قوله أعني شرح الروض في باب الصلح ما نصه وبقي من أي أن سام الصلح أشياء أخرى منها
السلم بان تجعل المدعى به رأس مال سلم انتهى على ان المدعى به دين وببعضه حينئذ يضمن زمن يمكن فيه القبض
فليتأمل وأما تخصيص ما هنا بغير لفظ الصلح فبعيد جدا بل لا وجه له فليتأمل ثم ظاهر هذا الذي في باب الصلح ان

نظير ما مر في الربا من ثم
امتنع التاجيل في رأس
المال واشترط حله
فان فارقه أحدهما بطل
فيمالم يقبض لانه عقد غرر
فلا يضم اليغرر والتاخير
وثبت الخيار فيما اذا قبض
البعض فقط على الاوجه
خلاف السبكي كابن الرفعة
لتفريق الصفقة (فلو أطلق)
رأس المال عن التعيين في
العقد كاسلمت اليك دينار في
ذمتي في كذا (ثم عين وسلم في
المجلس جاز) أي حل العقد
وصح لان المجلس العقد
حكمه اذ هو حرر بمشروط
في رأس المال الذي في الذمة
بيان وصقوع عددهم لم يكن
من نقد البلد الذي مر في
البيع تنزيله عليه فلا
يحتاج لبيان نحو عدده
(ولو أقال) المسلم (به)
المسلم اليه على ثأله عليه
دين أو المسلم اليه ثأله
على المسلم فالحوالة باطلة
بكل تقدير كما يعلم مما يأتي في
بابها (و) في الصورة الاولى
اذا (قبضه المحال) وهو
المسلم اليه (في المجلس)
ذكر ليغهم أن مالم يقبض
فيه كذلك بالاولى (فلا)
يجوز ذلك أي لا يحل ولا يصح
لان المحال عليه يؤديه عن
جهة نفسه لا عن جهة المسلم
ومن ثم لو قبضه المحيل من
المحال عليه أو من المحال
بعد قبضه بأذنه

نظير ما مر الخ) يؤخذ منه أن من يجعل التخار هناك بمنزلة التفريق يجعله هنا بمنزلة كذلك اه سم (قوله
واشترط حله) أي بان يشترطه أو يطلق اه سم (قوله فان فارقه) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله فان فارقه
أحدهما) زاد النهاية والمغنى أو الزم اه وعش أو الزم أحدهما اه (قوله بطل فيما الخ) عبارة النهاية
والمغنى بطل العقد أو قبل تسليم بعضه بطل فيما لم يقبض وفيما يقبضه من المسلم فيه وصح في الباقي بقسطه
اه قال ع ش قوله مر بطل العقد أي سواء حصل القبض بعد ذلك في المجلس أم لا اه (قوله ويثبت الخيار)
عبارة العباب ويثبت الخيار للمسلم اليه لا للمسلم انتهى ولم يزد في شرحه على التوجيه بتقصير المسلم بعدم
اقباضه الجميع وعدم تقصير المسلم اليه اه سم عبارة ع ش قوله ويثبت الخيار ظاهر أنه لسلك من المسلم
والمسلم اليه وهو خيار عيب فيكون فوراً بالكن في سم على جمانته أي للمسلم اليه بخلاف المسلم لتقصيره
بعدم اقباض الجميع اه أقول قول سم قريب وعليه فلو فسخ المسلم اليه ثم تنازعا في قدر ما قبضه صدق لانه
الغارم وان أجاز وتنازعا في قدر ما قبضه فينبغي تصديق المسلم اليه لان الأصل عدم قبضه لما يدعيه المسلم وليس
هذا خلافاً في قدر رأس المال أو المسلم فيه لا تغايرهما على ان رأس المال كذا وانما الخلاف فيما قبضه منه
اه بجري (قوله في ذمتي) الظاهر أنه محض تصوير اه سيد عمر عبارة ع ش ليس بقدر بل يكفي أسلمت
اليك دينار أو يحمل على ما في الذمة اه قول المتن (وسلم في المجلس) أي قبل التخار اه نهاية زاد المغنى فان
تفرقا وتخارا قبله بطل العقد اه أي خلافاً للتحفة في التخار (قوله أي حل العقد وصح) غرضه تبعا للمحلى
التورك على المصنف في تعبيره بالجواز لان الكلام في الصحة وعدمها في الجواز وعدمه اه ع ش (قوله
من نقد البلد الذي مر الخ) وهو النقد الغالب في البلد اه كردى (قوله فلا يحتاج لبيان نحو عدده) قد توهم
أنه لا يحتاج لبيان العدد وليس كذلك كما هو ظاهر فلو قال غير عدده لكان أولى ثم رأيت المحشى سم قال قوله فلا
يحتاج لبيان عدده يتأمل ما المراد بهذا الكلام فان ظاهري في غاية الاشكال انتهى وكان لفظة نحو ساقطة
من نسخته والا ففى في أصل الشارح بخطه اه سيد عمر عبارة ع ش بعد ذكر ما مر عن سم ثم رأيت
كلام الشارح مر الا ترى ولو أسلم دراهم أو دينار في الذمة حل على غالب نقد البلد الخ وهو صريح في أنه
لا بد من ذكر العدد وان كان نقد البلد بصفة معلومة اه قول المتن (به) أي رأس المال اه ع ش (قوله
المسلم اليه) مفعول أقال (قوله فالحوالة باطلة بكل تقدير) كذا في النهاية والاسنى والمغنى زاد الاخير ان
لتوقف صحته على صحة الاعتراض عن المحال به وعليه وهي منتفية في رأس مال السلم اه وزاد الاخير ولان
صحتها تستلزم صحة السلم بغير قبض حقيقى اه (قوله وفي الصورة الاولى) هي قوله لو أقال المسلم به الخ وسيأتى
بيان الصورة الثانية قبيل قول المتن ويجوز (قوله وفي الصورة الاولى) الى قوله وفي الصورة الثانية في النهاية
والى قول المتن ويجوز في المغنى (قوله وفي الصورة الاولى) الاولى أنه يقدره بعد قبضه (قوله ذكر) أي قول
المصنف وقبضه المحال اه مغنى (قوله كذلك) أي مثل ما قبض في المجلس في عدم الجواز (قوله بأذنه) أي
بإذن جديد فلا يكفي ما تضمنته الحوالة سم على منهج اه ع ش عبارة سم هنا قوله بعد قبضه بأذنه

لفظ الصلح يغنى عن لفظ السلم فهل هو كذلك (قوله نظير الخ) يؤخذ منه ان من يجعل التخار هناك بمنزلة
التفريق مطلقاً يجعله بمنزلة كذلك (قوله واشترط حله) أي بان يشترطه أو يطلق (قوله ويثبت الخيار الخ)
عبارة العباب ويثبت الخيار للمسلم اليه لا للمسلم انتهى ولم يزد في شرحه على التوجيه بتقصير المسلم بعدم اقباضه
الجميع وعدم تفصيل المسلم اليه انتهى (قوله فلا يحتاج لبيان نحو عدده) يتأمل ما المراد بهذا الكلام فان ظاهري
في غاية الاشكال (قوله باطلة بكل تقدير) قال في شرح الروض لتوقف صحته على صحة الاعتراض عن
المحال به وعليه وهي منتفية في رأس مال السلم (قوله الاولى) وسيأتى بيان الصورة الثانية (قوله بعد قبضه
بأذنه) قضية ذلك أنه لا بد من إذن جديد وأنه لا يكفي الاذن الذي تضمنته الحوالة وكان وجهه ان اذن الحوالة
انما هو للحوالة وجهة المحال لا لجهة المحيل * (فرع) * قال في الروض ولو أسلم اليه ما في ذمته
أو صالح عن رأس المال لم يصح انتهى فلو قال أسلمت اليك العشرة التي في ذمتك مثلاً ثم قبضها منه وسلمها

وسلمه في المجلس مع خلاف ما لو أمر المسلم بالتسليم للمسلم اليه لان الانسان في ازالة ملكه لا يصير وكذا لا يغيره لكن المسلم اليه حينئذ
وكيل للمسلم في القبض فيأخذ منه (٦) ثم يرد اليه كما تقرر ولا يصح قبضه من نفسه خلافا للفقهاء نعم لو أسلم ودبعة للوديع جاز

قضية ذلك أنه لا بد من اذن جديد وأنه لا يكفي الاذن الذي تضمنته الحوالة وكان وجهه أن اذن الحوالة انما هو
لحوالة وجهة المحتال لوجهة المحيل اه (قوله وسلمه) أي سلم المحيل المحال به للمحتال وهو المسلم اليه قوله
أمره) أي المحال عليه بعد الحوالة اه عش (قوله لان الانسان) وهو هنا المحال عليه و (قوله لغيره) وهو هنا
المسلم (قوله فيأخذ منه) أي يأخذ المسلم المحال به من المسلم اليه (قوله كما تقرر) أي بقوله أو من المحتال الخ
(قوله ولا يصح قبضه) من اضافة المصدر الى مفعوله أي قبض المسلم اليه ما تسلم من مدين المسلم بأمره (قوله نعم
لو أسلم ودبعة الخ) يؤخذ منه تايد ما رجحه من عدم اعتبار التسليم اه سيد عمر (قوله ودبعة) ومثل
الودبعة غيرها مما هو ملك للمسلم كالعار والمستام وانما يخرج غير ذلك مما يفيد التعليل والمغصوب بل ينقد
على انتزاعه فان لم يقدر عليه المسلم ولا المسلم اليه فلا يجوز جعله رأس مال سلم كما لا يجوز بيعه فلو اتفق ان
من هو بيده وده على خلاف ما كان معتقدا فيه أو أخذ منه من هو أقوى منه ودفعه لما ملكه فسلمه في المجلس
لم يصح لأن ما وقع باطلا لا ينقلب صحيحا اه عش (قوله لانها كانت الخ) وبهذا يفرق بين صحة السلم هنا
وفساده فيما لو قال أسلمت اليك المائة التي في ذمتك فان المائة ثم لا يملكها المسلم الا بالقبض لان ما في الذمة
لا يملك الا بذلك و (قوله قبل السلم) أي وهي لكونها في يد المسلم اليه يكفي في قبضها مضي زمن يمكن فيه
الوصول اليها اه عش (قوله بخلاف ما ذكر) أي ما تسلمه المسلم اليه من مدين المسلم بأمره قول المتن
(وأودعه) أي رأس مال السلم فالهنا مفعول ثان قدمه لاتصاله بالعمل على المسلم الذي هو المفعول الاول لانه
فاعل في المعنى قول المتن (جاز) أي كل من عقد السلم والايادع و (قوله لان تصرف الخ) تعليل للجواز بالنسبة
للايداع والرد اليه قرضا أو عن دين (قوله لا يستدعي الخ) أي لا يتوقف على لزوم الملك بل يصح قبل لزومه
بخلافه مع الاجنبي اه بحري (قوله ولو أعتقه) أي رأس المال و (قوله فان قبضه) أي رأس المال وهو
العبد اه عش (قوله بانته صحت الخ) والفرق بين هذا وبين ما تقدم في البيع حيث جعل الاعتاق قبضا
لأنه لما كان الاعتبار هنا القبض الحقيقي لم يكتف بالاعتاق لانه ليس قبضا حقيقيا بخلافه ثم فانه يكفي فيه
القبض الحكمي اه عش (قوله وفي الصورة الثانية) وهي أن يحيل المسلم اليه ثاير رأس المال على
المسلم وكان الاولى ذكره قبل قول المصنف ولو قبضه الخ اه كردى عبارة السيد عمر يظهر أن محله قبل قول
المصنف ولو قبضه الخ لانه تمة مسألة الحوالة السابقة اه (قوله بطل) أي عقد السلم ولو كان الرقيق يعتق
على المسلم اليه اه معنى (قوله لا يكفي فيه) أي في القبض عن السلم اه كردى (قوله كان) أي المحتال
(قوله عنه) أي عن المسلم اليه (قوله فيصح) أي العقد على خلاف ما مر في حالة المسلم اه كردى (قوله
كأسلمت) الى قوله ويتجه في المعنى والنهاية (قوله أو منفعة نفسي) ولا يكفي أسلمت اليك منفعة عقار صفتها كذا
لما يأتي من ان منفعة العقار لا تثبت في الذمة اه عش (قوله وغيره) كحرة وصداق اه معنى قول المتن
(بقبض العين الخ) لو تلفت قبل فراغ المدة ينبغي انفساخ السلم فيما يقابل الباقي فليحرج سم على منهج اه
عش (قوله للغائبة) وان كانت غائبة ببلد بعيد كما هو ظاهر فلو تفرق قبل مضي زمن يمكن فيه الوصول اليها
انفسخ العقد اه رشدي (قوله وتخليتها) ان عطف على الوصول اقتضى أنه لا تعتبر التخلية بالفعل والظاهر
له فهل يصح هذا السلم أولا (قوله لان تصرف أحد العاقدين الخ) فان قلت تقدم في الربا أن التخابر قبل
القبض بمنزلة التفرق قبله وان تقاضا بعد التخابر في المجلس كما قال شيخنا الشهاب الرملي أنه المعتمد فهل تصرف
أحد العاقدين مع الآخر كذلك يجامع أنه الزام للعقد واجازة منهما له فيكون اعتماد الجواز المذكور مبنيا
على غير ما تقدم قلت اظاهر لا لفرق بين التخابر الصريح والضمني (قوله وقد أذن) ظاهره أنه لا بد من
اذن جديد غير ما تضمنته الحوالة (قوله وتخليتها) ان عطف على الوصول اقتضى أنه لا يعتبر التخلية بالفعل

من غير قباض لانها كانت ملكا له قبل السلم بخلاف ما ذكر (ولو قبضه) المسلم اليه (وأودعه المسلم) وهما في المجلس (جاز) ولورده اليه قرضا أو عن دين فقد تناقض فيه كلام الشيخين وغيرهما والمعتمد جوازه لان تصرف أحد العاقدين مع الآخر لا يستدعي لزوم الملك ولو أعتقه المسلم اليه قبل قبضه أو كان ممن يعتق عليه فان قبضه قبل التفرق بانت صحته ونفوذ العتق والابان بطلانها وفي الصورة الثانية ان تفرقا قبل القبض بطل لان الاعتبار هنا القبض الحقيقي والحوالة ليست كذلك ولهذا لا يكفي فيه الابراء أو بعده وقد أذن المسلم اليه للمسلم في التسليم للمحتال كان وكذا عنه في القبض فيصح لان القبض حينئذ وقع عن جهة المسلم (ويجوز كونه) أي رأس المال (منفعة) كأسلمت اليك منفعة هذا أو منفعة نفسي سنة أو خدمتي شهرا أو تعليمي سورة كذا في كذا كما يجوز جعلها ثمنا وغيره (وتقبض بقبض العين) الحاضرة ومضى زمن يمكن فيه الوصول للغائبة وتخليتها (في المجلس) لانه الممكن في قبضها فيه فاعتبار القبض الحقيقي محله ان أمكن وزعم الاسنوي أن الحر لو سلم نفسه ثم أخرجهما عن التسليم بطل لانه لا بد حل تحت اليد مردودا معذرا خواجه لنفسه كافي الاجازة ويتجه في رأس المال أنه لا يشترط فيه عدم عزة الوجود و يفرق بينه وبين المسلم فيه بانه لا غرر هنا لانه ان أقبضه في المجلس صح والا فلا بخلافه ثم ثم رأيتهم صرحوا بذلك (واذا فسح السلم) بسبب من أسباب الفسخ كأنقطاع المسلم

انه لا بد حل تحت اليد مردودا معذرا خواجه لنفسه كافي الاجازة ويتجه في رأس المال أنه لا يشترط فيه عدم عزة الوجود و يفرق بينه وبين المسلم فيه بانه لا غرر هنا لانه ان أقبضه في المجلس صح والا فلا بخلافه ثم ثم رأيتهم صرحوا بذلك (واذا فسح السلم) بسبب من أسباب الفسخ كأنقطاع المسلم

أنه ليس كذلك كما يعلم مما تقدم في مباحث القبض مع ما حررناه ثم وان عطف على مضى لم يقتض ذلك بل اعتبار التخلية بالفعل سم على ج والمراد تخليتها من أمتعة غير المسلم اليه اه ع ش عبارة الرشيدى قوله وتخليتها معطوف على مضى وشمل كلامه المنقول وغيره اه وعبارة المغنى ولو جعل رأس المال عقارا غائبا ومضى في المجلس زمن يمكن فيه المضى اليه والتخلية صح لان القبض فيه بذلك وهو كذلك اه وهى كما ترى صريحة في العطف على المضى المعبر عنه في الشرح والنهاية بالوصول قول المتن (في المجلس) متعلق بكل من مضى وتخليتها كما نبه عليه الشهاب الرملى سم اه رشيدى وهذا انما يظهر اذا عطف قوله وتخليتها على المضى وأما ان عطف على الوصول فلا يصح تعلقه بتخليتها بل لا يظهر تعلقه بالتخلية مطاقا فانه يلزم عليه اشتراط تفريغ العين الغائبة الغير المنقولة عن أمتعة غير المشتري بالفعل في المجلس وهو محال فتعين أنه متعلق بالقبض والمضى فقط (قوله لانه) أى ما ذكر من قبض العين الخ ومضى زمن الخ (قوله في قبضها فيه) أى قبض المنفعة في المجلس (قوله بطل) أى عقد السلم (قوله بانه لا غير الخ) ويفرق أيضا بان رأس المال يجوز الاستبدال عنه على المعتمد بخلاف المسلم فيه اه ع ش (قوله هنا) أى في رأس المال وكذا ضمير قبضه (قوله صح) أى عقد السلم (قوله ثم) أى في المسلم فيه (قوله بسبب) الى قوله وظاهر في النهاية والمغنى (قوله حق ثالث) كان رهنه أو كاتبه أو باعه ولم يعد اليه فان عاد اليه بعد ذلك رده لانه كان له لم يزل ملكه عنه اه ع ش قول المتن (استرده) أى ولا ارش له في مقابلة العيب كالثمن فان المشتري يأخذه من البائع بلا ارش اذا فسخ عقد البيع بعد تعيبه حيث كان العيب نقص صفة لا نقص عين فان كان كذلك رده مع الارش كما صرح به الشارح م ر في باب الخيار اه ع ش وصرح به الشارح أيضا هناك قول المتن (بعينه) أى ولو جرح على المسلم اليه اه ع ش (قول المتن بعينه) وليس للمسلم اليه ابداله اه مغنى قال ع ش ظاهر قول الشارح م ر في باب الخيار فله اى للمشتري فيما اذا فسخ عقد البيع وبقي الثمن بحاله في يد البائع الرجوع في عينه الخ أنه يخبر بين ذلك وبين العدول الى بدله وظاهر قول المصنف هنا استرده بعينه أنه يجبر على ذلك فان كان المراد ما ذكر من أنه يتخير ثم ويجبر هنا أمكن ترجحه بانه لم يتسبب في رجوعه لانه فرض الكلام ثم فيما لو تلف المبيع تلفا أدى الى فسخ البيع وما هنا مقرر وض فيما لو فسخ هو العقد لسبب يقتضيه اه أقول ما قدمنا من المغنى بل قول المتن وقيل للمسلم اليه الخ قد يشير الى أنه لا فرق في تخيير هنا كما ثم فليراجع (قوله لم يتناوله) أى العقد عين رأس المال (قوله أما اذا تلف الخ) محترز قول المصنف ورأس المال باق (قوله فيرجع بمثل الخ) ولو أسلم دراهم أو دنانير في اللقمة حمل على غالب نقد البلد فان لم يكن غالب بين المراد بالنقد والالم يصح كالثمن في البيع أو أسلم عرضا وجب ذكر قدره ووصفه نهاية ومعنى (قوله جميع ما صرح الخ) ومنه يعلم أن المعبر في قيمة المتقوم قيمته يوم التلف اه ع ش (قوله في سلم حال) الى قوله وبهذا يتبين في المغنى والى قول المتن الثالث في النهاية الا قوله نعم الى المتن (قوله جزا في المتقوم الخ) كان الاولى تأخير عن بيان المثلى كما فعل النهاية والمغنى لان الخلاف فيه على الطريق الثانى ليس في كفاية الروية عن معرفة القدر كما يقتضيه سياق كلامه بل في كفايتها عن معرفة القيمة (قوله الذى انضبطت الخ) قد يقال هذا الانضباط يتصور في المثلى فلا يتجه هذه التفرقة ويحجب بان وجه

فيه لا حتى (ورأس المال باق) لم يتعلق به حق ثالث وان تعيب (استرده بعينه) وان عين في المجلس فقط اذا المعين فيه كهو في العقد (وقيل للمسلم اليه رده) ان عين في المجلس دون العقد (لانه لم يتناوله أما اذا تلف فيرجع بمثل المثلى) وقيمة المتقوم وظاهر أنه يأتى هنا جميع ما صرح في الثمن بعد الفسخ بخورد بعيب أو اقالة أو تحالف (ورؤية رأس المال) في سلم حال أو مؤجل (تكفى عن معرفة قدره) جزا في المتقوم الذى انضبطت صفاته بالرؤية وقيل على الخلاف

والظاهر أن ليس كذلك كما يعلم مما تقدم في مباحث القبض مع ما حررناه ثم وان عطف على مضى لم يقتض ذلك بل اعتبار التخلية بالفعل (قول المصنف في المجلس) متعلق أيضا بقوله ومضى زمن الخ والذاع بر في شرح الروض بقوله ومضى زمن في المجلس (قوله جزا في المتقوم الخ) عبارة الاستوى وهذا كما اذا كان مثليا وعليه اقتصر المصنف فان كان متقوما وضبطت صفاته بالمعاينة ففي اشتراط معرفة قيمته طريقان منهم من طرد القولين والا كثرون قطعوا بالصحة انتهى ومثلها عبارة الاذرى وغيره وهذا أوضح من تقرير الشارح فانه لم يبين أن محل الخلاف معرفة قيمته وحسنه في غرق المثلى بان معرفة الاوصاف طريق لمعرفة القيمة بخلاف رؤية المثلى ليست طريقا لمعرفة قدره (قوله الذى انضبطت الخ) قد يقال هذا الانضباط يتصور في المثلى فلا يتجه هذه التفرقة ويحجب بان وجه هذه التفرقة ان معرفة اوصاف المتقوم طريق لمعرفة القيمة المتقدمة

ويفرق على الأول بان الغرض فيه أقل منه في المثل (في الاظهر) في المثل كالثمن ولا أثر لاحتمال الجهل بالرجوع به لو تلف كالأثر له ثم لان
ذا اليد مصدق في قدره لانه غارم ولو علمه قبل التفرق صرح بما هو وجه بان علمه القول بالبطلان هنا لا ترجع لخلل في العقد لعلمه تخميناً
برؤيته بل فيما بعده وهو الجهل به (٨) عند الرجوع لو تلف وبالعلم به قبل التفرق زال ذلك المحذور وبهذا يتبين

هذه التفرقة أن معرفة أوصاف المتقوم طريق معرفة القيمة المغرومة عند الرجوع ومعرفة أوصاف المثل ليس
طريقاً لمعرفة قدره المغروم ثم انه لم يبين محترز قوله الذي انضبطت الخ ولعله انه يجري فيه الخلاف فان قيل
بل هو البطلان لعدم روية معتبرة قلت ممنوع لان الرؤية المعتبرة في الصحة لا يكون معها انضباط اه سم قوله
ولعله الخ اقره ع ش (قوله ويفرق) اي بينه وبين المثل (على الاول) اي على الطريق الجازم بالكفاية (قوله
أقل منه الخ) يؤخذ وجهه من قوله الاتي ولا أثر الخ اه سم (قوله ولا أثر الخ) رد لشبهة مقابل الاظهر (قوله
لو تلف أي رأس المال (قوله له ثم) أي لاحتمال الجهل في الثمن (قوله لان ذا اليد) وهو المسلم اليه هنا اه
معنى (قوله ولو علمه) أي علم المسلم والمسلم اليه القدر أو القيمة على الطريق الثاني اه معنى (قوله القول
بالبطلان) وهو مقابل الاظهر (قوله هنا) أي فيما لو رأى العاقدان رأس المال المثل ولم يعرف قدره (قوله
للعلم به) أي برأس المال على النقي (قوله بل فيما بعده) أي العقد عطف على قوله في العقد (قوله وهو) أي
الخلل الذي بعد العقد (قوله وبهذا) أي بما ذكر من ان البطلان عند القائل به ليس لخلل في العقد الخ (قوله
ان استشكله) أي الجزم بالصحة فيما لو علم القدر قبل التفرق (قوله كبعتك بما باع الخ) أي فانه باطل
(قوله غير ملاق) خبر قوله ان استشكله (قوله نحن فيه) أي الجزم المذكور (قوله هنا) أي فيما لو قال
بعتك بما باع الخ (قوله جهلها به) أي بالثمن (قوله عنده) أي العقد (قوله كما علم من حده السابق الخ)
عبارة المعنى لان لفظ السلم موضوع له فان قيل الدينية داخله في حقيقة السلم فكيف يصح جعلها شرطاً واجب
بان الفقهاء قد مر يدون بالشرط ما لا بد منه في تناول حيث نزل الشئ (قوله من حده) أي السلم (قوله الشامل
الخ) أي فلا مرد أن الشرط يكون خارجاً عن الشروط وكان الأولى فيشمل الخ كما في النهاية (قوله هذه) أي
الدار (قوله نفسه الخ) أي المسلم اليه (قوله بخلاف غيره) أي وما هنا منه وقد يتوقف في الفرق المذكور
بان محل المنفعة في غير العقار من نفسه موقنه ودائمه معين والمعين بصفة كونه معيناً لا يثبت في الذمة فاي فرق
بينه وبين العقار اللهم الا أن يقال بما كان العقار لا يثبت في الذمة اصلاً لم يغتفر صحة ثبوت منفعة في الذمة اذا
كان مسماً فيه بخلاف غيره لما كان يثبت في الذمة في الجملة اغتفر ثبوت منفعة في الذمة بقولنا في الجملة
لا يرد الحر لانه يفرض كونه رقيقاً يثبت في الذمة فيصح السلم في منفعته اه ع ش قول المتن (ولا يتعقد بيعاً)
وعليه في وضع يده عليه ضمنه ضمان المغصوب ولا عبرة بأذنه له في قبضه لانه ليس اذا ناسر عيابل هو لاغ اه
ع ش (قوله ولفظ السلم يقتضي الدينية) أي والدينية مع التعيين يتناقضان اه معنى (قوله وقد يرجحون
المعنى الخ) أي وائس المعنى هنا قوي يا حتى يرجح على اللفظ اه كردى (قوله ذات ثواب) حال من الهبة لانه بمعنى
صاحبة اه رشيدى (قوله كما اقتضته) أي على طريق المفهوم المخالف (قوله قاعدة ما كان صريحاً في بابه)
تتمها ووجدنا في موضوعه لا يصير كناية في غيره (قوله لان هذا الخ) علة للاقتضاء (قوله أولاً) أي أولاً
يكون لفظ السلم كناية في البيع (قوله لان موضوعه ينافى التعيين) هذا مسلم في الموضوع الشرعي وأما
موضوعه لغة فلا ينافيه فلم لا يصح جعله كناية بالنظر الى ملاحظته اه سيد عمر وقد يقال ان مقتضى
اطلاقهم ان المنظور اليه هو المعنى الشرعي قول المتن (ان تعقد بيعاً) هل يتعقد البيع في الذمة من الاعنى

أن استشكله بان ما وقع
مجهول ولا لا ينقلب صحها
بالمعرفة في المجلس كبعتك
بما باع به فلان فرسه فعلم اه
قبل التفرق غير ملاق لما
نحن فيه لان البطلان هنا
خلل في العقد وهو جهلها
به من كل وجه عنده فلم
ينقلب صحها بعلمها به
بعد فقام له (الثاني) من
الشروط (كون المسلم
فيه ديناً) كما علم من حده
السابق فالمراد بكونه شرطاً
انه لا بد منه الشامل للركن
(فلو قال أسلمت اليك هذا
الثوب) أو ديناً في ذمتي
(في) سكني هذه سنة لم يصح
بخلافه في منفعة نفسه أو
قنه أو دابته كما قاله الاسنوى
والباقين وغيرهما ويرى وجه
بان منفعة العقار لا تثبت
في الذمة بخلاف غيره كما يعلم
تماماً في الاجارة أو في (هذا
العبد) فقبل (فليس بسلم)
قطعاً لاختلال ركنه وهو
الدينية (ولا يتعقد بيعاً في
الاظهر) علة بالقاعدة
الاغلبية من ترجيحهم
مقتضى اللفظ ولفظ السلم
يقتضي الدينية وقد يرجحون
المعنى اذا قوى يجعلهم الهبة
ذات ثواب معلوم يعانم لو
قوى بلفظ السلم البيع فهل

يكون كناية فيه كما اقتضته قاعدة ما كان صريحاً في بابه لان هذا لم يجد نقاداً في موضوعه بخار كونه كناية في غيره أولاً
لان موضوعه ينافى التعيين فلم يصح استعماله في موضوعه في غير ذلك كل محتمل والثاني أقرب الى كلامهم ولا ينافيه ما يأتي وأما
الفرع من صحة البيع الصريح بالسلم لانه لا تعيين ثم ينافى مقتضاه (ولو قال اشتريت منك ثوباً بصغته كذا هذه الدراهم) أو ديناً في ذمتي (فقال
بعتك ان تعقد بيعاً) علة بمقتضى اللفظ (وقبل) واطال المتأخرون في الانتصار له (سما) نظر للمعنى فعلي الاول يجب

الظاهر نعم قياسا على السلم اه سيد عمر (قوله تعين رأس المال) الاولى تعين الثمن (قوله لا قبضه) اي قبض رأس المال في المجلس فلا يشترط (قوله ويثبت فيه) اي في رأس المال عطف كقوله ويجوز الخ على قوله يجب الخ (قوله ويجوز الاعتياض عنه) اي عن رأس المال الذي في الذمة اما الثمن نفسه فلا يجوز الاعتياض عنه اه ع ش عبارة سم واقره الرشدي قوله ويجوز الاعتياض الخ هذا يخالف ما سيذكره في اول فصل لا يصح ان يستبدل عن المسلم فيه بقوله ومثله المبيع في الذمة وقد قال شيخنا الشهاب الرملي المعتمد عدم جواز الاعتياض وما في شرح الروض محمول على الثمن اه اي والكلام هنا في الثمن ايضا (قوله وعلى الثاني) اي اتعاقده سلما (قوله ينعكس ذلك) الاشارة الى الثلاثة الاخيرة فقط دون الاول اي يجب قبض رأس المال في المجلس ولا يثبت فيه الخيار ويمتنع الاعتياض عنه اه كردي (قوله والا) اي كأن قال بعثك سلما معني او اشتريت منك الخ سلما كردي عبارة ع ش قوله والا كان سلما اي بان ذكر ذلك في صلب العقد متمما للصيغة لا في مجامسه ويشترط الفور بينه وبين ما تقدمه من الصيغة اه (قوله بيان الخ) دفع به ما يرد على المتن من عدم صحة الحل اذا لشرط الثالث بيان محل التسليم لا المذهب الخ (قوله فيه) أي محل التسليم (قوله حاصله) أي التفصيل (قوله سلما حالا) الى قوله بلا أجرة في المعنى الا قوله أي عرفا كقوله واضح والى قول المتن ويشترط في النهاية الامد كقول المتن (لا يصلح للتسليم) أي بان كان خرابا أو خوفا أخذنا مما سياتي من التسوية بين الخراب والخوف اه سم (قوله مؤجلا) بخلاف الحال والحاصل أنه ان لم يصلح الموضع وجب البيان مطلقا وان صلح وحله مؤثقا وجب البيان في المؤجل دون الحال وبهذا يعلم احتياج كلام المحلى الى التقييد مر اه سم وقوله مطلقا أي حالا كان السلم أو مؤجلا وعلى كل العمل مؤثقا أولا فهذه اربع صور يجب فيها البيان وكذا تحت قوله وان صلح الخ أربع صور يجب البيان في صورة كون السلم مؤجلا وللعمل مؤثقا دون الثلاث الباقية كون السلم حالا للعمل مؤثقا ولا وكونه مؤجلا ولا مؤثقا للعمل (قوله من الامكنة) بيان لما (قوله في ذلك) أي في محل التسليم وفي معنى اللام يتعلق بمراد (قوله حال) أي مطلقا اه سم (قوله فان عينا غيره تعين) ظاهره ولو غير صالح وقرر شيخنا أنه اذا عينا غير صالح بطل العقد حاي وفي القليوبي على الجلال ومتى عينا غير صالح بطل العقد اه بجبري (قوله فان عينا غيره الخ) والثمن في الذمة كالتسليم فيه والثمن المعين كالمبيع المعين وفي التهمة كل عوض أي من نحو أجرة وصدان وعوض خلع ملتزم في الذمة أي غير مؤجل له حكم السلم الحال اي ان عين التسليم مكان جاز وتعين والاتعين موضع العقد معني وشرح الروض واقره سم (قوله بخلاف المبيع المعين) أي حيث يبطل بتعين غير محل العقد للقبض ومنه ما تقدم من أنه لو اشترى حطباً أو نحوهُ وشرط على البائع ايصاله الى بيت المشتري حيث يبطل العقد اه ع ش (قوله من الصلاحية) بان طرأ عليه خراب أخرجه عن صلاحية التسليم أو خوف على نحو نفس او مال او اختصاص اه سم عن الايعاب عبارة ع ش أي سواء كان ذلك بخراب او خوف أو غيرهما اه (قوله تعين اقرب محل

أي الدار) (قوله ويجوز الاعتياض الخ) هذا يخالف ما سيذكره في اول فصل لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه بقوله ومثله المبيع في الذمة وقد قال شيخنا الشهاب الرملي المعتمد عدم جواز الاعتياض وما في شرح الروض محمول على الثمن (قول المصنف لا يصلح للتسليم) أي بان كان خرابا أو خوفا أخذنا مما سياتي من التسوية بين الخراب والخوف (قوله مؤجلا) بخلاف الحال والحاصل أنه ان لم يصلح الموضع وجب البيان مطلقا وان صلح وحله مؤثقا وجب البيان في المؤجل دون الحال وبهذا يعلم احتياج كلام المحلى للتقييد مر (قوله حال) أي مطلقا (قوله فان عينا غيره تعين بخلاف المبيع المعين) قال في الروض والثمن في الذمة كالتسليم فيه والمعين كالمبيع المعين وفي التهمة كل عوض أي من نحو أجرة وصدان وعوض خلع ملتزم في التهمة أي غير مؤجل له حكم السلم الحال قال في شرحه ان عين التسليم مكان جاز وتعين والاتعين موضع العقد انتهى (قوله بخلاف المبيع المعين) ظاهره ان المعنى فلا يتعين لكن المفهوم من التعليل انه يبطل المبيع بهذا الشرط (قوله ولو خرج المعين للتسليم عن الصلاحية فيه) عبارة

تعين رأس المال في المجلس
اذا كان في الذمة ليجز ع
بيع الدين بالدين لا قبضه
ويثبت فيه خيار الشرط
ويجوز الاعتياض عنه وعلى
الثاني ينعكس ذلك ومحل
الخلاف اذا لم يذكر بعده
لفظ السلم والا كان سلما
اتفاقا لاستواء اللفظ والمعنى
حينئذ (الثالث) بيان محل
التسليم على تفصيل فيه
حاصله (المذهب أنه اذا أسلم)
سلما حالا أو مؤجلا وهما
(بموضع لا يصلح للتسليم أو)
سلما مؤجلا وهما محل
(يصلح) له (و) لكن (لحله)
أي المسلم فيه (مؤثقا) اي
عرفا كقوله واضح (اشترط
بيان محل) بفتح الحاء أي
مكان (التسليم) للمسلم فيه
لتفاوت الأغراض فيما يرد
من الامكنة في ذلك (والا)
بان صلح للتسليم والسلم حال
أو مؤجل لا مؤثقا لحل ذلك
ليه (فلا) بشرط ما ذكر
ويعين محل العقد للتسليم
للعرف فيه فان عينا غيره
تعين بخلاف المبيع المعين
لان السلم لما قبل التأجيل
قبل شرط يقتضي تأخير
التسليم ولو خرج المعين
للتسليم عن الصلاحية تعين
اقرب محل صالح له ولو أبعد
منه

بلا أجرة على الأوجه لانه من تمة التسليم (١٠) الواجب ولا خیار للمسلم ولا يجب للمسلم اليه لو طلب الفسخ ورد رأس المال ولو لغا رهن

الح) بقى ما لو تساوى المحلان هل يراعى جانب المسلم أو المسلم اليه فيه نظر والاقرب تخيير المسلم اليه لصديق كل من المحلين بكونه صالحا للتسليم من غير ترجيح لغيره عليه اه عش (قوله بلا أجرة) أى ياخذها المسلم فى الا بعد او المسلم اليه فى الانقص والمراد أجرة الزيادة فى الا بعد والنقص فى الا قرب سم على حج اه عش قوله المسلم اليه فى الانقص لعل الظاهر العكس (قوله ورد رأس المال) عطف على الفسخ و (قوله فسخ) عبارة النهاية فله الفسخ اه اى يجوز لولى الرضيع فسخ الاجارة قال عش افادانه لا يفسخ بنفسه انفسه انفسه فلو لم يراضيا عرض عنهما حتى يصطالحا على شى وقضيته أيضا انه لا يشترط الفور فى الفسخ اه (قوله وموئنه) عطف على قوله ما يليق اه رشيدى (قوله استواء المحلة) أى الناحية اه عش (قوله فيهما) أى ما يليق الح والموئ (قوله تسلمه) بصيغة المضارع من التسليم (قوله كبغداد) تمثيل للكبرة فلا يكفي الاطلاق بل لابد من تعيين المحلة اه سيد عمير (قوله فى أولها) أى غير الكبرة (قوله لم يتسع) عبارة المغنى ولو قال فى أى البلاد شئت فسد أو فى أى مكان شئت من بلد كذا فان اتسع لم يحجز والاجاز أو يبدى كذا فهل يفسد أو يصح وينزل على تسليم النصف بكل بلد وجهان أحدهما كما قال الشافى الأول قال فى المطلب والفرق بين تسليمه فى بلد كذا وتسليمه فى شهر كذا حيث لا يصح اختلاف الغرض فى الزمان دون المكان اه (قوله ونم) أى والمدار فى مسئلة الاستتجار للرضاع (قوله ومن ثم لو عينا الح) قضيته أن نظيره لا يأتى هنا وفيه نظرية لم يما سبق ويمكن الفرق بان الخوف على الأبدان أقوى من الخوف على الأموال كما يدركه الانسان بالوجدان اه سم قول المتن (ويصح حالا) خلافا للائمة الثلاثة برماوى اه بجيرى (قوله السلم مع التصريح) الى قوله وكالى أول الح فى المغنى الا قوله على أن العرف الى المتن (قوله ولا تعين المؤجل) أى تعين التصريح بالتأجيل والا بطل رشيدى وعش (قوله اجماعا) أى باجماع الأئمة اه عش (قوله فيه) أى فى المؤجل (قوله لانه) اى الحال (قوله لعدم قدرة الح) أى والحال ينافى ذلك اه مغنى (قوله وكون البيع يغنى عنه) أى عن السلم الحال اشارة الى جواب من قال يستغنى بعقد البيع عن السلم الحال فيمتنع السلم الحال وحاصل الجواب أن هذا لا يقتضى منعه لانهما قدان صحاحا فيتخير بينهما و (قوله على أن العرف) علاوة على الاحتياج الى السلم مع مساواته للبيع لكونه حالا أى ان العرف اطرد فيه بارخص ممن سواء كان حالا أو مؤجلا بخلاف البيع فهذا دليل واضح على عدم الاستغناء عنه اه كردى (قوله سيما ان كان فى الذمة) أى البيع بل قد يقال من اجاز البيع فى الذمة يلزمه جواز السلم الحال اذا فرق فى المعنى اه سم (قوله فان أطلق العقد الح) أى وكان المسلم فيه موجودا والام يصح اه مغنى قول المتن (ان عقد حالا) ولو ألقاه اجبلا فى المجلس لحق ولو مر حبالا لجل فى العقد ثم أسقطاه فى المجلس سقط وصار حالا ولو حذفاه فيه المفسد لم ينقلب العقد الفاسد صححا مغنى وسلطان (قوله فيه) أى فى السلم (قوله يمنع ذلك) أى قوله فالتسكوت الح (قوله كما هو واضح) الكاف

العباب ولو طرأ على موضع عين التسليم خراب أى أخرجه عن صلاحه للتسليم سلم فى أقرب موضع صالح له انتهى قال فى شرحه على الاقبس فى الر وضعت من أوجه ثلاثة ثم قال فى العباب أو خوف أى أو طرأ خوف على نحو نفس أو مال أو اختصاص لم يلزم المستحق قبوله ولا غريمه نقله الى غيره فله الفسخ أو الصبر انتهى قال فى شرحه وقوله أو خوف الح هو ما قاله الر ويأتى كالما وردى وهو أحد الأوجه الثلاثة وقد علمت أن الاقبس منها عين أقرب بموضع صالح سواء أثارب المعين أم صار مخوفا فلا عذر للمصنف فيما فهمه من أن حكم الخراب غير حكم الخوف اذا لا يشهد له المعنى وهو واضح ولا النقل الذى جرى عليه فى الر وضعت لان كلامها صريح أنه لا فرق وأطال جدا فى بيان ذلك (قوله بلا أجرة) أى ياخذها المسلم فى الا بعد أو المسلم اليه فى الانقص والمراد أجرة الزيادة فى الا بعد والنقص فى الانقص (قوله ومن ثم لو عينا دار الح) قضية هذا أن نظيره لا يأتى هنا وفيه نظر يعلم مما سبق ويمكن الفرق بان الخوف على الأبدان أقوى من الخوف على الأموال كما يدركه الانسان بالوجدان (قوله سيما ان كان فى الذمة) بل قد يقال من اجاز البيع فى الذمة يلزمه جواز السلم

وخلاص ضامن على المعتد ولا سنوى والبلقنى هنا ما فيه نظر ولو انه دمت دار صينت للرضاع المستأجره ولم يراضيا بجعل غيره ففسخ كما أفتى به البلقنى و يفرق بينه وبين ما نحن فيه بان المدار هنا على ما يلىق بحفظ المال وموئنه والغالب استواء المحلة فيهما ومن ثم قالوا المراد بجعل العقد هنا محله لا خصوص محله وقالوا لو قال تسلم لى فى بلد كذا وهى غير كبرى كبغداد كفى أحضاره فى أولها وان بعد من منزله أو فى أى محل شئت منه صح ان لم يتسع و ثم على حفظ الأبدان وهو مختلف باختلاف الدور ومن ثم لو عينا دار الرضاع تعينت (ويصح) السلم مع التصريح بكونه (حالا) ان وجد المسلم فيه حيث ذوالا تعين المؤجل (و) كونه (مؤجلا) اجماعا فيه وقياسا أولوا يأتى الحال لانه أقل غررا وانما تعين الاجل فى الكتابة له عدم قدرة القن عندها على شى وكون البيع يغنى عنه سيما ان كان فى الذمة لا يقتضى منعه على ان العرف اطرد بالرخص فى مطلق السلم دون البيع (فان أطلق) العقد عن التصريح به ما فيه (ان عقد حالا) كالتسليم فى البيع (وقيل لا ينعقد) لان

العرف فيه التأجيل فالتسكوت عنه يصير كالتأجيل بمجهول ورد منع ذلك كما هو واضح (ويشترط) فى المؤجل العلم فيه بالاجل) للعاقدين أو لعدلين غيرهما أو لعدد التواتر ولو من كفار ولو كان الاجل تابعا لم يضر جهل العاقدين به كما يأتى أما اذا لم يعلم فلا يصح

كالى الحصاد أو قدوم الحاج أو طلوع الشمس أو الشتاء ولم يرد وقتها المين وكلأى أول أو آخر رمضان لو قوعه على نصفه الأول أو الآخر كله هذا ما نقله عن الأصحاب وإن أطال المتأخرون في رده أو في يوم كذا أو في رمضان مثلاً (١١) لأنه كله جعل ظرفاً كان ما قاله بحله جزء

من أجزاء وهو مجهول وانما جاز ذلك في الطلاق لأنه

لما قبل التعليق بالمجهول كقدوم زيد قبله بالعام ثم

تعلق بأوله لتعيينه للوقوع فيه لا من حيث الوضع أى

لما يأتى في وضع الطرف المعلوم منه رد قول غير واحد

وإن استحسنه الرافعي تعلقه بأوله يقتضى أن الإطلاق

يقتضيه أى وحده وضعاً ولا من حيث العرف لأنه

يقتضى صدق الطرف على جميع أزمته صدقاً واحداً

بل من حيث صدق الاسم به كالمواضع في التعليق

بالصفات أنه حيث صدق وجود اسم المعلق به وقع

المعلق ومن ثم لو علق طلاقها بقبل موته وقع حلاً لصدق

الاسم أو بتكليفها لزيد في يوم الجمعة وقع بتكليفها

له أثناء يومها ذلك ولم يتقيد بأوله وأما السلم فلما لم يقبل

التأجيل بالمجهول لم يقبله بالعام وانما قبله بفحو العيد

لأنه وضع لكل من الأول والثاني بعينه فدلالته على

كل منهما أقوى من دلالة الطرف على أزمنته لأنه لم

يوضع لكل منها بعينه بل لزم من مبهم منها كذا قال ابن

الرفعة وقضيته أن دلالة الطرف على أزمنته من

حيث دلالة النكرة أو المطلق

فيه في نظائره كقوله كاهو ظاهر وكلا يخفى بمعنى اللام أى لما هو واضح من الدليل اه ع ش (قوله أو طلوع الشمس) أى ظهور ضوءها ووجه عدم الصحة فيه أن الضوء قد يستتره الغيم أو غيره اه ع ش (قوله لو قوعه الخ) تعليل لعدم صحة إلى أول رمضان أو إلى آخر رمضان على النشر المرتب أى لو قوع القول الأول على كل جزء من النصف الأول ووقوع الثاني على كل جزء من النصف الآخر (قوله هذا) أى عدم الصحة في صورتين الأخيرتين (مانقلاً الخ) المعتمد الجواز ويحمل قوله إلى أول رمضان على الجزء الأول من النصف الأول وقوله إلى آخر رمضان على الجزء الأخير من النصف الثاني نهاية وسم وع ش (قوله أو في رمضان) إلى قوله كذا قاله في النهاية الأقوله لا من حيث الوضع إلى ومن ثم (قوله لأنه) أى ما ذكر من اليوم ورمضان وكذا ضمير من أجزاء (قوله كله) بالرفع على الابتداء أو بالنصب على التأكيد (قوله وانما جاز ذلك) أى قوله في رمضان مثلاً في الطلاق بأن قال لها أنت طالق في رمضان (قوله لأنه لما قبل) أى الطلاق (قوله قبله بالعام) جواب لما أى قبل الطلاق التعليق بالعام (قوله ثم تعلق بأوله) أى ثم بعد الجواز تعلق الطلاق بأول رمضان (قوله لتعيينه) أى الأول لما يأتى الخ وهو قوله بل لزم من مبهم منها (قوله منه) أى مما يأتى (قوله تعلقه بأوله يقتضى الخ) الجملة مع قول القول (قوله ولا من حيث العرف) كقوله لا يأتى بل من حيث الخ تطف على قوله لا من حيث الوضع أى أن تعين الجزء الأول لوقوع الطلاق فيه ليس من جهة الوضع ولا من جهة العرف بل هو أى التعيين بسبب صدق لفظ رمضان بالجزء الأول اه كردى (قوله أنه حيث الخ) بيان للقاعدة وتذكير الضمير بتأويل الضابط وحيث للشرط بمعنى متى (قوله صدق) أى تحقق (قوله اسم الخ) أى مفهومه (قوله لعلق طلاقها قبل موته) بأن قال لها أنت طالق قبل موتى وكان الأولى بقبل موته (قوله حالاً) أى عقب التعليق (قوله أو بتكليفها الخ) عطف على قوله قبل موته (قوله لذلك) أى لصدق الاسم (قوله ولم يتقيد) أى التكليف (بأوله) أى يوم الجمعة حتى لا يقع بالتكليف في الأثناء (قوله بنحو العيد) كجمادى وريبع ونفر الحج (قوله على أزمنته) أى على أجزاء مدلوله (قوله بل لزم من مبهم منها) فيه نظير يعلم مما يأتى عن سم أنفاً (قوله وقضيته) أى قول ابن الرفعة بل لزم من مبهم منها (قوله على الخلاف فيما) أى على القول بالفرق بينهما بأن الأول موضوع للماهية مع قيد الوحدة الشائعة والثانى موضوع لها لا قيد وهو المختار وذهب الآمدي وابن الحاجب إلى أنه لا فرق بينهما وأنهما موضوعان للماهية مع قيد الوحدة الشائعة (قوله ما من من قبله بالعام الخ) أى قبل الطلاق التعليق بالعام (ولم يقبله به) أى لم يقبل السلم التاجيل بل بالعام اه كردى (قوله الذى الخ) نعم لما مر (قوله أنه الخ) أى دلالة الطرف على أزمنته (لوضعه) أى الطرف (لكل فرد فرد) أى جزء جزء (قوله من ذلك) أى من مقتضى تعبير ابن الرفعة أن دلالة الطرف من دلالة النكرة ومقتضى ما مر أنه من دلالة العام (قوله كما علم الخ) ولأن العام ما استغرق الصالح له من الأفراد لا من الأجزاء فوضعه بالعموم تجوز وكان علاقته أنه شبه الأجزاء بالجزئيات وأطلق عليها اسمها اه ع ش (قوله ولو كان عاماً الخ) لا يخفى على عارف أنه يتعين تأويل (قوله ولو كان عاماً الخ) لا يخفى على عارف أنه يتعين تأويل تعبيرهم بالعموم على أن المراد الصدق بكل جزء والأقاليم موضوع للقدر المخصوص من الزمان لا لكل جزء منه كالمعلوم لكنه يتضمن كل جزء والحكم المنسوب إليه يمتد به على كل جزء منه كالمعلوم لكنه يتضمن كل جزء والحكم المنسوب إليه

الحال إذا فرق في المعنى (قوله هذا ما نقله) المعتمد الصحة (قوله من قبله) أى من قولنا قبله (قوله ولو كان عاماً الخ) لا يخفى على عارف أنه يتعين تأويل تعبيرهم بالعموم هنا على أن المراد الصدق بكل جزء والأقاليم موضوع للقدر المخصوص من الزمان لا لكل جزء منه كالمعلوم لكنه يتضمن كل جزء والحكم المنسوب إليه

على الخلاف فهما وقضية ما من من قبله بالعام ولم يقبله به الذى عبر به اسم جميل الحضري وتبعه السبكي والزر كشي وغيرهما أنه من حيث دلالة العام المقتضية لوضعه لكل فرد فرد من أفرادها فان قلت فالحق من ذلك قلت الحق ما قاله ابن الرفعة كما علم من قولنا تبعاً للمصنف لا من حيث الوضع ولو كان عاماً لكانت دلالة على الأول من حيث الوضع لما تقررت في وضع العام قتامة وعجيب

وعم أنه لا جامع بين الحل والعقد حتى يستشكل هذا بهذا (فان عين شهو والعرب أو الفرس أو الروم جاز) لانهم معلومة مضبوطة وكذا النير وزه المهر حان وفصح النصارى (وان أطلق) الشهر (حل على الهلال) وان اطرد عرفهم بخلافه لانه عرف الشرع هذان عقداً أوله (فان انكسر شهر) بان عقداً آخره والتأجيل بالشهور (حسب الباقي) بعد الأول المنكسر (بالأهلة وتتم الأول ثلاثين) مما بعده ولا يلغى المنكسر اثلاً يتأخر ابتداء الاجل عن العقد نعم لو عقد في يوم أو ليلة آخر الشهر اكتفى بالشهر بعده بالأهلة وان نقص بعضها ولا يتم الأول مما بعده لانها مضت عربية

وأمثل هذا ان نقص الشهر الأخير والام يشترط انسلخه بل يتم منه المنكسر ثلاثين يوماً تعذر اعتبار الهلال فيه حيثئذ (والاصح صحة تأجيله بالعید وجادى) وشهر ربيع والنفر (ويحتمل على الأول) فيحل بأول جزء منه لتحقيق الاسميه ومن ثم لو كان العقد بعد الأول وقبل الثاني حل عليه ما عينة

* (فصل) في بقیة الشروط السبعة وقدم منها أربعة الثلاثة التي في المتن وحلول رأس المال والخامس القدرة على تسليمه حيثئذ (يشترط كون المسلم فيه

كلام ابن الرفعة (قوله قول ابن العماد عما تقر رالح) أى عن جهة تحقيراه (قوله من الفرق) أى بين الطلاق والسلم (قوله أنه ليس بشئ) مقول القول (قوله زعم) أى ابن العماد (قوله بين الحل والعقد) أى الطلاق والسلم (قوله هذا بهذا) أى السلم بالطلاق (قوله لانهم معلومة) إلى الفصل في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وان اطرد إلى لانه (قوله وكذا النير وزه المهر حان) النير وزه الشمس برج الميزان والمهر حان بكسر الميم وقت نزولها برج الحمل وكذا في المغنى والنهاية ثم ذكر في المغنى بعد أسطر أولها الحمل ثم قال ورجع جعل النير وزه انتهى وهذا هو المشهور وما أفاده أولاً كصاحب النهاية لا يخلو عن غرابة اه سيد عمر عبارة الكردى وهما بطلقان على الوقتين الذين تنتهى الشمس فيهما إلى أول برج الحمل والميزان اه وعبارة ع ش قال في المصباح وفي بعض النواريج كان المهر حان وافق أول الشتاء ثم تقدم عنه حتى صار ينزل في أول الميزان اه وهو مخالف لقول الشارح مر وقت نزولها برج الحمل اه (قوله وفصح النصارى) بكسر الغاء عيدهم (قوله على الهلال) وهو ما بين الهلالين نهاية ومعنى (قوله هذا) أى حل المطلق على الهلال (قوله ان عقداً) أى العاقدان (قوله والتأجيل بالشهور) جملة حاله (قوله ولا يلغى المنكسر) أى الشهر الذى وقع العقد في أثناءه والمراد بالغائه أن لا تحسب بقية من المدة (قوله نعم الح) استدراك على قوله ولا يلغى المنكسر اه بجبري (قوله لو عقد في يوم الح) حاصله أن العقد اذا وقع في اليوم أو الليلة الأخيرين يعتبر ماعدا الشهر الأخير هلالاً وكذا الأخير ان نقص وفي هذا يلغى المنكسر ويتأخر ابتداء الاجل عن العقد وكان وجه ذلك عدم فائدة اعتبار المنكسر لو اعتبر فاعذر من آخر يوم من آخر الأشهر لان كونه ناقصاً لا يعلم الا بعد مضى ذلك اليوم جميعه فقبل مضيه لا يمكن الحكم بالحلول وبعد مضيه لا فائدة للحكم بحلوله قبل تمامه وأيضا يلزم من اعتبار فورده من اليوم التاسع والعشرين من آخر الأشهر الذى هل ناقصاً اعتبار الشهر العددي تسعة وعشرين يوماً وهو خلاف المقرر في نظائر هذا الحل ومن اعتبار قدره من أول الشهر الداخل بحل الشهر الآخر ثلاثين نظراً للعدد لزوم زيادة في الاجل على الأشهر العربية الشرعية التي هي الهلالية ومن ثم اذا لم ينقص الآخر بان كان ثلاثين تاماً اعتبر ناقداً المنكسر من اليوم الثلاثين منه لعدم لزوم زيادة على الأشهر العربية وعدم اعتبار الشهر العردي تسعة وعشرين فيقدر اه بصري (قوله لانها مضت الح) فلو عقد في اليوم الأخير من صفر وأجل بثلاثة أشهر مثلاً فنقص الربيعان وجمادى الأولى حل بمضيها ولم يتوقف على تكميل العدد بشئ من جمادى الأخرى اه كردى (قوله هذا ان نقص الح) أى الاكتفاء بالأهلة بعد يوم العقد اه ع ش (قوله والام يشترط انسلخه) حتى لو كان العقد في وقت الزوال من يوم آخر الشهر حل الدين بوقت الزوال من يوم الثلاثين من الشهر الأخير اه كردى وع ش (قوله منه) أى من الشهر الأخير (قوله لته) هذا الخ) ووجهه أن اعتبار الهلال في الشهر الأخير حين اذ كان كاملاً يؤدي إلى الغاء المنكسر المؤدى إلى تأخر ابتداء الاجل عن العقد فان قات ان هذا الوجه يجري أيضاً فيما اذا كان الشهر ناقصاً فلم يتم منه المنكسر ثلاثين يوماً أقول قد مر جوابه عن البصري (قوله حيثئذ) عبارة شرح الروض بدل حيثئذ دون البقية اه سم (قوله والنفر) أى نفر الحج (قوله بعد الأول) لعل المراد بالبعدية في الربيعين وجماديين أن العقد وقع في أثناء ربيع الأول أو جمادى الأولى وقال إلى ربيع أو جمادى فيحمل على أول الثاني والا فلا يتصور رجوعه على أول ربيع الثاني اذا ورد العقد بعد انسلخ الأول فليتامس اه ع ش وهو ظاهر

* (فصل) في بقیة الشروط (قوله في بقیة الشروط) الى قوله وأما اذا وجد في النهاية الاقوله وأتلفه الى المتن وكذا في المغنى الاقوله في كله الى المتن (قوله وحلول رأس المال) ومره بعد قول المصنف أحدها تسليم رأس المال في المجلس كردى وع ش (قوله على تسليمه) أى المسلم فيه فقوله حيثئذ الح من تقرير ربيع الشئ على صادق مع تعلقه بحملته وبكل جزء منه فليتامس (قوله حيثئذ) عبارة شرح الروض بدل حيثئذ دون البقية

* (فصل) (قول المصنف مقدور على تسليمه الح) أى ولو بان يكون موجوداً عند المسلم اليه فقط اذا كان

نفسه قول المتن (مقدور على تسليمه الخ) ولو بان يكون موجودا عند المسلم لم اليه فقط اذا كان التسليم حالا على ما سيأتي عن صاحب الاستقصاء في قوله ولا يصح فيه نذر وجوده بما فيه اه سم قول المتن (على تسليمه) ويأتي في تعبيره بالتسليم ما مر في البيع اه نهاية ويقيده أيضا قول الشارح وصرح بهذا مع دخوله الخ قال ع ش قوله ما مر الخ أي من أن قدرة المشتري على التسليم كافية لمن اشترى مغصوبا يقدر على انتزاعه وقد يفرق بين ما هنا وبين البيع بان البيع لما ورد على شيء بعينه كذا في قدرة المشتري على انتزاعه بخلاف ما هنا فان التسليم انما ورد على ما في الذمة فلا بد من قدرة المسلم اليه على اقباضه لكن قال سم على حمران المسلم اليه ولو ملك قدر التسليم فيه فغصبه منه غاصب فقال للمسلم القادر على تخليصه تسليمه عن حقل فتسليمه فالظاهر الاجزاء فهذا التسليم اجزا في السلم فتأمل انتهى اه ع ش أي فهذا صريح في عدم الفرق (قوله من غير مشقة كبيرة) أي بالنسبة لغالب الناس في تحصيله الى وضع وجوب التسليم اه ع ش وفي الجبري عن الشوري والمراد مشقة لا تحتمل عادة فيما يظهر اه (قوله وكذا الوطن الخ) أي فانه لا يصح وعليه فلو تبين أنه كثير في نفس الامر فهل يثبت صحة العقد اكتفاء بما في نفس الامر أولا نظر العقد الشرط ظاهر افيه نظر وقضية قولهم العبرة في شروط البيع بما في نفس الامر الاول اه ع ش أقول وقضية قولهم ما وقع فاسا اذ ينقلب صحيحا الثاني فليراجع (قوله من الباكورة) هي أول الفاكهة اه مغني وفي الجبري هي الثمرة عند ابتداء وعند النفاذ أي الانتهاء راجع الانوار شوري وفي المصباح والزياي هي أول ما يدرك منها اه (قوله وصرح بهذا) أي بالشرط الخامس (قوله في قوله مع شروط الخ) أي المذكور أول الباب (قوله ليرتب الخ) هذا وان نفع في مجرد تصريح به بهذا الشرط الا أنه لا ينفذ في قول الشارح مر فيما سبق سبعة وقوله وليبين الخ فيه أن البيع لا ينحصر في بيع المعين كما حرمت الاشارة اليه والحاصل أنه لم يحصل جواب عن هذه الشرط انما دع عن شروط البيع اه رشدي (قوله المفترقين) أي البيع والسلم كرى وع ش (قوله فيها) أي في القدرة اه كرى ولعل الاولى أي في محل القدرة والتأنيث باعتبار المضاف اليه (قوله فان بيع المعين الخ) فيه أن البيع في الذمة كالسلم يعتبر فيه القدرة تارة عند العقد وتارة عند الحلول فاستوى السلم والبيع في الجملة وملاحظة بيع المعين دون غيره والحكم بالافتراق بينهما وبين السلم مما لا حاجة اليه اه سم (قوله تعتبر) أي القدرة (قوله مطلقا) لجر دالتا كيد اذ بيع المعين لا يدخله أجل وعبارته توهم أنه يصح حالا ومؤجلا وليس كذلك فاعل مراده أنه ليس له الا هذه الحالة وهي كونه حالا أو أن المراد سواء كان ثمنه حالا ومؤجلا لئلا يكون هذا بعيدا عن السياق فلو أسقط مطلقا لسكان أولى اه ع ش (قوله وهنا) أي في السلم (قوله هذا) أي العقد يعني اقتران القدرة به (قوله الحلول) أي وجود القدرة عنده (قوله الى محل التسليم) خرج به ما عداه ولو دون مسافة القصر منه وكان الفرق بينه وبين ما يأتي أنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اه بصرى قول المتن (البيع) أي ونحوه من المعاملات

السلم حالا على ما سيأتي عن صاحب الاستقصاء في قوله ولا يصح فيما نذر وجوده بما فيه (قوله وليبين به محل القدرة المفترقين فيها الخ) هكذا ذكر ذلك أيضا شيخ الاسلام ويرد عليه أنه آل الحال الى عدم افتراق البيع والسلم في ذلك لان البيع في الذمة يشترط فيه القدرة عند وجوب التسليم وهو تارة بالعقد وتارة بتأخر عنه كما ان السلم كذلك فاستوى السلم والبيع في الجملة في ذلك وملاحظة بيع المعين دون غيره والحكم بالافتراق بين السلم وبينه مما لا حاجة اليه الآن يقال بيع المعين هو المتبادر لانه الغالب فاتجهت ملاحظته دون غيره ولا يخفى عليك ما فيه لا يقال هما مفترقان من جهة أنه يكفي التسليم في البيع دون السلم لتعلقه بالذمة لا نأقول أما أولا فالفرق لم يقع بحقيقة التسليم اصلا بل بوقته كالا يخفى من العبارة فاعلم الفرق ان القدرة معتبرة عند الغصب في البيع واما في السلم فقد تعتبر عند العقد وقد تعتبر عند الحلول واما ثانيا فالا للبيع في الذمة يساوي السلم في تعلق كل بمافي الذمة فلا أثر لهذا الفرق واما ثالثا فلا تسلم هذا الفرق لان المسلم اليه ولو ملك قدر التسليم فيه فغصبه منه غاصب فقال للمسلم القادر على تخليصه تسليمه عن حقل فتسليمه فالظاهر الاجزاء فهذا التسليم

مقدور على تسليمه) من غير مشقة كبيرة (عند وجوب التسليم) وهو باعقدي الحال والحلول في المؤجل فان أسلم في منقطع عند العقد أو الحلول كرتب في الشتاء لم يصح وكذا لو ظن حصوله عند أو وجوب لكن بمشقة عظيمة كقد كثير من الباكورة وصرح بهذا مع دخوله في قوله مع شروط البيع ليرتب عليه ما بعده وليبين به محل القدرة المفترقين فيها فان بيع المعين يعتبر فيه عند العقد مطلقا وهنا تارة يعتبر هذا وتارة يعتبر الحلول كما تقر (فان كان يوجد ببلد آخر) وان بعد (صح) السلم فيه (ان اعتبر بنقله) الى محل التسليم (للبيع) للقدرة عليه حيثما قبل لا بد

من زيادة كثر يراو برديان
 الاعتقاد يفهمه (والا) يعتد
 نقله للبيع بان نقل له نادرا
 أو لم ينقل أصلا أو قل لنحو
 هدية (فلا) يصح السلم
 فيه إذا قدر عليه (ولو أسلم
 فيما بيع) وجوده (فانقطع)
 كاه أو بعضه لجائحة أفسده
 وان وجد ببلد آخر لكن
 ان كان يفسد بالنقل أولا
 يوجد الا عند من لا يبيعه أو
 كان ذلك البلد على مسافة
 القصر من المد التسيام (في
 محله) بكسر الخاء أي وقت
 حلوله وكذا بعده وان كان
 التأخير اطاله (لم يفسخ في
 الاظهر) كما إذا فليس
 المشتري بالثمن وليس هذا
 كتلاف البيع قبل القبض
 لان ذلك في معين وهذا في
 في النعمة (فيخير المسلم) وان
 قال له المسلم اليه خذ رأس
 مالك (بين فسخته) في كله
 لا بعضه المنقطع فقط وان
 قبض ماعداه وأتلفه فاذا
 فسخ لزمه بدله ورجع
 برأس ماله (والصبر حتى
 يوجد) فيطالب به وخياره
 على التراخي فله الفسخ وان
 اجاز واسقط حقه منه (ولو
 علم قبل المحل) بكسر الخاء
 (انقطاعه عنده فلا خياره
 قبله) ولا يفسخ بنفسه
 حيثئذ (في الاصح) فيهما
 لان وقت وجوب التسليم لم
 يدخل اما اذا وجد عند من
 لا يبيعه الا باكثر من ثمن
 مثله فيلزمه تحصيله بذلك
 الاكثر

اه معنى (قوله من زيادة كثيرا) أي بعد قوله ان اعتد نقله اه عش (قوله بان الاعتقاد الخ) قد يمنع لكن
 الظاهر أن المتبادر من الاعتقاد الكثرة وان لم تلزمه اه سم وأقره عش والسيد عمر قول المتن (والا فلا) أي
 وان كان البلد الموجود فيه دون مسافة القصر كما هو قضية السياق ولا يعارضه مفهوم قوله الآتي أو كان ذلك
 البلد على مسافة القصر لان ذلك فيما عرض انقطاعه كما هو صريح التصوير وكلامه هنا في المنقطع من محمل
 التسليم وقت وجوبه فلا يصح السلم فيه وان كان محمل قريب بحيث لم يعتد نقله للبيع مراه سم وفي النهاية
 والمغني ما وافقه (قوله لنحو هدية) أي ما لم يعتد المهدى اليه ببيعها والاقتكون كالمقول للبيع وبقي ما لو كان
 المسلم اليه هو المهدى اليه هل يصح أيضا فيه نظر والا قرب عدم الصحة لانه لا يتقاعد عما لو أسلم في لحم الصيد
 الذي يعز وجوده لمن عنده وقد قالوا فيه بعدم الصحة على المعتمد وعما لو أسلم الى كافر في عبد مسلم فانه لا يصح
 ولو كان عنده عبد كافر وأسلم لندرة ملكه اللهم الا ان يقال لما اعتد نقله للمهدى اليه كثيرا وهو المسلم اليه
 صيره بمنزلة الموجود وقت وجوب التسيام اه عش وهذا الاخير أي الصحة هو الاقرب لما ذكره قول المتن
 (فانقطع) وفي معنى انقطاعه ما لو غاب المسلم اليه وتعدر الوصول الى الوفاء مع وجود المسلم فيه نهاية وسم
 وباتى عن المغني مثله بزيادة قال عش قوله مر وتعدر الوصول أي بان لم يكن له مال في البلد أو كان وشق
 الوصول اليه بان لم يكن ثم قاض أو كان وامتنع من البيع عليه امام طائفة وامتنع الارشوة وان قلت اه (قوله
 من لا يبيعه) أي مطلقا اه سم عبارة الكردي بخلاف ما لو كان يبيعه بثمن غال فيجب تحصيله اه وهذا
 على مختار الشارح الآتي والاول على مختار النهاية والمغني كما يأتي (قوله على مسافة القصر) يفهم أنه لو كان
 على ما دون مسافة القصر فلا خيار اه سم (قوله وكذا بعده) قد يشمله ما قبله اه سم أي اذا الظاهر أن المراد
 بمحله ما بعد تمام الاجل (قوله اطاله) أي مدافعة المسلم اليه المسلم له كردي قول المتن (في الاظهر) ويجرى
 الخلاف اذا قصر المسلم اليه في الدفع حتى انقطع أو حل الاجل بموت المسلم لم اليه قبل وجود المسلم فيه أو تأخر
 التسليم لغيبة أحد العاقلين ثم حضر بعد انقطاعه اه معنى وفي عش عن العميرة مثله (قوله وان قال
 له المسلم اليه الخ) أي فلا يجبر على قبول رأس المال بل هو على خياره بين الصبر والفسخ اه عش (قوله
 لا بعضه المنقطع) أي فمرا اذا تراضيا على ذلك فيجوز أخذ ما تقدم فيما لو باع عبد من وطهر عيب
 أحدهما اه عش (قوله بدله) أي بدل ما أتلفه من المثل أو القيمة قول المتن (حتى يوجد) أي ولو في العام
 القابل مثلا اه عش (قوله بنفسه) أي الانقطاع اه عش (قوله فيهما) أي في عدم الخيار وعدم
 الانفساخ اه معنى (قوله اما اذا وجد عند من لا يبيعه) قال في الايعاب كالروض وغيره فيما دون مرحلتين
 قال في شرحه وخرج بمادون مرحلتين والمرحلتان فاكثر فلا يلزمه التحصيل منه ما فيه من المشقة العظيمة
 نعم قياس ما مر تخيير المسلم وأن خياره على الفور انتهى وقضية كلامه هنا خلاف اه سم (قوله فيلزمه
 تحصيله) خالفه النهاية والمغني فقالوا لو وجد ببيع ثمن غال أي ولم يزد على ثمن مثله وجب تحصيله وهذا هو
 اجزاء في السلم فليست (قوله بان الاعتقاد يفهمه) قد يمنع لكن الظاهر أن المتبادر من الاعتقاد الكثرة وان
 لم تلزمه (قول المصنف والا فلا) أي وان كان البلد الموجود فيه دون مسافة القصر كما هو قضية السياق ولا
 يعارضه مفهوم قوله الآتي أو كان ذلك البلد على مسافة القصر لان ذلك فيما عرض انقطاعه كما هو صريح
 التصوير وكلامه هنا في المنقطع في محمل التسليم وقت وجوبه فلا يصح السلم فيه وان كان موجودا بمحل قريب
 حيث لم يعتد نقله للبيع مر (قول المصنف فانقطع) وفي معنى انقطاعه ما لو غاب المسلم اليه وتعدر الوصول
 الى الوفاء مع وجود المسلم فيه مر (قوله من لا يبيعه) أي مطلقا (قوله على مسافة القصر) يفهم أنه لو
 كان على ما دون مسافة القصر فلا خيار (قوله وكذا بعده) قد يشمله ما قبله (قوله اما اذا وجد عند من لا يبيعه
 الخ) قال في العباب كالروض وغيره فيما دون مرحلتين قال في شرحه وخرج بمادون مرحلتين والمرحلتان
 فاكثر فلا يلزمه التحصيل من ذلك لما قبل من المشقة العظيمة نعم قياس ما مر تخيير المسلم وان خياره على الفور
 انتهى وقضية كلامه هنا خلاف ذلك (قوله فيلزمه تحصيله) وبالأولى اذا باع بثمن مثله فاقص واعلم ان

وفارق الغاصب بأنه التزم التحصيل بالعقد باختياره وقبض البديل قال في زيادة في مقابلة ما حصل له من غصب ما قبضه بخلاف الغاصب وأيضا قال السلم عقد وضع للرجح فلزم المسلم اليه تحصيل هذا الغرض الموضوع له العقد ولا لا تنفت (١٥) فائدة والغصب باب تعدد المماثلة مطلوبة

فيه بنص يمثل ما اعتدى
عليكم (و) الشرط السادس
التقدير فيه بما ينبغي الغرر
عنه فحينئذ (يشترط كونه)
أي المسلم فيه (معلوم القدر
كيلا) فيما يكال (أو وزن)
فيما يوزن (أو عدا) فيما
يعد كالحوان واللين (أو
ذرا) فيما يذرع أو عدا
وذرا فيما يعد ويزرع
كبسط للخبر السابق أول
الباب مع قياس ما ليس فيه
بما فيه (ويصح في المكيل
وزنا وعكسه) أن عد الكيل
ضابطا فيه كجوز وماجرمه
بجرمه أو أقل وفارق هذا
الربوي بأن الغالب فيه
التعبد ومن ثم كفي الوزن
بخو الماء هنا ثم كما مر
أما لا يعد ضابطا فيه لعظم
خطره كفتات المسك والعنبر
في تعيين وزنه لأن ليس به
المختلف بالكيل والوزن
مالية كثيرة بخلاف الآلات
الصغيرة لقلتها وتفاوتها فان
فرض فهو يسير جدا وما
علم وزنه بالاستغاضة كالنقد
يكفي فيه العد عند العقد
لا الاستيفاء بل لا بد من وزنه
حينئذ ليتحقق الإيقاع وقول
الرجحاني لا يسلم في النقدين
الأوزن كما يحل على ما لم
يعرف وزنه (ولو أحل في
مائة) ثوب أو (صاع حنطة
على أن وزنها كذا لم يصح)
لهزة لو جود قيل الصاع

مراد الروضة بقوله واجب تحصيله وإن غلا سعره لأن المراد أنه يباع بأكثر من ثمن مثله لأن الشارع جعل
الموجود بأكثر من قيمته كالعدوم كفا في الرقبة وماء الطهارة وأيضا قال لا يكف ذلك أيضا على
الأصح فهنا أولى وقرئ بعضهم بين الغصب وما هنا بما لا يجدي اه قال ع ش قوله ولم يزد على ثمن مثله
ظاهره وإن قلت الزيادة وينبغي خلافه فيما لو كان قدرا يتغابن به وقوله كفا في الرقبة أي الواجبة في الكفارة
وقوله وقرئ بعضهم مراده ج اه (قوله وفارق) أي المسلم اليه (قوله وقبض البديل) أي رأس المال
(قوله التقدير) أي قول المتن ويشترط في النهاية الإقوله فان فرض فهو يسير (قوله فيه) أي في المسلم
فيه قول المتن (معلوم القدر) أي للعاقدين ولو اجالا كعرفة الأعمى الأوصاف بالسماع ولعدلين ولا بد من
معرفتهما الصفات بالتعيين لأن الفرض منهما الرجوع إليهما عند التنازع ولا تحصيل تلك الفائدة إلا
بمعرفتهما تفصيلا كذا قاله في القوت وهو حسن متعين اه ع ش (قوله كبسط) بضمين جمع بساط بكسر
الباء ككتب وكتاب اه يجزئ (قوله ما ليس فيه) وهو الذرع والعد (بما فيه) وهو الكيل والوزن والباء
بمعنى على (قوله يجوز وماجرمه الخ) وفي الر با جعلوا ما بعد الكيل فيه ضابطا لما كان قدر النهر فقل فانتظر
الفرق بينهما وقد يقال لما كان الغالب على الر بالتعبد احتيط له فقدر ما لم يعهد كيلاه في زمنه صلى الله عليه
وسلم بالنهر لكونه كان مكيفا في زمنه عليه الصلاة والسلام على ما مر بخلاف السلم اه ع ش (قوله وفارق الخ)
جواب سؤال عبارة المغني فان قيل لم لا يتعين هنا في المكيل الكيل وفي الموزن الوزن كفي باب الر بالاجيب بان
انقصود هنا معرفة القدر وثم المماثلة بعادة عهده صلى الله عليه وسلم اه (قوله بخو الماء) أي حيث علم مقدار
ما يغوص فيه من الظروف المشتملة على قدر معلوم من الوزن فيجوز القبض به هنا ومن نحو الماء الأدهان
الساكنة كالزيت اه ع ش (قوله أما لا يعد) أي قوله فان فرض في المغني (قوله أما لا يعد ضابطا الخ) من
هذا يعلم صحة السلم في النورة المتقنة كيلا ووزنا لأنها بفرض أنها موزونة وقالوا وزن يصح السلم فيه إذا عد
الكيل ضابطا فيه بأن لا يعظم خطره أذ لم يخرجوا عن هذا الضابط إلا ما عظم خطره كفتات المسك والعنبر على
ما فيه وظاهر عدم صحة قياس النورة على مثل المسك والعنبر على أن صاحب العباب صرح بصحة السلم فيها
كيلا ووزنا فتنبه له اه رشدي (قوله كفتات) بضم الفاء كفا في المصباح اه ع ش (قوله عند العقد) أي فلا
يشترط ذكر الوزن في العقد اه سم (قوله من وزنه حينئذ) أي حين الاستيفاء (قوله يحمل الخ) زاد النهاية
بل لعل كلامه مغرور في إرادة منع السلم فيه كيلا اه قال ع ش قوله منع السلم فيه أي فيما ذكر وهو
النقدان فهو قصر اضافي قصده الاحتراز عن الكيل لا تعين الوزن اه وعبارة المغني واستثنى الجرجاني وغيره
النقدين أيضا فلا يسلم فيهما إلا بالوزن وينبغي أن يكون الحكم كذلك في كل ما فيه خطره في التفاوت بين
الكيل والوزن كما قاله ابن تونس اه (قوله ثوب) عبارة المغني عقب قول المتن كذا أو في ثوب مثلا صفته كذا
ووزنه كذا وذريعه كذا اه وهي أحسن قول المتن (أوصاع حنطة) أي مثلا مغني وع ش (قوله قبل الخ) أقره
المغني (قوله الصاع اسم للوزن) أي الموزن الذي هو خمسة أرتال وثلاث فشرط الوزن فيه تحصيل للحاصل
اه كردي (قوله كيلا) أي على أن كيلا كذا اه كردي (قوله كدل عليه كلامهم) حيث قالوا الصاع
قد حان بالصري (قوله ضبطا عاما) أي جاري في جميع الأقطار أي بخلاف ضبطه بالكيل كالقدح المصري
مثلا قول المتن (في البطيخ) بكسر الباء (والباذنجان) بفتح المعجمة وكسرها (والقثاء) بالثنية والمدنهاية ومغني

الشيخين غير أنهم لو كانوا يدعون ثمن غال وجب تحصيله وقضيت وجوب تحصيله وإن زاد على ثمن مثله
واخذ به الزركشي وقرئ بين السلم والغصب بما ذكره الشارح وقال الاستنوي المراد بالغبل هنا ارتفاع
الأسعار لا الزيادة على ثمن المثل انتهى ولا يخفى ما في الفرق من التكلف (قوله عند العقد) أي فلا يشترط
ذكر الوزن في العقد (قوله للوزن) أي فلا يناسب المذكور (قوله ويرد بان الأصل الخ) بل يكفي في

اسم للوزن فلو قال في مائة صاع كيلا لاستقام اه ورددان الأصل في الصاع الكيل كدل عليه كلامهم في كذا القدر وإنما قدره بالوزن
لأنه الذي يضبطه ضبطا عاما (ويشترط الوزن في البطيخ والباذنجان والقثاء والنفرجل والرمان) ونحوها من كل ما لا يضبطه الكيل لخبافته

قال ع ش قوله مر بكسر الباء أي وبفتحها أيضا وقوله بالثلاثة الخ قال في المصباح والقشاع فعال وكسر القاف أكثر من ضمها وهو اسم جنس لما يقول له الناس الخيار والمجور والفتوس الواحدة قشاعة انتهى اه (قوله أو غير ذلك) عطف على قوله لكونه أكبر الخ (تبيه) ولا عدد كثرة) إلى قوله ولا ينافيه في النهاية (قوله لكل واحدة) أي ولا للحملة كاعتدده شيخنا الشهاب الرمي وحينئذ فالبطيخة الواحدة والعدد من البطيخ كل منهما لا يصح السلم فيه فلو أناف انسان عددا من البطيخ فهل يضمن قيمته لأنه غير مثلي لأنه لا يصح السلم فيه أو يضمن وزنه بطيخا لأنه مع النظر لمجرد الوزن يصح السلم فيه وامتناعه فيه انما جاء من جهة ذكر عدده مع وزنه فيه نظر واتجه ما تحرر من المباحث مع مر أن العدد من البطيخ مثلي لأنه يصح السلم فيه فيضمن مثله إذا تلف وانما يعرض له امتناع السلم فيه إذا جع فيه بين العدد والوزن الغير التقريبي وان البطيخة الواحدة متقومة فتضمن بالقيمة لأن الأصل منع السلم فيها وإن عرض جوازها فيها إذا أريد الوزن التقريبي انتهى سم وع ش (قوله لعزوة وجوده الخ) وقول السبكي لو سلم في عدد من البطيخ مثلا ككائة بالوزن في الجميع دون كل واحدة جازا اتفاقا ممنوع كما قال شيخنا الشهاب الرمي لأنه يشترط ذكر حجم كل واحدة فيؤدي إلى عزوة الوجود نهائية ومعنى أي فلا يصح فيه السلم ما لم يرد الوزن التقريبي على ما مر ع ش (قوله في نحو بطيخة الخ) أي كسفر حلة واحدة اه معني (قوله لا احتياجه) أي السلم في نحو بطيخة الخ (قوله في الصورتين) اه ما ذكر العدد والوزن لكل واحدة والسلم في الواحدة مع ذكر حجمها وزنها فالطريق لصحته أن يقول في قنطار مثلا من البطيخ تقريرا بحجم كل واحدة كذا اه ع ش أي وفي بطيخة حجمها كذا وزنها كذا تقريرا (قوله وكذا يقال فيما لو جع الخ) أي فإذا قيد الوزن بالتقريبي أو أطلقه فقلنا يحتمل على التقريبي صح والافلا اه ع ش (قوله بخلاف نحو خشب الخ) أي فيصح السلم في ما ذاجع بين ذرعه ووزنه وكذا بين عدده ووزنه نهائية ومعنى ويمكن أرجاع كلام الشارح إليه أيضا (قوله نحت ما زاد) أي على القدر المشروط (قوله اقشاع الباذنجان) القمع بالفتح والكسر كعنب ما الترق باسفل الثرة والبصرة ونحوهما اه قاموس (قوله ربح الزر كشي) سبقه إلى ذلك الأذري اه سم (قوله لأنه) أي عدم القطع (قوله لا يقبل أعلاه) ليس فيه تصريح باشتراط القطع انتهى سم على ج أقول بل يقتضي عدم اشتراط القطع فان قوله لا يقبل ظاهر في أن العقد صحيح بدون اشتراطه ولكن إذا أحضره المسلم إليه بالورق لا يجب على المسلم القبول اه ع ش (قوله فسوخ الخ) * (فرع) *

الردان المراد به هنا الكيل وقوله ضبطا عاما يشمل (قوله ولا عدد مع وزن لكل واحدة) أي ولا للجملة كما اعتدده شيخنا الشهاب الرمي وحينئذ فالبطيخة الواحدة والعدد من البطيخ كل منهما لا يصح السلم فيه فلو تلف انسان عددا من البطيخ فهل يضمن قيمته لأنه غير مثلي لأنه لا يصح السلم فيه أو يضمن وزنه بطيخا لأنه مع النظر لمجرد الوزن يصح السلم فيه وامتناعه فيه انما جاء من جهة ذكر عدده مع وزنه فيه نظر واتجه ما تحرر من المباحث مع مر أن العدد من البطيخ مثلي لأنه يصح السلم فيه فيضمن مثله إذا تلف وانما يعرض له امتناع السلم فيه ما ذاجع فيه بين العدد والوزن الغير التقريبي وان البطيخة الواحدة متقومة فتضمن بالقيمة لأن الأصل منع السلم فيها وإن عرض جوازها فيها إذا أريد الوزن التقريبي (قوله لكل واحدة) قال في شرح الروض أمالو أسلم في عدد من البطيخ مثلا ككائة بالوزن في الجميع دون كل واحدة فيجوز اتفاقا قاله السبكي وشيره اه لكن قال شيخنا الشهاب الرمي أن ما قاله السبكي ممنوع لأنه يشترط ذكر حجم كل فيؤدي إلى عزوة الوجود وقد مر (قوله التقريبي) وهذا أحد محلي نص البويطي على الجواز كما حكاه في شرح الروض والمحمل الثاني حله على عدد يسير لا يعمد تحصيله عليه وحله شيره على عدد كثير لا يعمد ضبطه (قوله صحته في الصورتين) هذا يفيد جواز السلم في البطيخة أو المبيضة الواحدة إذا ذكر وزنها أو أريد التقريبي وقضية ذلك انهم أمثلة لصحة السلم بها وقد مر ما فيها فليراجع (قوله ربح الزر كشي) سبقه إلى ذلك الأذري (قوله لا يقبل أعلاه) ليس فيه تصريح باشتراط القطع (فرع) * في العباب وفيه ما أي ويطل السلم فيما قصد منه ورقه ولبه كلفعل والخس بخلاف ما قصد له فقط كالجزر والسلم مقطوع الورق انتهى وفي القوت طلقا جواز

فيه لكونه أكبر حوامن الجوز كبعض نحو الباج لان نحو الحمام أول غير ذلك كالبقل وقصب السكر وسائر الفواكه فلا يكفي فيها كيل ولا عدد لكثرة تفاوتها ولا عدد مع وزن لكل واحدة لعزوة وجوده ومن ثم امتنع في نحو بطيخة أو بيضة واحدة لا احتياجه إلى ذكر حجمها مع وزنها وذلك لعزوة وجوده نعم إن أراد الوزن التقريبي اتجه صحته في الصورتين لا لتقاء عزوة الوجود حينئذ وكذا يقال فيما لو جع في ثوب بين ذرعه ووزنه بخلاف نحو خشب لا مكان نحت ما زاد ولا ينافيه وجوب ذكر طوله وعرضه ونحوه لأن الوزن فيه تقريبي * (تبيه) * في اشتراط قطع اقشاع الباذنجان احتمالا للماوردى ربح الزر كشي منهما المنع قال لأنه العرف في بيعه لكن يشهد للاشتراط قول الام إذا أسلم في قصب السكر لا يقبل أعلاه الذي لا حلاوة فيه ويقطع بمجامع عروقه من أسفله وي طرح ما عليه من القشور أي الورق اه وعلى الأول يفسر بأن التفاوت فيما ذكر في القصب أعلى منه في الاقشاع فسوخ هنالام (ويصح) السلم (في الجوز)

والحق به بعضهم البين
 المعروف الآن وهو واضح
 بل الوجه صحته في ليه وحده
 لانه لا يسرع اليه الفساد
 بنزع قشره عنه كما قاله أهل
 الخبرة (والوز) والفسق
 والبندق في قشرها الاسفل
 لا الاعلى الا قبل انعقاده
 (بالوزن في نوع يعقل) أو
 يكتر خلافا للرافعي كلاما
 وكذا المصنف في غير شرح
 الوسيط (اختلافه) بغاظ
 القشر ورقته لسهولة الامس
 فيه ومن ثم لم يشترطوا ذلك
 في الربا فهذا أولى (وكذا)
 يصح السلم فيه (كيلا في
 الاصح) لذلك لا يعدل عدم
 انضباطه فيه (ويجمع في
 المسن) بكسر الباء وهو
 الطوب غير المحرق (بين
 العدو والوزن) ندبا كالف
 لبنة وزن كل كذا لانه يضرب
 اختيارا فلا عزة فيه ووزنه
 تقر يب والواجب فيه
 العذب بشرط ذكر طول كل
 وعرضها وتحتها وانه من
 طين كذا وشرطه أن لا
 يحجن بنجس كما علم مما مر في
 البيع ويصح السلم في آجر
 كل نضجه وظاهر أنه يشترط
 فيه ما شرط في اللبن وفي
 خرف ان انضبط كما يعلم مما
 يأتي في الكوز والمنارة (ولو
 عين مكالا) أو ميزانا أو
 ذراعا أو ضجة أي فردا من
 ذلك (فسد) السلم الحال
 والو جمل (ان لم يكن) ما
 عين (معتادا) كان شرط

في القوت وأطلقا جواز السلم في البقول وزنا كما سبق وجعلها المأوردى ثلاثة أقسام قسم يقصد منه شيان
 كالخس والفجل يقصد ليه ورقه فالسلم فيه باطل لاختلافه وقسم كالمقصود كالهنيء فيجوز وزنا وقسم
 يتصل به ما ليس بمقصود كالجزر والسلم فيه باطل لاختلافه وقسم كالهنيء فيجوز وزنا وقسم
 لا بشرط قطع ورقه ولقائل أن يقول في القسم الاول ينبغي الجواز بعد قطع ورقه أو ورؤسه لوال الاختلاف
 فليتأمل اه سم على حج وقوله ولقائل الخ يفيد أنه جل كلام المأوردى على رؤس الخس والفجل لا على
 برزهما لكن سيأتي في الشارح مر بعد قول المصنف وسائر الحبوب كالتمر التصريح بجوازه في الفجل
 ونحوه وزنا وظاهره ولو كان ورقه وقياس ما ذكره في القسم الثاني من البقول صحة السلم في الورود والياسمين
 وسائر الأزهار وزنا لانضباطها ومعرفة صفاتها عند أهلها اه عش وقوله يفيد أنه جل الخ تحلل تأمل
 (قوله والحق بعضهم) الى قول المتن ولو أسلم في النهاية الاقوله وهو واضح الى المتن وكذا في المغني الاقوله
 وشرطه الى المتن وقوله أو يعتاد الى المتن (قوله والحق به بعضهم الخ) معتمد اه عش (قوله البين) هو
 القهوة اه كردى (قوله لا يسرع اليه الفساد الخ) بخلاف الجزر والوز فإنه لا يصح السلم في ليهما وحده
 لانه اذا نزع قشره السفلى أسرع اليه الفساد والمراد باب البين ما هو الموجود غالباً من القلب الذي نزع
 قشره اه عش وفي اسراع الفساد بلب الوز ورقة طاهرة (قوله الا قبل انعقاده) أي فيصح السلم فيه
 وظاهره عود الاستثناء للجزر وما معه ويتأمل ذلك فيما عدا الوز فإنه قبل انعقاد قشره الاعلى لا ينتفع به
 ومن ثم اقتصر وافي الاستثناء مما له كمن ويبيع في قشره الاعلى قبل انعقاده على الوز اه عش ويؤيد
 اشكاله اقتصارا لغنى هنا على استثناء الوز أيضا عبارته واما يجوز السلم في هذه الاشياء في القشر الاسفل
 فقط نعم لو أسلم في الوز الأخضر قبل انعقاد القشرة السفلى جاز لانه ما كوله كالحيار قاله الاذرى وتقدم
 ذلك في البيع ويجوز في نحو المشمش كيلا وزنا وان اختلف نواه كبر او صغرا اه وقوله ويجوز الخ في
 النهاية مثله قال عش قوله في نحو المشمش كالخوخ والتين ومحل جوازه بالكيل فيه ما اذا لم يزد حجمهما
 على الجوز فان زاد على ذلك تعين الوزن اه (قوله خلافا للرافعي) أي حيث قيد صحة السلم فيه بنوع يتل
 اختلاف قشوره اه عش (قوله في غير شرح الوسيط) وقد مر ما في شرح الوسيط لانه متبع فيه
 كلام الاصحاب لا يختصر اه نهية زاد المغني وهذا هو المعتقد اه (قوله فهذا أولى) اذ باب الربا أضيق
 من السلم مغني ونهاية (قوله وكذا يصح السلم فيه) أي فيما ذكر من الجوز وما عطف عليه (قوله لذلك)
 أي لسهولة الامر فيه عبارة النهاية والمغني قياسا على الحبوب والتمر اه (قوله غير المحرق) نعت للطوب
 (قوله وزنه تقر يب) بهذا يدفع استشكل الجمع في كل لبنة بين الوزن وبين طولها وعرضها وتحتها
 بانه يؤدي الى عزة الوجود سم على حج اه عش (قوله وفي خرف الخ) أي ويصح السلم في خرف والمراد
 أو في الخرف وسيأتي له مر نقله عن الأشموني اه عش (قوله أو ضجة) في المصباح قال الأزهرى قال
 القراء هي بالسين لا بالصاد وعكس ابن السكيت وتبعها من قتيبة فقال نسخة الميزان بالصاد لا بالسين وفي نسخة
 من التهذيب نسخة وصحة والسين أغرب وأفصح فهما الغتان وأما كون السين أفصح فلان الصاد والجيم
 لا يجتمعان في كلمة عربية اه عش وفي الجعري نسخة شيء بوزن به مجهول القدر كان قال أسلمت السك
 في قدر هذا الحجر من الترابان موضع في كفة الميزان ويقابله المسلم فيه في الكفة الاخرى وبذلك حصلت المغيرة

السلم في البقول وزنا كما سبق وجعلها المأوردى ثلاثة أقسام قسم يقصد منه شيان كالخس والفجل يقصد
 ليه ورقه فالسلم فيه باطل لاختلافه وقسم كالمقصود كالهنيء فيجوز وزنا وقسم
 كالجزر والسلم فيه باطل لاختلافه وقسم كالهنيء فيجوز وزنا وقسم
 لا بشرط قطع ورقه ولقائل أن يقول في القسم الاول ينبغي الجواز بعد قطع ورقه أو ورؤسه لوال الاختلاف
 فليتأمل اه سم على حج وقوله ولقائل الخ يفيد أنه جل كلام المأوردى على رؤس الخس والفجل لا على
 برزهما لكن سيأتي في الشارح مر بعد قول المصنف وسائر الحبوب كالتمر التصريح بجوازه في الفجل
 ونحوه وزنا وظاهره ولو كان ورقه وقياس ما ذكره في القسم الثاني من البقول صحة السلم في الورود والياسمين
 وسائر الأزهار وزنا لانضباطها ومعرفة صفاتها عند أهلها اه عش وقوله يفيد أنه جل الخ تحلل تأمل
 (قوله والحق بعضهم) الى قول المتن ولو أسلم في النهاية الاقوله وهو واضح الى المتن وكذا في المغني الاقوله
 وشرطه الى المتن وقوله أو يعتاد الى المتن (قوله والحق به بعضهم الخ) معتمد اه عش (قوله البين) هو
 القهوة اه كردى (قوله لا يسرع اليه الفساد الخ) بخلاف الجزر والوز فإنه لا يصح السلم في ليهما وحده
 لانه اذا نزع قشره السفلى أسرع اليه الفساد والمراد باب البين ما هو الموجود غالباً من القلب الذي نزع
 قشره اه عش وفي اسراع الفساد بلب الوز ورقة طاهرة (قوله الا قبل انعقاده) أي فيصح السلم فيه
 وظاهره عود الاستثناء للجزر وما معه ويتأمل ذلك فيما عدا الوز فإنه قبل انعقاد قشره الاعلى لا ينتفع به
 ومن ثم اقتصر وافي الاستثناء مما له كمن ويبيع في قشره الاعلى قبل انعقاده على الوز اه عش ويؤيد
 اشكاله اقتصارا لغنى هنا على استثناء الوز أيضا عبارته واما يجوز السلم في هذه الاشياء في القشر الاسفل
 فقط نعم لو أسلم في الوز الأخضر قبل انعقاد القشرة السفلى جاز لانه ما كوله كالحيار قاله الاذرى وتقدم
 ذلك في البيع ويجوز في نحو المشمش كيلا وزنا وان اختلف نواه كبر او صغرا اه وقوله ويجوز الخ في
 النهاية مثله قال عش قوله في نحو المشمش كالخوخ والتين ومحل جوازه بالكيل فيه ما اذا لم يزد حجمهما
 على الجوز فان زاد على ذلك تعين الوزن اه (قوله خلافا للرافعي) أي حيث قيد صحة السلم فيه بنوع يتل
 اختلاف قشوره اه عش (قوله في غير شرح الوسيط) وقد مر ما في شرح الوسيط لانه متبع فيه
 كلام الاصحاب لا يختصر اه نهية زاد المغني وهذا هو المعتقد اه (قوله فهذا أولى) اذ باب الربا أضيق
 من السلم مغني ونهاية (قوله وكذا يصح السلم فيه) أي فيما ذكر من الجوز وما عطف عليه (قوله لذلك)
 أي لسهولة الامر فيه عبارة النهاية والمغني قياسا على الحبوب والتمر اه (قوله غير المحرق) نعت للطوب
 (قوله وزنه تقر يب) بهذا يدفع استشكل الجمع في كل لبنة بين الوزن وبين طولها وعرضها وتحتها
 بانه يؤدي الى عزة الوجود سم على حج اه عش (قوله وفي خرف الخ) أي ويصح السلم في خرف والمراد
 أو في الخرف وسيأتي له مر نقله عن الأشموني اه عش (قوله أو ضجة) في المصباح قال الأزهرى قال
 القراء هي بالسين لا بالصاد وعكس ابن السكيت وتبعها من قتيبة فقال نسخة الميزان بالصاد لا بالسين وفي نسخة
 من التهذيب نسخة وصحة والسين أغرب وأفصح فهما الغتان وأما كون السين أفصح فلان الصاد والجيم
 لا يجتمعان في كلمة عربية اه عش وفي الجعري نسخة شيء بوزن به مجهول القدر كان قال أسلمت السك
 في قدر هذا الحجر من الترابان موضع في كفة الميزان ويقابله المسلم فيه في الكفة الاخرى وبذلك حصلت المغيرة

بذراع يده أي المجهول قدره لانه قد يتلف (١٨) قبل قبض مافي الذمة فيعظم الغرر والتنازع ومن ثم صح بعثك مل هذا الكور من هذه

لانتقاء الغرر حيثئذ كما
(والا) بأن اعتد ذلك أي
عرف مقداره ان يأتي (فلا)
يفسد السلم (في الاصح)
ولغاذلك الشرط لعدم
الغرر فيه فيقوم غيره
مقامه فان شرط عدم ابداله
بطسب العقد ما تعين نوع
نحو الكيل بالنص عليه
فهو شرط الا أن يغلب نوع
أو يعتاد كيل مخصوص في
حب مخصوص ببلد السلم
فيما يظهر فيحمل الاطلاق
عليه ولا بد من علم العاقدين
وعداين معهما بذلك كما
يأتي في أوصاف المسلم فيه
(ولو أسلم في) قدر معين من
(ثم قرية صغيرة لم يصح)
لاحتمال تلفه فلا يحصل
منه شيء (أو عظمة صح في
الاصح) لان ثمرها لا ينقطع
غالبًا فالمدار على كثرة ثمرها
بحيث يؤمن انقطاعه عادة
وقلته بحيث لا يؤمن كذلك
لا إلى كبرها وصغرها أما
السلم في كاه لا يصح قبل
هذا انما يناسب شرط
القدرة لا شرط معرفة القدر
ويرد بان هذا ذكر كالتمة
والرديف لما بين الشرطين
من التناسب (و) الشرط
السابع (معرفة الاوصاف)
المتعلقة بالمسلم فيه للعاقدين
مع عدلين كما يأتي نخرج
قولهما مثل هذا بخلاف
ما لو أسلم اليه في ثوب مثلاً
ووصفه ثم قال أسلمت اليك
في ثوب آخر تلك الصفة
فانه يجوز ان كانا ذكرين لتلك الصفات

بين الميزان والصنجة اه (قوله بذراع يده الخ) أي أو بكوز لا يعرف قدر ما يسع نهاية ومعنى (قوله صح بعثك
الخ) فلا تلف قبل القبض تخير المشتري فان أجاز صدق البائع في قدر ما يحويه الكوز لانه الغارم وقضية قوله
من هذه انه لو قال له من البر القلاني المعلوم لهما لم يصح ولعله غير مراد وأنه جرى على الغالب وأن المدار على
كون البر معيناً كادل عليه قوله لانه قد يتلف قبل قبض مافي الذمة اه ع ش (قوله كما) أي في البيع عند
ذكر الصبرة اه كردى (قوله أما تعين نوع الخ) عبارة النهاية والمعنى وشرح الروض ولو اختلفت المكاييل
والموازين والذرعان اشترط بيان نوع منها لم يكن ثم غالب فيحمل عليه الاطلاق اه قال ع ش قوله اشترط
بيان نوع الخ قضيته أنه لا يكفي ارادتهما الواحدة منها وهو قياس الوضوء بان يقدم من نقد ولا غالب فيها انتهى ج
فيما تقدم في التحالف بعد قول المصنف أو قدره أو قدر المبيع تحالفاً اه (قوله بذلك) أي بقدر ما يسعه
المكيال أي الغالب أو المعتاد اه ع ش ومثل المكيال الميزان والذراع والصنجة (قوله قدر معين) أي قوله
واعترضه في المعنى الا قوله قيل وقوله ويرد الى المتن وقوله للعاقدين الى نخرج الى قول المتن والاصح في النهاية
الا قوله ويعلم الى المتن (قوله من ثم قرية الخ) الثمرة مثال فغيرها مثلاً اه معنى قول المتن (لم يصح) وظاهر
كلامهم عدم الفرق بين السلم المؤجل والحال وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله انقطاعه) أي القدر فيه كما هو
ظاهر اه سيد عمر (قوله لا على كبرها الخ) فالتعبير بالصغيرة والعظيمة جرى على الغالب اه نهاية قول
المتن (أو عظمة صح) وهل يتعين ذلك الثمر أو يكفي الاتيان بمثله احتمالان للامام والمفهوم من كلامهم
الاول أي التعيين اه معنى زاد النهاية وعلموا أنى بالاجود من غير تلك القرية اجبراً أي المسلم على قبوله فيها
يظهر اه قال ع ش قوله فيما يظهر قضيته أنه لا يجبر على قبول المثل وان كان مساوياً لثمر القرية المعينة
من كل وجه قال في شرح العباب محل عدم اجباره على قبول المثل ان تعاقى بخصوص ثمر القرية غرض للمسلم
كنضجه أو نحوه والا أجبر على القبول لان امتناعه منه محض تعنت اه وعليه فقديقال لم يظهر حيثئذ فرق
بين المثل والاجود ولا معنى ما أفاده كلامه من تعين ثمر القرية الا ان يقال المراد بتعيينه استحقاق الطلب به
دون غيره وذلك لا ينافي الاجبار على قبول غيره حيث لا غرض يتعلق بثمر القرية اه (قوله أما السلم في كاه)
أي من غير اعتبار كيل أو وزن كان يقول أسلمت اليك في جميع ثمر هذه القرية لانه يصير مسلماً في معين اه
ع ش ويظهر أن المراد لا يصح السلم في ثمرة نحو قرية كاه مطلقاً التعذر معرفة قدره ولانه لا يؤمن انقطاع بعضه
بنحو جائحة (قوله قيل الخ) عزاه المعنى الى الزركشي وأقره (قوله هذه) أي مسألة المتن المذكورة بقوله ولو
أسلم في ثمرة قرية الخ اه ع ش (قوله انما تناسب شرط القدرة) أي على التسليم لانه لو جب عسراً اه معنى
(قوله شرط القدرة الخ) ويمكن أن توجه بان ذكرها هنا المناسبة بمسألة تعيين المكيال المذكورة بجامع أن علة
البطلان فيهما احتمال التلف قبل القبض وعلة الصحة فيهما الا من من التلف المذكور فليستأمل اه سم (قوله
معرفة القدر) أي الذي الكلام فيه اه سم (قوله ويرد) يتأمل اه سم (قوله بين الشرطين) أي شرط القدرة
على التسليم وشرط معرفة القدر اه ع ش (قوله قولهما) أي المتعاقدين عبارة النهاية ولو أسلم اليه في
ثوب كهذا أو صاع بركه ذالم يصح اه قال ع ش قوله لم يصح أي لجواز تلف المشار اليه فلا تعلم صفة المعقود

انتهى (قوله أما تعين نوع نحو الكيل) عبارة شرح الروض ولو اختلفت المكاييل والموازين والذرعان فلا بد
من تعيين نوع منها إلا أن يغلب نوع منها فيحمل الاطلاق عليه كأي أوصاف المسلم فيه انتهى (قول المصنف
أو عظمة صح في الاصح) قال في العباب وهل يتعين أو يكفي مثله فيه تردد انتهى قال في شرحه أي احتمالان
للإمام وظاهر كلامهم الاول نعم ينبغي ان يحمله ان كان له في الامتناع من المثل غرض والا أجبر على قبول المثل
لان الامتناع منه حيثئذ عندا انتهى وقوله مثله نخرج الاجود فيجب قبوله أخذاً مما يأتي (قوله قيل هذا انما
يناسب شرط القدرة الخ) يمكن ان توجه بان ذكره هنا مناسبة بمسألة تعيين المكيال المذكور بجامع ان علة
البطلان فيهما احتمال التلف قبل القبض وعلة الصحة فيهما الا من من التلف المذكور فليستأمل (قوله
معرفة القدر) الذي الكلام فيه وقوله ويرد يتأمل

والفرق أن الأول فيه إشارة إلى العيين وهي لا تعتمد الوصف (التي) ينضبط به المسلم (١٩) فهو (يختلف به) الغرض باختلافها

وليس الأصل عدمها إذا
يخرج عن الجهل به إلا بذلك
بخلاف ما يتسامح بأهماله
كالسكحل والسمين وما الأصل
عدمه ككتاب القن وز يادة
قوته على العمل واعترضه
شارح باشتراط ذكر البكارة
أو الثبوتية مع أن الأصل
عدم الثبوتية ويرد بأنه لما
غلب وجودها صارت منزلة
من الأصل وجوده ويصح
شرط كونه زانيا أو سارقا
مثلا لا كونه مغنيا أو عوادا
أو قوادا مثلا والغرف أن
هذه مع خطرهما تستدعي
طبعا قابلا وصناعة دقيقة
فيعر وجودهما مع الصفات
المعتبرة بخلاف الأول
(وذكرها في العقد) ليعبر
المعقود عليه حيث لا يكتفي
بذكرها بعده ولو في مجلسه
(على وجه لا يؤدي إلى عزة
الوجود) أي قلته لأن السلم
غير رقامت مع فيما لا يوثق
بتسليمه وبه يعلم أن هذا
تصريح بما أفهمه شرط
القدرة على تسليمه بمعناه
السابق (فلا يصح فيما لا
يتنضبط مقصوده كالمختلط
المقصود الأركان) الذي لا
ينضبط (كهرسة) وكشك
وتخفيض قيمته كذا مثل به
شارح وهو سبق قلم لأن
الماء فيه غير مقصود مع
عدم منع ما عرقة المقصود
وانما سبب عدم الصحة فيه
ما ذكره من عدم انضباط
جوهره وانما عيب فيه

عليه حتى يرجع فيها للعدلين اه (قوله والفرق) أي بين قولهما مثل هذا وقوله من ابتك الصفة (قوله
وهي) أي الإشارة إلى العيين (قوله إذا لا يخرج عن الجهل به) أي المسلم فيه (الابتك) أي بذكر الأوصاف
التي يختلف بها الغرض اه عش (قوله بخلاف ما يتسامح الخ) محترز القيد الثاني الذي في المتن وسيأتي
محترز القيد الأول الذي في الشرح (قوله كالسكحل والسمين) ومع ذلك لو شرطه وجب العمل به اه عش
(قوله وما الأصل الخ) أي وبخلاف ما الخ وهو محترز القيد الثالث الذي في الشرح (قوله واعترضه) أي
قوله وما الأصل عدمه اه رشيدى (قوله صارت بمنزلة ما الأصل وجوده) أي وما الأصل وجوده لا بد من
ذكره في العقد إذا اختلف به الغرض وكل من الثبوتية والبكارة يختلف به الغرض فلا بد من ذكره فإذا شرط
البكارة لا يجب قبول الثيب وإن شرط الثبوتية وجب قبول الثيب إذا أحضرها وقياس ما من وجوب قبول
الأجود أنه لو أحضره البكر وجب قبولها ولا نظر لكونه قديما أو غرضه بالثيب أضعف لأنه لا المدار على
ما هو الأجود عرفا اه عش وينبغي كما مر عن السيد عراستيناه لو صرح بغرضه المتعاق بالثيب فلا يجب
حيث قبول البكر (قوله ويصح) إلى قوله وبه يعلم في الغنى (قوله ويصح شرط كونه زانيا أو سارقا الخ)
أي فلا يفتى له بغير سارق ولا زان وجب قبوله لأنه خبر ما شرطه اه عش (قوله أو قوادا) عبارة الروض
لامغنية أو عوادة قال في شرحه وقع في الروضة القوادة وصوابه كما قال الأسنوي وغيره أنه بالعين ولهذا عدل
إليه المصنف والمحقق الحق القوادة بالقاف بالزانية ونحوها انتهى اه سم (قوله والفرق أن هذه مع
خطرها الخ) أعلم أن ما ذكره الشارح من هذا الفرق لفقته من فرقين ذكرهما في شرح الروض عبارة
وفرق بأنهما صناعة محترمة وتلك أمور تحدث كالعمى والعور قال الرافعي وهذا فرق لا يقبله ذهنا لم يقل
الزركشي بل هذا الفرق صحيح إذا حاصله أن الغناء والضرب بالعود لا يحصل إلا بالتعلم وهو محذور وما أدى إلى
المحذور محذور بخلاف الزنا والسرقة ونحوهما فإنها عيوب تحدث من غير تعلم فهو كالسلم في العبد المعيب
لأنها أوصاف نقص ترجع إلى الذات فالعيب مضبوط فصيح قال ويرق بوجه آخر وهو أن الغناء ونحوه
لا يدفيه مع التعلم من الطبع القابل لذلك وهو غير مكتسب فلم يصح كالأسلم في عيب شاعر بخلاف الزنا ونحوه
انتهى وعلى الفرق الثاني لا يعتبر كون الغناء محظورا أي بألة الملاهي المحرمة بخلافه على الأول وصرح
الماوردي بالجواز فيما إذا كان الغناء مباحا انتهى ما في شرح الروض اه رشيدى وفي المغنى مثل ما نقله
عن شرح الروض (قوله مع خطرها) هل يقرأ بألحان المعجمة والطاء المهملة أو بالعكس اه سيد عمر
أقول ما مر عن الرشيدى صريح في الثاني (قوله حيث لا يكتفي الخ) عبارة النهاية فلا
يكتفي بذكرها قبله ولا بعده ولو في مجلس العقد نعم لو توافق قبل العقد وقال أردنا في حالة العبد ما كنا اتفقنا
عليه صح على ما قاله الأسنوي وهو نظير من له بنت وقال لا تحرز وجنت بنتي ونوايا معينة لكن ظاهر كلامهم
يخالفه اه قال غش قوله صح على ما قاله الأسنوي هذا هو المعتمد واقتصر على ما نقله عن الأسنوي عمدة ولم
يتعقبه سم اه اقول وأيضاً حرم المغنى بالصحة وقال الأسنوي (قوله إن هذا) أي قوله على وجه لا يؤدي الخ
(قوله بعينه الخ) أي الشرط المذكور (قوله السابق) أي في أول الفصل قول المتن (فلا يصح فيما لا ينضبط)
محترز القيد الأول الذي في الشرح عبارة الرشيدى تقرير على اشتراط معرفة الأوصاف إذا ما لا ينضبط
مقصوده لا تعرف أوصافه اه (قوله الذي لا ينضبط) عبارة النهاية والمغنى التي لا تنضبط اه (قوله مع
عدم منعه الخ) هل يشكل بقوله الآتي لكنه يمنع العلم بالمقصود اه سم وسيد عمر عبارة الرشيدى قضيته

(قوله أو قوادا) عبارة الروض لامغنية أو عوادة قال في شرحه وقع في الروضة القوادة وصوابه كما قال الأسنوي
وغيره أنه بالعين ولهذا عدل إليه المصنف والمحقق الحق القوادة بالقاف بالزانية ونحوها انتهى (قول المصنف
وذكرها في العقد) نعم لو توافق قبل العقد وقال أردنا في حالة العبد ما كنا اتفقنا عليه صح على ما قاله الأسنوي
وهو نظير من له بنت وقال لا تحرز وجنت بنتي ونوايا معينة لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح مر (قوله
مع عدم منعه) هل يشكل بقوله الآتي لكنه يمنع العلم بالمقصود (فرع) عدى في شرح الروض من المختلط الذي

وخرقوا بينه وبين خل نحو التمر بان ذال لا فني له عنه فان قوامه به بخلاف هذا إذا لمصلحة له فيه ومثله المصل قبل بدعي المتن المشوب بالماء

فانه لا يصح السلم فيه منع
 قصد بعض أركانه فقط وورد
 بان الماء وان لم يقصد لكنه
 يمنع العلم بالمقصود كما يصرح
 به قولهم لا يصح بيعه للجهل
 بالمقصود منه وهو اللبن
 (ومعجون) مركب من
 جزأين أو أكثر (وغالية)
 وهي مركبة من دهن
 وعرف مع مسك وعنبر أو
 عود وكافور (ونخف) ونخل
 مركبين من بطانة وطهارة
 وحشو لان العبارة لا تنفي
 بذكر انعطافاته أو أقدارها
 ومن ثم صح كقوله السبكي
 ومن تبعه في حذف أو نخل
 مفرد ان كان جديدا من غير
 جلد كثوب شريط جديد
 لاملبوس (وترياق) بغوقية
 أو دال أو طاء مهملة ويجوز
 كسر أوله وضمه (مخلوط)
 بخلاف النبات أو الحجر
 (والاصح صحته في المختلط)
 بالصنعة (المنضبط) عند أهل
 تلك الصنعة المقصود الأركان
 كما باصه (كعتابي) من
 قطن وحرير (ونخر) من
 ابريسم ووبر أو صوف
 بشرط علم العاقدين بوزن
 كل من أجزائه على المعتمد
 وعليه يظهر الاكتفاء بالظن
 (و) في المختلط خلقة أو غير
 مقصود لكنه من مصلحته
 فن الثاني نحو (جبن واقط)
 وما فيهما من الملح والانفحة
 من مصالحهما لكن قيل
 يختلف الغرض بقلتهما
 وكثرتهما وعليه يجاب بان
 هذا تفاوت سهل غير مطرد
 فلم ينظر واليه قيل لا بد من

أي قول ج مع عدم الخ أن الخلط بغير المقصود إذا لم يمنع العلم بالمقصود لا يمنع الصحة وقضية الفرق الآتي
 تخلافه على أن لك أن تمنع كون الماء لا يمنع العلم بمقصود الخيض وعبارة الأذرع في قوته فرع لا يجوز
 السلم فيما خالطه ما ليس بمقصود من غير حاجة كاللبن المشوب بالماء خيضا كان أو غيره انتهى وما ذكره هو
 قضية الفرق الآتي إذا ضمير في كلامه يرجع إلى اللبن كما هو صريح عبارة شرح الروض فتأمل اه
 (قوله وانما سبب الخ) هذا التوجيه يقتضي بطلانه في مطلق الخيض وتصور بالشرح المذكور بالختلط
 بالماء وقوله وفرقوا الخ يقتضي البطلان في المختلط بالماء فقط فليحذر اه سيدع عبارة المغني والنهاية في
 شرح ونخل تمر أو زبيب لا يصح في حامض اللبن لان حموضته عيب لا في خيض لا ماء فيه فيصح فيه ولا يضر
 وصفه بالخوض لانهما مقصودا واللبن المطلق يحمل على الخلو وان جف اه (قوله بان ذلك) أي الخل
 و (قوله عنه) أي الماء (قوله ومثله المصل) هل هو في مطاوعة أو المختلط منه بالماء ينبغي أن يأتي فيه ما يتحرر في
 الخيض أخذ من التشبيه اه سيدع عبارة الكردى أي مثل الخيض المصل وهو ما حصل من اختلاط اللبن
 بالذبيق اه (قوله قيل برد الخ) أي على مفهوم المتن اه رشيدى (قوله لا يصح بيعه) أي ولو بالذراهم اه ع ش
 (قوله من دهن الخ) أي دهن بان اه ع ش (قوله او عود الخ) عطف على مسك وعنبر (قوله بالصنعة) إلى
 قوله لكن قيل في النهاية الاقوله وعليه إلى المتن (قوله من قطن وحرير) أي وهو مركب من قطن الخ نهاية
 ومغني (قوله مفرد) مقابل المركب أي متخذ من شيء واحد من غير جلد أما المتخذ من الجلد فلا يصح فيه مانع سلم
 الجلد اه كردى (قوله من غير جلد) أمانه فلا يصح لاختلاف أجزائه ورقة وضررها اه ع ش وفي سم
 ما نوافقه قول المتن (وترياق) قال القاضي أبو الطيب وغيره الترياق نجس فانه يطرح فيه لحوم الحيات أولبن
 الأتان ونص عليه في الام قال الأذرع فيحمل كلام المصنف وغيره على ترياق طاهر اه رشيدى (قوله ويجوز
 الخ) أي في اللغات الثلاث كسر أوله وضمه فهذه ست لغات ذكرها المصنف في دقائقه ويقال أيضا ذراق
 وطراق اه مغني أي بكسر أوله والتشديد ع ش (قوله بخلاف النبات أو الحجر) عبارة شرح الروض فان
 كان نباتا أو حجرا أجاز السلم اه سم وعبارة النهاية والمغني واحترز بالمخلوط عما هو نبات واحد أو حجر فيجوز السلم
 فيه ولا يصح السلم في حنطة مختلطة بشعر ولا في أدهان مطيبة بطيب نحو بنفشج وبان وورد بان خلطها بشيء
 من ذلك أما إذا رويح سمسما بالطيب المذكور واعتصر فلا يضر اه قال ع ش قوله مختلطة بشعر أي وان قل
 حيث اشترط خلطها بالشعر فان اقتصر على ذكر البرثم أحضر له مختلطا بشعر وجب قبولها ان قل الشعر
 بحيث لا يظهر به تفاوت بين البكيلين وبقى ما لو شرط عليه خلوه من الشعر وان قل كواحدة هل يصح السلم
 أم يبطل لانه يؤدي إلى عزة الوجود قياسا على لحم الصيد ووضع العزة فيه نظر والأقرب الثاني للعله المذكورة
 الآن يقال ان هذا لا يعز وجوده وان كان مختلطا فيمكن تنقية شعره بحيث يصير خالصا خصوصا إذا كان
 قدرا يسيرا فاعمل الصحة في الأقرب اه ع ش وهي أي الصحة الظاهر (قوله نعل) إلى قوله لكن قيل في المغني
 الاقوله عليه إلى المتن (قوله علم العاقدين) أي وعدلين فيما يظهر اه ع ش (قوله بالظن) أي للعاقدين
 اه ع ش (قوله فن الثاني) أي المختلط بغير مقصود الخ (قوله نحو جبن) والسبك المملح كالجبن نهاية ومغني
 وأسنى قول المتن (واقط) * (فرع) * أفتى شيخنا الشهاب الرملي بصحة السلم في القشطة ولا يضر
 اختلاطها بالنظرون لانه من مصالحها اه فهل يصح في المختلطة بدقيق الارز فيه نظر ويحتمل الصحة
 مر اه سم على ليج ويحمل على المعتاد فيمن كل من النظرون والدقيق اه ع ش (قوله والانفحة)
 لا يصح السلم فيه الحنطة المختلطة بالشعر والسفينة انتهى (قوله من غير جلد) بخلافه من جلد قال في شرح
 الروض قال السبكي فان كان من جلد ومنعنا السلم فيه وهو الاصح امتنع مر (قوله بخلاف النبات أو الحجر)
 عبارة شرح الروض فان كان نباتا أو حجرا أجاز السلم فيه (قول المصنف واقط) قال في الروض وسبك مملوح
 لا الأدهان المطيبة فان ترويح سمسما بالطيب لم يضر انتهى (فرع) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بصحة السلم
 في القشطة ولا يضر اختلاطها بالنظرون لانه من مصالحها انتهى فهل يصح في المختلطة بدقيق الارز فيه

تقييد الجنب بالجديد لمنعه في القديم أو العتيق كإلصاق عليه في الام وعاله بان اقل ما يقع عليه اسم العتيق أو القديم غير محدود وحري عليه جمع متقدمون اه وفيه نظر فسيأتي صحته في التمر العتيق ولا يجب بيان مدة عتقه فكذا هنا (٢١) الآن يفرق بان من شأن العتيق هنا عدم

الانضباط وسرعة التغير ثم رأيت من حمل النص على ما فيه تغير لانه معيب وفيه نظر وان حريت عليه في شرح الارشاد لان تعليل الام المذكور بدهذا الجلب كاهو واضح (و) من الاول نحو (شهد) بفتح أوله وضمة وهو غسل النخل بشمعه خلقة فهو شبيه بالنور وفيه النوى (و) من الثاني أيضا نحو (خل تمر أو زبيب) ولا يضر الماء لانه من مصالحة فلم ان جبن وما بعده ليس عطفًا على عتاي لفساد المعنى بل على المختلط كما تقرر فان أريد بالانضباط ما انضبط مقصوده اختلاطه بصود أو لا كان الشكل معطوفاً على عتاي (لا الخبر) فلا يصح السلم فيه (في الاصح عند الأكثرين) لاختلاف تأثير النار فيه (ولا يصح) السلم (فيمأبدر وجوده) كاحم الصيد بموضع العزة) أي بمحل يعز وجوده به ولو بان لم يعتد بنقله اليه لبيع ادلا وثوق بتسليمه حيثئذ (ولا) يصح أيضا فيما لو استقصى وصفه (الذي لا بد منه لصحة السلم فيه) عز وجوده) لما ذكر (كاللؤلؤ الكبار) بكسر أوله فان ضم كان مفردا وحيثئذ تشدد الباع وقد تخفف (والبواقيت) اذ لا بد فيهما من ذكر الشكل والجسم

وهي بكسر الهمزة وفتح الفاعل وتخفيف الحاء المهملة على المشهور ركز الحروف والجدي مالم ياكل غير اللبن فاذا أكل فكرش وجمعها أنا فح ويجوز في الجنب السكون والضم مع تخفيف النون وتشديد هاء الجيم مضمومة في الجميع وأشهر هذه اللغات اسكان الباع وتخفيف النون اه معنى (قوله لمنعه) أي السلم أي لكونه ممنوعا (قوله في القديم أو العتيق) أو هنا وفيما يأتي لمجرد التخيير في التعبير (قوله كإلصاق عليه) أي على منع السلم في الجنب القديم (قوله فكذا هنا) اعتمده النهاية والمغني فقال ويصح السلم في الزبد والسمن كاللبن ويشترط ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرغى أو علف معين بنوعه ويذكر في السمن أنه جديد أو عتيق ويذكر طراوة الزبد وضدها ويصح السلم في اللبن كيلا ووزنا ووزن برغوته ولا يكال به الا تم الا تؤثر في الميزان ويذكر نوع الجنب وبلده وورطوبته ويسمى الذي لا تغير فيه أما ما فيه تغير فلا يصح فيه لانه معيب وعليه يحمل منع الشافعي السلم في الجنب القديم والسمن بوزن ويكال وجامده الذي يتجافى في المكال بوزن كالزبد واللبن المجفف وهو غير المطبوخ أما غير المجفف فككالين وما نص عليه في الام من أنه يصح السلم في الزبد كيلا ووزنا يحمل على زبد لا يتجافى في المكال اه قال ع ش قوله كالزبد واللبن في المصباح الباهم موزوزان عنب أول اللبن عند الولادة قال أبو زيد وأكثر ما يكون ثلاث حبات وأقله حلبة في النتائج انتهى اه (قوله من حمل النص الخ) حري عليه النهاية والمغني كما مر (قوله ومن الاول) الى قوله وان أريد في النهاية والمغني (قوله ومن الاول) أي المختلط خلقة (قوله أيضا) أي كالجنب والاقط قوله بدل على المختلط كما تقرر (قوله الذي تقرر أنه معطوف على وصف المختلط فالمختلط مسماط عليه كما قدره في كلامه على أن عطفه على المختلط يفيد أنه غير مختلط وظاهر أنه ليس كذلك اه رشدي وقد يقال المار على المختلط المعهود أي المقيد بكونه بالصناعة ومقصود الاركان فلا اشكال (قوله لاختلاف الخ) ولان ملح به يقل ويكثر والاشبه كما قاله الاشمو في الحاق النيدة بالخبر نهاية ومعنى (قوله ولو بان لم يعتد الخ) في هذه الغاية شئ (قوله ادلا وثوق بتسليمه) نعم لو كان السلم حالا وكان المسلم فيه موجودا عند السلم اليه بموضع يندر فيه صح كفاي الاستقصاء اه معنى زاد النهاية وفيه نظر لا يخفى اه قال ع ش قوله مر وفيه نظر معتمد قال سيم على ما بعده نقله كلام صاحب الاستقصاء هذا والمعتمد عدم الصحة خلافا لصاحب الاستقصاء انتهى اه وفي الاعباب بعد ذكر كلام الاستقصاء مانصه وكلام الباقي يدل على ضعفه وأن العبرة بما من شأنه لا بالنظر لفرد خاص على أن هذا الذي عنده قد يتلفه قبل أدائه فيعود التنازع المسبب عنه اشتراط عدم عزة الوجود انتهى (قوله الذي لا بد منه) الى الفرع في النهاية وكذا في المغني الا قوله ولعله الى المتن (قوله لما ذكر) أي لعدم الوثوق بتسليمه اه قول المتن (كاللؤلؤ الكبار الخ) اطلاقهم لنحو البواقيت وتقييدهم اللؤلؤ بالكبار يقتضي الفرق بينهما وهو باطلاقه محل تأمل لان فيه أي نحو البواقيت صغار اطلب للدواء فقط فينبغي أن يصح اه سيد عر (قوله وقد تخفف) ظاهره استواءهما في مفهومهما وفرق بينهما بانه اذا أفرط في الكبر قيل كبر مشددا واذا لم يفرط قيل كبر بالضم مخففا ومثله طوال بالتشديد والتخفيف كفاي المختار فيهما اه ع ش قول المتن (والبواقيت) وغيرهما من الجواهر النفيسة نهاية ومعنى (قوله وضبطه) أي الصغير وقوله بسدس دينار وقد ذكر ذلك اثنا عشر شعيرة اه ع ش (قوله بسدس دينار) أي تقريرا كما قاله فانه يصح فيه كما مر ولا يصح في العتيق لشدة اختلافه كما قال الماوردي بخلاف

نظرو ويحمل الصحة (قول المصنف ولا يصح فيما يند وجوده) قال في شرح العباب نعم لو أسلم حالا في موجود عند المسلم اليه بمحل يندر وجوده فيه صح عند صاحب الاستقصاء وكلام الباقي يدل على ضعفه وأن العبرة بما من شأنه لا بالنظر لفرد خاص على أن هذا الذي عنده قد يتلف قبل أدائه فيعود التنازع المسبب عنه اشتراط عدم عزة الوجود انتهى ومما يشكك عليه انه لو عين مكيا لا غير معتاد فسد وقياس ما قاله صاحب الاستقصاء صحة السلم

والصفا مع الوزن واجتماع ذلك نادر بخلاف صغير اللؤلؤ وهو ما يطلب للتداوى أي غالباً وضبطه الجوى ينى بسدس دينار ولعله باعتبار ما كان من كثرة وجود كباره في زمنهم أما الآن فهذا الا يطلب الا لارينة لا غير

فلا يصح السلم فيه لعزته
(وجارية) وبهيمة كاوردة
أو دجاجة على الأوجه وان
قلت صفاتها كالزنجية
(وأختها أو ولدها) مثلا
لندرة اجتماعهما مع
الصفات المشتركة وانما
صح شرط نحو الكتاب مع
ندرة اجتماعهما مع تلك
الصفات لسهولة تحصيلها
بالتعلم ويصح في البلور لا
العقيق لاختلاف أجواره
(فرع يصح) السلم (في
الحيوان) غير الحامل
لثبوته في الذمة قرضا نصا
في الأبل وقياسا في غيرها
وتصح الحاكم النهي عن
السلف في الحيوان مردود
بأنه لم يثبت روى أبو داود
أنه صلى الله عليه وسلم أمر
عمر بن العاص رضي الله
عنه أن يأخذ بعير أبي بكر بن
أجل وهذا سلم لا قرض
لأنه لا يقبل تاجيلا ولا زيادة
(ويشترط في الرقيق ذكر
نوعه كتركى) أو حبشى
وصنفه المختلف كروى أو
خطائى (وذكر (لونه) أى
النوع انختلف (كأبيض)
وأسود (ووصف بياضه
بسمة أو شقرة) وسواده
بصفاه أو كسرة أما إذا لم
يختلف لون النوع أو
الصنف كالزنج فلا يجب
ذكره (وذكر (ذكورته
وأنوثته)

البلور فإنه لا يختلف ومعياره الوزن اه معنى (قوله فلا يصح السلم فيه) أى فى الصغير المضبوط بما مر خلافا
للمعنى كما مر آنفا (قوله لعزته) أى بالصفات التى تطلب للزينة اه سم (قوله صفاتها) أى الجارية (قوله
كزنجية) بفتح الزاى وكسرهما انتهى مختاروهى مثال لماقات صفاته وذلك لأن لون الزنج لا يختلف فالصفات
المعتبرة هى الطول ونحوه دون اللون اه ع ش قول المتن (وأختها الخ) راجع لما زاد الشارح بقوله
وبهيمة الخ أيضا قول المتن (وأختها) أى ولو كان ذلك فى محل يكتر وجودهما فيه أخذ من قوله مر لندرة
اجتماعهما الخ وعبارة شيخنا الشورى على المنهج قال فى الأعياب بعد كلام قرره واعلم أنه لا فرق فى ذلك
أيضا بين بلديكتر فيه الجوارى وأولادهم بالصفة المشتركة كبلاد السودان وأن لا خلافا لمن زعمه خلافا للنص
بالمنع على بلديكتر فيه ذلك انتهى اه ع ش (قوله مثلا) أى أو عتتها أو خالتها وشا: وسخلتها نهاية ومعنى
(قوله لا العقيق) أى فلا يصح السلم فيه اه ع ش (قوله لاختلاف أجواره) أى العقيق * (فرع) *
(قوله غير الحامل) أسقط ما لنهاية وقال ع ش قوله فى الحيوان أى كالأب أو بعضا قال ج غير الحامل
اه ولعله لعزته وجود بالصفة التى يذكرها كمر فى تعليل المنع فى جارية وبنتها وأنه بالتخصيص على الحمل
صبره مقصودا فاشبهه مالوا بآحوا وحملها وهو باطل اه عبارة الغنى لافى الحيوان الحامل من أمة أو غيرها
لأنه لا يمكن وصف ما فى البطن اه (قوله لثبوته) الى قوله ويظهر فى النهاية وكذا فى المعنى الاقوله على ما فى
كثير من النسخ الخ أيضا (قوله نصا الخ) عبارة النهاية والمعنى فى خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم اقتضى
بكر أو قيس على القرض السلم وعلى البكر غير من بقية الحيوان اه ع ش (قوله أمر عمر الخ) كذا
فى المعنى وعبارة النهاية أمر عبد الله بن عمر وأما الخ قال ع ش بعد ذكر عبارة الشارح ج فيجتمعا أنه سقط من
القلم لفظة ابن فليراجع ولفظ أبي داود عن عبد الله بن عمر وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهر
حيثما فنقدت الأبل فأمره أن يأخذ من قلاص الصدقة فكان يأخذ البعير بالبعير من أى من ابل الصدقة
انتهى اه فالبعير رأس المال والبعير ان مسلم فيه أى يأخذ من ابل الصدقة بعيرا أو بدبعير من مما سبغتمه
(قوله وهذا سلم) انما يظهر كونه سلما على معتمده إذا عقد بلفظ السلم أما لو عقد بلفظ البيع فهو بيع لا سلم
ويمكن الجواب بأن المراد أنه أراد أنه سلم اما حقيقة أو حكما ويشعر به قوله لا قرض الخ فإنه جعل علة كونه
لا قرضا ما فيه من الاجل والزيادة وهما كما يقبلهما السلم يقبلهما البيع اه ع ش (قوله أو خطائى) بتخفيف
الطاء نسبة الى خطاء بلدة بالعجم وهو الرومى صنفان من التركى اه بحيرى وقال السيد عمر قوله كروى أو
خطائى كأنه باعتبار العرف فى نحو مصر لشمول التركى للرومى والافقى أصل الروضة جعل الرومى صنفا مقابلا
للتركى ومثل الأذرى لقسمى التركى بالخطائى والمغلى اه (قوله أى النوع) هذا قضية تشرح غيره كالقوت
وقضية تشرح المنهج أن الصمير فى لونه للرقيق وهو ظاهر توافق الضمائر اه سم قول المتن (ويصف بياضه)
قال فى العباب وفى جواز أبيض مشرب بحمرة أو صفرة وجهان اه أقول وينبغى أن يكون الأرجح الجواز
ويكفى ما ينطق عليه الاسم منه بل تأذ كمر مستفاد من قول المصنف ويصف بياضه بسمة لأن المراد منها الحرة
اه ع ش (قوله أو الصنف) عطف على النوع (قوله كالزنج) مثال للمصنف قال الجبيرى بفتح الزاى
وحكى كسرهما ع ش وفى المصباح الزنج طائفة من السودان تسكن تحت خط الاستواء وليس وراءهم عمارة
قال بعضهم وتمتد بلادهم من الغرب الى قرب الحبشة وبعض بلادهم على نيل مصر الواحد زنجى مثل روم
ورومى وهو بكسر الزاى والفتح لغة انتهى قول المتن (وذكر كورته وأنوثته) أى أحدهما فلا يصح فى الخنثى
نهاية ومعنى قال ع ش أى وان اتضح بالذكورة لعزته وجوده وعليه فلا سلم اليه فى ذكره فاعله يخنثى
اتضح بالذكورة أو عكسه فاعله بانثى اتضح أنوثته لم يجب قبوله لأن اجتماع الاثنين يقلل الرغبة فيه ويورث
فى جارية وأختها أو ولدها إذا كان عند المسلم اليه بالصفات هذا والمعتمد عدم الصحة خلافا لصاحب الاستقصاء
(قوله لعزته) أى بالصفات التى تطلب للزينة (قول المصنف وجارية وأختها) قال فى الروض وكذا
حامل وشاة ضرع (قوله أى النوع) هذا قضية تشرح غيره كالقوت وقضية تشرح المنهج ان الضمير

وثباته وبكارتة والوافي هذا على ما في كثير من النسخ ونحوه من كل ضد من مائاتي (٢٢) بمعنى أو (وسنه) كابن ست أو محتمل يظهر أن

المراد احتلامه بالفعل أن تقدم

على الخمسة عشر والافهـ
وان لم يرمي فلا يقبل ما زاد
عليها لأن الصغر مقصود في
الرقيق ولا مانع من أنها لم
يحتلم لأنه لم يوجد وصف
الاحتلام الذي نص عليه
ولا نظر لدخول وقته بتسع
لأنه مجاز ولا قرينة عليه فإن
قلت نزلوا منزلة البالغ ابن
عشر في الضرب على ترك نحو
الصلاة وابن نحو ثلاث عشرة
سنة في الاحتجاب منه فلم يقل
بذلك هنا قلت لأن هنا
شرط الظاهر وهو المحتمل وهو
لا ينصرف عند الإطلاق إلا
إلى حقيقة وهي الاحتلام
بالفعل أو بلوغ خمسة عشر
فلم يعدل لغيرها وفي ذينك
المعتبر المعنى فقضوا به في
كل باب بما يناسبه فتأمله
ليست دفع به ما شارح هنا
(وقده) أي قامته (طولا
وقصرا) وربعة (وكله) أي
ما ذكر مما يختص بالوصف
والسن والقدر بخلاف نحو
الذكورة (على التقريب)
فالشرط كونه ابن سبع
مثلا لتحديد المصح لندرته
ويقبل قول القن العدل
في احتلامه وكذا أنه ان بلغ
والافقول سيده العدل أيضا
ان علمه وهو المراد من قولهم
ان ولدني الاسلام والافقول
بأن الرقيق يظهر ويظهر
الاكتفاء بعدل منهم لأن
المدار على حصول الظن (ولا

نقصا في خلقتهم اهـ) (قوله وثباته وبكارتة) ظاهره سواء كان الرقيق ذكرا أو أنثى وينبغي تقييده
بالأنثى وعبارة من الروض وشرحهم يجب في الامتداد كالثبات والبكارة أي أحدهما اهـ ع ش (قوله
ونحوه) بالجر عطف على هذا (قوله ان تقدم) أي الاحتلام بالفعل (قوله والا) أي وان لم يتقدم الاحتلام
على الخمسة عشر و (قوله فهـ) أي الخمسة عشر أي فيحمل إطلاق محتمل عليها وفي المعنى وشرح الروض
مانعه قال الأذري والظاهر أن المراد به أول عام الاحتلام أو وقته والافان عشرين سنة محتمل اهـ وعبارة
النهاية أو محتمل أي أول عام احتلامه بالفعل أو وقته وهو تسع سنين اهـ (قوله وان لم يرضى) غاية (قوله
فلا يقبل الخ) صريح في صحة إطلاق محتمل في العقد وان التخصيص انما هو فيما يجب قبوله وهذا لا يتأتى في
في كلام الشارح مر كالأذري والافان كان يجب قبول ابن تسع مطلقا فيجب أن يكون المراد في كلام الشارح
مر أنه لا بد من النص في العقد على أحد المذكورين في كلامه كما قررته ويمكن أن يكون المراد من كلام
الشارح مر كالأذري أنه يصح إطلاق محتمل وأنه لا يجب الا قبول ابن تسع فقط أو من هو في أول عام
احتلامه بالفعل أي فلا يقبل ابن عشر مثلا إذا لم يحتلم بالفعل لكن لا يخفى ما فيه ويجوز أن الشارح مر
كالأذري أراد بقوله ما أي أول عام احتلامه بالفعل أو وقته مجرد التردد بين الأمرين اهـ رشدي (قوله
ما زاد الخ) الأولى هنا في قوله مانع الخ التعبير عن (قوله ولم يحتلم) جملة حالية عما نقص (قوله أو بلوغ
خمس عشرة) صريح في إطلاق محتمل حيث قد يتوقف في قبول حقيقة الاحتلام بلوغ خمسة عشر
بلا احتلام فليراجع اهـ سم (قوله فلم يعدل لغيرها) أي غير الخمسة عشر لما زاد عليها ونقص عنها ولم
يحتلم بالفعل (قوله وفي ذينك) أي الضرب والاحتجاب (قوله أي قامته) إلى قوله ويقبل في النهاية والمعنى
(قوله بخلاف نحو الذكورة) عبارة المعنى لافي النوع والذكورة والافان فلا يقال فيها على التقريب اهـ
(قوله تحديد) أي بلاز ياد ولا نقص (قوله العدل) عبارة النهاية ويعتمد قول الرقيق في الاحتلام وفي السن
ان كان بالغوا والافقول سيده البالغ العاقل المسلم ان علمه والافقول الخاصين أي الدلائل بظنونهم اهـ وكذا
في المعنى الا قوله البالغ العاقل المسلم قال ع ش وقضية قول ج العدل أن العبد الكافر إذا أخبر بالاحتلام
لا يقبل خبره وفي كلام بعضهم أنه يقبل ونظر فيه الشيخ جدان ثم قال اللهم إلا أن يقال لما لا يعرف ذلك الا منه
قبل يعني بخلاف اخباره عن السن فلا يقبل منه بل لا بد لقبوله من كونه مسلما عدلا انتهى بالمعنى وهو ظاهر
اهـ عبارة الا يعاب في شرح ويصدق الرقيق في احتلامه نصبا وان كان غير مسلم كما قضاه اطلاقهم
لأنه لا يعرف الا منه اهـ وأشار الجبري إلى الجمع بقوله أي العدل في دينه اهـ وهو حسن (قوله والافقول
سيده) ظاهره أن السيد لا يقبل قوله الا إذا كان العبد غير بالغ ولعله غير مراد حيث يمكن تقرر بالشارح
مر بما حاصله أن يعتمد قول الرقيق ان كان بالغاً وأخبر والا يوجد ذلك بان كان غير بالغ أو بالغاً ولم يخبر فقول
السيد ولكنه يقتضي أنه اذا تعارض قول العبد وقول السيد قدم قول العبد وهو محل تأمل ان ظهرت قرينة
تقوى صدق السيد كان ولد عنده وادعى أنه ارخ ولادته ولم يذكر العبد قرينة يستند اليها بل قال سني كذا
ولم يزد ثم رأيت في شرح العباب الحج ما يصرح بالاول أي تقديم خبر العبد عند التعارض اهـ ع ش قول المتن
(ولا يشترط ذكر الكحل الخ) لكن لو ذكر شيئا من ذلك وجب اعتباره باتفاق القولين وينزل على أقل
المرجات بالنسبة لغالب الناس اهـ ع ش (قوله يعالجفن العين) أي كالكحل من غيرا كتحال نهاية ومعنى
قول المتن (ونحوهما) أي ولكن يسن ذكره خروج من الخلاف وقياسا على سن ذكر مغلي الاسنان وما معه
الاف بالاول اهـ ع ش (قوله وتكلم الخ) أي وثقل الاراد في نهاية ومعنى (قوله ورقته خصر) وهو وسط
الانسان اهـ كزدي (قوله وملاحه) هي تناسب الاعضاء وقيل صفة يلزمها تناسب الاعضاء اهـ ع ش (قوله

في لونه الرقيق وهو ظاهر توافق الضمائر (قوله المراد احتلامه) الذي في شرح الروض قال الأذري والظاهر
ان المراد به أول عام الاحتلام أو وقته والافان عشرين سنة محتمل انتهى (قوله أو بلوغ خمسة عشر)

بشترط ذكر الكحل) يفتح بين وهو سواد يعالجفن العين (والسمن ونحوهما) كدعج وهو شدة سواد العين مع سعتها تركا ثم وجه وهو
استدارته ورقته خصر وملاحه (في الإصح) لتسامح الناس

بأهمالها (وفي) المشايبة
كالبحر (والغشم والابل
والخيل والبغال والحمير
الذكورة) وظاهر كلامهم
بأن صريحه أنه لا يجب
التعرض هنا لكونه فخا
أو خصيا وعليه فلا يلزمه
قبول الخصي لأن الخلاء
عيب كحروبه يفرق بين
هذا وما يأتي في اشتراط
ذكره في اللحم لأنه ليس
عيبا ثم مع اختلاف
الغرض به (والأنثى والسن
واللون) إلا الألبق إذا
يجوز السلم فيه لعدم
انضباطه (والنوع) والصنف
ان اختلف كخاني أو
عرب في الابل أو كعربي أو
تركي في الخيل وكعربي أو
رومي في البقية ويجوز من
نعم أو ماشية نحو طي مما
العادة كثرتهم ولا يجب
هنا ذكر القدر وقيل يجب
وانتصره الأذري وغيره ولا
وصف اللون لكن يسن في
نحو خيل ذكر غرة ونحو خيل
(وفي الطير) والسمك
ولهما (النوع والصغر
وكبر الجثة) أي أحدهما
ولون طير لم يرد لاد كل وكذا
سنه ان عرف وذكورته
وأنته ان أمكن التميز
وتعلق به غرض وكون السمك
نهر يا أو بحرا طريا أو
مالحا (وفي اللحم) من غير
صيد وطير ولو قديدا لمالحا
(لحم بقري) عرب أو
جواميس

بأهمالها) أي في الرقيق إذا المقصود منه الخدمة لا التمتع في الغالب اه ع ش (قوله لا يجب التعرض هنا) أي
في السلم في الحيوان وقيما أو غيره أخذ من قوله لأن الخصي الخ اه سم (قوله كما) أي في البيع (قوله اشتراط
ذكره) أي ذكر كونه فخا أو خصيا (قوله في اللحم) أي في السلم فيه (قوله إلا الألبق) وقفا للمعنى وقال النهاية
قال الأذري والاشبه الصحة ببلد يكثر وجودها فيه ويكفي ما يصدق عليه اسم ألبق كسائر الصفات انتهى ويمكن
حمل الجواز على وجود ذلك بكثرة في ذلك المحل وعدم الجواز على خلاف ما ذكر اه قال ع ش قوله اسم ألبق في
المختار البلق سواد وبياض وكذا البلق بالضم يقال فرس ألبق وعليه فينبغي أن يلحق بالألبق ما فيه جرة وبياض
بل يحتمل أن المراد بالألبق في كلامهم ما اشتمل على لونين فلا يختص بما فيه سواد وبياض وقوله والاشبه الصحة
معتمد وفي سم قوله إلا الألبق قال في شرح الروض بخلاف الأعفر وهو الذي بين البياض والسواد اه ع ش
(قوله كخاني الخ) مثال للنوع وفي النهاية والمعنى عطف على ذلك أو من نتاج بني فلان وبلد بني فلان وفي
بيان الصنف المختلف أرجحية أو مهربية اه (قوله وكعربي الخ) أو من خيل بني فلان لطائفة كثيرة نهاية
ومعنى (قوله في البقية) أي في البغال والحمير والبقر والغنم قال المعنى وكذا الغنم فيقول تركي أو كردي اه
(قوله ويجوز الخ) أي ويجوز أن يقال بدل النوع من نعم الخ اه كردي (قوله ويجوز من نعم الخ) يؤخذ
تماما في غير القرية أن المراد هنا على كونه يؤمن انقطاعه فيصح أو لا فلا يصح وعليه فمختلف ذلك هنا ثم
باختلاف القدر المسلم فيه اه بصري وفي سم عن شرح الروض ما وافقه (قوله مما العادة كثرتهم) أي لثلاث
يعز وجود المسلم فيه (قوله ولا يجب هنا) أي في المشايبة (ذكر القدر) وقفا للمعنى وخلافا للنهاية حيث
قال بعد ذكر كلام الأذري وغيره ما نصه فعلى هذا يشترط أي ذكر القدر في سائر الحيوانات وهو المعتمد اه
(قوله في نحو خيل) بعبارة المعنى في غير الابل اه (قوله أي أحدهما) أي الصغر والكبر إلى المتن عن النهاية
والمعنى (قوله سنه) أي الطير مطلقا (قوله ان عرف) ويرجع فيه للبائع كافي الرقيق اه معنى زاد سم عن شرح
الروض والظاهر أنه إذا ذكر السن لا يحتاج إلى ذكر الجثة كافي الغنم اه (قوله نهر يا) أي من البحر الخلو
و (قوله أو بحريا) أي من البحر الملح اه ع ش (قوله طريا أو مالحا) قال البحري ليسا متقابلين بل الطري
يقابله القدي والمالح يقابله غير المالح اه وفي النهاية والمعنى ولا يصح السلم في النحل وان يجوز نابعه كما يحسه
الأذري لأنه لا يمكن حصره بعد ولا كيل ولا وزن اه قال ع ش وأما النحل بالخاء فالظاهر صحة السلم فيه لا مكان
ضبطه بالطول ونحوه فيقول أسلمت إليك في نخلة صفتها كذا فيحضرها له بالصفة التي ذكر ومن الصفة أن
يذكر مدة ثباتها من سنة مثلا اه قول المتن (وفي اللحم) لو اختلف المسلم والمسلم اليه في كونه مذكي أو غيره صدق
المسلم إلا بالأصل ما لم يقل المسلم إليه أنا ذكيت فيصدق وبأي ذلك في كلام الشارح مرفى الفصل الآتي اه
ع ش (قوله من غير صيد) إلى قول المتن وفي الثياب في النهاية لا قوله والفرق إلى ويجب (قوله من غير صيد الخ)

درج في إطلاق المحتمل حيث حقيقة وقد يتوقف في شمول حقيقة الاحتلام لبوغ خمسة عشر بالا احتلام
فليراجع (قوله أنه لا يجب التعرض هنا الخ) المتبادر تعلق هذا بالمشايبة لكن ينبغي جريانه في الرقيق
أي أخذ من قوله لأن الخلاء عيب (قوله إلا الألبق) قال في شرح الروض بخلاف الأعفر وهو بين
البياض والسواد انتهى (قوله كخاني أو عرب) أو من نتاج بني فلان لم يعز وجوده أو بلد بني فلان
كذلك وفي بيان الصنف اعلم أرجحية أو مجديته لا اختلاف الغرض بذلك أما إذا عز وجوده كان نسب إلى
طائفة يسيرة فلا يصح السلم فيه كمنظيره فيما مرفى ثم يستأن انتهى ثم قال عن الروض وما لا يبين نوعه
بالإضافة إلى قوم يبين بالإضافة إلى بلد وغيره انتهى (قوله وكذا سنه ان عرف) قال في شرح الروض
ويرجع فيه للبائع كافي الرقيق والظاهر أنه إذا ذكر السن لا يحتاج إلى ذكر الجثة كافي الغنم وما قاله من
أن ذكرها لم اعتبر لأن السن الذي يعرف به كبرها وصغرها لا يكاد يعرف انتهى (قوله من غير صيد) قال
في الروض وشرحه لا مدخل للخصاء والعلف ونحوهما في لحم الصيد انتهى وذكر في الروض وشرحه
أولا ما نصه في ذكر موضع اللحم في كبير من الطير أو السمك كالغنم وهذا محل في الفصل الآتي انتهى

(أوضان أو معرذ كرخني
رضيح) هزيل لا أعف
لأن العف عيب (معلوف
أوضدها) أي المذكورات
أي أثني فحل فطيم راع سمين
والرضيع والعظيم في الصغير
وأما الكبير فنه الجذع
والثني ونحوه سما فيذكر
أحد ذلك وذلك لاختلاف
الغرض بذلك اللحم الراجعة
أطيب والمعلوفة أدم ولا
بدونها من عاف يؤثر في لجها
نعم إن لم يختلف بمأوضدها
بلد لم يجب ذكر أحدهما
وكذا في لحم الصيد ويشرط
فيه بيان عين ما صيده (من
نخذ) بأعجام الذال (أو كنف
أو جنب) أو غيرها لاختلاف
الغرض بها أيضا (و يقبل)
وجوبا (عظمه على العادة)
عند الإطلاق كنوى التمر
ويجوز شرط نزع وحيتن
لا يجب قبوله لاشروط نزع
نوى التمر على الأوجه من
وجهين فيه والفرق أن التمر
يدخر غالبا ونزع نواه يعرضه
للإفساد بخلاف العظم
ويجب قبول جليدي أو كل
عامة مع اللحم لأرأس ورجل
من طير وذب أو رأس
لحوم عليه من سمك (وفي
التياب الجنس) كقطن أو
كان والنوع وبلد نسجه
إن اختلف به غرض وقد
يغني ذكر النوع

قال في الروض وشرحه لا مدخل للخضاء والعاف ونحوهما في لحم الصيد اه وشرحه أولا
ما نصه ويذكر موضع اللحم في كبير من الطير أو السمك كالغتم وهذا محله في الفصل الثاني انتهى اه سم
قول المتن (أوضان) وينبغي اشتراط ذكر اللون إذا اختلف فيه الغرض كان يقول من خروف أبيض أو
أسود كما في حواشي شرح الروض لوالد الشارح مر اه ع ش باختصار (قوله لا أعف) صفة هزيل
أي هزيل غير أعف اه كرده (قوله لأن العف الخ) يقال بعفت الشاة من الباب الرابع والخامس إذا
ذهب سمها وضعفت اه قاموس قول المتن (معلوف) قال في شرح الروض قال الزركشي وقياس ما سياتي
في اللبن من اعتبار ذكر نوع العاف اعتبارا ههنا أيضا كما صرح به بعضهم اه ثم قال في الروض وشرحه فصل
يشترط في اللبن والزبد والسمن ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرعى أو علف معين بنوعه ولون
السمن والزبد ويذكر في السمن أنه جسد أو عتيق انتهى اه سم بحذف وقوله يشترط الخ في النهاية
والغني مثله من غير عزو (قوله فنه الجذع) والأقرب الاكتفاء بالجذعة إذا أجدعت قبل تمام السنة في وقت
حرب العادة بأجذاع مثلها فيه لأن عدوله عن التقدير بالسنة على إرادة مسمى الجذعة وإن أجدعت
قبل تمام السنة فيجزئ قبلها وكذا بعد ما لم تنتقل إلى حد لا يطلق عليها جذعة عرفا اه ع ش وأقول
يؤيده ما مر في الخ لم (قوله سمين) ضده هزيل آخره ليستصل أضداد ما في المتن بعضها ببعض (قوله وذلك
لاختلاف الغرض بذلك الخ) وظاهر ذلك أنه لا يجب قبول الراجعة وإن كانت في غاية السمن وهو كذلك وإن
قال في المطلب الظاهر وجوب قبولها نهاية ومعنى (قوله من علف يؤثر الخ) عبارة المغني ولا يكفي في المعلوفة
العلق مرة أو مرات بل لابد أن ينتهي إلى مبلغ يؤثر في اللحم كما قاله الامام وأقراء اه (قوله نعم إن لم يختلف
الخ) عبارة شرح الروض فلو كان يبلد لا يختلف فيه الراعي والمعلوف قال الماوردي لم يلزم ذكره انتهى اه سم
(قوله بلد) أي غرض أهل بلدان لا يتفاوت لحمها عندهم اه ع ش عبارة السيد ع ر قوله بلد أي ماشية بلد
فيكون أن يقول من ماشية بلد كذا وينبغي أن يلحق به غيره ما يأتي اه (قوله ذكر أحدهما) إن كانت هذه
عبارة فضمة التثنية عاثر إلى المعلوفة وضدها وينبغي أن يكون مثلها مابقية الأوصاف ويحتمل أن عبارته
أدبرها أو يكون مرجع الضمير الأوصاف المذكورة في المتن وعليه فعبارة وفية لا تحتاج إلى استدراك ثم هذه
المسئلة تجرى فيما يعتبر في الثمار والحبوب وغيرها إذا لم تختلف ببلد ولا فيحتاج إلى الفرق سيد ع ر (قوله
وكذا في لحم الصيد) أي فلا يشترط فيه ذكر هذه الأوصاف اه رشدي عبارة ع ش أي فلا يشترط ذكرها
فيه لعدم تأنيدها وكذا الطير وعليه فيشرط في لجها النوع وصغر الجثة وكبرها دون ما زاد على ذلك من
الصفات المذكورة اه وفي رسم الرشدي عبارة العباب ويذكر في لحم الصيد ما يذ كر في لحم غيره إلا الخصى
والعلق والذكورة والانوثة إلا أن أمكنه وفيه غرض انتهى اه (قوله ويشترط فيه) يعني في لحم الصيد
(قوله ما صيده) أي من أجولة أو سهم أو جارية وأنهم فهد مثلا أو كلب اه سم (قوله نزع) أي العظم وكذا
ضمير قبوله (قوله لاشروط نزع الخ) أي لا يجوز شرطه (قوله على الأوجه) خلافا للمغني (قوله لا لحم عليه)
راجع للذنب والرأس أما الرجل فلا يجب قبولها مطلقا عليها لحم أولا اه ع ش (قوله كقطن) أي قول

(قول المصنف معلوف) قال في شرح الروض قال الزركشي وقياس ما سياتي في اللبن من اعتبار ذكر نوع
العلق اعتبارا ههنا أيضا كما صرح به بعضهم انتهى ثم قال في الروض وشرحه فصل يشترط في اللبن والزبد
والسمن ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرعى أو علف معين وقضية كلام أصله اعتبار السن ككونه
لبن صغير أو كبير قال الأذري ولم أر من ذكره ولون السمن والزبد لا اللبن ويذكر في السمن أنه جسد أو عتيق
انتهى ثم ذكر في شرحه خلافا كبيرا في ذكر أنه جسد أو عتيق (قوله نعم إن لم يختلف الخ) عبارة شرح الروض
فلو كان يبلد لا يختلف فيه الراعي والمعلوف قال الماوردي لم يلزم ذكره (قوله وكذا في لحم الصيد) عبارة
العباب ويذكر في لحم الصيد ما يذ كر في لحم غيره إلا الخصى والعلق وضدهما والذكورة والانوثة إلا أن أمكن
وفيه غرض ويسمى أنه صيد بأجولة أو سهم أو جارية وأنه فهد مثلا أو كلب (قوله لاشروط نزع نوى) أي

عن غيره (والطول والعرض والغلط (٢٦) والدقة) بالدال وهما صفتان للغزل (والصفقة) وهي انضمام بعض الخيوط الى بعض

(والرقة) وهي ضدها وهما
يرجعان لصفة التسج في
هنا أحسن مما في الروضة
وأصلها من اسقاطهما نعم
قد يستعمل الدقيق موضع
الرقيق وعكسه (والنعومة
والخشونة) وكذا اللون في
حوسر وروبر وقطن
واطلاقهم محمول على ملا
يختلف من مكان أو قطن
(ومطلقة) عن ذكر قصر
وعدمه (يحمل على الخام)
لأنه الأصل دون المقهور نعم
يجب قبوله لكن ان لم
يختلف الغرض (ويجوز)
السلم (في المقصور) لا تضباطه
لا الملبوس وان لم يغسل
لعدم انضباطه بخلاف
جديد وان غسل ولو قيصا
وسراويل ان أحاط به ما
الوصف والا فلا وعليه يحمل
تناقض الشيخين في ذلك
(و) يجوز السلم في المكان
لكن بعددقه لا قبله وفي (ما
صبغ عزله قبل التسج
كالبرود) اذا بين الصبغ
ونوعه وزمنه ولونه وبلده
(والاقيس صحته في) الثوب
(المصبوغ بعده) أي التسج
كالغزل المصبوغ (فإن
الأصح منعه من قطع الجهور
والله أعلم) لأن الصبغ بعده
يسد الفرج فلا يظهر فيه
نحو صفقة أو رقة ويجوز
في الخبرة وعصب اليمن ان
وصفه حتى تخطيطه نص
عليه في الام وقول شارح

المتن وفي التمر في النهاية الا قوله واطلاقهم الى المتن وكذا في المغني الا قوله والا الى ويجوز السلم وقوله ويجوز
في الخبرة الى المتن (قوله عن غيره) أي عن البلد والجنس اه مغني (قوله قد يستعمل) أي مجازاتهم هذا
التعبير صريح في ان التفرقة هي الأصل وفي ع مائه قول المصنف والرقعة هو توافق ما نقل عن الشافعي لكن
في الصحاح الدقيق والرقيق خلاف الغليظ اه ع ش (قوله الدقيق موضع الرقيق الخ) أي والغليظ موضع
الصفيق وعكسه قول المتن (والنعومة والخشونة) وهما اختصاصان بغير الابريسم لأنه لا يكون إلا ناعما اه
كردي أي بعد الطبخ وأما قبله فنه ناعم وخشن (قوله وكذا اللون الخ) خلافا للمغني كلياتي (قوله في نحو حرير)
كالقز (قوله واطلاقهم) أي سكوت اصحابنا عن اشتراط ذكر اللون (محمول الخ) وليست امل ماذا ذكره في القطن
حيث ذكره فيما يجب فيه بيان اللون وفيما لا يختلف اللهم إلا أن يقال انه نوعان اه ع ش أقول وهو المشاهد
عبارة المغني تنبيه سكت الشيخان تبعاً للجمهور عن ذكر اللون وذكره في البسيط اشتراطه في الثياب قال الأذري
وهو متعين في بعض الثياب كالحرير والقز والوبر وكذا القطن ببعض البلاد منه أبيض ومنه أشقر خلقته
وهو عزير وتختلف الأغراض والقيم بذلك انتهى وجوابه ما مر في الدعج ونحوه اه أي من تسامح الناس باهماله
(قوله على ما لا يختلف) أي لو ناقول المتن (ومطلقة) أي الثوب (قوله ان لم يختلف الخ) فان اختلف الغرض به
لم يجب قبوله اه سم عبارة ع ش أي لعامة الناس لا لخصوص المسلم كاهو القياس في نظائره اه (قوله لا تضباطه)
ومن انضباطه أن لا يغلي بالنار وأن يكون بغير دواء فان تآثر النار وأخذها من قواه غير منضبط بل ولو خلا
عن الدواء في هذه الحالة ثم المصقول بالنشامثل ذلك فيما يظهر اه ع ش (قوله ان أحاط به ما الوصف) بأن
ضبطه ما طولاً وعرضاً وسعة أو ضيقاً اه مغني (قوله وعليه) أي على هذا التفصيل (قوله في ذلك) أي فيما ذكر
من القميص والسراويل (قوله بعددقه) أي ونفضه لا قبله فيذكر بلده ولونه وطوله أو قصره ونعومته أو
خشنته ورقته أو غلظه وعنته أو حدائته ان اختلف الغرض بذلك نهاية ومغني قال ع ش وفي سم ما وافقه
قوله أي ونفضه أي من الساس ولعله لأنه لا يمكن ضبطه قبل نفضه بالوصف ولا يشك كل عليه جواز بيعه لان
البيع يعتمد المعاينة بخلاف السلم اه (قوله الصبغ ونوعه وزمنه) عبارة النهاية والمغني ما يصبغ به وكونه
في الشتاء أو الصيف اه قول المتن (والاقيس) أي الاوفق بالقياس على القواعد الفقهية اه ع ش (قوله لان
الصبغ الخ) يؤخذ منه أن ما غسل بحيث زال انسداد الفرج يجوز السلم فيه بان يقول أسلمت في مصبوغ بعد
التسج مغسول بحيث لم يبق انسداد فيه الخ ولا مانع منه اه ع ش عن سم على منهج عن الطبراني ويؤخذ منه
ان ما لا ينسد بصبغ شيء من فرجه كاهو المشاهد في بعض أنواعه يجوز السلم فيه (قوله ويجوز في الخبرة)
والخبرة كالعنبة بردياً في موشى مخطط والجمع خبر كعنب وحبرات والعصب كفلس برودي عنية يعصب غزلها
أي يجمع ويشد ثم يصبغ وينسج فيأتي موشى لبقاء ما عصب منه أبيض لم يأخذ صبغ وقيل هي برودي
مخططة اه رشدي (قوله غلظ فيه) غلظه في القوت اه سم (قوله حله) أي قول شارح قول المتن (لونه)
كأبيض أو أحمر اه مغني قول المتن (وبلده) أي كبصري أو مدني قول المتن (وصغر الحبات وكبرها) أي
أخذها لان صغر الحب أقوى وأشد منها في معنى قول المتن (وعنته) بكسر العين كما قاله الاسنوي ويضمها كما
نقله ابن المقن عن ضبط المصنف بخطه اه مغني قال ع ش قال الاسنوي بكسر العين مصدر عنتي بضم التاء
وفي شرح المنهج بضم العين انتهى بيرة وفي المصباح بفتح العين وكسرهما اه وكلام القاموس يفيد أنه
بالفتح والضم ولم يتعرض للكسر فحتمل أن قول المحشي بكسر العين تحريف عن بضم العين وبدل عليه قوله
مصدر عنتي بالضم اه (قوله وكون جفافه) الى قوله ومثله في النهاية الا قوله وظاهر الى ويدكر وكذا في المغني
لا يجوز شرطه (قوله ان لم يختلف الخ) فان اختلف به لم يجب قبوله (قوله بعددقه) ينبغي ان يراد به ما يشمل
تخليصه من ساسه المسمى في عرف مصر بالنقض اذ هو قبل ذلك لا يضبط (قوله وزمنه) من شتاء أو صيف
قاله الماوردي انتهى (قوله غلظ فيه) غلظه في القوت

الاعصب اليمن غلظ فيه والاولى حله على ما لا يضبطه الوصف (وفي التمر) والزبيب (لونه ونوعه) كعقلى أو برني (وبلده) الا
وصغر الحبات أو كبرها وعنته وحدائته) وكون جفافه

الاقوله والافى بلدي مختلف بها (قوله بامه أو على الأرض) أى على النخل أو بعد الجداد فان الاول ابقى والثانى
أصغى اه معنى (قوله لامة جفافه) ويستحب أن يبين عتق عام أو عامين أو نحو ذلك فان أطلق فالنص
الجواز وينزل على معنى العتق اه معنى زاد الابعاب واذا شرط العتق يقبل وجوباً ما يسمى عتيقاً اه (قوله
في التمر المكنوز الخ) وهو المعروف بالعجوة ثم اية ومعنى (قوله غير الاخيرين) أى غير العتق والحدائى اه
عش عبارة المغنى والرطب كالتمر فيما ذكر ومعلوم أنه لا جفاف فيه اه (قوله لتعذر استقصاء صفاته) هذا
قد يفهم صحة السلم في العجوة المنسولة أى المزروع نواها وهو سرخ بذلك شيخنا العلامة الشوبرى اه عش وتقدم
في الشارح خلافاً وعن المغنى وفاقه (قوله فيما ذكر الخ) أى في شرطه المذكور فيسبب نوعها كالشامى
والمصرى والصعيدى والبحرى ولونه فيقول أبيض أو أحمر أو أسود قال السبكي وعادة الناس اليوم لا يذكرون
اللون ولا صغرها لحيات وكبرها عادة قاسم مدة نخالة لنص الشافعى والاجاب فينبغى أن ينبه عليها اه معنى
(قوله حتى مدة الجفاف) ويصح السلم في الادقة فيذكر فيها ما مر في الحب الامقداره ويذكر أيضاً أنه
يطحن برح الدواب أو الماء أو غيره وخشونة الطحن ونعومته ويصح في النخالة كما قاله ابن الصباغان انضبط
بالكيل ولم يكثر تفاوتها فيه بالانكسار وضده ويصح في التسبين قال الرويانى وفي جوازها في السويق
والنشأ وجهان المذهب الجواز كالذقيق ويجوز السلم في قصب السكر بالوزن أى في قشره الاسفل ويشترط
قطع أعلاه الذى لا حلاوة فيه كما قاله الشافعى وقال المزنى وقطع مجامع عروقها من أسفله ولا يصح السلم في
العقاز لانه ان عين مكانه فاعين لا يثبت في النعومة والافمجهول ويصح في البقول كالسكرات والبصل
والثوم والفجل والنسك والنعنع والهندباء ونافذ كرجسها ونوعها ولونها وصغرها وكبرها وبلدها ولا
يصح في السلجم والجوز الا بعد قطع الورق لان ورقها غير مقصود ويصح في الاشعار والاصواف والاو بار
فيذكر نوع أصله وذكر كورته وألونه لان صوف الاناث أنعم وأخف من ذكورها واللبين والخشونة وبلده
واللون والوقت هل هو خريف أو ربيع أو طول والقصر والوزن ولا يقبل الامنى من بعرو ونحوه كشوك
ويجوز شرط غسله ولا يصح في القز وفيه دود حيا أو ميتاً لانه يمنع معرفته وزن القز أما بعد خروجه منه
فيجوز ويصح في أنواع العطر العامة الوجود كالسبك والعنبر والكافور والعود والزعفران لانضباطها
فيذكر الوصف من لون ونحوه والوزن والنوع نهاية ومعنى (قوله بتفصيلها) أراد به قوله المسار الا فى بلد
يختلف بها (قوله لا يصح خلاف الخ) حاصل المعتمد جواز بيع الارز في قشرته العليا دون السلم اه سم
(قوله في قشرته) أى العليا نهاية (قوله وكبرها) أى الحب وتانىث الضمير لكون الحب اسم جنس جمعاً
(قوله وانما يصح بيعه) أى في قشرته العليا (قوله وبحت صحته في النخالة) اه ذاتها مران انضبطت
بالكيل ولم يكثر تفاوتها فيه بالانكسار وضده نهاية ومعنى (قوله في النخالة والتبين ومثله قشر البين) ويجوز
في الثلاثة كيلاً وزناً يعتبر في الكيل كونه بأكلة يعرف مقدار ما تبسح ويعتبر في كيله ما جرت به العادة في
التحامل عليه بحيث ينكس بعضه على بعض ولا يختلف في صفة كيله من تحامل أو عدمه يرجع لاهل الخبرة
أو في صفة ما يكال به تحالفاً لان اختلافهما في ذلك اختلاف في قدر المسلم فيه اه عش (قوله فيذكر كفى كل

(قوله لامة جفافه) عبارة العباب مع شرحه واذا شرط العتق يقبل وجوباً ما يسمى عتيقاً ولا يجب ذكر
المدة التي مضت عليه كان يقول انه عتيق عام أو عامين مثلاً لكنه أى تقدرها أحوط ومن ثم يستحب أن يبين
عتق عام أو عامين فان أطلق فالنص الجواز وينزل على معنى العتق وهو قول البغداديين وقال البصريون
لا يصح وجملا النص على تمر الحجاز الذى لا يتفاوت بتفاوت عتقه الى آخر ما أطالبه وصدر الكلام بنسبة ذلك
للجواهر وغيرها والرافعى في بعضه (قوله نعم لا يصح الخ) حاصل المعتمد جواز بيع الارز في قشرته العليا دون
السلم (قوله وبحت صحته في النخالة) في شرح الروض نقل صحته في النخالة عن فتاوى ابن الصلاح اذا انضبطت
بالكيل ولم يكثر تفاوتها فيه بالانكسار وضده انتهى وقال في شرح الروض أيضاً قال الرويانى وفي جوازها في
السويق والنشأ وجهان المذهب الجواز كالذقيق انتهى (قول المصنف جليل أو بلدى) عبارة شرح

بامه أو الأرض لامة جفافه
الافى بلدي مختلف بها ولا يصح
في التمر المكنوز بالقواصر
لتعذر استقصاء صفاته
المشترطة حيث ذواتها أنه
لو لم يتعرض لكثره فيها
جاز قبول ما فيها ويذكر في
الرطب والعنبر غير الاخيرين
(والخطبة) وسائر الحبوب
كالتمر فيما ذكر في معنى
مدة الجفاف بتفصيلها انهم
لا يصح خلافها في فتاوى
المصنف كالجوز في أرز في
قشرته ادلاً يعرف حيث يذ
لونه وصغرها وكبرها
لاختلاف قشره خفة وزانة
وانما يصح بيعه فيه لانه يعتمد
المشاهدة والسلم يعتمد
الصفات ومن ثم يصح بيع
نحو المعونات دون السلم
فيها وبحت صحته في النخالة
والتسبين ومثله قشر البين
فيذكر كفى كل ما يختلف به
الغرض فيه (وفي العسل)
وهو حيث أطلق غسل
النخل (جليل أو بلدى)
وناحيته

(الح) عبارة النهاية ويصح في التبن فيذ كراهة من تبن حنطة أو شعير وكيلاه أو وزنه اه (قوله بمرعاه الخ) ما وجه إطلاقه أن نور الفلك كهيئة اه سيد عمر عبارة المعنى قال الماوردي فإن النخل يقع على الكمون والصعبر فيكون دواء ويقع على أنوار الفلك كهيئة أو غيرهما فيكون داء اه (قوله أو دواء) قال الأذري وكان هذا في موضع يتصور فيه رعي هذا بغيره وهذا بغيره وفيه بعد نهاية ومعنى قال ع ش قوله وفيه بعد أي فلو اتفق وجود ذلك في بلد اشترط والا فلا اه (قوله أي ذكر) إلى قول المتن والظاهر في النهاية (قوله بل كل شيء الخ) أي من خواصه أنه إذا طرح فيه شيء وترك المطروح فيه يحال لا يتغير اه ع ش قول المتن (والمشوي) قال في شرح الروض أي والنهاية والمعنى قال الأذري والظاهر جواز في المسحوط لأن النار لا تعمل فيه إلا تأثير اه سم قول المتن (والمشوي) أي الناضج بالنار اه معنى (قوله لو انضبطت ناره) أي نارا ما أثرت فيه (قوله أو اطقت) سبب له مر أن المراد باللطافة الانضباط فخطفه عليه للتفسير وعليه فأو بمعنى الواو لأنهم المستعملة في عطف التفسير اه ع ش (قوله صح فيه) وفاقا للمعنى (قوله على المعتمد) أي الذي صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في الروض خلافه اه سم (قوله بضيقه) أي الربا (قوله وذلك) أي ما انضبطت ناره اه ع ش (قوله وفانيد وقتند) هو السكر الخام القائم في اعساله كما فسره به الجلال السيوطي في فتاويه والفانيد نوع من العسل اه رشدي عبارة ع ش قوله وقتند نوع من السكر اه وعبارة الجلال الفانيد قيل عسل القصب وقيل شيء يتخذ من الدقيق وعسل القصب اه (قوله وقتند) حرم به في شرح الروض ومشى عليه البلقيني في التدريب اه سم (قوله نازع فيه) أي في القند (قوله أنه متقدم) في فتاوى العراقي الذي يظهر من كلام الاصحاب أن القند ليس مثليا فان ناره قوية ليست للتميز ويختلف جودة ورداءة بحسب تربة القصب وجودة الطبخ لكن صحح الماوردي السلم في القند ومقتضى ذلك أنه مثلي اه سم (قوله ودبس) بالسكسر وبكسرتين عسل النمر اه قاموس ويظهر أن المراد به هنا ما يشبه عسل العنب (قوله ولبا) بالهمز كعنب أول ما يحلب وغير المطبوخ منه يجوز السلم فيه قطعاً وأما المطبوخ فيجوز السلم فيه على ما صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في الروض خلافه وفي شرح الروض فيذ كراهة في اللبأ ما يذ كراهة قبل الولادة أو بعدها وأنه أول بطن أو ثانيه أو ثالثه ولبأ يومه وأمه كذا نقله السبكي عن الاصحاب اه سم وقوله وأنه قبل الولادة أو بعدها منه يعلم أن تفسيره بأنه أول ما يحلب المراد منه أول ما يحلب بعد انقطاع اللبن للعامل وعوده اه ع ش (قوله وجص ونورة) أي كيلا ووزنا كما تقدم التنبيه عليه اه رشدي (قوله

ومرعه لتكيفه بمرعاه من داء كنور الفلك كهيئة أو دواء كالكمون (صيني أو حريق) لأن الحريق أجود (أبيض أو أصفر) قوى أو رقيق ويقبل مارق لحر لالعب (ولا يشترط) فيه (العنق والحداثة) أي ذكر أحدهما لأنه لا يتغير أبداً بل كل شيء يحفظ به (ولا يصح) السلم (في) كل ما تأثير النار فيه غير منضبط كالخبز (المطبوخ والمشوي) لاختلاف الغرض باختلاف تأثير النار فيه ومن ثم لو انضبطت ناره أو اطقت صح فيه على المعتمد وفارق الربا بضيقه وذلك كسكر وفانيد وقتند خلافاً لمن نازع فيه وأما أنه متقوم ودبس مالم يحالطه ما عولباً وصانوا مع انضباط ناره وقصد أجزائه ونيله

المنهج أن يذ كراهة مكانه كجبل أو بلدي وبين بلده كجباري أو مصري انتهى (قوله ومرعاه) ظاهره في الجبل أيضاً (قول المصنف والمشوي) قال في شرح الروض قال الأذري والظاهر جواز في المسحوط لأن النار لا تعمل فيه إلا تأثير انتهى (قوله على المعتمد) الذي صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في الروض خلافه (قوله وقتند) حرم به في شرح الروض ومشى عليه البلقيني في التدريب فقال عطفاً على ما يصح السلم فيه وفي السكر على النص وفي القند صرح به الماوردي وفي فتاوى العراقي الذي يظهر من كلام الاصحاب أن القند ليس مثليا فان ناره قوية ليست للتميز ويختلف جودة ورداءة بحسب تربة القصب وجودة الطبخ كذا كره أهل الخبرة بذلك وهو داخل في عموم منع الفقهاء السلم فيما دخلته النار للطبخ لكن صحح الماوردي السلم في القند ومقتضى ذلك أنه مثلي انتهى قال السيوطي في فتاويه وما حرم به في صدر كلامه فهما عن الاصحاب هو المتجوب به يفتي وليست المسئلة مصرحاً بها في كلام الشنخيل إلا أنها داخلية في عموم منعهما السلم فيما طبخ ويزيد على السكر غرراً بما فيه من الاختلاف بحسب تربة القصب فتارة يحصل منه السكر قليلاً وتارة كثيراً بخلاف السكر فان هذا الغرر معدوم فيه انتهى واعلم أن السيوطي لما سئل هل يجوز السلم في السكر الخام القائم في اعساله فسره بالقند وذكّر فيه ما تقدم عن التدريب وفتاوى العراقي (قوله ولبا) قال في شرح الروض واللبأ بالهمز والقصر أول ما يحلب وغير المطبوخ منه يجوز السلم فيه قطعاً انتهى وأما المطبوخ فيجوز السلم فيه على ما صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في

وزجاج وما ورد في آخره وأواني خرف انضبطت كما علم مما يأتي (ولا يضر تأثير الشمس) (٢٩) أو النار في تغيير نحو غسل أو من لعدم

اختلافه (والظاهر منه)
أي السلم (فردوس الحيوان)
والأكارع لا شتم لها على
أجناس مقصودة لا تنضبط
ولأن غالبها غير مقصود وهو
العظم (ولا يصح) السلم (في
مختلف) أجزاء (كبرمة)
من نحو حجر (معمولة)
أي محفورة بالآلة واحترز
بها عن المصيبة في قالب
وهذا قيد إضافي ما بعد
ماعد الجلد كما يأتي (وجلد)
ورق (وكوز وطس) بفتح
اره وكسره ويقال فيه
طست (وقم ومنازة) بفتح
الميم من النور ومن ثم كان
الأشهر في جمعها مناور لا
منار (وطنجير) بكسر أوله
وفتحه خلافاً لمن جعل الفتح
لخنا وهو الدست (ونحوها)
كأريق وحب ونشاب لعدم
انضباطها باختلاف أجزائها
ومن ثم صح في قطع أو
قصاصة جلد دبغ واستوت
جوانبها (وزنا) ويضع في
الاسطال المربعة مثلاً
والمدورة وإن لم تصب في
قالب لعدم اختلافها بخلاف
الضيق فالرؤس ومحلها إن
انعدم عندها إلا أن خالطة
غيره (وفيما صاب منها)
أي المذكورات ما عدا
الجلد أي من أصلها المذاب
(في قالب) بفتح اللام إذ
مكسورها البسر الأحمر
وقيل يجوز هنا الكسر أيضاً
وذلك لانضباطها بانضباط
قوالها وفي نقد أن كان

وماء ورد) أي خالص بخلاف الغشوش ومثله أي ماء الورد غير من بقية المياه المستخرجة عنه عش (قوله
وآخر) أي كمل نضجه وظاهر أنه يشترط فيه ما يشترط في اللبن كما مر في سم عن شرح الروض نعم يمتنع
في الآخر الذي لم يكمل نضجه وأجر بعضه وصغر بعضه نقله الماوردي عن أصحابنا قال السبكي وهو ظاهر
لاختلافه اه عش (قوله انضبط الخ) وعلم مما تقرر أن مراد المصنف كغيره بكون نار السكر ونحوه
لطيفة أنهم مضبوطة فلا اعتراض عليه حيث ذكروا به ومعنى (قوله في تغيير نحو غسل الخ) ويصح السلم في الشمع
نمايه ومعنى قال عش المتبادر منه أنه شمع العسل لأنه المعروف وينبغي أن مثله ما يتخذ من الدهن فيصح
السلم فيه وزناً ثم ان ظهر أن قتلته تحبته على خلاف العادة لم يجب قبوله اه (قوله أي السلم) إلى قوله وفي نقد
في النهاية وكذا في المغني لا قوله أي محفورة بالآلة وقوله قيل قول المتن (كبرمة) وهي القدر اه معنى (قوله
بها) أي بالعمولة (قوله وهذا) أي قوله معمولة قول المتن (وجلد) أي على هيئته اه معنى (قوله ورق)
وهو جلد رقيق يكتب فيه فغطه على الجلد من عذاب الخصاص على العام (قوله وهو الدست) لا يظهره هذا
التفسير هنا وفي ترجمه القاموس المحخير فارسي معرب معناه القدر الصغير اه وهو المناسب هنا (قوله إن
جعل الخ) كالحري اه نهاية (قوله وحب) بضم الحاء الموملة والباء الزبر اه عش (قوله ونشاب)
وهو سهم يحمي اه كردى (قوله لعدم انضباطها) أي المذكورات في المتن والشرح وفي عش في النشاب
مائه أي باشماله على الريش والنصل والخشب اه (قوله باختلاف أجزائها) قال الأشموني والمذهب جواز
السلم في الأواني المتخذة من الفخار ولعله محمول على غير ما مر نهاية ومعنى قال عش قوله على غير ما مر أي من
العمولة أهولعل الأصوب أي غير مختلف الأجزاء (قوله أو قصاصة) جمع قصعة وهي القطعة اه كردى أي
فأولجرد التخير في التعبير أو للتفسير بمعنى الواو (قوله وزنا) راجع لقوله صح في قطع الخ (قوله والمدورة)
قد يغني عنه قوله مثلاً (قوله ومحل) أي الحكمة في الاسطال (قوله لأن خالطه غيره) أي كالمصنوع من النحاس
والرصاص اه معنى قول المتن (وفيما صاب منها) ينبغي بالشرط المتقدم بقوله ومحلها إن اتخذ الخ (قوله أو من
أصلها) أي المذكورات إشارة إلى حذف المضاف (قوله وذلك) أي الحكمة فيما صاب منها (قوله بانضباط
قوالها) بكسر اللام لأن ما كان مفردة على فاعل بفتح العين فجمع فواعل بكسرها كعالم بالفتح وعوالم
بالكسر اه عش (قوله وفي نقد) وقوله الآتي وفي دقيق الخ عطفتان على في الاسطال أي ويصح في نقد بأن
يجعل مسلماً فيه (قوله لا مثله الخ) أي لأن كان مثله أي نقداً (قوله ولا السلم الخ) لا ينبغي ما في كلامه من الركة
والتعقيد بل كان حقه حذف ولا السلم عبارة المغني ويصح في الذهب والفضة ولو غير مضر وبين غيرهما لا
اسلام أحدهما في الآخر ولو حالاً وقبضاً في المجلس لتضاد أحكام السلم والصرف لأن السلم يقتضي استحقاق
أحد العوضين في المجلس دون الآخر والصرف يقتضي استحقاق قبضهما فيه ويؤخذ من ذلك أن سائر
المطعومات كذلك هذا إن لم ينو بإياها السلم عقد الصرف والامع إذا كان حالاً وتقابضاً في المجلس لأن ما كان
صريحاً في بابه ولم يجد نفاذاً في موضوعه يكون كناية في غيره اه وهي حسن (قوله حيث الخ) راجع لقوله
لامثله اه سم (قوله حيث لم ينو بابه الصرف) وفاقاً للمعنى وشرح الروض وخلافاً للنهاية عبارتها فلم يصح

الروض خلافه وفي شرح الروض وأما الباء فيذكر قريب ما يذكر في اللبن وأنه قبل الولادة أو بعدها وأنه
أول بطن أو ثانيه أو ثالثه ولما يؤمه أو أمسه كذا نقله السبكي عن الأصحاب انتهى (قوله وزجاج) خالص
بخلاف الغشوش (قوله وآخر) قال في شرح الروض نعم يمتنع في الآخر الذي لم يكمل نضجه وأجر بعضه
وصغر بعضه نقله الماوردي عن أصحابنا قال السبكي وهو ظاهر لاختلافه انتهى (قوله وفي نقداً الخ) عبارة
الروض ويجوز أن لا يميز بين النعدين فيهما إلا أحدهما في الآخر ولو حالاً انتهى قال في شرحه وإذا قلنا لا يصح
سلماناً فهل ينعقد صرفاً بيني على أن العبرة بصيغ العقود أو بمعانيها ثم محل ذلك إذا لم ينو بإياها السلم عقد الصرف
والأصح لأن ما كان صريحاً في بابه ولم يجد نفاذاً في موضوعه يكون كناية في غيره ما انتهى (قوله حيث لم ينو بابه)

رأس المال غيره لامثله ولا السلم حيث لم ينو بابه الصرف لأحد النعدين في الآخر كطعوم في مثله

ولو غير جنسه ولو حالاً لان وضع السلم على التأخير وفي دقيق ودهن وبقل وشعر وصوف وقطن وورق ومعدن وعطار وأدوية وبهار وسائر ما ينضبط (ولا يشترط ذكر الجودة والرداءة) فيما يسلم فيه (في الأصح ويحمل مطلقه) منهما (على الجيد) للعرف ويصح شرط أحدهما إلا ردى العيب لعدم انضباطه ومن ثم لو أسلم (٣٠) في معيب بعيب مضبوط صح ويظهر هنا وجوب قبول السليم ما لم يختلف به الغرض

سلباً في مسألة النقدين لم ينقد صرفاً وان نوباه على الراجح خلافاً لبعض المتأخرين اهـ (قوله ولو غير جنسه) كالسلام البرقي الارز (قوله وقطن) فيذكر كرفيه أو في محسوجه أو غزله مع نوعه البلد واللون وكثرة لجه وقلته ونعمومته أو خشونته وسورة الغزل وغائطه وكونه جديداً أو شقيقاً انختلف به الغرض ويأتى ذلك في نحو الصوف كذا كره ابن كيم ومطلق القطن يحمل على الخاف وعلى ما فيه الحب ويصح في حبه لافي القطن في جوزه ولو بعد الشق لاستتار المقصود بما لا مصلحة فيه اهـ مغنى (قوله وورق) ويبين فيه العدد والنوع والطول والعرض واللون والدقة أو الغائط والصنعة والزمان كصفي أو شوي نهاية ومغنى (قوله ومعدن) كالحديد والرصاص والنحاس ويشترط ذكر جنسها ونوعها وذكورة الحديد أو أنوثته قال الماوردي وغيره والذكر القول لا ذراً لأنني اللين الذي يتخذ منه الاواني ونحوها اهـ مغنى (قوله وبهار) بوزن سلام الطيب ومنه قيل لأزهار البادية بهار قال ابن فارس والبهار بالضم شيء بوزن به انتهى مضباح اهـ عش (قوله للعرف) الى قوله نعم في المغنى والى الفصل في النهاية الا قوله قيل الى هذا تفصيل (قوله شرط أحدهما) اي الجودة والرداءة (قوله الاردى العيب) أي بخلاف الارداً وبخلاف ردى النوع سم ونهاية ومغنى (قوله في معيب الخ) قال في شرح الروض فان بينه وكان منضبطاً كقطع اليد والعصى صح كما قاله السبكي وغيره انتهى اهـ سم (قوله في معيب الخ) أي لا يعز وجوده (قوله الاجودية) بخلاف الجودة اهـ سم (قوله واستشكل شارح هذا) أي حمل المطلق على الجيد اهـ كردهى عبارة الرشيدى رجه الاشكال أن صحة ذكر الجودة والرداءة ينافية ما ذكره من صحة سلم الاعى قبل التبرمخ عدم معرفته الاجود من غيره اهـ (قوله بصحة سلم الاعى الخ) أي كونه مسلماً ومسلماً اليه (قوله الاجود) الاولى الجيد (قوله يتصورها كذلك) أي بوجه اهـ عش (قوله والمراد الخ) أي من قوله وكذا غيرها (قوله ان تعرف في نفسها) أي بان لا تكون مجهولة اهـ رشيدى (قوله تفصيل الخ) أود كرتوطنة لقوله وكذا غيرها الخ فان المتبادر من المعرفة السابقة معرفة العاقدين اهـ سيدغر

* (فصل في بيان أخذ غير المسلم فيه عنه) * (قوله في بيان) الى التنبيه في النهاية (قوله ووقت أدائه الخ) أي وما يتعلق بوقت أدائه ومكانه لانه لم يذكر هنا نفس الزمان الذي يجب التسليم فيه ولا المكان بل علماً ما مر اهـ عش قال الجبير يذ كر الاول بقوله ولو أحضره الخ والثاني بقوله ولو وجد الخ اهـ قول المتن (لا يصح) أي ولا يجوز لان عدم الجواز لازم لعدم العينة اهـ عش (قوله بالرفع) نيابة عن الفاعل اهـ نهاية قال عش ويجوز نصبه بيناء الفعل للفاعل وجعل الفاعل ضميراً يعود على المسلم اهـ (قوله ومسقى بمطر الخ) جعلهم اختلاف الماء المسقى به من اختلاف النوع لامن اختلاف الصفة لا يخلو من غرابة أو استثنى من اختلاف الصفة كان أقعد اهـ سيدغر (قوله على ما نقله الرعي) نسبة الى ربيعة بالغتخ بخلاف بالين وحسن بالين قاموس اهـ عش (قوله أو من مطر الخ) فيه أنه قد يكون من نحو تلج (قوله اللهم الا أن) لم لم يقيد بذلك أيضاً قوله لأمثله والجواب انه لا حاجة اليه معه فتأمله وأقول ينبغي رجوعه أيضاً لقوله لأمثله (قوله الاردى العيب) أي بخلاف الارداً وبخلاف ردى النوع (قوله لعدم انضباطه) قال في شرح الروض فان بينه وكان منضبطاً كقطع اليد والعصى صح كما قاله السبكي وغيره انتهى (قوله الاجودية) بخلاف الجودة (قوله وفي الرداءة) قضيته انه اذا شرط رداءة النوع فاحضره نوعاً أردأ منه وجب قبوله وهو ممنوع ويجب بان امتناع قبول نوع آخر معلوم مما يأتى فارادها ما حضر من ذلك النوع والله أعلم * (فصل) *

والا شرط الاجودية لان اقصاها غير معلوم ويقبل في الجودة أقل درجاتها وفي الرداءة والاردئية ما حضر لان طلب غير عسير عند استشكل شارح هذا بصحة سلم الاعى قبل التبرمخ أي لانه لا يعرف الاجود من غيره و يردبانه ان صح سلمه لا يصح قبضه بل يتعين توكيله فيه نعم الاشكال وارد على استراطهم معرفة العاقدين في الصفات فلو أوردته عليه لاصاب ويحجب بان المراد به معرفتها تصورها ولو بوجه والاعى المذكور يتصورها كذلك (ويشترط معرفة العاقدين الصفات) المشترطة (وكذا غيرها) أي عدلان آخران يشترط معرفتهما (في الأصح) ليرجع اليهما عند التنازع والمراد أن يوجد غالباً يجعل التسليم من يعرفها عدلان او أكثر ومن لازم معرفة من ذكر لها ذكرها في العقد بلغة يعرفها العاقدان وعدلان قيسل ولا تكرار هنا مع ما قدمه من اشتراط معرفتها لان المراد ثم ان تعرف في نفسها التضيظ بها اهـ وفيه ما فيه والاولى ان هذا تفصيل لبيان ذلك

الاجال وأخوه ليقع الختم به بعد الكل لانه المرجع عند وقوع التنازع في شيء من ذلك * (فصل) في بيان أخذ غير المسلم بعلم فيه عنه ووقت أدائه ومكانه * (لا يصح ان يستبدل عن المسلم فيه) ومثله المبيع في الذمة (غير) بالرفع (جنسه) كبر عن شعير (ونوعه) كبرني عن معقلى وتركى عن هندی وتر عن رطب ومسقى بمطر عن مسقى بعين ومسقى بماء السماء عن مسقى بماء الوادى على ما نقله الرعي واعنده هو وغيره وفيه نظر لان ماء الوادى ان كان من عين فقد مرأى من مطر فهو ماء السماء أيضاً اللهم الا ان

يعلم اختلاف ما يثبت منه اختلافاً ظاهراً وكذا فيما زعمه بعضهم ان اختلاف المكانين بمنزلة (٣١) اختلاف النوعين وذلك لانه يبيع للمبيع

قبيل قبضه والحيلة فيه ان
يفسخا السلم بان يتقايلا فيه
ثم يعتاض عن رأس المال
ومن ذلك ما لو أسلم لآخر
ثوباً في دراهم فأسلم الآخري
اليه ثوباً في دراهم واستويا
صفة وحاولا فلا يقع تقاض
على المنقول المعتمد لانه
كالاعتياض عن السلم فيه
وهو ممتنع * (تنبيهه) *
جعلوا اختلاف النوع هنا
كاختلاف الجنس وفي الربا
كاتفاهه ولعله للاحتياط
فيهما امام فروض واضح واما هنا
فلا في غير راد هو يكثر
مع اختلاف النوع دون
الصفة (وقيل يجوز في نوعه)
كلوا اتحاد النوع واختلاف
الصفة ويرد بقرب الاتحاد
هنا ولو اعتبرنا جميع الجنس
لا اعتبرنا جميع جنس آخر
فوقه كالحب ولم يمتنع في
شيء فاندفع ما طال به جميع
لترجيحه (و) على الجواز
(لا يجب) القبول لاختلاف
الغرض (ويجوز أرداً
من المشروط) أي دفعه
بتراضيهما لان فيه مسامحة
بصفة (ولا يجب) قبوله وان
كان أجود من وجه لانه دون
حقه (ويجوز أجود) منه من
كل وجه لعدم خبر بخياركم
احسنكم قضاء (ويجب
قبوله في الاصح) لان زيادته
غير متميزة والظاهر انه لم
يجد غيره بخلاف امر المنة فيه
واجب برعي على قبوله نعم ان

يعلم الخ) أي فلا يتوجه الظهور ان فرض الاختلاف قلعله لجواز أن تأثير المطر النازل على الزرع يخالف
تأثير ما اجتمع في الوادي منه ثم سقى به الزرع لتكيف المجتمع في الوادي بصفة أرضه فتحصل له حالة تخالف
ما نزل من السماء على الزرع بلا مخالطة لشيء اه عش (قوله اختلاف ما يثبت منه) أي من المذكور من
ماء الوادي وماء السماء (قوله وكذا فيما زعمه بعضهم الخ) هذا الزعم معتمد اه عش (قوله ان اختلاف
المكانين الخ) أي فلا يكفي أحدهما عن الآخر فهو ظاهر حيث علم اختلاف ما يثبت في المكانين اختلاف
ظاهراً اه عش (قوله وذلك لانه الخ) تعليل للمتن اه رشدي (قوله وذلك) أي عدم الصحة قال
شيخنا الزيادي فلو ضمن شخص دين السلم وأراد المسلم الاعتياض منه غير جنسه أو نوعه فهل يجوز أو لا
تردد والمعتمد الجواز لانه دين ضمان لادين سلم والثابت في الذمسة تطهيره لا عينه عش وعز بنزي (قوله
لانه الخ) أي الاستبدال المذكور (قوله والحيلة فيه) أي في الاستبدال عش ومعنى (قوله بان يتقايلا)
أي فلا أثر لجرد التفاضل اذ لا يصح من غير سبب كما تقدم التنبيه على أخذ من كلام الشارح مر خلافاً
للشهاب ابن حجر فيما مروا ان كان هناك ذكر هذا التفسير الذي ذكره الشارح مر اه رشدي (قوله ثم
يعتاض عن رأس المال) فيه أن هذه الحيلة لم تقدر الاستبدال عن السلم فيه الذي فيه الكلام بل عن
رأس المال الآن يجب باتحاد الغائبة فيهما (قوله ثم يعتاض الخ) أي ولو كان أكثر من رأس المال
بكثير ولو مع بقاء رأس المال الاصل لي اه عش (قوله ومن ذلك) أي الاعتياض الممتنع اه عش
(قوله واستويا) أي الدرهمان (قوله لانه كالاعتياض عن السلم فيه) أي فمكانه اعتاض ما كان في ذمته
لآخر عما كان في ذمته لآخر اه رشدي (قوله كاختلاف الجنس) حتى منعوا أخذ أحد النوعين
عن الآخر اه سم (قوله كاتفاهه) حتى اشترطت المماثلة اه سم (قوله كلوا اتحاد) أي قوله والذي
يتجه في النهاية والمغني (قوله كلوا اتحاد الخ) عبارة النهاية والمغني لان الجنس يجمعهما فكان كلوا الخ وهذه
الزيادة لظاهر قوله الآتي ولو اعتبرنا جميع الخ لا بد منها (قوله بقرب الاتحاد هنا) أي في الصفة فكانه لا اختلاف
بين العوضين بخلافه في النوع فان التباين بينهما أوجب اعتبار الاختلاف اه عش وقوله في الصفة
أي الاختلاف في الصفة عبارة الكردى أي في النوع بخلاف الاتحاد في الجنس فانه بعيد بالنسبة إلى
الاتحاد في النوع اه (قوله ولو اعتبرنا الخ) تقوية لقوله و برد الخ اه عش (قوله لا اعتبرنا الخ)
أي لا كتميننا في الجواز بجنس فوق الجنس السافل كالحب فجوزنا استبدال الشعير ونحوه عن القمح اه
عش قال سم قد تمتع هذه الملازمة لظهور تقارب صفات افراد الجنس الواحد وأنواعه بخلاف
الجنسين وان دخل تحت جنس أعلى اه (قوله وعلى الجواز) أي المرجوح قول المتن (أجود) بكيد عن
عتيق اه سم (قوله لعدم خبر الخ) ينبغي ان يقرأ بالنصب على الحكاية لما يأتي له مر ان لفظ الحديث ان
خياركم احسنكم قضاء اللهم الا أن يثبت فيه رواية باسقاط ان اه عش (قوله والظاهر انه) أي المسلم اليه
(لم يجد غيره) أي غير الاجود عبارة المغني ولا شهادته بانه لم يجد شيئاً إلى براءة ذمته بغيره وذلك يهون امر المنة
التي يعلمها الثاني اه (قوله نعم ان اضربه الخ) هذا استدراك على احضار الاجود وقضيته انه لو احضره له
بالصفة المشروطة من غير زيادة ولا نقص وجب قبوله وان كان له غرض في الامتناع اه عش وفيه وقفة
عبارة الرشدي قوله مر نعم لو اضربه الخ هذا لا يختص بالاجود وان أوهمه سياقه بل هو جازي اداء المسلم فيه
مطلقاً كما هو واضح اه وعبرة الاعاب صريحة في الاطلاق وعدم الاختصاص بالاجود (قوله زوجه)

(قوله كاختلاف الجنس) حتى منعوا أخذ أحد النوعين عن الآخر (قوله كاتفاهه) أي حتى اشترطت
المماثلة (قوله لا اعتبرنا جميع جنس آخر) قد تمتع هذه الملازمة لظهور تقارب صفات افراد الجنس الواحد
وأنواعه بخلاف الجنس وان دخل تحت جنس أعلى (قول المصنف أجود) بكيد عن عتيق (قوله
عن عشرة) قال في شرح العباب فلا يجبر على قبول الزيادة (قوله وفي نحو عه كاخيه وجهان) أوجههما المنع

اضره قبوله ككونه زوجه او بغيره يلزمه كلوا غيرت الزيادة كاحد عشر عن عشرة وفي نحو عه كاخيه وجهان لان من الحكم من يعتقه عليه
والذي يتجه انه ان كان هناك حاكم يرى عتقه عليه بمجرد دخوله في ملكه يلزمه قبوله وانه لا يلزمه قبوله من شهد أو أقر بحريته وثوق قبض بعضه

عبارة المغني زوجته وزوجها اه (قوله والذي يتجه الخ) ظاهره التفصيل وأطاق النهاية والمغني
والايعاب منع وجوب القبول فقالوا وفي نحو وجهان اوجههما المنع لان من الحكم من يحكم بعقده عليه
اه قال عش وقد يوجه اطلاق الشارح بانه ربما عرض التداعي عند غير قاضي البدار وبغير ما قد يرى ذلك
فلا يجب قبوله دفعا للضرر على انه قد يقال امتناعه من قبول من يعتق عليه ولو على قول فيه عذر اه (قوله
وانه لا يلزمه الخ) وفاقا للنهاية (قوله من شهد) اي بحريته قد اولى تكمل البيئته نهاية (والذي يتجه الاول)
خالفة النهاية والاياعاب وسم فقالوا أحصهما الثاني اه اي ويعتق عليه رشدي (قوله لان كونه بعضه الخ) رد
ذلك بانه لو كان بمنزلة العيب لم يجوز للوكيل شراؤه مع العلم بالحال لانه يمتنع عليه شراء المعيب لذلك ويبطل اذا
كان بعين مال الموكل مع أنه يجوز شراؤه مع العلم ويقع للموكل مطلقا سم واياعاب وعش (قوله ويجب
تسليم) الى قوله ويقتل في المغني والى المتن في النهاية الا قوله ما لم يتناه الى والرطب (قوله من تبين الخ) عبارة
المغني من التراب والمدر والشعير ونحو ذلك اه (قوله وزان) قال في المختار الزوان بالضم يخالط البر وقال
الكرخي هو حب أسود مدور وهو مثل الزاي مع تخفيف الواو انتهى كذا في امش وقول المختار بضم الزاي
أي والهمز وعبارة المصباح الزوان حب يخالط البر ويكسبه الرذاعة وفيه لغات ضم الزاي مع الهمز وتركه
فيكون وزان غراب وكسر الزاي مع الواو الواحدة وزان وأهل الشام يسمونه الشيلم اه عش (قوله وقد
أسلم كيلا جاز) ومع احتماله في السكيل ان كان لاجراج التراب ونحوه مؤنة لم يلزمه قبوله كما حكاها في الروضة
وأقره اه مغني وفي سم عن شرح الروضة مثله (قوله او وزان فلا) ظاهره وان قل جدا لان ادنى شيء يظهر في
الوزن اه عش عبارة المغني لاني الوزن لظهوره فيه اه (قوله وعكسه) ولا بكيلا او وزن غير ما وقع العقد
عليه كان باع صاعا فأكاله بالمد ولا يزلل المكيال ولا يضع الكف على جوانبه بل يعلوه ويصب على رأسه بقدر
ما يحتمل مغني ونهاية قال عش قال في شرح الروض فان حالف لزمه الضمان لفساد القبض كما لو قبضه حرافا
ولا ينفذ التصرف فيه كما مر في البيع انتهى سم على حج وقوله لزمه الضمان اي ضمان يدا ضمان عقد
ويحل ذلك ان تيسر رده فان تعذر تصرف فيه من باب الظفر وهو المثل في المثل وقيمة يوم التلف ان تلف كالاستام
اه عش (قوله ما لم يتناه جفافه) حتى لم يبق فيه نداوة مغني وسم (قوله والرطب غير مشدخ) عطف على قوله
التمر جافا والمشدخ بضم الميم وفتح الشين المجعومة وتشديد الدال المهملة وبالحاء المجعومة اليسر يغمر في نحو خل
ليصير طبيا ويقال له بصرا المعمول فان اختلفا في انه معمول صدق المسلم اليه لان الاصل عدم التشدخ اه
يجري عبارة الكردي والرطب المشدخ الذي يندى قبل استواء بحار وملم ونحوهما حتى يلين اه (قوله

جاهلا فهل يفسد قبضه أو
يصح ويعتق عليه وجهان
والذي يتجه الاول لان كونه
بعضه بمنزلة العيب فيه
وقبض المعيب عافي الذمة
لا يصح الا ان رضى القابض
به ويجب تسليم نحو البر
نقيا من تسين وزان فان
كان فيه قليل من ذلك وقد
اسلم كيلا جاز او وزان فلا وما
اسلم فيه كيلا لا يجوز قبضه
وزنا وعكسه لانه يشبه
الاستبدال المتنوع ويجب
تسليم التمر جافا ما لم يتناه
جفافه لان ذلك عيب فيه
والرطب غير مشدخ

لان من الحكم من يحكم بعقده عليه (قوله وجهان) أحصهما ثانينهما الاول (قوله بمنزلة العيب) أي فلم يجوز
للوكيل شراؤه مع العلم بالحال لانه يمتنع عليه شراء المعيب لذلك ويبطل اذا كان بعين مال الموكل مع انه
يجوز شراؤه مع العلم ويقع للموكل مطلقا قال في الروضة في باب القراض فرع لو وكل بشرع عبد فاشترى
الوكيل من يعتق على الموكل كل صم ووقع عن الموكل على المذهب وبه قطع الجمهور لان اللفظ شامل بخلاف
القراض فان مقصوده الربح فقط ونقل الامام وجهه انه لا يقع للموكل كل بل يبطل الشراء ان اشترى بعين المال
ويقع عن الوكيل ان كان في الذمة انتهى وعلى هذا فقد يتجه ترجيح الثاني فليتناهل نعم قد يؤيد الاول بقوله
بخلاف القراض فان مقصوده الربح الخ أخذ من قوله في شرح قول المصنف ولو علم قبل الحل انقطاعه عنده
وايضا فالسلم عقد وضع للربح فليتناهل ثم رأيت شرح م ر أورد جميع ما أورده (قوله وقد أسلم كيلا جاز)
قال في شرح الروض ومع احتماله في السكيل ان كان لاجراج التراب ونحوه مؤنة لم يلزمه قبوله كما حكاها في
الروضة وأقره انتهى (قوله لا يجوز قبضه وزنا وعكسه) قال في شرح الروض فان حالف لزمه الضمان
لفساد القبض كما لو قبضه حرافا ولا ينفذ التصرف فيه كما مر في البيع وكذا لو أكله بغير الكيل الذي وقع
عليه العقد كان باع صاعا فأكاله بالمد على ما رجحه ابن الرفعة من وجهين (قوله ما لم يتناه) أي حتى لم يبق فيه

و يقبل قول المسلم في لحم هو ميتة كما قاله جمع متقدمون استصحابا بالأصل الحرمية في الحياة (٣٣) حتى يتيقن الحل بالذكاة الشرعية (ولو

أحضره) أي المسلم إليه أو وارثه أو أجنبي عن ميت تحذا بما يأتى ثم رأيت الزركشى صرح بذلك المسلم فيه ومثله فيما يأتى ج معه كل دين مؤجل (قبل محله) بكسر الحاء أي وقت حلوله (فامتنع المسلم من قبوله لغرض صحيح بأن) بمعنى كان (كان حيوانا) يحتاج لموتة قبل الحل لها وقع أي عرفا أو غيره واحتاج لها في كراه محله أو حفظه أو كان يتربص بزيادة سعره عند الحل لم يجب الأوجه (أو وقت غارة) الإفصح غارة وان وقع العقد وقتها على الأوجه أو يريد أكمله عند محله طريا (لم يجب) على قبوله وان كان للمؤدى غرض الضرر (والا) يكن له غرض صحيح في الامتناع (فان كان للمؤدى غرض صحيح كفك رهن) أو براءة ضامن أو خوف انقطاع الجنس عند الحل (أجبر) لان امتناعه حينئذ تعنت (وكذا) يجب ان أتى اليه به (لمجرد غرض البراءة في الإظهار) أولا لغرض اصلا على الأوجه لتعنته وافهم اعتباره لغرض المؤدى عند عدم غرض المؤدى اليه انه لو تعارض غرضاهما قدم الثاني ولو اصر على الامتناع بعد الاجبار اخذه الحاكم امانة عنده وله برئ المدين ولو

و يقبل قول المسلم الخ) وظاهر أن محله ان سلم ما لم يقل المسلم اليه ذبحته اخذا من قولهم لو وجدت شاة مذبوحة فقال ذبحي ذبحتها حلت على ان قولهم لو وجد قطعة لحم في اناء أو خرقه بيلد لا يجوز فيه او والمسلمون فيه اغلب فطاهرة لانه يغلب على الظن انه ذبيحة مسلم يقتضى تصديق المسلم اليه مطلقا لتأيد دعواه بغلبة الظن المذكورة نهاية وسم قال ع ش قوله ما لم يقل الخ أي فان قال ذلك اجرا لحكم المسلم على قبوله ثم بعد ذلك انظر ماذا يفعله فيه هل يجوز له التصرف فيه بالبيع ونحوه بما يحكم الحاكم وبما يظهر او يعمل بظنه فلا يجوز له استعماله ولا التصرف فيه لانه ميتة في ظنه فيه نظر والظاهر الثاني وقوله مطلقا أي سواء قال ذكبيته ام لم يقل وسواء كان فاسقا ام لا اه وقال الرشدي قوله مر يقتضى تصديق الخ أي في بلد لا يجوز فيه او والمسلمون فيه اغلب بقربينة ما قبله اه قول المتن (ولو أحضره الخ) أي في مكان التسليم أولا اه حلي (قوله أي المسلم فيه) إلى قوله وقضية اطلاقهم في النهاية وكذا في المغني الا قوله أو اجنبي عن ميت وقوله او كان يتربص إلى المتن (قوله بمعنى كان) ويكثر في كلام الشيخين الاتيان بان يدل كان اه نهاية زادا في المغني واسكنه خلاف المصطلح عليه اه قول المتن (بان كان) أي المسلم فيه (قوله أو غيره) أي او كان المسلم فيه غير الحيوان (قوله او كان يتربص الخ) يتأمل هذا فان قضية التعبير باوانه لو كان غير حيوان ولم يحتج في حفظه لموتة وتوقع زيادة سعره عند الحل لم يجب القبول وقد يتوقف فيه با حيث لا مبرر عليه يجبر على القبول ويدخل وقت الحل ان شاء فلا يغتفر مقصوده فاعل او بمعنى الواو أو بصور ذلك بما اذا لحقه ضرر غير مذكر تكوف تغير المسلم فيه اذا ادخل الى الوقت الذي يتربص به مع كونه لم يحتج في ادخاره الى محل يحفظه فيه ولا مؤنته اه ع ش وهذا مبني على ما هو الظاهر من أن قول الشارح او كان الخ عطف على قوله احتاج الخ ويحتمل انه عطف على قول المصنف كان حيوانا وقول الكردى أنه عطف على امتنع اه لا يظهر له وجه قول المتن (أو وقت غارة) تقديره أو الوقت وقت غارة ولا يصح عطفه على خبر كان اه معنى أي لان فيه الاخبار عن الذات وهو المسلم فيه باسم الزمان (قوله وان وقع الخ) حزم به شرح الروض اه سم (قوله أو يريد الخ) أي او كان يريد اه نهاية وعبارة المغني أو كان ثمرا أو لحما يريد أكله عند الحل طريا اه وكان ينبغي للشارح أن يزيد ما مر عن المغني أو يقدمه على قول المتن أو وقت غارة ليعطف على قوله يتربص (قوله لا ضرر) تعليل للمتن فلو قدمه على الغاية كما فعله المغني لكان أحسن (قوله يكن له) أي للمسلم قول المتن (أجبر) أي ويكفي الوضع بين يديه اه ع ش (قوله تعنت) أي عند (قوله اصلا) في تصور انتفاء الغرض للمسلم اليه نظر اذا قل مراتبه حصول البراءة بقبض المسلم له اللهم الا ان يقال المراد انه لم يقصد حصول البراءة وان كانت حاصلة بقبول المسلم ولا يلزم من كون الشيء حاصلا كونه مقصودا اه ع ش (قوله وأفهم اعتبار الخ) حق العبارة وأفهم تقديمه لغرض المؤدى أو نحو ذلك اه رشدي أقول لا اعتبار على تعبير الشارح بل التعبير ان متلازمان سم (قوله أخذه الحاكم الخ) ولو كان المسلم غائبا فقياس ما ذكر أن يقبض أي الحاكم له في حال غيبته كما قاله الزركشى شرح مر اه سم (قوله ولو أحضر الخ) بيناء المفعول أي أحضره المسلم إليه أو وارثه الخ (قوله الحال) أي اصاله أو بعد حلول الاجل سم وع ش (قوله أجبر المسلم على قبول الخ) قد يوهم أنه لا يقبل منه الا القبول ولا ينبغي ذهاب أثره وعمله ليس بمراد وانما المراد به أنه

تداوة (قوله و يقبل قول المسلم في لحم هو ميتة الخ) ينبغي ان محله ما اذا لم يخبر المسلم اليه بانه مما ذكاه لقبول خبره في الذكاة كما قبلوا اخبار الذي عن شاة بانه ذكاه او الا فهو المصدق على ان قضية ما قالوه من انه لو وجد قطعة لحم في اناء أو خرقه بيلد لا يجوز فيه أو كان المسلمون اغلب حكم بظواهرها ان المصدق المسلم اليه الا ان يقال لا يلزم من الطهارة الحل وفيه نظر بل يلزم من طهارة اللحم حله ما لم يثبت سبب آخر لحرمته غير الخباسة فليتأمل (قول المصنف كان) أي المسلم فيه حيوانا (قول المصنف أو وقت غارة) أي كان الوقت المحضر فيه (قوله وان وقع) حزم به في شرح الروض (قوله أخذه الحاكم الخ) ولو كان المسلم غائبا فقياس ما ذكر أن يقبض له في حال غيبته كما قاله الزركشى مر (قوله الحال) ينبغي شموله للمؤجل بعد حلوله (قوله

(٥ - (شرواني وابن قاسم) - خامس) احضر المسلم فيه الحال في مكان التسليم لغرض غير البراءة اجبر المسلم على قبوله او لغرضها اجبر عليه او على البراءة لان امتناعه وقد وجد زمان التسليم ومكانه محض عند فضيق عليه بالاجبار

على ما ذكر بخلاف المؤجل
والحال المحض في غير محل
التسليم وقضية اطلاقهم
هنا انه لا فرق بين زمن
الخوف وغيره وبخلافه
اعتماد جيع متأخرين انه
لا يلزمه القبول في القرض
الا حيث لا خوف اي وان
كان العقد فيه على الوجه
خلافه لا ذرعى ويفرق بأن
القرض مجرد معروف
واحسان وهو يقتضى عدم
اضرار المقرض بوجه فلم
يلزم بالقبول ولو في محل
القرض الا حيث لا ضرر
عليه فيه وما هنا محض
معاوضة وقضيتها لزوم
قبضها المستحق في محل
تسليمها من غير نظر لاضرار
المسلم أولا ونحو ما روى غرضه
فيما مر لان ذال القبض فيه
غير مستحق يقتضى معاوضة
لان القرض نه قبل الحلول
أوفى غير محل التسليم فنظر
فيه لا ضرار القابض وعدمه
فتأمله (ولو وجد المسلم
المسلم اليه بعد المحل) بكسر
الحاء (في غير محل التسليم)
بفتحها أي مكانه المعين
بالشرط أو العقد عليه فله
ادعوى عليه بالمسلم فيه
والزامه بالسفر معه لمحل
التسليم أو يוכל ولا يحبس
لانه لو امتنع (لم يلزمه الاداء
ان كان لنقله) من محل
التسليم الى محل الظفر
(مؤنة) ولم يتحملها المسلم
لتضرر المسلم اليه بذلك
بخلاف ما لمؤنة لنقله

يقتصر هنا في لفظ الاجبار على القبول ويجبر في الثاني لفظا بين القبول والابراء وترك فيه ما باحدهما
فلا يرجع (قوله على ما ذكر) أي من القبول فقط أو من القبول والابراء (قوله) والحال المحض في غير محل
التسليم) لم يبين حكمه فيما سبق وعبارة العباب ولا يلزمه أي قبوله بغير مكان التسليم حيث له غرض كالخوف
وكؤنة النقل وان بذلها غير عه فان قبله لم تلزمه المؤنة اه وخارج ما ذالم يكن غرض وهل يجري فيه حيثنذ حكم
ما أحضر في محل التسليم كما يصرح به الفرق الآتي اه سم عبارة المغنى وشرح المنهج أو لغرضها أجبر على القبول
أو الابراء وقد يقال بالتخيير بالايجاب على القبول أو الابراء في المؤجل أي مطابقا للحال المحض في غير مكان
التسليم أيضا وعلى ذلك جرى صاحب الانوار في الثاني والذي يقتضيه كلام الرضة وأصلها وهو الوجه الاجبار
فهما على القبول فقط اه وياتي في الشرح ما وافقه (قوله وقضية اطلاقهم) الى المتن نقله ع ش عن الشارح
وسكت عليه (قوله وقضية اطلاقهم) أي اجبار المسلم فيه (قوله هنا) أي في الحال المحض في محل التسليم اه سم
(قوله في القرض) يتجه أن ما هنا كالقرض اه سم (قوله فيه) أي في وقت الخوف (قوله ويفرق بأن الخ)
قضية الفرق أن دين المعاملة غير السلم كدين السلم وينبغي أن دين غير المعاملة مطلقا كدين الاتلاف كذلك
اه سم (قوله واحسان) عطف تفسير لمعروف (قوله فلم يلزم) ببناء المفعول (قوله وما هنا) أي دين السلم
(قوله المستحق) بصيغة اسم المفعول نعمت لقبضها (قوله أولا) الاولى وعدمه (قوله القبض فيه غير مستحق
الخ) الجلة خبران (قوله أوفى غير محل التسليم) أو أمانع الخلو (قوله بكسر الحاء) الى قوله بخلافه عن ميت في
المغنى الا قوله ولا تنظر الى المتن والى الفصل في النهاية الاما ذكر (قوله أو العقد عليه) لا يخفى أن الكلام في
السلم المؤجل بدليل قوله بعد المحل وفيما له مؤنة بدليل قوله ان كان لنقله مؤنة وتقدم أن المؤجل الذي لنقله
مؤنة لا يدين ببيان محل التسليم وان صلح محل العقد فقوله أو العقد عليه مشكل اذ لا يكون التعيين بالعقد في
ذلك الا أن يحجب بان المراد بالمؤنة هناك مؤنة النقل الى محل العقد والمراد بها مؤنة النقل من محل التسليم
الى محل الظفر ويجوز أن يكون لنقله مؤنة الى محل الظفر ولا يكون له مؤنة الى محل العقد فيقرض ما هنا في
السلم المؤجل الذي ليس له مؤنة الى محل العقد الصالح فانه حيثنذ لا يجب ببيان محل التسليم بل يتعين موضع
العقد ثم اذا وجد في غير محل التسليم فصل فيه بين أن يكون لنقله مؤنة أولا اه سم على حج اه ع ش ولك
أن تجيب بمنع قول المحشى بدليل قوله بعد المحل وحل قول المصنف المذكور على ما يشمل الحلول بالعقد (قوله
عليه) يظهر أنه متعلق بالعين خلافا لما يوهمه صنيع سم المارآ نفا من تعلقه بالعقد وكان الاولى اسقاطه كما
فعله المحل والنهاية والمغنى وشرح المنهج (قوله أو يוכל) بالنصب عطفا على السفر معه (قوله ولا يحبس)
ببناء المفعول عطف على جملة له الدعوى الخ (قوله ولا تنظر لكونه في ذلك المحل الخ) هذا ممنوع كما يعلم مما ياتي

والحال المحض في غير محل التسليم) لم يبين حكمه فيما سبق وعبارة العباب ولا يلزمه أي قبوله بغير مكان التسليم
حيث له غرض كالخوف وكؤنة النقل وان بذلها غير عه فان قبله لم يلزمه المؤنة انتهى وخارج ما ذالم يكن غرض
وهل يجري فيه حيثنذ حكم ما أحضر في محل التسليم كما يصرح به الفرق الآتي وقوله فيه في محل تسليمها وقوله
وانما روى الخ (قوله في القرض) يتجه أن ما هنا كالقرض (قوله ويفرق بأن القرض) قضية الفرق ان
دين المعاملة غير السلم كدين السلم وينبغي أن دين غير المعاملة مطلقا كدين الاتلاف كذلك (قوله أو العقد
عليه) لا يخفى أن الكلام في السلم المؤجل بدليل قوله بعد المحل وفيما له مؤنة بدليل ان كان لنقله مؤنة وتقدم
ان المؤجل الذي لنقله مؤنة لا يدين ببيان محل التسليم وان صلح محل العقد فقوله أو العقد عليه مشكل اذ
لا يكون التعيين بالعقد في ذلك الا أن يحجب بان المراد بالمؤنة هناك مؤنة النقل الى محل العقد والمراد بها مؤنة
مؤنة النقل من محل التسليم الى محل الظفر ويجوز أن يكون لنقله مؤنة الى محل الظفر ولا يكون له مؤنة الى
محل العقد فيقرض ما هنا في السلم المؤجل الذي ليس له مؤنة الى محل العقد الصالح فانه حيثنذ لا يجب ببيان
محل التسليم بل يتعين موضع العقد ثم اذا وجد في غير محل التسليم فصل فيه بين أن يكون لنقله اليه مؤنة
أولا (قوله ولا تنظر لكونه في ذلك المحل الخ) ينبغي ان هذا مبني على ما ياتي له في القرض في

كيسر نقد وماله مؤنة وتحملها المسلم اذ لا ضرر حيثنذ ولا تنظر لكونه في ذلك المحل اعلى منه بمحل التسليم (ولا يطالبه بقيمته) في

ولو (الحيلولة على الصحيح)
لمنع الاستبدال عن المسلم فيه
نعم له الفسخ وأخذ رأس
ماله والاف بده كماله انقطع
(وان امتنع) المسلم (من
قبوله هناك) أي في غير محل
التسليم وقد أحضر فيه (لم
يجبر) عليه (ان كان لنقله
مؤنة) الى محل التسليم ولم
يتحملها المسلم اليه (أو كان
الموضع) أو الطريق (مخوفاً)
للضرر فان رضى بانقله لم
يجب له مؤنة النقل (والا)
يكن له غرض صحيح في
الامتناع كان لم يكن لنقله
مؤنة ولا كان نحو الموضع
مخوفاً (فلاصح اجباره) على
قبوله لانه متعنت نظير
ما مر ولواتفق كون رأس
مال المسلم بصفة المسلم فيه
فأحضره وجب قبوله
* (تمة) * يجبر الدائن على
قبول كل دين حال أو الأبراء
عنه حيث لا غرض له نظير
ما مر آنفاً وقد أحضره من
هو عليه أو وارثه لأجنبي
عن حي بخلافه عن ميت
لا تركته له فيما ظهر لمصلحة
براعة ذمته وسبب أن الدين
يجب بالطلب أداؤه فوراً
لكن يهل المدين بما لا يحل
بالغور به في الشفعة أخذاً
من مثله مالم يخف هربه
أو تشره فبكتيل أو ملازم
* (فصل في القرض) *
يطلق اسماً بمعنى المقرض
ومصدراً بمعنى الاقراض
ولشبهه بالسلم في الضابط

في القرض نهاية وغيره قال ع ش قوله مر وهو ممنوع أي فلا يجب على المسلم اليه أو نحوه أداؤه حيث ارتفع
سعره وان لم يكن لنقله مؤنة وحينئذ فالمانع من وجوب التسليم اما كونه لنقله مؤنة أو ارتفاع سعره وهذا
هو المعتمد اه عبارة سم قوله ولا تنظر الخ ينبغي أن هذا مبني على ما يأتي له في القرض في شرح قول المصنف ولو
ظفر به الخ من رد كلام ابن الصباغ أماء اعتماده الذي مشى عليه شيخنا الشهاب الرمي كما بهنا عليه هناك
فيقال بمثله هنا فليتأمل اه (قوله ولو للحيلولة) والاولى اسقاط الغاية لان القيد اذا كانت الفيصولة لا يطلب
بها قطعاً لان الاستبدال حقيق بخلاف ما اذا كانت للحيلولة لانها تشبه الوثيقة اه ع ش (قوله الفسخ) بان
يتقايلا عقد السلم سلطان اه يجزى هذا على مختار النهاية وأما عند الشارح فلا يشترط الاقالة بل يجوز
الفسخ بلا سبب كما مر (قوله والا) أي وان تلف رأس ماله (قوله ولم يتحملها المسلم اليه) بمعنى تحصيله
وتحملة الزيادة لا بمعنى دفع المؤنة للمسلم لانه اعتياض اه نهاية قال ع ش قوله وتحملة الزيادة أي بأن تدفع
الزيادة لمن يحمله الى محل التسليم أو يلزمه اه وفي الحلبي قوله ولم يتحملها المسلم اليه بان يتكفل بنقله من
محل التسليم بان يستأجر من يحمل ذلك وليس المراد أنه يدفع أجرة ذلك للمسلم لانه اعتياض أي شبه اعتياض
لانه اعتياض عن صفة السلم فيه وهي النقل لا عن المسلم فيه اه بزيادة (قوله لم تجب له مؤنة الخ) بل لو بذلها له
لم يجز له قبولها لانه كالاقتياض نهاية ومعنى (قوله كأن لم يكن الخ) عبارة النهاية والغنى بان الخ بالباء بدل
الكاف (قوله حيث لا غرض له) من الغرض الخوف وقضية الفرق السابق بين السلم والقرض عدم اعتباره
في غير القرض اه سم (قوله وقد أحضره الخ) حال من الدائن (قوله لأجنبي عن حي) قد يفهم مقابله
للوارث أن المراد به من عداه مع أن الوارث كالأجنبي في مسئلة الحي سم على سج وقد يقال يفهم أن الوارث
في الحي كالأجنبي لانه الآن لا يسمى وارثاً وانما يسمى بعد موت الوارث اه ع ش (قوله لا تركته له) هل مثله
امتناع الوارث عن القضاء مع وجود التركة وقضية التعليل نعم (قوله ذمته) أي الميت (قوله أن الدين يجب
بالطلب) ومثله القرينة الدالة عليه دلالة قوية اه ع ش (قوله مالم يخف الخ) ظرف لقوله يهل الخ
* (فصل في القرض) * (قوله في القرض) الى قوله وبينت في النهاية (قوله في القرض) انما عبر به دون
الاقراض لان المذكور في الفصل لا يختص بالاقراض بل أغلب أحكامه الآتية في الشيء المقرض فلو عبر
بالاقراض لكانت الترجمة قاصرة وهذا أولى مما في حاشية الشيخ اه رشدي يعني من قول ع ش ولعله
آثره على ما في المتن لاشتهار التعبير به وليفيد أن له استعمالين اه (قوله بمعنى الاقراض) أي مجازاً
والذي يفيد كلام المختار أنه اذا استعمل مصدراً كان بمعنى القطع وهو غير معنى الاقراض فانه تأييد الشيء
على أن يرد بده لكنه سمي به وبالقرض لكون المقرض اقتطع من ماله قطعة للمقرض اه ع ش (قوله

شرح قول المصنف ولو ظفر به في غير محل الاقراض الخ من رد كلام ابن الصباغ اما على اعتماده الذي مشى
عليه شيخنا الشهاب الرمي كما بهنا عليه هناك فيقال بمثله هنا فليتأمل (قوله ولم يتحملها المسلم) كذا في شرح
المنهج وكتب شيخنا الشهاب البرلسي بمأشيه ما نصه هذه العبارة يصدق مفهومها الذي بمالوا وسلم اليه في
جميع صعيدي مثلاً وجعل محل التسليم الصعيدي ثم وجده بمصر فطالب به فيها وتحمل المؤنة أي ان يدفع له مقدار
أجرة حله من الصعيدي اليها ولا يتجه اجباره على قبول ذلك كما لا يخفى فليتأمل نعم في عكسها يتجه الاجبار انتهى
وقوله في عكسها أي بان وجده بالصعيد ومحل التسليم مصر فطالب به وقنع بالمسلم فيه ولم يطلب منه أجرة حله
(قوله ولم يتحملها المسلم اليه) بمعنى تحصيله وتحمله الزيادة لا بمعنى دفع الزيادة للمسلم لانه اعتياض شرح مر
وهو ما خوذ من قول السبكي لا يجبر وان تحملها المسلم اليه لانه اعتياض انتهى وقضية علته امتناع قبوله مع
المؤنة وهو ظاهر مر انتهى (قوله لا غرض له) من الغرض الخوف وقضية الفرق السابق بين السلم والقرض
عدم اعتباره في غير القرض (قوله لأجنبي عن حي) قد يفهم مقابله للوارث ان المراد به ماعداه مع ان الوارث
كالأجنبي في مسئلة الحي * (فصل) *

الا تي جعله ملحقاته فترجم له بفصل بل هو (٣٦) نوع منه اذ كل منهما يسمى سلفا (الاقراض) الذي هو تملك الشيء برؤيته (مندوب)

الا تي (أي بقول المان ويحوز اقراض كل ما يسلم فيه اه كردى (قوله اذ كل منهما) قديقال هذا من الاشتراك اللفظي اه سيدع رزاد ع ش اللهم لأن يقال ان المراد يجعله نوعا منه أنه ينزل منزلة النوع لأنه نوع حقيقة وانما نزل منزلة النوع لان كلا منهما ثابت في الذمة اه (قوله الذي هو الخ) أي شرعا اه ع ش (قوله برؤيته) أي على ان برؤيته اه معنى قول المتن (مندوب) ظاهر اطلاقه أنه لا فرق في ذلك بين كون المقرض مسلما أو غيره وهو كذلك فان فعل المعروف مع الناس لا يختص بالمسلمين ويجب علينا الذم عن أهل الذمة عليهم جائرة واطعام المضطرمين واجب والتعبير بالاخ في الحديث ليس للتقييد بل مجرد الاستعطف والشفقة اه ع ش (قوله ولشهرة هذا) أي تعدى مندوب إلى اه كردى عبارة ع ش أي قوله اليه اه (قوله ولشهرة هذا) أي أو صيرورته في الاصطلاح اسما للمطلوب طلبا غير جازم اه سم (قوله أو تضمينه) عطف على الشهرة (قوله حذفه) أي اليه فعلى الاول من الحذف والا يصل دون الثاني (قوله فهو من السنن الخ) الاول وهو بالواو كفي النهاية (قوله لا آيات الكثيرة) أي المغيرة للشأن على القرض كآية من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اه ع ش (قوله من ضعفه الخ) وهو خالد بن زيد الشامي اه معنى (قوله بثمانية عشر) ووجه ذكر الثمانية عشر أن درهم القرض فيه تنفيس كربته وانظار إلى قضاء حاجته ورده ففيه عبادتان فكان بمنزلة درهمين وهما بعشر من حسنة فالضعف ثمانية عشر وهو أي لتضعيف الباقي فقط لان المقرض يستردون ثم لو أبرأ منه كان له عشر وثواب الأصل والمضاعفة اه نهاية (قوله علم له ذلك) أي بعد سؤاله صلى الله عليه وسلم عن سبب التفاضل بينهما اه ع ش عبارة المغني في تمام الحديث فقلت يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة قال لان السائل قد يسأل وعند المستقرض لا يستقرض الا من حاجة اه (قوله في يد محتاج) أي في الغالب اه ع ش (قوله لان الاول المصريح) في دعوى الصراحة نظر اه سيد عمر وهذا مبني على جل الاول على التحقيق وأما اذا حل على الاضافى أعني خبر من اقترض لله الخ ككل هو صريح المغني ويدل عليه قول الشارح صحيح فالصراحة واضحة ثم رأيت في الرشيدي ما نصه مراده بالاول الاول من الاخبار الخاصة بالقرض وهو خبر من اقترض لله الخ وأما خبر مسلم السابق فليس خاصا بالقرض اه (قوله لما فيه من صون) عبارة النهاية لامتيازها عنها بصوته ما عوجه من لم يعتد السؤال عن بذله لكل أحد اه (قوله عنه) أي عن السؤال (قوله أفضل) خبر ان وكذا اعراب نظيره الا تي (قوله ومحل ندبه) إلى المتن في النهاية الا قوله فور الى الملم يعلم وكذا في المغني الا قوله ومن ثم الى وأركيله (قوله ومحل ندبه الخ) ويظهر أن محله أيضا حيث لم يعلم أو يظن أنه انما يوفيه من حرام أو شبهة ومال المقرض خلى عنها أو الشبهة فيه أخف منها في مال المقرض واه فواضح أنه لا ينسب خيئته وانما يبق النظر في حكمه حيث قد يفتن أن يقال بالحكمة اذا علم أنه انما يوفيه بالحرام وان نفسه لا تسامح بالترك قياسا على مسئلة الاتفاق في معصية وبالكراهة في مسئلة الشبهة وانما تختلف في الشدة باختلاف الشبهة اه سيد عمر (قوله والا وجبت) أي على المقرض (قوله وان لم يعلم الخ) الاسكن اسقاطا (قوله عليهم ما) أي المقرض والمقرض (قوله أو في مكروه) ولم يذكر المباح ويمكن تصويره بما اذا دفع الى غنى بسؤال من الدافع مع عدم احتياج الغنى اليه فيكون مباحا لا مستحبا لانه لم يشتمل على تنفيس كربته وقد يكون في ذلك غرض للدافع كحفظ ماله بأحرازه في ذمة المقرض اه ع ش عبارة السيد عمر هل يشترط في ندبه احتياج المقرض في الجملة كما يشعر به الاحاديث حتى لو اقترض تاجر الحاجة بل لان زيده في تجارته طمعا في الربح الحاصل منه لم يكن مندوبا بل مباحا أولا يعتبر ما ذكر محل تأمل لكن قضية اطلاقهم استحباب الصدقة على الغنى أنه لا فرق اه وهو الاقرب والله أعلم (قوله والا كره) (قوله ولشهرة هذا) أي أو صيرورته في الاصطلاح اسما للمطلوب طلبا غير جازم (قوله من السنن) صفة مندوب (قوله ويجرم الاقتراض والاستدانة

اليه ولشهرة هذا أو تضمينه لمستحب حذفه فهو من السنن الا كيدة للآيات الكثيرة والاحاديث الشريفة تكبر مسلم من نفس عن أخيه كربته من كرب الدنيا نفس الله عنه كربته من كرب يوم القيامة والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه وصح خبر من اقترض الله مرتين كان له مثل أجر أحدهما لو تصدق به وفي خبر في سنده من ضعفه الاكثر وان أنه صلى الله عليه وسلم رأى ليلة أسرى به مكتوبا على باب الجنة أن درهم الصدقة بعشرة والقرض بثمانية عشر وان جبريل علم له ذلك بأن القرض انما يقع في يد محتاج بخلاف الصدقة وروى البيهقي خبر قرض الشيء خير من صدقته ورويت ما في هذه الاحاديث في شرح الارشاد وحزم بعضهم أخذوا من الخبرين الاخيرين بأنه أفضل من الصدقة غير صحيح لان الاول المصريح بأفضليتها صحيح دونهما فوجب تقديمه عند التعارض على أنه يمكن جماعهما على أنه من حيث الابتداء علم فيه من صون وجهه من لا يعتاد السؤال عنه أفضل ومحل الاول على انها من حيث الانتهاء لما فيها من عدم رد المقابل

أفضل ومحل ندبه ان لم يكن المقرض مضطرا والا وجب وان لم يعلم أو يظن من أخذه أنه ينفقه في معصية والاحرم عليهما أي أو في مكروه والا كره ويجرم الاقتراض والاستدانة

على غير مضطر لم يرج الوفاء من جهة تظاهره فهو رافى الحال وعند الحول في المؤجل مالم يعلم المقرض بحاله وعلى من أخفى غناه وظهر فقره عند القرض كإبائي نظيره في صدقة التطوع ومن ثم لو علم المقرض انه انما يقرضه لخصوصه (٣٧) وهو باطن بخلاف ذلك حرم الاقتراض

ايضا كما هو ظاهر وأركانه أربعة عاقدان ومعقود عليه وصيغة في غير القرض الحكمي وبدأ بها لانها أهمها للخلاف القوي في أصلها وتفصيلها فقال (وصيغته) الصريحية متعددة منها (أقرضتك أو أسلفتك) كذا أو هذا وقد ينظر فيه بأنه مشترك بين القرض والسلم لأن يقال المتبادر منه القرض لاسيما وذكر المتعلق في السلم يخرج هذا (أو أخذه بمثله) أو ببذله لأن ذكر المثل أو البذل فيه نص في مقصود القرض أو وضعه على رد المثل صورة وبه فارق جعلهم أخذه بكذا كناية ببيع واندفع ما للغري وغيره هنا واتضح أنه صريح كما هو ظاهر كلام الشرحين لا كناية خلافا لجمع وبحث بعض هؤلاء أن أخذه بمثله كناية ببيع و رده ما قرره ما يعلم منه ان القصد من الثمن مطلق العوضي لا المثلية حقيقة ولا صورة وهنا بالعكس فلم يصلح للكناية ثم نعم بحث السبكي وغيره ان أخذه بكذا كناية هنا كالبيع وفي شرح الاستنوي في ملكتك هذا الدرهم بمثله أو بدرهم هل هو بيع فيترتب عليه أحكام الصرف أم قرض فيه نظر والمتجه الاول

أي لهما أيضا اه ع ش (قوله على غير مضطر الخ) أي بخلاف المضطر يجوز اقتراضه وان لم يرج الوفاء بل يجب وان كان المقرض وليا كما يجب عليه بيع مال مجوره من المضطر نسيئة سم على ج وقوله وان كان المقرض وليا أي حيث لم يوجد من يقرض المضطر الا هو اه ع ش (قوله من جهة تاهرة) أي قريبة الحصول كما يؤخذ مما يأتي في صدقة التطوع اه ع ش (قوله مالم يعلم المقرض بحاله) أي فان علم فلا حرمته وهل يكون مباحا أو مكررها فيه نظر ولا يبعد الكراهة ان لم يكن ثم حاجة اه ع ش وأما مع الحاجة فلا يبعد التنب (قوله وعلى من أخفى غناه الخ) ينبغي مالم يعلم المقرض حاله سم اه ع ش أي فان علم ففيه ما مر آنفا (قوله وأظهر فقره الخ) ولو أخفى الفاقة وأظهر الغنى حاله القرض حرم أيضا لافيه من التدليس والتغرير بعكس الصدقة نهاية ومعنى قال ع ش قوله مكر حرم أي بناو يملكه انتهى سم اه أقول ويمكن ادراجه في قول الشارح ومن ثم لو علم الخ (قوله كما هو ظاهر) هل نقول هنا حيث كان بحيث لو علم حاله باطنا لم يقرض أنه لا يملك القرض كما سيأتي نظيره في صدقة التطوع أو يملكه هنا مطلقا ويفرق بان القرض معاوضة وهي لا تندفع بالغنى فيه نظر والثاني أقرب سم على ج ويوجه بأنه يشبه شراء المعسر من لا يعلم اعساره وبيع المعيب مع العلم بعيبه لمن يجهله والشراء بالثمن المعيب ذلك الى غير ذلك من الصور اه ع ش (قوله غير القرض الحكمي) أي وأما القرض الحكمي كالانفاق على اللقيط المحتاج واطعام الجائع وكسوة العاري فسيأتي أنه لا يقتصر الى إيجاب وقبول (قوله وقد ينظر فيه) أي في أسلفتك اه ع ش (قوله مشترك بين القرض والسلم) مع قوله هذا لا يختم السلم اه سم وفيه تأمل (قوله وذكر المتعلق) نحو قوله أسلفتك كذا في كذا اه ع ش عبارة الكردى وهو قوله في كذا كما يقال أسلفتك كذا في عبد صفته كذا اه (قوله أو ببذله) اسقطه النهاية والغنى (قوله لأن ذكر المثل) الى قوله وبحث في النهاية الا قوله أو البذل (قوله فيه) أي في أخذه بمثله أو ببذله (قوله اذا وضعه الخ) هذا التعليل لا يظهر بالنسبة الى قوله أو البذل (قوله صورة) الاولى ولو صورة (قوله وبه فارق) أي بقوله لأن ذكر المثل أو البذل الخ ع ش (قوله واندفع الخ) كقوله واتضح الخ عطف على فارق (قوله انه صريح) أي أخذه بمثله أو ببذله صريح في القرض (قوله لا كناية) أي في القرض (قوله خلافا لجمع) منهم شيخ الاسلام في شرح منجه اه ع ش (قوله و رده الخ) مما يؤيد هذا قاعدة ما كان صريحا في بابه ولهذا زوده شيخنا الشهاب الرملي واعتد أنه صريح هنا ولا ينعقد به البيع مطلقا اه سم (قوله لا كناية ثم) أي في البيع (قوله بحث السبكي الخ) اعتد به النهاية والغنى (قوله أن أخذه بكذا كناية) ينبغي تصو رده بما اذا كان المسمى مثل المقرض كخذه هذا الدينار بدينار وعليه فيفريق بين معنى المثل ولفظه بما مر من أن ذكر المثل فيه نص الخ اه ع ش (قوله هذا المثال) أي ملكتك هذا الدرهم بمثله أو بدرهم والى المثال للجنس والافاد كرمثالان و (قوله هنا) أي في القرض (قوله محتمل) لعله بكسر الميم (قوله وان اختلف المراتب ما فيها) فان المراد بالمثلية في القرض مماثلة الشيء المقرض حقيقة أو صورته وفي الصرف عدم الزيادة والنقصان (قوله فلذا الخ) الاشارة

على غير مضطر الخ) أي بخلاف المضطر يجوز اقتراضه وان لم يرج الوفاء بل يجب أي وان كان المقرض وليا كما يجب عليه بيع مال مجوره من المضطر المعسر بالنسيئة (قوله من أخفى غناه) ينبغي مالم يعلم المقرض حاله (قوله حرم الاقتراض أيضا كما هو ظاهر) هل نقول هنا حيث كان بحيث لو علم حاله باطنا لم يقرض انه لا يملك القرض كما سيأتي نظيره في صدقة التطوع أو يملكه هنا مطلقا ويفرق بان القرض معاوضة وهي لا تندفع بالغنى فيه نظر والثاني قريب (قوله مشترك بين القرض والسلم) مع قوله هذا لا يختم السلم (قوله لأن ذكر المثل) انظر خذ هذا الدينار بدينار ثم رأيت قوله الآتي نعم بحث السبكي وغيره الخ (قوله ان أخذه بكذا كناية) مما يؤيد هذا قاعدة ما كان صريحا في بابه ولهذا زوده شيخنا الشهاب

ويؤيده انهم لم يذكروا هذا المثال هنا اه ومآله محتمل في خصوص هذا المثال لانه صالح للصرف والقرض اذا المثلية مقصودة في كل منهما وان اختلف المراتب ما فيها فلذا استوى قوله بمثله وقوله بدرهم واحتمل في كل البيع والقرض

وحيث أن الذي يتجه أنهما ان ثوبايه أحدهما نعين لما تقر من صلاحيته له ما والا كان في بئله صريح قرض وفي بدرهم صريح بيع عملا بالتبادر فيه وقد يستشكل هذا بأنه لا نظير (٣٨) له وهو صراحة في بابين مختلفين ويخصص بالنية ان وجدت والا فبالتبادر ويحاب

الى قوله اذ التلمية الخ (قوله وحيث ان) أي حين صلاحيته للصرف والقرض (قوله وهو صراحة الخ) تفسير لهذا وقد يستشكل هذا (قوله صراحة في بابين الخ) في لزوم ذلك مما مر نظرا بل مقتضاها أنه صريح في أحدهما وهو ما يتب دونه كناية في الآخر وهو ما يحتاج الى النية فيه فليتأمل نعم يشكك بقوله ما كان صريحا في بابه ووجدنا في موضوعه لا يكون كناية في غيره وحيث يجب ان يحومل أقاده الشارح ثم رأيت الفاضل المحشي قال قوله وهو صراحة الخ يتأمل انتهى وهو إشارة الى ما ذكره سيد عمر ويمكن دفع النظر بأن مراد الشارح بالصراحة في بابين الخ الصلاحية لهما بقرينة سابق كلامه (قوله اقتضاء النظر) أي الفكر والدليل (قوله فان حذف ورد بدله) أي من اصرفه في حوائجك الخ (قوله أي ان سبقه) أي انما يكون حذو كناية ان سبقه الخ فثله قوله اصرفه في حوائجك و (قوله والا فهو الخ) أي وان سبقه أقرضني اه ع ش (قوله كناية قرض أو بيع) صورته في البيع أن يتقدم ذكر الثمن في لفظ المشتري كبعنيه بعشرة فقال البائع خذ اه سيد عمر عبارة ع ش قوله أو بيع مشكك بأن البيع لا بد فيه من ذكر الثمن ولا تكفي نيته لامع الصريح ولا مع الكناية على ما عنده مر وعبارة حج في البيع بكذا لا يشترط ذكره بل تكفي نيته على ما فيه مما بينته في شرح الارشاد اه (قوله أو اقصر الخ) عطف على قوله حذف الخ (قوله والا فكناية) أي وان نوى البديل فكناية قرض سم على حج اه ع ش (قوله ولو اختلفا) الى قوله أو في نيته في النهاية (قوله في ذكر البديل) أي مع قوله ملكته بان يقول أحدهما ذكر معه ويقول الآخر لا خولا اه كردي وقوله مع قوله ملكته أي أو قوله خذ أو قوله اصرف في حوائجك (قوله صدق الآخذ) أي يمينه لان الاصل عدم ذكره معني ونهاية قال ع ش ظاهره وان كان باقيا قال سم على منهج قال مر محله أي تصديق الآخذ اذا كان باقيا والا فالقول قول الدافع انتهى فليجرح أقول والا قرب ظاهر اطلاق الشارح مر وحيث صدق في عدم ذكر البديل لم يكن هبة بل هو باق على ملك دافعه لان خذ مجردة عن ذكر البديل كناية ولم توجد نية من الدافع فيجب رد مال له وليس للمالك مطالبة بالبديل اه ع ش وقوله وان كان باقيا حق المقام وان لم يكن باقيا وقوله وحيث صدق الخ انما يتأتى في قوله خذ وقوله اصرف في حوائجك دون قوله ملكته ما مر آنفا انه عند عدم النية هبة (قوله أو في نيته) أي نية البديل في قوله ملكته اه سم عبارة الكردي عطف على ذكر البديل أي أو اختلفا في نية البديل اه ويظهر أن مثل قوله ملكته هنا قوله خذ وقوله اصرفه في حوائجك (قوله ويرقب بينه) أي بين الاقتصار على ملكته وبين ما ذكر وهو قوله بع هذا وانفعه على نفسك سم وكردي (قوله بأن هنا) أي في الهبة المطلقة (قوله فلم يقبل الرفع) كان المراد بالرفع الزام البديل اه سم (قوله وسم) أي في قوله بع هذا الخ (قوله وبهذا يعلم) أي بالعرف المذكور (قوله في نيته) أي نية البديل باللفظ الكسائي (قوله أو صريح يحافي التملك) ان كان إشارة الى مسألة الهبة المطلقة فلا حاجة لتصديق الآخذ في نفي النية لانها وان ثبت لم تؤثر كما أفاده كلامه اه سم عبارة الكردي قوله أو صريح يحافي التملك كملكته هنا اه وهو الظاهر (قوله وفي قواعد الزركشي الخ) تايد لقوله أنه حيث كان اللفظ الخ (قوله هنا) أي في القرض (اختلفا) أي لو اختلفا (قوله وفي الهبة) أي وقالوا في الهبة و (قوله قال الخ) أي لو قال الخ (قوله صدق المتهب) أي يمينه (قوله فقلا) أي العبد والزوج (قوله في السك) أي في كل من الصور الاربع (قوله عايه) أي اللفظ المملك أي على وجوده (قوله والاصل عدمه) أي الزائد المزم (قوله وبراعة الذمة)

الرملي واعتمده صريح هنا ولا ينعقد به البيع مطلقا (قوله أو في نيته) أي نية البديل في قوله ملكته (قوله ويرقب بينه وبين ما ذكر) أي بين قوله ملكته وقوله بع هذا وانفعه على نفسك كذا يظهر في شرح هذا الكلام (قوله فلم يقبل الرفع) كان المراد بالرفع الزام البديل (قوله أو صريح يحافي التملك) ان كان إشارة الى مسألة الهبة المطلقة فلا حاجة لتصديق الآخذ في نفي النية لانها وان ثبت لم تؤثر كما أفاده كلامه

بالتزام ذلك لضرورة اقتضاء النظر له فقام له (أو ملكته) على أن ترد بدله (أو خذ ورد بدله أو اصرفه في حوائجك ورد بدله فان حذف ورد بدله فكناية بكذه فقط أي ان سبقه أقرضني والا فهو كناية قرض أو بيع أو هبة أو اقصر على ملكته ولم ينو البديل فهبة والا فكناية ولو اختلفا في ذكر البديل صدق الآخذ وانما صدق مطعم مضطرا أنه قرض جلا للناس على هذه المكرمة التي بها احياء النفوس اتلوا حوجوا للاشهاد لقات النفس أو في نيته صدق الدافع كافي بع هذا وانفعه على نفسك بنية القرض كذا قيل وقوله لا ثواب في الهبة المطلقة وان نواه الواهب صريح في أنه لا عبرة بنيته ويفرق بينه وبين ما ذكر بان هنا لفظا صريحا لمكانه فلم يقبل الرفع بالنيقوم لفظا محتملا فقبل نية القرض به وبهذا يعلم انه حيث كان اللفظ المأني به كناية صدق الدافع في نيته به أو صريح يحافي التملك بلا بدل صدق الآخذ في نفي ذكر البديل أو نيته وفي قواعد الزركشي ما حاصله قالوا هنا اختلفا في ذكر القرض صدق الآخذ وفي

الهبة قال وهبتك بعوض فقال مجانا صدق المتهب ولو قال أعتقتك بالف أو ملكتك بالف فقالا مجانا صدق باي يمينه لان المالك عطف في الكل يدعي زيادة لفظ ملزم على اللفظ المملك المتيقن عليه والاصل عدمه وبراعة الذمة

ومرانه لو قال بعثك فقال بل وهبني جلف كل على نفي قول الآخر لانهم سماهنا اختلاف في أصل اللفظ المملك فصدق المسالك لانه اعرف باللفظ
الصادر منه فصدق في عود العين اليه لاني الزام ذمة الآخر بالثمن عابا اصل راءه ثمانه أو في ان الماخوذ قرض أو قراض مثلا فسيأتي تفصيله آخر
القرض ويأتي آخر الصداق ماله تعاق بمالهنا ولو أقر بالقرض وقال فوراً أولاً (٣٩) لم أقبض لم يقل كما أفهمه كلام الراعي وغيره

نعم له تخليفه أنه أقبضه كما
يعلم مما يأتي في الرهن وقال
المأوردى يصدق المقرض
بيمينه وابن الصباغ ان قاله
قورا ويظهر فيما اشهر من
استعمال لفظ العار به هنا
انه فيما لا تصح اعارنه كناية
لانه لم يجد نفاذا في موضوعه
وفي غيره ليس كناية لانه
صرح في بابه ووجد نفاذا
في موضوعه ثم رأيت بعضهم
أطلق صراحته هنا ان
شاعت وردد ما ذكرته من
التفصيل الذي لا بد منه فان
قلت الشيوع لا يعتد به الا
فيما لا يصلح للعار به قلت
بتسليمه هو لا دخل له في
الصراحة لان الذي له دخل
فيها الشيوع على السنة
حالة الشرع لاني السنة
العوام كلها (ويشترط
قبوله في الاصح) كالبيع
ومن ثم اشترط فيه شروط
البيع السابقة في العاقدين
والصيغة كما هو ظاهر حتى
موافقة القبول لايجاب فالر
قال أقرضتك ألفا فقبل
نفسه مائة أو بالعكس لم
يصح واعترض بوضوح
الفرق بان المقرض متبرع
فلم يضر قبول بغض المسمى
ولا الزيادة عليه وردد منع
اطلاق كونه متبرعا كيف

عطف على عدمه (قوله ومرة) أي في باب اختلاف المتبايعين اه كردى (قوله هنا) أي فيما لو قال بعثك الخ
(قوله ذمة الآخر) أي مدعى الهبة (قوله أو في أن الماخوذ) عطف على قوله في ذكر العوض اه كردى
والظاهر بل المتعين أنه عطف على قوله في ذكر البذل كما هو صريح صنيع النهاية ولان قوله في ذكر العوض
مما يحكمه الزر كشي وماهنا من كلام الشارح نفسه بلا حكاية (قوله فوراً أولاً) أي أو بلا فور (قوله لم
أقبض) مقول قال عبارة النهاية ولو أقر بالقرض وقال لم أقبض صدق بيمينه كما قاله المأوردى لعدم المنافاة اذ
المقرض يطلق عليه اسم القرض قبل القبض وقال ابن الصباغ ان قاله قورا اه فظاهر صنيع النهاية اعتماد
مقالة المأوردى باطلاقها أي سواء أقاله فوراً أولاً اه بصري (قوله لم يقبل) خلافاً للنهاية (قوله يصدق
المقرض بيمينه) معتمد اه ع (قوله وابن الصباغ الخ) ضعيف اه ع (قوله من استعمال الخ)
بيان لما اشهر (قوله هنا) أي في القرض (قوله وفي غيره) عطف على قوله فيما لا تصح الخ (قوله ووجد
نفاذا الخ) قد يقال تقدم أنه يلزم ما ذكر في المسئلة المنقولة عن شرح الاسنوي ومع ذلك تقدم ما فيها
للشارح فيحتمل أن يجعل هنا لفظ العار به كناية مطلقا يكون ذلك مستثنى أيضا للمدرك وهو الشروع
فايتامل اه سيد عمر (قوله صراحته) الاولى صراحته أي لفظ العار به (قوله هنا) أي في القرض (قوله
لا يعتد به الا فيما الخ) أي فلا يتأني فيه التفصيل المار فتكون العار به الشائعة في القرض صريحا
فيه (قوله بتسليمه) أي الحصر (قوله هو) أي الشيوع (قوله فيها) أي الصراحة (قوله الشيوع
الخ) خبر ان قول المتن (قبوله في الاصح) فلم يقبل لفظاً ولم يحصل ايجاب معتبر من المقرض لم يصح القرض
ويحرم على الآخر أخذ التصرف فيه لعدم ملكه. لكن اذا تصرف فيه ضمن بدله بالمال أو القيمة لما يأتي
من أن فاسد كل عقد كصحته في الضمان وعدمه ولا يلزم من اعطاء الفاسد حكم الصحيح مشابهنه من كل
وجه اه ع (قوله كالبيع) الى قوله ومن الاول في النهاية الا قوله أو فداء أسير (قوله كالبيع
الخ) وظاهر أن الالتباس من المقرض كاقترض مني يقوم مقام الايجاب ومن المقرض كاقترضني يقوم
مقام القبول كفي البيع اه معنى (قوله في العاقدين الخ) ظرف للسابقة (قوله والصيغة) بالجر عطف
على العاقدين اه ع (قوله حتى موافقة القبول الخ) بالرفع عطف على شروط البيع (قوله واعترض)
أي اشترط موافقة القبول لايجاب في القرض (قوله ووضع القرض) أي الذي وضع له لفظ القرض
(قوله فيه شائبة الخ) خبر الكون من حيث كونه ناقصا وأما من حيث كونه مبتدأ فغيره قوله لا ينافي ذلك
(قوله لا ينافي ذلك) أي أنه مساو للبيع اه ع (قوله قال جمع الخ) دفع به ما يوهمه المتن من أن
الايجاب لا خلاف فيه (قوله منه) أي من المقرض والاولى فيه كفي النهاية والمعنى أي في الاقراض (قوله
أيضا) أي كالقبول على مقابل الاصح اه ع (قوله واختاره الاذري الخ) أي ما قاله الجمع عبارة المعنى
قال القاضي والمتولى الايجاب والقبول ليس بشرط بل اذا قال أقرضني كذا فاعطاه اياه أو بهت اليه رسولا
فبعث اليه المال صح القرض قال الاذري والاحياء الفعلي عليه وهو الاقوى والختار ومن اختار صحة البيع
بالمعاطاة كما صنف قياسه اختيار القرض بما واولى بالصحة اه (قوله وقال قياس جواز المعاطاة في البيع
الخ) قضيته جوازها أيضا في رفع اليد عن الاختصاص وفي النزول عن الوظيفة فليراجع (قوله واعتراض
الغزى الخ) أقره المعنى (قوله له) أي لقول الاذري قياس جواز الخ (قوله هنا) أي في القرض (قوله هو
(قوله ولو أقر بالقرض الخ) عبارة شرح مرر ولو أقر بالقرض وقال لم أقبض صدق بيمينه كما قاله المأوردى

ووضع القرض أنه تملك للشيء بدمته فسادى البيع اذ هو تملك الشيء بثمنه فكما اشترط ثم الموافقة فكذا هنا وكون القرض فيه شائبة تبرع
كما يأتي لا ينافي ذلك لان المعاوضة فيه هي المقصودة والقائل بانه غير معاوضة هو مقابل الاصح ومن ثم قال جمع ان الايجاب منه غير شرط أيضا
واختاره الاذري وقال قياس جواز المعاطاة في البيع جوازها واعتراض الغزى له بانه سهولان شرط المعاطاة بذل العوض أو التزامه في
الذمة وهو مفقود هنا هو

السهو) خبر واعتراض الغزي الخ (قوله خلاف المعاطاة) أي الخلاف في صحة البيع بها (قوله في الرهن وغيره) ومنه القرض اه ع ش وفيه نامل (قوله مما ليس فيه ذلك) أي بذل العوض أو التزامه اه ع ش وكذا الموصول في قوله فما ذكره الخ (قوله أما القرض الحكمي) خبر قوله في غير القرض الحكمي قبيل قول المتن وصيغته اه ع ش (قوله فلا يشترط فيه صيغة) أي أصلا اه ع ش (قوله كاطعام جائع الخ) تمثيل القرض الحكمي فكان الأولى أن يقدم ويذكر عقبه (قوله كاطعام جائع الخ) محل عدم اشتراط الصيغة في المضطر وصوله إلى حالة لا يقتدر معها على صيغة والاقتشراط ولا يكون اطعام الجائع وكسوة العاري ونحوهما قرضا إلا أن يكون المقرض غنياً إلا بان كان فقيراً أو المقرض غنياً فهو صدقة لما تقر في باب السير أن كفاية الفقراء واجبة على الأغنياء وينبغي تصديق الأخذ فيما لو ادعى الفقر وأنكره الدافع لأن الأصل عدم لزوم فتمت شي اه ع ش (قوله ومنه) أي القرض الحكمي اه ع ش (قوله باعطاء ماله غرض فيه) يعني باعطاء شيء لا مخرج في إعطاء ذلك الشيء (قوله وعمر داري الخ) أي ببيع هذا وإنفقته على نفسك بنيت القرض ويصدق فيها اه نهاية أي النية ع ش عبارة الرشيد أي لا يحتاج إلى شرط كنه هو واضح اه (قوله واشتر هذا بثوبك الخ) يؤخذ من كونه قرضاً أنه رد مثل الثوب بصورة ويدل عليه قوله لا تأتي آنفاً مثله صورة كالقرض اه سم أي خلافاً للنهاية حيث قال فيرجع بقيمة (قوله لا بد في جميع ذلك الخ) أي من صور القرض الحكمي ويحتمل أنه لا يحتاج لشرط الرجوع فيما يدفعه الشاغر والظالم لأن الغرض من ذلك دفع هجو الشاعر له حيث لم يعطه ودفع شر الظالم عنه بالأعطاء وكلاهما منزل منزلة اللازم وكذا في عمر داري لأن العمارة وإن لم تكن لازمة لكنها تنزل منزلة جريان العرف بعدم اه حال الشخص ملكه حتى يخرب وهذا الاحتمال هو الذي يظهر ثم إن عين له شيئاً فذلك والاصدق الدافع في القدر اللائق ولو صحبه آله محرمة لأن الغرض منه كفاية ثمرة لا أعانته على المعصية اه ع ش (قوله من شرط الرجوع) محله في الأسير إذا لم يقل فادني بدليل الاتي آنفاً وصرح به شرح العباب اه سم (قوله بخلاف الزم الخ) حال من قوله ماله غرض فيه عبارة الـ كـ رد أي بخلاف أمر غيره بأداء مال زمه الخ فإنه لا يشترط للرجوع فيه شرطه اه (قوله كقول الأسير الخ) خرج بذلك ما إذا لم يقل له فادني أي أو نحوه فلا رجوع وأعلم أن الشارح علل في باب الضمان تزييلهم قداء الأسير منزلة الواجب بأنهم اعتنوا في وجوب السعي في تحصيله ما لم يعتنوا به في غيره وفي رد على من توهم الحاق المحبوس ظلمه بالأسير حتى لا يحتاج في الرجوع عليه إلى شرط الرجوع اه رشيدى أقول إنما يظهر هذا الرد لو أريد بالوجوب التنزيل هنا للوجوب على المعطى وليس كذلك وإنما المراد بذلك الوجوب على الأمر وحيداً فلا لحاق ظاهر (قوله ومن الأول) يريد به قوله ماله غرض فيه اه كردى والاحسن قوله أمر غيره بأداء ماله غرض فيه قال الجعفرى ومن ذلك أيضاً دفع بعض الناس الدراهم عن بعض في القهوة والحمامات ونحوه بعض الجيران بقهوة وكحل مثلاً كفى ع ش ومنه أيضاً كسوة الحاج عـ أجرت العاقبة بأنه رد كفى القليوبي اه (قوله لمن ادعى) ببناء الماضي المبني للفاعل (قوله أي قبل ثبوته) أي والأفهوم من جملة مال زمه (قوله والا) أي وإن كان الأمر المذكور بعد تعاقب الزكاة بالذمة (قوله وإذا رجع) إلى قوله وحصل لي في النهاية (قوله كان في المقدر الخ) أي كان الرجوع في المقدر أي ولو حكماً كان أذن له في فساد ثمنه من الأسير بما رآه اه ع ش (قوله والمعين) انظر ما حكم غير المقدر والمعين والظاهر أنه يرجع فيه ببدله الشرعي من مثل أو قيمته لأنه الأصل والرجوع بالمثل الصوري على غير قياس فإذا اتفق ثبت الأصل فليراجع اه رشيدى وعبارة ع ش قوله والمعين مفهومه أنه لو لم يكن معينا ولا مقبداً لا يرجع والظاهر خلافه وأنه يرجع بما صرفه حيث كان لعدم المناقاة إذا القرض يطلق عليه اسم القرض قبل القبض وقال ابن الصباغ إن قاله فورا (قوله واشتر هذا بثوبك الخ) يؤخذ من كونه قرضاً أنه رد مثل الثوب بصورة ويدل عليه قوله لا تأتي آنفاً مثله صورة كالقرض (قوله من شرط الرجوع) محله في الأسير إذا لم يقل فادني بدليل الاتي آنفاً وعبارة شرح

السهو لا جوارهم خلاف المعاطاة في الرهن وغيره ما ليس فيه ذلك فما ذكره شرط للمعاطاة في البيع دون غيره أما القرض الحكمي فلا يشترط فيه صيغة كاطعام جائع وكسوة عار وانفاق على ألقيا ومنه أمر غيره بأداء ماله غرض فيه كاططاء شاعر أو ظالم أو اطعام فقير أو فداء أسير وعمر داري واشتر هذا بثوبك الخ وباتى آخر الضمان ما يعلم منه أنه لا بد في جميع ذلك ونحوه من شرط الرجوع بخلاف ما لزمه كدين وما نزل منزله كقول الأسير لغيره فادني ومن الأول أدلن ادعى على ما ادعى به أي قبيل ثبوته وأذكر كافي أي قبل تعلقها بالذمة والانهي من جملة الديون كما هو ظاهر وإذا رجع كان في المقدر والمعين مثله صورة كالقرض

ولو قال قبض ديني وهو لك قرضا أو مبيعا مع قبضه لاقوله وهو إلى أخوه نعم له أجرة (٤١) مثل تقاضيه أو قبض وديعي مثلا وتكون

لك قرضا مع وكانت قرضا
وحصل لي ألفا قرضا لك
عشرة جملة فيستحق
الجعل ان اقترضه له لان
اقترضه وقرض الاعي
واقترضه كبيعته (و) بشرط
في القرض (أهلية التبرع)
المطلق لانه المراد حديث
أطلق وهي تستلزم رشده
واختياره فيما يقرضه فلا
يرد عليه خلافاً لانه صحة
وصية السفه وتبذيره
وتبرعه بشفعة بدنه الخفيفة
وذلك لان فيه شائبة تبرع
ومن ثم امتنع تاجيله اذ
التبرع يقتضي تحيزه ولم
يجب التقاض فيه وان كان
ربوا فلا يصح من محجور
عليه وكذا ولاية الضرورة
بالنسبة لغير القاض اذ
ذلك مطلقا لكثره اشغاله
وان نازع فيه السبكي نعم
لا بد من يسار المقرض منه
وأمانته وعدم الشبهة في
ماله ان سلم منها مال المولى
والاشهاد عليه وكذا أخذ
رهن منه ان رأى القاض
أخذه وله أيضا اقراض مال
المفلس بتلك الشروط اذا
رضى الغرماء بتأخير القسمة
اما المستقرض فشرطه
الرشد والاختيار وسيعلم مما
يأتي صحة تصرف السفه
المسلم قرضا وغيره وكذا
السكران (ويجوز اقراض)
كل (ما سلم فيه) أي في
نوعه فلا يرد امتناع السلم في
المعين ويجوز قرضه كالذي

لا تقاو يصدت في قدره فبإرد مثله ان كان مثليا وصورة ان كان متقوما اه وهو الاوفق في الباب والله
أعلم (قوله ولو قال) الى المتن في المغنى الا قوله نعم الى أو قبض (قوله وهو لك) مبتدأ وخبر و (قوله قرضا
الح) حال من الضمير المستتر في الخبر (قوله لاقوله وهو لك) أي فلا بد من قرض جديد اه غنى أي
ومن صيغة بيع جديدة (قوله تقاضيه) يعني تحصيله من المدين (قوله أو قبض الح) أي أو قال قبض الح
(قوله صح) والفرق بين هذه وما قبلها أن الدين لا يتعين الا بقبضه بخلاف الوديعة اه عش (قوله وحصل
الح) مراد اللفظ مبتدأ وخبره قوله جملة (قوله لان اقترضه) أي لا يكون جملة ان اقترضه له من مال نفسه
اه كردى عبارة المغنى فلان الأمور اقترضه من ماله لم يستحق العشرة اه (قوله وقرض الاعي الح) كذا
في النهاية (قوله كبيعته) أي فلا يصح في المعين ويصح في النعمة و لكل من يقبض له أو يقبض عنه عش
ومغنى (قوله المطلق) الى قوله وسيعلم في النهاية والمغنى (قوله لانه المراد) أي التبرع المطلق (حيث أطلق)
أي التبرع ويدل لذلك أي كون مراد المصنف التبرع المطلق أن الالف واللام أي في التبرع افادت العموم
نهاية ومعنى (قوله واختياره) فلا يصح اقراض مكره ومخمس اذ كان بغير حق فلا كره بحق وذلك بان
يجب عليه لنحو اضطرار صح اه عش (قوله فيما يقرضه) متعلق بأهلية التبرع (قوله فلا يرد عليه)
تفريع على ارادة المطلق فيما يقرضه وقد يقال ان تقدير فيما يقرضه يدفع ورد ما ذكر أيضا (قوله صحة
وصيته الح) فاعل فلا يرد (قوله الخفيفة) أي التي لا يحتاج اليها في نفقة نفسه كأن كان غنيا كجائى اه مر اه
عش (قوله وذلك) أي اشتراط أهلية التبرع (قوله تاجيله) أي القرض اه عش (قوله ولم يجب الح)
عطف على امتنع (قوله وان كان ربوا) أي فيجوز عدم قبضه في المجلس ولا يشترط قبض بدله في المجلس
اه عش (قوله من محجور عليه) ولا من مكاتب اه كردى (قوله اذله ذلك مطلقا) أي للقاضى قرض مال
المحجور عليه من غير ضرورة اه نهاية (قوله نعم لا بد الح) صنيعة يفهم أن هذا في القاضى لكن المغنى يقتضى
أن بقية الاولياء كذلك اه سم وفيه ان كلام الشارح صريح في أنه لا يجوز للبقية الا قراض لغير ضرورة
مطلقا (قوله لا بد من يسار المقرض منه الح) أي من القاضى قال سم على منهج وهذه الشروط معتبرة في
اقراض الولي و يرد عليه أن من الضرورة مالو كان المقرض مضطرا وقد تقدم عنه على حج أنه يجب على الولي
اقراض المضطر من مال المولى عليه سم انتفاء هذه الشروط ومن الضرورة مالو أشرف مال المولى عليه على
الهلاك نحو مرض وتعين اخلاصه في اقراضه ويبعد اشتراط ما ذكر في هذه الصورة فان اشتراطه قد يؤدي
الى اهلاك المال والمالك لا يريد اتلافه انتهى فاعل محل الاشتراط اذا دعت حاجة الى اقراض ماله ولم تصل
الى حد الضرورة ويكون التعبير بالضرورة عنها مجازا اه عش (قوله ان سلم منها مال المولى) أي أو كان
أقل شبهة عش وسيدع (قوله ان رأى القاضى الح) عبارة النهاية والمغنى ان رأى ذلك اه قال الرشيدى
سيأتي في الكتاب الا ترى جميع وجوب الارتهاان عليه مطلقا وتأويل ما هنا اه وقال عش عبارته في
أول كتاب الرهن والوجه الوجوب مطلقا والتعبير بالجواز لا ينافي الوجوب وقوله مما ان رأى ذلك أي
ان اقتضى نظره أصل الفعل لان رأى الاخذ اه وما هنا من منافاة لما كان محل قوله ان رأى ذلك على أصل
القرض وهو لا ينافي كون الرهن والاشهاد واجبين حيث رأى القرض مصلحة لكن عبارة حج ان رأى القاضى
أنجده اه وهي لا تقبل هذا التأويل وقوله الوجه الوجوب مطلقا أي قاضيا أو غيره اه (قوله اذا رضى
الغرماء) أي السكاملون فلا بد من رضا أوليائهم اه عش (قوله بتأخير القسمة) الى ان يجتمع المال كله
كما نقله عن النص نهاية ومعنى (قوله الرشد والاختيار) عبارة النهاية والمغنى أهلية المعاملة فقط اه قال
عش أي دون أهلية التبرع اه (قوله وكذا السكران) أي المتعبدى (قوله أي في نوعه) الى قوله ولو رد في
النهاية الا قوله لكن في خبر الرشد بالضيقة (قوله وجوز قرضه) أي المعين عطف على امتناع السلم (قوله جازان

العباب هنا تمثالا للقرض التقديرى وكذا فداء أسير باذنه وان لم يشترط وجوعا كما ذكره في الايمان انتهى
(قوله نعم لا بد الح) صنيعة يفهم ان هذا في القاضى لكن المغنى يقتضى ان بقية الاولياء كذلك (قوله

في الذمة فلو قال اقترضتكم ألقا وقبل وتفرقا ثم أعطاه ألقا جازان

قرب الخ) لان الظاهر انه دفع الالف عن القرض اه (قوله والا فلا) علمه في الروضة تبعاً للمذهب فقال لانه لا يمكن البناء مع طول الفصل أما لو قال أقرضتك هذه الالف مثلاً وتقرقأتم سلمها اليه لم يضر وان طال الفصل اه معنى وقوله أما لو الخ في النهاية مثله (قوله ليتبين قدرها) أي على شرط أن يتبين كما سيأتي عن الانوار بخلاف ما اذا أطلق فانه لا يصح اه سيد عمر عبارة ع ش أفهم أنه لو أقرضه لاجل هذا القصد لم يصح قال سم على ج عبارة شرح الروض أي والغنى فلو أقرضه كفامن الدراهم لم يصح ولو أقرضه على أن يستبين مقداره و رد مثله صح ذكره في الانوار انتهى ويمكن تنزيل كلام الشارح مر عليه بان تحمل الالف في قوله ليتبين على معنى على اه (قوله ولا أثر للجهل بها الخ) أي ويصدق في قدرها لانه الغارم حيث ادعى قدر الانقضاء والا فطالب يستعين قدر لا يتق أو يحبس الى البيان اه ع ش (قوله خلافاً لرويانى في منعه مطلقاً ما به ومعنى (قوله ما هنا) أي حل اقرض النقد المغشوش (قوله مردود) ان كان رده من حيث النقل فسلم وأما المعنى فيشهد له اذ حصول براءة الذمة عند الوفا مع الجهل بقدر الغش متعذر اه سيد عمر (قوله من نوعه) أي المغشوش اه كرهى ومثل المغشوش في ذلك الخالص بل مطلق الربوى فالأولى ارجاع الضمير لمطلق القرض (قوله وجب قبوله) شامل لازيادة التسمية وفي وجوب قبوله انظر ظاهر وتقدم عدم قبولها في السلم أول الفصل السابق فليراجع اه سم وأقره السيد عمر (قوله والاجاز) انهموم منه أن المعنى وان لم يكن أحسن ولا از يد جاز قبوله ولا يجب وفي عدم الوجوب نظر اذا كان بصفة المأخوذ نعم ان صور هذا بما دون المأخوذ اتجه في الوجوب فليراجع اه سم (قوله ولا نظر الخ) راجع لقوله وجب قبوله (قوله والمساححة الخ) عطف على ضيقه (قوله كما مر في الاستبدال) عبارة هنالك ولو استبدل عن القرض جاز حيث لا ر باقلا تضر زيادة تبرع بها المؤدى بان لم يجعلها في مقابلة شيء ويكفي العلم هنا بالقدر ولو باخبار المالک وفي اشتراط قبضه تارة وتعيينه اخرى في المجلس ما سبق من أنهم ما ان توافقا في علة الر با اشتراط قبضه والا اشتراط تعيينه اه بخذف (قوله جوازهما) أي القرض والسلم و (قوله محل معين) أي عقار بخلافه من القن ونحوه لما مر من صحة السلم في ذلك اه ع ش عبارة الرشيدى قوله بحمل المنع على منفعة محل معين يعنى منفعة خصوص العقار كما به عليه الشهاب بن حجر ولعله لم يكن في النسخة التي كتب عليها الشهاب ابن قاسم حتى كتب عليه ما نصه قوله وجمع الاسنوى أفتى بهم هذا الجمع شيخنا الشهاب الرملى وأقول في هذا الجمع نظر لان قرض المعين جاز فليجز قرض منفعة المعين حيث أمكن رد مثله الصورى بخلاف العقار ثم نقل عن شرح البهجة بعد نقله عنه جمع الاسنوى المذکور ما نصه والاقرب ما جمع به السبكي والبقيني وغيرهما من حمل المنع على منفعة العقار كما منع السلم فيها ولانه لا يمكن رد مثلهما ولجواز على منفعة غيره انتهى ما في حواشي الشهاب ابن قاسم وظاهر ما ذكر أنه لا يجوز اقرض منفعة العقار وان كانت منفعة النصف فاقبل لكن يؤخذ من التعليل بأنه لا يمكن رد مثلهما أنه يجوز حيث يشد والافعال الفرق بين هذا وبين اقرض بخرع شائع من دار بقيدة الا تقي في كلام الشارح مر آنفا وقد علم من كلامهم أن ما جاز قرضه جاز قرض منفعة فليتأمل اه وقوله كما به عليه الشهاب الخ فيه نظر يظهر بالآمل في عبارة التهمة (قوله وهى) أي والحال أن المنفعة التي في الذمة قول المتن (التي تحمل للمقرض) أي

ويجوز فرض كف الخ) عبارة شرح الروض فلو أقرضه كفامن الدراهم لم يصح ولو أقرضه على أن يستبين مقداره و رد مثله صح ذكره في الانوار انتهى (قوله النقد المغشوش) أفتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله وجب قبوله) شامل لازيادة التسمية وفي وجوب قبوله انظر ظاهر وتقدم عدم قبولها في السلم أول الفصل السابق فليراجع وقوله والاجاز المفهوم منسب الى المعنى وان لم يكن أحسن ولا از يد جاز قبوله ولا يجب وفي عدم الوجوب نظر اذا كان بصفة المأخوذ نعم ان صور هذا بما هو دون المأخوذ اتجه في الوجوب فليراجع انتهى (قوله وجمع الاسنوى) أفتى بهم هذا الجمع شيخنا الشهاب الرملى وأقول في هذا الجمع نظر لان قرض المعين جاز فليجز قرض منفعة المعين حيث أمكن رد مثله الصورى بخلاف العقار وعبارة شرح البهجة فلا يجوز كما في الروضة اقرض المنافع أي منافع العين المعينة لامتناع السلم فيها أما التي في الذمة فيجوز اقرضها بلجواز

قرب الفصل عرفا والا فلا وان نازع فيه السبكي ويجوز قرض كف من نحو دراهم ليتبين قدرها بعد ورد مثله ولا أثر للجهل بها حالة العقد وقضية الضابط حل اقرض النقد المغشوش وهو ما اعتده جمع متأخرون خلافاً لرويانى لانه مثلى تجوز المعاملة به في الذمة وان جهل قدر غشه امكن في غير الر با لضيقه كما مر بسطه في البيع فتقييد السبكي وغيره ما هنا بما عرف قدر غشه مردود ولو رده من نوعه أحسن أو أزيد وجبة سوله والاجاز ولا نظر للمماثلة السابقة في الر با لضيقه والمساححة في القرض لانه اوافق ومزيد احسان فان اختلف النوع كان استبدال الافتجاب المماثلة والقبض كما مر في الاستبدال وفي الروضة هنا عن القاضي منع قرض المنفعة لامتناع السلم فيها وفيها كصلوها في الاجارة جوازها وما وجمع الاسنوى وغيره أخذ من كلامهم بحمل المنع على منفعة محل معين والحل على منفعة في الذمة وهى منفعة غير العقار كما مر أوائل السلم (الا الجارية التي تحصل للمقرض في الاظهر)

ولو غير مشتهة فلا يجوز قرضها له وان جاز السلم فيها لانه قد يطؤها ويردها فتصير في معنى (٤٣) اعارة الجوارى للوطع وهو بمنزلة كانه

مالك عن اجماع أهل المدينة
وما نقل عن عطاء عن جواز
ردبانه مكذوب عليه وليس
في محله فقد نقله عنه أئمة
أجله قالوا وجه الجواب بانه
شاذ بل كاذب أن يحرق به
الاجماع ولا ينافيه جواز
هبتها للولد مع جواز
الرجوع فيها لجواز القرض
من الجانبين ولان موضوعه
الرجوع ولو في البدل فاشبه
الاعارة بخلاف الهبة فهما
وخرج بتحل محرمه عليه
بنسب أو رضاع أو ماهرة
وكذا ملائمة ونحو مجوسية
ووثنية لا نحو أخت زوجة
لتعلق زوال مانعها باختبار
ويتجه خلافا لجمع ان مثلها
مطلقة ثلاثا لغير زوال
مانعها بالتخليل الذي لا
يستبعد وقوعه على قرب
عرفا بخلاف اسلام نحو
المجوسية ورتقاء وقرناء
ومقرضة لنحو ممسوح لان
المحذور خوف التمتع وهو
موجود ومن غير خوف
الوطع فقد جرى على الغالب
وبحث الأذرع على حل اقراضها
لبعض لانه ان وطئها حرم
على المقرض والا فلا محذور
وهو بعيد لان المحذور هو
وطؤها ثم ردها موجود
وتحريمها على المقرض أمر
آخر لا ينافي بدائنا ولا تنقيا
وقرضها الخنثى جائز لان
اتصافه بعدم ولا يجوز تلك
اللمعة التي تحل لان ظهور

ولو كان صغيرا جدا لانه ربما بقي عنده الى بلوغه مما يمكنه التمتع به فيه اه عش (قوله ولو غير مشتهة) الى
قوله وليس في محله في النهاية (قوله قرضها له) أي قرض الجارية ان تحل هي له (قوله وان جاز السلم فيها)
عبارة النهاية والمغنى مع أنه لو جعل رأس المال جارية يحل للمسلم اليه ووطؤها وكان المسلم فيه جارية أيضا
جازله أن يردّها عن السلم فيلأن العقد لازم من الجانبين اه وقوله جازله أن يردّها الخ ظاهر اطلاقهما
ولو بعد ووطئها بل سابق الكلام كالصريح فيه (قوله قد يطؤها) أي أو يتمتع به فدخل الممسوح لامكان
تمتعها اه عش (قوله ويردها) لانه عقد جائز من الطرفين يثبت لردّها والاسترداد اه مغنى (قوله وهو
الخ) أي ذلك الاعارة (قوله رد) خبر وما نقل الخ (قوله وليس في محله فقد الخ) أي ليس الرد صحيحا لانه قد نقل
الجواز عن عطاء الخ (قوله بانه) أي ما نقل عن عطاء وكذا ضمير كادوبه (قوله ولا ينافيه) الى قوله ويتجه
في النهاية والمغنى (قوله ولا ينافيه) أي منع قرض الجارية لمن تحل هي له (قوله جواز هبتها) أي الجارية
عش (قوله بخلاف الهبة) أي والسلم اه عش (قوله ونحو مجوسية) لو أسلمت نحو المجوسية بعد اقراضها
فهو يجوز ووطؤها أو يتمتع لوجود المحذور وهو احتمال ردّها بعد الوطء فيشبه اعارة الوطء فيه نظر سم
على حج أقول الأقرب الاول لحكمة المصنف العقد وقت القرض واسلامها لا يمنع من حصول الملك ابتداء
واحتمال ان يردّها لا نظر اليه مع ثبوت الملك ولكن نقل بالدرس عن حواشي شرح الروض لو اذ الشارح
خلافه اه عش عبارة الرشيدى وأفاد والد الشارح م في حواشي شرح الروض أنه لو أسلمت نحو
المجوسية لم يبطل العقد ويتمتع الوطء اه (قوله لا نحو أخت زوجة) قد يدخل فيه ما لو تزوج امرأ ولم يدخل بها
فلا يجوز له أن يقرض ابنتها وهو المتجه في فتاوى السيوطى سم على حج ووجه باحتمال أن يفارق أهله قبل
الدخول ثم يطأ ابنته ويردها اه عش (قوله خلافا لجمع الخ) ظاهر المغنى موافقة هذا لجمع عبارته وقضية
التعليل الفارق بين المجوسية ونحو أخت الزوجة أن المطلقة ثلاثا يحل قرضها المطلقة اه زاد النهاية وبحث
بعضهم عدم حلها القربى زوال مانعها بالتخليل اه قال عش قوله وبحث الخ معتمد الزايد وصرح به
حج في الخطة وكتب عليه سم م اه (قوله بخلاف اسلام نحو المجوسية) يتردد النظر فيها اذا أسلمت المجوسية
أو الوثنية أو تحلّت المطلقة ثلاثا على القول بحل قرضها وقضية كلامهم بقاؤها على ملك المقرض عليه فلهل
الفرق أنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ولانه اذا لم تحل له في ابتداء القرض انتفت المشبهة لاعارة
الجوارى للوطء أو وضعت جداف لم تصلح للإطال اه سيد عمر وميل كلامه الى جواز الوطء أيضا (قوله ورتقاء)
الى قوله ويجوز تلك في النهاية (قوله ورتقاء الخ) عطف على نحو أخت الخ (قوله ولا يجوز تلك
اللمعة التي تحل) اعتمد المغنى أيضا (قوله لان العبرة الخ) لا يشكل هذا على ما قدمنا من أن المجوسية اذا
أسلمت في يد المقرض لا تبين فساد القرض بل يحتمل جواز الوطء هنا عدم جوازها على ما مر بان المانع
تبين وجوده هنا حال القرض بخلاف اقراض المجوسية فان اسلامها عارض بعد لقرض ويغتفر في الدوام
ما لا يغتفر في الابتداء اه عش (قوله وقرض الخنثى الخ) حاصل المعتمد أنه يجوز كون الخنثى مقرضا

السلم فيها كفى الروضة وأصلها كذا في المهمات والأقرب ما جمع به السبكي والباقي في غيرهما من حل المنع
على منفعة العاقل كما يمنع السلم فيها ولانه لا يمكن رد مثلها والجواز على منفعة يبرهن عبدا ونحوه كما يجوز السلم
فيها ولا يمكن رد مثلها الصوري انتهى (قوله ونحو مجوسية) لو أسلمت نحو المجوسية بعد اقراضها فهل
يجوز ووطؤها أو يتمتع لوجود المحذور وهو احتمال ردّها بعد الوطء فيشبه اعارة الوطء فيه نظر (قوله
لا نحو أخت زوجة) قد يدخل فيه ما لو تزوج امرأ ولم يدخل بها فلا يجوز له أن يقرض ابنتها وهو المتجه
في فتاوى السيوطى (قوله لان اتصافه بعيد) فلو اتضح ذكر اثنين كما هو ظاهر فساد القرض ووجب
رد الجارية بزواتها ولو منفصلة للمقرض م ثم رأيت الشارح ذكر ذلك (قوله وقرض الخنثى الخ)
حاصل المعتمد أنه يجوز كون الخنثى مقرضا بكسر الراء ومقترضا لعدم تحقق المانع ولا يجوز كونه مقترضا

مالكها أقرب من اتصاف الخنثى هذا هو المتقول فيهما وجه ما ذكرته خلافا لمن عكس ذلك فان اتضح ذكر ايان بطلان القرض لان العبرة
في العقد بما في نفس الامر وقرض الخنثى المشكل

للرجل قيل يحل لتعذر وطئه مادام خشي (٤٤) وردبانه سهولا متناع السلم فيه (وما لا يسلم فيه) أي في نوعه (لا يجوز اقراضه في الاصح) لان

مالا ينضبط أو يعز وجوده
يتعذر أو يتعسر رد مثله اذ
الواجب في المتقوم رد مثله
صورة نعم يجوز قرض الخبز
والخبز - ين ولو خيرا حاضرا
للحاجة والمساحق ورده
ورنا قال في الكافي او عددا
وفهم اشتراطه الجمع بينهما
بعيد وجزء شائع من دارم
يزد على النصف لان له حينئذ
مثلا لا الروبة على الاوجه
وهي خيرة لبن حاض تلقى
على اللبن ليروب لاختلاف
جوهرتها المقصودة وعلم من
الضابط أن القرض لا بد
أن يكون معلوم القدر أي
ولو ما لا ثلاثا بردها في
نحو كف الدراهم وذلك
ليرد مثله او صورته ويجوز
اقراض المكمل موزونا
وعكسه ولو قال اقترض - نى
عشرة مثالا فتأخذها من
فلان فان كانت له تحت يده
جاز والا فهو وكيل في قبضها
فلا بد من تجديد قرضها كما
مر (ورد) وجوب بحيث
لا استبدال (المثل في المثل)
ولو نقدا ابطاله السلطان
لانه اقرب الى حقه (وفي
المتقوم) وياتي ضابطهما في
الغصب برده (المثل صورة)
لغير مسلم أنه صلى الله عليه
وسلم استسلف بكرة أي وهو
الثنى من الابل وردد باعيا
أي وهو ما دخل في السنة
السابعة وقال ان خياركم
أحسنكم قضاء ومن لازم

يكسر الرأى ومقتضى لعدم تحقق المانع ولا يجوز كونه مقرضا بقض لراء لانه يعز وجوده مر ه سم على
ج ه ع ش (قوله للرجل) أي أو المرأة أخذ من العلة ه ع ش أي ومما مر عن سم عن مر قول المتن
(وما لا يسلم فيه) كالجارية وولدها والجواهر ونحوه ه م ع نى عبارة ع ش ومنه المرتد فلا يجوز كونه
مقرضا بقض الرأى ومنه أيضا البر المختلط بالشعير فلا يصح قرضه ومع ذلك لو خالف وفعل وجب على الاخذ رد
مثل كل من البرو لشعير خاصا وان اخذنا في قدره صدق الاخذ ه (قوله لان مالا ينضبط) الى قوله ولو قال
في النهاية والمعنى (قوله لان مالا ينضبط الخ) ومن ذلك قرض القضا لمقاصيص فلا يصح قرضها لهذه العلة
مطلقا وزنا أو غيره لتفاوتها في نفعها كبرار صغرا وان وزنت مع ذلك لو خالفوا فعلا واخذنا في ذلك فالقول
قول الاخذ أنها تساوى كذا من الدراهم الجيدة ه ع ش (قوله قوله قرض الخبز) أي بسائر أنواعه ه
ع ش (قوله و يرد الخ) أي الخبز ه ك ر دى أي والعجين معنى (قوله قال في الكافي الخ) قديويه أن الخبز
مقوم والواجب في رد مثل الصوري كما ياتي ه سيد عمر عبارة المعنى وقيل يجوز زعددا أيضا ورجحه
الخوارزمي في الكافي ه (قوله وفهم اشتراطه) أي صاحب الكافي (قوله وجزء شائع) عطاف على الخبز
(قوله لم يزد على النصف) يتردد النظر فيما لو زاد هل يبطل في الجميع أو في الزائد فقط تفريقا للصفتة محل تأمل
ه سيد عمر أقول قياس السلم الاول (قوله لثلاثا بردها) أي في شرح ويجوز اقراض الخ (قوله وعكسه) أي
أن لم يخاف في المكيل نهاية ومعنى (قوله تحت يده) أي يد الفلان (قوله والا) أي بان كانت له في ذمته ه
سم (قوله كما مر) أي قبيل قول المتن وأهية التبرع (قوله وجوب با) الى قوله فيرد في المعنى رالى قوله وياتي في
النهاية الا قوله أي وهو ما دخل في السابعة (قوله حيث لا استبدال) أ م م ع استبدال كان عوض عن بر في ذمته
ثوبا أو دراهم فلا يمنع لما مر من جواز الاعتياض عن غير المثلن ه ع ش (قوله ولو نقدا ابطاله السلطان) فشميل
ذلك ما عتبه الباكوي في زمننا في الديار المصرية من اقراض الغلوس الجسد ثم ابطالها واخراج غيرها وان لم
تكن نقدا ه ن م اية (قوله بكرة) بفتح الباء ه ع ش (قوله الثنى من الابل) وهو ماله خمس سنين ودخل
في السادسة يادى ه ع ش (قوله ر باعيا) بخفيف الباء ه ع ش (قوله من المعاني التي تزيد بها القيمة)
كحرفة الرقيق وفراية الدابة نهاية ومعنى قال ع ش قال في المختار الفارسي من الناس الخاذق المالح ومن الدواب
الجيد السير ه (قوله فيرد ما يجمع تلك كلها) فان لم يثبت اعتبار مع الصورة مراعاة القيمة ه معنى
(قوله النقطة الخ) عبارة الا يعاب مع العباب فرع النقطة المعتادة في ما بين الناس في الاقراض كالتحان
والنكاح وهو ان يجمع صاحب القرض الناس لا كل أو نحوه ثم يقوم انسان فيعطيه كل من الحاضر من
ما يليق به فاذا استوعبهم أعطى ذلك لذي القرض الذي حضر الناس لاجل اعطائه اما لكونه سبق له مثله واما
لقصد ابتداء معروفي معه ليكافئه بمثله اذا وقع له نظيره أفتى النجم الباسمي والازرق البيني أنه أي بأنه كالقرض
الغمني وحينئذ يطلب به هو أي المعطى او وارثه وأفتى السراج البلقيني القائل في حقه جماعة من الاثمة انه باع
درجة الاجتهاد بخلافه فقال لا رجوع به وهو الذي يتجه ترجحه لعدم مسوغ الرجوع واعتياد المجازاة به
وطلبه ممن لم يجازيه لا يقتضى رجوعا عند عدم الصيغة التي تصيره قرضا ه شرح العباب (قوله المعتاد في
الافراح) أي اذا دفعه لصاحب القرض في يده أو يد ما ذونه أما ما حزن العادة به من دفع النقطة للشاعر والمزين
ونحوهما فلا رجوع به الا اذا كان باذن صاحب القرض وشرط الرجوع عليه وليس من الاذن سكوبه على
الاخذ ولا وضعه الصينية المعروفة بالآلن بالارض وأخذ النقطة وهو ساكت لانه بتقدير تنزيل ما ذكر
منزلة الاذن ليس فيه تعرض للرجوع وتقرر ان القرض الحكمي يشترط لزومه للمقترض اذنه في الصرف
مع شرط الرجوع فتنبه ه ع ش عبارة الرشيدى واعلم أن الشهاب بن حجر قيد محل الخلاف بما اذا كان
صاحب القرض يأخذ النقطة لنفسه أي بخلاف ما اذا كان يأخذها لنحو الخائن أو كان الدافع يدفعه له بنفسه

بفتح الرأى لانه يعز وجوده مر (قوله والا فهو وكيله) أي بان كانت له في ذمته

لاضطرابه مالم يقل خذته مثلاً وينوي القرض ويصدق في نية ذلك هو أو واردة على هذا يحمل إطلاق جمع أنه قرض أي حكماً ثم رأيت بعضهم لما نقل قول هؤلاء وقول البلقيني أنه هبة قال ويحمل الأول على ما إذا اعتيد الرجوع به والثاني على ما لم يعتد قال لا اختلافه بأحوال الناس والبلاد اهـ وحيث علم اختلافه تعين ما ذكرته وياقي قبيل اللقطة تنقيد هذا الخلاف بما يتعين الوقوف عليه ووقع لبعضهم أنه أفق في أخ انفق على أخيه الرشيد وعياله سنين وهو ساكت ثم أراد الرجوع عليه بأنه يرجع اخذ من القول (٤٥) بالرجوع في مسألة النقوط وفيه نظر بل لا وجه له أما ولا فلان

ماخذ الرجوع ثم اطراد العادة به عند الرجوع ولا عادة في مسئلتنا فضلاً عن اطرادها بذلك وأما نانيا فلان الأئمة جزموا في مسائل بما يفيد عدم الرجوع منها أدى واجبا عن غيره كدينه بلاذنه صح ولا رجوع له عليه بلا خلاف والنقطة على ممنون الاخ واجبة عليه فكأدائها عنه كداء دينه وبهذا يتبين أنها مخرج بها في كلامهم وان الافتاء فيها بما مر غفلة عن هذا وبغرض أنها غير واجبة فهي لا رجوع بها بالاولى لانه اذا لم يرجع باداء المأثم فالم يلزم أولى فان قلت صرحوا في مسائل بالرجوع قلت تلك اما لكونه أنفق باذن الحاكم أو مع الاشهاد لا ضرورة كفاي هرب الجبال ونحوها واما الظن ان الاتفاق لازم له كما اذا انفق على مطلقة الحامل فبان ان لا حل أو نفى حل الملاعة ثم استلحقه فترجع بما أنفقته عليه اظن الواجب فلا تبرع ولو

فانه لا رجوع قطعا وسيأتي في الشارح مـ في آخر كتاب الهبة ما حاصله أن ما جرت به العادة في بعض البلاد من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليضع الناس فيها دراهم ثم يقسم على المزين ونحوه أنه ان قصد المزين وحده أو مع نظائره المعاوين له عمل بالقصد وان أطلق كان ملكا لصاحب الفرح يعطيه لمن يشاء اهـ عبارة الجبري والذي تحرر من كلام مروجي وخواشيهما أنه لا رجوع في النقوط المعتاد في الافراح أي لا يرجع به مالكة اذا وضعه في يد صاحب الفرح أو يد ما ذروه الا بشرط ثلاثة أن يأتي بالقط نخس ونحوها وان ينوي الرجوع ويصدق هو ووارثه فيها وان يعتاد الرجوع فيه واذا وضعه في يد المزين ونحوه أو في الطاسة المعروفة لا يرجع الا بشرطين اذن صاحب الفرح وشرط الرجوع كالحققة شيخنا الحنفى اهـ وقوله الا بشرط ثلاثة فيه نظر بل المستفاد من كلامهم ثنائيه يرجع عند وجود الشرطين الاولين بل قد يؤخذ من كلامهم أنه يرجع عند اطراد العادة بالرجوع اطرادا كليا (قوله لا اضطرابه) قد يؤخذ منه أنه لو اطراد في قصد الرجوع كان قرضا وبشره أيضا قوله الا في ثم رأيت بعضهم الى قوله وحيث علم اختلافه تعين ما ذكرته لكن يشك على ذلك ما يأتي في الاجارة من عدم لزوم الاجرة حيث لا لفظ يشتر بالترامها ولو كان العامل ممن لا يعمل الا باجرة نعم هو متجه على ما استحسنه ثم في شرح المنهاج تبع للمعمر من الزوم حيثئذ اهـ سيد عمر (قوله مالم يقل الخ) ظاهره أنه طرف لقوله لا أثر للعرف فيه وفيهم اشتراط العرف ولو مضطربا مع القول والنية المذكورين وهو مخالف لما أفاده كلامه السابق في القرض الحكمي من كفاية القول والنية الا ان يجعل طرفا لما يفهمه قوله انه هبة أي ولا يكون قرضا مالم يقل الخ (قوله في نية ذلك) أي القرض (قوله وعلى هذا) أي على أن يقول خذته مع نية القرض (قوله قول هؤلاء) أي قول جمع انه قرض (قوله لا اختلافه) أي الاعتداد (قوله تعين ما ذكرته) أي من أنه هبة الا اذا جرت العادة المضطربة بالرجوع وقال نحو خذ ونوي القرض فيكون قرضا (قوله وياقي قبيل اللقطة الخ) عبارة هناك محل ما مر من الاختلاف في النقوط المعتاد في الافراح اذا كان صاحب الفرح يعتاد اخذ لنفسه أما اذا اعتيد أنه لنحو الخائن وان معطيه انما قصده فقط فيظهر الجزم بأنه لا رجوع للمعطى على صاحب الفرح وان كان الاعطاء انما هو لاجله اهـ عـش (قوله ووقع لبعضهم) هو الشمس الخطيب اهـ سم (قوله واجبة عليه) أي الاخ (قوله انها الخ) أي مسئلتنا اهـ كردى (قوله وعجيب توقعه) ان كان القرض في مسئلتى التخييل واللقطة أن لا تخذ ملكه بشرطه فما ذكره من الرجوع بما أنفقته غير ظاهر لانه انما انفق على ملكه ولهذا يأخذ اذا حصل الرجوع الزيادة المنفصلة في المسئلتين لحصولها في ملكه والرجوع انما يرفع الحكم من حينه كما تقر في محله ما وان كان القرض فيه ما أنه لم يملك كما يشعر به قوله أنه ملكه كأن بان أخذ المجلة غير مستحق وخفي عليه الحال أو بان خلل في التخييل فإذ كره من الرجوع قريب فليجزم سم على عـش (قوله وقيل برد القيمة) قد يتجه ترجيحه حيث تعذر المثل كدار أقرض نصفها ثم وقف جميعها فقامل اهـ سيد عمر (قوله وأداء المقرض) (قوله ووقع لبعضهم) هو الشمس الخطيب (قوله واما الظن ان الاتفاق لازم له) يظهر انه لا أثر في مسئلتنا للظن لانه لا منشأ له شرعا بخلافه في مسائل الظن المذكورة قائمة أمل (قوله وعجيب توقعه) ان كان القرض في مسئلتى التخييل واللقطة أن لا تخذ ملك بشرطه فما ذكره من الرجوع بما أنفقته غير ظاهر لانه انما أنفق ملكه ولهذا يأخذ اذا حصل الرجوع الزيادة المنفصلة في المسئلتين لحصولها في ملكه والرجوع انما يرفع الملك

عجل حيوانا زكاة ثم رجع لسبب رجوع عليه الا تخذ بما أنفقته على الاوجه لا تنفقه بظن الوجوب لظنه انه ملكه وعجيب قول الزركشى لم يصرحوا به ثم نقل عن ابن الاستاذ في هذه ما يقتضى عدم الرجوع وكذا يقال في لقطة ملكها ثم جاءها بالملكها وعجيب توقعه كأن الاستاذ في هذه أيضا نعم لا أثر للظن وجوب في مبيع اشتراه فاسد اقل لا يرجع بما أنفق عليه (وقيل) يرد (القيمة) يوم القبض وأداء المقرض كداء المسلم فيه في جميع ما مر فيه صفة

الى قوله استوت في النهاية والمغنى (قوله وزمنا) قضية تشبيهه بالسلم في الزمان أنه ان أحضره في محله لزمه
القبول وان أحضره قبل محله لا يلزمه القبول ان كان له غرض في الامتناع وهو مشكل لان القرض لا يدخله
أجل بل اذا ذكر الاجل اما بانحو أو يفسد العقد وأجيب بان المراد من تشبيهه به في الزمان ما ذكره من أنه
اذا أحضر المقرض في زمن النهب لا يجب عليه قبوله كما أن المسلم فيه اذا أحضره قبل محله لا يلزمه القبول وان
أحضره في زمن الامن وجب قبوله فالمراد من التشبيه مجرد ان القرض قد يجب قبوله وقد لا يجب ثم رأيت في
سم على ما وافقه اه ع ش (قوله ومحملا) ومعلوم أنه لا يكون الاحالا اه مغنى قول المتن (مؤنة)
أي احرق قول المتن (بقيمة بلد الاقراض) لانه محل ذلك (يوم المطالبة) لانه وقت استحقاقها اه مغنى
(قوله لا بالمثل) عطف على بقيمة بلد الاقراض (قوله استوت قيمة الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالا فعلم
أنه لا يطالب به اذ لم يتحمل مؤنة حمله لما فيه من الكفاية وأنه يطالب به بمثل ما لمؤنة حمله وهو كذلك فالمانع
من طلب المثل عند الشيخين وكثير ونقائل وعند جماعة منهم ابن الصباغ كون قيمة بلد المطالبة أكثر من
قيمة بلد الاقراض ولا خلاف في الحقيقة كما قال شيخنا بين الشيخين وغيرهما لان من نظر الى المؤنة ينظر الى
القيمة بطريق الاولى لان المسدود حصول الضرر وهو موجود في الحالين اه قال ع ش وتعرف قيمته
بها أي بلد الاقراض مع كونهما في غيرهما ما يبلوغ الاخبار أو باستصحاب ما علمه قبل مغارقتها أو بعد
بلوغ الخبر اه وقال الرشيدى قوله فعلم أنه لا يطالب به الخ شمل ما اذا كان محل الطفر أقل قيمة كما اذا
أقرضه طعام بمكة ثم لقيه بمصر لكن في شرح الروضة أنه ليس له في هذه الصورة مطالبة بالقيمة بل لا يلزمه
الامثلة وقوله ما لمؤنة حمله أي ولا كانت قيمته ببلد المطالبة أكثر اه (قوله أو استوت) الى قوله للضرر كان
الاولى ذكره عقب قوله الا في المطالبة به (قوله للضرر) أي على المقرض وهو له لقوله لا بالمثل (قوله
وهي) الى قوله وقوله في النهاية والمغنى (قوله وهي) أي القيمة أي اخذها (قوله لم يتراد) أي ليس للمقرض
ردها وطلب المثل ولا للمقرض طلب استردادها نهاية ومغنى (قوله يعسر نقله) أي لحوف الطريق مثلا
ع ش ورشيدى (قوله أو تفاوتت قيمته الخ) ومنه كماله واضح ما اذا أقرضه دنانير مثلا بمصر ثم لقيه بمكة وقيمة
الذهب فيها أكثر كماله الواقع فليس له المطالبة بالمثل وانما يطالب بالقيمة اه رشيدى (قوله وانما يتأتى
الخ) ردها النهاية بمائته وما عترض به قوله أي الامام أو تفاوتت قيمته من أنه انما ياتي على ما مر عن ابن
الصباغ بنسائه اعترض على عدم استقلال كل من العلتين وقد مر رده اه أي على منع مطالبة المثل من
مؤنة النقد وارتفاع قيمة بلد المطالبة (قوله قرض نقد) الى قوله ومنه القرض في المغنى والى قول المتن ولو

من حينه كما تقرر في محلهما وان كان القرض فيهما انه لم يملك كما يشعر به قوله لظنه انه ملكه كأن بان ان أخذ
المعجزة غير مستحق وخفي عليه الحال أو بان خلل في التجيل فاذا كره من الوجوع قريب فليحرق (قوله وزمنا)
قد يشكك بان القرض لا يوجب حل حتى يتصور احضاره قبل وقته ويحجب بان المراد انه لا يجب قبوله في زمان
النهب قال في شرح البهجة ولا أي ولا يجب قبوله في زمن النهب على ما اقتضاه كلامه أي صاحب البهجة وصرح
به الشارح يعني العرافي انتهى لكن تقدم الفرق بين السلم الحال والقرض في ذلك فلا ينفع هذا الجواب الا أن
براد التشبيه بالسلم في الجملة ولا يخفى ما فيه (قوله وللنقل مؤنة) في شرح مر واعلم أيضا أن المراد بكون النقل له
مؤنة ان تزيد قيمته بالنقل الى بلد المطالبة لان مجرد النقل له مؤنة فانه لا يمكن نقل شيء من بلد الى بلد الا بمؤنة ولو
كان المراد ذلك لادى الى انه لو أقرضه فقيرا بقرية من قرى مصر ثم وجدته باخرى منها وقيمتها في الموضعين سواء
أو في بلد المطالبة أقضى انه يطالب بالقيمة فيه وليس كذلك لما سبق انتهى وأقول في هذا الكلام نظر (قوله
لا بالمثل) الذي اعتمده شيخنا الشهاب الرملي أن المانع من طلب المثل كل من مؤنة الحل وكون قيمة بلد
المطالبة أكثر واقتضاه الشيخين على الاول لا ينافي الثاني بل هو مفهوم منه بالاولى أو المساواة فضلا منفاة بين
ما قاله الشيخان وما قاله ابن الصباغ مر (قوله حرم منفعة المقرض) وشمل ذلك شرط ما يقع المقرض والمقرض
فيستل به العقد فيما يظهر من أي بخلاف ما يقع المقرض وحده كما ياتي في المتن اكن مشكلا بما ياتي في

وزمنا ومحملا (و) لكن (لو)
ظفر) المقرض (به) أي
بالمقرض (في غير محل
الاقراض وللنقل) من محله
الى محل الظفر (مؤنة) ولم
يتملها المقرض (طالبة
بقيمة بلد الاقراض) يوم
المطالبة لجواز الاعتراض
عنه لا بالمثل استوت قيمة بلد
الاقراض والمطالبة أم لا كما
قاله الشيخان خلافا لابن
الصباغ وجماعة للضرر
وهي للغير مؤنة فلا اجتماع
ببلد الاقراض لم يتراد اما
اذا لم تكن له مؤنة أو تحملها
المقرض فيطالب به نعم
النقد الذي يعسر نقله أو
تفاوتت قيمته بتفاوت البلاد
كلاي لنقله مؤنة قاله الامام
وقوله أو تفاوتت قيمته انما
ياتي على ما مر عن ابن الصباغ
(ولا يجوز) قرض نقد أو
غيره ان اقترن بشرط رد
صحيح عن مكسر او رد
(زيادة) على القدر المقرض
أو دجيد عن رديء أو غير
ذلك من كل شرط حرم منفعة
المقرض

كرده بيلدا آخر او رهنه
 بدین آخر فان فقه لفسد
 العقد لحسب كل قرض حتى
 منفعة فهو ربا و برضعفه
 محیی و معناه عین جمع من
 الصحابة ومنه القرض لمن
 يستأجر ملكه أى مثلاً باكثر
 من قيمته لاجل القرض ان
 وقع ذلك شرطاً اذ هو جیئذ
 حرام اجاعاً والا كره عندنا
 وحرم عند كثير من العلماء
 قاله السبكي (ولورڈ) وقد
 اقترض لنفسه من ماله
 (هكذا) أى زائداً قدراً أو
 صفة (بلا شرط فحسن)
 ومن ثم ندب ذلك ولم يكره
 للمقرض الاخذ كقبول
 هديته ولو في الربوي وكذا
 كل مدین للخبر السابق وفيه
 ان خياركم احسنكم قضاء
 ولو عرف المستقرض برد
 الزيادة كره اقرضه على أحد
 وجهين ويختار وجهان
 قصد ذلك وظاهر كلامهم
 ملك الزائد تبعاً وهو متبعه
 خلافاً لبعضهم وحيث قد هو
 هبة مقبوضة فيمتنع الرجوع
 فيه كما أفنى به ابن عجل (ولو
 شرط مكسر عن صحيح أو ان
 يقرضه) شيئاً آخر (غيره) لقا
 الشرط) فيهما ولم يجب
 الوفاء به لانه وعد تبرع
 (والاصح انه لا يفسد العقد)
 اذ ليس فيه حرفة للمقرض
 (ولو شرط أجلاً فهو كشرط
 مكسر عن صحيح ان لم يكن
 للمقرض غرض) صحيح

شرط أجلاً في النهاية الا قوله وكذا كل مدین (قوله كرده بيلدا آخر) ومنه ما جرت به العادة من قوله
 للمقرض اقرضتك هذا على أن تدفع بده لو كسلي بمكة المشرفة اه ع ش أى وان يدفع وكذا بده الى أو
 لو كسلي بمكة المكرمة مثلاً (قوله أو رهنه بدین آخر) أى رهن المقرض الشيء المقرض بدین آخر كان
 للمقرض عليه (قوله فان فعل ففسد العقد) والمعنى فيه أن موضوع القرض الارفاق فاذا شرط فيه لنفسه
 حقاً خرج عن موضوعه ففنع صحته نهاية ومعنى قال ع ش ومعلوم أن فساد العقد حيث وقع الشرط في صلب
 العقد أمالو توافقاً على ذلك ولم يقع شرط في العقد فلا فساد اه (قوله كل قرض حرفة) أى شرط فيه
 ما يجزى المقرض منفعة وشمل ذلك شرطاً ينفع المقرض والمقرض فيبطل به العقد فيما يظهر اه نهاية أى
 بخلاف ما ينفع المقرض وحده كما يأتي في المتن أو ينفعهما ولكن نفع المقرض أقوى كما يأتي في الشرح اه
 سم (قوله ومنه) أى من القرض بشرط حرفة للمقرض عبارة الكردى أى من ربا القرض اه (قوله
 مثلاً) أو يشتري ملكه باكثر الخ أو يخدمه أو يعلم ولده ونحو ذلك (قوله من قيمته) الاولى من أحرة مثله
 (قوله ان وقع ذلك شرطاً) أى ان وقع شرط الاستئجار في صلب العقد اه ع ش (قوله اذ هو) أى القرض
 ان يستأجر الخ أو القرض بشرط حرفة للمقرض (حيث قد) أى اذا وقع ذلك في العقد (قوله والا) أى
 بان توافقاً عليه قبل العقد ولم يذكر اه في صلبه (قوله من ماله) الاولى وأدى من ماله ليشمل مالواقتراض
 لوليه وأدى من ماله اه سيد عمر (قوله كقبول هديته) أى بغير شرط نعم الاولى كما قال الماوردى تنزهة
 عنها قبل رد البذل نهاية ومعنى (قوله للخبر السابق) أى في شرح وفي المتقوم المثل صورة (قوله وفيه)
 الاولى حذفه وجعل ما بعده بدلاً عما قبله (قوله ولو عرف الخ) قال في الروضة قلت قال في التهمة لو قصد
 اقراض المشهور بالزيادة للزيادة ففي كراهته وجهان والله أعلم انتهى وفي الروض نحوه وبه يعلم ما في
 صنيع الشارح حيث اقتضى أن الوجهين مطلقان وأن الترجيح عند القصد من تصرفه فليتأمل سيد عمر
 وسم عبارة النهاية ولو اقرض من عرف بزيادة قاصداً ذلك كره في أوجه الوجهين اه (قوله وظاهر
 كلامهم ملك الزائد تبعاً) قد يقال محل ذلك ان دفع الزيادة عما يملكه اولم يكن له عذراً ما لو دفعها بظن عدم
 الزيادة فبان الزيادة فينبغي أن لا يملك الزائد كما لو قال المعتبر طنت أن حقك كذا فبان أنه دونه أو دفعه
 بغير عذر قال طنت أنه بمقدار حقك وعليه فلو تنازعا فالصدق القابض فيما يظهر اه سيد عمر (قوله ملك
 الزائد تبعاً) أى وان كان متبرعاً عن مثل المقرض كان اقتراض دراهم فرده ومعهما نحو من ويصدق الاخذ
 في كون ذلك هديته لان الظاهر معه اذ لو أراد الدافع أنه اعماى به لياخذ بده لانه كرهه ومعلوم مما صور ربا
 أنه رد المقرض والزيادة معاً ادعى أن الزيادة ليست هدية فيصدق الاخذ أمالو دفع الى المقرض سمناً أو
 نحوه مع كون الدين باقياً في ذمته وادعى أنه من الدين لاهدية فانه يصدق الدافع حيث قد اه ع ش (قوله
 فهو) أى الزائدة هبة مقبوضة ولا يحتاج فيه الى إيجاب وقبول اه نهاية (قوله فيمتنع الرجوع فيه) أى
 لدخوله في ملك الاخذ بمجرد الدفع اه ع ش قول المتن (أو ان يقرضه) أى ان يقرض المقرض المقرض
 شيئاً آخر حلي وز يادى وليس المعنى أن يقرض المقرض المقرض لانه حيث قد يجزى نفعاً للمقرض فلا يصح
 فتأمل اه يجزى قول المتن (والاصح لا يفسد العقد) ظاهره وان كان للمقرض فيه منفعة وقضية قول
 الشارح اذ ليس فيه الخ أن محل عدم الفساد اذ لم يكن للمقرض منفعة وهو نظير ما صيأتى في الاجل فليراجع
 اه رشدي أقول كلام شرح المنهج كالصريح في عدم الفرق عبارة أو شرط ان برداً نقص قدراً أو صفة
 كرد مكسر عن صحيح أو ان يقرضه غيره وأجلاً بلا غرض صحيح أو به والمقرض غير ملى علماً الشرط فقط
 أى لا العقد لان ما جرت به المنفعة ليس المقرض بل للمقرض أولهم والمقرض معسر اه (قوله للمقرض)
 بل للمقرض والعقد مقداراً فكانه زاد في الارفاق نهاية ومعنى (قوله أوله) أى كزمن نهب اه سم
 شرط الاجل زمن نهب والمقرض غير ملى فان ذلك الشرط ينفعهما كلياً أي ومع ذلك صح الا أن يجاب بما
 يأتي لانه غاب نفع المقرض لانه أقوى (قوله وكذا كل مدین) يفيد أنه لا يكره قبول هديته نعم الاولى كما

أوله والمقترض غير ملىء فيأجل امتناع (١٨) التفاضل فيه كالربا ويصح العقد لأنه زاد في الأرفاق بجزء المنفعة للمقترض ولا أثر لجرها

له في الأخيرة لأن المقترض لما كان معسرا كان الجسر إليه أقوى فغاب وفارق الرهن بقوة دأى القرض فانه سنة وبان وضعه جز المنفعة للمقترض فلم يفسد باشتراطها له ويسن الوفاء بالتأجيل ونحوه لأنه وعد تحير ولا يتأجل الحال الا بالوصية والندى على ما فيه مما ياتي في بابيه فباحدهما تتأخر المطالبة به مع حلوله (وان كان) للمقترض غرض (كزمن نهب) والمقترض ملىء (فكشروط) رد (صح) عن مكسر) فيفسد العقد (في الاصح) لان فيفسد جز منفعة المقترض (وله) أى المقترض (شرط رهن وكفيل) عينا قياسا على ما مر في البيع واقرار به وحده عند حاكم واشهاد عليه لأنه مجرد توثيقه اذا اختل الشرط الفسخ وان كان له الرجوع بلا شرط لان الحياء والرؤية بمنعانه منه (وذلك القرض بالقبض) السابق في البيع كالمسوق ظاهر والامتنع عليه التصرف فيه وكالهبة (وفي قول بالتصرف) الزيل للمالك رعاية لحق المقترض لان له الرجوع فيه ما بقي فبالصرف يتبين حصول ملكه بالقبض وتظهر فائدة الخلاف في النفقة ونحوها وكذا في الإبراء فيصح على الاول لأنه بملكه له انتقل

(قوله أوله) الى قول المتن وان كان في النهاية وكذا في المغنى الا قوله على ما ياتي في بابيه (قوله لا امتناع الخ) عبارة المغنى لأنه عقد يمنع فيه التفاضل فامتنع فيه الاجل كالصرف اه (قوله لجرها له) أى للمقترض (في الأخيرة) أى في قوله أوله والمقترض غير ملىء (قوله وفارق الرهن) أى حيث لو شرط فيه شرط يجر منفعة للمقرض ففسد وما ذكر من شرط رد المكسر عن الصحيح أى ومن شرط الاجل يجر نفعا للمقترض وقد قلنا فيه بفساد العقد والغاء الشرط اه ع ش عبارة الكردى أى فارق القرض الرهن بانه لو وقع مثل هذا الشرط في الرهن بطل الشرط والرهن جميعا وهما يباغوا الشرط دون العقد اه (قوله فانه سنة) أى بخلاف الرهن اه معنى (قوله ولا يتأجل الحال الخ) عبارة النهاية ولا تمتنع المطالبة بالحال مع اليسار الخ اه قال ع ش أى ولو قصر الزمن جدا اه (قوله بالاوصية) أى بان أوصى أن لا يطالب مدينه الا بعد مدة فيلزم انفاذ وصيته (قوله والندى) أى كان نذر أن لا يطالبه أصلا والا بعد مدة كذا فيمنع عليه المطالبة بنفسه وله التوكيل في ذلك اه ع ش (قوله للمقترض غرض) أى في الاجل وهو الى قوله وكذا في الإبراء في النهاية الا قوله وحده وكذا في المغنى الا قوله عينا (قوله ملىء) أى بالمقترض أو بدله فيما يظهر اه نهاية (قوله عينا الخ) عبارة في البيع وشرطه أى الرهن العلم به بالمشاهدة أو الوصف بصفات السلم وشرطه أى الكفيل العلم به بالمشاهدة أو باسمه ونسبته لا بوصفه بموسر ثقة اه (قوله واقرار به) كقوله واشهاد عليه عطف على رهن (قوله وحده) يعنى لا مع غيره بان يقول بشرط ان تقر بالقرض وبدين آخر فانه يفسد اه كردى (قوله لانه) أى ماد كزمن الرهن وما عطف عليه (قوله مجرد توثيقه) أى للعقد لا منقعة زائدة (قوله اذا اختل الشرط) أى بان لم يف بالمقترض به اه كردى (قوله لان الحياء الخ) قال في شرح العباب فاندفع قول الاسنوى ما فائدة صحة ذلك مع تمكنه من الفسخ بدونه انتهى اه سم (قوله بمنعانه منه) أى من الرجوع بلا سبب بخلاف ما اذا وجد فان المقترض اذا امتنع من الوفاء بشئ من ذلك كان المقترض معذورا في الرجوع غير ما لو قال ابن العماد ومن فوائده أى صحة الشرط أن المقترض لا يحل له التصرف في العين التي اقترضها قبل الوفاء بالشرط وان قلنا بملك بالقبض كما لا يجوز للمشتري التصرف في المبيع قبل دفع الثمن الا براضا البائع والمقترض هنا لم يحله التصرف الا بشرط صحيح وان في صحة هذا الشرط حثا للناس على فعل القرض وتحصيل أنواع البر وغير ذلك اه نهاية قال ع ش قوله مر لا يحل له التصرف الخ أى ولا ينفذ تصرفه اه وقال سم قال في شرح العباب واعترض ما قاله ابن العماد في المقيس بانه يحتاج الى نص وفي المقيس عليه بانه غير صحيح اه ولك رد ما قاله في المقيس بانه لا يحتاج لنص مع ظهور المعنى الذي قاله كما لا يخفى وفي المقيس عليه بانه وهم وغفلة عما قالوه فيه المعلوم منه أنه ان كان للبائع حق حبسه تعين القول بحرمته التصرف لانها لازمة لبطاله حينئذ وليس له ذلك فلا حرمته لنفوذ منه لرضا البائع به بقربينة تأجيله الثمن أو قباضه المبيع قبل قبض ثمنه ومن فوائده أمن الضياع بانكار أو قوت فهو أمر ارشادى كالاشهاد في البيع انتهى كلام شرح العباب اه سم (قوله السابق في المبيع) يعنى على الوجه الذى سبق في قبض المبيع (قوله والا) أى وان لم يملك بالقبض (قوله وكالهبة) عطف على والا الخ عبارة المغنى عتب المتن كما هو وبأولى لانه لا العوض مدخل فيه ولانه لو لم يملك به لامتنع عليه التصرف فيه اه (قوله في النفقة ونحوها) أى في مجرد قبضه يعتق عليه لو كان نحو أصله ويلزمه نفقة الحيوان على الاول لا الثانى

قوله المبادى تنزهه عنها قبل رد البذل وعبارة الرض وفي كراهة القرض بمن تعود رد الزيادة وجهان ان قصد ذلك انتهى أى ان قصد اقراضه لاجلها وقصده ان يحل الوجهين مقيد في كلامهم بقصد ذلك بخلاف عبارة الشارح (قوله أوله) أى كزمن نهب (قوله لان الحياء والرؤية بمنعانه منه) قال في شرح العباب فاندفع قول الاسنوى ما فائدة صحة ذلك مع تمكنه من الفسخ بدونه الآن يقال ليس المراد صحة الشرط بل عدم افساده للقرض انتهى وأجاب عنه ابن العماد بنحو ما مر وبان من فوائده الشرط توقف حل تصرف المقترض في القرض على الوفاء به لان المقترض لم يحله التصرف الا حيث نذر ولا يحل للمشتري التصرف في المبيع قبل

(وله) بناء على الاول الرجوع
في عينه مادام باقيا في ملك
المقرض (بحاله) بان لم يتعلق
به حق لازم (في الاصح)
وان دبره أو زال عن ملكه
ثم عاد كماله وقياس أكثر
تطائره لان له طلب بدله
عند فواته فعينه أولى
والمقرض رده عليه قهرا
ونخرج بحاله رهنه وكاتبته
وجنابته اذا تعاقبت برقبته
فلا يرجع فيه حينئذ نعم لو
أجره رجوع فيه كالمو زاد ثم
ان اتصلت أخذه بها والا
فدونها أو نقص فان شاء
أخذه مع ارشده أو مثله سلمها
فان قلت ياتي في لقطه كما كنت
ثم ظهر مالها وقد نقصت
بغير فطاب المالك بدلها
والمال يقطر ردها مع الارش
أوجب الملتقط وهذا يشكل
على ما هنا قلت لا يشك
عليه بل يفرق بان المقرض
يحسن فتناسب تخيره على
خلاف القاعدة الآتية
بخلاف المالك ثم فان التلك
فهو رعايه فاجري به على
الاصل في الضمان أنه في
الناقص برده مع ارشده حتى
في المغصوب منه فهذا أولى
ويصدق في أنه قبضه بهذا
النقص على ما أفق به بعضهم

نهاية قول المتن (وله) أي يجوز للمقرض (الرجوع الخ) * (فرع) * في شرح الروض أي والمغني ولو
قال لغيره ادفع مائة قرضا على الوكيل فلان قد دفع ثم مات الأمر فليس للدافع مطالبة إلا بخلافه لا أخذ
لم يأخذ نفسه وانما هو وكيل عن الأمر وقد انتهت وكالته بموت الأمر وليس للأخذ الرده عليه ولو رد ضمن
لورثة وحق الدافع يتعلق بتركه الميث عموما لا بما دفع خصوصا انتهى والظاهر أن معنى قوله لا بما دفع
خصوصا أنه لا يتعين حقه فيه بل له أن يأخذ مثله من التركة والا فلا أن يأخذ ما دفع بعينه أخذا من قولهم له
الرجوع في عينه مادام باقيا بحاله بل يؤخذ من ذلك أن له أن يأخذ من الوكيل بعد رجوعه اذا كان في يده
ولاشئ على الوكيل في دفعه فليست أم على ج ولو دفع شخص لا خرداهم وقال ادفعها لزيد فادعى
الاتخذ دفعها لزيد فأنكر صدق فيما ادعاه لان الأصل عدم القبض اه عش (قوله في ملك المقرض)
الى قوله فان قلت في النهاية والمغني (قوله بان لم يتعلق الخ) سيأتي محترزه (قوله وان دبره الخ) أي أو علق
عنه بصفة نهاية ومعنى (قوله لان له الخ) تعليل للمتن (قوله والمقرض الخ) عطف على قول المتن وله
الرجوع الخ (قوله رده الخ) أي قطعا اه معنى (قوله قهرا) أي اذا لم يكن للمقرض غرض صحيح
في الامتناع كالمس (قوله فلا يرجع فيه) أي لا يصح اه عش (قوله رجوع) أي المقرض و (قوله
ان اتصلت) أي الزيادة و (قوله أخذ بها) ظاهره وان طلب المقرض ردا للبديل وهو محتمل ان لم يخرج
المقرض بالزيادة عن كونه مثل المقرض صورة ولو أقرضه عجلة فكبرت ثم طلبها المقرض لم يجب اه عش
(قوله والا فبدونها) ومن ذلك مالو أقرضه دابة حائلا وولدت عنده فبردها بعد وضعها بدون ولدها المنفصل أما
اقرض الدابة الحامل فلا يصح لان المقرض كالسليم والحامل لا يصح السلم فيها اه عش (قوله أو نقص)
شمل لو كان النقص نقص صفة أو عين وقياس ما تقدم أنه اذا واد الثمن فانما نقص صفة أخذه بلا ارش
أنه هنا كذلك لكن ظاهر كلامهم بخلافه اه عش أي ويفرق بان المقرض يحسن (قوله تملكك)
بناء على المغني (قوله الآتية) أي أن يغايب قوله على الأصل في الضمان (قوله ثم) أي في اللقطة (قوله فان
التلك) أي تلك الملتقط للقطعة (قوله قهرا عليه) أي على مالك اللقطة أي لا مدخل له فيه (قوله فاجري به) أي
الرد الى الملتقط ويحتمل أن المراد أخرى الملتقط في الرد (قوله أنه) أي الضامن (قوله حتى في المغصوب منه)
أي في الناقص المغصوب من المالك (قوله فهذا) أي الملتقط (أولى) أي من الغاصب وكان الاولى ابدال
الغاء بالواو (قوله ويصدق) الى الكتاب في النهاية والضمير المستتر المقرض (قوله في أنه قبضه بهذا
النقص) ومنه مالو أقرضه فضة ثم ادعى المقرض أنها مقاصيص والمقرض أنما أجدة فبرده المقرض مثلها
و ينبغي أن يعتبر ذلك بالوزن الذي يذكره المقرض لان النقص يتفاوت فيصدق في ذلك وان لم تجر العادة فيما
بينهم بوزنهم او طريقه في تقدير الوزن الذي يرد به اما اختبارها قبل التصرف فيها أو تخمينها بما يغلب على ظنه
أنه زنتها وما ذكر من تصديق المقرض لا يستلزم صحة اقراضها لان المقرض صحيحا كان أو فاسدا يقتضي

دفع الثمن الا برضا البائع انتهى وادترض ما قاله في المقيس بأنه يحتاج الى نص وفي المقيس عليه بأنه غير صحيح
انتهى والى رد ما قاله في المقيس بأنه لا يحتاج لنص مع ظهور المعنى الذي قاله كالأجني وفي المقيس عليه بأنه
وهم وثقله عما قالوه فيه المعلوم منه أنه ان كان للبائع حق حبسه تعين القول بحرمه التصرف لانها لازمة
لبطلانه حينئذ أو ليس له ذلك لاحرمه لنفوذ منه لرضا البائع به بقرينة تأجيله الثمن أو اقباضه المبيع قبل
قبض ثمنه الحال وبان من قوائده الامن من الضياع بانكار أو فوت فهو أمر ارشادي كالأشهاد في البيع
انتهى (قول المصنف وله الرجوع) * (فرع) * في شرح الروض ولو قال لغيره ادفع مائة قرضا على
وكيل فلان قد دفع ثم مات الأمر فليس للدافع مطالبة إلا بخلافه لا أخذ لم يأخذ نفسه وانما هو وكيل
عن الأمر وقد انتهت وكالته بموت الأمر وليس للأخذ الرده عليه ولو رد ضمن للورثة وحق الدافع يتعلق
بتركه الميث عموما لا بما دفع خصوصا اه والظاهر أن معنى قوله لا بما دفع خصوصا أنه لا يتعين حقه فيه بل

وكانه زاعى أصل براءة ذمته

لكن يعارضه أن الأصل السلامة وأن الأصل في كل حادث تقديره باقرب من وهذا خاص من فليقربا على الأول العام ثم رأيتهم صرحوا في غاصب رد المغصوب ناقصا وقال غصبته هكذا فكذب المالك صدق الغاصب لأن الأصل براءته من الزيادة وهذا مرجح في ترجيح الأول بل أولى وإذا رجع فيه وجرافان شاء صبرا لنقص المدة ولا أجرة له وإن شاء أخذ بدله وأفتى بعضهم في جذع اقترضه وبني عليه وحب بذره أنه كالمالك فيتعين بدله نعم إن حجب على المقترض بفلس يأتي به ما يأتي فيما اشتراه آخر التفليس

(كتاب الرهن)

هو لغة الثبوت ومنه الحالة الرهنة أو الحبس ومنه الخبر الصحيح نفس المؤمن مرهونة بدينه حتى يقضى عنه دينه أي محبوسة عن مقامها الكريم ولو في البرزخ إن دعى بالدين أو ما لم يخلف وفاء قولان لكن المنقول عن جمهور أصحابنا أنه لا فرق بين أن يخلف وفاء وأن لا قبل والتفصيل إنما هو رأي تغرد به الماوردي والكلام في غير الأنبياء ما رواه الله وسلامه عليهم أجمعين وشرع جعل عين مال وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وقائه وأصله قبل الإجماع آية

الضمان والاقرب عدم صحة اقراضها مطلقا وزنا أو عداها ع ش وجزم بعدم الصحة فيما مر (قوله وهذا) أي قوله أن الأصل السلامة وقوله أن الأصل في كل حادث الخ اه ع ش (قوله خاصان) محل تأمل (قوله على الأول الخ) أي أصل براءة الذمة (قوله صرحوا الخ) وانظر ما أصرح به ولعله كان الأصل أخذ من كلام النهاية صرحوا في الغصب بأن الغاصب لو رد المغصوب الخ ثم أسقطه النافع (قوله في ترجيح الأول) وهو الاقتضاء المار (قوله بل أولى) أي المقترض بالتصديق من الغاصب (قوله فان شاء صبرا الخ) ظاهره أنه لو أراد أن يأخذ من مسلوب المنفعة لا يمكن منه وهو غير مراد فله أن يرجع فيه فلا يأخذ من مسلوب المنفعة وعليه فيخير بين الصبر إلى فراغ المدة وبين أخذ من مسلوب المنفعة حالا وبين أخذ البدل أي ويتذرع به المستأجر إلى فراغ المدة اه ع ش عبارة المغني ولا ارش له فيما إذا وجد مؤجرا بل يأخذ من مسلوب المنفعة اه (قوله نعم) لا يظهر وجه الاستدراك (قوله فيما اشتراه) أي ثم حجب عليه بالفلس (قوله آخر التفليس) أي أن يقدمه على قوله فيما اشتراه

(كتاب الرهن)

(قوله هو لغة) إلى قوله قولان في النهاية وإلى المتن في المغني الأقوله أولم يخلف إلى وال كلام وقوله وآثره إلى على ثلاثين (قوله الثبوت) أي والدوام اه معنى (قوله الرهنة) أي الثابتة الموجودة لا كن (قوله أو الحبس) الأول والحبس بالوادلان المقصود أنه يطلق على كل منهما لغة أنه يطلق على أحدهما لا بعينه اه ع ش وعبرائه في الاحتباس بدل الحبس (قوله بدينه) سواء كان لا دى أو لله تعالى اه ع ش (قوله أي محبوسة الخ) عبارة المغني أي محبوسة في القبر غير منبسطة مع الأرواح في عالم البرزخ وفي الآخرة معقولة عن دخول الجنة حتى يقضى عنه اه (قوله ولو في البرزخ) وهو المدة التي بين الموت والبعث فمن مات فقد دخل البرزخ اه ع ش (قوله إن عصى الخ) ظاهره وإن صرفه في مباح وتاب بعد ذلك وقياس ما يأتي في قسم الصدقات أن من عصى بالاستدانة وصرفه في مباح أعطى من الزكاة أن هذا كن لم يعص اه ع ش (قوله قولان) يعني هما قولان الأول يحبس إن عصى بالدين سواء عصى وفاء أو لا والثاني يحبس إن عصى بالله من أن لم يخلف وفاء هذا ما طهر لي في حل عبارة والله أعلم (قوله لكن المنقول الخ) ظاهره ترجيح القول الأول لكن في ع ش ما نصه وفي حج ما يفيد أن الراجح عدم الفرق بين من خلف وفاء وغيره وبين من عصى بالدين وغيره وظاهر إطلاقه كالشارح مر أنه لا فرق بين موته فجأة وبين كونه بمرض ولعل وجه حبس روحه حيث خلف ما بقي بالدين أنه كان يمكنه التوفية قبل وفاته فهو منسوب إلى التقصير في الجملة فلا بد أنه قد يكون مؤجلا والمؤجل إنما يجب وفاء بعد الحول اه وقوله وبين من عصى بالدين وغيره لعله أخذ من قول الشارح قبل والتفصيل الخ وفيه أن الشارح ذكره بصيغة التمر بص وقوله ولعل وجه حبس الخ عبارة المغني والخبر محمول على غير الأنبياء تنزيها لهم وعلى من لم يخلف وفاء أي وقصر أمان من لم يقصر بآن مات وهو معسر وفي عزمه الوفاء فلا يحبس نفسه اه ومفهومه كافي الجبري عن العناني أن من خلف وفاء لا يحبس وإن لم يقض لأن التقصير حيثئذ من الورثة فالأثم عليهم لتعلق الدين بالتركة فإذا تصرفوا فيها تعلق الدين بذمتهم وأمان من مات ولم يخلف وفاء ولم يكن من أدائه فلا يكون نفسه مرهونة لأنه معذورا اه (قوله والتفصيل) إشارة إلى هذين القولين يعني هما رأي الماوردي لا قولان اه كردي (قوله والكلام) إلى المتن في النهاية الأقوله وآثره إلى على ثلاثين (قوله في غير الأنبياء الخ) أي وغير الكافرين كان لهم دين بسبب اتلافهم ع ش وحلي (قوله وشرعا)

له أن يأخذ مثله من التركة والأفله أن يأخذ ما دفع بعينه أخذ من قولهم له الرجوع في عينه مادام باقيا بحاله بل يؤخذ من ذلك أن له أن يأخذ من الوكيل بعد رجوعه إذا كان في يده ولا شيء على الوكيل في دفعه له فليتأمل (قوله وكأنه زاعى أصل براءة ذمته) مما يؤيده أيضا بل بعينه ويرد معارضة الشارح بما ذكره ما صرحوا به في الغصب من أن الغاصب لو أتى بالمغصوب ناقصا وقال قبضته هكذا صدق بعينه مر والله أعلم

(كتاب الرهن)

عطف على قوله لغة (قوله أي فارهنوا الخ) عبارة شرح الروض قال القاضي معناه فارهنوا واقتضوا لأنه مصدر جعل جزاء للشرط بالفاء مجرى مجرى الأمر كقوله فتحرر برقبة فضرِب الرقاب انتهى اه سم وقوله فتحرر برقبة أي فان المراد منه فليحرر رقبة وقوله فضرِب الرقاب أي فاضرِبوا ضرب الرقاب اه ع ش (قوله أي الشحم) سمى به لكونه سميئاً اه بجري (قوله وأثره ليسم الخ) التوجيه بالنسبة لايخلو من أنه وبالكف لا يخلو عن تعسف لان المقطوع به بالنسبة اليهم رضي الله عنهم أنهم يرون المنتهى صلى الله عليه وسلم في تأهيلهم لذلك وأنهم يريثون من التكف بالنسبة لاي عملونه من أعمال البر مطلقاً سيما بالنسبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فالأولى ما أشار اليه بعض العارفين من أن ايشاره لما فيه من مزيد التواضع اه سيد عمر عباد المغني فان قيل هلا اقترض صلى الله عليه وسلم من المسلمين أجيب بأنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بيانا لجواز عامة أهل الكتاب وقيل لأنه لم يكن عند احد من مياسير أهل المدينة من المسلمين طعام فاضل عن حاجته اه (قوله أو تكاف الخ) عطف على منتهى (قوله أو عدم الخ) عطف على ابرائه (قوله على ثلاثين الخ) أي ثمن ثلاثين ويحتمل أنه عامها أنفسها لا اقترضاها منه ونقل بالدرس عن فتح الباري الجزم بالاول فراجع اه ع ش وقوله والصحيح أنه مات ولم يفكه) كذا في النهاية والمغني وقال الجبيري والصحيح أنه افتكه قبل موته كما قاله القليوبي والبرماوي وخالف ع ش فقال الأصح أنه توفي ولم يفكه ومثله في شرح مر وهو ضعيف والمعول عليه ما قاله القليوبي بهارته والصحيح أنه افتكه قبل موته كما رأيت مصرحاً به عن الموردي وغيره من الأئمة وكون الدرع لم يؤخذ من اليهودي إلا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على بقائه على الرهن لاحتمال عدم المداورة لاخذ بعد فكه وما في شرح شيخنا مر غير مستقيم انتهى (قوله وأركانه الخ) والوثائق بالمعقوبات ثلاثة زيادة ورهن وضمان فالاول لحوف الجرد والآخران لحوف الافلاس نهاية ومعنى (قوله ومرهون) الخ لم يقل بدل مرهون ومرهون به معقود عليه كما فعل في البيع ونحوه لان الشرط المعتبر في أحدهما غير المعتبر في الآخر فكان الفصل أولى لمطابقته لما بعد من قوله وشرط الرهن كونه عينا اه ع ش (قوله أو استحباب) إلى التنبية في النهاية الأقوال بالمرهون إلى المتن وكذا في المغني الأقوال وبحث إلى المتن (قوله أو استحباب الخ) هلا زاد أيضاً واستقبال وقبول ثم يشمل ذلك كله المتن بإرادة استحباب وقبول ولو حكما اه سم عبارة المغني والقول في المعاطاة والاستحباب مع الاستقبال والقبول هنا كالبيع وقدم بيانه اه (قوله لانه عقد مالي مثله) يفيد أنه لو فارهنه من قبل أحدهما لم يصح العقد نظير ما مر في القرض وقد يفرق بان هذا تبرع محض فلا يضر فيه عدمه وانعقد القبول للاستحباب كالهبة وقد يؤيد الفرق ما تقدم للشارح مر فيما لو أقرضه ألفاً فقبل خمسة أضعاف حيث علل عدم الصحة فيه بمشابهته للبيع باخذ العوض وما هنا العوض فيه فمكان بالهبة أشبه اه ع ش (قوله لانه عقد مالي مثله) أي فافتقر اليه ما مثله نهاية ومعنى (قوله خلاف المعاطاة) وصورة المعاطاة هنا كذا كره المتولي أن يقول له أقرضني عشرة لا أعطيك ثوباً هذا رهن فاعطى العشرة ويقبضه الثوب اه معنى (قوله من هذا) أي التعليل المذكور (قوله وبحث صحة الخ) أفتي بخلافه شيخنا الشهاب الزملي اه سم عبارة النهاية وما بحثه بعضهم من صحة الخ بعيد رده ظاهر كلامهم وقد أفتي بخلافه والوجه الله تعالى اه (قوله لا بد من خطاب الوكيل) أي واسناده إلى جملة المخاطب فلو قال رهنك رأسك مثلاً لم يصح لان القاعدة أن كل ما يصح تعليقه كالعتق والطلاق جاز اسناده إلى الجزء وما لا يصح تعليقه كالبيع والرهن لا يصح اسناده إلى الجزء إلا الكفالة فانها تسح إذا اسندت إلى جزء لا يبيع يدونه كراسه وقوله مثلاً لا يصح تعليقها اه ع ش (قوله والفرق) بالجزء ما فاعلى الصحة (قوله فيه نظر الخ) خبر وبحث صحة الخ (قوله كان رهناً) أي ولا يحتاج إلى قبول بعد قوله رهن اه ع ش ورشيدى قول المتن (فان شرط فيه مقتضاه) مقتضى والمصلحة متباينان وذلك

(قوله فرهن مقبوضة الخ) عبارة شرح الروض قال القاضي حسين معناه فارهنوا واقتضوا لأنه مصدر جعل جزاء للشرط بالفاء مجرى الأمر كقوله فتحرر برقبة فضرِب الرقاب انتهى (قوله أو استحباب وإيجاب) هلا زاد أيضاً أو استقبال وقبول ثم يشمل ذلك كله المتن بإرادة استحباب وقبول ولو حكماً (قوله وبحث صحة رهنك موكلان)

فرهن مقبوضة أي فارهنوا واقتضوا ورهنه صلى الله عليه وسلم درعه عند أبي الشحم اليهودي وأثره ليسم من نوع منتهى أو تكاف مياسير أصحابه بإبرائه أو عدم أخذ الرهن منه على ثلاثين صاعاً من شعير لاهله متفق عليه والصحيح أنه مات ولم يفكه وأركانه عاقد ومرهون ومرهون به وصيغة وبدأ بها لاهميتها فقال (لا يصح) الرهن (الإيجاب وقبول) أو استحباب وإيجاب بشرطهما السابقين في البيع لانه عقد مالي مثله ومن ثم جرى هنا خلاف المعاطاة ويؤخذ من هذا أنه لا بد من خطاب الوكيل هنا نظير ما مر في البيع وبحث صحة رهنك موكلان والفرق بان أحكام البيع تتعلق بالوكيل دون أحكام الرهن فيه نظراً بل تحكم ولو قال دفعت إليك هذا وثيقة بحقك على فقال قبضت أو بيعت هذا بكذا على أن رهنه من دار له فقال اشتريت ورهنك كان رهناً فان شرط

فيه مقتضاة كتقدم المرهن

به (أي المرهون عند تراحم
الغرماء) (أو) شرط فيه
(مصلحة للعقد كالشهاد)
بالمرهون به وحسده نظير
ما مر آنفا (أو) شرط فيه
(ملا غرض فيه) كان لا
ياكل المرهون الا كذا
(صح العقد) كالبيع ولغا
الشرط الاخير (وان شرط
ما يضر المرهن) وينفع
الراهن كان لا يباع عند
المحل أو الا بأكثر من ثمن
المثل (بطل) الشرط
و (الرهن) انما قاته مقصوده
(وان نفع) الشرط (المرهن
وضر الراهن كشرط منفعته)
من غير تقييد (للمرهن
بطل الشرط وكذا الرهن)
يبطل (في الاظهر) لافيه
من تغيير قضية العقد وكونه
تبرعا فهو نظير ما مر آخر
القرض لا نظرا اليه لما مر
آنفا من الفرق بينهما ما مالو
قيده بسنة مثلا وكان الرهن
مشروطا في بيع فهو جمع
بين بيع واجارة فيصحبان (ولو
شرط ان تحدث زو نده)
كثيرة وتناج (مرهونة
فلا تظهر فساد الشرط)
لعدمها مع الجهل به (و)
الاظهر (انه متى فسد)
الشرط (فسد العقد) أي
فسد الرهن بفساده لما مر
(تنبيه) * قد يقال لاحاجة
لهذه الجلة الشرطية لانه
بين حكم الشرط والعقد
فيما قبل هذه الصورة فلو
قال فساد الشرط والعقد

لان المقتضى عبارة عما يلزم العقد ولهذا ثبت في العقد وان لم يشترطه وأما المصلحة فلا يلزم فيها ما ذكر
كالاشهاد فانه من مصالحه بل مستحب فيه وما تقرره علم أن المصلحة أريد بالمصلحة ما ليس يلزم مستحبا كان
أو مباحا ع ش قول المتن (فيه) أي في عقد الرهن (قوله بالمرهون به) عبارة الروض وشرحه والعباب
وشرحه أي والنهاية والغنى كاشهاده أي بالعقد كما هو صريح سياقهم سم وع ش (قوله وحده) أي لامع
غيره بأن يقول بشرط أن تشهد به وبرهن آخر عندك فانه يفسد اه كردى (قوله نظير ما مر) وهو قوله
واقرار به وحده في القرض في شرحه شرط رهن وكفيل (قوله كان لا ياكل كل الخ) قد يقال هذا الشرط مما
لا غرض فيه محل نظر لجواز ان أكل غير ما شرط يضر العبد مثلا فربما تنقصت به الوثيقة بخلاف البيع فانه
ما خرج عن ملك البائع لم يكن له غرض فيما ياكله وان أضربه اه ع ش (قوله الشرط الاخير) وهو قوله
وملا غرض فيه ع ش (قوله وينفع الراهن) قيده لكونه الغالب لا لا احترازا اه ع ش عبارة المغنى وان لم
ينفع به الراهن اه (قوله من غير تقييد) سيد كرميتر زه بقوله أما لو قيده بسنة الخ قول المتن (وكذا الرهن في
الاظهر) حكم الخلاف فيه دون ما قبله لان الشرط فيما قبله مناف لمقصود الرهن بالسكية فاقضى البطلان
قطعا وما هنا لا يفوت مقصود الرهن بحال فامكن معه جريان الخلاف اه ع ش (قوله وكونه تبرعا) أي الرهن
مبتدأ خبره قوله لا نظرا اليه (قوله لما مر آنفا) أي في القرض في شرحه ان لم يكن للمقرض غرض صحيح كردى
(قوله من الفرق بينهما) أي بقوله وفارق الرهن بقوله داغى القرض فانه سنة و بان وضعه حرا المنفعة للمقرض
اه ع ش (قوله أما لو قيدها بسنة الخ) أقول ينبغي أن يكون صورة ذلك بعينه. هذا الثوب بدينا على أن
ترهنني به دارك هذه ويكون سكنها الى سنة فيقبل فهذا العقد جمع بين بيع الثوب واستئجار الدار سنة
بالثوب فمجموع الدينار والمنفعة المبيعة ثمن والثوب مبيع واجرة فلو عرض ما لوجب انفساخ الاجارة انفسخ
البيع فيما يقابل اجرة مثل الدار سنة ثمن الثوب فليتنا مل سم على حج وقوله انفسخ البيع أي ولا خيار
للمشتري لان الصفقة لم تحدث اذ ما هنا بيع واجارة والخيار انما يثبت حيث اتحدت الصفقة وكان الاولى له
التعبير بالعقد لان البيع لم ينفسخ وانما انفسخت اجارة اه ع ش (قوله وكان الرهن مشروطا في بيع)
يخرج الو لم يكن كذلك كرهت لك هذه الدار على كذا على أن يكون لك سكنها سنة بدينا فاما المانع من صحته
ويكون جمعا بين رهن واجارة فليراجع سم على حج أقول وقد يقال وجه عدم الصحة اشتغال العقد على شرط
ما ليس من مقتضيات الرهن ولا من مصالحه فهو مقتضى الفساد فهو رهن بشرط مفسد كماله باع دارة لشخص
بشرط ان يقرضه كذا وهو مبطل اه ع ش وقوله على شرط ما ليس الخ أي وفيه غرض ونفع للراهن أو
للمرهن (قوله لما مر) أي بقوله انما قاته الخ وقوله لما فيه الخ وقال ع ش أي من قوله لعدمها الخ (قوله قد يقال
لا حاجة لهذه الجلة الخ) محصل تأمل اذا المقصود من قوله وانه الخ بيان الاظهر من قولين مبينين على الاظهر من
فساد الشرط في مسئلة الزوائد لبيان قاعدة كلية لمزوم فسادا لعقد فساد الشرط ولذا قال الشارح المحقق
الحلى أي والمغنى متى فسد الشرط انك كورا لستين أن الكلام ليس في مطلق الشرط حتى يرد عليه أن الملائمة

أدنى بخلافه شيخنا الشهاب الزملي (قوله بالمرهون به) عبارة الروض وشرحه والعباب وشرحه كاشهاده
به أي بالعقد كما هو صريح سياقهم (قوله نظير ما مر) لعلة في القرض (قوله من غير تقييد) قضية قوله
الا أي وكان الرهن الخ أن يزيد أو مع التقييد ولم يكن الرهن الخ فليتنا مل (قوله لو قيدها بسنة مثلا الخ)
أقول ينبغي أن يكون صورة ذلك بعينه هذا الثوب بدينا على أن ترهنني به دارك هذه ويكون سكنها الى سنة
فيقبل فهذا العقد جمع بين بيع الثوب واستئجار الدار سنة بالثوب فمجموع الدينار والمنفعة المبيعة ثمن والثوب
مبيع واجرة فلو عرض ما لوجب انفساخ الاجارة انفسخ البيع فيما يقابل اجرة مثل الدار سنة ثمن الثوب
فليتنا مل (قوله وكان الرهن مشروطا في بيع) يخرج ما لم يكن كذلك كرهت لك هذه الدار على كذا على أن
يكون لك سكنها سنة بدينا فاما المانع من صحته ويكون جمعا بين رهن واجارة فليراجع سم (قوله انفسخ ولو شرط
ان تحدث زوائده) كزوائده فيما ذكر منافع لكن لو كان هذا الرهن مشروطا في قرض لم يبطل القرض قال

كلمة فيهما لا غرض فيهما

ويجيب بان الذي ذكره
قبيل شروط معينة وهما
قاعدة كلية والذاتين ان
ضمير فسد ليس لعين الشرط
قبله بل للشرط الاعم لكن
يقيد كونه بخالفه مقتضى
العقد فتأمل (وشرط
العقد) الراهن والمرتهن
الاختيار (كونه مطلق
التصرف) لانه عقد مالي
كالبيع ولكون الولي مطلق
التصرف في ماله مولى
بشرط المصلحة وليس من
أهل التبرع فيه كان المراد
بمطابقه هنا كونه أهلا للتبرع
فيه بدليل تقريره عليه
بقوله (فلا يرهن الولي)
بساير أقسامه (مال) مولى
كالسفيه (الصبي والمجنون)
لانه يحبس من غير عوض
الاضرورة كالأقراض
الحاجة بموئنه أو ضياعه
مرتبعا غلثها أو حلول دين له
أو اتفاق متاعه الكاسد أو
غبطة طاهرة كان يشترى ما
يساوي مائتين بمائة نسيئة
ورهن بهما يساوي مائة
له لأن المرهون ان سسلم
فواضع والا كان في المبيع
ما يحبره فلو امتنع البائع الا
يرهن ما يزيد على المائة
ترك الشرع مخالفا لجمع وفي
هذه الصورة لا يرهن الا
عند أمين يجوز اذاعته من
أمن أو لا يعتمد الخوف اليه
(ولا يرهن لهما) أو للسفيه
لانه في حال الاختيار لا يبيع
الا محال مقبوض ولا يقرض
الا القاضى كالمس

غير صحيحة ولو قال فالأظهر فساد الشرط والعقد لا يقتضي أن أقول بفساد العقد على القول بفساد الشرط
وأن أقول بصحته على القول بصحة الشرط من أن المقرر أن في صحة العقد على فساد الشرط وتولين وبالجملة
فمبراجعة أصل الروضة مع التأمل الصادق والتعلي محلبة لا نصاب يعلم ما في التبيين فتأمل ان كنت من أهله
اه سيدعربادني تغير (قوله شروط معينة) خبران الخ (قوله وهما) عطف على قوله قبل (قوله كونه
مخالفاً لا يقتضي العقد أى أو أصله (قوله فتأمل) اعلمه اشارة الى بعد الجواب (قوله ولكون الولي الخ) علة
مقدمة لقوله كان المراد الخ (قوله وليس الخ) أى الولي (قوله فيه) أى في مال مولى (قوله بمطابقه) أى مطلق
التصرف (قوله فيه) الأولى اسقاطه (قوله تقريره) أى المصنف (عليه) أى على كون العاقد مطلق التصرف
(قوله بقوله فلا يرهن الخ) مفعول تقريره (قوله بساير أقسامه) أى أبا كان أوجدا أو وصيا أو حاكما أو أمينة
شرح المنهج وعش (قوله بساير) الى قول المتن وشرط الرهن في النهاية الا قوله خلافا لجمع وقوله والمرهون
عنده الى المتن وكذا في الغنى الا قوله لان المرهون الى وفي هذه الصور (قوله كالسفيه الخ) الكاف استقصائية
(قوله الاضرورة) و (قوله او غبطة طاهرة) فهما اشارة الى ان قول المصنف الاضرورة الخ
راجع الى المعطوف والمعطوف عليه معا (قوله بموئنه أو ضياعه) أى المولى (قوله غلثها) أى غلة الضياع
(قوله او اتفاق) بفتح النون أى رواج كردى وعش (قوله كان يشترى ما يساوي مائتين) أى حالتين ع
ويصور ذلك بان يكون الزمن زمن تهب والولى له شوكة اه عش (قوله له) نعت لما يساوي الخ أو حال
منه والضمير للمولى (قوله ما يزيد على المائة) ظاهره ولو كانت الزيادة قدرا يتغابن به وهو بعيد جدا اه
عش (قوله وفي هذه الصورة) انظر تقييده بهذه الصورة مع أن ما قبلها كذلك كما يصرح به كلام شرح
الروض وبعبارة العباب وشرحه وانما يرهن في جميع الصور المذكورة حيث جاز له الرهن عند من يجوز
ايداعه انتهى سم على ج ولعل النسخة التي كتب عليها هذه الصورة والافقار ج كالشارح مر هذه
الصورة والمراد بها جميع ما تقدم فهي مساوية لشرح الروض اه عش (قوله يجوز ايداعه) أى بان
يكون عدل رايه (قوله زمن أمن) نعت ثان لأمين (قوله أو للسفيه) الواو بمعنى أو (قوله لانه) أى الولي
(قوله في حال الاختيار) أى وعدم الغبطة الطاهرة بقريته ما ياتي قريبا كان عليه أن يذكر هذا هنا اه
رشدى (قوله مقبوض) أى قبيل التسليم فلا يرتفع (قوله كالمس أى قبيل قول المتن ويجوز اقراض
ما يسلم فيه قول المتن (الاضرورة) عبارة الروض وشرحه ولا يرتفع له الا ان تعذر التقاضى لدينه أو باع ماله
مؤجلا فيرهن فيه ما وجوبه أو انما يجوز بيع ماله مؤجلا لغبطة من أمين غنى وباشه أو بأجل قصير في
العرف ويشترط كون المرهون واقيا بالثمن فان نقد شرط مما ذكر بطل البيع وان باع له نسيئة أو أقرضه
لنهب ارتفع جواز ان كان قاضيا أو افوجو بالانتهى باختصار وقوله ارتفع جواز الخ كذا قاله بعضهم
والاوجه الوجوب مطلقا مر اه سم وقول شرح الروض وانما يجوز بيع ماله الخ زاد النهاية والغنى
عليه مانصه فان خاف تألف المرهون فالاولى أن لا يرهن لانه قد يتلف ويرفعه الى حاكم يرى سقوط الدين
بتلف المرهون وعلم من جواز الرهن والارتفع لاولى جوازهما لانه لا بد من الجدل لفرعهما بانفسهما ويتوليا

في الروض ولو أقرضه بشرط وهن وتكون منافعه للمقرض بطل القرض والرهن أو أن تكون مرهونة بطل
الرهن لا القرض أى لانه لا يجزى ذلك فعلا للمقرض انتهى وقد يقال شرط رهن المنافع تنفع حره القرض
للمقرض وقد يجاب بانه لو ضر هذا الشرط أصل الرهن (فرع) * في الروض وشرحه فصل كذا يدخل
الشجر والبناء في رهن الارض لا يدخل الغرس والاس والثمر ولو غير مؤبر والصوف وان لم يبلغ أو ان الجز
في رهن الشجر والجدار والغنم بطريق الأولى ومن الخلاف ورق الاس وهو المرسين والغرساد ونحو
ذلك مما يقصد غالبا كورق الحناء والسدر كالثمر فلا يدخل بخلاف ما لا يقصد غالبا كغصن ذير الخلاف
انتهى وكان المراد بالاس الارض الحاملة للجدار (قوله كالمس) ذلك مخصوص لاهنا (قوله وفي هذه الصورة
لا يرهن الا عند أمين الخ) انظر تقييده بهذه مع ان ما قبلها كذلك كما يصرح به كلام شرح الروض وبعبارة

الطرفين ويمنع على غيرهما ذلك اه (قوله لضرورة) راجع للبيع والقرض جميعا (قوله والمرهون عنده) يتأمل وان أعرب عنده حالا والهاء للولي فواضح اه سم أي والجملة الاسمية حال تدارع فيها أقرض وبيع (قوله أو تعذر الخ) و (قوله أو كان الخ) عطفان على قوله أقرض (قوله فيلزمه الارتهان الخ) ظاهره ولو كان الولي قاضيا وعبرة الاسنى والمغنى ارتهن جواز ان كان قاضيا ولا فوجوبا اه زاد النهاية كذا قاله بعضهم والوجه الوجوب مطلقا أي قاضيا أو غيره والتعبير بالجواز لا ينافي الوجوب اه قال ع ش قوله لا ينافي الوجوب أي لانه جواز بعد منع فيصدق به وأن المراد بالجائز ما ليس بحرام وهو صافي بالوجوب اه (قوله كالولي) هذا هو الاصح اه سم (قوله ومثله المأذون الخ) أي مثل الولي عبارة المغنى وشرح الروض وكذا العبد المأذون له في التجارة ان أعطاه سيده مالا فان اتجر بحاجته بان قال له سيده اتجر بحاجتك ولم يعطه مالا فكذلك مطلق التصرف مالم يربح فان ربح بان فضل في يده لم كان كماله مالا قال الزركشي وحيث منعنا المكاتب أي بان لم توجد الشروط المتقدمة في الولي فيستثنى رهنه وارتهانه مع السيد والمرهون على ما يؤدى به النجم الاخير لا فضائه الى العتق اه وقوله قال الزركشي الى آخره في النهاية مثله (قوله ان أعطى مالا أو ربح) أي والا فلا البيع والشراء في الذمة حالا ومؤجلا والرهن والارتهان مطلقا اه سم قول المتن (كونه عينا) من ذلك هن ما اشتد حبه من الزرع فان رهنه وهو بقل فذكرهن الثمرة قبل بدو الصلاح انتهى متروضا وهذا ونقل عن الخطيب أنه يستثنى من هذه القاعدة وهي كون المرهون عينا يصح بيعها الارض المزروعة فانه يصح بيعها أي حيث رقت قبل الزرع أو من خلاله ولا يصح رهنها انتهى وقول متن الروض قبل بدو الصلاح أي وحكمه الصحة وان لم يشترط قطعه كإلحاق التصريح به في كلام الشارح مر عقب قول المصنف وان لم يعلم هل يفسد الخ اه ع ش عبارة الجبري قوله عينا ولو موصوفة بصفة السلم أو مشغولة بنحو زرع والقول بعدم صحته من المشغولة تجوز على غير المرتبة اه وهو الظاهر فاي راجع (قوله يصح بيعها) الى قول المتروك رهن الجاني في النهاية الا قوله قسمة الى فخرج وقوله أي من غير المتن (قوله ولو موصوفة الخ) ظاهره أنه لا يشترط في صحته عدم طول الفصل بينه وبين القبض على خلاف ما مر

(اللا ضرورة) كما اذا أقرض ماله أو باعه مؤجلا لضرورة كتهب والمرهون عنده لا تمتد الخوف اليه أو تعذر عليه استيفاء دينه أو كان مؤجلا بسبب آخر كارت (أو غبطة طاهرة) بان يبيع ماله عقارا كان أو غيره مؤجلا بغبطة فيلزمه الارتهان بالثمن والمكاتب على تناقض فيه كالولي فيما ذكر ومثله المأذون ان أعطى مالا أو ربح (وشرط الرهن) أي المرهون (كونه عينا) يصح بيعها ولو موصوفة بصفة السلم خلافا للإمام (في الاصح)

العباب وشرحه وانما يرهن في جميع الصور المذكورة حيث جازله الرهن عنده من يجوز ايداعه انتهى (قول المصنف اللا ضرورة) عبارة الروض وشرحه ولا يرهن له الا ان تعذر التقاضي لدينه أو باع ماله مؤجلا فيرتهن فيها وجوبا وانما يجوز بيع ماله مؤجلا بغبطة من أمين غنى وباشبهه دو باجل قصير في العرف وبشرط كون المرهون واقيا بالثمن فان فقد شرط مما ذكر بطل البيع وان باع ماله نسيئة أو أقرضه لتهب ارتهن جواز ان كان قاضيا ولا فوجوبا انتهى باختصار وذكر تراعى في بطلان البيع بفقد شرط الاشهاد وقوله ارتهن جواز الخ كذا قاله بعضهم والوجه الوجوب مطلقا والتعبير بالجواز لا ينافي الوجوب وقوله ما ان رآه أي في قولهما في الجبر وبأخذ رهنان رآه أي ان اقتضى نظره أصل الفعل لان رأى الاخذ فقطع مر وانظر لم يذكر شروط البيع مؤجلا في البيع مؤجلا للتهب ولم يخص وجوب الارتهان فيما تقدم بغير القاضي على ما مر (قوله والمرهون عنده) يتأمل وان أعرب عنده حالا والهاء للولي فواضح وعبرة شرح الارشاد مع المتن وارتهن وجوبا ولي طفل ومجنون وسفيه بما ورث من دين مؤجل استثنى قال الشيخان قال الصيرلاني والاولى أن لا يرتهن اذا خيف تلف المرهون لانه قد يتلف ويرفعه الى ما كرم يرمى سقوط الدين بتلفه انتهى وقضية ان ذلك يجري في سائر صور الارتهان وحيث قد يفتقد وجوبه حيث قيل به بما اذا لم يخف تلفه والاتخير والاولى أن لا يرتهن انتهت ثم ذكر بقية الصور ويصلح قوله في قيد الخ مع حمل الاولوية في عبارة الشيخين على الوجوب والجواز وفي الروض وشرحه وان باع ماله نسيئة أو أقرضه لتهب ارتهن جواز ان كان قاضيا ولا فوجوبا والاولى ان لا يرتهن اذا خيف تلف المرهون لانه قد يتلف الى آخر ما تقدم نقله عن السيد لاني (قوله والمكاتب على تناقض فيه كالولي) هذا هو الاصح قال الزركشي وحيث منعنا المكاتب فيستثنى رهنه وارتهانه مع السيد على ما يؤدى به النجم الاخير لا فضائه الى العتق مر (قوله ان أعطى مالا أو ربح) أي

في القرض في الذمة وقد يفرق بان الغرض من الرهن التوثيق وما دام الدين باقيا في ذمة الراهن هو محتاج الى التوثيق والغرض من القرض دفع الحاجة والغالب عدم بقائها مع طول الفصل اه ع ش (قوله فلا يصح) الى قوله فعلم صحة الخ في المعنى (قوله فلا يصح رهن المنفعة) يوهن أن المنفعة من محل الخلاف وليس كذلك فكان الاصول بان يقول فلا يصح رهن الدين اذ هو محل الخلاف ثم يذ كر حكم رهن المنفعة على طريق القطع من غير تفريع على الاصح اه وشي دي أي كفاي المعنى عبارته ولا يصح رهن منفعة حزا كان رهن سكني داره مدة اه (قوله رهن المنفعة) ومنها تقع الخوات فلا يصح رهنها اه ع ش (قوله لانها تتلف شيئا الخ) فيه نظر بالنسبة للعمل المتروك في الذمة مثلا بل وبالنسبة لمنفعة ملك الراهن كان رهن منفعة سكني داره سنة من غير تعيين السنة سم على حج أقول فيه نظر لان المنفعة المتعلقة بالذمة من قبيل الدين وقد تقدم أنه لا يصح رهنه والمهمة لا يصح رهنها لعدم التعيين وسيأتي أن المنفعة المتعلقة بالعين يشترط اتصالها بالعقد وهو يؤدي الى فواتها كالأو بعضا قبل وقت البيع اه ع ش أقول فيه نظر من وجوه أولها الظاهر أن تنظير سم انما هو في تقريب الدليل دون الحكم وثانيها أن قوله وقد تقدم الخ صوابه ياتي وثالثها أن قوله وسيأتي الخ أي في الاجارة قد منع قياس الرهن عليها ورابعها أن قوله قبل وقت البيع فما المبيع هنا (قوله لا وثوق به) أي لعدم القدرة عليه اه سم (قوله في ذمة الجاني) حال من ضمير عليه الرجوع على البذل (قوله ومن مات الخ) الجملة معطوفة على جملة بدل نحو الجناية الخ لشاركتها في الاستثناء عما في المتن (قوله وله منفعة أو دين) يعني عنه قوله الآتي ومنها دينه ومنفعته (قوله ومنها) أي من تركته (قوله تعلق رهن) مفعول مطلق لقوله تعلق الدين بتركته (قوله ولا رهن وقف الخ) عطف على قوله رهن المنفعة (قوله على الوجه الذي الخ) أي فيكون بالتخلي في غير المنقول وبالنقل في المنقول نهاية ومعنى (قوله الا في المنقول) أي لحل التصرف أما صحة القبض فلا يتوقف على اذن غايته أنه اذا قبض المنقول بلا اذن من شريكه أتم وصار كل منهما طر يقا في الضمان والقرار على من تلفت العين تحت يده ذكره في حواشي الروض وظاهر كلام الشارح م ذكر كسج أن الاذن في قبض المنقول شرط لصحة القبض اه ع ش وما ذكره من حواشي الروض من الصحة مع الحسرة هو الواقع لكلامهم في المبيع (قوله الا في المنقول) أي فلا يحتاج الى اذن الشريك القبض في العقار وينبغي أنه اذا تلف عدم الضمان وبوجه بان البذلة ليست حسنة وأنه لا تعدى في قبضه لجواز اه ع ش (قوله بيده) أي الشريك اه ع ش (قوله جاز وناب) مقتضاه أنه يكون نائباً عنه بنفس الرضا وليس كذلك بل لا بد من اللفظ من أحدهما وعدم الرد من الآخر كما يعلم من باب الوكالة اه ع ش (قوله عنه) أي عن المرتهن (قوله في يده لهما) ويؤخره ان كان مما يؤثر وتجري المهايأة بين المرتهن والشريك كجربا بينهما بين الشريك وبين غيره ومعنى قال ع ش قوله ويؤخره أي العدل باذن الحاكم قال في الايعاب وان أبا الاجار دلالة يلزم رعاية المصلحة ولا نظر لكونهما كاملين فكيف يحجرهما على ذلك لانهما با متناعهما صارا كالناقصين بخوصفة فكنهه الشارع من جبرهما رعاية المصلحة ما انتهى اه ع ش (قوله فعلم) أي من قول المصنف و يصح رهن الخ اه ع ش (قوله من بيت الخ) (قوله من دار الخ) من فیهما التبعيض (قوله كما يجوز بيعه) أي الجزء المعين اه ع ش أي بالاشاعة

والافله البيع والشراء في الذمة خلا وموجب لا والرهن والارتهان مطلقا (قوله لانها تتلف الخ) فيه نظر بالنسبة للعمل المتروك في الذمة مثلا بل وبالنسبة لمنفعة ملك الراهن كان رهن منفعة سكني داره سنة من غير تعيين السنة (قوله لا وثوق به) أي لعدم القدرة عليه (قوله يكون في يده لهما) ويؤخره ان كان ممن يؤثر وتجري المهايأة بين المرتهن والشريك كجربا بينهما بين الشريك وبين غيره ومعنى قال ع ش قوله لا كورة لا تجرى في الام وولدها من الهائم * (فرع) * في الروض فصل الزوائد المتصلة مرهونة لا المنفصلة والجل المقارن للعقد لا للقبض مرهون فتباع بحماها وكذا ان انفصل لا الحل الحادث فلا تباع الام للمرتهن أي لحقه حتى تاده ان تعلق به حق ثالث انتهى وصرح أيضا قبل هذا بعدم دخول الصوف في رهن

فلا يصح رهن المنفعة لانها تتلف شيئا ولا رهن الدين ولو ممن هو عليه لانه قبل قبضه لا وثوق به وبعده لم يبق ديننا نعم بدل نحو الجناية على المرهون محكوم عليه في ذمة الجاني بانه رهن فمقتنع على الراهن الا برأه منه ومن مات تعدى وله منفعة أو دين تعلق الدين بتركته ومنها دينه ومنفعته تعلق رهن ولا رهن وقف ومكاتب وأم ولد (ويصح رهن المشاع) من الشريك وغيره وقبضه بقبض الجميع على الوجه الذي مر في قبض المبيع ولا يحتاج لاذن الشريك الا في المنقول فان لم ياذن ورضى المرتهن كونه بيده جاز وناب عنه في القبض والا أقام الحاكم عدلا يكون في يده لهما فعلم صحته رهن نصيبه من بيت معين من دار مشتركة بلا اذن شريكه كما يجوز بيعه فلو اقتسمها قسمه صحته رهن بها أو لكونها اقرا أو لحكم حاكم بها

تخرج المرهون لشريكه لزمه قيمته ههنا (٥٦) حصل بئله أى من غير تعيين فن ثم تظروا اليه في غرم القيمة ولم يجعلوه رهنا لعدم تعيينه

(قوله نخرج) أى بالقسمة (المرهون) يعنى البيت الذى رهن نصيبه منه (قوله لزمه) أى الراهن (قيمه) يعنى قيمة نصيبه من البيت اه رشدي (قوله رهنا) أى وتكون رهنا اه ع ش (قوله فن ثم) أى من أجل عدم تعيين بئله (قوله نظروا اليه) أى البذل وكذا ضمير ولم يجعلوه وضمير تعيينه (قوله لعدم تعيينه) يعنى عنه قوله السابق فن ثم (قوله القنة) قيد بذلك لان جميع الاحكام المذكورة لا تجرى في الام وولدها من البهائم * (فرع) * في الروض فصل الزوائد المتصلة مرهونة لا المنفصلة والحل المقارن للعقد لا للقبض مرهون فتباع بمحملها وكذا ان انفصل لا الحل الحادث فلا تباع الام للمرتهن أى لحقه حتى تلده ان تعلق به حق ثالث اه وصرح ايضا قبل هذا بعدم دخول الصوف في رهن الغنم أى وان لم يبلغ أو ان الجز كما صرح به في شرحه اه سم (قوله القنة) الى قوله وفائدة هذا في المغنى الا قوله فيما اذا قارن وجود الولد لزوم الرهن (قوله القن) أخرجه بما اذا كان حرافا ان الكلام ليس فيه وكان ينبغي ان يقول قتاله اه رشدي (قوله لبقاء البهائم الخ) وهو في الام عيب يفسخ به البيع المشر وط فيه الرهن ان كان المرتهن جاهلا كونها ذات ولد له ما به ومعنى قال ع ش قوله وهو في الام أى كون المرهون احدهما دون الآخر وقوله يفسخ به البيع أى يجوز به الفسخ لأنه بمجرد يفسخ به البيع كما يفسد قوله يفسخ دون يفسخ اه (قوله اذا ملكهما الراهن) قال في القوت فلو كان كل واحد لواحد بيع المرهون وحده قطعا اه ثم أخذ من عبارة المحرر ما نسب له من أن الخلاف اذا لم يكن للراهن مال غيرهما فان كان كاف قضاء الدين منه لان بيعها وحدها وبيع الولد معها ضرورة فلا يصار اليه مع وجود المال اه لكن الوجه أنه يكلف أحد الأمرين قضاء الدين منه أو بيعهما معا اه سم (قوله والولد الخ) والحال أن الولد الخ (قوله لزوم الرهن) ظاهره وان تأخر عن العقد فلينظر قوله لانها رهنه كذلك اه سم أى فالأولى حذف لفظة لزوم كما يأتي انقاع ع ش (قوله ذات ولد) خبر للكون و (قوله حاضنة) خبر بان له أو بدل من ذات ولد (قوله حاضنة) أى حيث كان الولد موجودا وقت الرهن والاقوت غير حاضنة أخذ من قوله مر لانها رهنه كذلك اه ع ش (قوله فاذا سوت حيث سوت) انظر اين جواب هذا الشرط ولعله جعل الجزاء الا في جواب الشرطين اه رشدي ولا يخفى أن هذا لا يصح عطف ثم تقوم الخ على ما قبله فالأولى ان يقدر له جواب أخذ من المغنى عبارته فاذا سوت حيث سوت حفظ ثم الخ (قوله انعكس الحكم) ولورهنه الام عند واحد والولد عند آخر واختلف وقت استحقاق أحدهما الدين كأن كان أحدهما حالا والاخر مؤجلا فالأقرب أنهم ما يباعان ويوزع الثمن فيما يخص الحال يوفى به وما يخص المؤجل يرهن به الى حواله اه ع ش (قوله فيقوم وحده الخ) لا يصح الدخول بهذا على المان كما لا يخفى اه رشدي وقوله على المتن وهو فالزائد قيمته بضمير الذي ذكر في غير التحفة وأما على ما فيها من ضمير أو ثبوت الدخول ظاهر وان كانت هذه النسخة خلاف سابق المنهاج (قوله من الحق بها) وهو الأب والجد والجددة على ما صر فيه فراجع اه ع ش (قوله فيما اذا تراحم الغرماء) أى أو تصرف الراهن في غير المرهون شرح مر اه سم (قوله السابق الخ) لا يخفى ما فيه من التعقيد الشديد ولوقال السابق أولهما في البيع وثانيهما في الخيار ضمن السلم عبارة المغنى وتقدم في البيع أنه لا يصح بيع الجاني الا في بريقته مال بخلاف المتعلق بما قود أو بذمته مال وفي الخيار أنه يصح بيع المرتد اه (قوله في الأول) أى في الجاني (قوله فيصم) الى قوله ويفرق في المغنى الا قوله مطلقا وكذا في النهاية الا

الغنم أى وان لم يبلغ أو ان الجز كما صرح به في شرحه (قوله اذا ملكهما الراهن) قال في القوت فلو كان كل واحد لواحد بيع المرهون وحده قطعا اه ثم أخذ من عبارة المحرر ما نسب له من أن الخلاف اذا لم يكن للراهن مال غيرهما فان كان كاف قضاء الدين منه لان بيعها وحدها وبيع الولد معها ضرورة فلا يصار اليه مع وجود المال انتهى لكن الوجه أنه يكلف أحد الأمرين قضاء الدين منه أو بيعهما معا (قوله لزوم الرهن) ظاهره وان تأخر عن العقد فلينظر قوله لانها رهنه كذلك اه سم (قوله فيما اذا تراحم الغرماء) أى أو تصرف الراهن

(و) يصح رهن (الام) القنة (دون ولدها) القن ولو صغيرا (وعكسه) لبقاء انك فيهما فلا تفريق (وعند الحاجة) الى توفية الدين من ثمن المرهون (بياعان) معا اذا ملكهما الراهن والولد في سن يحرم فيه التفريق لتعذر بيع أحدهما حيثئذ (ويوزع الثمن) عليهما ثم يقدم المرتهن بما يخص المرهون منهما ثم ذكر كيفية ذلك التوزيع بقوله (والاصح أنه) أى الشان تقوم (الام) اذا كانت هي المرهونة (وحدها) مع اعتبار كونها فيما اذا قارن وجود الولد لزوم الرهن ذاتا وللحاضنة له لانها رهنه كذلك فاذا سوت حيث سوت (ثم) تقوم (مع الولد) فاذا سوا ما سوت وخسين فالحسون قيمة الولد وهي ثلث المجموع فيوزع الثمن عليهما بهذه النسبة فيكون للمرتهن ثلثاه ولا تعلق له بالثلث الاخر فان كان الولد مرهونا دونها انعكس الحكم فيقوم وحده محضونا مكفولا ثم معها فالزائد قيمتها وكلام من ألحق بها في حصة التفريق كما مر وفائدة هذا التوزيع مع وجوب قضاء الدين بكل حال تظهر فيما اذا تراحم الغرماء (ورهن الجاني والمرتد كبيعهما) السابق في البيع صريح في الأول وفي الخيار صريح في الثاني فيصم رهن جاني لم يتعلق بريقته مال ومرتد

مطلقا كقاطع طريق وان تحتم قتله واذا صححنا رهن الجاني لم يكن برهنه مختارا (٥٧) لغدائه لبقاء محل الجناية ويغرق بين هذين

قوله كقاطع الى واذا (قوله مطلقا) ان اراد وان تعلق المال برقبته كما يتبادر من مقابلته لما قبله فهو ممنوع
 فاعل المراد به شيء آخر اه سم ولعل المراد بذلك قبل الاستنابة أو بعدها (قوله ويغرق الخ) أقول في هذا
 الفرق بحث ظاهر لانه ان اراد بالاسراع الى الفساد كونه بحيث يسرع فسادا فهذا نظير كون المرتد والجاني
 بحيث يقتلان وكل منهما موجود حال العقد وان اراد به الفساد بسرعته فهو أمر منتظر فالوجه ان يغرق بان
 الفساد يحصل بنفسه ولا بد بخلاف ذلك لا يحصل بنفسه وقد يتخلف فليتامل ثم رأيت أنه أشار لهذا الفرق
 بالنسبة للمحارب بقوله ولا يرد الخ فكان الوجه أن يجز به هنا أيضا اه سم ولك أن تختار الاول وتمنع قوله
 فهذا نظير الخ بان من تمة الفرق إمكان التدارك هنا ثم (قوله بين هذين) أي المرتد والجاني المتعلق برقبته
 قود (قوله ثم أي في مسرع الفساد) (قوله لا هنا) أي في المرتد والجاني (قوله بان المانع الخ) متعلق بقوله
 ويغرق (قوله على ما يأتي) أي على التفصيل الآتي في قول المتن: الا فان رهنه الخ (قوله بالاسلام) أي في المرتد
 و (قوله والعفو) أي في الجاني بل والمرتد أيضا كما في الامصار والاعصار التي أهملت فيها الحدود كعصرنا
 (قوله ولا يرد) أي على الفرق المذكور (قوله نظر الخ) مفعول له لا تنقضاء الورود (قوله باطل) أي على
 المذهب اه معنى (قوله يعني) الى قول المتن ولورهن في النهاية (قوله حمله قبلها) أي بمن يسع بيعه
 على العادة أخذ ما يأتي عن المعنى أنغاف في الشرح في مسرع الفساد الذي لا يمكن تجفيفه (قوله بان علم
 حمله بعدها ومعه) أي أو قبلها بمن لا يسع بيعه على العادة كالمروها تان مأخوذتان من رجوع النفي
 لا قيد وهو قوله قبلها والاحتمالات الاربعة الآتية مأخوذة من رجوعه للمقيد وهو علم الحلول (قوله
 أو احتمال الامر ان فقط) أي القبلي والبعدي والقبلي والمعية والبعدي والمعية (قوله بعينه المحتمل قبل
 الحلول) أي في الصورة الثالثة والخامسة والسادسة أي وبعينه المعلوم قبله أو معيه في صورتين الاوليين
 والمحتمل معيه في الصورة الرابعة (قوله ولو يتيقن الخ) محترز قوله يعني لم يعلم حمله قبلها اه ع ش وقبسه
 ما لا يخفى وقال سم هذا تفصيل لما سبق وبين ان الخروج هذه عن محل الخلاف اه وهو الظاهر (قوله
 ما لم بشرط بيعه الخ) أشار به الى قيد ملاحظ في المنطوق (قوله في جميع هذه الصور) شمل ذلك صور الاحتمال
 وقد يقال لا يتأتى بيعه قبل وجود الصفة لعدم العلم بوجودها الآن يقال هي وان كانت محتملة قد يغلب
 على الظن أو يتحقق زمان قبل احتمال وجود الصفة فيماع فيه وفاء بالشرط اه ع ش (قوله وأفهم المتن
 صحته رهن الثاني اذا علم الخ) شروع في بيان المفهوم وهو صور رتان هذه وقوله وكذا اذا كان الدين حالا
 والحاصل أن صور المعلق تسعة ستة في المنطوق باطله وثنتان في المفهوم صححتان وواحدة هي محترز القيد
 المقدر صححة (قوله اذا علم الحلول قبلها) أي بمن يسع البيع ولا بد من هذا القيد فيما اذا كان الدين حالا
 أيضا واذا كان كذلك فالمرتد لا يعلم فيه ذلك فسقط ما قبل ان التدبير تعليق عتق بصفة على الاصح فكان
 ينبغي أن يصح بالدين الحال كالمعلق عتقه بصفة كما قاله البلقيني أو يمنع فيها كما قاله السبكي اه معنى (قوله
 وفارق) أي فارق المعلق عتقه بصفة فيما اذا كان الدين حالا (قوله بان العتق فيه آكد الخ) مرآ نغاف عن المعنى
 فرق آخر (قوله دون المعلق عتقه الخ) وان لم يسع المعلق عتقه بصفة حتى وجدت عتق كل وجهه ان المقر
 بناء على أن العبرة في العتق المعلق بحال التعليق لا بحال وجود الصفة نهاية ومعنى قال ع ش قوله حتى

في عين الرهن مر (قوله مطلقا) ان اراد وان تعلق المال برقبته كما يتبادر من مقابلته لما قبله فهو ممنوع
 فاعل المراد به شيء آخر (قوله ويغرق) أقول في هذا الفرق بحث ظاهر لانه ان اراد بالاسراع الى الفساد
 كونه بحيث يسرع فسادا فهذا نظير كون المرتد والجاني بحيث يقتلان وكل منهما موجود حال العقد وان اراد
 به الفساد بسرعته فهو أمر منتظر فالوجه ان يغرق بان الفساد يحصل بنفسه ولا بد بخلاف ذلك لا يحصل
 بنفسه وقد يتخلف فليتامل ثم رأيت أنه أشار لهذا الفرق بالنسبة للمحارب بقوله ولا يرد الخ فكان الوجه ان يجز به
 هنا أيضا (قوله المحتمل) أي والمعلوم وقوله قبل الحلول أي أو بعينه معيه (قوله ولو يتيقن الخ) هل هذه

ومسرع الفساد الذي لا يمكن
 تجفيفه حيث فرقوا ثم بين
 المؤجل والحال لا هنا بان
 المانع ثم الذي هو الاسراع
 الى الفساد موجود حال
 العتق ولا يمكن تداركه لو
 وقع فائرا احتمال وجوده
 ويلزم من تأثيره رعاية
 الحلول والاجل على ما يأتي
 وأما المانع هنا وهو القتل
 فيستظر ويمكن بل يسهل
 تداركه بالاسلام أو بالعفو
 فلم ينظر لاحتمال وجوده
 ولا ترد صحته رهن المحارب
 بحال ومؤجل مع تحتم قتله
 نظرا الى أن مانعه متعلق
 باختيار القاتل وقدر لا يوجد
 بخلاف مسرع الفساد
 المذكور (ورهن المدبر)
 باطل وان كان الدين حالا
 لاحتمال عتقه كل لحظة
 بموت السيد فجأة (و رهن
 المعلق عتقه بصفة يمكن
 سبقتها لحلول الدين) يعني لم
 يعلم حمله قبلها بان علم
 حمله بعدها ومعه أو
 احتمال الامر ان فقط أو
 احتمال حمله قبلها وبعدها
 ومعه (باطل على المذهب)
 لغوات غرض الرهن بعينه
 المحتمل قبل الحلول ولو
 يتيقن وجودها قبل الحلول
 بطل جز ما لم بشرط بيعه
 قبلها في جميع الصور لزوال
 الضرر وأفهم المتن صحة
 رهن الثاني اذا علم الحلول
 قبلها وكذا اذا كان الدين

حالا وفارق المدبر بان العتق فيما أكد منه في الثاني وان كان التدبير تعليق عتق
 بصفة بدليل اختلافهم في جواز بيع المدبر دين المعلق عتقه بصفة (ولورهن ما يسرع فسادا فان أمكن تجفيفه كرطب) وعنب يجي عنهما

بان تقدير الجائحة الغالب وقوعها حيث يظن سيب البيع وهو المصلحة دون سيب الرهن وهو الدين وكما يحكم مع الرهن مطلقا وان لم بشرط التجفيف اذ لا محذور ثم ان رهن بموَجَل لا يحل قبل فساد بان كان يحل بعسده أو معه أو قبله بزمان لا يسع البيع (فعل) ذلك التجفيف عند خوف فساد أى فعله المالك وموته عليه مطلقا للرهن فان امتنع أجبر عليه فان تعذر أخذ شيء منه باع الحاكم جزأ منه وجفف بئنه ولا يتولا المرتهن الا باذن الراهن ان أمكن والا راجع الحاكم أما اذا كان يحل قبل فساد بزمان يسع البيع فانه يباع (والا) يمكن تجفيفه فان رهنه بدين حال أو موَجَل يحل قبل فساد بزمان يسع بيعه على العادة (أو) يحل بعد فساد أو معه لكن (شرط) في هذه الصورة (بيعه) أى عند اشرافه على الفساد الا ان والابطال قاله الاذرى كالكسبي واعترضه بأنه مبيع قطعاً وبيعه الا ان أحاطة ثمنه عند اشرافه وقد يجاب بان الاصل في بيع الرهن قبل الحل المنع الا لغرض وهو لا يتحقق الا عند اشراف (وجعل الثمن رهنا) مكانه قال الاسنوى قضية هذا أنه لا بد من اشتراط هذا الجعل وفيه نظر اه ويرد بان من مصالح المرتهن لتلايته من شرط بيعه انفسا كالثمن

وجدت أى وان حل الدين قبل وجودها أو كان حالاً وقوله بحال التعليق معتد وقوله لا بحال وجود الصفة قضية نفوذ العتق وان كان معسرا وسأى له عند قول المصنف ولوعا بصفته وهو رهن فكالاعتاق ما يافيه والجواب أن ما يأتى صورته بالوعا عتقه بعد الرهن وما هنا صورته بما اذا كان التعليق قبليه اه (قوله غير وزيب) أى جيدان اه ع ش (قوله على أهمها) أى شجرهما اه كردى (قوله على تفصيل الخ) سأتى بيانه عن المغنى والنهاية فى هامش قول الشارح الرهن المطلق (قوله وفارق هذا) أى رهنه قبل بدو الصلاح (قوله حيثند) أى حين اذ لم يبد الصلاح (قوله يبطل الخ) خبران اه سم (قوله دون سيب الرهن وهو الدين) فيه وقفة اذ سبب الرهن التوثيق بالدين لانفسه (قوله وكعدم) عطف على كرطب عبارة النهاية والمغنى أو لحكم طرى يتعدد اه (قوله صح الرهن) جواب فان أمكن الخ اه سم (قوله طلقا) أى حالاً أو موَجَل يحل قبل فساد أو بعده أو معه شرط البيع وجعل الثمن رهنا أولاً (قوله ثم ان رهن) الى قول المسن فان شرط في النهاية (قوله بموَجَل) سكت عن مقابله وهو أن رهن بحال وظاهر أن حكمه بما ذكره بقوله الا تى أما اذا كان يحل قبل فساد الخ اه سم (قوله فان امتنع) أى المالك اه ع ش وكذا خبر مننه (قوله باع الحاكم) بقى مالو كان المرهون عند الحاكم وتعد عليه أخذ شيء من المالك للتجفيف هل يتولا به نفسه يغتفر ذلك أم لا فيه نظر وينبغى أن يقال يرفع أمره لشخص من نوابه أو لحاكم آخر يبيع جزأ منه ويحفظه به كما لو ادعى عليه بحق فانه يحكم له به بعض خلفائه وليس له أن يتولا بنفسه فلو لم يجد نائبا ولا حاكما استتاب من يحكم له فانه باستتابته يصير خليفة ولا يحكم لنفسه وليس له أن يستقل بالبيع ويشهد له مكان الاستتابة اه ع ش (قوله ولا يتولا) أى لا يجوز له وظاهره ولو تبرع بالثمن وبوجه بأنه تصرف فى ملك الغير فلا يجوز بغير إذنه اه ع ش (قوله راجع الحاكم) أى فلو لم يجد الحاكم تجفف بئنه الرجوع وأشهد فان لم يشهد فلا رجوع له لان فقد الشهود نادرو ينبغى أن يحل هذا فى الظاهر وأما فى الباطن فان كان صادقا جاز له الرجوع لانه فعل أمر او اجبا عليه قياسا على مالواشرفت بهيمة تحت يدراع على الهلاك من أن له ذبحها ولا ضمان عليه ومعلوم أن الحاكم اذا أطلق انصرف الى من له الولاية شرعا فخرج نحو ملتزم البلد وشادها ونحوهما ممن له ظهور وتصرف فى محله من غير ولاية شرعية وهو ظاهر ان كان من له ولاية شرعية يتصرف من غير عوض مع رعاية المصلحة فيما يتصرف فيه والا فينبغى نفوذ تصرف غيره ممن ذكر للضرورة اه ع ش (قوله أما اذا كان يحل الخ) ومثله كما هو ظاهر مالو كان حالاً ابتداء اه سم (قوله فانه يباع) أى والبائع له الراهن على ما يأتى فى كلام المصنف اه ع ش (قوله والا يمكن تجفيفه) أى كالثمره تاتى بالتجفيف واللحم الذى لا يتعدو البقول اه مغنى قول المتن (يحل قبل فساد) أى يقيناً بقوله بعدوان لم يعلم هل يفسد قبل الاجل صح فى الاظهر اه ع ش (قوله يبيع على لعادة) ولا بد من هذا القيد فى الحال أيضا كما هو واضح وصرح به المغنى فى معالق العتق بصفة اه سيد عمر (قوله فى هذه الصورة) هى قوله أو شرط بشقيه وهما قوله يحل بعد الخ وقوله أو معه الخ اه ع ش عبارة المغنى فى هاتين الصورتين اه (قوله أى اشرافه على الفساد) وينبغى أن مثل اشرافه على الفساد مالو عرض ما يقتضى بيعه فيباع وان لم بشرط بيعه وقت الرهن فيكون ذلك كالشرط حكما ومن ذلك ما ينع كغيره فى قري ضر من قيام طائفة على طائفة وأخذ ما بأيديهم فاذا كان

غير قوله السابق بان علم حاله بعدها الا ان يقضيه ذات تفصيل ما سبق وبيان خروج هذه عن محل الخلاف (قوله يبطل) خبران وقوله صح الرهن جواب فان أمكن وقوله ثم ان رهن بموَجَل الخ سكت عن مقابله وهو ان رهن بحال وظاهر ان حكمه بما ذكره بقوله الا تى أما اذا كان يحل قبل فساد الخ (قوله أما اذا كان يحل الخ) ومثله كما هو ظاهر مالو كان حالاً ابتداء (قوله وقد يجاب الخ) يرد عليه ان اصالة المنع انما هى عند عدم رضاها وتوافقها على البيع اما عنده فلا كلام فى جوازها واتفاقها على الشرط رضا ببيع قبل الحل وتوافق عليه (قول المصنف وجعل الثمن رهنا) قال مر فى شرحه وقضية انه لا بد من اشتراط هذا الجعل وهو كذلك اذ يجرد الاذن بالبيع لا يقتضى رهن الثمن بالدين المؤجل وانما يقتضى وفاء الدين من الثمن ان كان حالاً

فوجب لرد هذا التوهم (صح) الرهن في الصور الثلاث لا تنفع المحذور مع شدة الحاجة (٥٩) للشرط في الأخيرة وبه فارق ما ياتي أن

الأذن في بيع المرهون بشرط جعل ثمنه رهنا لا يصح (أو يباع) المرهون في تلك الثلاث وجوب بأي رذعه المار من الحاكم عند نحو امتناع الرهن لبيعه (عند خوف فساد) حفظا للوثيقة فان أخره حتى فسد ضمنه (ويكون ثمنه) في الأخيرة (رهنا) من غير انشاء عقد عملا بالشرط ويجعل ثمنه رهنا في الأوليين بانشاء العقد (فان شرط منعه) قبل الفساد (لم يصح) الرهن لمنافاذا للشرط المقصود التوثيق (وان أطلق) فلم بشرط بيعه ولا عدمه (فسد) الرهن (في الظاهر) لتعذر استيفاء الحق من المرهون عند المحل لفساده قبله والبيع قبله ليس من مقتضيات الرهن والثاني يصح ويبيع عند الاشراف على الفساد لان الظاهر ان المالك لا يقصد اتلاف ماله ونقله في الشرع الصغير عن الأكثرين ومن ثم اعتمده الاسنوي وغيره (وان لم يعلم هل يفسد) المرهون (قبل) الحل (الاجل صح) الرهن المطلق (في الظاهر) اذا اصل عدم فساد قبل الحل وفارقت هذه نظيرتها السابقة في المعلق عنه بصفة محتمل سبقها الحل وتأخرها عنه بتشوف الشارع للعنق (وان رهن) بمو أجل (مالا) يسرع فساد فطرأ ما عرضه

من أريد الاخذ منه مرهونا عنده دابة لا يريد أخذها أو عرض اياها العبد مثلاً جاز له البيع في هذه الحالة وجعل الثمن كونه وبأيده مسئلة الخطا لمصلحة الآتية اه عش (قوله فوجب) أي الاشتراط اه عش (قوله في الأخيرة) أي فيما عدا أو الثانية بذهنية (قوله وبه) أي قوله مع شدة الخ (قوله لبيعه) أي الحاكم كونه ظاهر وعبرة بالقوت صريحته اه رشدي (قوله فان أخره) أي المار من بعد اذن الرهن له في البيع او تمكنه من الرفع للقاضي ولم يرفع سم وعش (قوله ويجعل ثمنه الخ) أي ويجب ان يجعل وعبرة سم على جولو ياد رهنا قبل الجعل الى التصرف في الثمن هل ينفذ لانه غير مرهون وجوابه الظاهر لانه لم يوجد استيفاء عن الدين معتبر اه اقول والمالك برهنه ولا التزم توفيقه الدين منه وبيعه الا ان يغتفر ما التزمه فكان يمكن اشتري عبدا بشرط اعتاقه ليس له التصرف فيه قبل الاعتاق مع كونه لو كاله اه عش (قوله بانشاء العقد) خالف المصنف فقال ويكون ثمنه رهنا مكانه في الصور كلها بانشاء عقد اه قول المتن (فان شرط منعه) ينبغي رجوع هذا للصور الثلاث بخلاف قوله الآتي وان أطلق فسد فانه ينبغي اختصاصه بالثالثة كما يؤخذ من قوله السابق لكن شرط في هذه الصورة فان مفهومه عدم اعتبار هذا الشرط في غيرها اه سم (قوله قبل الفساد) الى قول المتروك ويجوز في النهاية والمغنى (قوله فلم بشرط بيعه الخ) ولو اذن في بيعه مطاقا ولم يقيد بكونه عند الاشراف على الفساد ولا الاذن فهل يصح جلا لبيع على كونه عند الاشراف على الفساد ولا لاحتماله لبيعه الا ان فيه نظر والا قرب الاول لان الاصل ان عبارة المكاف تصان عن الالغاء اه عش (قوله لفساده قبله الخ) عبارة النهاية والمغنى لان البيع قبل المحل لم ياذن فيه وليس من مقتضى الرهن اه (قوله ومن ثم اعتمده الاسنوي وغيره) لكن اعتمد الاول نهاية ومغنى ومنهج وسم (قوله الرهن المطلق) أي بلا شرط بيع ولا عدمه ولو رهن الثمرة مع الشجر صح مطلقا أي حالا كان الدين أو مؤجلا اذا كان الثمر لا يتجفف فله حكم ما يسرع اليه الفساد فيصح تارذو يفسد اخري ويصح في الشجر مطلقا أي سواء كان ثمره مما يتجفف أو لا ووجهه عند فساد في الثمرة البناء على تفرق الصفقة وان رهن الثمرة منفردة فان كانت لا تجفف فهي كالتسارع فساد وقد مر حكمه والاجاز رهنها وان لم يبد صلحا لم بشرط قطعها لان حكم المار من لا يبطل باحتياحها بخلاف البيع فان حق المشتري يبطل ولو رهنها بمو أجل يحل قبل الجداد وأطلق الرهن بان لم بشرط القطع ولا عدمه لم يصح لان العادة في الثمار الابقاء الى الجداد فاشبهه ولو رهن شيئا على أن لا يبيعه عند المحل الا بعد أيام ويجبر الرهن على اصلاحها من سقى وجداد وتجفيف ونحوها فان ترك اصلاحها رضا المار من جاز لان الحق لهما لا يعدو ههما وهما مطلق التصرف وليس لاحدهما منع الاخر من قطعها وقت الجداد أما قبله فليس منها ما يمنع ان يدع اليه ضرر وزه ولو رهن ثمره يخشى اختلاطها بدين حال أو مؤجل يحل قبل اختلاط أو بعده بشرط قطعها قبله صح اذا لم يمنع وان أطلق الرهن صح على الاصح فان اختلط قبل القبض حيث صح العقد

انتهى (قوله فوجب لرد هذا التوهم) قد يقال غايه الانقبات اه هذا التوهم جواز الاشتراط لا وجوبه الا ان يريد فوجب جواز الاشتراط لكن على هذا لا يطابق المراد (قوله فان أخره حتى فسد ضمنه) عبارة الروض وشرحه فلو اذن الرهن للمار من في بيعه ففطرط بان تركه أو لم ياذن له وترك الرفع الى القاضي كما يحتمل الراجح وقواه النووي ضمن وعلى الاول قيل سيأتي أنه لا يصح بيع المار من الاجمعة المالك فينبغي حل هذا عليه وأجيب بان بيعه انما امتنع في غيبة المالك لكونه للاستيفاء وهو منهم بالاستعمال في ترويج السلعة بخلافه هنا فان غرضه الزيادة في الثمن ليكون وثيقته اه (قوله ويجعل ثمنه رهنا) لو ياد رهنا قبل الجعل الى التصرف في الثمن هل ينفذ لانه غير مرهون وجوابه الظاهر لانه لم يوجد استيفاء عن الدين معتبر (قول المصنف فان شرط منعه) ينبغي رجوع هذا للصور الثلاث بخلاف قوله الآتي وان أطلق فسد فانه ينبغي اختصاصه بالثالثة كما يؤخذ من قوله السابق لكن شرط في هذه الصورة فان مفهومه عدم اعتبار هذا الشرط في غيرها (قوله ومن ثم اعتمده الاسنوي) لكن المعتمد الاول

الفساد قبل الحل (كخطة ابتك) وان تعذر تجفيفها (لم يفسخ الرهن بحال)

وان طرأ دهن قبل قبضه لانه
يعتقر في الدوام ما لا يغتفر
في الابتداء فيبيع فيهما
عند تعذر تخفيفه قهراً على
الراهن ان امتنع وقبض
المرهون ويجعل ثمنه رهناً
مكانه حفظ الوثيقة (ويجوز
أن يستعير شيئاً ليرهنه)
اجماعاً وان كانت العارية
ضمنها ككل قال لغيره ارهن
عبدك على ديني ففعل فانه
كولو قبضه ورهنه (وهو)
أي عقد العارية بعد
الرهن لا قبله خلافاً لما هو عليه
بعض العبارات (في قول
عاريه) أي باق على حكمها
وان بيع لانه قبضه باذنه
ينتفع به (والظاهر أنه
ضمنان دين في رهنه ذلك
الشيء) لان الانتفاع هنا
انما يحصل باهلاك العين
بيعيها في الدين فهو مناف
لوضع العارية ومن ثم صح
هنا فيما لا تصح فيه كالنقد
ولان الاعيان = الذم
والضمنان يكون دينين وبعين
كما يأتي فيهما فهم قوله في
رهنه أنه لا يتعلق شيء من
الدين بذمة المير اذا ثبت
أنه ضمنان (في شرط ذكر
جنس الدين وقدره وصفته)
كأوله وتأجيله وصحته
وتكسيه كافي الضمان نعم
في الجواهر لو قال له ارهن
عبدك بما شئت صح أن
يرهنه بما أكثر من قيمته اه
ويؤيده ما يأتي في العارية

نفسه لعدم لزومه أو بعده فلا بل ان اتفقا على كون السكك أو العرض رهناً فاذنوا لاقول قول الراهن
في قدره بينه ورهن ما اشتد حبه من الزرع كبيعته فان رهنه مع الارض أو منفردا وهو بقل فكرهن الثمرة
مع الشجرة أو منفردة قبل يدو الصلاح وقدر اه مغني وأكثرها في النهاية قال ع ش قوله عند فساد في
الثمرة أي بان كانت مما لا يتجفف ورهنت بمو جل يحل بعد فسادها أو معه ولم بشرط بيعها عند الاشراف على
الفساد وقوله والاجاز أي بان كانت تجفف باحتياجها أي نزول الجائحة بها وقوله ورهن ما اشتد أي فيصح
ن ظهرت حباته كالشعير والاقلا اه ع ش (قوله وان طراً) غايه و (قوله قبل قبضه) أي بل يباع بعد
القبض ونموه وانتهى عبا بخرج بعد القبض قبله فلا يباع قهراً على الراهن لان الرهن غير لازم حينئذ
انتهى ايعاب اه ع ش (قوله لانه يغتفر في الدوام الخ) ألا ترى أن بيع الباقي باطل ولو أبق بعد البيع
وقبل القبض لم ينفسخ نهية ومغني (قوله فيبيع فيها) كأن ضمير التثنية عائداً على المشتريين الاولي قوله وان لم
يعلم الخ والثانية قوله وان رهن اه سيد عمر والا قرب أن مرجع الضمير طر وما ذكر في المتن قبل القبض
وطر وبعده (قوله ان امتنع) أي الراهن من البيع اه مغني (قوله وقبض المرهون) عطف على قوله امتنع أما
اذ لم يقبض فلا اجبار اذ لا يلزم الرهن الا بالقبض فلا وجه للاجبار اه سيد عمر عبارة ع ش أما قبل قبضه فلا
اجبار لان الرهن جائز من جهته فله فسخه اه وقال الرشيدى الواو فيه الحال اه وهو أحسن (قوله ويجعل
ثمنه الخ) ظاهره أنه يحتاج الى انشاء عقد وهو قياس ما سبق له أنفاً وقياس كلام المغني السابق أنه لا يحتاج
هذا الى انشاء عقد اه سيد عمر (قوله اجماعاً) الى قوله نعم ان رهن في النهاية (قوله بعد الرهن) أي بعد
لزومه أخذ ما يأتي في شرح فلواتى في يد الراهن الخ من قوله لانه مستعير الا أن اتفقا ومن قوله ولانه مستعير
وهو ضامنه دام لم يقبضه الخ (قوله اي باق على حكمها الخ) عبارة الشارح المحلى أي باق عليها لم يخرج عنها
من جهة المير الى ضمان الدين في ذلك الشيء وان كان يباع فيه كسيأتي انتهت فلعل قول الشارح مر وان
يباع غرضه منه ما في قول الجلال وان كان يباع فيه والابقاء حكم العارية بعد البيع من أبعاد البعيد بل
لا وجه له فايراجع اه رشيدى أقول عبارة المغني في شرح يرجع المالك بما يبيع نصها سواء يبيع بقيته
أم بما أكثر الى أن قال هذا على قول الضمان وأما على قول العارية فيرجع بقيته ان يبيع بها أو بأقل وكذا
بما أكثر عند الأكثرين اه وبه يظهر وجه بقاء حكم العارية بعد البيع (قوله وان يبيع) كذا في النسخ
حتى نسخة الشارح والظاهر يبيع اه سيد عمر (قوله لان الانتفاع) أي انتفاع المستعير (هنا) أي فيما
اذا استعار شيئاً ليرهنه (قوله فهو) أي الانتفاع المذكور ولعل الاولي وهو بواو الحال (قوله ومن ثم) أي
أجل المناقاة (قوله صح) أي عقد العارية (هنا) أي فيما اذا كانت الاستعارة لغرض الرهن (قوله كالنقد
أي وان صحت اعارته في بعض الصور اه سم عبارة المغني وشمل كلامهم الدراهم والدنانير فتصح اعارتها
لذلك وهو المتجه كما قاله الاسوي اه زاد النهاية والحق بذلك ما لو اعارهما وصرح بالتزيين به مما اول الضرب
على صورتهما وان لم تصح اعارتهما في غير ذلك اه قال ع ش قوله وهو المتجه الخ أي ثم بعد حلول الدين ان
وفي المالك فظاهر وان لم يوفى ببيع الدراهم بجنس دين الميرين ان لم تكن من جنسه فان كانت من جنسه
جعلها له عوضاً عن دينه بصيغة تدل على نقل المالك وقوله وصرح أي المير وقوله على صورتهما أي أو للوزن
بهما اذا كان وزنه معلوماً وتكونان كالصخرة التي تعار للوزن بها وقوله في غير ذلك أي كاعارتها للنقطة اه
(قوله ولان الاعيان كالذم الخ) عطف على قوله لان الانتفاع الخ عبارة المغني والنهاية لانه كما عاك أن يلزم
ذمة دين غيره ينبغي أن يملك الزام ذلك عين مال السكك لان كلامهما محل حق وتصرفه فاعلم أنه لا يتعلق لادين بذمة
حتى لو مات لم يحل الدين ولو تلف المرهون لم يلزمه الاداء اه (قوله دين) يعني بذمة أي بالزام دين غيره ذمته
و (قوله وبعين) أي ماله أي بالزام دين غيره بعينه ماله قول المتن (جنس الدين) أي كذهب وفضة وقدره
كعشرة أو مائة نهية ومغني (قوله في الجواهر) هو القمولى (قوله ويؤيده ما يأتي الخ) هذا التأييد انما يظهر
(قوله كالنقد) أي وان صحت اعارته في بعض الصور

من جهة انتفع به بما شئت وبه يندفع التظير فانه لا بد من معرفة الدين (وكذا المرهون (٦١) عنده) وكونه واحدا أو متعددا (في الإصح)

لاختلاف الغرض بذلك فان
خالف شيئا من ذلك ولو بان
يعين له زيدا فيرهن من
وكيله أو عكسه على ما بحثه
بعضهم أو يعين له ولي مخجور
فيرهن منه بعد كماله بطل كما
لوعين له قدر افرزاد لان
نقص وكلا استعاره ليرهنه
من واحد فرهنه من اثنين
أو عكسه (فلو تلف في يد)
الراهن ضمن لانه مستعير
الآن اتفاقا أو في يد المرهون
ولا ضمان عليه - ما إذا
المرهون أمين ولم يسقط الحق
عن ذمة الراهن نعم ان رهن
فاسدا ضمن بالتسليم على ما
قاله غير واحد لان المالك
لم ياذن له فيه ولانه مستعير
وهو ضامن مادام لم يقبضه
عن وجهه - نه رهن صحيح ولم
يوجد ويلزم من ضمانه
تضمن المرهون لترتب يده
على يده ضامنه ويرجع عليه
ان لم يعلم الفساد وكونها
مستعارة وأقضى بعضهم
بعدم ضمانه محتجا بانه اذا
بطل الخصوص وهو التوثيق
هنا لا يبطل العموم وهو
اذن المالك بوضعه
تحت يد المرهون وباقتناء
الجلال البلقيني في وكيل
برهن بالفرهنه بالف
وخمسائة بعدم ضمانه لانه
لم يتعد في عين الرهن وفي
مستأجر شي فاسدا آخره
جاءه لا بالفساد بان الثاني
لا يضمن وتردد في ضمان

على القول بانه عارية لا على القول بانه ضمن فتأمل اه رشیدی (قوله بما شئت) سيأتي في العارية ان المعتمد
في انتفع بما شئت انه يتقيد بالاعتاد في مثله فقياسه انه يتقيد هنا بما يعتادوهن مثله - فليتأمل سم على ج
وقد يفرق بان الانتفاع في المعار بغير المعتاد يعود منه ضرر على المالك بخلاف الرهن باكثر من قيمته لا يعود
ضرر عليه اذ غاية ان يباع في الدين وما زاد على ثمنه باق في ذمة المستعير اه ع ش (قوله التظير فيه) اي فيما
في الجواهر من صحته ههنا ما اكثر من قيمته قول المتن (وكذا المرهون عنده) ولا يشترط شي مما ذكر على قول
العارية اه معني (قوله وكونه واحدا الخ) قد تضمنه معرفة المرهون عنده فتأمل اه سم ولعل
لهذا أسقطه المعني وتكاف ع ش في منع التضمن بما فيه نظر (قوله زيدا الخ) أو فاسدا ففيرهن من عدل
لم يصح الرهن اه ع ش (قوله على ما بحثه الخ) وهو الاوجه سم ونهايه (قوله أو يعين له ولي مخجور)
قد يقال وعكسه كذلك تظير مسئلة الوكيل ويصور بين به جنون متقطع أقيم عليه ولي يتصرف عنه في اوقات
جنونه ويتصرف هو بنفسه في اوقات افاقته اه سيد عمر أي وبين طرأ عليه الجنون وأقيم عليه ولي
يتصرف عنه (قوله بطل) أي لم يصح ع ش وهو جواب فان خالف الخ رشیدی (قوله كملوعين له
قدر افرزاد) فانه يبطل في الجميع لافي الزائد فقط نهايه ومعني (قوله في يد الراهن) أي ولو بعد انفكاكه
سم وع ش (قوله أو في يد المرهون الخ) ولو أعتقه المالك فكاعتاق المرهون فينفذ قبل قبض المرهون
له مطلقا وبعده من الموصر دون المعسر ولو ألتفه انسان أقيم بدله مقامه كما قال الزركشي انه ظاهر كلامهم - سم
نهايه ومعني قال ع ش قوله مطلقا أي موصرا أو معسرا وقوله ولو ألتفه أي المعار للرهن وقوله أقيم بدله
مقامه أي بلا انشاء عقد اه (قوله عليهم الخ) عبارة المعني على المرهون بحال لانه أمين ولا على الراهن على
قول الضمان لانه لم يسقط الحق عن ذمته ويضمنه على قول العارية اه (قوله اذا المرهون الخ) علة لعدم
تضمن المرهون و (قوله ولم يسقط الخ) من السقوط وعلة لعدم تضمن الراهن اه ع ش وهو الظاهر
الموافق لما مر عن المعني خلافا لما في الرشیدی من أن قوله ولم يسقط الخ معطوف على قول المتن فلا ضمان
اه (قوله ان رهن) أي المعير (فاسدا) أي رهنا فاسدا (قوله لم ياذن له فيه) أي في الرهن الفاسد
(قوله ولم يوجد) أي الا قباض عن رهن صحيح (قوله لترتب يده) أي ترتبا مستعاضا من قوله الآتي وورد
الخ اه سم (قوله ويرجع عليه) أي المرهون على الراهن (قوله وكونها الخ) عطف على الفساد
والضمير للعين المرهونة ولعل المراد ان جهل كلام من الامر من المذكورين والا فلا يظهر وجه عدم الرجوع
بمجرد العلم بالامر الثاني فقط (قوله بعدم ضمانه) أي عدم ضمان الرهن الفاسد اه كردی أي
لا الراهن ولا المرهون (قوله لانه لم يتعد) يقال عليه بل تعدى بتسليمه اذ هو ممنوع من التسليم على هذا
الوجه اه سم (قوله وفي مستأجر الخ) عطف على في وكيل الخ و (قوله بان الثاني) ع لى بعدم
ضمانه بحرف واحد مع تقدم المجز وركن في قولهم في الدار زيد والخبرة عرو (قوله فاسدا) أي استجارا
فاسدا (قوله آخره) اي المس - تاجر المذكور (قوله بالفساد) أي فسادا لاجارة الاولى (قوله بان الثاني)
أي المستأجر الثاني (قوله وتردد الخ) من كلام البعض والضمير للجلال اه كردی (قوله ويرد الخ)
أي افتاء البعض اه كردی (قوله بانه لم ياذن الخ) ملاقاته للاحتجاج السابق ورد ذلك بهذا محمل تأمل

(قوله انتفع به بما شئت) سيأتي في العارية ان المعتمد في انتفع بما شئت انه يتقيد بالاعتاد في مثله فقياسه انه
يتقيد هنا بما يعتادوهن مثله ع لى فليتأمل (قوله وكونه واحدا الخ) قد تضمنه معرفة المرهون عنده فتأمل اه
(قوله على ما بحثه بعضهم) وهو الاوجه (قوله فلو تلف في يد الراهن) شامل لما قبل الرهن ولما بعد انفكاكه
وعبارة العراقي في شرح البهجة أما لو تلف في يد الراهن قبل الرهن أو بعده فانه يجب عليه ضمانه اه
وفي شرح مدر ولو أعتقه المالك فكاعتاق المرهون فينفذ قبل قبض المرهون له مطلقا وبعده من الموصر
دون المعسر ولو ألتفه انسان أقيم بدله مقامه - كما قال الزركشي انه ظاهر كلامهم (قوله لترتب يده) أي

الأول فاذا لم يضمن الثاني مع ان المالك لم ياذن صر يحاوضه تحت يده فالمرهون في مسئلتنا أولى لان المالك أذن في وضعه تحت يده ويرد بانه لم
اذن في وضعه تحت يده الا بعدد صحيح ولم يوجد فالوجه ضمان المرهون كما تقرروا أن ما قاله الجلال فيه نظر واضح (ولا رجوع المالك) فيه (بعد

قبض المرتهن) والالغت فائدة هذا الرهن بخلافه قبل قبضه لعدم لزومه (فان حل الدين أو كان حالا وزجج المالك للبيع) لانه قد يغدى ملكه (ويباع ان لم يقض) بضم أوله (الدين) من (٦٢) جهة الراهن أو المالك أو غيرهما كتبرع أى يبيعه الحاكم وان لم ياذن المالك ولو أيسر

الراهن كما يطالب بضامن
الذمة وان أيسر الاصيل
(ثم) بعد بيعه (يرجع
المالك) على الراهن (بما
يباع به) لانه لم يقض من
الدين غير زاد ما بيع به عن
القيمة ونقص عنها السكن بما
يتغابن به اذ يبيع الحاكم
لا يمكن فيه أقل من ذلك
(تنبيهه) * الغر شارح
فقال لنا مروهون يصح
بيعه بغير اذن المرتهن
وصورته استعارة شيء بغيره
بشروطه ففعل ثم اشتراه
المستعير من المهر بغير اذن
المرتهن وهذا الذي حرم به
احتمال للباقين ترددينه
وبين مقابله من عدم الصحة
ورج هذا جع ولم يبالوا
بما قبل ان الجرجاني صرح
بالأول لكون الحق انه
الأوجه لان شرائه لا يضر
المرتهن بل يؤكده لانه
كان يحتاج لراجعة المهر
وربما عاقبه ذلك وبشرائه
الراهن ارتفع ذلك ولو حكم
شافعي برهن ثم استعاده
الراهن فأفلس أو مات في حكم
مخالف يرى قسمته بين
الغرماء بها نفذان كان من
مذهبه بطلانه بقبض الراهن
حين أفلس أو مات بعد
صحته لان هذه قضية طرأت
لم يتناولها حكم الشافعي
لاتفاقهما على الصحة أولا
ذكره أبو زرعة وانما يتجه

(قوله والالغت) الى التنبيه في المعنى الا قوله أو غيرهما الى وان لم ياذن والى الفصل في النهاية (قوله بخلافه
قبل قبضه) ولا مرتهن حيث قد فسح بيع شرط فيه رهن ذلك ان جهل الحال وإذا كان الدين مؤجلا وقبض
المرتهن المهر فليس للمالك اجبار الراهن على قبضه اه معنى (قوله لانه قد يغدى ملكه) ولان المالك لو رهن
عن دين نفسه لوجب مراجعته فلهذا أولى اه معنى (قوله لم يقض) بضم أوله أو فقه (قوله من ذلك) أى بما
يتغابن به وان قضاه المالك انقل الرهن ورجع بما دفعه على الراهن ان قضى باذنه والا فلا رجوع له كولو
أدى دين غيره في ذلك فان أنكر الراهن الاذن فشهد به المرتهن للمهر قبل لعدم التهمة ويصدق الراهن
في عدم الاذن لان الاصل عدمه ولو رهن شخص شيئا من ماله عن غيره باذنه صح ورجع عليه ان يبيع بما يبيع به
أو بغير اذنه صح ولم يرجع عليه بشئ كظهيره في الضامن فيها اه نهية زاد المعنى وان قضى من جهة الراهن
انقل الرهن ورجع المالك في عين ماله اه (قوله الغر شارح) وهو العلامة الدميري اه نهية (قوله
بشروطه) أى عقد العارية للرهن أو عقد رهن المعارة (قوله وهذا الخ) أى الصحة (قوله احتمال الخ) خبر
وهذا الخ (قوله ورجع هذا) أى عدم الصحة اه كردى (قوله ان الجرجاني) لعل المراد به أبو العباس
أحمد بن محمد مصنف التخرير والمعاني والباقي والشافعي ما تراجم من اصحابنا الى البصرة سنة ثنتين وثمانين
واربع مائة قاله ابن الصلاح في طبقاته وابن سعد انتهى من طبقات الاسنوى وعده من اهل جرجان جماعة
كثيرة وصنفهم بالتجربة في العلم اه عرش (قوله بالأول) أى الصحة و (قوله انه الأوجه) أى الأول اه
كردى (قوله استعاده) بالدال أى اخذه وان لم ياذن فيه المرتهن اه (قوله بها) أى بالقسمة متعاق بقوله
فيكم وقول عرش أى الاستعادة لا يظهر له وجه (قوله من مذهبه) أى من مسائل مذهبه ويحتمل أن من
يعنى في رلوحذفه لكان أولى (قوله بطلانه) أى بطلان الرهن بقبض الراهن واستمراره بيده الى ان أفلس أو
مات و (قوله بعد صحته) أى صحة الرهن سيد عمر وكردى (قوله لان هذه) أى القسمة تعليل لقوله نفذ الخ اه
عرش (قوله لاتفاقهما الخ) أى الشافعي ومخالفه وفي تقريره نظر ولعل المناسب تقديم هذه العلة على الأولى
وابدال لان فيها نواو الحال (قوله وانما يتجه) أى ما ذكره أبو زرعة عبارة الكردى أى عدم تناول اه (قوله
ان حكم) أى الشافعي وكذا قوله اذا حكم اه كردى (قوله بوجبه) اسم مفعول أى ما وجبه الرهن اه كردى
عبارة عرش أى آثار الرهن بالترتبة عليه اه (قوله فيتناول ذلك) أى يتناول الحكم قضية القسمة أى فلا
ينفذ حكم المخالف بها عبارة النهاية فلا يتناول ذلك حيث نذاه (قوله لانه) أى وجبه اه عرش (قوله فيم
الآثار الموجودة الخ) هذا هو الذى كان شيخنا الشهاب الرملى براه وأفتى به بعض أكابر العصر بعدهم ونهاية
(قوله والتابعة) أى ومنها تقدم المرتهن به عند تراجم الغرماء
(فصل في شروط المرهون به) (قوله في شروط المرهون به) الى قول المتذ فلا يصح في النهاية (قوله
ولزوم الرهن) أى وما يتبع ذلك كبراءة الغاصب بالاداع عنده وبيان ما يحتمل به الرجوع اه عرش (قوله
ليصح لراهن) دفع به ما يملك الشرط انما تكون للعقود والعبادات والمرهون به ليس واحدا منها اه
ترقبنا منها أخذنا من قوله الآتى وردد الخ (قوله لانه لم يتعد) يقال عليه بل تعدى بتسليمه اذ هو ممنوع
من التسليم على هذا الوجه (قوله الغر شارح) هو الدميري (قوله اما اذا حكم بوجبه الى قوله فيم الآثار
الموجودة والتابعة) هذا هو الذى كان شيخنا الشهاب الرملى براه وأفتى به بعض أكابر العصر بعدهم وقول كثير
من أئمة متصرا للعراقي ان ذلك خرج من المخالف مخرج الافتاء لاعتباره اذ لو نظرنا الى ذلك لما استقر
غالب الاحكام شرح مر أقول وأيضا فالغرض كما هو ظاهر أن المخالف يرى حكمه المذكور حكما حقيقيا
ملزما فكيف يقال انه خرج مخرج الافتاء مع كون ما كنهه بعقدانه حكم حقيقى فليتأمل
(فصل في شروط المرهون به ولزوم الرهن)

عرش

ان حكم شافعي بالصحة أما اذا حكم بوجبه فيتناول ذلك لانه مفرد منضاف فيم الآثار الموجودة والتابعة
(فصل في شروط المرهون به ولزوم الرهن) (شرط المرهون به) ليصح الرهن

عش قول المتن (كونه ديناً) أي في نفس الأمر لما يأتي من قوله وثم دين الخ اه عش (قوله ولو زكاة) أي تعاقبت بالذمة ويحمل القول بالمنع على عدم نقلاهما اه ثم يابى قال عش بان تلف المال بعد التمكن من اخراج الزكاة لتكون ديناً لتعلقها حيث شذبت بالذمة ثم ان انحصر المستحقون فواضح والافهل المراد أنه يجوز الرهن من كل ثلاثة فاكتر من كل صنف فيه نظر أو من الامام أو يمنع هنا سم على ج أقول الظاهر أنه يجوز من كل ثلاثة ومن الامام أيضاً لان كلام الصنفين اذا قبض برئ الدافع فكان الحق انحصر فيهم لكن في حاشية شيخنا الزياي أنه لا بد من حصر المستحق ليكون المرهون به معلوماً دون ما اذا تعاقبت العين وعلى هاتين الحالتين يحمل الكلامان المتناقضان اه فافهم قوله لا بد من حصر المستحق عدم الصحة في غير ذلك وقوله على عدم تعلقها أي بان كان النصاب باقياً فانما حيث شذبت تعلق بعين المال تعلق شركة اه عش عبارة المغنى والاسنى والعمدة الجواز بعد الحول كما في أصل الروضة لان الزكاة قد تجب في الذمة ابتداء كزكاة الفطر ودواماً بان يتلف المال بعد الحول ويتقدر بقائه فالتعلق به ليس على شئيل الشركة الحقيقية لان له أن يعطى من غيره من غير رضا المستحقين قطعاً فصار الذمة كأنها متطورة اليها اه وقوله ما يتقدر بقائه الخ تخالف في الشرح والنهاية (قوله أو منفعة) الى قوله قدره في المغنى اذ قوله معينا (قوله لتعذر استيفائه) أي العمل في اجارة العين (قوله وان يبيع المرهون) غاية لثمة نذر الاستيفاء (قوله معينا معلوماً) خبر بعد خبر لقول المتن كونه (قوله فلو جهله) أي الدين (قوله أو رهن) أي الدين (قوله باحد الدينين) أي من غير تعيين (قوله وقد يغني العلم الخ) أي اذا حذف التقييد بالقدرة والصفة أمامه فلا يجوز اتحاد الدينين قدر اوصفة فالرهن باحدهما باطل مع العلم بقدرة وصفته عش ورشيدى عبارة المغنى ثانيها أي الشرط كونه معلوماً للعاقدين فلو جهلاه أو أحدهما لم يصح اه (قوله ينافيه) أي العلم (قوله لغا الخ) أي لتبين عدم الدس في نفس الامر (قوله أو ظن صحة شرط الخ) أي في العلم بفساد الشرط بالاولى وهـ هذه المسئلة بسطها في الروض سم على ج اه عش (قوله رهن فاسد) قال في شرح الارشاد كما اذا اشترى أو اقترض شيئاً من دائته بشرط ان يرهنه بما في ذمته فان البيع وان فسد الشرط لا يكتف الرهن صحيح لانه صادف محلاً سم على ج اه عش عبارة الرشيدى صورته كما في شرح البهجة أن يكون له على غيره دين فيبذره شيئاً بشرط أن يرهنه بدينه القديم أو به وبالجديد وحيث شذفت قول الشارح مر أو ظن صحة شرط رهن فاسد مسامحة والعبارة الصحيحة أن يقال أو ظن صحة شرط رهن في بيع فاسد ويجوز أن يكون قوله فاسد وصفاً للشرط اه أقول برده على كل من التصورين أن الشيء المذكور فيه مما لم يخرج عن ملك الدائن فسامعنى صحته رهنه بدينه (قوله لوجوده مقتضيه) أي مقتضى الرهن وسببه وهو الدين (قوله بخلاف الضمان) فانه يصح ويكون ضامناً لتسعة اه عش (قوله اذا لم يرهنا) أي في فساد الرهن (قوله اذهذه العبارة الخ) ان كانت العبارة مما على الخ بالميم أو بما على الباء وكان الذي عليه تسعة فقط اتضح ما أقاده أما اذا كانت بما بالباء وكان ما عليه أكثر من تسعة فدعوى المرادفة لما ذكره محل تأمل وان كان معنى من درهم الى عشرة تسعة اذ يصير قوله من درهم الخ بياناً لما قبله ولم يطابق قولنا تأمل فليجروا ه سيدعرو ويظهر أن كلا من الباع ومن هنا بمعنى عن وأن ما على صادق لجميع دينه وبعضه فلا فرق بين العبارتين ولا بين كون ما عليه تسعة أو أكثر (قوله ولا يغني عنه لفظ الدين الخ) لا يخفى أن حقيقة الدين معمول من عين أو منفعة متعلق

(قوله ولو زكاة) أي بان تلف المال ليكون ديناً لتعلقها حيث شذبت بالذمة ثم ان انحصر المستحقون فواضح والافهل المراد أنه يجوز الرهن من كل ثلاثة فاكتر من كل صنف وفيه نظر أو من الامام أو يمنع هنا (قوله لان الابهام الخ) قد يقال الابهام بجميع العلم بالمعنى المذكور وهو علم القدر والصفة فالرهن باحد الدينين المستويين قدر اوصفة المعلومين له صدق شرط العلم دون التعيين فلم يغني العلم عن التعيين فلم يتأمل فان ذلك قد لا يرد على قوله قد يغني المقيد جزئية الاعضاء (قوله أو ظن صحة) نفى العلم بفساد الشرط بالاولى وهذه المسئلة بسطها في الروض (قوله رهن فاسد) قال في شرح الارشاد كما اذا اشترى أو اقترض شيئاً من دائته بشرط

(كونه ديناً) ولو زكاة أو منفعة كالعمل في اجارة الذمة لا مكان استيفائه يبيع المرهون وتحصيله من ثمنه لاجارة العين لتعذر استيفائه من غير العين وان يبيع المرهون معينا معلوماً قدره وصفته فلو جهله أحدهما أو رهن بأحد الدينين لم يصح الرهن وقد يغني العلم عن التعيين لان الابهام ينافيه ولو ظن ديناً فرهن أو أدى فبان عدمه لغا الرهن والاداء أو ظن صحة شرط رهن فاسد فرهن و ثم دين في نفس الامر صحيح لوجود مقتضيه حيث شذفت ابن خيران ولا يصح رهنك هذا بما على من درهم الى عشرة بخلاف الضمان وفيه نظر ظاهر وان أقره الزركشي اذا لم يرهنا الجهل والابهام وهما منتفیان اذ هذه العبارة مرادفة شرعاً لقوله بتسعة مما على وهذا صحيح بلا نزاع فكذا ما هو بمعناه (ثانياً) أي وجوداً حالاً ولا يغني عنه لفظ الدين اذ لا يلزم من التسمية الوجود

واللام يسم المعلوم معدوما
(الزما) في نفسه كمن المبيع
بعد الخيار دون دين الكتابة
فالزوم ومقابلته وصان
للدين في نفسه وان لم يوجد
فحينئذ لا تلازم بين الثبوت
والزوم وسواء وجد معه
استقرار كدين قرض
واتلاف أم لا كمن مبيع
لم يقبض وأجرة قبل استيفاء
المنفعة فلا يصح (الرهن
بالعين) المضمونة كالأخوذة
بالسوم أو المبيع القاد
و (المغصوبة والمستعارة)
والحق بهما بمجرد فور
كلامانة الشرعية (في
الاصح) لانه تعالى ذكر
الرهن في المداينة ولا سخالة
استيفاء تلك العين من ثمن
المرهون وذلك مخالف
لغرض الرهن من البيع
عند الحاجة وانما صح
ضمانها ليقرب الحصول
المقصود بردها لئلا يرد
عليه بخلاف حصولها من
ثمن المرهون فانه متعذر
في عدم حبسه لاي غاية أما
الامانة كالوديعة فلا يصح
بها جزا وبه علم بظ - لان ما
اعتيد من أخذها من
مستعير كتاب موقوف وبه
صرح الماوردي واقتناء
القبول بلزوم شرط الواقف
ذلك والعمل به مردود بأنه
رهن بالعين لا سيما وهي غير
مضمونة ولو تلفت بلا تعد
وبان الراهن أحد المستحقين
وهو لا يكون كذلك وقال
السبكي

بالذمة قالم يوجد التعلق بالفعل فاطلاق الدين عليه مجاز كاطلاقه على ما سيقر ضمه وهذا من قال ان لفظه
يعني عن الثبوت فقول الشارع لا يلزم من التسمية الوجود ان أراد الوجود الخارج في قسم لكنه غير مراد
وان عبر بالثبوت لان الدين ليس من الموجودات الخارج جية وان أراد لا يلزم من التسمية تحقق المعنى في نفس
الامر عند اطلاق اللفظ فمحل تأمل كما علم مما تقرر وتسمية المعلوم معدوما صحيحة لتحقيق المعنى اذ هو
العدم في نفس الامر عند اطلاق اللفظ اه سيد عمر (قوله معدوما) فيه نظر وفرق بين تسمية تدل على الوجود
وتسمية لا تدل على الوجود بل على العدم سم على ج اه ع ش (قوله لازما في نفسه) أي من طرفي الدائن
والمدين ع ش (قوله بعد الخيار) وسيأتي الجواز به زمن الخيار أيضا سم ورشيدى (قوله وصفان للدين)
كما تقول دين الكتابة غير لازم وثن المبيع بعد انقضاء الخيار لازم والثبوت يستدعي الوجود في الحال اه
كردي (قوله وان لم يوجد فحينئذ لا تلازم) محل تأمل لما هو مقرر ومشهور من أن اسم الفاعل ونحوه حقيقة
في حال التلبس وأما اطلاقه قبل فن مجاز الاول اه سيد عمر قول المتن (بالعين) أي بسبب العين الخ اه ع ش
(قوله المضمونة) الى قوله وذلك في النهاية (قوله وألحق بها) أي العين المضمونة (قوله رده فوراً) المراد
بردها فوراً اعلام ما سكتها وبعد الاعلام سقط الوجوب ومع ذلك لا يصح الرهن بها لانها صارت كالوديعة اه
ع ش (قوله وذلك) أي استحالة الاستيفاء (قوله ضمانها) أي العين (قوله لئلا يرد) بيناء المفعول ونائب فاعله
ضمير العين (قوله هو عليه) أي الضامن على الرد (قوله أما الامانة) أي الجعلية بقربينة ما مر اه رشيدى
(قوله أما الامانة) الى قول المتن ولا يصح في النهاية (قوله وبه علم) أي بقوله أما الامانة الخ (قوله من مستعير
كتاب الخ) فيه تجوز فان أخذه لينتفع به لا يسمى استعارة فان الناظر مثلاً لا يملك المدفعة حتى يعبر اه ع ش
(قوله وبه) أي بالبطلان (صرح الماوردي) معتمداً اه ع ش (قوله بلزوم شرط الواقف ذلك) أي بصحة شرط
الواقف أن لا يخرج الكتاب الا برهن و (قوله والعمل به) أي وجوب العمل بذلك الشرط (قوله مردود)
خبر واققاء القفال الخ (قوله وهو) أي الراهن و (قوله كذلك) أي مستحقاً اه ع ش والرشيدى (قوله وقال
السبكي الخ) المعتمد بطلان الشرط المذكور مطلقاً ولا معول على ما قاله السبكي نعم ينبغي امتناع اخراج الكتاب
من محله حيث تاتي الانتفاع به فيه لان الشرط المذكور وان كان باطلاً لكنه يتضمن منع الواقف اخراجه
فيعمل به بالنسبة لذلك سم على ج اه ع ش ورشيدى عبارة النهاية والمغنى واعلم أن محل اعتبار شرط عدم
اخراجها وان ألغينا شرط الرهن مالم يتعسر الانتفاع به في ذلك المحل والاجاز اخراجه منه او ثوبه ينتفع به في
محل آخر و يرد له لمحله بعد قضاء حاجته كما أفق بذلك بعضهم وهو ظاهر اه قال ع ش قوله والاجاز اخراجه أي
من غير رهن وعليه فلو خالف واضع اليد على الكتاب المذكور فو أخذها وتلفه فله فاضمان لان حكم
فاسداً معقود كصحها في الضمان وعدمه مالوا تلفه فعليه الضمان بقيمة يتقرر بكونه مملوكاً وقوله في محل آخر
أي ولو بعيداً على ما اقتضاه اطلاقه لكن الظاهر أنه مقيّد بل بشرط عدم اخراجه منه رعاية لغرض الواقف
ما أمكن فانه يكفي في رعاية غرضه مجاز اخراجه لما يقرب من ذلك المحل وقد يشهد له ما لو انهم لم يسجد وتعلل
ان يرهنه بما في ذمته فان البيع وان فسد الشرط لكن الرهن صحيح لانه مصادف لمحلا (قوله واللام يسم المعلوم
معدوما) فيه نظر وفرق بين تسمية تدل على الوجود وتسمية لا تدل على الوجود بل على العدم (قوله بعد
الخيار) وسيأتي الجواز به زمن الخيار أيضا (قوله وأجرة قبل استيفاء المنفعة) قال في الروض ويصح
بالأجرة قبل الانتفاع في اجارة العين قال في شرحه وخرج باجارة العين المصريح به من زيادته الأجرة في اجارة
الذمة لعدم لزومها انتهى ولا يخفى اشكال قوله لعدم لزومها فليتأمل فيه (قوله وقال السبكي الخ) المعتمد
بطلان الشرط المذكور مطلقاً ولا يعول على ما قاله السبكي نعم ينبغي امتناع اخراج الكتاب من محله حيث
تاتي الانتفاع به فيه لان الشرط المذكور وان كان باطلاً لكنه يتضمن منع الواقف اخراجه فيعمل به بالنسبة
لذلك وعبارة شرح م ر واعلم ان محل اعتبار شرط عدم اخراجها وان ألغينا شرط الرهن مالم يتعسر الانتفاع به
في ذلك المحل والاجاز اخراجه منه او ثوبه ينتفع به في محل آخر و يرد له لمحله عند قضاء حاجته كما أفق بذلك

ان عنى الرهن الشرعى فباطل أو اللغوى وأراد أن يكون المرهون تذكرة متعة وان جهل مرادها احتمل بطلان الشرط جلا على الشرعى فلا يجوز
اخراج به رهن لتعذره ولا يغيره لخصالته للشرط أو لفساد الاستثناء فكانه قال لا يخرج مطلقا بشرط هذا صحيح لان خروجه مظنة ضياعه واحتمل
صحته جلا على اللغوى وهو الاقرب تصحيا للكلام مأثما له واعترض الزركشى (٦٥) ما رجحه بان الاحكام الشرعية لا تتبع اللغة

وكيف يحكم بالصحته مع امتناع
حسسه شرعا فلا فائدة لها
وأجيب عنه بأنه انما قيل
بشرطه مع ذلك لأنه لم يرض
بالانتفاع به الا باعطاء
الاخذ وثيقة تبعته على
اعادته وتذكيره حتى لا
ينساه وان كان ثقة لانه مع
ذلك قد يتباطأ في رده كما هو
مشاهد وتبعث الناظر
على طلبه لانه يشق عليه
مراعاتها واذا قلنا بما هذا
فالشرط بلوغها ثلثا أو ما يمكن
بيعه على ما بحث اذا لم يبعث
على ذلك الا حينئذ (ولا)
يصح الرهن (٦٤) ليس
بثابت سواء وجد سبب
وجوبه كنفقة زوجته في
الغدا لم لا كرهته على ما
(س) يقرضه أو يشتريه
لانه وثيقة حق فلا تقدم
عليه كالشهادة (و) قد يغتفر
تقدم أحد شقي الرهن على
ثبوت الدين لحاجة التوثيق كما
(لو قال أقرضتك هذه الدراهم
وارتنت بها عبدك) هذا
أو الذي صغته كذا (فقال
أقرضت ورهنت أو قال
يعتكه بكذا وارتننت) بثمنه
هذا (الثوب) أو ماصفته
كذا (فقال اشتريت
ورهننت صح في الاصح)
لجواز شرط الرهن في ذلك
فإنه أولى لان التوثيق

الانتفاع به ولم يرج عوده حيث قالوا تصرف غايته لا قرب مسجد اليه ولا بد مع ذلك من رعاية المصلحة فيراعى
ما حوت به العادة في اخراج الكتب من اعطاء نحو كراسته ليتفهم او يعيدها ثم ياخذ بذيلها فلا يجوز اعطاء
الكتاب بثمنه حتى لو كان محبوا كافيا ينبغي جواز ذلك الحكمة لانه أسهل من اخراج جلته الذي هو سبب لضياعه وعليه
فالوجوب العادة بالانتفاع بحملته كالصحف جاز ارجاعه على الناظر تعهده في طلبه رده أو نقلة الى من ينتفع
به وعدم قصره على واحد دون غيره ومثل المصحف كتب اللغة التي يحتاج من يطالع كتابه الى مراجعة مواضع
بغيره فيها لانه لا يتأتى مقصوده باخذ كراسته مثلا اه ع ش و (قوله بتقدير كونه الخ) لا حاجة اليه (قوله
أن عني) أى قصد الواقف بشرط الرهن (قوله للشرط) أى ما تضمنه الشرط المذكور ومن منع اخراج
(قوله أو لفساد الاستثناء) أى قول الواقف الا برهن ولعل أو بمعنى بل اولتنويع التغيير (قوله بشرط هذا)
أى عدم اخراج مطلقا (قوله واحتمل الخ) عطف على احتمال بطلان الخ (قوله ما رجحه) أى من ان الاقرب
صحته وحاله على اللغوى اه معنى عبارة ع ش أى صحة الشرط اه يعنى فيها اذا أراد اللغوى ارجاعه لمراده
(قوله حسسه) أى المرهون (قوله الا فائدة لها) أى للصحة (قوله وأجيب عنه الخ) أى فيكون الشرط صحيا
معمل به لكن قال سم ما تقدم اه ع ش واعتد شيخنا الجواب المذكور وفاقا للشارح والنهاية (قوله مع
ذلك) أى مع ارادة المعنى اللغوى حيث علم أنه أراد ارجاعه الى الجمل عليه حيث جعل مراده اه ع ش (قوله وتذكره
به حتى لا ينساه) كان الاولى تقدمه على قوله تبعته على اعادته (قوله مع ذلك) أى كونه ثقة (قوله وتبعث
الخ) عطف على تبعته (قوله مراعاتها) أى الغين المرهونة (قوله واذا قلنا بما هذا) أى بالعمل بشرطه (قوله على
ذلك) أى الاعادة (قوله كرهته على ما يقرضه) أى رهن شخص على ما يقرضه شخص آخر ولو قال المصنف
سيفترضه لكان أحسن عبارة بشرح المنهج سيثبت بقرض أو ذخير اه وهى حسن (قوله سيشتريه) لعل المراد
بشئ ما يشتريه سم على ج اه ع ش عبارة السيد عمر الظاهر سيشتريه به فله على تقدر مضاف أو من باب
الحذف والايصال (قوله وقد يقرض الخ) القرض استثناء ومن اشتراط كون المرهون به ديننا بنا اذا انفهم منه
أنه ثابت قبل صيغة الرهن اه ع ش (قوله أحدث شقي الرهن الخ) قد يقال بل شقاه جميعا في صورة القرض بناء
على أنه انما عاك بالقبض اذ مقتضى توقف الملك على القبض توقف الدين عليه اذ كيف تثبت بدون الملك
فليتأمل اه سم على ج و يأتى مثله في الثمن اذا شرط في البيع الخيار للبائع أو له ما بل وكذا لو لم بشرط بناء على
أن الملك في زمن خيار المجلس موقوف وهو الراجح اه ع ش (قوله لجواز شرط) الى المنزل في المغنى الا قوله
وفارق الى قال القاضى (قوله في ذلك) أى القرض والبيع (قوله لا يبنى الخ) أى المشتري أو المقترض
المعلومين من المقام أى بخلاف المازج فلا يتمكن فيه من عدم الوفاء لبطلان العقد حينئذ بعدم توافق الايجاب
والقبول (قوله بخلاف البيع والكتابة) أى فان الكتابة ليست من مصالح البيع اه ع ش ولعل الاولى
العكس (قوله قال القاضى ويقدر في البيع الخ) عبارة شرح الروض قال القاضى في صورة البيع
و يقدر الخ اه رشدى (قوله عقبه) أى البيع (قوله في البيع الضمنى) كقوله قال أعقب عبدك عنى

بعضهم وهو ظاهر انتهى (قوله لا تتبع اللغة) قد يقال ليس في هذا تبعية لاحكام الشرعية تبعه بل غاية ما فيه
حل اللفظ على معناه اللغوى وهو غير عزى في الشرع (قوله أو يشتريه) لعل المراد أو بشئ ما يشتريه
(قوله أحدث شقي الرهن) قد يقال بل شقاه جميعا في صورة القرض بناء على أنه انما عاك بالقبض اذ مقتضى
توقف الملك على القبض توقف الدين عليه اذ كيف تثبت بدون الملك فليتأمل الا ان يصور ذلك بما اذا وقع
لقبض بين الشقين بان عقب قوله أقرضتك هذه الدراهم تسليمها له وقد يمنع ما كهذا هذا لتسليم قبل تمام

(٩ - (شرواني وابن قاسم) - خامس) فيه كذا قد لا يبنى بالشرط وفارق بطلان كاتبتك بكذا ويعتك هذا
تدينار فقهاهما بان الرهن من مصالح البيع والقرض ولهذا جاز شرطه فيها مع امتناع شرط عقدي بخلاف البيع والكتابة قال
القاضى ويقدر في البيع وجوب الثمن وانعقاد الرهن عقبه كما يقدر الملك بالبيع للمتمسك في البيع الضمنى اه

والذي ينبغي أن لا يحتاج
لذلك هنا غتفارا تقدم
فيه الحاجة كما تقرر بخلاف
ذلك فإنه لا بد منه فيه
واستغنى من صنع الثمن
أن الشرط وقوع أحد شئ
الرهن بن شئ نحو البيع
والأثر بعدهما فيصح إذا
قال يعني هذا بكذا ورهنت
به هذا فقد بعث وأرهننت
(ولا يصح) الرهن بغير لازم
ولا آيل للزوم وإن كان نابذا
لأنه لا فائدة في التوثيق بدن
يتكن المدين من إسقاطه
فلا يصح (بجزم الكتاب ولا
يجعل الجمالة قبل الفراغ)
وإن شرع في العمل بخلافه
بعد الفراغ للزومه حينئذ
(وقيل يجوز بعد الشروع)
لأنه لا يمتنع من الزوم
كالثمن في مدة الخيار وورد
بان الأصل في البيع للزوم
لأن المقصود منه الدوام ولا
كذلك الجمالة إذ لها قبل
تمام العمل فسخها فيسقط
به الجمل وإن لم يلزم الجدل
بفسخه وسد ثمة المثل
(ويجوز) الرهن (بالثمن
في مدة الخيار) لأنه يؤل إلى
الزوم مع أنه الأصل في وضعه
كما تقرر ومجمله أن ملك البائع
الثمن لكون الخيار للمشتري
وحده كما هو ولا يباع المرهون
الأبعد انقضاء الخيار (و)
يجوز (بالدين) الواحد
(رهن بعذرهن) وإن
اختلف جنسهما واقتضى
الاسنوي تركيبة بما لا يصح
أذ بتقديره بالدين رهن

بكذا فيقدر المالك ثم يقع عليه لاقتضاء العتق تقديم المالك أه كردد (قوله والذي يتجه إلخ) يؤيده أن
ما قاله القاضي لا يأتي نظيره في صورة القرض بناء على أنه انما عاك بالقبض فقبله لا يكون واجبا وإن قدر تقدم
العقد بل وإن وجد بالفعل فليتأمل أه سم (قوله لذلك) أي لتقدير دخوله في ملكه و (قوله كما تقرر)
أي في قوله وقد يغتفر إلخ أه ع ش (قوله الرهن) إلى قول المان ولا يلزم في النهاية (قوله لانتهاء الأمر إلخ)
أي لان الأمر فيه يصير إلى الزوم أه ع ش (قوله اذلهما) أنظر وقوله فسخها وله ما في مدة الخيار
فسخ البيع أه سم أقول قوله وله ما إلخ مقيد بقول الشارح لا تأتي ومجمله إلخ عبارة المغني ولا يجعل
الجمالة قبل الفراغ من العمل لأن لهما سخها متى شاء فإن قيل الثمن في مدة الخيار كذلك مع أنه يصح كما سياتي
أجيب بان موجب الثمن البيع وقد تم بخلاف موجب العمل وهو العمل أه وهي سالمة عن الاشكال
(قوله لأنه يؤل) إلى المتين في المغني (قوله يؤل إلى الزوم) أي يصير بغير مدة الخيار لازما بالفعل أه ع ش
(قوله كما تقرر) أي في قوله لأن المقصود منه الدوام أه ع ش (قوله لكون الخيار للمشتري وحده) قال
في شرح العباب وخروج خيار المشتري خيارهما لأنه موقوف وخيار البائع لأنه باق على ملك المشتري كما ستر
ولذلك قال المتولي لا ينقذ الرهن في هاتين الحالتين بخلاف وان أذن له البائع أه سم (قوله وحده) ظاهره
عدم تبين الصحة إذا كان لهما وتم أه سم (قوله ولا يباع المرهون إلا بعد انقضاء الخيار) أي بان كان الثمن
حالا أو مؤجلا وتوافقا على بيعه ثم تحيله لكن بشرط أن لا يجعل الأذن مشروطا بأداء التجمل بل يتوافقان
على البيع حالا ثم بعد البيع بمجمله كما يؤخذ من قول المصنف الآتي آخر الفصل ولو أذن في بيعه ليحل
المؤجل من غنمه يصح أه ع ش (قوله تركيبة) أي ترهيب المصنف في قوله وبالدين رهن بعذرهن أه
رشدي (قوله بما لا يصح) أعلم أن المعروف امتناع تقديم معمول المصدر وإن كان طرفا أو جارا ومجورا
وجوزه بعض النحاة إذا كان طرفا أو جارا ومجورا وراوحيته فاعتراض الاسنوي بأنه لا يصح تساهل
لا ينبغي بل اللائق دفعه بتخريج قول المصنف على القول بجواز ذلك ولعله لم يحرم المسئلة هذا وفي شرح
بانت سعاد لابن هشام أن كان المصدر ينحل بان والفعل امتنع التقديم مطاوعا والأجاز مطلقا قال وكثير من
الناس يذهل عن هذا فيمنع مطاوعا أه ولعل استثناء الطرف ونحوه عند بعضهم على الشق الأول أه سم وقوله
ينحل بان والفعل أي فعلية فاعتراض الاسنوي متوجه على المتن لأن ما هنا منه وإن كان إطلاقه المنع ممنوعا
رشدي وع ش (قوله هو جائز) أي التركيب وكان الأولى تقديم لفظة هو على قوله بتقدير إلخ بل لا يخسر
الاسنوي إذ يتعلق بالدين رهن جائز لأنه إلخ (قوله مفعول ثان) إلى قوله ومكره في المغني الأقوله مع أنه أه أقوله

العقد الآن يقال يكفي ملكه بعد تمام العقد وصدق أنه لم يتقدم إلا أحد الشقين (قوله والذي يتجه إلخ)
يؤيده أن ما قاله القاضي لا يأتي نظيره في صورة القرض لأن القرض انما عاك بالقبض فقبله لا يكون واجبا
وإن قدر تقدم العقد بل وإن وجد بالفعل فليتأمل (قوله اذلهما) أنظر وقوله فسخها وله ما في مدة الخيار
فسخ البيع (قوله لكون الخيار للمشتري وحده) قال في شرح العباب وخروج خيار المشتري خيارهما
لأنه موقوف وخيار البائع لأنه باق على ملك المشتري كما ستر ولذلك قال المتولي لا ينقذ الرهن في هاتين الحالتين
بخلاف وان أذن له البائع انتهى وفي نفيه الخلاف نظر كيف ثم قول أنه ليس باقيا على ملك المشتري فعلية
يعم الرهن انتهى (قوله وحده) ظاهره عدم تبين الصحة إذا كان الخيار لهما وتم (قوله تركيبة
بما لا يصح) أعلم أن المعروف امتناع تقديم معمول المصدر وإن كان طرفا أو جارا ومجورا وراوحيته فاعتراض الاسنوي بأنه لا يصح تساهل لا ينبغي بل اللائق
دفعه بتخريج تركيب المصنف على القول بجواز ذلك ولعله لم يحرم المسئلة هذا وفي شرح بانت سعاد لابن هشام
أن كان المصدر ينحل بان والفعل امتنع التقديم مطلقا والأجاز مطلقا قال وكثير من الناس يذهل عن هذا فيمنع
مطلقا أه ولعل استثناء الطرف ونحوه عند بعضهم على الشق الأول (قوله المصنف ولا يجوز أن يرهن المرهون

وقوله والاذن قول المتن (بدن آخر) مع بقاء رهنية الاول نهاية ومعنى وأسنى زاد سم قال الشارح في شرح العباب ويؤخذ من التقييد ببقاء رهنية الاول أنه قبض فقبل قبضه بجواز الرهن الثاني كإلى البيان ما كانه القطع واعتمده الرعي ويوجهه بأن الرهن جائز من جهة الراهن فاقباضه من الثاني فسخ الاول انتهى قلت بل نفس الرهن الثاني فسخ كاستبينه فيما يأتي اه وبه يظهر عدم صحة ما استظهره ع ش مما نصه ان ظاهره أي المتن ولو قبل بل القبض وهو ظاهر ويوجهه ببقاء عقد الرهن وبأنه طريقا إلى جعله رهنا بالدينين بأن يفسخ العقد الاول وينشئ رهنا بهما اه (قوله وان وفي الخ) غايه قوله باذن الراهن ظاهره وان كان قادرا وفي شرح الروض وكذا لو أنفق عليه باذن المالك كما نقله الزركشي عن القاضي أبي الطيب والرويانى ثم قال وفيه نظر اذا قدر المالك على الاتفاق اذا ضرورة بخلاف الجنابة وسبقه الى نحو ذلك السبكي والاوجه حل ذلك على ما اذا عزر اه وقد يمنع قولنا ظاهره الخ بناء على حل قوله لنحو غيبة الراهن أو عجزه على النشر المرتب اه سم وقال ع ش قوله باذن الراهن قيد في المستثنين وقال فيهم سم على ج ظاهره ولو كان قادرا ثم قال والاوجه حل ذلك على ما اذا عجز اه أقول والا قرب الاول وبه حزم شيخنا الزياي في حاشيته وسم أيضا على المنهج عن مر اه ونوافقه قول المغنى ما نصه نعم لو جنى الرقيق المرهون ففداه المرتن باذن الراهن ليكون رهنا بالدين والفداء جاز لأنه من مصالح الرهن لتضمنه استبقائه ومثله لو أنفق المرتن على المرهون باذن الحاكم لعجزه عن النفقة أو غيبته فيكون رهنا بالدين والنفقة وكذا لو أنفق عاينه باذن المالك كما قاله القاضي أبو الطيب والرويانى وان نظر فيه الزركشي اه (قوله أو الحاكم) لعلة راجع لقوله أو أنفق الخ فقط (قوله أو عجزه) أي الراهن عن النفقة (قوله أيضا) أي كالدين كردى (قوله لان فيه) أي فيما ذكر من الفداء والاتفاق (قوله من جهة الراهن) الى قوله كما قال في النهاية الا قوله وكعكسه وقوله من وقت الاذن (قوله من جهة الراهن) أي أمان من جهتنا المرتن لنفسه فلا يلزم في حقه بحال نهاية ومعنى أي أم الوارثن لغيره كطفاه فلا يس له الفسخ لما فيه من التفويت على الطفل ع ش قول المتن (القبض) أي فللراهن الرجوع فيه قبل قبض نهاية ومعنى (قوله أو قبضه) * (فرع) * لو أقبضه المرهون ولم يقصد أنه عن الرهن فوجهان بلا ترجيح قال مر والاعتماد أنه لا يقع من الرهن سم على منهج اى ويكون أمانة في يد المرتن بحسب رده متى طلبه المالك وينبغي تصديق المالك في كونه لم يقصد اقباضه من جهة الراهن لانه لا يعرف الامنه اه ع ش (قوله مع اذنه الخ) يعنى عنه قول المصنف لا تقي والظاهر الخ (قوله وان كان المقبض غيره) قد يقتضى أنه لا بد من مقبض مع اذن الراهن للمرتن في القبض مع أنه سيأتي في النهاية والغنى ما يشعر بأنه عند اذن الراهن له المرتن في القبض يكفي قبض المرتن ولا يحتاج الى اقباض فليتأمل اه سيد عمر وهذا مبنى على أن ضمير غيره للراهن وليس كذلك بل هو للمرتن وان قول الشارح ان كان الخ احتراز عما اذا كان الراهن أصل المرتن كما يأتي في شرح والظاهر الخ (قوله عذر ارفاق الخ) أي عذر تبرع يحتاج الى القبول فلا يلزم الا بالقبض كالترض اه معنى (قوله لم يجبر عليه) أي الاقباض ع ش (قوله ممن يصح عقده أي الرهن) جعل الضمير للمفعول فلا يلزم خلو الجمله عن ضمير من ويحتاج الى تقديره أي منه واعلم أنه قد

عنده بدن آخر) قال في شرح الروض وغيره مع بقاء رهنية الاول قال الشارح في شرح العباب ويؤخذ من التقييد ببقاء رهنية الاول أنه قبض فقبل قبضه بجواز الرهن الثاني كإلى البيان ما كانه القطع واعتمده الرعي ويوجهه بأن الرهن جائز من جهة الراهن فاقباضه الثاني فسخ الاول انتهى قلت بل نفس الرهن الثاني فسخ كاستبينه فيما يأتي (قوله فهو نقص) هاجاز برهن المرتن لانه المنضر و(قوله باذن الراهن) ظاهره وان كان قادرا في شرح الروض وكذا لو أنفق عليه باذن المالك كما نقله الزركشي عن القاضي أبي الطيب والرويانى ثم قال وفيه نظر اذا قدر المالك على الاتفاق اذا ضرورة بخلاف الجنابة وسبقه الى نحو ذلك السبكي والاوجه حل ذلك على ما اذا عجز اه وقد يمنع قولنا ظاهره الخ بناء على حل قوله لنحو غيبة الراهن أو عجزه على النشر المرتب (قول المصنف ممن يصح عقده أي الرهن) جعل الضمير المضاف

(عنده بدن آخر) موافق
لجنس الاول أولا (في
الجريد) وان وفي الدينين
وفارق ما قبله بأن ذلك شغل
فارغ فهو زيادة في التوثيق
وهذا شغل مشغول فهو
نقص منها نعم لو فدى المرتن
مرهونا جنى أو أنفق عليه
باذن الراهن أو الحاكم
لنحو غيبة الراهن أو عجزه
ليكون مرهونا بالفداء أو
النفقة أيضا مع لان فيه
مصلحة حفظ الرهن (ولا
يلزم) الرهن من جهة
الراهن (الا) باقباضه أو
(بقبضه) أي المرتن نظير
ما ص في البيع مع اذنه له
فيه ان كان المقبض غيره
لقوله تعالى فرهن بقبوضة
ولانه عذر ارفاق كالقرض
ومن ثم لم يجبر عليه وانما
يصح القبض والاذن
والا قباض (ممن يصح عقده)
أي الرهن فلا يصح من نحو
مسي وجنسون ومحجور
وكره لا تغناه أهليةهم ولا
من وكيل راهن

من أو اعني عليه قبل اقباض وكيله ولا من مرتهن اذنه الراهن أو اقبضه فطرأه ذلك قبل قبضه وأورد عليه غير المأذون فانه تصح وكالته في القبض مع عدم صحة عقده الرهن وكذا: (٦٨) سفيه ارتهن وليه على دينه ثم اذنه في قبض الرهن ويحجب بانه ذكر الاول بالمفهوم كما يعلم

يقال ان وقعت من على القبض فكيف يكون من محترضا قوله ولا من وكيل راهن أو على القبض فكيف يكون من محترضا قوله ولا من مرتهن الخ وكيف يورد عليه وكذا سفيه الخ اه سم بحذف ولك أن تقول ان من واقعة على مطلق الشخص كإيدل عليه قول الشارح وإنما يصح القبض الخ وعبارة الرشيدى قوله أى الرهن فيه اخراج الضمير من ظاهره لكن لا بد منه لصحة الحكم الا أنه كان عليه زيادة لفظ منه عقب قول المصنف يصح كصنع الجلال المحلى أى والخطيب اه (قوله جن الخ) أى الراهن (قوله أو اقبضه الخ) فيه تأمل (قوله فطرأه) أى الراهن (قوله وأورد عليه) أى على المتن جمعاً (قوله غير المأذون) كان المراد غير المأذون للمالك لغير الراهن سم (قوله من قوله ولا عبده) كان المراد أن قوله ولا عبده يفهم صحة استنابة عبده فيه فيفيد صحة قبض عبده اه سم (قوله كعكسه) لان الراهن لو قال للمرتهن وكالته في قبضه لنفسك لم يصح فان قيل أطلقوا أنه لو اذنه في قبضه صح وهو انابة في المعنى أوجب بان اذنه اقباض منه لا توكيل اه مـ نـ (قوله ذكر الاول) هو قوله غير المأذون الخ و (قوله والثاني) هو قوله وكذا سفيه الخ اه عـ شـ (قوله وقد لا يلزم) أى الرهن اه كردى (قوله فله الخ) أى الراهن قول المتن (راهننا) ظاهره وان وكل في الاقباض وهو ظاهر لان يدوكيله كيدته فكان قابضاً ومقبضاً اه سم (قوله ولى) فاعل عقد والرهن مفعوله (قوله فرشد المولى) أى او عزل هو أى المولى اه نهاية (قوله لانعزاله) أى المولى قول المتن (ولا عبده) يفيد أن عبده يجوز استنابته كما مر عن سم (قوله كتابة صحيحة) أخرج الفاسدة وكأنه لضعف الاستقلال فيها اه سم (قوله ومبعض الخ) عبارة المغنى والنهاية ومثله البعض ان كان بينه وبين سيده مهايأة ووقع القبض في نوبته وان وقع التوكيل في نوبة السيد ولم يشترط فيه القبض في نوبته اه قول المتن (ولو رهن الخ) أى رهن ماله بيد غيره منه كان رهن وديعة الخ نهاية ومعنى (قوله أو مستعاراً عند مستعير) أى أو مؤجراً عند مستأجر أو مقبوضاً بسوم عند مستام اه معنى زاد النهاية أو ما خوذاً ببيع فاسد عند آخذ اه (قوله أو رهن أصل من فرعه) أى تولى الطرفين باشترايه شيئاً من فرعه لنفسه ثم ارتهن شيئاً من ماله لفرعه و (قوله أو ارتهن له) الضمير المحرور يرجع الى الأصل أى ارتهن الأصل من القرع لنفسه ان باعه شيئاً وارتهن من ماله شيئاً لنفسه اه كردى (قوله من فرعه) أى المحجور اه سم قول المتن (امكان قبضه) أى ذهابه اليه اه كردى (قوله من وقت الاذن) عبارة المغنى وابتداء من امكان القبض من وقت الاذن فيه أى القبض لا العقد أى عقد الرهن اه (قوله مع النقل أو التخليه) أى مع زمن النقل أو زمن التخليه اه كردى (قوله مع النقل والتخليه) ان أراد مع زمن امكان النقل والتخليه فلا حاجة ليهلـ ول النقل والتخليه في القبض فاعتبار مضى زمن امكان قبضه اعتبار زمن امكان النقل والتخليه وان

من قوله ولا عبده والثاني ان سلم ما ذكر فيه تعين كونه يحضرة الولي وحينئذ فهو القابض في الحقيقة فلا يرد وقد لا يلزم وان قبض لكن لعارض فلا يرد كلو شرطى بيع وأقبضه في المجلس فله حينئذ فصح الرهن بفسخ البيع (وتجربى فيه النيابة) من الطرفين كالعقد لكن لا يستتبع المستحسن في القبض (راهننا) ولا وكيله في الاقباض كعكسه لامتناع اتحاد القابض والمقبض ومن ثم لو كان الراهن وكيله في الرهن فقط فوكيله المرتهن في القبض أو عقد ولى الرهن فرشد المولى ثم وكل المرتهن المولى في القبض جاز اذا اتحاد حيث شأى لان الرشد المقتضى لانعزاله أبطل تسميته الآن راهننا (ولا عبده) ولو ما ذونا وأم ولد لان يده كيدته (وفى المأذون) له في التجارة وجه لا انفراده باليد والتصرف كالمكاتب و يرد بالسزوم من جهة السيد في المكاتب بخلاف المأذون (ويستتبع مكاتبه) كتابة صحيحة لاستقلاله باليد والتصرف كالايجني ومبعضا وقعت الانابة في نوبته (ولو رهن وديعة عند مودع أو مغصوباً عنه - دغاصب) أو مستعراً عند مستعير أو رهن أصل من فرعه أو

ارتهن له (لم يلزم) هذا الرهن (ما لم يضر زمن امكان قبضه) من وقت الاذن مع النقل أو التخليه تطير ما مر في البيع لان

أراد مع وجود النقل والتخليف بالفعل فهذا لا يعتبر هنا لأن العين في يد المرتهن فيكتفي في القبض بمضي الزمن
 اه سم عبة النهاية عقب قول المتن من إمكان قبضه أي المرهون كنظيره في البيع لأنه لو لم يكن في يده لكان
 الزم ومتموقفا على هذا الزمن وعلى القبض لكن سقط القبض أقام له دوام اليد مقام امتثالها فبقى اعتبار
 الزمن فإن كان الرهن حاضرا اعتبر في قبضه مضي زمن يمكن فيه نقله إن كان منقولاً وإن كان عقاراً اعتبر مقدار
 التخليف وإن كان غائباً فإن كان منقولاً اعتبر فيه مضي زمن يمكن فيه المضي اليد ونقله والاعتبار مضي زمن يمكن
 الماضي فيه إليه وتخليته ولو اختلفا في الأذن أو في انقضاء هذه المدة فالقول للراهن اه (قوله ولا يشترط ذهابه
 إليه) وهو الأصح نهاية ومعنى (قوله في غير الولي الخ) عبارة النهاية والغنى ولورهن الأب ماله عند طفله أو
 عكسه اشترط فيه مضي ما ذكر وقصد الأب قبضاً إذا كان منتهياً وأقباضاً إذا كان راهناً كالأذن فيه اه قال
 الرشدي قوله مر وقصد الأب الخ قضيته أنه لا يشترط قبضه الأقباض في الأولى ولا القبض في الثانية والظاهر
 أنه كذلك فليراجع اه قال سيد ري يفتي أن يكتفي بالقصد أيضاً في ما إذا ذهب ماله لطفله وهذه تقع كثيراً
 في النوازل فليتنبه لها اه (قوله أي الراهن) إلى التنبية في النهاية وكذا في المغنى الأقوله وتزوج به أياها قول
 المتن (في قبضه) أي المرهون (قوله عنه) أي عن جهة الرهن فكان الأولى التأنيث قول المتن (ولا يبرئه) أي
 الشخص الذي يبيده شيء مضمون ضمان يضمن المصوب والمبار والمستام والمقبوض بالشراء الفاسد وما
 عداه هذه الأربعة يضمن بالمقابل حفني اه يحرم قول المتن (ولا يبرئه أو غيره) الضمير ان راجع إلى
 الغاصب وقول الشارح (وتوكيله) أي توكيل المالك الغاصب في التصرف في المصوب ببيع أو هبة أو
 غيرهما و(قوله وقراضه عليه) أي قراض المالك مع الغاصب في المصوب اه كردى (قوله ونحو اجارته)
 أي كعقده عليه الشركة اه نهاية (قوله وتوكيله وقراضه) وظاهر أنه إن تصرف في مال القراض أو قيمه
 وكل فيه برئ لأنه سلمه بأذن مالكه وزالت عنه يده نهاية ومعنى وأسنى (قوله عن ضمانه) أي ضمان نحو
 المصوب وهو باق لأن الأعيان لا يبرأ منها إلا ببراءة اسقاط ما في الذمة أو تملكه وكذلك إن أبرأه عن ضمان
 ما ثبت في الذمة بعد تلغه لأنه أبرأه عما لم يثبت نهاية ومعنى (قوله قبل رده مال له) كذا في غالب النسخ وفي
 بعضها بدله وهو يبيده خلافاً لما فهم شارح وفي هامش نسخة صحيحة مقابلة على نسخة المؤلف قوله وهو يبيده
 الخ كذا في نسخة الشارح التي عليها خطه اه أقول وهو الموافق لما في النهاية والغنى (قوله كالعارية)
 عبارة النهاية وكذا لا يبرأ المستعير بالرهن وإن منعه المغير الانتفاع لما حرم وجوز له الانتفاع بالمعار الذي
 ارتهنه لبقاء العارة فإن رجع المغير فيه امتنع ذلك عليه وللغاصب إجبار الراهن على إيقاع يده عليه لبرأه من
 الضمان ثم يستعيده منه بحكم الرهن فإن لم يقبل رفعه إلى الحاكم ليأمره بالقبض فإن أبي قبضه الحاكم أو
 ما ذونه و برده إليه ولو قال له القاضي أبرأتك واستأمنتك أو أودعتك قال صاحب التهذيب في كتابه التعليق
 برئ وليس للراهن إجبار على رد المرهون إليه ليقع يده عليه ثم يستعيده منه المرتهن بحكم الرهن إذا فرض
 له في براءة ذمة المرتهن اه وكذا في المغنى الأقوله فإن لم يقبل إلى وليس الخ قال ع ش قوله قال صاحب التهذيب
 الخ معتمد اه (قوله لأن نحو الرهن الخ) أسقط النهاية والمغنى لفظة نحو (قوله لم يرتفع) أي الرهن فإذا كان
 لا يرفع الضمان فلان لا يرفع ابتداء أولى وشمل كلامه المصنف ما لو أذن له بعد الرهن في أمساكه رهناً
 ومشت مدة إمكان قبضه نهاية ومعنى (قوله ويد الوديع) عطف على اسم ان وقوله الضمان طارئ عليها الجلة

بالفعل فهذا لا يعتبر هنا لأن العين في يد المرتهن فيكتفي في القبض بمضي الزمن فليتنامل (قوله وقراضه) قال
 في شرح الروض وظاهر أنه إن تصرف في مال القراض أو قيمه برئ كما سبق في باب حالته سلمه بأذن
 مالكه وزالت عنه يده انتهى (قوله كالعارية) قال في الروض ولا يحرم عليه أي المستعير انتفاعه أي
 بأعمال الذي ارتهنه إلا بالرجوع وللغاصب إجبار الراهن على إيقاع يده عليه أي لبرأه من الضمان ثم يستعيده
 بحكم الرهن وليس للراهن إجبار على رد المرهون إليه لذلك انتهى فإن لم يقبل رفعه إلى الحاكم ليأمره
 بالقبض فإن أبي قبضه الحاكم أو ما ذونه و برده إليه ولو قال القاضي أبرأتك واستأمنتك أو أودعتك قال

دوام اليد كابتداء القبض
 ولا يشترط ذهابه إليه كما
 قاله وإن أطال جرح في رده
 (والأظهر) في غير الولي إذ
 العبرة فيه بالقصد فقط
 (أشراط أذنه) أي لراهن
 (في قبضه) لأن اليد كانت
 عن غير جهة الرهن ولم يقع
 تعرض للقبض عنه (ولا
 يبرئه ارتهانه) ونحو اجارته
 وتوكيله وقراضه عليه
 وتزوج به أياها وأبرأه عن
 ضمانه قبل رده مال له
 (نن الغصب) ونحوه من
 كل ضمان يد كالعارية لأن
 نحو الرهن توثق لا ينافي
 الضمان ومن ثم لو تعدى فيه
 المرتهن لم يرتفع * (تنبيه) *
 يأتي في الوديع أنه لو تعدى
 فيها فأبرأه المالك عن ضمانها
 برئ ويفرق بأن يد الغاصب
 ونحوه متصلة في الضمان
 فلم يرتفع بمجرد القول ويد
 الوديع الضمان طارئ
 عليها فهي متصلة في الأمانة
 فردت إليها بادئ سبب
 (ويبرئه الأيداع) كاستأمنتك
 عليه أو أذنت لك في حفظه
 (في الأصح) لأنه محض
 اتهمان فينا فيه الضمان
 ومن ثم لو تعدى الوديع في
 الوديع عتار تقع عقد الأيداع

عطف على خبر ان (قوله واجتماع القراض) جواب عما يقال ان قضية التمثيل لضمنان اليد بالعارية مع قوله السابق وقراضه عليه أنهم قد يجتمعان وكيف يجتمعان والحال ان العارية انما تكون فيما ينفع به مع بقا العين والقراض انما يكون في النقد اه كرى أى فكان ينبغي تقديمه على التنبيه (قوله للترتين) أى أو لرهنه أو للضرب على صورته أو لوزنه كما مر عن النهاية وعش قول المتن (مقبوضة) المعتمد أنه لا فرق في كل من الهبة والرهن بين المقبوض وغيره نهاية ومعنى وسم قول المتن (وبرهن) لورهن قبل القبض من المرتين بدین آخر فهل يصح الرهن الثاني ويكون رجوعا عن الأول أو لا يصح الا بعد فسخ الأول فيه نظر وقياس ما يأتي فيمالورهن منه بعد القبض هو الثاني لكن تقدم عن شرح العباب عن البيان الصحة فانظره وقال مر ينبغي الصحة اه سم عبارة عش قوله وبرهن ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين كون المرهون عنده الثاني الأول ان رهنه عنده أو لا على دين القرض ثم رهنه عنده فانيا على دين آخر أو غير وهو ظاهر ويفرق بينه وبين مالورهنه عنده المرتين بعد القبض حيث توقف صحته على فسحه له قد الأول ثم ينشئ عقدا آخران أراد به أنه لزم من جهة الراهن باقباضه فلم يقدر على ابطاله برهنه فانيا بخلاف ما قبل القبض فانه ممكن من فسحه متى شاء وكان الرهن الثاني فسخا للأول اه (قوله على المعتمد) تقدم عن النهاية والغنى وسم خلافه (قوله وانما استويا) أى المقبوض وغيره من الهبة والرهن (قوله وكذا فاسدة) وفاقا للنهاية والغنى قال عش ولعل الفرق بين هذا وبين ما تقدم في استنابة المكاتب من اشتراط صحة الكتابة أن المدارهتاه على ما يشعر بالرجوع ثم على الاستقلال وهو لا يستقل الا اذا كانت الكتابة صحيحة اه (قوله وتبديره) أى وكذا التعليق بصفة مغنى وعش (قوله لمنافاة ذلك الخ) أى التبدير وكذا تبديره عنه عبارة النهاية والغنى لان مقصود التعليق وهو مناف للرهن والثاني لان الرجوع عن التبدير ممكن اه وقال الكردى أى المذكور من الكتابة والتبدير اه قول المتن (وباجبالها) منه أو من أبيه كافي فتاوى القاضى اه زاد النهاية وضابط ذلك أن كل تصرف يمنع ابتداء الرهن طريانه قبل القبض يبطل الرهن وكل تصرف لا يمنع ابتداءه لا يفسخه قبل القبض الا الرهن والهبة من غير قبض اه قال عش قوله منه الخ أو ولو كان أى الاجبال بادخال المني ولو في الدبر وأطلق الاجبال وأراد به الجبل استعما لا للمصدر في متعلقه فشميل ما لو استندحت منه المحترم أو علمت عليه وقوله الا الرهن والهبة مثلهما ما البيع بشرط الخيار لغير المشتري والكتابة الفاسدة والجنابة الموجبة للمال على ما يأتي اه عش وقوله ولو في الدبر الصواب اسقاطه وقوله على ما يأتي فيه أن الذى يأتي في الجنابة بخلاف ما قاله هنا فيها قول المتن (لا الوطء) أى ولو أنزل اه عش قول المتن (والتزويج) ولا الاجارة ولو حل الدين قبل انقضائها نهاية ومعنى وأسنى (قوله بمررد العقد) وهو الرقبة عش (قوله ابتداء رهن الخ) بالاضافة (قوله رهن المزوجة) أى والزوجة غير نهاية ومعنى (قوله الراهن أو المرتين) أى أو وكيلاهما أو وكيل أحدهما اه نهاية (قوله أو خرس الخ) عبارة النهاية ولو خرس الراهن قبل الاذن في القبض وأذن بالاشارة المفهمة قبضه المرتين والالم يقبضه أو بعد الاذن وقبل القبض لم يبطل اذنه اه قول المتن (أو تخمر العصير) أى ولو ينقله من شمس الى ظل كما يصح به قوله الا تى ونحوه نقله الخ اه عش قول المتن (أو أبق) ظاهره وان أيس من عوده وينبغي في هذه الحالة أنه مطالب بالرهن بالدين حيث حل لانه في هذه الحالة يعد كالتالف اه عش

صاحب التهذيب في كتابه التعليق يرى مر (قول المصنف مقبوضة) المعتمد أنه لا فرق في كل من الهبة والرهن بين المقبوض وغيره (قول المصنف وبرهن) لورهن قبل القبض من المرتين بدین آخر فهل يصح الرهن الثاني ويكون رجوعا عن الأول أو لا يصح الا بعد فسخ الأول فيه نظر وقياس ما يأتي فيمالورهن منه بعد القبض هو الثاني لكن تقدم عن شرح العباب عن البيان الصحة فانظره وقال مر ينبغي الصحة وقول المصنف مقبوض بل أو غير مقبوض كما مر (قول المصنف وباجبالها) وكذا باجبال أصله لها كما هو ظاهر مر (قول المصنف والتزويج) قال في الروض والاجارة ولو حل الدين قبل انقضائها (قوله أو خرس الخ) في شرح مر ولو خرس الراهن قبل الاذن في القبض وأذن بالاشارة المفهمة قبضه المرتين والالم يقبضه فيبطل

واجتماع القراض والعارية
يتصور في اعادة النقد
للتربين (ويحصل الرجوع
عن الرهن قبل القبض
بتصرف بزيل الملك كهيئة
مقبوضة) واعتاق ببيع
(وبرهن) أعاد الباء للاستلزام
يتوهم أنه من المزيل
(مقبوض) لتعلقه
الغيره لا غير قبوض
على المعتمد وانما استويا في
الرجوع عن الوطء لانه
لا بد من اعادة المقبوض
بخلاف الرهن (وكتابة)
صحيحة (وكذا) فاسدة
(وتبديره في الاظهر) لمنافاة
ذلك مقصود الرهن وان جاز
الرجوع عنه (وباجبالها)
لامتناع بيعها (لا الوطء) فقط
لانه استخدم (والتزويج)
اذ لا تعلق له بمورد العقد
ومن ثم جاز ابتداء رهن
المزوجة (ولو مات العاقد)
الراهن أو المرتين (قبل
القبض أو جن) أو أغنى
عليه أو طرأ عليه جرحه
أو فاس أو خرس ولم يبق له
اشارة مفهمة (أو تخمر
العصير أو أبق العبد)

(قوله أوجني) ظاهره ولو أوجب مالاً وهو ظاهر اه ع ش (قوله أما غير الأخيرين) في إخراجهما انظر اه
سم (قوله ان مصير كل) أي من الرهن والبيع (قوله الوارث) ولو عاماً اه سم أي كذا طريق بيت المال اه ع ش
(قوله والاقباض) اعني النهاية والغنى أيضاً (قوله وفي غيره) أي غير الموت عطف على قوله في الموت (قوله
من ينظر الخ) لم يتعرض لخصوص المفلس وقد يقال قياس بحث البلقيني المذكور أن يمنع على المفلس
الاقباض بغير رضاء بقية الغرماء بجماع تعلق الجميع بماله بالخبر ففي اقباضه تخصيص بقياس يمنع بحشه وورده
أن لا يمنع عليه ذلك لكن ذكر في شرح العباب تنبيهاً يتحصل منه أنه ليس له ذلك الا برضاء الغرماء ثم نقله عن
ابن الصباغ اه فيحتاج للفرق على مقتضى رد بحث البلقيني اه سم على حج ولعل الفرق أن المفلس لما كان
التصرف منه نفسه كان اقباضه تخصيصاً للمرتين ولم ينظر لتقدم السبب منه قبل الخبر بخلاف مسألة البلقيني
فانه بموت الراهن انتهى فعله وكان تصرف الوارث امضاء لما فعله الراهن في حياته وقرىب منه جعلهم اجازة
الوارث الوصية تنفيذ الاعطية مبتدأة اه ع ش (قوله فيعمل فيه بالمصلحة) هو ظاهر في غير المحجور عليه
بالمفلس أما هو فلا ولي له بل هو الذي يتولى اقباض ان قلنا به ويتولى القبض لانه لا ضرر على الغرماء فيه اه
ع ش (قوله وهو) أي لوارث (قوله منه) أي التخصيص (قوله مردود) خبر وبحث الخ (قوله لسبق
التعاق الخ) عبارة النهاية بان المخصص في الحقيقة عقد المورث اه (قوله وأما فيهما) أي الأخيرين أي في
المتن بدليل قوله كالجنانية اه سم (قوله فعاد بالانقلاب الخ) عبارة الغنى والنهاية واذا تخلل عادر هنا كعاد
ملكاً والمترين الخيار في البيع المشروط به الرهن سواء اتخلل أم لا لان كان قبل القبض لنقصان الخل عن
العصير في الاول وفوان المالية في الثاني أما بعد القبض فلا خيار له لانه تخمر في يده اه قال ع ش قوله لنقصان
الخل الخ يؤخذ منه أنه لا خيار له لو لم تقص قيمته بالتخلل اه (قوله ويمنع) الى المتن في النهاية والغنى (قوله
حال التخمر) فلو قبضه خيراً وتخلل استأنف القبض لغساده القبض الاول بخروج العصير عن المالية لا العقد

أو بعد الاذن وقبل القبض لم يبطل اذنه انتهى وعبارة العباب لا يفسهم وشرحه الشارح هكذا ولا
خوس طراً للراهن أو المرتين قبل القبض ان كان لا يفهم يضم أوله أي لا يفهم من قام به مراد غيره ويلزم منه
غالباً انه هو لا يفهم مراد غيره وذلك لان غايته انه كالجنون وجنونه قبل القبض لا يفسد كذا آخره ع ش
المفهم بناء على ما يأتي وقول ابن الصباغ ان بقوله اشارة مفهومة أو كناية لم يبطل اذنه والابطال كالجنون ضعيف
بالنسبة للجنون وأما الخرس الغير انهم فيحتمل انه كذلك ويحتمل الفرق بان المجنون وليا يقوم مقامه فلا
مسوغ للبطالان فيه وأما الخرس الذي لا يفهم فان قلنا انه بولي عليه فكالمجنون والاحتمال بطلان الرهن
لتعذر امضائه لكن الانعفاء لا يفسد مع ان المغمى عليه لا بولي عليه وبذلك اتجه حرم المتن بما ذكرتم رأيت
البندنجي قال وعندي لا يبطل والمحجب الطبري رحمه هو صريح فيما ذكره المتن وفي نسخة حذف لا والصواب
اثباتها لما علمت انتهى ولقائل أن يقول ان الاذن في القبض حيث لم يتصل به القبض يبطل بخو المجنون
والخرس الذي لا يفهم ثم من بولي عليه يقوم مقامه في اقباض أو تركه بالمصلحة ومن لا بولي يبطل رهنه لتعذر
امضائه نعم ان احتمل زوال عارضة فيحتمل أن لا يبطـلان وينظر زوال العارض فليتامل (قوله أما غير
الأخيرين) في إخراجهما انظر (قوله الوارث) هل ولو عاماً (قوله من ينظر في أمر نحو المجنون) لم يتعرض
لخصوص المفلس وقد يقال قياس بحث البلقيني المذكور أن يمنع على المفلس اقباض بغير رضاء بقية
الغرماء بجماع تعلق الجميع بماله بالخبر ففي اقباضه تخصيص بقياس يمنع بحشه وورده أن لا يمنع عليه ذلك لكن
ذكر في شرح العباب تنبيهاً يتحصل منه أنه ليس له ذلك الا برضاء الغرماء ثم نقله عن ابن الصباغ ولو كان
لامفلس غرماء غير المرتين لم يجوز للراهن تسليم الرهن الى المرتين قبل فك الخبر لتعاقب حق مائر الغرماء ولانه
ليس له ان يبتدئ عقد الرهن في هذه الحالة فكذلك تسليم الرهن انتهى فيحتاج للفرق على مقتضى رد بحث
البلقيني وقول ابن الصباغ قبل فك الخبر يشعر بانه لو انكلا الخبر قبل بيع الرهن جاز له التسليم جيلئذ فليتامل
(قوله وأما فيهما) أي الأخيرين أي في المتن بدليل كالجنانية (قوله ويمنع القبض) فان فعل استأنف

أوجني قبل القبض في
الكل (لم يبطل) الرهن
(في الاصح) أما غير الأخيرين
فكالبيع في زمن الخيار
بجماع ان مصير كل الزوم
فيه يوم في الموت الوارث
مقام مورثه في القبض
والاقباض وفي غيره من
ينظر في أمر نحو المجنون
والمغمى عليه والخرس
المذكور فيعمل فيه بالمصلحة
وبحث البلقيني ان المرتين
لا يتقدم به على الغرماء لان
حقهم تعلق بالتركة بالموت
فاقباض الوارث تخصيص
وهو ممنوع منه مردود
السبق التعلق قبل الموت
بحريان العقد فلا تخصيص
وأما فيهما كالجنانية فلانه
يقتضي للدوام ما لا يقتضي
في الابتداء فعاد بالانقلاب
خ لا يعود الا بق وعفو
المغنى عليه ويمنع القبض
حال التخمر

لوقوعه حال المالية اه معنى (قوله جلد مرهون) بالاضافة عبارة المغنى ولومات الشاة المرهونة في يد
 الراهن أو الرهن فديع ذلك أو غيره جادها عا دما كالراهن ولم يعدر هنا اه (قوله بالمعاجة) من
 شأنه المعالجة فلا بد ان يدبغ بنحو القاعز ج له على دابغ سم على ج اه ع ش (قوله مع غير المرهن بغير
 اذنه) أمامعه أو باذنه فسيأتى أنه يصح نهاية ومعنى (قوله لانه حجر الخ) عبارة النهاية والغنى اذ لو صح لغات
 الوثيقة اه (قوله نعم الى كذا في النهاية) (قوله والوقف) ظاهره ولو على الرهن وقياس جواز بيعه صحة
 وقفه عليه قال المناوى وهو مأخوذ من كلامهم كذا نقل عنه اه ع ش (قوله لانه حرة) من النحو قطعه
 للطريق وتركه للصلاة بعد أمر الامام اه ع ش قول المتن (لكن في اعتناقه الخ) أى الراهن المالك
 و (قوله واعتناقه الخ) لا يخفى ما في عطفه على مدخول لكن فكان الاولى أن يقول ومثله سيدجان تعاق
 برقبته المال (قوله أو غيره) أى بأن أعتق عن كفارة نفسه على ما يأتى اه ع ش (قوله ويجوز) الى
 قوله لقوة العتق في النهاية والغنى الا قوله في المؤجل وقوله في الحال (قوله ويجوز) فلا يحتاج لاستثناء
 انعقاد نذره من عدم انعقاد نذر المصية اه سم (قوله بالقيمة) أى بقيمة المرهون هل اليسار يتبين بما في
 الفطرة أو بما في الفاس أو بما في نفقة الزوج والقرىب فيه نظر والا قرب الاول اه ع ش عبارة الجبري
 قوله بقيمة المرهون أى فاضله عن كفاية توموليلته شورى اه (قوله وبأقل الامرين) الى قوله في الحال بل
 الباقين لم يقيّد بالحال أطاق عبارته فشمّل المؤجل ووجه اعتبار الدين اذا كان أقل تشوف الشارع الى
 العتق فان اعتبار الأقل أكثر تحصيلاً للعتق اذ لو اعتبرنا القيمة طائقات العتق اذا كان الدين أقل وقدر عليه
 فقط اه سم (قوله كما قاله الباقينى) وفي كلام شيخنا الزيدى أن اللفظى تناقض كلامه في موضع قال ان
 رهن مؤجل اعتبر قيمته أو بحال اعتبر بأقل الامرين وفي آخر قال المعتبر أقل الامرين مطلقاً اه والاطلاق
 معتد اه ع ش قال الرشيدى وهو أى الاطلاق معتد الشارح مر أى والغنى كما يعلم من صنيعة اه (قوله
 تشبه الخ) تعليل للنفاذ من الموسر عبارة النهاية والغنى لانه عتق يبطل به حق الغير ففرق فيه بين المعسر
 والموسر كعتق الشريك اه (قوله لقوة العتق حالاً أو مآلاً مع بقاء حق التوثيق الخ) أسقطه النهاية والغنى
 ولعله حقيق بالسقوط اذ لا يظهر لقوله أو مآلاً لا موقع هنا ولعله سرى اليه من شرح المنهج وله موقع هناك اذ
 عبارة المنهج اعتناقه موسر وابلاده اه فجمع الايلاد مع الاعتناق بخلاف المنهاج حيث أخره مسئلة الايلاد

بعد التخلل (قوله ولو ديبغ جلد الخ) انظر لو ادبغ بنحو القاعز ج له على دابغ الا أن يقال من شأنه المعالجة
 (قول المصنف لكن في اعتناقه أقوال أظهرها ينفذ من الموسر) يدخل في ذلك ما لو رهن مالك بعض البعض
 ذلك البعض من البعض الخرب الدين الذى له على مالك البعض ثم أعتقه فيفصل فيه بين الموسر فينفذ عتقه
 ويغرم قيمته رهنه ما كانه والمعسر فلا ينفذ عتقه واعلم ان قبض المرهون في هذه الصورة ينبغي ان يحصل بمجرد
 الاذن فيه ولو غ الاذن له لانه في يده نفسه فلا يتوقف حصول القبض على زيادة على ذلك (قوله ويجوز) فلا
 يحتاج لاستثناء انعقاد نذره من عدم انعقاد نذر المعصية (قول المصنف من الموسر) يدخل فيه ما لو رهن مالك
 بعض البعض ذلك البعض عند البعض الخرب دين له عليه ثم أعتقه وفي شرح مر ولو كان للمبعض دين على
 سيده فرهن عنده نصفه صح لا يجوز أن يعتقه اذا كان معسراً الا باذنه فان كان موسراً نفذ بغير اذنه كالرهن
 الاجنبى انتهى * (فرع) * في الروض وشرحه وان رهن نصف عبد ثم أعتق نصفه فان أعتق نصفه
 المرهون عتق مع باقيه على الموسر دون المعسر أو أعتق نصفه غير المرهون أو أطلق عتق غير المرهون من
 الموسر والمعسر وسرى الى المرهون على الموسر دون المعسر لانه سرى الى ملك غيره فلكه أولى انتهى وقوله
 دون المعسر ظاهر كلامهم أنه لا يحجر على المعسر في النصف الاخر كما لا يحجر على الموسر في أمواله (قوله
 وبأقل الامرين الى قوله والحال) الباقينى لم يقيّد بالحال بل أطلق عبارته فشمّل المؤجل ووجه اعتبار
 الدين اذا كان أقل تشوف الشارع الى العتق فان في اعتبار الأقل أكثر تحصيلاً للعتق اذ لو اعتبرنا القيمة مطلقاً
 فان العتق اذا كان الدين أقل وقدر عليه فقط (قوله كما قاله الباقينى) عبارة شرح العباب فان كان المعتق

ولو ديبغ جلد مرهون مات
 لم يعدر هنا لان ماليته
 بالمعاجة بخلاف الخل ونحو
 نقله من شمس لظل قد لا يخاله
 (وليس الراهن المقبض)
 أى يحرم عليه ولا ينفذ منه
 (تصرف) مع ذير المرهن
 بغير اذنه (يزيل الملك)
 كالبيع والوقف لانه جـ ر
 على نفسه بالرهن مع القبض
 نعم قتله قودا ودفعاً وكذا
 انحوردة اذا كان واليا كذا
 قالوه وظاهره أن المالكية
 هنا لا تأثر لها بوجه بانه
 أبطل النظر اليها بحجره على
 نفسه فيه بالرهن ولم ينظر
 لذلك بالنسبة لنحو التود
 احتياطاً لحق الاذى
 (لكن في اعتناقه) واعتناقه
 مالك جانباً تعلقت الجناية
 برقبته عن نفسه تبرعاً أو
 غيره (أقول أظهرها ينفذ)
 ويجوز كما اقتضاه كلام
 الرافعى في النذرونص عليه
 في الام لكنه جزم في هذا
 الباب بحرمته وحكامه القاضى
 عن القفال (من الموسر)
 بالقيمة في المؤجل وبأقل
 الامرين من قيمته طاله الاعتناق
 والدين في الحال كما قاله
 الباقينى دون المعسر تشبهها
 بسراية اعتناق الشريك
 لقوة العتق حالاً أو مآلاً مع
 بقاء حق التوثيق بغرم القيمة

وفي الجبري على شرح المنهج قوله لقوة العقد حالا أي بالنسبة للاعتاق وقوله أو ما لا بالنسبة للإلاد
شوبري وهو علة للمعلل مع علمته أو علة لقوله تشبها ولما ورد على هذه العلة أحبال المعسر واعتاقه فقطضاها
أنهم ما ينغذان أيضا دفعه بقوله مع بقا الحق الوثيقة اه ووجه الكردى كلام الشارح بما نصه قوله حالا أو
ما لا الأول أن يعتق الراهن بنفس المرهون كافي المتن والثاني أن يحكم بعقده لا باعتاق الراهن له بل بالسراية
كما إذا رهن نصف عبد ثم أعتق نصفه الآخر الأصح أنه يعتق ويسرى إلى النصف المرهون لكن بشرط
اليسار على الأصح اه ولا يخفى أنه مع بعده عن المقام يرده أن العتق فيها كسئلة المتن في الحال لافي المال
والله أعلم (قوله في المؤجل مطلق الخ) تقدم ما فيه (قوله وعليه يعمل قوله الخ) لعزل المراد أن قوله المذكور
بالنسبة للحال يعمل على ذلك أي على أن القيمة أقل من الدين فلذا ذكرها بالنسبة للحال فلا ينافي أن قوله
المذكور شامل للمؤجل فإنه لا وجه لقصره على الحال لمخالفته السياق والمقصود اه سم (قوله وتصير
الخ) عبارة المغنى وتصير رهنا أي مرهونة من غير حاجة إلى عقد وان حل الدين أو تصرف في قضاء دينه ان حل
اه وعبارة النهاية والاسنى وتصير ديناً أي مرهونة بلا حاجة للعقد وان حل الدين هذا أي كون القيمة تصير
رهنا ان لم يحل الدين والافبحث الشيخان أنه يخير بين غرمها أي لتكون رهنا وبين صرفها في قضاء الدين اه
قال ع ش وتظهر فائدة ذلك التخيير فيما إذا كان الدين من غير جنس القيمة اه (قوله فكانه بلا عقد)
إلى المتن في النهاية الا قوله قال السكرو ومن تبعه وقوله على ما يأتي آخر الضمان بما فيه وقوله وعقده إلى ولومات
(قوله في ذمة المعلق) وفائدة ذلك تقديم المرتهن بقدر قيمة الرقيق على الغرماء إذا مات الراهن أو جرح عايشه
بغلس اه ع ش زاد الحلبي وقدمه بذلك على مؤنة التجهيز لومات الراهن وليس له سوى قدر القيمة اه
(قوله كالارش الخ) كأن قطع شخص يد العبد المرهون فان أرش اليد هو نصف قيمته يكون رهنا في ذمة
الجاني قبل الغرم وفائدة ذلك كالفائدة في المقيس السابق اه بجبري قال ع ش ومن فوائده أيضا أنه
لا يصح إبراء الراهن منه نظر الحق المرتهن اه (قوله ويشترط الخ) أي لتعينها للرهبية اه رشيدى
(قوله فلو قال قصدت الأيداع الخ) قضيته أنها تكون واقعة عن جهة الغرم عند الإطلاق وعليه فقوله يشترط
قصدها المراد منه أن لا يصرفه عن جهة الغرم اه ع ش (قوله فيما أيسره) أي في الجزء الذي أيسر
به ع ش (قوله أما عقده الخ) محترز قوله سابقا عن نفسه (قوله عن كفارة غير المرتهن) أي بسؤاله ومعلوم
أن الاعتاق عن المرتهن جائز كالباع منه نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله بسؤاله إنما يسد به لأنه شرط لصحة
التكفير عن الغير مطلقا وهو الذي يتوهم فيه الصحة وأيضا لما أتى تعليله بقوله لأنه يبيع الخ أما الاعتاق عن الغير
بغير سؤاله فمعلوم أنه لا يصح وان كان العتق غير مرهون اه (قوله لأنه يبيع) أي أن وقع بعوض (أوهبة)

حالة العتق موسرا بالقيمة التي يساويها القن زادت على الدين أولا كما بصرح به كلامهم وعبارة الزركشى كما
يقضيه كلامهم ووجهان العتق اتلاف ويحتمل اعتبار قدر الدين انتهى ويظهر ضبط يساره هنا بما يأتي
في سراية العتق ويبحث البلعيني أخذ من كلام غيره اعتبار يساره بأقل الأحرار من القيمة والدين وإنما يتجه
أن حل الدين وتخبر واختار صرف القيمة في الدين فمشتدلا بلزومه الأقل لأنه ان كان الدين فلا واجب غيره
أو القيمة فهي الواجبة على المعتق انتهى وقضية قوله وإنما يتجه الخ أنه إذا لم يختر الصرف في الدين بغرم
القيمة مطلقا خلاف قضية كلامه هنا (قوله وعليه يعمل قوله الخ) لعزل المراد أن قوله المذكور بالنسبة للحال
يعمل على ذلك أي على أن القيمة أقل من الدين فلذا ذكرها بالنسبة للحال فلا ينافي أن قوله المذكور شامل
للمؤجل فإنه لا وجه لقصره على الحال لمخالفته السياق والمقصود (قوله وتصير حيث لم يقض به الدين الحال)
قد يقتضى هذا أن أمرها موقوف فان قضى بها الدين لم تصرف رهنا والإصارات لكن ذلك لا يوافق قوله ومن
ثم الخ وعبارة الروض وتصير رهنا أو تصرف في قضاء دينه ان حل انتهى وبين في شرحه تراعى ذلك وفي شرح
مر اعتمد ما بحثه الشيخان فيما إذا حل الدين أنه يخير بين غرمها أو صرفها في قضاء الدين وهو الوجه مما نقلناه
عن العراقيين من أنه لا معنى للرهن في ذلك انتهى وأقول ينبغي جواز قضاء الدين المؤجل إذا لم يكن للراهن

في المؤجل مطلقا في الحال
إذا كانت هي الأقل وعليه
يعمل قوله (ويغرم قيمته)
وجوبا جبر الحق المرتهن
وتعتبر قيمته (بوم عتقه) لأنه
وقت الاتلاف وتصير حيث
لم يقض به الدين الحال
(رهنا) مكانه بلا عقد لقيامها
مقامه ومن ثم حكم برهنيتهما
في ذمة المعلق كالارش في
ذمة الجاني قاله السبكي ومن
تبعه ويشترط قصد دفعها
عن جهة الغرم كسائر
الدون أي على ما يأتي آخر
الضمان بما فيه فلو قال
قصدت الأيداع صدق بيمينه
ولو أيسر ببعضه نفذ فيما
أيسره أما عقده عن كفارة
غير المرتهن فممتنع لأنه يبيع
أوهبة وعقده تبرعا عن غير
المرتهن باطل

لذلك أيضا ولو مات الرهن فاعتق وارثه (٧٤) الموسر عنه صح لانه خليفته فلا يزاد وكذا في الرهن الشرعي بان مان مدينا فاعتق وارثه عنه

ولو رهن بعض فنه ثم اعتق باقيه سرى للمرهون ان أيسر والا فلا فيسأل انه احترز بالاعتاق عن هذا غير صحيح الآن براد بالنسبة للخلاف (فان لم ينقذه) لا عساره (فانك) الرهن باداء أو غيره (لم ينقذ في الاصح) لانه ألغى لوجود مانعه فلم يعد لصقه نعم ان بيع في الدين ثم ملكه لم يعتق جزا وقد لا يرد عليه لانه اذا بيع في الدين لا يقان حيث ان الرهن انك (ولو علقه) أي الرهن عتق المرهون (بصفة فوجدت وهو رهن فكالاعتاق) فينفذ من الموسر ويأتي فيه ما تقرولان التعليق مع وجود الصفة كالتهجير لامن المعسر بل تحل اليدين فلا يؤثر وجوده بعد الغك (أو) وجدت (بعده) أي الغك أو معه (نقذ) العتق ولو من معسر (على الصحيح) اذا بطل به حق أحد ولا عبرة بحالة التعليق لانه بمجرد لا ضرر فيه (ولا رهنه) عطف على تصرف بزيل الملك (الغيره) أي المرتهن من اراضيه وهو امتناعه له أيضا (ولا التزويج) للعبد وكذا الامة لكن لغير المرتهن كما علم مما قبله لانه ينقص قيمته ثم تجوز الرجعة (ولا الاجارة) ان كان الدين حالا أو يحل

أي ان وقع بلا عوض وهو ممنوع من ممانه ومعنى (قوله لذلك) أي لانه يبيع أو هبة وفي هذا التعليق نظر لان اعتاقه عن الغير تبرع ان كان بدون سؤاله لا يكون بيعا ولا هبة وان كان بسؤاله فلا حاجة اليه لانه من الهبة وقد تقدمت اه عش (قوله عنه) أي عن اراهن (قوله فلا يرد) أي صحة اعتاق الوارث على قولهم وعتقه تبرعا عن غير المرتهن باطل (قوله لانه خليفته) نفعله كفعله في ذلك ولان الكلام في اعتاق الراهن بنفسه نهاية ومعنى (قوله وكذا في الرهن الشرعي الخ) أي فيصح فلا يرد لما ذكر رأى ولان الكلام في الرهن الجعلي نهاية ومعنى (قوله ثم اعتق باقيه الخ) عبارة النهاية والمغنى ثم اعتق نصفه فان اعتقه نصفه المرهون عتق مع باقيه ان كان موسرا أو غير المرهون أو أطلق عتق غير المرهون من الموسر وغيره وسرى الى المرهون على الموسر ولو كان للمبعض دين على سيده فنه عنده نصفه صح ولا يجوز ان يعتقه اذا كان معسرا الا باذنه فان كان موسرا انقذ بغير اذنه كما رهن الاجنبي اه (قوله غير صحيح) أي لاتحادهما في التفصيل بين الموسر والمعسر (قوله أو غيره) كالاراء والارث (قوله لانه الخ) عبارة النهاية والمغنى لانه أعتقه وهو لا يملك اعتاقه فاشبهه ما لو أعتق المحجور عليه بالنسبة ثم زال عنه الحجر اه (قوله فلم يعد لصقه) وبه فارق الا بالاداء (قوله لم يعتق) أي كلفهم من المتن بطريق الاول ولو استعار من يعتق عليه ليرهنه فنه ثم ورثه فالواجب من ثلاثة احتمالات أنه اذا كان موسرا عتق والا فلا نهاية ومعنى (قوله عليه) أي على المتن أي على حكايته الخلاف (قوله ما تقرر) أي من اليسار بالقيمة في المؤل و باقل الامرين في الحال وتقدم ما قبله (قوله أو معه) ويمكن أن يدرج فيه ما في النهاية والمغنى من أنه لو علقه بفكك الرهن وانكسرت عتق اه (قوله لانه بمجرد) أي التعليق بدون وجود الصفة (قوله ومرا متناعه الخ) أي في قول المتن ولا يجوز ان يرهنه الخ أي فقوله لغيره ليس بقيد (قوله ولا التزويج للعبد) لم لم يقل هنالك لغير المرتهن بخلاف المرتهن بان كان أنثى اه سم عبارة النهاية ولا التزويج من غيره لانه يقلل الرغبة وينقص القيمة سواء العبد والامة والخلية عند الرهن والمزوجة فان زوج فالتكاح باطل لانه ممنوع منه قياسا على البيع اه زاد المغنى زوج الامتزوجها الاول أم لغيره اه قال عش قوله والمزوجة أي بان كانت من زوجته وطلقت اه (قوله لكن لغير المرتهن) أي بغير اذنه أما تزويجه باذنه فأولى بالجواز من رهنه باذنه اه سيد عمر (قوله نعم تجوز الرجعة) كذا في النهاية والمغنى قال الرشدي وتصور بان استعار زوجته الامتزوجها وطلقتها وراجعها اه قول المتن (ولا الاجارة) لا يخفى أنه حيث جازت الاجارة جازت الاعارة بالاولى لكن هل يجوز مطلقا لكان الرجوع فيها متى شاء أو على تفصيل الاجارة نعم على ج أقول ينبغي الجواز مطلقا لانها العلة وهي قوله لانها تنقص القيمة اه عش عبارة المغنى والنهاية ولا الاجارة من غيره أما الاجارة منه فتصح ويستمر الرهن وتخرج بذلك الاعارة فتجوز اذا كان المستعير ثقة اه (قوله فبطل) أي الاجارة وقوله كسابقتها بصيغة التنشئة أي الرهن والتزويج (قوله الا من المرتهن) راجع للاجارة دون قوله كسابقتها أيضا بدليل قوله السابق ومرا متناعه اه أيضا اه سم (قوله ولا ياتي) الى قوله وتصير في النهاية (قوله فيها) أي الاجارة (قوله تغريق الصفة) أي ببطلان الاجارة فيما جاوز المحل فقط اه نهاية (قوله لما مر فيه) أي في تغريق الصفة من التعليق بخبر وجه بالزيادة عن الولاية على العقد فلم يكن التبعض (قوله ولو احتمالا) كما اقتضاه كلام الشنخين وهو المعتمد مر وان اظهر فيه الاسوى اه سم عبارة النهاية والمغنى فان احتمل التقدم والتأخر والمقارنة أرائتين منها بان يؤثر على عمل معين كبناء عاتق مع كذا اقتضاه كلام المصنف كالروضة وهو المعتمد اه

غرض في الامتناع (قوله ولا التزويج للعبد) لم لم يقل هنالك لغير المرتهن بخلاف المرتهن بان كان أنثى (قول المصنف ولا الاجارة الخ) لا يخفى انه حيث جازت الاجارة جازت الاعارة بالاولى لكن هل يجوز مطلقا لا نكاره الرجوع فيها متى شاء أو على تفصيل الاجارة أو كيف الحال فيه نظرا (قوله الامن المرتهن) راجع للاجارة دون قوله كسابقتها أيضا بدليل قوله السابق ومرا متناعه اه أيضا (قوله ولو احتمالا) كما اقتضاه كلام الشنخين

قوله

قبلها) أي قبل انقضاء مدتها لانها تقلل الرغبة فيه فتبطل من أصاها كسابقتها الامن المرتهن أو باذنه ولا ياتي فيها تغريق الصفة لما مر فيه بخلاف ما يحل بعد انقضائها أو معه ولو احتمالا

فيجوز ان لم تنقص بها قيمة المار هوون ولم تتقدمه تغريغه لما بعد الماول زمانه اجرة وكانت (٧٥) من ثقتة الا ان يرضى المرهن بغيره ثم ان

اتفق حاله مع بقائها نحو
موت الراهن صبر لا نقضها
على أحد وجهين ربح جمعها
بين الحقين (ولا الوطء) أو
الاستمتاع به أو الاستخدام
ان حر لوطء وذلك خوف
التجسس فيمن يمكن حبسها
وحبسها للباب في غيرها ولو
صغيرة وان نقل الاذرى
فيها وفي الاستمتاع خلاف
ذلك واعتمده نعم بحث أنه
لو خاف الزنا ولم يطاها جاز
(فان وطئ) رواهها المالك
لها فاحبها (فالودح)
نسب لانها عقلت به في
ملكه فلا حد ولا مهر نعم
عليه في الكبر أو ش البكارة
يقضيه من الدين وان لم يحل
أو يجعله رهنا (وفي نفوذ
الاستيلاء) من الراهن
للمرهونة ومثله سيد الجانية
(أقوال الاعتاق) أظهرها
نفوذ من المور فقط ونصير
قيمتها بقيدها السابق وقت
الاحبال أي وان كانت أقل
نظير ما مر رهنا مكانها (فان
لم تنقذه) لا عساره (فانقل)
الرهن بلا بيع (نفذ)
الاستيلاء (في الاصح) وفارق
الاعتاق بأنه قول مقتض
للعق حالا فاذا رد لغامن
أصله والا فلا دفع لا يمكن
رده وتعد نفوذ أثره انما
هو لحق الغير فاذا زال نفذ
أما اذا انفك يبيعها في الدين
ثم عادت الى ملكه فينفذ
الاستيلاء لكن على الاظهر
وقيل قطعاً كذا في الروضة أصلها وعبر في الاولى بالمذهب ثم فالوقيل

(قوله فيجوز) أي عقد الاجارة وكان الاولى التانيث (قوله ولم تتقدمه تغريغه الخ) قضية ذلك ان الاجارة
اذا كانت تنقضي بعد حلول الدين زمن لا يقابل باجرة لم تصح وعليه فيمكن الفرق بينه وبين ما لو كانت تنقضي
معه ويتوقف تغريغه الامتعة منها على مدة لا تقابل باجرة بانها اذا بقيت الى ما بعد حلول الدين كانت
منفعة تلك المدة مستحقة للمستاجر فتبقى البسطة حائلة بين المرهن وبينها اذا اراد البيع ولا كذلك ما اذا
انقضت الاجارة مع حلول الدين اه ع ش (قوله بغيره) أي غير الثقة والتذكير بتأويل العدل
(قوله صبر لا نقضها الخ) ويضارب مع الغرماء أي الآن ثم بعد انقضائها يقضى ما فضل له من المار هوون
فان فضل منه شيء فالغرماء اه نهاية (قوله ربح) وجرم به في شرح الروض اه سم قول المتن (ولا
الوطء) يدخل فيه الزوج فاذا رهن زوجه بان استجارها من مالها ليرهنها ورهنها فيمتنع عليه
وطؤها وان كانت حاملا لانها لا تزيد على من لا تحبل مع أنه يمتنع وطؤها حبس الباب على ما صححه
الشيخان وما في شرح الروض مما يخالف ذلك ممنوع م ر اه سم (قوله أو الاستمتاع) الى قوله وتصبر
في المغنى (قوله ان حلال الخ) أي ان خاف الجر الى الوطء (قوله وذلك) أي عدم جواز الوطء وما معه (قوله
حسما) أي سدا (قوله نعم بحث الخ) واعتمده النهاية والمغنى أيضا (قوله جاز) فلو جلت هل ينفذ وقياس
الجواز النفوذ اه سم على ج وقد يمنع لان مجرد الاضطرار يسقط حرمة الوطء ولا يلزم منه تغويت حق
المرهن بل القياس أنه ان كان موسرا نفذ والا فلا كما لو وطئ بلاذن اه ع ش وهو الظاهر (قوله فلا حد
الخ) أي ولو عاها بالتحريم لكن يعز العالم به نهاية ومغنى (قوله يقضيه من الدين الخ) فيه مخالفة لما سبق
في العتق بالنسبة الى الدين المؤجل فانهم لم يتعرضوا فيه للتخيير بين الامرين وكانهم تركوه ثم لوضوحه اذا
مانع من تعجيل المؤجل وقوله هنا أو يجعله رهنا فيه اشعار بأنه لا بد من انشاء عقد الرهن ونسباً الى ان أرض
نقصها بالولادة يصير رهنا من غير انشاء رهن ولم يتعرض ثم لنظير قوله هنا يقتضيه من الدين وان لم يحل
فلينأمل اه سيد عمر وقوله فيه اشعار بأنه لا بد الخ قد يقال المراد بقريته السابق واللاحق من جعله رهنا
هنا صير رهنه رهنا بلا عقد وقوله ولم يتعرض ثم الخ أقول قد ذكره ثم النهاية والمغنى كما يأتي فتركه الشارح
هناك لعلمه بما هنا (قوله وتصير قيمته الخ) أي حيث لم يقض بها الدين الحال اه سم (قوله بقيدها
السابق) وهو قوله في المؤجل مطلقا وفي الحال اذا كانت أقل من الدين (قوله وقت الاحبال) كان الاولى
تقديمه على قوله بقيدها الخ (قوله أي وان كانت الخ) هذا مع كون الاصول اسقاط الواو مكر ومع قوله
بقيدها السابق عبارة سم قوله أي وان كانت الخ قياسا ما مر اختصاص هذا بالدين الحال اه (قوله
رهنا الخ) ويبيع على المعسر منها بقدر الدين وان نقصت بالتشقيص رعاية لحق الايلا بخلاف غيرهما من
الاعيان المرهونة بل يبيع كله دفعا للضرر عن المالك لكن لا يباع شيء من المستولدة الا بعد أن تضع ولدها
لانها حامل بحر وبعد ان تسقيه النباو يوجد مرضعة خوفا من ان يسافر بها المشتري فهلك ولدها فان
استغرقها الدين أو عدم من يشتري البعض يبعث كلها بعد ما ذكر للحاجة في الاولى وللضرورة في الثانية
وليس للراهن أن يهبها أي المستولدة للمرهن أي ولا لغيره بخلاف البيع لان البيع انما جاوز للضرورة
ولا ضرورة الى الهبة نهاية ومغنى (قوله لا يمكن رده) بدليل نفوذه من السفينة والمجنون دون اعتاقهما اه
حلي (قوله فينفذ الاستيلاء) ولو ملك بعضها أي بعد بيعها في الدين فهل يسرى لباقيها الا وجبه نعم كن
وهو المعتمد م ر وان نظريه الاسنوي (قوله ربح) وجرم به في الروض (قول المصنف ولا الوطء) يدخل فيه
الزوج فاذا رهن زوجه بان استجارها من مالها ليرهنها ورهنها فيمتنع عليه وطؤها وان كانت حاملا لانها
حينئذ لا تزيد على من لم تحبل مع انها يمتنع وطؤها حبس الباب على ما صححه الشيخان وما في شرح الروض
مما يخالف ذلك ممنوع م ر (قوله جاز) فلو جلت هل ينفذ وقياس الجواز النفوذ (قوله بقيدها السابق)
أي حيث لم يقض بها الدين الحال (قوله أي وان كانت الخ) قياسا ما مر اختصاص هذا بالدين الحال
(قوله فينفذ الاستيلاء) ولو ملك بعضها فهل يسرى لباقيها الا وجبه نعم كن ملك بعض من يعتق عليه م ر

ملك بعض من يعتق عليه اهـ . مغنى زاد النهاية ولومات الراهن قبل بيعها فان سقط الدين ببراء المرتن أو تبرع اجنبي بادائه عتقت وان لم يتفق ذلك فالقرب أنها ليست ميراثا طاهرا فان بيعت ثبت الميراث فلو اكتسبت بعد الموت وقبل البيع فان سقط الدين فكسبها لها وان بيعت تبين أنه للوارث اهـ (قوله في الاولى) أى فى الانفكاك بلا بيع و (قوله هذه) أى صورة الانفكاك بالبيع (قوله من ذلك) أى من المذهب والاطهر والقطع (قوله وبعبارة الخ) وهى أما إذا انفك الخ (قوله فى شرحه) أى شرح الزركشى على المنهاج والجار متعلق بقوله المطلق و (قوله فيما لو ملكها الخ) متعلق به بعد تقييده بالظرف الاول و (قوله فيه طريقان الخ) مقول القول (قوله أو نقصت) الى قول المتن ثم ان أمكن فى النهاية الاقوله فالظرف الى ولا قيمة وقوله نظير ما مر الى وحكم الخ وكذا فى المغنى الاقوله وحكم الى المتن قول المتن (غرم قيمتها) أى اذا كانت مساوية للدين او اقل والا فلا يغرم الا قدر الدين اهـ . حفى وفيه وقفه طاهرة فلا يرجع (قوله يكون) أى ما غرمه ممن القيمة أو الارش وكان الاول ويكون بالعطف (قوله رهنها مكانه) وله صرف ذلك أى القيمة أو الارش فى قضاء دينه نهاية ومعنى (قوله فالظرف) أى قوله فى الاصح (قوله لانه الاصل) أى فى العمل لكونه فعلا (قوله فلا اعتراض عليه) بان كلامه يقتضى أن الخلاف فى كون القيمة رهنها لا فى غرمها (قوله ارزنى بها الخ) أى لامة مرنى بها ولو باكره لانها أى الولادة لا تضاف الى وطئه اذا الشرع قطع النسب بينه وبين الولد لا ينافى ذلك ما سياتى فى الغصب أن الغاصب لو أحبل الامه المغصوبة ثم ردها الى مالكها فقاتت بالولادة ضمن قيمتها لان صورته أنه حصل مع الزنا استيلاء تام عليها بحيث دخلت فى ضمانه اهـ . نهاية قال عس قوله ولو باكره أى على الزنا به من غيره اهـ (قوله ولادية لحره الخ) لان الوطء سبب ضعف وانما أوجبنا الضمان فى الامتلاء الوطء سبب الاستيلاء عليها والعلاقة من آثاره فادمنابه اليد والاستيلاء والحره لا تدخل تحت اليد والاستيلاء ولا تثنى عليه فى موت زوجته أمة كانت او حره بالولادة لانه من مستحق نهاية ومعنى (قوله بشبهة) وبالأولى برئنا اهـ سيد عر (قوله بالايلاذ) خرج به مالومات بنفس الوطء فعليه قيمته ان كانت امقوديه تهادية خطأ ان كانت حره وان سبق منه الوطء مرار اولم تتألم منه وهذا الخلف الواطى والوارث فى ذلك فالصدق الواطى لان الاصل براءة ذمته وعدم الموت به بل هو الغالب اهـ عس (قوله أى الراهن) وينبغى ان مثله معيره فله ذلك فيما يظهر اهـ عس قول المتن (لا ينقصه) والافصح تخفيف القاف قال تعالى ثم لم ينقصوكم ويجوز تشديد هاتيه ومعنى قول المتن (كأل كوب) أى والاستخدام ولولا لامة اهـ نهاية قال عس قوله ولو للامة معتد اهـ (قوله لامتناع السفر به) تعليل للتقييد بقوله فى البلد (قوله الا لضرورة الخ) عبارة النهاية فان دعت ضرورة ذلك كجلا أهل البلد لنحو خوف او قحط كان له السفر به ان لم يتمكن من رده الى المرتن ولا وكيله ولا أمين ولا حاكم نعم قال الاذرى انه لو رهنه واقبضه فى السفر أى ثم استرده لا انتفاع ان له السفر به نحو مقصده للقرينة وقس به ما فى معناه اهـ (قوله أو جدد) واذا اخذ الراهن المرهون للانتفاع بالجار فلف فى يده

واخذ الزركشى من كلام المتولى وغيره انا اذا وجدناه مالا آخر يمكن قضاء الدين منه لم يجز بيع شئ منها ولا كلها كما بين ذلك الشارح فى شرح العباب ولعل المراد انه حديث له مال بعد الاستيلاء فلا ينافى انه معسر حال الاستيلاء بيقى ان طاهر كلامهم جواز بيعها لوفاء الدين وان كان مؤجلا ولو قبل خلو له وقصد لوجه بغرض المبادرة الى براءة الذمة اذ قد تنافى قبل الحلول ولا يقال لضرورة لبيعها قبل الحلول لان شغل الذمة مع الاعسار ضرورة فلا يرجع ولومات الراهن قبل بيعها فان سقط الدين ببراء المرتن أو تبرع اجنبي بادائه عتقت وان لم يتفق ذلك فالقرب انه لا يراث طاهرا فان بيعت ثبت الميراث فلو اكتسبت بعد الموت وقبل البيع فان سقط الدين فكسبها لها أو بيعت تبين أنه للوارث شرح مر (قوله فالظرف) أى الجار والمحرور (قوله ولا قيمة ارزنى بها) ولا ينافى ذلك ما ياتى فى الغصب ان الغاصب لو أحبل الامه المغصوبة ثم ردها الى مالكها فقاتت بالولادة ضمن قيمتها لان صورته انه حصل مع الزنا استيلاء تام عليها بحيث دخلت فى ضمانه اهـ مر (قوله كنهب الخ) نعم قال الاذرى انه لو رهنه واقبضه فى السفر ان له السفر به نحو مقصده للقرينة وقس به

هذه كالاولى أى فى خلافها وعبرة المتن من حيث حكمه الخلاف لا توافق شيئا من ذلك وبعبارة المذكرة يعلم غلط الزركشى فى قوله فى شرحه فيما لو ملكها بعد البيع فيه طريقان أحدهما على ما يقتضيه كلامهما القطع بعدم النفوذ على انه قبل ذلك بأسطر قال انه ينفذ على الاصح (قوله لم تنفذه لانه حاله الاحبال و (ماتت) أو نقصت (بالولادة) ثم أيسر (غرم قيمتها) وقت الاحبال أو الارش يكون (رهنها) مكانها من غير انشاء رهن وانما غرم قيمتها أو ارش نقصها (فى الاصح) لتسببه لاهلاكها أو نقصها بالاستيلاء بلا حق فالظرف متعلق بغرم لانه الاصل لا رهنها فلا اعتراض عليه ولا فيما رزنى بها ولادية لحره موطوءة بشبهة ماتت (وله) أى الراهن (كل انتفاع لا ينقصه) أى المرهون (كأل كوب) فى البلد لامتناع السفر به وان قصر بلاذن الا لضرورة كنهب أو جدد (والسكنى)

وليس خفيف للخبر الصحيح الظهر بر كبت بنقته اذا كان مرهونا وصح خبر الرهن محبوب ومركوب (لا البناء والغراس) لنقصهما قيمة الارض
الا اذا كان الدين مؤجلا وقال اقلع واقلع عند الحلول نص عليه وجري عليه جمع ومجمله ان (٧٧) لم تنقص الارض بالقلع ولا طالت مدته

أي زمنه أجرة نظير ما
ومع ذلك هو مشكل لأنه لو
تعدى به قلع أيضا كلياتي
مع أنه وعدوا بأجاب عنه
الأذري بما لا يشق وحكم
هذين وان عرف كالذي
قبلهما تمام ما لكن أعادهما
هنا ليني عليهما قوله (فان
فعل) ذلك (لم يقلع قبل)
حلول (الاجل) لتحقيق
ضرر قلعه الآن مع امكان
أداء الدين من غيره أو وفاة
قيمة الارض به (وبعده) أي
الحلول (يقطع) وجوبا (ان
لم تف الارض) أي قيمتها
(بالدين وزادت به) أي
القلع ولم يحجر على الراهن
ولا اذن في بيعهما مع ما فيها
لتعلق حق المرتهن بأرض
فارغة أما اذا وفيت الارض به
أولم يزد بالقلع أو يحجر عليه
بغلس أو اذن الراهن فيما
ذكر ولم تكن قيمة الارض
بيضاء أكثر من قيمتهما
ما فيها فلا يقلع بل يباع
معها وبوزع الثمن عليهما
وبحسب النقص عليه (ثم
ان أمكن الانتفاع) الذي
يريد الراهن من المرهون
(بغير استرداد) له كحرفة
يمكن عملها وهو بيد المرتهن
(لم يسترد) اذ لا ضرورة اليه
(والا) يمكن الانتفاع به الا
بالاسترداد كالخدمه وان
كان له حرفة يمكن عملها بيد
المرتهن (فبسترد) للضرورة

من غير تقصير لم يضمنه كما قاله الروياني اه معنى زاد النهاية فلان دعى أي الراهن رده على المرتهن فالصواب أنه لا
يقبل كالمترتهن لا يقبل دعواه الرديينه مع ان الراهن انتمنه باختياره اه قال ع ش قوله لم يضمنه
أي بشئ بدله يكون رهنه مكانه ويصدق في أنه لم يقصر اه (قوله وليس خفيف) بالوصف قول المستن
(لا البناء والغراس) أي في الارض المرهونة والاولى الغراس لأنه المصدر لغرس بخلاف الغراس فانه اسم لما
يغرس ثم رأيت في نسخة كذلك اه ع ش (قوله لنقصه الخ) قضيته امتناع ذلك وان وقت قيمة الارض
مع النقص بقدر الدين ولو اعتبر بقص يؤدي الى تغويت حق المرتهن لم يكن بعيدا اه ع ش (قوله الا اذا
كان الدين مؤجلا الخ) أي فله حيث شذ ذلك أي البناء والغراس معنى ونهاية أي فهرا ع ش (قوله واقلع
عند الحلول) أي التزمه اه معنى (قوله ومجمله) أي الاستثناء المذكور (قوله نظير ما) أي في شرح ولا
الاجارة الخ (قوله ومع ذلك) أي قوله ومجمله الخ هو مشكل أي الاستثناء المذكور (قوله لانه) أي المالك (لو
تعدى به) أي البناء والغراس (قوله ايضا) أي كما اذا قال اقلع واقلع الخ (قوله مع انه) أي قوله واقلع الخ
(قوله لحاف معه) لعله عند وجود قاض يرى ذلك اه سيد عر (قوله نص عليه) أي في الام اه معنى
(قوله أي زمنه أجرة) وله زراعة ما يدرك قبل حلول الدين أي معه كبايحه شيخنا ان لم ينقص الزرع قيمة
الارض اذ لا ضرر على المرتهن اه معنى زاد النهاية وبهذا الأذري امتناع بناء خفيف على وجه الارض
بالبن كظالة الناطور لانه يزال عن قرب كالزراع ولا تنقص القيمة به اه قال ع ش أي فلا يتوقف أي
البناء المذكور على اذن ولا يفتقر فيه الحكم بين الحال والواجب اه (قوله كلياتي) أي في قوله وبعده يقطع
اه سم (قوله وحكم هذين) أي البناء والغراس اه نهاية (قوله كالذي قبله) أي قوله وله كل انتفاع
الخ (قوله مما) أي من قول المتن (ولارهنه) إلى قوله ولو وطئ اه كردي أي لان هذين من جملة ما ينقص
المرهون كنحو التزويج وأما جواز الانتفاع بنحو الركوب فمعلم من مفهوم القول المذكور (قوله أعادهما)
أي هذين وكذا خبر عليهما وأفردهما شرح المنهج حيث قال أعيد لي على ما يأتي اه وقال الجبيري قوله
ليبنى عليه أي حكم البناء والغراس مع ما قبله فيبنى على حكم البناء والغراس قوله فان فعل الخ وعلى حكم
ما قبله قوله ثم ان أمكن فلهذا قال ما يأتي الخ ولم يقل قوله الخ اه وهو بعيد (قوله ذلك) أي البناء والغراس
(قوله أو وفاة الخ) دطف على أداء الدين (قوله بل يباع معها) أي في الأخيرتين (وبحسب النقص عليه) أي
في الأخيرتين نهاية ومعنى قال الرشدي أي والثالثة كافي كلام الشيخين اه (قوله الذي يريده) أي قول
المتن انهم في المعنى او كذا في النهاية الا قوله كل مرة فقال بدله في أول مرة (قوله وان كان له الخ) غاية لقول
المصنف الا في فيسترد (قوله وقت فراغه) فبايدوم استيفاء منافع عند الراهن لا يردده مطلقا اه نهاية
ومعنى (قوله منه) أي من العمل (قوله وانما ترد الخ) عبارة المعنى نعم لا يسترد الجارية الا اذا أمن الخ (قوله
اليه) أي الراهن (قوله مانع خلوة) من زوجة أو أمة أو محرم أو نسوة يؤمن معهن منه عليها اه كردي
(قوله شاهدين) أو رجلا وامرأتين نهاية ومعنى وسم (قوله لحاف معه) لعله عند وجود قاض يرى ذلك
اه سيد عر (قوله كل مرة) في العباب مرة فقط وما ذكره الشارح متجه اذ قد يرد في المرة الاولى مع الاشهاد
في رده ثم يذكر أخذه في المرة الثانية مثلا سم على ج وما استوجبه هو الاقرب اه ع ش (قوله فهرا
عليه) ويؤخذ من وجوب الاشهاد هنا صحتما أفتى به ابن الصلاح أن من المالك طريق مشترك وطلب
شريكة الاشهاد لزمه اجابته اه نهاية (قوله فهر اعليه) أي على الراهن بالاشهاد فمعنى اشهاد المرتهن تكليفه
ما في معناه (قوله كلياتي) أي في قوله وبعده يقطع (قوله وقت فراغه) فبايدوم استيفاء منافع لا يردده مطلقا
وفي الروض وشرحه هنا ما نصه فرع لا تزال يد البائع عن المحبوس بالثمن لاستيفاء منافع لان ملك المشتري
غير مستقر بل يستكسب في يده للمشتري انتهى (قوله شاهدين) أو رجلا وامرأتين (قوله كل مرة) وفي

بالنسبة لما أراد المالك منه و ر د وقت فراغه للمرتهن كالليل أي الوقت الذي اعتد الراحة منه وانما ترد اليه أمة آمن منه وطو هالكونة
محروما أو نفسه وعنده مانع خلوة (وبشهاد) المرتهن عليه بالاسترداد لا الانتفاع شاهدين أو واحدا لحاف معه كل مرة فهر اعليه (ان انهم) وان

الراهن به فيصع قوله الا في فلا يلزمه اشهاد أصلا اه كرى (قوله بخلاف غير المتهم) بان ثبتت عدالتهم
عبارة شرح مر لا طاهر العدالة بان كانت طاهر حاله من غير أن يعرف باطنه فلا يجب عليه اشهاد أصلا اه
واذا استرده ثم ادعى رده على المرتهن لم يقبل قوله لانه قبضه لغرض نفسه كما أفق بذلك شيخنا الشهاب الرملي اه
سم (قوله فلا يلزمه) أي الراهن عبارة النهاية والمغنى فلا يكاف الاشهاد اه (قوله أصلا) أي لا كل مرة
ولا أول مرة (قوله وبخلاف المشهور) الى المتن أسقطه النهاية والمغنى لكن ذكره الجبيري عن القليوبي
عن مر كياتي (قوله لا يسلم اليه) أي لا يلزم رده الى الراهن بل يرد اعدله قاله شيخنا مر اه قليوبي اه
يجري (قوله وان رده) الى قوله كالرهن في النهاية (قوله وان رده الخ) أي وان رده الراهن اذن المرتهن اه ع ش
عبارة الكردي بان قال بعد اذن المرتهن له في التصرف فيه لا تصرف فيه ولا انتفع به ثم بعد ذلك له الانتفاع به
كما اذا أباح واحد شيئا لواحد وقال المباح له لا حاجة الى اليه فانه لا تبطل الا بآية فلا بعد ذلك التصرف فيه بالوجه
المباح اه (قوله لان المنع الخ) عبارة المغنى لان المنع كان لحقه وقد زال باذنه فيحل الوطء فان لم تحبل فالرهن
بحاله وان أحبلها أو أعتق أو باع أو وهب نقضه بطل الرهن قال في انه خاثر فلا أذن له في الوطء فوطئ ثم أراد
العود الى الوطء منع لان الاذن يتضمن أول مرة الا أن تحبل من تلك الوطأة فلا منع لان الرهن قد بطل اه
وطاهر كلامهم أن له الوطء فيمن لم تحبل مالم يرجع المرتهن اه زاد النهاية عند وجود قرينة تدل على التكرار
والا فالطاق محمول على مرة اه ويأتي في الشرح ما يوافق اطلاق المغنى الشامل لحالة عدم وجود قرينة
التكرار (قوله بما يزيل الخ) أي بتصرف ما ذن فيه يزيل الخ (قوله كالرهن) مثال للنحو و (قوله صحت
منه) أي صحة الرهن من المرتهن اه كرى (قوله لغيره) أي غير المرتهن (قوله وقضيته) أي قضية اطلاق المتن
(قوله صحت منه الخ) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملي أنه لا يصح الرهن من المرتهن بدين آخر الا بعد فسخ الاول
فلا يكفي الاطلاق بخلافه من آخر باذن المرتهن فانه يصح ويكون فسحا للاول وان لم يتقدم فسخ اه سم
(قوله لتضمنه) أي الرهن الثاني (قوله وهو) أي الصصة أو القضية (قوله ان جعلاه) أي العاقدان الرهن الثاني
(قوله وله أي المرتهن) الى قول المتن وكذا في النهاية والمغنى (قوله لازما) أي باعتبار وضعه اه سم (قوله وقبل
القبض) أي قبل قبض الموهوب عبارة المغنى والنهاية والمرتهن الرجوع فيسما و هو به الراهن أو رهنه باذن
المرتهن قبل قبض الموهوب أو المرهون لانه انما يلزم بالقبض اه (قوله بشرط الخيار) أي للبائع اه ع ش
(قوله لان وضع البيع الزوم) والخيار دخل فيه وانما يظهر أثره في حق من له الخيار وأنهم ذلك أن محل ما ذكر
اذا شرط الراهن الخيار لنفسه أو لاجنبي فان شرطه للمرتهن كانت سلطنة الرجوع له بخلاف فوطئ تصرف
باعثاق أو نحوه وادعى الاذن وأنكره المرتهن صدق بيمينه لان الاصل عدم الاذن وبقاء الرهن فان نكل حلف
الراهن وكان كما لو تصرف باذنه فان لم يحلف الراهن وكان التصرف بالعيق أو الايلا حلف العتيق أو المستولية
لانهما يثبتان الحق لانفسهما بخلاف في نكول المفلس أو وارثه حيث لا يحلف الغرماء لانهم يشنون الحق
للمفلس اه نهاية وكذا في المغنى الا قوله وأنهم الى ومتى قال ع ش قوله حلف العتيق الخ أي على البت
(قوله كالم) أي في أول باب الخيار اه كرى قول المتن (فان تصرف الخ) أي بغير ائتنق و ايلاد وهو

العباب مرة فقط وما ذكره الشارح من جهة اذ قد رده في المرة الاولى مع الاشهاد على رده ثم ينكر أخذه في المرة
الثانية مثلا (قوله بان ثبتت عدالة) عبارة شرح مر لا طاهر العدالة بان كانت طاهر حاله من غير أن يعرف باطنه فلا يجب عليه اشهاد أصلا اه انتهى واذا استرده ثم ادعى رده على المرتهن لم يقبل قوله لانه قبضه
لغرض نفسه كما أفق بذلك شيخنا الشهاب الرملي (قوله والانتفاع) قال في الخاثر فلا أذن له في الوطء فوطئ ثم
أراد العود الى الوطء منع لان الاذن يتضمن أول مرة الا ان تحبل من تلك الوطأة فلا منع لان الرهن قد بطل
انتهى ولودلت القرينة على التكرار جاز مالم يرجع المرتهن (قوله وقضيته صحت منه بدين آخر الخ) المعتمد
عند شيخنا الشهاب الرملي انه لا يصح الرهن من المرتهن بدين آخر الا بعد فسخ الاول فلا يكفي الاطلاق بخلاف
رهنه من آخر باذن المرتهن فانه يصح ويكون فسحا للاول وان لم يتقدم فسخ (قوله لازما) أي ولو باعتبار وضعه

اشتهرت عدالتهم على الوجه
بخلاف غير المتهم بان ثبتت
عدالتهم فلا يلزمه اشهاد
أصلا وبخلاف المشهور
بالخيانة فانه لا يسلم اليه وان
أشهد (وله باذن المرتهن)
وان رده على الوجه كما ان
الاباحة لا ترتد بالرذوفات
الوكالة بأنهم اعقد (ما منعناه)
من التصرف والانتفاع لان
المنع لحقه ويبطل الرهن
بما يزيل الملك أو نحوه
كالرهن لغيره وقضيته صحت
منه بدين آخر لتضمنه فسخ
الاول وهو واضح ان جعلاه
فسحا والا فلا لما فانه للمعد
الاول مع بقائه من أحكامه
كالم أن لا رهنه منه بدين
آخر فاندفع ما لا سنوي
وغيره هنا (وله) أي المرتهن
(الرجوع) عن الاذن (قبل
تصرف الراهن) تصرفا لازما
فله الرجوع بعد نحو الهبة
وقبل القبض وبعد الوطء
وقبل الحمل نعم لو أذن له في
بيع فباع بشرط الخيار لم
يصح رجوعه لان وضع
البيع الزوم كالم
وكرجوعه خروجه عن الاهلية
بنحو انحاء أو حجر (فان
تصرف) بعد اذنه فيما
يتوقف عليه (جاهلا
برجوعه فكتصرف وكيل
بجهل عزله) فلا ينغذ

(ولو أذن) له (في بيعه ليحجل) له المرهون به (المؤجل من ثمنه) أي بان شرط عليه ذلك كما (٧٩) باصلا أو قال على أن تجلس أو ذكر ذلك

مريدا به الاشتراط على
الأوجه واللام يضرب كره
(لم يصح البيع) لفساد
الأذن بشرط التجل (وكذا
لو شرط) في الأذن في بيعه
(رهن الثمن) أي إنشاء
رهنه مكانه فإنه لا يصح
البيع وإن حل الدين (في
الاطهر) لفساد الشرط
بجهالة الثمن عند الأذن أما
إذا لم يرد الدين حال الإنشاء
بل استصحاب الرهن على
الثمن فيصح جزما لأنه
تصريح بالواقع إذا أذن في
الحال محمول على الوفاء فلا
يتسلسل الرهن على الثمن
قاله السبكي

* (فصل في الأمور المترتبة على لزوم الرهن) * (فصل في الأمور المترتبة
على لزوم الرهن) * (إذا لم
الرهن) بالقبض السابق
(فاليد فيه) أي المرهون
(للمرتهن) غالبا لأنها
الركن الأعظم في التوثيق
وظاهر أنه مع ذلك ليس له
السفر به إلا إذا جوزه
لوديعة بالوديعة في الصور
الآتية في بابها (ولا تزال
الإلزام) ثم يرد له وقت
الفراغ (كما سبق) أيضا
وقد لا تكون اليد كره
نحو مسلم أو مصنف من كافر
أو سلاح من حربي في موضع
نحت بدعده له تملكه
ويستنبط الكافر مسلماني
القبض أو أمة غيره - غيره
وان لم نشته وليس المرتهن
محرم ولا امرأة ثقة أو
ممسوحا كذلك ولا عند حلية أو محرم أو امرأة ثنتين ولا بشكل محل خلوه جل بامر اثنين

موسر وأما تصرفه بالاعتاق والاحبال مع اليسار فنافذ كما مر ولو أذن المرتهن الراهن في ضرب المرهون
فضر به فمات لم يضمن لتولده من ماذون فيه بخلاف ما لو أذن له في تاديبه فضر به فمات فإنه يضمن لأن
المأذون فيه ليس مطلق الضرب بل ضرب تاديب وهو مشروط بسلامة العاقبة اهـ نهاية زاد المعنى كالأ
أدب الزوج زوجته أو الامام انسانا كما سيأتي إن شاء الله تعالى في ضمان المتلفات اهـ قال ع ش قوله مر
ولو أذن المرتهن الخ ومثل ذلك عكسه بالطريق الأولى اهـ قول المتن (ولو أذن في بيعه) أي المرهون قبالة
والدين مؤجل فلا شيء له على الراهن ليكون رهنه مكانه لبطالان الرهن أو حال قضى حقه من ثمنه وحل اذنه
المطلق على البيع في غرضه وإن أذن له في البيع أو الاعتاق ليحجل المؤجل من ثمنه أو من غير الثمن في البيع
أو قيمته أو من غيرها في الاعتاق بان شرط ذلك لم يصح الخ نهاية ومعنى (قوله أذن كذا الخ) يعني قوله
لتجل الخ بنحو النهاية والتمنى ولا شك أنه لو قال أذن لك في بيعه لتجل ونوى الاشتراط كان كالصرح به
وأما النظر في حالة الإطلاق هل نقول بظاهر الشرط أولا والأقرب المنع اهـ أي منع كونه كالشرط فيصح
ع ش (قوله والا) أي بان قصد غير الاشتراط أو أطلق لم يضر الخ أي فيصح البيع (قوله لفساد الشرط الخ)
مقتضى هذه العلة الصحة عند تعين الثمن والظاهر عدم الفرق اهـ نهاية (قوله فيصح جزما) وفاقا للمعنى
وقال النهاية ولا فرق أي في عدم الصحة بين شرط جعل الثمن رهنًا وبين شرط كونه رهنًا اهـ أي بلا جعل
ع ش (قوله الإنشاء) مفعول لم يرد (قوله إذا أذن في الحال الخ) صورته كما صرح به الدارمي وتبعه الزركشي
أن ياذن في بيعه ليأخذ حقه أو بطاق فان قال بعبه ولا آخذ حتى منه بطل الرهن اهـ نهاية (قوله على الوفاء)
أي أو عدمه فيما إذا قدره اهـ سم وفيه تأمل

* (فصل في الأمور المترتبة على لزوم الرهن) (قوله في الأمور الخ) أي وما يتبعها من نحو توافقهما على
وضعه عند ثالثين بيان أن فاسد العقود فصحتها اهـ ع ش (قوله أي المرهون) أي في الضمير استخدام
اهـ سم (قوله غالبا) سيد كرمه (قوله وقد لا تكون الخ) إلى المتن في المعنى الأقوله ويستنبط الكافر
مسلماني القبض وقوله ولا يشكك في موضع وقوله وشرط خلاف ذلك مفسد وكذا في النهاية لأنها اعتمدت
الاكتفاء بالواحدة الثقة (قوله نحو مسلم) أي كالمرد ويحتمل شمول المسلم بان يراد به المسلم ولو في الأصل
(قوله من كافر) تقدم في البيع في صورة الرهن من كافر هل يقبضه ثم يوضع عند عدل أو يمنع قبضه أيضا
سم على حج والأقرب الأول لكن في حج ما نصه ويستنبط الكافر مسلماني القبض انتهى وظاهره أنه لا يمكن
من قبضه حتى في السلاح وجهان في قبضه الأول لا للمسلمين وعليه فلو تعدى وقبضه فبني على الاعتداد به لأن
المنع لا يخرج اهـ ع ش وفي الحلبي بعد نقله قول جويستنبط الخ وتقدم أن في المصنف يتعين التوكيل
دون السلاح وكذلك العبد مسلم له ثم ينزع منه انتهى (قوله في موضع) أي كل من نحو المسلم والمصنف والسلاح
(قوله عدل) أي عدل شهادة كما قاله في شرح العباب اهـ سم وقال الجعفي عبر بذلك دون مسلم ليشمل جوار
وضع السلاح عند ذي في قبضتنا اهـ (قوله أو أمة) عطف على مسلم (قوله محرما) أي لها نهاية ومعنى (قوله
كذلك) أي ثقة (قوله حلية) أي له ولو فاسقة لأنها تغار عليه اهـ ع ش عبارة السيد عمر ولم يعتبر وفي محرمه
العدالة كانه لأنه من شأنه الجبة والغيرة ولا في حليته كانه لأنه من شأنها الغيرة على حليتها ومن شأنه أنه يهابها
كيف كانت اهـ (قوله أو محرم) أي له ولو فاسقة على ما يفيد إطلاقه وتقييد ما بعده اهـ ع ش ويجري ذلك
في قول الشارح محرما (قوله أو امرأتان ثقتان) بل تكفي واحدة لأن والخلوة المحرمة ح مر اهـ سم

(قوله محمول على الوفاء) أي أو عدمه فيما إذا قدره

* (فصل في الأمور المترتبة على لزوم الرهن) * (قول المصنف فاليد فيه) أي الرهن يعني المرهون ففيه
استخدام (قوله من كافر) تقدم في البيع في صورة رهن المسلم من كافر هل يقبضه ثم يوضع عند عدل أو يمنع
قبضه أيضا (قوله عدل) أي عدل شهادة كما قاله في شرح العباب (قوله تملكه) يحتمل أنه أحد تران عن آخر
بحريته أو وقفته وفيه نظر (قوله أو امرأتان ثقتان) بل يكفي واحدة لأن والخلوة المحرمة ح مر

ممسوحا كذلك ولا عند حلية أو محرم أو امرأة ثنتين ولا بشكل محل خلوه جل بامر اثنين

وجود الواحدة فقط معها
مظنة للخلوة بمقتضى
محرم لها أو رجل ثقة عنده
من ذكر أو امرأة أو مسح
ثقة فان وجد في المرتن
شرط مما امر أو كانت صغيرة
لا تشتهى فعنده وشرط
خلاف ذلك مفسد والخفى
كالانثى لكن لا يوضع عند
أنثى أجنبية (ولو شرط)
أى الراهن والمرتهن (وضعه
عند عدل) مطلقا أو فاسق
وهما يتصرفان لانفسهما
التصرف التام (جاز) لان
كلا قد لا يتق بصاحبه فيتولى
الحفظ والقبض فان أراد
سفرا فكالوديع فيما ياتى
فيه نظير ما مر ولو اتفقا على
وضعه عند الراهن جاز على
الاعتماد وكون يده لا تصلح
للتبابة عن المرتن انما هو
في ابتداء القبض دون دوامه
أما نحوه ولو وكيل وما ذون
له وعامل قراض ومكاتب
جاز لهم الرهن أو الارتهان
فلا بد من عدالة من يوضع
عنده كما بحثه الاذرى (أو
عند اثنين ونصاعلى
اجتماعهما على حفظه أو
الانفراد به فذلك) واضح
أنه يتبع فيه الشرط (وان
أطلقا فليس لاحدهما
الانفراد بحفظه) فى
الاصح لعدم الرضايند
أحدهما على الانفراد
فجعلانه فى حوزهما والا
ضمن من انفرد به تصفان
لم يسلمه صاحبه والا اشتركا
فى ضمان النصف

(قوله لان المدة هنا الخ) قد يقال ما أفاده جار فى الحلية والمحرم ولم يعتبر واقفا التعدد وبه يتجه ما رجحنا
النهاية من الاكتفاء بالواحدة الثقة اه سيدعرو وقال ع ش والا قرب ما قاله ج اه (قوله فتوضع)
أى الامة (قوله عند محرم الخ) تذكر ما مر فيه (قوله ثقة) راجع لامرأة أيضا (قوله فعنده) أى فتوضع
الامة عند المرتن فلوصارت الصغيرة تشتهى نقتل ويجعل عند عدل رضاهما فلو تنازعا وضعها الحاكم
عند من رآه ومثله ما لو ماتت حليته أو محرمه أو سافرت اه ع ش (قوله وشرط خلاف ذلك مفسد)
قضيته أنه مفسد للعقد وهو ظاهر لانه شرط خلاف مقتضاه وقد صرح بطلان الرهن أيضا الشهاب الرملى فى
حواشى شرح الروض اه ع ش (قوله لا يوضع عند أنثى الخ) أى ولا رجل أجنبى كما نقله الاذرى عن
البيان وانما يوضع عند محرم اه رشدى (قوله مطلقا) الى قول المتن أو عند اثنين فى النهاية والمغنى الا قوله
فان أراد الى ولو اتفقا (قوله مطلقا) أى تصرفا لانفسهما أو لغيرهما ككونهما أوليين اه كردى (قوله
وهما يتصرفان) أى فى مفهوم عدل تفصيل (قوله لانفسهما) أخرج نحو الولى (قوله التام) احتراز
عن المكاتب اه سم (قوله فيتولى) أى من شرط الوضع عنده من عدل أو فاسق بشرطه وكذا ضمير فان
أراد الخ (قوله فيه) أى فى الوديع (قوله نظير ما مر) أى قبيل قول المتن والسكنى (قوله ولو اتفقا
الخ) ولو ادعى العدل رده اليهما أو هلا كه صدق وليس له رده الى أحدهما فان أتلفه خطأ أو أتلفه غيره ولو
عده أخذ منه البذل وحفظه بالاذن الاول أو أتلفه عده أخذ منه البذل ووضع عند آخر لتعديه باتلاف
المرهون قال الاذرى والظاهر أخذ القيمة فى المتقوم أما المثل فيطالب بمثله قال وكان الصورة فيما إذا أتلفه
عده عدا واما أمواله أتلفه مكرها أو دفعا لصيال فيكون كالأول أتلفه خطأ انتهى وهو محمول فى الشق الاخير
على ما لو عدل عما يندفع به الى أعلى منه والا فلا ضمان اه نهاية قال ع ش قوله فى الشق الاخير هو قوله أو
دفع الصيال وكذا فى الشق الاول على أنه طريق فى الضمان والا فقرار الضمان على المكسر بكسر الراء اه عبارة
المغنى والموضوع عنده المرهون أن يرد على العاقدين أو الى وكيلهما ولاه أن يرد الى أحدهما بالاذن من
الآخر فان غابا ولا وكيل لهما رده الى الحاكم فان رده الى أحدهما بالاذن من الآخر فتلف ضمنه والقرار على
القباض اه (قوله على وضعه) أى بعد الزوم نهاية ومغنى (قوله جاز الخ) عبارة النهاية صرح كما اقتضاه كلام
صاحب المطالب خلافا لما اقتضاه كلام الغزالي ولو شرط كونه فى يد المرتن يوما وفى يد العدل يوما جاز اه
(قوله أما نحوه ولى الخ) أى كالقيم وهو محترز قوله وهما يتصرفان الخ (قوله جاز لهم الرهن الخ) أى حيث
يجوز لهم ذلك بان كان هناك ضرورة أو غلبة ظاهرة اه ع ش (قوله جاز لهم الخ) يفيد أن نحو المكاتب
وعامل القراض والوكيل اذا جاز لهم الارتهان لا يوضع عند ثالث الا اذا كان عدلا وأما اذا وضع عندهم فالوجه
الجواز مطلقا حيث كان الراهن ممن يتصرف لنفسه تصرفا تاما اه سم قول المتن (أو عند اثنين) أى مثلان نهاية
ومغنى (قوله فجعلانه) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله فى حوزهما) أى حيث لم يمكن قسمته فان أمكنت
قسمتها قسمته كفى بالوصية ثم رأيت فى سم على منسج نقلا عن برواى اه ع ش (قوله والا اشتر كفى ضمان
النصف) ينبغى أن يكون المراد أن كلامهما يضمن جميع النصف لتعدي أحدهما بتسليمه والا فخر بتسليمه
وقرار الضمان على من تلف تحت يده فليتأمل سم وع ش ورشدى وقوله جميع النصف أى النصف الذى
سلم للاخر واما النصف الذى تحت يده فلا يضمنه لانه أمين بالنسبة له اه يجبرى (قوله فى ضمان النصف) ولو

(قوله وهما يتصرفان) أى فى مفهوم عدل تفصيل وقوله لانفسهما هما خرج نحو الولى وقوله التام احتراز عن
المكاتب (قوله فكالوديع) فيما يأتى قد يفهم انه يرد الى المالك أو وكيله وقيمة نظرا اذا كان بغير رضا
المرتن لاجل تعلق حقه الا ان يرد بقوله فكالوديع تجرد أنه لا يسافر به الا اذا جوزه له الوديع وقد يؤيده
قوله نظير ما مر (قوله جاز لهم الرهن والارتهان) يفيد أن نحو المكاتب وعامل القراض والوكيل اذا
جاز لهم الارتهان لا يوضع عند ثالث الا اذا كان عدلا وأما اذا وضع عندهم فالوجه الجواز مطلقا حيث كان
الراهن ممن يتصرف لنفسه تصرفا تاما (قوله والا اشتر كفى ضمان النصف) ينبغى أن يكون المراد أن كلامهما

غصبه المرء من العدل أو غصب العين شخص من مؤتمن كودع ثم ردها إلى من غصبها منه برئ بخلاف من غصب من الملتقط اللقطة قبل تمامها ثم ردها إليه لم يبرأ لأن المالك لم ياتمه أو غصب العين من ضامن مأذون كاستعير ومستام ثم ردها إليه برئ كما جزم به في الأنوار نهاية قال ع ش قوله لم يبرأ أي وطريق التخلص من الضمان أن يردّها على الحاكم وقوله لم ياتمه أي الملتقط وقياس اللقطة أنه لو طيرت الريح مثلاً ثوباً إلى داره وغصبه منه شخص ثم ردها إليه أنه لم يبرأ لأن المالك لم ياتمه وطريقه أن يردّها للحاكم وقوله من ضامن مأذون احتراز به عن الغاصب فلا يبرأ من غصب منه بالرد عليه اه ع ش (قوله ولو اتفقا) إلى قوله وإن كان بعده في النهاية الأقوله نديناهما إلى المتن وقوله فيه إلى المتن (قوله أو غيره) أي من عدل أو فاسق بشرطه (قوله مطلقاً) أي ولو بلا سبب نهاية ومعنى (قوله وقد تغير الخ) ومنه أن تحدث عداوة بينه وبين الراهن اه ع ش قول المتن (أوفسق) في شرح الروض ولو اختلفا في تغير حال العدل قال الدارمي صدق النافي بلا عين قال الأذري وينبغي أن يحلف على نفي علمه اه وظاهر كلامهم أن العدل لا ينعزل عن الحفظ بالفسق قال ابن الرفعة وهو صحيح إلا أن يكون الحاكم هو الذي وضعه لأنه نائبه فينعزل بالفسق انتهى قلت أو يكون الراهن نحوولي اه سم وقوله وظاهر كلامهم إلى قوله انتهى في النهاية مثله قال ع ش قوله وظاهر كلامهم الخ معتمد وقوله قلت الخ أي فينعزل بالفسق اه ع ش (قوله فسقه) أي الفاسق نهاية ومعنى (قوله أو خرج عن أهلية الحفظ الخ) قضيته أنه لو أغنى عليه وجب وطالب أحدهما نقله ونقل وعليه فلو أفاق هل يتوقف استحقاقه الحفظ على إذن جديد لبطان الإذن الأول أم لا فيه نظر وقياس مالو زاد فسق الولي ثم عادم أنه لا بد من تولية جديدة أنه هنالابد من تجديد الإذن اه ع ش (قوله نديناهما) أي دعيناها بعبارة النهاية والمغني وطالب أو أحدهما مائة نقل وجعله الخ (قوله عندهم من يتفقان عليه) سواء أكان عدلاً أم فاسقاً بشرطه المار بنهاية ومعنى (قوله وإن أبا الخ) أي بعد لزوم العقد من الجانبين أما قبله لم يجبر الراهن بحال كسبائتي اه ع ش (قوله فيه) أي فيمن يوضع عنده (قوله أو مات المرتهن) عطف على أبي الخ (قوله لأنه العدل) أي الانصاف اه ع ش عبارة الكردى أي لأن الوضع عند العدل هو الأمر المعتدل القاطع للنزاع اه (قوله وإن لم بشرط) أي الرهن (في بيع الخ) غاية لقول المتن وضعه الحاكم عند عدل اه ع ش (قوله أمالوتشاحا ابتداء) أي قبل الوضع عبارة الكردى يعني لا بعد الاتفاق اه وهذا عدل قول المتن وإن تشاح الخ المفروض فيما بعد الوضع (قوله بحال) أي بشئ من الاقباض أو الرجوع (قوله وإن شرط) غاية ع ش (قوله حينئذ) أي قبل القبض (قوله فلا يطالبه) أي المرتهن الراهن (قوله باقباضه) أي المرهون و (قوله ولا بالرجوع عنه) أي عن عقد الرهن ففي كلامه استخدام (قوله يرد) خبر وزعم الخ (قوله بأحدهما) أي الاقباض والرجوع اه ع ش (قوله وإن كان بعده الخ) لا يخفى ما فيه إذ كيف يكون التشاح بعد القبض فيمن يوضع عنده من أفراد التشاح ابتداء كما هو

يضمن جميع النصف لتعدى أحدهما بتسليمه والا آخر بتسليمه وقرار الضمان على من تلف تحت يده فليست أم (قول المصنف أوفسق) في شرح الروض ولو اختلفا في تغير حال العدل قال الدارمي صدق النافي بلا عين قال الأذري وينبغي أن يحلف على نفي علمه بذلك اه قال وظاهر كلامهم أن العدل لا ينعزل عن الحفظ بالفسق قال ابن الرفعة وهو صحيح إلا أن يكون الحاكم هو الذي وضعه لأنه نائبه فينعزل بالفسق اه قلت أو يكون الراهن نحوولي (قوله وإن لم بشرط في بيع) إشارة إلى رد ما في شرح الروض عن ابن الرفعة حيث قال قال ابن الرفعة هذا أي نقل الحاكم له عندهم براه إذا تنازعا إذا كان الرهن مشروطاً في بيع ولا في ظاهر أن لا يوضع عند عدل الأبرضا الراهن لأن له الامتناع من أصل الاقباض اه ما في شرح الروض وكأنه مبني على عدم لزوم الرهن بقبض العدل وهو ممنوع لأنه نائب المرتهن في القبض فقبضه كقبضه ثم رأيت السارح في شرح العباب أطال في رده بما حاصله أن الذي دل عليه كلام الجواهر وغيرها أن العدل نائبهما وإن قبضه كقبض المرتهن وإن ما قاله ابن الرفعة يحتمل على القول بأنه نائب الراهن فقط قال ولا ينافي ذلك قولهم أنه وكيل الراهن لأن هذا بالنسبة إلى التصرف في المرهون فليست أم (قوله وإن كان بعده الخ) لا يخفى ما فيه

(ولو) اتفقا على نقله من هو بيده من مرتهن أو غيره جاز مطلقاً فإن لم يتفقا وقد تغير حال من هو بيده من المرتهن أو غيره بأن (مات العدل) الموضوع عنده (أوفسق) أو زاد فسقه أو خرج عن أهلية الحفظ بتغير ذلك كان صار عدواً حدهما نديناهما إلى الاتفاق وعدم المشاحة فإن امتثلا (جعلاه حيث يتفقان) أي عندهم يتفقان عليه (وان) أبياء (تشاحا) فيه أو مات المرتهن ولم يرض الراهن بيد وارثه (وضعه الحاكم عند عدل) براه لأنه العدل وإن لم بشرط في بيع أو كان وارث المرتهن أو يده منه عدالة لأن الغرض أنه لم يرض بالقبض ولا يلزم من الرضا بالمسورث الرضا بالوارث أمالوتشاحا ابتداء فيمن يوضع عنده فإن كان قبل القبض لم يجبر الراهن بحال وإن شرط الرهن في بيع لجواره من جهته حينئذ فلا يطالبه باقباضه ولا بالرجوع عنه وزعم مطالبته بأحدهما لا يستمر عبثه برديان من فعل جائراً له لا يقال له عايب وإن كان بعده

مرجع صنيعة اه سم أي حيث عطفه على جواب أم (قوله وقد وضع الخ) أي والخال قد الخ (قوله بلا شرط)
 أي من غير شرط نحو كونه في يد المرتهن أو العدل مثلا (قوله عليه) أي العدل أو المرتهن (قوله بمسوق)
 أي كغير الخال بما مر (قوله أو فاسق) عطف على قوله عدل (قوله لم يجب على ما قاله جمع الخ) ظاهر النهاية
 وصرح المغني اعتماد (قوله لانه) الاحد (قوله فان رآه) أي رأى الحاكم القاسق قول المتن (ويستحق)
 ببناء المفعول قول المتن (عند الحاجة) والمرتهن إذا كان يدينه من وضامن طلب وفائه من أيهما شاء تقدم
 أحدهما أو لا فإن كان رهن فقط فله طلب بيع المرهون أو وفاء دينه فلا يتعين طلب البيع اه نهاية (قوله
 بان حل الدين) في شرح العباب فروغ من الأنوار وغيره إذا حل الدين فقال الراهن للمرتهن رد الرهن حتى
 أبيع له لم يلزمه الرد بل يباع وهو في يده فاذا وصل حقه اليه سلمه للمشتري رضا الراهن أو للراهن رضا المشتري
 فان امتنع عا في الحاكم وان قال له احضر الرهن لاي بعه واسلم الثمن اليك أو أبيع منه منك لم يلزمه الاجابة فان اجابه
 واشتراه ولو بالدين جاز وكذا لو وكل من يشتره له إذا عرض للبيع ولو لم يثبت البيع إلا باحضار الرهن ولم يثق
 بالراهن أرسل الحاكم أمينه لحضره وأجرته على الراهن وللراهن بعد بيعه وفاء من غير ثمنه أي حيث لا تأخير
 اه ولا يسلم المشتري الثمن إلى أحدهما إلا باذن الآخر فان تنازعا فالحاكم مر وقوله فيما مر رضا الراهن أي
 إذا كان له حق الحبس كله واضح ثم قوله رضا المشتري أي ما لم يكن له حق الحبس والالم يحجج الى رضا كل واحد
 ظاهر مر وقوله لم تلزمه الاجابة لعل هذا إذا تاتي البيع بلا حضار اخذ من قوله ولو لم يثبت الخ اه سم (قوله
 وقضية هذا) أي المتن (قوله وان طلبه) و (قوله وقد ر عليه) أي التوفيق من غير الرهن اه نهاية قال ع ش
 قال ع وطريق الرهن في طلب التوفيق من غير المرهون أن يغض الرهن لجوازه من جهته وبطلب الراهن
 بالتوفيق اه (قوله وبه) أي بعدم اللزوم (صرح الامام) اعتماد النهاية (قوله بانه حينئذ) أي حين إذا
 طلب المرتهن الوفاء وقد ر عليه الراهن (قوله فكيف ساغ له التأخير) أي إلى تيسير البيع (قوله أو يقال
 الخ) اقتصر رعاية النهاية (قوله كان رضامنه بتأخير) مع الخ) ظاهره وان طالت المدة وهو كذلك حيث كان
 للراهن غرض صحيح في التأخير كإيائى اه ع ش أي في النهاية (قوله كان) أي رضا المرتهن بتعلق الخ
 و (قوله رضامنه الخ) أخبر كان والجملة جواب لما اه كردى (قوله رأيت السبكي الخ) ويمكن حمل ما اختاره
 السبكي على ما إذا أدى ذلك لتأخير من غير غرض صحيح شرح مر اه سم قال ع ش قوله من غير

وسد وضع يسد عدل أو
 المرتهن بلا شرط لم يترع
 قهر عليه إلا بمسوق أو فاسق
 وأراد أحدهما ترعه لم يجب
 على ما قاله جمع لانه رضى
 بيده مع القسوق وما رعه فيه
 الاذرى بان رضاه ليس يعقد
 لازم وقال آخرون رفع
 الامر للعاكم فان رآه أهلا
 لحفظه لم ينقله والانتقاله
 (ويستحق بيع المرهون
 عند الحاجة) اليه بان حل
 الدين ولم يوف أو أشرف
 الرهن على الفساد قبل
 الحل وقضية هذا أنه لا يلزم
 الراهن التوفيق من غير
 الرهن وان طلبه المرتهن
 وقد ر عليه به صرح الامام
 واستشكله ابن عبد السلام
 بانه حينئذ يجب أدائه فوراً
 فكيف ساغ له التأخير
 ويجاب بحمل كلام الامام
 على تأخير يسير عرفاً
 للمساومة حينئذ أو يقال
 لما رضى المرتهن بتعلق
 حقه بالرهن كان رضامنه
 بتأخير حقه إلى تيسير بعه
 واستيفائه من ثمنه ثم رأيت
 السبكي اختار وجوب الوفاء
 فوراً من الرهن أو غيره

اذ كيف يكون التشاح بعد القبض فيمن يوضع عنده من افراد التشاح ابتداء كله هو صريح صنيعة (قوله
 وقال آخرون) وهم الشيخ أبو حامد وغيره من العراقيين ونقلوه عن ابن سريج (قوله بان حل الدين) في
 شرح العباب فروغ من الأنوار وغيره إذا حل الدين فقال الراهن للمرتهن رد الرهن حتى أبيع له لم يلزمه الرد
 بل يباع وهو في يده فاذا وصل حقه اليه سلمه للمشتري رضا الراهن أو للراهن رضا المشتري فان امتنع عا في
 الحاكم وان قال له احضر الرهن لاي بعه واسلم الثمن اليك أو أبيع منه منك لم يلزمه الاجابة فان اجابه واشتراه ولو
 بالدين جاز وكذا لو وكل من يشتره له إذا عرض للبيع ولو لم يثبت البيع إلا باحضار الرهن ولم يثق بالراهن
 أرسل الحاكم أمينه لحضره وأجرته على الراهن وللراهن بعد بيعه وفاء من غير ثمنه أي حيث لا تأخير اه ولا
 يسلم المشتري الثمن إلى أحدهما إلا باذن الآخر فان تنازعا فالحاكم مر وقوله فيما مر رضا الراهن أي إذا كان له
 حق الحبس كله واضح ثم قوله رضا المشتري أي ما لم يكن له حق الحبس والالم يحجج الى رضا كل واحد
 وقوله لم تلزمه الاجابة لعل هذا إذا تاتي البيع بلا حضار اخذ من قوله ولو لم يثبت الخ (قوله واستشكله ابن عبد
 السلام) قال السبكي وهو معذور في اشكاله قال شيخنا الشهاب البرلسي خصوصاً إذا عرض حل بعد الرهن
 واستمر الحل وقت الحل فإنه يتعذر بيعه حتى تضع كسبائى هذا ولكن يمكن الجواب عن الاشكال بانه ليس
 من اللائق أن يستمر الراهن محجوراً عليه في العين المرهونة مع مطالبة من مال آخر حال الحجر فيها فان كان
 المرتهن حريصاً على ذلك فليترك الرهن وهذا معنى حسن ظهر لي يمكن ان يوجه به كلام الاصحاب اه (قوله
 ثم رأيت السبكي اختار الخ) ويمكن حمل ما اختاره السبكي على ما إذا أدى ذلك لتأخير من غير غرض صحيح مر

وانه من غيره لو كان أسرع وطلبه المرتهن وجب وهو متجه ولا ينافيه أن المرتهن لو طلب (٨٣) البيع فابي الراهن الزمه القاضي قضاء الدين

أو يبيعه لأن التخيير انما هو لاحتمال أنه يبقى الرهن لنفسه فيلزم حينئذ بالوفاء من غيره فلا ينافي انحصار حقه فيه اذا تيسر بيعه كما قدمناه (ويقدم المرتهن بعد بيعه (بثمنه) على سائر الغرماء لتعلق حقه به وبالذمة وحققهم مرسل فيها فقط (ويبيعه الراهن أو وكيله باذن المرتهن) أو وكيله لأن الحق له (فان لم ياذن) المرتهن في البيع الذي أراده الراهن أو نائبه ولا عذر له في ذلك (قاله الحاكم) الزمك بانك (ناذن) له في البيع (أو تبرئه) من الدين دفعا لضرر الرهن فان أصر باعه الحاكم أو أذن للراهن في بيعه ومنعه من التصرف في ثمنه الا اذا أبي أيضا من أخذ دينه منه فيطلق للراهن التصرف فيه ولو عجز الراهن عن استئذان المرتهن والحاكم فقضية كلام الماوردي تصح الصحة وهو مشكل الا أن يكون المراد أنه يبيعه لغرض الوفاء ويحجر عليه في ثمنه اليه لأنه لا ضرر فيه حينئذ على المرتهن (ولو طلب المرتهن بيعه فابي الراهن الزمه القاضي قضاء الدين) من محل آخر (أو يبيعه ليوفي منه بما يراه من حبس أو غيره (فان أصر) على إباته (باعه الحاكم)

غرض الخ أي للراهن في التأخير اه (قوله وأنه) أي الوفاء عطف على وجوب الخ (قوله وهو متجه) وقافا للمعنى (قوله ولا ينافيه) أي لا ينافي اختيار السبكي ما يأتي عن المصنف أن المرتهن الخ اه كردى عبارة سم ان أراد لا ينافي ما اختاره السبكي كما هو ظاهر فلا يخفى ما فيه لان السبكي يوجب الوفاء من غيره اذا كان أسرع وان تيسر البيع خلاف قوله فلا ينافي اه وقال السيد قوله ولا ينافيه أن المرتهن الخ أي لا ينافي ما تقرره في المتن من استحقاق بيع الرهن الخ اه أقول صنيع النهاية حيث قال قبيل ذكر كلام السبكي مانعه ولا ينافي ذلك ما يأتي من اجباره على الاداء أو البيع لانه بالنسبة للراهن حتى يوفى عما اختاره لا بالنسبة للمرتهن حتى يجبره على الاداء من غير الرهن اه أن مرجع الضمير ما تقدم عن الامام (قوله فيلزم) ببناء المفعول من الالتزام (قوله فلا ينافي الخ) أي لما كان المراد من التخيير الا في المتن ذلك الاحتمال فكلا لا ينافي ذلك اختيار السبكي لا ينافي ما قدمناه أيضا من انحصار حق المرتهن في الرهن اذا تيسر بيعه لاحتمال أنه لا يبقى الرهن لنفسه فيلزمه حينئذ البيع اه كردى (قوله كما قدمناه) يعني قوله وقضية هذا أنه لا يلزم الخ فان مغاده الانحصار اه كردى أقول بل الظاهر أنه أراد بذلك قوله أو يقال لما رضى المرتهن الخ قول المتن (ويقدم المرتهن الخ) أي ان لم يتعاق برقبته جنبه كما يأتي نهاية قول المتن (باذن المرتهن) أي ولا ينزع من يده كما تقدم اه عش (قوله أو وكيله) الى التنبه في النهاية والمغنى الا قوله ولا عذر الى المتن وقوله أو اذن الى ولو عجز وقوله وهو مشكل الى المتن (قوله لان الحق له) عبارة النهاية والمغنى لانه فيه حقا اه وهى أحسن (قوله ولا عذر له في ذلك) سيأتى عن النهاية والمغنى عند قول الشارح نعم ان وفى دون ثمن المثل الخ ما يتبين منه المراد بالعدو (قوله الزمك الخ) عبارة النهاية والمغنى عقب قول المتن تبرئ هو بمعنى الامر أي ائذان أو تبرئ اه قول المتن (تبرئه) كذا في أصله وفي سائر النسخ وفي نسخ المحلى والنهاية أي والمغنى تبرئ اه سيد عمر (قوله فان أصر الخ) أشار به الى أن ما يأتي في المتن راجع لكل من الجملتين المتعاطفتين (قوله باعه) أي أو غيره فيعمل بالمصلحة كما يأتي (قوله أو أذن) الى قوله ولو عجز آخره سم وعش (قوله ومنعه) عطف على قوله أذن للراهن (قوله اذا أبي) أي المرتهن و (قوله منه) أي الثمن وكذا ضمير فيه (قوله فيطلق) أي يرخص الحاكم (قوله تصح الصحة) قال الزركشى والظاهر أن مراده حيث يجوز بيعه بان تدعو اليه ضرورة كالعجز عن مؤنته أو حفظه أو الحاجة الى ما زاد على دين المرتهن من ثمنه شرح مر اه سم (قوله ويحجر) ببناء المفعول (عليه) أي الراهن و (قوله اليه) أي الوفاء وقاس ما تقدم الا اذا أبي من أخذ دينه منه فليراجع (قوله فيه) أي البيع (حينئذ) أي حين اذ كان لغرض الوفاء مع الحجر في الثمن اليه (قوله ليوفي) من الايفاء والتوفية (منه) أي من المرهون و ثمنه (قوله بما يراه) متعلق بالزمه القاضي الخ قول المتن (باعه الحاكم) وظاهر أنه لا يتعين بيعه فقد يجزى ما يوفى به الدين من غير ذلك نهاية ومغنى عبارة سم قول المصنف (باعه الحاكم) ينبغى أو وفاء من غيره ولو يبيع غيره اذ رأى مصلحة في ذلك أخذ ما يأتي عن السبكي اه (قوله لا بعد الاصرار الخ) أي اصرار الراهن والمرتهن (قوله لو غاب) الى قوله بخلاف ما الخ في النهاية والمغنى (قوله ولو غاب المرتهن) هو شامل لمسافة لقصر ومادونها قال سم على منعه ما حصله أنه لا يبيع فيما دون مسافة لقصر الا باذنه ثم قال انه عرضه على مر فقال لعله بناء على أن القضاء على الغائب انما يكون على من بمسافة القصر والراجح الاكتفاء

(قوله ولا ينافيه) ان أراد لا ينافي ما اختاره السبكي كما هو ظاهر فلا يخفى ما فيه لان السبكي يوجب الوفاء من غيره اذا كان أسرع وان تيسر البيع خلاف قوله فلا ينافي الخ (قوله تصح الصحة) قال الزركشى واظهر ان مراده حيث يجوز بيعه بان تدعو اليه ضرورة كالعجز عن مؤنته أو حفظه والحاجة الى ما زاد على دين المرتهن من ثمنه مر (قول المصنف باعه الحاكم) ينبغى أو وفاء من غيره ولو يبيع غيره اذ رأى مصلحة في ذلك أخذ ما تقدم عن السبكي وفي شرح مر وقى أي السبكي أيضا فيمن رهن عينه بدين أو رجل وغاب رب الدين فاحضر الراهن المبلغ الى الحاكم = وطلب منه قبضه ليقض الرهن بان له ذلك وهو كما قال اه

عليه وقضى الدين من ثمنه دفعا لضرر المرتهن (تنبيه) * قضية المتن وغيره ان القاضي لا يتولى البيع الا بعد الاصرار على الابعاء وليس مرادا أخذ من قوله في التعليل انه بالامتناع من الوفاء بخير القاضي بين قوله البيع واكره عليه ولو غاب الراهن أثبت المرتهن

الامر عند الحاكم ليبيعه وحيث لا يتعين عليه بيعه الا اذا لم يتيسر خلافاً من غيره والا وفي منه كبحته السبكي لانه نائب الغائب فيلزمه العمل بالاصلح له من بيع المرهون أو (٨٤) الوفا من غيره ومن ثم لو حضر الراهن اليه لعينة المرتهن الدين المرهون به لينفك الرهن

بمسافة العدو فيكون هنا كذلك اه ع ش (قوله الامراخ) أي الرهن والدين اه مغنى أي والحلول (قوله لبيعه) أي الحاكم المرهون (قوله كبحته السبكي) عبارة النهاية والمغنى وقد أفتى السبكي بان الحاكم يبيع ما يرى بيعه من المرهون وغيره عند غيب المدين أو امتناعه لانه ولاية على الغائب فيفعل ما يراه مصلحة فان كان الغائب قد حضر من جنس الدين وطلبه المرتهن وفاه منه وأخذ المرهون فان لم يكن له نقد حاضر وكان يبيع المرهون أو روج وطلبه المرتهن بأعه دون غيره اه قال ع ش قوله ولاية على الغائب أي وله القضاء من مال الممتنع بغير اختياره أي فحري في ماله في مال الغائب وقوله بأعه أي فلو باع غير الاروج هل يصح حيث كان بضمن مثله أو لا لان الشرع إنما أذن له في بيع الاروج فيه نظراً ولا يبعد الاول لانه لا ضرر فيه على الراهن وان أدى الى تأخير وفاء حق المرتهن ولكن الاقرب الثاني للعله اه وقوا ولكن الاقرب الثاني أي وفا للمغنى (قوله اليه) أي الحاكم (قوله الدين المرهون به) مفعول احضر (قوله فان عجز الخ) أي المرتهن عن الاثبات كردى ونهاية (قوله لنقد البينة) أي التي تشهد عند الحاكم بانه ملك الراهن ومعلوم أنه لا بد من ثبوت الدين وكون العين التي أريد بيعها مرهونة عنده لاحتمال كونها وديعة مثلاً اه ع ش وقوله بانه ملك الراهن الخ يخالف ما ياتي من قول الشارح الا أن يقال الخ (قوله أوله قد الحاكم) أي أوله توقف الرفع اليه على غرم دراهم وان قلت اه ع ش (قوله تولاه بنفسه) ويصدق في قدر ما بأعه به لانه أمين فيه ولا يقال هو مقصر بعدم الاشهاد على ما بأعه به لا نقول قد لا يتيسر الش ودوقت البيع وبغرضها فقد لا يتيسر له احضارهم وقت النزاع فصدق مطلقاً اه ع ش (قوله اذا قدر عليها) أي وعلى الحاكم أخذ ما تقدم ولعل هذا من تحريف الناسخ وصوابه عليها ما اه سديد وقد يقال سكت عن الحاكم نظراً للغالب من وجوده كما يؤيده اقتضاه على البينة في المواضع الآتية فلا تحريف (قوله بينه) أي المرتهن اه ع ش (قوله الظاهر) أي الذي ليس بمرتهن (قوله على البينة) أي وعلى الحاكم كما مر عن السيد عر (قوله بان هذا) أي المرتهن (قوله وثيقة) وهي الرهن (قوله بخلاف ذلك) أي الظاهر الغير المرتهن (قوله البينة) أي الحاكم (قوله عليها) أي وعلى الحاكم (قوله وقياس ما ياتي الخ) سيأتي أن السبكي يرجح في هذا الآتي في الفلاس الا كتفاء بالسيد اه سم (قوله والدين حال) الى قول المتن ولو تلف في النهاية والمغنى الا قوله أمالوقال الى وياتي وقوله ويؤخذ الى ويصح قول المتن (والافلا) قال الزركشي لو كان ثمر المرهون لا يفي بالدين والاستيناع من غيره متعذر أو تعسر بفلاس أو غيره فالظاهر أنه يحصر على أوفي الاثمان تحصيلاً لا ديناً أمكنه فتضعف التهمة أو تنفي اه نهاية قال ع ش قوله فتضعف التهمة معتد وقوله أو تنفي أي فيصح بيع المرتهن في غيبة الراهن اه (قوله في الاستعمال) أي بالاستعمال وترك الاختياط اه مغنى (قوله مطلقاً) أي في حضرته وغيبته (قوله مالم ياذن الخ) قضية فصله بكذار جوع هذا المأبده فقط وظاهر النهاية والمغنى أنه قد يفيد ما قبله أيضاً (قوله مالم ياذن فقط) أي فيبطل مالم يرضخ فان باع للراهن صح البيع ثم ان استوفى له صح أيضاً وان استوفى لنفسه بطل وان باع لنفسه بطل أيضاً اه كردى (قوله ماذا كر) أي في اذن الراهن من المرتهن في بيع المرهون من التفصيل (قوله في اذن وارث الغريم في بيع التركة الخ) أي فان كان بحضرته صح والا فلا وياتي فيقدر امر عن الزركشي اه ع ش أي والصحة مطلقاً فيما اذا قدر له الثمن (قوله بضم أوله) ضبط به لانه لا يحتاج معه الى قه لانه لا يسمى شرطاً الا اذا كان منه ما فلو بني للفاعل احتج الى قيد كان يقال شرطه أحد هما ووافقه الاستحراه ع ش (قوله من هو تحت يده) الظاهر انما قيد به جرياً على ظاهر المتن وأنه ليس بقيد ذابراجع اه رشيدى عبارة ع ش هل هو للتقيد حتى لو شرط أن يبيعه غيره من هو تحت يده لم يصح او لا فيه نظر والظاهر الثاني لان الغرض الوصول الى الحق وهو يحصل بذلك اه (قوله عند المحل) متعلق بان (قوله وقياس ما ياتي في الفلاس الخ) سيأتي ان السبكي يرجح في هذا الآتي في الفلاس الا كتفاء باليد (قوله

لزمه قبضه منه فان عجز لفقد البينة أو لفقد الحاكم تولاه بنفسه وكان ظاهراً بخلاف ما اذا قدر عليها ويصرف بينه وبين الظاهر بغير جنس حقه فان له البيع ولو مع القدرة على البينة بان هذا عنده وثيقة بحقه فلا يخشى فواته فاشترط لظفره العجز بخلاف الذي يخشى الفوات لو صبر للبينة فجاز له مع القدرة عليها وقياس ما ياتي في الفلاس ان الحاكم لا يتولى البيع حتى يثبت عنده كونه ملكاً للراهن الا أن يقال البينة عليه المرتهن فيصفي اقراره بانه ملك للراهن (ولو بأعه المرتهن) والدين حال (ياذن الراهن) له في بيعة بان قال بعه الى أو اطلق ولم يقدّر الثمن (فالاصح انه ان باعه بحضرته صح) البيع اذا التهمة (والا) بان باعه في غيبته (فلا) يصح لانه يبيع لغرض نفسه فينتهم في الاستعمال ومن ثم لو قدر له الثمن صح مطلقاً وكذا لو كان الدين مؤجلاً مالم ياذن له في استيفاء حقه من ثمنه لا التهمة حيثئذ امالوقال بعه لك فيبطل مطلقاً لاستحالة فعله انه في بعه الى أول نفسه واستوفى الى أول نفسه يصح للراهن فقط وياتي ماذا كر في اذن وارث للغريم في بيع التركة

وسيد المجنى عليه في بيع الجاني (ولو شرط) بضم أوله في عقد الرهن أي شرطاً (أن يبيعه العبد) أو غيره من هو تحت يده عند المحل (جاز) هذا الشرط اذا لم يذو رفيه (ولا يشترط مراجعة الراهن) في البيع (في الاصح) لان الاصل بقاء اذنه

بل المرتهن لانه قد عمل أو يرى ولان اذنه السابق وقع لغوا بتقدمه على القبض (٨٥) و يؤخذ منه ان اذنه لو تأخر عن القبض لم

يشترط مراجعته وهو ظاهر
لولا التعليل الاول ويصح
عزل الراهن للمشروطه
ذلك قبل البيع لانه وكيله
دون المرتهن لان اذنه انما
هو شرط في الصحة (فاذا باع)
المأذون له وقبض الثمن
فالثمن عنده من ضمان
الراهن) لبقائه بملكه (حتى
يقبض المرتهن) اذ هو أمينه
عليه فبده كده ومن ثم
صدق في تلفه لا في تسليمه
للمرتهن فاذا حلف انه لم
يتسلمه غرم الراهن وهو
يغرم أمينه وان كان اذن
له في التسليم للمرتهن لانه لم
يثبت (ولو تلف ثمنه في يد)
المأذون (العدل) أو غيره
ولو المرتهن من ثم استحق
المرهون (المبيع) فان شاء
المشتري رجع على (المأذون
العدل) أو غيره لانه راضع
اليه ومحله ان لم يكن نائب
الحاكم لاذنه في البيع
لنحو غيبة الراهن واللام
يكن طريقا لان يده كيد
الحاكم (وان شاء على
الراهن) لانه الموكل (و)
من ثم كان (القراز عليه)
في رجع ماذونه عليه مالم
يقصر في تلفه على الوجه
(ولا يبيع) (المأذون (العدل)
أو غيره المرهون (الابن
مثله) أو دونه بقدر يتغابن
به وسياتي بيانه (حالا من نقد
بلده) واللام يصح كولو كيل
ومنه يؤخذ أنه لا يصح منه
شرط الخيار لغيره موكله وانه
لا يسلم المبيع قبيل قبض
الثمن والا ضمن ولا يبيع المرتهن الا بذلك أيضا وكذا الراهن على الوجه لتعلق حق الغير به نعم ان وفي دون ثمن المثل بالذم من جاز

يبينه (قوله بل المرتهن) اي بل يشترط مراجعته المرتهن قطعا كما نقله الرافعي عن العراقيين وهو المعتمد
نهيته وغنى قوله ويؤخذ منه الخ) لكن يقتضي كلامهم اشتراط مراجعته المرتهن مطلقا اه نهاية أي
سواء كان اذن قبل أم لا وبه حزم شيخنا الزياي في حاشيته ع (قوله لولا التعليل الاول) اي فهو كاف في افادة
لاشترط (قوله ويصح عزل الخ) عبارة النهاية والمغنى وينعزل العدل بعزل الراهن او موته لا المرتد او موته
لانه وكيله في البيع واذن المرتهن شرط في صحته لكن يبطل اذنه بعزله او بموته فان جدد له لم يشترط
تجديده وكيل الراهن لانه لم ينعزل وان جدد الراهن اذنا له بعد عزله له اشتراط اذن المرتهن لان عزل العدل بعزل
الراهن اه قال ع ش قوله او موته أي أو جنونه أو انما كايغيد التعليل بانه وكيله اه (قوله للمشروطه ذلك)
اي من العدل أو غيره (قوله لانه وكيله) اي في البيع (قوله في الصحة) اي صحة البيع (قوله لبقائه بملكه الخ)
عبارة النهاية والمغنى لانه ما ملكه والعدل نائبه فاتفق في يده كان من ضمان المالك ويستمر ذلك حتى يقبضه
الخ وهذا أحسن من منيع الشارح (قوله صدق في تلفه) اي اذا لم يبين السبب وان بينه ففيه التفصيل
الآتي في الودعية غنى ونهية (قوله وان كان اذن له الخ) عبارة المغنى ولو صدق في التسليم أو كان قد اذن
له فيه او لم يأمره بالاشهاد لتقصيره بترك الاشهاد فان قال له اشهدت وغاب الشهود أو ماتوا وصدق الراهن قال
له ولا تشهد او ادى بحضرة الراهن لم يرجع لادترافه في الاولين ولا ذنه له في الثالث ولتقصيره أو في الرابعة اه
وكذا في النهاية الامسئلة الاداء بحضرة الراهن (قوله لم يثبت) لعلمه من الاثبات اي لم يشهد وقصر بتركه (قوله
محله) الى قوله واختار السبكي في المغنى الا قوله ولا يقاس الى فسخا (قوله واللام يكن طريقا) حيث لا تقصيره
مغنى (قوله لاذنه له) اي الحاكم للعدل (قوله لنحو غيبة) عبارة المغنى اوت الراهن او غيبته او نحو ذلك اه
اي كاستناعه من البيع (قوله لان يده كيد الحاكم) اي الحاكم لا يضمن فكذا هو اه مغنى (قوله لانه
الموكل) الى قوله وظاهر كلامهم في النهاية الا قوله ولا يقاس الى فسخا وقوله فيما اذا اذن الى كان شرط الخ
(قوله لانه الموكل) عبارة النهاية والمغنى لا لجائته المشتري شرعا الى التسليم للعدل بحكم توكيله اه (قوله مالم
يقصر الخ) اي والا فالقرار عليه اه ع ش (قوله دلي الاوجه) وفاقا لنهاية المغنى (قوله او غيره) اي من
الفاسيق اذا كانا يتصرفان عن أنفسهما على قياس ما مرفيس مراده هنا بالغير ما يشمل الراهن والمرتهن
بدليل افراد الكلام عليهما فيما يأتي فاندفع ما في حواشي التحفة اه رشيدى (قوله أو دونه الخ) أي حيث
لا راغب باز يده نهية (قوله بقدر يتغابن به الخ) أي يتلى الناس بالغيب فيه كثير او ذلك انما يكون بالشئ
اليسير اه ع ش (قوله والا) أي بان أدخل بشئ منها اه مغنى (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل بقوله كولو كيل
(قوله لغير موكله) أي وغير نفسه اه ع ش (قوله ولا يبيع المرتهن الخ) قد مر أن يبيع المرتهن لا يصح الا
بحضور الراهن فعمل صورة انفراد المرتهن هنا أنه باع بحضور الراهن والراهن ساكت لكن قد يتوقف في
عدم الصحة حيث يشذون ثمن المثل وهلا كان اقرار الراهن على البائع بذلك كاذنه اذ لو لارضاه لمنع بل قد يقال ان
هذه الصورة هي المراد من اجتماعهما على البيع والافاصورته او يتصور انفراد المرتهن بمأمر عن الزركشى
في شرح قول المصنف ولو باعه المرتهن باذن الراهن فالاصح أنه ان باعه بحضرة صم والا فلا فليأمل اه رشيدى
(قوله ولا يبيع المرتهن) قد يقال لاحاجة له ذامع قوله السابق العدل أو غيره لشمول قوله أو غيره المرتهن
خصوصا وقد صرح بشموله قبلا اه سم ومرآة ناعن الرشيدى منع الشمول (قوله أيضا) اي كالعدل (قوله
لتعلق بحق الغير) اي المرتهن (به) اي بالمرهون (قوله نعم ان وفي دون ثمن المثل الخ) لا يخفى ما في جعل دون فاعلا
لانه لازم النظر في عبارة النهاية والمغنى نعم محله في بيع الراهن كما قال الزركشى فيما اذا نقص عن الدين فان
لم ينقص عنه كولو كان المرهون يساوي مائة والدين عشرة قباعه باذن المرتهن بالعشرة صم اذ لا ضرر على
المرتهن ذلك ولو قال الراهن للعدل لا تبعه الا بالدرهم وقال له المرتهن لا تبعه الا بالدينار لم يبيع فواحد منهما

ولا يبيع المرتهن) قد يقال لاحاجة له ذامع قوله السابق العدل أو غيره لشمول قوله أو غيره المرتهن خصوصاً وقد
صرح بشموله قبلا (قوله نعم ان وفي الخ) قياس هذا جواز بيع الراهن بغير نقد المبدأ كان ذلك الغير من

الثمن والا ضمن ولا يبيع المرتهن الا بذلك أيضا وكذا الراهن على الوجه لتعلق حق الغير به نعم ان وفي دون ثمن المثل بالذم من جاز

لا تتقاء الضرر حيثئذ
ولو رأى الحاكم بيعه
بجنس الدين جاز كما
لوافق العاقدان على
بيعه بغير ما مر ولا يصح
البيع بغير المثل أو أكثر
وهناك راعب باريد (فان
زاد) في الثمن (راغب) بعد
الزوم لم ينظر اليه أو زاد
ملا يتعاب به وهو بمن وثق
به (قبل انقضاء الخيار)
الثابت بالمجلس أو الشرط
واستمر على زيادته (فليفسخ)
وجوبا (وليبيعه) أو يبيعه
بلا فسخ ويكون بيعه مع
قبول المشتري له ولا يقاس
هذا بزمان الخيار لوضوح
الفرق لانه تم بالتشهي
فأوفيه أدنى مشعر بخلافه
وهنا السبب فاشترط تحققه
وانما يوجدان قبل المشتري
فسخا لا اول وهو الا - وط
لانه قد يفسخ فيرجع
الراغب فان تمكن من ذلك
وترك انفسخ البيع حتى
لورجع الراغب احتج
لتجديد عقده واختار السبكي
انه لو لم يعلم بالزيادة الا بعد
الزوم وهي مستقرة
بان الانفساخ من حينها
واستشكل بيعه ثانيا بان
الوكيل لو رد عليه المبيع
يعيب أو فسخ البيع في
زمان الخيار لم يملك بيعه ثانيا
وأجيب بفرض ذلك فيما
إذا أذن له في ذلك أي أو كان
شرط الخيار له أو لهما

لاختلافهما في الاذن كذا أطلقه الشنخاني ومجمله كما قال الزركشي إذا كان للمرتهن فيه غرض والا كأن كان
حقه دراهم ونقد البلد دراهم وقال الراهن بعه بالدراهم وقال المرتهن بعه بالدنانير فلا يرعى خلافا وهو يباع
بالدراهم كما قطع به القاضي أبو الطيب والماردي وغيرهما وإذا امتنع على العدل البيع لواحد منهما بابه
الحاكم بنقد البلد وأخذ به حق المرتهن ان لم يكن من نقد البلد أو باع بجنس الدين وان لم يكن من نقد البلد
ان رأى ذلك اه قال ع ش قوله قال الزركشي الخ هو المعتمد وقوله ونقد البلد دراهم ليس بقيداه (قوله
لا تتقاء الضرر حيثئذ) فضيته جواز بيعه أي الراهن بغير نقد البلد حيث كان من جنس الدين وأذن فيه المرتهن
وبه صرح سم على ج اه ع ش وقوله وأذن فيه المرتهن هذا ليس موجودا في سم بل الظاهر أنه ليس بقيد كما
يقضيه قوله فضيته الخ (قوله ولو رأى الحاكم بيعه) ينبغي أن يكون المالك مثله في ذلك لانه لا ضرر فسيه بل
ربما تكون المصلحة فيه للمرتهن ثم رأيت الفاضل المحشي أشار اليه اه سيد عمر وهو صريح فيما قلنا نفا
(قوله بجنس الدين) أي وان لم يكن من نقد البلد اه نهاية (قوله ولا يصح البيع الخ) وينبغي استثناء
الراهن فيما إذا كان عن المثل أو أكثر وأما بالدين أخذنا مما مر آنفا قول المتن (فان زاد الخ) ولو ارتفعت
الاسواق في زمن الخيار فينبغي أن يجب عليه الفسخ ككلو طلب بزيادة بل أولى اه نهاية قال ع ش قوله
فينبغي الخ أي فلو لم يفسخ انفسخ بنفسه اه وقال الرشدي قوله بل أولى لان الزيادة صارت مستقرة ياخذها
كل أحد اه (قوله بعد الزوم) أي من جانب البائع كإياني (قوله لم ينظر اليه) وليكن يستحب أن يستقبل
المشتري لبيعه بالزيادة للراغب أو للمشتري ان شاء نهاية ومعنى قول المتن (قبل انقضاء الخيار) أي للبائع أو
لهما اه حلبي قول المتن (فليفسخ) أي حيث لم يكن الخيار للمشتري وحده قاله سم على ج اه ع ش
وقد مر آنفا موافقه عن الحلبي قول المتن (وليبيعه) أي للراغب أو للمشتري ان شاء نهاية ومعنى (قوله أو
بيعه) بالجزم عطفا على دخول لام الامر في فليفسخ (قوله ويكون بيعه) أي إيجابه (قوله ولا يقاس هذا
بزمان الخيار) أي حيث كان البيع فيه فسحا وان لم يقبل المشتري اه سم (قوله لانه تم) أي الفسخ في زمن
الخيار (قوله أدنى مشعر) أي كمجرد الإيجاب (بخلافه) أي البيع الاول (قوله لسبب) وهو البيع
(قوله فسحا الاول) خبر قوله ويكون (قوله وهو الاحوط) أي بيعه ابتداء بلا فسخ اه كردي (قوله
من ذلك) أي من البيع الثاني برائد (قوله لورجع الراغب) أي عن الزيادة (قوله لتجديد عقده) أي من
غير افتقار الى اذن جديدها كان الخيار لهما أو للبائع لعدم انتقال الملك نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر مثله
عن شرح الروض ويخرج منه جواب عن الاشكال الآتي بفرض الكلام هنا فيهما إذا لم يكن الخيار
المشتري وحده وفي مسألة الوكيل فيما إذا كان له فليراجع اه أقول وقد صرح بهذا الجواب النهاية
والغنى وكذا الشارح بقوله الآتي أي أو كان الخ (قوله واختار السبكي الخ) معتمد اه ع ش (قوله لو لم
يعلم) أي المأذون العدل أو غيره (قوله من حينها) أي الزيادة يعني من حين إمكان الفسخ بعد الزيادة وفي
الملك قبله الخلاف المتقدم في البيع وتنبى عليه الزوائد اه ع ش (قوله واستشكل بيعه الخ) أي السابق
في المتن وبقول الشارح احتج لتجديد عقده المشعر بعدم الافتقار الى اذن جديد فكان الاولى ذكره فقبه كما
فعاله النهاية عبارة الكردي أي بيع العدل المرهون في صورة المتن وغيرها اه (قوله في زمن الخيار) أي
للمشتري وحده كإياني (قوله لم يملك الخ) أي الوكيل بالاذن السابق (قوله بفرض ذلك) أي بيع المرهون
ثانيا (قوله إذا أذن له الخ) ظاهره ولو قبل بطلان البيع الاول (قوله له) أي للبائع المأذون له (قوله اولهما)
أي اما إذا كان الخيار للمشتري فلا يفسخ بزيادة الراغب ولا ينفذ الفسخ من العدل لو فسخ ولو فسخ المشتري
نفذ فسخته ولا يبيعه العدل بالاذن السابق هذا وما اقتضاه كلامهم انه يجوز للعدل شرط الخيار لهما أو
جنس الدين (قول المصنف فليفسخ) قد يقتضي تخصيص المسئلة بما إذا لم يكن الخيار للمشتري وحده والا
فكيف يتأتى الفسخ من لا خيار له ولا عيب فليراجع (قوله ولا يقاس هذا بزمان الخيار) أي حيث كان البيع
فيه فسحا وان لم يقبل المشتري (قوله لتجديد عقده) قال في شرح الروض من غير افتقار الى اذن جديدها كان

لان ملك الموكل هنالك بزل بخلافه فيما اذا كان المشتري فانه زال ثم عاد فكان هو نظير الرد بالعيب وبه علم ان قول المستشكل في رهن الخيار مراده خيار المشتري فتأمل وقد يوجه اطلاقهم بان زيادة الراغب تؤذن بتقصير (٨٧) الوكيل غالباً في تحري ثمن المثل فتزل بيعه الاول

كلا بيع ولم يحتج للاذن في

البيع الثاني وظاهر كلامهم

هنا جواز الزيادة وعليه فلا

ينافي ما مر من حرمه الشراء

على شراء الغير لامكان حل

ذلك على المتصرف لنفسه

لكن ظاهر كلامهم ثم انه

لا فرق وهو الذي يتجه وعليه

فانما انما طوابها تلك الاحكام

مع حرمتها رعاية لحق الغير

وباتي ذلك في كل بائع عن

غيره (ومؤنة المرهون) التي

تبقى بها عينه ومنها أجرة

حفظه وسقيه وحذاه

وتجفيفه ورده ان ابقى (على

الراهن) ان كان مال الكا والا

فه على المعير أو المولى لا على

المرتهن اجماعاً الا ماشئذ

الحسن البصري أو الحسن

ابن صالح ومرخبر الظهر

بـ = سب بنفقته اذا كان

مرهوناً (ويجبر عليها الحق

المرتهن) لامن حيث الملك

لان له ترك سقي زرع وعمارة

داره ولاحق الله تعالى

لاختصاصه بذى الروح

وانما يلزم المؤجر عمارة

لان ضرر المستأجر يندفع

بشؤون الخياره (على الصحيح)

ولاختصاص الخلاف بهذا

لم يقره على ما قبله ولم يقر

عنه من حيث الخلاف

بل ولا من حيث الحكم لما

قررته ان رعاية حق

المرتهن أو جبت عليه ما لم

للمشتري مناف لقوله السابق ويؤخذ منه عدم صحة شرط الخيار لغير موكله ويمكن ان يجاب بحمل قوله ان كان الخيار لهما على خيار المجلس وذلك لانه ثابت لهما ابتداء وان اجازة احدهما بقى للآخر فيستصرفيه كون الخيار لهما والمشتري فليتأمل اه ع ش عبارة الرشدى قوله لهما اي بان اقتضاء المجلس والافسد مران العدل لا يشترطه لغير الموكل اه (قوله لان ملك الموكل هنا) اراد به العدل اه كردى صوابه موكل العدل وهو الراهن (قوله فكان هو) اي بيع المرهون ثانياً نظير الرد الخ اي فيحتاج الى اذن جديد اهمغنى (قوله خيار المشتري) اي وحده اه ع ش (قوله هنا) اي في بيع الرهن (قوله على المتصرف الخ) اي على ما اذا كان البائع متصرفاً لنفسه لا لغيره (قوله بها) اي الزيادة وكذا ضمير حرمتها (قوله وباتي ذلك) اي ما تقدم في المتن والشرح (قوله في كل بائع الخ) عبارة النهاية ولا فرق في هذين عدل الرهن وغيره من الوكلاء والاولياء والوصياء ونحوهم ممن يتصرف لغيره اه (قوله التي تبقى) الى قوله ولا تنقص في النهاية الا قوله او الحسن الى المتن وقوله لامن حيث الى المتن (قوله اجرة حفظه) ونفقته وقبض وكسونه وعلف دابة نهاية ومعنى (قوله اجماعاً) تعليل للمتن (قوله الا ماشئذ) اي في جميع الاقوال الا في القول الذي شذبه الخ من انها على المرتهن (قوله الحسن البصري) اقتصر عليه النهاية والمعنى (قوله ومرخبر الخ) عطف على اجماعا فكانه قال والخبر المار قول المتن (ويجبر الخ) اي حفظ اللوثة بقية نهاية ومعنى (قوله وعمارة الخ) اي تركها (قوله بذى الروح) اي والمرهون اعم منه (قوله والاختصاص الخ) عبارة المعنى قال الاسنوى قوله ويجبر عليها الخ حشو ولا حاجة اليه بل هو لوهم ان الاجاب متفق عليه وان الخلاف انما هو في الاجبار وليس كذلك ولو حذفه لكان اصوب نعم لو حذف الواو من قوله ويجبر زال الابهام خاصة اه وهذا ممنوع اذ كلام الروضة صريح في ان الخلاف في الاجبار وعدمه فقط وقد مر ان كون المؤنة على المالك يجمع عليه الا ما حكى عن الحسن البصري اه زاد النهاية ولاختصاص الخلاف بهذا اي الاجبار لم يقره على ما قبله اي على قوله ومؤنة المرهون ولم يقر الخ اه (قوله لم يقره) اي فلا قال فيجبر الخ لانهم ان في اجاب المؤنة بخلافاً أيضاً وليس كذلك (لم يقر) اي ما قبله (عنه) اي عن قوله ويجبر الخ (قوله لما قررته) اه لقوله ولا من حيث الحكم (قوله ان رعاية الخ) اي وحيث ثبتت الواو متعين اه نهاية (قوله بخلافهما الخ) اي الفصد والحجامة لغير مصلحة عبارة النهاية فلولم تكن حاجته منع من الفصد دون الحجامة قال الماوردي والرويانى خبر روى قطع العروق مسقمة والحجامة خير منه اه قال ع ش قوله مر مسقمة أى طريق للمرض وقوله مر والحجامة خير منه لعل هـ اذا فيما اذا لم يخبر طبيب بضر رهون فبديل عليه قوله فلولم تكن حاجته الخ اه (قوله حفظاً للملك) تعليل للمتن (قوله لا يجبر عليه) اي الراهن على ما ذكر من الفصد والحجامة لمصلحة (قوله كما افاده) اي عدم الاجبار (قوله لان البراء الخ) تعليل لقوله لا يجبر عليه الخ (قوله وبه) اي بعدم تيقن البراء بالدواء (قوله فارق) اي الدواء (قوله وكما لجة) الى قوله أو لا تنقص في النهاية والمعنى (قوله وكما لجة الخ) عطف على كقصد (قوله ان غلبت السلامة في القطع) فان غلب التلف أو استوى الامر ان أو شكا امتنع عليه ذلك وله اي الراهن نقل المرحوم من النخل اذا قال أهل الخبرة نقلها أنفع وقطع البعض منها لاصلاح الاكثر والمقطوع منها مرهون بحاله وما يحسد من ضعف وجرد وليف غير مرهون وكذا ما كان ظاهراً منها عن العقد

الخيار لهما أو للبائع لعدم انتقال الملك اه ويخرج منه جواب عن الاشكال الا في يفرض الكلام هنا فيما اذا كان له فليراجع (قوله جواز الزيادة) ما المانع من فرض الكلام فيمن زاد قبل العلم باستقرار الثمن والبيع (قوله ورده ان ابقى) انظر اياك العين المؤجرة وسأني فرق الشارح بين الرهن والاجارة (قوله لم يقره) قد يقال الاختصاص لا ينافي التفريع (قوله لما قررته) قد يناقش بان ضمير عليها المؤنة المرهون فان أريد بها أي

لوجهه عليه حق الملك وحق الله تعالى فاندفع ما لا اسنوى ومن تبعه هنا (ولا يمنع الراهن من مصلحة المرهون كقصد وحجامة) بخلافهما لغير مصلحة حفظ الملك لكنه لا يجبر عليه كسائر الادوية كما افاده منيغله لان البراء بالدواء غير متيقن وبه فارق وجوب النفقة وكما لجة بدواء قطع بدمتاكاة وسبعة ان غلبت السلامة في القطع

ونحن أول كبير وقت الاعتدال حيث (٨٨) لا عارض به يخاف من الختان معه وكان ينعمل عادة قبل الحول أو لا تنقص به القيمة وهذه

الشرط يجمع بين كلام
الروضة وغيرها (وهو أمانة
في يد المرتهن) فلا يضمنه إلا
بالتعدي كالوديعة للخبر
الصحيح لا يعلق الرهن على
راهنه له غنمه وعليه غرمه
ومعنى لا يعلق لا يملكه
المرتهن عند تاح الحق أو
لا يكون غلقا يلف الحق
بتألفه فوجب حمله عليهما
معاً والغلق ضد الغلق من
غلق يعلق كعلم يعلم وفي
رواية صحيحة الرهن من
راهنه أي من ضمانه كما هو
عرف لغة العرب في قولهم
الشيء من فلان ولو غفل عن
تحو كتاب فأكاته الأرض أو
جعه له في محل هو مظنتها
ضمنه لتغريظه ومران
اليد الضامنة لا تنقلب بالرهن
أمانة (ولا يسقط بتلفه شيء
من دينه) للحديث (وحكم
فاسد العقود) إذا صدر من
رشيده (حكم صحيحها في
الضمان) وعدمه لأن صحيحه
ان اقتضى الضمان بعقد
القبض كالبيع والارض
ففساده أولى أو عدمه
كالمرهون والمستاجر
والموهور ففساده كذلك
لأن إثبات السند عليه باذن
المالك ولم يلتزم بالعقد
ضمانا والمراد التشبيه في
أصل الضمان لا الضامن
فلا يرد كون الولي لو استاجر
موليه فاسدا تكون الاجرة
عليه وفي الصحيحة على موليه
ولا في القدر فلا يرد كون
صحيح البيع مضمونا أي مقابلا فاندفع تنظير شارح فيه

كالصوف يظهر الغنم وله رعي الماشية في الامن نهارا ويردها الى المرتهن أو العبد ليلاوله أن ينتجع بها الى
الكلا ونحوه لعدم الكفاية في مكانها ويردها ليلاوله الى عدل يتفقان عليه أو ينصبه الحاكم اهـ نهاية زاد
المغنى والاسنى ويجوز للمرتهن الانتجاع بها للضرورة كما يجوز له نقل المتاع من بيت غير حجر زالى حجر زقان
انتجاعا الى مكان واحد فذا أو الى مكانين فانتجع مع الراهن ويتفقان على عدل تبيت عنده أو ينصبه الحاكم اهـ
قال ع ش قوله ويردها ليلاوله أي حيث اعتيد العود به ليلاول المرعي فلو اعتيد المبيت بها في المرعي لم يكفر ردها
ليلاول بكتبها التمام الرعي على ما جرت به العادة اهـ (قوله ونحن) عطف على ما جرت به العادة (قوله فلا يضمنه)
فلو شرط كونه مضمونا لم يصح الرهن نهاية ومعنى (قوله لا بالتعدي) أو إذا استعاره كفى الروض اهـ سم
عبارة النهاية واستثنى الباقي أي من كونه أمانة فيكون مضمونا تبعا للمعاملة ثمان مسائل ما لو تحول
المغصوب رهنا وتحول المرهون غصبا بأن تعدي فيه أو تحول المرهون عارية أو تحول المستعار رهنا أو رهن
المقبوض ببيع فاسد تحت يد المشتري له منه أو رهن مقبوض بسوم من المستام أو رهن ما يبيده بأقاله أو
فسخ قبل قبضه منه أو خالع على شيء ثم رهنه قبل قبضه من خالعه انتهى بزيادة من ع ش قال الرشيد
قوله أو خالع الخ الضمان في هذه ضمان عقد بخلاف ما قبلها كما لا يخفى اهـ (قوله فوجب الخ) أي لعدم
مرجح لاحد المعنيين (قوله الرهن من راهنه) تنبيه غنمه وعليه غرمه اهـ نهاية (قوله ولو غفل الخ) الأولى
فلو الخ تفريعا على قوله لا بالتعدي الخ (قوله مظنتها) أي الأرض (قوله ومر الخ) أي في قول المتزول لا يبرئه
ارتهنه من الغصب وشرحه وهو في قوله الاستثناء فكانه قال عطف على قوله بالتعدي وفيما إذا كان اليد ضامنة
(قوله للعديت) أي وكون الكفيل بجامع التوثيق (تنبيه) * قوله ولا يسقط بالو أو أحسن من حسن ذنهابي
المحرر والروضة وأصلها لانهم يدل على ثبوت حكم الأمانة مطلقا ويتسبب عدم السقوط عنها ولا يلزمه ضمانه
بمثل أو قيمة إلا أن استعاره من الراهن أو تعدي فيه أو منع من رده بعد سقوط الدين والمطالبة ما بعد سقوطه
وقبل المطالبة فهو باق على امانته ومعنى ونهاية (قوله إذا صدر) أي قوله فلا يرد كون صحيح البيع في النهاية
والغنى الأقوله فلا يرد كون الولي ولا في القدر (قوله وعدمه) أي الضمان (قوله لأن صحيحه) أي العقد
(قوله والقرض) أي والاعارة ونهاية ومعنى قال ع ش قضيته أنه لا فرق في العارية في عدم ضمان المنفعة
بين الصحيحة والفاسدة لأن غاية أمرها أنها اتلاف للمنفعة باذن المالك ومن أتلف مال غيره باذنه والآذن
أهل للآذن لم يضمن اهـ (قوله كالمرهون الخ) كان الأولى أن يعبر بمصدرها (قوله والمستاجر) بعبارة
النهاية والغنى والعين المستأجرة اهـ (قوله والموهور) أي بلا ثواب نهاية ومعنى (قوله كذلك) أي
لا يقتضي الضمان بل هو مساو له في عدم الضمان قال سم على منهي ولم يقل أولى لأن الفاسد ليس أولى
بعدم الضمان بل بالضمان انتهى ووجه ذلك أن عدم الضمان تخفيف وليس الفاسد أولى به بل حقه
أن يكون أولى بالضمان لاشتماله على وضع اليد على مال الغير بلا حق فكان أشبهه بالغصب اهـ ع ش
(قوله باذن المالك) خبر لان الخ (قوله والمراد) أي بقول المتن في الضمان (قوله لا الضامن) الأول ليظهر
عطف قوله الآتي ولا في القدر أن يقول لا في الضامن (قوله مضمونا) أي المبيع فيه اهـ سم (قوله فيه)

فيه ما قبله الذي هو مرجح الضمير ما يشمل الزيادة التي لحقت المرتهن ثبت الاغناء المذكور أو ما يجب للمالك
فقط لم يغدر وجوب ما لحق المرتهن فليتامل نعم قد يختار الشق الأول ويجاب به بمر ما قرره المذكور وهو أن
الوجوب لا يستلزم الاجبار بل لنا واجب لا اجبار عليه كما علم من مواضع منها بعض مسائل المغصوب كما علم من
باب الحج فذكر الوجوب على الراهن لا يغني عن ذكر اجباره فليتامل (قوله فلا يضمنه الا بالتعدي) أو إذا
استعاره كما قال في الروض فان استعاره أو تعدي فيه ضمن كالمو منعه بعد الاستيفاء قال في شرحه يعني بعد
سقوطه قال فعلم أنه بعد سقوطه باق على امانته ما لم يمنع من رده وبه صرح الاصل اهـ (قوله والمستاجر)
قد يناقش بأن عددها مما لا يقتضي صحته ولا فاسده الضمان يدل على أن الكلام في ضمان العين وعدمه
لا في الاجرة والا فضا من ثابت في الاجرة صحيحة أو فاسدة لكن كلامه الآتي كقوله فلا يرد كون الولي الخ

أى فى التعبير بلفظ مضمونا (قوله بالثمن) متعلق بمضمونا (قوله وفاسده بالبذل) من العطف بحرف على معمولى عامين مختلفين مع تقدم المجرد أى وكون فاسد البيع مضمونا بالبذل وكذا قوله والقرض بمثل المتقوم وقوله وفاسده بالقيمة وقوله ونحو القراض الخ (قوله وفاسده بالقيمة) أى فى المتقوم وهى أقصى القيم كالمقبوض بالشراء الفاسد اه ع ش (قوله وخرج) الى قوله ان علم فى الغنى والى قوله ونظر فى النهاية الاقوله ان علم الى كذا (قوله ماصدر من غير الخ) اعترض بعضهم التقييد بالرشد بانه لا حاجة اليه لان عقد غير باطل لاختلال ركنه لا فاسد والكلام فى الفاسد أقول هذا الادعاء ليس بشئ لان الفاسد والباطل عندنا سواء الا فيما استثنى بالنسبة لاحكام مخصوصة كالقيود فى غاية الصحة والاحتياج اليه فتأمل سم ونهاية قال ع ش قوله الا فيما استثنى وهو الحج والعمره والخلع والكفاية الفاسد من الحج والعمره يحب فضاؤه والمضى فيه والخلع الفاسد يترتب عليه البيونة والكفاية الفاسدة قد يترتب عليها العتق بخلاف الباطل منها فلا يترتب عليه شئ منها اه (قوله من طرده هذه القاعدة) وهو كل عقد يقتضى صحته الضمان ففاسده يقتضيه كذلك (قوله من طرد الخ) قد يقال ان ريد الضمان وعدمه بالنسبة لتلك العين باعتبار ذلك العقد من حيث كونه ذلك العقد لم يحج لاستثناء شئ من الطرد ولا العكس لان الضمان أو عدمه فى المستثنيات ليس للعين بل لغيرها كاجرة عامل القراض والشرىك والضمان فى مسئلة رهن الغاصب أو ايجاره من حيث الغصب اذ يد المرتهن كيد الغاصب فلي تأمل اه سم عبارة النهاية بعد ذكر المستثنيات نصها والى هذه المسائل أشار الاصحاح بالاصل فى قولهم الاصل أن فاسد كل عقد الخ وفى الحقيقة لا يصح استثناء شئ من القاعدة لا طرد ولا عكسا لان المراد بالضمان المقابل للأمانة بالنسبة للعين لا بالنسبة لاجرة ولا لغيرها فالرهن صحته أمانة وفاسده كذلك والاجارة مثله والبيع والعارية صحتهما مضمون وفاسدهما مضمون فلا يرشدنى اه قال الرشيدى قوله المقابل للأمانة بالرفع خبر ان يحذف الموصوف أى المراد بالضمان المقابل للأمانة بالنسبة للعين أى لا الضمان الشامل لنحو الثمن والاجرة ويرد على هذا المراد مسئلة الرهن والاجارة من متعددو يحجب عنهما بان الضمان فيه ما انما جاء من حيث التعدي لا من حيث كون العين مرهونة أو موجهة اه وقال ع ش قوله بالنسبة للعين أى التى وضعت اليد عليها باذن من المالك فيخرج بقوله بالنسبة للعين ما عدا مسئلة الغاصب اذا آجر أو رهن وبقولنا أى التى وضعت الخ مسئلة الغاصب اه (قوله على أن الرج) أى كله لى نهاية ومعنى (قوله فهو فاسد) أى كل من القراض والمساواة (قوله ولا أجرة) أى وان جهل الفساد على الراجح خلافاً لحج اه ع ش (قوله على غرس ودى) أى وتعهده (قوله وتعهده) أى تعهد ودى مغروس عبارة النهاية على ودى مغروس أو ليغرسه وتعهده اه قال ع ش والودى اسم لصغار النخل اه (قوله مدة الخ) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله ونظر الخ) أقره المغنى (قوله ما يقتضى فاسده ضمان العوض المقبوض) أى والمالك هنالم يقبض عوضا فاسدا والعامل رضى باتلاف منفعه وبأشرا تلافها اه معنى وقوله والعامل رضى الخ جواب عن قول الشارح ويرد الخ (قوله بان المنافع الخ) أى منافع العامل التى اتلفها لاجل المالك سيدعمر وسم (قوله ومالو عقد الخ) عطف كقوله الا تقي ومالو امتنع الخ على قوله مالو قال الخ (قوله ولا جرية) أى على

بذل على ان الكلام شامل للاخيرة فلي تأمل (قوله وخرج بالرشيد) اعترض بعضهم التقييد بالرشيد بانه لا حاجة اليه لان عقد غير باطل لاختلاف ركنه لا فاسد والكلام فى الفاسد أقول هذا الاعتراض ليس بشئ لان الفاسد والباطل عندنا سواء الا فيما استثنى بالنسبة لاحكام مخصوصة كالقيود فى غاية الصحة والاحتياج اليه فتأمل (قوله مضمونا) أى المبيع فيه (قوله ثم يستثنى من طرد الخ) قد يقال لو أريد الضمان وعدمه بالنسبة لتلك العين باعتبار ذلك العقد من حيث كون ذلك العقد لم يحج لاستثناء شئ من الطرد والعكس لان الضمان أو عدمه فى المستثنيات ليس للعين بل لغيرها كاجرة عامل القراض والشرىك والضمان فى مسئلة الغاصب أو ايجاره من حيث الغصب اذ يد المرتهن كيد الغاصب فلي تأمل (قوله بان المنافع) أى

بالثمن وفاسده بالبذل
والقرض بمثل المتقوم
الصورى وفاسده بالقيمة
ونحو القراض والمساواة
والاجارة بالسمى وفاسدها
باجرة المثل وخرج بالرشيد
ما صدر من غيره فانه مضمون
وان لم يقتض صحته الضمان
كما يعلم من كلامه فى الوديعة
ثم يستثنى من طرده هذه
القاعدة مالو قال فارضك
أو ساقيتك على ان الرج أو
الثمرة كلها لى فهو فاسد ولا
أجركه ان علم كى لى لانه لم
يدخل طامعا وكذا حيث لم
يطمع كأن ساقاه على غرس
ودى أو تعهده مدة لا يثمر
فها غالباً ونظر فى استثنائهما
بان المراد من القاعدة ما
يقتضى فاسده ضمان
العوض المقبوض ويرد
بان المنافع التى اتلفها
العامل للمالك بمنزلة عوض
مقبوض ومالو عقد الزمة
غير الامام فتفسد ولا جرية

تحتلها تصرف غير الامام فيما هو من خواصه عن الاعتداده ونور ع في استثناء هذه بان القائل بعدم الوجوب يجعل ما صدر لغو الفاسد او لا
صحها واتلاف الحرب غير مضمون (٩٠) فلم يلزمه شيء ويرد بان انحاءنا لم يفرقوا بين الفاسد والباطل الا في ابواب أربعة وما ألتحق بها

وليس هذا منها وما لو امتنع
المستاجر من تسليم العين بعد
عرضها عليه الى انقضاء المدة
فتستقر بذلك الاجرة في
الصحة دون الفاسدة ومن
عكسها الشركة فان عمل
الشريك فيها لا يضمن
الامع فسادها ونور ع في
استثناءها بما مر أولا ويرد
بنظر يرماددت به ذلك وما
لورهن أو آخر نحو غاصب
قتلت العين في يد المرتين
أو المستاجر فللمالك تضمينه
وان كان القرار على الراهن
والمؤجل مع ان صحيح الرهن
والاجارة لا ضمان فيه ونور ع
فيه بنظر ماهر في عقد غير
الامام للزمة ويرد بنظر ماهر
رددت به ذلك (و) من فروع
القاعدة ما (لو شرط كون
المبرهون مبيعاً له عند
الحلول) فالبيع من طردها
والرهن من عكسها لكونهما
قد (فسدا) البيع لتعلقه
والرهن لتأنيته لانهما
شرطا ارتقاعه بالحلول
ومن ثم لولم يؤقت بان قال
رهنتك واذا لم أقض عند
الحلول فهو مبيع منك كان
القاسد البيع وحده دون
الرهن لانه لم يشترط فيه شيء
(و) اذا تقررتان هذين
القاسدين من فروع القاعدة
أعطيا حكم صحتهما فيثبت
(هو) أي المبرهون المبيع

الذي سواء علم أم لا اه ع ش (قوله حسماً) أي قطعاً (قوله عن الاعتداده) متعلق بحسماً (قوله ونور ع
في استثناء هذه الخ) نقله المغني عن السبكي وأقره (قوله لغوا) مفعول يجعل (قوله فلم يلزمه شيء) عبارة المغني
فلم يلزمه عوض المنفعة كلو دخل دارنا واقام فيها مدة ولم يعلم به الامام اه (قوله في ابواب أربعة) مر بها من
ع ش وقال الكردى يأتي تفصيلها في الوكالة اه (قوله ومن عكسها) أي ويستثنى من عكس هذه القاعدة
وهو كل عقد يقتضي صحة عدم الضمان ففساده يقتضيه كذلك (قوله فان عمل الشريك الخ) عبارة المغني
فانه لا يضمن كل من الشريك عمل الا آخر مع صحته او بضمته مع فسادها فاذا خلطاً لغوا بالعين وعسلاً
فصاحب الالفين يرجع على صاحب الالف بثالث أجرة مثله وصاحب الالف يرجع بثاني أجرة على صاحب
الالفين اه (قوله الامع فسادها) أي فيضمن كل أجرة مثل عمل الا آخر ان اتفقا عليه فلو اختلفا وادعى
أحدهما العمل صدق المنكر لان الاصل عدم العمل ولو اختلفا في قدر الاجرة صدق الغارم حيث ادعى قدراً
لائقاً اه ع ش (قوله مر أولاً) أي في استثناء القراض والمساقاة عن الطرد (قوله وما لورهن الخ) عطف
على الشركة (قوله نحو غاصب) عبارة النهاية والمغني متعدد كغاصب اه (قوله وأن القرار على الراهن
الخ) أي اذا كان المرتين والمستاجر جاهلين وأما اذا كانا علمين فالقرار عليهما ع ش وسم (قوله ومن فروع
القاعدة ما لو شرط الخ) ومنها ما لو رهنه أرضاً وأذن له في غرسها بعد شهر فهي قبل الشهر أمانة بحكم الرهن
وبعد عارية مضمونة بحكم العارية نهاية ومعنى زاد الاسنى وكذا لو شرط كونها مبيعة بعد شهر فهي أمانة
قبل الشهر ومبيعة مضمونة بعده بحكم البيع فان غرس فيها المرتين في صورتين قبل الشهر قلح مجاناً أو
بعده لم يقلع في الاولى ولا في هذه مجاناً الا ان علم فساد البيع وغرس فيقلع مجاناً لتقصيره اه (قوله من
طردها) أي من فروع وكذا قوله من عكسها أي من فروع (قوله لكونهما الخ) علة لقوله ومن فروع
القاعدة الخ ولا يخفى ما في مزجه من تعسير المتن باخراج لوعن الشرطية الى المصدرية واخراج فساد عن
الجوابية الى الخبرية للكون المقدر والاسلم قول النهاية والمغني ومن فروع هذه القاعدة ما ذكره بقوله ولو
الخ اه (قوله البيع) أي فساد البيع (قوله ارتقاعه) أي الرهن (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل أن فساد
الرهن لتأنيته (قوله دون الرهن) اعتمده المغني عبارة وأما الرهن فالظاهر كما قال السبكي صحته وكلام الرواية
يقتضيه وكذا اذا لم يات بذلك على سبيل الشرط بل رهنته رهناً صحيحاً وأقبضه ثم قال له اذا حل الاجل فهو مبيع
منك بكذا فقبل فالبيع باطل والرهن صحيح بحاله اه وخالفه النهاية عبارة قال السبكي ويظهر لي أن الرهن
لا يفسد لانه الخ والا وجه فسادها اه (قوله لانه لم يشترط فيه شيء) لك أن تقول كيف يقال لم يشترط فيه
شيء ومعنى العبارة كما ترى رهنتك بشرط أن يكون مبيعاً منك عند انتفاء الوفاء لا يقال صورة المسئلة تراخي
هذا القول عن صيغة الراهن لانا نقول ذلك بدهى الصحة لا يحتاج الى التنبيه عليه ويكون قول السبكي فيها
يظهر لامعنى له اه سم (قوله أي الحلول) أي وقت الحلول نهاية ومعنى (قوله لانه رهن) الى قوله وفيه
تأمل في المغني والى المتن في النهاية (قوله لان القبض بقدر الخ) قد يقال بل لا بد من مضي زمن عقب الحلول
منافع العامل (قوله وان كان القرار على الراهن) أي بشرطه في محله وعبارة الروض ويرجع عليه أي
على الغاصب ان جهل قال في شرحه أما اذا علم فهو غاصب ايضاً (قوله دون الرهن) أي كما بحثه السبكي
والا وجه فسادها ايضاً مر (قوله لانه لم يشترط فيه شيء) لك أن تقول كيف يقال لم يشترط فيه شيء
ومعنى العبارة كما ترى رهنتك بشرط أن يكون مبيعاً منك عند انتفاء الوفاء لا يقال صورة المسئلة تراخي هذا
القول عن صيغة الرهن لانا نقول ذلك بدهى الصحة لا يحتاج الى التنبيه عليه ويكون قول السبكي فيها يظهر
لامعنى له اه بر (قوله لان القبض الخ) قد يقال بل لا بد من مضي زمن عقب الحلول يسع الوصول اليه

(قبل الحل) بكسر الحاء أي الحلول (أمانة) لانه رهن فاسد وبعده مضمون لانه بيع فاسد نعم بحث الزركشي أنه لو لم يرض بعد
الحلول لم يمتلئ فيه القبض وتلف فانه لا يضمن لانه الآن على حكم الرهن الفاسد وفيه تأمل لان القبض يقدر فيه في أدنى زمن عقب انقضاء
الرهن من غير فاصل بينهما (ويصدق المرتين في دعوى التلف) حيث لا تفرط

يسع الوصول اليه وقبضه كما اقتضاه كلامهم في بحث القبض اه سم وقال ع ش قد يصور كلام الزركشي
بما لو كانت العين غائبة عن المجلس وقت الحلول فانه يشترط لحصول قبضها من زمن يمكن فيه الوصول اليها
الا أن يقال بعدم اشتراط ذلك لان القبض السابق وقع عن الجهتين جميعا فلا يحتاج الى مضي زمن بعد الحلول
أخذنا بما يأتي في قوله م ر لان القبض وقع عن الجهتين اه عبارة الجبيري قال سلطان اعتمد شيخنا كلام
الزركشي ونظر فيه ع ش بان القبض الاول وقع عنهما اه (قوله وجعل منه) أي من التفريط وفائدة عدم
التصديق في هذه وما أشبهها تضمنه لأنه يحبس الى أن يأتي به لانه قد يكون صادقا في نفس الامر فيدوم
الحبس عليه ولم يصدق اه ع ش (قوله على التفصيل) الى قول المتن ولو وطئ في النهاية والمغنى (قوله على
التفصيل الخ) عبارة النهاية والمغنى ان لم يذ كر سببها والا ففیه التفصيل الا في في الوديعة اه (قوله صدق
فيه) أي في دعوى التلف (قوله اضمن القيمة) متعلق لقوله يصدق فيه أي لاجل الانتقال من العين الى
ضمن ان القيمة (قوله بخلاف الوديعة الخ) وضابط من يقبل قوله في الرد أن كل أمين ادعاه على من ائتمنه صدق
بيمينه الا المكثري والمرث من نهاية ومعنى قال ع ش قوله الا المكثري أي بان اكثري حمارا مثلا يركبه الى بولاق
مثلا فركبه ثم ادعى رده الى من استأجره منه وليس من ذلك اللال والصباغ والخياط والطحان لانهم اجراء
لامسة آخرون اما في أبيهم فيصدقون في دعوى الرد بلا يمينه * (فائدة) * قال السبكي كل من جعلنا القول قوله
في الرد كانت مؤنة الرد للعين على المالك انتهى اه قول المتن (ولو وطئ المرث من الموهونة) أي من غير إذن
المالك نهاية ومعنى أي والا فيقبل دعواه الجهل كما يأتي آنفا (قوله كان زانيا الخ) أي جملة فعلية متماضية غير
مقرونة بالغاء (قوله أوجراء لها) أي للفظه لو (مجرى ان) أي مجردة عن الزمان فلا يردان لو شرط للمضى
وان شرط للاستقبال فهي ضدها فلا يصح أوجراء لها (قوله أي فهو زان) أي لان جواب ان لا يكون
الاجلة نهاية ومعنى وسم (قوله ان لم تطاوعه) أي بان اكرهها او كانت نائمة ونحوها ولم تعلم انه اجنبي (قوله
وعذرت فيه) أي كالعجمية لا تعقل (قوله أي الزنا الخ) اقتصر النهاية والمغنى على التفسير بالوطء ثم قال وظاهر
كلامهم أن المراد جهل وطء الموهونة كان قال طنت ان الارتهان يسع الوطء والا فكذلك دعوى جهل تحريم
الزنا اه قال ع ش قوله والا فكذلك دعوى جهل الخ قضيتها الفرق بين مالو ادعى جهل تحريم الزنا ومالو ادعى جهل
تحريم وطء الموهونة وقد سوى حج بينهما في الحكم وهو أنه ان قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء قبل
والا فلا والا قرب ما قاله حج سيما ان كان من أهل البوادي الذين لا يخاطبون من بحث عن الحرام والحلال
فانهم قد يعتدوا باحاطة الزنا لعدم بحثهم عن الحلال والحرام حتى فيما بينهم وان كان الزنا لم يسع في مله من
الملل اه قول المتن (الا أن يقرب اسلامه الخ) قال في شرح الروض قال الاذري وينبغي أن يزداد عليهما أو كانت
الموهونة لانية أو أمه فادعى أنه جهل تحريم وطئه عليه كما نص عليه الشافعي في الام والاصحاب في الحدود ولا
يصدق في غير ذلك اه سم على حج ومن الغير مالو وطئ أمه زوجته وادعى ظن جوازه فيجدلانه لاشبهته في مال
زوجته وقوله وينبغي أن يزداد عليهما أي في سقوط الحد وقوله أو كانت الموهونة الخ انما قيد بالموهونة لكون
الكلام فيه والا فلا قرب أنه لا فرق بين الموهونة وغيرها اه ع ش وقول سم وينبغي الى قوله والاصحاب
في المغنى مثله (قوله بذلك) أي بالتحريم يعني أن الاعتبار بالعلماء هنا من يعلم تحريم وطء الموهونة اه
كردي (قوله ان عذرت أي بنحو الاكراه (قوله كلوطها الخ) راجع الى معطوف والكاف للقياس عبارة
النهاية والمغنى واحترز بقوله بلا شبهة عما اذا ظنها زوجه أو أمه فانه لا حد عليه ويجب المهر اه قول المتن
(قبل دعواه جهل التحريم) أي لو طعم مطلقا نهاية ومعنى أي قرب عهده بالاسلام أم بعد ونشأ بعيدا عن

و جعل منه جمع مالو رهنه
قطع بالخمس فادعى سقوط
واحدة من يده قالو الان اليد
ليست حرزا لذلك (بيمينه)
على التفصيل الا في في
الوديعة لانه أمين كالوديعة
والمراد تصديق نفسه حتى لا
يضمن والا فالتعدي يصدق
فيه أيضا الضمان القيمة (ولا
يصدق في) دعوى (الرد)
الى الراهن (عند الاكثرين)
لانه قبضه لغرض نفسه
كالاستاجر بخلاف الوديعة
والوكيل وسائر الامناء (ولو
وطئ المرث من) الامنة
(الموهونة بلا شبهة فزان)
الاصل في جواب لو كان زانيا
أو نحوه وعدل عنه كالغفهاء
اختصارا أو أوجراء لها مجرى
ان أي فهو زان فيحد ويلزمه
المهر ان لم تطاوعه أو جهلت
التحريم وعذرت فيه (ولا
يقبل قوله جهات تحريمه)
أي الزنا ووطء الموهونة
لظنه الارتهان مبيحا للوطء
(الا أن يقرب اسلامه) ولم
يكن مخالطا لما بحث لا يخفى
عليه ذلك كنه هو ظاهر (أو
ينشأ ياديه بعيدة عن
العلماء) بذلك فيقبل قوله
لرفع الحد ويلزمه المهر ان
عذرت كلوطها بلا شبهة
كان ظنها حليمة (وان
وطئ باذن الراهن) المالك
(قبل دعواه جهل التحريم)

وقبضه كما اقتضاه كلامهم في بحث القبض (قوله أي فهو زان) لان جواب ان لا يكون الاجلة (قول المصنف
الا ان يقرب اسلامه الخ) قال في شرح الروض قال الاذري وينبغي ان يزداد عليهما أو كانت الموهونة لانية أو
أمه فادعى أنه جهل تحريم وطئه عليه كما نص عليه الشافعي في الام والاصحاب في الحدود ولا يصدق في غير ذلك
اه (قول المصنف جهل التحريم) قال في شرح الروض وان نشأ بين العلماء

ان أمكن كون مثله مجهول ذلك كله وظاهر (٩٢) (في الأصح) لان هذا قد يخفى اما اذن راهن مستعير أو ولي راهن فكما لعدم واذا قبل (فلا

حد) عليه بخلاف ما لو علم
التحريم ولا يغتفر بما نقل
عن عطاء علم انه مكذوب
عليه وبغرض صحة فهمي
شبهة ضعيفة جدا فلا ينظر
اليها (ويجب المهرات
اكرهها) أو عذرت بخونوم
أو جهل لانه لحق الشرع
فلم يؤثر فيه الاذن ومن ثم
وجب للمقوضة بالدخول
أما اذا طرأ عتبه غير
معدومة فلا مهر لها (والولد)
عند قبول قوله في جميع
مأمور (حونسيب) للشبهة
(وعليه قيمته للراهن) المالك
والا فلا مال له لانه فوت رقه
عليه (ولو تلف) بغير
حق أو تلف تحت يد عادية
(المرهون بعد القبض وقبض
بدله) أو لم يقبض (صار
رهنا) مكانه من غير انشاء
عقد وان منع رهن الدين
ابتداء لقيامه مقامه ولانه
يغفر في الدوام ما لا يغتفر
في الابتداء ويجعل بيد من
كان الاصل بيده وانما احتاج
بدل الموقوف المتلف الى
شراء مثله به لان القيمة لا
يصح وقف عنها بخلاف
رهنه واحتاج بدله لانشاء
وقف دون بدل أفضلية
اشترى بعين قيمتها أو بما في
النقصة بنيتها لان الوقف
يتضمن ملك الفوائد ويحتاج
فيه لبيان المصروف وغيره
فاحتيط له أكثر واتلاف
بعض المرهون كذلك نعم
ان لم تنقص قيمته كقطع
من هذا كبره أو نقصت وزاد الارش على نقص القيمة فاز المالك بالرائد ولو اتلفه المرهون

العلماء بالتحريم أم لا ع ش (قوله ان أمكن) الى المتز في النهاية (قوله ان أمكن الخ) أي بان لم يكن مشتغلا
بالعلم وان كان بين أظهر المسلمين فلا تنافي بينهما وبين قوله م مطلقا السابق اه ع ش (قوله لان هذا
قد يخفى) أي التحريم مع الاذن عبارة للمغني لان التحريم بعد الاذن لا يخفى على عطاء مع أنه من علماء التابعين
لا يبعد خفاؤه على العوام اه (قوله فكما لعدم) أي فلا تقبل دعواه جهل التحريم مع اذنها بالاحتياط قرب
هذه بالاسلام أو نشأ بعدا عن العلماء وينبغي أن يحل ذلك حيث علم أن الاذن مستعير أو ولي فان ظنه
م كاقبل دعواه جهل التحريم حيث خفي على مثله ع ش وسم قول المتن (فلا حد) أفهم كلامه أنه لو لم
يدع الجاهل ليحد وهو كذلك مغني ونهاية (قوله بمائة قبل عن عطاء) أي من اباحه الجوارى للوطء اه
ع ش (قوله مامر) أي في القرض في شرح لا الجارية التي تحل للمقترض اه كردى قول المتن (ويجب
المهر) قال شيخنا الزياي ويحب في بكر مهر بكر ويتجه وجوب أرش البكار مع عدم الاذن لامع وجوده
لان سبب وجوبه الاتلاف وانما يسقط أثره بالاذن وهذا هو المعتمد انتهى وفي سم على جماع ما وافقه اه ع ش
(قوله أو جهل) كالمحتمل لا تعقل نهاية ومعنى عبارة سم قوله أو جهل يتناول ما اذا اعتقدت وجوب طاعة
الامر اه (قوله لانه الخ) أي وجوب المهر (قوله أما اذا طرأ عتبه الخ) محترزان أكرهها الخ (قوله في جميع
مأمور) أي من قرب الاسلام ونشأ بعدا عن العلماء واذن الراهن عبارة النهاية والمغني هنا في صورتى انتفاء
الحد السابقتين اه (قوله للشبهة) عبارة النهاية والمغني لان الشبهة كالتدراأ الحد ثبت النسب والحرية اه
قول المتن (وعليه قيمته للراهن) واذا ملك المرتهن هذه الامه لم تصر أم ولدا لانه اعلقت به في غير ملكه نعم لو كان
أي لواطى أبالراهن صارت أم ولدا بالايلاذ كما هو معلوم في النكاح ولو ادعى بعد الوطء أنه كان ملكها فانكر
الراهن وحلف فالولد لرقيق له كماه فان نكل الراهن خلف المرتهن أو ملكها صارت أم ولدا والولد حولا قراره كما
لو أقر بحرية عبده غيره ثم ملكه مغني ونهاية قال ع ش قوله ولو ادعى الخ أي ولا حد عليه لاحتمال ما يدعيه
والحد يسقط بالشبهة اه قول المتن (وعليه قيمته) أي وان كان يعتق على الراهن خلافا للزر كشي كما قاله
شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله ولم يقبض) الى قوله دون بدل الخ في النهاية والمغني (قوله أو لم يقبض)
كافي زيادة الروضة فاذا ذكره المصنف مثال لا قيد اه نهاية زاد سم فلا يصح الا برأعنه بغير اذن المرتهن اه
(قوله من كان الاصل بيده) أي راهننا أو مرتهنا أو أجنبيا اه ع ش (قوله مثله به) أي مثل الموقوف المتلف
ببدله (قوله بخلاف رهنه) أي راهن عين القيمة اه كردى (قوله بدله) أي الموقوف (قوله لانشاء وقف) أي
من الحاكم ما اشتراه بدله اه ع ش (قوله ويحتاج فيه) أي في الوقف (قوله كذلك) أي كاتلاف المرهون
فيصير بدله رهنا مكانه من غير انشاء عقد (قوله لم تنقص الخ) أي باتلاف البعض (قوله هذا كبره) فيه تغليب
الذكر على الانثيين (قوله أو نقصت وزاد الارش) أي كالموقوف طاعت يده فنقص به من قيمته الربع مع كون الارش
نصف القيمة فانه يزيد على ما نقص منها (قوله فاز المالك بالرائد) عبارة شرح الروض فاز المالك بالارش كما
في الاولى وبالرائد على ما ذكر في الثانية انتهت والمعتمد عدم فوز المالك بشئ وان الجبيع رهن م م اه سم
عبارة النهاية والمغني وما ذكره الماوردى ان محل ما ذكر في الجناية اذا نقصت القيمة بم أو لم يزد الارش فلو
(قوله اما اذن راهن) لو ظنه مال كافيا ينبغي ان حكمه حكم المالك (قول المصنف ويجب المهر) قال الشارح في
شرح الارشاد وقضية كلامه كاصله انه يجب في البكر مهر بكر وهو ما اعتمدته الا ذرى لانه استمتع ببكر واستبعد
وجوب الارش للبكار مع ذلك لان ازالها ما ذون له فيها وتحصل غالب قبل كمال الوطء والذي يتجه وجوبه مع
عدم الاذن لامع وجوده لان سبب وجوبه الاتلاف وانما يسقط أثره بالاذن بخلاف المهر فانه لا يستمتع وهو
حاصل ولو مع الاذن اه (قوله أو جهل) يتناول ما اذا اعتقدت وجوب طاعة الامر (قول المصنف وعليه قيمته)
أي وان كان يعتق على الراهن خلافا للزر كشي كما قاله شيخنا الشهاب الرملى (قوله أو لم يقبض) كافي الروضة
فلا يصح الا برأعنه بغير اذن المرتهن (قوله لان القيمة الخ) هذا التوجيه يجري في الاضحية (قوله فاز المالك)
عبارة شرح الروض فاز المالك بالارش كما في الاولى وبالرائد على ما ذكر في الثانية اه والمعتمد عدم فوز المالك

كان ما وجب عليه رهنه ولا يحذور فيه كاهو ظاهر اذا فادته صونه عن ثلثي الغرماء به وشمل كلامه ما لو كان المتلف هو الزاين لكن بحث الزركشي وغيره ان بدله عليه لا يصير رهنه قبل قبضه وعليه لا يكفي مجرد قبضه بل لابد من قصد دفعه عن جهة الغرم كسائر الديون أي نظير ما مر في قيمة العتيق كذا ذكره في موضع من الخادم وناقضه بعد بقليل فقال لابد من قبضه (٩٣) وانشاء عقد الرهن وعاله بمقابله نظرا وناقض

ذلك كاه في محث العتيق

فقال سيأتي لنا خلاف في

الاتلاف الحسي من الراهن أو

أجنبي هل يكون رهنه أولا

حتى يتعين بالقبض وجهان

أصحهما في الروضة الأولى

أخذنا بطلاق عبارتها ثم

قال وهذا يجب جريانه في

القيمة اذا وجبت على الراهن

بعق المرهون فان حكمنا

بأنه امره ونهيه دين قبل

استيفائه استصحب والالم

تصر رهنه الا بالتعيين اه

ملخصا وجرى شيخنا في

شرح الروض في قيمة العتيق

على انها لا تصير رهنه

الا بالقبض وكذا هنا اذا

كان الجاني الراهن ووفر

بانه لا فائدة للحكم عليه في

ذمة بانه وهن بخلاف ذمة

غيره وناقض ذلك في شرح

منهجه جري ثم على ما مر

عن السبكي وهنا على الاطلاق

فلم يفرق بين الراهن وغيره

وهذا هو الاوجه لان سبق

الرهن اقتضى وجوب

رعاية وجوده لو جود بدله

ويلزم من وجوده في الذمة

الحكم عليه بالرهنه لئلا

التوثق انقصود ونسرقه

المذكور ممنوع بل الحكم

عليه بالرهنه في ذمة الراهن

هنا وثم فائدة أي فائدة

وهي أنه اذا مات وليس له

لم ينقص بها كان قطع ذكره وانتيه أو نقصت بها وكان الارش رائد على ما تنقض منها فإلّا المالك بالارش كله في الأولى وبالرائد على ما ذكر في الثانية ممنوع لتعلق حق المرتهن بذلك فهو كالوراد من المرهون بعد رهنه اه (قوله كان ما يجب عليه رهنه) والاوجه أنه لا يكون رهنه لانه لا يكون ما وجب عليه رهنه له وقد يقال بمساواته لغيره وفائدته تعدية بذلك القدر على الغرماء اه فإيه قال عش قوله والاوجه الخ خلافا لابن حجر وقوله وقد يقال بحزم هذا شيخنا الزاين في حاشيته اه (قوله قبل قبضه) أي قبض الرهن البدل من كان الاصل بيده (قوله بل لابد من قصد دفعه الخ) أي من غير حاجة الى انشاء عقد الرهن (قوله نظير ما مر) أي في الفصل الذي قبل هذا (قوله أصحهما في الروضة الأولى) أي يكون رهنه قبل القبض وهو محل المناقضة (قوله ثم قال) أي الزركشي (قوله استصحب) أي حكم الاصل أي فتصير القيمة رهنه قبل تعيينها بالقبض (قوله وكذا هنا) أي في قيمة المتلف (قوله ووفر) أي بين الراهن وغيره اه كردى (قوله للحكم عليه) أي على بدل المتلف (في ذمته) أي حال كون ذلك البدل في ذمة الراهن (قوله على ما مر عن السبكي) أي من الحكم برهنه في ذمة المعتق اه سم (قوله من السبكي) أي في شرح قول المصنف وبغرم قيمته يوم عتق رهنه (قوله وهذا هو) أي المتن في النهاية (قوله وهذا هو الاوجه) وفاقا للاحياء والمغنى (قوله وجوب الخ) مفعول اقتضى و (قوله وجوده) أي وجود الرهن في حالة التلف في ذمة الراهن المتلف و (قوله لو جود بدله) متعلق باقتضى واللام للتعليل (قوله ووفره الخ) أي فرق الشيخ في شرح الروض (قوله في ذمة الراهن) حال من ضمير عليه الراجع الى بدل المرهون (قوله هنا) أي في بدل المتلف و (قوله ثم) أي في قيمة العتيق (قوله قام ما خلفه الخ) فيه نظر لان ما في الذمة ليس مختصا فمخالفة حتى يتعلق الحق به نعم بوجه تعلق الدين بتركته ومن جملتها ما هو مرهون ومقتضاه أن لا يتقدم به على غيره من الغرماء الا أن يقال أنه لما حكم برهنه وهو في الذمة ولم يوجد ما يتعلق به سواء قلنا بانحصار ما في الذمة فيما خلفه فيقدر تعلقه به قبل موته اه عش وقوله الا أن يقال الخ هو الظاهر (قوله وكان الشيخ) أي في شرح الروض اه عش (قوله الجاني) مفعول البراء المضاف الى فاعله (قوله ما قرره) أي في قوله فان حكمنا بان الخ قاله

بشي وان الجميع رهن مر (قوله ولا يحذور فيه كاهو ظاهر) قد يقال بل فيه محذور وهو أنه يلزم ان يثبت له على نفسه حق التوثق والشخص لا يثبت له على نفسه شيء ويمكن ان يجاب بمنع ذلك كليا وما المانع ان يثبت للانسان على نفسه اذا كان فيه مصلحة لغيره لانه يؤزل الى ثبوت حق لذلك الغير كما هنا فان في ثبوت حق التوثق للمرتهن على نفسه مصلحة للراهن فهو في معنى ثبوت حق الراهن فلي أمهل (قوله اذا فادته صونه عن ثلثي الغرماء) ان قلت ما فادته صونه عن ثلثي الغرماء فان مجرد امتناع تعلقهم بما في الذمة لا يعود على الراهن منه شيء لانه غير موجود فهو بمجرد رهنه لا ينتفع به الراهن في وفاء دينه وان لم يتعاق به الغرماء اذ هو بمجرد رهنه لا يمكن التوفية منه قلت لعل الشارح يقول على قياس ما سيأتي في الرهن ان فائدته أنه اذا مات وخاف قدر البدل قام مقام ما في ذمته فيختص الراهن بالتعلق به حتى يوفي منه ورثة المرتهن وتنقطع مطالبتهم للراهن ولولا ذلك لطالبوه واحتاج الى الدفع من غير ذلك المال لراجه غير له فيه وعدم لزوم ما على المرتهن لو رثته لكن سيأتي لنا مناقشة في هذه الفائدة فلي تأمل (قوله وناقضه) لا يقال قد منع لان قوله في الموضع الاول لا يصير رهنه قبل قبضه ليس صريحا في الاكتفاء بالقبض بل يصدق باعتبار انشاء العقد لا نقول قوله لا يكفي مجرد قبضه بل لا بد الخ صريح في ذلك كما لا يخفى (قوله على ما مر عن السبكي) أي من الحكم برهنه في ذمة المعتق (قوله وكان الشيخ ظن الخ) قد يوجه هذا الظن بان ما في الذمة غير ما خلفه فلو قام مقامه لمزم انتقال الرهنه من الشيء

الا قدر القيمة فان حكمنا بان ما في ذمته رهن قام ما خلفه مقامه فيقدم به المرتهن على مؤن التحيز وبقية الغرماء والا قدمت مؤن التحيز واستوى هو والغرماء وكان الشيخ ظن انحصار الفائدة في عدم صحة اراء الراهن الجاني بما في ذمته وهذا لا يتأتى اذا كان الجاني هو الراهن وليست منحصرة في ذلك كما علمت فأتضح ما قرره فتأمل (واختصم في البدل الراهن)

عش والظاهر أي في قوله وهذا هو الوجه (قوله ان كان مالكا) الى قول المتن فلو وجب في النهاية الا
قوله ثم رأيت الى ومما يصرح (قوله أو وليه) أو وصيه أو نحوهما اه نهية أي الوكيل عش (قوله والا)
أي بان كان الراهن مستميرا (فالمالك) أي الميراث اه نهية (قوله ومع كونه) أي الراهن وكذا الميراث (قوله
لا يقبضه) نعم ان كان هو المشرط وضع الرهن عنده فينبغي أن لا يقبضه وقد سبق عن المطالب جواز شرط
الوضع عنده اه سم ويأتي عن النهاية آتفاذا وافقه (قوله المرتهن الخ) عبارة النهاية من كان الاصل بيده
اه (قوله وان منع الخ) غاية قول المتن (فان لم يخاصم الخ) ويجري الخلاف فيما لو نصب المرتهن نهية
ومعنى (قوله والا طالب المرتهن) الوجه أن المراد بمطالبة المرتهن ومخاصمته حيث جوزت له هي دعواه
باستحقاق حق التوثيق ببدل العين كان يدعي أنه يستحق التوثيق به وهذا يمنع من أدائه لدعواه بالمالك اذ
ليس مالكا ولا مائتبا ولا وليا الا ان احتاج في اثبات حق التوثيق الى اثباته بان أنكر المتلف ملك الراهن لتلك
العين فله اثبات ذلك بالبينة واذا كان المراد به ما ذكره فالوجه ثبوته اه وان لم يمنع الراهن من المطالبة ولا وجد
شيء مما ذكر في هذه الصورة فليتامل اه سم عبارة عش ويلحق به مالو كان المتلف غير الراهن وخاصمه
المرتهن لحق التوثيق بالبدل فلا يمنع كما قبله شيخنا الزبدي عن والد السارح م ر اه (قوله والثاني) أي
مقابل الاصح (قوله كمالو كان الخصم هو الراهن) أي بان كان هو المتلف للمرتهون (قوله وهو صريح
الخ) أي حيث جعله مقياسا عليه (قوله محل ذلك) أي الخلاف (قوله أمالو باع المالك) أي الراهن بدليل
قوله الا في على أن يبيعه يكذب الخ فكان المراد بالخاصة المحكوم بعدم التمكن منها خاصة المشتري منه ومن
ترتب عليه اه سم (قوله العين المرهونة) أي من غير إذن المرتهن اه عش وهذا التقيد ينافيه قول
السارح فالمرتهن الخاصة الا ان يراد بذلك زاعما لا إذن المرتهن في البيع (قوله عدم تمكنه) أي لراهن
(قوله هنا) أي فيما لو باع المالك الخ (قوله يدعي حقا لغيره) ليس بل لازم اذ قد يدعي المالك اه سم (قوله
يكذب دعواه) لتضمن البيع المتوقف على إذن المرتهن الاقرار باذنه (قوله هنا) أي فيما لو باع الخ اه نهية
(قوله لو غاب الخ) أي في غير المستثنين المذكورين وهم مالو باع المالك العين الخ وما أتلفه الراهن (قوله جاز
للقاضي الخ) ينبغي أن يجوز اذ لا للمرتهن دعوى حق التوثيق ومطالبة الغاصب اه سم (قوله لان له) أي
للقاضي (قوله يحفظ ماله) بكسر الهمزة بقريته المقام (قوله في نفس المرهون الخ) أي لاجلها بان جنى رقيق

الى غيره ولا نظير لذلك ولو مع ذلك لحصل الانتقال في الحياة والافسار السبب في تأخيرها الى الموت لا يقال السبب
خراب الذمة بالموت فلا يحتاج للانتقال الا حيث لا تناقض قول أما ولا خراب الذمة بالموت انما هو بالنسبة
للمستقبل عن الموت لا بالنسبة للماضي أيضا بل هي بالنسبة اليه تقبل التعلق به أو أمانا نيا فلا نسلم عدم
الاحتياج الا حيث تدل الاحتياج ثابت قبل ذلك أيضا للتوثيق فليتامل لا يقال الفرق في التعلق بالمال بين
الحياة والموت ظاهر فان الدين لا يتعلق بالمديون في حياته فاذا مات تعلق به لا تناقض القول الكلام في التعلق الجعلي
الذي يخص المرتهن دون الشرعي الذي يستوي فيه سائر الديون والفرق المذكور لم يثبت الا في الشرعي
فليتامل مع ذلك دعواه افضاح ما قرره (قوله أو وليه) أو وصيه م ر (قوله والا فالمالك) كالرهن المعار (قوله
ومع كونه الخصم فيه) نعم ان كان هو المشرط وضع الرهن عنده فينبغي أن لا يقبضه وقد سبق عن المطالب
جواز شرط الوضع عنده (قوله والا طالب المرتهن) الوجه أن المراد بمطالبة المرتهن ومخاصمته حيث جوزت له
هي دعواه باستحقاق حق التوثيق ببدل العين كان يدعي أنه يستحق التوثيق به وهذا يمنع من أدائه لدعواه
بالمالك اذ ليس مالكا ولا مائتبا ولا وليا الا ان احتاج في اثبات حق التوثيق الى اثباته بان أنكر المتلف ملك الراهن
لتلك العين فله اثبات ذلك بالبينة واذا كان المراد به ما ذكره فالوجه ثبوته اه وان لم يمنع الراهن من المطالبة
ولا وجد شيئا مما ذكر في هذه الصورة فليتامل (قوله أمالو باع المالك) أي الراهن بدليل قوله الا في على أن
بيعه يكذب دعواه فكان المراد بالخاصة المحكوم بعدم التمكن منها خاصة المشتري منه ومن ترتب عليه
(قوله يدعي حقا لغيره) ليس بل لازم اذ قد يدعي المالك (قوله جاز للقاضي ان ينصب الخ) ينبغي ان يجوز

ان كان مالكا أو وليه
فالمالك ومع كونه الخصم
فيه لا يقبضه وانما الذي
يقبضه المرتهن أو العدل
وان منع من الخصومة (فان
لم يخاصم) الراهن في ذلك
(لم يخاصم المرتهن في
الاصح) كمالا يخاصم مستاجر
ومستأجر نعم له حضور
خصومة الراهن لتعلق حقه
بالمأخوذ ومحل ذلك كما حيث
لم يكن المتلف الراهن والا
طالبه المرتهن لتلايفوت
حقه من التوثيق ثم رأيت
سارحا قال والثاني يطالب كما
لو كان الخصم هو الراهن
وهو صريح في ما ذكره
ومما يصرح به قول جمع
من السارح محل ذلك اذا
تمكن الراهن من الخاصة
أما لو باع المالك العين
المرهونة فالمرتهن الخاصة
جزما كما أفق به الباقي وهو
ظاهر اه ووجه عدم
تمكنه من الخاصة هنا أنه
يدعي حقا لغيره وهو المرتهن
فلم يقبل منه على أن يبيعه
يكذب دعواه واذا ثبتت
المطالبة للمرتهن هنا في
منسئلتنا وهي ما اذا كان
المتلف هو الراهن أولى
ويبحث أن الراهن لو غاب
وقد غصب الرهن جاز
للقاضي أن ينصب من يدعي
على الغاصب لان له ايجار
مال الغائب لتلايفوت
المنافع ولاننا علم أن العاقل
يرضى بحفظ ماله (فلو وجب
قصاص) في نفس المرهون
المتلف كالعبد (اقتص

الراهن) المالك ان شاء أو عقبا لمال (وفات الرهن) لغوات محله لا بدل أما اذا وجب في طرفه (٩٥) فهو في الباقي باق بحاله وله العفو مجانا

ولا يجب بر على قود ولا عفو
(فان وجب المال بعفو)
عن القود عليه (أو) بجناية
على نحو فرعه أو (بجناية
خطا) أو شبهه (لم يصح
عفو) أي الراهن (عنه)
أي المال الواجب لتعلق
حق الرهن به (ولا) يصح
(إبراء الرهن الجاني) لانه
غير مالك ولا يسقط بإبراءه
عنه من الوثيقة الا اذا
أسقطه منها (ولا يسرى
الرهن الى زيادته) أي
الرهون (المنفصلة كثمره
ولد) ويصح لانها أجنبية
عنه بخلاف المتصلة كسمن
وكبر شجرة (فلورهن حاملا
وحل الاجل وهي حامل) أو
مست الحاجة لبيعها قبل
الحلول (بيعت) كذلك لانه
امام معلوم أو صفة تابعة وعلى
كل منهما يشمله الرهن (وان
ولده يبيع معها في الاظهر)
لما ذكر (وان كانت حاملا
عند البيع دون الرهن
فالولد ليس برهن في الاظهر)
لحدوثه بعده وهو بمنزلة
المنفصلة لانه يعلم ويقابل
بقسط من الثمن ولا تباع
حتى تضعه لتعذر استثنائه
والتوزيع عليه وعلى الام
للجهل بقيمة ثم لو سأل الراهن
في بيعها وتسليم الثمن
للمرتهن جاز بيعها كائن
عليه في الام ومن هذا قولهم
يجبر المدين على بيعها اذا لم
يكن له غيرها استشكل
الاسنوي ما من التعذر ثم حله على ما اذا تعلق بالحل

عند اعلى الرقيق المرهون المكافئ له بغير حق فاتفق (قوله المالك) الى قول المتن ولا يسرى في النهاية والمغنى
(قوله أما اذا وجب) أي القصاص (قوله في طرفه) أي أو نحو منه نهاية ومغنى (قوله فهو) أي الرهن (قوله وله
العفو مجانا) قد يغنى عنه قوله سابقا عني بلامال (قوله ولا يجبر الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو أعرض الراهن
عن القصاص والعفو بان سكت عنهما لم يجبر على أحدهما اه (قوله أو بجناية الخ) أي أو بعدم انضباط
الجناية كالجائفة وكسر العظام اه ع ش قول المتن (لم يصح عفو عنه) قال الروض ولا التصرف الا باذن
المرتهن قال في شرحه فلو صالح عنه على غير جنسه لم يصح الا باذن المرتهن فيصح ويكون المأخوذ مرهونا
انتهى اه سم قول المتن (لم يصح عفو الخ) أي وصار المال مرهونا وان لم يقبض كما مر نهاية ومغنى (قوله
أسقطه منها) أي حقه من الوثيقة (قوله ويصح) أي ولبن وصوف ومهر جارية مغنى ونهاية عبارة سم قال
في الروض وشرحه وما يحدث من سعة وان لم يحف ومن ليف وكرب بفتح الكاف والراء وهو أصل السعة غير
مرهون كالثمره وفيما كان ظاهرا حال العقد خلاف ففي التهمة مرهون وفي الشامل وتعليقه القاضي أي الطيب
لا وهو الوجه كالصوف بظهر الغنم كما مر وصاحب التهمة مشى على طريقته في الصوف من أنه يدخل في رهن
الغنم انتهى اه (قوله بخلاف المتصلة) وقد أفتى بعض اهل اليمن في الورهنه بيضة فخرت بانه لا يزول الرهن
على المشهور أخذنا من مسئلة التغليس ولا يبعد اجراء وجه فيه هنا ور حقه طائفة من الاصحاب وأفتى الناشرى
فيمن رهن بذرا وأقبضه ثم استأذن الراهن المرتهن في التلاؤم به أي النفع به فاذن له المرتهن ببقاء الرهن حتى
يبقى الزرع وما تولد منه مرهونا أخذنا من الغلس في البذر اه قال ع ش قوله بانه لا يزول هو المأخوذ وقوله
ثم استأذن الخ لعل التقدير به لانه صورة الواقعة التي وقع الاقتناء فيها أي فليس بقيد وقوله حتى تعليلية وقوله
مرهونا فيبيع و يوفى منه الدين وان زادت قيمة الزرع على قيمة الحب اه (قوله أو مست الخ) عطف على
حل الاجل (قوله كذلك) وكاتباع حاملا في الدين تباع كذلك لنحو جناية كما شمل ذلك عبارة المحرر ونهاية
ومغنى (قوله أما معلوم) وهو الاصح نهاية ومغنى (قوله لما ذكر) عبارة النهاية والمغنى بناء على أن الحل يعلم
فهو رهن اه قول المتن (عند البيع) أي عند ارادته ولو اختلف الراهن والمرتهن في الحل وعدمه فينبغي
تصديق الراهن لان الاصل عدم الحل عند الرهن فيكون زيادة منفصلة اه ع ش (قوله ولا تباع الخ) أي
على الاظهر اذا تعلق به حق ثالث بنحو وصية كياتي (قوله والتوزيع) عطف على الاستثناء (قوله نعم الخ)
استدراك على قوله ولا تباع الخ (قوله لو سأل الخ) أي ببناء القاعل أي من المرتهن أو القاضي اه ع ش
(قوله وتسليم الثمن) أي للوفاء لا ليكون رهنا مكانه ولو اراده لم يكف مجرد التراضي بل لا بد من عقد فيما يظهر
اه سم (قوله ومن هذا) أي النص (قوله من التعذر) يسبق الى الفهم منه التعذر المذكور بقوله لتعذر

أيضا للمرتهن دعوى حق التوثيق ومطالبة الغاصب (قول المصنف لم يصح عفو عنه) قال في الروض ولا
التصرف فيه الا باذن المرتهن قال في شرحه فلو صالح عنه على غير جنسه لم يصح الا باذن المرتهن فيصح ويكون
المأخوذ مرهونا قال في الاصل كذا نقلوه واستشككوا في صحة جوابه في فرع اذن له في بيع الرهن
الخ وقد يستشكل بان التصرف في المرهون بما يزيل الملك باذن المرتهن يحصل به انقضاء الرهن ويجاب بان
اظر اذ ذلك انما هو في الاعيان بخلاف ما في الذم لان ما فيها لا يتحقق الا بقبضه أو قبض بدله اه (قول المصنف
المنفصلة) في الروض وشرحه وما يحدث من سعة وان لم يحف ومن ليف وكرب بفتح الكاف والراء وهو
أصول السعة غير مرهون كالثمره وفيما كان ظاهرا حال العقد خلاف ففي التهمة مرهون وفي الشامل
وتعليقه القاضي أي الطيب لا وهو الوجه كالصوف بظهر الغنم كما مر وصاحب التهمة مشى على طريقته في
الصوف من أنه يدخل في رهن الغنم اه (قوله لتعذر استثنائه) قال في شرح الروض ولورهن نخلة ثم
أطلعت استثنى طلعتها عند بيعها ولا يمنع بيعها مطلقا بخلاف الحامل اه وقوله استثنى طلعتها اذا تعلق
به حق ثالث على ما ذكر في الحل أو المراد جاز استثنائها (قوله وتسليم الثمن) الظاهر ان المراد بتسليمه للوفاء
لا ليكون رهنا تحت يده ولو اراد ذلك لم يكف مجرد التراضي ولا بد من عقد فيما يظهر (قوله من التعذر)

الاسنوي ما من التعذر ثم حله على ما اذا تعلق بالحل

استثنائه الخ ولا يخفى أنه لا إشكال في ذلك فإن جواز بيعها واجباره عليه فيما ذكر لا يدفع هذا التعذر فالوجه
أن المراد بالتعذر ما تضمنه قوله فيما مر ولا تباع حتى تضعه الخ من تعذر البيع لتعذر ما ذكر فتأمل اه سم
أي فتوافق حيث تنذر عبارته لما في المعنى والنهية قول الاسني وعلى الأول أي الاظهر يتعذر بيعها حتى تضع قال ابن
المقري تبعه الاسني ان يتعلق به حق ثالث بوصية أو غير فلس أو موت أو تعلق الدين برقبة أمه دونه كالجانية
والمعارة للرهن أو نحوها وذلك لان استثناء الحمل متعذر وتوزيع الثمن على الام والحمل كذلك لان الحمل
لا تعرف قيمته أما إذا لم يتعلق به أو به شيء من ذلك فان الزاين يلزم بالبيع أو بتوفية الدين فان امتنع من
الوفاء من جهة أخرى أجبره الحاكم على بيعها ان لم يكن له مال غير هاتم ان تساوى الثمن والدين فذلك وان
فضل من الثمن شيء أخذ المالك وان نقص طوبى بالباقي ولو رهن نخلة ثم أطلعت ما تشي طلعتها عند بيعها
ولا يمنع بيعها مطلقا بخلاف الحمل اه قال ع ش قوله يلزم بالبيع أي لها احاملا ووفى الدين من ثمنها
وقوله ثم أطلعت أي بعد الرهن ولو قبل القبض وقوله استثنى أي جاز للرهن ان يستثنى ان لم يتعلق به حق
ثالث والاوجب الاستثناء اه وقوله أي جاز الخ زاد سم ويعلم من قول الاسني ثم الخ ان المراد بالبيع ليوفى
منه الثمن لا ليرهنه مكان الاصل كما توهم اه (قوله حق ثالث) فان لم يتعلق به ما ذكر أجبر على وفاء الدين أو
بيعها فان امتنع منها باعها الحاكم أو غير هاتم من امواله أو وفى الدين من ماله ان كان فيه جنسه مراه سم
(فصل) في جنابة الرهن (قوله في جنابة الرهن) من اضافنا المصدر الى فاعله أي وما يتبع ذلك مما ينقلبه
الرهن وتلف المرهون اه ع ش (قوله اذا جنى المرهون) أي كذا وبعضا كلكو كان المرهون نصفه فقط
اه ع ش (قوله على اجني) أي غير السيد وعنده المرهون اخذ ما ياتي في المتن وان جنى على سيده الخ
اه ع ش (قوله ولا ينافيه) أي قوله أو طرف بصري وكردى أي ماوجب القود في طرف (قوله الموجب
للشارح ايثار الاول) أي الحامل هذا القول للجلال المحلى على الاقتصار على ماوجب القود في النفس (قوله
لما ياتي) تعليل لعدم المناقاة (قوله في معناه) أي قوله بطل (قوله بل ظاهر قوله الخ) مبتدأ خبره الثاني
ومراد به الثاني الحمل على موجب القود في الطرف فليست كونه ذلك هو ظاهر ما ذكر اه سيد عمر عبارة
سم قوله بل ظاهر هذا مبتدأ وخبره الثاني وذلك لان تقديم المجنى عليه واقتصاصه فرع وجوده ولا يتصور
وجوده مع الجنابة عليه الا ان كانت في طرف هذا وما قاله انه ظاهر ما ذكر يعارضه ظاهر بطل الرهن وان
معنى قدم المجنى عليه قدم حقه وهو لا يقتضى وجوده ومعنى اقتص اقتص المستحق أو هو مبني للمفعول فلا
يقتضى ذلك اه (قوله ولم يكن الخ) عطف على جنى المرهون أي ولم يكن جنابة المرهون بامر غيره بها
والحال أنه يعتقد وجوب طاعة الامر (قوله أو تحت يده) أي الغير عطف على قوله بامر غيره (قوله والا) أي

حق ثالث بفلس أو موت أو
وصيته به *(فصل)* في
جنابة الرهن اذا جنى
المرهون على اجني بما
وجب القود في نفس أو
طرف ولا ينافيه قوله بطل
الموجب للشارح ايثار
الاول لما ياتي في معناه بل
ظاهر قوله قدم المجنى عليه
وقوله اقتص الثاني ولم يكن
بامر غيره وهو يعتقد الطاعة
أو تحت يده تعديا

يسبق الى الفهم منه التعذر المذكور بقوله لتعذر استثنائه الخ ولا يخفى أنه لا إشكال في ذلك فان جواز بيعها
واجباره عليه فيما ذكر لا يدفع هذا التعذر فالوجه ان المراد بالتعذر ما تضمنه قوله فيما مر ولا تباع حتى تضعه
الخ من تعذر البيع لتعذر ما ذكر فتأمل (قوله حق ثالث) فان لم يتعلق بها ما ذكر أجبر على وفاء الدين
أو بيعها فان امتنع منها باعها الحاكم أو غير هاتم من امواله أو وفى الدين من ماله ان كان فيه جنسه مراه سم
أو وصيته به أو تعلق الدين برقبة أمه دونه كالجانية والمعارة للرهن أو نحوها وذلك لتعذر توزيع الثمن لان
الحمل لا تعرف قيمته فان لم يتعلق به أو به شيء من ذلك ألزم الرهن بالبيع أو بتوفية الدين ثم بعد البيع ان
تساوى الثمن والدين فذلك وان فضل من الثمن شيء أخذ المالك أو نقص طوبى بالباقي كذا في شرح
الروض ومن قوله ثم بعد البيع الخ يعلم ان المراد بالبيع ليوفى من الثمن لا ليرهنه مكان الاصل كما توهم
(فصل) (قوله بل ظاهر) هذا مبتدأ وخبره الثاني وذلك لان تقديم المجنى عليه واقتصاصه فرع وجوده ولا
يتصور وجوده مع الجنابة عليه الا ان كانت في طرف هذا وما قاله انه ظاهر ما ذكر يعارضه ظاهر بطل الرهن
وان معنى قدم المجنى عليه تقدم حقه وهو لا يقتضى وجوده ومعنى اقتص اقتص المستحق أو هو مبني للمفعول
فلا يقتضى ذلك (قوله أو تحت يده) أي الغير تعديا قضيته أنه لو كان تحت يد الغير تعديا لا يقدم المجنى عليه

بان كان جنائته بامر الغير أو كان المرهون تحت يد الغير تعبداً اه كرى (قوله فالجاني الخ) أشار به الى أن التقيد بقوله ولم يكن الخ بالنظر لبطلان الرهن فقط فيقدم المجنى عليه مطلقاً اه سم (قوله الغير) أى ولو الراهن قال فى الروض ولو أمره سيده بالجناية وهو غير فلا أثر لاذنه فى شئ الا فى الاثم أو غير مميز أو أعجمى يعتقد وجوب طاعة سيده فى كل ما يأمربه فالجاني هو السيد ولا يتعلق برقبة العبد قصاص ولا مال ولا يقبل قول السيد انما أمرته بالجناية فى حق المجنى عليه لانه يتضمن قطع حقه عن الرقبة بل يباع العبد فيه او على سيده قيمته لتكون مكانه لا قراره بامره بالجناية انتهى اه سم زاد النهاية والمغنى وأمر غير السيد العبد بالجناية كالسيد فيما ذكر كذا كروه فى الجنائيات وصرح به الماوردى هنا اه قال ع ش قوله الا فى الاثم فيحرم عليه ذلك ويكون الحال كل مجنى بلا اذن من سيده فيتعلق به القصاص أو المال وقوله أو غير مميز الخ ولو اختلف المرتهن والسيد بان أنكر السيد الامر أو كون المأمور غير مميز أو كونه يعتقد وجوب الطاعة ولا بينة وأمكن ذلك اما طول المدة بين الجنائيتين المنازعة بحيث يمكن حصول التمييز أو زوال العجمة أو حصول حالة تشعر بما ادعاء السيد صدق السيد لأن الاصل يتعلق بجناية العبد برقبته ولم يوجد مسقط وقوله ولا يقبل قول السيد أى أو الاجنبى أخذ من قوله الا كرى وأمر غير السيد وقوله بل يباع العبد أى ويكون ثمنه للمجنى عليه فالولم يف ثمنه بارش الجنائية فينبغي مطالبة السيد ببقية الارش مؤاخذه له باقراره اه ع ش (قوله لتعلق حقه الخ) ولان حق المجنى عليه مقدم على حق المالك فالولى أن يتقدم على حق المتوثق أى المرتهن وقضية التوجيه الاولى أى قوله لتعلق الخ أنه لو لم يسقط حق المجنى عليه بالموت كما لو كان العبد مغصوباً أو مستعاراً أو مبيعاً يبيع فاسد ان لا يقدم لانه لو قدم حق المرتهن لم يسقط حق المجنى عليه فان له مطالبة الغاصب أو المستعير أو المشتري ورد بان الموعول عليه تقديمه فى هذه الصورة أيضاً وتؤخذ القيمة وتكون رهنه مكانه شرح مر اه سم قال ع ش قوله ويرد الخ التعويل على ما ذكر لا يصلح رده الى المغترض بل غايته الرد عليه لومنع أن مقتضى التعليل ما ذكر فالاولى أن يقال هو وان كان قضية ذلك لكن الحكم اذا كان مع الالبعين يبقى ما بقيت احدهما اه قول المتن (فان اقتص) بأن أوجب الجنائية قصاصاً نهائياً ومعنى (قوله مستحق القود) الى قوله ولا يلزم فى النهاية (قوله مستحق القود) أى فى النفس أو غير هاتم نهائياً ومعنى أى بنفسه أو نائبه ع ش (قوله يأتى) أى فى شرح فاقص (قوله أى ما يبقى) الى قول المتن فاقص فى المعنى (قوله لحقه) أى المجنى عليه (قوله فيما فات الخ) أى من كله أو بعضه (قوله نحو غاصب) أى كالاستعير والمستام والمشتري يبيع فاسد (قوله فلو عاد الخ) هو تفرع بيع على البطلان أى لو عاد المبيع بعد البيع فى الجنائية بسبب آخر غير ما يتعلق بعقد البيع كان عادله بشراء أو ارب أو وصية أو غيرها فان عادله بفسخ أو رد بعيب أو اقالة يتبين بقاء حق المجنى عليه اه ع ش (قوله لم يعد الرهن) وعلم من اقتصاره على القصاص والبيع أنه لو سقط حق المجنى عليه بعفو أو رداء لم يبطل الرهن نهائياً ومعنى (قوله فضمها الخ) أى كما فعله الشارح نهائياً (قوله فزعم تعين الفتح الخ) رد على الاسنوى عبارة المغنى قال الاسنوى فى فاقص بفتح التاء والضمير يعود الى المستحق فيشمل السيد والوارث والسلطان فيمن لا وارث له ولا يصح ضمها لانه لا يتعدى الابن وقال الشارح بضم التاء وقد رمنه والاولى اولى لسلامة من التقدير ولكن يؤيد الشارح ما يأتى فى ضبط وعفا اه (قوله ولا يلزم عليهم ما الخ) يتأمل حاصله لان التقدير حذف نعم ان ادعى

والا فالجاني الغير (قدم المجنى عليه) لتعلق حقه بالرقبة فقط فلو قدم غيره فات حقه من أصله بخلاف المرتهن لتعلق حقه بالثمة أيضاً (فان اقتص) مستحق القود ويصح هنا ضم التاء بل هو الاولى على ما يأتى (أو يبيع) المرهون أى ما يبقى بالواجب من كله أو بعضه (له) أى لحقه بان وجب له مال ابتداءً أو بالعفو (بطل) الرهن فيه ما فات بقود أو يبيع ما لم تجب قيمته لكونه تحت يد نحو غاصب لانها رهن بدله فلو عاد ذلك الراهن لم يعد الرهن (وان جنى) المرهون (على سيده) فقتله أو قطعه (فاقص) بضم تائه بان اقتص سيده فى نحو القطع أو وارثه فى القتل فضمها المفيد لذلك اولى من فتحها الموهوم لتعين الاول فزعم تعين الفتح وهم ولا يلزم عليهم ما حذف منه

وهو ممنوع ويحاج بان هذا التقيد بالنظر لبطلان الرهن فقط (قوله والا فالجاني الغير) أى ولو الراهن قال فى الروض أمره فان السيد بالجناية وهو غير فلا أثر لاذنه الا الاثم أو غير مميز أو أعجمى يعتقد وجوب الطاعة فالجاني هو السيد ولا يتعلق برقبة العبد مال أى ولا قصاص ولا يقبل قوله أى السيد انما أمرته فى حق المجنى عليه بل يباع العبد فيه او على السيد قيمته أى لتكون رهنه مكانه لا قراره أى بامره بالجناية اه (قوله فلو قدم غيره) فات حقه من أصله (قضية التوجيه) أنه لو لم يسقط حق المجنى عليه بالموت كولو كان العبد مغصوباً أو مستعاراً أو مبيعاً يبيع فاسد أنه لا يقدم لانه لو قدم حق المرتهن لم يسقط حق المجنى عليه فان له مطالبة

لانه يكفي تقديره دلالة السياق عليه ولا على (٩٨) الفتح تعين الاقتصار بالنفس كما هو واضح خلافا لما زعمه لانه يقال في اقتصاص وكيله

ان الموكل اقتضى (بطل
الرهن) في ما وقع فيه القود
لغوات محله بلا بدل (وان
عني) بضم أوله كما بخطه
فيشمل السيد ووارثه لكن
الخلاف في وارثه قولان
(على مال) أو كانت الجناية
خطأ أم لا (لم يثبت على
الصحيح) لان السيد لا يثبت
له على عبده مال ابتداء
(فيبقى رهنا) لازما كما كان
وخرج بابتداء مالو جني غير
عمد أو عمد أو عني على مال
على طرف مورثه أو مكاتبه
ثم انتقل المال للسيد بغير
أو عجز فانه يثبت له عليه
فيبيعه فيه ولا يسقط اذا
يحتمل في الدوام ما لا يحتمل
في الابتداء أو قتل المورث أو
قنه أو المكاتب غير عمد أو
عمد أو عفا السيد على مال
فكذلك (وان قتل) المرهون
(مرهونا لسيد عبده)
مرتهن (آخر فاقص) منه
السيد (بطل الرهنان) أي
كل منهما لغوات محلهما
(وان وجب مال) ابتداء أو
بعفو وان لم يطلبه المرتهن
(تعلق) برقبة القاتل وحيث
يتعلق (به) أي بهذا المال
المتعلق برقبة القاتل (حق
مرتهن القاتل) لان السيد
لو أثلف الرهن غرم قيمته
لامرتهن فاذا أتلفه عبده
كان تعلق الغرم به أولى
فالوجوب هنا رعاية لحق
الغير وان استلزم وجوب

المعترض انتفاء القرينة تضرده بان القرينة دلالة السياق اه سيد عمر (قوله لانه يكفي الخ) في ملاقاته
لا يراد نظر والظاهر أن يقال بدل ما قبله ولا يضر لزوم حذف منه لظهور ملاقاته ما ذكره ح اه سم (قوله
ولا على الفتح) عطف على قوله عليه ما وقد يقال ان حمل اللفظ على حقيقته فقط كما هو المتبادر اذا قرينة تحمل
على جملة على الجواز أيضا هو واقتصاص الوكيل اتضح أن الفتح يقتضي الاقتصار على المباشرة بالنفس اه
سيد عمر (قوله تعين الاقتصار الخ) لكنه المتبادر حيثئذ اه سم (قوله فيما وقع فيه القود) أي نفسا
كان وطرفا كما صرح به المحرر ومعنى ونهاية (قوله بضم أوله) الى قوله أو قتل المورث في النهاية الا قوله
لكن الخلاف في وارثه قولان قول المتن (فيبقى رهنا) والثاني يثبت المال ويوصل به الى فلت الرهن وحمل
الخلاف في غير أمة أي مرهونة استولدها سيدها الممسرأى بعد الرهن فلا ينفذ ايلادها في حق المرتهن
ولا تباع في الجناية على السيد جزا لان المستولية لو جنت على أجنبي لا تباع بل يغدبها سيدها فتكون جنايتها
على سيدها في الرهن كالعدم ومعنى ونهاية أي فتكون رهنا قطعاً ع ش (قوله مالو جني) أي الرقيق المرهون
و (قوله مورثه) أي مورث السيد اه ع ش وكذا ضمير مكاتبه (قوله عليه) أي للسيد على العبد اه ع ش
(قوله فيبيعه فيه) لان مال جنايته يتعلق برقبته دون ذمته والظاهر أن فائدة بيعه أنه يتقدم بثمنه على
حق المرتهن فيه اذا كان مرهونا فلو سقط دين المرتهن بأبراء أو غيره أو لم يكن مرهونا فالظاهر أنه لا معنى
ليده في مال الجناية فليتنامل اه سم عبارة ع ش بعد تصور رخصها وأولى منه ما صوره سم على منهج
من انه لو كان مرهونا تقدم حق السيد وبطل الرهن اه (قوله ولا يسقط) أي المال عطف على يثبت الخ
(قوله أو قتل الخ) عطف على قوله جني الخ (قوله أو المكاتب) أي للسيد اه بصري (قوله وعفا السيد) أي
بعد ان انتقل المال اليه في قتل قن مورثه (قوله فكذلك) أي يثبت المال للسيد على العبد فيبيعه فيه ان
كان مرهونا قول المتن (فاقص الخ) وان عفا على غير مال صح كما مر نهاية ومعنى (قوله ابتداء) أي بجناية
خطأ أو نحوه نهاية ومعنى (قوله وان لم يطلبه) أي المال المرتهن أسقطه النهاية والمعنى (قوله برقبة
القاتل وحيث يتعلق) الأول حذفه (قوله فالوجوب) أي وجوب المال على العبد (قوله وجوب شيء الخ)
أنظر لوسقط الدين بنحو ابراء هل يستمر هذا الوجوب أو يسقط اه سم أقول والا فرب أخذنا مما مر عن
النهاية والمعنى عند قول الشارح فلو عاد الخ السقوط بل ما مر عن سم نفسه على قول الشارح فيبيعه فيه الخ
صريح فيه (قوله وساوى الخ) عطف على طاب الخ (قوله الواجب) أي بالقتل فاجل ساوى و (قوله قيمته)
مفعوله (قوله ان لم يزد على الواجب) فانه قد يزد على الواجب وان لم يزد القيمة على الواجب اه سم أي
زيادة الراغب (قوله والا) أي بان زاد الثمن بان يبيع كله لعدم تنسیر بيع البعض اه ع ش أي او بزيادة
الراغب كما يأتي في الشرح وتقدم ويأتي عن سم (قوله نظير ما مر) أي في شرح صار رهنا (قوله لان حق

الغاصب أو المستعير أو المشتري و رد بان المعول عليه تقدمه في هذه الصورة أيضا وتؤخذ القيمة وتكون
وهنا مكانه شرح مر (قوله لانه يكفي الخ) في ملاقاته لا يراد نظر والظاهر أن يقال بدل ما قبله ولا يضر
لزوم حذف منه لظهور ملاقاته ما ذكر حيثئذ (قوله تعين الاقتصار الخ) لكنه المتبادر حيثئذ (قوله فانه يثبت
له عليه) قضية كون المال مال جناية وقوله فيبيعه الخ ان هذا المال لا يثبت في ذمته بل يتعلق برقبته فعني
قوله فانه يثبت له عليه انه يتعلق برقبته وحيثئذ فوجه صحة قوله وخرج بابتداء أي قوله لان السيد لا يثبت له
على عبده مال معناه أنه لا يثبت له مال في ذمته ولا متعلقا برقبته فليتنامل (قوله فيه) أي لان مال جنايته يتعلق
برقبته دون ذمته والظاهر ان فائدة بيعه فيه انه يتقدم بثمنه على حق المرتهن فيما اذا كان مرهونا لان هذا
المال الذي استحققه عليه مال جناية وهو مقدم على حق المرتهن كما تقدم أول الفصل فلو سقط دين المرتهن بأبراء
أو غيره أو لم يكن مرهونا فالظاهر أنه لا معنى لبيعه في مال الجناية فليتنامل (قوله وجوب شيء الخ) أنظر لوسقط
الدين بنحو ابراء هل يستمر هذا الوجوب أو يسقط (قوله ان لم يزد على الواجب) فانه قد يزد على الواجب

شيء للسيد على عبده (فيبيع) كما ان طلب بيعه مرتهن القاتل وأبي الرهن وكذا عكسه لكن جزا وساوى الواجب قيمته (الخ)
أو زاد (ونفسه) ان لم يزد على الواجب والا فقدر الواجب منه (رهن) من غير انشاء عقد نظير ما مر لان حق مرتهن القاتل في مال العبد القاتل

لا في عينه لانه قد زيد فيه واغلب فيثوثق بها منهن القتال (وقيل بصير) نفسه (وهنا) (٩٩) أي من غير عقد على ما اقتضاه سياقها وعرض

فينقل ليدمر منهن القتيل
ولا يباع اذ لا فائدة في البيع
وردها لتعليل الثاني أما اذا
نقص الواجب عن قيمة
القاتل فلا يباع منه الا قدره
فقط ان أمكن ولم ينقص
بالتبعض والابيع السكل
والرائد لمرته من القتال ولو
اتفق الراهن والمرتهان
على النقل نقل أو الراهن
ومرتهن القتيل على النقل
وأبي مرتهن القتال
الا لبيع لم يجب وبحت
فيه الشك بان مقتضى
التوجيه بتوقع زيادة رغب
انه يجب وعلى الاول المنقول
فكان سبب عدم النظر لذلك
التوقع انه لم يثبت له حق
بفرض عدم الزيادة حتى
يراعى اذا اصل عدم ذلك
بخلاف مرتهن القتيل فيها
مرتهن رأيت ما يأتي فيهما
طلب الوارث أخذ التركة
بالقبض والفرع بيعها
رجاء الزيادة وهو ضريح
فيما فرقه (فان كانا) أي
القاتل والمقتول (مرهونين
عنده شخص) أو أكثر
(بدن واحد) وقد عفا
السيد عن القتال وكذا في
الصورة التي عقب هذه
(نقصت) بفتح النون والصاد
المهملة (الوثيقة) اذ لا جابر
كالمات أحدهما (أو
بدنين) عند شخص واحد
ورجبا مال يتعاق بوثيقة
القاتل (وفي نقل الوثيقة)
به الى دين القتيل (غرض)
أي فائدة المرتهن (نقلت) بان يباع القاتل فيصير ثمنه رهنًا مكان القتيل بحيث لا غرض بان اتفق الدينان تاجلا وحلولا وقدر

الخ) تعليل لقول المصنف في باع وثمنه رهن أي لا نفسه (قوله فيثوثق بها) أي بالزيادة المفهومة من زيد اه
سيد عمر (قوله نفسه) أي نفس العبد (قوله واعترض) أي ما اقتضاه سياقه (قوله فينقل الخ) تفريع على
المتن (قوله اذ لا فائدة في البيع) أي حيث كان الواجب أكثر من قيمته أو مثلها نهاية ومعنى قال الرشدي
وهو أي التقييد بالحشية ما نقله الأذري عن جمع فليراسع اه (قوله ويرد) أي التعليل بعدم الفائدة (قوله
التعليل الثاني) أي قوله ولانه قد زيد الخ (قوله أما اذا نقص) الى قوله وعلى الاول في المعنى والى المتن في النهاية
(قوله أما اذا نقص الخ) بخبر قوله السابق وساوى الواجب الخ (قوله الا قدره) الراد بقدر الواجب الذي يباع
منه هو نسبة الواجب كنصفه فيما اذا كان الواجب قدر قيمة نصفه لاجزئ منه ثمنه قدر الواجب والالم يزد ثمنه على
الواجب اه سم أي وقد تقدم عقب قول المتن وثمنه أنه قد زيد عليه (قوله والا) أي وان لم يكن التبعض أو
نقص به (قوله والرائد) أي من العبد أو ثمنه وهو راجع لسكل من الاستثناء من عبارة النهاية والمعنى فان كان
الواجب أقل من قيمته يبيع منه بقدر الواجب على الاول ويبقى الباقي رهنًا فان تغذر يبيع بعضه أو نقص به
يبع الجميع وصار الرائد رهنًا عند مرتهن القتيل اه (قوله على النقل) أي لسكل القتال فيما اذا لم ينقص
الواجب عن قيمته ولبعضه فيما اذا نقص عنها كما في شرح الروض فهو راجع لجميع ما سبق فالتنقل هنا على
ظاهره بخلافه في قول المصنف وفي نقل الوثيقة غرض نقلت فالمراد به أنه يباع ويبقى ثمنه لا رقبته رهنًا كما أشار
اليه الشارح اه سم (قوله نقل) فيه اشعار حيث عبر به ولم يقل انقل أنه لا بد من انشاء عقد اه سيد عمر (قوله
لم يجب) أي مرتهن القتال (قوله لم يثبت له) أي لمرتهن القتال (قوله يراعى) أي حقه (قوله عدم ذلك) أي
عدم الزيادة (قوله بخلاف مرتهن القتيل) فانه يجب لان حقه ثابت (قوله فيهما) أي في شرح في باع
(قوله ما يأتي فيما لو طاب الوارث الخ) أي من أنه المحاب دون الغريم (قوله وقد عفا السيد) أي حيث وجب
فصاص اه سم أي ولو اقتص السيد من القتال فانت الوثيقة نهاية ومعنى (قوله عند شخص واحد) أقول
أو أكثر اذا كان الدينان مشتركين بين ذلك الاكثر قائل اه سم (قوله ووجب مال الخ) أقول ينبغي وان
لم يجب لا مكان التوثيق والبيع مع تعلق القصاص فللنقل فائدة فان اقتص فانت الوثيقة اه سم (قوله به)
أي دين القتال (قوله أي فائدة) الى قوله كما اقتضاه المتن في المعنى والنهاية الا قوله قدر الى جنس (قوله بان
يباع الخ) تصوير لمعنى النقل اه سم (قوله فيصير ثمنه الخ) كذا في شرح المنهج والمعنى قال سم ظاهره
صير ورته بمجرد البيع من غير لفظ فليراسع اه وخالفهم النهاية فقال ويجعل ثمنه رهنًا الخ قال ع ش
أي بانشاء عقد قاله شيخنا الزياي اه وقال الرشدي هنا أي يصير ثمنه رهنًا من غير جعل اه وفي قوله
أخرى قيل هذه مانصه والراجح أنه لا يحتاج الى انشاء عقد كما حرم به الزياي اه وفي الجبري مثله اقلعل في
نسخة ع ش تحريفا (قوله وقدره) أي ووثيقة وكان ينبغي أن يزيد له لظهر عطف قوله الآتي وما اذا كان

وان لم تزد القيمة على الواجب (قوله الا قدره) قال في شرح المنهج وحكم ثمنه ما رأى من أنه رهن ان لم يزد على
الواجب الذي يباع منه بنسبة الواجب كنصفه فيما اذا كان قدر قيمة نصفه لاجزئ منه قدر الواجب والالم يزد
ثمنه على الواجب (قوله ولو اتفق الراهن والمرتهان الخ) هذا راجع لجميع ما سبق حتى لما اذا نقص الواجب
عن قيمة القتال لان المراد بالاتفاق على النقل الاتفاق على النقل لسكاه فيما اذا لم ينقص عنها ولبعضه فيما
نقص وهذا عبر في شرح الروض فيما اذا اتفق الراهن ومرتهن القتيل بقوله على النقل للقاتل أو لبعضه
فتأمل (قوله على النقل) لعل النقل هنا على ظاهره كما هو ظاهر بخلافه في قول المصنف الآتي وفي نقل
الوثيقة غرض نقلت فالمراد به أنه يباع ويبقى ثمنه لا رقبته رهنًا كما أشار اليه الشارح (قوله وقد عفا السيد) أي
حيث وجب قصاص (قوله عند شخص واحد) أقول أو أكثر اذا كان الدينان مشتركين بين ذلك الاكثر
فتأمل (قوله ووجب مال الخ) أقول ينبغي وان لم يجب لا مكان التوثيق والبيع مع تعلق القصاص فللنقل
فائدة فان اقتص فانت الوثيقة (قوله بان يباع) تصوير بمعنى (قوله فيصير ثمنه) ظاهره صير ورته بمجرد

أي فائدة المرتهن (نقلت) بان يباع القاتل فيصير ثمنه رهنًا مكان القتيل بحيث لا غرض بان اتفق الدينان تاجلا وحلولا وقدر

ياحدهما ضامن الخ (قوله واتفقت قيمتا العبدین) أى أو كانت قيمة القتل أكثر كما يأتى (قوله فلا نقل) ينبغي تقييده أخذ ما يأتى عن الجيرى وغيره بما إذا لم يكن قيمة القتلى أكثر من دينه (قوله تحصيل الوثيقة بالموجب) والفائدة حيث نأمن الأفلان عند الحول (قوله والمطالبة الخ) عطف على التحصيل (قوله بالحال) أى إذا عدى القتلى عن غير المرهون (قوله وما إذا اختلف الخ) و (قوله وما إذا اختلف الخ) و (قوله وما إذا كان الخ) عطف على قوله ما إذا حل الخ (قوله أو بالأقل) أى أو كان القتل مرهونا بالأقل (قوله فلا التوثيق بالقتل) هل لنقل قدر دين القتل فقط من قيمة القتلى إذا كانت قيمته قدر الدينين جميعا يحصل التوثيق على كل منهما اه سم وقوله قدر الدينين الخ أى أو أكثر من دين القتل (قوله فلا فائدة فى النقل) كذا فى شرح المنهج والنهاية والمغنى وشرح الروض وقال الجيرى وفيه نظر لأنه قد يكون قيمة القتلى قدر الدينين فينقل منهما قدر دين القتل ليكون التوثيق على كل منهما وهذه فائدة أى فائدة ومن ثم قال الشيخ عيرة ينبغي أن يحمل كلامهم أى فى المسائل التى قالوا فيها بعدم النقل على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على الدين كما هو الغالب وارضاء الطالب لا يرى أى فيقيد كلام الشارح بما إذا كانت قيمة القتلى مساوية لدين القتل أو أقل منه اه وفى ع ش وسم ما وافقه (قوله أو جنسا) عطف على قوله قدر (قوله والا الخ) أى بان استويا فى القيمة عبارة النهاية والمغنى ولو اختلف جنس الدينين بان كان أحدهما دنانير والاخر دراهم واستويا فى المالية بحيث لو قوم أحدهما بالأخر لم يزد ولم ينقص لم يؤثر اه أى فى جواز النقل فلا ينقل ع ش (قوله والا فلا غرض) فى إطلاق هذا النقي نظر اه سم أى وينبغي تقييده بما إذا لم تكن قيمة القتلى أكثر من دينه (قوله فان كان الاكثر القتلى الخ) وفى سم هنا عن الروض وشرحه ما ينبغي مراجعته (قوله نقل منه الخ) أى إذا كان قيمة القتلى أكثر من دينه شرح الروض اه سم (قوله فلا نقل) أى إذا لم يكن قيمة القتلى أكثر من دينه كما مر (قوله باحدهما) يعنى بدين القتلى (قوله ليحصل له التوثيق فيهما) أى الدينين وذلك كالأقل كان القتلى مرهونا بدين قرض وبه ضامن والقتلى مرهون بدين مبيع لاضامن به فإذا نقل القتلى الى كونه رهنا بدين المبيع فقد توثق صاحب الدين على دين القرض بالاضامن وعلى

المبيع من غير لفظ فليراجع (قوله فلا التوثيق بالقتلى) هل لنقل قدر دين القتل فقط من قيمة القتلى إذا كانت قيمته قدر الدينين جميعا يحصل التوثيق على كل منهما (قوله أو بالأقل فلا فائدة) كذا فى الروض وغيره وقد يشكك فانه قد يكون فيه فائدة فانه إذا كان قيمة كل مائة أو قيمة القتل مائتين والقتلى مائة وكان القتل مرهونا بعشرة والقتلى بعشرين كان فى النقل حيث نأمن فائدة وهى التوثيق على كل من الدينين بما لا ينقص عنه لكن هل ينقل الزائد من قيمة القتلى على دينه أو قدر دين القتل فقط منه فانه نظر والاول أقرب الى قول الروض فينقل منه قدر قيمة القتل ثم رأيت شيخنا الشهاب البرلى كتب على المحلى ما نصه أقول وهذه المسائل التى قيل فيها بعدم النقل لو فرض فيها أن قيمة القتلى تزيد على الدين المرهون عليه باضعاف قضية إطلاقهم الاعراض عن ذلك وعدم اعتبار غرض الجواز والنقل الزائد على مقدار الدين فما وجه ذلك وينبغي أن يحمل كلامهم على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على قدر الدين كما هو الغالب اه فليست بمثل (قوله أو جنسا واختلاف القيمة) عبارة الروض ولا أثر لاختلاف جنس الدين كالدرهم والدنانير قال فى شرحه إذا كان بحيث لو قوم أحدهما بالأخر ساواه كما صرح به فى الروضة اه (قوله والا فلا غرض) فى إطلاق هذا النقي نظر (قوله فان كان الاكثر القتلى الخ) عبارة الروض وشرحه وان كانت قيمة القتل أقل وهو مرهون بأكثر من القتلى قدر قيمة القتل الى الدين الاخر أو بأقل قال فى الاصل لا نقل لعدم الفائدة والحق انه ينتقل ان كان ثم فائدة كما إذا كانت قيمة القتل مائة وهو مرهون بعشرة وقيمة القتلى مائتين وهو مرهون بعشرين فينقل منه قدر قيمة القتل وهو مائة تصير مرهون بعشرة ويبقى مائة مرهونة بالعشرين وان لم يكن فائدة كما إذا كان القتلى فى هذه الصورة مرهونا بمائتين فلا نقل لانه اذا نقل بيع منه بمائة وصارت مرهونة بعشرة ويبقى مائة مرهونة بمائتين فيحل عدم النقل فيما قاله الاصل فى الاخير إذا لم

واتفقت قيمتا العبدین فلا نقل بل يبقى القتلى بحاله وسقطت وثيقة المقتول بخلاف ما إذا حل أحدهما وتاجل الاخر فينقل لانه ان كان الحال دين القتل ففائدته الاستيفاء من ثمن القتلى حالا أو دين القتلى ففائدته تحصيل الوثيقة بالموجب والمطالبة حالا بالحال وكذا لو تاجلا وأحدهما أطول أجلا وما إذا اختلفا قدرات تساوت قيمة العبدین أو كان القتل أكثر قيمة فان كان القتل مرهونا بالأكثر فله التوثيق بالقتلى ليصير ثمنه مرهونا بالأكثر أو بالأقل فلا فائدة فى النقل أو جنسا واختلاف قيمة أضاف كاختلاف القدر والا فلا غرض وما إذا اختلفت قيمة العبدین فان كان الاكثر القتلى نقل منه بقدر قيمة القتل الى دينه أو القتل أو مساويا فلا نقل وما إذا كان باحدهما ضامن فطلب المدين نقل الوثيقة من الدين المضمون الى الاخر ليحصل له التوثيق فيه ما فانه يجاب كما اقتضاه كلامهم وحيث لا نقل فقال المدين لا آمن جانيته مرة أخرى

فتؤخذ رقبته فيها فيسعوه وضعو أئنه مكانه لم يجب على أحد وجهين يتجه ترجحه كما اقتضاه المتن وغيره لأن الأصل خلاف ذلك فلم يتحقق الغرض
الحامل على البيع (ولو تلف) المرهون (يا فنة) سماويه أو بفعل من لا يضمن كحربي (١٠١) وكضرب راهن له باذن المرتهن (بطل)

الرهن لقواته ومرأته لو

تخمر ثم تخلل عادره نه وان

المرهون المصوب يضمن وان

تلف با فنة فالرهن باق في بطله

(وينفك) الرهن (ينفسخ)

وان أبي الراهن لا عكسه

المرتهن لجوازه من جهته

دون الراهن نعم التركة المرهونة

بالدين لا تنفك بنفسه المرتهن

لأن الرهن لمصلحة براءة ذمة

الميت (وبالبراءة من الدين)

جميعه باي وجه كانت ولو

باحاله المرتهن على الراهن

ولو اعتاض ع - من الدين ثم

تقايلا أو تلف العوض قبل

قبضه بطل الاعتراض وعاد

الرهن وان قلنا ان انفسخ

انما رفع العقد من حينه

لعود الدين الذي هو سببه

وانما لم يعد ضمان غاصب

أذن له المالك في البيع ثم

انفسخ لأن الغصب الذي

هو سبب الضمان لم يعد أي

مع تضمن اذنه له في البيع

برأته من ضمانه وبه يفرق

بينه وبين وكيل باع ما تعدى

فيه ثم رد إليه بالنفسخ (فان

بقي شيء منه) أي الدين (لم

ينفك شيء من الرهن) اجبا عا

لأنه كله وثيقة على كل جزء

من الدين ومن ثم أبطل شرط

أنه كلما قضى منه شيئا انفك

بقبضه من الرهن نعم ان

تعدد العقد أو مستحق

الدين أو المدين أو مالك

المعار انفك بعضه بالتقسط

عن المبيع بالمرهون الذي نقل اليه ع ش (قوله فتؤخذ رقبته) أي ويطلق الرهن نهاية ومعنى (قوله على
أحد وجهين يتجه ترجحه) ينبغي أن يكون محله حيث لم يدل قرآن أحوال العبد على صدق دعوى المرتهن
بخلاف ما إذا دلت بان عرف بكثرة الشر والمبادرة إلى الجناية فينبغي ترجيح الوجه الآخر اه بصري
(قوله ولو تلف المرهون) إلى قوله وان قلنا في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وان المرهون إلى المبتن (قوله
وكضرب راهن الخ) في الروض قال المرتهن للراهن اضربه فمات لم يضمن بخلاف قوله أدبه
وفي شرحه فانه اذا اضربه فمات يضمنه انتهى اه سم وتقدم عن المغنى والنهاية ما يوافق (قوله ومرا الخ)
أي في شرح وتخمر العصير وهذا استدراك على المتن (قوله المصوب) أي والمضمون بغير الغصب ككونه
مستعارا أو مقبوضا بشراء فاسد كما تقدم اه ع ش قول المتن (وينفك الخ) ولو فلت المرتهن في بعض المرهون
انفك وصار الباقي رهنا بجميع الدين ومثله ما لو تلف بعض المرهون انفك قيمته ما تلف ذكره البلقيني اه
نم به (قوله وان أبي الراهن) أي من الغنم (قوله نعم الخ) استدراك عن مطلق الرهن استطراد لان
الكلام هنا في الرهن الجعلي اه ع ش (قوله باي وجه كانت) كداء أو ابراء أو حوالة به وغيرها اه نهاية أي
كجعل الذائن ماله من الدين على المرأة مثلا صدقها وجعل المرأة ماله من الدين على الزوج عوض خلع اه
ع ش (قوله ولو اعتاض) أي المرتهن عينا من الدين (قوله ثم تقايلا) أي قبل القبض أو بعده (قوله قبل
قبضه الخ) قيد في مسألة التلف خاضع شدي وع ش (قوله ثم انفسخ) بتلف المبيع قبل القبض كالمصور
المسئلة بذلك في شرح الروض فراجع اه سم قول المتن (فان بقي شيء) أي ولو قل نهاية ومعنى (قوله لأنه كله
الخ) وكان الأولى العطف بكافي الغنى والنهاية (قوله على كل جزء الخ) أي لكل جزء الخ (قوله ومن ثم الخ)
أي من أجل أن كله الخ (قوله بطل شرط الخ) أي وفسد الرهن لاشتراط ما ينافيه كما قاله الماوردي نهاية
ومعنى (قوله ومن مثل ذلك) بضم الميم والهاء والمشار إليه المستثنيات الاربعة بتأويل المذكور والمثل الآتية
على غير ترتيب اللف قول المتن (ونصفه باخر) أي في صفقة أخرى نهاية ومعنى قال ع ش ومن تعدد
الصفقة ما لو قال رهنت نصفه بدين كذا ونصفه بدين كذا فقال المرتهن قبلت فلا يشترط افراد كل من النصفين
باعتدالان تفصيل المرهون به بعد الصفقة كتفصيل الثمن وان أوهم قوله مر في صفقة خلافه اه (قوله أو
أعارة عدهما ليرهنه الخ) أي سواء أذن كل منهما في رهن نصيبه بنصف الدين فرهن المستعير الجميع

ينقص دين القاتل عن قيمته الخ اه (قوله وكضرب راهن له باذن المرتهن) قال في الروض فرع قال
المرتهن للراهن اضربه فمات لم يضمن بخلاف قوله أدبه قال في شرحه فانه اذا اضربه فمات يضمنه اه
(قوله وان لم يعد ضمان غاصب الخ) هذا الفرق ذكره شيخ الاسلام في شرح الروض واعتراض عليه
بعض فضلاء الأزهريين بأنه يقتضي الموافقة على عدم العود في الغاصب بناء على ان الغنم انما يرفع من
الحين كالمواضع مع أنهم صرحوا في باب الوكالة فيما لو تعدى الوكيل في العين الموكلة في بيعها ثم باعها ثم
ردت عليه بعيب بأنه يعود الضمان واذا أعاد الضمان في الوكيل ففي الغاصب أدلى اه وأقول الفرق
لا تخ والمساواة فضلا عن الأولوية ممنوعة وذلك لأن الوكيل انما صار ضامنا لوضع يده على العين التي تعدى
فيها بعد ارتفاع البيع والغاصب فيما ذكر لم يوجد منه وضع يده على العين بعد ارتفاع البيع الذي قطع
الضمان في الموضع عين لان صورة مسألة الغاصب ان البيع انفسخ بتلف المبيع قبل القبض كالمصور
المسئلة في شرح الروض فراجع ثم رأيت بعض الفضلاء فرق مع التزام وضع الغاصب أيضا بده بعد ارتفاع
البيع بقوة يد الوكيل لكونها موضوعا باذن المالك فعادت بعد ارتفاع البيع لقوتها بخلاف يد الغاصب
لضعفها بالتعدى فاذا زالت بالبيع باذن المالك انقطع تعديها ولم تعد بارتفاع البيع لضعفها فليتأمل (قوله
أو أعارة عدهما ليرهنه بدين فرهن به) أي سواء أذن كل منهما في رهن نصيبه بنصف الدين فرهن المستعير

(و) من مثل ذلك انه (لو رهن نصف عبيدين ونصفه باخر فبرئ من أحدهما انفك قسطه) لتعدد الصفقة بتعدد العتدان واتحد العائدان (ولو
رهنه عبيدهما بدينه عليهما) فبرئ أحدهما (فبرئ أحدهما) مما عليه أو أعارة عبيدهما ليرهنه بدين فرهنه به

بجميع الدين أو قال أعزناك العبد لغيره بدينك خلافاً لتقييد الزركشي المسئلة بالاول وقوله في الثاني انه لا ينقل نصيب أحدهما بما ذكر لان كلامهما رضى برهن الجميع بجميع الدين اه سم ونهاية (قوله أحدهما) أى الميرين (ما يقابل الخ) أى الدين الذى يقابل نصيبه من الرهن ولو قال نصف الدين لكان أنحصر وأوضح وأنسب بما بعده (قوله وقصد) أى المستعير (فكذلك نصف العبد الخ) أى بخلاف ما إذا قصد الشيوخ أو أطلق ثم جعله عنهما ولم يعرف حاله مغنى ونهاية قول المتن (انقل نصيبه) أى النصف المنسوب لاحد الشريكين الذى قصده اه عش (قوله لتعدد الصفة بتعدد العاقد) أى الراهن وكان قضية ما زاده قبل من مسئلة العارية أن يزيد هنا قوله ولتعدد المال ثم رأيت قال سم قوله بتعدد العاقد انظره في صورة الاعارة اه (قوله باداء أو ابراء) أو غيرهما ثم كان الاولى ليظهر الاشكال والجواب الاتيين اسقاط قوله هذا وقوله اتحدت جهة الدينين او لا وتأخيرهما عن الاشكال والجواب (قوله لذلك) أى لتعدد الصفة بتعدد العاقد أى المرتين (قوله اتحدت جهة الدينين) أى كان اتانف عليهما مالا أو ابتاع منهما شيئا اه كردى (قوله وهذا) أى انقلك القسط في مسئلة تعدد المرتين (قوله حصته) أى الاخذ (قوله ويجاب الخ) رد الشارح هذا الجواب في شرح الارشاد بما رددته ثم وأجيب أيضاً بان صورة المسئلة اذا اختص القابض بما أخذه بخلاف الارث ودين الكتابة كما ياتي في الشركة مرسوم على جوقوله بخلاف الارث الخ أى فانه لا يختص لقابض بما قبضه فيها وقوله ودين الكتابة أى ور يع الوقف كما فى سم على منسج اه عش أقول وهذا الجواب هو المراد بقول الشارح محله ما لم تتحد جهة دينيهما اه (قوله في صورة الاخذ) أى البراءة بالاخذ (قوله معناه) أى معنى نصيبه في قولهم المذكور (قوله معناه ما يقابل الخ) وفي سم بعد استشكاله مانصه الحاصل أن غاية كل منهما أن يكون كالمرتين المستقل أى بالنسبة لجملة الرهن والمرتين المستقل لا ينقل شئ من الرهن منه باداء بعض دينه فليتأمل (قوله وانقل) أى ما يقابل الخ ولكن يلزم على ذلك ان ينقل ما يقابل ما يخص الاخر فينقل ربع الرهن المقابل لما يخص به الاخذ وربعه الآخر المقابل لما يخص به شريكه وهذا يشكل بقولهم لا ينقل شئ من الرهن ما بقى درهم اللهم الا ان يجاب بما ذكره الشارح بقوله رعاية لصورة التعدد اه كردى (قوله حيثئذ) أى حين اذ كانت البراءة بالاخذ والجهة متحدة (قوله على قياس مامر) أى في المتن في تعدد الراهن (قوله ولو تهرد) الى الفرع في النهاية والمعنى (قوله انقل الخ) عبارة المعنى والنهاية ولو رهن شخص آخر عبد من في صفة توسل أحدهما له كان مرهوناً بجميع المال كقولهما وتلف أحدهما ولومات الراهن عن ورثة فغدى أحدهم نصيبه لم ينقل كفى المورث ولان الرهن صدر ابتداء من واحد وقضيته بحسب كل المرهون الى البراءة من كل الدين بخلاف ما لو فدى نصيبه من التركة فانه ينقل لان تعلق الدين بالتركة اما كتعلق الرهن فهو وكلو تعدد الراهن أو كتعلق الارش بالجاني فهو كالوجنى العبد المشترك فادى أحد الشريكين نصيبه فينقطع التعلق عنه ولومات المرتين عن ورثة فوفى أحدهم ما يخصه من الدين لم ينقل نصيبه كفى المورث اه (قوله ما لم يكن المورث) أى فيما لومات المورث وعليه دين مرسل

بجميع الدين أو قال أعزناك العبد لغيره بدينك خلافاً لتقييد الزركشي المسئلة بالاول وقوله في الثاني انه لا ينقل نصيب أحدهما بما ذكر لان كلامهما رضى برهن الجميع بجميع الدين انتهى (قوله بتعدد العاقد) انظره في صورة الاعارة اه رد الشارح هذا الجواب في شرح الارشاد بما رددته ثم وأجيب أيضاً بان صورة المسئلة اذا اختص القابض بما أخذه بخلاف الارث ودين الكتابة كما ياتي في الشركة مرسوم (قوله معناه ما يقابل الخ) فيبحث لانه بالنسبة لكل منهما كالغريم الواحد بالنسبة لجملة الرهن وكما لا ينقل هنا شئ من الرهن بالبراءة من البعض فكذلك هنا بل هو بالنسبة لكل منهما غريم واحد وما يخص كلامهما من المرهون هو جملة الرهن عنده وقد تقرر انه لا ينقل شئ من الرهن بالبراءة من البعض الدين والحاصل ان غاية كل منهما ان يكون كالمرتين المستقل والمرتين المستقل لا ينقل شئ من الرهن منه باداء بعض دينه فليتأمل

وأدى أحدهما ما يقابل نصيبه أو أداه المستعير وقصد فكذلك نصف العبد أو أطلق ثم جعله عنه (انقل نصيبه) لتعدد الصفة بتعدد العاقد ولو رهنه من اثنين بدينهما عليه فبرئ من دين أحدهما باداء أو ابراء انقلك قسطه لذلك اتحدت جهة الدينين أولاً قال شيخنا وهذا يشكل بان ما أخذه أحدهما من الدين لا يختص به بل هو مشترك بينهما ما فكيف تنقل حصته من الرهن بأخذه ويجاب بان ما هنا محله ما إذا لم تتحد جهة دينيهما أو اذا كانت البراءة بالأبراء بالاخذ اه وأقول لا اشكال في صورة الاخذ وان اتحدت الجهة لان قولهم انقل نصيبه معناه ما يقابل ما يخصه مما قبضه وانقل حيثئذ على قياس مامر رعاية لصورة التعدد ولو تعدد الوارث انقل باداء كل نصيبه ما لم يكن المورث هو الراهن في حياته

والعبرة هنا بتعدد الموكل

واتحاده لا الوكيل * فرع *

له دين به رهن فاقربه لغيره

فأفتى المصنف بأنه لا ينقل

الرهن والتاج الفزاري

بانفسكا كما قال لأنه إذا قرآن

الدين صار لغيره بوجه صحيح

تعين حل ذلك على الحوالة

اذ لا طريق سواها قبل وهو

منقول اه والذي يتجه ان

صيغة اقراره ان كانت صار

هذا الدين لغلان فالحق

الثاني لكن قوله لا طريق

سواها ممنوع بل له طرق

أخرى كالنذر والهبة بناء

على محتها فيه وان كانت هذا

لغلان واسمى فيه عارية أو

نحو ذلك فالحق الأول لان

هذا لا يشعر بانتقاله من

المرتهن لغيره في حالة الرهن

والانفكاك لا يحصل بمقتضى

بل لا بد فيه من تحقق سببه

* (فصل) * في الاختلاف في

الرهن وما يتبعه اذا اختلفا

في أصل (الرهن) كرهنتي

كذا فانكر (أو) في (قدره)

أي المرهون كرهنتي

الأرض بشجرها فقال بل

وحددها أو عينه كهذا

العبد فقال بل الثوب أو

قدر المرهون به كالف أو

الفين (صدق) وان كان

الرهن يسد المرتهن وان لم

يبين الراهن جهة كونه في

يده على الأوجه (الراهن)

أو مالك العارية وتسميته

راهن في الأولى باعتبار زعم

المدعي (بينه) لان الأصل

عدم ما يدعيه المرتهن هذا

باتفاقهما واختلاف في شيء مما

في النسخة وليس به رهن فتعلق بقرائه اه ع ش (قوله والعبرة هنا) أي في اتحاد الدين وعدمه (بتعدد الموكل) أي بخلاف البيع فان العبرة فيه بتعدد الوكيل واتحاده اذ هو عقد ضمان فنظر فيه لمن يشره بخلاف الرهن نهاية ومعنى (قوله فاقرب أي المرتهن به) أي بالدين (قوله حل ذلك) أي اقراره بان الدين لغيره (قوله اذ لا طريق) أي للانتقال (قوله وهو منقول) أي لانفكاك (قوله فالحق الثاني) أي ما قاله التاج من الانفكاك (قوله بل له) أي للانتقال (قوله فيه) أي في الدين (قوله وان كانت الخ) أي صيغته (قوله فالحق الأول) أي ما أفتى به المصنف من عدم الانفكاك

* (فصل) * في الاختلاف في الرهن (قوله في الاختلاف) إلى قوله ولا ترد في النهاية والمغنى الا قوله وان لم يبين إلى المتن وقوله أو يزعم إلى المتن (قوله وما يتبعه) أي ما يناسبه ومنه ما لو أذن المرتهن في بيع مرهون فيبيع الخ وما لو كان عليه ألفان باحدهما رهن الخ اه ع ش قول المتن (أو قدره) في شرح م ودخل في اختلافهما في قدر المرهون ما لو قال رهنتي العبد على مائة فقال لراهن رهنتك نصفه على خمسين ونصفه على خمسين وأحضره خمسين ليقتل نصف العبد والعقل قول الراهن أيضا على أرج الآراء ودخل في ذلك أيضا ما إذا كان قبض المرهون لاحتمال أن ينسلك الراهن فيحلف المرتهن ويقبضه الراهن بعد ذلك انتهى اه سم قال ع ش قوله ويقبضه الراهن ولا يمنع من ذلك تمكن الراهن من الغش قبل القبض لكن رد عليه أن اليمين فرع الدعوى وشرطها أن تكون ملزمة وقبل القبض لا الزام فيها التمكن من الغش هكذا رأيت به بما مش عن ابن أبي شريف وهو وجيه اه ع ش عبارة الرشيدى (قوله ويقبضه الخ) أي باختياره والافعالوم أنه لا يجبر على الاقباض اذا الصورة أنه رهن تبرع اه (قوله أي المرهون) أي في كلامه استخدام (قوله كهذا العبد فقال بل الثوب) في شرح العباب ولا يحكم هنا برهن العبد نظر الانكار لراهن ولا الثوب نظر الانكار المرتهن ذكره في المذهب وغيره اه سم زاد ع ش بعد ذكر مثله من غير عزوما حاصله أنه يجوز للمالك التصرف في الثوب ببيع أو غيره بلا توقف على إذن المرتهن لانه يانكاره لم يبق له حق كمن أقر بشيء لم ينكره حيث قيل يبطل الاقرار وينصرف المقر بما شاء ولا يعود للمقر له وان كذب نفسه الا باقرار جديد اه (قوله أو قدر المرهون به) أو قدر المرهون به كرهنتي بالالف الحال فقال الراهن بالثوب أو في جنسه كالأول أو قدره بالدينير فقال بل بالدرهم اه نهاية (قوله وان كان الخ) غاية للرد على القول الضعيف القائل بتصدق المرتهن حينئذ كفي الدميري اه يجبر في قول المتن (الراهن) أي المالك نهاية ومغنى قال ع ش قوله أي المالك أي حيث لم يقم به مانع من الحلف كصبا أو جنون أو سفه وقصد رهن الولي فانه الذي يحلف دونه اذ لم يزل الخ رجعتهم ثم قضية تصديق المالك أنه لو وافق المستعير المرتهن على ما ادعاه وانكره مالك العارية أن التصديق هو المعتبر فيحلف ويسقط قول المستعير والمرتهن اه (قوله وتسميته) أي المدين (قوله في الأولى) أي في صورة الاختلاف في أصل الرهن اه كردى (قوله زعم المدعي) وهو الدائن (قوله لان الأصل عدم ما يدعيه المرتهن) هو تعليل لما في المتن خاصة اه رشيدى (قوله هذا) أي تصديق الراهن قول المتن (وان شرط في بيع تحالفا) هذه المسئلة علم حكمهما من قوله في اختلاف المتبايعين اتفقا على صحة البيع واختلفا في كفيته فلا يحتاج إلى ذكرها هنا اه مغنى وعبارة النهاية وانما

* (فصل) * قول المصنف اختلفا في الرهن أو قدره في شرح م ودخل في اختلافهما في قدر المرهون ما لو قال رهنتي العبد على مائة فقال رهنتك نصفه على خمسين ونصفه على خمسين وأحضره خمسين ليقتل نصف العبد والعقل قول الراهن أيضا على أرج الآراء ودخل في ذلك أيضا ما إذا كان قبض المرهون لاحتمال أن ينسلك الراهن فيحلف المرتهن ويقبضه الراهن بعد ذلك اه (قوله كهذا العبد فقال بل الثوب) في شرح العباب ولا يحكم هنا برهن العبد نظر الانكار الراهن المرتهن ذكره في المذهب وغيره (قوله المصنف صدق بهينه) في شرح العباب قال الزركشي الكلام في الاختلاف بعد القبض لانه قبله لا أتوله في تحليف ولا دعوى ويجوز أن تسمع فيه الدعوى لاحتمال أن ينسلك الراهن فيحلف المرتهن ويلزم الرهن باقتضائه كما ذكره في

(ان كان رهن تبرع) بان لم يشترط في بيع (وان شرط) الرهن (في بيع) باتفاقهما واختلاف في شيء مما

غير الاولى أو نزع المرتن
ونخالفه الآخر (نخالفنا)
لرجوع الاختلاف حيث
الى كيفية عقد البيع ولو
اختلفا في الوفاء بمشروطه
صدق الراهن به فيه فيأخذ
الرهن لا مكان توصل المرتن
الى حقه بالتسليم ولا ترد
هذه على المتن لان ترتيبه
التخلف على الشرط يفيد
انه لا يكون الا فيما يرجع
للشرط وهذه ليست كذلك
ولو ادعى كل من اثنين انه
رهنه كذا وأقبضه فصدق
أحدهما فقط أخذه وليس
للآخر تخليفه كما في أصل
الروضة هنا اذا لا يقبل اقراره
له لكن الذي ذكرناه في
الاقرار والدعاوى واعتمده
الاسنوي وغيره انه يخلف
لانه لو اقر او نكل فلف
الآخر غرم له القيمة لتكون
رهناء به واعتمدها من العمد
الاول وفرق بانه لو لم يخلف
في هذين لبطل الحق من
أصله بخلاف ما هنا لان
له مرذا وهو النية ولم يفت
الا التوثيق اه وفيه نظر
وكفي بغوات التوثيق محو
الى التخليف كما هو ظاهر
(ولو ادعى انهما رهناء
عندهما بمائة واقبضاه
(وصدقه أحدهما فنصيب
المصدق رهن بخمسين)
مواخذة باقراره (والقول
في نصيب الثاني قوله بيمينه)
لانه ينكر أصل الرهن
(وتقبل شهادة المصدق عليه)
اذ لا نية فان شهد به آخر

تعرض للتخالف هنا استدرا كاعلى الاطلاق والافق علم بما مر في بابها اه (قوله غير الاولى) وستأتي الاولى
في قوله ولو اختلفا في الوفاء اه سم وفيه ما مر عن ابن أبي شريف الا أن يحمل الاولى على الاختلاف في
الرهن والاقباض معا (قوله أو نزع المرتن) تطف على قوله باتفاقهما اه كردى (قوله ونخالفه الآخر)
فرض مخالفته الآخر في الاشتراط يقتضى تصوّر المسئلة بالتزاع في مجرد الاشتراط وعدمه فلم يحتج هنا للتقييد
بغير الاولى اه سم (قوله ولو اختلفا في الوفاء الخ) أى فادعاه المرتن وأنكره الراهن بدليل ما قرعه اه سم
عبارة النهاية والمغنى كان قال المرتن رهنى منى المشر وط رهنه وهو كذا فانكره الراهن فلا تخالف حيث
لانهم لم يختلفا في كيفية البيع الذى هو موقع التخالف بل يصدق الراهن بيمينه وللمرتن الفسخ ان لم يره
اه (قوله ولا ترد هذه الخ) أى مسئلة الاختلاف في الوفاء حيث لا تخالف فيها رد لما قاله الدسرى وأقره المغنى
(قوله يفيد أنه) أى التخالف (قوله الا فيما يرجع الخ) أى في اختلاف يرجع الخ (قوله وهذه ليست
كذلك) اذ الاختلاف في الوفاء لا يرجع للاختلاف في اشتراطه بخلاف الاختلاف في نحو القدر اه سم (قوله
ولو ادعى كل من اثنين) أى على ثالث ولو ادعى كل من اثنين على آخر أنه رهنه عبده مثلاً وأقام كل منهما بينة بما
ادعاه فان اتحدتا رهنهما أو أطلقت البيئتان أو أحدهما تعارضتا وان اختلفتا رهنين فحينئذ لا يثبت رهن
التاريخ ما لم يكن في يد أحدهما والا فثبت بيئته وان تأخر تاريخها لا اعتضاها باليد اه ع ش (قوله انه
رهنه) أى ان الثالث رهن كلا من الاثنين (قوله فصدق الخ) أى الثالث الراهن (قوله انه يخلف) ببناء
المفعول من التفعيل أى يخلف الثالث بانه رهن الآخر كذا (قوله انه يخلف الخ) مشى عليه في الروض
ووجد بخط شيخنا الشهاب الرملى علامة تصحيح عليه اه سم (قوله عنده) أى الآخر (قوله الاول) أى عدم
التخليف (قوله وفرق بانه الخ) لم يسبق ذكر مقيس عليه فاموقع قوله وفرق الخ وكان هنا شبه سقط عبارة
الروضة وفي تخليفه للمكذب قولان أظهرهما الا فى العز بربعد هذه العبارة كذا قال فى التهذيب وهما ميميان
على أنه لو أقر بما لا يزيد ثم أقر به لعمر وهل يغرم قيمته لعمر وفيه قولان وكذا لو قال رهنى هذا من زيد
وأقبضته ثم قال لا بل رهنى من عمرو وأقبضته هل يغرم قيمته للثاني ان تكون رهناء به اه فلعلى إشارة إلى
العماديين الذين إلى الفرعين المبني عليهما الخلاف في العز بربعلين تأمل وليحذر رغباً رأيت الغاضل المحشى كتب على
قوله في هذين يتأمل معنى هذه التثنية انتهى اه سيد عمر أقول قد يمنع ما ترجاه بقوله فلعلى الخ قول الشارح
بخلاف ما هنا فمضى قوله في هذين كما في الكردى في الاقرار والدعاوى يعنى فى الذى ذكرناه فمسمى من تخليف
المقر بما لاثنين مرتباً ومعنى قوله ما هنا أى ترك تخليف المصدق لاحد المدعين فى مسئلة أصل الروضة
(قوله لانه) أى الآخر (قوله وأقبضاه) يتأمل مع مسئلة الزر كشى السابقة اه سم أى فى الحاشية قبيل
هذا الفصل (قوله ينكر أصل الرهن) أى والاصل عدمه قول المتن (عليه) أى المكذب (قوله اذ لا نية)
نحوها عن جاب النفع ودفع الضرر عنه نهاية ومعنى ثم قوله المذكور الى قوله وهو ظاهر فى النهاية (قوله
ولو زعم) أى ذكر و (قوله قبلاً) أى الشاهدان أى شهادة كل منهما على صاحبه فيصير العبد مراً هو نائباً
ان حلف المدعى مع شهادة كل غيباً وأقام معه شاهداً آخر بما ادعاه اه ع ش (قوله بل شريكه) أى أو

الحواله والقرض ونحوهما هو اعتمد هذا الاحتمال (قوله غير الاولى) وستأتي الاولى في ولو اختلفا في الوفاء
الخ (قوله ونخالفه الآخر) فرض مخالفته الآخر في الاشتراط يقتضى تصوّر المسئلة بالتزاع في مجرد الاشتراط
وعدمه فلم يحتج هنا للتقييد بغير الاولى (نعم لو نكل الراهن وحلف المرتن أو حلفا لكان رضى الراهن بما قاله
المرتن أمكن ان يجزى بينهما بعد ذلك الاختلاف في الاولى ويصدق الراهن وأما فى قدر المرهون فالظاهر عدم
تأثيره لانه لا بد من تعرض المرتن له فى دعواه فاذا حلف مع نكول الراهن أو رضى الراهن بعد حلفهما بما قاله
المرتن ثبت القدر فليتأمل (قوله ولو اختلفا في الوفاء) أى فادعاه المرتن وأنكره الراهن بدليل ما قرعه وهذه
ليست كذلك اذ الاختلاف في الوفاء لا يرجع للاختلاف في اشتراطه بخلاف الاختلاف في نحو القدر اه سم (قوله
انه يخلف) مشى عليه في الروض ووجد بخط شيخنا الشهاب الرملى علامة تصحيح عليه (قوله وأقبضاه)

اذ لا نية فان شهد به آخر وحلف به المدعى ثبت رهن الكل ولو زعم كل أنه ما رهن بل شريكه وشهد عليه قبلاً وان تعمد سكنت

لا تفسق ولا تنظر لتضمنها
بجد حق واجب أو دعوى
لما يجب لاحتمال ان تعمده
لشبهة عرضت له نعم بحث
البلقيني ان محل ذلك ما لم
يصرح المدعي بظلمهما
بالانكار بل بتأويل والاردا
لانه ظهر منه ما يقتضي
تقسيمهما وهو ظاهر لان
مراده انه صرح بظلمهما
بهذا الانكار لا مطلقا فاندفع
ما قيل ليس كل ظلم خال عن
التأويل مفسقا بدليل
الغيبه ومحل كون الكذبة
تفسيق ما لم ينضم اليها تعمد
انكار حق واجب عليه
(ولو اختلفا في قبضه) أي
المرهون (فان كان في يد
الراهن أو في يد المرتهن وقال
الراهن غصبته) أنت مني
(صدق) الراهن (بيمينه)
لان الاصل عدم الزوم
وعدم الاذن في القبض عن
الرهن بخلاف ما لو كان بيد
المرتهن ووافقه الراهن على
اذنه في قبضه لكانت كال
ان لم تقبضه عنه أو رجعت
عن الاذن فيحلف المرتهن
ويؤخذ من ذلك ان من
اشترى عينا بيده فاقام آخر
بينه انها مرهونة عنده لم
تقبل الا ان شهدت بالقبض
والاصدق المشتري بيمينه
لان الاصل بقاء عيده ولانه
مدع لصحة البيع والاخر
مدع افساده (وكذا ان قال
اقبضته عن جهة أخرى)
كإداع أو إجارة أو عارة (في
الاصح) لان الاصل عدم
ماداع المرتهن

سكت عن شر يكتمها به وغنى (قوله لا تفسق) أي لا توجب الفسق ولهذا لو تخاصم اثنان في شيء ثم شهدا في
حادثة قبلت شهادتهما وان كان أحدهما كاذبا في التخاصم مغنى ونهاية (قوله ولا تنظر الخ) رد للاسنوي
و (قوله لتضمنها) أي الكذبة (قوله بجد حق واجب) وهو توثق المرتهن بنصيبه (قوله أو دعوى لما يجب)
أسقطه النهاية والمغنى وهو حري بذلك ومراده بما لم يجب توثق المرتهن بنصيب شريكه (قوله ان تعمده)
أي تعمد الجحد (قوله ان محل ذلك) أي قبول شهادتهما (قوله بظلمهما بالانكار بل بتأويل) أي لاعترافة
حيث بانتهاء احتمال أن التعمد لشبهة عرضت له سم (قوله ظهر منه) من ذلك التصريح (قوله وهو
ظاهر) أي بحث البلقيني عبارة النهاية وما نوزع به من أنه ليس كل ظلم خال عن التأويل مفسقا بدليل الغيبه
فيه نظر اذا الكلام في ظلم هو كبيرة وكل ظلم كذلك خال عن التأويل مفسق ولا ترد الغيبة لانها صغيرة على
تفصيل يأتي فيها قالوا وجه ما قاله البلقيني اه (قوله مراده) أي البلقيني (قوله انه صرح) أي المدعي (قوله
بهذا الانكار) متعلق بالظلم (قوله فاندفع ما قيل الخ) في اندفاعه عما ذكر بحث لان مراده هذا القائل وهو
شيخ الاسلام في شرح الروض أي والمغنى بما قاله منع كون الظلم بهذا الانكار مفسقا واسناد هذا المنع
بمسئله الغيبة لا يمنع كون الظلم بالانكار في الجملة مفسقا وظاهر أن كون مراده أنه صرح بظلمهما بهذا
الانكار لا يدفع هذا المنع بل لابد في دفع منعه من اثبات ذلك الممنوع الذي هو كون الظلم المخصوص مفسقا
بالدليل ومجرد كونه أراد ما ذكر ليس دليلا لأن كونه أراد ذلك مسلم عند هذا القائل لكنه يمنع هذا الحكم
المدعي لذلك الظلم فتدبره فانه في غاية الوضوح اه سم أقول أشار الشارح الى اثبات ذلك الممنوع ودليله
بقوله ومحل كون الكذبة لا تفسق الخ كما يوضحه ما قدمناه من النهاية (قوله ومحل كون الكذبة الخ) عطف
على اسم ان وخبره (قوله لان الاصل) الى قول المتن ولو أقر في النهاية (قوله وعدم الاذن الخ) وعليه فلو اختلف في
هذه الحالة في يد المرتهن فهل يلزمه قيمته وأجرته أم لا فيه نظر والاقر بالثاني لان عين الراهن انما قصد بها
دفع دعوى المرتهن لزوم الرهن ولا يلزم من ذلك ثبوت الغصب ولا غير ودلي ذلك فالراهن أن يستأنف دعوى
جديدة على الرهن ويقيم البينة عليه بانه غصبه فان لم تكن حلف المرتهن أنه ما غصبه وانما قبضه عن جهة
الرهن اه عش (قوله بيد المرتهن) وخرج به ما لو كان بيد الراهن فهو المصدق كما يأتي اه عش (قوله
لم تقبضه عنه) أي عن الرهن بل قبضته على سبيل الوديعة أو غيرها أو سكت عن جهة القبض كما يأتي (قوله أو
رجعت الخ) أي قبض القبض (قوله فيحلف المرتهن) وجهه في الاولى كفي عش أنه أدري بصفة قبضه وبه
فارق ما يأتي من تصديق الراهن فيه اذا قال أقبضته عن جهة أخرى لانه أدري بصفة قبضه وفي الثانية أن
الاصل عدم الرجوع (قوله ويؤخذ من ذلك) أي من قوله بخلاف ما لو كان بيد المرتهن الخ أو من قوله أن
الاصل عدم الزوم (قوله بيده) أي في حال التنازع سواء كانت بيده قبل العقد أو لا وقضية ذلك أنه لو لم تكن
العين المبيعة بيده لم يكن الحكم كذلك وقضية قوله ولانه مدع لصحة البيع الخ خلافه وسيأتي له م ما يوافقه بعد
قول المصنف والظاهر تصديق الخ ودعوى الراهن زوال الملك كدعواه الجناية فاعل التقييد باليد لانه الذي
يؤخذ ما ذكر اه عش (قوله مرهونة عنده) أي قبل البيع حتى لا يصح البيع الخ اه رشدي (قوله
عنده) أي الآخر (قوله الا ان شهدت بالقبض أي قبض المرهون أي فيبطل البيع (قوله بقاء عيده) الظاهر
يد المشتري ويحتمل بدالبائع أخذ من المقام (قوله ولانه الخ) أي المشتري (قوله عدم ماداع المرتهن) أي
عدم اذنه في القبض عن الرهن ولو اتفقا على الاذن في القبض وتنازعا في قبض المرتهن فالمدق من المرهون

يتأمل مع مسئلة الزركشي السابقة (قوله بظلمهما بهذا الانكار بل بتأويل) أي لاعترافة حيث
بانتهاء احتمال أن التحمل لشبهة عرضت (قوله فاندفع ما قيل الخ) في اندفاعه عما ذكر بحث لان مراد
هذا القائل وهو شيخ الاسلام في شرح الروض بما قاله منع كون الظلم بهذا الانكار مفسقا واسناد هذا
المنع بمسئله الغيبة لا يمنع كون الظلم بالانكار في الجملة مفسقا وظاهر أن كون مراده أنه صرح بظلمهما بهذا
الانكار لا يدفع هذا المنع بل لابد في دفع منعه من اثبات ذلك الممنوع الذي هو كون الظلم المخصوص

بيده نهاية ومعنى (قوله ويكفي الخ) أي فلا يتقيد الحكم بما ذكره المصنف من قوله غصبته أو قبضته عن الخ اه ع ش (قوله أي المرتن) إلى قوله قال الزركشي في النهاية والمعنى الأقوله وجعل إلى المتن (قوله ثم زعم الخ) وافقه المعنى عبارته وكان ينبغي أن يقول المصنف ولو أقر بأقباضه لأن به يلزم الرهن اه قول المتن (قوله تخليفه) في شرح مرفان قال من قامت عليه بيعة بأقراره بالقبض منه أي الرهن لم أقر به أو شهدوا على أنه قبض منه بجهة الرهن لم يكن له التخليف وكذا لو أقر بالتلاف مال ثم قال أشهدت عازما عليه أن يعتاد ذلك انتهى اه سم قال ع ش قوله مرفان قامت الخ أي الرهن وقوله لم يكن له التخليف أي خربا بل يبقى المرهون تحت يد المرتن بلا عيب وقوله ثم قال الخ أي فيحلف المالك أن أقراره بالتلاف عن حقيقة وقوله عليه أي على التلاف وقوله ألا يعتاد أي فليس له التخليف وقد يفهم من قوله ألا يعتاد أنه لو ذكر لأقراره سببا محتملا عادة كان قال لم يت إلى صيد فاصبته وطمنت أن تلك الإصابة حصلت بها لتلاف المال الذي أقررت به ثم تبين خلافه أن له تخليف المقر له في هذه الصورة ونحوها من كل ما يذ كر لأقراره وجه محتملا اه وقوله أي فيحلف المالك الخ الصواب إسقاطه وقوله إلى صيد الأولى إلى شج (قوله وان كان أقرار الخ) وكذلك تخليفه وأن وقع حكم الخاكم بالقبض كما أتى به شيخنا الرمي اه سم زاد الجيزي هذا ان علم استناده لمجرد الأقرار فان علم استناده إلى البيعة أو احتمال ذلك لم يحلفه سلطان اه (قوله ولم يذ كر الخ) عطف على قوله كان أقراره الخ (قوله لانا علم الخ) تعليل لقول المتن فله تخليفه مع ملاحظة الغايين قال الجيزي وفائدة التخليف رجاء أن يقر المرتن عند عرض اليمين عليه بعدم القبض أو ينكسر عنها فيحلف الرهن ويثبت عدم القبض اه (قوله لانا علم الخ) أي فاي حاجة إلى تلغظه بذلك نهاية ومعنى أي بالتأويل (قوله قبل تحقيق الخ) الأولى قبل تحقيق الخ كفي النهاية والمعنى قال الجيزي أي قبل حصول ما كتب فيها في الخارج فعادة كتابة الوثائق أنهم يكتبون أقر فلان بكذا أو باع أو أقرض فلان كذا ويشهدون قبل وجودها في الخارج اه (قوله ويأتي ذلك) يعني ما مر في المتن اه رشدي عبارة ع ش أي الخلاف المذكور في المتن اه (قوله الحق) أي المقربة اه معنى عبارة الكردى قوله يكتب فيها الحق أي يكتب فيها أن الحق الفلاني من ثمن أو دين أو غيرهما على فلان وقوله أو التوثيق أي الارتهان بأن يكتب فيها أن فلانا رهن ذافلانا اه وكان الأولى أي وأقبضه بامله ولا يخفى ان قوله الحق وقوله أعطى نظر القول ويأتي ذلك في سائر العقود الخ والأفلام وقع لهما نظر المتن (قوله لاسي الخ) متعلق بقدر عبارة المعنى أي أشهدت على الكتابة الواقعة في الوثيقة لاسي الخ اه (قوله لاسي أعطى أو قبض) صيغة المتكلم وحده من باب الأفعال المتبينة للمفعول في الأول وللفاعل في الثاني وبضبط الأول ببناء المفعول توافق تعبيره لتعبير غيره بلسي أخذ خلافا لما في ع ش قال الكردى الأول راجع إلى الحق والثاني إلى التوثيق اه (قوله وكقوله الخ) عطف على كقوله في المتن (قوله في ذلك) أي في الأقرار بالقبض (قوله كتاب وكيلي) أي كتابا ألقى على لسان وكلي أنه أقبض اه معنى (قوله بالقول) أي بقولي أقبضتك (قوله لانه الخ) تعليل لقول المتن وقيل الخ وقد مر جوابه بقوله لانا

مفسقا بالدليل ومجرد كونه أراد ما ذكره ليس دليلا عليه لأن كونه أراد ذلك مسلم عند هذا القائل لكنه يمنع ذلك الحكم المدعى لذلك الظلم فتدبره فانه في غاية الوضوح (قول المصنف ولو أقر بقبضه) الهاء للمرتن أو المرهون (قول المصنف فله تخليفه) في شرح مرفان قال من قامت عليه بيعة بأقراره بالقبض منه لم أقر به أو شهدوا على أنه قبض منه بجهة الرهن لم يكن له التخليف وكذا لو أقر بالتلاف مال ثم قال أشهدت عازما عليه ألا يعتاد ذلك (قوله وان كان أقرار الرهن في مجلس الخاكم الخ) وكذلك تخليفه وان وقع حكم الخاكم بالقبض كما أتى به شيخنا الشهاب الرمي واعترض عليه بعض مشايخنا بان الرافعي صرح بخلافه في كتاب الدعوى وأجيب عنه بمعمل كلام الرافعي على ما إذا لم يعلم ان مستند حكم الخاكم مجرد الأقرار فان علم ذلك قبل قول المقر أيضا للتخليف أخذ من تعليل الرافعي عدم القبول لان القبول قد جاء في حكم الخاكم والحاصل انه ان علم استناده إلى البيعة أو احتمال ذلك لم يقبل قوله المذكور وان علم استناده لمجرد الأقرار قبل اه فليست أم

ويكفي قول الرهن لم أقبضه عن جهة الرهن على الوجه (ولو أقر) الرهن (بقبضه) أي المرتن للمرهون وجعل شارح الغمير للرهن ثم زعم ان الأولى التعبير بأقباضه وليس بجيد (ثم قال لم يكن أقراره عن حقيقة فله تخليفه) أي المرتن انه قبض المرهون قبضا صحيحا وان كان أقرار الرهن في مجلس الخاكم بعد الدعوى عليه ولم يذ كر لأقراره تأويلا لانا علم ان الوثائق يشهد فيها غالبا قبل تحقيق ما فيها ويأتي ذلك في سائر العقود ونحوها على المنقول المعتمد كالأقرار مقرض بقبض القرض ويأتى بقبض الثمن (وقيل لا يحلفه إلا أن يذ كر لأقراره تأويلا كقوله أشهدت على رسم) أي كتابة (القبالة) بفتح القاف وبالموحدة أي الورقة التي يكتب فيها الحق والتوثيق لاسي أعطى أو أقبض به وذلك وكقوله اعتمدت في ذلك كتاب وكيلي فبان ضرورا وطمنت حصول القبض بالقول لانه إذا لم يذ كر تأويلا يكون مكذبا لدعواه بأقراره السابق

ومحل ذلك في قبض ممكن والا كقول من بمكة رهنه تداري اليوم بالشام وأقبضته (١٠٧) اياها فهو لغو نص عليه قال القاضي أبو الباق

وهذا يدل على أنه لا يحكم بما
يمكن من كرامات الاولياء
ولهذا قلنا من تزوج امرأة
بمكة وهو بمصر فولدت لسته
أشهر من العقد لا يلحقه
الولد قال الزركشي نعم اذا
ثبتت الولاية وجب ترتيب
الحكم على الامكان على
طريق الكرامة قاله في
المطلب اه وهو انما يأتي
فيما بين الولي وبين الله في
أمر موافق للشرع ممكنه
منه خرق العادة وفعله
فيترتب عليه أحكامه باطنا
اماطاهرا فلا نظر لامكان
كرامة مطلقا * (فرع) *
هل دفع الراهن الرهن
للمرتهن يكفي من غير قصد
اقباضه عن الرهن وجهان
والذي يتجه منهما انه لا
سبق له مقتض وان لم يجب
فاشترط عدم الصارف فقط
ولورهن واقبض ما اشتراه
ثم ادعى فساد البيع سمعت
دعواه للتخليف وكذا بينته
الا ان كان قال هو ملكي غير
معتمد على ظاهر العقد (ولو
قال أحدهما) أي الراهن
أو المرتهن (جنى المرهون)
بعد القبض أو قال المرتهن
جنى قبل القبض (وأنكر
الاخر صدق المنكر بهينه)
على نفي العلم بالجناية الآن
ينكرها الراهن فعلى البت
لان الاصل عدمه وبقاء
الرهن واذا بيع الدين فلا
شي للمقره على الراهن
المقر ولا يلزمه تسليم الثمن
الى المرتهن المقر مؤاخذهه باقراره ولو نكل المنكر هنا جرى فيه ما يأتي من حلف المجنى عليه

نعلم الخ فكان الاولى تأخيرها الى هنا كما فعل النهاية والمغني (قوله ومحل ذلك الخ) عبارة النهاية والمغني وانما
يعبر اقرار الراهن بالا قباض عند امكانه اه (قوله وهذا) أي النص المذكور (قوله ولهذا) أي لعدم
الحكم بما ذكر (قوله وهو) أي ما قاله الزركشي عن المطلب وأقره (قوله ممكنه) من التمكن أي ممكن الله
تعالى الولي و (قوله منه) أي من الامر الموافق للشرع (قوله وفعله) أي الولي الامر (قوله فلا نظر الخ) أي
لانه لا طريق لثبوت الولاية غير الكشف والكشف ليس من الادلة الشرعية (قوله كرامة) أي على وجه
الكرامة (قوله مطلقا) أي سواء كان موافقا للشرع أولا اه كرهى ويحتمل أن المراد سواء ثبتت الولاية
أولا (قوله من غير قصد اقباضه عن الرهن) أي بان أطلق اه ع (قوله والذي يتجه الخ) خلافا لنهاية عبارة
سم قوله وجهان الخ في شرح مر أصحهما أنه لا يكفي بل هو ودبعة اه (قوله سبق له) أي للاقباض وكذا
ضمير لم يجب (قوله فقط) أي دون اشتراط قصد اقباض عن الرهن (قوله ولورهن الخ) أي رهن المشتري
غير البائع اه كرهى (قوله سمعت دعواه) أي مطلقا سواء قال هو ملكي أولا أخذنا بما بعده (قوله
للتخليف) أي تخليف المرتهن وقدم مر فائدة تخليفه (قوله أو المرتهن) هو في النهاية والمغني بالواو وكلاهما
صحيح فالبناء على أنه تفسير للمضاف والواو على أنه تفسير للمضاف اليه قول المتن (ولو قال أحدهما) أي بعد
القبض هنا وفيما يأتي بقريئة تعبيره بالمرهون وقوله غرم الراهن للمجنى عليه اذ لو وقع النزاع قبل القبض
لم يلزمه أن يغرم للمجنى عليه بل له بيع المرهون في الجناية اه سم (قوله بعد القبض) وانظر ما فائدة هذه
الدعوى اذا كان المدعى المرتهن (قوله أو قال المرتهن الخ) وسيأتي قول الراهن جنى قبل القبض اه سم (قوله
قبل القبض) ظرف لقوله جنى وأما قوله أو قال المرتهن فقيده بما بعد القبض ثم قوله قبل القبض شامل لما
قبل العقد وما بعده (قوله على نفي العلم بالجناية) حلف المرتهن على نفي العلم انما ذكره في الرض أي والنهاية
والمغني فيما اذا ادعى الراهن أنه جنى قبل القبض وأما اذا ادعى أنه جنى بعد القبض فلم يتعرض لكون حلف
المرتهن على نفي العلم أو على البت وصرح في العباب وأقره الشارح في شرحه بأنه على البت اه سم أي
لانه بقبضه صار كالمالك وحى على ما في العباب الشو برى والحلي (قوله فعلى البت) أي لان فعله بملكه
كفعله (قوله لان الاصل الخ) تعليل للمتن ثم هو الى قوله ولو نكل في النهاية والمغني (قوله واذا بيع الدين)
انظر كيف يباع الدين اذا أقر المرتهن كما صرح به كلامه وكان وجه ذلك مراعاة غرض الراهن في التوصل الى
إبراء ذمته من الدين فاذا طلبه أجيب اليه وان لم يلزمه تسليم الثمن للمرتهن سم وبصرى (قوله للمقره)
وهو المجنى عليه أي بل كل الثمن للمرتهن اه ع ش أي اذا لم يرد على الدين (قوله فلا شيء الخ) أي الآن
يزيد ثمنه على الدين فلا يجنى عليه الزيادة كما هو ظاهر اه سم (قوله ولا يلزمه تسليم الثمن الى المرتهن)
لكن يتوقف صحته بيبعه على استئذانه لانه محكوم ببقاء رهنه والره لا يجوز بيعه غير اذن المرتهن كما قرره
مر ومال اليه ويوجه أيضا بأنه قد قطع حق المجنى عليه بنحو ابراء فيزول المانع من لزوم تسليم الرهن

(قوله وجهان الخ) في شرح مر أصحهما أنه لا يكفي بل هو ودبعة (قول المصنف ولو قال أحدهما) أي بعد
القبض هنا وفيما يأتي بقريئة التعبير بالمرهون كقوله غرم الراهن للمجنى عليه ولذا لو وقع هذا النزاع بعد القبض
لم يلزمه أن يغرم للمجنى عليه بل له بيع المرهون في الجناية (قوله أو قال المرتهن) أي وسيأتي قول الراهن
قبل القبض (قوله على نفي العلم بالجناية) حلف المرتهن على نفي العلم انما ذكره في الرض فيما اذا ادعى
الراهن جنى قبل القبض وأما اذا ادعى أنه جنى بعد القبض فلم يتعرض لكون حلف المرتهن على نفي العلم
أو على البت وصرح في العباب بأنه على البت فقال ولو أقر أحد المتعاقدين بجناية المرهون بعد القبض صدق
المنكر بهينه ويحلف المرتهن على البت اذ صار بالقبض كالمالك اه وأقره الشارح في شرحه (قوله واذا
يباع الدين) انظر كيف يباع الدين اذا أقر المرتهن كما صرح به كلامه وكان وجه ذلك مراعاة غرض الراهن في
التوصل الى ابراء ذمته من الدين فاذا طلبه أجيب اليه وان لم يلزمه تسليم الثمن للمرتهن (قوله فلا شيء) أي
الا ان يزيد ثمنه على الدين فلا يجنى عليه الزيادة كما هو ظاهر (قوله الى المرتهن) أي ولا الى المجنى عليه لانكاره

الى المرتهن المقر مؤاخذهه باقراره ولو نكل المنكر هنا جرى فيه ما يأتي من حلف المجنى عليه

ثم يباع العبد وبغضه
للجناية (ولو قال الراهن
جنى) على زيد (قبل
القبض) بعد الرهن أو قبله
وأفكر المرتهن وأدعى زيد
ذلك (فلا يظهر تصديق
المرتهن بيمينه في إنكاره)
الجناية صيانة لحقه فيحلف
على نفي العلم (ولا يصح أنه
إذا حلف) المرتهن (غرم
الراهن للمجنى عليه) لأنه
حال بينه وبين حقه برهنة
(و) الأصح (أنه يغرم له
الأقل من قيمة العبد)
المرهون (وأوش الجناية)
كجناية أم الولد بجامع
امتناع البيع (و) الأصح
(أنه لو نكل المرتهن) عن
اليمين (ردت اليمين على المجنى
عليه) لأن الحق له (لأعلى
الراهن) لأنه لا يدعى لنفسه
شيئاً (فإذا حلف) المردود
عليه (بيعه) العبد (في
الجناية) لثبوتها باليمين
المردودة أناسه تغرفت
فمنه ولا يبيع منه بقدرها
ولا يكون الباقي رهناً لأن
اليمين المردودة كالبينة أو
الإقرار بجناية أئسدا فلا
يصح رهن شيء منه (ولو
أذن) المرتهن (في بيع
المرهون فيبيع ويرجع
عن الأذن وقال) بعد بيعه
(رجعت قبل البيع وقال
الراهن) بل (بعده) فالأصح
تصديق المرتهن بيمينه
لأن الأصل أن لا يبيع قبل
الرجوع وأن لا يرجع
قبل البيع فيتعارضان
ويبقى أصل استمرار الرهن

للمرتهن سم على ج ع ش (قوله إلى المرتهن) أي ولا إلى المجنى عليه لأنكاره الجناية وتصديقه في
إنكاره اه سم والذي يظهر أن الراهن يتصرف فيه لأنه ملكه لأن علاقة الجناية لم تثبت حيث صدقناه
وعلاقة الرهن سقط النظر إليها إقرار المرتهن بالجناية فله التصرف فيه كيف شاء اه سيد عمر وقول سم
لأنكاره الجناية الخ حق المقام لعدم ثبوت الجناية (قوله ثم يباع العبد الخ) أي على التفصيل الآتي قول
المستن (ولو قال الراهن) أي بعد قبض المرتهن للرهن كما صرح به في شرح العباب اه سم أي وفي النهاية
والمعنى (قوله على زيد) إشارة إلى تصور المسئلة بتعيين المجنى عليه فإن لم يعينه فالرهن بحاله اه (قوله
وأدعى زيد ذلك) تحرر برجل النزاع عبارة النهاية والمعنى ومحل الخلاف عند تعيين المجنى عليه وتصديقه له
ودعواه والافالرهن باق بحاله قطعاً ودعوى الراهن زوال الملك أي قبل القبض كدعواه الجناية اه أي
فلا يصدق (قوله ذلك) أي جناية المرهون عليه (قوله صيانة لحقه الخ) لأن الراهن قد باطى مدعى الجناية
لغرض إبطال الرهن نهاية ومعنى (قوله لأنه حال الخ) قضيته أن له إذا فلك الرهن الرجوع فيما غرمه وبيع
المرهون للجناية اه سم (قوله برهنة) أسقطه النهاية والمعنى وقال سم قوله برهنة لا يظهر في قوله
السابق بعد الرهن فقياسه أن زيد أو باقباضه اه قول المتن (ردت اليمين على المجنى عليه) هو ظاهر أن كان
المجنى عليه مكافئاً له لو كان طفلاً أو موقوفاً فلا يتأتى تحليفه فهل تبقى العين في يد المرتهن وتباع لحقه لثبوت
بلا معارض أو يوقف الحال إلى كمال الطفل والصلح فيما لو كان موقوفاً وكيف الحال فيه نظر والأقرب الثاني
في مسألة الطفل لأن كماله مرجح ولا في مسألة الوقف لأن المرتهن بنكوله عن الحلف مع تمكنه منه منع من
جواز تصرفه فيه اه ع ش (قوله المردود عليه) وهو المجنى عليه على الأصح (قوله لثبوتها باليمين المردودة)
الأولى تأخيرها وذكره عقب قوله رهناً كفي النهاية والمعنى مع إبدال قوله بالواو (قوله ولا يكون الباقي
الخ) ولا خيار للمرتهن في فسخ البيع المشروط فيه لتفويت حقه بنكوله نهاية ومعنى (قوله فلا يصح الخ)
فيه بحث لأن الجناية بين العقد والقبض الشامل لها قول الراهن جنى قبل القبض كما لا تبطل العقد كما
صرحوا به إلا أن يحمل هذا على ما إذا صرح بأن الجناية قبل العقد فليست أمم اه سم وقد يقال إن المرتهن
قد فوت حقه بنكوله كما صرح عن النهاية والمعنى فكلام الشارح على ظاهره قول المتن (ورجع) أي ثبت
رجوعه من غير إضافة إلى وقت كما صرح به قوله وقال رجعت بعدم البيع اه ع ش قول المتن (فالأصح
تصديق المرتهن) أي وعليه فلا وانفك الرهن فينبغي تناق حق المشتري اه ع ش (قوله أن لا يبيع الخ)
هذا صرح لجانب المرتهن و (قوله وأن لا يرجع الخ) لجانب الراهن (قوله وهذا) أي بوجود التعارض
وبقاء أصل ثالث فقوله ما يأتي في دعوى الموكل الخ وقوله وفي الرجعة الخ تشر على ترتيب اللف (قوله بين هذا)
أي تصديق المرتهن (قوله وما يأتي في دعوى الموكل الخ) أي من تصديق الوكيل الذي بمنزلة الراهن هنا (قوله
من غير معارض) هلا عارضه أن الأصل عدم البيع قبل الانعزال فيتعارضان ويبقى أصل بقاء تلك الموكل
إلا أن يجاب بأن الانعزال ثم غير متفق عليه بخلاف الرجوع هنا فليست أمم اه سم وقد يقال الاتفاق على

الجناية وتصديقه في إنكاره فقوله المصنف ولو قال الراهن أي بعد قبض المرتهن كما صوبه في شرح العباب
(قوله على زيد) إشارة إلى تصور المسئلة بتعيين المجنى عليه فإن لم يعينه فالرهن بحاله (قول المصنف غرم الراهن
للمجنى عليه) قال في الروض للعبارة اه وقضيته أن له إذا فلك الرهن الرجوع فيما غرمه وبيع المرهون
للجناية (قوله برهنة) لا يظهر في قوله السابق بعد الرهن فقياسه أن زيد أو باقباضه (قوله فلا يصح
الخ) فيه بحث لأن مجرد دعوى أنه جنى قبل القبض لا يقتضى أنه جنى عند العقد حتى يكون باطلاً لا احتمال
أن الجناية بين العقد والقبض والجناية بينهما لا تبطل العقد كما صرحوا به واليمين المردودة سواء كانت كالبينة
وكالإقرار انما تثبت مقتضى الدعوى وقد علم أنها لا تستلزم تقدم الجناية على العقد فليست أمم إلا أن يحمل هذا
على ما إذا صرح بأن الجناية قبل العقد فليست أمم (قوله من غير معارض) هلا عارضه أن الأصل عدم البيع
قبل الانعزال فيتعارضان ويبقى أصل بقاء تلك الموكل إلا أن يجاب بأن الانعزال ثم غير متفق عليه بخلاف

وفي الرجعة ان العبرة بالسابق لانه ليس هناك أصل بعد التعارض برجعان الرجعة فالتحصر الرجوع في السابق وأفهم المتن ان الغرض ان الراهن صدق على الرجوع فان أنكره من أصله صدق بيمينه كما لو أذن الراهن في البيع ثم ادعى (١٠٩) الرجوع وأنكره المرتهن من أصله فانه

المصدق بيمينه (ومن عليه ألفان) مثلاً (بأحدهما رهن) أو كقيل مثلاً (فادى ألفاً وقال أديتسه عن ألف الرهن صدق) بيمينه سواء اختلفا في لفظه أو نيته لانه أعرف بقصدته وكيفية أدائه ومن ثم لو أدى له دائن شيئاً وقصد أنه عن دينه وقع عنه وان ظنه الدائن ودعيته أو هديه كذا قالوه وقضيته انه لا فرق بين أن يكون الدائن بحيث يجبر على القبول وان لا لكن بحيث السبكي أن الصواب في الثانية أنه لا يدخل في ملكه الا برضاه وواضح ان مثل ذلك مالو كان المدفوع من غير جنس الدين وقديشه ككلام السبكي (وان لم ينو) حالة الدفع شيئاً جعله عملاً من مالان التعيين اليه ولم يوجد حالة الدفع فان مات قبل التعيين قام وارثه مقامه كما أفق به السبكي فيما اذا كان بأحدهما كقيل قال فان تعذر ذلك جعل بينهما تصفين وإذا عين فهل ينفع الرهن من وقت اللفظ أو التعيين يشبه أن يكون كما في الطلاق المبهم (وقيل يقسط) بينهما ذلاً وأولوية لأحدهما على الآخر ولو نوى جعله عنهما فالوجه أنه يجعل بينهما بالسوية كما قاله جع متقدمون لا بالقسط

الرجل مستلزم للاتفاق على الانعزال ولعله اليه أشار بقوله فليستأمل (قوله وفي الرجعة) أي وما يأتي في الرجعة (قوله ان العبرة بالسابق) بيان لما يأتي المقدر بالعطف وتفصيله أنه لو ادعى رجعة والعدة باقية متحلف أو منقضية ولم تسكح فان اتفقا على وقت الانقضاء حلفت والا بان لم يتفقا على وقت بل اقتصر على أن الرجعة سابقة واقتصر على أن الانقضاء سابق حلف من سبق بالدعوى فان ادعى ما حلفت وفي سم بعد كلام عن الروض وشرحه وفي المعنى مثله مانصه وهو يدل على أن تفصيل الرجعة لا يجري في مسألة الرهن وانه يجري في مسألة الو كالة اه (قوله لانه ليس هناك الخ) قد منع بان هناك أصل بقا حكم الطلاق اه سم (قوله ان الراهن صدق) أي المرتهن (قوله أو كقيل مثلاً) أي أو هو ممن مبيع بموس نهاية ومعنى قول المتن (عن ألف الرهن) أي أو نحوه مما ذكرناه من معنى (قوله بيمينه سواء) الى قوله كذا قالوه في المعنى والى المتن في النهاية الا قوله كذا قالوه (قوله سواء اختلفا في لفظه أو نيته) أي الاداء (قوله ومن ثم) أي من أجل أن العبرة في جهة الاداء بقصد المؤدى (قوله وقع عنه) أي عن الدين وكان الاولى ليظهر قوله الا في أنه لا يدخل في ملكه الخ أن يزيد هنا وملكه الدائن كما في المعنى والنهاية (قوله وقضيته) أي قضية طلاق قولهم المذكور (قوله بحيث يجبر الخ) أي بان كان المدفوع من جنس حقه ولا غرض له في الامتناع (قوله وان لا) أي بعكس ما ذكرناه اه ع (قوله في الثانية) هي قوله وان لا اه ع (قوله أنه لا يدخل الخ) معناه أي ومع ذلك فالقول قول الدافع فعلى الاخذ به ان بقي حيث لم يرض به ورد بدله ان تاف اه ع (قوله ان مثل ذلك) أي ما ذكرناه من أنه لا يدخل في ملكه الا برضاه (قوله وقديشه ككلام السبكي) لان معنى قوله وان لا صادق بما اذا كان عدم الاجبار لكون المدفوع من غير الجنس ولكونه أحضره بغير صفة الدين أو قبل وقت حلوله وللدائن غرض في الامتناع الى غير ذلك اه ع (قوله عما شاء منهما) الى الفصل في المعنى والنهاية (قوله فان تعذر ذلك) أي بيان الوارث (قوله من وقت اللفظ) أي المقيّد للاداء كقوله خذ هذا عن دينك وكان الاولى أن يقول من وقت الدفع ع (قوله بصرى عبارة سم قوله من وقت اللفظ) ينبغي ان وجد اللفظ والا فمن وقت الدفع اه (قوله يشبه الخ) عبارة النهاية الا وجه الاول اه وعبارة الحلبي وبالتعيين يتبين انه يرى منه من حين الدفع لامن التعيين كما في الطلاق المبهم اه (قوله وقيل يقسط بينهما) أي بالسوية كما حرم به صاحب البيان وغيره وقيل على قدر الدينين نهاية ومعنى (قوله ولو نوى الخ) وهو ثالث أقسام الدفع التعيين والاطلاق وقدموا التشريل وهو المراد هنا (قوله يجعل بينهما بالسوية) أي تساوى الدنان أولاً (قوله فله) أي للسيد نهاية ومعنى (قوله من اقباضه الخ) أي من أداء المكاتب عن دين الكتابة (قوله غيرها) أي غير النجوم من ذنون المعاملة (وتفارق) أي صورة اجتماع دين الكتابة ودين المعاملة غيرهما مما ذكر بان دين الكتابة فيها معرض للسقوط بخلاف غيرها نهاية ومعنى (فان أعطاه) أي أعطى المكاتب سيده (قوله ساكناً) أي السيد اه كرده وقضية صنيع النهاية والمعنى أن الضمير للمكاتب (قوله لتقصير

الرجوع هنا فليستأمل (قوله وفي الرجعة) لما قرر في الروض وشرحه تفصيل الرجعة فيما اذا اتفق الوكيل والموكل على التصرف ولكن قال الموكل عزلت قبله وقال الوكيل بل بعده قال في شرحه واستشكل ذلك بتصدق المرتهن فيما لو أذن للراهن في بيع الرهن فباع ورجع المرتهن في الاذن واختلفا فقال المرتهن رجعت قبل البيع وقال الراهن بل بعده ويجب بان الوكيل وضعه التصرف من حيث الوكالة فقوى جانبه فصدق في بعض الاحوال بخلاف الراهن من حيث الرهنية ليس وضعه ذلك بل وضعه وفاء الدين من الرهن أو غيره اه وهو يدل على ان تفصيل الرجعة لا يجري في مسألة الرهن وانه يجري في مسألة الو كالة (قوله لانه ليس هناك أصل) قد منع بان هناك أصل بقا حكم الطلاق (قوله من وقت اللفظ) ينبغي ان وجد اللفظ والا فمن وقت الدفع وفي شرح م من وقت اللفظ أو التعيين الا وجه الاول (قوله لان تشريلهما بينهما

وان حرم به الامام لان تشريلهما بينهما حالة الدفع اقتضى انه لا يغير لأحدهما على الآخر ولو تنازعا عند الدفع فيما يؤدي عنه تغيير الدافع ثم لو كان السبكي على مكاتبه من معاملة فله الامتناع من اقباضه عن النجوم حتى وفي غيرها فان أعطاه ما كان عليه المكاتب النجوم متفقون

السيد الخ) مقتضى ما تقدم عن السبكي أنه لا يدخل في ملك السيد الارضاء وعليه فلا يعتق السيد حيث لم يرض به السيد عن النجوم اه ع ش (قوله في الابتداء) متعلق بالسكوت

* (فصل في تعلق الدين بالتركة) * (قوله في تعلق الدين بالتركة) أي وما يتبع ذلك كقبوله لو تصرف الوارث ثم طرأ الدين الخ وقوله ولا خلاف ان للوارث الخ (قوله غير الوارث) سيأتي محترزه قبيل قول المصنف ولو تصرف الوارث الخ (قوله فيلزم) أي لو تعلق بالتركة (قوله لا إلى غاية) قد يغني عنه الدوام (قوله وألحق بها) أي بالقطعة (قوله لذلك) أي لزم دوام الحجر اه كردى (قوله ولا يلزم فيه) أي في تعلق دين انقطع خبر صاحبه بالتركة (قوله ذلك) أي دوام الحجر اه كردى (قوله رفع أمره للقاضي) كذا في أكثر النسخ وفي بعض النسخ دفعه للقاضي وهي الاتسب (قوله قبوله) أي الدين (لا يلزمه) أي القاضي اه كردى (قوله فلا امتنع منه) أي القاضي من قبول الدين (قوله فلا امتنع منه أولم يكن الخ) الأولى قلب العطف (قوله اتجه ذلك) أي الاتحاق (قوله رأيت الاستوى) أي قوله وبما تقر في النهاية (قوله من أيس) لفظة من هذه ملحقة بأصل الشارح والأولى اسقاطها فليست أم اه سيد عمر لانه يغني عنه قوله صاحبه (قوله وفيه نظر الخ) معند اه ع ش (قوله وحيتئذ) أي حين اذ صار ذلك من أموال بيت المال (قوله فلا ووارث الخ) الأولى فعلى الوارث الخ لان هذا واجب اه ع ش (قوله عليه دين الخ) أي أو بيده عين كذلك (قوله كذلك) أي أيس من معرفته صاحبه اه ع ش (قوله رفع الأمر الخ) عبارة النهاية دفعه لمتولى بيت المال الخ (قوله ليأذن في البيع الخ) أي ليأذن القاضي الوارث في بيع قدر الدين من التركة ودفعه الثمن لمتولى بيت المال العادل ان لم يفعل القاضي بنفسه البيع والدفع والاذن (قوله والا) أي وان لم يوجد المتولى العادل اه كردى (قوله فلقاض الخ) خبر مقدم لقوله (أخذه) أي اخذ ما أيس من معرفة صاحبه (قوله في مصارفه) أي بيت المال (قوله أو يتولى الوارث) أي ومن عليه الدين وكذا من بيده العين كما مر (ذلك) أي الصرف وقال الكردى أي الاخذ من نفسه ليصرفه الى مصارفه ويتصرف في الباقي كما يعلم مما يأتي فيصير في ذلك الاخذ قابضاً ومقبضاً لا محذور ولكن يغتفر هنا اه وينبغي أن مراده بالاخذ مجرد القصد وقال ع ش وليس له الاخذ من ذلك لنفسه كما مر به الشارح مر فبم لو أمره بدفع ما عليه للفقرائه من أنه لا يأخذ منه شيئاً وان كان فقيراً وأذن له الدافع في اخذ منه وعين له ما يأخذه بلا إفراز فان أقره وسلمه ملكه اه وفيه أن مانقه عن تصريح الشارح هو عدم الضرورة المجوزة لاتحاد القابض والمقبض بخلاف ما هنا ثم رأيت في الجمل على النهاية مانعه وليس للوارث اخذ شيء منه قياساً على ما لو دفع شيئاً لشخص وقال تصدقه على الفقراء والمعتد أن له اخذ شيء منه اذا كان مستحقاً بخلاف الماذون في صرفه للفقراء فانه وكيل وما هنا من الدين لبيت المال وهو من جهة من يستحق من ذلك اه (قوله ان عرفه) أي الصرف المفهوم من ليصرفه اه بصري (قوله وبما تقر) أي من قوله وقد يفرق الى هنا (قوله نائبه) أي الغائب وكذا ضمير من حقوقه (قوله حتى تحقق الضرورة) بضم الحاء وكسر هاء أي تثبت (قوله على مال نحو يتيم الخ) أي على احدى المستثنين

الخ) في شرح مر قال البلقيني فلو باع نصيبه ونصيب غيره في عبد ثم قبض شيئاً من الثمن فهل نقول النظر الى قصد الدافع وعند عدم قصده يجعله عياشاً أو نقول في هذه الصور رد القبض في أحدهما الجانبين غير صحيح فبطرقها عند الاختلاف دعوى الصحة والفساد وعند عدم القصد يظهر اجراء الحال على سداد القبض ويأخى الزائد لم أقف على نقل في ذلك وقد سئلت عن ذلك في وقف منه حصه لرجل ومنه حصه لبنته التي هي تحت حجره والنظر في حصته وفي حصته بنته للحاكم وقبض شيئاً من الاجرة كيف يعمل فيه وكتبت مقتضى المنقول وما أردت به وهو حسن اه

* (فصل) * (قوله فيلزم) لو تعلق بالتركة (قوله لا مكان رفع أمره للقاضي الخ) ذكر الشارح في باب القضاء على الغائب كلاماً طويلاً في جواز اخذ القاضي دين الغائب فراجع ما تامله مع ما هنا (قوله

لا أدى غير الوارث قل أو أكثر ما عند القطعة فملكها لان صاحبها قصد لا يظهر فيلزم دوام الحجر لا الى غاية والحق بهما اذا انقطع خبر صاحب الدين لذلك وقد يفرق بان شغل الذمة في القطعة أخف ومن ثم صرح في شرح مسلم بانه لا مطالبه بها في الآخرة لان الشارع جعلها من جملة كسبه بخلاف الدين ولا يلزم فيه ذلك لا مكان رفع أمره للقاضي الامين فانه نائب الغائبين نعم قبوله لا يلزمه فلا امتنع منه أولم يكن ثم قاض أمين ودوام انقطاع خبر الدائن اتجه ذلك للاتفاق بعض الاتجاه ثم رأيت الاستوى صرح بانها لا تكون مرتبة قدين من أيس من معرفة صاحبه وفيه نظر بل هو غفلة عما في الروضة ان ما أيس من معرفة صاحبه يصير من أموال بيت المال بحيثئذ يفرهن التركة باق فالوارث ومن عليه دين كذلك رفع الأمر لقاض أمين ليأذن في البيع والدفع ان لم يفعلها بنفسه لمتولى بيت المال العادل والافاقاض أمين أو ثقة عارف اخذه ليصرفه في مصارفه أو يتولى الوارث ذلك ان عرفه ويغتفر اتحاد القابض والمقبض هنا للضرورة وبما تقر علم أنه ليس لوارث ولا وصي

فالواو

افراز قدر الدين الذي للغائب ثم التصرف في الباقي لما علمت ان القاضي الامين نائبه فلا يستقل غيره بشئ من حقوقه حتى يتحقق الضرورة لفقد الامين وخوف تلف التركة فيمتد لا بعد تخريج ما هنا على مال نحو يتيم لا وله خاص

ونحشى من القائم عليه فان التصرف فيه يتولا من ياتى الضرورة على مسئلة التحكيم الا تيق في النكاح لان الضرورة اذا اثبتت الولاية فيه
لغيرولى مع تميزه بجزيد احتياط فهاهنا أولى وكالدين فيما ذكر الوصية المطلقة فمتنع التصرف في قدر الثالث وكذا التي بعين معينة فمتنع فيما
يحتسب له الثلث منها كذا قيل والقياس امتناع التصرف في الاولى في السكك وفي الثانية في تلك العين فقط حتى يرد الموصى له أو تمتنع من القبول
كما علم ذلك كله مما ياتى في الوصية والموصى له فدل على الموصى به كالوارث كما هو ظاهر (111) (تعلق بتركته) الزائدة على مؤن التجهيز التي لم

ترهن في الحياة لكن معنى
عدم تعلق غير المرهون به
أنه لا تزاحم لا انتفاع اصل
التعلق لو زادت قيمته أو أضر
مستحقه كما هو ظاهر فان
رهن بعضه اتعاق الدين
بباقها أيضا على الاوجه
بخلاف الجمع ولا بد في تعلق
شيء واحد بخاص وعام وان
وفي به الرهن لانه بما تلف
فتبقى ذمة المبتى مرهونة
هذا ما اقتضاه اطلاقهم وهو
وجيبه وان قال البلقيني
أقرب منه أن من له دين به
رهن يفي به بعيد عن التلف
لا يتعلق بباق التركة
فلوارث التصرف فيه وفي
كلام السبكي ما يشهد لذلك
ومن ثم اعتمد جمع متأخرون
وسمى بآي التركة أو
الغرائض وأقضى بعضهم بأنه
ليس منها منفعة عين أو وصى
له بما أبدلانه بقدر انتفاعها
لوارثه بالموت اه وفيه نظر
وما الحوج الى هذا التقدير
نعم ان كان الفرض ان
الموصى له مات قبل القبول
فيمكن لانه حال موته لا ملك
له فيها فاذا قبل وارثه بعد
ذلك لم يتعلق بها الدين لانها
حينئذ تنزل منزلة كسب
الوارث لكن صريح ما ياتى

فالوارث معنى أو كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله من العام عليه) أى من الولى العام على المال (قوله من ياتى) أى
في الحجر اه كرى (قوله فيه) أى في النكاح وكذا ضمير غيره (قوله وكالدين) الى المتن في النهاية الا قوله كذا
قيل الى والموصى له (قوله منها) أى من تلك العين (قوله والقياس امتناع الخ) و يصرح به قول المصنف
الا تيق فعلى الاول الاظهر الخ اه ع ش وفيه تامل (قوله حتى يرد الخ) أى الوصية (قوله والموصى له الخ)
قائده مستقلة اه ع ش (قوله فداء الموصى به) أى فيما اذا كان هناك دين كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله
التي الخ) نعمتان للتركة أى فالمرهون بدين في حياته لا يتعلق به دين آخر (قوله لكن الخ) استندراك
على هـ هذا المفهوم (قوله غير المرهون) أى دين غير الدين المرهون به فبغير حذف وابطال (قوله به)
متعلق بقوله تعلق وضمة راجع لما رهن في الحياة ويجوز أن يتعلق بالمرهون على أنه نائب فاعله
وضمه راجع لال الموصولة فتعلق قوله تعلق بخذوف بقرينة المقام ولو قال غير دين المرهون به بذلك لكان
أوضح (قوله انه لا تزاحم) أى ان غير المرهون به لا تزاحم المرهون به (قوله لا انتفاع الخ) أى ليس معناه
انتفاع أصل التعلق لو زادت قيمة المرهون في الحياة أو أضر مستحقه (قوله فان رهن) الى قوله لانه ر بما
في النهاية الا قوله على الاوجه بخلاف الجمع (قوله فان رهن الخ) تغريع على قوله لكن معنى الخ (قوله بعضها)
أى التركة و (قوله تعلق الدين) أى دين المرهون به البعض اه كرى (قوله بباقها) ظاهره وان كان
دين آخر لا رهن به اه سم (قوله أيضا) أى كتماعه بذلك البعض المرهون و (قوله في تعلق شيء واحد)
كالدين المرهون به هنا اه كرى (قوله وان وفي به الرهن) غاية لقوله تعلق الدين بباقها أى بان كان الرهن
مساويا لدينه أو أزيد منه أى فاذا لم يفي به الرهن بزاحم الغرماء بما بقى له قاله العراقي في النكت مشهورى
اه بجيرى (قوله لانه ر بما تلف الخ) تعليل للغاية (قوله وهو وجيبه) أى به شيخنا الرملى اه سم (قوله
التصرف فيه) أى في باقى التركة (قوله لذلك) أى ما قاله البلقيني وكذا ضمير اعتمده (قوله ومن ثم اعتمده
جمع متأخرون) ودليله فلو تلف الرهن قبل الوفاء وبعد تصرف الوارث فيما عداه فما الحكم فيه هل يقال فيه
بنظير ما ياتى فيما لو تصرف ولادين ظاهر فظهر الخ ينبغي أن يحرفه رفاه سببى ثم أنه اذا كان ثم دين خفى
وتصرف الوارث يتبين بطلان تصرفه وان كان اقدامه على التصرف سائغا بحسب الظاهر بل الاقدام على
التصرف ثم متفق على جوازه أو مجمع عليه بخلاف ما نحن فيه فيكون أولى ببطلان التصرف فليتأمل اه
سيد عمر (قوله أو وصى له) أى للميت كرى (قوله بها) أى بالمنفعة (قوله فممكن) أى التقدير (قوله بما
قبله) أى بما قبله الوارث مما أوصى لمورثه قول المتز (بالمرهون) أى الجعلى الذى تعدد رايه فلو أدى أحد
الورثة نصيبه من الدين انفسك قدره من التركة كما ياتى اه ع ش (قوله وان ملكها) أى التركة الى قوله
وشمل في النهاية والمغنى (قوله أو أذن له الدائن الخ) أى فلا ينعى ذلك التصرف بخلاف الرهن الجعلى وبه علم
أن التشبيه في أصل التعاق (قوله وذلك) أى التعلق المذكور (قوله على ما بعده) أى من الحاقه بالجناية فانه
ياتى فيه الخلاف في البيع نهاية ومعنى (قوله هنا) أى في رهن التركة (قوله جهالة المرهون به) أى بالدين

بباقها) ظاهره وان كان دين آخر لا رهن به (قوله وهو وجيبه) وأقضى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله لانه
يقدر انتفاعها) ما معنى هذا مع ان التركة تنقل للوارث بالموت وكان المراد انتفاعه لا عنه بدليل النظر (قوله
لانه حال موته الخ) هذا الكلام يدل على انه بقبول الوارث لا يحصل الملك للمورث من حين موت الموصى ثم

في بحث قبول الوارث للوصية أنه لا فرق في تعلق الدين بما قبله بين العين والمنفعة وتوهم فرق بينهما لا يجدى لان ملخص التعلق ان ملك الوارث
انما هو بطريق التلق عن مورثه الموصى له لا غير (تعلقه بالمرهون) وان ملكها الوارث كما ياتى أو أذن له الدائن في أن يتصرف فيها بنفسه كما
اقتضاه اطلاقهم وذلك لانه أخوطة للميت وأقرب لبراءة ذمته اذ تمتنع على هذا تصرف الوارث فيها جزا بخلافه على ما بعده واعتقرت هنا جهالة
المرهون به لكون الرهن من جهة الشرع وشمل كلامهم من مات وفي ذمته حج فيحجز على الوارث

حتى يتم الحج عنه وبذلك أفتى بعضهم وأفتى بغض آخرائه بالاستحلال وتسليم الاجرة للجير ينفك الحجر وفيه نظر لبقاء التعلق بذمته بعد ولو
باع لقضاء الدين باذن الغرماء لا بعضهم لان غاب واذن الحاكم عنه بمن المثل مع وكان الثمن رهنا رعاية لبراءة ذمة الميت اذ لا تبرأ الا بالاداء أو
التحمل السابق أو الجنازة أو ابراء الدائن (١١٢) وعلى ذلك أعني تقييد النفوذ باذن الغريم بما اذا كان لوقاء الدين يحمل اطلاق من

أطلق صحته باذنه ولتلك
الرعاية أفتى بعضهم بمنع
القسمة فيما اذا كانت التركة
شائعة مع حصص شركاء الميت
وان رضى الدائن قال لمافى
القسمة من التبعض وقلة
الرغبة كما مر جوابه قال ولا
ينافى ذلك ما ذكره الشيخان
قبيل رابع أبواب الرهن
ذكرناه من رعاية حق الميت
اه وقيده غير بما اذا كانت
القسمة بينه وبين الدائن تحصل
بها الرغبة في ائتمار ما
يتبرأ أي فيشذ تجوز القسمة
لكن رضا الدائن كما هو
ظاهر وأفتى بعضهم بأنه لا
يصح إيجار شيء من التركة
لقضاء الدين وان أذن
الغرماء وتوجه بان فيه
ضررا على الميت ببقاء رهن
نفسه الى انقضاء مدة الاجارة
(وفي قول كتعلق الارش
بالجاني) لان كلامهم ما
ثبت شرعا بغير رضا المالك
(فعلى الاظهر يستوى الدين
المستغرق وغيره) وماعلمه
الوارث وما جهله في رهن
جميع التركة فلا يصح
تصرف الوارث في شيء منها
ولو بالرهن (في الاصح)
مراعاة لبراءة ذمة الميت كما
مر ولان ما تعلق بالحقوق
لا يختلف بالعلم والجهل نعم لو
زاد الدين علمه ولم يرهن به
في الحياة لم تكن رهنا الا

وهو التركة ليوافق كلام غيره وكان الاولى حذف قوله به اهرشيدى (قوله حتى يتم) بيناء التعلق من التمام
أو المفعول من الاتمام (قوله وبذلك أفتى بعضهم) اعتمد السنباطى اه يجيرى عن القليوبى (قوله وفيه
نظر الخ) ظاهره اعتماد الاول ولو قيل باعتماد الثاني لم يكن بعيدا اه ع ش (قوله ولو باع) أي الوارث التركة
(قوله لقضاء الدين) محترز قوله السابق لنفسه (قوله بمن المثل) وانظر هل يقيده هنا نظير ما مر في الجعلي
بكونه حالا وليس هناك راغب براد أم لا وقضيته التشبيه نعم لا سيما اذا كان الدين أكثر من التركة ثم رأيت
في النهاية والمغنى التقييد بالثاني ولعل الاول مثله فليراجع (قوله باذن الغريم) متعلق بالنفوذ (قوله بما
اذا كان الخ) أي البيع والحار متعلق بالتقييد (قوله صحته باذنه) أي صحة البيع باذن الغريم (قوله ولتلك
الرعاية) أي رعاية براءة ذمة الميت (قوله بمنع القسمة) انظر لوطاها الشرىك حيث تجب الاجابة اه سم
وسياتى عن السيد عمر ما يعلم منه جوازها بل وجوبها حيث (قوله قال) أي البعض (قوله ذلك) أي منع
القسمة (قوله ما ذكره الشيخان) أي من جواز قسمة الرهن الجعلي عن غيره اه كرى (قوله وقيده غيره)
أي قيد منع القسمة غير ذلك البعض اه كرى (قوله بما اذا كانت القسمة بينه وبين الدائن) لعل الاولى بما اذا لم تكن
قسمة اجبار فانما اذا كانت قسمة اجبار ودعى اليه الشرىك فواجبه الامتناع منها اه سيد عمر (قوله بها)
أي بالقسمة (قوله فيشذ) أي حين اذا كانت القسمة غير بيع وحصل بها الرغبة في الشراء (قوله وتوجه بان
فيه ضررا الخ) أقول هذا ظاهر ان كانت الاجرة مقسطة على الشهور ومثلا أو مؤجلة الى آخر المدة أمالو آخرو
باجرة حالة وقبضها ودفعها الرب الدين فغيره نظر لان الاجرة الحالة تلك بالعبء قد تبرأ بدفعها للدائن ذمة الميت
لا يقال يحل تلف العين المؤجرة قبل تمام المدة فتتفسخ الاجارة فيما بقى من المدة لا نأقول الاصل عدمه
والامور المسبقة لا ينظر اليها في اداء الحقوق اه ع ش (قوله لان كلامهم) أي من التعلقين (قوله
بغير رضا المالك) أي بغير اختياره (قوله وماعلمه) الى التنبيه في النهاية والمغنى الا قوله ولو بالرهن (قوله فلا
يصح) أي ولا ينفذ نهيا ومعنى (قوله تصرف الوارث) أي لنفسه - مولو باذن رب الدين بخلافه لقضاء الدين
بأذنه كما مر اه ع ش (قوله في شيء منها) أي غير اعتاقه وايلاد وان كان موسرا كانه هون نهاية ومعنى
وشرح المنهج وياتى في الشرح مثله (قوله في شيء منها) ظاهره ولو مع الغرماء فليتأمل فانه مؤكدا وضوحها
الشرعى ولعل الاقرب بالتحصيل عن عداهم اه بصرى أقول سياتى في الشرح في اواخر السواداة التصريح
بالعموم (قوله ولو بالرهن) أي بان يرهن شيئا من ماله (قوله مراعاة لبراءة ذمة الخ) تعليل لمافى المتن
والشرح وقوله ولان ما تعلق الخ تعليل للثاني فقط (قوله لا بقدرها) فقوله يستوى الدين المستغرق وغيره
أي الذي قدرها أو أقل وكذا أكثر غاية الامر انهم امره هونة بقدرها منه فقط اه سم وقوله وكذا أكثر الخ
ادراجا لا أكثر في ضمن الغير وتفسيره محل تأمل (قوله فاذا وفي الوارث) أي بعض الورثة (قوله ما خصه) أي
من الدين و (قوله انقلب) أي قدر ما خصه على حذف المضاف ويجوز تقدير المضاف في الاول أي قسط ما خصه
من التركة (قوله بينهما) أي التركة التي هي رهن شرعى (قوله بذلك) أي بانه اذا وفي الوارث ما خصه انقلب الخ
(قوله ياتي على مقابله) بل حكى في المطلب الخلاف على ما قال الاسنوى فالصواب ان يقول فعلى القولين نهاية
ومعنى (قوله تعلق الجناية) أي القول بانه كتعلق الجناية (قوله ورد الخ) عبارة النهاية وأجاب الشارح

ينتقل الى الوارث بموت المورث فليراجع فان فيه نظرا (قوله بمنع القسمة) انظر لوطاها الشرىك حيث تجب
الاجابة (قوله لا بقدرها) فقوله يستوى الدين المستغرق وغيره أي الذي هو قدرها أو أقل وكذا أكثر غاية
الامر انهم امره هونة بقدرها منه فقط (قوله ورد الخ) في شرح مر وأجاب الشارح بانهم رجعوا في تعلق

بقدرها منه كما يحتمل السبكي وتبعوه فاذا وفي الوارث ما خصه أو الورثة قدرها انقلب في الاول وانفككت في الثاني عن الرهنية عن
ويغرق بينهما وبين الرهن الجعلي بانه أقوى من وجهه مما يصرح بذلك قولهم لو أدى وارث قسط ما ورث انقلب نصيبه بخلاف مال ورهن عيننا ثم
مات لا ينقلب شيء منها الا بوفاء جميع الدين (تنبيه) اعترض قوله فعلى الاظهر بان الخلاف ياتي على مقابله وهو تعلق الجناية ورد بانه وان تاني

عن ذلك بانهم رجحوا في تعاق الزكاة على القول بانها تتعلق بالمال تعلق الارش برقبة العبد الجاني أنها تتعلق
بقدرها منه وقيل بجميعه فيأتي ترجيحه هنا فيجاء المخرج على الارش المخرج على الرهن فقوله فعلى الاظهر الخ
صحيح اهـ ومعلوم مخالفة الزكاة لما هنا لبنائها على المساهلة فجواب الشارح غير ظاهر وانما هو بحسب
فهمه وقد أجاب الوالد رحمه الله تعالى بأنه انما نص على الاظهر لان الخلاف عليه أقوى اهـ وفي المغني مثلها
قال الرشدي قوله مر ومعلوم الخ أي فهم انه رجحوا فيها التعلق بقدرها فقط لبنائها على المساهلة فلا يتأتى
نظير ذلك الترجيح هنا لبناء ما هنا على التصديق لانه حق الادعى فقوله الشارح الجلال فيأتي ترجيحه هنا غير
ظاهر للفرق المذكور لكن الشهاب ابن حجر جازم بانهم رجحوا هنا على الثاني التعلق بالقدر فقط اهـ عبارة
السيد عرقوله وردبانه وان تاتي عليه الخ حاصله أن معنى قول المصنف فعلى الاظهر يستوي الدين المستغرق
وغيره في الاصح الاستواء في المتعلق وهو جميع التركة لا قدرها منه في غير المستغرق الذي هو مقابل الاصح
لا الاستواء في أصل التعلق في المستغرق وغيره فانه جار على القولين ولانه لو حمل على هذا لاهم أن يجري فيه
الخلاف وليس بواضح ولكن محل هذا كما ان ساعد عليه النقل وان كان بحثنا من الشارح المحلى كما أفاده صنيع
المغني والنهاية فمحل تامل لا مكان ما أشار اليه من العرق اهـ (قوله أماد بن الوارث الخ) محترز قوله غير الوارث
المار في أول الفصل (قوله قدر ما يلزمه أدائه منه الخ) وهو نسبة ارثه من الدين ان كان مساويا للتركة أو أقل
وما يلزم الوارث أدائه ان كان أكثر ويستقر له نظيره من الميراث ويقدر أنه اخذ منه ثم أعيد اليه عن الدين
وهذا سبب سقوطه وبرائة ذمة الميت منه ويرجع على بقية الورثة ببقية ما يجب أدائه على قدر حصصهم وقد
يفضي الامر الى انقاص اذا كان الدين لوارثين نهاية ومعنى شرح الروض قال الرشدي قوله مر وهو نسبة
ارثه الخ صوابه وهو مقدار من الدين نسبتبه اليه كتب به ما يخصه من التركة اليها وقوله وما يلزم الوارث أي
ونسبة ارثه ما يلزم الوارث أدائه وهو مقدار التركة على ما مضى في تركيب فقيل لو كانت الورثة اثنان ووجه
وصداقها عليه ثمانين وتركته أر بعين يسقط ثمن الار بعين وهو خمسة لانها التي يلزمها أدائها لو كان الدين
لاجنبى وقوله ويرجع على بقية الورثة الخ محله فيما اذا تساوى اثنانين وثمانين فلها التصرف في عشرة لاني
سبعين الا ان أداهما لها الورثة لا متناع الاستقلال بالتصرف قبل الاداء من بقية الورثة فيما عدا حصتها اهـ
(قوله لو كان لاجنبى) أي والباقي يتعلق بجميع التركة كدين الاجنبى فيما تقرروا كانه تركه لو ضوحه اهـ
بصرى قول المتن (ظاهر) لو أراد بالظاهر هنا الوجود فلا اشكال في المتن أصلا ولا حاجة لزيادة ولا حذف ويكون
معنى فظهر فوجد اهـ سم و حمل النهاية والمغني الظاهر على المعلوم والحفي على المجهول كما يأتي (قوله ولا حفي)
الى قول المتن ولا خلاف في النهاية الا قوله ويفرق الى نعم وكذا في المغني الا قوله وباطنا الى أم اذا كان وقوله
ويظهر أن الفاسخ هنا الحاكم (قوله أو يترد الخ) عطف على برد الخ (قوله حفرها الخ) أي وليس له عاقلة
ومغني ونهية قول المتن (فلا يصح أنه الخ) ومحل الخلاف حيث كان البائع موسرا والالم ينفذ البيع خوفا من نهية
ومغني قال ع ش قوله مر والالم ينفذ الخ لا قبل بنفوذه والضرر يندفع بالقسح كولو كان معسر اهـ عبارة
الرشدي قوله مر والالم ينفذ البيع جزما انظر ما وجه تخصيص البيع مع أن المصنف عذر بالتصرف الا هم
بل ما ذكره من عدم نفوذ البيع من المعسر بالغه كلام القوت اهـ قول المتن (لا يتبين فساد الخ) فالزوائد

الزكاة على القول بتعلقها تعلق الارش انها تتعلق بقدرها منه وقيل بجميعه فيأتي ترجيحه هنا فيجاء المخرج
على الارش المخرج على الرهن فقوله فعلى الاظهر الخ صحيح اهـ ومعلوم مخالفة الزكاة لما هنا لبنائها على المساهلة
فجواب الشارح غير ظاهر وانما هو بحسب فهمه وقد أجاب شيخنا الشهاب الرملي بأنه انما نص على الاظهر
لان الخلاف عليه أقوى (قوله التعلق بقدره فقط) أي تعلق الدين بقدره من التركة فلا يتعلق بجميعها حتى
لو تصرف الوارث فيها صح فيما عدا قدر الدين منها وبطل في قدره منها بخلافه على الاول يبطل في الجميع لتعلق
الدين بالجميع (قول المصنف ظاهر) لو أراد بالظاهر هنا الوجود فلا اشكال في المتن أصلا ولا حاجة لزيادة

عليه لكن المخرج عليه
التعلق بقدره فقط بخالف
المخرج على الاول وحيث
صح بل تعين قوله فعلى
الاظهر نعم ترجيحهم عليه
التعلق بالكل هنا قد يناقيه
ترجيحه - م عليه في الزكاة
التعلق بالقدر فقط فسووا
بين الجناية والرهن ثم وفرقوا
بينهما - ما هنا وقد يوجه بان
ذلك تعلق في الحياة وهذا
تعلق بعد الموت الموجب
لحبس النفس فاقتضت
المصلحة على قول الرهن هنا
التعلق بالكل ليمادر الوارث
برائة ذمة الميت ولا كذلك
ثم على ان حق الله تعالى من
حيث هو يتساح فيه أكثر
أماد بن الوارث الخاير فيسقط
ان ساوى التركة أو نقص
والاسقط منه بقدرها ودين
أحد الورثة يسقط منه قدر
ما يلزمه أدائه منه لو كان
لاجنبى (ولو تصرف الوارث
ولادين ظاهر) ولا حفي
(فظهر) م يعني طرأ دليل
ما بعده (دين يرد جميع
يعيب) أو خيار وقد تلف
ثمنه أو يترد يترد حفرها
تعديا قبل موته (فلا يصح أنه
لا يتبين فساد تصرفه) لانه
وقع سائغا ظاهرا

وباطنا خلافا لاقتصار الشراح على الظاهر (١١٤) الآن يكون أروا وأن تقدم السبب كتقدم المسبب باطنا وهو بعيدا تقدم السبب بمجرد

لا يكتفى في رفع العقد أما إذا كان ثم دين مقارن للتصرف ظاهر أو خفي فيتبين بطلانه من أصله (لكن ان لم يقض) بضم أوله (الدين) من وراث أو أجنبي ولم يسقط بأبراء (فسخ) تصرفه ليصل المستحق إلى حقه ويظهر أن الفاسخ هنا هو الحاكم ويفرق بينه وبين ما مر في التحالف بأن العاقد ثم هو الفاسخ بخلافه هنا نعم لو أعتق الوارث عبد التركة أو أولاد أمته وهو موسر نفذ وان كان الدين موجودا حال العتق فيلزمه قيمته ولا ينقذ تصرفه في شيء غير هذين (ولاخلاف أن للوارث أمساك بين التركة وقضاء الدين) الذي يلزمه قضاؤه وهو الأقل من القيمة والدين فان استويا تخيرا أو نقصت القيمة لم يلزمه أكثر منها فالأول هو الأقل منهما كما علم مما مر عن السبكي ومن تبعه بل هو معلوم من قوله تعلقه بالمرهون إذا زال هل لا يلزمه الوفاء من حيث الرهن إلا بالأقل المذكور فإرادان له أمساكها بقيمتها الأقل من الدين عليه غير صحيح (من ماله) لأن المورث الذي هو خليفة عنه له ذلك ومن ثم لم يجز لو وصى ولا لقاض ببيعها إلا بأذن الوارث الحاضر نعم لو وصى بدفع عين إليه عوضا عن

قبل طر والدين للمشتري لأن الفسخ برفع العقد من حينه لا من أصله اه بجري (قوله وباطنا) يدل عليه قوله الآتي فسخ اه سم (قوله أما إذا كان الخ) محترز قول المتن ولادين (قوله ظاهر أو خفي) أي علم به أو جهله نهاية ومعنى (قوله ولم يسقط الخ) أي ولم تكن قيمة المردود بالعيب أي أو بالخيار تفي بما طرأ من الدين والافتقار إلى أن لا يفسخ سم وحاجي اه بجري (قوله أن الفاسخ هنا الخ) حزم به النهاية (قوله بينه) أي الفاسخ هنا (قوله وبين ما مر الخ) أي من أن الفاسخ أحد العاقلين أو الحاكم (قوله بأن العاقد الخ) يتأمل اه سم لعل وجه التأمل أن حق المقام قلب الحصر وعلى كل العاقد موجود في الراديا وان لم يوجد في التردى (قوله عبد التركة) أي رقيق التركة (قوله وهو موسر) أفهم أن للحاكم فسخ الاعتاق والأيلا إذا كانا من معسر فلا تصرف العتق مدة العتق ويرجى ما لا ينبغي أنه يصير للورثة ولو لم يرد في مدة الحرية فهل تتعلق بما حصل له من المال قبل الفسخ أولا وإذا لم يكن في يده مال أو كان ولم يف فهل يتعلق ما بقي من الدين بذمته فقط أو بهما بكسبه كالدين اللازم له بأذن من السيد فيه نظر والأقرب الثاني اه ع ش وفي تعبيره بالفسخ لاسيما بالنسبة للأيلا دنس الخ والمراد به عدم النفوذ وقوله والأقرب الثاني لعله راجع لقوله وإذا لم يكن الخ وأما ما قبله فالأقرب منه الأول فليراجع (قوله نفذ) لم يتعرض لحكم الجواز وعدمه اكتفاء بما مر في الرهن الجعلي اه بصري (قوله قيمته) عبارة المعنى الأقل من الدين وقيمة الرقيق اه (قوله وهو) أي الذي يلزمه أداء ولا يوصف كونه دينيا لصح الخ (قوله الأقل من القيمة والدين) يعني أقل الأمرين من قيمة التركة والدين قال في قوله الأقل عوض عن المضاف إليه من بيان لا تغضبية والافساده المعنى كما هو ظاهر وكذا معنى قوله الآتي الأقل منهما (قوله مما مر عن السبكي الخ) أي في مرجع فعله لا يظهر يستوي الدين المستغرق وغيره في الأصح (قوله فأراد الخ) لا يخفى ما في الجواب من مخالفة الظاهر والتكليف والتعويل على القرينة الخفية فالتعبير مع ذلك بعدم صحة الإبراد تحامل ليس في محله كذا أفاده الفاضل المحشي وفيه تسليم للورود على المتن وفي حاشية الزبلي على المنهج ما نصه لكن لا أن تمنع ورودها لأن كلامه أي المنهاج في أمساكها وقضاء الدين وهذه أي صورة نقص القيمة في أمساكها وقضاء بعض الدين انتهى اه بصري وفي الجبري بعد ذكر جواب الزبلي ما نصه وفيه نظر لا يخفى حلي وأجيب عنه بأن كلامه أي المنهاج في الجواز لا في لزوم وهذا أحسن من قول الزبلي اه (قوله إن له أمساكها الخ) أي ومقتضى المتن أنه ليس له ذلك إلا بقضاء جميع الدين والمورد شيخ الإسلام (قوله عليه) أي على المتن (قوله ذلك) أي كان له الخ نهاية ومعنى (قوله نعم الخ) استدراك على المتن (قوله لو أوصى) أي قوله وكذا في النهاية وتوافقي الأقوله وأوصى ببيع عين من ماله لفلان (قوله إليه) أي الدائن ع ش (قوله عوضا عن دينه) ثم إن كانت تلك العين قدر الدين فظاهر وإن زادت قيمتها عليه فينبغي أن قدر الدين من رأس المال وما زاد وصية يحسب من الثلث إلى آخر ما في الوصية ووقع السؤال عما لو أوصى شخص بدينهم تصرف في مؤن تجهيزه وهي تزيد على قدر المثلث المعتادة هل تصح الوصية في الزائد أم لا والذي يظهر أن ما زاد على المعتادة وصية لمن تصرف عليهم المؤن عادة فان خرج ذلك من الثلث نفذت ويغرقها الوصي أو الوارث على من تصرف إليهم عادة بحسب رأيه وهل من ذلك ما جرت به العادة من الذين يصلون على النبي صلى الله عليه وسلم أمام الجنائز وغيرهم أو لا ولا يبعد أنهم يعطون وليس ذلك وصية بمكر وهو لا يتقيد بذلك بعدد بل يفعل ما جرت به العادة لا مثال الميت وبقى ما لو تبرع بمؤن تجهيزه غير الوارث هل يبقى الموصى به للورثة كقيمة التركة أو تصرف لمن قام بتجهيزه زيادة على ما أخذوه عملا بأن هذا وصية لهم فيه نظر والظاهر الأول اه ع ش ويظهر تقييده أخذ من أول كلامه بما إذا لم يراد الموصى به على المؤن المعتادة والأقل أن يدبصرف لمن قام بتجهيزه زيادة على ما أخذوه والله أعلم (قوله أو على أن تباع الخ) عطف على عوض الخ أو على بدفع عين الخ وعلى بمعنى الباء ولو حذفها عطف على الدفع لكان

ولا يخفى ولا يكون معنى فظاهر فوجد (قوله وباطنا) يدل عليه قوله الآتي فسخ (قوله خير صحيح) لا يخفى ما في الجواب من مخالفة الظاهر والتكليف والتعويل على القرينة الخفية فالتعبير مع ذلك بعدم صحة الإبراء

يحمل بوصيته وامتنع على الوارث امساكها والقضاء من غيرها لانها قد تكون أحل من بقية أمواله وكذا الواسطات على جنس الدين لان المستحق الاستقلال باخذها ذكره الرافعي وسبقه اليه اندنجي في الاولى والرويان في الثانية وأما الاخيرة فلم أر من وافقه ولا من خالفه وانما يتجه ما ذكره ان قال بدون عن المثل أو بغير نقد البلد أو بموئجل ونحو ذلك مما يظهر فيه ان للتخصيص معنى يعود نفعه على المشتري ومنه أن يكون له غرض في خصوص تلك العين ولو بأزيد من ثمن مثلها أمالوقال بشر المثل الحال من نقدا للبلد وأطلق (١١٥) ولم يعرف له غرض في تلك العين فالذي

يظهر عدم صحة هذه الوصية لانها كالعيب وقوله وكذا الى آخره المراد منه كدال عليه السياق أن محل قولهم للوارث امساك التركة والقضاء من ماله حيث لم يكن الدين من جنس التركة والا فان أراد اعطائه من غير التركة ما هو من جنس دينه فورا أجبر الدائن على القبول ككافي نظيره من الرهن الجعلي لان امتناعه حينئذ تعنت وتعلق حقه بعين التركة لكونها سرهونة فيه لا يمنع الاعطاء من غيرها المساوي لها لان تعلق حقه انما هو بالذمة حقيقة وبالتركة توثقا وإذا كان بالذمة تخير الوارث في قضائه من أي محل شاء حيث لا ضرر على الدائن بوجهه وإذا وجبت اجابة الراهن في الرهن الجعلي في نظير ذلك بشروطه مع كونه أقوى بالنظر لما نحن فيه فأولى هذا فان قلت قررنا في الوصايا وغيرها أن الأغراض تختلف باختلاف الأعيان فقياسه اجابة دائن له غرض في عين التركة قلت لم يطلقوا ذلك الاختلاف

أخصر وأوضح (قوله عمل بوصيته الخ) واضح الا في صورة ما إذا أوصى ان تباع وفي دين من ثمنها لم يعين مشتريا فانه ينبغي تقييده بحد إذا ظهر مشتر يكون ماله أطيب من مال الوارث واذا لم يظهر وجه تخصيص البيع فليتأمل اه سيد عمر وقد يقال ان ما ذكره الشارح كالتهاية والمعنى من احتمال قصد صرف أطيب أمواله في جهة قضاء دينه كافي في التخصيص (قوله والقضاء من غيرها) أي فلو خالف وفعل نفذ تصرفه وان أتم بامساكها الرضا المستحق بما بذله الوارث ووصوله الى حقه من الدين شيئا الزيادة اه ع ش وينبغي تقييده بالنسبة للصورة الاولى أخذا لما مر عنه بما اذا لم ترد قيمة العين على الدين (قوله لانها قد تكون الخ) راجع للاولين وأما الثالثة فيظهر وجهها من قوله الآتي وأما الاخيرة الخ (قوله لو اشتملت) أي التركة (على جنس الدين) ظاهرها امتناع امساك الوارث هنا اه سم عبارة ع ش أي فليس له امساكها وقضاء الدين من غيرها لان صاحب الدين ان يستقل بالاخذ شيئا الزيادة أقول يتأمل وجه ذلك فان مجرد جواز استقلال صاحب الدين باخذ ذمة من التركة لا يقتضي منع الوارث من أخذ التركة ودفع جنس الدين من غيرها فان رتب الدين لم يتعلق حقه بالدين تعلق شركة وانما تعلق بها تعلق رهن والراهن لا يجب عليه توفية الدين من الرهن ثم رأيت في ج اه (قوله ذكره الرافعي) أي قوله نعم الى هنا (قوله وسبقه) أي الرافعي (اليه) أي المذكور (قوله في الاولى) أي في الوصية بالدفع و (قوله في الثانية) أي في الوصية ببيع عين والتوفية من ثمنها (قوله وأما الاخيرة) وهي الوصية ببيع عين من ماله لغلان (قوله وافقه) أي الرافعي في الاخيرة (قوله ان قال) أي الموصي في الاخيرة (قوله عما يظهر فيه) أي منه (قوله ان للتخصيص معنى الخ) الاخصر الاوضح ان في التخصيص نفع يعود على المشتري (قوله ومنه) اه من ذلك المعنى (قوله غرض) أي للمشتري وكذا انظيره الآتي (قوله وقوله) أي الرافعي (قوله حيث لم يكن الخ) خبر ان والجهة خبر المراد الخ وجملة الكبرى خبر وقوله وكذا الخ (قوله والا فان الخ) أي وان كان الدين من جنس التركة فنظر فان أراد الخ ودعوى دلاله السياق على هذا التفصيل في غاية البعد وان كان التفصيل في نفسه قريبا كما مر عن ع ش (قوله ما هو من جنس الخ) نفعل ثانيا للاعطاء الجار والمجرور حال منه (قوله ولان امتناعه الخ) عطف على كافي نظيره الخ (قوله حيثئذ) أي حين اذ راد ما ذكر (قوله وتعلق حقه) أي الدائن (بعين التركة الخ) جواب معارضة تقديرية (قوله لا يمنع الخ) خبر قوله وتعلق الخ (قوله لما نحن فيه) أي من رهن التركة شرعا (قوله فأولى هذا) أي بوجوب اجابة الوارث (قوله فقياسه) أي ذلك المقرر (قوله ذلك الاختلاف) أي تأثيره في الاجابة (قوله حقه) أي حق المستحق (قوله لا بد من الاجازة) أي اجازة الورثة (قوله لها) أي للعين الاولى ولعل الاولى له أي لحقه (قوله وان أراد الخ) عطف على قوله ان أراد اعطائه من غير التركة الخ (قوله فله الاخذ) أي للدائن أخذا لجنس استقلاله اه كردى (قوله لعديه) أي الوارث (قوله وغيره) أي وفي غير ما فيه جنس الدين (قوله وبهذا الذي ذكرته) أي بقوله وان أراد اعطائه من غير الجنس الى هنا (قوله هنا) أي فيما اذا اشتملت التركة على جنس الدين (قوله ثم استشكله) أي جواز الاستقلال (قوله لا يتعاطى البيع الخ) أي يبيع مال الغير واسد فاعثه لنفسه (قوله والوالد الخ) أي تحامل ليس في محله (قوله لو اشتملت) أي التركة على جنس الدين ظاهرها امتناع امساك الوارث هنا (قوله

حتى يتأتى ما ذكره وانما خصوه بما اذا كان حقه متعلقا بأعيان التركة ملكا كان أوصى لكل وارث بعين هي قدر حصته لا بد من الاجازة حيثئذ لا اختلاف الأغراض باختلاف الأعيان وأما من حقه في الذمة أصالة وليس له في الأعيان الا التوثق فلا يجاب الى تعيين عين دون عين مساوية لها لظهور تعنته حينئذ كما تقرر وان أراد اعطائه من غير الجنس أومع تأخير لغير ضرورة فله الاخذ لكن ان وجدت شروطا لظفر لعديه يمنع الجنس أو بالتأخير وقد صرحوا بجريان الظفر بشرطه فيما فيه جنس الدين وغيره وبهذا الذي ذكرته ودل عليه كلامهم برده على من زعم ان المستحق هنا الاستقلال بالاخذ ثم استشكله بأن الانسان لا يتعاطى البيع والاستيفاء لنفسه الا في مسئلة الظفر والوالد مع الطفل وبأن

الرافعي ذكر في خطا المغضوب بثله وقلنا الخطا اهلاك ان لا غاصب ان يعطيه من غير الخلو طمع كونه اقرب الى حقه ولعل الفرق ان ذمة الميت
تغرب وانتقل الحق الى عين التركة بخلاف الغاصب فان العين قد تلفت بالخلط وانتقل الحق الى ذمته فالذمة هنا كالتركة ثم اهو وجهرده انه ليس
هنا بيع لان القرض في مجرد اخذ من التركة وانه توهم انه لا ياتي هنا طفر مطلقا وليس كذلك لما علمت من تاتيه في بعض الصور واما ما ذكره
من استشكل ما هنا بمسئلة الخلط والفرق بينهما فاسه ومنشؤه عدم تامل كلامهم هنا ثم وبيانه انهما على حد سواء لان الغاصب بالخلط ملك
الخلوط وصار رهنا بحق المالك فلا يصح تصرف (١١٦) الغاصب فيه الا بعد اعطاء المالك للبدل وحينئذ فهذا كالتركة هنا ملك للوارث

ومرهونة بالدين فلا يصح
تصرفه فيها قبل وفاء الدين
واذا تقر رانهم معا على حد
سواء فما تقرره هنا من
التفصيل ياتي ثم فاذا اراد
الغاصب اعطائه من غير
الخلوط فامتنع فان كان البدل
الواجب له من جنس الخلوط
او من غير جنسه تاتي جميع
ما ذكر واطلاق الرافعي ثم
الاعطاء من غير الخلوط مقيد
بما قاله هنا من التفصيل لما
علمت من اتحادهما في ان
كلام من التركة والخلوط ملك
الوارث والغاصب ومرهون
بما في ذمة الميت المنزلته
وارثه وبما في ذمة الغاصب
فالتعلق بالذمة باق فيها
وزعم خراب ذمة الميت لا يصح
هنا لان الاصح ان له ذمة
صحيحة وان قولهم ذمة
الميت خربت فمحول على ان
خراجها انما هو بالنسبة
للاستزام دون الالتزام الا
تري انه لو تعدي بحقر
ضمن من تردى فيه بعد
موته ثم رأيت آخر كلام
ذلك الزعم انه لا فرق بين
المستثنين لكنه استنتجه

ومسئلة الوالد الخ (قوله وقلنا الخ) أي والحال قد قلنا الخ (قوله أن للغاصب الخ) أي وليس للمالك المغضوب
الاستقلال بالاخذ من الخلوط (قوله أن يعطيه) أي المالك (قوله مع كونه) أي الخلوط (قوله ولعل الفرق)
أي بين التركة المشتملة على جنس الدين وبين الخلوط (قوله إلى ذمته) أي الغاصب (قوله هنا) أي في مسئلة
الغصب و (قوله ثم) أي في مسئلة موت المدين (قوله وجهرده) أي الزاعم (قوله أنه ليس هنا) أي في
استقلال المستحق بالأخذ وهذا رد للاشكال الاول (قوله في مجرد اخذ من التركة) أي أخذ الدين من جنسه
الذي اشتمل عليه التركة (قوله وانه توهم الخ) أي الزاعم عطف على قوله أنه ليس الخ (قوله لا ياتي هنا) أي في
مسئلة التركة (قوله في بعض الصور) أي فيما اذا اشتملت التركة على جنس الدين وأراد الوارث اعطاء الدين
من غير جنسه أو مع تأخير بغير ضرورة (قوله والفرق الخ) عطف على الاستشكال (قوله وبيانه) أي بيان
السهو والصواب (قوله للبدل) أي من الخلوط أو غيره (قوله فهذا) أي الخلوط (قوله كالتركة) خبر فهذا
(قوله هنا) أي في مسئلة الموت (قوله ملك للوارث الخ) خبر مبتدأ محذوف أي فانه بأي التركة ملك للوارث
الخ وكان الاختصار الواضح أن يقول بدل وحينئذ فهذا كالتركة الخ كما أن التركة الخ (قوله فاذا اراد الخ)
بيان لجريان التفصيل في مسئلة الخلط (قوله اعطائه) أي البدل (قوله فان كان البدل الواجب له) لعل
الانساب الاختصار فان كان المعطى (قوله في أن كلام من التركة والخلوط ملك للوارث الخ) لا يخفى ما في هذا
التعبير وكان الاولى مع الاختصار في أن كلام من التركة والخلوط مرهون بما في الذمة أي ذمة الميت المنزل الخ
في الاول وذمة الغاصب في الثاني (قوله المنزل الخ) نعم سببي لانه يثبت فاعله قوله وارثه (قوله وان قولهم
الخ) عطف على أن له الخ (قوله دون الالتزام) مصدر المبني للمفعول (قوله استنتجه) أي عدم الفرق (قوله
من تكلفه) أي الزاعم (قوله جملة) أي الزاعم مفعول التكلف (الاعطاء) أي جواز الاعطاء (من الغير) أي
غير التركة والخلوط (فهما) أي مستاتي الموت والغصب (قوله على ما الخ) متعلق بالجملي (قوله اذا حصل
تأخير) أي في الاعطاء من التركة والخلوط (قوله كلزعم) من الجملي المذكور (قوله ما ذكرته) أي من
الاجبار على القبول اذا كان الغير المعطى من الجنس وفورا أي جنس الدين هنا وجنس الخلوط ثم وان
أمكن الاعطاء من التركة والخلوط فورا (قوله عليها) أي قضاء الدين وقبضه وقبض الوديعة (قوله حينئذ)
أي حين وجود الوارث الحائز (قوله اذالم يوص) يفيد أنه اذا أوصى به فهو لاوصى اه سم (قوله فهو)
أي القضاء (قوله وبهذا) أي بالغرض المذكور (قوله الالهل) أي الجامع اشروط القضاء (قوله لان
ولاية الخ) تعليل للحصر و (قوله لانه ولي الميت) تعليل لهذه العلة (قوله والحاصل) أي حاصل ما يتعلق
بالمقام عبارة سم أي في هذا وما تقدم اه (قوله بما مر) أي بالقضاء والقبض (قوله على ما ذكرناه) أي
من الغرض المذكور (قوله كونه مستغرقا) أي كون الوارث حائرا اه كرده (قوله فيه) أي للوارث
في البيع الوفاء (قوله فلو باعاه) تغريغ على تقييد الاذن بالصراحة أي باع الوارث شيئا من التركة للغريم
أخذ من التعليل (قوله لان ايجابه) أي الوارث (وقع باطلا) أي لعدم الاذن الصريح (قوله قبوله له) أي
اذالم يوص يفيد انه اذا أوصى به فهو لاوصى (قوله والحاصل) أي في هذا وما تقدم (قوله

قبول

من تكلف جملة الاعطاء من الغير فبهما على ما اذا حصل تأخير وليس كلزعم بل الحق ما ذكرته فتأمل وقضية المتن بل

صريحه أن للوارث الحائز الاستقلال بقضاء الدين وقبض الدين الميث ووديعته من غير اذن القاضي اذ ولاية له عليها حينئذ وقولهم اذالم يوص
بقضائه فهو للقاضي مفروض فيما اذا كان في الورثة محجور عليه أو غائب وهذا يندفع اطلاق بعضهم أن المنقول أنه لا يباع شيء من التركة
الا باذن القاضي الالهل لان ولاية قضاء الدين اليه لانه ولي الميت والحاصل ان شرط استقلال الوارث بما مر على ما ذكرناه كونه مستغرقا وقصد
البيع للرفاء واذن الغريم له فيه صريح محالو باعاه بلا اذن لم يصح فيما يظهر لان ايجابه وقع باطلا فلم يصح قبوله له

ولا ينافيه اعتقار ذلك في الرهن الجعلي على ما يقتضيه كلامهم لانه يحتاج هنا أكثر اذ لو أذن الدائن الراهن أن يتصرف في الرهن لنفسه صح ولو أذن للوارث هنا في ذلك لم يصح كما مر ولو زاد الدين على التركة فطلب الوارث أخذها بالقيمة ولا شبهة في ماله أي والتركة ومال الغريم لا شبهة فيه وقال الغريم تباع زيادة أجيب الوارث على الأصح فان الظاهر والأصل عدم الراغب وللناس غرض في اخفاء تركة مورثهم عن اشهارها بالبيع واختار الأذرعى اجابة الغريم نظرا لنفع الميت اذ النداء يثير الرغبات فان قلت يؤيده (١١٧) اجابة الغريم فيمالمال الغريم أما أخذها

بكل الدين قلت يفسر قبان هنا نفعاً محققاً للميت وهو سقوط الدين عن ذمته وخلاص نفسه من حبسها بخلاف ذلك فانها اذا اشترت في النداء قد يحصل ذلك وقد لا فاجيب الوارث كما تقررون نقل الزركشي عن الكفاية عن البحر انه لو تعلق الدين بعين التركة لم يكن للوارث امساكها وفيه نظر واطلاقهم أوجه (والصحيح ان تعلق الدين بالتركة لا يمنع الارث) والا لورث من أسلم أو عتق قبل قضاؤه ولم يرب من مات قبل ذلك ولان تعلق الرهن أو الارش لا يمنع الملك في المهرن والعبد الجاني وقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين غاية للمقادر لا للمقدر أي لا تعتقدوا أن الثمن من أصل المال وانما هو بعد الفاضل عن دينك وقضية كونها ملكه اجباره على وضع يده عليها وان لم تف بالدين ليوفي بما ثبت منه لانه خليفة مورثه ولان الراهن يجبر على الوفاء من رهن لا يملك غيره فان امتنع ناب عنه الحاكم وكلامهم في وارث عامل المساقاة طاهر في ذلك

قبر للغريم لا يجاب (قوله ولا ينافيه) أي عدم صحة ذلك البيع (قوله اعتقار ذلك) أي البيع للغريم بلا اذن (قوله اذلو أذن الخ) تعليل لاكثر بقا احتياط هنا ولك ان تقول انما فرق بينهما في هذه الصورة لان المدرك اقتضاه بخلاف ما استشهد عليه فليتامل اه بصري وقوله لان المدرك أي رعاية براءة ذمة الميت (قوله كما مر) أي في شرح تعلق المهرن (قوله ولا شبهة في ماله) ينبغي أن يقال أو كانت الشبهة في ماله أخف أو مساوية لها في التركة ومال الغريم وينبغي أن ينظر أيضا اذا ظهر راغب أبخني يكون ماله أطيب من مال الوارث اه سيد عمر (قوله وقال الغريم الخ) عطف على قوله طلب الوارث الخ (قوله أجيب الوارث الخ) وفاقا لالنهاية والمغنى (قوله فان الظاهر والأصل الخ) فان طلب بزيادة لم يأخذها الوارث بقيمتها كما مرح به ابن المقرئ نهاية ومعنى (قوله يؤيده) أي ما اختاره الأذرعى من اجابة الغريم (قوله سقوط الدين) أي جميع الدين الزائد على التركة (قوله قد يحصل ذلك) أي النفع يظهر راغب برائد (قوله ونقل الزركشي الخ) أقره لالنهاية والمغنى عبارة عما قال الزركشي ومحل كون ذلك للوارث اذ لم يتعلق الحق بعين التركة فان تعلق به لم يكن له ذلك فليس للوارث امساك كل مال القراض والزام العامل أخذ نصيبه منه من غيره كفاي الكفاية عن البحر اه قال الرشيدى قوله اذ لم يتعلق الحق الخ أي تعلق ملك بدليل المثال اه وقال ع ش قوله أخذ نصيبه منه من غيره ووجه بان العامل يملك حصته من المال فيصير ميراثا للوارث اه (قوله لو تعلق الدين) قضيته ومر عن النهاية والمغنى أن نفا أن كلام البحر فيه ما تعلق بعين التركة تعلق ملك فخرج ما تعلق بها تعلق وثوق به يندفع النظر الآتي (قوله والارث الخ) عبارة لالنهاية لانه لو كان باقيا على ملك الميت لو جب أن يرثه من أسلم أو عتق من أقاربه قبل قضاء الدين اه (قوله قبل ذلك) أي القضاء (قوله تعلق الرهن) أي بالمهرن الجعلي (أو الارش) أي بالجاني (قوله وقوله تعالى الخ) رد لدليل مقابل الصحيح (قوله للمقادر) أي الانصاء من النصف والثالث والثلث و (قوله لا المقدر) وهو الارث اه كردى (قوله بعد الفاضل من دينك) عبارة لالنهاية والمغنى من بعد اعطاء وصية أو ابقاء دين ان كان اه (قوله كونها ملكه) أي كون التركة ملك الوارث (قوله ما ثبت منه) أي من الدين اه كردى عبارة ع ش أي ثبت وفاؤه بان يجب دفعه للمستحق اه (قوله فان امتنع) أي الوارث من وضع اليد (قوله في ذلك) أي في أنه يجبر الوارث على وضع اليد وينوب الحاكم عن الممتنع قول المتن (ولا يتعلق الخ) كذا في نسخ الشارح بالواو وهو في النهاية والمغنى بالقضاء عبارة عما اذا كان الدين غير مانع للارث فلا يتعلق الخ قول المتن (فلا يتعلق بزوائد التركة) ظاهره ولو متصلة كالسمن فتقوم مهزولة ثم سمينه فصار اذ عن قيمتها مهزولة واختص به الورثة ولا ينافي هذا قوله كالكسب لانه مثال ويؤيد هذا ما يأتي في قوله مر وفصل الحكم الخ لكن عبارة جيز وائدا التركة المنفصلة انتهى ومفهومه أن المتصلة يتعلق بها الدين لكنه ذكر بعد ذلك في الحب اذا انعقد بعد موت المدين ما يقتضى أن الزيادة المتصلة لا تكون رهنا فتقوم التركة بالزيادة وبدونها كما سبق فابرجع فانه مهم اه ع ش (قوله وظاهره) أي ظاهر تعبيرهم بالحادثة بعد الموت (قوله أن المراد به) أي بالموت (قوله لاسم) أي في أول الجنائز اه كردى (قوله أو كان العاوق الخ) عطف على قوله كان الموجب (قوله واقعاً) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه والا فراد نظر الظاهر العطف بأو (قوله ويلحق بذلك) أو تارث خرج ما اذا مات قبل ما يبرهالكن يؤخذ من قوله الآتي لم يتعلق الغرماء بما الخ انها تركة إلا

(ولا يتعلق الدين بزوائد التركة) المنفصلة الحادثة بعد الموت كذا عبروا به وظاهره ان ما حدث مع الموت تركة ويظهر ان المراد به آخر الزهوق لان الأصل بقاء ملك الميت حتى يتحقق الناقل ولا يتحقق الانقضاء خروج الروح ولا أثر لشخص البصر لاسم أنه بعد خروجها وانه من آثار بقايا حاراتها الغر بزيه ولذا تجد الذبوح يتحرك حركة شديدة كالكسب والنتاج بان كان الموجب للارث كالصنفين عبيد التركة مثلاً أو كان العاوق بالجل من أمة أو بهيمة من التركة واقعا بعد الموت ويلحق بذلك الوارث عن زرع

طول السنبلة منه ذراع فطالت بعد الموت ذراعا آخر فهذا الذراع للوارث لانه زيادة متميزة فكانت كالمفصلة وأما الحب المنعقد بعد ذلك فيأبى
 حكمه ويدل على أن تلك الزيادة المتميزة في الطول لها اعتبار قول المتولي وغيره في أصول نحو البطح ان بيعت بشرط قطع فهي كاصلها المشتري
 أو بشرط قطع فهي للبائع ولومات عن نحو نخل وقدر برز طلع أو نحوه كالنور أو علقت بالجل قبل الموت أو معه وجد تأمر أم لا فالثمره والجل
 تركته تعلق به الدين بناء على الأصح ان الجل يعلم واذا ثبت هذا في الجل ثبت في نحو الطلع المذكور بالاولى ومثله اسبال الزرع فان وقع بعد
 الموت فاز بحبه الوارث أو معه أو قبله فتركة (١١٨) ثم ما حكم به الوارث وتعذرت قسمته وبيعه لعدم رؤيته مثلا ينتظر وضعه وحصاده وما لا

يتعذر فيه ذلك كالتائل من
 السنابل وكالثمر الذي لم
 يؤبر يقومان بعد الموت
 وقبله فخاص الزائد
 للوارث وما عداه تركته هذا
 ما يظهور من متفرقات
 كلامهم ثم رأيت الأذري
 قال لومات عن زرع لم يسنبل
 فهل الحب تركته والورثة
 الاقرب الثاني وهو موافق
 لقولي فاز بحبه الوارث الخ
 قال فلو برزت السنابل
 فماتت ثم صارت حبا فهذا
 موضع تأمل اه وسبب
 توقفه كما هو ظاهر ما أشعر
 به كلامه انه متوقف في
 السنابل نفسها هل هي
 تركته لو جودها قبل الموت
 أولا لان المقصود منها هو
 الحب انما وجد بعد الموت
 أما على ما قدمته أن السنبلة
 بعضها الذي طال بعد
 الموت للوارث وما قبله تركته
 فالحب للوارث لانه لم يبرز
 الا بعد الموت ولا نظر للسنابل
 لان كلام من المبت والوارث
 ملك بعضها فتعارضوا
 وتساقطوا حيث يتعين أن

أي بما ذكر من الزوائد انفصلة (قوله طول السنبلة منه ذراع الخ) لا يخفى ما في هذا التمثيل (قوله فهذا
 الذراع للوارث) وفاقا للنهاية (قوله بعد ذلك) أي الموت (قوله لها اعتبار جلته) خبران و (قوله قول المتولي
 الخ) فاعل يدل سكن في دلالة تام ل (قوله ان بيعت الخ) و (قوله فهي) أي الأصول (قوله كاصلها) أي
 كمعروف الأصول اذا لاصل المراد به هنا العرق مفرد مضاف فيسم ولذا أنت صيرته في قوله الآتي فهي
 للبائع (قوله ولومات الخ) كذا في النسخ عطف على قوله مالومات عن زرع الخ ويناقض مفاد هذا العطف
 من الالتحاق قوله الآتي فالثمره والجل تركته الخ ولعل أصله وأمالومات الخ عطف على وأما الحب الخ وسقطت
 الالف من القلم (قوله أو علقت الخ) عطف على مات عن نحو نخل (قوله وجد تأمر أم لا) كان الاولى تقديمه
 على قوله أو علقت الخ (قوله فالثمره الخ) لكن ينبغي أن ما يقابل نحوها للوارث أخذ مما في مسئلة الزرع قال
 سم على منهج ولو بذر أرضا ومات والبذر مسـ يترب بالارض لم يبرز منه شيء ثم ثبت وبرز بعد الموت قال مـ
 يكون جميع ما يبرز بنما للوارث لان التركة هي البذر وهو باستناره في الارض كالتالف وما يبرز منه ليس
 عينه بل غيره لكن مقتضى ولو ناسي منه كما قاله وأظن أن ذلك بحث منه لا نقل فيه فليتأمل وليراجع انتهى أي
 فانه قد يقال ان البذر حال استناره كالجل وهو للوارث مطلقا عـ وش وقوله للوارث مطلقا صوابه كما يقتضيه
 سباقه تركته مطلقا (قوله فيتلحق به) أي بكل من الثمر والجل (قوله واذا ثبت هذا) أي السكون تركته
 ومتعلقا بالدين (قوله بالاولى) أي لظهور نحو الطالع المذكور دون الجل (قوله ومثله) أي مثل الجل المار
 (قوله اسبال الزرع) بكسر الهمزة وفي القاموس أسبل الزرع خرجت سبولة اه (قوله ثم ما حكم الخ) أي
 أي من الجل والحب (قوله وكالثر) يعني الحادث قبل الموت أو معه ثم زاد نمو بعده كما مر عن عـ وش والافا لثمر
 الحادث بعده كله للوارث (قوله يقومان) أي السنابل والثمر (قوله الاقرب الثاني) أقره النهاية أيضا وقال
 عـ ش أي فيأخذ الوارث السنابل وما زاد على ما كان موجودا من الساق وقت الموت اه (قال) أي الأذري
 وكذا ضمير توقفه وضمير كلامه أنه الخ (قوله للوارث) خبر بعضها والجله خبران (قوله وما قبله تركته) عطف
 على قوله بعضها الخ (قوله فالحب للوارث) وفاقا للنهاية (قوله وهو انما يبرز) أي الحب (قوله اولى منه) أي
 بان يكون مرهونا (قوله من نخيل الخ) متعلق بحدث (قوله هنا) أي في الرهن الشرعي و (قوله ثم) أي في
 الرهن الجعلي (قوله من نحو سعف الخ) بيان لما حدث (قوله غير مرهون) خبر ما حدث الخ (قوله اعني بالخ)
 أي سواء اعتيد الخ (قوله قطع ذلك) أي ما حدث الخ أو نحو سعف الخ (قياس ما هنا الخ) أي المذكور بقوله
 سابقا أي والموت هنا كالعقد (قوله ان الذي عليه الخ) مفعول ينافي وقاعله قياس الخ ويجوز العكس (قوله
 ثم) أي في الرهن الجعلي (قوله ان المقارن الخ) خبران الذي الخ (قوله مما ذكر) أي من نحو السعف الخ
 (قوله أيضا) أي كالحادث بعد العقد (قوله وقد ذكرتم الخ) الواو حالية (قوله هنا الخ) أي في الرهن الشرعي
 (قوله انه) أي ان نظيره وسوا المقارن للموت والحادث معه (قوله ليس ذلك) أي ما جرى عليه الجمع (قوله انما
 ما زاد بالتأخير بعد الموت (قوله بيعت بشرط قطع) ظاهره وان لم يرو فيه نظر

المدار على البروز كافي الطالع وهو انما يبرز بعد الموت فليغز به الوارث فتأمل ذلك كما فانه مهم ثم رأيت ما يؤيد
 ما ذكرته بل يصرح به وهو قولهم ما قارن عقد الرهن من نحو طلع وجل مرهون بناء على الأصح أن الجل يعلم والطلع أولى منه لظهوره وقولهم
 ما حدث بعد عقد الرهن من نخيل مرهونة أي والموت هنا كالعقد ثم من نحو سعف وعا طلع واي ف وأصول سعف وأولا دنت من عروق
 النخلة يجنبها غير مرهون اعتيد قطع ذلك كل سنة أم لا وقول ابن الرفعة في ورق يترك الى ان يسقط وفي حريد وأغصان غير مقصودة انها مرهونة
 مر دو فان قلت ينافي قياس ما هنا على الرهن الجعلي أن الذي عليه جمع متقدمون ثم ان المقارن للعقد مما ذكر غير مرهون أيضا وقد ذكرتم
 هنا أنه مرهون قلت ليس ذلك متفقا عليه فقد قال المتولي ثم ينظر ما قلناه هنا انها مرهونة وتسليم

أن المعتقد الأول يفرق بين ما أشرت إليه آتغالان الأصل بقاء ملك الميث فاستصحبناه على ما وجد قبل تمام خروج وجهه والأصل هنا بقاء ملك الراهن من غير تعلق به حتى يتحقق وجود العقد الموجب لتعلق الحق به ولا يتحقق ذلك إلا فيما وجد بعد العقد لا معه وذكرنا أن الرجل إذا كان غير مرهون لم تبسح أمه قبل الوضع بغير رضا الراهن فتعذر توزيع الثمن وتباع نخلة (١١٩) مرهونة حدث طلوعها بعد الرهن دخل طلوعها

في البيع أم لا وفيما إذا أراد بيع ما حدث طلوعها استثناء عند بيعها وإن صح معها كما تقرر أنه وهو يؤيد بعض ما ذكرته في البيع وفي زيادة المبيع إذا رد بنحو عيب تفصيل يأتي كثير منه هنا كما يعلم بالتأمل الصادق ومنه قواهم وطلوع ونمرة حادثان بعد عقد الشراء للمشترى كالجل الحادث حيثما بخلاف الصوف عند الشيخين لأنه لما اتصل بالعم أشبه السمن والنايات عند المشتري من أصول ما لا يدخل في البيع كالكراوات للمشترى لأن الحادث منها ليس تبعا للأرض والبيض كالجل وإنما أطلت هنا لأن لم أر من نبه على شيء من ذلك مع مسيس الحاجة إليه فتعين إمعان النظر في كلامهم الذي استنبطت منه ما ذكرته هنا فإنه نفيس مهم

(فرع) ما قبضه أحد الورثة من دين مسورته يشاركه فيه البقية نعم ولو أقال وارث على حصته من دين مورثه فقبضها المحتال فلا يشاركه أحد فيها لأنه قبضها عن الحوالة لا الأثر وباتي قبيل الو كالة ماله تعلق

الح (بيان للنظير والضمير (أنها) السقف ووعاء طاع وليف الح المقارنة للعقد والحادث منه (قوله) أن المعتقد الح (قوله) الأول (أي) أن المقارن للعقد غير مرهون (قوله) آتغال (أي) في شرح ولا يتعلق بزوائد التركة (قوله) الأصل هنا الح (أي) في الرهن الجعلي قضية صنيعة أنه عطف على قوله الأصل بقاء الح فهو من جملة ما أشار إليه آتغال وليس كذلك فكان الأولى أن يقول يفرق بان الأصل ثم كما أشرت إليه آتغال بقاء ملك الح (قوله) إلا فيما وجد بعد الح (الانسيب) إلا بعد تمام العقد لا معه (قوله) وذكرنا (الح) ابتداء كلام أنما ذكرته لتأييد بعض ما ذكره كما صرح به أه كروى ويظهر أنه عطف على قوله الأذرعى قال الح (أي) ثم رأيت ذكرنا الح (قوله) إذا كان غير مرهون) كان حدث بعد العقد (قوله) وتباع الح (قوله) كقوله وفيما إذا أراد الح عطف على قوله أن الرجل الح (قوله) دخل طلوعها في البيع (أي) بيع النخلة المطلق بان لم يؤبر طلوعها (قوله) أم لا (أي) بان يؤبر طلوعها (قوله) أراد بيع ما حدث طلوعها (أي) وحده بدون طلوعها (قوله) وإن صح بيعها (أي) مع طلوعها (قوله) كما تقرر (أي) بقوله دخل طلوعها في البيع أم لا (قوله) انتهى (أي) ما ذكره ثم (قوله) بعض ما ذكرته الح (أي) يعني قوله ثم ما حكم بأنه للوارث الح أه كروى (قوله) وفي زيادة المبيع (أي) خبر مقدم لقوله تفصيل الح (قوله) ومنه (أي) من التفصيل (قوله) بعد عقد الشراء الح (أي) والموت هنا كالعقد ثم (قوله) حيثما (أي) حين إذ تحقق وجود العقد وكان الاوضع بعده (قوله) والنايات الح (قوله) كقوله الآتي والبيض كالجل عطف على قوله وطلوع ونمرة الح (قوله) من أصول الح (قوله) متعلق بالنايات (قوله) ما لا يدخل الح (أي) لا يؤخذ دفعة واحدة (قوله) في البيع (أي) بيع الأرض المطلق (قوله) والبيض كالجل (أي) أي فقيه التفصيل السابق (قوله) ما ذكرته هنا (أي) يعني قوله ويلحق بذلك إلى قوله هذا ما يظهر الح (قوله) فإنه الح (أي) كلامهم الذي استنبطت الح ويحتمل أن مرجع الضمير قوله ما ذكرته هنا (قوله) فرع (أي) إلى قوله ويأتي في النهاية

(كتاب التغليس)

(قوله) هو لغة (إلى المتن في المغنى) لأنه عبر بالتغليس بدل المدين الآتي وكذا في النهاية الأقوله والمغلس الح (قوله) الآتي (إشارة إلى المعتبرات الآتية) في اعتبار اللغة لذلك نظر واضح الآن براد أن ذلك مما صدقته لغة أه سم ولعل لذلك النظر بدل النهاية والمغنى إلى ما مر عنهما قوله التي هي أخس الأموال (أي) بالنسبة لذاتهم فإن النحاس بالنسبة للذهب والفضة نحاس وباعتبار عدم الرغبة فيها للمعاملة والادخار أه عش (قوله) وقسمه (أي) ثمن ماله (قوله) أي الآن (والقرينة عليه ببقية الحديث وهي ثم بعته إلى اليمن وقاله لعل الله يجبرك ويؤدى دينك فلم يزل باليمن حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم أه عش (قوله) أو دين (عبارة النهاية والمغنى) ولديون في كلامه مثال إذا الدين الواحد إذا زاد على المال كاف وكذا لفظ الغرماء أه قول المتن (ديون) أي ولو كانت منافع أه سم على منسج عن مر وصورة ذلك أن يلزم ذمته حل جماعة إلى مكة مثلا أه عش (قوله) لازمة (إلى قوله) ويؤخذ في النهاية والمغنى الأقوله وبهذه إلى المتن وقوله بدين الله إلى بدين غير لازم (قوله) أن كان فور يا) أطلق الاستنوى أنه لا يجز بدين الله واعتمده صاحب الروض نعم لو لم تمت الزكاة

(كتاب التغليس)

(قوله) الآتي (إشارة إلى المعتبرات الآتية) في اعتبار اللغة لذلك نظر واضح الآن براد أن ذلك مما صدقته لغة (قوله) المعسر (قد اعتبر ما اقتضاه تفسير التغليس (قوله) أن كان فور يا) أطلق الاستنوى أنه لا يجز بدين

بهذا فراجع (كتاب التغليس)* هو لغة النداء على المدين الآتي وشهره بصغته لا فلاس المأخوذ من القلوس التي هي أخس الأموال وشرا حبر الحاكم على المدين بشر وطه لا تيقن صرح أنه صلى الله عليه وسلم حبر على معاذ في ماله وباعه في دينه وقسمه بين غرمائه فاصابهم خمسة أسباع حقوقهم فقال لهم صلى الله عليه وسلم ليس لكم أي الآن إلا ذلك والمغلس لغة المعسر وشرا من لا يفي ماله بدينه كما قال ذا كرا حكمه (من عليه) دين أو (ديون) لله تعالى أن كان فور يا أولا دى (حالة) لازمة (زائدة على ماله) الذي يتيسر الاداء منه ولو دينا حالا

وانحصر مستحقها فلا يبعد الجرح حينئذ سم على ج ولعل مراده بالانحصار كونهم ثلاثة فاقبل على ما يأتي الشارح
 مر في أو آخر قسم الصدقات ويؤخذ من كلام سم المذكور أنه لو كان المنذور له معيناً جرحه أيضاً اه ع ش
 عبارة النهاية والمغنى فلا جرح بدين الله تعالى ولو فوراً كما قاله الاسنوي خلافاً لبعض المتأخرين اه قول
 المتن (زائدة) أي وان قلت الزيادة اه ع ش (قوله على ملي عمقر) لا بد من تقييده بكونه حاضراً كما قاله مر
 اه سم قال ع ش وينبغي أن مثل حضوره مالاً أمكن الرفع للقاضي واستيفاء الدين من ماله الحاضر في غيبته
 اه (قوله بخلاف نحو منعة) وان كان ممنهكاً من تحصيل أجرها اعتبر كما قاله بعض المتأخرين بنهاية ومغنى
 قال ع ش قوله من تحصيل أجرها أي حالاً بان تمكن إيجارها بمدة طويلة لا يظهر نقص بسبب تعجيل الاجرة إلى
 حد لا يتغابن به الناس ولا فرق في المنافع بين المملوك والموقوف وينبغي أن مثل المنافع التي يتيسر تحصيل
 أجرها حالاً الوطائف والجامكية التي اعتيد النزول عنها بعوض فيعتبر العوض الذي يرغب بعثله فيها عادة
 ويضم لماله الموجود فان زادت دينه على مجموع ذلك جرح عليه والا فلا اه ع ش (قوله ومغصوب) الا اذا اقتدر
 على انتزاعه مر اه سم (قوله وغائب) أطلقوه (قوله ودين) دخل فيه المؤجل اه سم وفي الجبري ويظهر
 أنه أي الغائب لا يتيسر الاداء منه في الحال وهو ان يكون في مسافة القصر اه (قوله عاينها) أي المنفعة وما
 عطف عليه كردد (قوله فيما عساه يحدث) أي بنحو ان تهاب واصطيد (قوله تبعاً) أي للموجود اه بنهاية
 (قوله لاستقلالاً) عبارة النهاية والمغنى وما جاز تبعاً لا يجوز قصد اه (قوله على ماله الخ) عبارة النهاية والمغنى
 على من ماله مرهون اه (قوله باذن المرتهن) أو فكه الرهن اه بنهاية (قوله وبهذه الخ) أي بالفائدة الثانية
 دون الاولى لا امتناع تصرفه فيها باذن الدائن بدون هذا الجرح احتياطاً للميت لاحتمال دين كمال مما تقدم في
 الفصل السابق في شرح قوله تعلقه بالمرهون اه سم (قوله ما صرح في التركة الخ) أي من عدم تعلق الدين بها
 (قوله من الحاكم) أي دون غيره نهاية مغنى قال ع ش قوله دون غيره أي كالحكم والمصلح وسيد العبد
 المأذون كما يأتي لكن نقل ثم على حج عن شرح العباب أن مثل الحاكم المحكم والطلاق الشارح مر بخلافه
 اه (قوله أو ولي المحجور الخ) الاولى الواو عبارة النهاية والمغنى ولو بنواهم كواياهم اه (قوله للخبر
 المذكور) فيه أنه ليس في الخبر المذكور اشتراط السؤال عبارة النهاية والمغنى لان الجرح لحقهم وفي النهاية
 ان الجرح كان على معاذ بسؤال الغرماء اه (قوله ولتلايخص الخ) ولتلايخص فيه فيضيع حق
 الجميع بنهاية ومغنى (قوله غير فوري) وكذا فوري اذا لمطالبة من معين سم ونهاية ومغنى (قوله

الله واعنده صاحب الروض نعم لو لم تزل كاة النسيئة وانحصر مستحقها فلا يبعد الجرح حينئذ (قوله على ملي
 مقر الخ) أي كما قاله الاسنوي ولا بد من تقييد ذلك بما اذا كان المديون حاضراً كما قاله أيضاً مر (قوله بخلاف
 نحو منعة) ينبغي اعتبار الزيادة على المنفعة اذا تيسر التحصيل منها بالاجارة كما قاله بعض المتأخرين وعلى
 المغصوب اذا قدر على انتزاعه مر نعم قد يخالف الاول ما سيأتي أنه يؤجر أم ولده والارض الموقوفة عليه مرة
 بعد أخرى الى البراءة فان الاسنوي نبه على انه صريح في ان ملك المنفعة لا يمنع الجرح وان كان ماله معها اذا
 على الدين انتهى الان يخص هذا البحث بما اذا تيسر التحصيل في الحال فليتأمل (قوله وغائب) أطلقوه وقوله
 أو دين دخل فيه المؤجل (قوله مردود بان الاصح الخ) وجهه بامر من فاما الاول فيرد عليه ان الجرح المنع فان
 اريد منع المال فهو غير معقول أو منع المدين من التصرف في المال فالرافعي لم يخالف في ذلك وأما الثاني فهو أول
 المسئلة فلا يصح الرد به فليتأمل (قوله لاستقلالاً) فيه ان هذا أول المسئلة (قوله وبهذه) أي وبهذه الفائدة
 دون الاولى لا امتناع تصرفه فيها باذن الدائن بدون هذا الجرح احتياطاً للميت لاحتمال دين آخر كمال مما تقدم
 في الفصل السابق في شرح قوله تعلقه بالمرهون (قوله من الحاكم) وكذا من المحكم كما بينه في شرح العباب
 (قوله أو ولي المحجور) فان لم يطلب الولي الجرح جاز للحاكم الجرح ولم يجب كذا في شرح الارشاد للشارح وسيأتي
 هنا التصريح بوجوبه وهذا الوجه وقضيته انه لا اثر للولي لوجوب الجرح طلب أولي طلب وهذا قضية قول الروض
 ان التمس الغرماء أو كان لغير رشيد قال في شرحه وكذا المسجد أو جهة عامة كالغرماء (قوله غير فوري)

على ملي عمقر أو عليه به
 بينه بخلاف نحو منعة
 ومغصوب وغائب ودين
 ليس كذلك فلا تعتبر زيادة
 الدين عليها لانهم بمنزلة العدم
 وأفهم قوله على ماله أنه اذا
 لم يكن له مال لا جرح عليه
 وبحث الرافعي الجرح عليه
 منعه من التصرف فيما
 عساه يحدث مردود بان
 الاصح ان الجرح انما هو على
 ماله دون نفسه وما يحدث
 انما يدخل تبعاً لاستقلالاً
 وبحث ابن الرفعة أنه لا جرح
 على ماله المرهون لانه لا فائدة
 له وردوه بان له فوائد كمنع
 تصرفه فيه باذن المرتهن
 وفيما عساه يحدث بنحو
 اصطيد وبهذه فارق ما صرح
 في التركة المرهونة في الحياة
 لان ما يحدث منها ملك الورثة
 فلا فائدة للجرح فيها مادام
 الرهن متعلقاً بها (يجرح
 عليه) من الحاكم باعظ
 جرح وكذا منعت من
 التصرف على الوجه وجوباً
 في ماله ان استقل والا فعلى
 واية في مال المولى (بسؤال
 الغرماء) أو ولي المحجور
 منهم للخبر المذكور ولتلا
 يخص بعضهم بالوفاء فيتضرر
 الباقيون (ولا جرح) بدين الله
 تعالى غير فوري كمنذر
 مطلق وكفارة لم بعض
 بسببها ولا بد من غير لازم

كالم كتابه ولا (بالموجب) اذ لا مطالبة بذلك مطلقا او حالا (واذا جبر) عليه (بحال لم يحل المؤجل في الاظهر) لبقاء الذمة بحالها وبه فارق الموت ومثله الاسترقاق لا الجنون على الاصح من تناقض المصنف فيه ولا الردة الا ان اتصلت بالموت ويؤخذ مما تقر في الحلول به ان من استأجر محلا باجرة مؤجلة ومات قبل حلولها وقبل استيفاء المنفعة حلت بالموت كما أفتى به شيخ (١٢١) الاسلام الشرف المنادي وأما افتاء

الشارح بعدم حلولها نظرنا الى انه هنا لم يستوف المقابل بخلاف بقية صور الحلول بالموت فردود بما تقر بأن سبب الحلول بالموت خراب الذمة وهو موجود هنا وبقول الباقي نحل الديون المؤجلة بموت المدين الآتي صورة على مرجوح وبقول الزركشي الا في ثلاث صور مسلم تحمل عنه بيت المال فأت لا يحل على بيت المال وتنتين على مرجوح والاستثناء معيار العموم وفي فتاوى الباقي نفي ما يصرح بذلك وسأذكره آخر الاجارة وبانه قد يحل والاستيفاء للمقابل في مسائل كثيرة كحلول دين الضامن بموته ودين الصديق بموت الزوج قبل وطئه (ولو كانت الديون بقدر المال فان كان كسوا باينفق من كسبه فلا جبر) لعدم الحاجة اليه بل يلزمه الحاكم بقضاء الدين فان امتنع نولي ببيع ماله أو أسكره بالضرب والحبس الى أن يبيعه ويكرره ضربه لكن يهل في كل مرة حتى يبرأ من ألم الاولى لئلا يؤدي الى قتله خلافا لما أطل به السبكي ومن تبعه (وان لم

كالم كتابه) وما ألحق به من ديون المعاملة التي على المكاتب لسيد من اية ومغنى وكالثن في مدة خيار المشتري فلا جبر به لاستيفاء الزوم وان تعدى الجبر اليه لو جبر بغيره وكشرطه للمشتري شرطه للبائع أولهما فلا جبر به لاستيفاء الدين اه ع ش (قوله مطلقا) راجع لما في الشرح و (قوله او حالا) راجع لما في المتن قول المتن (لم يحل المؤجل الخ) واذا بيعت أموال المغلس لم يدخر منها شيء للمؤجل فان حل قبل القسمة التحق بالحال اه نهاية (قوله وبه) اي ببقاء الذمة (فارق الموت) فان المؤجل يحل به (قوله ومثله) اي الموت كردى (قوله الاسترقاق) اي للعربي اه نهاية (قوله الا ان اتصلت الخ) قضيته أن الحلول حينئذ بالردة سم على حج أقول وهو كذلك وتظهر فائدته فيما لو تصرف الحاكم بعد الردة بأداء ماله لبعض الغرماء فاذ مات تبين بطلان تصرفه لتبين حلول الدين بنفس الردة فلا تصح قسمة أمواله على غير أرباب الديون المؤجلة لتبين أنها صارت حالة فيقسم المال بينه وبين غيره اه ع ش (قوله في الحلول به) أي في سبب الحلول بالموت على حذف المضاف (قوله حلت بالموت كما أفتى به الخ) أقره ع ش وساطان (قوله وبقول الباقي الخ) و (قوله وبقول الزركشي الخ) و (قوله وبانه قد يحل الخ) عطف على قوله بما تقر (قوله وفي فتاوى الباقي) خبر مقدم لقوله ما يصرح الخ (قوله بذلك) اي بحلول الاجرة بالموت اه كردى (قوله قد يحل) اي الدين بالموت و (قوله في مسائل الخ) متعلق بحل اه كردى (قوله لعدم الحاجة) الى قوله السابق في النهاية والمغنى الا قوله ويكرر الى المتن (قوله بالضرب) قال في شرح الروض وان زاد مجموعه على الحد وحاصل ما في شرح الروض تعين تقديم الحبس اذا طلبه الغريم أولا وعبارته فان لم يتزجر بالحبس أي الذي طلبه الغريم ورأى الحاكم ضربه أو غيره فعل ذلك وان زاد مجموعه على الحد انتهى اه سم على حج أقول وانما جازت الزيادة على الحد هنا لانه بامتناعه بعد صائل لا يدفع الصائل لا يتعبد بعدد اه ع ش (قوله ويكرر ضربه) أي ولا ضمان عليه اذ مات بسبب ذلك كما يؤخذ من اطلاقه اه ع ش (قوله لما أطل به السبكي الخ) أي مما حاصله أنه يعاقب حتى يؤدي أو يموت اه سم (قوله لو طابه الغرماء) أي طلبوا الجبر في الدين المساوي الخ اه كردى (قوله فان التمس الخ) أي عند الامتناع من البيع اه ع ش (قوله انتهى) أي قول الاسنوي وكذا ضربه اعترضه و (قوله ثم) أي في الكلام على

وكذا فوري اذ لا مطالبة به من معين (قوله كالم كتابه) انظر دين المعاملة للسيد على المكاتب (قول المصنف لم يحل المؤجل) في الزوج وبيع مال المغلس ولو ما اشتراه بمؤجل ويقسم أي ثمنه على أصحاب الحال ولا يدخر شيء للمؤجل ولا يستدام له الجبر فلو لم يقسم حتى حل التحق بالحال ورجع بالعين (قوله وبه فارق الموت) فان المؤجل يحل به (قوله الا ان اتصلت) قضيته ان الحلول حينئذ بالردة (قوله كحلول دين الضامن) قد يفرق بان لزوم الدين للضامن لم يجعل في مقابلة شيء على المضمون عنه وانما لزوم مثله للمضمون عنه محكم ترتب على الضمان وبأن الشرع جعل موت الزوج بمنزلة وطئه ولا كذلك الاجرة (قوله بالضرب) قال في شرح الروض وان زاد مجموعه على الحد وحاصل ما في شرح الروض تعين تقديم الحبس اذا طلبه الغريم أولا وعبارته فان لم يتزجر بالحبس أي الذي طلبه الغريم ورأى الحاكم ضربه أو غيره فعل ذلك وان زاد مجموعه على الحد ولا يعززه نانيا حتى يبرأ من الاول اه (قوله من ألم الاولى) سيأتي في شرح قول المصنف ولو عذر ولي وال الخ قول الشارح مانعه اماما عانديان توجه عليه حق وامتنع من ادائه مع القدرة عليه ولا طريق للتوصل بماله الاعقابه فيعاقب حتى يؤدي أو يموت على ما قاله السبكي وأطل فيه اه فكانه أشار بقوله هنا خلافا لما

(١٦ - (شرواني وابن قاسم) - خامس) يكن كسوا باو كانت نفقته من ماله فكذا لا جبر (في الاصح) لئلا يمتنع من مطالبة حالان لم يطلبه الغرماء في المساوي أو الناقص بعد امتناعه أجيبوا الكنه ليس جبر فاس بل من الجبر الغريم السابق قبيل التولية كذا وقع في شرح المنهج لشجنا وانه أخذ من قول الاسنوي فان التمس الغرماء الجبر عليه جبر في أظهر الوجهين وان زاده له على دينه كذا ذكره الرافعي في الكلام على الحبس وعلمه بخوف اتلافه ماله اه لكن اعترضه المنكيت بان الذي قاله ثم اطلاق لا غير قال

الحبس اه كردى (قوله ثم قال) أى المنكث (فليحمل) أى اطلاقهما وينافى ذلك الحمل قوله وان زاد ماله
الح الا أن يكون هذا من تصرف الاسنوى لامن كلامهما اه سم (قوله انتهى) أى كلام المنكث (قوله
بجمل الاول) أى جواز الجرح ع ش وأقر النهاية والمغنى مامر عن الاسنوى وقال ع ش ظاهره مر أى مامر
عن الاسنوى أنه لا فرق في ذلك أى جواز الجرح بين دين المعاملة والاتلاف اه (قوله وإشاني) أى قول المنكث
بعدم الجواز ع ش (قوله نحو اتلاف) أى دينه على حذف المضاف (قوله من الغرماء) الى قوله ويؤخذ في
النهاية وكذا في المغنى الا قوله ان كان أميناً الخ (قوله من الغرماء) أى ولو بنواهم معنى ونهاية (قوله أصحاب
نظر) أى رشد كردى (قوله ولي محجور) ينبغى أولم يكن له ولي اه سم (قوله نعم الخ) عبارة النهاية فان كان
الدين لمحجور عليه ولم يسأل وليه وجب على الحاكم الجرح من غير سؤال لانه ناظر لمصلحة ومثله مالهو كان لمسجد
أو لجهة عامة كالفقراء أو كالمسلمين فحين مات وورثه وله مال على مفلس والدين مما يحجر به كاهم اه وقوله مر
ومثله الخ فى سم مثله قال ع ش قوله مر ولم يسأل وليه الخ أى وظاهر منه تقصير في عدم الطلب والاجاز كذا
نقله سم على منهج عن الشارح مر وقوله ومثله مالهو كان أى الدين لمسجد كان ملك المسجد مكاناً واستولى
عليه المفلس فتجمدت عليه أخرجه أو نحوها اه (قوله دين غائب) بالاضافة (قوله ان كان) أى المدين اه
سم (قوله ملى) نعت لشقة (قوله وعرضه على الحاكم) قضيته أنه ليس له البحث عن ديون الغائبين ليستوفى
وقضية التعليل بخوف الضياع خلافه فيبحث عنه ويقبضه اه ع ش (قوله لزمه) أطلال الشارح في باب القضاء
على الغائب الكلام في قبض دين الغائب بغير عرض المدين ونقل فيه تناقضاً في كلام الشيخين ثم قال والذي
يتجه أن ما غاب على الظن فواته على مالكة لمفلس أو فسق يجب أخذه عينا كان أو ديناً وكذا لو طلب من العين
عنده قبضها بالسفر أو نحوه وما لا يجوز في العين لا الدين والكلام في قاض أمين قال الزركشى وقد أطلق
الأصحاب أنه يلزم الحاكم قبض دين حاضر ممتنع من قبوله بلا عذر وقياسه في الغائب مثله ولو مات الغائب
ورثه محجور عليه القاضى لزمه قبض وطلب جميع ماله من عين ودين انتهى اه سم (قوله ان كان أميناً)
قال في شرح الروض أى والنهاية والمغنى قال أى في المهمات وكلام الشافعى في الام يدل على أن الدين اذا كان
به رهن يقبضه الحاكم اه أى بالقيود المذكور بان يكون أميناً اه سم (قوله انه يحجر عليه) هل هو على
اطلاقه أو بفرض زيادة الدين على المال اه سيد عراً قول قضية السياق والتعليل أنه على اطلاقه أى فيكون
من الجرح الغريب والله أعلم (قوله على غريم مفلس) بالاضافة سم أى مدينه كردى (قوله محجور عليه ميت)
كل من ماتت لمفلس (قوله من غير التماس) أى من غرمائه اه كردى أى أو ورثته (قوله أوحى الخ) عطف
على ميت (قوله التماس غرمائه) أى الحى مع أنهم ليسوا غرماء المدين الذى يراد الجرح عليه اه سم (قوله وعليه)

أطلال به السبكي الخ الى مخالفة هذا المذكور هنا عن السبكي (قوله فليحمل) هذا الجمل ينافيه قوله وان زاد
ماله الخ الا أن يكون هذا من تصرف الاسنوى لامن كلامهما (قوله ولي المحجور) ينبغى أولم يكن له ولي
(قوله فعله الحاكم وجوباً) ومثله مالهو كان لمسجد أو جهة عامة كالفقراء أو كالمسلمين فحين مات وورثه وله
مال على مفلس والدين مما يحجر به كاهم وقدر اجترع عنه بقوله بسؤال الغرماء (قوله نعم ان كان) أى المدين غير
ثقة وملى ع عرضه على الحاكم الخ أطلال الشارح في باب القضاء على الغائب الكلام في قبض دين الغائب
بغير عرض المدين ونقل فيه تناقضاً في كلام الشيخين ثم قال والذي يتجه أن ما غاب على الظن فواته على مالكة
لمفلس أو جرحاً أو فسق يجب أخذه عينا كان أو ديناً وكذا لو طلب من العين عنده قبضها منه لسفر أو نحوه وما لا
يجوز في العين لا الدين والكلام في قاض أمين كما علم مما مر في الوديعه قال الزركشى وقد أطلق الأصحاب انه
يلزم الحاكم قبض دين حاضر ممتنع من قبوله بلا عذر وقياسه في الغائب مثله ولو مات الغائب ورثه محجور
وليه القاضى لزمه قبض وطلب جميع ماله من عين ودين اه (قوله ان كان أميناً) قال في شرح الروض قال
أى في المهمات وكلام الشافعى في الام يدل على أن الدين اذا كان به رهن يقبضه الحاكم اه أى بالقيود المذكور

ليحمل على ما اذا زاد الدين
اه واقول يجمع بحمل
الاول على ما اذا كان الدين
نحو عن اذ قضية كلامهم
في مجتأ الجرح الغريب
اختصاصه بذلك وما
للمعاملات عن أن تكون
سيد الضياع الاموال والثاني
على ما اذا كان نحو اتلاف
اذ قضية كلامهم هنا انه لا
يجزى الناقص والمساوى
غريباً ولا غيره (ولا يحجر)
عليه (بغير طلب) من
الغرماء لانه لمصلحة وهم
أصحاب نظر نعم لو ترك ولي
المحجور السؤال فعليه
الحاكم وجوباً نظر المصلحة
المحجور ولا يحجر دين غائب
رشيد بلا طلب كما يستوفى
دينه نعم ان كان غير ثقة ملى ع
وعرضه على الحاكم لزمه
قبضه ان كان أميناً والا حرم
كاهم ظاهره يؤخذ من
لزم قبضه له انه يحجر عليه
حتى يقبض منه لئلا يضيعه
قبل تيسر القبض منه
ويجمل خلافه ويبحث
شارح جواز الجرح على غريم
مفلس محجور عليه ميت
من غير التماس نظر المصلحة
أوحى التماس غرمائه وان لم
يلتمس هو وعليه مع ما فيه
لا ينافيه قولهم لا يحلف

غريم مفلس نكل وميت نكل وارثه ولا يدعي ابتداء لان ما نحن فيه امر تابع وهو يعتذر فيه ما لا يعتذر في المقصود من الحلف وابتداء الدعوى (فلو طلب بعضهم الحجر ودينه قدر يحجر به) بان زاد على ماله (حجر) عليه لو جود شرطه لم لا يختص اثره بالطالب (والا) يحجر به (فلا) يجاب لان دينه يمكن وفاؤه بكيله فلا ضرر ودينه الى طلب الحجر (ويحجر) وجوبه على ما وقع (١٢٣) لشيخنا في شرح المنهج والذي صرح به

الاذري وغيره الجسواز

(بطلب المفلس) أو وكيله

بعد ثبوت الدين عليه ولو

يعلم القاضي وقضية ذلك

توقف ثبوته على دعوى

الغريم وهو محتمل ثم رأيت

السبكي قال صورة المسئلة

أن يثبت الدين بدعوى

الغرماء واقامة البينة مثلاً

ولم يطلبوا الحجر ويطلبه هو

أما بدون ذلك فلا يكفي طلب

المفلس اه وهو صريح

فيما ذكرته (في الاصح)

اظهاره غرضه فيه من وفاء

دينه بصرف ماله فيها (فاذا

حجر) عليه بطلب أو دونه

(تعلق حق الغرماء بماله)

عينا ودنيا ولو مؤجلاً على

الوجه فلا يصح ابرأؤه منه

ومنفعة يحصل الغرض

المقصود من الحجر فلا ينفذ

تصرفه فيه بما يضرهم ولا

يراجعهم فيه دين حادث نعم

يقدم عليهم مستأجراً بمنفعة

ماتسليمه قبل الفس ولعاقده

حجر عليه من الخيار فسخ

واجازة على خلاف المصلحة

لعدم أضعف تعلق حقهم

بالمعقود عليه حيثئذ ويؤخذ

منه أنه لا يشترط التسليم قبل

الفلس في مسألة الاجارة بل

يكفي سبق عقدها عليه

وخرج بحق الغرماء حق الله

أي على ما بحثه من جواز الحجر بالنسبة لغرماء الحى وان لم يلتمس هو (قوله غريم مفلس) أي دائنه كرى
(قوله نكل) نعت لمفلس (قوله وميت) عطف على مفلس (قوله ولا يدعي ابتداء) عطف على قوله لا يخلف الخ
(قوله لان ما نحن فيه) أي من الحجر على غريم المفلس المحجور عليه الحى بالنسبة لغرمائه (قوله امر تابع)
أي حجر المفلس (قوله من الخلف الخ) بيان للمقصود كرى (قوله الحجر) الى قول المتن فاذا حصر في النهاية
والغنى الاقوله على ما وقع الى المتن (قوله لو جود شرطه) أي الحجر قول المصنف (والا فلا) هذا هو المعتمد في
وسم (قوله ولا يحجر به) أي بان لم يزد دين على ماله نهاية ومنه (قوله وجوباً) اعتمده النهاية والغنى
(قوله وقضية ذلك) أي قوله ولو يعلم القاضي (قوله توقف ثبوته الخ) أي الدين ولعل الاولى توقف الحجر على
ثبوته الخ (قوله قال صورة المسئلة الخ) أي مسألة الحجر بسؤاله اه عش (قوله مثلاً) أي أو الاقرار او علم القاضي
نهاية ومعنى (قوله بدون ذلك) أي ثبوت الدين بما ذكر (قوله فلا يكفي) أي في جواز الحجر (قوله وهو) أي
ما قاله السبكي (قوله فيما ذكرته) أي في توقف ثبوت الدين على دعوى الغريم الخ (قوله بطلب) أي قوله نعم في
النهاية والغنى (قوله أو دونه) كأن كان المال لمحجور عليه ولم يطلب وليه أو لم يجد ولم يطلب ناظره (قوله
عينا) أي ولو لم يوصو به اه عش (قوله ولو مؤجلاً) أي أو على معسر اه عش (قوله ابرأؤه منه) أي ابرأء المفلس
من الدين (قوله ومنفعة) أي وان قلت اه عش والو وفيه وفيما قبله بمعنى أو (قوله ليحصل الخ) تعليل للمتن
(قوله عليهم) أي الغرماء (قوله ماتسليمه) الضمير المستتر للمستأجر والبارز (قوله ولعاقده) أي قوله ويؤخذ
في النهاية والغنى (قوله ولعاقده الخ) قال البلقيني وتصح اجازته لما فعله مورثه مما يحتاج اليها بناء على انها
تنفذ وهو الاصح نهاية ومعنى وأسنى (قوله لعاقده) يشمل البائع والمشتري و (قوله زمن الخيار) يشمل خياره
وحده وخياره مما فليراجع اه وحزم بذلك عش وكذا الحلبي عبارة قوله يتعلق حق الغرماء بماله أي
بالم يكن مبيعاً في زمن الخيار له أوله مما فاق حق الغرماء لا يتعلق به فله الفسخ والاجازة على خلاف المصلحة
اه (قوله وخرج) الى المتن الاقوله غير الفوري زاد الغنى عقبه ما نصه كما حرم به في الروضة وأصلها في الايمان
ولم يقيد بفوري ولا غيره وهو يقوى ما مر فيقدم حق الاكدي اه وقوله ما مر يعني به قوله فلا يحجر دين
الله تعالى وان كان فورياً كما قاله الاسنوي اه (قوله غير الفوري) هل هذا التقييد مبني على جواز الحجر
بالفوري أو على منعه أيضاً اه سم أقول والظاهر بل المتعين الاول (قوله أن يأمر بالنداء عليه) وأجرة
المنادى من مال المفلس ان احتج اليها وان لم يكن له شيء ففي بيت المال اه عش زاد البجيرى عن القليوبي
يقدمها على جميع الغرماء اه (قوله ان الحاكم حجر عليه) أي بان الحاكم حجر على فلان بن فلان (قوله
في المعاملة) في بمعنى عن (قوله وبالحجر تمتع الخ) دخول في المتن عبارة النهاية والغنى ولو تصرف تصرفاً مالياً
مفوتاً في الحياة بالانشاء مبتدأ كان باع الخ اه قول المتن (لوياع) أي أو اشترى بالعين نهاية ومعنى (قوله أي
بان نفوذه) أي بان أنه كان نافذاً (قوله أي بان الغاؤه) أي بان أنه كان لاغياً (قوله بطلانه حالا) أي حال

أي بان يكون أميناً (قوله غريم مفلس) باضافه غريم (قوله التمس غرماءه) مع انهم ليسوا غرماء المدين الذي
وراد الحجر عليه (قول المصنف والا فلا) هذا هو المعتمد (قوله ولعاقده) يشمل البائع والمشتري وقوله زمن الخيار
يشمل خياره وخيارهما فايراجع (قوله واجازة) عبارة شرح مر قال البلقيني وتصح اجازته لما فعله مورثه
مما يحتاج اليها بناء على انها تنفذ وهو الاصح اه (قوله لعدم أضعف تعلق حقهم) انظره في الخيار له
وحده (قوله غير الفوري) هل هذا التقييد مبني على جواز الحجر بالفوري أو على منعه أيضاً (قوله

تعالى غير الفوري كزكاة وكفارة ونذر فلا يتعلق بمال المفلس (وليشهد) الحاكم ندباً (على حجره) أي المفلس ويسن أن يأمر بالنداء عليه بان
الحاكم حجر عليه (لحذر) في المعاملة (و) بالحجر تمتع عليه التصرف في أمواله ولو ما اكتسبه بعد الحجر وحيثئذ (لوياع أو وهب) أو أو من دين
له ولو مؤجلاً كما مر (أو اعتق) أو وقف أو آخر (ففي قول توقف تصرفه) المذكور وان أمته (فان فضل ذلك عن الدين) لنحو ابراء أو ارتفاع
قصة (نفذ) حاله أي بان نفوذه (والا) يفضل (لغا) أي بان الغاؤه (والاظهر بطلانه) حالا

لتعلق حق الغرماء بما يصرفه فيه نعم (١٢٤) تصرفه فيما يتقدم به عليهم كشياب بدنه وفيما يدفعه القاضي لنفقة ونفقة ميمونه بان

يصرفه فيها كما يحسنه الاذرى
وتدبيره ووصيته لتعلقهما
بما بعد الموت وكذا ايلاده
كلوجه ابن الرفعة وخالفه
السبكي كايلااد الراهن
المعسر وفرق غيره بان
الراهن هو الذي حجر على
نفسه بخلاف المفلس وبان
حجر الرهن أقوى لانه يقدم
به على مؤن التجهيز بخلاف
المفلس يتقدم به على
الغرماء ويضمن مدين مفلس
اقتضاه دينه بعد الحجر وان
جهله أو اذن له فيه حاكم
الآن كان مذهبه ذلك (فلو
باع ماله) كله أو بعضه
(لغرمائه بدينهم) أو بعضه
أو لغريم بدينه كما ياصله
وخذفه لانه معلوم بما ذكره
بالاولى (بطل) ان لم ياذن فيه
الحاكم (في الاصح) وان
وجدت شروط البيع
السابقة لبقاء الحجر عليه أما
بأذنه فيصح حزم (فلو)
تصرف في ذمته كان (باع)
في ذمته غير مسلم أو (سلبا
أو اشتري) أو استأجر أو
اقترض شيئا (في الذمة فالبيع
صحته ويثبت) المبيع في
الاولى والبدل فيما بعدها
(في ذمته) اذا ضرر على
الغرماء فيه (ويصح نكاحه)
ورجعته (وطلاقه ونكاحه)
ان كان زواجا لا لم ينفذ من
الزوجة والاجنبى بالعين
(واقصاصه) أى طلبه
استيفاء القصاص فيجاب
اليه (واسقاطه) القصاص

التصرف (قوله لتعلق حق الغرماء بما تصرف فيه) كالمهون ولانه يحجور عليه بحكم الحاكم فلا يصح تصرفه
على مراعاة مقصود الحجر كالمسقية نهاية ومعنى (قوله نعم) الى قوله وكذا في النهاية وكذا في المغنى الا قوله فيما
الى فيما (قوله بان يصرفه فيها) اشارة الى أنه تمتنع عليه التصرف فيه بنحوهبة وتصدق وهو متجه وينبغي أن
يجرى هذا التقيد في نحو شياب بدنه أيضا اه سم عبارة ع ش قضية الاستثناء أى لما دفعه الحاكم لنفقة
أنه لو صرفه في غير ذلك لم يصح وقياس ما سياتى من صحة تصرفه في نحو شياب بدنه صحة تصرفه في ذلك اه وعبارة
البيهقي عن القليوبي قال الاذرى وله التصرف في نفقته وكسوته باى وجه كان قليوبي وفي الحلبي والحلبي
مثله اه (قوله وتدبيره الخ) عطف على قوله تصرفه (قوله وكذا ايلاده) خلافا للنهاية والمغنى عبارة سم قال
شيخنا الشهاب الرملى ان المعتمد عدم نفوذ ايلاده اه قال ع ش ومع ذلك أى عدم النفوذ يحرم الوطء عليه خوفا
من الحبل المؤدى الى الهلاك وظاهر أن محله حيث لم يخف العنت وان الولد حر نسب اه (قوله غيره) أى
غير السبكي (قوله مدين مفلس) بالاضافة (قوله اقتضاه) أى اقتضى المدين المفلس (قوله مذهبه) أى الحاكم
(ذلك) أى جواز اقتباس دين المفلس له (قوله كله) الى قوله وخذفه في النهاية والمغنى قول المتن (لغرمائه) ولو
باعه لاجنبى باذن الغرماء لم يصح نهاية ومعنى قول المتن (بدينهم) أو بعين نهاية ومعنى (قوله بدينه) أى أو
بعضه (قوله بالاولى) محل تامل قوله لبقاء الحجر عليه) عبارة النهاية والمغنى لان الحجر يثبت على العموم ومن
الجائز أن يكون له غريم آخر اه (قوله أما باذنه) الى قول المتن ولو أقر في المغنى الا قوله ويصح أن يكون
وكذا في النهاية الا قوله واللام ينفذ الى المتن (قوله أما باذنه الخ) محيز قوله ان لم ياذن فيه الحاكم اه ع ش
(قوله فيصح الخ) قال في شرح العباب وقد رأى المصلحة في ذلك كنهو ظاهر ثم نقله عن الماوردى اه سم
(قوله فلو تصرف في ذمته الخ) محيز قوله السابق في أمواله الخ قول المتن (ويصح نكاحه) أى لكن ان كان
المهر معين فسدت التسمية وجب مهر المثل اه ع ش (قوله واللام ينفذ) أى بان كان المفلس المختلعة زوجة
أو اجنبيا اه سم (قوله من الزوجة والاجنبى) أى المفلس اه معنى (قوله بالعين) أى بعين مال الزوجة
أو الاجنبى وأما في الذمة فبقية الخلاف في السلم اه معنى (قوله أى طلبه الخ) عبارة النهاية والمغنى أى استيفائه
القصاص واذا طلبه أجيب اه وهى أحسن قال ع ش قوله أى استيفائه الخ اشارة الى أن مراد المصنف
بالاقتصاص ما يشمل استيفاءه بنفسه من غير اذن فيه وطالب من الحاكم اه (قوله واسقاطه القصاص)
أى فهو من اضافة المصدر لفاعله اه سم أى ومنعوله محذوف (قوله من اضافة المصدر لفعله) اقتصر عليه
النهاية والمغنى ووجهه ع ش بايها الم اضافة للفاعل اللازم لها حذف المفعول التعميم المقتضى لجواز اسقاطه
الدين وهو فاسد اه (قوله ولو بجنا) وانما لم يمتنع العقوب مجانا لعدم التقويت على الغرماء اذ لم يجب لهم شيء
وقياس ما يأتى من وجوب الكسب على من عصى بالدين أنه اذا عاهاها عن القصاص وجب أن يكون على مال
لانه كالكسب الواجب عليه لكن لو عاهاها محتمل الصحة مع الاثم كما اقتضاه اطلاقهم اه ع ش (قوله عينا)
أى اصاله وأما اللية فبدل منه (قوله واستحقاقه الخ) وينفق على من استحققه كسبائى اه سم (قوله ونفقة)
ولعانه) عبارة النهاية والمغنى ونفقة باللعان اه (قوله واجازة وصية) أى بوارثه أى لانها تنفذ على الاصح كما

ويصح أن يكون من اضافة المصدر لمفعوله ولو بجنا لانه الواجب عينا واستحقاقه النسب ونفقة ولعانه واجازة وصية زادت

على الثالث (ولو أقر بعين) مطلقا (أو دين وجب) ذلك الذي أو نحوه كتابة سبقت (قبل الجرح) بنحو معاملة وإن لم يلزم إلا بعد الجرح فتعديره لوجب المقيد لك أولى من تعدير أصله وغيره يلزم (فلا يظهر قبوله في حق الغرماء) فيأخذ المقر له (١٢٥) العين ويزاحم في الدين لأن الضرر في حقه

أكثر منه في حقهم فتبعد
لتهمة بالمواظاة لكن اختير
المقابل لغلبتها إلا أن ولو
طلبوا تخليفه لم يجابوا لأنه
لو رجع لم يقبل بخلاف
المقر له فيجابون لتخليفه
وإن لم يكن المقر محجورا
عليه وظاهر كلام الشيخين
أنه لو ادعى عليه بمال لزمه
قبيل الجرح فنسكل وحلف
المدعى زاحمهم لأن البين
المردودة كالأقرار (وإن
أسند وجوبه إلى ما بعد
الجرح) أسنادا مقيدا (بمعاملة
أو) أسنادا (مطلقا) عن
التقيد بمعاملة أو غيرها (لم
يقبل في حقهم) فلا يزاحمهم
المقر له لتقصير معاملة ولأن
الاطلاق ينزل على أقل
المراتب وهو دين المعاملة
ويصح على بعد أن يريد أو
أقرارا مطلقا عن التقيد
بما قبل الجرح أو بعده فإنه لا
يقبل هنا أيضا تنزيلا على
الأقل هنا أيضا وهو أسناد
لما بعد الجرح ومحل كافي
الروضة أن تعذر مراجعته
والاعمال بتقديره وقياسه
العمل به في مسألة المتن
أيضا (وإن قال عن جنائية)
ولو بعد الجرح (قبل في
الأصح) لعدم تغير بطا المقر
له ومثله ما حدث بعد الجرح
وتقدم سببه عليه كأنه دام
ما آخروه قبل أفلاسه والحاصل

مر (قوله مطلقا) أشار به إلى ما صرح به غيره أن قول المتن وجب قبل الجرح صفة للدين فقط (قوله مطلقا) أي
ولو كانت العين وجبت أي ثبتت للمقر له عند المفلس بعد الجرح كان غصبها بعده أه يجزى قول المتن (وجب)
أي ثبت أه سم (قوله ذلك الدين) إلى قوله لكن اختير في النهاية والمعنى (قوله أو نحوه كتابة) لعله أدخل بالنحو
حفر بئر بتعد مثلا (قوله سبقت) الأولى وجدت (قوله بنحو معاملة) أي كاتلاف ونحوه نهاية ومعنى (قوله
وإن لم يلزم الجرح) كالثمن في البيع المشر وط فيه الخيار نهاية ومعنى قول المتن (فلا يظهر قبوله) والفرق بين
الاتشاء والأقرار أن مقصود الجرح منع التصرف فالنفي انشاءه والأقرار اخبار الجرح لا يسلب العبارة عنه ويثبت
عائنه الدين بنسكو له عن الحلف مع حلف المدعى كقراءه نهاية ومعنى (قوله العين) أي في تقديمها (قوله
ويزاحم في الدين) أي فلا يقدم به أه سم (قوله لأن الضرر) لتعليل للمتن (قوله لكن اختير المقابل الجرح) عبارة
المعنى قال الروائي في الحلية والاختيار في زماننا الفتوى به لا تارى المفلسين يقررون زماننا للظلمة حتى يمنعوا
أصحاب الحقوق من مطالبتهم وجبسهم وهذا في زمانه فبالك زماننا أه (قوله فيجابون لتخليفه) منعه مر أه
سم واستقر ع ش كلام الشارح (قوله لتخليفه) أي المقر له أن المقر صادق في أقرا مر ع ش (قوله زاحمهم
الجرح) وفاقا للنهاية والمعنى كما مر (قوله أسنادا مقيدا) إلى قول المتن وإن قال في النهاية والمعنى الإقوله ويصح إلى أو
أقر (قوله لتقصير معاملة) أي في صورة التقيد (قوله ولأن الإطلاق الجرح) أي في صورة الإطلاق (قوله إن
يريد) أي المصنف بقوله أو مطلقا (قوله وهو أسناد الجرح) فإن كان ما أطلقه دين معاملة لم يقبل أو دين جنائية
قبل وإن لم يعلم أهودين معاملة أو جنائية لم يقبل لاحتمال تأخر وكونه دين معاملة تنهاية ومعنى (قوله ومحل)
أي التنزيل على أسناده لما بعد الجرح كمدى (قوله إن تعذر مراجعته) كان مات أو جن أو خسر أه يجزى
(قوله في مسألة المتن) أي في الإطلاق عن التقيد بمعاملة أو غيرها قول المتن (قبل) أي في زاحمهم المعنى عليه
(قوله ومثله) أي مثل دين الجنائية (قوله لم يقبل) أي في حق الغرماء (قوله وبطل ثبوت اعساره) لا ينبغي
أن يفهم من بطلان ثبوت الاعسار بطلان الجرح أو انفكا كهفاته لا وجه لذلك لأن إقراره بالملاءة أو ثبوتها
بعد الجرح لا ينافي صحته لجواز طررها بعده ولو فرض وجودها قبل فغايتها أنه أخفى ماله عند الجرح وذلك لا يمنع
صحة الجرح كما صرحوا به كما أنه لا يقتضي انفكا كه كما هو معلوم مما يأتي بل الذي ينبغي أن يكون من فوائد بطلان
ثبوت الاعسار أنهم لو طالبا بوجه ذلك المقدار لأن يتوزعوه على نسبة ديونهم لم يفده دعوى الاعسار ولهم حبسه
وملازمته إلى وفاته وإن كان الجرح باقيا لأنه لا ينفك الا بئق القاضي أه سم ووافقه ع ش والحلي (قوله
بالنسبة لحق المقر لا لحق الغرماء) معناه كما ظهر لي ثم رأيت سم سبق إليه أنا بمعاملة معاملة المومنين فقطالبة
بوفاء بقية الدين ونحبسه عليهم معنى عدم قبوله في حق الغرماء أنه لا يصح تصرفه فيما هو محبوس لهم من
أمواله ولا يزاحمهم المقر له والاقطاهر الحل لا يتأتى مع قول ابن الصلاح نفسه وبطل ثبوت اعساره أه
رشدى (قوله لحق المقر) أي فيطالب بقدر ما أقر به أه ع ش (قوله لا لحق الغرماء) أي فلا يفوت

من استحققه كما سيأتي (قول المصنف وجب) أي ثبت (قوله العين) أي في تقديمها وقوله ويزاحم في
الدين أي فلا يتقدم به (قوله فيجابون لتخليفه) منعه مر (قوله لا لحق الغرماء) صريح في عدم مراجعة
المقر للغرماء لكن قوله لأن قدرته الجرح قد يدل على المراجعة فليتامل (قوله وبطل ثبوت اعساره) لا ينبغي
أن يفهم من بطلان ثبوت الاعسار بطلان الجرح أو انفكا كهفاته لا وجه لذلك لأن إقراره بالملاءة أو ثبوتها
بعد الجرح لا ينافي صحته لجواز طررها بعده ولو فرض وجودها قبل فغايتها أنه أخفى ماله عند الجرح وذلك لا يمنع
صحة الجرح كما صرحوا به كما أنه لا يقتضي انفكا كه أيضا كما هو معلوم مما يأتي بل الذي ينبغي أن يكون من فوائد
بطلان ثبوت الاعسار ما لو طالبا بوجه ذلك واعسار بعد ذلك وإلزامهم حبسه وملازمته وظاهر كلامه أنه

أن ما وجب عليه بعد الجرح إن كان رضاه مستحقا لم يقبل والاقبل وزاحم الغرماء فإن قلت قوله لم يقبل ينافيه اقتداء ابن الصلاح بأنه لو أقر دين
وجب بعد الجرح واعترف بقدرته على وفاته قبل وبطل ثبوت اعساره قلت يتعين حل قوله قبل على أنه بالنسبة لحق المقر لا لحق الغرماء ويرتب
على ذلك قوله عقبه وبطل ثبوت اعساره

عليهم شيء اه ع ش عبارة سم قوله لالحق الغرماء صريح في عدم مزاحمة المقر له للغرماء لكن قوله لان قدرته الخ قد يدل على المزاحمة فليتامل اه (قوله لان قدرته على وفائه شرعا الخ) فيه نظر لان عبارة المقر ليس فيه تقييد القدرة بالشرعية ويجوز ان يريد القدرة الحسية فالوجه ان بطلان ثبوت اعساره انما هو بالنسبة لذلك القدر الذي اعترف بالقدرة عليه فليتامل سم على ع و به يعلم انه لو قال المقر انا قادر شرعا اتجه انه يبطل اعساره بالنسبة لجميع الديون لتصريحه بما ينافي في القدرة في كلامه على الحسية اه ع ش اي فلهم حبسه وملازمته الى وفاء جميعها مع بقاء الحجر عليه (قوله ببقية الديون) وهو ظاهر في القدر المساوي لذلك المقر به فسادونه شرح مر اه سم قول المتن (وله ان يرد بالعيب) اي او الاقالة ولو منع من الرد عيب حادث لزم الارش ولا يملك اسقاطه نهائيا ومعنى وفي سم عن الروض مثله (قوله قبل الحجر) اي او بعده كما يأتي اه ع ش (قوله او استوى الامر ان) بخلاف النهاية والمغنى وشرح الروض (قوله لانه) الى قوله وايضا في النهاية والمغنى الا قوله كما يأتي الى وانما (قوله مع انه أحظ له الخ) لعمل هذا في صورة المتن اه سم (قوله ولم يجب الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله كما يأتي ببقية الخ) قضيته انه لو وصى بالاستدانة كغيره ان كان فيه غبطة لانه يكاف الكسب حيثئذ وعليه فلو لم يرد بعد اطالاعه على العيب فهل يسقط خياره لكون الرد فوريا أو لا لتعلق الحق بغيره فيه نظر ولا يبعد الاول لان الحاصل منه عدم الكسب فعصى به واستقط الخيارات اه ع ش (قوله وانما لزم الخ) جواب سؤال نشأ من قوله ولم يجب (قوله ما اشتراه الخ) مفعول الامساك المضاف الى فاعله أي ثم مرض واطلع فيه على عيب والحال ان الغبطة الخ (قوله تفويتنا) مفعول عد (قوله من التثنية) متعلق بحسب (قوله لا جارية فيه) أي في الامساك (قوله هنا) أي في ترك الرد (قوله قد ينحسر بالكسب) أي بخلاف الضرر الا الحق للورثة بذلك اه نهاية (قوله فحجر المرض الخ) أي فأنقصة انقصه العيب وجعل ما يقابله من التثنية فالحق بالتبرعات المحضة اه ع ش (قوله أقوى) بدليل ان اذن الورثة أي قبل الموت لا يفيد شيئا واذن الغرماء يفيد صحة تصرف المفسد اذا انضم اليه اذن الحاكم اه نهاية (قوله فان كانت الغبطة الخ) بيان انه هو المتن عبارة المغنى والنهاية أما اذا كانت الغبطة في الإبقاء فلا رد له لما فيه من تفويت المال بلا غرض وقضية كلامه أنه لا يرد أيضا اذا لم يكن غبطة أصلا في الرد ولا في الإبقاء وهو كذلك لتعلق حقهم به فلا يغتفر عليهم بغير غبطة اه قال ع ش قوله ولا في الإبقاء الخ أي فليس له الرد وبقى ما الوجهل الحال وفيه نظر والاقرب عدم الرد وعليه فلو ظهر له بعد ذلك الأمر هل له الرد ويعد في التأخير أم لا فيه نظر والاقرب الاول اه وقوله والاقرب الاول مخالف لما مر منه آتقا وعمل ما مر هو الظاهر (قوله وفارق) أي امتناع الرد المذكور (قوله ما مر آتقا) أي في شرح فاذا حجر تعلق بحق الغرماء بماله (قوله مع عدم الغبطة) بل مع خلافها (قوله تعلقهم به) أي تعلق الغرماء بالمعتود وعليه في زمن الخيار

لان قدرته على وفائه شرعا تستلزم قدرته على وفاء بقية الديون (وله أن يرد بالعيب ما كان اشتراه) قبل الحجر (ان كانت الغبطة في الرد) أو استوى الامر ان على ما صرح به الامام لانه من توابع البيع السابق مع انه أحظ له وللاغرماء ولم يجب على المعتد لانه لا يلزمه الاكتساب كما يأتي ببقية الظاهر جريانه هنا أيضا وانما لزم الولي الرد لانه يلزمه رعاية الاحط اولى به وانما عداهم سال المرض ما اشتراه في صحته والغبطة في رده تفويتا حتى يحسب النقص من التثنية لانه لا جارية فيه والحال هنا قد ينحسر بالكسب وأيضا فحجر المرض أقوى فان كانت الغبطة في امساكه امتنع الرد وفارق ما مر آتقا من جواز فسخته واجازته في زمن الخيار مع عدم الغبطة بان العقد منزلل فضعف تعلقهم به

ثبت قدرته على بقية الديون وان زادت على مقدار ما أقرب بالقدرة على وفائه وفيه نظر لان القدرة على مقدار لا تستلزم القدرة على أكثر منه والاعتراف بالقدرة على وفاء ذلك المقدار لا يتعين للحمل على القدرة الشرعية المستلزم للقدرة على البقية أيضا والالم يكن قادر عليه لانه ممنوع من تخصيصه بل يجوز ان يراد به انه يملك مقداره فليتامل وعلى هذا فنوائد بطلان ثبوت الاعسار مع بقاء الحجر انهم لو طالعوا بذلك المقدار لان يتوزعوه على نسبة ديونهم لم يفده دعوى الاعسار ولهم حبسه وملازمته فليتامل (قوله لان قدرته على وفائه شرعا تستلزم الخ) فيه نظر لان عبارة المقر ليس فيها تقييد القدرة بالشرعية ويجوز ان يريد القدرة الحسية فالوجه ان بطلان ثبوت اعساره انما هو بالنسبة لذلك القدر الذي اعترف بالقدرة عليه فليتامل (قوله ببقية الديون) وهو ظاهر في القدر المساوي لذلك المقر به فسادونه شرح مر (قوله المصنف وله ان يرد بالعيب) فان حدث عيب آخر امتنع الرد وجب الارش ولم يملك اسقاطه وروض (قوله أو استوى الامر ان) الذي في شرح الروض وقضية كلامه أنه لا يرد أيضا اذا لم تكن غبطة لافي الرد ولا في الإبقاء وكلام الاصل فيها متدافع اه (قوله مع انه أحظ) لعمل هذا في صورة المتن

ولا ارش هنا مطلقا لان الرد غير متمنع في نفسه وأفهم قوله ما كان اشتراؤه أنه لا يرد (١٢٧) ما اشتراه بعد الحجر يتم في ذمته واعتده أو يرد عه

لتعلق حقهم به والرد يقوته عليهم بخلاف ذلك لان رده يحصل لهم منه لكن اعتماد الاسنوي وابن النقيب عدم الفرق (والاصح تعدى الحجر) بنفسه (الى ما حدث بعده بالاصطيداد) وغيره من سائر الاكساب وان زاد المال على الدين (والوصية والشراء) في الذمة (ان صححناه) وهو الراجح كما مر وان زاد دينه بانضمام هذا اليه على ماله كما اقتضاه اطلاقهم وان نظريه الاسنوي وذلك لان مقصود الحجر وصول الحقوق الى أهلها وذلك لا يختص بالوجود نعم لو وهب له بعضه أو وصى له به وتم العقد عتق عليه ولا يرد على المتن خلافا لمن زعمه لزوال ملكه عنه قهرا عليه (و) الاصح (أنه ليس لبائعه) أي المالك في الذمة (أن يتسخر ويتعلق بعين متاعه ان علم الحال) لتعديره (وان جهل فله ذلك) وله أن يراجعهم بثمنه لعذره (و) الاصح أنه (اذا لم يمكن التعلق بها) لعلمه (لا يراجع الغرماء بالثمن) لانه دين حادث بعد الحجر برضاه مستحقة فان فضل شيء عن دينهم أخذه والا انتظر اليسار أماما وجب لارضا مستحقة فراجعهم به وفي نسخ يمكن قبل وفي كل نقص اذ التقدير يمكنه أو يمكن له اه ولا يحتاج لدعوى

(قوله هنا) أي فيما اذا تبين عيب ما اشتراه المالك قبل الحجر (قوله مطلقا) لعل المراد به سواء كانت الغبطة في الرد أو الامسك أو استوى الامر ان فليراجع (قوله وأفهم الخ) وقال المغني ان كلام المصنف شامل لرد ما اشتراه قبل الحجر وما اشتراه في الذمة بعده اه (قوله اعتماد الاسنوي الخ) وكذا اعتماد النهاية والمغني وشرح الروض (قوله بنفسه) الى الفصل في المغني وكذا في النهاية الا قوله وله الى المتن (قوله بنفسه) أي فلا يتوقف ذلك على حكم القاضي بتعدي الحجر اليه اه ع ش (قوله وغيره الخ) أي كالاتهاب نهاية ومعنى (قوله وان زاد المال) أي بالحادث اه أسنى (قوله في الذمة) ومثله ثمن ثياب بدنه اذا باعها والنقطة التي عينها القاضي اذا لم تصرف في مؤنته اه ع ش قول المتن (ان صححناه) أي الشراء (قوله وهو) أي التصحيح الراجح (قوله كما مر) أي قبيل ويصح نكاحه (قوله وان زاد دينه بانضمام هذا اليه على ماله) عبارة النهاية والمغني ومقتضى اطلاقه تبعالغ يره أنه لا فرق على الاول بين ان يزيد ماله مع الحادث على الدين أم لا وهو كذلك لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وان نظريه الاسنوي اه ويعلم بذلك أن قوله المذكور لا موقع له هنا وان قوله كما اقتضاه الخ موقعه عقب قوله المار وان زاد المال على الدين (قوله وذلك) أي التعمد الى ما حدث بعد الحجر (قوله لو وهب الخ) أي أو اصدقته المحجورة بالفلس أباه اه أسنى زاد النهاية أو ورثته اه أي فيعتق عليها ع ش (قوله أو وصى) ينبغي أو اشتراه في ذمته اه سم (قوله لزوال ملكه الخ) عبارة المغني لان ملكه لم يستقر عليه حتى يقال لم يحجر عليه فيه وانما الشرع قضى بحصول العتق اه (قوله وله أن يراجعهم الخ) وفاقا للمنهج والمغني وخلافا لالنهاية و سم عبارة قوله وله أن يراجعهم الخ كذا في المنهج فقال ولبائع جهل أن يراجعهم اه وفي العباب خلافا فقال فان علم أو أجاز لم يراجع الغرماء لحدوثه برضاه اه وقول المنهج اذا لم يمكن قديهم موافقة الاول وما في العباب هو اصح الوجهين في الجواهر مر اه وعبارة النهاية في شرح وأنه اذا لم يمكن الخ وكلامه شامل لما اذا كان عالما بالحال أو جاهلا وأجاز وهو كذلك فقد قال القموني في جواهره فان قلنا لا خيار له أوله الخيار فلم يتسخر في مضاربته بالثمن وجهان أحدهما لا اه وعبارة العباب ولبائعه الخيار ان جهل فان علم أو أجاز لم يراجع الغرماء بالثمن لحدوثه برضاه اه فثبت أنه لا يضارب بحال بل يرجع في العين ان جهل ووقع في شرح المنهج ما يخالف ذلك فاحذره اه قال ع ش قوله مر فان علم أو أجاز أي بعد العقد والعلم بالفلس المشتري اه (قوله أماما وجب الخ) عبارة المغني والنهاية أما الاتلاف وأرض الجنابة فراجعهم في الاصل لانه لم يقصر فلا يكف الانتظار ولو حدث دين تقدم سببه على الحجر كان مدام ما آجره المالك وقبض أجرته وأتاه مضارب به مستحقة سواء أحدث قبل القسم أم لا اه (قوله قبل الخ) عبارة النهاية والمغني قال الولي العراقي وفي كل منهما ما نقص اه (قوله في يمكن الخ) أي لتزيله منزلة اللازم وكذا في يمكن لجعلها تامة بمعنى يوجد اه ع ش

* (فصل في بيع مال المفلس) * (قوله وتوابعهما) كترك ما يليق به من الثياب والنقطة عليه واجارة أم ولده وكيفية أداء الشهادة عليه قول المتن (بيادر القاضي) خرج به المحكم فليس له البيع وان قلنا له الحجر على ما قاله ج في شرح العباب وان كان عموم قول الشارح مر فيما سبق حجر القاضي دون غيره بخلافه لان الحجر يستدعي قبضة المال على جميع الغرماء من الجائر أن ثم غير غرمائه الموجودين ونظر المحكم قاصر عن معرفتهم اه ع ش (قوله ندبا) أي ما لم تدع الضرورة ولو من بعضهم للبيع والافتجاب المبادرة كما يؤخذ بالاولى من

(قوله بعد الحجر الخ) في شرح الروض وكلامه شامل لرد ما اشتراه قبل الحجر وما اشتراه في الذمة بعده وهو اول من كلام أصله لقصوره على الاولى اه (قوله أو وصى له) ينبغي أو اشتراه في ذمته (قوله وله ان يراجعهم بثمنه لعذره) كذا في شرح المنهج فقال ولبائع جهل ان يراجعهم اه وفي العباب خلافا فقال فان علم أو أجاز لم يراجع الغرماء لحدوثه برضاه اه وقول المنهج اذا لم يمكن قديهم موافقة الاول وما في العباب هو اصح الوجهين في الجواهر مر * (فصل) *

النقص في يمكن كما هو واضح * (فصل) * في بيع مال المفلس وقسمته وتوابعهما (بيادر) ندبا

(القاضي) أي قاضي بلد
المفلس إذا لولاه على ماله
ولو بغير بلد له تبعاً للمفلس
(بعسداً لغير) على المفلس
(بيعه ماله) بقدر الحاجة
(وقسمه) أي ثمن المبيع
المدال عليه ما قبله (بين
الغرماء) بنسبة ديونهم أو
بتملكة أهم كذلك إن رآه
مصلحة لتضرر المفلس
بطول الحجر والغريم بتأخير
الحق لكن لا يفرط في
الاستحصال خشية من
يخس الثمن ويجب كإبائي
البدل أو لبيع ما يخشى فساد
أو فواته بالتأخير ولا يتولى
بنفسه أو ما ذونه بيع شيء
له حتى يثبت عنده كما عهده
ابن الرقعة وغيره ولو بعلمه
أنه ملكه ويؤيده قولهم لو
طلب شركاء منه قسمتهما
بأيديهم لم يقسمه بينهم حتى
يثبت عنده أنه ملكهم ولا
تسكن في البدل أن تصرفه حكم
أي فيه ما رفع إليه وطلب
منه فصلة نعم الوجه حل
هذا على بد مجردة وترجع
السببي كإب الصلاح
الاكتفاء بالبدل على ما إذا
انضم إليها تصرف طالت
مدته وخلا عن منازع ولو
كانت العين بيد المرتهن أو
الوارث كفي أقصاره بأنه له
أي لأن قول ذي البرخلة في
الملك كما صرحوا به ويشترط
ما ذكر من ثبوت الملك
والخيار أو الخيار بشرطها
المذكور لجواز تصرف
القاضي في غير هذا المحل

وجوب القسمة إذا طلبها الغرماء اه ع ش قول المتن (القاضي) أي أوائسه اه نهاية (قوله أي قاضي)
إلى قوله ويجب في المغني وكذا في النهاية الأقوله أو بتملكة إلى التضرر الخ قول المتن (بيعه ماله) ومثله النزول
عن الوظائف بقدر أهم قايومي اه بجري (قوله بقدر الحاجة) هذا صريح في أنه لا يبيع إلا بقدر الدين
ويشكل بما تقدم من أنه لا يحجر عليه إلا إذا زاد دينه على ماله إلا أن يجاب بأنه قد يبرئه بعض الغرماء أو يحدث
له مال بعد بارث ونحوه ع ش اه بجري (قوله أو بتملكة الخ) وكيفيته أن يبيع كل واحد حراً معيناً من مال
المفلس نسبتاً إلى كلة كنسبة دين المشتري إلى جملة ديون المفلس أو يبيع جملة مال المفلس بجملة ديون جميع
الغرماء إن استوفت الديون في الصفة والأبطال لأنه يصير كل واحد باع عبيد جمع ثمن واحد وهو باطل وفي ع
فيما تقدم ما يقتضي ذلك اه ع ش (قوله كذلك) أي بنسبة ديونهم (قوله لتضرر المفلس الخ) تعليل
للمتن (قوله لا يفرط الخ) أي لا يبالغ في الاستحصال أي لا يجوز له ذلك اه ع ش (قوله من يخس الثمن)
أي نقصه اه كروى (قوله أو فواته) أي بنحو الغصب (قوله ولا يتولى) أي القاضي (قوله أو ما ذونه) يشمل
المفلس ويأتي ما يصرح به اه سم ولعله أراد بذلك ما يأتي في شرحه وليبيع بحضرة المفلس وغرماءه من قول
الشارح ولا يستغنى عن بيعة بتملكة على ما مر اه ولا يخفى أنه ليس ظاهر في الشمول فضلاً عن الصراحة بل هو
كالصريح في عدم الشمول وبأن آتباع المغني ما قد يصرح بعدم الشمول ويحتمل أن لا ساقطة من قلم
الناسخين والأصل لا يشمل المفلس الخ (قوله حتى يثبت عنده الخ) على هذا هل يتوقف سماعه على دعوى
أم لا اه ع أقول الأقرب الثاني لأن المدار على ما يفيد الظن للقاضي غير مستند فيه إلى أخبار المالك اه ع ش
أقول قضية كلام الشارح في التنبيه لا أن قيل قول المصنف ثم إن كان الدين الخ الأول (قوله كما عهده ابن
الرقعة) وهو أظهر اه معنى (قوله منه) أي من القاضي (قوله ولا تسكن في البدل الخ) عطف على قوله ولا يتولى الخ
(قوله لأن تصرفه حكم) وسبب يأتي في الفرائض ما فيه اه نهاية عبارة البجيري ويبيع الحاكم ليس حكماً على
المعتمد قليوبى ونقل عن شيخنا أن تصرفه ليس حكماً وإنما هو نيابة اقتضتها الولاية حلبي اه (قوله حل هذا)
أي القول بعدم كفاية اليد (قوله وترجع السببي) أي وحل ترجحه (قوله الاكتفاء) مفعول ترجع
(قوله على ما إذا الخ) عبارة النهاية وترجع السببي تبعاً لما اقتضاه كلام جماعة الاكتفاء بالبدل ونقوله عن
العبادي وذكر الأذري أن ابن الصلاح أفتى بما وافقه والاجماع الفعلي عليه وهو المعتمد اه قال ع ش قوله
الاكتفاء بالبدل ظاهره وإن لم ينضم إليها تصرف أو نحوه ولكن قال ج الاكتفاء بالبدل محمول على ما إذا الخ
والأقرب ظاهر إطلاق الشارح مر لأن الحجر عليه وظهوره مع عدم المنازعة في شيء مما يبيده مشعر بأن مافي يده
ملكه اه (قوله بيد المرتهن أو الوارث) قضية التعليل لا أني أنهم ما جرد مثال فثلهم ما نحو الوديع والغاصب
فليراجع (قوله من ثبوت الملك والخيار) تأمل ما وجه زيادة الخيار الموهوم أن ثبوت الملك فقط غير كاف
اه سيدهر (قوله بشرطها المذكور) أي بقوله إذا انضم إليها تصرف الخ (قوله في غير هذا المحل)
أي في كل مدون تمتنع وإذا قيل بعدم الاكتفاء بالبدل قال ابن الرقعة فينتج أن يتعين الحبس إلى أن يتولى المعتنع
من الوفاء البيع بنفسه اه معنى عبارة النهاية وما ثبت للمفلس مع بيع ماله كما ذكر رعاية الحق الغريم
يأتي نظيره في تمتنع عن أداء حق وجب عليه بان يسر وطالبه به صاحب ما تمتنع من أدائه في امره الحاكم
به فان امتنع وله مال ظاهر وهو من جنس الدين وفي منه أو من غيره باع عليه ماله ان كان يحل ولا يتنه اه قال
ع ش قوله في تمتنع أي ولو مرة واحدة وقوله ان كان أي المال يحل ولا يتنه قضيته انه لا يبيعه إذا كان في غير

(قوله أو ما ذونه) يشمل المفلس ويأتي ما يصرح به (قوله لو كانت العين بيد المرتهن أو الوارث الخ) عبارة
أدب القضاء لشخ الإسلام في الفصل الثاني عشر وأما ثبوت الملك والخيار فشرط لئلا يكتفى بثبوت
أحدهما على الآخر فلا يبيع القاضي الرهن أو التركة إلا بعد ثبوت ذلك نعم ان كانت العين بيد
المرتهن أو الوارث كفي إقراره بذلك قاله ابن أبي اللثم اه وعبارة الغزي في الباب السابع من أدب القضاء
ما نصه فقال ابن أبي اللثم إذا طلب من الحاكم بيع مرهون نظر فيه فان كان في يد مرتهن واعترف بأنه ملك

أيضا ومن أن غير المغلس لا يتعين فيه تولى الحاكم للبيع بل له بيعه واجباره عليه ولو عين المدي أحد هما لم يتعين على الآخر وهو يستثنى من قسمه بين الغرماء مكاتب حجر عليه وعليه دين معاملة وجناية ونجوم فيقدم الأول لأن لغيره (١٢٩) تعلقا آخر بتقدير الجز وهو الرتبة ثم الثاني لأنه مستقر ومرفق

محل ولا يتبطل بكتابة القاضي بل المال لبيعه وقضية قوله السابق ولو غير بلده خلافة لتسوية بين المغلس والممتنع إلا أن يحمل ما سبق على أن المراد أن قاضي بلد المغلس له الولاية على ماله وإن كان ببلد آخر والطريق في بيعه أن يرسل إلى قاضي بلد المال لبيعه وكأنه نائب عن قاضي بلد المال اه (قوله ومراخ) أي في الرهن اه كردى (قوله أن غير المغلس) أي قوله والحق به ما في النهاية والمغنى (قوله بل له الخ) أي للحاكم اه كردى (قوله واجباره عليه) أي أكرهه القاضي الممتنع مع تعزير مجس أو غيره على بيع ما يبيع بالدين من ماله لا على بيع جميعه مطلقا اه نهاية أي سواء زاد على الدين أم لا رضى (قوله أحدهما) أي بيع القاضي واجباره نهاية ومعنى (قوله مكاتب حجر عليه) وصورة الحجر على المكاتب أن يحجر عليه لغير نجوم الكتابة ومعاملة السيد فيتعدي الحجر اليهما تبعاه اه ع ش (قوله وجناية) عطف على المعاملة و (قوله ونجوم) على الدين (قوله ومرفق) ومعنى عليه ومستحق حق فوري (عطف على مكاتب اه كردى) قوله لنحو قسار وخطاطة حتى يقضى الحرية ومستحق حق فوري كزكاة فيقدم عليهم كبعد الموت ويؤخذ منه أن جميع الحقوق المتعلقة بعين الزكاة المقدمة على ذوى الديون المرسله في الذمة تقدم هنا على الغرماء (ويقدم في البيع ما) يسرع ثم ما (بخاف فساد) كهريسة وفاكهة ثم ما تعلق بعينه حق كرهون (ثم الحيوان) إلا المدبر فيؤخره ندبا عن الكل احتياطا للعتق وذلك لأنه معرض للتلغ وله مؤنة (ثم المنقول) لأنه يخشى ضياعه (ثم العقار) بفتح عينه ويجوز ضمهما مقدما البناء على الأرض وأطلق في الأنوار ندب هذا الترتيب والأوجه رفاقا لا ذرى أنه في غير ما يسرع فسادا وغير الحيوان مستحب وفيهما واجب وقد يجب تقديم نحو عقار الخوف عليه من ظالم (وليسع) بالبناء للمفعول أو الفاعل ندبا (بمحضرة) بتثنية الحاء (المغلس) أو وكيله (وغرمائه) أو نوابهم لأنه أنقى للثمة وليبين

محل ولا يتبطل بكتابة القاضي بل المال لبيعه وقضية قوله السابق ولو غير بلده خلافة لتسوية بين المغلس والممتنع إلا أن يحمل ما سبق على أن المراد أن قاضي بلد المغلس له الولاية على ماله وإن كان ببلد آخر والطريق في بيعه أن يرسل إلى قاضي بلد المال لبيعه وكأنه نائب عن قاضي بلد المال اه (قوله ومراخ) أي في الرهن اه كردى (قوله أن غير المغلس) أي قوله والحق به ما في النهاية والمغنى (قوله بل له الخ) أي للحاكم اه كردى (قوله واجباره عليه) أي أكرهه القاضي الممتنع مع تعزير مجس أو غيره على بيع ما يبيع بالدين من ماله لا على بيع جميعه مطلقا اه نهاية أي سواء زاد على الدين أم لا رضى (قوله أحدهما) أي بيع القاضي واجباره نهاية ومعنى (قوله مكاتب حجر عليه) وصورة الحجر على المكاتب أن يحجر عليه لغير نجوم الكتابة ومعاملة السيد فيتعدي الحجر اليهما تبعاه اه ع ش (قوله وجناية) عطف على المعاملة و (قوله ونجوم) على الدين (قوله ومرفق) ومعنى عليه ومستحق حق فوري (عطف على مكاتب اه كردى) قوله لنحو قسار وخطاطة حتى يقضى الحرية ومستحق حق فوري كزكاة فيقدم عليهم كبعد الموت ويؤخذ منه أن جميع الحقوق المتعلقة بعين الزكاة المقدمة على ذوى الديون المرسله في الذمة تقدم هنا على الغرماء (ويقدم في البيع ما) يسرع ثم ما (بخاف فساد) كهريسة وفاكهة ثم ما تعلق بعينه حق كرهون (ثم الحيوان) إلا المدبر فيؤخره ندبا عن الكل احتياطا للعتق وذلك لأنه معرض للتلغ وله مؤنة (ثم المنقول) لأنه يخشى ضياعه (ثم العقار) بفتح عينه ويجوز ضمهما مقدما البناء على الأرض وأطلق في الأنوار ندب هذا الترتيب والأوجه رفاقا لا ذرى أنه في غير ما يسرع فسادا وغير الحيوان مستحب وفيهما واجب وقد يجب تقديم نحو عقار الخوف عليه من ظالم (وليسع) بالبناء للمفعول أو الفاعل ندبا (بمحضرة) بتثنية الحاء (المغلس) أو وكيله (وغرمائه) أو نوابهم لأنه أنقى للثمة وليبين

الراهن وإن يده على أقباضه وإن الراهن رهنه عنده وأقبضه هو باع الحاكم ذلك من غير تكليف المرتهن لأنبات ملكية الراهن قطعان اليد دليل الملك ظاهر إلى أن قال فإن كان الرهن في يد المرتهن كفي إقراره أو في يد الورثة بعامات تقدم اه وقوله من غير تكليف المرتهن لأنبات ملكية الراهن يفهم أنه يكلف اثبات الرهنية وهو ظاهر موافق لقول العباب في باب الرهن فإن لم يبيع أي الراهن المرهون باعه القاضي بعبد ثبوت الدين والرهن وملك الرهن كالممتنع بل الرهن من البيع لدينه وكلوا ثبت المرتهن أو وارثه بذلك في غيبة الراهن اه نعم اعتبار اثبات ملك الراهن ينبغي أن يشمل اثباته باعتراف المرتهن فلا يخالف اهنا ما ذكره الشارح كالغزى وغيره وقول الغزى لأن اليد دليل الملك ظاهر احتمل أن يريد الراهن بمقتضى إقرار المرتهن ثم بحث

المغلس ما في ماله من مرغوب ومنقر وهم قد يزيدون في الثمن والاولى توليه للبيع باذن الحاكم لتطيق نفس المشتري

(١٧ - (شرواني وابن قاسم) - خامس)

أي المفسر (قوله عن بينة بملكه) أي لو باعه الحاكم (قوله على مامر) إشارة إلى عدم الاستغناء على قول ابن الرفعة اه سم (قوله على مامر) أي في أول الفصل بقوله ولا يتولى الخ (قوله ونبدأ أيضاً) أي وليبيع نبدأ بالخ ويشهر بيع العقار ليظهر الراغبون اه معنى (قوله كلوا استدعى الخ) قضية صنيعة جواز الاستدعاء حيث ذر وطاهر المغنى وصرح النهاية أنه واجب عبارة الثاني ولو كان في النقل اليه مؤنة كبيرة ورأى استدعاء أهله أو وطن الزيادة في غير سوقه فعل أي وجوباً كما هو ظاهر اه وفي الأول مثلها الاقوله مر أي وجوباً الخ (قوله نعم لو تعاق بالسوق غرض الخ) يظهر أن منه ما إذا غلب على ظنه الزيادة على ما يدفع فيه في غير سوقه كما هو الغالب لكثرة الراغبين فيه اه بصري (قوله غرض طاهر) أي للمغاس أو للغرماء كرواج التذلل الذي يباع به فيه اه ع ش قول المتن (بمن مثله) أي فأكثر نهاية ومعنى (قوله لانه) أي البيع بما ذكره (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل وجوب العمل بالمصلحة (قوله لورآها) أي المصلحة إلى قوله وما يأتي في النهاية والمغنى الاقوله ومثلها الغبن الفاحش (قوله على ما قاله المتولى) وهو المعتمد نهاية ومعنى وسم (قوله ومثلها الغبن الفاحش) أي كما قاله ابن المقن وقد يفرق بأن الغائب فيه ما مجرد صفة وفيه قدر مع احتمال ظهور غريم اه سم عبارة ع ش مثل مر عن ذلك فإل إلى المنع وفرق بينه وبينهما بأنه لم يفت فيهما الاصفة والغائب هنا جزء فيحتاج فيه ما لا يحتاج فيهما اه وعبرة شيخنا الزايدى قوله نعم الخ وكذا لو رضى بدون ثمن المثل مع القاضي قياساً على ما قبله انتهى والاقرب الأول وقد يفرق بين البيع بدون ثمن المثل وبينه بالو حل بان النقص خسران لمصلحة فيه والقاضي انما يتصرف بما اوفى سم على جم ما وافقه اعتباراً على جوعليه أي قول ج فلو تبين له غريم فهل يثبت بطلان البيع أم لا فيه نظروا الاقرب الأول اه (قوله ونظرفيه) أي فيما قاله المتولى سم ونهاية ومعنى (قوله لاحتمال غريم آخر) أي بطلب دينه في الحال اه نهاية (قوله وما يأتي الخ) عطف على قوله ان الاصل الخ (قوله في عدم احتياجهم) أي في تعليله و (قوله بان الخ) متعلق ببينة (قوله لا يجوز للحاكم أن يوافقهم) لعل صورة المسئلة أن القاضي أذن لهم أولاً فامطابقاً في البيع من غير تعيين ثم باعوا لانفسهم من غير مراجعته ثانياً وعليه فلا يقال ان صدر البيع بلا اذن من القاضي فباطل وان كان باذن منه فقد وافقهم ثم رأيت في سم ما يؤخذ منه تصوير المسئلة بذلك اه ع ش عبارة سم قوله لا يجوز للحاكم الخ امتناع موافقته أعم من منعه اه (قوله أخذنا ما يأتي في فرض مهر المثل الخ) قال في شرح العباب وريبان الذي يأتي أن الحاكم لا يفرض مؤجلاً ولا غير نقد البالد لأنه يمنع الزوج من فرض ذلك اذا رضيت الزوجية والذي هنا ظاهر هذا إلى أن قال فالحاصل أن ما هنا وسم على حد واحد وهو أن الحاكم ان تولى ذلك بنفسه أو نائبه لم يجز الا بثن المثل الحال من نقد البلد وان تولاه المفسر باذنه مع رضاهم جاز بما اتفقوا عليه من خلاف ذلك انتهى اه سم (قوله ولو ظهر) أي قوله ويرد في النهاية والمغنى الاقوله أي إلى بالثن وقوله وهذا الخلاف إلى واجب (قوله هنا) أي في بيع مال المفسر (قوله زمن الخيار) أي خيار المجلس أو الشرط (قوله فكما مر في عدل الرهن) أي من أنه يجب الفسخ والانفسخ بنفسه كردى ونهاية ومعنى قال

بجميع ذلك مع مر فوافق عليه (قوله عن بينة بملكه) أي لو باعه الحاكم وقوله على مامر إشارة إلى عدم الاستغناء على قول ابن الرفعة (قوله على ما قاله المتولى) وهو المعتمد (قوله ومثلها الغبن الفاحش) أي كما قاله ابن المقن وقد يفرق بأن الغائب فيه ما مجرد صفة وفيه قدر مع احتمال ظهور غريم (قوله ونظرفيه) أي فيما قاله المتولى (قوله لا يجوز للحاكم أن يوافقهم) امتناع موافقته أعم من منعه فالرد لا يأتى عن شرح العباب فيه نظرفيأمل (قوله للمفوضة) قال في شرح العباب ويرد بان الذي يأتي ثم أن الحاكم لا يفرض مؤجلاً ولا غير نقد البالد لأنه يمنع الزوج من فرض ذلك اذا رضيت الزوجية والذي هنا هو نظير هذا وهو ان الغرماء والمفسر لو اتفقوا على المفسر ببيع باذنه بذلك جاز وليس للحاكم منعهم منه بخلاف ما اذا أرادوا أن الحاكم هو الذي يتولى بيع ذلك أو ما ذونه فانه اذا تولاه لم يجز له البيع بذلك فالحاصل ان ما هنا وسم على حد واحد وهو ان الحاكم ان تولى ذلك بنفسه أو نائبه لم يجز الا بثن المثل الحال من نقد البلد وان

وليس تنفى عن بينة بملكه على مامر ونبدأ أيضاً (كل شئ في سوقه) وقت قيامه لان طالبيه فيه أكثر فان بيع في غيره بثن مثله جاز كما لو استدعى أهل السوق اليه لمصلحة كتوفر مؤنة الحمل نعم لو تعاق بالسوق غرض طاهر وجب وانما يجوز بيع مال المفسر (بثن مثله حالاً من نقد البلد) أي محل البيع لانه المصلحة ومن ثم لورآها الحاكم في البيع بمثل حقوقهم جاز ولو رضى المفسر والغرماء بمؤجل أو غير نقد البالد جاز على ما قاله المتولى ومثلها الغبن الفاحش ونظرفيه السبكي لاحتمال غريم آخر ورده أن الاصل عدمه وما يأتي في عدم احتياجهم لبينة بان لا غريم غيرهم سم قبل ولو قلنا بما قاله المتولى لا يجوز للحاكم أن يوافقهم على ذلك أخذنا ما يأتي في فرض مهر المثل للمفوضة ولو ظهر راغب هنا من الخيار فكم مر في عدل الرهن ولو تعذر مشر

بدينك وجب الصبر بخلاف كما أفق به المصنف واعترض بقول ابن أبي الدم ببيع المزهون أي ولو شرعا أكثر كذا المدين بالثمن الذي دفع فيه بعد النداء والأشهار وان شهد عدلان أنه دون ثمنه بخلاف للثمن المتضرر المرهون بناء على أن القيمة وصف قائم بالذات فإن قلنا إنها ما تنتهي إليه الرغبات بعد اشهاره الأيام المتواليه في ذلك الوقت بحكم العادة الغالبة فيه وهو (١٣١) لا يظهر فواضح لان الذي دفع فيه هو ثمن مثله

وهذا الخلاف قريب من الخلاف ان الملاحه صفة قائمه بالذات وجنس يعرف بنفسه أو مختلفه باختلاف ميل الطباع اه واجب بان الراهن عرض ملكه للبيع بخلاف المفلس ورد بان هـ لا ينتج بيع ماله بدون ثمن مثله بل الوجوه استواءهما وجل افتاء المصنف على ما اذا لم يدفع فيه شيء أو دفع فيه شيء ورجح الزيادة وكلام ابن أبي الدم على ما اذا دفع فيه شيء بعد النداء والأشهار بحيث لا ترجح فيه زيادة الآن لان هذا هو ثمن مثله اذا الظاهر بناء على الاظهر ان القيمة ليست وصفا ذاتيا أن الاعتبار فيها هو ما يرغب به وقت اعادة البيع لا مطلقا ويجري ذلك في بيع مال تمتع ويقيم وغائب لوفاء ما عليه نعم الاوجه في قن كافر أسلم أنه لا يباع الا بما يساويه في غالب الاوقات لان دفاع الضرر بالحيلولة بينهما ولان الحق فيسئله تعالى فسوخ بالتأخير وهنا الحق لا يوجب الطالب لحقه وأفتى السبكي بجواز بيع مال يقيم لنفسه بنهاية ما دفع فيه وان رخص لضروره ثم رأيت شيخنا اعتمادا ذكرته

عش وهو المعتمد (قوله بدينك) أي بثمن المثل ونقد البلد سم ونهاية ومعنى (قوله وجب الصبر) أي الى أن يوجد من يأخذه بذلك لا يقال التأخير الى ذلك قديودي الى ضرر بالمالك لطول مدة الانتظار ان يرغب فيه لانا نقول الغالب عدم الطول لان الغالب وجود من يأخذ بثمن المثل وفقد نادر فلا تظار اليه اه عش (قوله واعترض) أي افتاء المصنف (قوله وان شهد عدلان أنه دون ثمنه بخلاف) معتمد اه عش (قوله بناء على أن القيمة وصف الخ) انما بناء على هذا لانه هو الذي يستغرب الحكم عليه أما بناء على أنهما ما تنتهي اليه الرغبات فانه ظاهر كما أشار اليه بقوله مر فان قلنا الخ اه رشدي (قوله وهذا الخلاف) أي الخلاف في تفسير القيمة (قوله انتهى) أي قول ابن أبي الدم (قوله وأجيب بان الراهن الخ) اقره النهاية والمغني قال عش والرشدي فرقه مر بينهما يقتضي اعتمادا نقله عن ابن أبي الدم أي من وجوب الصبر في الرهن الشرعي دون الجعلي فليراجع واعتمد حج التسوية بينهما في وجوب الصبر الى وجود راتب بثمن المثل وهو الاقرب اه وقوله في وجوب الصبر الخ أي اذا لم يدفع فيه شيء أو دفع فيه شيء بعد النداء والأشهار ورجح الزيادة بالتأخير عرفا ولا فيهما انتهى اليه ثمن في النداء وان كان دون ثمن مثله في غالب الاوقات لا قالما بوجهه قوله بثمن المثل (قوله وجل الخ) عطف على الاستواء و (قوله وكلام ابن أبي الدم) عطف على الافتاء (قوله ان القيمة الخ) بيان للاظهر و (قوله ان الاعتبار الخ) خبرا بالظاهر (قوله ويجري ذلك) أي جواز البيع بما يرغب به وقت ارادته (قوله عليه) أي على من ذكر من الممتنع عن الاداء والتب والغائب (قوله في قن كافر) بالاضافة (قوله أسلم) أي القن (قوله لاندفاع الضرر) أي حقارة الاسلام (قوله بالحيلولة الخ) أي بتسليم العبد اسلم (قوله وأفتى السبكي الخ) عطف على قوله ويجري ذلك الخ وتأييده (قوله من استواءهما) أي المزهون ولو شرعا ومال المفلس (قوله اعتماد الفرق) أي السابق بقوله وأجيب الخ (قوله فيه) أي في البيع لوفاء الدين والجار متعلق بجري (قوله وفي بيع الخ) عطف على قوله فيه (قوله وان كان دون ثمن مثله الخ) انظره مع قوله السابق لان هذا هو ثمن مثله اه سم وقد يجاب بان المعنى دونه باعتبار غالب الاوقات عبارة عش قوله وان كان الخ وقد يقال وفيه وقعة بل يجب على القاضي الاقتراض أو الارتهان الآن يقال هو مهور بما اذا تضرع عليه ذلك أخذ من قوله للضرر الخ أو أنه يقال حيث انتهت الرغبات فيه بقدر كان ثمن مثله والرخص لا ينافيه لان الثمن قد يكون غالبا وقد يكون خفيا وهذا الثاني هو الظاهر المتبادر (قوله ويشترط في ذلك)

تولاه المفلس بانه مع رضاهم جاز بما اتفقوا عليه من خلاف ذلك فان قلت ينافي هذا التفصيل ما حكاه الرافعي في الو كاله ان الحاكم لو رأى المصلحة في البيع بمنل حقوقهم جاز قلت لا ينافيه بل يتعين حله عليه بان يقال اذا رأى المصلحة في ذلك فيفوضه هو والغرماء الى المفلس جاز فان قلت هل يمكن الفرق بين ما هنا ومهر المثل قلت نعم وهو الذي يدل عليه كلامهم هنا لكن الحق ان الفرق بعيد متكاف فليكن الاوجه ما قدمته من التفصيل هنا الموافق لما يأتي ثم انتهى ما في شرح العباب وقوله قلت لا ينافيه بل يتعين حله الخ ذلك أن تقول انه مستثنى من هذا لان غير نقد البلد أهم من جنس حقوقهم (قوله بدينك) تديسبقي الى الفهم ان المشار اليه ما في قول المصنف بثمن مثله حالا من نقد البلد لكنه ثلاثة أمور وصيغة الاشارة للتشبيه وعبارة في شرح العباب قال في الانوار فان لم يوجد من يشتري ماله بثمن مثله لم يجز على البيع بدونه قطعا بل يصبر حتى يوجد اه وخبر به النووي في فتاويه والرافعي في بحث بيع قن أسلم على سيده الكافر وعبارة الغزي فان لم يوجد من يشتريه بثمن المثل من نقد البلد وجب الصبر بخلاف اه (قوله نعم الاوجه) قد يشكل بقوله قبله لان هذا هو ثمن مثله اذا يلزم البيع بزيادة على ثمن المثل غير جازمة اه (قوله وان كان دون ثمن مثله) انظره مع قوله السابق لان

من استواءهما فقال بعد ان نقل عن الغزي اعتماد الفرق والاوجه ان غير الرهن كالرهن كما جرى عليه السبكي فيه وفي بيع مال التيم المحتاج بما ذكر أي بما ينتهي اليه ثمن في النداء وان كان دون ثمن مثله دفعا للضرر في الجيع ويشترط في ذلك أن لا يوجد للمدين نقدا أو مال آخر راجح يقضي منه

والاعتين ومن ثم لم يبيع عقار غائب مدين له نض أو حيوان أو عرض بل يقضى من النض فالحيوان فالعرض فالعقار ومرا أن الدين لا يمنع الارث
من ثم اشترط في بيع الحاكم المرهون على الميت عرضه على الورثة أو أوليائهم وتخييرهم بعد انتهاء قيمته الى ثمن معلوم اما بالاشهار والنداء عليه
وعرضه على ذوي الرغبات الايام المتواليه واما (١٣٢) بتقويم عدلين خبيرين بين الوفاء من مالهم وبيعه بما انتهى اليه * (تنبيه)

استشكل السبكي تصور
ثبوت القيمة قبل البيع
بانه لا بد من تقديم دعوى
على الشهادة بالانه حق
ادعى وكيف يدعى بها ولا
الزام فيها وأجيب بانها ان
كانت مغصوبة فادعى مالها
قيمتها للعبثولة والا نذر
شخص التصديق على معين
بقدر عشر قيمة هذه مثلا
فيدعى على الناذر بدراهم
مثلا يحكم أنه نذر عشر قيمتها
وانه لزمه له النذر فينكر
فيقسم البينة (ثم ان كان
الدين غير جنس النقد)
الذي يبيع به (ولم يرض
الغريم الا بجنس حقه
اشترى) له جنس حقه
وجوب بالانه واجبه والمراد
بالجنس هنا ما يشتمل النوع
بل والصيغة كما هو ظاهر
(وان رضى) بغير جنس
حقه وهو مستعمل أو
ولى والمصلحة للمولى في
التعويض كما هو ظاهر
(جاء صرف النقد اليه الا
في نحو السلم) والبيع
والمصلحة في الذمة لا تمنع
الاعتياض عنها كما وفي
جواز الاعتياض عن نجوم
الكفاية تناقض يأتى في
الشفقة ان شاء الله تعالى
(ولا يسلم) الحاكم أو نائبه
(مبيعا قبل قبض ثمنه) والا
ثم وضمن وقبده السبكي

أى في بيع مال الممتنع واليتيم والغائب بما ذكر (قوله تعين) أى ما ذكر من النقد أو غيره الراجح للقضاء
منه (قوله ومرا) أى في الفصل الذى قبل الكتاب وهو عطف على قوله ويشترط الخ (قوله فن ثم)
أى من أجل عدم المنع وفي جمعه بين الفاعل من ثم مناقشة لا تخفى (قوله أو أوليائهم) أى أو وكلائهم (قوله
وتخييرهم) عطف على عرضه (قوله وعرضه) عطف على الاشهار (قوله بين الوفاء الخ) متعلق بتخييرهم (قوله
تصور ثبوت القيمة) أى اللازم للتخير المذكور (قوله بها) أى بالقيمة تعارض فيه الدعوى والشهادة
(قوله لانه) أى ثبوت القيمة (قوله ولا الزام فيها) أى فى دعوى القيمة والحال أن شرط الدعوى أن تكون
ملزمة (قوله بانها) أى العين المراد ببيعها الوفاء على نحو الممتنع واليتيم والغائب (قوله والا) أى وان لم تكن
مغصوبة (قوله شخص) أى من الورثة أو غيرهم (قوله قيمة هذه) أى العين المرهونة ونحوها (قوله فيدعى)
أى المنذور له المعين (قوله يحكم أنه نذر عشر قيمتها) أى وأن قيمتها عشرة دراهم فعشرها درهم (قوله
فينكر) أى النذر أو كون القيمة العشرة (قوله الذى يبيع به) أى قوله وفى جواز فى النهاية والمغنى الا قوله بل
الى المتن (قوله فى نحو السلم الخ) انظر ما أدخله بال نحو (قوله فى الذمة) راجع لكل من المبيع والمنفعة عبارة
المغنى والنهاية كبيع فى الذمة وكمنفعة واجبة فى اجارة الذمة اه (قوله كما) أى فى البيع والسلم اه كرى
(قوله وفى جواز الاعتياض الخ) عبارة المغنى والنهاية وأورد ابن النقيب على المصنف نجوم الكتابة فليس
للسيد الاعتياض عنها على الاصح ولا يرد كما قال الولي العراقى لان النجوم لا يحجر لاجلها فليست مرادة هنا اه
قول المصنف (ولا يسلم مبيعا الخ) قال فى شرح الروض أى والمغنى فعلم أنه لا يجوز البيع بمؤجل وان حل قبل
أو ان القسمة لان البيع بمؤجل يجب تسليمه قبل قبض الثمن اه سم (قوله الحاكم) أى قوله وروى فى المغنى الا
قوله وعليه يحمل الى وذلك والى قوله على أن تعبيرة فى النهاية الاما ذكر (قوله أو نائبه) يشتمل المفاس اه سم
وعش ويجزى قول المتن (قبل قبض ثمنه) أى وان أحضره المشتري ضامنا أو رهنا اه عش (قوله والا الخ)
أى وان سلمه قبل ذلك (قوله ثم الخ) أى السلم كما كان أو ما ذونه اه عش (قوله وضمن) أى بقيمة المبيع
لا بالثمن الذى باع به معنى ونهاية وينبغى أن المراد بقيمة قيمته وقت التسليم عش (قوله وقبذه) أى الاثم
والضمان (قوله وعليه) أى على التقيد (قوله وذلك لانه الخ) تعليل للمتن (قوله فيجبران) أى البائع والمشتري
وهو ظاهر ان كان البائع المفلس باذن القاضى أمالو كان البائع هو القاضى فالمراد باجباره وجوب احضاره
عليه ثم يأمر المشتري بالاحضار فاذا أحضر سلمه المبيع وأخذ منه الثمن اه عش (قوله واستثنى لا ذرى) أى
من أطلق المصنف اه معنى (قوله ونازع الزركشى الخ) أقره المغنى (قوله ان كان) أى الثمن (من جنس
دينه تقاضا) كيف يحكم بالتقاضى مع احتمال تلف الباقي قبل وصوله الى مستحقه (قوله والا ورضى الخ)
فيه نظر ما مر من احتمال التلف فكيف يصح الاعتياض وأنه بهم حصول الاعتياض بمجرد رضاه وانه
لا يحتاج الى الايجاب والقبول وهو محتمل تأمل وبالجمله فكلام الا ذرى باطلا فاقعدوا حوط ثم رأيت
الفاضل المحشى نقل عن شرح العباب قوله وللترويه بأنه لا يمكن هنا تقاضى ولا اعتياض لما يلزم عليه من
تقدمه على بقية الغرماء فانه دينه قبلهم وهو لا يجوز فوجب أن لا يفرض هنا تقاضى ولا اعتياض اما
يترتب عليه من المحذور المذكور انتهى اه بصرى (قوله والا) أى وان لم يكن من جنسه (قوله ورضى

هذا هو ثمن مثله (قوله كما) أى الخلاف فيه (قول المصنف ولا يسلم مبيعا الخ) قال فى شرح الروض فعلم
انه لا يجوز البيع بمؤجل وان حل أو ان القسمة لان البيع بمؤجل يجب تسليمه قبل قبض الثمن اه (قوله
الحاكم أو نائبه) أخرج المفلس بغير رضا الغرماء مع انه ينبغى انه كذلك وقد يشمله أو نائبه وسيتأتى عن شرح

بما اذا لم يكن باجتهاد أو تقليد صحيح وعليه يحمل افتاء البلقينى مرة بعدم ضمان أمين الحاكم وأخرى بضمانه وذلك لانه متصرف أى
لغيره فحتمات كالوكيل فان تنازعا أجبر المشتري على التسليم أو لا ما لم يكن نائب الغير فمخيران على الأوجه واستثنى الا ذرى مالو باع لغريم يحصل
له مثل ثمن المثل عند القسمة فالأحوط بقاؤه فى ذمته لا أخذه واعادته اليه ونازع الزركشى بانه ان كان من جنس دينه تقاضا والا ورضى حصل

الاعتياض فلم يحصل تسليم قبل قبض المبيع بكل تقدير ويرد بان الاحوط بقاؤه في ذمتهم وان لم يحصل تقاض ولا اعتياض فصح الاستثناء على ان تعبيرة بالمبيع وهم والموافق لما تقر قبل قبض الثمن * (فرع) * لا يجوز الغريم (١٣٣) مفلس ولا ميت الدعوى على مدينه وان ترك

المفلس والوارث الدعوى

عليه كما علم مما يأتي في

الدعوى (وما قبضه قسمه)

ندبان لم يطلبوا والا فوجوبا

(بين الغرماء) بنسبة ديونهم

مسارعة للبراءة (الا أن

يعسر) قسمه (لقلته)

وكثرة الديون (فيؤخر

ليجتمع) وان أبي الغرماء

وفاقا لهم وان اعترض ادفعوا

للمشقة كالمظهرت المصلحة

في التأخير ويقرضه أي ندبا

لا وجوبا فيما يظهر لموسر

أمين غير مماطل وجده

وقدار تضاه الغرماء ولا يجب

هناهن لان الخط لا مفلس

بخلافه في مال المحجور

الآتي والا اودعه أمينا

برضونه لان ببقائه بيده

نعمه ما ويبحث الاذرعى ان

ابقاعه بدممشترا أمين موسر

أولى من أخذه منه واقراضه

لمثله وعليه فلهذه مستثناة

من المتن أيضا (ولا يكفون)

عند القسمة (بينه) عبر

بها للغالب والاراد عدم

تسليفهم الاثبات (بان لا

غريم غيرهم) لان الحجر

يشهر فلو كان لظهر وانما

كف الورثة بينه أن لا وارث

غيرهم لانهم أضبط من

الغرماء غالبا ولتيسر

استحقاق الغريم لما يخصه

في الذمة بفرض ظهور

مشاؤك مع امكان ابرائه ولا

كذلك الوارث (فلا وقسم

أي غير جنسه (قوله ورد) أي نزاع الزركشي (قوله وان لم يحصل الخ) يقتضي البقاء مع حصول ما ذكر وفيه تناقض الآن تجعل الالواح للرجال أو يريد أن هناك مانع من التقاض والاعتياض ثم رأيت ما مر من شرح العباب سم على ج اه بصرى وعش (قوله وهم) ويمكن التأويل بجعل تنوين قبض عوضا عن المضاف اليه وجعل المبيع معه ولا للتسليم (قوله لما تقر) أي في المتن (وقوله قبل قبض الثمن) مراد به لفظه خبر والموافق (قوله لغريم مفلس) أي لذاته (قوله على مدينه) أي مدين من ذكر من المفلس والميت قول المتن (قسمه) أي على التدرج من مدينه ومعنى قول المتن (ليجتمع) أي ما تسهل قسمته نهاية ومعنى (قوله وان أبي الغرماء وفاقا لهم الخ) عبارة الغنى والنهاية قال الشيخان فان طلب الغرماء القسمة في النهاية اطباق القول بانه يحجبهم والظاهر خلافه والوجه كما قال شيخنا ما أفاده كلام السبكي من جل هذا على ما إذا ظهرت مصلحة في التأخير وما في النهاية على خلافه فلو كان الغريم واحدا سلم اليه أولا فاولا لان اعطاه للمستحق أولى من اقراضه وايداعه وهذا بخلاف المدون غير المحجور وعليه فانه يقسم كيف شاء وهو بالنسبة لصحة التصرف أما بالنسبة للجواز فينبغي كما قال السبكي أنهم اذا استووا وطالبوا وحققهم على الغور ان تجب التسوية اه قال ع ش قوله مر وطالبوا أي وان ترتبوا في الطلب وانما دفع عن مطالب الجميع وقوله مر وحققهم أي والحال وقوله مر أن تجب التسوية ومع ذلك لو فاضل نفذ فعله لبقاء الحق في ذمته وعدم تعلقه به عين ماله اه (قوله ويقرضه) وكان الاولى الفاء بدل الواو وتقر يعا على المتن كفي النهاية (قوله ويقرضه) الى قوله ويبحث في النهاية والى المتن في المعنى الا قوله ولا يجب الى والا (قوله لان الخط للمقرض) عبارة النهاية لانه لا حاجة به أي بالموسر المذكور اليه في القرض وانما قبله لمصلحة المفلس وفي تسليفه الرهن سد لهاويه فارق اعتباره أي الرهن في التصرف في مال نحو الطفل اه (قوله ويبحث الاذرعى الخ) وهو يبحث حسن ولو اختلف الغرماء فمن يقرضه أو يودع عنده أو عينوا غير ثقة فنراه القاضي من العدول أولى فان تلف عند المودع من غير تقصير فنضمن المفلس اه معنى وقوله ولو اختلف الخ في النهاية مثله قال ع ش قوله من العدول أي ولومن الغرماء اه (قوله من المتن) أي قوله ولا يسلم مبيعا الخ اه سم (قوله أيضا) أي مثل بحثه السابق في شرح ولا يسلم مبيعا الخ (قوله الاثبات) أي ولو بعلم حاكم نهاية ومعنى قال ع ش وقباس ما يأتي للشارح مر في الشهادة بالاعسار أنه لا يكفي هنا رجل وعين ولا رجل وامرأتان ومن ثم صرح الخطيب في شرحه بان التعبير بالاثبات انما يستفاد به زيادة على الشاهد من اخبار القاضي اه (قوله لان الحجر) الى قوله وألحق في النهاية والمعنى (قوله لانهم أضبط من الغرماء الخ) أي وهذه شهادة يعسر مدر كها ولا يلزم من اعتبارها في الاضبط اعتبارها في غير نهاية ومعنى (قوله ولتيسر الخ) عبارة المعنى والنهاية قال في الروضة ولان الغريم الموجود يتحقق استحقاقه لما يخصه وشك كفا في مزاجته وهو بتقدير وجوده لا يخرج عن استحقاقه في الذمة ولا تختم مزاجته الغريم فانه لو أبرأ أو أعرض أخذ الاخر الجميع والوارث بخلافه في جميع ذلك اه قول المتن (فظهر غريم) يجب ادخاله في القسمة أي انكشف أمره نهاية ومعنى قال ع ش قوله فظهر الفاء بمعنى الواو فلا يشترط الفورية وقوله ادخاله أي بان سبق دينه الحجر اه (قوله ولا تنقض القسمة) كان الاولى تقديمه على التعليل كفي النهاية والمعنى (قوله فظهر غريم الخ) ولو ظهر الثالث وحصل

العباب ادخاله في غائبه (قوله ورد الخ) في شرح العباب ولك رده بانه لا يمكن تقاض ولا اعتياض لما يلزم عليه من تقدمه على بقية الغرماء بوفائه دينه قبلهم وهو لا يجوز فوجب أن لا يفرض هنا تقاض ولا اعتياض لما يترتب عليه من المحذور المذكور اه (قوله وان لم يحصل الخ) يقتضي البقاء مع حصول ما ذكر وفيه تناقض الآن تجعل الواو للرجال أو يريد ان ما هنا مانع من التقاض والاعتياض ثم رأيت ما مر من شرح العباب (قوله من المتن أيضا) أي قوله ولا يسلم مبيعا الخ

فظهر غريم شارك بالخصمة) لان المقصود يحصل بذلك ولا تنقض القسمة فلو قسم ماله وهو عشر ون على غير من لكل مائة تصعب لكل عشرة فظهر غريم بماتر جمع على كل ثلث ما أخذه فان كان أخذهما أتلفهما أخذه وهو معسر أخذ الثالث من الاخر خمسة

وكان ما أخذه كل المال فاذا أيسر المتأخر أخذ منه ثلث ما أخذه واقتسماه نصفين وألحق بذلك أبو زرعة ما لو اقتسم الورثة التركة فظهر دين وقد أعسر بعضهم فبجعل ماع الأوسر من كانه كلها فبأخذ الدائن كل دينه ثم اذا أيسر المعسر يرجع عليه بقدر حصته قال لان الدين لو علم اتحد حكمه في البابين فكذا اذا ظهر اه ووضح (١٣٤) أنه لو قسمت بين غرماء فظهر غريم فكاهنا أيضا ولو قبض الحاكم حصته غائب

فتلفت تحت يده لم يرجع الغائب على بقية الغرماء بشئ ولم تنقض القسمة لان الحاكم نائب عنه في القبض و به فارق ما لو أخذنا طر بيت المال حق من تركة ثم ظهر عاصب وتعتذر رد ما وصل لبيت المال فيحسب على جميع التركة شائعا وتنقض القسمة ويقسم ما بقى منها كالمو غصب أو سرق منها شئ قبل قسمتها لتبين عدم ولاية الناظر ومن ثم كان من أقبضه طريقا في الضمان الآن يكون ما كما أو ما ذونه (وقيل تنقض القسمة) كالمو قسمت التركة فظهر وارث وردوه بان حقه في عين المال وحق الغريم في القيمة وهو يحصل بالشاركة وخرج بظهور ما حدث بعد القسمة فلا يضارب صاحبه الا ان تقدم سبه كالمو انهم ما آسره بعد القسمة وكفى قوله (ولو خرج شئ باعه قبل الحجر مستحقا والثلث) المقبوض (تالف) قبل الحجر أو بعده (ف) هو أي مثله في المثلي وقيمه في المتقوم (كدين ظهر) من غير هذا الوجه فيقسم المشتري الغرماء ولا تنقض القسمة وذلك لثبوت قبيل الحجر أما غير

للمفلس مال قديم أو حادث بعد الحجر صرف منه اليه بقسط ما أخذه الا ولان والفاضل يقسم على الثلاثة نعم ان كان دينه حادثا فلا مشار كنه في المال القديم وتقدم أن الدين اذا تقدم سبه فكالمقديم مغني ونهاية وقوله لهما في المال القديم وكذا في الحادث على الاصح (قوله وكان ما أخذه الخ) بتشديد النون عبارة النهاية والمغني وكان ما أخذه كانه كل المال اه (قوله فبأخذ الخ) أي مما مع المومسرين (قوله يرجع) ببناء المفعول (قوله عليه) أي المعسر نائب فاعله (قوله قال) أي أبو زرعة (قوله في البابين) أي في المالحق به وهو مال المفلس والمحق وهو التركة (قوله و واضح أنها) أي التركة (قوله فكاهنا) أي في مال المفلس (قوله أيضا) أي كظهر ور الدين بعد اقتسام الورثة التركة (قوله ولو قبض الخ) عبارة المغني والنهاية ولو غاب غريم وعرف قدر حقه قسم عليه وان لم يعرف فان امكنت مراجعته وجب الأرسال اليه وان لم يمكن مراجعته ولا حضوره رجع في قدره الى المفلس فان حضر وظهر زيادة فهو كحضور غريم بعد القسمة ولو تلف في يد الحاكم ما أفرد له الغائب بعد أخذ الحاضر حصته أو أفرازه فغن القاضي أن الغائب لا يراجع من قبض اه (قوله على بقية الغرماء) أي ولا على المفلس أخذ من التعديل اه ع ش (قوله وبه فارق الخ) أي يكون الحاكم نائباً عن الغائب في القبض فارق الخ و (قوله حقه) أي حق بيت المال اه ع ش (قوله عاصب) بالعين المهمة وهو الذي يوث جميع المال أو الفاضل عن أصحاب الغروض كما يأتي (قوله فيحسب) أي ما وصل لبيت المال اه ك ر ذ ي (قوله عدم ولاية الناظر) أي على قبض ما قبضه بخلاف الحاكم في مسئلة الغائب اه سيد عمر (قوله من أقبضه) أي أقبض ناظر بيت المال حقه و (قوله الا أن يكون الخ) أي من أقبض الناظر كما أو ما ذونه فلا يكون طر يقافيه اه ك ر ذ ي (قوله وهو) أي حقه أي وصوله (قوله ونخرج) الى التشبيه في المغني والنهاية (قوله كالمو انهم ما آسره الخ) أي والاحرة المقبوضة تالفه قبل القسمة (قوله أي مثله) أي مثل الثمن والحاصل أن في كلام المصنف مؤاخذتين الاولى ان قوله فكدين الخ تقدم به ظاهر فالثلث المذكور كدين الخ مع أن الغرض أن الثلث تالف فاشار الشارع الى الجواب عنه بقوله المذكور أي مثله الخ أي فهو على حذف مضاف أي فبدله الشامل للمثل والقيمة والمواخذة الثانية في التشبيه في قول المصنف فكدين مع أنه دين ظهر حقيقة فاشار الى الجواب عنه بقوله من غير هذا الوجه وكلا الجوابين أصلاهما للعلل المحلى اه رشيدى (قوله في قسم المشتري الغرماء) أي في الاصل لاني الزائد المنفصلة أما هي فيفوزون بم بناء على عدم النقض اه ع ش وفيه وقفة طاهرة فكيف يفوز الغرماء بالزوائد دون المشتري مع تبين أن الاصل لم يزل عن ملكه (قوله بالانقض) أي على الراجح (قوله وذلك) أي قول المصنف فكدين ظهر (قوله ما تقر في حله) أي بقوله من غير هذا الوجه وان أراد المعتبر بلامعنى لا حاجة لم رده ما تقر اه سم (قوله تشبيه الخ) كان الاولى ان يقدم على قول المصنف ولو خرج الخ (قوله على الثاني) أي المحكى في المتن بقبيل (قوله أيضا) أي كالثاني (قوله او هو في هذا كالاول) أي الضعيف المحكى هنا بقبيل بقول في مسئلة الفسخ كما يقول الاول فيهما ان رفع العقد من حينه لان الاول أي عدم نقض القسمة فيما ذكر هو مرجح الجمهور وهم قائلون في الفسخ بما ذكر فقوله الا في كل محتمل أي على هذا الضعيف المحكى في المتن بقبيل و (قوله وعلى الاول الاقرب) مراده بالاول كونه قائلا بان الفسخ يرفع العقد من أصله لكنه لم يبين ما وجه الاقرب على الضعيف اه سيد عمر اقول ولعل وجهه انه المتبادر من التعبير بالنقض لاسيما مع ملاحظة قياسه على قسمة التركة وانه عليه يكون للخلاف ثمة دون الثاني (قوله يجب) أي الاسترداد (قوله قوله قيل لامعنى للكاف) ان أراد المعتبر بلامعنى لا حاجة لم رده ما تقر

التالف في رده قبل لامعنى للكاف بل هو دين ظهر حقيقة و رده ما تقر في حله فتأمل (تبيينه) * هل المراد بنقضها على الثاني ارتجاعها من أصلها بناء على الضعيف أيضا أن الفسخ يرفع العقد من أصله أو هو في هذا كالاول وانما المختلف فيه استرداد المقبوض بعينه إن وجد والإقيدله فعلى الثاني يجب على الأول لا كل محتمل وعلى الأول الاقرب فلو كان المقبوض حيوانا مثلا كان ملكهم

أعيان التركة ان رأه فخصات منه زوات بعد القبض فالظاهر أنهم اتوا ذنبها كمالها الفلاس (١٣٥) ثم تقسم (وان استحق شيء باعها الحاكم) أو

نائبه ومنه المقبوض نالف
(قدم المشتري بالثمن أي
بشله أو قيمته على الغرماء
رعاية لمصلحتهم لئلا يرغب
الناس عن شراعه وفضيحه
اختصاص ذلك بما باعه بعد
الحجر وليس ببعيد (وفي
قول يخصص الغرماء) كسائر
الدون ولا يكون الحاكم
وأمينه طريقين في الضمان
(وينفق الحاكم وجوبا
من مال الفلاس) (عسلي من
عليه نفقته) من نفسه
وقريبه لكن بعد طلبه أو
طالب وليه كما اشترطوه في
اتفاق ولي نحو الصبي على
قريبه ومن زوجته لكن
كعسر ولا يلزم منه عدم
نفقة القريب لان العسار
فهما مختلف كما علم مما يأتي
في النفقات ومما يليه كالم
ولده أي يوجب نفقة وكسوة
واسكانا واخذاما وتجهيزا
ان مات منهم (حتى يقسم
ماله) لانه مالم يزل ملكه عنه
موسر أي بالنسبة لنفقة
نحو القريب فلا ينافي
اعساره بالنسبة للزوجة
ولا يعطيه بالنفقة المعسر
كالمس يوم بيوم نعم لا ينفق
منه على زوجة حادثة بعد
الحجر وانما أنفق على ولده
منه مطلقا لانه لا اختيار له
فيه وان كان انما استلحقه
بعدا للحرج على الراجح لان
الاستلحاق مختص عليه
وهذا فارق شراعه لابنه في
الزمة لانه لا اختيار فيه

اعيان التركة) كان الاولى اعيان مال الفلاس عبارة البصري قوله كان ملكهم اعيان التركة فيه ان اموال
الفلاس تسمى تركة اه قوله ان رآه اي لان راي القاضي عليهم اياها (قوله منذ زواته) اي من الحيوان
المقبوض زواته منقولة (قوله انما ترد الخ) اي الحيوان وزواته عن الغرماء اي ان وجدت والا قبلها قول
المستن (باعها الحاكم) بخلاف مالو باعه الفلاس قبل الحجر فانه اذا استحق بعد تلف الثمن يكون عنه ديننا ظهر
فيأتي فيه ما مر من اية وسم اي كما مر آتافي المتن (قوله أو نائبه) الى قول المتن وينفق في النهاية والمغنى الا
انهم اخروا بالاختصاص الآتي (قوله على الغرماء) اي على باقي الغرماء من اية ومغنى (قوله عن شراعه) اي
الفلاس فكان تقديمه من مصالح الحجر كحجرة الكمال ونحوها من الموثن مغنى ونهاية (قوله بما باعه بعد الحجر) كانه
لا يخرج ما باعه قبل الحجر لا متناعه اه سيد عمر وقوله لا متناعه والاولى لانه كدين ظهر (قوله ولا يكون الحاكم الخ)
عبارة العباب وشرحه وليس القاضي ولا ما ذونه طريقين في الضمان لما باعه القاضي او غيره مبادنه ولو الفلاس
لانه نائب الشرع اه سم (قوله الحاكم وجوبا) الى قول المتن الان يستغنى في النهاية والمغنى الا قوله اي بالنسبة
الى نعم قوله وبهذا الى وعلى ولد سفيه (قوله بعد طلبه) اي القريب فلو انفق من غير طلب فهل يضمن ام لا فيه
نظر والا قرب عدم الضمان وانه لا رجوع عليهم أيضا لانهم انما اخذوا حقهم في نفس الامر اه ع ش (قوله
كما اشترطوه الخ) نعم ذكرنا ان القريب لو كان طفلا او مجنوناً أو عاجزا عن الارسال كزمن انفق عليه بلا طلب
حيث لا ولي له خاص يطلب له وقياسه ان يكون القريب هنا كذلك اه نهاية قال ع ش قوله لا ولي له خاص
اي اوله ولي ولم يطلب فيما يظهر اه اقول ويغني كلام النهاية بارجاع النفي الى القيد والمقيد معا (قوله ومن
زوجاته) عطف على من نفسه (قوله ولا يلزم منه) اي من اتفاق زوجته كنفقة المعسر (قوله لان العسار الخ)
عبارة المغنى وينفق على الزوجة نفقة المعسر من على المعسر خلافا للرواية من انه ينفق نفقة الموسر من وعلى
بانه لو أنفق نفقة المعسر من لما أنفق على القريب ورد بان اليسار المعسر في نفقة الزوجة غير المعسر في نفقة
القريب لان الموسر في نفقته من يفضل ماله عن قوته وقوت عياله وفي نفقة الزوجة من يكون دخله أكثر
من خرجها وبان نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان بخلاف القريب فلا يلزم من انتفاء الاول انتفاء الثاني
اه وكذا في النهاية الا قوله لان الموسر الى لان (قوله ومما يليه) عطف على زوجته (قوله أي يوجب الخ)
فيه اشارة الى أن النفقة قد تطلق بمعنى مطلق المونة اه سم وفي المغنى ما يقتضي أن ذلك الاطلاق لا على
سبيل الحقيقة (قوله وتجهيزا الخ) وشمل ما ذكر الواجب في تجهيزه وكذا المندوب ان لم يمنعه الغرماء اه
نهاية قال ع ش قوله ان لم يمنعه الخ يفيد أنهم لو سكتوا بحيث لم يأذنوا ولا منعوا أنه يفعل للميت فليراجع
من الجنائز اه (قوله ان مات الخ) أي قبل القسم اه مغنى (قوله ولا يعطيه) أي الفلاس لنفسه ومونه
(قوله منه) أي من مال الفلاس (قوله مطلقا) أي حدث قبل الحجر أو بعده (قوله لانه لا اختيار له فيه) أي
والوطء وان كان لكن لا يلزم منه الاحمال اه ع ش (قوله وان كان الخ) عبارة النهاية ولا رد على
ذلك تمكنه من استلحاقه لانه واجب عليه فلا اختيار له فيه أيضا اه (قوله وبهذا) أي بوجوب الاستلحاق
(فارق) أي الاستلحاق (قوله عرفا) لعل الانسب شرعا (قوله وعلى ولد سفيه) بالاضافة عطف على ولده
(قوله استلحقه) نعت للسفيه و (قوله من بيت المال) متعلق بانفق المقدر بالعطف (قوله لا لغيره) اقراره
أي ولم يكن السفيه كالفلاس حتى ينفق على ولده الذي استلحقه من ماله لان بيت المال لا إلغاء الخ (قوله بالمال)
أي وبما يقتضيه نهاية ومغنى (قوله بخلاف الفلاس) فانه يقبل اقراره على الصحيح ونهاية هنا أن يكون قد أقر
بدين واقرا ربه مقبول ويجب أدائه فبالاولى وجوب الاتفاق لانه وقع تبعها كقبول النسب تبعاً لثبوت
(قول المصنف باعه الحاكم) بخلافه مالو باعه الفلاس قبل الحجر فانه اذا استحق بعد تلف الثمن يكون ثمنه
دينا طهر فيأتي فيه ما مر (قوله أو نائبه) عبارة العباب وشرحه وليس القاضي ولا ما ذونه طريقين في
الضمان لما باعه القاضي أو غيره مبادنه ولو الفلاس لانه نائب الشرع اه (قوله أي يوجب الخ) فيه اشارة الى
ان النفقة قد تطلق بمعنى مطلق المونة (قوله وعلى ولد) هو مضاف لقوله سفيه

عرفا ولا كذلك الولد وعلى ولد سفيه استلحقه من بيت المال لا إلغاء اقراره بالمال من كل وجه بخلاف الفلاس

كما مر فان قلت المالك بعد الجرح قد ثواب اختياره ومع ذلك يجوزهم قلت لان مؤنتهم من مصالح الغرماء لانهم يبيعونهم ويقتضون منهم وألحق بهم مستولدة بعد الجرح بناء على نفوذ ابلاده لان (١٣١) أجزأهم (الآن يستغنى بكسب) بان حصل منه شيئا فكاف صرفه لهؤلاء ولو كفي

كسبه البعض ثم الباقي من ماله أو زاد رد الباقي ماله واختار السبكي أنه لو قصر بترك الكسب أي الحلال الغير المزري به لم ينق على هؤلاء من ماله والاسنوي خلافة وهو ظاهر المتن وكلام الاصحاب لانه بعد الفوات يصدق أنه لم يستغن بكسبه وحده على الاستغناء بالقوة بعد اذ قاعدة الباب أنه لا يزمر بالتحصيل وبه رد الجمع بحمل الاول على ما اذا وقع له ذلك ثلاثا فكثر والثاني على ما اذا وقع له مرة أو مرتين (ويباع مسكنه) وان احتاج اليه (وخادمه) ومركوبه (في الاصح وان احتاج الى مركوبه) (خادمه) (ومنصبه) لضيق حق الادنى مع سهولة تحصيل ذلك بالاجرة فان فقدوها فعلى مياسير المسلمين كذا ذكره غير واحد وقضيته أنه يلزم المياسير أجرة الخادم والمركوب للمنصب وفيه وقفة اذ لا يلزمهم الا الضروري أو القريب منه وليس هذا كذلك الآن يقال ان أجرة المنصب بهما يترتب عليها مصلحة عامة فترتبت منزلة الحاجة (ويتركها) أي ان عليه نفقته الشامل لنفسه وان مر (دست ثوب) أي كسوة كاملة ولو غير

الولادة بشهادة النسوة اه معني (قوله كما مر) أي قبل هذا الفصل بقول المصنف ولو أقر بعين أو دين الخ (قوله وألحق بهم) أي بالمالك الحادثة بعد الجرح (قوله بناء على نفوذ ابلاده) أي وقد مر أنه ينفذ خلافا للنهاية وانعني (قوله بان حصل) الى قوله كذا في المعنى والى المتن في النهاية (قوله لهؤلاء) أي لنفسه ومونه (قوله الغير المزري) أي اللاتق أو ما غير اللاتق فكالمعدم كما صرحوا به في قسم الصدقات ولورضى بما لا يليق به وهو مباح لم يمنع منه قال الاذري وكفاناه ووثقه اه معني وأقره ع ش (قوله بعد الفوات) أي فوات الكسب (قوله وحده) أي المتن (قوله بالتحصيل) أي بتحصيل ما ليس بحاصل (قوله وبه رد) أي بالقاعدة والتذكير بتأويل الضابط (قوله بحمل الاول) أي ما اختاره السبكي (قوله ذلك) أي للمفلس الامتناع من الكسب (قوله والثاني) أي ما اختاره الاسنوي قال الرشيدى هذا العلم بالنسبة الى ما في المتن خاصة من دست ثوب وما بعده والاين البعيدان يترك من ماله لحقوق ربه نحو الكتب اذ هو لا يجب عليه لو كان موسر القرى به مثل ذلك وانما يجب عليه النفقة والكسوة ونحوهما اه (قوله لضيق) الى المتن في النهاية والمعني (قوله فان فقدوها) أي بان لا تيسر له من كسبه ولا من بيت المال اه ع ش (قوله فعلى مياسير المسلمين) ويقوم عليهم بيت المال كما ذكره في شرح العباب اه سم ومرآة نقا ع ش ما يوافق (قوله انه يلزم المياسير الخ) معني اه ع ش (قوله أجرة الخادم والمركوب) وينبغي أن يكون ذلك قرضاً على بيت المال اه ع ش (قوله الآن يقال ان أجرة المنصب الخ) صريح في أن المراد بالمنصب منصب الحكم فانظر هل هو كذلك اه رشيدى وفي القاء وس الابهة كسكرة العظمة والبهجة والكبر والنخوة اه (قوله بهما) أي بالخادم والمركوب (قوله أي ان عليه الخ) كذا في النهاية والمعني قول المتن (ويباع مسكنه الخ) وتباع أيضا البسط والفرش نهاية ومعني قول المتن (لزماته) هي كل داء من الانسان فيمنعه عن الكسب كالعشى وشال اليدين انتهى شيخنا الزياى اه ع ش (قوله لها) أي للكسوة (قوله فتشترى الخ) أي الكسوة جري عليه النهاية والمعني (قوله حال الفلاس) كما قاله الامام نهية ومعني عبارة سم قال أي شيخ الاسلام في شرح البهجة مانصة قال الامام والعبرة في اللاتق به بحال افلاسه دون يساره قال في الروضة كاصها والمفهوم من كلامهم أنهم لا يساعدونه على ذلك اه وبما افهمه كلامهم صرح سليم والعمراني وما قاله الامام جري عليه الغزالي في بسطة وهو الاقرب الى فقه الباب ولو كان يلبس قبل افلاسه فوق ما يليق به رد الى ما يليق به أو يابس دونه تقتيرا لم رد اليه اه فقول الشارح مالم يعتد دونه أي لاعلى وجه التقدير وقوله حال الفلاس انما يوافق ما قاله الامام اه سم وقوله ولو كان يلبس الخ في النهاية والمعني مثله وقوله أي لاعلى وجه الخ صوابه اسقاط لفظة لا قال الرشيدى قوله مر فوق ما يليق بمثله أي في حال الافلاس لم يوافق ما مر وان كان خلاف الظاهر اه وفي البحر جري عن الشوري أن التفسير ليس بقيد اه (قوله ودراعة) اسم للملوطة ونحوها مما يلبس فوق القميص وهي بضم المهملة كفي شرح الروض اه ع ش وفي ترجمة القاموس الدراعة كرمانة ثوب لا يكون الامن صوف (قوله ودراعة) الى قوله وادعاء في النهاية والمعني قول المتن (وسر وال) أي وتسكت نهية

(قوله فعلى مياسير المسلمين) اه لا قدم عليهم بيت المال كفي نظائره ثم رأيت في شرح العباب قدمه عليهم (قوله يليق به حال الفلاس) قال في الروضة كاصها وتوقف الامام في الخلف والطيسان وقال تركهم الا يخرم الروعة وذكر ان الاعتبار بحاله في افلاسه لا في بسطته وثر و نه لكن المفهوم من كلام الاصحاب انهم لا يوافقونه ويعتدون قوله تركهم الا يخرم الروعة ولو كان يلبس قبل افلاسه فوق ما يليق بمثله ردناه الى ما يليق ولو كان يلبس دون اللاتق تقترا لم رد اليه اه وقوله لكن المفهوم الخ يحتمل رجوعه أيضا الى قوله وذكر أن الاعتبار بحاله في افلاسه فلا تختص بما قبله ولا ينافيه الاقتصار عليه في قوله ويعتدون الخ وهذا ما فهمه شيخ الاسلام حيث قال في شرح البهجة مانصة قال الامام والعبرة في اللاتق به بحال افلاسه دون يساره قال في الروضة كاصها والمفهوم

ومعني

جديدة بشرط أن يبقى فيها نفع عرفا فيما يظهر لرأسه وبدنه ورجليه لان الحاجة لها كهى للنفقة فتشترى له ان لم تسكن بحاله (يليق به) حال الفلاس مالم يعتد دونه (وهو) في حق الرجل (قميص) ودراعة فوقه (وسراويل وعجامة)

وما تحتها ومنديل وطيلسان (ومكعب) وهو المداس وخف وليس كل ما ذكر يتعين الا ان تحتل مروعة بترك شيء منه اذا الواجب من ذلك ما تحتل المروعة بقفده وادعاء أن نحو الطيلسان والخف لا يخل فقله بالمروعة مردود (و زاد في الشناعة) محشوة وفي حق المرأة ما يليق بها من ذلك مع نحو منقعة وازار ويسامح بلبد وحصر تافه هي القيمة ويظهر أن اناء الاكل أو (١٣٧) الشرب التافه القيمة كذلك وتترك للعالم

كتبه على التفصيل الآتي

في قسم الصدقات وكذا

خيل وسلاح جندي مرتزق

لا منطوق الا ان تعين عليه

الجهاد ولم يجد غيرهما لآلة

الحرفة كمن يجتهد في الانوار

وظاهر كلام البغوي خلافه

ولا رأس مال وان قل كما

شبهه كلامهم وقول ابن

سريج ترك له رأس مال اذا

لم يحسن الكسب الا به حله

الا ذري على تافه كاحل

الداري عليه نص البويطي

وكل ما قيل يترك له ولم يوجد

بما له اشترى له كذا اطلقوه

وظاهره أنه يشترى له حتى

الكتب ونحوها مما ذكر

وفيه نظر ظاهر ومن ثم بحث

انه لا يشترى له ذلك لاسيما

اذا استغنى عنه بوقوف بل

لو استغنى عنه ببيع ما

عنده وينبغي ان يحمل عليه

اختيار السبكي انه لا يتبقى

له وقول القاضي لا يتبقى في

الحج فهنا أولى بحمل على

ذلك أيضا والافه وضعيف

كما يعلم مما مروى ببيع المحقق

مطلقا كقوله العبادي لانه

تسهل مراجعته حفظه

ومنه يؤخذ انه لو كان يحمل

لاحفاظ فيه ترك له * (تنبيه) *

قال في القاموس الدست

الدست أي الصخرة ومن

ومعنى (قوله وما تحتها) ويقال له القلنسوة ومثلها تسكة اللباس اهمعنى (قوله وخف) عطف على قبص (قوله يتعين) خبر ليس و (قوله اذا الواجب الحج) ظاهرهما التعين والوجوب شرعا فليتأمل فان المعتمد أنه انما يحرم تعاطي حرام مروعة على محتمل الشهادة وقد يقال المراد بالوجوب التعين تعين ما يترك له لا بيان أنه واجب عليه استعماله فان ذلك مقيد بمحمل الشهادة وعلى كل تقدير فظاهر أن محله في غير وقت المهنة ثم قوله يتعين الآن تحتل الحج يتعين أن يكون صواب العبارة يتعين الآن لا تحتل الحج أو يتعين لمن تحتل الحج وهذا أقعد فلا يرجع نعم يمكن أن ليس فعل ناقص وعليه فلا إشكال اه بصري قول المتن (و زاد في الشناعة) أي ان وقعت القسمة في الشتاء أو دخل الشتاء من الحج منم على منسج اه عس وشو برى (قوله جبة محشوة) أو ما في معناه كفر ولا نه يحتاج الى ذلك ولا يؤخر غالبا اه معنى (قوله وفي حق المرأة) عطف على قوله في حق الرجل (قوله من ذلك) أي بما في المتن والشرح (قوله مع نحو مقنعة) قال في مختار الصحاح المقنع والمقنعة بكسر أولهما ما تنقع به المرأة رأسها أي تغطيها به كالقنطرة والمدور والقناع أو سعة من المقنعة كالخبرة والملاية انتهى اه بجري (قوله وازار) ان كان مع السراويل فواجهه وان كان عوضا عن السراويل اذا كان عرفا لحملها ولا يخل عروها فالرجل كذلك حيث تدفأ وجهه تخصيصه بالمرأة فتأمل اه سيد عمر (قوله ويسامح) الى قوله وكل ما قيل في المعنى الا قوله وينظر الى ويترك والى التنبيه في النهاية الاما ذكر وقوله كارجحه الى وقول ابن سريج (قوله بلبد وحصر تافه هي القيمة) أي وكسا من خلع اه نهاية (قوله ويترك للعالم كتبه) أن ما لم يسجن بغيره من كتب وقف كما يأتي اه عس (قوله وكذا خيل وسلاح جندي الخ) أي المحتاج اليهما من نهاية ومعنى (قوله لا منطوق) يعني خبر المرتزق بقريته قبله فيشمل من تعين عليه الجهاد حتى يتأدى الاستثناء اه رشدي (قوله لا آلة الحرفة) أي لا يترك للمحترف آلة الحرفة بمباراة النهاية وتباع آلات حرفته ان كان محترفا اه قال عس وهو المعتمد اه (قوله وظاهر كلام البغوي خلافه) وهو القياس كذا كان في أصله بخطه رحمه الله تعالى ثم ضرب عليه اه سيد عمر (قوله وان قل) أي بخلاف التافه كما يأتي (قوله على تافه) أي أما الكثير فلا الا برضاهم اه معنى (قوله نص الوبطي) أنه يعطى بضاعة اه نهاية (قوله اشترى له) خبر قوله وكل ما الخ (قوله وظاهره) أي ظاهر اطلاقهم (قوله بحث) ببناء المفعول (قوله ذلك) أي ما ذكر من نحو الكتب وكذا خبر عنه (قوله أنه لا يتبقى) أي الكتب (قوله يحمل على ذلك) خبر وقول القاضي (قوله مما مر) أي في الحج (قوله ويباع) الى قوله ومنه في المعنى الا قوله مطلقا (قوله مطلقا) أي استغنى عنه بوقف أولا اه عس (قوله ومن الثياب والورق) أي وجلة من الثياب الخ (قوله وصدر البيت) عطف على الدشت و (قوله معربات) أي الدشت بمعنى الصحراء والدشت بمعنى جلة الثياب والدشت بمعنى جلة الورق والدشت بمعنى صدر البيت معربات من الفارسي (قوله بان هذا) أي استثناء الامان (قوله فلا مدخل للقياس فيه) لعل مراد القائل بما ذكر التنظير لا القياس اذ يبعد صدور مثل هذا من ينسب الى العلم ويدل عليه حديث البطاقة وماوجه به من أن الايمان لا يقبله الا الشرك والمؤمن مطهر منه اه سيد عمر قول المتن

من كلامهم انهم لا يساعدونه على ذلك اه وبما أفهمه كلامهم صرح سليم والعمري وما قاله الامام جري عليه الغزالي في بسطه وهو الاقرب الى فقه الباب ولو كان يلبس قبل افلاسه فوق ما يليق ردالي ما يليق به أو يلبس دونه تقتير لم يرد اليه اه كلام شرح البهجة نقول الشارح ما لم يعتد دونه أي لا على وجه التقدير وقوله حال القاس انما يوافق ما قاله الامام (قوله لا آلة الحرفة) في شرح مرد وتباع آلات حرفته ان كان محترفا (قوله

قوت) وموئن (يوم) أوليلة (القسمه) بيلته التي بعد في الاول ونهاره كذلك في الثاني (ان عليه نفقة) من نفسه وغيره من مرلانه موسر قبل
القسمه هذا كله ان لم يتعلق بجميع ماله (١٢٨) حق لمعين والاكارهون لم ينفق عليه ولا على عموه منه (وليس عليه بعد القسمه ان

يكتسب أو يؤجر نفسه
لبقية الدين) لانه تعالى أمر
في المعسر بانتظاره ليساره
ولم يأمره بكسب ولما مر في
نحوه معاذ ليس لكم الا ذلك
وانما وجب الكسب لنفقة
القرىب لانها سيرة والدين
لا ينضبط ولان فيها احياء
بعضه فكان كاحياء نفسه
فعم ان وجب الدين بسبب
عصى به لزمه الا كتساب كما
اعتمده ابن الصلاح وغيره
لتوقف صحة قوته على
أدائه ومنه يعلم أنه لا يعتبر
هنا كونه غير ضرر به بل
متى أطاق الزرى لزمه فيها
يظهر اذ لا نظر للمروءات في
جنب الخروج من المعصية
وأن الإيجاب ليس بالإيقاع
بل للخروج من المعصية
و بواقعه ما في الاحياء أنه
يجب على من أخر الخرج مع
قدرته لا يحق أفلس أن
يخرج ماشيا ان قدر فان
عجزا اكتسب من الحلال قدر
الزاد فان عجز سأل ليصرف
له من نحو زكاة أو صدقة ما
يحتاج به فان مات ولم يجمع مات
عاصيا فاذا وجب السؤال
والكسب هنا مع انه حق
لله تعالى فالولى ذلك لانه حق
أدى ونظر بعضهم في كلام
الاحياء بما لا يصح وقد
يجب الاكتساب هنا وان
لم يعص به كما ذون قسم ما
بيده للغرماء وبقى عليه دين

(قوت الخ) أي وسكنائه نهاية ومعنى (قوله وموئن) قد يشمل الكسوة فلو كان يوم القسمه أول فصل فهل تعطى
الزوجة مثلا كسوة جميع الفصل أو كيف الحال لكن عبارة الروض وغيره ويترك لهم قوت يوم القسمه وسكنائه
اه ولم يتعرض أحد منهم للكسوة مطلقا اه سم أقول قول المصنف ويترك له دست ثوب الخ بعد قوله و يباع
مسكنه الخ وقول الشارح هناك فتشترى له ان لم تكن بماله صريح في أن القاس وموئنه يعطى كسوة الفصل
(قوله أوليلة) الى قول المتزول ليس في المغنى وكذا في النهاية الامسئلة الحاق النهار بليلة القسمه (قوله ونهاره)
الاولى تانيث الضمير (قوله من نفسه الخ) ويترك ما يجزبه من مات منهم ذلك اليوم أو قبله مقدمه على
الغرماء اه معنى (قوله لم ينفق عليه) أي لا يعطيه فيشمل الكسوة والسكان والاحكام والتجهيز (قوله لانه
تعالى امر الخ) أي بقوله الكرىم وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة (قوله وانما وجب) الى قوله و بواقعه
في النهاية الا قوله انه لا يعتبر الى ان الايجاب الخ والى قوله ونظر بعضهم في المغنى الاما ذكر (قوله احياء بعضه)
المراد به هنا الاصل لا ما يشمل الفرع لان الاصل لا يؤمر بالكسب لنفقة فرعه بخلاف عكسه اه ع ش (قوله
بسبب عصى به) وان ضرفه في مباح كغاصب ومتعمد جناية اه نهاية (قوله كما اعتمده ابن الصلاح) عبارة
المغنى والنهاية كما نقله الاسنوى عن ابن الصلاح ثم قال وهو الاصح اه (قوله ومنه يعلم الخ) أي من التعليل
(قوله وأن الإيجاب الخ) عطف على قوله أنه لا يعتبر الخ (قوله ليس للإيقاع الخ) أي وهو جند غير خاص
بالفلس اه رشدي (قوله و بواقعه الخ) أي ما اعتمده ابن الصلاح (قوله فان عجز سأل الخ) أي مع ان السؤال
زرى به ان كان من ذوى المروءات اه ع ش (قوله كما ذون) أي كعبدما ذون له في التجارة (قوله وانما يصح
الخ) أي قول ابن الرفعة (قوله ان أريد الوجوب الخ) أي وجوب اكتساب المأذون المذكور (قوله والا
فالقن الخ) أي وان لم يرد الوجوب مطلقا بل فيما اذا أمره السيد به كما هو الظاهر فلا وجه لتخصيص الوجوب
بالمأذون لان القن مطلقا يلزمه الخ قول المتن (والاصح وجوب الخ) قال الشيخان وقضية هذا ادامة الحجر الى
البراءة وهو كالمستبعد اه والمراد ادامة الحجر أن لا يفكه القاضي وبانه كالمستبعد أنه ينبغي أن يفكه
لأنه ينقل بنفسه ما يأتى في الفرع الآتى * (فرع) * في شرح مر ولوقال لغريمه أبرئنى فاني معسر
فأبرأه ثم بان يساره برئ ولوقيد البراء بعدم ظهور المال لم يبرأ ذكره الرويانى في الحجر انتهى اه سم قال
ع ش والرشدي قوله مر لم يبرأ أي وان بان أن لا مال له لتعليق البراءة وهو لا يصح اه قول المتن
(وجوب اجارة أم ولده) أي على المدين فهو المخاطب بالوجوب وعبارة الروضة وعليه أي المفلس أن يؤجر
لهم مستولده وموقوف عليه انتهى اه رشدي زاد الجعري لكن ينبغي تعييد الوجوب عليه بما اذا كان
الحاكم قد فلك الحجر عنه فان لم يفكه فالوجوب على الحاكم كما لا يخفى اه (قوله ونحو أم ولده) قضية زيادة
النحو هنا وفيما بعد أن هنا غير المستولدة والموصى له والموقوف عليه أمرا آخر يجب اجارته ولعله المنذور له
منفعة واقتصر النهاية على النحو الاول ثم قال ان اجارة أم الولد لا تختص بالمسجور بل تطرد في كل مدون اه
(قوله ونحو الارض الخ) ومثل ذلك النزول عن الوظائف وينبغي أن مثل ذلك رفع اليد عن الاختصاصات اذا

وموئن) قد يشمل الكسوة فلو كان يوم القسمه أول فصل فهل تعطى الزوجة مثلا كسوة جميع الفصل أو كيف
الحال لكن عبارة الروض وغيره ويترك لهم قوت يوم القسمه وسكنائه اه ولم يتعرض أحد منهم للكسوة
مطلقا وعبارة العباب ويترك لكل قوت يوم القسمه عشاء وعشاء قال الغزالي وسكنائه وفيه وقفنا انتهى وزد
في شرحه الوقعة وذ كر هنا ما ينبغي مراجعته (قوله عصى به) أي وان صرفه في مباح مر (قول المصنف
والاصح وجوب اجارة الخ) قال الشيخان وقضية هذا ادامة الحجر الى البراءة وهو كالمستبعد انتهى والمراد
بادامة الحجر أنه لا يفكه القاضي وبانه كالمستبعد أنه ينبغي ان يفكه لأنه ينقل بنفسه ما يأتى في الفرع
الآتى * (فرع) * في شرح مر ولوقال لغريمه أبرئنى فاني معسر فأبرأه ثم بان يساره برئ ولوقيد البراء

فيستحق يكسبه ويلزمه الاكتساب لو فاء ذلك قاله ابن الرفعة وانما يصح ان أريد الوجوب وان لم يأمره السيد والا فالقن
يلزمه الاكتساب للسيد حيث أمكنه وطلبه منه (والاصح وجوب اجارة) نحو (أم ولده) نحو (الارض) الموصى له بنبه عنها أو (الموقوفة عليه)

حيث لم يخالف شرط الواقع مرة بعد أخرى إلى قضاء الدين لأن المنفعة كالعين نعم أن ظهر باجباره على اجارة الوقت مدة تفاوت بسبب تعجيل
الاجرة لحدا لا يتعاضد به في غرض قضاء الدين والتخلص من المطالبة لم يجبر به علم ضابط زمن كل مرة وهو ما لا يظهر به تفاوت بسبب تعجيل
الاجرة ويبحث الزركشي أن غلظه ذلك لولم يفضل منها شيء عن مؤنة مؤنة قدم بها على الغرماء لانها تقدم في المال الخالص فالمنزل منزلة أولى ورد
بانها انما تقدم الى وقت القسمة فقياسه هنا أنه ينطق منها ما لم تؤثر الغرماء لان الاجارة حيث تنزل القسمة وفيه نظر ظاهر والظاهر ما قاله
الزركشي لانه لا يعطى الغرماء منها الا ما استقر ملكه وهو ما مضى مدته سواء استأجره (١٣٩) الغرماء أم غيرهم فينتد ما قبض منها قبل

الصرف اليهم تعلق حقه
وحق مؤنة به فيقدمون به
ثم يدفع للغرماء ما بقي
فالخالص أن اجرة كل مرة
لا يعطى منها غرماء الا ما
فضل عنه وعن مؤنة تلك
المدّة * (فرع) * لا ينقل
حجر المجلس بانقضاء القسمة
ولا باتفاق الغرماء على رفعه
لاحتمال غرر بم آخر بل
يرفع القاضي لا غرر به ما لم
يتبين له مال فيتمتع بقاؤه
وله كما هو ظاهر فكذا اذ لم
يبق له غير المأجور والموقوف
فيما عداهما (واذا ادعى)
المدين (انه معسر أو قسم
ماله بين غزائه) أو ان ماله
المعروف تلف (وزعم أنه
لا يملك غيره وأنكر وفان
لونه الدين في معاملة مال)
يغلب بقاؤه (كشراء أو
قرض) وادعى تلفه (فعلية
البينة) بالتلف أو الاعسار
في الصورتين لان الاصل
بقاء ما وقعت عليه المعاملة
وقضيته ان ما لا يبقى كاللحم
من القسم الا ان ولو قال لي
بينة بذلك وطالب خصمه
حبسه أمهل ثلاثة أيام أيضا
ثم تجس الى ثبوت اعساره

اعتيد النزول عنها بدراهم اه ع ش (قوله حيث) الى قوله وبه علم في النهاية والمغنى (قوله لم يخالف شرط
الواقع) فان شرط عدم اجازتها تسع فلا تجوز اجازتها نهاية ومعنى (قوله مرة بعد أخرى) أي ويؤجران
مرة الخ (قوله الى قضاء الدين) يعني البراءة (قوله على اجارة الوقت) أي باجرة معجلة ومثله المستولدة نهاية
ومعنى (قوله مدة تفاوت) فاعل ظهر (قوله لحد) متعلق بالتفاوت (قوله ضابط زمن كل مرة) وينبغي أن
تكون اجارة ما ذكر كل مرة يؤجرها مدة يغلب على الظن بقاؤه الى انقضاءها اه نهاية (قوله ويبحث الزركشي)
الى قوله فقياسه في النهاية والى قوله لان الاجارة في المغنى (قوله قدم بها) أي بالغلة (قوله لانها الخ) أي المؤنة
(قوله الخالص) أي الحاضر اه نهاية (قوله بانها الخ) أي المؤنة (قوله منها) أي الغلة (قوله ما لم تؤثر)
أي أم الولد والارض المذكورة ونحوها (قوله والظاهر الخ) خلافا للنهية والمغنى كما مر آتفا (قوله ملكه)
أي المجلس (قوله لا ينقل) الى قوله ما لم يتبين في النهاية (قوله برفع القاضي لا غير) ظاهر وان حصل وفاء
الدون أو الابرأ منها اه رشيدى (قوله فيتمتع بقاؤه) أي بقاء الحجر وعدم انقضا كما به برفع القاضي
(قوله وله) أي للقاضي (قوله غرر بالمأجور) أراد بالمأجور نحو المستولدة والامضى له منفعة (قوله فيها
عداها) ما متعلق بقوله فكذلك قول المتن (أو قسم) عطف على ادعى (قوله أو ان ماله المعروف تلف) أنظر
هو معطوف على ماذا وظاهر إعادة لفظ أن أنه معطوف على قوله أنه معسر وحيث ذقضية هذا الصنيع
أن المدعى شيئا أن تلف المال وكونه لا يملك غيره وهو خلاف ما يأتي في التعليل لانه لو كان المراد ما ظهر
من صنيعه لراد فيها يأتي أو به ما و الظاهر ان صورة المسئلة ان تلف المال معروف والمدعى انه لا يملك
غيره فقط وحيث ذق كان ينبغي اسقاط لفظ أن بان يقول او تلف ماله المعروف اه رشيدى بأدنى
تصرف قول المتن (وزعم) أي قال اه ع ش قول المتن (وانكروا) أي ما زعم اه معنى (قوله
وادعى تلفه) يعني عتبه ما قبله ثم المراد بتلفه ما يشمل قسمته كما يأتي في الشرح (قوله في الصورتين) أي
التسعين في المتن أي واما التي زادها حكمه حكم الثانية كما يأتي في الشرح عبارة النهاية والمغنى فعليه
البينة باعساره في الصورة الاولى وبانه لا يملك غيره في الثانية اه وهى احسن (قوله لان الاصل) الى
قوله ووافقته في النهاية والمغنى الا قوله ولو قال الى وله وقوله عند المعاملة (قوله من القسم الخ) خبر ان
(قوله الآتى) أي في قول المصنف والافيصدق الخ (قوله ولو قال) أي المدين وكذا في المأهل (قوله
بذلك) أي بالتلف أو الاعسار (قوله أيضا) لعل معناه فيقبل استمهاله لاحضار البينة كما يقبل طلب
خصمه حبسه (قوله وله) أي للمدين (قوله عليه) أي على خصمه (قوله ذهاب ماله) أي أو اعساره اه نهاية
(قوله أنه) أي الدائن (قوله ويحلفه) عطف على يدعى (قوله بالملاءة) أي الغنى (قوله عند المعاملة) أو بعدها
اه ع ش (قوله الا البينة) هلا قبل قوله للتخفيف اذا ادعى انه عرض له ذهابه بعد الملاءة وينبغي ان الامر
كذلك اه سم (قوله ما مر آتفا عن ابن الصلاح) يشير الى ما مره في شرح قول المصنف وان قال عن جنابه قبل
في الاصح فراجع في اقرار المحجور عليه اه سيد عمر (قوله بانه سبق منه) أي من المودع (قوله بما في يده)
بعدم ظهور المال لم يبرأ ذكره الرويانى في البحر (قوله الا البينة) هلا قبل قوله للتخفيف اذا ادعى انه

وله أن يدعى عليه أنه يعلم ذهاب ماله ويحلفه نعم لو أقرب الملاءة عند المعاملة لم يقبل منه الا البينة على ذهاب ماله الذي أقرب أنه ملى به كما أفتى به الفقهاء
ووافقته ما مر آتفا عن ابن الصلاح المعلوم منه أنه متى أقرب قدرته على وفائه بطل ثبوت اعساره * (تنبيه) * ظاهر كلامهم أنه لا بد من البينة
بالتلف هنا من غير تفصيل بين ذكر سبب خفي أو ظاهر وهو مشكل بما يأتي في نحو الوديع من التفصيل وفي نحو الغاصب من تصديق
التلف مع تعذبه وقد يفرق بأنه سبق منه استئمان لنحو الوديع فحذف فيه وبأن الاحتياط للمعاملة اقتضى التشديد عليه باقامته ما يقطع تعلق
معامله بما في يده ونظيره ما مر من التشديد في المسلم فيه أكثر منه في الغاصب قبل استئمانه

الثانية بأن الغرض أنه وجد له مال وقسم (١٤٠) فكيف يحتاج لبينة بتلف ماله مع احتمال أن ما قسم هو مال المعاملة فينبغي أن لا يحتاج

إلى البينة عند نقص المال
أو جوده عن مال المعاملة
أشار إليه في الكفاية اه
ولك رده بأن الوجه ما اقتضاه
كلامهم أنه لا بد من إقامة
بينة بتلف مال المعاملة أو
بقسمته بخصوصه بين
الغرماء إذ قسمته بينهم تلف
له فهو داخل في قولهم لا بد
من بينة بتلفه وحاشا فلا
وجه لقول من قال فينبغي
الحج ويثبت الاعسار أيضا
بالبين المردودة بان يدعى علم
غريمه باعساره أو بتلف
ماله فينكسر عن البين على
نفي علمه بذلك فيخلف المدين
ويثبت اعساره وله تكرير
طلب عين الدائن مالم يظهر
منه ما يأتى ويعلم القاضى
به لان المراد به الظن المؤكد
(والا) يلزمه في معاملة مال
كذلك كصداق وضمنان
واتلاف (فيصدق بيمينه في
الاصح) اذا اصل العدم
ومن ثم كان المنقول المعقد
فرض ذلك فبين لم يعرفه
مال والاحبس الى ثبوت
اعساره (وتقبل بينة
الاعسار) وهى رجلان
وان تعاقبت بالنفى لم يثبت
الحاجة كالبينة بان لا وارث
غيره ولا عول لا يخلف معها الا
بطلب الخصم لانها قد لا
تطلع على مال له باطن
بخلاف طلبه لها بالتلف مع
بينة لان فيه محض تكذيب
لها (في الحال) ان اطلعت
على أحواله الباطنة كما قال
(وشرط شاهده) أى الاعسار (خبرة باطنه) لنحو طول جوار

أى في زعم معاملة والا فالمناسب الانحصار به (قوله الثانية) أى التى فى المتن وهى قوله وزعم الخ اه كرمى
(قوله الموجد) أى المقسوم بين الغرماء (قوله ولك رده الخ) هذا الرد لا يأتى فى نحو كلام المصنف المصرح
بأنه مع فرض قسمة ماله بين غرمائه يحتاج الى البينة فتأمل فانه ذلك ظاهر منه الا أن يجاب بان قول المصنف
ماله لا يتعين أن يكون مال المعاملة اه سم (قوله ويثبت الخ) عبارة المغنى والنهاية وله أن يدعى على
الغرماء وتخليفهم أنهم لا يعلمون اعساره فان تكاوا وحلف وثبت اعساره وان خافوا حبس وتقبل دعواه
أي ثانيا وثالثا وهكذا أنه بان ما هم اعساره حتى يظهر للحاكم أن قصده الابداع ولو ثبت اعساره فادعوا بعد
أيام انه استغاد مالا وبينوا الجهة التى استغاد منها فلهم تخليفه الا ان ظهر قصد الابداع واشهد على المغلس
بالمغنى فلا بد من بيان سببه اه (قوله والا يلزمه الخ) عبارة المغنى والابان لزومه الدين لافى معاملة مال سواء
ألزمه باختياره كضمان وصداق أم بغير اختياره كرش جنابة وغرامة وتلف اه (قوله كذلك) أى يغلب
بقاؤه قول المتن (فيصدق بيمينه) يتفرع على ذلك مالو حلف ليدفعن زيد كذا وقت كذا فضى الوقت ولم يدفع
له شيئا وادعى العجز أى لاجل عدم الحنث وحلف عليه صدق ان لم يعهده مال ولا حنث حيث كذا فاد ذلك
شيخنا الشهاب الرملى سم ونهاية ومعنى قول المصنف (فيصدق بيمينه) ولو ظهر غريم آخر لم يخلف ثانيا كفى
البيان وارتضاء ابن عجل وهو ظاهر لثبوت اعساره بالبين الاولى شرح م ر اه سم (قوله اذا اصل) الى قول
المتن وشرط الخ فى المغنى وكذا فى النهاية الا قوله والاحبس الخ (قوله فبين لم يعرفه له مال الخ) أى يجب الوفاء
منه بأن وجب بيعه فى وفاء دين المغلس وهو ما زاد على ثياب بدنه وحاجته الناجزة ومن الزائد المر كوب والخدام
والمسكن وأثاث البيت على ما مر اه ع ش قول المتن (وتقبل بينة الاعسار الخ) قال فى شرح العباب ولا
يجوز للقاضى تأخير سماعها حتى يحبس الا ان أمره به مولد ويؤخذ منه أنه اذا أمره مولد به عدم سماع
الدعوى بعد طول المدة كما شتهر عن قضاة العصر أنهم ممنوعون من قبل السلطان بعدم سماعها بعد خمس
عشرة سنة الا فى مال يتيم أو وقف أنه يجتمع عليه سماعها ووجه ظاهر لانه لا يتصرف الا بحسب ما تقتضيه
التولية اه سيد عمر (قوله وهى رجلان) أى فلا يثبت برجل وامرأتين ولا برجل وعين نهاية ومعنى (قوله
الابطال الخصم) ولو كان الحق لمحجور عليه أو غائب أو جهة عام لم يتوقف التخليف على الطلب وانما يخلف
بعد اقامة البينة غنى ونهاية وسيأتى فى الشرح قبيل التنبيه مثله (قوله طلبه لها) أى لليمين (قوله مع بيمينه)
أى التلغف (قوله لان فيه) أى فى التخليف قول المتن (فى الحال) أى وان لم يتقدم له حبس كسائر البينات اه
نهاية (قوله لنحو طول جوار الخ) أشار به الى أن وجود الاختيار ثلاثة اما الجوار أو المعاملة أو المرافقة فى السفر
ونحوه كما وقم ذلك لامير المؤمنين ع رضى الله تعالى عنه حيث قال لمن رزى الشاهدين بما تعرفهما قال بالدين
والصلاح فقال له هل أنت جارهما تعرف صبا حهما وما رماهما قال لا قال فهل عاملتهما فى الصغراء والبيضاء
عرض له ذهابه بعد الملاءة وينبغى ان الامر كذلك (قوله ولك رده) هذا الرد لا يأتى فى نحو كلام المصنف
المصرح بانه مع فرض قسمة ماله بين غرمائه يحتاج الى البينة فتأمل فانه ذلك ظاهر منه الا أن يجاب بان قول
المصنف ماله لا يتعين أن يكون مال المعاملة (قول المصنف فيصدق بيمينه) يتفرع على ذلك مالو حلف ليدفعن
زيد كذا وقت كذا فضى الوقت ولم يدفع له شيئا وادعى العجز وحلف عليه صدق ان لم يعهده مال ولا حنث
حيث كذا فاد ذلك شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى فان عهده ماله لم يصدق فان ادعى تلغه فينبغى أن يجري
فيه تفصيل الوديعة حيث صدق فى تلغه فلا حنث م ر ولو لم يعهده ماله لكن عهده بمعاملة ماله فهل هو
كالوعهده ماله فلا يصدق أخذ من مسئلة المتن أعنى قوله فان لزومه الدين فى معاملة مال كسرا أو قرض فعليه
البينة وتعليقها بقوله لان الاصل بقاها وقعت عليه المعاملة أو لا بل يصدق وان عهده به بعض معاملة ماله
لان تلك المعاملة المالية لا تعلق لها بالطلاق بخلاف الدين الذى لزم فى مقابلتها فيه نظر والوجه وهو القياس
هو الاول وجرم م ر بالثانى وأنكر الاول بعد نقله عن اقتناء بعض معاصريه (قول المصنف فيصدق
بيمينه) ولو ظهر غريم آخر لم يخلف ثانيا كفى البيان وارتضاء ابن عجل وهو ظاهر لثبوت اعساره بالبين

ومخالطة مع مشاهدة مخايل الضر والاضاقتالى أن يغلب على ظنه اعساره لان الاموال تخفى فلا يجوز الاعتماد على مجرد ظاهرها الخال وشرب بعضهم في شهادتي المرأة كونهما محرمتين لها لان غيرهم لا يطلعون على باطن حالها وفيه نظر اذ قد يستفيض عندها ما يكاد يقطع باعسارها لاجله وبتسليمه فيلحق بالمحرم نحو الزوج والمسوخ ويعتمد قول الشاهد انه خير (١٤١) بباطنه وكان الفرق بينهما وبين شاهد التركيبة مسيس الحاجة هذا ذلك

مسيح الحاجة هذا ذلك
وخرج بشاهد الاعسار
الشاهد بتلف ماله الذي
لا يعرف له غيره فلا يشترط
فيه خبرة بباطنه (وليقل)
شاهد الاعسار (هو معسر)
مع ما يأتي (ولا يحض النفي
كقوله لا تلك شيا) بل يقيد
كقوله لا تلك الاما يبق له أو
لمونه و ينبغي أن لا يكتفى
منه بالاجمال كالعجز الشرعي
خلافاً للبقيتي بل لا بد من
بيان ذلك المبق له وان كان
عالمًا موافقاً للقاضي لان
الاجمال ليس من وظيفة
الشاهد بل وظيفة التفصيل
ليري فيه القاضي ويحكم
بمقتضىه كإسباتي مع ما فيه
ولو ادعى غيرهم ولو بعد
تبسوت اعساره ان له مالا
باطنه لا تعلمه بيته وطلب
حلقه لزمه الجلف على نفيه
ونحو محجور وغائب بوجهة
عامة لا يتوقف الخاف
لاجله على طلبه أو في
القول بان الشهادة باليسار
لا بد فيها من بيان سببه وتبعه
في الشامل ولو تعارضت بينة
يسار وبينة اعسار قدمت
الاولى عند جمع متقدمين
وقيد آخره بما اذا جهل
حاله فان عرفه مال قبل

أي الذهب والفضة قال لا قال فهل وافقه ما في السفر الذي يسفر أي يكشف عن أخلاق الرجال قال لا قال
فأذهب فانك لا تعرفهما لك رأيتهما في الجامع يصلبان قلوبني ثم قال لهما اتينا بني يعز فكما اه يجبرني
(قوله ومخالطة الخ) عطف على جوار والواو بمعنى أو (قوله لان غيرهم) أي غير المحارم (قوله لا يطلعون) أي
الغير والجمع باعتبار معنى الغير كما أن الأفراد في عنده وفي يكاد يقطع باعتبار لفظه (قوله نحو الزوج الخ)
أي من أقاربهم وأقارب زوجها بل من الجانب المصاحب لها سفر أو إقامة مع محرمتها مثلاً (قوله ويعتمد
اقول لشاهد أنه الخ) وفاقاً للمنهج والنهاية وخلافاً للمعنى عبارة فان عرف القاضي أن الشاهد به هذه الصفة
فذلك والا فله اعتماد قوله أنه به كذا انقله عن الامم وهو صرح بذلك عن الأئمة وذكر الشيخان في
الكلام على التركيبة أن القاضي لا بد أن يعرف أن المزمع من أهل الخبرة أو أن يعرف من عد الشبهة أنه
لا يركى الابد وجودها قال الاسنوي وينبغي أن يكون هذا مثله انتهى وهو ظاهره (قوله وخرج) إلى المتن
في النهاية والمغنى (قوله شاهد الاعسار) وهو اثنان كما مر من به ومعنى (قوله مع ما يأتي) أي من نحو قوله
لا تلك الاما يبق له الخ (قوله وينبغي أن لا يكتفى منه بالاجمال الخ) وفاقاً للنهاية والمنهج وخلافاً للمعنى عبارة بل
يجمع بين نفي وإثبات فيقول كما قال الشيخان هو معسر لا تلك الأقوت يومه وثياب بدنه قال البلقيني وهذا غير
صحيح لانه قد يكون مال كغير ذلك وهو معسر كان يكون له مال غائب بمسافة القصير فأكثر ولان قوت يومه قد
يستغنى عنه بالكسب وثياب بدنه قد تزيد على ما يليق به فيصير موسراً بذلك فالظن يق أن يشهد انه معسر عاجز
العجز الشرعي عن وفاء شيء من هذا الدين أو ما في معنى ذلك انتهى وهو حسن اه (قوله ولو ادعى) إلى قوله ونحو
محجور الخ مكرر مع قوله السابق ولا يخاف معهما الخ فلو كان قدم قوله ونحو محجور الخ وأنتى الخ إلى هناك كفى
النهاية والمغنى لاستغنى عن قوله المذكور وسلم عن التكرار (قوله ولو ادعى) إلى قوله وتبعه زاد النهاية والمغنى
عقبه مانصه ولو وجد في يد المعسر مال فأقر به لشخص وصدقه أخذه منه ولا حق فيه للغرماء ولا يخلف المعسر أنه
ما واطأ المقر له على الإقرار لانه لو رجع عن إقراره لم يقبل وان كذبه المقر له أخذه الغرماء ولا يلتفت إلى إقراره
به لا يخرطه وركذبه في صرفه عنه وان أقر به لغائب انتظر قدومه فان صدقه أخذ به والا أخذ الغرماء
ولو أقر لمحجور لم يقبل منه كما اقتضاه كلامهم وصرح به الروايات وغيره والظاهر كما قال الأذري أن الصبي
ونحوه كالغائب نعم ان صدقه الولي فلا انتظار اه (قوله ولو ادعى الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو تعارضت
بينتا اعسار وملاءمة بان كانت كل ما شهدت أحدهما باجاعت الأخرى فشهدت أنه في الجمل على خلاف ما شهدت
به فيقد أفتى ابن الصلاح بأنه يعمل بالتأخر منهما وان تكررت اذالم ينشأ من تكرارها ريب ولا تكاد بينة
الاعسار تخلو عن ريب اذ انكرت اه قال ع ش قوله يعمل بالتأخر وهي بينة اليسار على ما يفيد قوله
ولا تكاد الخ وان كان قوله يعمل بالتأخر منهما صادقا بينة اليسار والاعسار وفي حاشية شيخنا الزياي أنه
ان لم يعرف له مال قدمت بينة اليسار وان عرف قدمت بينة الاعسار اه (قوله نص) أي الشافعي رضي الله
تعالى عنه (قوله نص في الشاهد) إلى قوله انتهى زاد النهاية عقبه مانصه قال الزركشي فليكن أي تمحيض
النفي هنا مثله اه عبارة الجبري على المنهج قوله لانه كذب أي ومنع ذلك لو محض النفي كفي وثبت الاعسار
اذ غايته الكذب والكذبة الواحدة لا ترد الشهادة بها كذا اعتمد مر اه (قوله بان الخ) متعلق بالشاهد و
(قوله على أنه الخ) أي الشاهد متعلق بقوله نص (قوله أخطأ المعنى) أي في أدائه (قوله ولم ترد شهادته) أي
يستفسر عن معنى النفي الذي ذكره اه ع ش (قوله تمورا) تمور الزجل وقع في الامر بقوله مبالاة اه قاموس

قدمت الثانية * (تنبيه) قال الزركشي قضية كلامهم هنا أنه لو محض النفي لا يقبل وبه صرح القاضي وغيره امكن نص في الشاهد بان
لا وارث له آخر على أنه يقول لا أعلم له وارثا آخر ولا يحض النفي فان محضه كذا وارث له آخر اخطأ المعنى ولم ترد شهادته اه وقد يفرق بان
الوارث يظهر غالباً فعدم ظهوره دليل لتمحيض النفي فلم يعد منه تمورا وليس الاعسار كذلك لانه يظهر على صاحبه غالباً ان له شياً فتمحيضه
النفي فيه تمور منه فلم يقبل

ويؤخذ منه أنه لا يقبل منه تضييعه وان علم أنه الواقع وادعاء ما تقرر ان ذلك ما درج دافعه منه فهو راوان فرض أن المفلس باطنا كذلك لان من هذا حاله لا يخفى أمره غالبا (واذا ثبت اعساره) ولو في غيبة خصمه اذ لا يتوقف ثبوته على حضوره (لم يجز حبسه ولا ملازمته بل يهمل) من غير مطالبة (حتى يوسر) لادّية نعم له الدعوى عليه (١٤٢) كل وقت أنه حدث له مال ويحلفه لانه محتمل وظاهر أن محله مالم يظهر منه التعت

(قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله وان علم أنه الخ) أي التضييع (قوله وادعاء) أي الشاهد والمفلس اه سيد عمر (قوله ان المفلس) الاولى المدين (قوله لان من هذا الخ) تعليل للغاية قول المتن (واذا ثبت اعساره) أي عند القاضي (لم يجز حبسه الخ) أي بخلاف ما لو لم يثبت اعساره فجز حبسه وملازمته مغني ونهاية (قوله نعم له) أي للدائن عبارة للمغني والنهاية ولو ثبت اعساره فادعوا بعد أيام أنه استفاد مالا وبينوا الجهة التي استفاد منها فلهم تخليفه الا ان يظهر منهم أي للحاكم قصد الايذاء اه (قوله منه) أي من الدائن (قوله وعلم من كلامه الخ) أي حيث رتب عدم جواز الحبس على ثبوت الاعسار (قوله بغير المال) يعني الصيام (قوله في كفارة الخ) خبر مقدم لقوله الحبس (قوله لاني زكاة الخ) والاولى وفي زكاة تقبل الخ عدمه (قوله وان المراد الخ) أي والذي يتجه ان المراد الخ ولعل الاولى اسقاط الغطان عطف على جلة قاله شريح (قوله أو الخراج) عطف على قوله ما يشرط الخ (قوله الى ثبوت الخ) متعلق بقوله حبس المدين (قوله لا يحبس) أي قوله مالم يختر في المغني الا قوله ولو قيل الى ولا مريض وقوله لا مريض له وكذا في النهاية الا قوله حتى الى ولا مكاتب (قوله مطلقا) عبارة للمغني نعم الام لذكره ان كان أو غيره وان علا لا يحبس بدين الولد كذلك وان سفل ولو صغيرا أو زمنا لانه عقوبة ولا يعاقب الوالد بالولد ولا فرق بين دين النفقة وغيرها اه زاد النهاية وما جرى عليه الخاوي الصغير تبع للغير الى من حبسه لثلا يمنع عن الاداء فيحجز الابن عن الاستيفاء ودمج العجز عن الاستيفاء لانه متى ثبت للوالد مال أخذ هذه القاضي فهر او صر فيه الى دينه وقضيته أنه لو أخفاه عناداً كان له حبسه لاستكشاف الحال وهو ما عهده الزركشي ونقله عن القاضي لكن قولهم ولا يعاقب الوالد بالولد ياباه اه (قوله بل يقدم حق المستأجر على غيره) قال السبكي وعلى قياسه لو استعدي على من استؤجرت عينه وكان حضوره للحاكم يعطل حق المستأجر ينبغي ان لا يحضر ولا يمرض باتفاق الاصحاب على احضار المرافعة البرزوخية وحبسها وان كانت مخرجة لان الاجارة امد ينتظر ويؤخذ مما قاله أن الموصى بمنفعته كالمستأجر ان اوصى بمدة معينة والافسكالزوجة مغني ونهاية (قوله ويستوثق القاضي) كذا في المغني وعبارة النهاية ثم القاضي يستوثق عليه مدة العمل فان خاف هربه فعل ما يراه اه فهنا مرتبتان وقضية عبارة الشارح والمغني أن هنا مرتبة واحدة (قوله ليترددوا) أنظر ما مرجع الضمير فيه مع أنه لا يثبت في المخدرة والمريض اه وشيخي ذلك ان تقول ان لكل منهما ترددا بحسبه (قوله والا حبس) أي وان وجب المال بمعاملة الولي أو الوكيل حبس عبارة للمغني وتجبت الامناء في دين وجب بمعاملتهم اه وعبارة النهاية ولا الطفل والمجنون ولا ابوه والوصي والقيم والوكيل في دين لم يجب بمعاملتهم اه قال ع ش أي فان وجب بمعاملتهم حبسوا والضمير للوصي والقيم والوكيل اه أي والاب (قوله وأجرة الحبس الخ) عبارة النهاية وأجرة الحبس والسجنان على المحبوس ونفقة في ماله أي ان كان له مال ظاهر والافني بيت المال ثم على مياسير المسلمين فان لم يترجح بالحبس ورأى الحاكم ضربه أو غيره فعل ذلك وان زاد مجموع على الحد ولا يعزوه ثانيا حتى يبرأ من الاول وفي تقييده اذا كان لجوا صبور على الحبس وجهان أحدهما جواز ان اقتضته مصلحة اه قال ع ش قوله حتى يبرأ من الاول أي فان خالف وفعل ضمن ما تولد منه اه (قوله ولولم يفد) أي الحبس (فيه) أي المدين (قوله كذا قيل) راجع الى قوله ولولم يفد فيه الخ (قوله فرضه) أي هذا القول (قوله كالمس) أي في أوائل الباب (قوله بغير اذنه) أي الغريم (قوله أو جوابا) اقتصر عليه النهاية والمغني (قوله ولحاكم) الى الفرع في النهاية والمغني الا قوله ولا الاولى مر (قوله من ضرب وغيره) في شرح مر وفي تقييده اذا كان لجوا صبور على الحبس وجهان

والاضرار وعلم من كلامه جواز حبس المدين ولو على زكاة أو عشر لا كفارة لانهما تؤدي بغير المال قاله شريح لكن نظري فيه غيره والذي يتجه في كفارة فور به تعين فيها المال الحبس لاني زكاة تقبل السقوط بادعاء تلف أو نحوه وان المراد بالعشر ما يشرط على من دخلوا دارنا بالتجارة أو الخراج المضر وب بحق الى ثبوت اعساره نعم لا يحبس أصل لغيره مطاعا ولا نحو من وقعت الاجارة على عينه اذا تعذر العمل في الحبس بل يقدم حق المستأجر على غيره ويستوثق القاضي عليه ان خاف هربه بما يراه ولو قيل انه يجب الحبس في غير وقت العمل كالليل لم يبعد ولا مريض لا مريض له ولا مخدرة ولا ابن سبيل بل يوكل بهم ليترددوا ويتحملوا ولا غير مكاف ولا ولي أو وكيل لم يجب المال بمعاملة والاحبس ولا قن جسي ولا سيده حتى يؤدي أو يبيع بل يباع عليه اذا وجد راغب وامتنع من البيع والفداء ولا مكاتب لنجم لانه كنه من اسقاطه متى شاء والدائن ملازمة من لم يثبت اعساره مالم يختر المدين الحبس فيجاب اليه وأجرة الحبس وكذا الملازمة على ما باتى قبيل اقسمة على المدين ولولم يفد فيه زاد في تعزيره بما يراه من ضرب وغيره كذا قيل ويتعين فرضه فيمن عرف له مال وامتنع من الاداء منه كما مر ومن حبسه قاض لا يطلق الا برضا غيره أو بثبوت اعساره ولا يخرج بغير اذنه الا لضرورة كدعوى أو رد جوابه والذي يتجه حيث لم يوجد حبس الا ببلد بعيد حبسه فينوا لم يكن بعمله كالغريم ينفى الزنا وانما لا يحضر من فوق مسافة الهدي لان الحق لم يثبت ولحاكم منع المحبوس مما يرى المصلحة يلزم

يلزم
لا يطلق الا برضا غيره أو بثبوت اعساره ولا يخرج بغير اذنه الا لضرورة كدعوى أو رد جوابه والذي يتجه حيث لم يوجد حبس الا ببلد بعيد حبسه فينوا لم يكن بعمله كالغريم ينفى الزنا وانما لا يحضر من فوق مسافة الهدي لان الحق لم يثبت ولحاكم منع المحبوس مما يرى المصلحة

في منعه منه كتمعه بحليلته ولا يلزم الزوجة اجابته الى الحبس الا ان كان يتلأ تقاضها وطلبها للسكنى فيه فيما يظهر وكترفه به بشم ريحان وبغيره كالاستئناس بالمحاذنة وكغلق الباب عليه وكتمعه من الجمعة بخلاف عمل الصنعة ونحوه (١٤٣) لا ترفه فيه * (فرع) * حكم له بسفر زوجته

معه فاقرت لا تخرب دين قبل اقرارها ومنعت من السفر معه كما أفتى به ابن الصلاح وسبقه اليه بشرح وقال ابن الفركاح وجمع لا يقبل وعلى الاول لا تقبل بيته أنها قصدت بذلك عيديم السفر معه على الوجه من وجهين في ذلك وان توفرت القرائن بذلك وعليه أيضا لو طلب الزوج من الزوجة أو المقر له الخلف على ان باطن الامر كظاها ره أجيب فيه أخذًا مما ياتي في الاقرار ولو ارتأى غيره لاقها لان اقرارها بان ذلك حيلة لا يجوز سفرها معه بغير رضا المقر له ومرفى عدم تخلف المغلس المقر ما يصرح بذلك ولو كان الاقرار صادرا عن حيلة كان أقرضا دينارا ثم وهبته له فمحل تردد والذي يتجه أنه ان شهدت بذلك بينة أو اعترف به المقر له لم يؤثر ولو كان لكل من اثنين دين على الآخر حال ولم توجد شروط التقاض فلكل طالب حبس الآخر بشرطه (والغريب العاجز عن بيعة الاعسار) لا يحبس بل (بوكل القاضي به) وجوباً (من) أي اثنين فأكثر (يبحث عن حاله فإذا غاب على ظنه اعساره شهد به) لئلا يتخلد حبسه وظاهر المتن أنه لو كل به ابتداء ولا يحبس كأن السبيل لكون ظاهر كلام الروضة وأصلها أنه يحبس ثم لو كل من يبحث عنه * (فصل) في رجوع نحو بائع المغلس عليه بما باعه له قبل الجرح ولم يقبض عوضه * (من باع) شيأً ثمين في الذمة (ولم يقبض الثمن) أي شيأً منه (حتى) مات المشتري

يلزم الى قوله وكترفه وقوله وكغلق الباب (قوله كتمعه بحليلته) أي الامن دخولها الحاحة نهاية قال ع ش أي الزوجة ومثلها الاصدقاء اه (قوله وكترفه بشم ريحان) أي بخلاف شمها مرض ونحوه اه نهاية (قوله وكغلق الباب الخ) لا يظهر وجهه عطفه على ما قبله (قوله وكتمعه من الجمعة) عبارة النهاية ولا يأتى المحبوس بترك الجمعة والجماعة والقاضي منع المحبوس منهما ان اقتضت المصلحة اه قال الرشيدى قوله ولا يأتى المحبوس الخ لعنه اذ لم يكن قادرا على الوفاء وامتنع منه عناد اه وقال ع ش قوله والجماعة أي وان توقف ظهور الشعار على حضوره اه (قوله بخلاف عمل الصنعة) ولو مما طاراد ولو حبست امرأته في دين ولو باذن زوجها فيما يظهر سقطت نفقتها مدمته وان ثبت بالبينة ولا تمنع من ارضاع ولدها ويخرج المحبوس من الحبس مطلقا والمرضى ان فقد مرضا والكلام هنا في طر والمرض على المحبوس فلا ينافي ما مر من عدم حبس المريض لانه بالنسبة للابتداء اه نهاية وكذا في المعنى الا قوله ولا تمنع من ارضاع ولدها قال ع ش قوله ولو حبست الخ اطلاقه شامل لما لو كان الزوج هو الحبس لما وفيه كلام في باب القسم والنشوز فلا يرجع قال سم على منتهج بعد مثل ما ذكره الشارح مر واما اذا حبست هي الزوج فان كان بحق فلها النفقة أو ظلمها فلا مر انتهى اه (قوله حكم له الخ) ولصاحب الدين الحال ولو ذميا منع المدينون الموسر بالطلب من السفر الخوف وغيره بان يشغله عنه برفعة الى الحاكم ومطالبته حتى يوفيه دينه نعم ان استتاب من يوفيه من ماله الحاضر فليس له منعه أما صاحب المؤجل فليس له منعه من السفر ولو كان مخوفا بكهاده أو الاجل قريبا ولا يكاف من عليه المؤجل رهنا ولا كفيلا ولا اشهادا لان صاحبه هو المقصر حيث رضى بالتأجيل من غير رهن ولا كفيلا وله السفر بحبته ليطالبه عند حواله بشرط ان لا يلزمه ملازمة الغريم لان فيه اضرارا به اه معنى (قوله بدين) أي حال (قوله وعلى الاول) أي قبول اقرارها ومنعه من السفر (قوله بذلك) أي بالقصد المذكور (قوله وعليه) أي على الاول (قوله على أن باطن الامر الخ) أي ان علمها دينه في الواقع (قوله أجيب فيه) أي أجيب الزوج في طلبه حلف المقر له (قوله لا فيها) أي لا في طلبه حلف الزوجة (قوله لا يجوز الخ) من التجوز خبر لان الخ (قوله شروط التقاض) أي من الاتحاد جنسا وقدرا وصفة وحلولا أو تاجيلا (قوله بشرطه) أي كعدم ثبوت الاعسار وعدم نحو مرض (قوله لكن ظاهر كلام الروضة الخ) وهو كذلك اه معنى زاد النهاية واجرة الوكل به في بيت المال فان لم يكن ففي ذمته الى أن يوسر فيما يظهر فان لم يرض أحد بذلك سقط الوجوب عن القاضي فيما يظهر أيضا ثم سبأني أن الجاني اذا لم يكن له مال ولا ثم ثبت مال جاز للقاضي أن يقترض له أي أجرة الجلا على بيت المال وأن يسخر من يستوفي القود فقياسه أن له هنا حيثنذ أن يقترض أي أجرة الباحث على بيت المال وأن يسخر باحثين لئلا يتخلد حبسه وقد علم أن الباحث اثنان اه * (فصل في رجوع نحو بائع المغلس) * (قوله في رجوع نحو بائع المغلس الخ) أي وفيما يتبع ذلك من حكم ما لو غرس الخ والتدرج في النحر والمسلم والمقرض والمؤجر وغيرهما من المعامل بمعاوضة محضة (قوله ثمن في الذمة) سيدكر محترزه بقوله أو اشترى شيأً بعين الخ (قوله أي شيأً منه) يدل عليه قوله الآتي فان كان قبض بعض الثمن رجوع في الجديد الخ وان كان في صورة خاصة اه سم أي في التلف فليس بقيسديل يجري مع البقاء كما ياتي (قوله حتى مات المشتري الخ) يؤخذ من كلامهم أن الموت مغلا بمقتضى الجرح وان لم يحجر عليه

أصحها جوازه ان اقتضت المصلحة (قوله فاقرت لا تخرب دين) ولو حبست امرأته في دين ولو باذن زوجها فيما يظهر سقطت نفقتها مدمته وان ثبت بالبينة ولا تمنع من ارضاع ولدها (قوله لكن ظاهر كلام الروضة) وهو كذلك مر * (فصل) * (قوله أي شيأً منه) يدل عليه قوله الآتي فان كان قبض بعض الثمن رجوع في الجديد الخ وان كان

ظاهر كلام الروضة وأصلها أنه يحبس ثم لو كل من يبحث عنه * (فصل) في رجوع نحو بائع المغلس عليه بما باعه له قبل الجرح ولم يقبض عوضه * (من باع) شيأً ثمين في الذمة (ولم يقبض الثمن) أي شيأً منه (حتى) مات المشتري

قول الموت اه سيد عمر (قوله مغلسا) قال في شرح العباب ويؤخذ من فرضه هذا في المغلس السابق تعريغه
ان من اشترى سلعة في ذمته وقبضها مثل الثمن وأكثر والمشتري لا يملك غيرها ولا دين عليه غير الثمن لم يكن
للبيع الرجوع في السلعة وهو أحد وجهين لم أر من رجح منهما شيئا لكن قد علمت أن كلامهم صريح في ترجيح
هذا الذي ذكرته ومن ثم يعلم أيضا أن الوجه من وجهين فيما لو لم يتعد استيفاء العوض بان تجرده بعد الحجر
مال يفي بدونه بخوارث أو اصطلياد أو ارتفاع قيمة أمواله أنه لا رجوع لانه غير مغلس الآن وبه حزم الغزالي
الح وقوله لم يكن للبائع الرجوع في السلعة أي ما لم يقع حجر كما يعلم من مباحث الحجر الغريب السابق اه سم
(قوله بشر وطه الخ) أي الحجر (قوله من غير ما حكم الخ) أي فلا يحتاج في الفسخ إلى حكم ما حكم بل يفسخ بنفسه
على الأصح ولو حكم ما حكم بفسخ الفسخ لم ينقض كما صححه المصنف وان قال الاصطليدي بنقضه مغنى ونهاية
(قوله بنحو فسخت) أي البيع أي أو بطلته أو رجعت في المبيع كل جها من أبي الدم أو استرجعته كما بحثه
الزركشي اه نهاية (قوله أو رددت الثمن الخ) عبارة المعنى كذا رددت الثمن أو فسخت البيع فيه في
الأصح اه (قوله لا يعمل) أي كوطء الامنة (قوله وقد يجب) إلى التيسير في النهاية والمعنى الاقوله لان النص
إلى المان (قوله عن موليه) أو موكله قال سم على حج قد يستشكل تصور ذلك لان الولي لا يسلم المبيع حتى
يقبض الثمن ويمكن أن يقال تصور المسئلة لا يتوقف على قبض المبيع اذ يمكن قبل قبضه لزوم البيع والحجر
على المشتري بغلس فيجب حينئذ الفسخ على الولي ثم التصرف في المبيع للمولى ولولا الفسخ لما تمكن من
التصرف فيه اه أقول ويمكن أن يصور أيضا بما اذا باع بنفسه ثم حجر عليه لسفه أو جنون وقد سلم المبيع
قبل قبض الثمن ثم حجر على المشتري بالغلس فيجب على ولي البائع الفسخ اه ع (قوله أو يكون مكاتباً) أي
بان باع لغيره شيئا ثم حجر على المشتري بالغلس فيجب على المكاتب الفسخ رعاية لحق السيد لانه من مابق عليه
درهم اه ع (قوله أو بعضه) عبارة النهاية وكما استرداد المبيع له استرداد بعضه لانه مضطحة للغرماء اه زاد
المغنى وقد لا ذرى الرجوع في البعض بما اذا لم يحصل به ضرر بالتشقيص على الغرماء وقال السبكي
لا يلتفت لذلك واقتصر عليه شيخنا في شرح الروض وهو المعتبر اه (قوله واسترداد المبيع كله أو بعضه)
هذا مع قوله فسخ البيع يقتضي أن له فسخ البيع في جميع المبيع واسترداد بعض المبيع لان فسخ العقد
يقتضي رفع العقد بالنسبة لجميع المبيع لا إطلاق فسخه وفيه نظر فايراجع ولما قال في العباب ولو أراد
الرجوع في بعض المبيع جازع له في شرحه بقوله لانه أنفع للغرماء من الفسخ في كله اه فلعن مراده هنا أن
المراد أن له فسخ البيع في كل المبيع أو بعضه اه سم (قوله لهما) أي للضحين (قوله وفي أخرى) أي لهما
أيضا (قوله أو اشترى شيئا) عطف على قوله أفلس (قوله ولم يتسلم البائع) أي ثم حجر على المشتري (قوله

في صور خاصة (قوله مغلسا) قال في شرح العباب ويؤخذ من فرضه هذا في المغلس السابق تعريغه ان من
اشترى سلعة في ذمته وقبضها مثل الثمن أو أكثر والمشتري لا يملك غيرها ولا دين عليه غير الثمن لم يكن للبائع
الرجوع في السلعة وهو أحد وجهين لم أر من رجح منهما شيئا لكن قد علمت أن كلامهم صريح في ترجيح هذا
الذي ذكرته ومن ذلك يعلم أيضا أن الوجه من وجهين فيما لو لم يتعد استيفاء العوض بان تجرده بعد الحجر
مال يفي بدونه بخوارث أو اصطلياد أو ارتفاع قيمة أمواله أنه لا رجوع لانه غير مغلس الآن وبه حزم الغزالي
الح وقوله لم يكن للبائع الرجوع في السلعة أي ما لم يقع حجر كما يعلم من مباحث الحجر الغريب السابقة (قوله بان
يتصرف عن موليه) قد يستشكل تصور المسئلة لان الولي لا يسلم المبيع حتى يقبض الثمن ويمكن أن يقال
تصور المسئلة لا يتوقف على قبض المبيع اذ يمكن قبل قبضه لزوم البيع والحجر على المشتري بغلس فيجب حينئذ
الفسخ على الولي ثم التصرف في المبيع للمولى ولولا الفسخ لما تمكن من التصرف فيه (قول المصنف واسترداده
المبيع كله أو بعضه) هذا مع قوله فسخ البيع يقتضي أن له فسخ البيع في جميع المبيع واسترداد بعض المبيع
لان فسخ البيع يقتضي رفع العقد بالنسبة لجميع المبيع لا إطلاق فسخه وفيه نظر فايراجع ولما قال في العباب
ولو أراد الرجوع في بعض المبيع جازع له في شرحه بقوله لانه أنفع للغرماء من الفسخ في كله انتهى فلعن مراده

مغلسا كما يأتي أول الغرائض
أو حتى (حجر على المشتري
بالغلس) أي بسبب افلاسه
بشر وطه السابقة (قوله)
أي البائع من غير ما حكم
حيث لم يحكم ما حكم بفسخ
الفسخ (فسخ البيع) بنحو
فسخته أو نقضته أو رجعته
أوردت الثمن أو فسخت
البيع فيه لا بفعل ونحوه
مما يأتي وقد يجب الفسخ
بان يتصرف عن موليه أو
يكون مكاتباً والغلبة في
الفسخ (استرداد المبيع)
كله أو بعضه ويضارب
بالباقى للخبر المتفق عليه اذا
أفلس الرجل ووجد البائع
سلعته بعينها فهو أحق بها
من الغرماء وفي رواية لهما
من أدرك ماله بعينه عند
رجل وقد أفلس فهو أحق
به من غيره وسياقه قاض بان
الثمن لم يقبض وفي أخرى
أعمار رجل أفلس أو مات
فصاحب المتاع أحق بمقتضاه
وأفهم كلامه أنه لا رجوع
لو أفلس ولم يحجر عليه أو
حجر عليه بسفه أو اشترى
حال الحجر الا ان جهل حاله كما
مر في ثبت بشر وطه الآتية
أو اشترى شيئا بعين ولم يتسلمها
البائع فيطالب بها ولا فسخ
لان النص لم يرد

الافى المبيع الخ) أى وما هتامن وقسديقال حاصل مورد النص فسخ البائع لافلاس المشتري ولو وقع الفسخ
هنا المكان من ذلك ففي هذا التعليل خفاء ثم انظر هل يرد عليه مسألة السلم الآتية اه سم (قوله وما الحق به)
أى مما سيعبر عنه بقوله وسائر المعاضات كالبيع اه ع ش (قوله أى البائع أو الفسخ) كذا فى النهاية واقتصر
المغنى على الفسخ (قوله بين علمه الخ) أى بالقورية عبارة النهاية والمغنى ولو ادعى الجهل بالقورية قبل كالد
بالعيب بل أولى لان هذا يخفى على غالب الناس بخلاف ذلك اه قال ع ش قوله بالقورية وكذا لو ادعى الجهل
بالخيار بالاولى اه وفى النهاية ولو صالح عن الفسخ على مال لم يصح وبطل حقه من الفسخ ان علم لان جهل اه
قال ع ش قوله لان جهل أى لان مثله مما يخفى اه قول المتن (بالوطة) واذا قلنا بعدم الفسخ به هل يجب مهر
عليه أو لا الظاهر الاول لبقاء الوطوء على ملك المفلس ولا حجة عليه للخلاف فى أنه يحصل به الفسخ أولا اه
ع ش قول المتن (ونحوها) كالهبة والاجارة والاقرض (قوله وتلغو الخ) ومحل الخلاف اذا نوى بالوطة الفسخ
وقلنا هذا الفسخ لا يفتقر الى حاكم كما هو والا فلا يحصل به قطعانهاية ومغنى قال الرشيدى قوله ومحل الخلاف
أى فى الوطوء بقريته ما بعده أما الاعتناق والبيع فان الخلاف جار فيهما مطلقا اه (قوله كالواهب) أى لفرعه
(قوله اذهى التى كالبيع الخ) أشار به الى ان الكاف تقييدية لا تنظيرية والادخل الصدق وعوض الخلع
اه ع ش (قوله نحو السلم) بان أفلس المسلم اليه ففلس الفسخ واستردا رأس المال اه سم (قوله نحو السلم
الخ) فاذا آخروه دارا بجره لم يقبضها حتى يجر عليه فله الرجوع فى الدار بالفسخ تنزيلا للمنفعة منزلة العين
فى البيع أو سلمه داراهم قرضا أو رأس مال سلم حال أو مؤجل فقل ثم يجر عليه والدراهم باقية بالشروط الآتية
فله الرجوع فيها بالفسخ اه مغنى (قوله والقرض) أى وان كان لا يتعين فى القرض الفسخ بل له الرجوع
وان لم يجز على المقرض اه ساطان ومثله فى المحلى اه يجزى (قوله لعموم الخبر المذكور) وهو قوله
صلى الله عليه وسلم ائما رجل أفلس أو مات فصاحب المتاع أحق بمتاعه اه ع ش ولك ان رجاءه الى الرواية
الثانية أيضا (قوله وخرج نحو الهبة) أى بقيد المعاوضة (قوله ونحو الخلع الخ) أى بقيد المحض ودخل فى
النحو الاول الاباحة والهدية والصدقة وانظر ما أدخل بالنحو الثانى (قوله كالنكاح) صورته أن يتزوجها
بمهر فى ذمته ويدخل بها ثم يجزى عليه فليس لها الرجوع فى بعضها وكذا لو كان المداق معينا فأنه لا يملكه بنفس
العقد وتطالب به بعد الجبر وصورته الخلع أن يخالفها على عوض فى ذمتها ثم يجزى عليه بالفلس فليس له فسخ
عقد الخلع والرجوع فى المرأة وصورته الصلح عن الدم أن يستحق عليه قصاصا ويصلحه عنه على دين ثم يجزى
على الجاني فليس للمستحق فسخ الصلح والرجوع لقصاص ع ش لتضمن الصلح العفو عنه وعبارة الشورى
قوله كالنكاح ولو قبل الدخول ولا يشك عليه قوله لتعذر استيفائه كما توهم لان المراد عدم تسلطه عليه بعد والا
فصلح الدم ما هو التالف فيه وكذا الخلع اه أى ليس فيه شىء تالف حتى يكون المراد بالتعذر تلف العوض وفى
الحاوى تقييده بكونه بعد الدخول وفى القليوبى ما وافق الشورى وعبارة وسواء فيه وفى الخلع قبل الدخول
وبعده والتعليل فى النكاح لا غالب انتهى اه يجزى (قوله ليس من هذا الخ) عبارة المغنى والنهاية وأما
فسخ الزوجة باعسار زوجها بالمهر أو النفقة كما سيأتى فى بابها فلا يختص بالجراه وقوله بالمهر أى قبل الدخول
وقوله أو النفقة أى مطلقا قال ع ش وهل لها فى صورة الحجر الفسخ بمجرد الحجر أو يمنع الفسخ مادام المال
باقيا اذا تحقق ادساره لا بقسمة أمواله فسه نظر والا قرب الثانى اذ من الجائز حدوث مال له أو براعة
عض الغرماء له أو ارتفاع بعض الاسعار وأما الفسخ بالنفقة فليس لها الا بعد قسمة أمواله ومضى ثلاثة أيام

هنا ان المراد ان له فسخ البيع فى كل المبيع أو فى بعضه (قوله الافى المبيع) قد يقال حاصل مورد النص فسخ
البائع لافلاس المشتري ولو وقع الفسخ هناك كان من ذلك ففي هذا التعليل خفاء ثم انظر هل يرد عليه مسألة
السلم الآتية (قوله الافى المبيع) فيه ان البائع هنا لو فسخ كان الفسخ فى المبيع وأيضا فى فسخه لا كان هذا
من المحقق وأيضا فالخبر الثانى شامل لهذا قطعا والاول ذكر فردا بحكم العام اه (قوله نحو السلم) بان أفلس
المسلم اليه ففلس المسلم الفسخ واستردا رأس المال (قوله والنكاح) يتأمل وقوله لتعذر الخ يتأمل (قوله

الافى المبيع وما الحق به
(والاصح ان خياره) أى
البائع أو الفسخ (على
القور) تكبير العيب لان كلا
لدفن الضرر وبه فارق خيار
الاصح فى رجوعه فى هبته
لواده وسوى الرد بالعيب
فى الفرق بين علم وجهه له
(و) الاصح (أنه لا يحصل
الفسخ بالوطة والاعتناق
والبيع) ونحوها وتأنو
هذه التصرفات كالواهب
وانما انفسخ بذلك فى زمن
الخيار لان الملك فيه غير
مستقر (وله) أى الشخص
(الرجوع) فى عين ماله
بالفسخ (فى سائر المعاضات)
المحضة اذهى التى (كالبيع)
فى فساد كل بفساد المقابل
فدخل نحو السلم والقرض
والاجارة لعموم الخبر
المذكور وخرج نحو الهبة
لعدم العوض فيه ونحو
الخلع والنكاح والصلح عن
دم لتعذر استيفاء المقابل
وليس من هذا الفسخ
بالاعسار الا فى النفقات

(وله) أي الرجوع في المبيع وما ألحق به (شروط (١٤٦) منها كون الثمن في البيع والعوض في غيره ديناً (حالا) عند الرجوع وان كان

مؤجلاً قبله ولو استمر الاجل لما بعد الجريان المؤجل لا يطالب به فيصرف المبيع لدون الغرماء ومن هذا أخذ ابن الصلاح وأقره الاسنوي وغيره ان الاجارة التي يستحق فيها أجره كل شهر عند انقضائه لا فسخ فيها لامتناعه قبل انقضائه لعدم المطالبة بالاجرة وبعده لغوات المنفعة المعقودة عليها كتلف المبيع وهكذا كل شهر فلا يتصور فسخ الا ان كانت الاجرة حالة أي أو بعضها حال اذ ان أجر شيئاً باجرة بعضها مؤجل وبعضها حال فسخ في الحال بالقسط كما يحسنه غيره (وان يتعذر حصوله) أي العوض (بالافلاس فلو) لم يتعذبه كان كان به وهن يفي بالثمن عادة ولو مستعاراً أو ضامن بالاذن وهو مقر أو به بينة مليء وكذا بغيره على الاجرة والمنفعة فيه ضعيفة لا نظر اليها أو تعذر بغيره كان انقطع جنس الثمن أو (امتنع) المشتري مثلاً (من دفع الثمن مع يساره أو هرب) مع يساره (فلا فسخ في الاصح) لجواز الاستيفاء من الرهن أو الضامن والاستبدال عن المنقطع ولا مكان التوصل الى أخذه من نحو الامتناع بالسلطان فان فرض بجزءه فنادر * (تنبيه) ما ذكره في الامتناع تغريباً على ما قبله

بعد ذلك كما يأتي في النفقات اه (قوله أي الرجوع) أي بالقسح (قوله وما ألحق به) أي من المعاوضة المحضة (قوله والعوض في غيره) أي كالسليم فيه والديارهم المعروضة والاجرة ثم هذا من العطف على معمولي عامين مختلفين بحرف واحد مع تقدم الجور (قوله ديناً) أي بخلاف ما لو كان عينا بان اشترى منه المغلس هذناً الثوب فهو مقدم بالشوب على الغرماء اه رشدي وتقدم في الشارح مثله (قوله قبله) أي الرجوع (قوله ولو استمر الخ) غاية للغاية (قوله لان المؤجل الخ) علة لا تقدر أي فلا يصح رجوع حال وجود الاجل لان الخ (قوله في صرف المبيع) أي وما ألحق به (قوله اجرة كل شهر) أي مثلاً فثلثها المؤجله بانتهاء السنة اه سيد عمر (قوله عند انقضائه) خرج به ما لو قال عند أوله فله الفسخ اه ع ش (قوله فلا يتصور فسخ) أي للاجارة مطالعة الا الخ (قوله فسخ) أي المؤجر المذكور أي له الفسخ ولو أفلس المستأجر في مجلس اجارة الزمة فان أثبتنا خيار المجلس فيها أي على الرجوع استغنى به والافله الفسخ كاجارة العين وان أفلس مؤجر عين قدم المستأجر بمنفعتها او ملتزم عمل أي في ذمته والاجرة في يده فله المستأجر الفسخ فان تافت ضارب باجرة المثل كظهيره في السلم ولا تسلم اليه حصته منها باضرار بقلا امتناع الاعتياض عن المسلم فيه اذا جارة الزمة تسلم في المنافع بل يحصل له بعض المنفعة المترتبة ان تبعضت بلا ضرر كحمل مائة رطل والا كقصة ثوب وركوب الى بلد ولو نقل لنصف الطريق لبقى ضائعاً ففسخ وضارب بالاجرة المبذولة فلو سلم له الملتزم عيناً يستوفي منها قدم بمنفعتها كالمعينة في العقد اه نهاية قول المتن (وان يتعذر حصوله) لو حصل مال باصطفاً واما كن الوفاء مع المال القديم قال الغزالي لا رجوع ونسبه ابن الرفعة اظاهر النص انتهى ع ومثل الاصطفاً اذ ارتفع الاسعار أو الارباع من بعض الدين اه ع ش وتقدم ما توافق عليه عن شرح العباب (قوله أي العوض) أي الثمن ونحو المسلم فيه (قوله فلو لم يتعذر به) كان الاولي اسقاط لفظ به ليظهر مقابلته بقوله الا في أو تعذر بغيره الخ ثم هو الى التنبية في النهاية والمغنى (قوله يفي) فان لم يفي به فله الرجوع فيما يقابل ما يفي به نهاية ومغنى (قوله بالاذن) أي اذن المغلس (قوله وهو مقر الخ) فلو كان ياحداً ولا بينة أو معسرار جع لتعذر الثمن بالافلاس نهاية ومغنى (قوله والمنفعة فيه) أي في الضمان بغير الاذن (قوله أو تعذر الخ) في عطفه على لم يتعذبه مالا يخفى (قوله مثلاً) أي ونحو المسلم اليه قول المتن (او هرب) أي او مات مليناً وامتنع الوارث من التسليم نهاية ومغنى (قوله مع يساره) ففي كلامه الحذف من الثاني للدلالة الاول اه سم (قوله عن المنقطع) أي بخلاف المسلم فيه في صورته اذ لا يجوز الاستبدال عنه فله الفسخ اه سم عبارة النهاية ودخل في الضابط عقد السلم فله فسخه ان وجد رأس ماله فان فات لم يفسخ بل يضارب بقيمة المسلم فيه ان لم ينقطع ثم يشتري له منه بما يخصه ان لم يوجد في المال لامتناع الاعتياض عنه فان انقطع فله الفسخ لثبوته حيث في حق غير المغلس في حقه أو لى واذا فسخ ضارب برأس المال وكيفية ذلك اذ لم ينقطع المسلم فيه أن يقوم المسلم فيه فان ساوى عشر من والدون ضعف المال أقر له عشرة فان رخص السعر قبل الشراء اشترى له بها جميع حقه ان وفته والا فبعضه وان كان متقوماً فان فضل شيء فلا غرماء ولو ارتفع السعر لم يزد على ما أقر له ولو تلف بعض رأس المال وكان مما يقره بالعقد جع بباقيه وضارب بباقي المسلم فيه اه (قوله من نحو الامتناع) أي كالهارب (قوله بالسلطان) أي الحاكم نهاية ومغنى (قوله عجز) أي السلطان (قوله في الامتناع) أي وما عطف عليه من الهرب (قوله على ما قبله) أي التعذر بالافلاس (قوله ذلك) أي الاشكال (قوله الشارح) أي الحلال المحلى وتبعه النهاية والمغنى (قوله لان هذا الخ) تعليل لعدم الدفع (قوله فرض هذا) أي الافلاس (قوله فلا يتأتى ذلك) أي تفريع الامتناع على ما قبله قال الجيزي الآن يقال لا يضرب كون الاقسام أعم من القسم كما قررته والعوض في غيره) كالسليم فيه (قوله عند الرجوع وان كان مؤجلاً قبله الخ) فقول الشارح وكذا بعده على وجه صححه في الشرح الصغير هو الاصح شرح م ر (قوله مع يساره) ففيه الحذف من الثاني للدلالة الاول (قوله عن المنقطع) أي بخلاف المسلم فيه في صورته اذ لا يجوز الاستبدال عنه فله الفسخ (قول المصنف

مشكل فان صورة الامتناع خرجت بفرضه الكلام اولاً في المحجور عليه بالمغلس ولا يدفع ذلك قول الشارح فلو اتفق شيخنا الافلاس بان امتنع لان هذا انما يصلح مع النظر الى قوله بالافلاس وحده أما مع كونه فرض هذا شرطاً في المحجور عليه فلا يتأتى ذلك

شيخنا العززي اه قول المتن (ولو قال الغرماء) أي غرماء المفلس لمن له حق الفسخ نهاية ومعنى (قوله من مال المفلس) أي قول المتن وكون المبيع في النهاية والغنى (قوله لما فيه الخ) أي في التقديم مطلقاً أي من مال المفلس أو مال الغرماء وأما قوله وقد يظهر الخ فهو راجع لخصوص التقديم من مال المفلس (قوله وبه يفرق الخ) أي باحتمال ظهور غريم آخر وفي شرح م ر ولو قدم الغرماء المرتين بدينه سقط حقه من المرهون بخلاف البائع كما تضمنه كلام الماوردي وعليه فالفرق أن حق البائع أكد لانه في العيين وحق المرتين في بدلها انتهى وأقول ان كان لو ظهر غريم راحم المرتين أشكل سقوط حقه ولم يتضح الفرق سم على ح لكن الظاهر عدم مزاجته لان حق المرتين مقدم على الغرماء فلم يقولوا بتقديم المرتين شيئاً حتى يرجع به عليه كما قيل في مسألة القصار اه ع ش (قوله لا تفسخ) أي عقد الاجارة وصورة المسئلة أنه لم يفعل المستأجر عليه وهو القصار أو يصور ذلك بما لو قصر بالفعل وزاد الثوب بسبب القصار فانه شريك بالزيادة ونقل بالدرس عن شيخنا الزياي تصويره بالصورة الثانية اه ع ش (قوله فانه يجبر) ظاهره سواء قالوا من مال المفلس أو من مالنا وكلامه في شرح العباب صريح في ذلك اه سم أقول وكذا كلام المغني صريح في ذلك (قوله ولو لمات المشتري) أي مثلاً (قوله وقال الورثة) أي لمن له حق الفسخ من نحو البائع (قوله أجيب) أي نحو البائع للفسخ ان أراد (قوله أجيبوا) أي الورثة فيمتنع على نحو البائع الفسخ (قوله مع أنه الخ) أي الوارث (قوله خليفة مورثه) فله تخليص المبيع نهاية ومعنى (قوله فيه) أي في الاخذ من مال الوارث أي بخلاف الغرماء (قوله واذا أجاب) أي نحو البائع (قوله لم يرجع) أي فيما اذا قدموه من مال المفلس وهو محل المزاجعة وأما اذا قدمه الغرماء أي أو الوارث من مالهم أي أو ماله فلا كلام انه لا رجوع اه سم (قوله لتقصيره) حيث أخرج حق الرجوع مع احتمال ظهور راحم له ويؤخذ من التعليل انه في العالم بالمزاجعة وليس كذلك اه نهاية اي ولا فرق بين العالم والجاهل ع ش (قوله ولم مزاجع الخ) عبارة المغني والنهاية ولو تبرع بالثمن احد الغرماء أو كلهم أو اجنبي كان له الفسخ لما في ذلك من المنقوض اسقاط حقه فان اجاب المتبرع ثم ظهر غريم آخر لم مزاجع فيما اخذه امالوا أجاب غير المتبرع فللذي ظهر ان مزاجع ثم ان كانت العين باقية لم يرجع فيما يقابل ماز وحم به في اخذ احتماليين يظهر ترجحه لانه مقصر حيث أخرج حق الرجوع مع احتمال ظهور غريم مزاجع اه (قوله المتبرع) أي من الوارث أو الغرماء أو الاجنبي اه ع ش (قوله من ماله)

فله الفسخ) في شرح م ر ولو قدم الغرماء المرتين بدينه سقط حقه من المرهون بخلاف البائع كما تضمنه كلام الماوردي وعليه فالفرق ان حق البائع أكد لانه في العيين وحق المرتين في بدلها انتهى وأقول ان كان لو ظهر غريم راحم المرتين أشكل سقوط حقه ولم يتضح الفرق (قوله وقد يظهر الخ) هذا مع قوله من مال المفلس أو مالنا يقتضي مزاجعة من ظهر اذا قدموه من مالهم لكنه خلاف قوله هنا ولم مزاجع فيما أعطاه له المتبرع (قوله فانه يجبر) ظاهره سواء قالوا من مال المفلس أو من مالنا وكلامه في شرح العباب آخر الباب في الكلام على ذلك صريح في ذلك خصوصاً ما نقله عن ابن شهاب فراجع (قوله لتقدمه عليهم) ان كان المراد تقدمه على جميع الغرماء حتى من يظهر بعد فقضة ذلك أنه لا يفسخ له مطلقاً لوصوله لحقه بكل حال فلا حاجة في اجباره الى قول الغرماء ماذكر لانه لا يمكن من الفسخ مطلقاً وان كان المراد تقدمه على الموجودين القاتلين فلا وجه لاجباره مع احتمال ظهور المزاحم (قوله مع أنه خليفة مورثه) أقول وأيضاً لما كانت التركة متعلقاً بالحقوق التي على الميت ولا يستحق الوارث الا ما فضل منها على الحقوق ضعفت المنة أو انتفعت لانه بالدفع من ماله يقدم او قد يكون له غرض في أعيانها (قوله لم يرجع) أي فيما اذا قدموه من مال المفلس وهو محل المزاجعة وأما اذا لم مزاجع بان قدمه الغرماء من مالهم فلا كلام انه لا رجوع وعدم الرجوع للعين أي لما يقابل ماز وحم به منها هو ثاني احتمالين نقلهما في شرح الروض عن المطلب وقال انه أوجب وان في كلامه إشارة اليه قال لكن الموافق لكلام الماوردي الا في انه لو قدم الغرماء المرتين بدينه سقط حقه من المرهون بخلاف البائع فليتأمل (قوله ولم مزاجع فيما أعطاه) أي وزاجع فيما قدموه من مال المفلس (قول المصنف

(ولو قال الغرماء لا تفسخ
ونقدمك بالثمن) من مال
المفلس أو مالنا (فله الفسخ)
لما فيه من المنفعة وقد يظهر
غريم آخر وبه يفرق بين
هذا ولو قال الغرماء للقصار
لا تفسخ ونقدمك بالآخر فانه
يجر لانه لا ضرر عليه بفرض
ظهور غريم آخر لتقدمه
عليهم ولو لمات المشتري
مفسخاً وقال الورثة لا تفسخ
ونقدمك من التركة
أجيب أو من مالنا أجيبوا
واستشكل بان التركة
ملكهم فاي فرق وقد يفرق
بانه اذا أخذ من التركة
يحتمل ظهور راحم له
بخلاف ما اذا أخذ من مال
الوارث مع انه خليفة مورثه
فلم ينظر للمنفعة فيه واذا أجاب
الغرماء أو الوارث فظهر
غريم لم يرجع للعين لتقصيره
ولم مزاجع فيما أعطاه
له المتبرع من ماله

لانه وان قيل بدخوله في ملك المغلس لكنه (١٤٨) تقديري والغرماء انما يتعلقون بما دخل في ملكه حقيقة (وكون المبيع باقيا في ملك

المشتري) لرواية من أدرك ماله بعينه (فلو) باعه ثم حجر عليه في زمن خيار البائع أو خيارهما أو أقرضه أو وهبه لولده جازله الرجوع تنزيلا لقدرته على رده ملكه منزهة ببقائه عنده أو زال ملكه عنه ثم عاد فلا رجوع ككافي الروضة واقتضاء كلام المتن وهو نظير ما يأتي في الهبة للولد وفارق الرد بالعيب ورجوع الصداق بالطلاق بأن الرجوع في الأولين يخص بالعين دون البدل وبإزالة زالت العين فاستعبرر والها هنا خلافة في الانخيرين فإنه عام في العين وبدلها فلم يزل بالزوال وعلى الرجوع الذي انتصر له جمع لوزال ثم عاد بمعاوضة محضنة قدم الثاني لأن حقه أقوى إذا خلا في جواررجوعه بخلاف الأول واستثنى من هذا الشرط مسائل فيها نظر أو (فان) يحسب نحو موت أو شرعا يتخو عتق أو وقف (أو كاتب العبد) منسلا وكناية صحيحة ولم يعد الرق أو استولد الأمة اتفاقا كما قاله المصنف وان أفتى بما يخالفه (فلا رجوع) لخروج جسه عن ملكه حسا فيما عدا الأخيرين وحكامهم - وما وليس للبائع فسخ هذه التصرفات وفارق الشفيع بقوة شبهة ومقارنا لعقد الشراء ولا كذلك هنا (ولا عن التزويج) ونحو التدبير الرجوع لانه لا يمنع البيع واستغناء عنه بما عهده

أي لا من التزكاته ع ش (قوله لانه) أي ما أعطاه الخ قول المتن (وكون المبيع) أي أو نحوه (قوله في ملك المشتري) أي المغلس وهو ظاهر فيما لو اتفقا على بقاءه فلا اختلاف في البقاء وعدمه هل يصدق المشتري أو البائع فيه نظر والأقرب تصديق المشتري في عدم بقاءه إذا كان مما يستهلك كالأطعمة والأكاف بينة على عدم بقاءه فان لم يقمها صدق البائع فله الفسخ اه ع ش (قوله فلا باعه) أي المشتري عينا (قوله أو أقرضه) أي وأقبضه ثم حجر عليه (قوله أو وهبه الخ) أي وأقبضه ثم حجر عليه نهاية ومعنى زاد سم إذا بعد الحجر لا يصح تصرف بأقراض أو هبة اه أي في كلامه حذف من الثاني دلالة الأول (قوله جازله الرجوع) خلافا لنهاية والمغني والشهاب الرمي في القرض والهبة ووافقا لهم في البيع (قوله جازله) أي لبائع المغلس كما هو ظاهر وعبارة شرح الروض في صورة البيع للبائع الرجوع فيه كالمشتري اه سم وما نقله عن شرح الروض نقله النهاية والمغني عن الماوردي (قوله أو زال ملكه) أي قبل الحجر إذ بعده لا يصح إزالته اه سم ثم قوله المذكور إلى قوله وفارق في المغني والنهاية (قوله ثم عاد) ولو بعوض وحجره باق أو حجر عليه اه نهاية (قوله الرد بالعيب) أي حيث زال المبيع عن ملك المشتري ثم عاد إليه ثم علم العيب القديم فله الرد به (قوله ورجوع الصداق) أي فيما إذا أصدقها شيئا ثم زال ملكها عنه ثم عاد إليها ثم طلقها قبل الدخول فله الرجوع إلى ذلك الشيء (قوله في الأولين) أي في الأفلاس والهبة للولد (قوله في الأخيرين) أي في المعيب والصداق (قوله وبدلها) انظره في صورة الرد بالعيب ويحجب بانه لو علم العيب وقد تلف أو عتق مثلا رجع بالارش اه سم (قوله وعلى الرجوع) أي على القول المرجوح من جواررجوع اه ع ش أي في الزائل العائد (قوله وعلى الرجوع) إلى قول المتن ولا يمنع في النهاية والمغني الأقوله واستثنى إلى المتن (قوله بمعاوضة الخ) أي ولم يوف الثمن إلى بائعه الثاني نهاية ومعنى (قوله من هذا الشرط) أي شرط البقاء في ملك المشتري (قوله أو فوات) عطف على قوله باعه (قوله يتخو عتق أو وقف) أي كالبيع والهبة نهاية ومعنى (قوله مثلا) أي أو الأمة (قوله ولم يعد الرق) أي فلا عادله بان حجر جازال الرجوع نهاية ومعنى (قوله أو استولد الخ) أي قبل الحجر إذ لا تنفذ هذه الأمور بعده على ما تقدم سم وع ش وقوله على ما تقدم لعلة إشارة إلى نفوذه بعده عند الشارح دون النهاية والمغني تبعاً للشهاب الرمي كما مر (قوله كما قاله المصنف الخ) عبارة النهاية والمغني والاستيلاء كالكتابة كفي الروض وأصلها وما وقع في فتاوى المصنف من الرجوع لعلة غلط من ناقله عنه فإنه قال في التصحيح أنه لا خلاف في عدم الرجوع في الاستيلاء اه قال ع ش قوله لعلة غلط أي أو يحمل على الاستيلاء بعد الحجر اه (قوله الأخيرين) أي الاستيلاء والكتابة (قوله ولا كذلك هنا) أي وحق الرجوع لم يكن ثابتا حين تصرف المشتري لانه انما ثبت بالأفلاس والحجر نهاية ومعنى (قوله ونحو التدبير) إلى المتن في النهاية والمغني الأقوله استغيد إلى قوله الإجارة (قوله ونحو التدبير) أي وتعلق العتق نهاية ومعنى والكتابة الفاسدة ع ش (قوله لانه) أي ما ذكر من التزويج ونحو التدبير (قوله واستغيد منه) أي من المتن

في ملك المشتري) أي وهو المغلس وقول الشارح في زمن خيار البائع أو خيارهما أو أقرضه ذكر هذا الماوردي ونحوه عليه البعيني مسئلة الهبة لولده المذكورة قال ويلزم على ما قاله الماوردي بانه لو باعه المشتري لاخر ثم أفلس أو حجر عليهما كان للبائع الأول الرجوع ولا بعد في التزامه انتهى ذكر جميع ذلك في شرح الروض وقال شيخنا الشهاب الرمي ان المعتمد عدم الرجوع في المسائل الثلاث إلا في مسئلة البيع إذا كان الخيار للبائع أو لهما (قوله أو وهبه لولده) أي ثم حجر عليه إذ بعد الحجر لا يصح تصرف بأقراض أو هبة (قوله جازله) أي لبائع المغلس كما هو ظاهر وعبارة شرح الروض في صورة البيع للبائع الرجوع فيه كالمشتري انتهى (قوله أو زال ملكه) أي قبل الحجر إذ بعده لا يصح إزالته (قوله وبدلها) انظره في صورة الرد بالعيب ويحجب بانه لو علم العيب وقد تلف أو عتق مثلا رجع بالارش (قوله قدم الثاني) وإذا عاد فهل الأول الرجوع حيثئذ (قوله أو استولد الأمة) أي قبل الحجر إذ لا تنفذ هذه الأمور بعده على ما تقدم

وكذا ضمير عنه بعده (قوله اذ التزوج الخ) من كلام الزاعم وعلة للاستغناء (قوله ان نحو الاجارة) نائب
فاعل استغنى وادخل بالنحو نحو التدبير فكان الاولى تأخيرها الى هنا مع اسقاط النحو الاول (قوله في اخذه)
اي نحو البائع نحو المبيع المؤجر (قوله مساوئ المنفعة) اي ولا يرجع باجرة المثل لما بقى من المدفوع اية ومغنى
(قوله او يضارب) اي يشارك الغرماء غش (قوله وكون المبيع الخ) عطف على قول المتن كون الثمن حالا
(تنبيه) قد علم مما تقرر ان شروط الرجوع تسعها كلها كونه في معاوضة محضة كالباع ناهيها رجوعه
عقب علمه بالجر نالها كون رجوعه بنحو فسخت البيع كما مر رابعها كون عوضه غير مقبوض فلو كان قبض
منه شيئاً ثبت الرجوع بما يقابل الباقي خامسها اعتذار استيفاء العوض بسبب الافلاس سادسها كون العوض
ديناً فلو كان عيناً تقدم بها على الغرماء سابعها حلول الدين ثامنها بقاؤه في ملك المثلث تاسعها عدم تعلق
حق لازم به كرهن نهاية ومغنى وكان ينبغي زيادة وخلق البائع عن مانع التملك (قوله بكناية) اي ترجب مالا
معلقاً بالقبض نهاية ومغنى (قوله اورهن) فلو قال البائع للمرهن انا ادفع اليك حقلنا واخذ عين مالي فهل يجبر
المرهّن أولاً وجهان قال الاذرعى ويجب طردهما في الجنى عليه وقياس المذهب ترجيح المنع شرح مرأى
والخطيب اقول ترجيح المنع هو الاينافيه ما تقدم من الغرماء لو قدموا المرهّن بدنيته سقط حقه من المرهون
وذلك لان في دفع البائع منه قوته وتقدم الغرماء لامنته فيه اوفيه منه ضعيفة لتعلق حق المرهّن بالمال المقدم
منه ايضاً اه سم وقوله وذلك لان الخ يحل نظر (قوله او شفعة) ولو كان المبيع شقصاً مشفوعاً ولم يعلم الشفيع
بالباع حتى افلس مشترى الشقص وجبر عليه اخذه الشفيع لا البائع لسبق حقه وغمه للغرماء كما هم يقسم
بينهم بنسبة ديونهم نهاية ومغنى (قوله فان زال) اي التعلق (قوله ومن مانع الخ) عطف على من تعلق الخ
(قوله له) اي للمبيع (قوله كالحرام الخ) اي وكهر يئنه والمبيع سلاح (قوله فاذا حل) اي ولم يبيع لحق
الغرماء اه نهاية قال ع ش قوله مر ولم يبيع الوار للعمال وهو يفيد انه لو باعه القاضي في زمن احرام البائع
تذبيعه والاصل فيما يتقدم من القاضي جواز مولو اذ البائع فسح بيع القاضي لم ينفذ كما شمله قوله السابق
وليس البائع فسح هذه التصرفات بخلاف الشفيع الخ ولو قيل بجواز فسح البائع في هذه الحالة ونفوذ لم يبعد
لانه ثبت له جواز الفسخ بالجر وانما امتنع فسحه للاحرام وقد زال فاشبهه بالومع الشفيع من الاخذ لعارض
ثم زال بعد تصرف الشريك الحادث وهو له حيثئذ اخذ الشقص اه اقول وهذا ظاهر الشارح والمغنى
حيث اطلقا ولم يقيدا بعدم البيع (قوله وفارق) اي مالوا حرم البائع والمبيع صيد (قوله اسلم) اي العبد
المبيع (قوله والبائع كافر) الوار للعمال (قوله باختياره) اي كافي فسح البيع بعد اسلام المبيع اه سم
(قوله فبهما) اي في التملك باختياره وعدم الزوال بنفسه (قوله ولو تعيب المبيع) اي بان حصل فيه نقص
لا يفرده بغيره نهاية ومغنى (قوله المبيع) اي قوله لان جنائته في النهاية والمغنى (قوله كان تعيب باقية) اي
سماوية سواء كان النقص حسياس كسقوط يد ام لا ككسبان حرفة نهاية ومغنى (قوله كالتعيب الخ) وكالاب
اذا رجع في الموهوب لولده وقد نقص وهذا اي قول المصنف اخذ ناقص الخ مستثنى من قاعدة ما ضمن كله
ضمن بعضهم من ذلك الشاة المحملة في الزكاة اذا وجدها في المالك تالفة يضمنها الى الفقير او ناقصة يأخذها بلا
أرض وعالوه بأنه حدث في ملكه فلم يضمنه كالمفلس وقد يضمن البعض ولا يضمن الكل وذلك فيما اذا جنى
على مكاتبه فانه ان قتله لم يضمنه وان قطع عضو من يمينه مغنى ونهاية (قوله او تعيب بجنابة اجنبى تضمن الخ)

(قوله اورهن) فلو قال البائع للمرهّن انا ادفع اليك حقلنا واخذ عين مالي فهل يجبر المرهّن أولاً وجهان
قال الاذرعى ويجب طردهما في الجنى عليه وقياس المذهب ترجيح المنع شرح مر اقول ترجيح المنع هنا
لا ينافيه ما تقدم من ان الغرماء لو قدموا المرهّن بدنيته سقط حقه من المرهون وذلك لان في دفع البائع منه
قوته وتقدم الغرماء لامنته فيه اوفيه منه ضعيفة لتعلق حق المرهّن بالمال المقدم منه ايضاً (قوله باختياره) كما
في فسح البيع بعد اسلام المبيع (قوله او تعيب بجنابة اجنبى أو البائع) عبارة العباب أو بجنابة تضمن فأرشد
للمفلس والبائع اخذ ناقصاً والمضارب بمثل نسبة ما نقص من قيمته من الثمن قال الشارح في شرحه واستغنى

اذا التزوج يجب عيب أن نحو
الاجارة كذلك لان الاغنى
المبيع ايضاً في اخذ مساوئ
المنفعة أو يضارب وكون
المبيع سليماً من تعلق حق
لازم لثالث بكناية اورهن
مقبوض او شفعة فان زال
رجع ومن مانع لملك البائع
له كالحرام وهو صيد فاذا
حل رجح وفارق مالوا سلم
والبائع كافر فان له الرجوع
فيه بانه قد علك المسلم باختياره
وبان ملكه لا يزول عنه
بنفسه بخلاف المحرم مع
الصيد فبهما (ولو تعيب)
المبيع بما لا يضمن كان
تعيب (باقية) أو بجنابة
بائع قبل قبض أو بجنابة
مبيع او حربي (اخذ
ناقصاً) بلا أرض (أو ضارب
بالثمن) كما لو تعيب المبيع
في يد البائع ياخذ المشتري
ناقصاً او بتركه (أو) تعيب
(بجنابة اجنبى) يضمن
بجنابته ولو قبل القبض

(أو البائع) بعد القبض (فله) اما المضاربة بثمنه أو (أخذته ويضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة) الذي استحققه المشتري البهاذا ساوى مع قطع يديه مائة وبدونه مائتين وقد كان اشتراجه مائة أخذته ويضارب بنصف الثمن وهو خمسون ولم يعتبر المقدر في يديه وهو قيمته لئلا يلزم أخذه مع تمام قيمته أو مع تمام ثمنه وهو محال (١٥٠) وألحق البائع هنا بالاجنبي لان جنايته حينئذ مضرونة مثله (وجناية المشتري)

ولو عفا الفلاس قبل الحجر عن الاجنبي أو البائع كان للبائع اذا رجع المضاربة بالنقص شرح العباب اه سم قول المتن (بنسبة نقص القيمة) اي وان كان للجناية أرض مقدرة اه معنى ويأتي في الشرح مثله (قوله الذي استحققه المشتري) اي الفلاس والضهير يرجع الى نقص القيمة والحاصل ان البائع يرجع بالارض وهو جزء من الثمن نسبتة اليه كنسبة مائة من القيمة اليها والفلاس يرجع اليه بنقص القيمة وقد يؤدي الحال الى التقاص ولو في البعض كانه عليه الشهاب سم اه رشدي عبارة ع ش قوله الذي استحققه الفلاس اي ولو لم يأخذ من الاجنبي بائعا كان أو غيره اه (قوله فاذا ساوى) أي الرقيق (قوله اشتراه) اي الفلاس (قوله أخذته الخ) اي أخذ البائع الرقيق (قوله أو مع تمام ثمنه) لعله للتوزيع في التعبير (قوله حينئذ) اي بعد القبض (قوله لانه وقع الخ) اي تعيب المشتري (قوله وهو) اي خلاف المراد (قوله بعد ثبوت الرجوع) أي والجناية غير التزويج اذ لا يتصور بعد الحجر لعدم صحته حينئذ اه سيدع المراد بثبوت الرجوع ثبوت حق الرجوع اي الحجر بدليل ما بعده (قوله ضمنه) جواب لو (قوله مطاقا) اي سواء وقع جنايته قبل الحجر أو بعده (قوله مثلا) يعني عنده قوله ومثلها الخ (قوله ومثلها) الى قوله وتعتبر في النهاية والمغنى (قوله كل عينين) اي كتوبين (قوله يفرد كل الخ) اي يصح افراده (قوله او تلف بعد الحجر) أي فقوله ثم افلاس ليس بقيد نهاية ومغنى (قوله ولم يقبض الخ) اخذه من قول المتن الآتي فلو كان قبض الخ قول المتن (أخذ الباقي) أي جوارا اه سم (قوله لما بينته) أوضحه في شرح الروض أيضا قبيل فصل غرس في الارض اه سم (قوله بماله) جمع مثال (قوله كالفرقة الخ) عبارة النهاية والمغنى لان الافلاس عيب يعود به كل العين بخزان يعود به بعضها كالفرقة في النكاح قبل الدخول يعود بها جميع الصداق الى الزوج تارة وبعضه أخرى اه قال ع ش قوله جميع الصداق الى الزوج تارة اي فيما لو فسخت بعينه او فسغ بعينها وقوله وبعضه الخ اي فيما لو طاق اه (قوله وخبر وان كان الخ) هذا دليل القديم القائل بان لا يرجع به بل يضارب بها في الثمن اه نهاية (قوله بالتلف) أي وبعدة المبيع (قوله بل بحريان) الى قوله وان حصل في النهاية الا قوله لان فيه ضررا عليهم والى المتن في المغنى الاما ذكر (قوله مع بقائهما) اي ومع وحدة المبيع (قوله مع بقائهما) هل يعتبر هنا

من قوله تضمن أيضا ان الفلاس لو عفا قبل الحجر عن الاجنبي أو البائع كان للبائع اذا رجع المضاربة بالنقص وهو ظاهر ثم رأيت الجلال البلقيني قال اذا برأ الفلاس من أرض الجناية فلم يذكر وهو قياس ما اذا أبرأت وجهها من الصداق ثم طلقها قبل الدخول انه لا يرجع في سطر الصداق فكذا هنا فلو وهبه الارش بعد ان قبضه فقياس الصداق انه يرجع بالارض ليضارب به مع الغرماء انتهى ويؤيده قول الاصمغوني لو وهب المشتري المبيع للبائع ثم افلاس بالثمن فللبائع المضاربة بالثمن انتهى وانظر لو كان نسبة نقص القيمة من الثمن أكثر من الارش كالأرض خمسين نصف القيمة التي هي مائة وكان نسبة النقص الغالكون الثمن ألفين وقد أبرأ البائع من الارش هل يضارب البائع بالزائد على الارش (قوله أو البائع بعد القبض) وفي هذه الصورة يستحق الفلاس على البائع ارض الجناية ويستحق البائع عليه اذا رجع من الثمن بنسبة نقص القيمة وقد يؤدي الحال الى التقاص ولو في البعض (قوله ولو قال الخ) يمكن حمل كلام ذلك الشارح على ذلك بان يكون المعنى قبل تعلق حق الغرماء الذين منهم البائع به أي بملكه احترازا عما لو كان بعد تعلقهم بملكه المتضمن لتعلق البائع المقضي لرجوعه قدامه (قوله لو وقعت الخ) ينظر مع قوله السابق لو وقع بعد ثبوت الرجوع (قول المصنف أخذ الباقي) أي جوارا (قوله لما بينته) أوضحه في شرح الروض أيضا قبيل فصل غرس في الارض (قوله مع بقائهما) هل يعتبر هنا أكثر القيمتين

كان زوج الامه أو العهد (كافة في الاصح) لانه وقع في ملكه قبل تعلق حق الغرماء كذا وقع في عبارة شارح وقوله قبل الخ لا مدخل له في التعليق بل بهم خلاف المراد وهو انه لو وقع بعد ثبوت الرجوع بان تأخر الفسخ اعذر ضمنه نظرا لوقوعه بعد تعلق حقهم به وليس يصح كاهو واضح لان المبيع فانت على الغرماء فلا وجه لتضمنهم الفلاس مطلقا ولو قال قبل تعلق حق الفسخ به ليقدر رجوع البائع بارشه لو وقعت بعد تعلق حق الفسخ به فيضارب به لا يمكن ذلك لكنه بعد من كلامهم (ولو تلف أحد العبدتين) مثلا البعدين صفقة واحدة ومثلها كل عينين يفرد كل منهما بعقد (ثم افلاس) ويحرج عليه أو تلف بعد الحجر ولم يقبض البائع شيئا من الثمن (أخذ) البائع (الباقى وضارب بحصة التلف) لانه ثبت له الرجوع في كل منهما ويعتبر نسبة كل من قيمة التلف وقيمة الباقي الى مجموع القيمة حتى يأخذ الباقي بحصة من الثمن ويضارب بحصة التلف منه لكن العبرة في التلف بأقل

قيمتيه يوم العقد والقبض دون ما بينهما في الباقي بأكثرهما لما بينته بمثله في شرح الارشاد (فان كان قبض بعض الثمن رجع أكثر في الجديد) كالفرقة قبل الوطء يرجع به الكل تارة والبعض أخرى وخبر وان كان قد قبض من ثمنه شيئا فهو أسوة الغرماء من سبل وأبهم تغير به هذا على ما قبله اختصاص القولين بالتلف غير مراد بل بحريان مع بقائهما وقبض بعض الثمن فعلى الجديد يرجع في بعض المبيع بقسمه

الباقى من الثمن فلو قبض نصفه وجع في نصفهما الا في أحدهما بأكمله لان فيه ضررا عليهم والتلف فيما ذكر ليس بقيد فلو بقي جميع المبيع وأراد البائع الفسخ في بعضه سكن وان حصل بالتفريق نقض لانه بالنسبة للغير ما أنفع من (١٥١) الفسخ في كله والضرر انما هو على الراجع

فقط فان قسرض أنه على

المقاس لم ينظر اليه لان ماله

مبيع كله فلم يبال بالتفريق

فيه (فان تساوت قيمتهما

وقبض نصف الثمن أخذ

الباقى) بباقي الثمن ويكون

ما قبضه في مقابلة التالف

(وفي قول) يخرج (ياخذ

نصفه بنصف باقى الثمن

ويضارب بنصفه) أى

الباقى وهو ربع الجميع لان

الثمن يتوزع على الجميع

وساوى في هبة الصداق

للزوج ترجح نظير هذا

ويفسر بان حق البائع

هنا يتعلق بالعين والالفاظ

عليه بعض الثمن بالمضاربة

فانحصر حق في الموجود

منها وحق الزوج ثم يتعلق

بها أو يبدلها اذ لها في صور

امساكها واعطاؤه بدلها

فلم ينحصر حقه في الباقي بل

شاع فيه وفي بدله (ولو زاد

المبيع زيادة متصلة كسمن

وصنعة) تعلمها المبيع

بنفسه وكبر شجرة (فاز

البائع بها) فياخذ ولا

شيء علمه في مقابلتها بخلاف

مالو علمها المشتري فانه

كباقي في القساسة وهذا

القصص - بل هو محل ما وقع

للشخص من التناقص هنا

وتم على أنهما أشارا اليه

بتعريفهما هنا بالتعلم وتم

بالتعليم (والمنفصلة كالثمره

والولد) بان حدثا بعد البيع

الذى أمه أمه (صغيرا) بان

أكثر الثمين اه سم (قوله لاني أحدهما) بخلافه في تلف أحدهما الا في قوله وان تساوت الخ والفرق

واضح اه سم (قوله لان فيه ضررا عليهم) يتأمل فيه فقد يقال انما الضرر في الرجوع في نصفهما للتشخيص

اه سم (قوله والتلف الخ) وكذا قبض بعض الثمن ليس بقيد كما أشار اليه في أول الفصل في شرح واسترداد

المبيع ويغنيه اطلاق قوله فلو بقي جميع المبيع الخ (قوله ليس بقيد) انظر ما فائدته مع قوله بل يجريان الخ اه

سم أى فهو مكرر معه (قوله فلو بقي جميع المبيع الخ) أى تعددا ولا وقبض شيئا من الثمن أو لا قول المتن (فان

تساوت قيمتهما الخ) أى والعبرة في قيمة الباقي بأكثر الأمرين من وقت العقد والقبض وفي التالف بأقلهما كما مر

آنفا اه ع ش (قوله بباقي الثمن الخ) أى كلورهن عشرين بمائة وأخذ خمسين وتلف أحد العبدان كان الباقي

مرهونا بما بقي من الدين نهاية ومعنى (قوله ويفرق) أى بين ما هنا على الجديد وما ياتي في الصداق على المربع

اه كرى (قوله في صور الخ) ومنها ما ياتي آنفا عن المغنى (قوله فياخذ ولا شيء الخ) وكذا الزيادة في جميع

الابواب الا الصداق فان الزوج اذا فارق قبل الدخول لا يرجع بالنصف الزائد الا برضا الزوجة كما سيأتى ولو

تغيرت صفة المبيع كان زرع الحب خبث قال الاسنوى فالاصح على ما يقتضيه كلام الراعى أنه يرجع اه

مغنى زاد النهاية قال الاسنوى ومقتضى الضابط في المسئلة السابقة أن لا يغوز البائع بالزيادة فاعلم اه قال

ع ش قوله انه يرجع أى وعليه فهل يبقى الى أو ان الحصاد بلا أجرة أو يقلع حالا أو يبقى باجرة مثل الارض

بقعة المدة فسمه نظرا والا قرب الاول لانه وضع بحق ثم ان كانت الارض للمشتري فظاهر والادفع أجرها من

ماله وقوله أن لا يغوز البائع أى بل يشاؤك المشتري ولعل صورة المشاركة أن يقوم المبيع حيا ثم زرع

ويقسم بينهما بالنسبة نظير ما ياتي في مسئلة الصبغ اه وقال الرشيدى قوله ومقتضى الضابط في المسئلة

السابقة ل - ل مراده ما مر في قوله للقاعدة الآتية أنه حيث فعل بالمبيع ما يجوز الاستئجار علمه كان شريكا

بنسبة الزيادة اه وعبارة سم قال في الروض ولو باعه بذرا أو بيضا أو عصيرا أو زرعاً أخضر رجح فيه نباتا

وفراخا وخلا ومشتد الحب اه قال في شرحه لانها حدثت من عين ماله أو هي عين ماله اكتسبت صفة أخرى

فاشبهت الودى اذا صار نخلا اه وقياسه على الودى في مجرد ثبوت الرجوع فلا ينافى أن الزيادة في الودى اذا

صار نخلا للبائع كما هو ظاهر بخلاف الزيادة في المذكورات بصيرورتها نباتا وفراخا وخلا ومشتد الحب فانها

للمغلس كما قال في المهمات حيث قال والضابط المذكور في المسئلة السابقة يقتضى أن البائع لا يغوز بالزيادة اه

ولا يشكل الرجوع في المذكورات على عدمه في هبة الفروع لان سبب الرجوع نشأ من المغلس اه سم

(قوله كباقي الخ) خبران (قوله أشاراه) أى للتفصيل المذكور (قوله هنا بالتعلم) أى مصدر تعلم بنفسه وتم

بالتعليم أى مصدر علمه غيره اه نهاية قول المتن (كالثمره) أى المؤثرة بنهاية ومعنى (قوله لان لا تتبع الملك الخ)

ولان الثمرة المذكورة لا تتبع الشجر في البيع فكذا في الرجوع وقضيته أنه لا يشترط تأخير السكل فلو تأخر

البعض كان السكل للمغلس أيضا وهو قرىب لانه حينئذ لا يتبع في البيع فكذا في الرجوع ولا ينافى بما ياتي في

(قوله لاني أحدهما) بخلافه في تلف أحدهما الا في قوله فان تساوت الخ والفرق واضح (قوله لان فيه

ضررا عليهم) يتأمل فيه فقد يقال انما الضرر في الرجوع في نصفهما للتشخيص (قوله ليس بقيد) انظر فائدته

مع قوله بل يجريان (قول المصنف ولو زاد المبيع الخ) قال في الروض ولو باعه بذرا أو بيضا أو عصيرا أو زرعاً

أخضر رجح فيه نباتا وفراخا وخلا ومشتد الحب انتهى قال في شرحه لانها حدثت من عين ماله أو هي عين ماله

اكتسبت صفة أخرى فاشبهت الودى في مجرد ثبوت الرجوع فلا ينافى ان الزيادة في الودى اذا صار نخلا للبائع كما

هو ظاهر بخلاف الزيادة في المذكورات بصيرورتها نباتا وفراخا وخلا ومشتد الحب فانها للمغلس كما قال في

المهمات حيث قال والضابط المذكور في المسئلة السابقة يقتضى أن البائع لا يغوز بالزيادة انتهى ولا يشكل

الرجوع في المذكورات على عدمه في هبة الفروع لان سبب الرجوع نشأ من المغلس (قوله وظاهر كلامهم الخ)

وانقصا قبل الرجوع (للمشتري) لانها تتبع الملك كما في الرد بالعيب ورجع البائع في الاصل فان كان الولد

لم يعز (وبذل) بالمعجمة (البائع قيمته أخذه مع أمه) لان التفريق ممنوع وماله المغلس مبيع كله

وظاهر كلامهم أنه يستقل بأخذه من غير بيع ووجه بانه وقع تبغلا منه في تلكهما من غير عقد (والا) يبذلها (فبياعان) معا حذرا من التغريق المحرم (وتصرف اليه حصه الام) وحصه الولد للغرماء فلو ساءت وحدها بصفة كونها ماضية مائة ومعه مائة وعشرين كان سدس الثمن للمغلس (وقيل لا رجوع) اذ لم يبذل القيمة بل يضارب بما فيه من التغريق من حين الرجوع الى البيع (فان كانت حاملا عند) البيع والرجوع رجع فيها حاملا قطعاً وعند (١٥٢) (الرجوع دون البيع أو عكسه) بالنصب أي حاملا عند البيع دون الرجوع بأن انفصل

الولد قبله (فلا يصح تعدي الرجوع الى الولد) أما في الثانية فلان الحمل يعلم وأما في الأولى فلانه لما تبع في البيع تبع في الرجوع وفارق هذا والثمر الآتي نظيره ما في الرهن بانه ضعيف والقسخ قسوى لنقله الملك في الرد بالعيب ورجوع الولد أن سبب القسخ هنا وهو عدم توفية الثمن أنشأ من المأخوذ منه فلم تراعى جهته بخلافه فيهما فاندفع مال لا سنوي وغيره هنا وفرق شارح بغير ذلك بما لا يصح (واستتار الثمر بكلمه) وهو أوعية الطلع (وظهوره بالتأخير) وهو تشققة (قريب من استتار الجنين وانفصاله) فان وجدت عند البيع وتابرت عند الرجوع فقط رجع فيها (و) حينئذ هي (أولى بتعدي الرجوع) اليها من الحمل لرؤيتها دونها ومن ثم جرت هنا طريقة قاطعة بانها للبائع ولم يجز نظيرها في الحمل ولو حدثت بعد البيع ولم تتأخر عند الرجوع رجع فيها فان تابرت عنده نهى للمشتري وان لم تتأخر عندهما فهي للبائع حتما

أحد التوأمين لان الانفصال ثم حسي كالاتصال فادبر الامر عليهما ولم ينتظر الى أن التوأمين يكمل واحد ولو وضعت أحد توأمين عند المشتري ثم رجع البائع قبل وضع الآخر أعطى كل منهما حكمه فيما يظهر أي مالم تكن حاملا عند البيع والافيرجع البائع فيها سواء أتى المولود أم لا نهاية ومعنى (قوله انه يستقل بأخذه من غير بيع) والوجه انه لا بد من عقد نظير ما يأتي في تلك المعبر الغراس والبناء في الارض المعارة وأنه لا بد من مقارنة هذا العقد للرجوع فلا يكفي الاتفاق عليه قبل حذر من التغريق بينهما اذ هو ممنوع ولو في لحظة كما اقتضاه اطلاقهم بنهاية ومعنى (قوله من غير بيع) في شرح الارشاد أن الذي يتجه أنه لا بد من عقده ولا يخفى انه أوجه اه سم (قوله يبذلها) من باب نصر قول المتن (فبياعان) أي بعد رجوعه أخذ من قول الشارح الآتي لما فيه الخ اه سم (قوله معا) الى قوله فاندفع في النهاية والمعنى الاما أنه عليه (قوله فلو ساءت الخ) عبارة النهاية والمعنى وكيفية التقييد كما قاله الشيخ أبو حامد أن تقوم الام ذات ولدان نهائية صبه وقد استحق الرجوع فيها ناقصة ثم يقوم الولد يضم قيمة أحدهما الى قيمة الآخر ويقسم عليهما اه ومال ع ش الى ما قاله الشارح (قوله ومعه) أي مع الولد بصفة كونه محضونا اه ع ش (قوله بالنصب) أي عطفا على حاملا الخ قال ع ش أي أو بالرفع أي أو حصل عكسه اه (قوله أما في الثانية) هي صورة العكس ع ش (قوله فلان الحمل يعلم) فكانه باع ع بين بنهاية ومعنى (قوله والثمر الآتي) بالرفع عطفا على هذا (قوله نظيره ما الخ) بالنصب مفعول فارق (قوله وفي الرد) عطفا على قوله في الرهن كردى (قوله من المأخوذ منه) أي المغلس (قوله بخلافه الخ) أي بخلاف القسخ في الرد بالعيب ورجوع الولد فانه لم ينشأ من جهة المشتري والفرع قول المتن (بكلمه) بكسر الكاف (قوله تشققة) أي الطالع قال ع ش وهو تفسير مراد والافاتأخير التشقيق كما تقدم اه (قوله فان وجدت) الى قوله كما أشار في النهاية والمعنى (قوله وادبرضت بالثانية الخ) وهذه المسئلة الثانية لا تناولها عبارة المصنف كما قاله الشارح دافعا به الاعتراض بنهاية ومعنى قال الرشيدى قوله مر لا تناولها عبارة المصنف أي لقرينة قوله وأولى بعدم الرجوع فهو قرينة على عدم التناول اه (قوله بان الثانية) أي المذكورة بقوله ولو حدثت الخ (قوله ووجهه) أي وجه كون الثانية أولى بعدم الرجوع (قوله هنا) أي في الثانية (قوله فاذا لم يرجع الخ) يعنى على الضعيف المقابل للاصح اه كردى (قوله غير الأولى)

والاوجه انه لا بد من عقد نظير ما يأتي في تلك المعبر الغراس والبناء في الارض المعارة وأنه لا بد من مقارنة هذا العقد للرجوع فلا يكفي الاتفاق عليه قبل حذر من التغريق بينهما اذ هو ممنوع ولو في لحظة كما اقتضاه اطلاقهم شرح مر (قوله من غير بيع) في شرح الارشاد ان الذي يتجه أنه لا بد من عقد ولا يخفى انه أوجه (قول المصنف فبياعان) أي بعد رجوعه أخذ من قول الشارح الآتي لما فيه الخ (قوله رجع فيها حاملا) قال في شرح الروض قال الاذرى ولو وضعت أحد توأمين عند المشتري ثم رجع البائع قبل وضع الآخر هل يكون الحكم كالولم تضع شيئا أو يعطى كل منهما حكمه أو كيف الحال وهل يفترق الحال بين أن يموت المولود أم لا مع بقاء حمل المجتأ ولا فرق اه وقياس الباب مع ما هو معلوم من توقف الاحكام على تمام انفصال التوأمين ترجيح الاول من غير فرق بين الحالين اه واعتمد شيخنا الشهاب الرملى الثاني وهو انه يعطى كل منهما حكمه وهو نظير ما اعتمد الشيخان في الرد بالعيب وأما توقفه على تمام انفصال التوأمين فلم يلحظ آخر غير ملحظ

وعبائه تشمل بيادى الرأى هذه الصور الاربع واعترضت بان الثانية ليست أولى بذلك بل بعدمه كما أشار اليه الراعى اواد كالغزالي ووجهه جريان طريقة قاطعة هنا بانها للمشتري لحدوثها في ملكه وكان وجه القاطع هنا كونها مرتبة فاذا لم يرجع الحمل الذى لا يرى للبائع نظر الحدوث في ملك المشتري وان لم يرفح حدث في ملكه ورؤى أولى منه بعدم رجوع البائع فيه ولك أن تقول عبارته مع صدق التأمل لا تشمل غير الأولى بالنسبة للأولى فلا يراض ويبيانه انه شرط في القرب الذى ذكره مع الأولى وجود الاستتار والظهور في المشبه والاستتار

أراد بالاولى قوله فان وجدت عند البيع الخ اه كرى (قوله واجتماعهما في كل انما يتصور الخ) بر د على هذا الكلام انه ليس في عبارة المصنف اعتبار اجتماعهما بل المفهوم منها ليس الا تقرير استتار الثمر بكلمة من استتار الجنين وتقرير تأبيره من انفصال الجنين وهذا اعم من اجتماعهما ويؤيد الاعمية ذكر هذا في مقابلة ما قبله من قوله فان كانت حاملا عند البيع الخ اه سم (قوله وكالتأبير الخ) عبارة النهاية والمراد بالثمرة النخل واما ثمرة غيره فلا يدخل في مطلق بيع الشجر كان حكمه حكم المؤبرة وما يدخل كغيرها فورق الغرصاد والنبق والخناء والاس ان خرج والورد والاجر ان تقطع والياسمين والتين والعنب وما شبهه ان اعتقد وتناثر نوره والوردان والجوزان ظهر مؤبرة والا فلا في الاظهر حاله الشراء وكان كالمؤبرة حالة الرجوع بقى للمفلس وما لا يكون كذلك رجوع فيه ومتى رجع البائع في الاصل من الشجر والارض وبقية الثمرة والزرع فللمفلس والغرماء تركه الى وقت الجداد من غير اجرة اه نهاية وقوله ومتى رجع الخ في المعنى مثله قال الرشيدى قوله مر فورق الغرصاد والنبق والخناء والاس اي بناء على انه لا يدخل في بيع الشجر والا فالذى مره مر في بيع الاصول والثمار ترجع دخول الاربعة في بيع الشجر اه (قوله ثم جرح عليه) اي قبل اداء الثمن اه معنى عبارة ع ش هذا مفروض فيما لو لم يقبض شيئا من الثمن ورجوع في الجميع فلو قبض بعض الثمن ورجع في نصف الارض فلا قرب انه يتخير فيما يخص النصف من الارض بين القلع وغرامة ارض النقص الى آخر ما ياتي هذا اذا كان عامدا في الارض فلو كان في أحد جانبي الارض وقسمت الارض بين البائع والمفلس فان آل للمفلس من الارض ما فيه البناء والغراس يبيع كله وان آل للبائع ما فيه ذلك كان التفصيل الحاصل فيما لو رجع في الارض كلها من انه ان اتفق الغرماء والمفلس على القلع فذلك الى آخر ما ياتي ومثل البيعة المؤجزة له كان استأجر أرضا ثم غرسها أو بنى فيها ثم جرح عليه ثم انفسخ بعد مضي مدة مثلاً أو حرقها أو ضارب بها أو الأضرار بسقوط الأجرة بالنسخ اه ع ش (قوله أو فعل ذلك بعد الحجز) بان تأخر بيع مال المفلس وعذر البائع في عدم النسخ أو وقع بيعه بعد جرح جهله فغرس المشتري أو بنى ثم علم البائع بالحجز ففسخ العقد اه ع ش قول المتن (فعلوا) أي وان نقصت قيمة البناء والغراس ولا تفسر لاحتمال شريم آخر لان الاصل عدمه اه ع ش (قوله لان الحق) الى قول المتن وان امتنعوا في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وبحت الى المتن (قوله وبحت الاذرى الخ) عبارة التمهيد وينبغي كما قاله الاذرى الخ اه (قوله انه لا يعلق الا بعد رجوعه) ينبغي أن لا يجب ذلك بناء على جواز البيع بالغبن الفاحش اذا رضى المفلس والغرماء على ما تقدم اه سم ولا يبعد الفرق بان ما هنا شبهه بالانقاص الممنوع بل منه وما تقدم من التسامح في البيع المطلق ثم رأيت قال ع ش قوله وينبغي الخ أي يستحب اه سم وظاهر قول الشارح ومن ثم لو كانت المصلحة الخ وجوب ذلك وهو ظاهر اه (قوله ففسخ العقد) أي يوافق البائع الغرماء والمفلس في القلع والرجوع (قوله ومن ثم) أي من أجل أن اشترط تقدم الرجوع لدفع ضرر الغرماء (قوله لو كانت المصلحة الخ) أي في القلع ينبغي أو يستوى الامران اه سم (قوله وأخذها البائع) أي برجوعه نهاية ومعنى (قوله لانها عين ماله) أي ولم يتعلق بها حق لغيره نهاية ومعنى (قوله فله اتفق) أي الى آخره (قوله الا تني) أي بقول المتن وان امتنعوا الخ (قوله أخذ قيمة الغرس الخ) مفعول ثان للالزام (قوله ليتها لكها الخ) أي البائع الارض والغرس والبناء (قوله تسوية الحفر) أي باعادة ترابها فقط ثم ان حصل نقص بان لم تحصل التسوية بالتراب الجداد ونقصت قيمة الغرس المفلس الارض اه ع ش (قوله

ما نحن فيه (قوله واجتماعهما في كل انما يتصور الخ) بر د على هذا الكلام انه ليس في عبارة المصنف اعتبار اجتماعهما بل المفهوم منها ليس الا تقرير استتار الثمر بكلمة من استتار الجنين وتقرير تأبيره من انفصال الجنين وهذا اعم من اجتماعهما ويؤيد الاعمية ذكر هذا في مقابلة ما قبله من قوله فان كانت حاملا عند البيع الخ (قوله انه لا يعلق الا بعد رجوعه) ينبغي أن لا يجب ذلك بناء على جواز البيع بالغبن الفاحش اذا رضى المفلس والغرماء على ما تقدم (قوله ومن ثم لو كانت المصلحة) ينبغي أو يستوى الامران (قوله

والانفصال في المشبهة واجتماعهما في كل انما يتصور في الصورة الاولى من هذه الاربع وفي نظيرها التي هي صورة العكس من الجمل وأما ما عدا ذلك من بقية الصور الاربع فليس فيه الا أحدهما كما تقرر وكالتأبير هنا ما الحق به في باب بيع الاصول والثمار (ولو غرس الارض) التي اشتراها (أو بنى) فيها ثم جرح عليه أو فعل ذلك بعد الحجز خلافا لما يوهمه كلام شارح هنا وفي غيره واختار البائع الرجوع في الارض (فان اتفق الغرماء والمفلس على تقريظها) مما فيها (فعلوا) لان الحق لا يبعدوهم وبحت الاذرى أخذنا من كلام جرح أنه لا يعلق الا بعد رجوعه فيه أو الا فقد وافقهم ثم لا يرجع فيحصل الضرر ومن ثم لو كانت المصلحة لهم لم يشترط تقدم رجوعه (وأخذها) البائع لانها عين ماله وأفهم قوله اتفق أنه ليس له الزامهم قبل الامتناع الا تني أخذ قيمة الغرس والبناء ليتها لكها معها ويجب تسوية الحفر وغرامة ارض نقص الارض بالقلع من مال المفلس

مقدما) أي البائع نهاية ومعنى (قوله به) أي بالارث (قوله وفاقا لجمع الخ) عبارة النهاية والغنى كما قاله
 الاكثرون وجزم به في الكفاية اهـ (قوله لتخلص ماله) أي المفسد اهـ عش (قوله وجسده ناقصا)
 أي نقص صفة بان نقص شيئا لا يفرد بالبيع كسقوط يد العبد اهـ عش عبارة سم قوله وجسده ناقصا
 أي باقية لا مطلقا كما يستفاد من قول المصنف السابق ولو تعيب بآفة الخ وفي قوله كما مر إشارة إلى ذلك اهـ
 وعبارة الرشدي قوله ناقصا أي بفعل المشتري كما هو نظير ما هنا ولعل هذا أولى من قول الشهاب بن قاسم أي
 بآفة اهـ (قوله بعد الرجوع) قضيته عدم الرجوع إذا حدث النقص قبل الرجوع بان نقل قبل الرجوع
 اهـ سم قلت وقضيته أيضا أنه لو عيبه المشتري هناك بعد الرجوع أنه يضمه وهو ظاهر اهـ رشدي
 وعبارة عش قوله لان النقص هنا الخ قضيته أنه لو كان قبل الرجوع لا أثر له وبه جزم شيخنا الزبدي
 لكن قال عبارة قوله وجب الارث أي سواء كان قبل الرجوع أو بعده اهـ أي وهو ضعيف قول المتن
 (بل له الخ) أي للبائع أن يضارب بالثمن وله أن يرجع الخ نهاية ومعنى (قوله ذكره زيادة ايضاح) قال
 سم على ج يتأمل أقول ولعل وجهه أن ما سبق أي في أول الفصل مقرر فيمن وجد متاعه بعينه وما هنا
 بخلافه اهـ عش أي لانه متغير بسبب الغرس والبناء فلا يغني ما سبق عما هنا (قوله وحينئذ يلزمه أن يتملك)
 أي ان لم يتخذ القلع كما يأتي فالواجب مع الرجوع احدا من بل الثلاثة كما يأتي اهـ رشدي أي من
 المضاربة بالثمن وتلك الجميع بالقيمة والقلع بالارث قول المتن (ريته الخ) فيه اشعار باعتبار الإيجاب
 والقبول ويظهر أن اعتبره هنا متفق عليه وأنه لا يتأتى هنا قول الشارح السابق في الجمل وظاهر كلامهم الخ
 لان البناء والغراس مميزات عن الارض ومرفي ثم رأيت ابن قاسم في حاشية المنهج قال غلكه أي يعقد كما عهده
 الطبراني اهـ سيد عمر وفيه أن قول الشارح السابق في الولد لا في الجمل وعبارة عش بعد نقله كلام سم على
 المنهج نصها أي والعقد المذكور أو ما من القاضي أو من المالك بأذنه منه ما تقدم في بيع مال المغاس وظاهره
 مع ما تقدم في باب البيع من أنه لا بد لصحته من العلم بالثمن ان يبحث عن القيمة قبل العقد ويحتمل الاكتفاء
 هنا بان يقول بعتك هذه بقيمة ثم يعرض على ارباب الخبرة ليعلم قدرها ويعتقد ذلك هنا للمبادأة في فصل
 الامر في مال المفسد اهـ (قوله غير مستحق القلع) بخلاف الشيخ سلطان اهـ بحجري وسأيت عن سم ما يؤيده
 وهو قضية اطلاق النهاية والغنى (قوله لا لا لو قومناه هنا مستحق القلع الخ) لان قيمته مستحق القلع كقيمه اذا
 رجع في الارض دونه لعدم مقره حينئذ والحاصل ان الضرر في الحالين ينقص القيمة فتجوز الرجوع
 هنا لا ثم مع استواء الحالين في الضرر كالتحكم فقوله لا لا يتخذ الخ أي في المعنى وحصول الضرر اهـ سم (قوله
 كالتحكم) قد يمنع ذلك لاحتمال أنه فيما سباني انما امتنع لان نقصه يقوت الرغبة فيه وهنا قد وجد رغبة البائع
 فيه بالفعل اهـ سم (قوله وذلك الخ) أي لزوم التملك وكان الاولى تأخيرها عن قول المتن وله أن يقلع الخ ليكون
 المشار إليه لزوم أحد الأمرين (قوله بين المصلحتين) أي مصلحة البائع ومصلحة المفسد والغرماء (قوله من
 تردد للاسئوى) قال الاسئوى وعبارة الشرحين والروضة أن له أن يرجع على أن يتلك بصيغة الشرط فهي
 مساوية لعبارة الحرر وهي تقتضي أن الرجوع لا يصح بدون الشرط على خلاف ما تدل عليه عبارة المنهاج
 وعلى هذا فهل يشترط الاتيان بالشرط مع الرجوع كما يقتضيه كلامهم أو يكفي الاتفاق عليه وعلى الأمرين
 اذا لم يفعل بعد الشرط أو الاتفاق عليه فهل يجبر على التلك أو ينقض الرجوع أو يتبين بطلانه فيه نظر انتهى

مقدمه على الغرماء وفاقا
 لجمع متقدمين ومتأخرين
 لانه لتخلص ماله وانما لم
 يرجع البائع بالارث مبيع
 وجسده ناقصا كما مر لان
 النقص هنا حدث بعد
 الرجوع (وان امتنعوا)
 كلهم من قلع ذلك (لم
 يجبروا) لوضعه مستحق
 فبحزم (بل له أن يرجع)
 في الارض ذكره زيادة
 ايضاح (و) حينئذ يلزمه
 أن (يتلك الغراس والبناء
 بقيمته) وقت التملك غير
 مستحق القلع مجانا كما هو
 ظاهر لتلا يتخذ هذا مع
 قوله ويبقى الغراس الخ لانا
 لو قومناه هنا مستحق القلع
 ساوى ذلك وكان جواز
 الرجوع هنا ومنعه ثم
 كالتحكم وذلك لتخلص ماله
 وجمعا بين المصلحتين والذي
 يتجه من تردد للاسئوى أنه
 يصح اختياره لهذا القسم

وجده ناقصا) أي باقية لا مطلقا كما يستفاد من قول المصنف السابق ولو تعيب بآفة الخ وفي قوله كما مر إشارة
 إلى ذلك (قوله بعد الرجوع) قضيته عدم الوجوب إذا حدث النقص قبل الرجوع بان نقل قبل الرجوع على
 ما تقدم (قوله زيادة ايضاح) يتأمل (قوله وحينئذ يلزمه) الزوم ما حو من قوله الاتي والظاهر انه ليس
 له الخ (قوله غير مستحق القلع) أي لان قيمته مستحق القلع كقيمه اذا رجع في الارض دونه لعدم مقره
 حينئذ والحاصل ان الضرر في الحالين ينقص القيمة فتجوز الرجوع هنا لا ثم مع استواء الحالين في الضرر
 كالتحكم فقوله لا لا يتخذ الخ أي في المعنى وحصول الضرر (قوله كالتحكم) قد يمنع ذلك لاحتمال أنه فيما

وان لم بشرط عليه التملك نعم ان تركه بان بطلان رجوعه فيما يظهر أيضا هذا كله (١٥٥) ان لم يختر القلع والالم يلزمه تملك (و) جاز

(له أن يقلع ويغرم ارش
نقصه) وهو ما بين قيمته
قائما ومقارنا وجاهزا كل
من هذين لان مال المغلس
مبيع كله والضرر يندفع
بكل منه ما بخلاف مال
زرعهما المشتري وأخذها
البائع لا يمكن من ذلك اذ
للسرعة أمد يتنظر فسهل
احتماله فان اختلفوا على
بالمصلحة (والاظهر أنه ليس
له أن يرجع فيها) أي في
الارض (ويبقى الغراس
والبناء للمغلس) ولو بلا
أجرة لما فيه من الضرر لان
كلا منهما مبالغة مقترنا
القسيمة فيضارب البائع
بالبئس أو يعود الى التخيير
السابق قاله الرافعي وأخذ
منه المصنف أنه لو امتنع من
ذلك ثم عاد اليه مكن وأشار
ابن الرفعة الى استحسالكه
بان الرجوع فوري وبجواب
بان تخييره كذا كرى يقتضي
أنه يغفر له نوع تروا لمصلحة
الرجوع فسلم يؤثر ما يتعلق
به من اختيار شيء وعوده
لغيره بقدر الامكان وانما
رجع اذا صبح المشتري
الثوب فيه دون الصبغ
ويكون شريكاً للصبيغ
كالصفة التابعة (ولو كان
المبيع بخطه فخطها)
المشتري (بمثلها أو دونها)
قبل الجزاء بعده (فله)
أي البائع بعد الفسخ
(أخذ قدر المبيع من
الخطوط) لان مثل الشيء بمنزلة ومن ثم جازت قسمة الخطا بمثل ولا نه ساه في الدون وأنهم قوله أخذانه لو طلب البيع وقسمة الثمن لم يجب أما
اذا خطها أجنبي فيضارب البائع بنقص الخطا

اه كردى زاد عش والذي يتجبه ما اقتضاه كلامهم أي اتيان شرط التملك مع الرجوع وأنه اذا لم يفعل
الملك ينقض الرجوع اه (قوله لهذا القسم) أي الرجوع والملك (قوله وان لم بشرط عليه الخ) أي وان
لم يأت البائع بشرط التملك مع الرجوع ولم يوجد الاتفاق على التملك قبله (قوله نعم ان تركه الخ) أي ولم يختر
القلع أيضا دليل هذا كله الخ فالخاصل أنه يصح رجوعه ان تملك أو قلع بعد غرم الارش والا بان بطلانه ثم له
العود الى التخيير كما يفهم مما سبذ كرهه عن الرافعي والمصنف اه سم (قوله أيضا) أي كصفة اختيار التملك
بدون شرطه (قوله وجاهز أن يقلع الخ) أي فيختير بين المضاربة بالثمن وملك الجميع بالقيمة والقلع بالارش
اه نهاية (قوله قائما) هل غير مستحق القلع مجانا اه سم أقول قياس ما مر عن الشارح في التملك نعم لكن
في الجبري عن الحلبي أي مستحق القلع اه (قوله من هذين) أي التملك والقلع كردى (قوله بخلاف مال
زرعهما) محتمر قوله ولو غرس الخ اه عش (قوله وجاهز) الى قول المتن ولو كان المبيع في النهاية وكذا
في المغنى الا قوله وأشار الى وانما (قوله من ذلك) أي من تملك الزرع بالقيمة اه معنى أي أو القلع بالارش
(قوله اذ للزرع أمد يتنظر) أي وان كان يجزئ مرارا كما يفهم من اطلاقه مر وقضية التعليق أن مثل الزرع
في ذلك الشئ الذي حوت العادة بأنه لا ينمو الا اذا نقل الى غير موضعه اه عش ولعل الظاهر ما في الجبري
عباوتة يؤخذ منه أي التعليق أنه لو كان يراد للدوام ويجز مرة بعد أخرى أن يكون حكمه حكم الغرس
والبناء وهو ما ذكره ابن عبد الحق وقرره شيخنا العزيز اه (قوله فسهل احتماله) أي ولا أجرة له مدة
بقائه لانه وضع بحق وله أمد يتنظر وهو ظاهر فيما لو لم يتأخر عن وقته المعتاد أم لو تأخر عن ذلك بسبب اقتضاه
كعروض بردوا كل جراد تأخر به عن ادراكه في الوقت المعتاد أو قصر المشتري في التأخير فلا قرب لزوم
الاجرة للبائع لان عروض ذلك نادر والمشتري في الثانية مقصود فليزمت له اجرة اه عش (قوله فان اختلفوا
الخ) محتمر قول المصنف فان اتفق اه عش (قوله فان اختلفوا الخ) أي الغرماء والمغلس بان طلب
بعضهم القلع وبعضهم القيمة من البائع اه معنى عبارة الحلبي والكردى أي المغلس والغرماء كان طلب
المغلس القلع والغرماء تملك البائع بالقيمة أو بالعكس أو وقع الاختلاف بين الغرماء بان طلب بعضهم القلع
وبعضهم القيمة من البائع اه (قوله بالمصلحة) أي مصلحة المغلس اه يجبري (قوله فيضارب الخ) تفريع
على الاظهر و (قوله الى التخيير السابق) أي تملكهما بقيتهما أو قلعهما مع غرامة ارش النقص وفي سم
بعد كلام ما نصه فلو حصل فسخ وابقى ما ذكر للمغلس فيجوز أن يقال لا يعتد به مجرد بل ان عاد الى المضاربة
حكم بالغائه الى التخيير المذكور حكم بالاعتداده اه (قوله من ذلك) أي التملك والقلع و (قوله ثم عاد
اليه) أي الى احدهما (قوله استحسالكه) أي كلام المصنف (قوله نوع ترو) أي تفكر و (قوله ما يتعلق به)
أي بالنزوي اه كردى (قوله وانما رجع الخ) ودليل مقابله الاظهر ببيان الفرق (قوله فيه) أي في
الثوب والجار متعلق برجع (قوله ويكون الخ) أي يكون المغلس شريكاً مع البائع بالصبغ نهاية ومعنى
(قوله كالصفة التابعة) أي للثوب بخلاف الغراس والبناء كما هو ظاهر اه كردى أي فيغتفر في التابع مالا
يغتفر في غيره (قوله المشتري) ولو بما ذونه او اختلط بنفسه او خلطه نحو بهيمة قلوبى اه يجبري ثم هو الى
قول المتن أو بأجود في النهاية والمغنى الا قوله ومن ثم جازت قسمة الخطا بمثل (قوله ومن ثم جازت قسمة) قال
في الروض وله اجبار على قسمة ما رجع فيه لا على بيعه انتهى اه سم (قوله لو طلب الخ) عبارة النهاية
ولا يجاب طالب البيع وقسمة الثمن اه أي مشتريا كان أو بائعا عش (قوله أجنبي) أي يضمن اه معنى

سأتي انما امتنع لان نقصه يفوت الرغبة فيه وهنار غلبة البائع فيه بالفعل (قوله نعم ان تركه) أي ولم يختر القلع
أيضا دليل هذا كله الخ فالخاصل أنه يصح رجوعه ان تملك أو قلع بعد غرم الارش والا بان بطلانه ثم له العود الى
التخيير كما يفهم مما سبذ كرهه عن الرافعي والمصنف (قوله قائما) هل غير مستحق القلع مجانا (قوله فان
اختلفوا) أي الغرماء والمغلس (قوله وأشار الى الرفعة الى استحسالكه) اشكال ابن الرفعة وجواب الشارح

كفى العيب (أو خلطها) (باجود) منها فلا (١٥٦) رجوع في الخلوط في الاظهر) بل يضارب بالثمن فقط لتعذر القسمة لان أخذ قدر حقه

ضربا بالمغلس ومساويه
قيمتا بالايقال شرط الربا
العقد ولا تعد هنا لانه منوع
بان ما أخذ من الاجود من
غير النوع وهو لا بد فيه من
لفظ الاستبدال وهو عقد
والاجبار على بيع الكل
والتوزيع على القيمتين
يعيد اذ لا ضرر ورة اليد نعم
لو قل الخلط بان كان قدرا
يقع به التفاوت بين الكيلين
فان كان الاكثر للبائع
فواجب عين ماله أو للمشتري
فان قل له وكالخطئة فيما
ذكر سائر المثليات ولو
اختلط شيء بغير جنسه
كزيت بشيرج ضارب به
كالتالف (ولو طمحنها) أي
الخطئة المبيعة له (أو قصر
الثوب) المبيع له أو خاطئه
بخطئ منه أو خيرا الدقيق
أو ذبح الشاة أو شوى اللحم
أو راض الدابة أو ضرب
الأسن من تراب الأرض أو
بنى عرصه بالآلات اشتراها
معها ونحو ذلك من كل ما
يصح الاستتجار عليه ويظهر
به أثره عليه فخرج نحو
حفظ دابة وصياستها ثم حجر
عليه أو ناخر ذلك عن الحجر
نظير ما قدمته آنفا (فان لم
تزد القيمة) بما ذكر
(رجع ولا شيء للمغلس)
فيه لو جوده بعينه من غير
زيادة ولا شيء للبائع في
مقابلة النقص لانه لا تقصير
من المشتري في فعل ذلك

(قوله اجنبي) أي أو البائع لانه حيث خلطه تعدى به أي في غرم ارش النقص للغرماء حالا ثم ان رجوع
في العين بعد الحجر ضارب بما غرم وان لم يرجع فيها ضارب بكل الثمن وبقى ماله اختلط بنفسه وينبغي أن
يكون مثل ماله وخطاه المشتري اه ع ش (قوله كفى العيب) أي باجنبي يضمن فان للبائع حينئذ المضاربة
بالثمن واخذ المبيع والمضارب يضمن ثمنه بنسبة نقص القيمة (قوله أو خلطها) أي المشتري ومثله ماله وخطاها
اجنبي ولو كان البائع أو اخلطت بنفسها اه ع ش (قوله بل يضارب) أي قوله لا يقال في المغنى وكذا في النهاية
الاقوله لان الخ (قوله ومساويه) عطف على حقه و (قوله قيمة) تميز عن النسبة (قوله من غير النوع) خبر ان
ولعل المراد بالنوع ما يشمل الصفة (قوله وهو) أي الاخذ من غير النوع (قوله لا بد فيه من لفظ الاستبدال)
قضيه انه لا بد منه في الخلطة بالدون في المسئلة السابقة والافا الفرق بينهما فلحجر راء سيد ع ش (قوله
والاجبار الخ) رد لمقابل الاظهر (قوله اذ لا ضرر ورة الخ) وقد يقال فيه ضرورة دفع ضرر البائع (قوله
نعم) إلى قول المتن ولو اشترى في المغنى الا قوله أو خاطئه بخطئ منه وقوله أو تاخر إلى المنزل وقوله أو جهههما
إلى وخرج وكذا في النهاية الا قوله أو بار تغاير السوق لا يسببهما (قوله فواجب عين ماله) أي ذله
الرجوع و (قوله فغاف الخ) أي فيضارب بالثمن فقط (قوله ضارب به) أي فلا رجوع لعدم جواز
القسمة لاتغاء التماثل نهاية ومعنى (قوله بخيط منه) خرج ماله كان الخيط من المغلس ولعل التفاوت
ان الزيادة بسبب الخطئ حينئذ للمغلس كالتى بسبب الخطيئة اه سم ومقتضاه ان ضمير منه للبائع
المعلوم من المقام والتبادر انه للمبيع (قوله اشتراها معها) أي الآلات مع العرصه (قوله ونحو ذلك
الخ) كتعليم الرقيق القرآن أو حرفة نهاية ومعنى (قوله فخرج الخ) أي بقوله ويظهر به الخ (نحو حفظ دابة
الخ) فانه وان صح الاستتجار عليه لا تثبت به الشركة لانه لا يظهر بسببه أثر على الدابة نهاية ومعنى (قوله قدمته
آنفا) أي في شرح خلطها بمثلها الخ ويحتمل في شرح ولو غرس الأرض أو بنى وقد قدمت هناك عن ع ش
تصوير التأخير قول المتن (فان لم تزد القيمة) بان تساوت أو نقصت رجع البائع في ذلك نهاية ومعنى (قوله
فيه) أي في المبيع وكذا ضمير لو جوده بعينه (قوله ولا شيء الخ) أي وان كثرت النقص اه ع ش (قوله لانه
لا تقصير الخ) فيه شيء في صورة التأخير اه سم وقد يجاب بحمل التأخير على ما قدمته عن ع ش في تصوير
تاخر الغرس أو البع من الحجر قول المتن (وان زادت بذلك) قد يشعر بانه لو زادت بمجر دار تغاير سعر الثوب مع
قطع النظر عن نحو القصاره من حيث انه يرغب فيه بذلك القدر وان اتقى نحو القصر وان صفة نحو القصر
لا تدخل لها في الزيادة فلا شيء للمغلس وهو قياس ما يأتي في الصبح ثم رأيت أنه أشار إلى ذلك بقوله الآتى ويأتى
ذلك الخ اه سم (قوله ان الزيادة عين) أي ملحقة بالعين نهاية ومعنى (قوله فيشارك المغلس الخ) ولا فرق
في الخطئة بين كونها طمحت وحدها أو خلطت بخطئة أخرى مثله أو دونها ومن هذا يعلم جواب ما دلت على أن
انسانا اشترى سكر امعين ما معلوم المقدار ثم خلط بعضه بسكر آخر ثم طبخ الخلوط فصار بعضه سكر أو بعضه عسلا
ثم توفي والثمن باق في ذمته وهو أن ما بقى من السكر المبيع بعينه يأخذ البائع وما خلطه منه بغيره يصير شبرا
بين البائع وورثة المشتري ثم ان لم تزد قيمته بالطبخ فلا شيء لواحد منهما على الآخر وان زادت فوارث المشتري

المذكور قد يدلان على أنه لم يحصل فسخ اذ لو حصل لحصل الفور في الرجوع فانه انما يحصل بالفسخ ولو
حصل فسخ وأبقى ما ذكر للمغلس فيتحقق ان يقال لا يعتد به بمجرد بل ان عاد إلى المضاربة بحكم بالغائه أو إلى
التخير المذكور وحكم بالاعتدائه وحينئذ فيمكن حمل ما قاله الرافعي والمصنف على هذا فلا يتوجه اشكال ابن
الرفعة فليست أم (قوله بخيط منه) خرج ماله كان الخيط من المغلس ولعل التفاوت ان الزيادة بسبب الخطئ
حينئذ للمغلس كالتى بسبب الخطيئة (قوله لانه لا تقصير الخ) فيه شيء في صورة التأخر (قول المصنف
وان زادت بذلك) قد يشعر بانه لو زادت بمجر دار تغاير سعر الثوب مع قطع النظر عن نحو القصاره من حيث
انه يرغب فيه بذلك القدر وان اتقى نحو القصر وان صفة نحو القصر لا تدخل لها في الزيادة فلا شيء للمغلس
وهو قياس ما يأتي في الصبح ثم رأيت أنه أشار إلى ذلك بقوله الآتى ويأتى ذلك الخ

ودفع حصة الزيادة للمفلس فان أبي فالأظهر (انه لا يباع للمفلس من ثمنه نسبة ما زاد) (١٥٧) بالعدل لانها زادته حصلت بفعل محترم

متقوم فوجب ان لا يضيع عليه فلو كانت قيمته خمسة وبلغت بمافعل ستة كان للمفلس سدس الثمن في صورة البيع أو سدس القيمة في صورة الانحياز والنسبة ذلك لفعله عادة فارق كبر الشجرة بالسقي وسمن الدابة بالعلق لانها محض صنع الله تعالى اذ كثير اما لو وجد السقي والعاقف ولا يوجد كبر ولا سمن ومن ثم امتنع الاستحجاز عليهم ما (ولو صبغ) المشتري (بصبغه فان زادت القيمة بسبب الصبغ) فلو قيمة (الصبغ) كان كان بدرهمين والثوب باربعة فساوى ستة (رجع البائع في الثوب والمفلس يريك بالصبغ) فيباع الثوب أو ياخذ البائع والثمن أو القيمة بينهما أثلاثا وفي كيفية الشركة وجهان أو وجههما أنهما فيهما جيعا لتعذر التمييز كافي نظيره من الغصب وخرج بقوله ان سبب الصبغ ما لو زادت بار تفاع سوق أحدهما فالزيادة لمن ارتفع سعر سلعة فان كانت بار تفاع سوقهما وزعت عليهما بالنسبة أو بار تفاع السوق لا يسببهما فلا شيء للمفلس ويأتي ذلك فيهما من من نحو القسارة (أو) زادت القيمة (أقل) من قيمة الصبغ كان ساوى خمسة (فالنقص على

شريك فيما يخص البائع الزيادة كقسارة الثوب وزيادة الدقيق لانها حصلت بفعل محترم اه ع ش (قوله ودفع حصة الزيادة الخ) ظاهره بلا عقد وسيأتي عن المغني والنهاية ما هو كالصريح في أنه لا بد من العقد (قوله للمفلس) ويجبر هو وغرماءه على القبول ولو أرادوا أن يسدوا للبائع قيمة الثوب لم يجبر على القبول اه نهاية (قوله والنسبة ذلك) أي نحو الطحن والقسارة أي الاثر المترتب عليه وغرضه بهذا الرد على مقابل الاظهر (قوله ومن ثم) من أنهما محض صنع الله تعالى (قوله عليهما) أي على تكبير الشجرة وتسمين الدابة بخلاف الطحن والقسارة نهاية ومعنى قول المتن (ولو صبغ الخ) أي ثم جبر عليه نهاية ومعنى أي أو تاخذ ذلك عن الجبر على ما شرح قول المتن (بصبغه) بكسر الصاد ما يصبغ به وأما قول الشارح بسبب الصبغ فيفتحها مصدر (قوله فيبيع الثوب) والبائع له الحاكم أو نائبه أو المفلس باذنه مع البائع اه ع ش (قوله أو ياخذ الخ) عبارة المغني والنهاية للبائع امساك الثوب وبذل ما للمفلس من قيمة الصبغ والقسارة وان كان قابلا للنقص كما يبذل قيمة البناء والغراس ولا ينافي هذا قولهم انه شريك لان أموال المفلس تباع للبائع أو لغيره اه وقوله وللبيع امساك الخ قال ع ش أي حيث لم يريدوا أي الغرماء والمفلس قلع الصبغ والا فلهم ذلك وغرامة أرض نقص الثوب ان نقص بالقاع اه وسيأتي عن المغني والنهاية وشرح الروض أن محل ذلك اذا أمكن قلعه بقول أهل الخبرة والافهمون منه اه (قوله أوجههما) أي شريك في شئ ولكن ينافي هذا قوله كافي نظيره من الغصب أي فيما اذا غصب ثوبا أو صبغ ثوبا في شركة فيه شركة جوار لاشيوع وقوله فالزيادة ان ارتفع الخ كما تبين عليه سم لانه من فوائد شركة الجوار لا الشروع عبارة الجيسري أي شركة جوار على الاول المعتمد أو شيوع على الثاني وينبغي عليه أنه اذا ارتفع سعر إحدى الساعتين بغير الصنعة تكون الزيادة لمن ارتفع سعر سلعته على المعتمد اولهما على مقابله وسببه عليه الشارح آخر ثم نقل ما وافقه من القليوبي على الجلال اه وعبارة المغني والنهاية وفي كيفية الشركة وجهان بلا ترجيح في كلام الشيخين أحدهما كما صححه ابن المقرئ وقال السبكي نص الشافعي في تذاوير المسئلة من الغصب يشهد له ان كل الثوب للبائع وكل الصبغ للمفلس كولو غرس الأرض والثاني يشتر كان فيهما جيعا لتعذر التمييز كافي خلط الزيت اما اذا زادت بار تفاع الخ اه قال ع ش قوله اما اذا زادت الخ مبني على قوله ان كل الثوب للبائع الخ وفيه تصريح بانها شركة مجاورة لاشيوع اه (قوله لا يسببهما الخ) يتأمل سم على ج ولعل وجهه ان ارتفاع السوق انما يكون بزيادة القيمة فتى زادت قيمتهما على ما كانت قبل كانت الزيادة بسببها ويمكن الجواب بان المراد انه اتفق شراؤه بأكثر من ثمن مثله مع عدم ارتفاع السعر لاحدهما اه وقد رد عليه ان الكلام هنا في قيمة المصنوع وقت شراؤه البائع فيه لا في ثمنه في بيعه بعده قول المتن (واقل) أي وسعر الثوب بحاله نهاية ومعنى وهذا القيد معتبر في جميع الاقسام الآتية فتنبه له (قوله لتفرق الخ) تعليل للمتن (قوله اجزائه الخ)

(قوله أوجههما) عبارة شرح مر والثاني ان كل الثوب للبائع وكل الصبغ للمفلس ووجه ابن المقرئ ونص الشافعي في نظير المسئلة من الغصب يشهد له اه (قوله فالزيادة ان ارتفع الخ) قد ينافي هذا ما رجع في كيفية الشركة فليتأمل (قوله لمن ارتفع سعر سلعته) يؤخذ منه أنه لو كان مساواة الثوب ستة في المثال المذكور لارتفع سوق الثوب فلا شيء للمفلس ومثل ذلك ما لو زادت على قيمتهما لارتفع سوق الثوب وحده فلا شيء للمفلس أيضا والظاهر ان هذا التفصيل الذي ذكره في الزيادة لارتفع سوق أحدهما أو سوقهما يجري في زيادة أقل من القيمة وقضية ذلك انه لو كانت زيادة الثوب فيهما لو ساوى الثوب في المثال خمسة لارتفع سوقهما كان بينهما بالنسبة فلصاحب الثوب أربعة وثلاثون فليراجع (قوله لا يسببهما) يتأمل (قول المصنف للمفلس) قال في الروض وللبيع امساك الثوب وبذل ما للمفلس من قيمة الصبغ والقسارة قال في شرحه وان كان قابلا للنقص كما يبذل قيمة البناء والغراس اه وقد يؤخذ منه ان محله اذا امتنعوا من فصله أخذ من قول الشارح السابق وأنهم قوله اتفق الخ زوجه صريح في الروض بعد ذلك فقال ويجوز لهم أي للمفلس والغرماء قلع الصبغ ان اتفقوا ويغرمون نقص الثوب اه قال في شرحه كالبناء والغراس

الصبغ) فيشارك بخمسين الثمن أو القيمة لتفرق أجزائه ونقصها والثوب قائم بحاله

فان ساوى أربعة أو ثلاثة فالمغلس فاقد للصبيغ كله ولا شئ للبائع عليه الماسر (أو) زادت القيمة (أكثر) من قيمة الصبيغ كان ساوى ثمانية (فلا يصح ان الزيادة للمغلس) فالك من أو (108) القيمة بينهما انصفين (ولو اشترى منه الصبيغ والثوب) ثم جحر عليه (رجع) البائع

(فيهما) أى فى الثوب بصيغه (الآن لا تزيد قيمتهما على قيمة الثوب) قبل الصبيغ بأن ساوئها أو نقصت عنها (فيكون فاقد للصبيغ) فيرجع فى الثوب ويضارب بشمن الصبيغ بخلاف ما إذا زادت فانه يرجع فيهما ثم ان كانت الزيادة أكثر من قيمة الصبيغ فالمغلس شريك بهما فان كانت أقل لم يضارب بالباقي من قيمة الصبيغ بل اما يقتنع به ويقسوت عليه الباقي أو يضارب بشمن الثوب والصبيغ (ولو اشترىهما) أى الصبيغ والثوب (من اثنين) كلام واحد فصيغه به ثم جحر عليه أو عكسه وأراد البائع ان الرجوع (فان لم تزد قيمته) أى الثوب (مصبوغا على قيمة الثوب) قبل الصبيغ (فصاحب الصبيغ فاقد) له فيضارب بشمنه وصاحب الثوب واجد له فيرجع فيه من غير شئ لو نقصت قيمته (وان زادت بقدر قيمة الصبيغ اشترى كما) فى الرجوع فيهما كما يأم له وشركتهما فى الصبيغ كما ان لم تزد بقدر قيمة الصبيغ فالنقص عليه فان شاء صاحب الرجوع به فاقصا أو ضارب بشمنه وصاحب الثوب واجد له

أى الصبيغ (قوله فان ساوى الخ) محترز قول المتن فان زادت الخ (قوله فان ساوى أربعة) أى بأن لم تزد قيمة الثوب ولم تنقص (قوله أو ثلاثة) أى بأن نقصت (قوله فالمغلس الخ) أى فى صورة الأربعة (قوله ولا شئ الخ) أى فى صورة الثلاثة (قوله الماسر) أى فى شرح ولا شئ للمغلس (قوله أو زادت القيمة أكثر) أى وسعر الثوب بحاله (قوله كان ساوى ثمانية) أى فى المثال السابق اه سم قول المتن (منه) أى من شخص واحد اه معنى (قوله ثم جحر عليه) أى قبل الصبيغ أو بعده واقتصر النهاية والمعنى على الثانى (قوله أى فى الثوب بصيغه) لانهما عين ماله نهاية ومعنى وهذا تفسير مرادوا لا فائظا فى الثوب والصبيغ ولصاحب الصبيغ لذى اشتراه المغلس من غير صاحب الثوب قلعه ويغرم نقص الثوب (قوله فيرجع) الى التتبع فى النهاية والمعنى الا قوله أو عكسه وما انب عليه (قوله فيرجع) أى البائع أو وكيله أو وارثه أو وليه أو عهده أو عاقلا ثم جحر أو غير ذلك اه ع ش (قوله بخلاف ما إذا زادت) وهو الباقي بعد الاستثناء نهاية ومعنى (قوله فانه يرجع) أى جواز (فيهما) أى فى الثوب بصيغه (قوله أكثر من قيمة الصبيغ الخ) أى وان كانت مساوية لها فلا شئ للمغلس (قوله فالمغلس شريك بهما) أى للبائع اخذ المبيع ودفع حصته الزيادة للمغلس فان أبى فلا ظهرا الخ ماسر (قوله شريك بهما) أى بما زاد على قيمة الصبيغ من الزيادة اه سم (قوله بشمن الثوب والصبيغ) ظاهره انه ليس له الرجوع فى الثوب وحده والمضاربة بشمن الصبيغ لكن قضية كلام الروض ان له ذلك فليرجع ثم رايت شيخنا البرلسي بحث ذلك اخذ الماسر كان الصبيغ من آخر اه سم يحذف اقول ويقتضيه ايضا اقتصار النهاية والمعنى على ثمن الصبيغ عبارة ما بل ان شاء فتنع به وان شاء ضارب بشمنه اه أى الصبيغ ع ش (قوله أو عكسه) أى أو حصل عكسه بأن تأخر الصبيغ عن الجحر نظير ماسر قول المتن (فان لم تزد الخ) أى بأن ساوى أو نقصت معنى ونهاية (قوله فيرجع) أى جواز (قوله فى الرجوع فيهما الخ) أى فى الثوب والصبيغ عبارة النهاية فى الرجوع والثوب وعبارة المحرر فلهما الرجوع وبشتر كان فيه اه زاد المعنى وهى اولى من عبارة المصنف اه أى لان الشركة انما هى فى الثوب دون الرجوع ع ش (قوله كما) أى فى شرح والمغلس شريك بالصبيغ (قوله فالنقص عليه) أى الصبيغ وكذا ضمير به وبشمنه (قوله وصاحب الثوب الخ) عطف على النقص عليه الخ (قوله ولا شئ الخ) لا موقع له هنا فان الموضوع زيادة قيمة المجموع على قيمة الثوب ونقصان تلك الزيادة عن قيمة الصبيغ كان صارت خمسة ولذا أسقطناه النهاية والمعنى (قوله وان نقصت) أى قيمة الثوب مصبوغا (قوله عن قيمة الصبيغ) كان الأولى عن قيمته قبل الصبيغ و (قوله فكما) أى قبيل قول المتن وان زادت على قيمتهما الخ ولا يخفى ان هذا عين ماسر هناك ودخل فى قول المصنف فان لم تزد قيمته الخ كما نبه عليه النهاية والمعنى فكان الأولى اسقاطه كما فعلاه (قوله ولو كان المشتري) اسم مفعول (قوله فهو شريك) أى بائع الصبيغ فان نقصت حصته عن ثمن الصبيغ فلا يصح أنه ان شاء فتنع به وان شاء ضارب بالجميع * (تنبيه) * للمغلس والغرماء قلغ الصبيغ ان اتفقوا عليه ويغرمون نقص الثوب (قوله بأن ساوى الخ) أى بأن صارت قيمة المجموع أربعة أو ثلاثة اه شرح المنهج ولما لك الثوب قلعه مع غرم نقص الصبيغ قاله المتولى ومحل ذلك اذا أمكن قلعه بقول أهل الخبرة والافهمون منه معنى ونهاية وشرح الروض (قوله فهو فاقد له) أى فيضارب بشمنه (قوله بوقت اعتبار الخ) أى بينه وتعيينه (قوله أو الصبيغ) أى أو تحو كالمطحن والقضارة (قوله

اه قلستأمل ثم بين فى شرحه ان محل ذلك اذا أمكن قلعه بقول أهل الخبرة والافهمون (قوله بينهما انصفين) أى فى المثال المذكور (قوله شريك بهما) أى بما زاد على قيمة الصبيغ من الزيادة (قوله بشمن الثوب والصبيغ) ظاهره انه ليس له الرجوع فى الثوب وحده والمضاربة بشمن الصبيغ لكن قضية قول الروض فان اشترى الصبيغ من بائع الثوب أو من آخر أو كان الثوب للمغلس فان لم تزد قيمة الثوب فالصبيغ مفقود يضارب به

قياً تحذه ولا شئ له وان نقصت قيمته (وان زادت على قيمتهما) أى الثوب والصبيغ جميعا كان ضاربت قيمته فى المثال السابق ثمانية عليهما (فلا يصح ان المغلس شريك لهما) أى للبائعين (بالزيادة) وهى الربيع وان نقصت عن قيمة الصبيغ فكما لو كان المشتري هو الصبيغ ونقصه زادت قيمة الثوب مصبوغا على قيمته غير مصبوغ فهو شريك به والافهمون فاقد له * (تنبيه) * لم أره يبرح بوقت اعتبار قيمة الثوب والصبيغ

ولا يوقت اعتبار الزيادة
عليهما أو النقص عنهما في
كل ما ذكر والذي يظهر من
اعتبار وقت الرجوع في
الكل لانه وقت الاحتياج
الى التقييم ليعرف ما للبائع
والفلس فتعتبر قيمة الثوب
حينئذ خلية عن نحو الصبغ
وقيمة نحو الصبغ بها
حينئذ وتعتبر الزيادة حينئذ
هل هي لهما أو لأحدهما
ولا يأتي هنا ما في تألف
بعض المبيع ان العبرة في
التألف بأقل قيمته يوم
العقد والقبض وفي الباقي
بأكثرهما لان ذلك فيه
قوات بعض المبيع وهو
مضمون على البائع وما هنا
ليس كذلك لان الصبغ ان
كان من المشتري فواضح
أومن أجنبي فكذلك أومن
بائع الثوب فهو في حكم عين
مستقلة بدليل أن له حكما غير
الثوب ومنه أنه متى سار
شيئا لم يكن لبايعه الا هو
وان قل ان أراذه والاضارب

بقيته فتأمل

* (باب الحجر) *

هو لغة المنع وشرعا منع من
تصرف خاص بسبب خاص
وهو اما المصلحة الغير و (منه
حجر الفلس لحق الغرماء
والراهن للمرتهن والمرضى
للورثة) بالنسبة لتبرع زاد
على الثلث أو لوارث وللغرماء
مطلقا ولا ينافيه منه - وقد
ايقاه دين بعضهم في
المرض وان لم يف الباقي
بدن الباقي بل وان لم
يفضل شي لانه مجرد تخصيص لا تبرع فيه (والعبد) أي القن (أسبده والمرند

عليهما) أي قيمة الثوب أو قيمة الصبغ وتثنية الضمير نظر الى أن التبرع (قوله في كل ما ذكر) متعلق بلم
أراى بالنفي لا بالنفي والإلكان المناسب في واحد ما ذكر الا ان يجعل من قبيل لا يجب كل مختلف نفور (قوله
حينئذ) أي حين الرجوع وكذا فيما يأتي (قوله خلية عن نحو الصبغ) كان الاولى خطأ باسقاط التأء أو عن
قيمة نحو الصبغ الخ بزيادة افظ قيمة (قوله بها) أي في نفسها خلية عن قيمة الثوب ويحتمل ان المراد بحالة
خلو نحو الصبغ عن الثوب (قوله ما من الخ) أي في شرح ولو تلف أحد العبد من الخ (قوله أن العبرة الخ) بيان
لما من (قوله لان ذلك فيه الخ) يتأمل هذا الكلام اه سم ولعل وجهه أن هناك ينقص الثوب وقد يزيد بل
صوره وحدة بائع الثوب والصبغ هنا من افراد ما من تلف أحد مبيعين صفقة يفرد كل منهما بعقد (قوله
على البائع) متعلق بقوات الخ (قوله ومنه) أي من حكمه (قوله لم يكن لبايعه الا هو الخ) أي فيرجع به فافصا
أو يضارب بثمنه (قوله بقيته) الاولى بثمنه * (تنبه) * يجوز لقصار وصباع ونحوهما من كل من فعل ما يجوز
الاستجار عليه ويظهر أثره على الحال كحياط وطحان استوجر على ثوب فقصره أو صبغه أو خاطه أو حب
فطحنه حبس الثوب المقصور ونحوه بوضعه عند عدل حتى يقبض أجره وقيده أي جواز الحبس القفال
بالاجارة الصحيحة والبارزي والبلقي بما اذا زادت القيمة بنحو انقص رة والأفلا حبس بل يأخذ المالك كلو عمل
الفلس أي بنفسه لم تزد القيمة فان كان أي الاستاجر محجور عليه بالفلس ضارب الاجير بأجرته والاطالب بهما
وزيادة القيمة في مسئلة الحياط تعتبر على قيمته ملوعا القطع المأذون فيه لا صححا ومتى تلف الثوب المقصور
ونحوه بآفة أو فعل الاجير قبل تسليمه للمستهلكة سقطت أجرته بخلاف فعل المستاجر فانه يكون قبضه
ويتردد النظر في اتلاف أجنبي يضمن والاوجه أن القيمة التي يضمنها الاجني اذا زادت بسبب فعل الاجير لم
تسقط أجرته أي الاجير والأسقطت اه نهاية قال ع ش قوله ونحوهما الخ أي بخلاف نحو نقاد وشيال من
كل من فعل ما لا يظهر أثره على الحال فليس له حبس العين فيجب تسليمها لصاحبها وبطالبه بالاجرة كسائر
الديون (قوله بوضعه عند عدل) أي يتفقان عليه أو بتسليمه للحاكم عند تنازعهما ولهما موضعه عند غير
عدل لان الحق لهم لا يعدوهم اه ع ش * (خاتمة) * ولو أجنبي شخص بعض ماله فنقص الموجود عن دينه
فحجر عليه ويرجع البائع في عين ماله وتصرف القاضى في باقي ماله ببيعه وقسمته ثمنه بين غرمائه ثم بان أنه
لا يجوز الحجر عليه لم ينقص تصرفه للقاضى بيع مال المجتمع من أدا دينه ومصرفه في دينه ورجوع البائع
في العين المبيعة لا تمتاع المشتري من أداء الثمن بخلاف فيه وقد حكم به القاضى معتقدا جوارزه بخلاف ما إذا لم
يعتقد ذلك فينتقص تصرفه اه معنى

* (باب الحجر) *

قول المتن (الحجر) بفتح الحاء نهاية أي وكسرها ع ش (قوله المنع) أي مطلقا ع ش (قوله من تصرف خاص)
أخرج بقيدان الخصوص نحو تدبير السفينة ونحو ذلك الصبي في دخول الدار ع ش قول المتن (حجر الفلس) أي
الحجر عليه في ماله كما سبق بيانه و (قوله والراهن الخ) أي في العين المرهونة نهاية ومعنى (قوله أو لوارث) أي
لتبرع وارث اه سم ظاهره أنه على حذف المضاف عطف على لتبرع الخ ويحتمل أنه طرف مستقر عطف
على زاد وقال الكردى عطف على مقدر أي لاجني فيما زاد لوارث مطلقا في الزائد وغيره اه (قوله
وللغرماء) عطف على المتن أي لحق الورثة في تبرع زاد الخ ولحق الغرماء مطلقا اه كردى والاقرب أنه عطف
على لوارث المراد منه بعض الورثة وقوله مطلقا راجع لكل منهما (قوله ولا ينافيه) أي لا ينافي الحجر للغرماء
صاحبه وان زادت ولم تقب بقيتهما فالصبغ ناقص فان شاء فقبه وان شاء ضارب بثمنه اه ان له ذلك فليراجع
ثم رأيت شيخنا اليرلسي بحث ذلك أخذ بما لو كان الصبغ من آخر (قوله لان ذلك فيه الخ) يتأمل
هذا الكلام

* (باب الحجر) *

(قول المصنف والراهن) أي في الرهن (قوله أو لوارث) أي لتبرع وارث

يفضل شيء لانه مجرد تخصيص لا تبرع فيه (والعبد) أي القن (أسبده والمرند

مطلقاً أي في مطلق التبرع زاد على الثلث أو لا عبارة المغني والنهاية والمر بوض الوراثة فيما زاد على الثلث حيث لا دين قال الزركشي تبعاً للأذرع وفي الجميع أن كان عليه دين مستغرق والذي في الشرح والروضة في الوصايا عند ذكر ما تبرع من الثلث أن المر بوض لو وفي دين بعض الغرماء فلا يراجع غيره إن وفي المال جميع الديون وكذا إن لم يوف على المشهور وقيل لهم من أجله كالأوصى بتقديم بعض الغرماء بدونه لا تنفذ وصيته فكلام الزركشي إنما يأتي على هذا أه قال ع ش قوله إنما يأتي على هذا قد يقال لا يتعين تعريعه على هذا ويصور كلامه بأنه لو أراد التبرع لغير الغرماء امتنع ذلك إن كان الدين مستغرقاً وجاز في قدر الثلث مما زاد على الدين إن كان غير مستغرق فيكون كلامه في غير توفية بعض الغرماء دون بعض ولا تعارض بين المسائلين ثم رأيت في سم على المنهج عين ما قلناه هذا وأجاب عن هنا بأن تقديم بعض الغرماء مجرد تخصيص لا تبرع فلا يرد على كلامهم انتهى أه قول المتن (للمسلمين) أي لحقهم (قوله من بعضها) وهو الحجر على المغلس والراهن والعبد في معاملة الرقيق أه بجري (قوله وقد أوصلها لاسنوي الخ) عبارة المغني وأشار المصنف بقوله منه إلى أن هذا النوع لا ينحصر فيما ذكره وهو كذلك فقد ذكر لاسنوي أنواع الحجر على الغير ثلاثين نوعاً غير ما ذكره المصنف فليراجع ذلك من المهمات أه وعبارة النهاية فقد أنهاء بعضهم إلى نحو سبعين صورة قبل قال الأذرع هذا باب واسع جداً لا تحصر أفراد مسائله أه قال ع ش منه أيضاً الحجر على السيد في العبد الذي كاتبه والعبد الجاني والورثة في التركة قبل وفاء الدين إلا أن هـ مذهبنا تدخل في عبارة الشيخ وأصله الحجر الغريب والحجر على البائع بعد فسخ المشتري بالغيب حتى يدفع الثمن وعلى السائب للحري في ماله إذا كان على الحري دين والحجر على المشتري في المبيع قبل القبض وعلى العبد المأذون له لحق الغرماء وعلى السيد في نفقة الأمة المازوجة لا تصرف فيها حتى يعطى ما يملكها ودار المعتدة بالأقراء أو الحل وعلى المشتري في العبد المشتري بشرط الاعتاق وعلى السيد في أم الولد وعلى المؤجر في العين الذي استأجر شخصاً على العمل فيها كصبيغ أو قصارة انتهى سم على منهج وينأمل ما قاله في مسألة الحجر على البائع بعد فسخ المشتري فإنه بالقسح خرج المبيع عن ملك المشتري وصار الثمن ديناً في ذمة البائع وليس المبيع ماله فواجه الحجر عليه فيكون كذا في مسألة السبي فإن حجر دسي الحري لا يستلزم دخول مال الحري في بدسائه فامعنى الحجر فيه أه وقوله ودار المعتدة الخ لعل فيه سقطاً أصلاً وعلى الزوج في دار الخ (قوله لمصلحة النفس) أي نفس المحجور عليه (قوله وذلك) أي الحجر لمصلحة النفس قول المتن (حجر الصبي والمجنون) عبارة النهاية والمغني حجر المجنون والصبي (والمبذر) بالمجتمعة وسيأتي تفسيره وحجر كل من هذه الثلاثة أعم مما بعده أه أي فإن المجنون لا يعتد بشي من تصرفاته أصلاً والصبي يعتد ببعض تصرفاته كالأذن في دخول الدار وإيصال الهدية والمبذر يعتد بقبوله النكاح بأذن من وليه ولا يزوجه وليه إلا بأذنه ويصح تدبيره لأرقائه ع ش ولا يخفى أن ذلك نظر الغالب لما سيأتي أن المجنون الذي له أدنى تمييز كالصبي المميز (قوله وأما لهما الخ) عبارة النهاية والمغني وزاد المأزود نوعاً ثالثاً وهو ما شرع لاسنوي من معنى مصلحة نفسه وغيره أه وفيه ما قبل هذا عطفاً على والعبد لسيد ماله والمكاتب لسيد ولله تعالى أه قال ع ش هنا ما نصه المراد بقوله ثم ولله العتق ومصلحته تعود على المكاتب فلا تنافي بين قوله ثم لسيد ولله وقوله هنا مصلحة نفسه وغيره أه (قوله الأول) وهو لمصلحة الغير (قوله ونقلا عن التمه الخ) اعتمدته النهاية والمغني أيضاً (قوله أن من له الخ) أي المجنون الذي له الخ نهاية ومعنى (قوله كصبي ميمز) أي فيما يأتي أه نهاية قال ع ش قوله فيها يأتي من صحة العبادات وعدم المعاقبة على تركها وغير ذلك كما يفهم من تشبيهه بالصبي لكن مقتضى قول شرح

للمسلمين ولها أبواب) من بعضها يأتي بأقها وأفادت من أن له أنواعاً أخرى وقد أوصلها لاسنوي إلى ثلاثين نوعاً وزاد غيره بضعة عشر وفي كثير من ذلك نظر ظاهر ينتسب مع ما يتعلق بالجميع في شرح العباب وأما المصلحة النفس (و) هو (مقصود الباب) وذلك (حجر الصبي والمجنون والمبذر) وأما لهما وهو حجر المكاتب قبل الأول حقيقة لأنه يمنع مع وجود المقتضى بخلاف حجر الصبي والمجنون و يتردد النظر في حجر السفه والرق أه والذي يتجه أن الكل حقيقة شرعية ونقلا عن التمهات من له أدنى تمييز ولم يكمل عقله كصبي ميمز واعترضه السبكي وغيره بأنه إن زال عقله فمجنون ولا فهو مكاف فيصح تصرفه مالم يبذر

(قوله إلى ثلاثين) عبارة شرح مـ فقد أنهاء بعضهم إلى نحو سبعين صورة قبل قال الأذرع هذا باب واسع جداً لا تحصر أفراد مسائله أه (قوله كصبي ميمز) قضيته أنه يصح منه ما يصح من المميز كالصلاة وهو ظاهر حيث وجد فيه معنى التمييز الذي ضبطه وهو كونه بحيث يأكل ويشرب ويستنجي وحده في الجميع لكنه حينئذ لا يتجه إلا كونه مكافاً ولا يتجه حمل ما نقله عن التمه عليه أه (قوله واعترضه السبكي) أجاب عنه في شرح

الروض أى والمغنى أى فى الحجر عليه فى التصرفات المالية اه أنه فيما عدا المال كالبالغ العقل فيفيد وجوب الصلاة عليه وبقائه على تركها وأنه يقتل اذا قتل بشرطه ويحد اذا زنى أو شرب الخمر الى غير ذلك من الاحكام وفى سم على حج ما يوافق ما فى شرح الروض وعبارته قوله كصبي مميز فضيته أنه يصح منه ما يصح من المميز كالصلاة وهو ظاهر حيث وجد فيه معنى التمييز الذى ضبطه وهو كونه بحيث يأكل ويشرب ويستنجي وحده فى الجميع لكنه حينئذ لا يتجه الا كونه مكافؤا لا يتجه حل ما نقله عن التفتة عليه اه وصريح قول الشارح مر كالصبي المميز وزده الاعتراض بان شرط التكليف كمال التمييز قصر التشبيه على صحة العبادات فقط دون بقية التكليف اه وهذا القصر هو الظاهر وسيأتى عن السيد عمر ما يوافق (قوله وقولهم) أى السبكي وغيره (فيصح الحج خير صحيح الحج) عبارة النهاية وورد بان شرط التكليف كمال التمييز أما أدناه فلا يلحقه بالكاف ولا بالمجنون لانه مخالف لما قلناه من الحاقه بالصبي المميز اه (قوله على أن اعتراضهم من أصله غير وارد) هو كما قال اذ الذى يظهر من كلام التفتة أن المجنون منسب من لا يميزه بالسكينة فيكون كالصبي الذى لا يميز ومنه من له نوع تمييز فيكون كالصبي المميز ويكر أن يكون من فوائد قولهم فيكون كالصبي المميز أن يأتى فيه الخلاف فى صحة اسلامه ونحوه وأنه يقبل خبره فيما يقبل فيه قول الصبي المميز كايصال هدية واذن فى دخول الدار فليتأمل اه سيد عمر (قوله فصرهم المذكور) أى قولهم ولا فهو مكاف (قوله ان مثله) أى الجنون (قوله بذلك) أى بالخاق الاخرس المذكور بالمجنون (قوله وليه) أى الاخرس (قوله وجرى عليه الحج) أى الجعل المذكور (قوله زاد شارح) أى على ما جرى عليه الاذرى الحج (قوله وقال بعضهم الحج) المتبادر أنه من كلام الشارح (قوله ويجمع الحج) لا ينبغي العدول عنه اه سم عبارة السيد عمر يؤيد هذا الجمع أنه يبعد القول بأن وليه الحاكم فى حال الاستحباب ثم رأيت بحث الجورجى الجزم حينئذ وأن محل التردد فى الطارئ وهو كلام متين اه ويخالفه ظاهر المغنى والنهاية عبارة ما تردد الاسنوى فيمن يكون وليه وبحث الجورجى أن محل التردد فيمن عرض له هذا الخرس بعد بلوغه أما من لم يبلغ الا كذلك فالظاهر الجزم بأن وليه هو الذى يتصرف عليه استدامة الحجر الصبي اذ لا يرتفع الحجر عنه الا ببلوغه رشدا وهذا ليس كذلك انتهى وقوله فالظاهر الحج المحتمل والذى يظهر من التردد أن وليه والى المجنون اه قال ع ش قوله والذى يظهر من التردد أى تردد الاسنوى أن وليه الحج لعل المراد منه أن الحكم المذكور لا يتقيد بمن خرسه أصلى والافهوعين قول الجورجى فالظاهر الحج والخاص ان النائم لاولى له مطلقا وأن الاخرس الذى لا اشارة له وليه والى المجنون سواء كان خرسه أصليا أو طارئا فولي له الاب ثم الجد ثم الوصى ثم القاضى اه (قوله بحمل الاول) أى قول الرافعى ومن وافقه بأن وليه الحاكم (قوله والثانى) أى قول بعضهم بأن وليه وليه فى الصغر (قوله ولا يلحق بهما) أى بالمجنون والخرس (النوم) وفاقا للمغنى والنهاية عبارة الثانى وألقى القاضى بالمجنون النائم ونظر فيه الاذرى بأنه لا يتخيل أحد أن النائم يتصرف عنه وليه ويرد بان النائم يشبه المجنون فى سلب اعتبار الانوال وكثير من الافعال فالخافه به من حيث ذلك فقط لانه أى النائم لاولى له مطلقا وان قال بعض المتأخرين لعل كلام القاضى محمول على نائم أحوج طول نومه الى

الارشاد (قوله ويجمع الحج) نقل فى شرح الارشاد ان الاذرى نظر فى الحاق القاضى الاخرس المذكور بالمجنون بأنه غير عاقل وان احتج الى اقامة أحد مكانه فليكن هو الحاكم ثم أجاب بان الاخرس المذكور لا يسمى مجنونا قال وقوله وان احتج الخ فيه نظر لانه ان كان غير عاقل كما قاله فولي المجنون ثم رأيت الاسنوى تردد فيمن يكون وليه والشارح يعنى الجورجى بحث ان محل التردد فيمن عرض له هذا الخرس بعد بلوغه أما من لم يبلغ الا كذلك فالظاهر الجزم بان وليه هو الذى يتصرف عليه استدامة الحجر الصبي اذ لا يرتفع الحجر عنه الا ببلوغه رشدا وهذا ليس كذلك اه وقوله والظاهر الحج المحتمل والذى يتجه من التردد ان وليه والى المجنون الحج اه فان كان الرافعى صرح بان وليه الحاكم كما هو ظاهر عبارته هنا فلا ينبغي العدول عنه لكن مع حمله على من طرأ خرسه بعد البلوغ (قوله بالمجنون) قال بعضهم لعل الحاق النائم بالمجنون محمول على نائم أحوج طول نومه الى

وقولهم فيصح الحج خير صحيح
باطلاقه فصوله في نظر أبلغ
رشدا أم لا على ان اعتراضهم
من أصله غير وارد لان صريحهم
في باب الجنائيات وغيره بان
المجنون قد يكون له نوع
تمييز وقد لا فصرهم
المذكور في غير محله
(فبالمجنون) ويتجه أن مثله
خرس ليس لصاحبه فهم
أصلا ثم رأيت الرافعى وجمعا
متقدمين صرحوا بذلك فى
باب الخيار لكن جعلوا وليه
هو الحاكم لا وليه فى الصغر
وجرى عليه الاذرى وغيره
هنا بحثا وادشارح لم يتعرض
الرافعى لذلك أى هنا قال
الزركشى فيتصرف هو أو
نائبه فى ماله بسائر وجوه
التصرف وقال بعضهم وليه
وليته فى الصغر ويجمع بحمل
الاول على من طرأ له ذلك بعد
البلوغ وبوجه عدم الحاقه
بالمجنون فى هذا بأنه حالة
وسطى اذ لا يطلق عليه أنه
مجنون والثانى على من بلغ
أخرس كذلك اذ لا يرتفع
حجره الا ببلوغه رشدا وهذا
ليس كذلك ولا يلحق بهما
النوم

لانه يزول عن قرب فصاحبه في قوة الفاهم (١٦٢) ومثله الانحاء فيما يظهر في امتناع التصرف في ماله لقرب زواله أيضا أخذ بما

النظر في أمره وكان الايقاظ يضرم مثلاً اه قال ع ش قوله لا ولي له معتد وقوله مطلقاً أي طال نومه أم قصر اه (قوله لانه يزول عن قرب) لعل مراده ليوافق ما مر آ نقاعاً في النهاية أن شأن النوم ذلك فلا فرق بين طوله وقصره (قوله ومثله) أي النوم (قوله حفظ) أي مال المغمى عليه (قوله الحق) أي المغمى عليه (قوله وجزم به) أي بالالحاق (قوله والغزالي قال) مبتدأ وخبره أر عطف على مفعول رأيت وهو الاقرب (قوله عليه) أي المغمى عليه (قوله غيره) أي غير الغزالي (قوله وهو الحق) أي ما قاله الغزالي (قوله انتهى) أي مفعول الغير (قوله كما قال) أي الغير (قوله جل الاول) أي الالحاق الذي جزم به صاحب الانوار (قوله الثانية) أي قوله وزعم الاسنوي في النهاية والمغني الا قوله وثبت النسب وقوله ودعاء الى المتن (قوله كالباء) بان يكون وصياً على غيره والاولى أن يقال المراد به أنه لا تصح الوصية منه على أطفاله اه ع ش (قوله وآثر السلب) عبارة النهاية والمغني وعبر بالانسلاخ دون الامتناع الخ اه (قوله كلاس) أي فعلاً وتركاً قال ع ش أي فلا يصح اسلامه لكن لا تمنعه من العبادات كالصلاة والصوم قال الزركشي أخذ من النص هذا كله بالنسبة للدين وأما بالنسبة للاخرة فيضع ويدخل الجنة به إذا أضره كما أظهره اه باختصار (قوله نحو احباله) كالتقاطه واحتطابه واصطباذه نهاية ومعنى (قوله الا الصيد الخ) ينبغي أن يحل فيه لا تميزه أمامه له ادنى تمييز فينبغي ان يلحق بالصبي المميز بناء على كلام التتمة السابق اه سيد عمر (قوله وهو محرم) سواء احرم ثم جن او بالعكس بان احرمه وليه بعد الجنون اه ع ش (قوله وثبت النسب) عبارة شرح المنهج ويثبت النسب برتاه اه سم قال الجبيري كان وطئ امرأة فأتت منه فولد فانه ينسب اليه شو برى فهو وطء شبهة لان زوال عقله صير زناه كوطئه بشبهة لعدم قصده ع ش فيلزمه المهر ان لم تكن مطاوعة ويحرم عليه امها وبنتها وحمت على ابيه وابنه اه (قوله في ذلك) أي ما يمكن منه في حقه اه سم (قوله وكذا ميمز) ومعلوم انه لا يتأتى من الصبي الاحبال وقد يقال بتأنيته منه كما يعلم مما يأتي في الشرح اه رشيدى (قوله كالباء) التشبيه في اصل الثواب لا في مقداره والافاصبي يثاب على فعله الفريضة اقل من ثواب نافله البائع ولعل وجهه عدم خطابه به وكان القياس ان لا ثواب له لعدم خطابه بالعبادة لكنه اتيب ترغيباً له في الطاعة فلا يتركها بعد بلوغه ان شاء الله تعالى اه ع ش (قوله ونحو دخول دار) أي اذن في الدخول نهاية ومعنى قول المتن (بالافاقه) أي الصافية عن الخجل المؤدى الى حالة يحمل مثلها على حدة في الخلق كما صرح به في النكاح اه ع ش (قوله من غيرك) ولا افترا بشي آخر كائناً من كان اه نه اية (قوله نحو القضاء) أي والامامة والخطابة ونحوه نعم يستثنى الناطر بشرط الواقف والحاضنة والاب والجد فتعود اليهم الولاية بنفس الافاقه من غير تولية جديدة والحق بهم الام اذا كانت وصية اه ع ش عبارة سم قوله نحو القضاء يشمل نظر الوقف لكن ينبغي فين له النظر بشرط الواقف ان يعود اليه بغير تولية جديدة اه (قوله ومطلقاً) عطف على من حيث الخ (قوله أي ابصرتم) عبارة النهاية والمغني والمراد من ايناس الرشيد العلم به واصل الايناس الابصار اه قول المتن (ببلوغه رشداً) ولو ادعى الرشيد بعد بلوغه وانكره وليه لم ينفلح الجرح عنه ولا يحلف الولي

النظر في أمره وكان الايقاظ يضرم مثلاً (قوله وآثر السلب) أي على المنع (قوله واعتبار بعض أفعاله) في شرح العباب نقلاً عن التدريب ولا يعتد بقبضه عين أو دين الا في نحو عوض نكاح أو خلع باذن وليه اه (قوله واتلافه الا لصيد) ما هنا موافق للتدريب بخالف لا قيس الذي قاله في بعض كتبه أنه المعتمد لكن الموافق لما قدمه في باب محرمات الاحرام ما في التدريب واعتدله مر (قوله وثبت النسب) عبارة شرح المنهج ويثبت النسب برتاه (قوله في ذلك) أي ما يمكن منه في حقه (قوله نحو القضاء) يشمل نظر الواقف لكن ينبغي فين له النظر بشرط الواقف ان يعود اليه بغير تولية جديدة (قول المصنف ببلوغه رشداً) ولو ادعى الرشيد بعد بلوغه وانكره وليه لم ينفلح الجرح عنه ولا يحلف الولي كالقاضي والقيم بجامع ان كلا أمين ادعى انعزاله ولان الرشيد مما يوقف عليه بالاجتهاد فلا يثبت بقوله ولان الاصل كما قاله الاذرعى يعضد قوله بل

يأتي في النكاح أنه لا يزال الولاية نعم للقاضي حفظه كمال الغائب ثم رأيت المتولي والقـ قال الحق بالجنون وجزم به صاحب الانوار والغزالي قال لا يولي عليه قال غيره وهو الحق اه وهو كما قال لما علمت من نصريهم به في النكاح نعم ان جل الاول على من أيس من افاقته بقول الاطباء لم يبعد (تسلب الولايات) الثابتة شرعاً كولاية نكاح أو تغويضا كالبصاء وقضاء لانه اذا لم يدبر أمر نفسه فغيره أولى وآثر السلب لانه يفيد المنع ولا عكس اذ نحو الاحرام يمنع ولاية النكاح ولا يسلبها ومن ثم زوج الحاكم لا الابد (واعبار الاقوال) له وعليه الدينية كلاس لام والديسوية كالمعاملات لعدم قصده واعتبر بعض أفعاله كالصدقة بخلاف نحو احباله واتلافه الا لصيد وهو محرم وتقصر به المهر بوطئه وارضا عنه وثبت النسب وغير المميز كالمجنون في ذلك وكذا ميمز الا في عبادة غير الاسلام ويثاب عليها كالبالسغ ونحو دخول دار واصل هدية ودعاء عن صاحب وليمة (ورفع) حجر الجنون (بالافاقه) من غيرك نعم ولاية نحو القضاء لا تعود الولاية جديدة

(وجبر الصبي) الذكر والانثى (يرتفع) من حيث الصبي بمجرد بلوغه ومطلقاً (ببلوغه رشداً) لقوله تعالى فان أنستم منهم رشداً أي أبصرتم أي علمتم وزعم الاسنوي أن الصبي بكسر الصاد

لا يستقيم وانه يقتضيه بعيد من كلامه مردود بان المحفوظ هو فتحها وبانه لا بعد فيه وبما قررته عبارة المفيد بان القصد ان ارتفاع الحجر المطابق
لالتقيده اندفع اعتراضها بان الاولى حذف رشيد الان الصواب مستعمل بالحجج وكذا (١٦٣) التبذير واحكامهما متغايرة اذ من باع مبدرا

حكم تصرف حكم تصرف

السفيه لاحكم تصرف الصبي

* (فروع) * غاب يقيم فبلغ

ولم يعلم رشده لم يجز لوليه

النظر في ماله معتمدا استحباب

الحجج للسلف في الولاية عند

العقد وهي شرط وهو لا بد

من تحققه فان تصرف اثم

ثم ان بان يرشده نقد

التصرف والا فلا وقد ينافيه

ما يأتي من تصديق الولي في

دوام الحجج لانه الاصل الا ان

يقال محل ذلك في حاضر لانه

يعرف حاله غالب الخلاف

الغائب وليس قول الولي

قبضت مهرها باذنها ولا

قوله له اضمني اقرارا بالرشد

فلا ينزل به (والبلوغ) في

الذكر والانثى انما يتحقق

باحد شيئين أحدهما

وينسبى بلوغا بالنسب

(بإستكمال خمس عشرة

سنة) قرية لتحديد من

انقصال جميع الولد بشهادة

عدلين خبيرين وشذ من قال

بخلاف ذلك قال الشافعي

رضي الله عنه رد النبي صلى

الله عليه وسلم سبعة عشر

صحابيا وهم أبناء أربع

عشرة سنة لانه لم يرههم بلغوا

وعرضوا عليه وهم أبناء

خمس عشرة سنة فجازهم

منهم زيد بن ثابت ورافع بن

خديج وابن عمر رضي الله

عنهم وقصة ابن عمر صححها

ابن حبان وأصلها في

الصحاحين ثانیہا ویسمی بلوغا بالاحتلام خروج المنی كما قال (أو خروج منی) من ذكر أو أنثى لقوله تعالى وإذا بلغ الاطغال منكم الحلم مع خبر

رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يحتلم والحلم الاحتلام وهو لغتها براد النائم وكذا في ههنا عن خروج المنی ولو يقطر بجماع أو غيره

كالقاضي والقيم بجماع ان كلامه ادعى انعزاله ولان الرشيد ما يوقف عليه بالاختبار فلا يثبت بقوله ولان
الاصل كما قاله الاذري بعض قوله اي الولي بل الظاهر ايضا اذا الظاهر فيمن قرب عهده بالبلوغ عدم الرشيد
فالقول قوله في دوام الحجج لان تقوم بينة برشده نعم سئل شيخنا الشهاب الرمي هل الاصل في الناس الرشيد او
ضده فاجاب بان الاصل فيمن علم الحجج عليه اي بعد بلوغه استحبابه حتى يغلب على الظن رشده بالاختبار واما
من جهل حاله فعقوده صحيحة شرح مر اي وان الخطيب * (فروع) * الاصل فيمن علم تصرف ولديه عليه بعد بلوغه
السفيه ومن لم يعلم فيه ذلك هو الرشيد ولو تعارض بيننا سغه ورشده فان اضافة الوقت معين تساقطتا ورجع
للاصل المذكور والا قدمت بينة السفيه لان معناه زيادة علم مالم تقل بينة الرشيد انما اعلمت سغه وانه صلح فتقدم
مر اه سم (قوله لا يستقيم) أي لانه لا يتوقف ارتفاع حجره على الرشيد اه سم (قوله بعيد) لعل وجه
البعيد قرينة اسناد الارتفاع فيما قبله الذي هو نظيره الى الجنون لا المجنون اه سم (قوله مردود) خبر
ورغم الاسنوي الخ (قوله وبانه لا بعد فيه) من تعليل الشيء بنفسه (قوله اندفع اعتراضها) في اندفاع الاولوية
بما ذكر نظر اه سم ونقل النهاية والمغني عن الشيخين الاولوية مع علمها الا يتو اقرارها (قوله لان
الصبي سبب) ينبغي ان يقول لان الصبا لعله من تحريف النسخ في الصورة الخطية اه سيد عمر (قوله
اذن بلغ الخ) تعليل للمغايرة (قوله حكم تصرف السفيه) منه صحة سكاحه باذن ولديه وعدم تزويج ولديه
ايه بدون اذن منه بخلاف الصبي اه ع ش (قوله لم يجز لوليه النظر الخ) المعتمد انه لا يمنع على لولي التصرف
الا ان علم انه باع رشيدا مر اه سم (قوله وهو الخ) أي الشرط (قوله ان بان غير رشيد الخ) هل
يكفي بمجرد عوده اليها غير متصف بالرشد مع احتمال انه بلغ رشيدا ثم طرأ له ما يخرج به عن الرشيد أولا بد من
ثبوت استحباب ما ظهر من عدم رشده من حاله قبل البلوغ ينبغي ان يتأمل اه سيد عمر أقول قضية قول
الشارح السابق للسلف الخ الثاني وقضية كلام سم هناك الاول وقد يؤيده اطلاق قول الشارح ثم ان بان
غير رشيد نفذ التصرف وما مر عن النهاية والمغني (قوله والا) أي بأن بان رشيدا أو لم يتبين حاله (قوله وقد
ينافيه) أي قوله والا فلا (قوله له) أي خطابه لوليه (قوله اضمني) أي صيرني ضامنا اه كرمي هذا على
انه من الافعال ويحتمل من الثلاثي أي صر ضامنا عني (قوله به) أي لواحد من القولين (قوله ويسمى)
ظاهرا رجوع الضمير الى الاحد ولا يخفى ما فيه وفي جل المتن على قوله أحدهما (قوله قرية) الى قوله وقصة
الخ في النهاية والمغني الا قوله بشهادة الى قال (قوله تحديده) حتى لو نقصت يومه لم يحكم بلوغه اه نهاية
(قوله رد النبي الخ) أي عن الجهاد (وهم أبناء الخ) أي عرضوا عليه صلى الله عليه وسلم وهم الخ كرمي
(قوله وعرضوا الخ) اي في السنة القابلة (قوله فجازهم) أي في الجهاد قول المتن (أو خروج المنی) أي لو وقت
امكانه ثم اية ومغني (قوله من ذكر) الى قوله وخروج في النهاية والمغني (قوله وهو لغة) أي الاحتلام (قوله
ما وراء النائم الخ) أي من انزال المنی شوري وقيل مطلقا اه بجبري وفي المغني وقيل لا يكون في النساء لانه

الظاهر أيضا اذا الظاهر فيمن قرب عهده بالبلوغ عدم رشده والقول قوله في دوام الحجج لان تقوم بينة برشده
نعم سئل شيخنا الشهاب الرمي هل الاصل في الناس الرشيد أو ضده فاجاب بان الاصل فيمن علم الحجج عليه اي بعد
بلوغه استحبابه حتى يغلب على الظن رشده بالاختبار واما من جهل حاله فعقوده صحيحة كمن علم رشده شرح
مر * (فروع) * الاصل فيمن علم تصرف ولديه عليه بعد بلوغه السفيه ومن لم يعلم فيه ذلك هو الرشيد ولو تعارض
بيننا سغه ورشده فان اضافة الوقت معين تساقطتا ورجع للاصل المذكور والا قدمت بينة السفيه لان معناه
زيادة علم مالم تقل بينة الرشيد انما اعلمت سغه وانه صلح فتقدم مر (قوله لا يستقيم) أي لانه لا يتوقف
ارتفاع حجره على الرشيد (قوله بعيد) لعل وجه البعد قرينة اسناد الارتفاع فيما قبله الذي هو نظيره الى
الجنون لا المجنون (قوله اندفع اعتراضها) في اندفاع الاولوية بما ذكر نظر (قوله لم يجز لوليه النظر)

الصحاحين ثانیہا ویسمی بلوغا بالاحتلام خروج المنی كما قال (أو خروج منی) من ذكر أو أنثى لقوله تعالى وإذا بلغ الاطغال منكم الحلم مع خبر
رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يحتلم والحلم الاحتلام وهو لغتها براد النائم وكذا في ههنا عن خروج المنی ولو يقطر بجماع أو غيره

ويشترط تحققه فلو أتت
 زوجة صبي بلغ تسع سنين
 بولد لا مكان لحقه لان
 النسب يكتب في فيه بمجرد
 الامكان ولم يحكم ببلاوغه لانه
 لابد من تحقق خروج المني
 وخروج روجه ما لو أحس
 بانتقاله من صلبه فامسك
 ذكره فراجع فلا يحكم
 ببلاوغه كما غسل ويبحث
 الزركشي ومن تبعه الحكم
 ببلاوغه بعيد والفرق بان
 مدار البلاوغ على العلم بانزال
 المني والغسل على حصوله
 في الظاهر بالتحكم أشبه
 على انه لا يتصور العلم بانه
 مني قبل خروجه اذ كثيرا
 ما يقع الاشتباه فيما يحس
 بنزوله ثم رجوعه (ووقت
 امكانه) فيهما (استكمال
 تسع سنين) قرية تقر بيا
 قطير ما صر في الحيض (ونبات
 العانة) الخشن بحيث
 يحتاج الى اللحاق وظاهره
 انها اسم للمنبت للنبات
 وفيه خلاف لاهل اللغة
 والاشهر انها النابت وان
 المنبت شعرة بكسر اؤه
 ووقته وقت الاحتلام
 يقتضي الحكم ببلاوغ ولد
 الكافر بالسن أو الاحتلام
 ومثله وللمن جهل اسلامه
 لامن عدم من يعرف منه
 على الادب له الخبر الصحيح
 ان عطية القرطبي رضي الله
 عنه كان في سبي بني قريظة
 فكانوا ينظرون من أنبت
 الشعر قتل ومن لم ينبت لم
 يقتل وانهم كشفوا عن
 غائته فوجدوه لم تنبت فجعلوه في السبي وخرجهم انبات نحو المجبية

نادرفين اه (قوله ويشترط الخ) عبارة النهاية والمغني وكلام المصنف يقتضي تحقق خروج المني فلو الخ
 (قوله لا مكان) بان أتت بعد ستة أشهر من الوطء اه رشدي (قوله ولم يحكم ببلاوغه) وعلى هذا لا يثبت
 ايلاؤه اذا وطئ أمته وأنت بولدوه وكذلك نهاية ومغني أي ويثبت نسبه لامكانه عش (قوله فلا يحكم
 ببلاوغه) أفتي شيخنا الشهاب الرملي بالحكم ببلاوغه وعدم وجوب الغسل اه سم عبارة عش ولو أحس
 بالمني في قصة الذكر فقبضه فلم يخرج حكم ببلاوغه وان لم يجب الغسل لاختلاف مدرك البابين لان المدار في
 الغسل على الخروج الى الظاهر وفي البلاوغ على الانزال قاله مر انتهى سم على منهج اه (قوله على
 أنه لا يتصور العلم الخ) لا يخفى ضعف هذه الدعوى بل سقوطها لان العلامة التي يعرف بها المني بعد خروجه
 ويثبت بها الحكم اه أحكامه وهي الالتذاذ بخروج وجهه تحقق قبل خروجه وان لم يبرز الى ظاهره كما هو معلوم بالتجربة
 القطعية ولو سلم عدم التصور المذكور لم يقد ذلك مدعا من عدم البلاوغ لانه اذا أحس بانتقاله فامسك المذكور
 مدة ثم خرج المني وعلم كونه منيا حكمنا بالبلاوغ من حين الانتقال لامن حين الخروج فقط فتأمل ذلك
 فانه في غاية الصحة والقوة والله الموفق اه سم يحذف (قوله تقر بيا الخ) خلافا لانه في المغني عبارة ما وافهم
 تعبيره بالاستكمال انها تحديديه وهو كذلك كما مر وان بحث بعض المتأخرين أنها تقر بية كالحيض لان
 الحيض ضبط له أقل وأكثر فالزمن الذي لا يسع أقل الحيض والطهر وجوده كعدمه بخلاف المني اه قال
 عش قوله بعض المتأخرين مراده ابن حج اه (قوله الخشن) الى المتن في النهاية (قوله وظاهره الخ)
 محل تأمل بل ظاهره العكس لانه ان أراد بالعانة النابت فاسناد النابت اليه حقيق من اسناد المني الى فاعله
 وان أراد بها المحل فاسناد النابت اليه مجازي لانه مكان النابت فليتأمل سيد عمر وسم (قوله والاشهر) أي
 عند أهل اللغة عش (قوله ووقته وقت الخ) مبتدأ وخبر فلو أثبت قبل امكان خروج المني لم يحكم ببلاوغه اه عش
 (قوله بالسن) الى المتن في المغني الا قوله لامن عدم الى الخبر وقوله فان الدعوى الى وافهم وكذلك في النهاية
 الا قوله وان كان الى والخني (قوله يقتضي الحكم اه اماره الخ) وهو الاصح نهاية ومغني (قوله للخبر الصحيح

المعتمد انه لا يمنع على الولي التصرف الا ان علم أنه بلغ رشيدا (قوله ولم يحكم ببلاوغه) أي ولا تصير امته أم ولد
 مر (قوله فلا يحكم ببلاوغه) أفتي شيخنا الشهاب الرملي بالحكم ببلاوغه وعدم وجوب الغسل (قوله بعيد)
 قد يؤيد بعد ما يأتي عن الجمهور من عدم الحكم ببلاوغ الخني فيما لو خرج المني فقط من أحد فرجيه فقط
 لاحتمال الزيادة وجه التأييدان وجود الانزال وخروجه من الزائد لا ينقص عن عدم خروجه بالكيفية بل
 وما يأتي عن الامام لان تغيير الحكم صريح في عدم الاعتماد بما سبق لاحتمال الزيادة فلو كفي بمجرد وجود
 الانزال من غير خروج لوجب الحكم بالبلاوغ بالخروج من الزائد وعدم تغيير الحكم واعتبار الانزال بدون
 خروج اذا لم يكن هناك زائد وعدم اعتباره مع الخروج من الزائد لا يظهر وجهه نعم قد يقر به ويدفع عنه
 البعد ما يأتي في قوله وجب لامن ان وجه الحكم بالبلاوغ انه دليل على سبق الامناع أنه لا يلزم في ذلك خروج
 المني الى الظاهر كما هو ظاهر بل هذا قد وجب اشكال عدم الاعتماد بالخروج من أحد فرجى المشكل
 فليتأمل (قوله على أنه لا يتصور العلم بانه مني قبل خروجه) لا يخفى ضعف هذه الدعوى بل سقوطها اما
 أولا فلان العلامة التي يعرف بها بعد خروجه ويثبت بها الحكم المني وهي الالتذاذ بخروج وجهه تحقق قبل
 خروجه فانه يقع الالتذاذ بخروج يانه في قصة المذكور وان لم يبرز الى ظاهره كما هو معلوم بالتجربة القطعية بحيث
 لا تقبل منازعة وأما ما نافي فلو سلمنا عدم التصور المذكور لم يقد ذلك مدعا من عدم بلاوغ لانه يكفي في الحكم
 بالبلاوغ من حين الاحساس بانتقاله من صلبه العلم بانه مني بعد خروجه اذا تأخر عن الاحساس المذكور فاذا
 أحس بانتقاله فامسك المذكور مدة ثم خرج المني وعلم كونه منيا حكمنا بالبلاوغ من حين الانتقال لامن حين
 الخروج فقط فتأمل ذلك فانه في غاية الصحة والقوة والله الموفق (قوله تقر بيا) انها تحديدية في الحيض
 كما قال في شرح الروض نه الظاهر (قوله وظاهره) في كون ظاهره ذلك بحث اذا النابت يضاف للنابت

فليس بلوغا (قوله فليس بلوغا الخ) ظاهر النهاية والمغنى اعتماده عبارة عما خرج بها شعر اللحية والابط
فليس دليل البلوغ لندوره مادون خمس عشرة سنة وفي معناهما الشارب وثقل الصوت ونمو الثدي وتنو
طرف الحقوم وانغراق الارنية ونحو ذلك اه لكن اولها غش وفي الرشد ما يؤيده بمناصه قوله مر
فليس دليل البلوغ أى فلا يتوقف الحكم بالبلوغ حيث لم يعلم استكمال الخمس عشرة سنة على نباتها ما بل
يكتفى بنبات العانة وليس معناه أنه اذا ثبتت لحيته بالفعل لا يحكم ببلوغه بل ذلك علامة بالاولى من نبات العانة
وبدل عليه قوله لندوره مادون خمس عشرة سنة اه (قوله عليها) أى العانة (قوله أمر تعبدى) أى
والاصل عدمه (قوله باحدهما) هو المتجه وعليه لو ثبت أن سنه دون خمس عشرة سنة لم يمنع ذلك الحكم ببلوغه
خلاف لما وردى أى ما لم يثبت عدم احتلامه اه سم وعش (قوله ان ثبت) أى بشهادة عدلين نهاية
ومغنى (قوله احتياطا) عبارة النهاية ويجب تحليفه اذا اراده ولا يشك تحليفه باله يثبت صباه والصبي
لا يحلف منع كونه يثبت بل هو ثابت بالاصل وانما العلامة وهى الانبات عارضها دعواه الاستحجال فضعفت
دلائلها على البلوغ فاحتج لمعين لما عارضها وايضافا لاحتياط لحقن الدم قد وجب بخالفة القياس اه قال
عش قوله اذا اراده أى الحلف فلا امتنع منه قتل للحكم ببلوغه بنبات العانة يقتضى بلوغه ولم يأت بدافع
اه (قوله استعملته بدواء) مقول القول (قوله ان كان الخ) راجع لقوله ويقبل الخ (قوله لا ذى الخ)
والفرق الاحتياط لحق المسلمين فى الحالين نهاية وسم (قوله ويحل النظر) أى الى من احتجنا المعرفة بلوغه
نهاية ومغنى أى اما المس فلا ولعله لان معرفة كونه يحتاج الى حلق تكفى فيه الرؤية ويحل جواز النظر حيث
لم يرتكب الحرمة ويسم فان خالف وفعل فينبغى حرمة النظر لحصول المقصود بالمس عش ونقل سم عن شرح
العباب أنه ينبغى جواز مسه لتوقف العلم بكونه خشنا عليه الخ ثم رده بان الظاهر أن المراد بخشونته الاحتياج
فى ازالته الى حلق وان كان ناعما لا خشونة بالمعنى المشهور وادراك الخشونة بذلك المعنى لا يتوقف على المس اه
(قوله لسهولة) الى المنى فى النهاية والمغنى وشرح المنهج الا قوله أو ضرب الرق الى وما مر (قوله باستحجاله) أى
النبات (قوله لانه يفضى به الى القتل أو الجزية) وهذا جرى على الاصل والغالب اذا لاثى والخنثى ومن تعذرت
مراجعة أقاربه المسلمين لوت أو غيره حكمهم كذا ذلك فان الخنثى والمرأة لا جزية عليهم مع أن الحكم فيهما
ما ذكر ومن تعذرت أقاربه من المسلمين لا يحكم ببلوغه مع فقدان العلة فقد خروا فى تعليمهم على الغالب معنى
ونهاية وشرح المنهج (قوله أو ضرب الرق الخ) انظر ما معناه مع كون الاثى ترق بالاسر قبل البلوغ وبعده ولعل
هذا وجه ترك شيخ الاسلام أى والنهاية والمغنى ذلك اه سم (قوله وما مر الخ) دخول فى المتن (قوله عليه) أى
على ما مر من السن وخروج المنى ونبات العانة الشامل لهما اه مغنى (قوله اجاعا) أى يتحقق البلوغ بالحيض

كنبات الزرع فواجه ظهور الاضافة فيما قاله (قوله باحدهما) هو المتجه وعليه لو ثبت ان سنه دون
خمس عشرة لم يمنع ذلك الحكم ببلوغه خلاف لما وردى أى ما لم يثبت عدم احتلامه (قوله استعملته) معمول
قوله (قوله لا ذى طواب بالجزية) والفرق الاحتياط لحق المسلمين فى الحالين (قوله ويحل النظر) قال فى
شرح العباب وينبغى جواز مسه لتوقف العلم بكونه خشنا الذى هو شرط كإمرائه وكانهم انما لم يذكر
لوضوحه وادعاء مكان ادراكه بالنظر من غير مس بعيد كذا لا يخفى اه وأقول انما يظهر ما بحثه ودعواه
البعاد المذكوران أريد بالخشن ما قامت به الخشونة بالمعنى المشهور لانه انما يدرك بالمس لكن ظاهر
قولهم الذى يحتاج فى ازالته الى حلق وان كان ناعما وأدرك الخشونة بهذا المعنى لا يتوقف على مس فليتأمل
(قوله تشوفا للولايات) لا يقال هذا لا يأتى فى الاثى لانه ممنوع لصحة كونها وصية وناطرة نحو مسجد فقول
شرح المنهج وهذا جرى على الاصل والغالب والا فالاثى والخنثى والطفل الذى تعذرت مراجعة أقاربه
المسلمين لوت أو غيره حكمهم كذا ذلك اه فيه نظر اذ كل يصح أن يكون ناظر وقف وصى يقيم مثلا كما مر الا أن
يجاب بان مراده أننى وخنثى الكفار اذ لا يتأتى فيهما الاقتضاء المذكور اذ لم يذكر قول الشارح هنا أو ضرب
الرق (قوله أو ضرب الرق) انظر معناه مع كون الاثى ترق بالاسر قبل البلوغ وبعده ولعل هذا وجه ترك شيخ

لكنه دليل على سبق الامضاء لان الولد يتخلق من الماء من قبل الوضع يحكم ببلوغها قبله بستة أشهر ولحظة مالم تكن مظلمة وتأتي بولد يلحق المطلق فيحكم ببلوغها قبل الطلاق بلحظة ولو حاض الحيض بقرجه وأمنى بذكره حكم ببلوغه فان وجد أحدهما فلا عند الجمهور ولا يشكك عليهم ما مر أن خروج المني من الزائد يوجب الغسل فيقتضي البلوغ لان محله مع انسداد الاصل وهذا غير موجود هنا وخالفهم الامام مالم يظهر خلافه فيغير قال وهو الحق وقال المتولي ان تكرر رفعم والا فلا قال المصنف وهو حسن غريب (والرشد صلاح الدين والمال) معا كما فسره ابن عباس وغيره الآية السابقة وجسه العموم فيسه مع انه نكرة مثبتة وقوعه في سياق الشرط قالوا ولا يضر طباق الناس على معاملة من لا يعرف حاله مع غلبة الغسق لان الغالب عروض التوبة في بعض الاوقات التي يحصل فيها الندم فيرتفع الجز بها ثم لا يعود بعود الغسق ويعتبر في ولد الكافر ما هو صلاح عندهم ديناً ومالاً قال ابن الصلاح ولا يلزم شاهد الرشد مفرقة عدالة المشهود له باطناف لا يكتفى معرفته ظاهراً ولو بالاستنفاضة واذا شرطنا صلاح الدين (فلا يفعل محرماً ما يبطل العدالة)

اجماعاً (قوله لكنه) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله قبل الطلاق بلحظة) أي حيث وجد بعد الطلاق أقل مدة الحمل فأكثر أمالوم يوجد بعده ذلك فيحكم ببلوغها قبله مدة اذا ضمت لها بغيره بلغت أقل مدة الحمل اه سم عبارة ع ش قبل الطلاق الخ أي وان زادت المدة على ستة أشهر كسنة ومحمل ما ذكر من اعتبار اللحظة قبل الطلاق حيث أمكن اجتماعهما في ذلك الوقت والافادة انما تعتبر من آخر اوقات امكان الاجتماع اه (قوله وأمنى بذكره) أي وأمنى بهما كما هو ظاهر اه رشدي (قوله فان وجد أحدهما) عبارة المغنى والنهاية فان وجد أحدهما أو كلاهما من أحد فرجه فلا يحكم ببلوغه عند الجمهور لجواز أن يظهر من الآخر ما يعارضه وقال الامام ينبغي أن يحكم ببلوغه بأحدهما كالحكم بالابضاح به ثم يغيران ظهره خلافه قال الراقي وهو الحق وسكت عليه المصنف والمعتد الأول اه (قوله فان وجد أحدهما فلا عند الجمهور) وهو المعتد بنهاية ومغنى وسم (قوله وهذا) أي الانسداد (غير موجود هنا) أي لانه اذا ظهر من الآخر ما يعارضه انتفى انسداد فلا يكون الماء الخارج منه منياً خارجاً من غير المعتد لانه لا يشترط كون الخارج منه منياً اه سم (قوله وخالفهم أي الجمهور الامام استدال الامام بالقياس على الايضاح وقرق ابن الرقعة بما نازعه فيه في شرح العباب اه سم (قوله مالم يظهر خلافه الخ) كان مراده أي الامام أنه لو أمنى بذكره مثلاً حكم ببلوغه فلا يحض بعد ذلك بقرجه غير الحكم بالبلوغ المتقدم وجعل البلوغ من البلوغ من الان لمعارضه الحيض للمني فليتأمل سم وحاشي وشو برى وهذا هو المفهوم من النهاية والمغنى (قوله وقال المتولي الخ) وفي النهاية والمغنى بعد كلام عن الاسنوي مفيد لا اعتبار التكرار عند الامام أيضاً مانصه فعلم من ذلك ان كلام الامام موافق لكلام المتولي اه (قوله حسن) أي من حيث المغنى (غريب) أي من حيث النقل اه ع ش أي ومع ذلك فكل منهما ضعيف كما علم مما مر اه رشدي (قوله معاً) الى قوله قالوا في المغنى والنهاية (قوله مع أنه نكرة مثبتة) أي فلا يتم ولذلك مال ابن عبد السلام الى الوجه القائل بأنه صلاح المال فقط اه معنى أي وفاقاً لثلاثة بحيرى (قوله وقوعه الخ) خبر ووجه العموم وهنا اشكال لسم أجاب عنه ع ش راجعه (قوله قالوا الخ) فيه لا تباينه بصيغة التبري اشعار باستشكاله وان كان منقولاً وهو كذلك اذ كيف يحكم بمجر دندم محتمل مع أنه قديم الفسق أو يغاب في بعض النواحي بمظالم العباد كغيبة أهل العلم ومنع مواريت النساء أو غير ذلك وأحسن ما يوجب حجه به أن يقال اذا ضاق الامر اتسع والا لادى الى بطلان معظم معاملات العامة وكان هذا هو الحامل لابن عبد السلام على اختياره أن الرشد صلاح المال فقط اه سيد عمر (قوله ولا يضر) أي في اعتبار صلاح الدين في الرشد (قوله لان الغالب الخ) علة عدم المضرة (قوله فيرتفع الجز بها) أي بالتوبة (قوله ثم لا يعود) أي بالجز (قوله ويعتبر الخ) أي كما نقله في

الاسلام ذلك (قوله وتأتي بولد) أي بعدمضي أقل مدة الحمل فأكثر بعد الطلاق (قوله فيحكم ببلوغها قبل الطلاق بلحظة) أي حيث وجد بعد الطلاق أقل مدة الحمل فأكثر أمالوم يوجد بعده ذلك فيحكم ببلوغها قبله مدة اذا ضمت لها بغيره بلغت أقل مدة الحمل والحاصل انه حيث لحقه المولود لزم الحكم بوجود البلوغ قبل الطلاق ثم ان وجد بعد الطلاق أقل مدة الحمل فأكثر كفي الحكم بوجوده قبله بلحظة والا فلا بد من الحكم بوجوده قبله بما يكمل به منع ما بعده أقل مدة الحمل (قوله فان وجد أحدهما فلا عند الجمهور) وهو المعتد وعالوه بقولهم لجواز أن يظهر من الآخر ما يعارضه انتهى وفيه اعتراض في المهمات أجاب عنه في شرح الروض (قوله لان محله مع انسداد الاصل) وهذا غير موجود هنا أي لانه اذا ظهر من الآخر ما يعارضه انتفى انسداد فلا يكون الماء الخارج منه منياً خارجاً من غير المعتد لانه لا يشترط كون الخارج منه منياً (قوله وخالفهم الامام) استدال الامام بالقياس على الايضاح وقرق ابن الرقعة بما نازعه فيه في شرح العباب (قوله مالم يظهر خلافه) كان مراده أنه لو أمنى بذكره مثلاً حكم ببلوغه فلا يحض بعد ذلك بقرجه غير الحكم بالبلوغ المتقدم وجعل الان لمعارضه الحيض للمني فليتأمل (قوله وقوعه في سياق الشرط) قد يشكك على العموم هنا ان دلالة العام كلية بمعنى ان الحكم متعلق بكل فرد فرد ولكن من صلاح المال وصلاح الدين افراد كثيرة فان تعلق الحكم بكل واحد اقتضى الاكتفاء في دفع الاموال اليهم بوجود أي فرد من افراد الصالحين وهو خلاف

زيادة الرخصة عن القاضي أبي الطيب وغيره وأقره معنى ونهاية قول المتن (فلا يفعل محرما الخ) أي عند
 البلوغ بدليل ما سيأتي في المتن أنه لو فسق الخ وعليه فلا يتحقق السفه إلا بمن أتى بالفسق مقارنا للبلوغ وحينئذ
 فالبلوغ على السفه أي بفقد صلاح الدين في غاية الندور كما لا يخفى فليست هذه الاقضاء مراد أم لا أه رشدي
 ويأتي في هامش قول المصنف وان بلغ رشيدا الخ عن ع ش ما يفيد خلافه (قوله بارتكاب الخ) إلى قوله مع
 جهل المقرض في المغنى وكذا في النهاية الاقوله وان حرم إلى المتن (قوله بارتكاب الخ) عبارة النهاية والمغنى
 من ارتكاب الخ بمن وهي أحسن وفي سم فرع المتجه أنه لو ادعى أنه بلغ مصليا قبل قوله وامتنع الحكم
 بسفاهه من حيث ترك الصلاة ولو طلبت المرأة مثلا عكس ولها إياها من المما كسبة يظهر رشدها فتوصل إلى
 إثباته بالبينة قالوا - أنه يلزمه اجابتها مر اه (قوله مطلقا) أي غلبت الطاعات أولا اه ع ش (قوله أو
 صغيرة الخ) عبارة النهاية والمغنى والمحلى وشرح المنهج أو اصرار على صغيرة الخ اه (قوله فلا يؤثر في الرشد)
 لان الاختلال بالمر وعة ليس بحرام على المشهور ونهاية ومعنى أي لم يكن متحملا للشهادة ومن الاختلال
 المحافظة على ترك الر واتب أو بعضها فتزدهم بالشهادة وليست محرمة ع ش قال النهاية والمغنى ولو شرب
 النبيذ المختلف فيه في التحريم والاستدكار ان كان يعتقد حله لم يؤثر في تحريمه فوجهان أحدهما - هما التأثير
 اه قال ع ش قوله في التحريم للاستدكار ان كان يعتقد حله كالحنفى وقوله أو
 تحريمه كالشافعى اه (قوله أي جنسه) أي وان لم يكن متمولا اه ع ش (قوله وسيأتي في الكالة) أي
 أنه لا ياحتمل غالبانها ومعنى (قوله في المعاملة) أي ونحوها نهاية ومعنى (قوله كبيع الخ) مثال الغبن
 اليسير (قوله عشرة بتسعة) أي من الدراهم ونحوها فلا ياحتمل ذلك فيها اه ع ش (قوله لانه
 يدل على قلة عقله الخ) ومحل ذلك كما أفاده الورد رحمه الله تعالى عند جهله بحال المعاملة فان كان عالما وأعطى
 أكثر من ثمنها كان الزائد صدقة خفية مخبوءة ثم ايتو بمعنى وسم (قوله كرجحه القمولى) جزم به النهاية والمغنى
 قول المتن (أورمية) عطف على الاحتمال (قوله ولو فلسا) إلى المتن في النهاية (قوله ويحتمل خلافه) وهو
 المعتمد أي فيلحق بالمال فيحرم اضاعة ما بعد منفعته منه عرفا ويحرم بيبه اه ع ش قول المتن (في بحر)
 أو نار أو نحوهما نهاية ومعنى (قوله ولو في صغيرة) الأولى اسقاط في كفاي النهاية والمغنى أي كاعطائه أجرة
 لصوغ اناء نقد أو لنجيم أو لرشوة على باطل شوى اه بحيرى (قوله عن خسار الخ) بصيغ الماضى المبني
 للفاعل عبارة النهاية والمغنى ومراد المصنف بالاتفاق الاضاعة لانه يقال في المخرج في الطاعة اتفاق وفي
 المكره والمحرّم اضاعة وخسران وغرم اه وهى أنسب قال ع ش قوله في الطاعة لعله أراد بها ما يشمل
 المباح اه قول المتن (ان صرفه) أي المال وان كثر نهاية ومعنى قول المتن (ووجوه الخير كالعتق

مذهبهم وان تعلق بالجموع على خلاف الاصل في العام اقتضى أن لا بد من غاية كل من الصالحين لانهم امن
 الا فراد فلي تأمل (قوله بارتكاب كبيرة) * (فرع) * المتجه أنه لو ادعى أنه بلغ مصليا قبل قوله وامتنع الحكم
 بسفاهه من حيث ترك الصلاة لانه أمين على صلاته والمتجه أنه لا يجب تحليفه ولو طلبت المرأة مثلا عكس ولها
 إياها من المما كسبة يظهر رشدها فتوصل إلى إثباته بالبينة فالوجه أنه يلزمه اجابتها مر اه (قوله حارم المرأة)
 لان الاختلال بالمر واة ليس بحرام على المشهور مر (قول المصنف بان يضيع المال باحتمال غبن فاحش في
 المعاملة) قد يشكك عليه قصة حبان بن منقذ وانه كان يخدع في البيوع وأنه صلى الله عليه وسلم قال له من باع
 فقل لا خلافة الخ فانه صريح في أنه كان يغبن وفي صحة بيعه مع ذلك لانه عليه الصلاة والسلام لم يمنع من ذلك
 بل أقره وأرشدته إلى اشتراط الخيار إلا أن يجاب بأنه من أين كان يغبن غبنا فاحشا فاعله انما كان يغبن غبنا
 يسيرا ولو سلم فن أين ان كونه كان يغبن كان عند بلوغه فاعله عرض له بعد بلوغه رشدا ولم يحجر عليه فيكون
 سفها مسموحا وهو يصح تصرفه لكن قد يشكك على الجواب بما ذكر أن ترك الاستفصال في وقائع الاحوال
 ينزل منزلة العموم في المقال وقد أقره صلى الله عليه وسلم على المبايعته وأرشدته إلى اشتراط الخيار ولم يستفصل
 عن حاله هل طرأ له بعد بلوغه رشدا أولا وهل كان الغبن فاحشا أو يسيرا فلي تأمل (قوله على قلة عقله)

فيه غرض صحيحها هو الثواب أو التلذذ ومن ثم قالوا لا سرف في الخير كما لا تخير في السرف وفرق الماوردي بين التبذير والسرف بأن الأول الجهل بمواقع الحقوق والثاني الجهل بمقاديرها وكلام الغزالي يقتضي ترادفهما ما ووافقه قول غيره حقيقة السرف مالا يقتضي حدا عاجلا ولا أجرا عاجلا ولا ينافي ما هنا عدم الاسراف في النفقة (١٦٨) معصية لانه مقرر وض قيم من يقترض لذلك من غير رجاء وفاء من جهة ظاهرة مع جهل

المقرر بحاله (ويختبر) من جهة الولي ولو غير أصل (رشد الصبي) فيهما لقوله تعالى وابتلوا النياحي أمافي الدين فبمشاهدة حاله في فعل الطاعات وتوقي المحرمات ومن زاد على ذلك توقي الشبهات أراد التأكيلا الاشتراط كما عرف من شرط الرشد السابق وقد جوزوا للشاهد به اعتماد العدالة الظاهرة وان لم يحط بالباطنة (و) أمافي المال فهو (يختلف بالمراتب فيختبر ولد التاجر والسوقي) (بالببيع والشراء) أي بتقدير ما تم ما فاعطفه ما بعدهما عليهما من عطف الرديف أو الانحص وذلك لما يذكره بعد من عدم صحته مما منه فلا اعتراض عليه خلافاً من زعمه (والمما كسة فيها) بان يطلب أنقص مما يريد البائع وأز يدب ما يريد المشتري ويكفي اختياره في نوع من أنواع التجارة عن باقيها (وولد الزراع بالزراعة والنفقة على القوام بها) أي بمصالحها كحرث وحصد وحفظ أي اعطائهم الأجرة وولد نحو الأمير بالانفاق على أتباع أبيه والفقير بذلك ونحو شراء الكتب (والمحترف بما يتعلق بحرفته)

نهاية ومعنى (قوله فيه) أي في الصرف المذكور (قوله وفرق الماوردي) قد يناقش في هذا الفرق بإمكان صرف مالا يليق صرفه مع عدم الجهل اه سم (قوله ما هنا) أي من أن الصرف في المطاعم الخ ليس بتبذير عبارة المغني والنهاية تنبيه قضية كون الصرف في المطاعم والملابس التي لا تليق به ليس تبذيراً أنه ليس بحرام وهو كذلك فان قيل قال الشيخان في الكلام على الغارم وإذا كان غرمه في معصية كان تجر والاسراف في النفقة لم يعط قبل التوبة وجعله في المهمات تنافضاً يجب بانهم ما سئلان فالمدكور هنا في الاتفاق من خالص ماله فلا يحرم والمدكور هنا في الاقتراض من الناس الخ اه قال ع ش قوله قضية الخ وهو هل يكره نعم قاله المؤلف مر وهو ظاهر اه (قوله لانه) أي العبد (قوله لذلك) أي للتبسيط والاسراف في المطاعم والملابس التي لا تليق به قول المتن (ويختبر) أي وجوباً اه ع ش (قوله من جهة الولي) أي قوله ومن زاد في النهاية والمغني (قوله وابتلوا الخ) أي اختبر وهم نهاية ومعنى (قوله في فعل الطاعات الخ) أي ومخالطة أهل الخير نهاية ومعنى (قوله وقد جوزوا والشاهد الخ) أنظر فائدة ذلك مع قوله السابق قال ابن الصلاح الخ اه سم وقد يقال انما المقصود به الاستدلال على قوله أمافي الدين فبمشاهدة حاله الخ (قوله وأمافي المال الخ) عطف على قوله أمافي الدين الخ (قوله والسوقي) أي قول المتن بما يتعلق بالغزل في النهاية الأقوله والفقير إلى المتن قول المتن (ولد التاجر) لعامل الماراد به التاجر عرفاً كالبراز لا من يبيع ويشترى أخذاً من قوله والسوقي اه ع ش (قوله فعطفه الخ) تفريع على تقديره المضاف أي المقدمات (قوله من عطف الرديف) أي بناء على أن المراد بالما كسة جميع مقدمات البيع والشراء (قوله أو الانحص) يعني بناء على أن المراد به خصوص ما سيذكره الشارح اه ع ش (قوله وذلك) أي تقدير المضاف (قوله بأن يطلب أنقص الخ) اسم التفضيل ليس على بابه عبارة النهاية والمغني وهو طاب النقصان عما طلبه البائع وطلب الزيادة على ما يبذله المشتري اه (قوله أنقص الخ) على حذف الخافض أي بأنقص الخ وبأز يد الخ (قوله ويكفي اختياره في نوع الخ) ثم ان ظهر خلافه في غير ذلك النوع تبين عدم رشه اه ع ش (قوله أي اعطائهم الأجرة) أي التي عينها عليه للدفع للعمال كالأجرة ونحوها وحيث احتاج إلى شراء ما يفتق عليهم أراد استئجار بعضهم على عمل بعمله اشترط أن يكون العقد من وليه اه سم على منهج بالمعنى وستأتي الإشارة إليه في قوله مر وليس ذلك مفرعاً على القول بصحة تصرفه الخ اه ع ش (قوله وولد نحو الأمير الخ) عبارة النهاية والمغني وولد الأمير ونحوه بأن يعطى شيئاً من ماله لينفقه في مدة شهر في خير ولحم وماء ونحوه كافي الكفاية تبعاً للجماعة ثم نقل عن الماوردي أنه يدفع إليه نفقة يوم في مدة شهر ثم نفقة أسبوع ثم نفقة شهر وليس ذلك أي دفع النفقة الخ مفرعاً على القول بصحة تصرفه لم امر من أنه يختص بذلك فان أراد العقد عقد الولي كما سيأتي ويختبر من لا حرفة لايه أي ولاله بالنفقة على العمال إذا تخلص من له ولد عن ذلك أي العمال غالباً اه (قوله على أتباع أبيه) أي أجناده يعني اعطائهم وظائفه بقدر مراتبهم اه كورد (قوله للمضاف إليه) وهو المحترف (قوله واختبر الخ) الأسبغ فيختبر حينئذ الخ (قوله ولا ينافية الخ) أي كون اختبار المرأة من جهة الولي (قوله ينيبهم في ذلك) أي ينيب الولي النساء والمحارم في الاختبار وروى بعض نسخ النهاية ينيبهم في ذلك قال ع ش أي لارادة دوام الخجرا اه (قوله وعليه) أي على النص (قوله

فمعل ذلك كما قال شيخنا الشهاب الرمي عند جهله بحال المعاملة (قوله وفرق الماوردي) قد يناقش في هذا الفرق بإمكان صرف مالا يليق صرفه مع عدم الجهل المذكور (قوله وقد جوزوا والشاهد) انظر فائدة ذلك

يصح حره وعليه يرجع ضمير حرفته للمضاف اليه وهو سائر وتكون فائدة انه تعميم بعد تخصيص ويؤيده قول احد هما السكافي يختبر الولد بحرفة أبيه وأقاربه ورفعته وهو الأولي لأفادته ان ما صرف ولد نحو التاجر محله اذا لم يكن للولد حرفة واختبر حينئذ بحرفة أبيه لان الغالب حيث لا حرفة له أنه يتطاع لحرفة أبيه والاختبر الولد بما يتعلق بحرفته بنفسه ولم ينظر لحرفة أبيه لانه لا يتطاع اليها ولا يحسنها حينئذ (و) تختبر (المرأة) من جهة الولي أيضاً كما هو ظاهر ولا ينافية النص على ان النساء والمحارم يختبر ونه لان الولي ينيبهم في ذلك وعليه قيل يكفي

أحدهما وهو الوجه وقيل لا بد من اجتماعهما وقضية هذا النص أنه لا تقبل شهادة الأجانب لها بالرشد وبه أفتى ابن خلدون لكن خالفه الزاج
الغزاري قال وإنما تعرض الشافعي للطريق الغالب في الاختيار دون الزيادة اهـ ويؤيده ما يأتي في الشهادات أن الشاهد عليها لا يكاف السؤال
عن وجه تحمله عليها إلا أن كان عاميالا لأنه قد يظن صحة التحمل عليها اعتمادا على صوتها (١٦٩) (بما يتعلق بالغزل) أي بفعله أن تخدرت

والأقبيعه يطلق على المصدر
والغزول (والقطن) حفظا
وبيعا كما تقر رقان لم يليقا
بها ولم تعددهما فيما يعتاده
مثالها قال الصبري والمرأة
المبتذلة بما يحتبر به الرجل
(وصون الأطمعة عن الهرة)
لأن بذلك يتبين الضبط
وحفظ المال وعدم
الاختداع وذلك قوام الرشد
(ونحوها) أي الهرة
كالفارة والأطمعة كالأقشة
وإذا ثبت رشدها فقد
تصرفها من غير إذن زوجها
ونحوها لا تصرف المرأة إلا
بإذن زوجها أشار الشافعي
إلى ضعفه وبغرض محتمل
جلوه على النذب واستدل له
بأنه مؤثر في زوج النبي صلى
الله عليه وسلم أعتقت ولم
تعلم فلم يعبه عليها وفيه ما
فيه إذ قول مالك رضي الله
عنه لا تعطى الرشيدة مالها
حتى تتزوج وحينئذ لا
تتصرف فيما زاد على الثاثل
بغير إذن مالم تصرح بحوزة
لا ينافي ذلك والخبر يخبر
بما يخفى به النسوان
(ويشترط تكرار الاختبار
مرتين أو أكثر) حتى
يغلب على الظن رشده لأنه
قد يصيب مرة لا عن قصد
(دوقته) أي الاختبار

أحدهما) أي أحد الصنفين النساء والنهارم (قوله لكن خالفه الزاج الخ) قال ع ش قوله خلافه وهو قبول
شهادة الأجانب اهـ (قوله دون الزيادة) أي دون الزيادة على الطريق الغالب اهـ سيد عمر (قوله
ويؤيده) أي لا كفاية بشهادة الأجانب اهـ ع ش (قوله أي بفعله) إلى قوله قال في النهاية والمغنى (قوله
يطلق على المصدر والغزول) أي والمراد هنا كل منهما (قوله حفظا) أي أن كانت مخدرة (قوله وبيعها)
أي أن كانت برزة و (قوله كما تقر) أي في الغزل من التوزيع (قوله فان لم يليقها) كبنات الملوك
ونحوهم قول المتن (عن الهرة) وهي الأنثى والذكر هر وتجمع الأنثى على هر ركزبة وقرب والد كره على
هررة كقرد وقردة اهـ مغنى (قوله وعدم الاختداع) أي عدم تأثرها بالحيلة (قوله قوام الرشد) أي
ما يحقق به الرشد (قوله أو الأطمعة) عطف على قوله الهرة (قوله وإذا ثبت) إلى قوله لا ينافي ذلك في النهاية
والمغنى الأقوله استدلال إلى قول مالك (قوله جلوه على النذب) ينبغي على مال الزوج لما يباع فيه من التصرف
في ماله بغير إذنه ولا علم رضاه اهـ سيد عمر (قوله على النذب) أي نذب الاستدنان (قوله واستدل له) أي
للعمل كرهى (قوله ولم تعلمه) أي لم تستأذن منه صلى الله عليه وسلم (قوله فلم يعبه) أي صلى الله عليه وسلم
لا عتاق عاميأي فلو كان الاستدنان واجبا لانكر عليها الاعتاق بلا إذن منه صلى الله عليه وسلم (قوله وفيه الخ)
أي في الاستدلال (قوله إذ قول مالك الخ) يريد أنه لا حاجة إلى ذلك الجمل لأجل خلاف مالك لأن قوله لا ينافي
نحو ذلك تصرف مطلقا لأنه يجوز التصرف في الجملة اهـ كرهى (قوله وحينئذ) أي حينئذ تزوجت (قوله
لا تصرف الخ) أي لا ينفذ تبرعها بما زاد الخ اهـ نهاية زاد المغنى فقال له الشافعي أرايت لو تصدقت بثاثل
ماله ثم بثاثل الثلثين ثم بثاثل الباقي هل يجوز أن تصدق الثاني والثالثان جواز سلطتها على جميع المال
بالتبرع وإن منعت منعت الحر البالغ العاقل من ماله ولا وجه له اهـ (قوله لا ينافي ذلك) أي عدم عيبه
عليها ولعل وجه عدم المنافاة احتمال عدم زيادة العتق على الثلث وتقدم عن الكرهى في الإشارة وتوجيه
عدم المنافاة غير ما ذكر (قوله النوعان) قال في شرح العباب ولا يكفي أحدهما - مالا احتمال أنه من الجنس
الآخر اهـ سم (قوله حتى يغلب) إلى قوله كذا أطلقوه في النهاية والمغنى (قوله الولي) - مبارذ النهاية
والمغنى كل ولي اهـ قول المتن (وقيل بعده) ردبأنه يؤدي إلى الحجر على البالغ الرشيد إلى اختبار وهو باطل
نهاية ومغنى قول المتن (بل يمتحن) والوجه أنه يختبر السفيه أيضا فإذا ظهر رشده عقداً له مكافئ نهاية ومغنى
وسم (قوله وعلى الوجهين) أي على الأول المعتبر وقابله (قوله كذا أطلقوه الخ) يظهر أن الوجه الأخذ
بإطلاقهم لأنه وإن أدى لا تلافى مغتفر نظر المصنف من المصلحة اهـ سيد عمر وفيه أن ما استقر به الشارح
فيه جمع بين المصلحتين ثم رأيت في ع ش بعد ذكر كلام الشارح ما نصه وقد تفهم المراقبة المذكورة من
قول المصنف فإذا أراد أن يعقد الخ فإنه ظاهر في أن الولي يكون عنده وقت المما كسند به يعلم أنه إن لم يراقبه

مع قوله السابق قال ابن الصلاح الخ (قوله لكن خالفه الزاج الغزاري) ما قاله هو الوجه (قوله كما تقر) أي
حفظ أن تخدرت والأقبيعه (قوله فلم يعبه عليها) زاد في شرح العباب بل لو أعطتها لأخوانها لم يكن أعظم
لأحرها وهذه واقعة قولنا لا احتمال بعمهما وسندهما صحيح انتهى (قوله النوعان) قال في شرح العباب
ولا يكفي أحدهما لاحتمال أنه من جنس الآخر (قول المصنف بل يمتحن) والوجه أنه يختبر رشداً السفيه
أيضا فإذا ظهر رشده عقداً له مكافئ (فرع) * أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأن من علم الحجر عليه بعد البلوغ
استحب إلى أن يثبت الرشد بخلاف من لم يعلم حجر عليه بعد البلوغ فيصح تصرفه كمن علم رشده انتهى بمعناه

(٢٢ - (شرواني وابن قاسم) - خامس) (قبل البلوغ) لا ناطة الاختبار في الآية باليتم وهو انما يقع حقيقة
على غير البالغ فالمختبر هو الولي كما مر والمراد بقبوله قبيله حتى إذا ظهر رشده وباع سلم ماله فوراً (وقيل بعده) لبطان تصرف الصبي أي بالنسبة
لنحو البيع (فعلى الأول) المعتقد (الأصح) بالرفع (أنه لا يصح بيعه بل يمتحن في المأج كسفاذا أراد العقد عقد الولي) لعدم صحته من المولى وعلى
الوجهين يعطيه الولي مالا قليلا بما كسبه ولا يضمنه أن تلف عنده لأنه مأثور بالتسليم إليه كذا أطلقوه ولو قبل بأنه تلزمه مراقبته بحيث لا يكون

انغاله له حاملا على تضيقه والاخيه لم يبعد * (فرع) لا يحلف ولي أنكر الرشد بل القول قوله في دوام الحجر ولا يقتضي اقراره به فك الحجر وان اقتضى انغاله وحيث علمه لمسه تمسكه من ماله وان لم يثبت لكن صحة تصرفه ظاهرة متوقفة على بينة برشده أي أو ظهوره كما صرح به بعضهم حيث قال يصدق الولي في دوام الحجر لانه الأصل ما لم يظهر الرشد أو يثبت (فلو بلغ غير رشيد) لفقد صلاح دينه أو ماله (دام الحجر) أي جنسه إذا حجر الصبي يرتفع بالبلوغ وحده، فيليه من كان (١٧٠) يليه (وان بلغ رشيدا انقل) الحجر (بنفس البلوغ) لانه حجر ثبت من غير حاكم

ضمن اه (قوله لا يحلف ولي الخ) وفاقا لانه غاية والمغني كما مر (قوله أنكر الرشد) أي أنكر رشد الصبي بعد بلوغه اه كردد (قوله به) أي الرشد (قوله وان لم يثبت) أي ولم يظهر (قوله على بينة برشده) أي وقت التصرف وظاهره ولو كانت شهادة البينة بذلك بعد التصرف (قوله لفقد صلاح) إلى قول المتن ويبحث في النهاية والمغني الاقوله ذكر غاية إلى الاحتراز وقوله أو نحو الاب إلى لانه محل الخ وقوله اثم (قوله اذ حجر الخ) أي لا حجر الصبا إذا الخ (قوله يرتفع بالبلوغ الخ) أي ويخلفه حجر السفه نهاية ومغني (قوله فيليه الخ) تفرع على المتن عبارة المغني والنهاية فيه تصرف في ماله من كان يتصرف فيه قبل بلوغه اه قول المتن (وان بلغ رشيدا انقل بنفس البلوغ) أو غير رشيد ثم رشد بنفس الرشد نهاية ومغني ونقله سم عن العباب وشرح الروض وقال ع ش والمراد ببلوغه رشيدا أن يحكم عليه بالرشد باعتبار ما يرى من أحواله ولا يتحقق ذلك الا بعد مضي مدة يظهر فيها ذلك عرفا فلا يتقيد بخصوص الوقت الذي بلغ فيه كوقت الزوال مثلا اه (قوله وقيل الاحتراز الخ) اقتصر النهاية والمغني عليه جازمين بذلك وقال سم يجوز كونها مجموع الامرين أعني هذا وما قبله اه (قوله ما تقرر) أي بقوله لانه حجر ثبت الخ (قوله اثم) أي إذا تصرف ولعله إذا علم أنه مبذور وان تصرف المبذور حرام وان خالط العلماء (قوله ولم يحجر عليه الخ) هذا غير محتاج اليه لانه محجور عليه شرعا فلا يحتاج إلى حجر الولي إذا فائدة فيه اه يجيزي (قوله غالبا) وفي النهاية والمغني على المشهور اه (قوله فيسه) أي في الجنون (قوله بخلاف التبذير) ولا حجر بشمته على نفسه مع اليسار لان الحق له والقائل بالحجر به لم يرد به حقيقة (قوله تبذير) بل دليل تعبيره بأنه لا يمنع من التصرف ولكن ينفق عليه بالمعروف من ماله الا أن يخاف عليه انقضاء ماله لشدة شحه فيمنع من التصرف فيه لان هذا أشد من التبذير نهاية ومغني قال الرشيدى وع ش قوله الا أن يخاف الخ من تمة الضعيف اه (قوله واذارشد) أي السقيمه (قوله بسن له الخ) ولو رأى النداء عليه ليجنب في المعاملة فعل نهاية ومغني أي ندبا ع ش قول المتن (وليه في الصغر) وهو الاب ثم الجد نهاية ومغني وسم (قوله وفارق الخ) عبارة النهاية والمغني والفرق بين التخصيص أن السفه مجتهد فيه فاحتاج إلى نظر الحاكم بخلاف الجنون اه (قوله بعامر) أي في شرح فولية القاضي قول المتن (ولا يصح من المحجور عليه لسفه بيع ولا شراء الخ) لان تصحيح ذلك يؤدي إلى ابطال معنى الحجر نهاية ومغني (قوله لغير طعام) إلى قوله ويبحث في النهاية والمغني (قوله حسا) أي بان حجر عليه الحاكم لتبذيره بعد بلوغه رشيدا (قوله أو شرعا) أي بان

وحاصـ له انه لا يحكم على البالغ بالسفه المانع من التصرف الا ان ثبت أو دلت عليه قرينة كان علم تصرف وليه عليه وعدم تصرفه هو مر (قول المصنف وان بلغ رشيدا انقل) عبارة العباب أو بلغ رشيدا أو رشد بعد ذلك انقل حجره وان لم يفكه القاضي انتهى وماله في شرح الروض (قوله وقيل الاحتراز الخ) يجوز كونها مجموع الامرين أعني هذا وما قبله (قول المصنف ولو طرأ جنون الخ) قد شمل الوصي وعبارة البهجة وطارئ الجنون لا يليه * ذوا الحكم بل للاب وأبيه

أي الجد قال في الشرح وسكتوا عن الوصي فيحتمل أنه كالأب والجد ويحتمل وهو الظاهر أنه لا تعود إليه الولاية اه ولو آفاق من هذا الجنون مبذرا فهل الولاية بعد الافاق لولي الصغر استصحابا لها كولو بلغ مبذرا أو لا القاضي فيه نظر (قوله حسا) أي بان حجر عليه الحاكم لتبذيره بعد بلوغه رشيدا وقوله أو شرعا

فارتفع من غير فكه كحجر الجنون وبه فارق حجر السفه الطارئ (وأعطى ماله) فائدته ذكر غاية الا أنه كالك وقيل الاحتراز عن مذهب مالك في المرأة وقدم آتفا (وقيل يشترط ذلك القاضي) أو نحو الاب أو اذنه في دفع ماله اليه لانه محل اجتهاد فأشبهه حجر السفه الطارئ ورد ما تقرر (فلو بذر) أي زال صلاح تصرفه في ماله (بعد ذلك) أي بعد رشده (حجر عليه) من جهة الحاكم فقط لانه محل اجتهاد فان لم يحجر عليه القاضي اثم ونفذ تصرفه ويسمى السفه المهمل ولهم سفيه مهمل لا يصح تصرفه وهو من بلغ مسنر السفه ولم يحجر عليه وليه والأول المراد بالمهمل عند الاطلاق غالبا (وقيل يعود الحجر) بنفس التبذير (بـ) الاعادة من أحد كالجنون ورد بوضوح الفرق إذا غالب فيه أنه لا يحتاج لنظر واجتهاد بخلاف التبذير وإذا رشد بعد هذا الحجر لم ينقل الا بقل القاضي لا احتياجه

للاجتهاد حينئذ (ولو فسق) بعد وجود رشده وبقي صلاح تصرفه في ماله (لم يحجر عليه في الاصح) لان السلف لم يحجر وا بلغ على الفسقة بخلاف الاستدامة لان حجره كان ثابتا جنس وفارق التبذير بأنه يتحقق معه اتلاف المال بخلاف الفسق (ومن حجر عليه بسفه) أي تبذير (طرا فولية القاضي) لانه الذي يحجر كما مر نعم يسن له اشهار حجره ورد أمره لا ييه فقه فسا ترعصانه لانهم به أشفق (وقيل وليه) (في الصغر) وهو الاب والجد كولو بلغ سفيا ر رد بوضوح الفرق اذ يعتقر في الدوام ما لا يعتقر في الابتداء (ولو طرأ جنون فولية وليه في العفر) وفارق السفه بعامر (وقيل) وليه (القاضي ولا يصح من المحجور عليه لسفه) حسا أو شرعا (بيع ولا شراء) لغير طعام عند الاضطرار

ولو بغبطة وفي ذمته وان تولى في ذلك عن غيره ويبحث الملقيني أن مثله في الشراء الاضطرار الصبي وقد يقال الاضطرار رجو ولا اخذ ولو بعد فاسد فلا ضرر ورة للصحة هنا فها وان قطع بها الامام في السفيه وانما صرح في قول النكاح لصحته منه لنفسه ولا اجارة نفسه قال الماوردي والروائي الا اذا لم يقصد عمله لاستغنائه عنه فيجوز لان له التبرع به حيث شذ فالاجارة أول (١٧١) وفيه نظر ملحوظه قولهم والولي اجباره على

الاكتساب ولو غنيا وحيث شذ
فعمله يصح أن يقال بمال
ويجبر عليه فلا ينبغي أن
يصح منه ما يغوت على الولي
اجباره عليه وحيث شذ فهي
ليست كالشراء ففضلان
الاولوية التي ادعيها لان
التبرع لا يغوت على الولي
شيئا (ولا اعتاق) ولو بعوض
في حال الحياة لصحة تدبيره
ووصيته قال جمع ويصوم
في كفارة عين أو ظهار لا قتل
لان سبها فعل وهو لا يقبل
الرفع ويبحث الملقيني أن
كفارة الظهار كالقتل
وأطال في الرد على من
ألحقها بكفارة اليمين
وكفارة القتل كفارة
الجماع وقضية قول المصنف
الآتي بل هو مريح ويحلل
بالصوم وعاله بانه ممنوع
من المال مع ان دمه دم
ترتيب وسببه فعل وهو
احرامه اذا قصد فعل
القلب كما صرحوا به أنه
يكفر بالصوم حتى في
الكفارة المرتبة التي سبها
فعل وهو متجه في كفارة
مرتبة لا اثم فيها أما كفارة
مرتبة فيها اثم فالوجه أنه
يكفر فيها بالمال وبهذا
يجمع بين تناقض المتأخرين
في ذلك وكذا بين ما أفهمه
قول الشيخين ويصوم في

بلغ سفيها سم وعش (قوله ولو بغبطة الخ) وان اذن الولي اه نهاية (قوله مثله) أي المجموع وعليه
لسفه (قوله فلا ضرر ورة للصحة الخ) فديجاب بان الحاجة قد تدعو للصحة كالأمكن الشراء بين يسير ولو اخذ
بعد فاسد لزمه القيمة الاكثر من الثمن فكان اللاتق الحكم بالصحة لئلا يمكن من التخصيل باليسير فان
انعكس الحال بان كانت القيمة اقل أمكنة التحصيل في فساد العقد حتى لا يلزمه زيادة عليها في الحكم بالصحة
من الرق به المناسب لحفظ ماله المطلوب باليسير في عدمه فليست اهل سم (قوله هنا) أي في الشراء
لاضطرار (فيهما) أي في السفيه والصبي (قوله ولا اجارة نفسه) عطف على ولا شرائه هو إلى قوله وفيه نظر في
النهاية (قوله لاستغنائه) أي بماله اه نهاية قال عش قوله مر لاستغنائه بماله يفيد أن المراد بالمقصود
ما يحتاج اليه للنفقة بان كان فقيرا وبغير المقصود ما لا يحتاج اليه لكونه غنيا لكان المتبادر من المقصود ما يقابل
باجرة لها وقع عادة وبغيره التافه اه (قوله ملحوظه) أي النظر كإحدى (قوله قولهم للولي الخ) عبارة العباب والولي
اجبار الصبي والسفيه على الكسب اه وظاهره أنه لا فرق بين الغني وغيره وبه صرح ج في الفصل الآتي
اه عش (قوله ما يغوت على الولي الخ) قد يقال هي وان فوتت الاجبار لم تغوت مقصوده اه سم قضيته
أنا ان قلنا بصحتها فليس له قبض الاجرة التصرف فيه اه سيد عمر (قوله ادعيها) أي الماوردي والروائي
كردي (قوله ولو بعوض) إلى قوله ويبحث في النهاية والمغني (قوله ولو بعوض) أي كالكتابته نهاية
ومغني (قوله لصحة الخ) تعليل لا تقيد بحال الحياة (قوله ووصيته) أي بالعق كاهو حق المفهوم اذا الكلام
في خصوص الاعتاق اه رشدي (قوله ويصوم الخ) أي ويكفر في غير القتل بالصوم بخلاف القتل اه سم
وهذا اعتمده النهاية وفاقا للجمع المذكور لكن لم يرتض به الرشدي وعش (قوله لا قتل) عدا أو غيره اه
عش (قوله ان كفارة الظهار كالقتل) خلافا للنهاية والمغني (قوله وكفارة القتل كفارة الجماع) خلافا
لأنها يتصور فاقا للمغني وشيخ الاسلام قال سم يؤيده أن سبها فعل أيضا اه وقال وهو الاقرب لعصيان به أي بالجماع
فاستحق التغليظ عليه بوجوب الاعتاق اه (قوله الآتي) أي في آخر الفصل (قوله انه يكفر بالصوم الخ) خبر
وقضية قول المصنف الخ (قوله فيها اثم) عبارة المغني قال السبكي وكما يلزمه في الحج من الكفارات الخيرة لا يكفر
عنه الا بالصوم وما كان مرتبا يكفر عنه بالمال لان سببه فعل أيضا وقضيته أنه يكفر عنه في كفارة الجماع بالمال
وهو الاوجه كما قاله شيخنا اه وظاهرها أن الاثم ليس بقيد عبارة عش وفي حاشية الزبدي ويكفر في خيرة
بالصوم فقط انتهى ومفهومه أنه يكفر في المرتبة لقتل أو غيره بالاعتاق اه (قوله وبهذا) أي بان المرتبة التي
لا اثم فيها لا يكفر فيها بالاعتاق والتي فيها اثم يكفر فيها بالاعتاق (قوله في ذلك) أي في الكفارة المرتبة (قوله
اذلا فرق بين كفارة الظهار الخ) أي في التكفير بالاعتاق مع أن سبب الاول ليس بفعل وقد مر خلافه عن
المغني في الاول وعن النهاية في الاولين (قوله ملحوظه) انظر المراد بالالحاق مع أن كفارة قتل الخطا

أي بان بلغ سفيها (قوله فلا ضرر ورة للصحة هنا فها) فديجاب بان الحاجة قد تدعو للصحة كالأمكن
الشراء بين يسير ولو اخذ به بعد فاسد لزمه القيمة الاكثر من الثمن فكان اللاتق الحكم بالصحة لئلا يمكن من
التخصيل باليسير فاذا انعكس الحال بان كانت القيمة اقل أمكنة التحصيل في فساد العقد حتى لا يلزمه زيادة
عليها في الحكم بالصحة من الرق به المناسب لحفظ ماله المطلوب باليسير في عدمه فليست اهل (قوله ما يغوت على
الولي) قد يقال هي وان فوتت الاجبار لم تغوت مقصوده (قوله لصحة تدبيره) أي انما قيدنا بالحياة
لصحته (قوله ويصوم الخ) أي ويكفر في غير القتل بالصوم بخلاف القتل (قوله كفارة الجماع) يؤيده
ان سبها فعل أيضا (قوله ملحوظه) انظر المراد بالالحاق مع ان كفارة قتل الخطا منصوصة (قوله

كفارة اليمين من اختصاص ذلك بالخيرة وما يصح به المتن الآتي من أنه لا فرق بين الخيرة والمرتبة وأما الاطران السبب فعلا وهو لا يقبل
الرفع فغير متضمن المعنى اذلا فرق بين كفارة الظهار والجماع والقتل ولا بين كفارة اليمين ونحو الحاق في النسل وسبب ان قتل الخطا ملحوظه بغيره
في وجوب الكفارة فيه على خلاف القياس فكذا يلحق به في وجوب الاعتاق فيها هنا أيضا

(و) لا (هبة) لشيء من ماله بخلاف قبوله لما (١٧٢) أوصى له به كما صرح به كثيرون بل الأكثر ولكن الذي افتضاه كلامهما أنه لا يصح

وكان الفرق بينهما وبين صحة قبوله لما وهب له أن قبول الهبة ليس مما كاد وانما المالك القبض وهو لا يعتد به منه ان استقل به بخلاف قبول الوصية فانه المالك فلم يصح منه ويجوز اقباضه الهبة بحضرة من ينتزعه من من ولي أو حاكم ولا يضمن واهب سلم اليه لانه لا يملك قبل القبض بخلاف من سلم اليه الوصية لانه ملكها بالتسليم فوجب تسليمها لوليها وعكس شارح لهذا غلط وكذا فرقه بان ملك الهبة فوق ملك الوصية (و) لا (نكاح) يقبله لنفسه (غير اذن وليه) قيد في الكل أما باذنه فسيذكره (فلو اشترى أو اقترض) مثلا (وقبض) من رشيد بأن أقبضه أو أذن له في قبضه (وتلف المأخوذ في يده أو أتلفه) في غير أمانة أو تسلم فاسدا أو وطئ كما يأتي بقيد في النكاح (فلا ضمان) طاهرا (في الحال ولا بعد فك الجرسواء) لم حاله من عامله أو جهله) لانه مقصر بعدم بحثه عنه مع أنه سلطه على اتلافه باقباضه اياه أما باطنافه كذلك على ما اقتضاه كلام الرافعي وصرح به الغزالي كما مضى - عفا الوجه المضمين له لكن رد بأن هذا هو النص الام فهو المعتمد ويؤديه اذ ارشد أما

منصوصه اه سم وقد يقال المراد الاخلاق في التعليل وبيان الحكمة (قوله ولا هبة لشيء من ماله) بخلاف الهبة لانه ليس بتقويت وانما هو تحصيل نهاية ومعنى (قوله بخلاف قبوله لما أوصى له به الخ) أي فيصح كما صرح به الخ (قوله لكن الذي اقتضاه كلامهما أنه لا يصح) لانه تصرف مالي وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله وكان الفرق بينهما) أي بين عدم صحة قبول الوصية على ما اقتضاه كلامهما (قوله أن قبول الهبة الخ) وأيضا قبول الهبة يشترط فيه الفور وربما يكون الولي غائبا أو متوانيا فيقبض بخلاف الوصية ومعنى ونهاية (سم (قوله وهو لا يعتد به) أي القبض (قوله اقباضه) من اضافة المصدر الى مفعوله الاول (قوله بحضرة من ينتزعه الخ) أي بخلاف اقباضه في غيبة من ذكر فلا يجوز وأطلق النهاية والمعنى عدم الجواز وقال ع ش قال في شرح الروض وبحث في المطلب جواز تسليم الموهوب اليه اذا كان ثم من ينتزعه منه سبق تسليمه من ولي أو حاكم اه وقضيته ككلام الشارح أن اقباضه الموهوب مع نوعه منه من ذكر يفيد الملك وان لم ياذن له وليه في القبض (قوله ولا يضمن واهب الخ) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله سلم اليه) أي لا يحضرة من ذكر اه سم (قوله بخلاف من سلم اليه الوصية) فيضمن اه سم زاد المعنى والنهاية اذا صححنا قبول ذلك اه قال ع ش وهو الراجح في الهبة دون الوصية اه (قوله لانه منسكها بالقبول) أي منه على القول به أو من وليه اه سم عبارة ع ش قوله بالقبول أي قبوله أي على المرجوح والراجح أنه لا يملك ذلك الا بقبول وليه اه أي عند النهاية والمعنى والافظا هر كلام الشارح صحة قبول الوصية وفاقا لا كثيرا فيتمسكها بالقبول قول المتن (ونكاح غير اذن وليه) لانه اتلاف للمال أو مظنة اتلاف نهاية ومعنى قال ع ش قوله لانه اتلاف الخ أي بالفعل حيث يزوج بلا مصلحة وقوله أو مظنة الخ أي ان فرض عدم العلم بانتفاء المصلحة طاه صوابه يتزوج (قوله قيد في الكل) قاله الشارح وقال غيره يعود الى النكاح فقط وانما قال الشارح ذلك لاجل الخلاف الآتي والاف كلام غيره أنسب أما قبول النكاح بالوكالة فيصح كما قاله الرافعي في الوكالة وأما الإيجاب فلا يصح مطلقا لاصالة ولا وكالة أذن الولي أم لا معنى ونهاية قال ع ش قوله مر فيصح الخ أي اذا كان باذن وليه اه سم على منسج وظاهر اطلاق الشارح مر أي والتحفة والمعنى أنه لا فرق بين اذن الولي وعدمه ويأتي في الوكالة ما وافقه اه (قوله من رشيد) الى قوله وذكر في المعنى الا قوله في غير أمانة وكذا في النهاية الا قوله لكن رد الى أمالو قبضه قول المتن (وتلف المأخوذ في يده) أي قبل المطالبة له برده أمالو تاف بعد المطالبة فانه يضمنه نهاية ومعنى (قوله في غير أمانة) احتراز عن اتلاف الوديعة فيضمنه لان الودع لم يسلمه على الاتلاف اه سم قول المتن (فلا ضمان) لكنه يأثم به لانه مكلف بخلاف الصبي نهاية أي فانه لا يأثم ع ش (قوله بقيد) أي رشيدة تختار بخلاف السفينة والمكرهة ونحوهما فيجب لهن مهر المثل اه ع ش (قوله فاسدا) عبارة المعنى بلا اذن اه (قوله لانه مقصر الخ) عبارة النهاية والمعنى لان من عامله سلطه على اتلافه باقباضه وقبله من حقه أن يبحث عنه قبل معاملة اه (قوله على ما اقتضاه الخ) اعتمده النهاية (قوله وضعفا) أي الغزالي وامامه (قوله فهو المعتمد) وفاقا للمعنى (قوله فتلفت الخ) كقوله استقل باتلافها معنى ونهاية عبارة سم وبالأولى اذا أتلفها ولو قبل تمكنه من ردها سم (قوله أمالو قبضه الخ) هو محترز قوله من رشيد الخ (قوله أو طالب به المالك) شامل لما لو طالب به قبل الرشد وامتنع من الادعاء ويوجه بانه بامتناعه صارت يده على العين بلا اذن من مالسها اقتزل منزلة المغصوبة ثم رأيت كذلك في من الروض اه ع ش (قوله ثم تلفت) وبالأولى اذا

أنه لا يصح) أي لانه غير أهل لتلكه معقد وقوله وكان الفرق الخ وأيضا فقبوله الهبة على الفور فلا منعه لربما فانت الغيبة الولي أو تواتيه بخلاف قبول الوصية لانه على التراخي (قوله سلم اليه) أي لا يحضرة من ذكر (قوله بخلاف من سلم اليه الوصية) أي فيضمن (قوله بالقبول) أي منه على القول به أو من وليه (قوله في غير أمانة) احتراز عن اتلاف الوديعة فيضمنه لان الودع لم يسلمه على الاتلاف (قوله فتلفت الخ) وبالأولى اذا أتلفها أي ولو قبل تمكنه من ردها (قوله ثم تلفت) وبالأولى اذا أتلفها كما لا يخفى وأما قوله الآتي

لو قبضه من غير قبض أو أقبضه اياه غير رشيد فيضمنه قطعاً وكذا لو رشد والعين بيده فتلفت بعد تمكنه من ردها لا قبله أو طالب به المالك فامتنع ثم تلف كما نقله الأسنوي واستظهره وذكر شارح أن اتلافها هنا كتلفها

وليس كإزعم كما هو ظاهر ولو
زعم بأنه أتلف بعد
رشده صدق السفيه عالم
ثبت البائع ذلك وكالرشيد
من يذر بعد رشده ولم يحجر
عليه وقوله علم أو جهله لغة
وان كان الاذع مع أم لم أم
جهله (ويصح باذن الولي
نكاحه) كما لا يذكره بقوده
(لا التصرف المالي) الذي
فيه معاوضة (في الاصح) فلا
يصح باذن الولي وان عين له
التمن لان عبارته في الاموال
مسلوبة نعم قضية كلامهما
في الخاء مع ما صرح به جمع
من صحة قبضه لدينه باذن
الولي ومال السفيه من الرفعة
وعليه السبكي بانه يغتفر في
الفعل ما لا يغتفر في القول
وما عاق باعطائه كان
أعطيتني كذا فانت طالق
لا بد في الوقوع من أخذه له
ولو بغير اذن وليه ولا تضمن
الزوجة بتسليمه لا يضطررها
اليه ولانه لا يملكه الا بالقبض
نعم على الولي نزع منه فان
تلف في يده بعد امكنه ضمنه
وكذا لو خالعهما على عين
فأقبضته فان تلفت بيده
قبل تمكن الولي ضمنها
ويجوز ذلك في سائر ديونه
وأعيانه التي تحت يد الغير
أمانحوه وعق وعتق فلا يصح
مطلقا جزما ويستثنى من
التمن لا بقيد الاذن صلحه
على سقوط قود عليه ولو
باكثر من الدية وعقده
للجزية بدينار

أتلغها كإلغني وأما قوله الآتي وذ كر شارح الخ فان كان مفروضاً في هذا فلا وجه لرده ويحتمل أن في النسخة
سقمما اه سم وأقره السيد عمر (قوله وليس كإزعم) يتأمل اه سم (قوله ولو زعم) الى المتن في النهاية
(قوله لغة) قال النهاية لغة صحيحة اه وقال المغني قال ابن شهبة لغة شاذة والمعروف أعلم حاله أم جهله بزيادة
الهمزة مع علم وبأم موضع أو اه (قوله فلا يصح) الى قوله نعم في النهاية والمغني (قوله وان عين الخ) عبارة
المغني والنهاية ومحل الوجهين اذا عين له الولي قدر الثمن والالم يصح جزم ومحلها ما يضاف اذا كان بعوض
كالبيع فان كان خاليا عنه كعتق وهبة لم يصح جزما اه (قوله ما صرح به الخ) اعني هذه النهاية والمغني ثم قوله
المذكور خبر قوله قضيته الخ (قوله وما عاق الخ) عطف على ما صرح الخ اه كردى ولا يخفى ما في هذا العطف
من الركة والظاهر أنه مبتدأ وقوله لا بد في الوقوع الخ خبره والجملة عطف على جملة قضية كلامهما الخ (قوله
باعطائه) من اضافة المصدر الى مفعوله أي اعطاء الزوجة الى زوجها السفيه اه كردى قوله كان اعطيتني
كذا) شامل للعين اه سم (قوله ولا تضمن الخ) دفع لما يتوهم من أن الزوجة لم تسلم المال اليه موجب
عليها ضمنانه لانها المضبوطة اه كردى (قوله لا يضطررها الخ) أي لانه لا يقع الطلاق الا باخذه اه سم (قوله
نزع) أي ما ذكره مما قبضه من الدين وما أخذ في التعليق (قوله بعد امكنه) أي التزاع (ضمنه) أي الولي
(قوله وكذا لو خالعهما الخ) أي فيلزم الولي نزع العين فان تلفت في يده بعد امكنه ضمنها (قوله على عين) وأما
الخالعة على الدين فتدخل في قوله السابق نعم قضيته الخ اه سم (قوله ضمنها) لان الخلع هنا لا يتوقف
على قبضه هو اه سم (قوله ويجوز ذلك) أي تفصيل الضمان وعدمه (قوله في سائر ديونه) ينبغي أن
الحاصل أن قبض ديونه بغير اذن وليه لا يعتد به فلا يبرأ الدافع ولا يضمن الولي مطلقاً ما باذنه فيعتد به ويضمنه
الولي ان قصر بان تلفت في يده بعد تمكن الولي من نزعها وان قبض أعيانه باذن وليه يعتد به فيبرأ الدافع
مطلقاً ثم ان قصر الولي ضمن والا فلا فان قبضها بغير اذنه فان قصر الولي في نزعها ضمن والا ضمن الدافع وسيأتي
للشارح في الخلع كلام يوافق ذلك وبيننا حاصله ثم فراجع سم على حج وقضية قوله ان قبض ديونه بغير اذن
ولي له لا يعتد به أنه يجب على وليه اخذه منه ورده للمدعيون ثم يستعده منه أو باذنه في دفعه للمدعي عليه ثانياً
ليعتد بقبضه فلما اراد التصرف فيه قبل رده لمن عليه الدين لم يصح اه ع ش وقوله ورده الخ كالصريح في عدم
كفاية اذن المدعي لولي السفيه في ان يجعل ما اخذه من السفيه محسوراً بامن دينه لا تحاد القابض والمقبض
وفيه وقفة فليراجع (قوله امانحوه به الخ) محتمل زقوله الذي فيه معاوضة اه سم (قوله مطلقاً) أي ولو باذن
الولي (قوله ويستثنى) الى قوله ودلالته في النهاية والمغني (قوله لا بقيد الاذن) أي فيصح بلا اذن ايضاً
ويستثنى ايضاً ما لو فتحنا بلد السفيه على ان تكون الارض لنا ويؤدون خراجها فانه يصح شرح م راى
والخطيب اه سم قال ع ش قوله بلاد الخ أي من بلاد الكفار وكانوا في الواقع سفهاء اه (قوله ولو باكثر
من الدية) اذ لا يلزم المستحق الرضا بالدية اه سم (قوله وعقده للجزية الخ) وعقد الهدنة كالجزية اه مغني

وذ كر شارح الخ فان كان مفروضاً في هذا فلا وجه لرده ويحتمل ان في النسخة سقمما (قوله وليس كإزعم)
يتأمل انتهى (قوله كن أعطيتني كذا) شامل للعين (قوله لا يضطررها) أي لانه لا يقع الطلاق الا باخذه
(قوله وكذا لو خالعهما على عين) وأما الخالعة على الدين فتدخل في قوله السابق نعم قضية كلامهما في الخلع الخ
(قوله ضمنها) لان الخلع هنا لا يتوقف على قبضه هو (قوله في سائر ديونه) ينبغي أن الحاصل ان قبض ديونه
بغير اذن وليه لا يعتد به فلا يبرأ الدافع ولا يضمن الولي مطلقاً ما باذنه فيعتد به ويضمن الولي ان قصر بان
تلفت في يده بعد تمكن الولي من نزعها وان قبض أعيانه باذن وليه يعتد به فيبرأ الدافع مطلقاً ثم ان قصر الولي
في نزعها ضمن والا فلا فان قبضها بغير اذنه فان قصر الولي في نزعها ضمن والا ضمن الدافع وسيأتي للشرح
كلام في الخلع يوافق ذلك وبيننا حاصله ثم فراجع سم (قوله امانحوه به) محتمل الذي فيه معاوضة (قوله
لا بقيد الاذن) أي فيصح بلا اذن ايضاً ويستثنى ايضاً ما لو فتحنا بلد السفيه على ان تكون الارض
لنا ويؤدون خراجها فانه يصح م ر (قوله ولو باكثر من الدية) اذ لا يلزم المستحق الرضا بالدية (قوله

لا أكثر وفارق الدية بأن
مصلحة بقاء النفس يحتاج
لها ومغاداة إذا أسروا وعفوه
عن القود ولو جانا وشراؤه
لطعام اضطر اليه ورده لا يبق
سميع من يقول من رده فله
درهم فيستحقه ودلته على
قلعة سمع الامام يقول من
دلى على قلعة فله منها جارية
(ولا يصح اقراره) في حال
الحجر بمال كان أقر (بدن)
عن معاملة أسند وجوبه الى
ما (قبيل الحجر أو) الى ما
(بعده) أو بعين في يده لما
من الغامعة بارت ولا بما لوجب
المال كسكاح (وكذا) لا
يقبل اقراره (باتلاف المال
في الاظهر) لذلك فلا يطالب
بذلك ولو بعد رده لكن
ظاهر اأما باطنا فيلزمه اذا
صدق قطعا أما اذا أقر بعد
رشته أنه أتلف في سفهه
فيلزمه الآن قطعا كافي
الروضة عن ابن كج (ويصح)
اقراره (بالحد) اذا مال ولا
تهمة فيقطع في السرقة ولا
يثبت المال (والقصاص)
وسائر العقوبات كذلك
فان عني عنه بمال ثبت لانه
تعلق باختيار غيره (وطلاقه
وخلعه) ولو بدون مهر المثل
والسكالك في الذكر لم ياتي
في بابه وايلاؤه (وظهاره ونفيه
النسب) بحالف في الامة أو
(بلعان) واستحقاقه ولو ضمننا
بان أقر باستيلا دأمته فانه
وان لم ينقد لكن اذا كانت

(قوله لا أكثر) اذ يلزم الامام قبول الدينار سم ومغني (قوله عن القود) اذ هو الواجب عينا فليس فيه
تقويت مال اه سم (قوله لطعام) وينبغي أن يلحق بالطعام غيره من كل ما دعت اليه ضرورة من نحو
ملبوس ومركوب بحيث لو تركه له لم يأت في شرح الروض ما يصرح به حيث قال في المطاعم ونحوها
اه عش (قوله اضطر اليه) أي كما تقدم اه سم (قوله ورده لا يبق سميع من يقول الخ) عبارة سم على
منهج في الخادم تصح الجمالة معه ويستحق المستحق وصرح بذلك صاحب التحيز في الصبي انتهى وقضيته أن
الحكم لا يتقيد بما ذكره الشارح حتى لو قال له المالك جاءتك على ردي عسدي بكذا صرح وهو ظاهر لانه اذا
اكتفى بالسماع من غير المالك فلزم وممع السماع منه أولى اه عش (قوله في حال الحجر) الى قول المتن
واذا أحرم في المغني الا قوله وتكفيره الى أما المسنونة وكذا في النهاية الا قوله لكن الى قوله أما اذا قول المتن
(باتلاف المال) أو جناية توجب المال نهاية ومغني أي سواء أسندهما لما قبل الحجر أو لما بعده عش (قوله
أما باطنا الخ) وفاقا للمغني وخلافا للنهية عبارتها وأفهم تعبيرة بنفي الصحة عدم المطالبة به حال الحجر وبعد فكه
ظاهر أو باطنا وهو كذلك كما مروى يحمل القول بلزوم ذلك باطنا اذا كان صادقا على ما اذا كان سببه متقدما
على الحجر أو مضمنا له فيه اه قال عش قوله أو مضمنا أي كاتلافه وقوله فيه أي الحجر اه (قوله فيلزمه
اذا صدق) ينبغي حتى على كلام الراعي بخلاف ما سبق لان الاتلاف حال الحجر مضمنا له بخلاف المعاملة
ويؤيده قوله أما اذا أقر بعد رشته الخ اه سم (قوله أتلف في سفهه) أي وكان المتلف غيره ما خوذ به عقد
ليوافق ما مر فيما لو أتلف المبيع أو المقرض ووجهه أنه فيما مر ساطع المالك على الاتلاف اه رشدي
عبارة عش قوله أتلف في سفهه أي قبل الحجر أو بعده ولو سئل بعد رشته هل أتلف أو لا وجب عليه
الاقرار بما يعلمه من نفسه ويلزمه أو قبل رشته وجب عليه الاقرار لكن لا يلزمه ما أقر به والحاصل أن
ما باشر اتلافه بعد الحجر ولم يكن وضع يده عليه بعقد فاسد وما أقر بلزومه قبل الحجر يضمنه باطنا بخلاف ما
ما باشر اتلافه مستندا للعقد لا يضمنه والضابط أن مالوا أقيمت عليه به بينة ضمنه ان كان صادقا فيلزمه باطنا
وان لم يضمنه بتقدير إقامة البينة عليه لا يلزمه ظاهر أو لا باطنا اه أي على ما جرى عليه النهاية وأما ما اعتقد
الشارح والمغني فيضمنه باطنا أيضا وهو الاقرار بما يظهر قول المتن (بالحد والقصاص) أي بوجوبهما
اه عش (قوله وسائر العقوبات كذلك) مبتدأ وخبر والاشارة للحد والقصاص ولو أبدل الكاف باللام
كان أولى (قوله فان عفا) أي مستحق القصاص (عنه) أي القصاص اه نهاية (قوله باختيار غيره) أي
لا باقراره سم ومغني قول المتن (وطلاقه الخ) عطف على الضمير المستتر في يصح عبارة النهاية والمغني ويصح
طلاقه ورجه الخ اه (قوله وايلاؤه الخ) عطف على طلاقه (قوله في الامة) أي في ولد الامة (وقوله أو
بلعان) أي في ولد الزوجة (قوله وان لم ينقد) أي لم يقبل الاقرار لتقوية المال على نفسه اه عش (قوله ان
كانت الخ) عبارة النهاية والمغني ان ثبت أن الموطوءة فرأش له الخ اه أي بينة بأن شوهه وهو يطوؤها

لا أكثر) اذ يلزم قبول الدينار (قوله عن القود) اذ هو الواجب عينا فليس فيه تقويت مال (قوله اضطر اليه)
أي كما تقدم (قوله فيلزمه اذا صدق) ينبغي حتى على كلام الراعي بخلاف ما سبق لان الاتلاف حال الحجر مضمنا
له بخلاف المعاملة ويؤيده قوله أما اذا أقر بعد رشته الخ اه (قوله باختيار غيره) أي لا باقراره (قوله فانه وان
لم ينقد) أي استيلاؤه الذي أقر به عبارة العباب ويقبل أي اقراره باحبال أمته لنسب الولد لا لادلاله في
شرحه وقد ثبت الايلاؤ لكن لا باقراره بل اذا ثبت انه فرأش له وأنت به لا مكان منه ثبت الايلاؤ لان ثبوته
حينئذ قهر عليه بحكم الشرع لا باقراره خلافا لما يوهمه كلام مجلي ثم هذا التفصيل الذي ذكرته هو المنقول
الذي اعتمد السبكي والاذعوي وغيرهما وأما اطلاق الروضة أن اقراره بالايلاؤ لا يقبل فهو لا ينافي ما تقرر
لما علمت ان الايلاؤ هنالم يثبت باقراره فعول الزركشي ان هذه الصورة مستثناة من كلام النووي غير
صحيح لما علمت أنه لم يثبت باقراره وحينئذ فلا استثناء انتهى وما اعتمدته من التفصيل قد يخالف قوله هنا
لكن اذا كانت ذات فرأش الخ فان ظاهر سياقها لا يثبت الايلاؤ وان ثبت انه فرأش (قوله لكن اذا كانت

عش (قوله وصارت مستولدة) عبارة النهاية والمغنى وشرح الروض ثبت الاستيلاء قاله السبكي لكنه في الحقيقة لم يثبت باقراره اه (قوله وينفق الخ) أنظر هل يكون ذلك مجازاً أو قرناً كقوله اللقيط الاقرب الثاني ان تبين للمجهول المستحق مال قبل الاستحقاق أو بعده وقبل الاتفاق عليه من بيت المال فيرجع اليه لانه انما تنفق عليه لعدم مال له أما لو طرأ له مال بعد أو صار المستحق له رشيداً فلا يرجع على ماله بما أنفق عليه لانه لم تكن ثم نفقته متعلقة به الخاص ل وهذا كالاتفاق على الفقيه من بيت المال اذا طرأ له مال بعد اه عش (قوله بيت المال) أي لان اقراره المؤدى الى تفويت المال عليه لغو فقبل لثبوت النسب لانه بمجرد ثبوته لا يفوت عليه مال والغنى فيما يتعلق بالنفقة محذور من التفويت للمال وينبغي انه اذا رشيد يطلب بالنفقة عليه ولا يحتاج الى اقرار جديد لثبوت النسب باقراره السابق اه عش (قوله وذلك) أي صحة الطلاق وما عطف عليه (قوله لانه لا مال الخ) عبارة المغنى والنهاية لان هذه الامور ماعدا الخلع لاتعلق لها بالمال الذي يحجر لاجله وأما الخلع فلانه اذا صح طلاقه مجازاً فبعوض أولى اه (قوله لا يسلم) أي المال في الخلع اه عش (قوله اليه) بل الى وليه أو اليه باذن وليه لما من صحة قبض دينه بالاذن ومحل ما لم يتعلق باعطائه اه كما رسم وعش (قوله الواجبة) أي بأصل الشرع بدليل استدراكه المنذورة بعد اه رشيدى عبارة المغنى الواجبة مطلقاً والمنذورة بالبدنية وأما المنذورة بالمالية كصدقة فليس هو فيها كالرشيد اه (قوله الا في الذمة) والمراد بصدقة نذره فيما ذكر ثبوته في الذمة الى ما بعد الحجر نهاية ومغنى قال عش فلا يجوز لولييه صرفه من ماله قبل فلك الحجر وهل يجب على الوارث الوفاء من تركته اذا مات قبل فلك الحجر أو لا فيه نظر والاقرب الاول لثبوته في ذمته وعليه أي المراد المذكور في الفرق بينه وبين نذر الحج بعد الحجر حيث يصح منه ويخرج معه من راقبه ويصرف عليه من ماله الى رجوعه ولا يؤثر الى فكك الحجر عنه اللهم الا ان يقال الحج المغالب فيه الاعمال البدنية فلم ينظر الى الاحتياج الى ما يصرفه من المال بخلاف نذر غيره فان المقصود منه هو المال اه (قوله على مامر) أي في شرح ولا اعتاق من التفصيل (قوله أما المسنونة الخ) أشار به الى أن في مفهوم التقييد بالواجبة تفصيلاً اه رشيدى (قوله كصدقة التطوع) أي ولوم من مؤنته اه عش عبارة السيد عمر ظاهره ولوم مع اذن الولي وتعيين المدفوع اليه وحضور الولي وهذا مشكل حيث كانت من مال الولي وباشرها نيابة وأي فرق بينها وبين ائصال الهدية اه (قوله كنذر) أي قبيل الحجر اه عش (قوله انه يفرقها الخ) ومثلها في ذلك النذر كما أشعر به سياقه اه سم عبارة المغنى والنهاية وكالزكاة في ذلك الكفارة ونحوها اه قال عش قوله مر ونحوها كدماء الحج والاضحية المنذورة قبل الحج اه (قوله باذن وليه) كنظيره في الصبي المميز وكما يجوز للاجنبي توكيله فيه نهاية ومغنى (قوله ان يوكله أجنبي) أي مع المراقبة لآلية اه عش (قوله ذلك) أي جواز توكيل الاجنبي له (قوله بحضرة الولي) أو نائبه منه نهاية ومغنى فان لم يحضر الولي ولا نائبه فان علم أنه صرفه اعتد به وان أتم بعدم الحضور لانه واجب للمصلحة والاضمن ولا بد من الصرف سم على منهج اه عش (قوله لثلاثين) أي أو يدعى صرفه كاذماً مغنى ونهاية (قوله أو سافر) الى قوله فيه منظر في النهاية وكذا في المغنى الا قوله فان قصر السفر الى المتن وقوله بعمل عمرة (قوله ولو نذر بعد الحجر) اذا سلم كتابه أي النذر مسلك واجب الشرع وهو الاصح نهاية ومغنى أي بالنظر لا كتمسائله فلا ينافي أنهم سلكوا به مسلك جائز الشرع في بعضها عش (قوله ولو لم أفسده في حال سفهه) هو شامل لما أفسده من التطوع حال سفهه اه عش عبارة النهاية والمغنى ويعطيه الولي نفقة القضاء كما اقتضاء اطلاق كلامه ومقتضى اطلاقهم كما قاله الاسنوي أن الحج الذي استؤجر قبل الحجر على أدائه له حكم ما تقدم اه قال عش قوله ويعطيه الولي نفقة القضاء أي ولو تسكر ذلك منه مراراً أدى الى نفاذ ماله اه (قوله أو عمرته) أي الفرض (قوله ان لم يخرج معه الخ) وينبغي أنه يستحق أجره مثل خروج جمعه وصرفه عليه ان فوت خروجه كسبه وكان فقيراً أو

ذات فراش (قال في شرح الروض لكنه في الحقيقة لم يثبت باقراره (قوله لكن لا يسلم اليه) الا ان علق باعطائه كما تقدم وتقديم صحة قبض دين الخلع باذن وليه انتهى (قوله انه يفرقها) ومثلها في ذلك النذر كما

للتقوية لتعدي أعطى الفعلية بنفسه (ينفق عليه في طريقه) ولو باجرة خوف من تغريطه فيه كما مر في الحج فان قصر السفر ورأى الولي دفعها له جاز على ما بحث (وان أحرم) أو سافر لبحرم (بتطوع وزادت مؤنة سفره) لا تمام نسكه أو آتيانه به (على نفقته المعهودة) في الحضر (فالولي منعه) من الاتمام أو الاتيان كما يصرح به (١٧٦) كلامهم خلافا لما مال إليه ابن الرفعة من أنه ليس له المنع من أصل السفر لانه لا ولاية له على ذاته ويرد

ما عمل به بان له ولاية على ذاته بالنسبة لما يقضى لضياحه ماله ولا شك ان السفر كذلك وطاهر المتن صحة احرامه بغير اذن وليه وفارق الصبي المميز باستقلاله (والسذهب أنه كمحصر فيتحلل) بعمل عمره لانه ممنوع من المضي (قلت ويتحلل بالصوم) والخلق مع النية (ان قلنا لم الا حصار بدل) كما هو الاصح (لانه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة المؤنة) على نفقة الحضر ولم يكن له كسب لكنها لم تزد (لم يجز منعه والله أعلم) اذ لا موجب لمنع حيث لا نظر الى أنه فوت عماله معه وداء بالاجرة وان نظر اليه ابن الرفعة لانه لا يعد مالا حاصلا فلا يلزمه تحصيله مع غناه قاله الاذري وقول الغزى هذا عجيب منهما فان الغرض أن الكسب في طريقه فقط فيه نظر لان ما قاله متوجسه مع ذلك الغرض أيضا فان قلت اذا قلنا لا يمنعه فساخر وله كسب يعني كيف يحصله مع ماله أنه لا تصح اجارته لنفسه مطلقا أو على تفصيل فيه قلت اذا لم تجوز للولي منعه يلزمه

احتاج بسبب الخروج الى زيادة تصرفها على مؤنته حضرا كاجرة المركب ونحوها اه عش (قوله للتقوية) يتأمل فان لام التقوية هي الالزام الزائدة لتقوية العامل الضعيف اما بتقيد بمعموله عليه أو كونه فرعاً في العمل كاسم الفاعل وما هنا ليس كذلك فان العامل فيه أعطى وهو فعل لم يتقدم معموله اه عش (قوله جاز) اي فان اتلف ما بدل ولا ضمان على الولي لجواز الدفع له ومثله الاول مالوسرق او تلف بلا تقصير اه عش قول المتن (بتطوع) أي من حج أو عمرته نهاية ومعنى قول المتن (فالولي منعه) ظاهره انه يخبر بين المنع وعدمه وينبغي وجوبه عليه اخذاً من قول الشارح مر صيانة لماله اه عش (قوله و برد الخ) قضيته ماله اذا اراد سفر اقصيرا او خروجا الى تنزه في نواحي البلد او خارجها بحيث لا يترتب على ذلك ضياع مال بوجه ليس لولييه منعه من ذلك وان ترتب عليه اختلاطه بمن لا تصلح مرافقتهم وينبغي خلافه اه عش (قوله باستقلاله) اي باستقلال السفينة بالتصرفات الغير المالية بل والمالية التي فيها تحصيل كقبول الهبة اه عش (قوله بعمل عمره) الصواب حذفه اه وشيدي (قوله كما هو الاصح) عبارة النهاية والغنى وهو الاظهر كما في الحج فان قلنا لا بد له بقي في ذمة المحصر قال في المطلب ويظهر بقاؤه في ذمة السفينة أيضا اه (قوله وقول الغزى الخ) أقول وجه تعجب الغزى انه اذا كان الغرض ما ذكر لم يصدق انه فوت بالسفر عملا مقصودا بالاجرة لان الكسب ليس في الحضر حتى يفوت بالسفر وانما هو في السفر وهو ياتي به في السفر فلا تقويت أصلا وبذلك ينظر في نظر الشارح وما وجهه به فليتأمل سم على حج اه عش (قوله هذا) أي القول بتقويت العمل المقصود (قوله منهما) اي من ابن الرفعة والاذري (قوله في طريقه فقط) احتراز عما لو كان في الحضر فقط او فيهما فله منعه وان جازله اجباره عليه ولم يجب حيث استغنى عنه مر اه سم (قوله ان ماله) أي ابن الرفعة والاذري و (قوله متوجه الخ) مر ما فيه و (قوله مع ماله) أي قبيل قول المتن والاعتناق (قوله مطلقا) أي قصد عمله بالاجرة أولا اه كردي (قوله أو على تفصيل) قد يقال لا اشكال على التفصيل لصحة ايجاره حيث لا شأن يقال لما كان ممنوعا من زيادة نفقة السفر بالنسبة لماله لم يكن مستغنيا بماله فلا يجوز ايجاره لنفسه الا ان هذا يقتضي عدم تأني التفصيل هنا فليتأمل اه سم (قوله لاذنه) أي بسبب اذنه اه سم

* (فصل فيمن يلي الصبي) * (قوله مع بيان كيفية الخ) أي وما يتبع ذلك كدعواه عدم التصرف بالمصلحة اه عش (قوله المراد به الخ) وقال ابن حزم ان الصبي يشمل الصبية كما قال ابن العبد يشمل الامه اه معني (قوله قيل الخ) وافقه المغنى والنهاية وجزم عش بما قاله الشارح (قوله مترادفان) أي تختصان بالذكر (قوله صريحا)

أشعر به سياقه (قول المصنف فالولي منعه) أي وان كان له كسب في الحضر يعني بزيادة مؤنة السفر وان كان غنيا لمافيه من التقويت وان لم يلزم الولي اجباره على ذلك الكسب حيث استغنى عنه مر وانظر هل يلزم الولي منعه اذا كان هو المصلحة (قوله وقول الغزى هذا عجيب منهما الخ) أقول كان وجه تعجب الغزى أنه اذا كان الغرض ما ذكر لم يصدق أنه فوت بالسفر عملا مقصودا بالاجرة لان الكسب ليس في الحضر حتى يفوت بالسفر وانما هو في السفر وهو ياتي به في السفر فلا تقويت أصلا وبذلك ينظر في نظر الشارح وما وجهه به فليتأمل (قوله في طريقه فقط) احتراز عما لو كان في الحضر فقط او فيهما فله منعه وان جازله اجباره عليه ولم يجب حيث استغنى عنه مر (قوله أو على تفصيل) قد يقال لا اشكال على التفصيل لصحة ايجاره لنفسه حيث لا شأن يقال لما كان ممنوعا من زيادة نفقة السفر بالنسبة لماله لم يكن مستغنيا بماله فلا يجوز ايجاره لنفسه الا ان هذا يقتضي عدم تأني التفصيل هنا فليتأمل اه سم (قوله لاذنه) أي بسبب اذنه اه سم

أن يسافر معه ليؤجره لذلك الكسب أو يوكل من يؤجره ثم ينفق عليه منه ولو عجز أثناء الطريق فهل نفقته حيثئذ في ماله اي أو على الولي لاذنه والذي يتجه الاول لان الولي حيث حرم عليه المنع لا يعد مقصرا * (فصل) فيمن يلي الصبي مع بيان كيفية تصرفه في ماله * (ولي الصبي) المراد به الجنس ليشمل لصية (أبوه) اجماعا قيل التعبير بالصغير أولى اه وهو سهو اذهما مترادفان فالصواب أن يقول التعبير بالصغير وأولى ليشمل من بالغ سفيها فانه لم يتقدم له بيان وليه صريحا بخلاف المجنون

فان كلامه السابق يعيد أنه كالصبي ومرة أنه قد يكون أباً ولا يحكم ببلوغه لكن هذا نادراً فلا بد على أن أصل الأمر سهل وان المراد بالاب الجامع لشروط الولاية والاوراد أيضاً الاب الماسق ونحوه (ثم جده) أبوالاب وان علا كولاية النكاح ولكمال نظر بقية الأقارب فيه لاهنا كانوا أولياء ثم لاهناهم للعصبة منهم أيضاً العدل عند فقد الولي الخاص الانفاق من مال المحجور في تاديبه وتعليمه لانه قليل فسومجبه

(١٧٧)

ذكره في المجموع في الصبي

ومثله المجنون والسفيه

وقضيه ان له ذلك ولو مع

وجود قاض وهو متجهان

خيف منه عليه بل في هذه

الحالة للعصبة وصلحاء بلده

بل عليهم كاهن ظاهر تولى

سائر التصرفات في ماله بالغبطة

بان يتفقوا على مرضى منهم

يتولى ذلك ولو باجرة وتعلم

ما ياتي في القضاء الذي

شوكة بناحية لا شوكة فيها

لغيره تولية القضاة والنظار

وغيرهما فيلزمه هنا تولية

قيم على الايتام يتصرف في

أموالهم بالصحة فان تعدد

ذو الشوكة ولم يرجعوا

لواحد فكل في شئ شوكة

كالمتقل فان ايتام واحد

من تلك الناحية بشوكة

قولي أهل حلها وقد دعاها

واحد منهم صار حاكم عليهم

فتنفذ توليته وسائر أحكامه

أشار لذلك ابن عجيل وغيره

قال أبو شيكيل ولو عم الفسق

واضطر لولاية فاسق فلعن

الاربع نفوذ ولايته كالأولاد

ذو شوكة لكن لا يقبل قوله

في الانفاق لانه ليس بولي

حقيقة قال ويجوز تسليم

نفقة الصبي لأمه الفاسقة

بغير ترك الصلة المأمونة

على المثل لو فور شفعتهما

وشرطهما حرية واسلام

أي بل بطريق المفهوم (قوله فان كلامه السابق) أي قوله ولو طرأ جنون فوليه وليه في الصغر اه سم (قوله ومرة) أي قبيل قول المصنف ووقت امكانه (قوله أنه قد يكون) أي الصبي (قوله ولا يحكم ببلوغه) فلا يكون ولياً فهنا ليس ولي الصبي أباه اه سم (قوله أبوالاب) أي قوله وقضيه في النهاية الاقوله أبا العدل وكذا في المغني الاقوله عند فقد الولي الخاص (قوله بقية الأقارب) أي العصبان كالأخ والعمة (قوله فيه لاهنا) أي في النكاح لاني المال أي فانهم يعبرون بتزويج موليتهم بغير الكفو فيجتهدون فيمن يصلح اوليتهم ولا كذلك المال اه ع ش (قوله للعصبة الخ) ولو حضر الولي وأنكر أنهم أنفقوا عليه ما أخذوه من ماله أو أنكر أن فعلهم كان بالصحة فالظاهر تصديق الولي فعلهم البينة فيما ادعوه اه ع ش (قوله عند فقد الولي الخاص) عبارة النهاية عند غيبة وليه والافلا بد من مراجعته فيما يظهر اه (قوله ومثله الخ) أي مثل الصبي في أن للعصبة الانفاق عليه عند غيبة الولي اه ع ش عبارة المغني والنهاية قال شيخنا ومثله المجنون والسفيه انتهى أما السفيه فواضح وأما المجنون ففيه نظر نعم ان جعل على من له نوع تمييزه وظاهر ولعله مراده اه أي ليتأتى الانفاق عليه في تاديبه وتعليمه ع ش (قوله وقضيه) أي ما في المجموع (قوله ان له ذلك) أي قوله ولو باجرة في النهاية والمغني (قوله ان له ذلك) أي للعصبة الانفاق المذكور (قوله منه عليه) أي من القاضي على مال المحجور (قوله في هذه الحالة) أي حالة الخوف (قوله بالغبطة) لعل الاولى بالصحة (قوله بان يتفقوا الخ) وأفتى ابن الصلاح فيمن عنده يتيم أجنبي ولو سلمه لأكف من كان فيه بأنه يجوز له التصرف في ماله للضرورة ويؤخذ من علمه أنه لو ولي عدل أمين وجب الرفع اليه حينئذ ولا ينقض ما كان تصرف فيه زمن الجائز لانه كان ولياً شرعاً ويؤخذ من كازم الجرجاني أنه لو لم يوجد الا قاض فاسق او غير أمين كانت الولاية للمسلمين أي لصالحاتهم وهو متجه اه نهاية قال ع ش قوله ولا ينقض الخ أي ويصدق في ذلك حيث يصدق الوصي والقيم بان ادعى نفقة لا ثقة إلى آخر ما يأتي وقوله كانت الولاية للمسلمين بل عليهم أي عند عدم الخوف على النفس أو المال وان قل أو غيرهما اه وقال الشوبري قوله بأنه يجوز له الخ أي اذا كان عدلاً آمناً كاهن ظاهر اه واشترط العدالة هنا محل نظر والقلب الى عدمه أميل (قوله لذي شوكة) أي من المسلمين وكذا في نظائره (قوله لولاية فاسق) أي على نحو صبي (قوله قال) أي أبو شيكيل (قوله لانه ليس بولي الخ) فيه وقفة (قوله وشرطهما أي الاب والجد) (قوله ولو في كافر) خلافاً للنهاية عبارة ولا يعتبر اسلامهما ما لم يكن الولد مسلماً اذ الكافر بولي ولده الكافر حيث كان عدلاً في دينه والاوجه بقاء ولايته عليه وان ترفعوا اليها كالتكاح خلافاً لما ورد في الروايات اه قال ع ش قوله والاوجه الخ قال سم على منهج قال الاذرعى استفتيت عن ذمي مان وتترك طفلاً ولا وصي له هل لقاضي المسلمين التصرف اياهم بالنظر ونصب القيم من غير أن يرفع أمرهم اليه فتوقفت في الافتاء ومات الى عدم التعرض لوجوه انتهى اه (قوله وحل على ما الخ) أقره المغني (قوله وخالفهما) أي الماوردي والروايات (الامام ومن تبعه) اعتمدته النهاية كما مر (قوله وايد) أي قول الامام ومن تبعه (قوله وعـ دالة) عطف على قوله حرية ثم هو الى قوله وتعود في المغني والى قوله وفي التأييد في النهاية (قوله ولو بظاهرة) ظاهرة ولو نوزعوا في فصل الايصاء ان نوزعنا لم تثبت الابينة والافلا وعبارته مر ثم وينعزلان بالفسق أي وتعود لهما الولاية بمجرد التوبة ولو بلا تولية من القاضي

(قوله فان كلامه السابق) أي قوله ولو طرأ جنون فوليه وليه في الصغر (قوله ولا يحكم ببلوغه) فلا يكون ولياً فهنا ليس ولي الصبي أباه (قوله فيه لاهنا) يتأمل لم كانوا كذلك (قوله نعم للعصبة الخ) ومحل غيبة وليه والافلا بد من مراجعته فيما يظهر شرح مر (قوله ولو في كافر) عبارة شرح

(٢٣) - (شرواني وابن قاسم) - خامس - ولو في كافر عند الماوردي والروايات وحل على ما اذا ترفعوا اليها فلا نقرهم ونلي نحن أمرهم وفارق ولاية النكاح بان القصـ دهن الامانة وهي في المسلم أقوى وشم الموالاتوهي في الكافر أقوى وخالفهما الامام ومن تبعه وأيد بصحة وصية ذمي لذي على أطقاله الذميين وعدله ولو بظاهرة

وينعزل بالفسق عن الحفاظ والتصرف وتعود (١٧٨) ولايته بثبوته وافاقته بخلاف غيره وأخذ من اشتراط عدم العداوة في ولاية

الاجبار عند مهاهنا وأيد بقولهما عن جمع يشترط في الوصي عدم العداوة وفي التأييد بذلك نظر للفرق بين الاب والوصي وسيأتي في محبت نكاح السفينة الغرق بسين ما هنا وثم ويسجل الحاكم ما باعاه أي يحكم بحسب من غير ثبوت عدالة ولا حاجة أو غبطة بخلاف نحو الوصي كما اقتضاه كلامهما واعتده الاسنوي وغيره ونوزع فيه بانه لا يلزم من ابقاء الحاكم للاب والجد على ولايتهما اكتفاء بالعدالة الظاهرة اكتفاؤه بها عند التسجيل ألا ترى أنه يقر من بأيديهم ملك على التصرف فيه ولو طلبوا قسمته منه لم يجزهم الا بيينة تشهد لهم بالملك اه وقد يجاب بان القسمة تقتضي حكمه بثبوت الملك لهم فتوقف على البيينة بخلاف التسجيل هنا فانه لا يلزم منه ثبوت العدالة لا اكتفاء فيها بالظاهر (ثم وصيهما) أي وصي من تاجر موته منهما أو وصي أحدهما حيث لم يكن الاخرى - فة الولاية وسنأتي شروطه في باب (ثم القاضي) أو أمينه للخبر الصحيح السلطان ولي من لاوليه والعبرة بقاضي بلد المولى أي وطنه وان سافر عنه بقصد الرجوع اليه كما هو ظاهر في التصرف والاستملاء بقاضي بلد ماله في جهة ماله ونحو بيعه واجارته عند هلاكه

ومثلهما في ذلك الحاضنة والناظر بشرط الواقف ولو تكرر ذلك منهم مرارا والام اذا كانت وصية اه ع ش (قوله وينعزل الخ) أي الاب وان علا وعليه لو فسق بعد البيع وقبل الزوم في بطلانه وجهان قال السبكي وينبغي أن يكون أحدهما أنه لا يبطل ويثبت الخياران بعده من الاولياء معني ونهاية (قوله وتعود الخ) ظاهره أنه لا يتوقف على مدة الاستبراء اه سيد عرومر عن ع ش ما يصرح بذلك (قوله وأخذ الخ) اعتمده النهاية (قوله عدم العداوة) أي الظاهرة اه ع ش (قوله في ولاية الاجبار) أي في النكاح (قوله عدم مهاهنا) أي عدم العداوة الظاهرة في ولاية المال (قوله في الوصي عدم العداوة) أي ولو باطنة على المعتد اه ع ش (قوله ويسجل الخ) في شرح الارشاد الصغير ويكفي في أب وجد العدالة الظاهرة لكن لو طلب من الحاكم أن يسجل لهم ما بها احتاجا الى البيينة على الوجه ومعني الاكتفاء بالظاهرة جواز ترك الحاكم لهم ما على الولاية وتشترط الباطنة مع عدم العداوة في وصي وقيم اه سم (قوله ولا حاجة الخ) بالجر عطف على عدالة (قوله ونوزع الخ) وافقه المغني وشرح الروض والنهاية بغيرتهم ويحكم القاضي بصحة بيعهما مال ولدهما اذا رفعاه الى وان لم يثبتا أن بيعهما وقع بالمصلحة لانهم ما غير منتمين في حق ولدهما وفي وجوب اقامتهما البيينة بالعدالة ليسجل لهما وجهان أحدهما الاكتفاء بالعدالة الظاهرة كشهود النكاح والثاني نعم كما يجب اثبات عدالة الشهود ليحكم به وينبغي كما قال ابن العماد أن يكون هذا هو الاصح بخلاف الوصي والامين فانه يجب اقامتهما البيينة بالمصلحة وبعد التهما اه قال ع ش قوله ويحكم القاضي الخ أي في صورة شرائتهما من أنفسهما اه وقال الرشدي والحاصل أنه لا يتوقف الحكم بصحة بيع الاب والجد على اثبات أنه وقع بالمصلحة ويتوقف على اثبات عدالتهما كما يعلم بمراجعة شرح الروض كغيره اه ومرآ نفاعن شرح الارشاد الصغير اعتمادا ايضا (قوله على التصرف) متعلق بقوله يقر (قوله انتهى) أي ما نوزع به (قوله فتوقف) أي القسمة بصيغة المضارع حذف احدى التاء من التخفيف كما في تنزل الملا تكة (قوله وقد يجاب الخ) هذا واضح في العدالة فيبقى النظر بالنسبة للحاجة والغبطة فانه كيف يحكم بصحة العقد مع احتمال صدوره مع انتفاءهما اه سيد عرومر وتقدم آ نفاعن المغني وشرح الروض والنهاية أنه يحكم القاضي بصحة بيعهما وان لم يثبتا وقوعه بالمصلحة (قوله بخلاف التسجيل الخ) تقدم عن المغني والاسنوي والنهاية بخلافه قول المتن (ثم وصيهما) ولو أمابل هي الاولى اه ع ش (قوله وسنأتي الخ) عبارة المغني والنهاية وشروطه أي الوصي العدالة كما سيأتي في الوصية اه أي الباطنة كما يأتي ع ش قول المتن (ثم القاضي) أي العدل الامين اه نهايه (قوله والعبرة بقاضي الخ) قضيته أنه لو سافر أي المولى من بلده الى ماله لم يجز لقاضي بلد المال التصرف فيه بالبيع ونحوه الا اذا كان فيه غبطة لا ثقة كان أشرف على التاف اه ع ش (قوله بقصد الرجوع اليه) تأمل هل هو في سفينة لم يثبت رشده بعد بلوغه حتى يعتد بقصد أه أو على اطلاقه فيعتد به ولو من صبي مميز وهل اذا سافر به وليه بقصد الرجوع أو لا بقصد الرجوع ثم مات المولى ترتب الحكم على قصد المولى فيكون وطنه في الاول ما سافر منه وفي الثاني ما سافر اليه يتأمل ويحرر اه سيد عرومر ولا يبعد أن يقال ان العسيرة في الصبي مطلقا بقصد متبوعه في السفر من وليه ثم عصبته التي ليست بصفة الولاية كايه القاسق وأخيه ثم أمه (قوله ونحو بيعه واجارته الخ) ومنه يعلم أن المراد بالتلف الاعم من تلف العيين وذهاب المنفعة وان كان العين باقية فلا كان له عقار ببلد قاضي المال دون بلد الصبي آخر قاضي بلد ماله بالمصلحة ولا تصح اجارته من قاضي بلد الصبي لانه انما يتصرف في محتل ولا يملكه وليس بلد المال منها ونقل بالدرس عن سم عن العباب ما وافق ذلك اه ع ش (قوله وبقاضي بلد ماله) ولقاضي بلد العدل الامين أن يطلب من بلد قاضي ماله احضاره اليه عند من الطريق لظهور المصلحة فيه ليتجره فيه أو يشتري له به عقارا ويجب على قاضي بلد المال اسعافه أي بارساله اليه وحكم المجنون ومن بلغ سفيها كالصبي

مر ولا يعتبر اسلامهما مالم يكن الولد مسلما اذا كان كافرا يلى ولده الكافر حيث كان عدلا في دينه والا وجه بقاء ولايته عليه وان توافعوا اليه كالنكاح خلافا لما ورد في الروايات انتهى (قوله ويسجل الحاكم ما باعاه الخ) في شرح الارشاد الصغير ويكفي في أب وجد العدالة الظاهرة لكن لو طلب من الحاكم أن يسجل

في ترتيب الاولياء نهاية ومعنى (قوله وخرج) الى قوله أي بالنسبة في المغنى والنهاية (قوله فلا ولاية الخ) قال في شرح العباب لعدم تيقن حياتهم أي الاجنة وبه صرح في الفرائض في القاضى ومثله البقية وكان المراد بسلب ولاية القاضى عن ماله - م سلبها بالنسبة لنحو التجارة بخلاف نحو الحفظ والتعهد وفعل المصلحة لا لا ثقة فمن الواضح أن هذا يكون لقاضى بلد المال انتهى وقوله وبه صرح في الفرائض في القاضى هو كذلك وقوله ومثله البقية يشكك عليه صحة الايصاء على الجمل فان أجيب بما ذكر في هذا الشرح من قوله ولا ينافيه الخ فهو بعيد خصوصاً مع ما صرح به في باب الوصية في بحث صحة الوصية للعمل من قوله ويقبل الوصية ولو قبل انفصاله على المعتد وليه بتقدير خروجه اهـ وكان يمكن عدم الحاق البقية بالحاكم ومثله أمينه فيزول اشكال التناهي اهـ سم (قوله لهؤلاء) في نسخة له أي للقاضى ولا يناسبها قوله ولا ينافيه الخ اذ لا حاجة للاعتذار عن صحة الايصاء مع اختصاص نفي الولاية بالقاضى اهـ سم (قوله لا لحفظ) ينبغي أن يلحق به التصرف فيه عند خوف الهلاك اهـ سيد عمر ومر عن سم عن شرح العباب ما صرح به (قوله ولا ينافيه) أي قوله فلا ولاية لهؤلاء الخ (قوله كفى النكاح) الى قوله وأخذ في النهاية (قوله كفى النكاح) أي قياساً عليه (قوله كالتقاضى) أي كتصرفه (قوله ومر) أي آتفاً (قوله اذا فقد الخ) أي حساً أو شرعاً (قوله أو وجد حاكم جائر الخ) ظاهر اطلاقه ولو نصبه الامام عالم الجور (قوله وأخذ من) أي من قول الجرجاني (قوله على مال غائب) بالاضافة (قوله جاز) أي ووجب بدليل ما بعده ولانه جواز بعد الامتناع فيصدق الوجوب (قوله ومنه) أي من الحفظ قول المتز (ويتصرف الولي) أي أباً أو غيره (بالمصلحة) أي وجوباً بنهاية ومعنى (قوله لقوله تعالى) الى قوله وقال في النهاية والمغنى (قوله واستمناؤه الخ) فلو ترك استمناؤه مع القدرة عليه وصرف ماله عليه في النفقة فهل يضمه أو لا فيه نظر وقياس ما يأتي فيما لو ترك عمارة العقار حتى خرب الضمان وقد يفرق بأن ترك العمارة يؤدي الى فساد المال وترك الاستمناؤه انما يؤدي الى عدم التحصيل وان ترتب عليه ضياع المال في النفقة اهـ ع ش ولعل الفرق هو الظاهر لا سيما على مختار الشارح والمغنى الآتي في ترك عمارة العقار من عدم الضمان خلافاً للنهاية ثم رأيت في الجمل ما نصه المعتدل لا ضم ان اهـ (قوله ان أمكنه) قال القليوبي ويتصرف الولي وجوباً ولو بالزراعة حيث رآها ولا بغيره عز نص غيره عنه ولو باجرة مثله من مال المحجور عليه أو رفع الامر لحاكم يفعل ما فيه المصلحة وللولى غير الحاكم أن يأخذ من مال المحجور قدر أقل الامر من اجرة مثله وكفايته فان نقص عن كفاية الأب أو الجد النفقة فله اتمام كفايته ولا يتوقف في أخذ ذلك على حاكم ويمتنع على الحاكم الأخذ

لهما احتجاً الى البينة بهما على الوجه ومعنى الاكتفاء بالظاهر جواز ترك الحاكم له - معاً على الولاية ويشترط الباطنة مع عدم العداوة في وصي وقيم (قوله وخرج بالصبي الجنين فلا ولاية الخ) قال في شرح العباب لعدم تيقن حياتهم أي الاجنة وبه صرح في الفرائض في القاضى ومثله البقية وكان المراد بسلب ولاية القاضى عن ماله م سلبها بالنسبة لنحو التجارة بخلاف نحو الحفظ والتعهد وفعل المصلحة لا لا ثقة فمن الواضح أن هذا يكون لقاضى بلد المال انتهى وقوله وبه صرح في الفرائض في القاضى هو كذلك وقوله ومثله البقية يشكك عليه صحة الايصاء على الجمل فان أجيب بما ذكر في هذا الشرح من قوله ولا ينافيه الخ فهو بعيد خصوصاً مع ما صرح به في باب الوصية في بحث صحة الوصية للعمل من قوله ويقبل الوصية ولو قبل انفصاله على المعتد وليه بتقدير خروجه اهـ وكان يمكن عدم الحاق البقية بالحاكم ومثله أمينه فيزول اشكال التناهي اهـ سم (قوله لهؤلاء) في نسخة له أي للقاضى ولا يناسبها قوله ولا ينافيه الخ اذ لا حاجة للاعتذار عن صحة الايصاء مع اختصاص نفي الولاية بالقاضى اهـ سم (قوله لا لحفظ) ينبغي أن يلحق به التصرف فيه عند خوف الهلاك اهـ سيد عمر ومر عن سم عن شرح العباب ما صرح به (قوله ولا ينافيه) أي قوله فلا ولاية لهؤلاء الخ (قوله كفى النكاح) الى قوله وأخذ في النهاية (قوله كفى النكاح) أي قياساً عليه (قوله كالتقاضى) أي كتصرفه (قوله ومر) أي آتفاً (قوله اذا فقد الخ) أي حساً أو شرعاً (قوله أو وجد حاكم جائر الخ) ظاهر اطلاقه ولو نصبه الامام عالم الجور (قوله وأخذ من) أي من قول الجرجاني (قوله على مال غائب) بالاضافة (قوله جاز) أي ووجب بدليل ما بعده ولانه جواز بعد الامتناع فيصدق الوجوب (قوله ومنه) أي من الحفظ قول المتز (ويتصرف الولي) أي أباً أو غيره (بالمصلحة) أي وجوباً بنهاية ومعنى (قوله لقوله تعالى) الى قوله وقال في النهاية والمغنى (قوله واستمناؤه الخ) فلو ترك استمناؤه مع القدرة عليه وصرف ماله عليه في النفقة فهل يضمه أو لا فيه نظر وقياس ما يأتي فيما لو ترك عمارة العقار حتى خرب الضمان وقد يفرق بأن ترك العمارة يؤدي الى فساد المال وترك الاستمناؤه انما يؤدي الى عدم التحصيل وان ترتب عليه ضياع المال في النفقة اهـ ع ش ولعل الفرق هو الظاهر لا سيما على مختار الشارح والمغنى الآتي في ترك عمارة العقار من عدم الضمان خلافاً للنهاية ثم رأيت في الجمل ما نصه المعتدل لا ضم ان اهـ (قوله ان أمكنه) قال القليوبي ويتصرف الولي وجوباً ولو بالزراعة حيث رآها ولا بغيره عز نص غيره عنه ولو باجرة مثله من مال المحجور عليه أو رفع الامر لحاكم يفعل ما فيه المصلحة وللولى غير الحاكم أن يأخذ من مال المحجور قدر أقل الامر من اجرة مثله وكفايته فان نقص عن كفاية الأب أو الجد النفقة فله اتمام كفايته ولا يتوقف في أخذ ذلك على حاكم ويمتنع على الحاكم الأخذ

وخرج بالصبي الجنين فلا ولاية لهؤلاء على ماله مادام محتجاً أي بالنسبة للتصرف فيه لا لحفظه ولا ينافيه ما يأتي من صحة الايصاء عليه ولو مستقلاً لان المراد كما هو ظاهر أنه اذا ولد بان صحة الايصاء (ولا تلى الام في الاصح) كفى النكاح ومر أنه اذا فقد الاولياء تصرف لصحاء بلد المحجور في ماله كالتقاضى وعليه يحمل قول الجرجاني اذ لم يوجد له ولي أو وجد حاكم جائر وجب على المسلمين النظر في مال المحجور وتولى حفظه اهـ وأخذ من ومن مسائل أخرى ان من خاف على مال غائب من جائر ولم يمكن أن يخلصه منه الا بالبيع جاز له بيعه لوجوب حفظه ومنه بيعه اذا تعين طريقاً في خلاصه (ويتصرف الولي بالمصلحة) لقوله تعالى الا بالتي هي أحسن فبمتنع تصرف لا خير فيه ولا شر كما صرح به جمع ويلزمه حفظ ماله واستمناؤه قدر النفقة والزكاة والموت ان أمكنه

لا المبالغة فيه وقال العراقيون ان الاستثناء (١٨٠) كذلك مندوب ولا يلزمه أن يقدمه على نفسه وله السفر به في طريق آمن المقصد آمن

مطلقا اه يجزى وقال ع ش وخرج بالولي غيره كالأولى الذي لم يجعل له موكله شيئا على عمله فليس له الأخذ لما يأتي أن الولي اذا جازله الأخذ لانه أي اخذ تصرف في مال من لا يمكن معاقبته وهو يفهم عدم جواز أخذ الوكيل لا مكان مراجعته موكله في تقدير شيء له أو عزله من التصرف ومنه يؤخذ امتناع ما يقع كشيء من اختيار شخص جاذق لشراعتنا في شتره بأقل من قيمته لحذقه ومعرفة ما اخذ لنفسه تمام القيمة مع ذلك بانه هو الذي وفره لحذقه وبانه فوث على نفسه أيضا من كان يمكنه فيه الاكتساب فيجب عليه رد ما بقي لما له كما اذا ذكر من امكان مراجعة الخ فتنبه له فانه يقع كثيرا اه (قوله لا المبالغة فيه) أي في الاستثناء (قوله ان الاستثناء كذلك) أي بالمبالغة قاله الكردى والمتبادر ان المبالغة فيه قوله قدر النفقة الخ فلا يرجع (قوله ولا يلزمه أن يقدمه الخ) قال في شرح الروض وليس عليه أن يشترى له الا بعد استغنائه عن الشرع لنفسه فان لم يستغن عنه قدم نفسه انتهى اه كردى (قوله وله السفر) عبارة المغنى والنهاية وله أن يسافر بمال الصبي والمجنون وقت الامن والتسفير به مع ثقول بلا ضرر ورقمن نحو حريق أو نهب لان الصلحة قد تقتضى ذلك لافي نحو بحر وان ثبتت السلامة لانه مظنة عدمها اه قال ع ش قوله وان غلبت الخ طاهره ولو تعين طريقا وهو كذلك حيث لم تدع ضرورة الى التسفير به اه (قوله من يقتض) أي وهو أمين وموثر اخذ. اذا ما يأتي (قوله وهو الاولى) فهو مخير على خلاف قوله فيما بعده فان تعذر أو دعه والفرق لا يخفى اه سم (قوله فان تعذرا) أي الاقراض والايديع (قوله والقاضي) الى قوله لا ما أخرجه في النهاية والى قوله نعم في المغنى (قوله مطلقا) أي عند الخوف وعدمه (قوله منه) أي من الولي (ماله) أي الصبي (قوله وعقار الخ) عطف على ما احتججه (قوله بل شرع عقار الخ) كما قاله الماوردي ومجمله عند الامن عليه من جور سلطان أو غيره أو خراب للعقار ولم يجز له نقل خارج نهاية ومغنى (قوله لتوقع زيادة) أي توقع اقراضه اه ع ش (قوله مامر) أي من لزوم القسم والانفساخ بنفسه عند عدمه (قوله ويضمن ورق الخ) أي حيث حرت العادة بانه يجبني ويتنفع به اه ع ش (قوله لا ما أخرجه الخ) وفاقا للمغنى وشرح الروض ونحسلا فالله في النهاية ووافقه سم عبارة قوله اجارته وعمارته الوجه الضمان فيهما لانه يلزمه حفظ المال ودفع متلفاته كالوديعة اه وقال ع ش قوله مر حتى خرب فضيته أنه لو لم يخرب لا يلزمه الاجرة التي فوته باعدهم الايجار والظاهر أنه ليس بقيد كما يؤخذ من كلام سم فيضمن وان لم يخرب ومثل ذلك الناطر على الوقف اه (قوله فهو كترك تلقيح النخل الخ) وفي سم بعد نقل ما وافقه عن شرح الروض ما نصه وأقول بل الوجه الضمان فيهما أي في ترك الاجارة وترك العمارة بل ويحب في ترك تلقيح مع الامكان اه عبارة ع ش أما لو غلب على الظن فساده عند عدم التلقيح اتجه الضمان اه (قوله أن يضمن) فاعل ينبغي (قوله البدي) أي التعدي (قوله لا يضمن من الثلاثي) ببناء الفاعل فالضمير للولي أو ببناء المفعول فالضمير للموصول (قوله بترك سقيه) متعلق ببيضمن والضمير للمجرور والموصول (قوله الشجر) مفعول عند (قوله واعترض الخ) الاعتراض أوجه اه سم (قوله بلانها) أي الاشجار (قوله وله بل) الى التبيين في النهاية والمغنى الا قوله وسيأتي الى قال (قوله بذل شي الخ) أي وان كان ما يبيذه كثير بحيث يكون التفاوت بينهما وبين ما يسترجعه من الظالم قليلا اه ع ش (قوله كما أتى به الخ) معتمد اه ع ش (قوله ارض الخ) عبارة النهاية والمغنى بياض ارض

مطلقا اه يجزى وقال ع ش وخرج بالولي غيره كالأولى الذي لم يجعل له موكله شيئا على عمله فليس له الأخذ لما يأتي أن الولي اذا جازله الأخذ لانه أي اخذ تصرف في مال من لا يمكن معاقبته وهو يفهم عدم جواز أخذ الوكيل لا مكان مراجعته موكله في تقدير شيء له أو عزله من التصرف ومنه يؤخذ امتناع ما يقع كشيء من اختيار شخص جاذق لشراعتنا في شتره بأقل من قيمته لحذقه ومعرفة ما اخذ لنفسه تمام القيمة مع ذلك بانه هو الذي وفره لحذقه وبانه فوث على نفسه أيضا من كان يمكنه فيه الاكتساب فيجب عليه رد ما بقي لما له كما اذا ذكر من امكان مراجعة الخ فتنبه له فانه يقع كثيرا اه (قوله لا المبالغة فيه) أي في الاستثناء (قوله ان الاستثناء كذلك) أي بالمبالغة قاله الكردى والمتبادر ان المبالغة فيه قوله قدر النفقة الخ فلا يرجع (قوله ولا يلزمه أن يقدمه الخ) قال في شرح الروض وليس عليه أن يشترى له الا بعد استغنائه عن الشرع لنفسه فان لم يستغن عنه قدم نفسه انتهى اه كردى (قوله وله السفر) عبارة المغنى والنهاية وله أن يسافر بمال الصبي والمجنون وقت الامن والتسفير به مع ثقول بلا ضرر ورقمن نحو حريق أو نهب لان الصلحة قد تقتضى ذلك لافي نحو بحر وان ثبتت السلامة لانه مظنة عدمها اه قال ع ش قوله وان غلبت الخ طاهره ولو تعين طريقا وهو كذلك حيث لم تدع ضرورة الى التسفير به اه (قوله من يقتض) أي وهو أمين وموثر اخذ. اذا ما يأتي (قوله وهو الاولى) فهو مخير على خلاف قوله فيما بعده فان تعذر أو دعه والفرق لا يخفى اه سم (قوله فان تعذرا) أي الاقراض والايديع (قوله والقاضي) الى قوله لا ما أخرجه في النهاية والى قوله نعم في المغنى (قوله مطلقا) أي عند الخوف وعدمه (قوله منه) أي من الولي (ماله) أي الصبي (قوله وعقار الخ) عطف على ما احتججه (قوله بل شرع عقار الخ) كما قاله الماوردي ومجمله عند الامن عليه من جور سلطان أو غيره أو خراب للعقار ولم يجز له نقل خارج نهاية ومغنى (قوله لتوقع زيادة) أي توقع اقراضه اه ع ش (قوله مامر) أي من لزوم القسم والانفساخ بنفسه عند عدمه (قوله ويضمن ورق الخ) أي حيث حرت العادة بانه يجبني ويتنفع به اه ع ش (قوله لا ما أخرجه الخ) وفاقا للمغنى وشرح الروض ونحسلا فالله في النهاية ووافقه سم عبارة قوله اجارته وعمارته الوجه الضمان فيهما لانه يلزمه حفظ المال ودفع متلفاته كالوديعة اه وقال ع ش قوله مر حتى خرب فضيته أنه لو لم يخرب لا يلزمه الاجرة التي فوته باعدهم الايجار والظاهر أنه ليس بقيد كما يؤخذ من كلام سم فيضمن وان لم يخرب ومثل ذلك الناطر على الوقف اه (قوله فهو كترك تلقيح النخل الخ) وفي سم بعد نقل ما وافقه عن شرح الروض ما نصه وأقول بل الوجه الضمان فيهما أي في ترك الاجارة وترك العمارة بل ويحب في ترك تلقيح مع الامكان اه عبارة ع ش أما لو غلب على الظن فساده عند عدم التلقيح اتجه الضمان اه (قوله أن يضمن) فاعل ينبغي (قوله البدي) أي التعدي (قوله لا يضمن من الثلاثي) ببناء الفاعل فالضمير للولي أو ببناء المفعول فالضمير للموصول (قوله بترك سقيه) متعلق ببيضمن والضمير للمجرور والموصول (قوله الشجر) مفعول عند (قوله واعترض الخ) الاعتراض أوجه اه سم (قوله بلانها) أي الاشجار (قوله وله بل) الى التبيين في النهاية والمغنى الا قوله وسيأتي الى قال (قوله بذل شي الخ) أي وان كان ما يبيذه كثير بحيث يكون التفاوت بينهما وبين ما يسترجعه من الظالم قليلا اه ع ش (قوله كما أتى به الخ) معتمد اه ع ش (قوله ارض الخ) عبارة النهاية والمغنى بياض ارض يناسبها قوله ولا ينافيه الخ اذا حاجته لا اعتذار عن صحة الايصاع مع اختصاص نفي الولاية بالقاضي (قوله وهو الاولى) فهو مخير على خلاف قوله فيما بعده فان تعذر أو دعه والفرق لا يخفى (قوله اجارته وعمارته) الوجه الضمان فيهما لانه يلزمه حفظ المال ودفع متلفاته كالوديعة وعبارته شرح الروض قال الرويانى ولو ترك عمارة عمارة حتى خرب مع القدرة أم وهل يضمن كافي ترك علف الدابة ولا كافي ترك التلقيح وجهان بلان فيما لو ترك ايجاره مع القدرة أو وجههما عدم الضمان فيهما ويقارن ترك العلف بان فيه ما تلافى روح بخلاف ما هتا انتهى وأقول بل الوجه الضمان فيهما بل ويحب في ترك التلقيح مع الامكان (قوله واعترض)

البحر مما لا يضمن بترك سقيه الشجر واعترض بانها كالوداب ورد بما تقر من الفرق بين ذي الروح وغيره وله بل عليه كما هو ظاهر بذل شي من ماله لتخليص بقيته من ظالم وله كما أتى به ابن الصلاح ايجار ارض بسنانه بما يفي عنه بها وقيمة الثمر

ثم يساق به على شجرة بسهم من ألف للبيتم والباقي للمسته آخر ومما أتى ما فيه في المساقاة قال الماوردي ولا يشتري ما يخاف فسادَه وإن كان مربحا
(تنبه) أخذ الأسنوي من منعهم أركاب ماله البحر منع أركابه أيضا وأركاب الحامل (١٨١) قال بل أولى لأن حرمة النفس آكد والبهائم

بستانه بأجرة وافية بمقدار منفعة الأرض وقيمة الثمر الخ اه قوله مر وقيمة الثمر أي وقت طلبها وبيعها
على ما خزن به العادة الغالبة فيه اه ع ش (قوله ثم يساق به على شجرة) أي يساق إلى الولي المستأجر على شجر
البستان اه كردهي (قوله ما يخاف فسادَه) عبارة النهاية والمعنى ما يسرع فسادَه اه قال ع ش
ظاهره وإن أمكن بيعه عاجلا قبل خسبته فسادَه وينبغي خلافه حيث غلب على ظنه بيعه قبل ذلك بحسب
العادة وعليه فالواخلاف فلا ضمان لأن فعله صدر بناء على المصلحة الظاهرة وهو كاف اه وقوله وينبغي
إلى قوله وعليه في السيد عر ما وافقه (قوله والبهائم) أي التي لا يربح الصبي اه ع ش (قوله وردوه الخ)
اعتمده المغني والنهاية أيضا عبارة ما قال الأسنوي ولا يركب الصبي البحر وإن غابت سلامته كاله وقرئ غيره
بأنه انحصر ذلك في ماله لما فاته غرض ولا يته عليه في حقه وتتميمه بخلافه فيجوز أن يركبه البحر إذا
غابت السلامة كما يجوز أركاب نفسه وان غرق انظر والمواب كما قال الأنرعي عدم تحرير أركاب البهائم
والأرقاع والحامل عند غلبة السلامة متخلفا للأسنوي في الجميع اه (قوله في ذلك) أي في أركاب ماله البحر
(قوله ولم يروا) أي لم ينظر الأصحاب (قوله ويؤيد ذلك) أي الفرق بين نفس الصبي وماله (قوله نظيره الخ)
مفعول لم يشتروا قول المتن (دوره) أي الصبي وماله المجنون والسفيه من ماله ومغني (قوله مثلا) أي
ومساكنه (قوله لقلة) أي قوله ويظهر في النهاية والمغني (قوله بنقصه) بضم النون أي ما انتقص من البنين
قول المتن (والآخر) هذا في البلاد التي يعرفها وجود الحارة فإن كان في بلد توجد الحارة فيه نهى أولى
من الآخر لأنهم أكثر بقاء واقبل مؤتمنه ومغني (قوله فالواو) تقرير على ما يفيد لتعليل (قوله
هذا) أي ما ذكره من اشتراط كون البناء بالطين والآخر (قوله ما عليه النص والجمهور) وهو المعتمد
اه نهاية (قوله عادة البلد) الوجه جواز اتباعها عند المصلحة انتهى مر انتهى سم على ج ومثله
على منهج ويمكن حمل كلام الشارح مر على ما إذا لم تقتض المصلحة الجري على عادة البلد فلا تنافي بين كلامه
هنا وما نقله عنه سم اه ع ش (قوله وهو الأوجه الخ) عبارة المغني واختار كثير من الأصحاب جواز البناء
على عادة البلد كيف كان واختاره الروياني واستحسنه الشاشي والقاب إليه أميل اه أقول ولي به أسوة في
ذلك بل يكاد أن يقطع به في بلاد لا يقيم فيها غير اللبن أو تسكن المون في غيره ولا يحتسب مال المولى فلولم يخصص
باعتبار العادة لادى إلى تألف العقار وتعطاه وهذا مما أباه محاسن الشريعة وقواعد المذهب اه سيد
عمر (قوله دوره) أي التي تهدم بعض جذرائها اه ع ش (قوله ليس كذلك) عبارة المغني وليس مرادها
وعبارة النهاية وكما يجوز بناء عقاره يجوز ابتداء بنائه اه أو يشتري له أرضا خالية من البناء ثم يبيعه
فيها اه ع ش (قوله لكن إن ساوى الخ) الوجه جواز البناء إذا كانت المصلحة فيه وإن لم يساوم صرفه اه
سم (قوله والشراء الخ) أي والحال أن الشراء الخ (قوله واشترط مساواته الخ) أي فلا يشترط ذلك اه
ع ش عبارة الجبري فالعقد أنه ليس بشرط زيادي اه قول المتن (الاحاجة) وكبيع العقار بغير ما يستحق
منفعة مدة طويلة على خلاف العادة في إيجار مثله والمراد بما يستحق منفعته ما أوصى له به أو كان مستحقا له
بأجرة أما الموقوف عليه فينبغي الرجوع فيه بشرط الواقف اه ع ش (قوله تكوف ظالم) أي قوله ويظهر
في المغني وإلى قول المتن ظاهرة في النهاية الأقوله ويظهر إلى المتن (قوله أو خرابه) أي خوف خرابه (قوله
أو عارة الخ) عطف على الخوف (قوله أو لنقصته) وقوله لا تأتي أول كونه الخ معطوفان على الحاجة وكان
الأولى حذف اللام عطفًا على الخوف (قوله غيره) أي غير العقار (قوله أو رأى المصلحة) عطف على لم يجد

بستانه بأجرة وافية بمقدار منفعة الأرض وقيمة الثمر الخ اه قوله مر وقيمة الثمر أي وقت طلبها وبيعها
على ما خزن به العادة الغالبة فيه اه ع ش (قوله ثم يساق به على شجرة) أي يساق إلى الولي المستأجر على شجر
البستان اه كردهي (قوله ما يخاف فسادَه) عبارة النهاية والمعنى ما يسرع فسادَه اه قال ع ش
ظاهره وإن أمكن بيعه عاجلا قبل خسبته فسادَه وينبغي خلافه حيث غلب على ظنه بيعه قبل ذلك بحسب
العادة وعليه فالواخلاف فلا ضمان لأن فعله صدر بناء على المصلحة الظاهرة وهو كاف اه وقوله وينبغي
إلى قوله وعليه في السيد عر ما وافقه (قوله والبهائم) أي التي لا يربح الصبي اه ع ش (قوله وردوه الخ)
اعتمده المغني والنهاية أيضا عبارة ما قال الأسنوي ولا يركب الصبي البحر وإن غابت سلامته كاله وقرئ غيره
بأنه انحصر ذلك في ماله لما فاته غرض ولا يته عليه في حقه وتتميمه بخلافه فيجوز أن يركبه البحر إذا
غابت السلامة كما يجوز أركاب نفسه وان غرق انظر والمواب كما قال الأنرعي عدم تحرير أركاب البهائم
والأرقاع والحامل عند غلبة السلامة متخلفا للأسنوي في الجميع اه (قوله في ذلك) أي في أركاب ماله البحر
(قوله ولم يروا) أي لم ينظر الأصحاب (قوله ويؤيد ذلك) أي الفرق بين نفس الصبي وماله (قوله نظيره الخ)
مفعول لم يشتروا قول المتن (دوره) أي الصبي وماله المجنون والسفيه من ماله ومغني (قوله مثلا) أي
ومساكنه (قوله لقلة) أي قوله ويظهر في النهاية والمغني (قوله بنقصه) بضم النون أي ما انتقص من البنين
قول المتن (والآخر) هذا في البلاد التي يعرفها وجود الحارة فإن كان في بلد توجد الحارة فيه نهى أولى
من الآخر لأنهم أكثر بقاء واقبل مؤتمنه ومغني (قوله فالواو) تقرير على ما يفيد لتعليل (قوله
هذا) أي ما ذكره من اشتراط كون البناء بالطين والآخر (قوله ما عليه النص والجمهور) وهو المعتمد
اه نهاية (قوله عادة البلد) الوجه جواز اتباعها عند المصلحة انتهى مر انتهى سم على ج ومثله
على منهج ويمكن حمل كلام الشارح مر على ما إذا لم تقتض المصلحة الجري على عادة البلد فلا تنافي بين كلامه
هنا وما نقله عنه سم اه ع ش (قوله وهو الأوجه الخ) عبارة المغني واختار كثير من الأصحاب جواز البناء
على عادة البلد كيف كان واختاره الروياني واستحسنه الشاشي والقاب إليه أميل اه أقول ولي به أسوة في
ذلك بل يكاد أن يقطع به في بلاد لا يقيم فيها غير اللبن أو تسكن المون في غيره ولا يحتسب مال المولى فلولم يخصص
باعتبار العادة لادى إلى تألف العقار وتعطاه وهذا مما أباه محاسن الشريعة وقواعد المذهب اه سيد
عمر (قوله دوره) أي التي تهدم بعض جذرائها اه ع ش (قوله ليس كذلك) عبارة المغني وليس مرادها
وعبارة النهاية وكما يجوز بناء عقاره يجوز ابتداء بنائه اه أو يشتري له أرضا خالية من البناء ثم يبيعه
فيها اه ع ش (قوله لكن إن ساوى الخ) الوجه جواز البناء إذا كانت المصلحة فيه وإن لم يساوم صرفه اه
سم (قوله والشراء الخ) أي والحال أن الشراء الخ (قوله واشترط مساواته الخ) أي فلا يشترط ذلك اه
ع ش عبارة الجبري فالعقد أنه ليس بشرط زيادي اه قول المتن (الاحاجة) وكبيع العقار بغير ما يستحق
منفعة مدة طويلة على خلاف العادة في إيجار مثله والمراد بما يستحق منفعته ما أوصى له به أو كان مستحقا له
بأجرة أما الموقوف عليه فينبغي الرجوع فيه بشرط الواقف اه ع ش (قوله تكوف ظالم) أي قوله ويظهر
في المغني وإلى قول المتن ظاهرة في النهاية الأقوله ويظهر إلى المتن (قوله أو خرابه) أي خوف خرابه (قوله
أو عارة الخ) عطف على الخوف (قوله أو لنقصته) وقوله لا تأتي أول كونه الخ معطوفان على الحاجة وكان
الأولى حذف اللام عطفًا على الخوف (قوله غيره) أي غير العقار (قوله أو رأى المصلحة) عطف على لم يجد

الاعراض أوجه (قوله النص والجمهور) وهو المعتمد مر اه (قوله عادة البلد) الوجه جواز
اتباعها عند المصلحة مر (قوله لكن إن ساوى مصرفه) الوجه جواز البقاء إذا كانت المصلحة فيه وإن لم

لا يتسدى بنائه وليس كذلك لكن إن ساوى مصرفه ولم يجد عقارا يباع فإن وجدته والشراء أحظ تعين الشراء قال جمع واشترط مساواته
لمصرفه في غاية الندرة وهو في التحقيق منع للبناء (ولا يبيع عقاره) لأنه أنفع وأسلم مما عداه (الاحاجة) تكوف ظالم أو خرابه أو عارة بقيمة
أملأه أو لنقصته وليس له غيره ولم يجد مرقضا أو رأى المصلحة في عدم القرض أو لكونه بغير بلد ويحتاج لكثر مؤنة أن يتوجه لا يجار

وقبض غلته ويظهر ضبط هذه الكثرة بان تستغرق أجرة العقار أو قريبا منها بحيث لا يبقى منها الا ما لا وقع له عرفا (أو غبطة) كمثل خراج مع قلة ريعه ولا يشتري له مثل هذا أو رغبة نحو جار (١٨٢) فيه باكثر من ثمن مثله وهو يحدد مثله باقل أو خيرا منه بذلك الثمن ونحوه في جوع

أصله في هبته ولو بثمن المثل ودخول هـ ذافي الغبطة ظاهر اذ هي لغة حسن الحال وأقنى القفال في ضيعة يتيم يستأصل خراجها له ان لوليه بيعها ولو بدرهم لانه المصلحة وأخذ منه الا ذرى ان له بيع كل ما خيف هلاكه بدون ثمن مثله للأضرورة وألحق بذلك ما لو غلب على ظنه غصبه ولو بقي (ظاهرة) فيه بزيادة على أصله وبقيته كتبهما والذي فسرهما به ما سرق قال الامام وضابط تلك الزيادة أن لا يستهين بها العتلاء بالنسبة لشرف العقار وألحق به البنديجي الاواني المعدة للقبية من صفر وغبره وبقيته أمواله لا بد فيها أيضا من حاجة أو غبطة لكن تكفي حاجة يسيرة ورجح قليل بل بحث في التوشيع جواز بيع ما لا يعد للقبية ولم يحتاج اليه بدون ربح وحاجة اذ يبيع ببقيةه مصلحة وبحث بالبالي أن مال التجارة كذلك قال بل لو رأى البائع باقل من رأس المال يشتري بالثمن ما هو مظنة الربح جاز نعم له صوغ حل لوليه وان نقصت قيمته وجزء منه وصبح ثياب وتقطيعها وكل ما رغب في نكاحها أو بقاته أي غما تقتضيه المصلحة لا تقتضيها وبما لها سواء في ذلك

معرضا (قوله) ويظهر ضبط هذه الكثرة الخ لا يخفى ما في هذا الضبط من المبالغة وقد يقال اعتبار الضبط الذي كثر وانما هو ليصح جعله من قسم الحاجة حتى لو تيسر بيعه واستبدل عقار ببلده يكون مغله أكثر من مغل ذلك بعد المأون صح وكان من قسم الغبطة الا أن الحاجة ثم لا يظهر جعل هذا من مثل الحاجة وما يأتي من نقل الخراج مع قلة الريع من مثل الغبطة اه سيد عمر (قوله لكثرة مؤنة) عبارة المغنى والنهاية الى مؤنة في توجب من يجمع الغلة فيبيعه ويشتري بثمنه او يبي ببلد اليتم مثله اه قال ع ش أي مؤنة لها وقع بالنسبة لما يحصله من الغلة اه (قوله بان تستغرق) أي المؤنة (قوله او قريبا) أي أو تكون المؤنة قريبا من الاجرة (قوله مع قلة ريعه) أي غلته (قوله أو رغبة الخ) عطف على نقل الخ (قوله نحو جار الخ) أي كشريك (قوله ولو بثمن المثل) بل بأقل كما يأتي آنفا عن الاذرى (قوله ان لوليه الخ) بل القياس الوجوب لوجوب مراعاة المصلحة اه سم (قوله لانه المصلحة) ومثله ما عتبه بالباي في مصر تام أن ما حارب من الاوقاف لا يعمر فتجوز اجارة أرضه لمن يعمرها بأجرة وان قلت الاجرة التي ياخذها وطالت مدة الاجارة حيث لم يوجد من يستأجر بزيادة عليها ثم بعد ذلك على الناظر مرفعه في مصارفه الموقوف عليها اه ع ش (قوله وأخذ منه) أي من القنوى (قوله وألحق بذلك) أي بما خيف هلاكه في جواز البيع بدون ثمن له بل في وجوبه على مقتضى ما مر عن سم آنفا (قوله والذي فسرهما) أي فسر الشيطان الغبطة به ما مر وهو قوله كتنقل خراجها الخ اه كردى (قوله وضابط) الى قوله بل بحث في المغنى والى المتن في النهاية الا أنهم لم ترض ببحث التوشيع (قوله تلك الزيادة) أي السابقة في تفسير الغبطة الظاهرة اه رشيدى أي بقوله مر كيعبر بزيادة على ثمن مثله وهو يحدد مثله ببعضه أو خيرا منه بكمه عبارة الكردى أي الزيادة المفهومة من قوله باكثر من ثمن مثله اه وعبارة سم عبارة كثر الاستاذ عقب قول المصنف أو غبطة ظاهرة بأن رغب فيه باكثر من ثمن المثل بزيادة لا يستهين العقل الخ اه وما ل هذه العبارات الثلاث واحد (قوله وألحق به الخ) أي بالعقار في أن الاتباع الحاجة أو غبطة ظاهرة (قوله من صفر) اسم للنحاس اه ع ش وهو تفسير مراد والا فالصفر اسم نوع من النحاس يكون لونه أصفر (قوله وبقيته أمواله) أي ما عدا العقار وأواني القبية نهاية ومغنى وفي سم قال في شرح المنهج أي ما عدا مال التجارة انتهى وقضيته مخالفة لبحث البالي الا أن اه (قوله لا بد فيها الخ) معتمد اه ع ش (قوله أيضا) أي كالعقار والاواني (قوله حاجة يسيرة الخ) نشر على ترتيب ألف (قوله ورجح قليل) لا تقبل خلافا لهما أي العقار والاواني وهو أوجه لما بحثه في التوشيع من جواز الخ اه نهاية قال ع ش قوله في التوشيع لابن السبكي صاحب جمع الجوامع اه أقول ما في التوشيع هو الاقرب (قوله بل بحث الخ) عبارة المغنى وينبغي كما قال ابن المقن أنه يجوز بيع أموال التجارة من غير تقييد بشئ بل لو رأى البائع الخ كما قاله بعض المتأخرين وعبارة النهاية وبحث البالي جواز بيع مال تجارته بدون رأس المال ليشتري الخ اه (قوله وجزء منه) عبارة النهاية وجزء الخ بأو بدل الواو (قوله وصبح الخ) او (قوله وتقطيعها) أي الثياب و (قوله وكل الخ) أي فعل كل الخ عطف على صوغ حل (قوله أو بقاته) أي بقاء النكاح اذا كانت متروجة (قوله سواء في ذلك) أي في الصوغ وما عطف عليه (قوله فيقع) أي الشراء (قوله فيه) أي في الشراء (قوله ويكون الخ) عطف على تكون (قوله أحل) أي أو اخف شبهة (قوله منه) أي من الطعام المخلوط ويسن

يساو مصرفه (قوله ان لوليه بيعها) بل القياس الوجوب ولو جوب مراعاة المصلحة (قوله ان لا يستهين بها العقل) عبارة كثر الاستاذ عقب قول المصنف أو غبطة ظاهرة بان رغب فيه باكثر من ثمن المثل بزيادة لا يستهين بها العقل الخ (قوله وبقيته أمواله) قال في شرح المنهج أي ما عدا مال التجارة اه وقضيته

الاصل وهو ما صرح به الوصى والقيم كما بحثه غير واحد وحى عليه أن يوزع فقال والظاهر أن للقيم شراء جهاز معتاد لها من للمسافرين غير اذن القاضي فيقع لها ويقبل قوله فيه اذ لم يكذب الخس والولى خلط طعامه بطعام موليه حيث كانت المصلحة للمولى فيه ويظهر ضبطها بان تكون كلفتهم مع الاجتماع أقل منها مع الانفراد ويكون المالان متساويين حلا لا يشبه أو مال المولى أحل وله الضيافة والطعام منه

حيث فضل المولى قدر حقه وكذا خلط أطعمه أيتام ان كانت المصلحة لكل منهم فيه (وله بيع ماله بعرض ونسيئة للمصلحة) كرجح وخوف من خيب (واذا باع نسيئة) اشترط يسار المشتري وعدالته ومن لازمه عدم مماطلة وزيادة على النقد تليق بالنسيئة وقصر الاجل عرفا (أشهد) وجوبا (على البيع وارتهن) وجوبا أيضا (به) أي بالثمن رهنا وافيًا ولا تغني عنه (١٨٣) ملاءة المشتري لانه قد يتألف احتياطا للمحجور

فان ترك واحدًا مما ذكر

بطل البيع الا اذا ترك الرهن

والمشتري موثر على ما قاله

الامام واقتضاه كلامهما

وقال السبكي الاستثناء

وضمن نعم ان باع بمضطر

لارهن معه جائز وكذا لو

تحقق تلفه وأنه لا يحفظ الا

بذم من معين بأدنى ثمن

قياسا على ما مر عن الفقهاء

ولو باع مال ولد من نفسه

نسيئة لم يحتج لارتهن وبحسب

الأذرعى تقييده بالمالي عولا

يحتاج اليه ما تقر بأن

شرط البيع نسيئة يسار

المشتري وانما لم يجب

الارتهن في اقراض ماله

اذا رأى الولي تركه لئلا يكتفه

من المطالبة أي وقت شاء

بخلافه هنا فانه قد يضيع

ماله قبل الحلول والاولى على

ما قاله الصبيداني أن لا

يرتهن في البيع لخنوب

اذا خشي على المرهون لانه

قد يرفع عنه الضمان فيضمنه له

وأفتى بعضهم بأنه يلزم الولي

بعد الرضا استخلاص ديون

المولى كعامل القراض وان

لم يكن ربح بسل أولى لان

العامل مأذون له من المالك

وهذا من جهة الشرع

ويؤيده قول البنفيسي في

فتاويه على أمين الحاكم

مطالبة من اشترى بالثمن

ويطالب الولي بثمان ما اشتراه ماله فان تلف مال المولى فان سمي المولى في العقد فهو في ذمته والا فعلى الولي الا نائب الحاكم على ما حرم به بعضهم ولو عامل له فاسدا فوجب حرقه مثل لزم الولي لتقصيره (وياخذ له بالشفعة أو يترك بحسب المصلحة) لانه مأمور بفعلها فان تعينت في الاخذ أو الترك وجب قطعها وان استوت فيه ما حرم الاخذ

للمسافر من خلط أرز وادهم وان تفاوتت أكلهم حيث كان فيهم أهلية التبرع اه نهاية قول المتن (وله) أي للمولى مطلقا أصلا وغيره (قوله كرجح الخ) نشر على ترتيب اللف عبارة المغني والنهاية كان يكرن في الأول ربح وفي الثاني زيادة الثقة أو خوف عليه من خيب أو إغارة اه (قوله اشترط) الى قوله ولا يحتاج اليه في النهاية والمغني الا قوله الا اذا ترك الى ولو باع (قوله اشترط الخ) قضيته أنه في الحال لا يشترط اليسار وكان وجهه أنه لا يسلمه المبيع حتى يقبض الثمن اه سم (قوله يسار المشتري) هل يشترط اليسار عند العقد أو يكفي عند حلول الاجل بأن كان له جهة ظاهرة محل تأمل ولعل الثاني أقرب اه سيدعمر (قوله ومن لازمه الخ) انما يظهر ان كانت أي الماطلة كبيرة فليست تأمل اه سيدعمر (قوله وافيًا) أي بالثمن (قوله ولا يغني الخ) أي الارتهن وفي النهاية والمغني ولا يجزئ الكفيل عن الارتهن اه (قوله لانه) أي المرهون (قوله احتياطا) تعليل لاشترط ما تقدم (قوله مما ذكر) أي من شروط البيع نسيئة الا اذا ترك الخ أي فلا يبطل البيع (قوله والمشتري الخ) جملة حاله (قوله على ما الخ) أي هذا الاستثناء معني على ما الخ (قوله واقتضاه) أي الاستثناء المذكور (قوله وقال السبكي الاستثناء) أي فيبطل البيع بترك الرهن ولو كان المشتري موثرا اعتمدته النهاية والمغني أيضا (قوله وضمنه) أي الولي وهو عطف على قوله يبطل البيع (قوله وضمن) سكت عن انزاله اه سم أي والظاهر عدمه الا اذا أمر على نحوه (قوله نعم) الى قوله ولو باع أقره ع ش (قوله من معين) يظهر أنه ليس بتقدير (قوله على ما مر) أي في شرح او غبطة (قوله ولو باع الخ) ولا يبيع الوصي مال نحو الطفل لنفسه ولا مال نفسه له ولا يقبضه له وليه ولو أبوا ولا يعفون عن قصاص نعم له أي الاب العفون الارش في حق المحنون الفقير بخلاف الصبي كما سيأتي ان شاء الله تعالى في الجنائيات ولا يكاتب رقيقه ولا يدره ولا يعلق عتقه بصفة ولا يطلق زوجته ولو بغور ولا يصرف ماله في السابقة ولا يشتري له الامن نفسه والاوجه كما قاله ابن الرفعة منع شراء الجوازي له للتجارة لغرر الهلاك وله أن يزرعه كما قال ابن الصباغ نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر ولا يشتري له الامن ثقة أي خوفا من خروجه مستحقا أو معيبا أخفاه البائع وقد لا يتأني التدارك بعد فلا خلاف يبطل أو قوله مر لغرر الهلاك قضية هذه العلة حريان ذلك في الحيوان طلاقه صريح في شرح الروض نقلا عن ابن الرفعة عبارته ولا يظهر جواز شراء الحيوان له للتجارة لغرر الهلاك اه (قوله لم يحتج لارتهن) الاقتصار عليه يدل على الاحتياج للاشهاد اه سم (قوله بخلافه هنا) أي في البيع نسيئة (قوله والاولى) الى قوله ويؤيده أقره ع ش (قوله أن لا يرتهن الخ) خبر والاولى (قوله استخلاص ديون المولى) أي الحادثة في ولايته كما يفيد ما بعده (قوله على أمين الحاكم) خبر مقدم لقوله مطالبة من الخ (قوله الولي) نائب فاعل بطالب (قوله فان سمي الخ) هذه الجملة الشرطية جواب فان تلف الخ (قوله المولى) مفعول سمي المستند الى ضمير الولي (قوله فهو في ذمته) أي فالثمن في ذمة المولى (قوله فعلى الولي) هل المراد أنه ينقلب للمولى وظاهره لانه لا يرجع على المولى اه سم أقول قضية ما تقدم في شرح غبطة طاهرة من قبول قول القيم في شراء الجهاز اولى بقبول قوله هنا ورجوعه على موليه فليراجع (قوله ولو عامل له فاسدا الخ) أي لو عقد الولي اولى عقد فاسدا فوجب بسبب هذا العقد حرقه مثل للمعقود عليه اه كردي (قوله لانه) الى المتن في النهاية

مخالفة بحث البالسبي الآتي (قوله انصف نسيئة) قضيته أنه في الحال لا يشترط اليسار وكان وجهه أنه لا يسلمه المبيع حتى يقبض الثمن (قوله وضمن) سكت عن انزاله (قوله لم يحتج لارتهن) الاقتصار عليه يدل على الاحتياج للاشهاد (قوله فعلى الولي) هل المراد أنه ينقلب للمولى وظاهره لا فهو لا يرجع على المولى (قوله حرم الاخذ) هو كذلك وما في بعض عبارات مما لا يفيد ذلك أو يؤهم خلافة لا بد

ويطالب الولي بثمان ما اشتراه ماله فان تلف مال المولى فان سمي المولى في العقد فهو في ذمته والا فعلى الولي الا نائب الحاكم على ما حرم به بعضهم ولو عامل له فاسدا فوجب حرقه مثل لزم الولي لتقصيره (وياخذ له بالشفعة أو يترك بحسب المصلحة) لانه مأمور بفعلها فان تعينت في الاخذ أو الترك وجب قطعها وان استوت فيه ما حرم الاخذ

وانما اختلفوا في وجوب
شراعيه آية يباع وفيه غبطة
لان الاهمال هنا يعد تغويتا
لثبوتها بخلافه ثم لانه محض
اكتساب وما فعله منهما
لمصلحة لا ينقضه المولى اذا
رشد لكن على غير الاصل
ثبوتها (و تركي ماله) وبدنه
فورا وجوبا بان كان مذهبه
ذلك وافق مذهب المولى
أم لانه قائم مقامه فان لم
يكن ذلك مذهبه فالاحتياط
كما أفق به الفقهاء أن يحسب
زكاته حتى يبلغ فخير بها
أو يرفع الامر لقاض يرى
وجوبها فيلزمه بها حتى
لا يرفع بعد لحنفى يغرمه
اياها وظاهر كلامهم أنه لا
يرفع الحنفى في الحالة الاولى
وهي ما اذا رأى الوجوب
وهو بعيد لما فيه من الخطر
عليه فالذي يظهر أنه فيها
خير بين الانحراج وان كان
فيه خطر التضمين وبين
الرفع لمن يلزمه أو بعدمه
ويخرج عنه أيضا أجرة
تعليمه وتاديبه كمر أوائل
الصلاة وما يلزمه من الاموال
بنحو كفارة ويؤدى أورش
جنايته وان لم يطلب وأفق
بعضهم بان للمولى الصلح على
بعض دين اولى اذا تعين
ذلك طريقا لتخليص ذلك
البعض كما ان له بل يلزمه
دفع بعض ماله لسلامة باقيه

٧ قوله ان لا يقال كذا بخط
الشيخ رحمه الله ولعل القلم
سها بلا والله أعلم اهـ

وكذا في المغنى الا قوله قطعا وقوله وانما الى وما فعله (قوله وانما اختلفوا الخ) أى وهم قطعوا في الشفعة
بوجوب الاخذ اذا تعينت فيه المصلحة (قوله لان الاهمال هنا) أى في الشفعة و (قوله ثم) أى في الشراء (قوله
منهما) أى من الاخذ والترك (قوله لا ينقضه المولى الخ) فان ترك المولى الاخذ بالشفعة مع وجود الغبطة فيه
ثم كمل المحجور عليه كان له الاخذ لان ترك المولى حيث لم يدخل تحت ولايته فلا يغتفر الاخذ بتركه ولو أخذ
المولى مع الغبطة ثم كمل المحجور و أراد الرد لم يمكن منه والقول قوله أى المحجور بهينه في أن المولى ترك الاخذ مع
الغبطة فيلزم المولى البينة لأبأ وجدافانه يصدق بهينه اهـ معنى زاد النهاية ولو كانت الشفعة للمولى بأن باع
لاجنبي شقة للمحجور وهو أى المولى شريكه فيه فليس له الاخذ به الا اذا توهم مساحته في البيع لرجوع
المبيع اليه بالثمن الذي باع به أمالوا شترى له شقة هو أى المولى شريكه فيه فله الاخذ اذا لزمته وظاهر أن
الكلام في غير الاب والجد أما ما قلناه من الاخذ مطلقا اهـ (قوله ثبوتها) أى المصلحة أى انبائها بالبينة قول
المتن (و تركي ماله) أى الصبي ومثله المجنون والسفيه نهاية ومعنى (قوله مذهبه ذلك) أى مذهب المولى وجوب
الزكاة (قوله مذهب المولى) كيف يتصور في الصبي أن يكون له مذهب فليتأمل الآن يقال بالتمييز يصح
التقليد وان لم يصح الاسلام وأحسن منه أن يقال محله في غير الصبي ممن بلغ سفيها ولم يثبت له رشده وفيمن
جن فان الظاهر أن الجنون لا يبطل التقليد وقول الشارح الا حتى يبلغ يشعر بان للصبي مذهبا اهـ
سيد عمر ولا يبعدان ٧ لا يقال ان مذهب الصبي مذهب والده بالتبعية كاسلامه (قوله لانه الخ) تعليل
للمتن (قوله فالاحتياط الخ) يفهم جواز الانحراج ولعله اذا كان أى الوجوب مذهب المولى اهـ سم وهو
بعيد لانه اذا لم يكن مذهبه أى الوجوب فوجه الاحتياط فليتأمل اهـ سيد عمر عبارة ع ش قضية
التعبير بالاحتياط جواز الانحراج حالا وفيه نظر فانه كيف يضع ماله فيما لا يرى أى المولى وجوبه عليه أى
على المولى فاعل المراد بالاحتياط وجوب ذلك حفظ المال للمولى عليه اهـ أقول وينافي المراد المذكور قول
الشارح أو يرفع الخ ولعل الاولى في التخاص عن الاعتراض صرف عبارة الشارح عن ظاهرها يجعل الضمير
في قوله مذهبه للمولى وفرض أن مذهب المولى الوجوب وان كان الاحتياط المذكور على هذا العمل
والغرض قد ينافي بمقادير كلامه على ما قدمنا من أن ضمير مذهبه الاول للمولى ولو جعل هو كضمير مذهبه
الثاني للمولى كما جرى عليه السيد عرف فلا اشكال أصلا ولكن كان ينبغي للشارح حينئذ أن يقول وافق
مذهب المولى الخ بحذف الميم كما يؤيده التعليل بقوله لانه قائم الخ ويحتمل أن الميم من الكتبة (قوله أو يرفع
الخ) عطف على يحسب (قوله لقاض يرى الخ) كالشافعي (قوله فيلزمه به) أى يلزم القاضى المولى بالانحراج
(قوله حتى لا يرفع بعد) أى لا يرفع الصبي بعد بلوغه (قوله أنه لا يرفع الخ) أى لا يجوز له الرفع (قوله اذا
رأى) أى المولى (قوله لما فيه من الخطر) أى في الانحراج من خطر التضمين بالرفع بعد البلوغ لحنفى (قوله
فيها) أى في الحالة الاولى (خير الخ) عبارة الجعري والاولى للولى مطلقا أى سواء كانا شافعيين أو أحدهما
شافعيان فقط رفع الامر لما كمل يلزمه بالانحراج أو عدمه حتى لا يطالب المولى عليه بعد كماله واذا لم يخرجها أخبره
بها بعد كماله قليوبى اهـ (قوله وما يلزمه) عطف على أجرة الخ (قوله وان لم يطلب) أى الارش منه ولا ينافيه
ما مر في الفلاس من أن الدين الحلال لا يجب وفاؤه الا بعد الطلب مع أن الارش دين لا ذلك ثبت بالاختيار
فتوقف وجوب ادائه على شبهة بخلاف ما هنا نهاية ومعنى قال ع ش قوله لان ذلك ثبت بالاختيار الخ يؤخذ
من هذا أن من أتلف مالا لغيره أو تعدى باستعماله وجب عليه دفع بدل ما أتلفه وأجرة ما استعمله ونحو ذلك
وان لم يطالبه صاحبه اهـ (قوله وأفق بعضهم بان للمولى الصلح الخ) يؤخذ منه بعد التأمل أن المراد جواز اقدام
المولى على ذلك للضرورة لا لصحة الصلح المذكور في نفس الامر فانهم مسكوت عنها حينئذ فلا فرق بين الاقرار
وعدمه ولا بد قول الشارح وفيه نظر الخ وان بقية ماله باقية للمدين باطنابل وظاهر اذا زال المانع وتيسر

من تأويله (قوله وانما اختلفوا) أى وقطعوا هنا أى في الشفعة بوجوب الاخذ اذا كان غبطة (قوله هنا)
أى في الشفعة (قوله فالاحتياط) يفهم جواز الانحراج ولعله اذا كان مذهب المولى (قول المصنف

وفيه نظر اذ لا بد في صحة الصلح من الاقرار اللهم الا أن يفرض خشية ضياع البعض ولو مع الاقرار ويتعين الصلح لتخليص الباقي (وينفق عليه وعلى مومنه) أي مومنه نعمة وكسوة وخدمة وغيرها مما لا بد منه (بالعرف) مما يليق بيساره واعساره قال شارح ويرجع في صفته لمبوسه الى ملبوس أبيه اه وفيه نظر لما تقر بأن النظر لما يليق بيساره وقد يكون (موسرا أو بومعسرا أو عكسه وقد يكون أبوه بزمري بنفسه فلا يكاف الولد ذلك) فان ادعى الولد بعد بلوغه (أو فاقته أو رشده أو بعد زوال تبذيره) (على الاب والجد بيها) مثلا لعقار أو غيره أو أخذ شفعة أو تركها (بلا مصلحة) ولا

بينة كما باصله وحذفه لظهوره (صدقا باليمين) لانهما لا يتهمان لو فور شفعتهما (وان ادعاه على الوصي والامين صدق هو بيمينه) لانهما قد يتهمان ومن ثم لو كانت الام وصية كانت كالاولين بعنا وفيما يأتي وكذا آباؤها والمشتري من الولي كوه وظاهر المتن أن القاضي ليس كمن ذكر وهو كذلك كما اعتمده السبكي فقال بعد تردد له الحق أن قوله مقبول بلا عيب في ان تصرفه للمصلحة وان كان معزولا لانه نائب الشرع عند تصرفه وسيعلم مما يأتي في الوديعة أن محله في قاض ثقة أمين والا كان كالوصي ويأتي آخر الوصايا أن الاوجه أن الثقة مثل الاصل والافسك الوصي وبحث الزركشي كالباقين قبول قول نحو الوصي في ان ما باع به ثمن المثل لانه من صفات البيع فإذا ثبت انه جائز البيع قبل قوله في صفته

استيفاء الحق منه كافي المسئلة المنظر به او هي دفع بعض ماله لسلامة باقيه فانه يجوز للولي الاقدام عليه لا أنه قد صحح على كونه الا تذيل هو ضامن له مطلقا على ما تقر والله أعلم اه سيد عمر وهذا فهم دقيق لا معدل عنه (قوله اذ لا بد في صحة الصلح من الاقرار) فتي أقر المدين فلا حاجة الى الصلح على البعض بل الانتظار الى كمال المحجور أولى لا مكان أخذ جميع دينه حينئذ اه كردي (قوله ويتعين الخ) بالنصب بان الضميمة عطف على خشية الخ (قوله ضياع البعض) لعل حق المقام هنا ضياع الكل وفي قوله الاتي لتخليص الباقي لتخليص البعض (قوله أي مومنه) الى قوله قال في النهاية والمغني (قوله مما لا بد منه الخ) أي باعتبار ما حوت به العادة لثله وان زاد على الحاجة وتعد من نوع أو أنواع ومنه ما يقع من التوسعة في شهر رمضان والاعباد ونحوها من مطعم وملبس اه ع ش (قوله مما يليق الخ) فان قصر اثم أو اسرف ضمن وانتهى به ومغني (قوله قال شارح يرجع في صفته الخ) يجوز أن يكون مراد الشارح المشار اليه بالصفة الهيئة لا الارتفاع والحد في قياس ولد الفقيهما يناسبه وكذا ولد الجندی وان اختلف فردا الهيئة المناسبة باليسار والاعسار من حيث النفاسة وضدها وجهه على هذا أولى من استشكاله المؤدى الى تضعيفه اه سيد عمر قول المتن (فان ادعى الخ) الظاهر ان الواو هنا ولي لان هذا التفصيل لا يعلم مما قدمه اه ع ش أي ان ادعى الصبي بعد بلوغه ورشده والجنون بعد افاقته ورشده والبلر بعد زوال تبذيره (قوله أو أخذ الخ) عطف على بيعا (قوله ولا بينة الخ) فلا مقام من لم يقبل قوله من الولي والمحجور عليه بينة بما ادعاه حكم له به اولو بعد الحلف كافي المحرر نهاية ومغني (قوله لانهما لا يتهمان) الى قوله وظاهر المتن في النهاية والمغني قول المتن (على الوصي والامين) ومثلهما القاضي اه سم عبارة النهاية والدعوى على القاضي ولو قبل عزله كالدعوى على الوصي والامين كما اقتضاه كلام التنبيه واختاره الشيخ تاج الدين القراري وهو المعتمد خلافا للسبكي اه قال ع ش قوله وهو المعتمد عبارة سم على منهج والمعتقد قبوله بيمينه ان كان باقيا على ولايته لان كان معزولا من انتهى وقوله خلافا للسبكي أي حيث قال آخر ايقبل قوله بلا تخليف ولو بعد عزله اه قول المتن (والامين) أي منصوب القاضي نهاية ومغني قول المتن (صدق هو بيمينه) وتحمل عدم قبول قول الوصي والامين في غير أموال التجارة أما في الظاهر كما قال الزركشي قبول قولهم العسر الا شهادة عليهما فيهن نهاية ومغني قال ع ش قوله لعسر الا شهادة الخ قال سم على منهج ومال مر الى التفصيل بين ما يعسر الا شهادة عليه كأن جلسا في حانوت ليبيعا شيئا فقبول قولهم ما من خير اشهاد لعسره وبين ان لا يعسر كولو أو اذ بيع مقدار كبير جلة بثمن فلا بد من الاشهاد انتهى اه (قوله ومن ثم) أي ومن أجل أن المدعى على التهمة عندما وجودا (قوله كالاولين) أي الاب والجد (قوله آباؤها) أي وامهاتم عبارة النهاية وكذا من في معناها كآبائهم اه (قوله والمشتري الخ) عبارة المغني والنهاية ودعواه على المشتري من الولي كدعواه على الولي فيقبل قوله أي المولى عليه ان اشترى من غير الاب والجد لان اشترى منهما اه وعبارة الجبري ومثل المشتري من الولي المشتري منه وهكذا من كل من وضع يده كافي الحلبي اه (قوله وظاهر المتن أن القاضي الخ) ويحتمل أن مراد المصنف بالامين ما يشمل القاضي فحكمه حكم أمينه كما اعتمده النهاية وسم دقا فالنتاج (قوله وهو ما اعتمده السبكي فقال بعد تردد الخ) وهذا هو الظاهر اه مغني (قوله أن محله) أي محل ما قاله السبكي آخر من قبول قول القاضي بلا عيب ولو بعد عزله (قوله مثل الاصل) أي فيصدق بيمينه (قوله والا كان كالوصي) أي وان لم يكن القاضي ثقة فيصدق المولى بيمينه (قوله فإذا ثبت) أي بالبيينة (أنه) أي البائع (جائز البيع) أي بكونه نحو وصي (قوله قبل قوله الخ) أي بيمينه (قوله فاحتاج) أي نحو الوصي (لثبوتها) أي ثبوت المصلحة بالبيينة ومر

على الوصي والامين) ومثلهما القاضي مطلقا

(٢٤ -) (شرواني وابن قاسم) - (خامس) لانه مدعى الصحة وأما المصلحة فهي السبب المسوغ للبيع فاحتاج لثبوتها كاحتاج الوكيل لثبوت الوكالة وقول البغوي لو قال الموكل باع بغيب فاحش صدق ردوه بانه مبني على رأيه ان القول قول مدعى الفساد والاصح تصديق الوكيل لان موكله يدعى خيانتهم والاصل عدمها مع كونه سلطه على البيع بالاذن له فيه

* (فرع) * ليس لولي أخذ شيء من مال مولى من كان غنيا مطلقا فان كان فقيرا وانقطع بسببه عن كسبه أخذ قدر نفقته عند الرافعي وزج المصنف أنه يأخذ الاقل منها ومن آخره مثله (١٨٦) واذا أيسر لم يلزمه بدل ما أخذه قال الاسنوي هذا في وصي أو أمين أما أب أو جد

فياخذ قدر كفايته اتفاقا سواء الصحيح وغيره واعترض بأنه ان كان مكتسبا لا يجب نفقته ويرد بان المعتمد أنه لا يكلف الكسب فان فرض انه اكتسب مالا يكفيه لزم فرعه تمام كفايته وحيتن فغاية الاصل هنا انه اكتسب دون كفايته فيلزم الولد تمامها فاتجه أن له أخذ كفايته البعض في مقابلة عمله والبعض اقربته وقبس بولي اليتيم فيما ذكر من جمع مالا لفلان أسير أي مثله ان كان فقيرا الا اكل منه كذا قيل والوجه أن يقال فله أقل الامرين وللاب والجد استخدام محجوره فيما لا يقابل باجرة ولا يضربه على ذلك على الوجه خلافه لمن جزم بان له ضربه عليه واعارته لذلك وخدمة من يتعلم منهما ينفعه ديناً أو دنيا وان قبل باجرة كما يعلم مما ياتي أول العربية وبحث ان علم رضا الولي كاذنه وان لولي ايجاره بنفقته وهو محتمل ان علم انه فيها مصلحة تكون نفقته أكثر من أجره عادة وأفتى المصنف بأنه لو استخدم ابن بنت لزمه أجره الى بلوغه ورشده وان لم يكرهه لانه ليس من أهل التبرع بمنفعة

عن النهاية والمغنى استثناء أموال التجارة (قوله ليس لولي) الى قوله واعترض في النهاية والمغنى الا قوله أخذ الى يأخذ الاقل (قوله مطلقا) أي انقطع بسبب مال مولى عن الكسب أولا (قوله قدر نفقته) أي مؤنته نهاية ومغنى وفي سم عن العباب مثله (قوله وزج المصنف) اعتمد النهاية والمغنى أيضا (قوله أن يأخذ الخ) أي من غير مراجعة الحاكم مغنى ونهاية (قوله واذا أيسر) أي الولي (قوله هذا في وصي الخ) هل هذا في اطلاقه أي وان لم يكن مقتدرين على الكسب أو مقيد بما من الانقطاع بسبب الاشتغال بمال المولى عن الكسب والظاهر الاول كما مر عن القليوبي (قوله أما أب أو جد) أي أو أم اذا كانت وصية وأما الحاكم فليس له ذلك لعدم اختصاص ولايته بالمحجور عليه وان تضجر الاب وان علاقه الرفع الى القاضي لينصب فيما باجرة من مال محجور ره وله أن ينصب غيره به بانفسه نهاية ومغنى (قوله الصحيح) أي المقتدر على الكسب (قوله واعترض) أي التعميم (قوله بأنه) أي الاصل (قوله لا يكفيه) ماموصولة أو موصوفة اه سم أي مقدار لا يكفيه أي وان اكتسب ما يكفيه فلا يأخذ شيئا (قوله فغاية الاصل) أي من الاب أو الجد أو الام بشرطها (قوله البعض الخ) بدل من قوله كفايته (قوله أي مثلا) يدخل من جمع خلاص مدين معسر أو مظلوم مصادر وهو حسن متعين حثا وترغيبا في هذه المكرمة اه سيد عمر أقول وكذا يدخل من جمع لنحو بناء مسجد (قوله كذا قيل) لعل قائله بناءه على صحيح الرافعي اه سيد عمر (قوله أقل الامرين) أي النفقة وأجرة المثل (قوله وللاب الخ) هل مثلها الام الوصية (قوله فيما لا يقابل باجرة) قضيته انه لو استخدمه فيما يقابل باجرة لزمته وان لم يكرهه لانه بولايته عليه اذا قصد بانفاقه عليه جعل النفقة في مقابلة الاجرة اللازمة له برئت ذمته لان محل وجوب نفقته عليه اذا لم يكن له مال أو كسب ينفق عليه منه وهذا وجوب الاجرة صار له مال وينبغي أن محل تلك القضية مال يرد تربته وتربيته على الامور ليعتادها بعد البلوغ أخذ من قوله وخدمته الخ أما الاجرة اذا وقع منهم استخدام لبعضهم وجبت الاجرة عليهم للصغار منهم اذا استخدموهم ولم تسقط عنهم بالاتفاق عليهم لانهم ليس لهم ولاية التملك ولو اختلف في الاستخدام وعدمه صدق منكره لان الاصل عدمه وطريق من أراد الخلاص من ذلك أن يرفع الامر الى الحاكم ويستأجر اخوته الصغار باجرة معينة ويستأذنه في صرف الاجرة عليهم فيبرأ بذلك ومثل ذلك في عدم براءة الاخ مشلا ما لو كان لاختوته جامكية مشلا وأخذ ما يتحصل منها وصرفه عليهم فلا يبرأ من ذلك وطريقه الرفع الى الحاكم الى آخر ما تقدم اه ع (قوله واعارته) عطف على استخدام الخ (قوله لذلك) أي لا يقابل باجرة (قوله وان لولي ايجاره الخ) ظاهره بل صريحه أن له ذلك مع عدم تقديره هامة دار معلوم والا فلا أجره بمقدار معلوم فهي مسألة منصوصة لا مجعولة اه سيد عمر (قوله لكون نفقته أكثر) ينبغي أو مثلهما السكن تتوفر عليه مؤن التهيئة من طعن ونحوه بل وأقل منها اذا تعينت بأن لم يجد رغبافيه غير باذلهما فان ايجاره بها وان قلت أولى من تركه ولا ينبغي ان يقاس هذا ببيع ماله بدون ثمن المثل لان المال لا يغتور بخلاف المنافع فانها تغتور بلا مقال ومن ثم لو خيف على المال الغوات يبيع ولو باقل من ثمن المثل كما تقدم فلو قال الشارح ككون نفقته الخ لكان حسنا اه سيد عمر (قوله لانه ليس الخ) أي ابن بنت (قوله في غير الجد لام) يشتمل الاب والجد للاب اه سم ومر عن ع (قوله طريق براءة لزمه فراجع) (قوله غائب) لعله ليس بقيد كما يفيد التعليق الا (قوله حتى الحاكم) أي والام الوصية أخذ من التعليق السابق (قوله بان الاب الخ) سكنت عن غير الاب وقضية تعليق الباقين الا (قوله أنه مثله اه سم (قوله فسات الخ) أي مات الاب ونقص من مال الابن شيء ولم يعلم أنه أنفق عليه أو أتلفه فصا.

(قوله قدر نفقته) عبر في العباب بالمؤن (قوله لا يكفيه) ماموصولة أو موصوفة (قوله ان له أخذ كفايته الخ) يتأمل (قوله في غير الجد لام) يشتمل الاب والجد للاب (قوله بان الاب الخ) سكنت عن غير الاب

المقابلة بالعوض ومن ثم لم يجب أجره لرشيد الان أكره ويجري هذا في غير الجد لام قال الجلال البلعيني ولو كان للصبي مال غائب فانفق وليه عليه من مال نفسه بنية الرجوع اذا حضر ماله رجع ان كان أب أو جد لانه يتولى الطرفين بخلاف غيرهما أي حتى الحاكم بل ياذن لمن ينفق ثم يوفيه وأفتى القاضي بان الاب لو حفظ مال الابن سنين فسات واشتبه على الحاكم أنه أنفق على الطفل

ضامنا

من ماله أو مال نفسه سجل على أنه من مال الطفل احتياطاً لا يضر باقي الورثة اهـ وبمثله أفق البلقيني وعاله بان الوالد ولي متصرف والاصل مراعاة
ذمته والظاهر يقتضي ذلك والأمين اذا مات وصمناه فذلك حيث لم يظهر ما يسقط التعلق بتركته اهـ نعم لذى المال أن يحلف بقية الورثة على
أن أباه أنفق عليه ما كان له تحت يده وأفقي جمع فيمن ثبت له على أبيه دين فادعى انفاقه عليه بأنه يصدق هو ووارثه أي باليمين والبلقيني يجوز
الشرب على وجه لا يحتفل به من نحو عين ونهر لقاصر فيه شركة ولقط سنابل من (١٨٧) زرعه لا كسرة له ساقطة وخالفه الزركشي في

الثانية أي لأنها كالثالثة
القائل هو بامتناعها
وخرج بما قيد به شرب يضر
نحو زرعه فيمتنع وأفقي
القاضي فيما لو اشترى
ضبيعة من قيم يقيم وسله
التمن فكمال المولى وأنكر
كون ذلك القيم ولياله
واشترى الضبيعة ثم اشترى
منه بأنه لا يرجع بالتمن على
البائع لأنه صدقه على الولاية
كما لو اشترى من وكيل ودفع
له الثمن فأنكر الموكل الوكالة
وأخذ المبيع فاشترى منه
لا يرجع على الوكيل
بالبائع لأنه صدقه على
الوكالة واشتد كمال الغرض
بأنه يخالف لقوله سم إذا
اشترى شيئاً وصدق البائع
على ما يملكه ثم استحق رجوع
عليه بالتمن لأنه انما صدقه
بما على ظاهر الحال فكذا
هنا وأجاب شيخنا بأن البائع
في تلك مقصر ببيعه ما هو
مستحق اهـ وفيه نظر فان
المخطأ هو البصديق
على الملك وهو موجود في
الكل فكما عذر في هذه
باعتقاد تصديقه على الظاهر
فكذا في تينك على أن القيم
والوكيل مقصران أيضاً

ضامنا اهـ كرى (قوله من ماله) أي الطفل (قوله احتياطاً الخ) أي لأنه لو سجل على أنه أنفق من مال نفسه
تبرعاً صار الناقص من مال الابن مضموناً على الاب في ضرر غير الابن من الورثة (قوله فذلك الخ) أي التضمن
(قوله حيث الخ) خبر فذلك والجلة جواب اذا والجلة الشرطية خبر والأمين (قوله ما يسقط الخ) أي
واحتيال الانفاق من مال الولد هنا الذي هو الظاهر مسقط للتعلق (قوله لذى المال) أي للابن صاحب المال
(قوله انفاقه) أي بدل الدين (قوله بأنه يصدق هو الخ) أي الاب (قوله والبلقيني) أي وافقي البلقيني (قوله
لا يحتفل به) أي لا يبالي به لقوله انقص به (قوله لقاصر) أي محصور والجوار متعلق لشركة (وقوله فيه) أي في
نحو العين والنهر خبر مقدم له (قوله ولقط الخ) عطف على الشرب (قوله لا كسرة له) أي للقاصر عطف على
سنابل الخ (قوله في الثانية) وهي لقط السنابل (قوله بما قيد به) وهو قوله على وجه لا يحتفل به (قوله ثم
اشترى منه) أي الضبيعة من المولى (قوله على البائع) أي القيم (قوله لأنه صدقه) أي بالشرع منه وقوله
واشتد كماله أي كلام من المقيس والمقيس عليه (قوله في تلك) أي في صورة بيع المالك ظاهراً (قوله في تينك)
في صورتي بيع القيم والوكيل (قوله قبيل الوديعة) ظرف حزم

(باب الصلح)

قول المتن (باب الصلح) لو عبر بكتاب كان أوضح لأنه لا يندرج تحت ما قبله وهو يذكر ويؤتى فيقال الصلح
جائز وجائز وهو رخصة على المعتمد لان الرخصة هي الحكم المتغير اليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم
الاصلي ولا يشترط لتسميتها رخصة التغير بالفعل بل ورود الحكم على خلاف ما تقتضيه الاصول العامة كاف
في كونه رخصة كما يعلم ذلك من متن جمع الجوامع وشرحه اهـ عش (قوله والتراحم) أي قوله وقضية
قوله في النهاية وكذا في المغني الا قوله وعنه (قوله لغة) أي وعرفاه عمرة (قوله وشرع الخ) أي فهو من
يقبل اسم المسبب الى سببه على خلاف الغالب من النقل من الاعم الى الاختص (قوله يحصل ذلك) من
التخصيل أي يحصل له قطع النزاع (قوله أحل حراماً) كالصلح على نحو التجرد (قوله أو حرم حلالاً) كأن
بصلاح زوجته على أن لا يطأها فان قيل الصلح لم يحرم الحلال ولم يحل الحرام بل الامر على ما كان عليه من الحل
والحرمة أجيب بأن الصلح هو المجرى لنا الاقدام على ذلك في الظاهر لو صححناه اهـ بحجيري (قوله وخصوا)
أي المسلمون بالذكر في الحديث (قوله لانقيادهم) أي الى الاحكام غالباً بما ينمي ومنه (قوله أو بين الامام)
أي حقيقة أو حكماً بان وقع من نائبه وعبر النهاية والمغني هنا في قوله أو بين الخ بالواد وهو أنسب بقولهم
أنواع وعقد والاول باب الهـ دنة والثاني باب البغاة والثالث باب القسم والنشور (قوله أو دين) بفتح الدال
سواء كان بسبب معاملة أو لا فهو من عطف العام على الخاص عبارة النهاية والمغني واصلح المعاملة وهو مقصود
الباب اهـ (قوله وهو أي صلح المعاوضة) (قوله أو حجة أخرى) عبر به بدون البينة لتشمل الشاهد واليمين وعلم
القاضي عش واليمين المرادودة بحجري قول المن (على عين) يجوز أن يريد به ما قبل المنفعة بدليل بمقابلاتها

وقضية تعليل الباقيني الا في أنه مثله

(باب الصلح)

(قول المصنف على عين) يجوز أن يريد به ما قبل المنفعة بدليل بمقابلاتها أو حيث ذقوله فهو بيع يجوز أن

بيعهما قبل ثبوت ولايتهما ومن ثم حزم بخلاف كلام القاضي قبيل الوديعة (باب الصلح والتراحم على الحقوق المشتركة) * هو ولغة قطع
النزاع وشرعاً عقد مخصوص يحصل ذلك وأما له قبل الاجماع قوله تعالى والصلح خير والخبر الصحيح الصلح جائز بين المسلمين الا صلحاً أحل حراماً
أو حرم حلالاً وندى والانقيادهم والا فالكفار مثلهم (هو) أنواع صلح بين المسلمين والمشركون أو بين الامام والبعثاء أو بين الزوجين واصلح في
معاوضة أو دين وهو المقصود هنا ولغظه يتعدى غالباً للمهر ولين وعن ولما خوذ على والباع وهو قسمان أحدهما ما يجري بين المتداعيين
وهو نوعان أحدهما على اقرار (فان جرى على غير) العين (المدعاة) كان ادعى عليه بدافعاً له بما يملكه عنها بثوب معين

(فهو بيع) للمدعى من المدعى لغيره (بلفظ الصلح ثبت فيه أحكامه) أي البيع لان جده صادق عليه (كالشفعة والردي العيب) وخباري المجاس والشروط (ومنعه تصرفه) في المصالح (١٨٨) عليه وعنه (قبل قبضه واشترط التقابض ان اتفاقا) أي المصالح به والمصالح عليه (في علة

الربا) واشترط التساوي ان اتحد اجناسا وبوايا والقطع في بيع نحو زرع أخضر والسلامة من شرط مقصد مما مر وجريان التحالف عند الاختلاف في شيء مما مر وقضية قوله على عين غير المدعى الموافقة لاصوله والعز بزمان صلحه من عين مدعى بدين موصوف ليس ببيع أي بل سلم وقضية عبارة الروضة عكسه ولا تخالف لان الاول محمول على ما اذا كان الدين غير نقد ووصف بصفة السلم والثاني محمول على ما اذا كان الدين نقدا كالعين المدعى لجواز بيع أحد النقيدين بالآخر دون اسلامه فيه وحيث لا ترد عليه مسئلة الدين لان فيه تفصيلا كما علمت* (تنبيه)* هل ياتي الصلح بمعنى السلم فيما اذا قال المقر صالحتك عن هذا الذي أقررت به لك بثوب صفته كذا في ذمتي أو قال له المقر له صالحتك عن هذا الذي أقررت لي به بثوب صفته كذا في ذمتك فالذي جرى عليه الاسنوي ومن تبعه كالشارح وقال انما سكت الشيخان عنه لظهوره وشيخنا وغيرهما انه ياتي بعناه ونقله الاسنوي وغيره عن ابن جرير ولم يبالوا بكونه صار صاحب

بها وحيث قد قوله فهو بيع يجوز ان يريد به المعنى الشامل للسلم وحيث قد دخل في قوله أحكامه أحكام السلم ولا يضر الاجال في الاحكام لان تفصيلها ورد أحكام كل من القسمين اليه موكول الى ما علم من أبواب البيع وعلى هذا فلا يرد عليه مسئلة الدين لدخولها في كلامه اه سم ويأتي في الشرح جواب آخر قول المتن (فهو بيع الخ) ويسمى صلح المعاوضة نهاية ومعنى (قوله في المصالح عليه وعنه) كان الاولى بالنسبة للمدعى والثاني بالنسبة للمدعى عليه وكان ضمير تصرفه للمدعى كور من المتداعين اه سم قول المتن (قبل قبضه) وقبض المصالح عنه اذا كان بيد المدعى عليه بعض الزمان كما تقدم بيانه اه سم أي بعد الاذن في القبض (قوله والقطع وقوله والسلامة) عطف على التساوي و (قوله وجريان التحالف) عطف على اشتراط الخ في الشرح أو على الشفعة في المسكن (قوله عكسه) أي ليس سلبا بل بيع اه كردى (قوله لان الاول محمول الخ) كان وجهه أن الاصل فيما وصف بصفة السلم حيث أمكن حمله على السلم أنه سلم والا فكان يمكن كون هذا الاول بيعا اه سم (قوله غير نقد) ظاهره وان كانت العين نقدا اه سم أقول أخذنا من قول الشارح الا أني كالعين المدعى ان العين المدعى هنا نقد (قوله غير نقد) ينبغي أن نقدا وكانت العين المدعى غير نقد اه سم أي كما يفهمه قول الشارح لجواز بيع الخ (فلا ترد عليه الخ) عبارة النهاية أما اذا صالحه على دين فان كان ذهباً أو فضة فهو بيع أيضا وعبد أو ثوباً مثلاً موصوفاً بصفة السلم فهو سلم وسكت الشيخان عن ذلك أي الدين لظهوره قال الشارح جوابا عما اعترض به على المصنف بأنه كان من حقه أن يقول فان جرى على غير العين المدعى ليشمل ما لو كان على عين أو دين ووجه الرد أنه لو قال ذلك لم يحسن اطلاق كونه بيعا بل في المفهوم تفصيل ومعنى قول الشارح فهو سلم أي حقيقة ان كان بلفظه والا فهو سلم حكما لا حقيقة اه (قوله لان فيه تفصيلا) أي قد يكون الصلح على أي الدين ببيعاً وقد لا بخلاف العين قال سم هذا التفصيل يمكن في العين أيضا اه (قوله وقال) أي الشارح المحلى (قوله عنه) أي عن قوله على دين اه عش (قوله وشيخنا الخ) عطف على الشارح (قوله انه الخ) خبر فالذي الخ (قوله ياتي الخ) أي ياتي لفظ الصلح بمعنى السلم (قوله ونقله) أي الاتيان به اه (قوله بكونه) أي ابن جرير (قوله كما اعترف به) أي بالافتضاء (قوله وقول الشارح) عطف على عبارة الروضة ويحتمل على الاسنوي (قوله سكتا) أي الشيخان (قوله به) أي بالص على الدين (قوله في المثالين المذكورين) أي في أول التنبيه (قوله بيع الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى (قوله ويؤيده) أي ان الصلح فبهما بيع (قوله في بعثك الخ) يدل بعض من قوله في السلم (قوله فالشيخان الخ) تفصيل لما مر في السلم (قوله على انه) أي جريا

يريد به المعنى الشامل للسلم وحيث قد دخل في قوله أحكامه أحكام السلم ولا يضر الاجال في الاحكام لان تفصيلها ورد أحكام كل من القسمين اليه موكول الى ما علم من أبواب البيع وعلى هذا فلا يرد عليه مسئلة الدين لدخولها في كلامه (قوله في المصالح عليه وعنه) كان الاولى بالنسبة للمدعى والثاني بالنسبة للمدعى عليه وكان ضمير تصرفه للمدعى كور من المتداعين (قول المصنف قبل قبضه) وقبض المصالح عنه اذا كان بيد المدعى عليه بعض الزمان كما تقدم بيانه في محله (قوله لان الاول محمول الخ) كان وجهه ان الاصل فيما وصف بصفة السلم حيث أمكن حمله على السلم أنه سلم والا فكان يمكن كون هذا الاول بيعا (قوله غير نقد) ظاهره وان كانت العين نقدا (قوله غير نقد) ينبغي أن نقدا وكانت العين المدعى غير نقدا ما لو كان نقدا وكانت العين المدعى غير نقد فهو بيع كما مر به الشارح المحقق المحلى وهذا يرد على قوله والثاني محمول الخ اذا لا يتقيد بكون المدعى نقدا (قوله على ما اذا كان الدين نقدا) لا يتقيد بذلك بل وان لم يكن نقدا كما مر به المحلى ويتحصل حيث قد مر هذا مع اطلاقه في الاول انه سلم اذا كان الدين غير نقد والعين نقدا أو غير نقد وبيع اذا كان الدين نقدا دون العين أيضا ووجه هذه التفرقة مع صلاحية كل البيع والسلم فليجوز (قوله لان فيه تفصيلا) هذا التفصيل يمكن في العين أيضا (قوله كالشارح) عبارة شرح مر وقول الشارح فهو سلم أي حقيقة ان كان بلفظه والا فحكما

مذهب مستقل كالزني حتى لا تعد تخريجه وجوهها والذي اقتضته عبارة الروضة كما اعترف به الاسنوي وغيره وقول الشارح سكتا عنه أي عن التصريح به أنه في المثالين المذكورين يبيع ويؤيده ما مر في السلم في بعثك ثوبا بصفته كذا في المثالين المذكورين ان يبيع

على أن لفظ بعثك ثوبا الخ (قوله ولاولين) بفتح النون أي الاسنوي ومن تبعه اه كرى (قوله لاختلاف
 أحكامهما) في هذا التعليل نظر اه سم (قوله فاذا نافي لفظه معناه الخ) هذا يقتضي أن لفظ البيع ينافي
 الوصف بصفات السلم وقد يمنع ذلك وقد يؤيد المنع بأنه لو نافاه لم ينعقد فليتأمل اه سم (قوله لعقود الخ)
 أي بمعنى مشترك بينهما (قوله اوضح الاول) أي اتيان الصلح بمعنى السلم (قوله او جرى) أي الصلح (من العين
 الخ) قد يشكل لفظه من هنا مع قوله له الاثم لا يندخل في المثل على التروك أي للمدعي عليه كاهو المراد هنا ولا على
 المأخوذ اللهم الا ان تجعل العين متركاة في الجملة أي من حيث منفعتها اه سم (قوله لها) نعت لمنفعة
 والضمير للعين أي على منفعة كائنة للعين المدعاة في مدة معلومة قد منسوب على أنه مفعول فيسهل جري اه
 كرى ذلك أن تجعل مدة طرفة بالنعته (قوله بثوب متعلق بضمير الصلح المستتر تحت جري و) (قوله لغريمه)
 أي غريم المدعي نعت لثوب أي كان يقول المدعي لغريم المقرصا لثوبك عن منفعة هذا الذي أقررت لي به سنة
 بثوبك هذا أو آخرتك هذا الذي الخ ويقبل الغريم المقر (قوله أو لغريمها) عطف على قوله لها و (قوله
 كذلك) أي معلومتها (قوله أو بمنفعتها) عطف على قوله بها أي كان يقول المدعي عليه المقرصا لثوبك عن هذا
 الذي أقررت به لك أو عن منفعتها سنة بسكني داري هذه سنة أو آخرتك هذه الدار سنة هذا الذي أقررت به لك
 أو بمنفعتها سنة (قوله او جرى منها الخ) فيه ما مر آتيا عن سم (قوله على ان ينتفع) أي الغريم اه سم
 (قوله فاعارة الخ) تثبت أحكامها فان عين مدة فاعارة مؤقتة ولا فاعارة نهائية ومعنى قال ع ش ومن
 أحكامها جواز الرجوع فيها متى شاء انتهى سم على منهج اه (قوله او جرى منها) عطف على قوله جري
 من العين الخ والضمير للعين المدعاة (قوله ان يحمل عليه) أي صلح الاعارة (قوله أو على ان يطلقها) عطف
 على قوله على ان ينتفع (قوله فلع) كان تقول الزوجة المقر لها صا لثوبك من هذا الذي أقررت لي به على أن
 تطلقني طليقة فيقبل الزوج بقوله صا لثوبك لانه قائم مقام طليقتك ولا حاجة الى انشاء عقد خلع خلافا لما وقع
 في كلام بعض أهل العصر اه ع ش (قوله عبده) أي عبد المقر له قول المتن (فهبة الخ) كأن صورته ان
 يقول وهبتك نصفها وصا لثوبك على الباقي قال الشيخ غيره قال السبكي لو قال وهبتك نصفها على ان تعطيني
 النصف الا تحرف قد كنظيره من الراء انتهى سم على منهج اه ع ش قول المتن (لصاحب اليد) أي مثلا
 ع ش (قوله فيثبت فيه) أي في البعض الباقي فتصح الهبة فيه بلفظ الهبة والليلك وشبههما من اية ومعنى أي
 كالرقي والعمرى ع ش (قوله من اذن في قبض) أي وجواز رجوع الناصح عن الصلح اذ لم يوجد قبض
 اه ع ش (قوله ومضى امكانه) أي مضى زمن امكان قبض التروك ان كان في يد المدعي عليه (قوله بعد
 تقدم صيغة هبة لما ترك) أي أو صيغة صلح أو غليك كما يأتي قال سم فان قلت ذلك أي تعبيره بصيغة الهبة مشكل
 بخالف لظاهر كلام المصنف قلت الظاهر أنه لم يذكر ذلك لاعتباره بل توطئة لقوله أي المصنف ولا يصح بلفظ
 البيع الخ اه عبارة ع ش قوله بافظ الهبة والليلك قضيه أنه لو اقتصر على قوله صا لثوبك من هذه الدار على
 نصفها لا يكون هبة لباقيها وهو غير من ادان الصيغة تقتضي أنه رضى منها بعضها وترك الباقيها وبصرح به قول
 (قوله أي عن التصريح به) أي والسكوت عن التصريح به صادق مع اقتضاء عبارة الروضة بخلافه (قوله
 لاختلاف أحكامهما) في هذا التعليل نظر (قوله فاذا نافي لفظه معناه الخ) هذا يقتضي أن لفظ البيع ينافي
 الوصف بصفات السلم وقد يمنع ذلك وقد يؤيد المنع بأنه لو نافاه لم ينعقد فليتأمل وقد مر في باب السلم انه لو أسلم
 اليه ماله في ذمته لم يصح لتعذر قبضه من نفسه فيحمل ما هنا على ما اذا كان المدعي به عينا ويكون قبضها بمضى
 زمن يمكن فيه القبض وأما تخصيص ما تقدم بغير لفظ الصلح فيعيد جدا لا وجه له تأمل (قوله أو جرى من
 العين المدعاة) قد يشكل من هنا مع قوله له الاثم لا يندخل في المثل على التروك أي للمدعي كاهو المراد هنا
 ولا على المأخوذ اللهم الا أن تجعل العين متركاة في الجملة أي من حيث منفعتها (قوله على أن ينتفع) أي الغريم
 (قوله أو على ان يطلقها) بان يقر للزوجة بالعين (قوله بعد تقدم صيغة هبة لما ترك) فان قلت اعتبار ذلك
 مشكل بخالف لظاهر كلام المصنف قلت الظاهر أنه لم يذكر ذلك لاعتباره بل توطئة لقوله ولا يصح بلفظ الخ
 بعضها) الباقي (لصاحب اليد) عليها (فتثبت) فيه (أحكامها) أي الهبة من اذن في قبض ومضى امكانه بعد تقدم صيغة هبة لما ترك وقبولها

لعدم لفظ السلم وأكثر المتأخرين على انه سلم نظرا للمعنى ولاولين أن يفرقوا بين لفظ الصلح والبيع بان البيع حيث أطلق إنما ينصرف لمقابل السلم لاختلاف أحكامهما سبحانه فهو أعنى البيع لا يخرج عن موضوعه لغيره فاذا نافي لفظه معناه غلب لفظه لانه الاقوى وأما لفظ الصلح فهو موضوع شرعا لعقود متعددة بحسب المعنى لا غير وليس له موضوع خاص ينصرف اليه لفظه حتى تغلب فيه فتعين فيه تحكيم المعنى لا غير وبه اوضح الاول فتأمل (أو) جرى من العين المدعاة (على منفعة) لها مدة معلومة بثوب مثلا لغريمه أو لغيره مائة كذلك بها أو بمنفعتها (ذ) هو (اجارة) للعين المدعاة بغيرها من المدعي لغريمه أو لغيرها بها أو بمنفعتها من غريمه (تثبت) فيه (أحكامها) لصدق حدها عليه أو جرى منها على أن ينتفع بها مدة كذا فاعارة منه لغريمه ويتعين أن يحمل عليه قول السبكي يصح الصلح على منافع الكلاب مدة معلومة أي بغير عوض أو على ان يطلقها فلع أو على أن يرد عبده فجعله (أو) جرى من العين المدعاة (على بعض العين المدعاة) كنصفها (فهبة بعضها) (لصاحب اليد) عليها (فتثبت) فيه (أحكامها) أي الهبة من اذن في قبض ومضى امكانه بعد تقدم صيغة هبة لما ترك وقبولها

(ولا يصح بلفظ البيع) له لعدم الثمن لان العين كاهما ملك المقر له فاذا باعها ببعضها فقد باع ملكه بملكه والشئ ببعضه وهو محال (والاصح صحته بلفظ الصلح) كصالحتك منها على نصفها ولو جود (١٩٠) خاصة الصلح وهي سبق الخصومة ويكون هبة تنزيله في كل محل على ما يليق به كلفظ التملك (ولو قال من غير

سبق خصومة صالحني عن دارك بكذا) فاجابه (فالاصح بطلانه) لان لفظ الصلح يستدعي سبق الخصومة ولو عند غير قاض كما هو ظاهر ثم رأيت الاسنوي صرح به وقال انه قضية اطلاق المتن وكأنه لم ينفار لقوله المتداعيين مع ان المتبادر منه الدعوى عند قاض لانهم اطلقوا آخر الرجعة انه يكفي سبق الدعوى ولو عند غير قاض ولان اشتراط كونها عنده لا معنى له ههنا لان اشتراط سبق الخصومة قائمها هو ليو جدمسمى الصلح عرفا وذلك لا يتقيد بدعوى عنده نعم ان نويابه البيع كان بيعا لانه حينئذ كتابة اذ لا ينافي البيع وانما يصح به من ذرية لغه قد شرطه المذكور وبه فارق وهبتك بعشرة بناء على الضعيف ان النظر لانه لان لفظ الهبة ينافي البيع (ولو صالح من دين) مدعى به يجوز الاعتياض عنه لا كتمن ودين سلم (على عين) أراد بها هنا ما يقابل المنفعة الشامل للعين والدين بدليل تقسيمه المصالح عليه الى عين ودين فتغليظ وزعم انه معصوف وأن الصواب على غيره هو الغلط اذ غاية الامر

الشارح مر الا ترى كصالحتك عن الدار على ربعها اه قول المتن (ولا يصح) أي فيما اذا جرى على بعض العين المدعاة اه عش قول المتن (بلفظ البيع) بأن قيل يعتك نصفها وصالحتك على نصفها اه عش (قوله والشئ) أي وباع الشئ قول المتن (صحته) أي الصلح ببعض العين المدعاة (قوله كصالحتك) الى قوله كما هو ظاهر في النهاية والغنى (قوله وتكون الخ) أي صيغة صالحتك منها على نصفها مثلا (قوله تنزيله) أي لفظ الصلح قول المتن (صالحني عن دارك الخ) خرج به من لو قال لغري عنه بخاصة أبرئني من دينك على بأن قاله استجيبا بالطلب البراءة فأبرأه جازع باب انتهى سم على منهج اه عش (قوله ولو عند غير قاض) أي ولو مع غير المصالح كما يأتي في لوقال الاجنبي للمدعى عليه صالحني عن الدار التي بيدك لغلان بكذا الغنى فانه صحيح على ما يأتي اذ كفاء بالخاصة السابقة بين المتداعيين ثم قوله المذكور يشعر بأنه لا بد لصالح الصلح من وقوع الخصومة عند غير المتخاصمين فلا تنكفي المناكرة فيما بينهما ولو علمه غير مراد في سبق بينهما نزاع ثم جرى الصلح بلفظه صحيح لانه صدق عليه أنه بعد خصومة ويمكن شمول قوله ولو عند غير قاض لذلك اه عش وقوله لغلان الصواب اسقاطه أو يقول ويدعيها عليك فلان (قوله صرح به) أي بالتعميم المذكور (قوله وكأنه) أي الاسنوي (قوله منه) أي من قول المصنف المتداعيين (قوله لانهم الخ) تعييل لعدم النظر (قوله ولو عند غير قاض) الاولى حذف ولو (قوله ها) أي في صحة الصلح (قوله وذلك) أي وجود مسمى الصلح عرفا (قوله نعم الخ) استدراك على المتن (قوله ان نويابه) أي بلفظ صالحني عن دارك بكذا وكذا ضمير قوله لانه وقوله لا ينافي وقوله به وقوله فارق (قوله البيع) أي أو غيره مما يستعمل فيه لفظ الصلح من الاجارة وغيرها فيما يظهر ولعله انما اقصر عليه لانه الذي صرح به الشيخان ولانه الظاهر من قول المصنف صالحني عن دارك بكذا اه عش (قوله لانه حينئذ كناية) من غير شك كما قاله وان رده في المطلب نهاية ومعنى قال عش قوله كناية معتمد اه (قوله وانما يصح) أي البيع (قوله شرطه المذكور) أي سبق الخصومة (قوله وبه) أي بقوله اذ لا ينافي البيع (قوله ان النظر الخ) بيان للضعيف (قوله لفظ الهبة الخ) تعييل لقوله وبه فارق (قوله لا كتمن) كانه المبيع في الذمة بلفظ البيع حتى يحسن عطف قوله ودين الخ اللهم الا أن يكون عطف تفسير اه سيدعمر عبارة النهاية والغنى أماما لا يصح الاعتياض عنه كدين السلم فانه لا يصح اه قال عش قوله كدين السلم أي وكالمبيع في الذمة حيث عقد عليه بلفظ البيع وكنجوم الكتابة اه (قوله على عين عبارة النهاية والغنى على غيره عين أو دين ولو منقعة كما قاله الاسنوي صح لعدم الادلة سواء أعقد بلفظ البيع أم الصلح أم الاجارة وعلم مما تقر صحة عبارة المصنف اه قال عش قوله مما تقر وهو قوله على غيره اه (قوله الشامل) أي ما يقابل المنفعة (قوله بدليل الخ) متعلق بقوله أراد الخ (قوله تقسيمه الخ) أي بقوله الا ترى فان كان العوض عين الخ (قوله الى معين الاولى عين) قوله وزعم الخ عطف تفسير لغليظه (قوله وان الصواب على غيره) أي ليشمل الدين (قوله هو الغلط) خبر فتغليظه (قوله أنه استعمل) أي المصنف (في الامرين) أي العيز والدين أي فيما يشملهما (تارة) أي ههنا وقوله (أخرى) أي في التقسيم الا ترى (قوله وان ذلك) عطف على قوله أنه استعمل الخ والمشار اليه استعمال العين في الامرين (قوله مجاز الخ) أي بذكر الخاص وارادة العام (قوله دل عليه ما ذكره بعده) أي فهو مجاز مع قرينه ولا نزاع في جوازه اه سم (قوله مع الصحة فيها أيضا) قد يجاب بان التقيد بالعين للغالب من وقوع الصلح على غير المنفعة اه سم (قوله مما سم) أي في شرح أو على منقعة بقوله أو غيرها بما قال الكردي قوله

(قوله كان بيعا) أي كما قاله الشيخان وان رده في المطلب مر (قوله دل عليه ما ذكره بعده) أي فهو مجاز مع قرينه ولا نزاع في جوازه (قوله مع الصحة فيها أيضا) قد يجاب بان التقيد بالعين للغالب من وقوع الصلح على

انه استعمل العين في الامرين تارة وفي مقابل الدين أخرى وان ذلك مجاز عرفي دل عليه ما ذكره بعده من تقسيم المصالح عليه الى عين ودين ومثل ذلك يقع في عباراتهم كثيرا فلا غلط فيه ولا تصحيف فان قلت ما وجه المقابلة بالمنفعة مع الصحة فيها أيضا كما لم مما

قلت لانه لا يتأتى فيها

التفريع الذي قصد من التوافق في علة الربا تارة وعدمها أخرى (صح) بلفظ بيع أو صلح كما يجوز بيع الدين بالدين (فان توافقا في علة الربا) كالصلح عن ذهب بفضة (اشتراط قبض العوض في المجلس) حذرا من الربا فان تفرقا حسا أو حكما قبل قبضه بطل الصلح ولا يشترط تعيينه في العقد (والا) يتوافق فيه كهبوعن ذهب ببر (فان كان العوض عينا لم يشترط قبضه في المجلس في الاصح) كالوباع نوبا بدراهم في الذمة لا يشترط قبض الثوب في المجلس (أو) كان العوض (دينا) ثبت بالصلح كصالحك عن دراهمي عليك بصاع بر في ذمتك (اشتراط تعيينه في المجلس) ليخرج عن بيع الدين بالدين (وفي قبضه) في المجلس (الوجهان) أحدهما عدم الاشتراط وهذا كله علم مما قدمه في الاستبدال عن الدين ولو صالح من دين على منفعة صح كما مر وتقبض هي قبض محلها (وان صالح من دين على بعضه) كنصفه (فهو ابراء عن باقيه) فيغلب فيه معنى الامقاط وان قلنا انه تملك حتى لا يشترط القبول ولا قبض الباقي

(قول المحشي قوله فان كانا رويين اشتراط ليس في نسخ الشرح التي بايدينا انه من هامش)

مما مر اشارة الى قول المصنف أو على منفعة وقوله الا تقي كما مر اشارة الى هذه المسألة اه (قوله قلت لانه لا يتأتى الخ) لا يخفى ما فيه فانه ان أراد أن التفريع من التوافق وعدمه مفر وض في عين واحد لم يصح اذا العين الواحدة منحصرة في الواقع في أحد القسمين التوافق أو عدمه ولا يجتمعان فيها وفي جنس العين فلا مانع من ادخال المنفعة فانه ثبت فيها أحد القسمين فتأمل فانه ظاهر اه سم قول المتن (فان توافقا) أي الدين المصالح عنه والعوض المصالح عليه (قوله حذرا) الى قول المتن النوع الثاني في النهاية والمغنى الا قوله حسا أو حكما وقوله ثبت الى المتن قول المتن (قبض العوض) أي عينا أو دينا اه سم (قوله أو حكما) لعل صورته ان يلزم العقد قبل القبض اه سم أي يلزمه في المجلس وتقدم في الشرح انه يبطل عقد الربوي خلافا للنهاية والمغنى (قوله ولا يتوافقا) أي وان لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه معنى ونهاية (قوله فيه) أي في علة الربا والتدكير بتأويل السبب (قوله كهبوعن ذهب الخ) فيه تعليل الظرف بضمير المصدر اه سم قول المتن (عينا) أي ليس دينا اه سم (قوله ثبت) صفة دينا اه سم أي حدث بسبب الصلح (قوله أحصهما الخ) وان كانا رويين اشتراط لما سبق في الاستبدال عن الثمن نهاية ومعنى (قوله وهذا) أي قوله فان توافقا الى قوله وان صالح (قوله كما مر) أي في السؤال السابق اه سم أي بقوله مع الصحة فيها (قوله وتقبض هي قبض محلها) قال الاسنوي ويخرج اشتراطه أي القبض في المجلس على الخلاف في المصالح على عين نهاية ومعنى قال ع ش قوله فيما لو صالح الخ والراجح فيه أنه لا يشترط فكذا هنا اه عبارة سم قوله على منفعة يمكن أن يقال ان كانت أي المنفعة المصالح عليها منفعة عين معينة لم يشترط القبض في المجلس أو منفعة عين في الذمة اشتراط التعيين دون القبض اه (قوله فيغلب فيه) أي في الصلح المذكور (قوله انه الخ) أي الا براء (قوله حتى لا يشترط القبول) أي في الصلح من دين على بعضه أي اذا كان بغير لفظ الصلح كما يأتي (قوله

غير المنفعة) (قوله قلت لانه لا يتأتى الخ) أقول لا يخفى ما فيه فانه ان أراد أن التفريع من التوافق وعدمه مفر وض في عين واحدة لم يصح اذا العين الواحدة منحصرة في الواقع في أحد القسمين التوافق أو عدمه ولا يجتمعان فيها وفي جنس العين فلا مانع من ادخال المنفعة لانه ثبت فيها أحد القسمين فتأمل فانه ظاهر (قوله المصنف قبض العوض) أي عينا أو دينا (قوله أو حكما) لعل صورته ان يلزم العقد قبل القبض (قوله كهبوعن ذهب) فيه تعليل الظرف بضمير المصدر (قوله المصنف عينا) أي ليس دينا (قوله ثبت) صفة دينا (قوله فان كانا رويين اشتراط) كذا ذكره الشارح المحقق المحلى ولقائل أن يقول لا موقع له هنا لانه تقدم في قوله فان توافقا في علة الربا بالخ وما هنا لا يخفى حتى يصرح ذكره فيه لان الكلام هنا في بيان أقسام ما لم يتوافقا في علة الربا فلا يندرج فيها ما توافقا فيها ويوجب بان ظاهر صنيع المحقق انه حمل العين في قول المصنف على عين على ظاهرها وهو ما يقابل الدين وحيتئذ فقوله فان توافقا في علة الربا بالخ خاص بما اذا كان الصلح على العين بمعنى مقابل الدين وعلى هذا فالتمصيل بين التوافق في علة الربا بغير اشتراط قبض العوض في المجلس وعدمه فلا يشترط لم يقع التعرض له في كلام المصنف الا بالنسبة لما اذا كان الصلح على العين بمعنى مقابل الدين وأما اذا كان على الدين فلم يتعرض لحكمه الا بالنسبة لعدم التوافق وسكت بالنسبة له عن قسم التوافق فاحتاج المحقق الى ذكره وأما الشارح فقد حمل العين في قول المصنف على عين على ما يشمل الدين فيشكل عليه ذكر هذا القسم هال دخوله في قول المصنف فان توافقا في علة الربا بالخ فان قلت كيف يصح صنيع المحقق مع تقسيم المصنف المصالح عليه الى عين ودين قلت غاية ما يلزم عليه التسميع في قول المصنف والا لعله حيثئذ على نفي التوافق السابق لكن مع قطع النظر عن كون المصالح عليه العين وتعميمه الى الدين بقريضة التقسيم المذكور ولهذا فسر قول المصنف والا بقوله أي وان لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه في علة الربا اه فاطلق المصالح عليه ولم يقيده بالعين كما هو ظاهر العبارة فليتأمل (قوله على منفعة) يمكن أن يقال ان كانت منفعة عين بعين لم يشترط القبض في المجلس أو منفعة عين في الذمة اشتراط التعيين دون القبض (قوله كما مر) تنظر هذه الحوالة ويمكن أن تكون بالنظر لما علم من السؤال السابق (قوله حتى لا يشترط القبول) في اطلاق ذلك مع قوله

في المجلس ولا يؤثر في ذلك امتناعه من أداء البعض (ويصح بلفظ الإبراء والخط ونحوهما) كلاسقاط والوضع نحو أبرأتك من نصف ألف الذي لي عليك وصالحك على الباقي أو صالحك منك على نصفه وأبرأتك من باقيه (و) يصح (بلفظ الصلح) وحده (في الأصح) كصالحك منك على نصفه لكن يشترط هنا القبول لأن اللفظ يقتضيه بوضعه ورعايته في العقود أكثر من رعايته معناها ولا يصح بلفظ البيع نظير ما مر في الصلح على بعض العين وهذا أعني الصلح على بعض العين (١٩٢) وبعض الدين يسمى صلح حطيط وما عداها من سائر الأقسام السابقة غير صلح

الإعارة يسمى صلح معاوضة وخرج بقوله على بعضه ولو صالح من ألف على خمسمائة معينة واتحد جنسهما الربوي فلا يصح على ما قاله جمع متقدمون واعتده السبكي والاسنوي لاقتضاء التعيين العوضية فاشبهه ببيع ألف بخمسمائة وقضية كلام الشخين الصحة وجرى عليها جمع متقدمون وهو المعتمد نظرا للمعنى فإنه في الحقيقة استيفاء للبعض واسقاط للبعض (ولو صالح من حال على مؤجل مثله جنسا وقد راصفة (أو عكس) أي من مؤجل على حال مثله كذلك (لغا) الصلح فلا يلزم الاجل في الأول ولا إسقاطه في الثاني لانهما وعد من الدائن والمدين (فان يحل) المدين الدين (المؤجل) عالم بافساد الصلح (صح الأداء) وسقط الاجل بخلاف ما إذا جهل فيسترد ما دفعه كما نبه عليه ابن الرفعة والسبكي وشيهرهما وقاسوه على ما لوطن ان عليه دين فاداه فبان خلافه فانه يسترده قطعاً (ولو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة يرى من خمسة

ولا يؤثر في ذلك) أي في صحة الإبراء والصلح عبارة نهاية والمغني وهـ ليعود الدين إذا امتنع المبرأ من أداء الباقي أولاً وجهان أحدهما عدم العوداه قال ع ش قوله من أداء الباقي أي حالاً أو مآلاً اه قول المتن (ويصح) أي الصلح من دين على بعضه وكذا ما يأتي في المن والشرح (قوله كلاسقاط الخ) أي والهبة والترك والاحلال والتحليل والعفو ولا يشترط حينئذ القبول على المذهب نهاية ومغني (قوله وأبرأتك من باقيه) ولا يشترط في ذلك القبول فان اسقط وأبرأتك فهو من محل الخلاف الآتي اه سم (قوله وحده) احتراز عن اجتماع لفظه مع لفظ الإبراء مثلاً كما مر (قوله هنا) في حالة الاقتصار على لفظ الصلح كالمثال المذكور (قوله ولا يصح الخ) يؤخذ من قوله كغيره نظير ما مر الخ أنه لو فواه به أي الإبراء بلفظ البيع صح بناء على ما مر والله أعلم اه سيد عمر (قوله وهذا الخ) عبارة النهاية والمغني وقد علم مما قررناه انقسام الصلح الى ستة أقسام بيع واجارة وعارية وهبة وسلم وإبراء وزاد على ذلك أن يكون خلعا كصالحك منك كذا على أن تطلقني طلقاً ومعاوضة من دم العمد كصالحك منك كذا على ما تستحقه على من قصاص وجعالة كصالحك منك كذا على رد عبدك وفداء كقوله لحربي صالحك منك كذا على اطلاق هذا الأسير وفسخا كان صالح من المسلم فيه على رأس المال اه قال ع ش والقياس صحة كونه حواله أيضاً بان يقول المدعي عليه للمدعي صالحك منك من العين التي تدعيها على كذا حواله على زيد مثلاً اه (قوله وخرج بقوله على بعضه الخ) إذا التبادر منه عدم تعيين المصالح به اه ع ش (قوله فانه في الحقيقة) أي الصلح من ألف على بعضه (استيفاء للبعض الخ) أي فلا فرق بين المعين وغيره نهاية ومغني (قوله كذلك) أي جنسا وقد راصفة (قوله لغا الصلح) والصحة والتكسير كالحلول والتأجيل نهاية ومغني (قوله لانهما) أي الحاق الاجل واسقاطه (قوله وعد من الدائن الخ) نشر على ترتيب ألف (قوله وسقط الاجل) لصدور الإيقاع والاستيفاء من أهلها مانهاية ومغني (قوله بخلاف ما إذا جهل الخ) أي فساد الصلح وأدى على ظن صحته وجوب التججيل فلا يسقط الاجل واسترد ما جعله مغني ونهاية (قوله فيسترد الخ) وفي سم على منسج قال مر وينشأ من هذا مسئله تعمم بالبلوى وهي مالو وقع بينهما معاملة ثم صدر بينهما تصديق مبني على تلك المعاملة بان كلا منهما لا يستحق على الآخر شيأ مع ظنهما صحة المعاملة ثم بان فسادها تبين فساد التصديق وان كان عند الحاكم انتهى ولو أراد بعد ذلك أن يجعله من الدين من غير استرداد فهو على يصح أم لا بد من رده واعادته يتأمل ذلك اه أقول والظاهر الأول لانه بالتراضي كأنه ملكه تلك الدراهم بماله عليه من الدين فاشبهه بالوفاء بعين المعصوبة للغاصب بماله عليه من الدين اه ع ش (قوله لانه) أي الصلح المذكور (قوله فيما ذكر) أي من قول المصنف ولو صالح من حال الى هنا (قوله وقضية ما تقرر) أي من أنه لو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة الخ و (قوله فيه) أي في التفصيل ان فرق بين الصلح من المؤجل على الحال وعكسه اه ع ش أقول الأقرب أن المراد مما تقرر وتعليل الشارح لا إلغاء بقوله لانه انما ترك الخ وان مرجع ضميره فيه الإلغاء (قوله وهو يدل) الى قوله الظاهر مقوله قول الجواهر (قوله فرض ذلك) أي قولهم ولو عكس لغا (قوله عروض) أي غير ر بويه (قوله اذا قبض في المجلس) انظر وجهه اه سم اي فانه الآتي لكن يشترط هنا القبول فلا يخفى (قوله ولا يؤثر في ذلك امتناعه) فلا يعود الدين بامتناعه وهذا أصح الوجهين مر (قوله وأبرأتك من باقيه) ولا يشترط في ذلك القبول فان اسقط وأبرأتك فهو من محل الخلاف الآتي (قوله اذا قبض) انظر وجهه

وبقيت خمسة حالة) لانه سأل على البعض من غير مقابل فصحة ويتأجل الباقي الحال وهو لا يصح لانه حجر دوعد (ولو عكس) بان صالح من عشرة مؤجلة على خمسة حالة (لغا الصلح) لانه انما ترك الخمسة في مقابلة حلول الباقي وهو لا يحل فسلم يصح الترك والصحة والتكسير كالحلول والتأجيل فيما ذكر وقضية ما تقرر أنه لا فرق في تعيين الربوي وغيره فقول الجواهر بعد كلام الجوري وهو يدل على فرض ذلك في الربوي فلو كان له عروض مؤجلة فصالحه على بعضها حالاً جاز اذا قبض في المجلس

الظاهر أنه ضعيف (النوع الثاني الصلح على الإنكار) أو السكوت ولا حجة للمدعي (١٩٣) (فيبطل) خلافاً للثلاثة للخبر السابق

الأصلها أحل حراماً أو حرم
حلالاً فان المدعي ان كذب
فقد استحل مال المدعي عليه
الذي هو حرام عليه وان
صدق فقد حرم على نفسه
ماله ادى هو حلال له أى
بصورة تعدد فلا يقال
للإنسان ترك بعض حقه
فبطل فيه نظر فان الصلح
ثم لم يحرم الحلال ولا حل
الحرام بل هو على ما كان
عليه من التحريم والتحليل
اه ويرد بان ما ذكر الزام
للقائلين بحقه وهو ظاهر
اذ يلزم علم أن الصلح سبب
في ذلك التحليل والتحريم
وقد علم من الخبر امتناع كل
صلح هو كذلك كان بصلح
على نحو آخر فهذا أحل
الحرام وكان بصلح زوجته
على أن لا يطلقها فهذا حرم
الحلال وقد اتفقوا على ان
الخبر يشمل هذين وهما
على وزن ما قلناه في صلح
الإنكار فيثبت ذلك لوجه
لذلك النظر فتأمل له أما اذا
كانت له حجة كينة فيصح
لكن بعد تعديلها وان لم
يحكم بالملك على الوجه ولا
تطير الى أن له سيلاً الى
الطعن لانه ذلك حتى غدا
القضاء بالملك أيضاً على
المعتمد (ان جرى على) هي
هنا بمعنى من أو عن لسان
أن يكون على والباء
للمأخوذ ومن وعن
للمتروك أعني (نفس

مخالف لقول المصنف الماراً بغيره الوجهان (قوله الظاهر انه ضعيف) خبر فقول الجواهر قوله
أو السكوت الى المتن في النهاية الى قوله اي بصورة العقد في المعنى قول المتن (فيبطل الخ) وان صالح على
الإنكار فان كان المدعي محققاً فيحل له فيما بينه وبين الله تعالى ان يأخذ ما بذله قاله الماوردي وهو صحيح في
صلح الخطيئة واما اذا صالح على غير المدعي ففيه ما يأتي في مسألة الظفر مغني ونهاية وشرح الروض (قوله
للخبر السابق الخ) وقياساً على ما لو أنكر الخلع والسكينة ثم تصالحا على شيء نهاية ومعنى (قوله فيه نظر) اي
في قوله فان المدعي الخ وكذا المراد بقوله الآتي ما ذكر اه كردى (قوله بل هو) اي كل من الحلال والحرام
(قوله الزام) اي لا بيان حقيقة الحال حتى يرد عليه النظر اه كردى (قوله وهو ظاهر) اي الالتزام (قوله
عليها) اي الصحة (قوله كذلك) اي بحال الحرام او يحرم الحلال (قوله امالو كانت له حجة كينة الخ)
صورة المسئلة ان البينة اقيمت قبل الصلح امالو اقيمت بعده فلا ينعقد صحيحاً كما لو اقر بعده كسباً أو وهذا
بخلاف ما لو اقيمت بعد الصلح بينة بانه كان مقراً قبل الصلح فان الخ صحيح فعلم الفرق في البينة بعد الصلح بين
الشاهدة بنفس الحق فلا يكون الصلح صحيحاً والشاهد مدة بالقرار قبليه فيكون صحيحاً مر اه سم على
جج اه ع ش وفي المعنى ولو اقر ثم أنكر جاز الصلح اه (قوله كينة) اي واليمين الردودة اه نهاية (قوله
وان لم يحكم) ببناء المفعول او الفاعل (قوله على الاوجه) وفاقاً للمعنى والنهاية (قوله ولا نظر الخ) عبارة
النهاية واستشكل الغزالي ذلك قبل القضاء بالملك بان له سبيلاً الى الطعن برديان العدول الى الصالح قبل على
عجزه عن ابداء طاعن ولو ادعى عليه عينا فقال رددهم اليك ثم صالحه فان كانت امانة بيده لم يصح الصلح لقبول
قوله فيكون صلحاً على الإنكار والافقوله في الرد غير مقبول فيصح لاقراره بالضمان اه وقوله ولو ادعى عليه عينا
الخ في المعنى مثله قال ع ش قوله مر أمانة اي بغير رهن واجارة على ما يفيد من التعليق اه (قوله الى
الطعن) اي جرح الشاهد (قوله هي بمعنى) الى قول المتن وكذا في النهاية والمعنى (قوله لسان) اي اول الباب
قول المتن (نفس المدعي) بفتح العين اي المدعي به وفي الروضة واصلاً على غير المدعي كان يصالحه على الدار
بشوب اودين قال الشارح وكان نسخة المصنف من المحررين تعبر عنها بالنفس ولم يلاحظ موافقة ما في الشرح
فهما مستثنان حكمهما واحد انتهى ويريد بذلك دفع اعتراض المصحح فانه قال الصواب التعبير بالغير وقال
الدميري عبارة المحرر وغير وكان الرأى تصحفت على المصنف بالنون فعبر عنها بالنفس معنى ونهاية (قوله ثم
تصالحا على نحو قن) أي يأخذ المدعي من المدعي عليه (قوله كونهما) أي لفظه على (قوله والتقدير الخ) ينبغي

(قوله فقد حرم على نفسه ماله) قد يناقشون بانه لا محذور في ذلك لانه حرمه على نفسه بعاماله صحیح صدرت
بأخياره كسائر المعاملات الصحيحة المختارة فان كلام المتعاملين حرم على نفسه ما بذله في تلك المعاملة وللمعاملة
هنا صحة عند المخالفين فهي كغيرها من المعاملات الصحيحة ومن ذلك الصلح على الاقرار فان المدعي حرم على
نفسه ماله بما أخذ هذه عوضاً عنه ومن هنا يناقش في الالتزام ودعوى ظهوره الآتين وأما قوله الآتي وهما
على وزن الخ فاهم أن يدفعوا الصورة الاولى بان الخ لا تحل المعاملة عليه والصورة الثانية بان ترك الطلاق غير
مقوم بدليل الامتناع فيه ولو مع الاقرار فليستأمل (قوله فيثبت ذلك النظر) ان في جنس الوجه لا يخفى
ما فيه سبباً مع ما قررناه فيما سبق (قوله أما اذا كانت له حجة كينة فيصح) وصورة المسئلة ان البينة اقيمت قبل
الصلح امالو اقيمت بعده فلا ينعقد صحيحاً كما لو اقر بعده كسباً أو وهذا بخلاف ما لو اقيمت بعد الصلح بينة بانه كان
مقراً قبل الصلح فان الصلح صحيح فعلم الفرق في البينة بعد الصلح بين الشاهدة بنفس الحق فلا يكون الصلح صحيحاً
والشاهدة بالقرار قبليه فيكون صحيحاً مر (قوله أما اذا كانت له حجة الخ) صورة المسئلة كل هو صريح انه أقام
البينة ثم صالح ويبقى مال الصالح ثم أقامها وفي شرح العباب ولو اقيمت بينة بعد الصلح على الإنكار بانه ملك وقته
فهل يلحق بالاقرار قال الجوزي يلحق به بل أولى لانه يمكن الطعن فيه الا فيه اه (قوله والتقدير ان جرى على
نفس المدعي

(٢٥) - (شرواني وابن قاسم) - خامس (المدعي) على غيره كان ادعى عليه بدار أو دين فانكر ثم تصالحا على نحو
قن ويصح كونها على يدهم أو التقدير ان جرى على نفس المدعي

عن غيره ودل عليه ذكر المأخوذ لانه يقتضى من ركاو يضح مع عدم هذا التقدير أيضا وغايته أن البطلان فيه لا من كونه على انكار وعدم
العوضيه فيه (وكذا ان جرى) الصلح من (١٩٤) بعض المدعى (على بعضه في الأصح) كان يصالحه من الدار على نصفها أم لو صالح من بعض

الدين على بعضه فيبطل جزوا
لان الضعيف يقدر الهبة في
العين و اراد الهبة على ما في
الذمة متمتع على ما يأتي في
بابها ومر في اختلاف
المتبايعين انهم لو اختلفا
هل وقع الصلح على انكار أو
اقرار صدق مدعى الانكار لانه
الاغلب وقد يصح الصلح
مع عدم الاقرار في مسائل
منها مالو أسلم على أكثر من
أربع نسوة ومات قبل
الاختيار انه يجوز اصطلاحهن
بتساو وتفاوت وكذا مالو
طلق إحدى امرأته ومات
قبل البيان لكن يأتي قبل
خيار النكاح خلافاً وأدعى
اثنان وديعة يسدر رجل
فقال لا أعلم لا يكاهي أودار
بيسدهما وأقام كل بينة في
هذه كلها لا يجوز الصلح على
غير المدعى لانه يبيع وشروطه
تحقق الملك وسيأتي لذلك
مزيد آخر نكاح المشرک
(وقوله) بعد انكاره
(صالحى عن الدار) مثلاً
(التي تدعىها ليس اقراراً في
الأصح) قال البغوى وكذا
قوله لمدعى عليه ألقاها لحنى
منها على خمسمائة أو هبني
خمسمائة أو أبرئني من
خمسمائة لا احتمال ان يريد
به قطع الخصومة لا غير ولانه
في الثانية باقسامها لم يقر
بان ذلك يلزمه وقد يصالح
على الانكار أي بل هو

استثناء مالو كان هذا الغير مدعى آخر مقربه فيصح الصلح حيثما ذكراً له اه سم (قوله عن غيره) لعل صورته
أن يدعى على شخص شين فانكرهما معاقباً لهما على أحدهما من الآخر (قوله ودل عليه) أي على
تقدير عن غيره (قوله ذكر المأخوذ) وهو نفس المدعى (قوله ويصح الخ) سلك النهاية والمغنى في حل المتن على
هذا فالا عقبه كان ادعى عليه شيئاً فصالحه عليه بان يجعلها للمدعى أو للمدعى عليه كما تصدق به عبارة
المصنف وهو باطل فيهما اه (قوله مع عدم هذا التقدير) وعلى هذا فالمدعى المذكور مأخوذ ومترول
باعتبار من نهاية ومغنى وسم أي فعلى على بابها بالاعتبار الاول (قوله ان البطلان فيه) أي في الصلح في ذلك
نهاية ومغنى (قوله وعدم العوضيه فيه) عبارة النهاية والمغنى وفساد الصيغة باتحاد العوضين اه (قوله من
بعض المدعى) الاولى اسقاط لفظة بعض عبارة النهاية والمغنى وكذا يبطل الصلح ان جرى على بعضه أي المدعى
كلو كان على غير المدعى اه (قوله أم لو صالح) الى قوله لانه يبيع في النهاية والمغنى يعني أن كلام المصنف في
العين وأه لو صالح الخ (قوله على بعضه الخ) أي في الذمة بخلاف ما اذا صالحه عن الف على خمسمائة معينة فانه
لم يصح في الأصح اه مغنى (قوله متمتع) وقد يدفع بانه لو قيل بالهبة لكان ابراء وهو مما في الذمة صحيح ع ش
وسم (قوله ومات قبل الاختيار) أي ووقف الميراث بينهما (قوله أنه يجوز الخ) تعليل لكونه مستثنى أي
لانه يجوز الخ عبارة النهاية والمغنى فاصططن اه وهى أخصر وأسك (قوله قبل البيان) أي أو التعيين
نهاية ومغنى (قوله لا أعلم لا يكاهي الخ) أي هي لواحد منكما ولا أعلم الخ (قوله وأقام كل بينة) قضية ذلك أنهما
لو صالحا بلا بينة لم يصح وعليه فأي فرق بين ذلك وبين إقامة البينتين فانهما تتساقطان ويبقى مجرد المدعى وقد
تقدم في الجواب عن أنه صلى الله عليه وسلم قسم بين اثنين تخاصماني ميراث بانه انما فعل ذلك لكونهما في
يهما فيقال بطله هنا اه ع ش (قوله وفي هذه الخ) أي المسائل الاربع المستثنيات (قوله لانه) أي
الصلح على غير المدعى به (قوله آخر نكاح الخ) أي في آخر قول المتن (ليس اقراراً في الأصح) وعليه يكون
الصلح بعد هذا الالتماس صلح انكار نهاية ومغنى (قوله لا احتمال الخ) تعليل للمتن والشرح (قوله ولانه في
الثانية) أي التي في الشرح قال سم انظر مفهومه اه أي مع ان التعليل المذكور جار في الاولى أيضاً ولك مع
الجريان بانه رد لبل الأصح أن الثانية كالاولى اقرار بالكل بالتسايم والمعنى ولو سلمنا عدم الاحتمال
المذكور ولكن الثانية اقرار بالبعض فقط (قوله باقسامها) أي الثلاثة (قوله بان ذلك) أي الالف المدعى به
(قوله وقد يصالح الخ) الواو حالية (قوله أي بل هو) أي الصلح على الانكار (قوله اما قوله) الى قوله وبحت
في النهاية والمغنى الا قوله أبرأتني (قوله اما قوله ذلك) ظاهره انه راجع لما في المتن والشرح معاً (قوله قطعاً)
الجزم هنا لا يخالف قول المصنف السابق ولو قال من غير سبق خصومة صالحني عن دارك بكذا فالأصح بطلانه
لان ما تقدم مقرر وض في صحة الصلح وفساده وما هنا في صحة الاقرار وبطلانه اه ع ش (قوله هذه) أي العين
التي تدعىها نهاية ومغنى وظاهر ان سبق الدعوى ليس بقيد هنا (قوله اقرار الخ) لانه صريح في الالتماس
اه مغنى (قوله لا العين) اذا الانسان قد يستعير ملكه ويستأجره من مستأجره نهاية ومغنى (قوله فاقرار ايضاً)
فعلم الفرق بين التماس الابراء من البعض ومن الكل اه سم (قوله وبحت السبكي الخ) اعتمده النهاية

عن غيره) ينبغي استثناء مالو كان هذا الغير مدعى عن آخر مقربه فيصح الصلح حيثما ذكراً له (قوله
ويصح مع عدم هذا التقدير) وعلى هذا فالمدعى مترول ومأخوذ باعتبار من (قوله لان الضعيف
يقدر الهبة في العين) وضح مع كون هبة الدين للمدين ابراء أو اضاف كان يمكن الضعيف تخصيص تقدير
الهبة بالعين ويجعل غيره ابراء (قوله أو أبرئني من خمسمائة) هذا مع قوله لا أتى أو أبرئني فاقرار ايضاً
يقتضى الفرق بين طلب الابراء من الكل وطلبه من البعض ويحتمل ان وجه هذا عدم اضافة الخمسمائة الى
الالف بنحو قوله منه (قوله ولانه في الثانية) انظر مفهومه (قوله فاقرار ايضاً) فعلم الفرق بين التماس

الاغلب كما تقر وأما قوله ذلك ابتداء قبل انكاره فليس اقراراً قطعاً ولو قال هبني هذه أو بعنيها أو زوجني الامة كان اقراراً والمغنى
بذلك عنها أو أجزئها أو أعزنيها فاقرار بلك المنفعة لا العين أو ادعى عليه ديناً فقال أبرأتني أو أبرئني فاقرار ايضاً وبحت السبكي تعيده بما اذا

ذكر المال أو الدين أي ولو بالضمير كما برأني منه لأنه مع حذفه يحتمل أبرأني من (١٩٥) الدعوى * (فرع) * صالح على انكار ثم وهب

أو أبرأ قبل قوله أنه إنما فعل ذلك ظنا لصحة الصلح أو ثم أقر المنكر لم ينقلب الصلح صحاح لغوات شرط صحته حال وجوده ومن ثم لم ينظر هنالك في نفس الأمر لأنه لا يملك إلا الصلح وهو لا يمكن صحته إلا ان سبقه اقرار أو نحوه ولو صالحه بشي لم يقر فاقرب بطل الصلح وكذا الاقرار على الزوجه وقد يشكك بأنه لو قال لاثنين أريدان أقر بما لم يلزمني ثم قرأ أو خذ باقراره ولم ينظر لكلامه ويحجب بأن ما هنا جواب لقوله صالحتك بكذا على أن تقرني والجواب منزل على السؤال فكانه قال أقررت في مقابلة ذلك فبطل وقوله أريدان آخر أمر منفصل عن الاقرار لم تقم قرينة لفظية على تقييده به فوقع ذلك المتقدم لغوا ولو ترك وارث حقه من التركة لغيره بلا بدل لم يصح أو به صح بشرطه (القسم الثاني يجري بين المدعي وأجنبي فان قال الأجنبي للمدعي (وكافي المدعي عليه في الصلح) معك عن العين التي ادعت بها ببعضها أو به هذه العين أو بعشرة في ذمتي (وهو مقرر لك) بها ظاهرا أو باطنا أو وهي لك أو وأنا أعلم أنها لك فصالحني عنه بذلك فصالحه (صح) الصلح عن الموكل لأن قول الانسان في

والمعنى أيضا (قوله فرع صالح الخ) أي المدعي (قوله قبل قوله) أي فله العود إلى الدعوى وإقامة الحجج واخذ المدعي به لبطان جميع ماجرى اه سم (قوله فعل ذلك) أي الهبة والابراء (قوله أو ثم أقر المنكر) أي قوله وقد يشكك في النهاية وانعنى (قوله ثم قرأ المنكر الخ) أي بان المدعي به كان ملكا للمصالح حال الصلح (قوله شرط صحته الخ) وهو سبق الاقرار ونحوه (قوله ومن ثم لم ينظر الخ) رد لقول الاسوي اخذ من كلام السبكي أنه ينبغي الصحة لا تنافي بينهما على أن العقد جرى بشرطه في علمهما وفي نفس الأمر (قوله وقد يشكك) أي بطلان الاقرار (قوله لاثنين) إنما يظهر فائدته عند رفع الأمر إلى الحاكم ولا فهو ليس بقيد عبارة المعنى وانكار حق الغير حرام فلا يوجب للمنعكر ما لا يقر بالمدعي ففعل لم يصح الصلح لبنائه على فاسد ولا يلزم المال وبذلك لذلك واخذه حرام ولا يكون مقرا بذلك في أحد وجهين يظهر ترجحه كما حرم به ابن كج وغيره اه إذا النهاية قال في الخادم ينبغي التفصيل بين أن يعتقد فساد الصلح فيه أو يجهله فلا كفي نظائره من المنشآت على العقود الفاسدة اه قال ع ش قوله حرام أي بل هو كبيرة وقوله لم يصح وقياس ما ذكر أنه لو دفع له مالا ليبرته مما عليه أو على غيره من الحق لم يصح البذل ولا الأخذ وأنه يأتي في الإبراء المترتب على ذلك ما ذكر من التفصيل هنا وهو أنه ان علم بفساد الشرط ثم أبرأ صح والباطل فتنبه له فانه يقع بشيرا (قوله لكلامه) أي قوله أريدان أقر به لم يلزمني (قوله منزل على السؤال) أي مرتبطة ومتربط عليه (قوله تقييده به) أي الاقرار بقوله المذكور قال سم أقول لو سلم قيامها على ذلك لم يؤثر في صحة الاقرار إذا التقدر بحيث ذلك على كذا وهو لا يلزم من ذلك من تعقيب الاقرار بما يرفعه اه وأيضا كلمة لا تعيد استمرار النفي إلى أن التكلم بقرره وفي الفرق بينهما وبين ما (قوله بلا بدل لم يصح) أنظر لولوى الهبة ووجدت شرطها اه سم ينبغي أن يقال أو الصدقة أو الإباحة والحاصل أن المقابلة بين المسئلتين أو التفرقة بينهما مما مشكك أنه ان روي في الترك أي بلا بدل الاعتبار الشرعي فمالع منه اه سيدعمر وقوله بين المسئلتين أي الترك بلا بدل والترك ببذل (قوله صح بشرطه) أي ان كان ارثه ناجزا ولم يقدر اه ع ش (قوله عن العين التي) أي قوله أم الدين في النهاية والمعنى الا قوله أو وهي لك (قوله أو به هذه العين) أي التي للمدعي عليه (قوله أو باطنا) عبارة النهاية والمعنى أو فيما بين وبينه ولم يظهره خوفا من أخذ المال كله اه (قوله أو وهي لك أو وأنا أعلم أنها لك) أنظر لم كان الصلح مع ذلك صالحا على اقرار حتى صح الآن يقال اقرار الوكيل مع عدم ثبوت انكار الموكل ولا يبدل على انكاره قائم مقام اقراره اه سم وقوله مع ذلك أي مع قوا المذكور وليس فيه تعرض للاقرار (قوله عنه) كان الاولى التأنيث قول المتن (صح) محله كما قال الامام والغزالي إذا لم يعد المدعي دايه الانكار بعد دعوى الوكالة فان أعاده كان عزلا فلا يصح الصلح عنه نهاية ومعنى في قال ع ش قوله مر فان أعاده الخ أي لغير غرض أخذ ما يأتى في الوكالة من أن انكار التوكيل يكون عزلا ان لم يكن له غرض في الانكار اه (قوله شراء فضولي) أي وقد مر أنه باطل في الجديد اه ع ش (قوله أم الدين الخ) يعني ان كلام المصنف مفروض في العين وأم الدين فلا يصح الصلح أي صلح الأجنبي بدين ثابت على الموكل أو الوكيل قبل ذلك الصلح ويصح بغيره أي بالعين وبالدين الذي يثبت بالصلح للمدعي على الأجنبي أو موكله اه كروى (قوله أم الدين الخ) إلى المتن في شرح المنهج (قوله بدين ثابت الخ) أي للمدعي عليه على الأجنبي الوكيل أو على شخص آخر بأن يقول الأجنبي الوكيل للمدعي صالحني من الدين الذي تدعيه علي غيرك بدينه الذي علي أو على فلان (قوله ويصح بغيره) أي بغير دين ثابت قبل الصلح بأن يصلح على عين من ماله أي الوكيل أو الموكل أو على دين يثبت

الابراء من البعض ومن الكل (قوله فرع صالح) أي المدعي وقوله قبل قوله أي فله العود إلى الدعوى وإقامة الحجج وأخذ المدعي به لبطان جميع ماجرى (قوله على تقييده به) أقول لو سلم قيامها على ذلك لم يؤثر في صحة الاقرار إذا التقدر بحيث ذلك على كذا وهو لا يلزم من ذلك من تعقيب الاقرار بما يرفعه (قوله بلا بدل لم يصح) أنظر لولوى الهبة ووجدت شرطها (قوله أو وهي لك أو وأنا أعلم أنها لك) أنظر لم كان

دعوى الوكالة مقبول في جميع المعاملات ثم ان صدق في أنه وكيل صارت ملكا لموكله والافهوش رافضولي أما الدين فلا يصح الصلح عنه بدين ثابت قبل ذلك ويصح بغيره

بسبب الصلح في ذمته اه يجبري (قوله ولو بلاذن) اي الاجنبي في الصلح اي وان قال لم يأذن لي اه
 حلي (قوله ان قال الاجنبي) اي في صورتي الاذن وعدمه (قوله ما ذكر) اي وهو مقر لك بها الخ وليس
 المراد به وكفى المدعي عليه في الصلح الخ لقوله ولو بلاذن لانه ينافيه وقوله او قال الخ الحاصل انه ان اذن له في
 الصلح صح ان قال وهو مقر لك او نحوه وان لم يأذن له فيه صح ان قال ذلك او قال هو مبطل وهذا ظاهر وقد وقع
 في بعض الادهام فهم هذا المقام على غير ذلك كذا في الجبري عن الحلبي والشويزي (قوله عند عدم الاذن الخ)
 مفهومه ان ذلك لا يكفي عند الاذن والحال هو نظير ما ياتي في العين بقوله وان قال وهو مبطل في عدم اقراره
 فليحرج وقد يقال انما قيد بعدم الاذن لانه لا حاجة لذلك عند الاذن لان الاذن يتضمن الاقرار اه سم وقوله
 والحال هو نظير ما ياتي الخ فيه ان كلام الشارح هناك صريح في عدم كفاية ذلك في العين مع الاذن كنهنا
 فامعنى التوقف وطلب التجرير وقوله لان الاذن يتضمن الاقرار بمنع قول الشارح الا حتى وكذا لو لم يقل
 الخ المراد به الاقتصار على الاذن كما صرح به النهاية والمغني فلا إشكال على حاله الا ان يفرق بين صلح الاجنبي
 على الانكار عن الدين وصلحه عن العين بعبارة المغني ورد على اطلاق اعتبار الاقرار ما لو قال الاجنبي وكفى
 في المصلحة لقطع الخصومة وانا اعلم انه لك فانه يصح الصلح في الاصلح عند المدعي وورد في التنبيه واقره
 في الصحيح ولو قال هو منكر غير انه مبطل فصالحه على عبدى لينقطع الخصومة بينكما وكان المدعي دينافان
 المذهب صحة الصلح وان كان ان ادعى عينا لم يصح على الاصلح والفرق انه لا يمكن تعليق الغير عين مال بغير اذنه
 ويمكن قضاء دينه ولو صالح الوكيل عن الموكل على عين من مال نفسه اي الوكيل او على دين في ذمته باذنه
 صح العقد ووقع للاذن ورجع المأذون عليه بالمثل في المثل والقيمة في المتقوم لان المدفوع قرض لاهبة اه
 وفي النهاية نحوها وقوله ولو قال الى قوله ولو صالح صريح في الفرق المذكور وعلى هـ ذاق في كلام الشارح
 احتياطك حيث اقتصر في تعليل عدم الصحة في العين فيما اذا لم يقل وكفى الخ لي تعذر التملك وفيما اذا لم يقل
 وهي لك الخ على الانكار مع ان كلا منهما وجود في صورتين (قوله بكذا) اي من مال الوكيل (قوله واما
 لو لم يقل الخ) * (تنبيه) * ورد على اعتبار المصنف التوكيل ما لو قال الاجنبي صالحني عن الالف الذي لك على
 فلان على خمسة فانه بصح سواء كان باذنه أم لا لان قضاء دين غيره بغير اذنه جائز قاله في زيادة الروضة اه
 مغني وعلم به مع ما مر عنه انما ان صلح الاجنبي عن الدين لا يعتبر فيه الاقرار ولا التوكيل (قوله في العين) أي
 وقد تقدم تفصيل في الدين آتيا بقوله واما الدين الخ عبارة المغني والنهاية وخرج بقول المصنف وكفى الخ لم
 تركه وهو شراء فضولي فلا يصح كماله وبقوله وهو مقر لك ما لو اقتصر على وكفى في مصالحك فلا يصح
 ولو كان المدعي دينافا لاجنبي وكفى المدعي عليه بمصالحك على نصفه أو ثوبه فصالحه صح كماله كان المدعي
 عينا أو على ثوب هذا لم يصح لانه بيع شيء بدين غيره وهذا هو المعتمد كما حرم به ابن المقرئ تبعاً للمصنف خلافاً
 للزركشي ومن تبعه من التسوية بين الدين والعين اه (قوله ولو كان المدعي به عينا) الى قوله أيضاً
 في النهاية والمغني (قوله أو هي لك) أي أو أنا أعلم أنها لك (قوله معه) أي مع الاجنبي قول المتن (وكانه
 اشتراه) أي بلفظ الشراء نهائية ومعنى (قوله مساو) أي قول المصنف وكانه اشتراه مساو الخ (قوله كماله
 اشتراه) أي من المدعي اه سم (قوله في كل منهما) أي قول المصنف وقول الروضة وغيرها (قوله من ذلك)
 أي من قول المصنف وكانه اشتراه (قوله ونحو وديعة الخ) عبارة النهاية والمغني لوديعة أو عارية أو نحو ذلك مما
 الصلح مع ذلك صلحا على اقرار حتى صح الا أن يقال اقرار الوكيل مع عدم ثبوت انكار الموكل ولا ما يدل على
 انكاره قائم مقام ثبوت اقراره (قوله عند عدم الاذن) مفهومه ان ذلك لا يكفي عنه الاذن وهو نظير ما ياتي
 في العين بقوله وان قال وهو مبطل في عدم اقراره فليحرج وقد يقال انما قيد بعدم الاذن لانه لا حاجة لذلك عند
 الاذن لان الاذن يتضمن الاقرار وهو بمنزلة (قوله فلا يصح الصلح في العين) ظاهره وان قال وهو مبطل
 في عدم اقراره وهو خلاف ما تقدم في نظيره من الدين بقوله أو قال عند عدم الاذن الخ والفرق ظاهر من قوله
 لتعذر الخ مع قوله السابق اذ لا يتعذر الخ فليتأمل (قول المصنف وكانه اشتراه) أي من المدعي

ولو بلاذن ان قال الاجنبي
 ما ذكر أو قال عند عدم
 الاذن وهو مبطل في عدم
 اقراره فصالحني عنه بكذا
 اذ لا يتعذر قضاء دين الغير
 بغير اذنه وأما لو لم يقل
 وكفى فلا يصح الصلح في
 العين لتعذر تملك الغير
 عينا بغير اذنه وكذا لو لم يقل
 وهي لك ولا وهو مقر وان
 قال هو مبطل في عدم اقراره
 لانه صلح على انكار حينئذ
 (ولو) كان المدعي به عينا
 و(صالح) الاجنبي عنها
 (لنفسه) بعين ماله أو بدين
 في ذمته (والحالة هذه) أي
 ان الاجنبي قال هو مقر لك
 أو هي لك (صح) الصلح
 للاجنبي لانه ترتب على
 دعوى وجواب فلم يحتج
 لسبق خصومة معه (وكانه
 اشتراه) مساو لقول الروضة
 وغيرها كماله اشتراه خلافاً
 لمن فرق وانما وقع التشبيه
 في كل منهما لانه وان كان
 شراء حقيقة الا أنه خفي
 لكونه وقع بلفظ الصلح وعلم
 من ذلك انه لا بد أن يكون
 بيد المدعي عليه بنحو وديعة

أما لو كان بيعا قبل القبض فلا يصح (وان كان منكرا) والمدعى عين أيضا كما يشير (١٩٧) إليه قوله الآتي فهو شراء مغصوب إذا الغصب

لا يتصور في الدين (وقال
لاجنبي هو مبطل في إنكاره)
وأنت الصادق فصالحني
لنفسى بهذا أو بخمسة
في ذمتي مثلاً أو بديني وهو
كذا على فلان بناء على صحة
بيع الدين لغير من هو عليه
وعبر بشارح بأصالحك
لنفسى ويتعين حله على
ماذا احتفت به قرينة
إنشاء صلح ونواه والأفروض
الوعد وهو لا يصح كما يأتي
في أوذى المال في الضمان
(فهو شراء مغصوب فيفرق
بين قدرته) ولو في ظنه (على
انتزاعه) فيصح ويكفي فيها
قوله ما لم يكذبه الحسن فيما
يظهر (وعدها) فلا يصح
كما في البيع (وان لم يقل
هو مبطل) بان قال هو مبطل
أولاً أعلم حاله أولم يزد على
قوله صالحني (لغا الصلح)
لأنه اشترى منه ما لم يعرف له
بأنه ملكه وخرج بالعين
فيما ذكر الدين فلا يصح
الصلح عنه بدني ثابت قبل
ذلك ويصح بغيره ان قال
وهو مقر أو هو لك أو هو
مبطل بناء على الأصح
السابق من صحة بيع الدين
لغير من هو عليه
*(فصل) * في التزاحم على
الحقوق المشتركة (الطريق
النافذ) بمحممة وهو الشارع
وقيل هو أخص مطلقاً لأنه
لا يكون إلا نافذاً في البنين
والطريق يكون نافذاً
وغير نافذ في بنين وصحراء

يجوز بيعه معه ولو كان مبيعاً قبل القبض لم يصح اهـ (قوله أما لو كان بيعاً) المراد أن المدعى عليه باعه
للمدعى ولم يقبضه له فلا يصح شراؤه من المدعى حينئذ اهـ سم قول المتن (وان كان) أى المدعى عليه نهاية
ومعنى وسم (قوله والمدعى عين الخ) وان كان المدعى به ديناً ففيه الخلاف المار اهـ نهاية قال ع ش
قوله مرفقيه الخلاف المار قضيته ترجح الصحة لما مر أن المعتبر بيع الدين لغير من هو عليه لكن بشكل
حينئذ بان محل الصحة حيث كان من عليه الدين مقراً وهو هنا منكراً لأن يقال نزلوا قول المشتري أنه
مبطل منزلة أقرار من عليه الدين لمباشرة العقد اهـ (قوله أيضاً) أى كفى الصورة السابقة آنفاً (قوله
مثلاً) كان الأولى تقديمه على في ذمتي (قوله ويكفي فيها قوله) أى يكفي للصحة قوله أما قادر على انتزاعه نهاية
ومعنى (قوله ما لم يكذبه الخ) ظرفاً ويكفي الخ قول المتن (وان لم يقل هو مبطل) أى مع قوله هو منكراً وصالح
لنفسه أو للمدعى عليه نهاية ومعنى (قوله بان قال) الى قوله ونخرج في النهاية والمعنى (قوله فيما ذكر) أى في
صورتي صلح الاجنبي لنفسه (قوله أو وهو مبطل) هل يشترط في هذه القدرة على الانتزاع كفى جانب الغين
اهـ سم وفي الجبري الوجه الاستواء سم اهـ * (تنبيه) * ولو وقف مكاناً وأقر به لمدعه غرم له قيمته
لحيولته بينه وبينه بوقفه ولو صالح متلف العين مال الكهفان كان أكثر من قيمتها من جنسها أو بمؤجل لم
يصح الصلح لان الواجب قيمة المتلف حاله فلم يصح على أكثر منها ولا على مؤجل لما فيه من الربا وان كان
باقل من قيمتها أو بأكثر من غير جنسها جاز لا تنفاه المانع ولو أقر بمجمل ثم صالح عنه صح ان عرفاه وان لم
يسمه أحد منهما نهاية ومعنى قال ع ش قوله بوقفه أى وبحكم صحة الوقف ظاهره: أما في نفس الامر فالمدار
على الصدق وعدمه اهـ

*(فصل في التزاحم على الحقوق) * (قوله في التزاحم) الى قوله وفي بنيات في المعنى الا قوله قيل وقوله كما يصير
الى بان يقفه والى المتن في النهاية الامد ذكر (قوله في التزاحم الخ) أى وما يتبعها كلوصا حله على اجزاء ماء
الغسالة الخ اهـ ع ش وفي الجبري أى في منع ما يؤدي الى التزاحم اهـ (قوله وهو) أى الطريق النافذ
(قوله وقيل هو) أى الشارع (أخص الخ) أى من مطلق الطريق قال السيد عمر ينأمل مقابله لما قبله
وان كان صحيحاً في حدوداته اهـ وقال سم فيه حرازة لان ضمير وهو الشارع للمقيد مع القيد وضمير
وقيل هو للشارع وقوله أخص أى من المقيد بدون قيده وأيضاً لوجه حينئذ لحكاية هذا القيد بصيغة
التنريض اهـ (قوله في البنين) الأولى وفي البنين بالعطف (قوله ويذكر ويؤث) أى باعتبار عود
الضمير واسناد العامل اليه (قوله أولاً) أى حين الاحياء (قوله موضعاً من الموات) مفعول أول للاختصاص

(قوله أما لو كان بيعاً الخ) المراد ان المدعى عليه باعه للمدعى ولم يقبضه له فلا يصح شراؤه من المدعى حينئذ
(قول المصنف وان كان) أى المدعى عليه (قوله وهو مبطل) هل يشترط في هذه القدرة على الانتزاع كفى
جانب العين

*(فصل) * (قوله وهو الشارع الخ) لا يقال في هذا الكلام اضطراب لا يخفى اذ هو في قوله وهو الشارع
عائد على الطريق النافذ أعني على الطريق مع قيده وفي قوله وقيل هو أخص الخ عائد على الطريق بدون
قيده بدليل استدلاله اذ لا يتأتى الا في المقيد وهو الطريق بدون قيده وهو النافذ كما لا يخفى وحينئذ فهذا
القول مع ظهور فساد اذ لا يتصور اخصية الطريق من الشارع بل الامر بالعكس مطلقاً قطعاً لا يقابل ما قبله
الهم الآن يريد بقوله وقيل مجرد حكاية فائدة أخرى من غير قصد الى المقابلة لما قبله وان كان فيه إيهام عود
الضمير للمقيد والمقيد وليس يصح كما تقر ولا تقرر هذا من شؤنه توهم ان ضمير وقيل هو أخص للطريق
وليس كذلك بل هو للشارع لكن لا يخفى أيضاً هذا من حرازة لان ضمير وهو الشارع للمقيد مع القيد وقوله
أخص أى من المقيد وأيضاً لوجه حينئذ لحكاية هذا القيل بصيغة التنريض (قوله وقيل هو أخص
مطلقاً) أى من الطريق لان الطريق النافذ دليل عليه وان كان أيضاً أخص من الطريق النافذ

ويذكر ويؤث ويصير شارعاً باتفاق المحين عليه أولاً أو باتخاذ المارة موضعاً من الموات جادة للاستطراق

ومفعوله الثاني قوله جادة للاستطراق (قوله فيها) أي الموات (قوله انذلك) أي للاستطراق (قوله هنا) أي في
الوقف (قوله وفي بنيات) خبر مقدم لقوله تردد (قوله بموحدة) أي وضما وفتح النون وبالياء التحتية المثناة
اه عش أي المشددة (قوله المراد هنا) ضغطة المعنى (قوله يسلكها الخ) نعت بنيات عبارة النهاية وبنيات
الطريق التي تعرفها الخواص ويسلكونها الاتصير طريقا بذلك ويجوز راحيها كذا بحسب القمولى اه
(قوله أنها لاتصير الخ) وحديث وجد طريق عمل فيه بالظاهر من غير نظر إلى أصله وتقدير الطريق إلى خيرة
من أراد أن يسبيله من ملكه والفضل توسيعه وعند الأحياء إلى ما اتفق عليه المحيون فإن أرادوا جعل سبعة
أذرع كذا بحسب المصنف لخبر الصحيحين بذلك واعتز به جمع بان المذهب اعتبار قدر الحاجة والخبر محمول عليه
ولا يغير أي الطريق ساهو عليه ولو زاد على السبعة أو قدر الحاجة فلا يجوز الاستيلاء على شيء منه وإن قل
ويجوز أحياء ما حوله من الموات بحيث لا يضر المارة اه نهاية وفي الغنى مثلها لأنه زاد قبيل ولا يغير الخ
وهذا ظاهر اه أي الاعتراض المذكور (قوله لا يصير عليه مالم يعتد الخ) يفهم أنه لا اعتبار بما
لا يصير عليه مما اعتد فلا يراجع سم على ج أقول والظاهر أنه غير مراد فيض لان عدم الصبر عليه عادة
يدل على أن المشقة فيه نوبة اه عش (قوله أي روشن) وهو نحو الخشب المركب في الجدار والخارج إلى
هواء الشارع من غير وصول إلى الجدار المقابل اه عش (قوله بين حائطين) أي والفرق بينهما
نهاية ومعنى (قوله كل منهما) أي من الجناح والسباط دفع به ما يقال كان الأولى للمصنف أن يقول
يضرانهم اه عش قال سم ويصح رجوع ضمير يضر للسباط وحذف نظير هذا من جناح قال في شرح
الارشاد أي والنهاية ولو أشرع إلى ملكه ثم سبل ما تحت جناحه شارعا وهو يضر بالمارة أمر برفعه
على ما يحته الزركشي اه قال عش قوله برفعه أي بحيث لم يضر بالمارة وقوله على ما يحته الزركشي
قد يؤخذ منه أنه لو أخرج الجناح إلى شارع على وجهه لا يضرهم ثم ارتفعت الأرض تحته بحيث صار ضررا
بهم أنه يلزم رفعه أو حفر الأرض بحيث يمتد إلى الضرر الخاص له ويؤيده ما ذكره الشارح م في
الجنايات من أنه لو بنى جداره مستقيما ثم مال فانه يطالب بهدمه أو إصلاحه مع أنه وضعه في الأصل بحق وقد
يؤخذ منه أيضا أنه لو لم يكن من الفرسان والقوافل ثم صار كذلك كافر فرفعه لان الارتفاق بالشارع مشروط
بسلامة العاقبة اه (قوله كذلك) أي ضررا لا يصبر عليه الخ اه سيد عمر (قوله ومن ذلك) أي من
التصرف في الشارع ثم هو إلى قوله على ما رجحه في المغنى (قوله مالوا اكتنف) أي أحاطوا (قوله الشارع)
مفعول اكتنف وقاعله داراه عبارة المغنى ولو كان له داران في جانبي الشارع فحفر الخ اه وظاهر ان هذا مجرد
تصور فانه مالو كان داره في جانب الشارع فحفر سردابا من باطنها إلى باطن نصفه مثلا (قوله من أحدهما)
أي الدارين (قوله فان ضرر) أي المارين بان يخاف من الانهيار (قوله والا الخ) أي وإن لم يضرهم بان

فليتأمل وجه جعل الإحصية من مجرد الطريق (قوله لا يصبر عليه مالم يعتد) يفهم منه أنه لا اعتبار
بما لا يصبر عليه مما اعتد فلا يراجع وفي شرح الارشاد ولا يضر أيضا ضرر يحتمل عادة كحجر طين اذ بقي
مقدار المرور للناس والقاء الحجارة فيه للعمارة اذا تركت بقدر مدة تقبلها وربط الدواب فيه بقدر حاجة
النزول والركوب والرش الخفيف بخلاف القاء القمامات والتراب والحجارة والخفر التي توجه الأرض والرش
المعطر فانه لا يجوز كما صرح به النووي في دقائقه ومثله ارسال الماء من الميازيب إلى الطريق انضبة قال
الزركشي وكذا القاء النجاسة في بئر هو في معنى التخلي فيكون صغيرة اه وكونه صغيرة ضعيف كما مر فعليه
ان كثرت كانت كالقمامات والافلاو أقي القفال بكرهه ضرب اللبن وبيعهم من ترابه اذ لم يضر بالمارة لكن
قضية قول العبادي يحرم أخذ تراب سور البلد يقتضي حرمة أخذ تراب الشارع الآن يفرق بان من شأن
أخذ تراب السور ان يضر الحرم مطلقا بخلاف تراب الشارع ففصل فيه بين المضر وغيره اه وفي شرح م
بحوم امر في ربط الدواب قال ويؤخذ من ذلك منع ما جرت به عادة العلافين من ربط الدواب في الشارع
للكراء فلا يجوز وعلى ولي الأمر منعهم ما ساق ذلك من مزيد الضرر (قوله كل منهما) ويصح رجوع

كما يصير المبنى فيها بقصدانه
مسجد مسجدا من غير لفظ
وبأن يقصد مالكة لذلك
لكن لا بد هنا من اللفظ وفي
بنيات طريق بموحدة قوله
وغايط من صحته عتله لغساد
المعنى المراد هنا يسلكها
الخواص تردد والذى نقله
القمولى ورجحه الأذرى
أنه الاتصير طريقا بذلك
ويجوز أحياءها لان أكثر
الموات لا يخالو عن تلك
البنيات (لا يتصرف) بضم
أوله (فيه بما يضر) بفتح
أوله فان ضم عدى بالياء
(المارة) وإن لم يطل المرور
لان الحق فيه لجميعهم وسيعلم
مما هنا وفي الجنايات ان
الضرر المنفي مالا يصبر عليه
مالم يعتد لامطابقا (ولا
يشرع) أي يخرج (فيه
جناح) أي روشن سمى به
تسليمه إلى جناح الطائر (ولا
سباط) هو سقفة بين
حائطين (يضرهم) كل
منهما كذلك ومن ذلك
مالوا اكتنف الشارع داراه
فحفر سردابا تحت الطريق
من أحدهما إلى الأخرى
فان ضرر منع منه والا فلا
الانتفاع بباطن الطريق
كهو بظاهرها والازيل

أحكم أوجه بحيث يؤمن من الانهيار فلا يمنع اه (قوله لما أضر) الأولى خير لضبطه القيل في
 المن بفتح أوله اه سيدع (قوله هو الحاكم) اعتمدته النهاية والمعنى فقالوا المزيل له هو الحاكم لا كل
 أحد لما فيه من توقع الفتنة لكن لكل أحد مطالبة بإزالته لانه من إزالة المنكر اه قال ع ش قوله
 لا كل أحد أي فلو خالف وهدم عزز فقط ولا ضمان فيما يظهر لانه مستحق الإزالة فاشبه بالمهدر كالزاني
 المحصن اه (قوله على ما رجح ابن الرنعة) هو المعتد اه ع ش (قوله لهما أي للشيخين) قوله في نحو
 شجرة) أي لشخص و (قوله لهوائه) أي لهواء ملك شخص آخر (قوله أنه) أي مالك الهواء (قوله هنا)
 أي في إخراج نحو الجناح المضرو (قوله كذلك) أي يجوز استئصال كل أحد بالإزالة (قوله ويحتمل
 الفرق) ولعل الفرق أقرب اه سيدع (قوله ألاجناح) إلى قوله ولا يجوز في المعنى الأقوله وبخلاف
 فتح بابه إلى شارعنا وإلى المتن في النهاية الأما ذكر إلى ولا يجوز وقوله وكذا حفر بئر حشه (قوله فيجوز لكن
 لمسلم) أي وإن لم يأذن له الإمام اه نهاية (قوله لا الذي الخ) فيمنع من ذلك وإن جازله الاستطراد لانه كاعلاء
 بنائه على بناء المسلم أو أبلغ وأقوى أوزرعة بمنع من البروز في البحر بنيائه على المسلمين قياسا على ذلك اه
 نهاية قال ع ش قوله أو أبلغ بقي ماله بناء المسلم في ملكه فاصدا به أن يسكن فيه الذي هل يجوز ذلك لانه قد
 لا يسكنه الذي أم لا فيه نظر والأقرب جواز البناء ومنع اسكان الذي فيه على تلك الحالة وقوله بمنعه أي الذي
 وإن لم يضر ما يمر تحت بوجه بل وقضية امتناع ذلك وإن لم يكن يمر السفن أصلا ومقهوره مجوزاه للمسلم حيث
 لم يضر بالسفن التي تمر تحته ويمكن تصور ذلك بأن يكون البناء الذي أخرج فيه الروشن سابقا على النهر فلا
 يقال صرحوا بامتناع البناء في حريم النهر فكيف هذا مع ذلك اه (قوله وكذا حفر بئر حشه) قال في شرح
 العباب أي فيمنع في دورهم التي بين دورنا فقط اه أي لافي التي في شوارعهم المختصة بهم سم على ج
 قضية لك امتناع ذلك في دورهم التي بين دورنا وإن لم يصل الخش إلى الشارع ولا تولد منه شيء إليه فاطر
 وجهه حيث أنهم انما تصرف في حالص ملكهم على وجه لا يضر المسلمين ولو قيل بأن امتناع ذلك محله
 حيث امتد أسفل الخش إلى الشارع أو تولد منه ما يضر بالشارع لم يبعد اه ع ش (قوله بخلاف ذلك)
 أي الإشرع والحفر بلا ضرر (قوله ولو في دارنا) أي في دار الإسلام نهاية ومعنى (قوله أو لما بذله الخ)
 عطف على تبعا لنا (قوله فيه) أي في الفتح إلى شارعنا (قوله ولا يجوز إخراج جناح الخ) أي لاحد لا مسلم
 ولا غيره وإن أمن الضرر بكل وجهه ولعل الفرق بين الشارع وغيره أن الانتفاع بالشارع لا يتقيد بنوع
 مخصوص من الانتفاعات به بل لكل أحد الانتفاع بأرضه بسائر وجوه الانتفاعات التي لا تضر ولا يختص
 بشخص دون آخر بل يشترك فيه المسلم والذي وغيرهما جاز الانتفاع به وانه تبعا للتوسع في عموم الانتفاع
 به ولا كذلك المسجد وما أحق به فإن الانتفاع به مخصوص من الانتفاعات كالصلاة ولطافة مخصوصة
 من الناس كالمسلمين أو من وقفت عليهم المدرسة كالشافعية مثلا فكذا شبيهين بالإسلاك وهي لا يجوز الإشرع
 فيها لغير أهلها الأرضاء والرضاء من أهلها ما هنما متعذر فتعذر الإشرع اه ع ش (قوله نحو الرباط) أي
 وكريم المسجد وفسقيةته ودهليزه الموقوف عليه للممر وفيه الذي ليس بمسجد وكالمسجد فيما ذكر كل
 موقوف على جهة عامة كبر أمام وقف على معين فلا بد من إذنه لكن يتجدد المنع لمن استحق بعده اه ع ش

الضمير للساباط وحذف نظيره هذا من جناح قال في شرح الارشاد ولو أشرع إلى ملكه ثم سبل مات تحت جناحه
 شارع وهو يضر بالمارة أمر برفعه على ما رجحه الزركشي اه (قوله هو الحاكم) نعم لكل أحد مطالبة
 بإزالته لانه من إزالة المنكر اه قاله سليم مر (قوله وكذا حفر بئر حشه) قال في شرح العباب أي فيمنع في
 دورهم التي بين دورنا فقط اه أي لافي التي في شوارعهم المختصة بهم (قوله ولا يجوز إخراج جناح إلى مسجد
 وإن لم يضر) أي خلافا للباقي كما قاله في شرح العباب إن كان الميراب كالجناح في ذلك احتج إلى الجواب
 عن خبر الميراب الذي نصبه عليه السلام بيده في داره العباس رضي الله تعالى عنه وكان شارعاً إلى مسجد
 عليه أفضل الصلاة والسلام فراجعه وقد يقال الميراب جناح وزيادة فلا يمكن منع الجناح دون الميراب

لما أضر هنا هو الحاكم
 على ما رجح ابن الرنعة ولعله
 مبنى على ما رجحه مخالفا لهما
 في نحو شجرة خرجت لهوائه
 أما على ما رجحنا إن له القطع
 ولو بلا حاكم فيحتمل أن
 يقال هنا كذلك ويحتمل
 الفرق بأن الهواء هنا لكافة
 المسلمين فهو يجب تقويض
 أمره إلى نائبهم وهو الحاكم
 ونحوه وحده بخارزه
 الاستعداد بإزالة الضرر عنه
 أما جناح وساباط لا يضر
 فيجوز لكن مسلم لا ذي في
 شوارعنا وكذا حفر بئر
 حشه بخلاف ذلك في محالهم
 وشوارعهم المختصة بهم ولو
 في دارنا وبخلاف فتح بابه
 إلى شارعنا لأن له استطراد
 بها لنا أو لما بذله من الجزية
 فلا محذور عايناه ولا
 يجوز إخراج جناح إلى مسجد
 وإن لم يضر ويظهر أن نحو
 الرباط والمدرسة كذلك
 وإن أذن ناظره ثم رأيت
 الأثر على مخرج به

(قوله وتردد في الاشراع الخ) يتردد النظر في الاشراع في هواء المسعى ولعل الاحوط المنع ومثله في ذلك هواء عرفة ومي والزدلفة اه سيد عمر (قوله والذي يتجه الخ) عبارة النهاية والاقرب أن ما حرم البناء فيها بان كانت موقوفة أو اعتاد أهل البلد الدفن فيها حرم الاشراع في هوائها بخلاف غيرها اه وظاهره وان لم يضر وهو ظاهر فمتنع مطابقا ع ش (قوله لجواز فعله) أي فعل كل من الجناح والساباط (قوله ينتفي) إلى قوله لان الخ في النهاية والمغنى (قوله ينتفي اطلاق الموضع الخ) انظر هل يشمل هذا الاطلاق الزائد في الليل نحو الساباط أم لا والقلب إلى الاول أم لا (قوله اطلاق الموضع به) أي اطلاق ما يشق معه المرور اه سم عبارة النهاية والمغنى نعم لا اعتبار باطلاق خفيف اه (قوله وبحيث يمر تحتها الخ) فلو لم يكن يمر الفرسان والقوافل وأخرج الروشن ثم عرض ذلك فهل يكاف رفعه أو لا فيه نظر والاقرب الاول قياسا على ما لو أشرع على ما كنه ثم سبل ماتحت جناحه شارعا اه ع ش أقول قول الشارح لا تنافي ولا يتعد الامر بذلك الخ كالصرح فيه استقر به قول المتر (منتصبا) من غير احتياج إلى مطا أو رأسه نهاية وغنى (قوله الحولة الخ) أي الاحمال عبارة المختار الحولة بالضم الاحمال وأما الجول بالضم بلاهاء فهي الابل التي تلعب بالهوادج سواء كان فيها نساء أو لم تكن اه ع ش (قوله العالية) قال في شرح العباب أي التي ينتهي سبل ارتفاعها إلى الحد الغالب في الجولات التي تحمل على الرأس كما هو ظاهر اه وأقول فيه نظر لانه يخرج الحد الكثير من الجولات الغريبة الغالب وخروجه بعيد من كلامهم والمتجه باعتباره أيضا أن لا يخرج الحد النادر بل ينبغي اعتبار الحد النادر أيضا لانه قد يتفق وهو الموافق لقوله الآتي لان ذلك قد يتفق وان نذر اه ولا وجه للفرق بينهما فليتأمل اه سم وفي الجبري استحسن الشوري اعتبار العادة الغالبة وقال الزبدي العروة بالمر تفعلة ولو نادرة اه (قوله من ذلك) أي من انتفاء الاطلاق وامكان مرور الماشي منتصبا وعلى رأسه حولة عالية (قوله ان كان الخ) خبر مبتدأ محذوف أي هذا أي اشتراط ما ذكر ان كان مر المشاة الخ (قوله في الاول) أي في مر الفرسان (قوله ويكاف الخ) أي الراكب عبارة النهاية والمغنى ولوأحوج الاشراع إلى وضع ربح الراكب على كتفه بحيث لا يتأذى نصبه لم يضر اه قال ع ش بقي ما لو أشرع إلى ملك جاره باذنه ثم وقف الجار داره أو أشرعه إلى ملكه ثم وقفه مسجداهل يبقى أم لا فيه نظر والاقرب الثاني فيكاف رفعه عن هواء المسجد وان لم يضر وينبغي أن يكون مثل ذلك مالو كان له دار ثم قال وقفت الارض دون البناء مسجد افيكاف ازالة البناء وبقي مالو وقف الاعلى دون الاسفل فهل يحرم الاشراع إلى الاعلى دون الاسفل أم لا فيه نظر والاقرب الاول اه (قوله أي ولا يتعبد) الاولى اسقاط أي (قوله بها) أي بأخشاب المظلة وكذا خبر منها (قوله ثم) أي في مر القوافل (قوله أكبر) أي أرفع (قوله وأفهم) إلى قوله وأيضا في النهاية وإلى التنبيه في المغنى الاقوله لتعلقه إلى فاستحقاق (قوله ولو فوق جناح جاره) شمل ماتحته والمقابل له اه سم عبارة المغنى والنهاية يجوز ان يخرج جناح تحت جناح صاحبه اذا ضرر بالمار ووقوه ان لم يضر بالمار على جناح صاحبه ومقابل له ان لم يبطل انتفاعه به اه (قوله بالمار عليه)

وتردد في الاشراع في هواء المقبره والذي يتجه منعدان سبلت ولو باعتياد أهل البلد الدفن فيها لما من حرم البناء فيها حيث نذر (بل) للانتقال إلى بيان مفهوم يضرهم (يشترط) لجواز فعله (ارتفاعه بحيث) ينتفي اطلاق الموضع به حتى يسهل المرور به وبحيث (يمر تحتها) الماشي (منتصبا) وعلى رأسه الحولة بضم الحاء الغالبة لان انتفاء شرط من ذلك يؤدي إلى اضرار المارة ان كان نذرا لمشاة فقط (وان كان يمر الفرسان والقوافل) أي يصلح لمرورهم (فايرفعه) وجوبا في الاول بحيث يمر تحته الراكب ويكاف وضع ربحه على كتفه وفي الثاني (بحيث يمر تحتها المحمل) يفتح ثم كسر (على البعير مع أخشاب المظلة) فوق المحمل وهي بكسر الميم المسماة بالمحارة أي ولا يتعبد الامر بها بل بما قد يمر ثم وان كان أكبر منها كما هو ظاهر وذلك لان ذلك قد يتفق وان نذروا فهم اطلاقا لانه انما يخرج نحو جناح ولو فوق جناح جاره ان لم يضر بالمار عليه

وحينئذ يشكل الخبر الآن يفرق بالمساحة في الميزاب لشدة الحاجة اليه ولا يخفى ما فيه فليتأمل (قوله اطلاق الموضع به) أي اطلاق ما يشق معه المرور (قوله الغالبة) قال في شرح العباب أي التي ينتهي سبل ارتفاعها إلى الحد الغالب في الجولات التي تحمل على الرأس كما هو ظاهر اه وأقول فيه نظر لانه يخرج الحد الكثير في الجولات الغير الغالب وخروجه بعيد من كلامهم والمتجه باعتباره أيضا أن لا يخرج الحد النادر وقدر سبق الشارح لما قاله بعض الشراح فضبط الغالب بالغين المعجمة والياء الموحدة فليتأمل بل ينبغي اعتبار الحد النادر أيضا لانه قد يتفق وهو الموافق لقوله الآتي لان ذلك قد يتفق وان نذر اه اذا وجه للفرق بينهما فليتأمل (قوله نحو جناحه ولو فوق جناح جاره) شمل ماتحته والمقابل له وفي شرح العباب في الاول وقضيه كلامهم في هذه أنه لا يتصور فيها الخراج لجناح جاره لكونه أعلى وفيه بعد بل ان تصور ومنع والا فلا اه وعبارة العباب كالروض في الثاني أو مقابله ان لم يبطل نفعه وشرح الشارح ان لم يبطل هكذا ان لم يضر به

وان أطلقه وعطل هواءه ما لم يبطل انتفاعه بل وفي محله اذا انهدم وان عزم على اعادته ما لم يسبقه بالاحياء وفارق مقاعد الاسواق حيث لا نزول
حقه الا باعراضه بأن هذا أضعف لتعلقه بالهواء الذي لا يقبل الملك فلا مكان له ولا يمكن (٢٠١) منه وتلك لها تعلق بالارض التي من شأنها

أن تلك بالاحياء قصدا
فكان لها مكان وتمكن
وأياها فاستحقاق هذا تباع
لاستحقاق الطروق فاستحقاقه
السابق واستحقاق تلك
قصدا لا تباع فلم يسقط حق
من سبق اليها الا بالاعراض
(تنبيه) * قال الغزالي فانه
قبل اذا جاز الجناح فله نصفه
وان أخذ أكثره هواء السكة
وقالوا في الميزان له تطويله
الآن يزيد على نصف السكة
فلجأ المقياس منع كذا كره
في الكافي قيل الفرق ان
الجناح محتاج الى الميزان
فكان حقه فيه كحق الجناح
فليس له ابطاله عليه بخلاف
نصب الجناح فانه قد لا
يحتاج اليه هكذا ظننته اه
وما ذكره في الجناح واضح
وفي الميزان بعيد من كلامهم
لانهم لم يعملوا ما تقر في
الجناح الا بكونه سبق الى
مباح فاستحقاقه وذلك يأتي
في الميزان فالتحديد فيه بما
ذكر عن الكافي بعيد جدا
وقوله في الفرق فليس له
ابطاله فيه نظرا ايضا فانه لا
يلزم من مجاوزته نصف
الطريق ابطال حق الجناح
بل قد يبطل - نفسه وان لم
يجاوز النصف وقد لا يبطله
وان جاوز الثلثين فالوجه
جواز اخراجه ما لم يترتب
عليه ضرر لمال الجناح سواء

أي على جناح الجار مغنى ورشيدى (قوله وان أطلقه) بخلاف ما سبق في السباط ويغرق بان التصرف هنا في
خالص ملكه وبأن الضرر هنا خاص اه سم وقوله في خالص ملكه محل نظر (قوله وعطل هواءه) قد يشعر
بان تعطيل هواء مانع من السباط كالاطلام فليراجع (قوله لم يبطل انتفاعه) أي او يحصل ضرر لا يحتمل
عادة وانظر صورة منع الانتفاع به وادخال الضرر على جاره في هذه الحالة فان غايته أن عدا الجناح حتى يمتصق
بجناح جاره وأي ضرر يلحقه بذلك فليتم اه ع ش أقول من الضرر الا لاحق بذلك الاطلام وتعطيل
الهواء لكن تقدم في الشرح أنهم لا يؤثران هنا وعن سم تأييده في الاطلام خلافا لما يقتضيه قوله أي ع ش
او يحصل ضرر لا يحتمل عادة فليراجع (قوله بل وفي محله الخ) عطف على قوله فوق جناح جاره عبارة النهاية
ولو انهدم جناحه فسببه جاره الى بناء جناح بجوارحه وان تعذر معه إعادة الاول أو لم يعرض صاحبه كولو
انتقل الواقف أو القاعد في الشارع لا للمعاملة فانه يبطل حقه بمجرد انتقاله اه قال ع ش قوله مر ولو انهدم
أي ولو بهدم جاره اه (قوله اذا انهدم الخ) عبارة المغنى اذا انهدم أو هدمه وان كان على عزم اعادته كولو تعد
لاستراحة ونحوها في طريق واسع ثم انتقل عنه بجوارحه لغيره الارزاق به وبصير أحق به فان قيل قياس اعتبار
الاعراض في القعود فيه أي في الطريق الواسع للمعاملة بقاء حقه هنا اذا عاد اليه كما بحثه الرافعي أجيب الخ اه
(قوله ما لم يسبقه بالاحياء) عبارة المغنى والنهاية نعم يستثنى من ذلك ما لو بنى دارا في موات وأخرج لها جناحا ثم
بنى آخر دارا اتخذها واستمر الشارع فان حق الاول يستمر وان انهدم جناحه فليس لجاره أن يخرج جناحه الا
بأذنه لسبق حقه بالاحياء اه قال ع ش قوله نعم الخ شمل المستثنى منه ما لو أخرج بعض أهل الشوارع الموجودة
الآن جناحا ثم انهدم فلحقه اخرج جناحه الى الشارع وان منع الاول من إعادة جناحه لا نالنا نعم سبق احياء
الاول بل يجوز أن الثاني هو السابق بالاحياء أو أنهم ما احياهما اه (قوله وفارق) أي محل الجناح (قوله
مقاعد الخ) أي للمعاملة و (قوله حقه) أي حق القاعد فيها (قوله فاستحقاق هذا) أي محل الجناح (قوله
تباع لاستحقاق الخ) أي واستحقاق الطروق ثابت لسكل من المسلمين فلذلك من سبق كان أحق به اه مغنى
(قوله تلك) أي المقاعد (قوله فله نصيبه الخ) عبارة المغنى ومن سبق الى أكثر الهواء بأن أخذ أكثره هواء
الطريق لم يكن للآخر منعه اه (قوله قيل الغرق الخ) جواب فان قيل الخ (قوله انتهى) أي قول الغزالي
(قوله وما ذكره) أي الغزالي في الجناح أو من جواره أخذ أكثره هواء السكة و (قوله في الميزان) أي من عدم
جواره زيادة تطويله على نصف السكة (قوله وذلك) أي التعليل المذكور (قوله بما ذكر الخ) أي بعدم
التجاوز عن نصف السكة (قوله وقوله الخ) أي الغزالي (قوله فانه لا يلزم من مجاوزته الخ) أي ولا من عدمها
عدم الابطال (قوله مال الجار) كان يصيب ماؤه جدار الغير بحيث يعيبه أو يتلفه اه سم (قوله أو السباط)
الى قوله وكفى النهاية والمغنى الا قوله ولو في دار الغير (قوله لان الهواء الخ) يؤخذ من ذلك تصوير مسألة
السباط بما اذا كان الصلح على اشراعه على ماتحته من الهواء وأنه اذا كان على وضع أطراف جسد وعنه من
الجانبين أو أحدهما على جدار الغير فانه يصح وهو ظاهر لان جدار الغير يصح بيع رأسه وبيع جاره لنحو البناء
عليه اه سم (قوله اذا لم يضر الخ) أي وان ضرا منعه فعليه نهاية ومغنى (قوله فيمنع الخ) عبارة النهاية والمغنى

منه بحيث يبطل الخ (قوله وان أطلقه) بخلاف ما سبق في السباط ويغرق بان التصرف هنا في خالص
ملكه وان الضرر هنا خاص (قوله ما لم يبطل انتفاعه) عبارة شرح مر وله اخرج جناح تحت جناح
جاره وفوقه ما لم يضر بالمار عليه ومقابل ما لم يبطل انتفاعه به (قوله بالاحياء) فيستمر حقه وان انهدم
(قوله مال الجار) أي كان يصيب ماؤه جدار الغير بحيث يعيبه أو يتلفه (قوله لان الهواء تابع) يؤخذ
من ذلك تصوير مسألة السباط بما اذا كان الصلح على اشراعه على ماتحته من الهواء وأنه اذا كان على وضع
(٢٦) - (شرواني وابن قاسم) - (خامس)
(الجناح) أو السباط بعوض ولو في دار الغير لان الهواء تابع للقرار فلا يغير بدعيه كالحمل مع الامولانه اذا لم يضر في الشارع بجوارحه فبمنع
أخذ بعوض عليه ولو من الامام كالروز وكما يمنع اخراج الضار

استحقه بخبرجه وما يستحقه الانسان في الطريق لا يجوز أخذ العوض عنه كالمرواه (فيه) أي في الشارع
 (قوله بالمارة) أي أرباب الجار قول المتن (وأن يبنى في الطريق ذكة) أي وإن أذن الامام كما صرح به في شرح
 الروض كغيره ويؤخذ منه امتناع البناء وإن أقطعه الامام لأن أقطاعه لا يزيد على اذنه في البناء لكن نقل
 الشيخان في الجنائيات عن الأكثرين أن الامام مدخلي في أقطاع الشوارع وأنه يجوز للمقطع أن يبنى فيه
 ويملكه وأجاب الشارح في شرح الارشاد بأنه على تقدير راعته والاف كلامهما هنا مخرج بخلافه محمول
 على ما زاد من الشارع على الموضع المحتاج اليه للطريق بحيث لا يتوقع الاحتياج اليه بوجه ولو على الندور اه
 وكذا نصح مراه سم قال ع ش قوله ويملكه صريح في أن الامام أقطعه للتمليك لا لالرفاق وعبارة سم على
 منهج قال العبد ولا يجوز لو كلاً عيت المال بيع شيء من الشوارع وإن اتسعت وفضلت عن الحاجة فلا نعلم
 هل أصله وقف أو موات احبي فاحذر ذلك وإن عمت به البلوى انتهت اه وقوله والاف كلاً مهما هنا مخرج
 بخلافه وهو الامتناع مما لقا اتسع أو لا وهذا هو الذي يظهر من كلام الشارح م ر اعتماده اه ع ش (قوله
 وإن اتسع) أي وأذن الامام وانتفى الضرر ونهاية ومعنى قول المتن (ذكة) ومن ذلك المساطب التي تفعل في تجاه
 الصهاريج في شوارع مصرنا فليتنبه اه ع ش قال السيد عمر يتردد النظر في وضع الذكة المنقولة من نحو
 خشب فقه قضى التعليل الاول امتناعه لا الثاني ثم رأيت في احياء الموات أن لصاحب الكافي احتمالين في وضع
 السرير ورجح الشارح وصاحب المغني والنهية جوازها والذكة المنقولة في معنى السرير بلا شك اه وينبغي
 حمل كلامه على ما نقل بالفعل في نحو كل يوم الى البيت ثم يرد ثانياً الى محله الاول مثلاً والاف المستمرة وإن لم
 تكن مستمرة ونحوها تؤدي بمرور المدة الى بناء الذكة في محلها كما هو المشاهد والله أعلم (قوله ولو بغناء دلره)
 وفا للمعنى والنهية قال ع ش أم لو وجد لبعض الدور مساطب مبنية بغنائها أو سلم بالشارع يصعد منه اليها
 ولم يعلم هل حدث السلم قبل وجود الشارع أو بعده فإنه لا يغير عما هو عليه لاحتمال أنه وضع في الاصل بحق
 وأن الشارع حدث بعده ولو أعرض صاحبه عنه بان ترك الصعود من السلم وهدمه بحيث لم يبق له أثر لم يسقط
 حقه بذلك اه (قوله كما صرح به البندنجي) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله قال بعضهم ومثلها
 ما يجعل الخ) أقول هذا يتعين تصويره بما يسمى الآن دعامة ويكون متصلاً بالجدار من أسفله مثلاً وجعله على
 الكباش المعروف الآن بعيد جداً لأنه لو كان مراد الله لم يلحقه بالدكة ولم يشترط لجواز اخراجه وجود دخل
 ببناء المخرج اذ هو حينئذ من افراد الجناح اه ع ش (قوله أو يغرس فيه) أي في الطريق النافذ وإن اتسع
 وأذن الامام وانتفى الضرر ونهاية ومعنى وظاهر أن مثل غرسها نصب الشجر اليابس وغرس الوتد (قوله لذلك)
 أي لأن المارة الخ (قوله فيه في الجنائيات) كل من الطرفين متعلق بيبأى فالاول بالمطلق والثاني بالمقيد (قوله

يكتنع إرسال ماء البوالبع
 فيه إذا أضر بالمارة أيضاً
 (و) يحرم (أن يبنى في
 الطريق) النافذ وإن اتسع
 (ذكة) هي المسطبة العالية
 والمراد هنا مطلق المسطبة
 ولو بغناء دلره كما صرح به
 البندنجي لأن المارة قد
 تزدحم فتعسر سترها وإن
 محلها يشبه بالاملاك عند
 طول المدة قال بعضهم
 ومثلها ما يجعل بالجدار
 المسمى بالكباش الآن اضطر
 اليه لخلل بنائه ولم يضر المارة
 لأن المشقة تجلب التيسير
 اه (أو يغرس) فيه
 (شجرة) لذلك نعم ان قصد
 بها عموم المسلمين فكحفر
 البئر فيما يأتي فيه في
 الجنائيات

أطراف جذوعه من الجانبين أو أحدهما على جدار الغرقانه يصح وهو ظاهر لأن جدار الغرق يصح بيع
 رأسه وإيجاره لنحو البناء عليه (قوله يكتنع إرسال ماء البوالبع الخ) سيأتي قول المصنف ويجل اخراج
 الميازيب الى شارع والتالف بها مضمون في الجديد وتقييد الشارح قوله الميازيب بقوله العالية التي لا تضر
 المارة اه وقضية قوله هذا إذا أضر بالمارة أنه يكتنع إرسال ماء الميازيب إذا أضر بالمارة إلا أن يفرق بشدة
 الحاجة الى صرف ماء المطر لأنه لا اختيار فيه أو يخص ماء البوالبع بغير ماء المطر ووافق عدم الفرق ما يأتي
 من امتناع إرسال ماء الميازيب الى الطريق الضيقة (قول المصنف وإن يبنى في الطريق ذكة) أي وإن
 أذن الامام كما صرح به في شرح الروض كغيره ويؤخذ منه امتناع البناء وإن أقطعه الامام لأن أقطاعه
 لا يزيد على اذنه في البناء لكن نقل الشيخان في الجنائيات عن الأكثرين أن الامام مدخلي في أقطاع الشوارع
 وأنه يجوز للمقطع أن يبنى فيه ويملكه وأجاب الشارح في شرح الارشاد بأنه على تقدير راعته والاف
 فكل مهما هنا مخرج بخلافه محمول على ما زاد من الشارع على الموضع المحتاج اليه للطريق بحيث لا يتوقع
 الاحتياج اليه بوجه ولو على الندور اه وكذا نصح مراه سم (قوله النافذ) أي الذي الكلام فيه (قوله البندنجي)

على ما بحث (قوله وقاسه) أي ما بحث (قوله وفيه) أي البحث (قوله أو قصد المسلمين من
 انفسه باذن الامام وفيه نظر
 ويفرق بأن البئر ثم لها حد
 فكان للامام أو قصد
 المسلمين دخل فيه وأما
 الشجرة فلا حد لها تنتهي
 اليه بل هي دائرة التواضع
 وعروقها وما هو كذلك لا
 يؤمن ضرره فلم يجوز مطلقا
 ويفرق بينهما هنا وفي المسجد
 بشرطه بأن الضرر هنا
 أعظم نعم الذي يشبه البئر
 المسجد ومن ثم صرحوا
 بجواز بنائه فيه حيث لا
 يضر المارة وان لم يأذن فيه
 الامام كغير البئر فيه
 للمسلمين قال الأذري وقضيته
 ان البقعة تصير مسجدا وهو
 بعيد لان شرطه كونه في
 موات أو ملكه فالمراد
 بالمسجد مكان الصلاة لا غير
 ومنه يؤخذ أنه لو جعل
 الدكة للصلاة مثلا ولا ضرر
 بوجه جازت (وقيل ان لم
 يضر) كل منسجها المارة
 (جاز) كاشراع الجناح وريده
 ما من من التعديل (وغير
 النافذ) الذي ليس به نحو
 مسجد (يحرم الاشراع اليه
 لغير أهله) بغير رضاهم
 كما أفاده قوله الا الى آخره
 تغليبا أو بقياس الاولى لان
 الشريك اذا توقف على ذلك
 فلا جني أولى ومن ثم لم يحرم
 هنا خلاف وجري فيما بعده
 فلا اعتراض عليه (وكذا)
 يحرم ذلك (لبعض أهله)
 وان لم يضر (في الاصح) الا
 برضا الباقي من أهله

على ما بحث (قوله وقاسه) أي ما بحث (قوله وفيه) أي البحث (قوله أو قصد المسلمين من
 اضافة المصدر الى مفعوله وعطف على الامام (قوله بان البئر الخ) أي وبشدة الحاجة الى الماء اه سم (قوله فلم
 يجوز مطلقا) أي اذن الامام أو قصد عموم المسلمين أم لا وهو الاقرب لكلامهم سم ونهاية (قوله بينهما هنا) أي بين
 الشجرة في الطريق (قوله بشرطه) وهو عدم الضرر للمصلين وكونهم لعموم المسلمين (قوله بجواز بنائه فيه)
 أي بناء المسجد في الطريق (قوله وقضيته) أي التصريح بالذكور (قوله لان شرطه) أي المسجد (قوله
 أو ملكه) أي باني المسجد (قوله ومنه) أي من التصريح بالذكور (قوله من التعديل) أي تعميل حرمة البناء
 والنفس في الطريق (قوله ويرده الخ) * (تنبيه) * ولا يضر عجين الطين في الطريق اذا بقي مقدار المروور
 للناس ومثله القاء الحجارة فيه للعمارة اذا تركت بقدر مدة نقلها وروبط الدواب فيه بقدر حاجة النزول والركوب
 وأما ما يفعله الآن من ربط دواب العلائق للكرافع فهذا لا يجوز ويجب على ولي الامر منعهم ولو رفع التراب
 من الشارع وضرب منه اللبن وغيره وباء. ص مع الكراهة اه معنى زاد النهاية ولا يضر الرش الخفيف بخلاف
 القاء القمامات أي وان قلت والتراب والحجارة والحفر التي بوجه الارض والرش المفرط فانه لا يجوز كما صرح به
 المصنف في دقائه ومثله ارسال الماء من الميازيب الى الطريق الضيقة اه وفي سم عن شرح الارشاد
 مثله الامثلة ربط دواب العلائق للكرافع قال الرشدي قوله مر ارسال الماء أي ماء الغسالات ونحوها
 ككهور ظاهر العبارة اه (قوله الذي ليس به الخ) سيذ كر محترزه بقوله أما ما به مسجد الخ قول المتن (يحرم
 الاشراع الخ) أي بجناح أو غيره اه نهاية (قوله بغير رضاهم) كما أفاده الخ) فيه بحث ظاهر لان المحتاج اليه
 هنا ليس استغادة تقيد الحرمة بعدم رضاهم بل بيان الجواز برضاهم الذي هو مفاد قوله الا في الخ وهذا
 لا يفيد هنا بالاولى ولا بالمساواة ككهور ظاهر والتغليب خلاف الظاهر فيحتاج لقريضة فقوله فلا اعتراض الخ
 فيه نظر لان صورة الاعتراض كافي الاسنوي هو أن تعبيره بالباقي لا يفيد الجواز بالرضا في المسئلة المتقدمة
 اه سم تصرف (قوله تغليبا) أي بان يراد بالباقي المستحقون فيعود الاستثناء للمستثنين (قوله أو بقياس
 الاولى) عطف على مقدر والاصل بمنطوقه تغليبا أو بقياس الاولى (قوله لان الشريك الخ) هذا يفيد
 المنع بغير الرضا بالاولى أي وهو ليس بمقصود ولا يفيد الجواز بالرضا بالاولى ولا بالمساواة الذي هو المقصود
 من الاعتراض فتأمل اه سم قول المتن (الارض الباقي) لو قال المصنف الارض المستحقين لكان أولى
 ليعود الاستثناء للاولى ايضا وهي ما اذا كان المشرع من غير أهله فانه لا يصح التعبير فيها بالباقي ولتلايتهم
 اعتبار اذن من بابه أقرب الى رأس السككن بابه أبعد وهو وجه والاصح خلافه بناء على استحقاق كل الى
 وأقرب به شيخنا الشهاب الرملي (قوله ويفرق بان الخ) يفرق أيضا بشدة الحاجة الى الماء (قوله فلم
 يجوز مطلقا) هو الاقرب الى كلامهم (قول المصنف اغترأهله) ويأتي هنا نظير قوله الا في فتح الباب
 وسواء في هذا الخ (قوله بغير رضاهم) كما أفاده الخ) فيه بحث ظاهر وذلك لان الكون بغير رضاهم
 لا يحتاج اليه لاستغادة من قوله الا الخ لانه في منطوق هذه العبارة أعني يحرم الاشراع اليه لغير أهله
 والمحتاج اليه هنا هو بيان الجواز بالرضا الذي مفاد قوله فيما يأتي الا الخ وهذا لا يفيد هنا قوله المذكور بالاولى
 كما لا يخفى بل ولا بالمساواة ككهور ظاهر والتغليب خلاف الظاهر فيحتاج لقريضة فقوله فلا اعتراض فيه
 نظر لان صورة الاعتراض كافي الاسنوي هو أن تعبيره بالباقي لا يفيد الجواز بالرضا في المسئلة المتقدمة
 (قوله بغير رضاهم) أي رضاهم فقط اظهره رضا الجميع وهكذا تعبير المنهج وشرحه بقوله بلا اذن منهم أي
 أهله في الاولى ومن باقهم في الثانية ولا يخفى اشكال اعتبار اذن الجميع في الاولى بالنسبة للاشراع الذي هو
 فرض المسئلة هنا وكذا في المنهج في ضمن ما هو أعم منه لانه اذا اذن من بابه في صدر السكة مثلا فقد اذن في
 خالص ملكه فلا حاجة الى اذن غيره لان الاشراع حيثما ليس في ملكه ولا تراحم استغائه بخلاف فتح الباب لان
 المروور فيه مرور فيما يستحق كل منهم المروور فيه فلا يكفي اذن البعض فلا يرجع (قوله لان الشريك
 الخ) هذا يفيد المنع بغير الرضا بالاولى ولا يفيد الجواز بالرضا بالاولى ولا بالمساواة وهذا هو المقصود في

وأجلهم هذا للعالم
سيد كره أنه لا يمنع الأمن
بابه بعده أو مقابله كسائر
الأملاك المشتركة ومن
أنه بعوض تمتع مطلقا
ويستبرط رضا موسى له
بالمنفعة ومستأجر تضررا
وليس لهم كما عتده ابن
الرفعة وغيره الرجوع بعد
الانحراج بالأذن وطلب قلعه
مجانا لأنه وضع بحق ولا مع
غرم أرش النقص لأنه
شريك والشريك لا يكلف
ذلك كما يأتي في العارية لأن
فيه إزالة ملكه عن ملكه
فاندفع قول الأذري لم لا يقال
لهم قلعه وبذل أرشه ولا
ابقاؤه بأجرة لأن الهواء
لا أجرة له ويظهر في غير
الشريك أن لهم الرجوع
وعاينهم أرش النقص أخذ
مما يأتي في العارية أمامه
مسجد قديم أو حادث فالحق
فيه لعموم المسلمين فيكون
كالشارع في تفصيله السابق
فلا يجوز انحراج جناح ولا
فتح باب فيه عند الاضرار
وان أذنوا بخلافه عند عدمه
وان لم يأذنوا ولا الصلح بمال
مطلقا نعم ليس ذلك عامافي
كله بل من رأس الدرب إلى
نحو المسجد كما بحث ابن
الرفعة وبحث أيضا في حادث
بعد الاحياء أي يقينا كل هو
ظاهر بقاء حقهم أي قلهم
المنسح من الشارع وان لم
يضر أذليس لاحد الشركاء
ابطال حق البقية من ذلك

بابه لا إلى آخر الدرب كما يعلم من قوله لا تنفي ونهاية قال ع ش قوله الأرض الباقي من أهله وهم من
بابه أبعد من المشرع لاجتماع أهل الدرب شيخنا زبادي ولو وجد في درب منسد أجنحة أو نحوها قد يتوهم
يعلم كيفية وضعها حل ذلك على أنها وضعت بحق فلا يجوز هدمها ولا التعرض لأهلها ولو أنهم هدمت وأراد
إعادتها فليس له ذلك إلا بآذنتهم لانتهاء الحق الأول بانهم هدموها وينبغي أن يحصل ذلك إذا أراد إعادتها بآلة
جديدة لا بآلة القديمة أخذنا مما قالوه فيما لو أذن له في غرس شجرة في ملكه فأنقلعت فإن له إعادتها إن
كانت حية وليس له غرس بدلها ويحتسمل الفرق فيمنع الإعادة ولو بآلته القديمة اه وقوله وينبغي
الحل يحصل توقف وقوله أخذنا الحل ظاهر المنع لظهور الفرق بينهم مانع ينبغي أن يحصل ذلك إذا لم يعلم سبق
المشرع بالاحياء والاذني بعد مطلقا أخذنا مما في الطريق النافذ (قوله وأجلهم) إلى قوله ويظهر في
النهاية الاقوله لان فيه إزالة ملكه عن ملكه وقوله فاندفع إلى ولا ابقاؤه (قوله من بابيه بعده) أي إلى جهة
آخر السكة (قوله ومن) إلى قوله أخذنا في المغني الاما ذكرنا (قوله ومن الحل) أي في شرح ويحرم الصلح
(قوله أنه) أي الاشرع (قوله مطلقا) أي ولو كان الاشرع في دار الغير وكان الاخذ اماما (قوله موسى له
بالمنفعة الحل) ونحوهما كالموقوف عليهم اه ع ش (قوله تضررا) أي والمكرى وان لم يتضرر شوهر
اه بجبري (قوله وليس لهم الحل) أي ولو رضى بعضهم لبعض بذلك امتنع عليه الرجوع ونهاية ومغني (قوله
بعد الانحراج) أي انحراج بعض أهله (قوله وطلب قلعه الحل) عطف على الرجوع (قوله ولا مع غرم الحل) عطف
على مجانا (قوله لانه شريك الحل) قضية ذلك أن الانحراج لو كان فيما لاحق للمخرج فيه بان كان بين باب داره
وصدر السكة كان لمن رضى الرجوع ليقطع ويغرم أرش النقص وهو ظاهر نهاية ومغني ويمكن ادخاله في
قول الشارح الا تنفي ويظهر في غير الشريك الحل (قوله لان فيه إزالة ملكه) أي في التكليف المذكور
تكليف إزالة الحل (قوله ولا ابقاؤه الحل) عطف على طلب قلعه (قوله في غير الشريك) وكذا في الشريك اذا
كان الانحراج فيما لاحق له فيه بان كان بين بابيه وصدر السكة أي آخره مر اه سم (قوله وعليه أرش
النقص الحل) المراد أنهم اذا رجعوا فلهم تكليف واضح الجناح بإزالة ما هو من الجناح به واء الشارع لا ما بني
منه على جدار المالك فلا يقال في تكليفهم الباني برفع الجناح إزالة ملكه وهو ما بني على الجدار عن ملكه
وهو الجدار نفسه ع ش (قوله اماما به مسجد) إلى المتن في النهاية والمغني الاقوله أو حادث وقوله أي يقينا كما
هو ظاهر وقوله لكن تسويتهما إلى وكالمسجد وقوله اماما وقف إلى ولو كان وكذا في المغني الاقوله والجسوس
الحق يجوز المرور (قوله اماما به الحل) أي أما غير النافذ الذي به الحل عبارة النهاية والمغني ولو وقف بعضهم
داره مسجدا أو وجدتم مسجد قديم الحل اه (قوله فيكون كالشارع) يؤخذ منه امتناع الدكة مطلقا اه
سم (قوله عند الاضرار) راجع لكل من الانحراج والفتح (قوله ولا الصلح الحل) عطف على انحراج جناح (قوله
مطلقا) أي ولو لم يضر (قوله ذلك) أي منع الانحراج والفتح والصلح (قوله رأس الدرب) أي اوله الذي فيه
البوابة اه بجبري (قوله إلى نحو المسجد الحل) ولعل زيادة التحول لا إشارة إلى عموم بحث ابن الرفعة والافلاوي
ليناسب ما قبلها ولا يتكرر مع ما بعدها اسقاطها (قوله أي يقينا) مفهومه أنه اذا شك في كونه قبل الاحياء
أو بعده كان كالقديم في التفصيل المار آنفا خلافا لما في ع ش حيث جعله كالحادث فليراجع (قوله بقاء
حقهم) مغفول وبحث (قوله وبحث أيضا الحل) جزم به في النهاية والمغني عبارة هما أما اذا كان المسجد حادثا فان
رضي به أي باحداث المسجد أهلها أي أهل السكة فكذلك أي فلا له الاشرع الذي لا يضر والا فله المنع
الاعتراض فتأمل (قوله من بابيه بعده) حل المراد بعده إلى جهة رأس السكة (قوله أو مقابله) قضيته أن
المقابل هنا لا يمنع مع أن الاشرع المقابل لبابه بل أو لجداره الا قرب إلى رأس السكة واقع فيما له فيه شركة
وأما مقابل الباب القديم فيما يأتي فليس الفتح في مقابله ولا من ارجاء الاستطراد فليراجع (قوله في غير
الشريك) وكذا في الشريك اذا كان الانحراج فيما لاحق له فيه بان كان بين باب داره وصدر السكة مر
(قوله فيكون كالشارع) يؤخذ منه امتناع الدكة مطلقا

الحاه قال ع ش قوله مر والافلهم الخ يؤخذ منه أنه لو كان السفل لانتسان والعلو لا تحرقه فوقف صاحب السفل أرضه مسجد فان أذن له في ذلك صاحب العلو كاف نقض علوه لأنه رضى بجعل الهواء محترماً باذنه لصاحب السفل في جعله مسجداً وهو يمنع من إشراع جناح في هوائه فيمنع من ادامة السقف المملوك في هوائه وان لم ياذن جازله ابقاء بنائه ولا يكاف نقضه لأنه لم يوجد منه ما يقتضي إسقاط حقه اه وظاهره وان كان صاحب العلو لا تذن جاهلاً بما يترتب على اذنه وهو بعيد جداً (قوله وهو متجه) اعتمد مر أى والمغنى وعليه فيتحصل أنه اذا كان المسجد مثلاً قديماً أى بأن علم بناؤه قبل احياء السكة الموجودة اشترط لجواز الاشراع أمر واحد وهو عدم ضرر المارة أو حادثاً اشترط أمران عدم الضرر ورضا أهل السكة مر أقول فله حكم الملك وحكم الشارع وقضية ذلك امتناع الدكة مطلقاً كما مر سيم على ج اه ع ش (قوله لكن تسويتها) أى الشيخين (قوله يخالف ذلك) أى البحث الثانى لابن الرفعة قال سيم بعد ذكر عبارة الروضة مانعه ولا يخفى أن قولهم ما عند الضرر لا يحتمل مفهومه ان يكون هو الجواز عند عدم الضرر لكن بشرط رضا أهل السكة وهو موافق لبحث ابن الرفعة المذكور وان يكون هو الجواز عند عدم الضرر وان لم يرض أهل السكة وهذا يخالف بحث ابن الرفعة واذا احتمل المفهوم لم يتعين لمخالفته اه (قوله لكن يتجدد المنع الخ) ظاهراً ان لمن استحق ذلك بعده الر جوع من غير أرض نقص وعليه قلعل الفرق بينه وبين ما لو أذنوا ثم رجعوا وطلبوا الهدم حيث غرموا أرض النقص أنهم بالاذن ورطوه فاذا رجعوا ضمنوا ما فوته وعليه ولا كذلك البطل الثانى فانهم لم ياذنوا واذن من قبلهم لم يسرع عليهم والا قرب أنه ليس له قلعها بما ان كان الانتفاع برؤس الجدران أو نحوها مما لا يكون بمحض هوأ الشارع لكونه وضع بحق فيتعين ببقية بالاجرة ولا يجوز قلعها وغرامة الارش ان كان من غلبه الوقف اه ع ش (قوله ان استحق) أى الموقوف (قوله بها) أى فى الطريق الغير النافذ التى ليس بها نحو المسجد (قوله توقف الاشراع على كماله الخ) أى اذا كان فيما يستحقه اه سيم (قوله بخلاف الدخول) أى دخول غيرهم بلا اذن نهى ومغنى (قوله لسكة) أى غير نافذة (قوله كالشرب من نهره) أى المختص بهم اه ع ش (قوله والجلوس فيه) أى جلوس غير أهل غير النافذ فيه (قوله ولهم الاذن فيه بمال) ووزع المال على عدد الدور وما يخص كل دار يوزع على عدد ملاكها بقدر حصصهم ويقوم ما طردار موقوفه مقام مالك دار ويصرف ما يخصه على مصالح الموقوف عليه ع ش وقلوبى اه بجبرى (قوله كى لا يجوز لهم بيعه) وقد يفرق بأن البيع انما امتنع لان فيه اتلافاً لملاكهم بعدم ممر لها وحيث قد يقد بما اذا لم تكن اتخاذ ممر لها من جهة أخرى والاجارة ليس فيها ذلك ففى المنع منها نظر أى نظر اه نهاية (قوله معنى كونه الخ) مقول الماوردى (قوله ويجوز المرو الخ) ويكره اكاره بلا حاجة اه نهاية (قوله بلك الغير الخ) كما لو تعين طريق الوصول الى ممر عنه أو نحوها ولم يضر بصاحب الملك ومثل الملك ما حوت العادة بتراعته من الارض المضروب عليها الخراج فلا ودعت الحاجة الى المرور فى محله من تلك الارض فلا ترتب على المرور ضرر وعليه لا يجوز الا بطريق مسوغ له كالاستجار من له ولاية

(قوله وهو متجه) اعتمد مر وعليه فيتحصل أنه ان كان المسجد مثلاً قديماً اشترط لجواز الاشراع أمر واحد وهو عدم ضرر المارة أو حادثاً اشترط أمران عدم الضرر ورضا أهل السكة مر أقول فله حكم الملك وحكم الشارع وقضية ذلك امتناع الدكة مطلقاً كما مر (قوله لكن تسويتها) عبارة الروضة ثم ما ذكرناه من سد الباب وقسمة المحن مقر وض فيها اذا لم يكن فى السكة مسجد فان كان فيها مسجد عتيق أو جديد منعوا من السد والقسم لان المسلمين كلهم مستحقون الاستطراق اليسه ذكره ابن كج وعلى قياسه لا يجوز الاشراع عند الضرر وان رضى أهل السكة لحق سائر المسلمين اه ولا يخفى ان قولهم ما عند الضرر لا يحتمل مفهومه أن يكون هو الجواز عند عدم الضرر لكن بشرط رضا أهل السكة وهذا موافق لبحث ابن الرفعة المذكور وأن يكون هو الجواز عند عدم الضرر وان لم يرض أهل السكة وهذا يخالف بحث ابن الرفعة واذا احتمل المفهوم لم يتعين لمخالفته (قوله لمن استحق) أى الوقف (قوله توقف الاشراع) أى اذا كان فيما يستحقه

وهو متجه معنى ومن ثم تبعه غيره لكن تسويتها بين العتيق والجديد يخالف ذلك وكالمسجد فيما ذكر كل موقوف على جهة عامة كرى باطوناً ما وقف على معين فلا بد من اذنه لكن يتجدد المنع لمن استحق بعده ولو كان به ادار لنحو طفيل توقف الاشراع على كماله واذنه بخلاف الدخول لسكة بعض أهلها محجور فانه يجوز على الوجه كالشرب من نهره لكن الورع خلافه والجلوس فيه يتوقف على اذنه سيم أى ان لم يتسامح به عادة فيما يظهر ولهم الاذن فيه بمال على الوجه وقول القاضى لا يجوز لهم أن ياذنوا فيه بأجرة كما لا يجوز لهم بيعه مع أنه ملكهم انما يأتى على قول الماوردى الضعيف معنى كونه ملكهم أنه تابع الملكهم ويجوز المرور بملك الغير اذا اعتيد المسامحة به

ولم يصير بذلك طريقا (وأهله) أي غير النافذ (من نفاذ باب داره) يعني ملكه كفرن وخافوت وبشر (اليه لا من لاصقه جداره) من غير باب له فيه
لان ذلك هو العرف (وهل الاستحقاق) (٢٠٦) في كلها) أي الطريق اذ هو يجوز تذكيره وتانيشهم فزعم أن هذا هو السهو

ذلك اه ع ش (قوله ولم يصير بذلك طريقا) وقد قيل ان السلطان يجوز لما قدم مر واستقبله أهل البلد
وفيهم القفال الكبير والقاضي أبو عاصم العاصري أحدهما عن عمن السلطان والآخر عن يسار دوازده
فتعدى فرس القفال عن الطريق الى أرض مماوكة لانسان فقال السلطان للعلمري هل يجوز ان يتطرق في
أرض الغير بغير اذنه فقال له سئل الشيخ فانه امام لا يقع فيما لا يحل في الشرع فسمع القفال ذلك فقال يجوز
السعي في أرض الغير اذا لم يخش ان يتخذ بذلك طريقا ولا عا دضره على المالك بوجه آخر كالنظر في مرآة
الغير والاستغلال بجداره اه معني (قوله يعني ملكه) الى قول المتن أم يختص في النهاية وكذا في المغني الا
قوله فزعم الى المتن (قوله لان ذلك هو العرف) عبارة المغني لان أولئك هم المستحقون للامتناع فهم المالكون دون
غيرهم اه قول المتن (في كلها) وقد أتى المحرر بجميع الضمائر مؤنثة لتعبيره أولا بالسكة ولما عبر
المصنف بغير النافذ عدل الى تذكيرها لانه لا يفتقر الى معنى ونهاية (قوله أي الطريق) أي الغير النافذ
(قوله نظيره) أي في تعديل هل بأم قول المتن (وباب داره) يخرج ما بعد بابه الى جهة صدر السكة وان وازى
جداره اه سم قول المتن (أصحهما الثاني) ولا هل الدرب المذكور وقسمته فحتمه كسائر المشتركات كانت القابلة
للقسم ولو أراد الاسفلون لا الاعلون سد ما يليهم أو قسمته جاز لانهم يتصرفون في ملكهم بخلاف الاعلين ولو
اتفقوا على سد رأس السكة لم يمنعوا منه ولم يفتح بعضهم بغير رضا الباقين نعم ان سدا بآلة نفسه خاصة فله فتحه
بغير رضاهم ولو امتنع بعضهم من سده لم يكن للباقيين السد نهائيا وقومعني قال ع ش قوله مر سد ما يليهم
أي حيث أمكنهم الاستطراق من ذيرهم ولو باحداث ممر اما لو لم يمكن ذلك لسلك واحد منهم بأن تعذر الاستطراق
من غير ذلك الطريق على بعضهم امتنع وقوله مر لم يمنعوا منه أي حيث أمكن لسلك الاستطراق من ذيرهم
ولو باحداث ممر اه (قوله لان هذا) الى قوله واعترضه الرافعي في النهاية والمغني الا قوله سوا الى ولهم
الرجوع (قوله بغير انهم) لنضرهم فان أذنوا جاز نهائيا ومعني (قوله سوا هذا الخ) أي في احتياج
الغير الى الاذن (قوله المتأخر) أي من أهلها لانه أي الغير لا يستحق طرقا بحق الملك بخلاف بعض أهله
فاختص منعه بمن يحدث عليه طريقا في ملكه اه سم (قوله عن المفتوح) أي الذي فتحه الغير أو أراد
فتح اه سم (قوله والمتقدم) أي منهم اه سم (قوله لانه) لتعليل لقوله سوا الخ (قوله نعم يفرق الخ) قضية هذا
الفرق كالذي فرقه في شرح الروض أنه اذا كان الفاتح أحدهم ورجعوا لا يغرمون أيضا شيئا فيحصل من
هذا مع ما قدمه في الجناح أنهم ان رجعوا بعد فتح الباب جاز ولا غرم مطلقا أو بعد اخراج الجناح فان كان
المخرج شريكا امتنع الرجوع أو اجنبيا جاز مع غرم الارش اه سم (قوله لا يتوقف على اذن الخ) قد يقال
انه وان لم يتوقف على اذن لكنه في الغالب يتسبب عن انهم في الاستطراق بعد الفتح قول المتن (وله) أي
للغير (قوله بتشديد الميم) الى قوله وهو متجه في المغني الا قوله مطاوعا الى قوله وقد اختلف في النهاية الاما ذكر
(قوله كافي البيان) فلو حذف الغلط اذا سمره لسكان أخضر وأشمل اه معني (قوله مطلقا) شامل لما لو جعل
على المفتوح للاستضاءة نحو شبالة وفي المغني والنهاية ما يخالفه عبارة ما صححه تبعا للمحرر وهو ما صححه في
تصحيح التتبع وهو الاعتماد وان قال في زيادة الروضة ان الاقنعة المنع فقد قال في المهمات ان الفتوى على الجواز
فقد نقله ابن خرم عن الشافعي نعم لو ركب على المفتوح للاستضاءة شيئا كأونحوه جاز حرم ما كان نقله الاسنوي

قول المصنف وباب داره) يخرج ما بعد بابه الى جهة صدر السكة وان وازى جدار داره (قوله سوا هذا المتأخر)
أي من أهلها لانه لا يستحق طرقا بحق الملك بخلاف بعض أهله فاختص منعه بمن يحدث عليه طريقا في
ملكه (قوله عن المفتوح) أي الذي فتحه الغير أو أراد فتحه (قوله والمتقدم) أي منهم (قوله نعم يفرق الخ)
قضية هذا الفرق كالذي فرقه في شرح الروض أنه ان كل الفاتح أحدهم ورجعوا لا يغرمون أيضا شيئا

(لكلهم) أي لكل منهم
فالمراد بالكل هنا الكل
الافرادي بقريته قوله كل
واحد لا المجموعي اذ لا نزاع
فيه (أم) يأتي نظيره قبيل
فصل أوصى بشاة مع ما فيه
(تختص شركة كل واحد)
منهم (بما بين رأس الدرب
وباب داره وجهان أحدهما
الثاني) لان هذا المقدار هو
يحمل تروده ومروره وما
بعده هو فيه كلاجني فعلم
أن من بابه آخرها تلك
جميع ما بعد آخر باب قبله
فله تقديم بابه وجعل ما بعده
دهليز الدار (وليس انهم
فتح باب اليه للاستطراق)
بغير اذنه سوا هذا المتأخر
عن المفتوح والمتقدم عليه
لانه يمر في حق كل منهم ولهم
الرجوع ولو بعد الفتح ولا
يغرمون شيئا بخلاف ما لو
أغار أرض البناء لا يقطع مجانا
قاله الامام واعترضه الرافعي
بانه لا فارق بين ما وفرق
ابن الرفعة بما رده غير واحد
نعم يفرق بان ما تصرف فيه
هنا وهو الفتح لا يتوقف
على اذن لما يأتي أن له رفع
جداره وانما المتوقف على
اذنهم استطرأ فاذار جعوا
فيه لم يفتوا عليه شيئا غرو
فيه بخلافهم في اغارهم سم
الأرض للبناء فانهم غرو
بوضع ما يتوقف على اذنهم

الظاهر في دوام بقائهم عليه فاذا رجعوا غرموا له نظيره ما يأتي في اعارة الجدار لو وضع الجذوع (وله فتحه اذا) لم يستطرق
منه سوا (سمره) بتشديد الميم وتخفيفه أم لا كافي البيان (في الاصح) لانه رفع الجدار فبعضه أولى وكذا فتح باب للاستضاءة فلو لم يصح عليه
بغير شبالة ورجع في الروضة المنع مطلقا (ومن له فيه)

باب ففتح) أفا أراد فتح باب (آخر) لم يكن له قبل يستطرف منه وحده أو مع (٢٠٧) القديم (أبعد من رأس الدرب) من بابه الأول

(فلشر كانه) وهم من بابه بعد القديم بخلاف من بابه قبله أو مقابله وهذا هو مراد الروضة بناء على ما فهمه المحققون من عبارتها وفهم البلقيني اجراء عبارتها على ظاهرها ان المراد بالمفتوح في هذه الحادثة فتحه فاعترضها بأنه مشارك في القدر المفتوح فيه بخارلة المنع وهو متجه بناء على فرض أن ذلك الظاهر هو المراد وقد اختلف الناس في فهم عبارتها أولا وآخرا حتى وقع لشجنا في شرح الروض ما يفهم أن المراد أولا وآخرها والحادث فتحه وليس كذلك كما نقرر ووجه اتجاهه بناء على ذلك أن كلامهم ككل هو ظاهر يستحق من رأس السكة الى جانب بابه مما يلي آخرها لا أولا وارء بعضهم على البلقيني بما لا طائل تحته فاحذره (منعه) وان سدد الاول لانه أحدث استطرافا في ملكهم وان لم يتوقف على اذنهم في أصل المرور بل لا يؤثر فيهم للضرورة الحاقصة بخلاف بقية المشتركات (وان كان أقرب الى رأسه ولم يسد الباب القديم) أي ولم يترك الطريق منه (فكذلك) أي لكل من بابه بعد المفتوح الآن أو بآرائه على ما مر المنع لان انضمام الثاني لا يقل يضرهم بتعدد المنفذ

وغيره عن جمع انه قول المتن (باب) أو ميراب نهاية ومعنى قول المتن (فلشر كانه) أي لكل منهم نهاية ومعنى (قوله بخلاف من بابه الخ) أي لانه لم يحدث استطرافا في ملكهم لانه كان يستحق الطروق فيه من قبل أي بحق الملك بخلاف من ليس من أهل الدرب فانه وان جاز له دخوله بغير اذن لكنه لا بحق ملكه سم (قوله وهذا) أي المفتوح القديم لا الجديد سم (قوله مراد الروضة) أي بالمفتوح في أوله أو مقابل المفتوح اه ع ش (قوله المحققون) عبارة النهاية كما فهمه السبكي والاسنوي والاذري اه (قوله اجراء الخ) مفعول فهم ولعل الاول وأجرى البلقيني عبارتها على الخ (قوله في هذه) أي في عبارة الروضة وقال السيد عمر أي في مسألة القابل المشار اليه بقوله أو مقابله اه (قوله بانه) أي المقابل للمفتوح الحادث (قوله وهو متجه الخ) أي فانه لو أريد هذا كان المنع متفقا على ما يجنب اه نهاية (قوله في فهم عبارتها أولا وآخرا) أي أول عبارة الروضة وآخرها وهي كافي النهاية والمعنى بخلاف من بابه بين المفتوح ورأس الدرب أو مقابل المفتوح اه (قوله كما نقرر) أي أن المراد بالمفتوح في آخر عبارة الروضة على فهم المحققين الباب القديم وفي أولها القديم (قوله ووجه اتجاه الخ) أي اعتراض البلقيني على تقدير حمل المفتوح على الحادث (قوله أن كلامهم الخ) أي فيكون المقابل للجديد مستحقا للقدر المفتوح فيه ومشارك فيه (قوله مما يلي الخ) بيان للجانب (قوله آخرها الخ) أي السكة (قوله لانه أحدث استطرافا الخ) به يعلم اندفاع ما يتوهم من أن المنع هنا يشكك عليه جواز دخول الاجنبي السكة والمرور فيها بغير اذن أهلها فاذا جاز للاجنبي فلبعضهم أولى ووجه الاندفاع أن شرط مرور الاجنبي في ملك الغير مالم يتخذ طريقا والقائح هنا قد اتخذ الممر طريقا هكذا أجاب مر وقد يقال لا حاجة لذلك لان لهم منع الاجنبي كمالهم منع الشريك فليست أمم اه سم أي منع الشريك أي فيما لا يستحقه (قوله وان سد) الى المتن في النهاية (قوله للضرورة الحاقصة) عبارة النهاية لان التوقف على الاذن هنا يؤدي لتعطيل الاملاك بخلافه سم اه أي في العرصه المشتركة (قوله بعد المفتوح) أي الى جهة صدر السكة أي آخرها فيشمل مقابل القديم اه سم (قوله الآن) أي الجديد (قوله بازائه) والحاصل أنه يعتبر في المسئلة السابقة اذن الأبعد من القديم ولا يعتبر مقابله وهذا اذن الأبعد من الجديد ومن يقابله اه بجري (قوله على ما مر) لعل في توجيه اعتراض البلقيني (قوله الموجب للتمييز الخ) يؤخذ منه أنه يمنع عليه هدم داره وجعلها دورا متعددة لكن اطلاق ما في الاسنى والمعنى والنهاية عن البغوى من أن من له في سكة أي غير نافذة قطعة أرض له جعلها دورا لكل واحد باب قد ينازع في ذلك اللهم الا أن يكون كلام البغوى مقيدا بما اذا لم يعلم أصلها أما اذا علم أن أصلها متحد المنفذ أو متعددة عمل بقضيته على ما بحثناه ومع ذلك ففي النفس منه شيء ثم رأيت في الامداد بعد نقل كلام البغوى ما نصه ووضح أن الكلام في قطعة أرض لم تكن دارا قبل ذلك والواجب عادتها على حكمها الاول ان عرف فان جهل فهو محل نظر ويقر ب أن صاحبها مخير في فتح باب من أي محل شاء لان الأصل في التصرف في الملك الحل حتى يعلم ما منه انتهى اه سيد عمر وقوله من أي محل

فيحصل من هذا ما قدمه في الجناح انهم ان رجعوا بعد فتح الباب بازولا غرم من الملقا أو بعد اخراج الجناح فان كان المخرج شرعا امتنع الرجوع أو اجنبيا جاز مع غرم الارش (قوله بخلاف من بابه قبله) أي لانه لم يحدث استطرافا في ملكهم لانه كان يستحق الطروق فيه من قبل أي بحق الملك بخلاف من ليس من أهل الدرب فانه وان جاز له دخوله بغير اذنه لكنه لا بحق ملكه (قوله مراد الروضة) فراها بالمفتوح القديم لا الجديد (قوله لانه أحدث استطرافا في ملكهم) به يعلم اندفاع ما يتوهم من أن المنع هنا يشكك عليه جواز دخول الاجنبي السكة والمرور فيها بغير اذن أهلها فاذا جاز للاجنبي فلبعضهم أولى ووجه الاندفاع أن شرط مرور الاجنبي في ملك الغير مالم يتخذ طريقا والقائح هنا قد اتخذ الممر طريقا هكذا أجاب مر وقد يقال لا حاجة لذلك لان لهم منع الاجنبي كمالهم منع الشريك فليست أمم (قوله بعد المفتوح) أي الى جهة صدر السكة فتشمل مقابل القديم (قوله الآن) أي الجديد (قوله أو بازائه) كتب شجنا البرلسي به ما شرح المنهج هذا الذي قاله الشجني في المقابل في هذه الصورة لم أره لغيره ولا يتبعه فرق بينهم وبين مقابل القديم في الاول اه أقول مقابل

الموجب للتمييز عليهم وبه فارق جواز جعله داره خائلا وجامعا وان كثرت بسببه الزجة والاستطراف

شاء ظاهره وبإي كيفية ساء من الوحدة والتعدد (قوله فاندفع الخ) عبارة النهاية والمغنى لان انضمام الثاني الى الاول يوجب زجة ووقوف الدواب في الدرب فيتضررون به وقيل يجوز واختاره الاذرعى وضعف التوجيه بالزجة بتصریحهم بان له جعل داره جاماً أو حائلاً مع أن الزحمة ووقوف الدواب في السكة وطرح الاثقال تكثراضعافاً كان قد يقع نادراً في باب آخر للدار اهـ ويمكن الجواب بان موضع فتح الباب لم يكن فيه استحقاق بخلاف جعل داره ما ذكر اهـ (قوله من هذا) أي من جواز جعل داره ما ذكر (قوله ضعف الاول) أي ضعف ما في المتن من المنع قول المتن (وان سده) أي ترك الطريق منه قول المتن (فلا منع) قال الاسنوي ولو كان له دار بوسط السكة وأخرى باباً آخرها فالمنع أنه يجوز ان داره بينهما منعه من تقديم باب المتوسطة الى آخر السكة لانه وان كان شريراً يكافى الجميع لكن شره يسببها انما هو البها خاصة وقد يبيع غيره فيستفيد زيادة استطراق نهاية ومعنى (قوله لانه ترك بعض حقّه) أي ولا يسقط حقّه من القديم بما فعله فلا أراد الرجوع للاستطراق من القديم وسد الحادث لم يمنع ولو باع الدار المشتملة على ما ذكر لا تخرق مقامه فله الاستطراق من القديم مع سد الحادث اهـ ع ش (قوله ومراخ) أي في شرح وأصحهما الثاني اهـ كرى (قوله تقديم الخ) أي تقديم بابيه فيما يختص به وجعل ما بين الدار وآخر الدرب دهليزاً نهاية ومعنى (قوله حتى على ما مر عن الروضة) قد يقال المناسب أن يقول عن غير الروضة أن أراد بما مر ما تقدم في فتح الباب اذا سمره لان الذي مر عنها المنع كما هنا بخلاف المتن فان الذي مر عنه الجواز وعليه يقلل هنا بالمنع ويفرق بينهما اهـ سم أقول المتبادر أنه أراد به ظاهر عبارة الروضة في مسألة فتح باباً بعد من رأس الدرب فلا اشكال (قوله الى آخرها) أي الى جهة آخر السكة (قوله اختص) أي ذلك الاحد (بلك الاخر) أي آخر الدرب أي جميع ما بعد باب يقابل بابيه (قوله بفتح الغوقية أوله) كذا في المغنى ولكن المعنى على الضم من الثلاثي لأن يكون من الفعل بحذف إحدى التاءين (قوله يملوكين) و (قوله يملوك) علم به أن مراد المصنف بالمسدود المملوك والافالسد لا يلزم منه الملك بدليل مالو كان في أقصاه مسجد أو نحو ذلك من نهاية ومعنى (قوله مع بقاء بابيهما) قضية إطلاق المصنف أنه لا فرق في جريان الخلاف بين أن يبقى البابين على حالهما أو يسد أحدهما وان خصه الرافي بما اذا سد باب أحدهما وفتح الباب لغرض الاستطراق مغنى ونهاية (قوله لانه يتصرف الخ) عبارة النهاية والمغنى لانه يستحق المرو في الدرب ورفع الحائل بين الدار من تصرف في ملكه فلم يمنع حقه اهـ (قوله وفي الروضة الخ) راجع للمتن عبارة النهاية والمغنى وما ذكر المصنف تبعاً للرافي والغوى هو المعنى سد والثاني المنع ونقله في الروضة عن العراقيين عن الجمهور وحوى عليه ابن المقرئ اهـ قول المتن (وحيث منع فتح الباب) أي بان أراد الاستطراق اهـ رشيدى قول المتن (فصالحه أهل الدرب) أي على فتحه ليس يستطرق قال سم على منهج فرع * الظاهر أن الميزاب يلحق بالباب في جواز الصلح بحال لان صاحب به ينتفع بالقرار

القديم في الاولى لم يشاركه في محل الفتح بخلاف الجديد هنا (قوله حتى على ما مر عن الروضة) قد يقال المناسب ان يقول عن غير الروضة أن أراد بما مر ما تقدم في فتح الباب اذا سمره لان الذي مر عنها المنع كما هنا بخلاف المتن فان الذي مر عنه الجواز وعليه يقال هنا بالمنع ويفرق بينهما * (مسألة) في فتاوى السيوطي زقاق غير نافذ به بيوت وعلى كتفه مخزن فاراد صاحب البيوت أن يبنى على الزقاق باباً يصوت به بيوته ويبنى على الباب طبقة فهل لصاحب المخزن منعه الجواب ان كان باب المخزن داخل الزقاق فله المنع من بناء باب وطبقة علوه ان كان ذلك بحيث يصير باب المخزن داخل الباب وان كان الباب يبنى داخل بحيث يصير باب المخزن خارجاً فليس له المنع * (مسألة) رجالان لهما منزل مشترك فباع أحدهما حصته لا تخرو للمشتري بحواره منزل فجدد عمارة منزله وأضاف له قطعة من المشترك من غير قسمة فهل يلزمه هدمه أو قيمة نصف القطعة الجواب ينبغي أن يقسم فان خرج له الشق الذي فيه البناء اختص به ولا شيء عليه والاخير شر يكه بين القلع بلا غرم وبين الإبقاء بالاحرق اهـ وأقول ظاهر أن له الخيار قبل القسمة وأنه اذا خرج له الشق الذي فيه البناء وجب عليه أجرة حصة الشريك لما قبل القسمة لانه كان متعدياً بوضع يده عليها واستعمالها فقول ولا شيء عليه فيه انتهى

فاندفع أخذ جميع من هذا ضعف الاول (وان سده) أي القديم (فلا منع) لانه ترك بعض حقّه و مر أن ان بابيه آخر الدرب بتقديمه وجعل الباقي دهليزاً ولو كان آخرها باباً متقابلان فأراد أحدهما تأخير بابيه فلا تخروصه حتى على ما مر عن الروضة كالمظهر لان ما بعد بابيهما مشترك بينهما فقد يؤدى ذلك الى ضرر الشريك بالحكم بملك بقيتها لذي الباب المتأخر ولو اتسع باب أحد المتقابلين الى آخرها اختص بملك الآخر على تردد فيه بينته في شرح الارشاد (ومن له داران فتختار) بفتح الغوقية أوله (الى در بين مسدودين) يملوكين (أو مسدود) يملوك (وشاوع ففتح باباً) أو أراد فتحه (بينهما) للاستطراق مع بقاء بابيهما (لم يمنع في الاصح) لانه يتصرف في ملكه ومن ثم لو أراد رفع الحائل بينهما وجعلهما داراً واحدة مع بقاء بابيهما بحالهما لم يمنع حرم لانه قصد هنا اتساع ما كنه فقط وفي الروضة أنه يمنع وأطالوا في الانتصار له ومع ذلك الاوجه ما في المتن (وحيث منع فتح الباب فصالحه أهل الدرب) أي المالكون له

انتهى اه ع ش (قوله بأن لا يكون فيه نحو مسجد) أى كدار موقوفة فان كان فيه ذلك قال الأذرى
 لم يجز لامتناع البيع في الموقوف وحقوقه قال وأما الاجارة والحالة هذه فيجب فيها تفصيل لا يخفى على
 الفقيه استخرج احد انتهى نهاية ومعنى زاد سم قال الشارح في شرح الارشاد وكأنه أى الأذرى يشير الى أن
 ما يخص الموقوف من الاجرة ان كان قدر أجرة المثل وفيه مصلحة صرح والا فلا انتهى اه قول المتن (بما لا يصح) أى
 ونوزع المال على عدد الدور ثم نوزع ما يخص كل دار على ع - مدرؤس ملا كهافم يظهر ثم رأيتهم امش
 نسخة قد عت بخط بعض الفضلاء ما يصرح بما قلناه بل ساقه مساق المنقول ولو كان في الدرب من يستحق المنفعة
 بنحو اجارة فلا بد في جوار الفتح من رضاه ولا شيء له من المال المأخوذ فيها يظهر ولو كان في الدرب دار موقوفة
 فالأقرب أن ما يخصها يصرف لجهة الوقف ولا بد في جوار ذلك من رضاه من له الولاية على الوقف ورضا المستأجر
 لها ان كان اه ع ش (قوله لانه انتفاع) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله لانه انتفاع بالارض) أى بخلاف
 اشراع الجناح لان الهواء لا يباع منفردا لانه تابع فان صاحبه على مجرد الفتح بماله لم يصح قطعها يذومعنى
 (قوله وان أطلقوا أو شرطوا التأييد فهو بيع جزء الخ) أى كمالو صالح رجلا على مال ليجرى في أرضه ماء نهر
 فانه يكون تملكه كملك النهر بخلاف مالو صالحه بماله على فتح باب من داره أو اجراء عمله على سطحه فانه وان صح
 لا يملك شيئا من الدار والسطح لان السكة لا تراد الا لا سيطرة فان يئنه فيها يكون نقلا للمالك وأما الدار والسطح
 فلا يصدقهما الاستطراق واجراء الماء نهاية ومعنى (قوله مال الدار) أى في الدرب النافذ وغيره سواء كان
 من أهل الدرب أم من غيرهم ولا استثناء أم لا واذنوا أم لا معنى ونهاية (قوله بفتح الكاف) الى المتن في النهاية
 والمعنى (قوله مال الخ) والاوجه أن السكة ولو كان لها طاء أو شباك يأخذ شيئا من هواء الدرب منعت وان
 كان فاتحها من أهلها خلافا للسبكي اه نهاية قال ع ش قوله مر منعت أى حيث لا اذن كهيوطا هو
 وان لم يحصل بذلك ضرر لاهل الدرب لان الهواء مشترك والمشارك لا ينتفع به بغير اذن من الشريك وليس
 من الاذن اعتياد الناس فتح الطاقات التي لها غطاء والشبابيك التي لها ذلك من غير معارض اه وقوله أى
 ع ش وان لم يحصل بذلك ضرر الخ ينبغي تخصيصه كما يدل عليه التعليق بالدرب غير النافذ وقول النهاية خلافا
 للسبكي عبارة المعنى تنبيه غالب ما تفتح الكوة للاستضاءة وله نصب شباك عليها بحيث لا يخرج منه شيء
 فان خرج هو أو غطاؤه كان كالجناح قال السبكي فليتنبه لئذا فان العادة أن يعمل في الطاقات أبواب تخرج
 فتفتح من هواء الدرب هذا في حق من ليس له الفتح للاستطراق فان كان له ذلك فلا يمنع من أبواب الطاقات اه
 (قوله كما مر) أى في شرح وله فتح اه اذا سمر الخ (قوله الكائن) بين به أن قول المصنف بين الخ متعلق
 بمحذوف صفة للدار اه ع ش أى ودفع به توهم أن الجدار مشترك بينهما فينا في قوله قد يختص به الخ
 (قوله لدارين) أى مثلاً اه ع ش (قوله أى ملكه) الى قوله نعم في النهاية الا قوله وفي رواية الى وبذلك
 (قوله بما يضر مطلقا) احتراز عما لا يضر من نحو الاستناد اليه اه سم (قوله مطلقا) أى ولو على بعد (قوله
 ورضع جذع واحد) قد يحمل الى المتن على الجنس فيستغنى عن هذا الزيادة اه سم (قوله للخبر الحسن الخ)
 قدمه لعمومه اه ع ش (قوله للخبر الحسن) الى قوله نعم في المعنى الا قوله وفي رواية الى وبذلك (قوله والخبر
 الصحيح) وقياسا على سائر أمواله نهاية ومعنى (قوله لاحد) وفي النهاية والمعنى لامرئ (قوله من مال أخيه) هو
 جرى على الغالب والا فالذى كذلك اه ع ش (قوله مسلم) ليس بقيد كما مر (قوله وبذلك يعلم الخ) فيه نظر

نظر (قوله بان لا يكون فيه نحو مسجد) أى كدار موقوفة فان كان فيه ذلك قال الأذرى لم يجز لامتناع
 البيع في الموقوف وحقوقه قال وأما الاجارة والحالة هذه فيجب فيها تفصيل لا يخفى على الفقيه استخرج
 قال الشارح في شرح الارشاد وكأنه يشير الى أن ما يخص الموقوف من الاجرة ان كان قدر أجرة المثل وفيه مصلحة
 صرح والا فلا اه واعلم ان قوله السابق قال الأذرى لم يجز الخ مشكل بالنسبة لأصحاب بقية الدور وهي ما عدا
 الدار الموقوفة لانهم أصحاب ملك وغاية الأمر انهم شركاء الوقف وشريك الوقف يصح بيعه لحصته فليتأمل
 (قوله بما يضر مطلقا) احتراز عما لا يضر من نحو الاستناد اليه (قوله ورضع جذع واحد) قد يحمل الى

أن الضمير في الخبر المتفق عليه لا يمنع جاره أن يضع خشبه في جداره لصاحب الخشب ولأنه الأقرب أي لا يمنع الجار أن يضع خشبه على جدار نفسه وان تضر ربه لم يمنع ضوعفان (٢١٠) جعل الضمير للدول كان النهي للتنزيه بقريته ذينك الخبرين نعم روى أحمد وأبو

يعلى مرفوعا للجار أن يضع خشبه على جدار غيره وان مكره فان صح اشكل على الجديد لأنه مرفوع لا يقبل تاويله فان قلت لو سلمنا عدم صحه هذا فذلك الدليل ظاهر في القديم لان غاية ما يلزمه تخصيص واللازم للعديد مجاز والتخصيص خير منه كله ومقرر في قوله قلت انما يظهر ذلك ان لم يوجد مرفوع آخر وهو هنا كثرة العمومات المانعة من ذلك لاسما وأحدها كان يوم حجة الوداع المحتوم بها بيان الحلال والحرام الا ما شذ ذلك ظاهر في تأخره عن ذلك الخصوص ويؤيده قول من قال انما جاز ذلك الخصوص ليس الحاجة له حينئذ ولولا ذلك لما استجاز أكثر أهل العلم مخالفة ذلك الخصوص وخرج بسبب المالكين سابقا أراد وضع جذوعه على جدار جاره المقابل له فلا يجبر قطعا على الجديد (فلورضى) المالك بوضع جذوع أو بناء على جداره (بلا عوض فهو اعارة) اصدق حدها عليه ومن ثم لم يستغفر ومنعها ثانيا لوسقطت الا باذن جديد خلافا لما في الأنوار ولو لم يعلم أصل وضع نحو جذع كان للمالك اعادته قطعاً لانا بيقنا وضعه بحق

اه سم (قوله ان الضمير) أي ضمير جداره اه سم (قوله ان يضع خشبه) روى بالافراد منونا والاكثر بالجمع مضافا انتهى بحلى اه عش (قوله ولأنه الخ) عطف على قوله بذلك يعلم الخ بحسب المعنى (قوله لا يمنع) أي الجار الثاني في الحديث وكذا ضمير ان يضع الخ (قوله وان تضرر) أي الجار الأول (قوله فان جعل الخ) أي كماله والمتبادر وحى عليه راويه أبوهريرة رضى الله تعالى عنه (قوله للأول) أي للجار الأول في الحديث (قوله ذينك الخبرين) أي الحسن والصحيح وأما قوله وفي رواية الخ فذا حل في الصحيح (قوله لأنه مرفوع) أي في القديم (قوله عدم صحه هذا) أي ما رواه أحمد وأبو يعلى (قوله فذلك الخ) أي الخبر المتفق عليه (قوله ما يلزمه) أي القديم أي حل الخبر المتفق عليه على القديم يجعل الضمير للجار الأول فيه (قوله تخصيص) أي للأحاديث الثلاثة الأول بغير الجدار بين المالكين اه كردى (قوله مجاز) أي بحمل الخبر المتفق عليه على التنزيه سم وكردى (قوله قلت الخ) في هذا الجواب نظر لان قضية ما تقر في الأصول تقديم الخاص وان كثرت العمومات جذا وتأخر قطعا اه سم (قوله انما يظهر ذلك) أي كون الخبر المتفق عليه ظاهرا في القديم قاله الكردى ويظهر أن الإشارة الى قولهم والتخصيص خير من المجاز (قوله مرفوع) أي للعديد اه كردى ويظهر أن المراد للمجاز (قوله المانعة) ممنوع اه سم (قوله من ذلك) أي من الحديث الوارد في القديم اه كردى ويظهر أن المشار اليه هو التخصيص (قوله به) أي يوم حجة الوداع (قوله وذلك) أي الكون في يوم حجة الوداع (في تأخره) أي ذلك الواحد (قوله عن ذلك الخصوص) أي خصوص الجدار بمعنى الحديث الوارد فيه اه كردى ويجوز أن يكون الخصوص بمعنى الخاص أي الخبر المتفق عليه اه كردى أي بالجدار (قوله ويؤيده) أي التأخر (قوله ذلك الخصوص) أراد به الوضع على الجدار اه كردى أي استثناء الشارع وضع الجذوع على الجدار (قوله حينئذ) لا يظهر له موقع هنا لأن براد بذلك حينئذ وذلك الخصوص أو حينئذ كان الجدار بين المالكين (قوله ولولا ذلك) أي التأخر (قوله مخالفة ذلك الخصوص) أي الوضع على الجدار بغير رضا صاحبه اه كرى (قوله ونحو) أي قوله ثم رأيت الزركشى في المغنى وكذا في النهاية الا قوله أو الاجارة المؤيدة وقوله والمستأجر في موضعين وقوله بضمن (قوله أراد وضع الخ) أي أراد أن يبنيه على شارع أو درب غير نافذ وان يضع طرف الجذوع على جدار الخ نهاية ومعنى (قوله فلا يجبر الخ) عبارة النهاية والمغنى فانه لا يجوز الا بالرضا قطعا كما قاله المتولى وغيره اه (قوله وضعها) أي أو البناء عليه (قوله لوسقطت الخ) عبارة النهاية حتى لو رفع جذوعا وسقطت بنفسها أو سقط الجدار فبنيها صاحبها بتلك الآلة لم يكن له الوضع ثانيا اه (قوله ولولم يعلم أصل وضعه) عبارة النهاية ويحمل ما ذكره المصنف اذا وضعت أو لا باذن فلو ملكا دارين ورأيا خشبا على الجدار ولا يعلم الخ اه (قوله لانا بيقنا وضعه) أي استحقاق وضعه وعبارة الروض وشرحه أي والمغنى فالظاهر أنه وضع بحق فلا ينقض ويقضى له باستحقاقه دائما الخ والمتبادر من هذا الكلام أنه لا أجره عليه مطلقا ووجه ظاهر فانه يحتمل أنه استحقاق الوضع دائما بنحو شراء أو قضاء كما هم يراه اه سم (قوله وليس الخ) عبارة المغنى والنهاية وبالمالك الجدار نقضه ان كان له شيئا والا فلا كما في زيادة الروضة اه قال الرشيدى قوله مر نقضه أي الجدار الذي لم يعلم أصل وضع الجذوع عليه اه (قوله هنا) أي فيما لم يعلم أصل الوضع عليه (قوله الا ان تهدم) بصيغة الماضي قول المتن (باجرة) فلو اختار الإبقاء باجرة

المتن على الجنس فيستغنى عن هذه الزيادة (قوله ان الضمير) أي في جداره وفي قوله يعلم نظر (قوله مجاز) أي بالحل على التنزيه (قوله قلت الخ) في هذا الجواب نظر لان قضية ما تقر في الأصول تقديم الخاص وان كثرت العمومات جذا وتأخر قطعا (قوله المانعة) ممنوع (قوله لانا بيقنا وضعه بحق) أي استحقاق وضعه وعبارة الروض وشرحه فالظاهر أنه وضع بحق فلا ينقض ويقضى له باستحقاقه دائما الخ والمتبادر من هذا الكلام أنه لا أجره عليه مطلقا ووجه ظاهر فانه يحتمل أنه استحقاق الوضع دائما بنحو شراء أو قضاء كما هم يراه

وشككنا في مجوز الر جوع وليس لذي الجدار هنا نقضه الا ان تهدم (و) على انه اعارة له الرجوع قبل البناء عليه أي هل الجدار أو الموضوع عليه قطعاً (وكذا بعده في الاصح) كسائر العوارى

(وفائدة الرجوع تخييره
بين ان يبقيه) أى الموضوع
(باجرة أو يقلعه ويغرم أرض
نقصه) وهو ما بين قيمته
قائما ومقلوعا ولا يحى عنها
الملك بالقيمة بخلاف اعادة
الأرض للبناء لانها أصل
بخلاف ان تستبعد والجدار
تابع فلم يستتبع (وقيل
فائدة طلب الاجرة) فى
المستقبل (فقط) لان قلعه
يضر المستعير (ولو رضى
بوضع الجذوع والبناء عليها)
أو بوضعها فقط أو بالبناء
عليه بلا وضع جذوع
(بعض) فان أجزأ رأس
الجدار للبناء عليه (فهو
اجارة) لصدق حدها عليه
لكن لا يشترط فيها بيان
المدة فتتأبد للحاجة نعم لو
كانت وقفاً عليه وجب بيانها
كما قطع به القاضى واعتمده
الزركشى لامتناع شائبة
البيع فيه (وان قال بعته
للبناء) أو الوضع (عليه أو
بعث حق البناء) أو الوضع
(عليه) أو صالحتك على ذلك
ولم يقدر امدة (فلاصح ان
هذا العقد فيه شوب بيع)
نظر اللفظ المقتضى لكونه
مؤبدا (و) شوب (اجارة)
نظرا لاعتنا لان المستحق به
منفعة فقط و جاز ذلك هنا
كحق الممر ومجسرى الماء
لمسئس الحاجة اليه والقول
بانه اجارة محضه ودوه بانها لا
تفسخ بتلف الجدار بل
يعود حقه بعوده اتفاقا

هل له الرجوع بعد ذلك وطلب القلع وغرامة الارش أم لا فيه نظر والا قرب الثاني لان موافقته على الاجرة بمنزلة ابتداء عقد الاجارة ومعلوم أنه اذا اعتدى بشئ ابتداء ليس له الرجوع عنه ويجوز فى الاجرة أن تقدر دفعة كان يقال اجرة مثل هذا غير مقدرة بمدة كذا أو أن تجعل مقسطة على الشهور أو أخذاً مما يأتى عن بر من أنه يجوز أن تجعل الاجرة كل شهر كذا كفى الخراج اه ع ش قول المتن (وفائدة الرجوع) أى فيما بعده وقوله أو يقلعه الخ قال فى شرح الروض أى والنهاية ولا يخالف ما ذكرهنا مما يأتى فى العارية من أنه لو أعار الشريك حصته من أرض البناء ثم رجع لا يتمكن من القلع مع الارش لما فيه من الزام المستعير تغريم ملكه عن ملكه لان المطالبة بالقلع هنا توجهت الى ما هو ملك غيره يعنى المعبر بحملته وازالة الطرف عن ملك المستعير جاءت بطريق اللزوم بخلاف الحصته من الارض فنظير ما هناك اعادة الجدار المشترك اه أى فى اعادة الجدار المشترك لا يتمكن مع القلع من الارش اه سم قال غ ش قوله مر ما ذكرهنا أى من قول المصنف أو يقلع ويغرم أرض نقصه وقوله مر وازالة الطرف أى طرف الجذوع اه (قوله وهو ما بين قيمته قائما) أى مستحق القلع كما ذكر فى باب العارية اه ع ش (قوله يضر المستعير) لان الجذوع اذا ارتفعت اطرافها عن جدار لا تستمسك على الجدار الا آخر والضرر لا يزال بالضرر منه اية ومعنى قول المتن (ولو رضى الخ) وحكم البناء على الارض أو السقف أو الجدار بلا جذوع كذلك اه معنى (قوله للبناء عليه) أى الجدار أو على الجذوع أو لوضعها فقط (قوله بيان المدة) أى ولا بيان تقدر اجرة دفعة فبكى أن يقول آجرتك كل شهر بكذا ويغتفر الغرر فى الاجارة كما اغتفر فى العقود عليه ويصير كأنه خراج المضر وب قاله شيخنا البرمارى سم على منهج ومن ذلك الاحكام الموجودة بمصرنا فيغتفر الغرر فيها اه ع ش (قوله فتتأبد) أى اذا لم يبين المدة كما يأتى فى الشرح عبارة سم عن الروض وشرحه فلو عقد على ذلك بلفظ الاجارة صح وتابدان لم يوقت بوقت والا أى وان وقت بوقت فلا يتأبد ويتعين لفظ الاجارة اه وفى الجبرجى أما اذا قال له آجرتك مائة سنة بكذا مثلاً فاجارة حقيقة ويترتب عليها أنه اذا لم يتم انفسخت بخلاف ما اذا لم يوقت فانها لا تنفسخ حالي ومر اه (قوله للحاجة) تعليل للصحة على التأيد قال سم والرشيدى أى وفيها حيث نشأ ببيع على ما يشعر به قوله لامتناع شائبة البيع فيه وان اقتضت مقابلة المتن خلافه اه (قوله لو كانت) أى البار اه نهاية (قوله وقفاً عليه) أى مثلاً لنهاية أى أو موصى له بمنعها أو مستأجرة ع ش (قوله وجب بيانها) أى وبعد انقضاء امدة يخير الاذن بين تبقيتها بالاجرة والقلع مع غرامة أرض النقص ان أخرج من خالص ملكه أما اذا كان ما يدفعه من غلة الوقف فلا يجوز بل يتعين التبقية بالاجرة وكذا لو انتقل الحق بان بعد الاذن يتعين التبقية بالاجرة اه ع ش (قوله أو صالحتك) أى بشرطه من كونه على اقرار وسبق خصومة ولو لم تكن عند القاضى

(قول المصنف وفائدة الرجوع) أى فيما بعده وقوله أو يقلعه قال فى شرح الروض ولا يخالف ما ذكرهنا مما يأتى فى العارية من أنه لو أعار الشريك حصته من أرض البناء ثم رجع لا يتمكن من القلع مع الارش لما فيه من الزام المستعير تغريم ملكه عن ملكه لان المطالبة بالقلع هنا توجهت الى ما ملكه غيره بحملته وازالة الطرق عن ملك المستعير جاءت بطريق الزام بخلاف الحصته من الارض فنظير ما هناك اعادة الجدار المشترك اه أى فى اعادة الجدار المشترك لا يتمكن مع القلع من الارش (قوله لكن لا يشترط فيها بيان المدة) عبارة الروض وشرحه فلو عقد على ذلك بلفظ الاجارة صح وتابد الحق ان لم يوقت بوقت والا فلا يتأبد ويتعين لفظ الاجارة و جاز تأيد هذه الحقوق للحاجة لهما على التأيد كالنكاح والعقد فى صورة الاجارة التى لا توقيت فيها عند اجارة اغتفر فيه التأيد لما ذكر اه وقوله عقد اجارة طاهر جدا فى أنه ليس فيه شائبة البيع وحيث يشكك قوله فى مسئلة القاضى لامتناع شائبة البيع فيه اذ لا شائبة بيع فى العقد بلفظ الاجارة مع عدم التوقيت فليتأمل (قوله فيتأبد للحاجة) أى وفيها حيث نشأ ببيع على ما يشعر به قوله لامتناع شائبة البيع فيه (قوله ودوه بانها لا تفسخ بتلف الجدار الخ) قد يقتضى أنه اذا كان اجارة مؤبدة كما تقدم انفسخت بتلفه وذلك يخالف ما سياتى من ان للمستأجر الاعادة اذا أعيد الجدار المنهدم فليتأمل وقد يجب انبان فى المؤبد شوب بيع

أما إذا قدر امدته فهو اجارة محضة وأما إذا باعه (٢١٢) أو صاحبه ولم يتعرض للبناء أو بشرط أن لا يبنى عليه فإنه ينتفع بما عدا البناء من مكث

وغيره وأصل الشوب الخلط ويطلق على المخلوط به وهو المراد هنا ومثله الشائبة خلافا لمن زعم تحطئة التعبير بها (فاذا) أراد أن يبنى لم يكن للبائع منعه ولا هدم بناء نفسه وإذا (بنى) بعد البيع أو الاجارة المؤبدة (فليس للمالك الجدار نقضه) أي بناء المشتري أو المستأجر (بحال) أي مجانا أو مع ارش نقضه لأنه استحق دوام البناء عليه بعد لازم نعم للمالك الجدار شراء حق البناء من المشتري كما صرح به جمع وان استشكله الأذري وحيد يمكن من الخصلتين السابقتين في الاعارة (ولو انهدم الجدار) بهدم هادم يضمن ولو للمالك طالبه المشتري أو المستأجر بقيمة حق الوضع للحيولة وبارش نقص جذوعه أو بنائه ان كان لا باعادة الجدار وان كان الهادم له المالك تعديا كما شمله اطلاقهم ثم رأيت الزركشي قال قضية كلام المتن الجزم بان المالك لا يجبر على اعادته وحتى الداري فيه القولين في اجبار الشريك على العمارة وهو ظاهر اه فهو صريح بان ما هنا يجري فيه ما يأتي في الشريك وأصح القولين فيه عدم الاجبار وان تعدي بالهدم فكذلك هنا فقول شيخنا في شرح الروض لم يصرحوا بالوجوب

اه عش (قوله أما إذا الخ) محترز قوله ولم يقدر امدته (قوله فهو اجارة الخ) ظاهره ولو بلفظ البيع وليس مرادا قال في شرح الروض والآي وان أقت بوقت فلا يتأبدو يتعين لفظ الاجارة اه سم و رشدي وقال عش ولا ينافيه أي كونه اجارة محضة قوله بعثك لانه لما عقبه بقوله لحق البناء عليه دل على أنه لم يرد به حقيقة البيع اه ولعله لم يطالع على ما مر عن شرح الروض المذكور نقل المذهب (قوله وأما إذا باعه الخ) محترز قول المتن للبناء الخ (قوله أو بشرط الخ) عطف على لم يتعرض للبناء (قوله به) يعني بشي آخر (وهو المراد هنا) يقتضي منع صحة بقائه على أصله وليتأمل توجيهه اه بصري (قوله للبائع) أي أو المؤجر (قوله بعد البيع) أي بقوله بعته للبناء أو بعث حق البناء عليه نهاية ومعنى (قوله المؤبدة) أخرج الموقنة وكان وجهه أن للمالك بعد المدة القلع مع غرم أرش النقص كافي غير هذه الصورة من صور فراغ مدة الاجارة للبناء أو الغراس اه سم عبارة البصري الاولى ترك قيد التأييد هنا لانه ما أن للمالك الجدار نقضه بعد بناء المستأجر مع انه ليس كذلك وانما يحتاج الى هذا القيد عند قوله ولو انهدم الخ فانه في الموقنة تنفسخ به الاجارة اه (قوله شراء حق البناء) ينبغي واستجاره اه سم قال عش ومثل ذلك ملو تقايلا فيما يظهر اه (قوله وان استشكله الأذري) لم يبين ما استشكل به اه عش (قوله وحيد) أي حين اذ وجد الشراء (قوله يمكن) من التمكن (قوله من الخصلتين) وهما التبقية بالاجرة والقلع وغرامة أرش النقص اه عش (قوله السابقتين الخ) أي في قول المتن وفائدة الرجوع الخ اه سم قول المتن (ولو انهدم الخ) وهم منه عدم الانفساخ بالانهدام وقضية تعليل الرافعي اختصاص ذلك بما اذا وقع العقد بلفظ البيع ونحوه فاما اذا آجر اجارة موقنة فيجبر في انفساخها الخلاف في انهدام الدار المستأجرة نهاية ومعنى وسم قال عش أي والراجح منه انه لو جيب الانفساخ فكذلك هنا خرج ما لو لم يقدر امدته فلا ينفسخ بالانهدام وان عقد بلفظ الاجارة نظر الشوب البيع اه عبارة الرشدي قوله مر اجارة موقنة سكنت عن غير الموقنة والظاهر انها من الخوف في قوله مر بلفظ البيع ونحوه ثم رأيت حاشية الزيادي صريحة فيما ذكرته اه (قوله طالبه الخ) جواب ولو انهدم الخ (قوله للحيولة) أي ويجوز له التصرف فيها حالاً فان أعيد الجدار رد بدلها عش وكردي (قوله وبارش نقص الخ) ويغرم الاجنبي للمالك ارش الجدار مساوياً منفعته رأسه اه مغنى (قوله ان كان) أي النقص وهو ما بين قيمته أي البناء قائماً وقيمتها مهـ دواماً فان أعيد الجدار استعبدت القيمة لزوال الحين لولة ولا يغرم الهادم اجرة البناء مدة الحيولة قال الاسنوي وفي كلامه اشارة الى الوجوب فيما اذا وقعت الاجارة على مدة والمتجه عدم الوجوب نهاية ومعنى قال عش قوله مر قائماً أي مستحق الابقاء وقوله اجرة البناء أي لا يغرم اجرة ما مضى قبل اعادته اه (قوله لا باعادة الخ) عطف على قوله بقيمة الخ (قوله فيه) أي في اجبار المالك على الاعادة (قوله وهو ظاهر) أي ما حكاه الدارمي (قوله فهو) أي كلام الزركشي (قوله فيه) أي في الشريك (قوله هنا) أي في المالك (قوله وقد استهدم) قيد للمالك فقط (قوله للمشتري الغسخ)

كما يدل عليه قوله السابق لامتناع شراء البيع فيه وثبوت الاعادة الا تية المقضى لعدم الانفساخ نظر هذه الشائبة وان أروهم صنيع المتن خلاف ذلك كما أشيرنا اليه آنفاً وقضية ذلك انه لو كانت الاجارة موقنة انفسخت ولا اعادة بعد الاعادة وهو ظاهر (قوله فهو اجارة محضة) ظاهره ولو بلفظ البيع وليس مراداً قال في شرح الروض والآي وان أقت بوقت فلا يتأبدو يتعين لفظ الاجارة اه (قوله المؤبدة) أخرج الموقنة وكان وجهه أن للمالك بعد المدة القلع مع غرم أرش النقص كافي غير هذه الصورة من صور فراغ مدة الاجارة للبناء أو الغراس (قوله شراء حق البناء) ينبغي واستجاره (قوله السابقتين) أي في قوله وفائدة الخ (قول المصنف ولو انهدم الجدار الخ) وفهم من كلام المصنف عدم الانفساخ بالانهدام وقضية تعليل الرافعي اختصاص ذلك بما اذا وقع العقد بلفظ البيع ونحوه فاما اذا آجر اجارة موقنة فيجبر في انفساخها الخلاف في انهدام الدار المستأجرة مر (قوله لكن يثبت للمشتري الغسخ) ثبوت الغسخ دون الانفساخ يدل على أن ذلك من قبيل

اعادة الجدار على مال كونه ينبغي أن يقال ان هدمه مال كونه عدواناً فعليه اعادته وان هدمه أجني أو مال كونه قد استهدم لم يجب لكن يثبت للمشتري الغسخ ان كان ذلك قبل الخلقة اه فيه نظر لما علمت أن كلام الدارمي الذي استظهره الزركشي موضح

بانه لا يجب على المالك اعادته مطلقا كلاجب بر الشر يلحق العماره وان هدم تعديا ثم ان كان هدمه او انهدم قبل بناء المستحق او وضعه فله بعد اعادته ابتداء الوضع او البناء او بعد ذلك (فاعاد مالكة) باختياره أو (٢١٣) باجبار قاض يراه (فالمشتري) أو المستأجر

(اعادة البناء) أو الوضع
بتلك الآلة أو بمثلها لانه
حق ثابت له ولو لم يبنه المالك
فأراد صاحب الجذوع
اعادته من ماله ممكن وأفهم
كلامه ان المستعير ليس له
الاعادة الا بالاذن وقول
الانوار يعيد مردود بان
قياس العارية المطلقة
منعه كافي التهذيب هناك
(وسواء كان الاذن) في
وضع البناء (بعرض أو
بغيره) وصران هذا لغة
صححة فلا اعتراض عليه
(فليشرط بيان قدر الموضع
المبنى عليه) بعد تعيينه
(طولا) وهو الامتداد من
زاوية الى اخرى (وعرضا)
وهو ما بين وجهي الجدار
(وسمك) بغض أوله
(الجدران) أي ارتفاعها
إذا أخذ من أسفل فصاعدا
فإن أخذ من أعلى فنزولا
فهو عرق بضم أوله المهمل
(وكيفيتها) هي مجوفة أو
منضدة أي ملتصق بعضها
ببعض وكون البناء بنحو
حجر أو طوب (وكيفيته
السقف المحمول عليها) أهو
عقد أو نحو خشب لان
الغرض يختلف بكل ذلك
نعم لا يشترط ذكر الوزن
وتكفي مشاهدة الآلة عن
وصفها (ولو أذن في البناء
على أرضه) بإجارة أو أجرة
أو بيع وفي التعبير بأذن

ثبوت الفسخ دون الانفساخ يدل على أن ذلك من قبيل التعيب لا التلف اه سم وعبارة عش قوله
لفسخ لعل المراد به الانفساخ والكلام مفروض فيما إذا جرى بلفظ البيع أي ونحوه ولانه الذي يتفسخ
بالانهدام قبل القبض أما إذا وقع بلفظ الاجارة أو كان الانهدام بعد التخليه كان المراد بالفسخ حقيقته بمعنى أنه
يثبت للمشتري الخيار بين الفسخ والاجارة اه وقوله للمشتري أي والمستأجر (قوله لا يجب على المالك
اعادته الخ) هو الاصح نهاية ومعنى وهو المعتمد عش (قوله مطلقا) أي سواء كان الهادم المالك أو غيره
اه عش (قوله ثم ان كان) الى قوله أفهم في النهاية والمعنى الا قوله أو باجبار قاض يراه (قوله قبل بناء
المستحق) أي المشتري أو المستأجر على التأييد بخلافه على التوقيت كالمس (قوله أو بعد ذلك) عطف على
قوله قبل بناء المستحق (قوله باختياره) ولا يلزمه ذلك في الجديد مطلقا سواء أهدمه المالك عسدا أو أأم أجنبي
اه نهاية (قوله قاض يراه) ليس بقيد (قوله صاحب الجذوع) أي أو البناء (قوله أو المستأجر) أي
على التأييد (قوله ممكن) أي ويكون الجدار ملكا له فله نقض متى شاء كما يأتي في الجدار المشترك إذا أعاده
أحدهما بالآلة نفسه وله بيعه أيضا المالك الامس ولغيره اه عش (قوله وقول الانوار الخ) قد تقدم هذا
لكن ما هنا أبسط وأفيد اه سم (قوله منعه) أي منع اعادة المستعير بالاذن (قوله هناك) أي في باب
العارية (قوله أن هذا لغة) أي اسقاط الهمة قبل كان الذي بعد سواء واثبات أو بدل أم (قوله بعد
تعيينه) الى قوله وفي التعبير في المعنى (قوله بعد تعيينه) أي الموضع (قوله من زاوية) أي للبيت (قوله
إذا أخذ) أي الجدار من أسفل أي من الأرض (قوله نازلا) أي الى الأرض وقول المتن (وكيفيتها) أي
الجدران اه معني (قوله عن وصفها) أي في بيان صفة السقف المحمول عليه فزوية الآلة إذا كانت
خشبا تعني عن وصفه بكونه أزجا أو غيره اه عش (قوله فيها) أي في الاجارة والاعارة والبيع أي بالنسبة
اليها (قوله اذ كل منها الخ) بيان لعلاقة المجازي الاذن (قوله له) أي الاذن وفي كلامه استخدام (قوله بالاول)
أي الاذن (قوله والثاني اضافتها الخ) والاولى والاضافة في الثاني باعتبار الخ (قوله والثاني اضافتها اليه
باعتبار ما كان) ان كان معني ذلك ان المأذون يملك محل البناء من الأرض فيخرج عن ملك الآذن فاضافتها اليه
باعتبار ما كان ففيه أن هذا مع اختصاصه بصورة البيع دون العارية والاجارة فلا يتصور فيهما ملك يندفع
بان محل البناء ملوك للآذن بطريق البيع حين الاذن فلا يخرج عن ملكه الا بعد تمام الاذن بطريق
البيع بل قد يتوقف خروجه عن ملكه على شيء آخر ويلزم على ما قاله ثبوت التجوز في قولنا باع فلان أرضه
أو ملكه مثلا والظاهر أنه ممنوع وان كان معناه أنه لا فرق في الأرض التي أذن في البناء عليها بين أن تكون
أرضه بالبيع وبالاجارة وبالاعارة ففيه أنه في الأصل مضافة اليه فيما كان وحال الاذن أيضا كما لم مما تقدم
وكذا بعد الاذن إذا أذن بالاجارة أو الاعارة وليتأمل كيف يتأتى ذلك في الاعارة اه سم قول المتن (بيان قدر محل
البناء) أي بعد تعيينه (قوله من طول) الى قوله قالوا في المعنى والى المتن في النهاية (قوله ولا يجب ذكر سمك
وصفة البناء والسقف) ولو شرط مقدار من السمك عشرة أذرع مثلا فهل يصح العقد ويحب العمل بذلك
الشرط أو يبطل العقد مطلقا أو يصح العقد يلغو الشرط فيه نظرا ولعل الاقرب الثاني لانه شرط يخالف
مقتضى العقد فان مقتضى بيع الأرض أن يتصرف فيها المشتري بما أراد فشرط خلافه يبطله ويحتمل أن
يقال بالاول وهو مقتضى قول المحلى وجب ولا يجب ذكر سمكه اذ التبادر من نفي الوجوب جواز ولا معنى لجواز
ذكره الا وجوب العمل به وعليه فلا نسلم أن ما ذكر بيع جزء من الأرض بل هذا إما اجارة أو بيع فيه شوب
اجارة وأيا ما كان فليس المعقود عليه الأرض من حيث هي بل الأرض لبناء صفة كذا وكذا وكان مقتضاه أنه

التعيب لا التلف (قوله مردود) قد تقدم هذا لكن ما هنا أبسط وأفيد (قوله والثاني اضافتها اليه باعتبار
ما كان) ان كان معني ذلك ان المأذون يملك محل البناء من الأرض فيخرج عن ملك الآذن فاضافتها اليه باعتبار

وأرضه تجوز إذا المراد بالاول الرضا والثاني اضافتها اليه باعتبار ما كان (كفي بيان قدر محل البناء) من طول وعرض ولا يجب ذكر سمك وصفة
البناء والسقف

لان الارض تحمل كل شئ
نعم بحث السبكي وغيره
اشتراط بيان قدر ما يحفر
من الاساس لان المالك قد
يريد حفر قناة تحت البناء
فترأجه قالوا بل ينبغي ان لا
يصح ذلك الا بعد حفره
ليرى ما يؤجره أو يبيعه
(وأما الجدار المشترك بين
اثنتين) فليس لاحدهما
وضع جذع عليه بغير اذن
ولا ظن رضا (في الجديد)
نظير ما مر في جدار الاجنبى
وباذنه يجوز ان تكون لوسعة طم
لم يعدها الا باذن جديد على
الوجه خلاف القفال
(وليس له) ومثله الجار بل
أولى (أن يتسدد فيه وتدا)
بكسر التاء فيهما (أو ينقح)
فيه (كوة) أو يترتب منه
كتابا (بلاذن) الا ان ظن
رضاه كما قاله الماوردى في
الاخير وقياسه ما قبله ولا
يجوز الفتح بعوض لان الضوء
والهواء لا يقابلان به واذا
فتح باذن لم يجز له السد الا
باذن وقد يعارضه ما ذكر
في الترتيب اطلاقهم جواز
أخذ الخلال والخلالين من
مال الغير الا أن يقال انه
مثله فان ظن رضاه جاز والا
فلا يؤلفهم فرق بينهما بعيد
(وله أن يستند اليه ويستند
متساعا لا يضر وله ذلك في
جدار الاجنبى)

لا بد من ذكر السبكي كما قيل به لكنهم اغتفروا عدم ذكره ولا يلزم منه اشتراط عدم العمل به لو ذكر ومع
ذلك فالظاهر الاول اه ع ش أقول وميل القلب الى الثانى أى الاحتمال المذكور كما يؤيد به البحث آتفا (قوله
لان الارض تحمل الخ) أى فلا يختلف الغرض الا بقدر مكان البناء نهاية ومعنى (قوله نعم بحث السبكي
الخ) عبارة النهاية قال الاذرى وغيره الخ وعبارة المغنى وينبغى كما قال الاذرى بيان الخ (قوله قالوا) أى
السبكي وغيره (قوله أن لا يصح ذلك) أى ايجار الارض للبناء عليها أو بيع حديق البناء فيها (قوله
بعد حفره) أى الاساس اه نهاية (قوله أو يبيعه) أى أو يبيع حقوقه اللهم الا أن يكون وجه الارض
صخرة لا يحتاج أن يحفر للبناء أساس أو يكون البناء خفيفا لا يحتاج الى أساس والبحث الاخير أى قوله
قالوا الخ محله اذا أجرة لبنى على الاساس لا فيما اذا أجرة الارض لبنى عليها وبين له موضع الاساس وطوله
وعرضه وعمقه أخدامن كلام الشامل شرح مر اه سم قول المتن (فليس لاحدهما وضع جذوعه)
أى ولا هدمه فلو فعل بغير اذن شريكه ضمن أو ش نقصه ولا يلزمه اعادته وليس له أيضا البناء عليه بالاولى
لانه أكثر ضررا من الجذوع (قوله بغير اذن) أى فلا خالف وفعل هدم مجانا وان كان ما بنى عليه
مشتركا كالتعديبه * (فائدة) * لو وضع أحد الشريكين وادعى أن شريكه أذن له في ذلك لم يقبل منه الا بالبينة
وان لم يقمها هدم ما بناه مجانا وللوارث حكم مورثه ان علم وضعه في زمن المورث والا فالاصل أنه وضع بحق
فلا يهدم اه ع ش (قوله يجوز) ثم ان كان بعوض فلا رجوع له وان كان بغيره فله الرجوع قبل الوضع
مطلقا وكذا به له لكن لاخذ الاجرة لا لقلعه مع غرامة أرش النقص لانه شريك فلا يكافى مال ملكه
عن ملكه اه ع ش (قوله لم يعدها الا باذن) ينبغى الا أن يكون شريكه قد أجرة حصته منه للبناء
اجارة مؤبدة أو باعها له للبناء نظير ما سبق في جدار الاجنبى اه سم (قوله بكسر التاء فيهما) وفتحها في الثانى اه
معنى (قوله أو يترتب) الى قوله وقد يعارض في النهاية والمغنى الا قوله كما الى ولا يجوز (قوله كتابا) أى لتخفيف
حبره اه كرى (قوله في الاخير) أى في الترتيب (قوله الا باذن) أى لانه تصرف في ملك الغير اه نهاية
(قوله وقد يعارض الخ) ويعارضه أيضا ما تقدم من جواز الشرب من الانهار الا أن يقال اطردت العادة ثم
بالمساحة فيه من غير تكبير بخلاف ما هنا وفيه ما فيه اه سيد عر (قوله أنه مثله) أى أخذ الخلال مثل الترتيب
قول المتن (لا يضر) أما ما يضر فلا يجوز فعله الا باذن وعليه فلو استند جماعة أئمة متعددة وكان كل واحد منها
لا يضر وجعلها تصرفان وقع فعلهم معانعوهم كلهم لانه لا مفر من واحد منهم على غيره وان وقع مرتبا منع من
حصول بفعله الضر دون غيره ومثله يقال في استندوا للجدار ومثل ذلك ايضا يقال في الاستناد الى أن يقال
ما كان فقيهان هذا مع اختصاصه بصورة البيع دون العارية والاجارة اذ لا يتصور فيهما ملك يندفع بان محل
البناء مملوك لا كذن بنسبام البيع حين الاذن اذ لا يخرج عن ملكه الا بعد تمام الاذن بطريق البيع بل
قد يتوقف خروج جديع ملكه على شئ آخر ويلزم على ما قاله ثبوت التجوز في قول ابا ع فلان أرضه أو ملكه
مثلا والظاهر أنه ممنوع هذا ولا يبعد أن يكون محل البناء وعدم ملكه على التفصيل الآتى في الصلح على
اجراء الماء المذكور في شرح قول المصنف والقاء الخ في ملكه على مال المذكور بقول الشارح أو عقد
بيع فان قال بعسك اجراء الماء الخ فليراجع وان كان معناه انه لا فرق في الارض التي أذن في البناء عليها بين
أن تكون أرضه بالبيع وبالاجارة وبالاغارة ففيه ثم فى الاصل مضافة اليه فيما كان وحال الاذن أيضا كما
علم مما تقدم وكذا بعد الاذن اذا أذن بالاجارة أو الاغارة وليتأمل كيف يتأتى ذلك في الاجارة (قوله نعم بحث
السبكي وغيره الخ) في شرح مر بعد قوله بل ينبغى أن لا يصح الخ اللهم الا أن يكون وجه الارض صخرة
لا يحتاج ان يحفر للبناء أساس أو يكون البناء خفيفا لا يحتاج الى أساس والبحث الاخير محله اذا أجرة لبنى
على الاساس لا فيما اذا أجرة الارض لبنى عليها وبين له موضع الاساس وطوله وعرضه وعمقه أخدامن كلام
الشامل (قوله لم يعدها الا باذن) ينبغى الا أن يكون شريكه قد أجرة حصته منه للبناء اجارة مؤبدة أو باعها له

وان منع منه فلهما لانه عند

محض ومن ثم حكى في المحصول
الاجماع فيه وكأنه لم يعتد
بما فيه من الخلاف لشذوذه
وبحث امتناع اسناد خشبة
اليه يطلع منها الى داره
وامتناع جلوس الغير اذا
أدى الى اجتماع يؤذيه
ورداً لاول بان تلك الخشبة
ان أضرت ولو على بعد منع
منها والا فلا في داخله في
كلامهم والثاني بانه ليس
بما نحن فيه على ان الظاهر
ان ذلك المحل ان كان من
الحريم المملوك والمستحق
امتنع الجلوس فيه بعد المنع
مطلقاً وقبله ان أضروا لم
يكن كذلك فلا وجه للمنع
(وليس له اجبار شرى به
على العمارة) لنحو جدار أو
بيت أو بئر وان تعدى
به دمه ولا على سقي زرع أو
شجر (في الجديد) لان في
ذلك اضراراً له وقد مر خبر
لا يحل مال امرئ مسلم الا
بطيب نفس قال الرافعي
وغيره وكلا يجبر على زرع
الارض المشتركة ونزع
الاسنوي في القياس بالندفاع
الضرر هنا باجبار الشرى
على اجارته قال الان يفرع
على اختيار الغزالي انه لا يجبر
اه وظاهر كلام الاسنوي
اختصاص الاجبار على
الاجارة بالزرع ولا بعد ان
يلحق به ما في معناه مما مد
قصير مثله دون نحو العمارة
اطول أمدها ويأتى في

الغير اه عشي (قوله وان منعه الخ) كذا في النهاية والنسبى قال عشي والظاهر انه يحرم على المالك منع
ذلك لان هذا ما يتساح به عادة فالمنع منه محض عند اه وقال سم قد يشكل الجواز مع المنع بقوله
الاتى امتنع الجلوس فيه بعد المنع اذ في كل استعمال ملك الغير مع المنع منه الا ان يفرق بين الاستناد للجدار
والجلوس على الارض ومال مر للفرق وظاهر انه يمتنع نحو الجلوس على نحو بساط الغير بغير ظن رضاه
وان لم يضر وكان الفرق اطراف العادة بالمساحة هناك لاهنا وأما وضع ما لا يؤثر بوجهه على البساط كقلم فينبغي
جوازه وانظر الاحمال الثقيلة الملقاة بالارض هل هي كالجدار في الاستناد والاستناد فيه نظير ولا يبعد انها كهو
لكن قضية امتناع الجلوس الاتى الامتناع هنا أيضاً اه عبارة عشي ونحو الجدار لا يتبع بالمتعة به
كالتغطى ثوب له مدة لا تقابل باجرة ولا تورث نه صافي العين بوجهه من ذلك أخذ كتاب غير مثلاً بلاذن فلا
يجوز لما فيه من الاستيلاء على حق الغير بغير رضاه وهو حرام اه (قوله فيهما) خبر مبتدأ محذوف اي هذا
التعميم جار في الشرى والاجنبى (قوله حكى) اي الامام (فيه) اي في جواز الاستناد والاستناد بلا ضرر ولو منع
المالك منه (قوله اسناد خشبة) اي بغير اذن (قوله اليه) الى جدار الغير والمشتراك (قوله الاول) اي بحث
امتناع اسناد خشبة (قوله فهي داخله الخ) اي فتجوز ولو منعها المالك (قوله والثاني) اي بحث امتناع
الجلوس (قوله مما نحن فيه) اي من الاستناد والاستناد ويحتمل انه أراد به ما لا يضر (قوله مطلقاً) اي اضر
أولاً (قوله كذلك) اي من الحريم المذكور قوله لنحو جدار الى قوله ونزع في المعنى الا قوله وقد مر الى
وكلا يجبر (قوله لنحو جدار أو بيت) مع قول المتن فان أراد الشرى ملك الخ وعدم استثناء البيت منه فيه اشعار
بان للبيت حكم الجدار ونقل عن الشيخ الخطيب التصريح بذلك وهو قضية مسألة العلو والسفل المصريح بها
في كلام الشيخين اه بصرى ويأتى عن عشي والرشيدى خلافه (قوله لنحو جدار) كنهه وقناة واتخاذ ستره
بين سطحيهما واصلاح دولاب بينهما تسعت اذا امتنع احدهما من التيقية والعمارة نهاية معنى و (قوله وان
تعدى الخ) فلو هدم الجدار المشترك احد الشرى يكن بغير اذن الا حوزمه أرش النقص لا إعادة البناء لان
الجدار ليس مثلاً بدار عليه نص الشافعي في البويطى وان نص في غيره على لزوم الاعادة اه معنى (قوله ولا على
سقي زرع الخ) يؤخذ مما يأتى في إعادة أحد الشرى يكن بالالة المشتركة من المنع انه لو أراد احد الشرى يكن السقي
هنا من ماء مشترك معدل سقى ذلك النبات منه منع ومما مر في الاصول والثمار انه لو أراد احد الشرى يكن السقي
بماء مملوك له أو مباح لم يمنع حيث لم يضر بالزرع فاجمع اه عشي وقوله مما مر الخ اي ومما يأتى من قول
المصنف فان أراد الخ (قوله لان في ذلك) اي في تكليف الممتنع العمارة نهاية ومعنى (قوله اضراراه) اي
للشرى الممتنع (قوله وقد مر خبر لا يحل الخ) في الاستدلال بهذا الخبر هنا ممل (قوله قال الرافعي الخ) اي
مطاعاً على لان في ذلك الخ (قوله هنا) اي في زرع الارض المشتركة (قوله باجبار الشرى الخ) اي على الجميع
معنى ونهاية (قوله قال) اي الاسنوي (الان يفرع) اي القياس المذكور (قوله على اختيار الغزالي) اي
الضعيف (انه لا يجبر) اي على الاجارة (قوله وظاهر كلام الاسنوي) ينبغي أن يتأمل اه سيد عمر (قوله على
الاجارة) متعلق بالاختصاص و (قوله بالزرع) متعلق بالاجارة والباء بمعنى الالام (قوله أن يلحق به) اي بالزرع
(ما في معناه الخ) هذا قضية إطلاق المعنى والنهاية عبارة في غير ذلك اي غير الارض الموقوفة يجبر الممتنع
على اجارة الارض المشتركة وبها يندفع الضرر اه (قوله مثله) اي مثل الزرع (قوله نعم الشرى الخ)

للبناء نظير ما سبق في جدار الاجنبى (قوله وان منعه) قد يشكل الجواز مع المنع بقوله الاتى امتنع الجلوس
فيه بعد المنع اذ في كل استعمال ملك الغير مع المنع منه الا ان يفرق بين الاستناد للجدار والجلوس على الارض
ومال مر للفرق وظاهر انه يمتنع نحو الجلوس على نحو بساط الغير بغير ظن رضاه وان لم يضر وكان الفرق
اطراف العادة بالمساحة هناك لاهنا وأما وضع ما لا يؤثر بوجهه على البساط كقلم فينبغي جوازه وانظر الاحمال
الثقيلة الملقاة بالارض هل هي كالجدار في الاستناد والاستناد فيه نظير ولا يبعد انها كهو ولكن قضية امتناع
الجلوس الاتى الامتناع هنا أيضاً (قوله نعم الشرى في الوقف) ان كان المراد به أحد الموقوف عليهما

القضية ماله تعلق بذلك نعم الشرى في الوقف يجبر على العمارة على ما جزم به شارح لان بقائه في الوقف مقصود

ان كان المراد به احد الموقوف عليهم فالاجبار ظاهر ان كان هناك جهة يعمر منها الوقف كرى بعدوان أريد
العمارة من ماله أو أريد بشريك الوقف مالك بعض ما وقف باقية فالاجبار ليس بظاهر بل هو ممنوع وينبغي
في البعض اذا طلب مالك البعض موافقة الموقوف عليه الباقي أن يجب عليه بشرطه اه سم عبارة النهاية ولا
يخفى أن محالهما الى القولين في غير الوقف أما هو فتجب على الشريك فيه العمارة فلو قال احد الموقوف عليهم
لأعمر وقال الآخر أنا أعمر أجبر الممتنع عليهم المأذون بقائه من الوقف اه قال الرشيدى قوله مر فتجب على
الشريك اى الموقوف عليه بقرينته بعده أى والصورة أن له نظرا كما لا يخفى اه وقال ع ش قوله أجبر اى
والحال أن الطالب والمطلوب منه مشترك كان في النظر ايضا لان غير الناظر لا تطلب منه العمارة ولا يتأتى منه
فعلها به. يراذن من الناظر أما اذا كان لشخص شركة في وقف ومطلب من الناظر العمارة وجب عليه الاجابة
بخلاف عكسه كما أفاده شيخنا المؤلف مر كذا هم امش وفهم من قوله وطالب من الناظر الخ ان غير الناظر من
ار باب الوقف ولو مستأجر لا يجب عليه العمارة وان أدى عدم عمارته الى خراب الوقف اه (قوله وبحت) الى
قوله ولا يحتاج في النهاية (قوله تقييد القولين) اى الجديد والقديم (قوله فلو كان) اى الاشتراك (قوله وجب
على وليه الخ) اى أما اذا كان الطالب بولى المطلق فلا يجب على شريكه الموافقة وكذا لو طالب ناظر الوقف من
شريكه المالك لا يجب عليه موافقة وظاهره وان أدى ذلك الى ضياع الوقف ومال المطلق وأجيب عن ذلك بأنه
يجوز الممتنع على اجارة الارض وبها يندفع الضرر ويؤتى مالو كان شركة بين محجور عليه ووقف وتعارضت عليه
مصلحتاهما فهل تقدم مصلحة الوقف او المحجور عليه فيه نظر بخلاف ما لو طلب بعض الموقوف عليهم العمارة
من البعض الآخر فتجب عليهم الموافقة حيث كان فيه مصلحة للوقف اه ع ش قول المتن (فان أراد الخ) قال
الشارح في شرح العباب قال ابن المقرئ أطلق الخاوى الجدار فم الخاويين ملكيهما وجدار الدار المشتركة
لكن قولهم ليصل الى حقه لا يأتى في جدار البيت لانه لا يصل بالبناء الى حقه اذ لكل منهما ما منع الاخر من
دخوله اه و رد بان هذا التعليل بالوصول الى حقه انما هو بالنظر للاغلب لا غير فليس قيدا كما هو المنقول
كما مر فقول جمع انه قيد طريقه ضعيف وهو واضح مدركا وبيانه الى آخر ما بينه فراجع له لكن ظاهر كلامه
في شرح الارشاد اعتماده ما قاله ابن المقرئ ولا يخفى أن قوله وجدار الدار المشتركة يخرج جدار الدار المختصة
المشتركة بين صاحبهما وبين صاحب دار اخرى محيطة بهما اه سم قول المتن (منهدم) أى جدار بخلاف الدار
المشتركة فالوجه امتناع اعادتها بغير اذن الآخر مر اه سم عبارة الرشيدى قول المصنف فلو أراد اعادة
منهدم يعنى خصوص الجدار فلا يجزى ذلك في الدار وتجوها كما صرح به ابن المقرئ في تمحيته ونقله عنه
الزيادى اه رعبارة ع ش هذا مفر وض في الجدار فلو اشترك اثنان في دار انهدمت وأراد أحدهما اعادتها
بأله نفسه فانه يمنع من ذلك كما هو مذكور في شرح الارشاد لان المقرئ انتهى زيادى وسم على من منع
نقله عن مر وينبغي أن مثل الدار المذكورة مالو كان بينهما حش مشترك وأراد أحدهما اعادته بأله نفسه
فلا يجوز اه قول المتن (لم يمنع) ظاهره وان لم يسبق امتناع من الشريك كما سيأتى في كلامه مر في قوله

وبحث الزركشى تقييد
القولين بطلاق التعريف
فلو كان لمحجور عليه
ومصلحته في العمارة وجب
على وليه الموافقة اه ولا
يحتاج لذلك لان القولين في
الاجبار لحق الشريك
الآخر وهذا اجبار بولى
لحق المولى لا لحق الشريك
الآخر (فان أراد) الشريك
(اعادة منهدم) بأله نفسه
لم يمنع (كذا قطعوا به وأطال
جمع في استشكله وانه
مخالف للقواعد من غير
ضرورة اذ العرصة مشتركة

فلا جبار ظاهر ان كان هناك جهة يعمر منها الوقف كرى بعدوان أريد العمارة من ماله أو أريد بشريك
الوقف مالك بعض ما وقف باقية فالاجبار ليس بظاهر بل هو ممنوع وينبغي في البعض اذا طلب مالك البعض
موافقة الموقوف عليه الباقي أن يجب عليه بشرطه (قول المصنف فان أراد اعادة منهدم بأله نفسه لم يمنع)
قال الشارح في شرح العباب قال ابن المقرئ أطلق الخاوى الجدار فم الخاويين ملكيهما وجدار الدار
المشتركة لكن قولهم ليصل الى حقه لا يأتى في جدار البيت لانه لا يصل بالبناء الى حقه اذ لكل منهما ما منع
الاخر من دخوله اه و رد بان هذا التعليل بالوصول الى حقه انما هو بالنظر للاغلب لا غير فليس قيدا كما هو
المنقول كما مر فقول جمع انه قيد طريقه ضعيف وهو واضح مدركا وبيانه الخ ما بينه فراجع له لكن ظاهر
كلامه في شرح الارشاد اعتماده ما قاله ابن المقرئ ولا يخفى أن قوله وجدار الدار المشتركة يخرج جدار الدار
المختصة المشتركة بين صاحبهما وبين صاحب دار اخرى محيطة بهما (قول المصنف منهدم) أى جدار بخلاف الدار

وأفهم كلامه الخ لکن قیده ابن ج بما اذا سبق الامتناع والاحتمال الاعادة وجاز للشریک تملكه بالقيمة أو الزام
المعبد للنقض ليعيدامشترکاً كما كان اه ع ش قول المتن لم يمنع ليصل الى حقيقة ذلك وينفرد بالانتفاع
به ويشمل كلامه ما لو كان الاس مشترکاً وهو المنقول المعتمد خلاف البارزى لان له غرضاً في وصوله الى حقيقة
وانتصير الامتناع في الجملة ولان للباني حقاً في الحمل عليه فكان له الاعادة لاجل ذلك سواء كان له عليه قبيل
الانهدام بناء أو جذوع أم لا نهاية ومعنى (قوله يستبد) أى يستقل (قوله بها) أى بالعرصة (قوله فرض
جمع ذلك الخ) عبارة المغنى وصور صاحب التعليقة على الحاروى المسئلة بما اذا كان الاس للباني وحده وجرى
عليه البارزى وصاحب الانوار والمنقول في المتن اه (قوله بان ذلك) أى الفرض المذكور (قوله عن
ذلك) أى عن الاشكال المذكور (قوله عليه جلا) أى من بناء أو جذوع اه كردى (قوله وقد يقال الخ)
عبارة المغنى وقضيته أنه اذا لم يكن له عليه بناء ولا جذوع لا يكون له اعادته مع أن ظاهر كلامهم الاطلاق وهو
المعتمد وان كان مشكلاً اه (قوله ذلك) أى للشریک الاعادة بما له نفسه و (قوله فحوزه) بصيغة الامر
وضمير النصب للاعادة (قوله اطلاقهم) أى اطلاق جواز الاعادة وان لم يختص المعبد بالارض ولم يكن له عليه
حمل اه كردى (قوله القسم) عطف على العمارة (قوله والا) أى وان أعاده بدون سبق امتناعه (قوله تلك
قدر الخ) أو الزام المعبد للنقض ليعيدامشترکاً كما كان اه ع ش (قوله أخذ من قولهم الخ) يؤخذ منها ايضاً
أنه لو أعاده قبل امتناعه كان له نقضه وسيصرح به هذا وما ذكره من توقف جواز الاعادة على الامتناع وأنه
مأخوذ من قولهم المذكور في شرح الروض ما ينافيه فانه صرح بعدم توقف جواز الاعادة على ما ذكر في هذا
المأخوذ والمأخوذ منه فانه بعد ما قرر كلام الروض في مسئلة العلو والسفل قال مانصه وبما قاله كغيره يؤخذ
منه أن له البناء بما لم يمنع الاسفل منه ومثله الشریک في الجدار المشترك ونحوه وفي ذلك وقفة اه الا
أن يريد السارح بجواز الاعادة مجرد عدم تمكن الشریک من تلك قدر حصته بالقيمة لا الحل فليتأمل فانه بعيد
مع ذكر الحرمة في قوله محرم لها اه س ويأتى عن النهاية والمغنى ماوافق ما في شرح الروض (قوله لا يجبر
أحدهما) أى صاحب العلو (قوله ولذى العلو بناء السفلى الخ) اطلاق هذا وتقييد أن لذى السفلى الهدم
بكون البناء قبل الامتناع يقتضى أنه لا فرق في هذا بين الامتناع وعدمه فيشكل قوله أخذ من قولهم الخ الا
أن يكون الأخذ لتلك قدر الحصاة فقط دون توقف جواز الاعادة على الامتناع ويختص قوله فامتناع غير الباني
الخ بغير قولهم المذكور اه س ويدل عليه صنيع المغنى حيث قال بعد ذكر قولهم المذكور مانصه ويؤخذ من

المشتركة قالوجه امتناع اعادتها بغير إذن الآخر مر (قوله الا يفرض أن للطالب عليه جلا) قال القاضي
أبو الطيب وابن الصباغ فان قيل أساس الجدار بينهما فكيف يجوز تم له بناء بما لم تمنه وأن ينفرد بالانتفاع بغير
إذن شريكه قلنا لان له حقاً في الحمل عليه فكان له الاعادة قال الاسنوى وكلامهما يقتضى أنه لا أثر له عليه وفيه
انظر اه وذ كرنا شريء قب ذلك عن السبكي كلاماً محصلاً استشكل جواز الانفراد بالاعادة والانتفاع
قهر عن الشریک من جلسته قوله فان الصحيح جريان القسم في ذلك بالتراضي عرضاً في كمال الطول وبها
يندفع الضرر فما الداعي الى الاجبار على تمكينه من البناء على غير ملكه ويبقى البناء بلا أجرة في أرض الغير
من غير اعارة منه ولا اجارة ولا بيع هذا بعيد من القواعد اه وهو صريح في أنه على كلامهم لا أجرة فليتأمل
(قوله وأخذ من قولهم الخ) يؤخذ منه أنه لو أعاده قبل امتناعه كان له نقضه وسيصرح به هذا وما ذكره من
توقف جواز الاعادة على الامتناع وأنه مأخوذ من قولهم المذكور في شرح الروض ما ينافيه فان صرح بعد
توقف جواز الاعادة على ما ذكر في هذا المأخوذ والمأخوذ منه فانه بعد ما قرر كلام الروض في مسئلة العلو
والسفل قال مانصه وبما قاله كغيره يؤخذ أن له البناء بما لم يمنع الاسفل منه ومثله الشریک في
الجدار المشترك ونحوه وفي ذلك وقفة اه الا أن يريد السارح بجواز الاعادة مجرد عدم تمكن الشریک من
تلك قدر حصته بالقيمة لا الحل فليتأمل فانه بعيد مع ذكر الحرمة في قوله محرم لها (قوله ولذى العلو بناء
السفل الخ) اطلاق هذا وتقييد أن لذى السفلى الهدم بكون البناء قبل الامتناع يقتضى أنه لا فرق في هذا

فكيف يستبد أحدهما
بها ولقوة الاشكال فرض
جمع ذلك فيما اذا اختص
المعبد بالارض ولم يباليوا
بان ذلك لاف المنقول
وأجاب آخرون بأنه لا يختص
عن ذلك لا يفرض ان
للطالب عليه جلا كصور
به القفال وغيره وقد يقال
كيجوز تم له ذلك لفرض
الحمل عليه فحوزه لغرض
آخر توقف على البناء
ككونه ساتراً له مثلاً اذا
فرق بين غرض وغرض
على أنه قد يوجه اطلاقهم
بان امتناعه من العمارة
بأه نفسه والقسم عند
منه فيمكن شريكه من
الانتفاع به للضرورة فعلم
توقف جواز الاعادة على
امتناع الشریک منها والا
فلا شریک تلك قدر حصته
منه بالقيمة أخذ من قولهم
في داره لولا واحد وسفلها
لاخر وانهدمت لا يجبر
أحدهما الاخر ولذى
العلو بناء السفلى بحاله
ويكون ملكه نظير ما س
فله هدمه ولذى السفلى
السكن في المعاد لان العرصة

ملكه وهدمه ان بنى قبل امتناعه نعم ان بنى الاعلى علوه امتنع هدم الاسفل للسفل لكن له ملكه بقيته أما اذا بنى السفل بعد امتناعه فليس للاسفل ملكه ولا هدمه مطلقا لتقصيره اه فامتناع غير الباني مجوز للاعادة وما منع له من الهدم والتملك وعدمه محرم لها ومجوز لهما (و يكون المعاد) بآلة نفسه (ملكه يضع عليه ما شاء (٢١٨) وينقضه اذا شاء) لانه باآلته ولا حق لغيره فيه ومن ثم لو كان للممتنع عليه حل بخبر

الباني بين تمكينه ونقضه لبعدها ويعود حقه خلافا لما وقع لشارح من بقاء حقه كما كان وقد يستشكل بان الممتنع قد وافقه على ذلك ثم عتق بعد الهدم من اعادته فيضرم هدمه وحينئذ فينبغي اجبار ههنا دفع ذلك الضرر الناشئ عنه (ولو قال الاخر لا تنقضه وأغرم لك حصتي لم تلزمه اجابته) على الجديد كما يلزمه ابتداء العمارة (وان أراد اعادته بنقضه) بكسر النون وضحاها (المشترك فلا تخومعه) كسائر الاعيان المشتركة وقيل لا وأطال جمع في الانتصار له وانه المنقول ويفرق على الاول بين هذا وامر ان الامتناع من الاعادة معه يجوز له البناء في العرصه بان تلك فيها تقويت منفعة لا غير وههنا تقويت عين فسوخ ثم مالم يساع ههنا (ولو تعاونا) ببذنها أو باجرة خرجاها بحسب ملكيهما (على اعادته بنقضه عام مشتركا كما كان) ولا يصح ههنا شرط زيادة لاحدهما لانه شرط عوض من غير معوض (ولو انفرد أحدهما) باعادته بنقضه (وشرطه الآخر)

هذا أن له البناء بآلة نفسه وان لم يمتنع الاسفل من ومثله الشريك في الجدار المشترك ونحوه وهو كذلك اه (قوله وهدمه) عطف على السكن (قوله الاعلى) أي صاحب العلو (قوله له) أي للاسفل (قوله مطلقا) أي بنى الاعلى علوه أم لا (قوله وعدمه) أي عدم امتناعه (قوله لهما) أي للاعادة (قوله لهما) أي للهدم والتملك قول المتن (وينقضه اذا شاء) ظاهر اطلاقه أنه لا يلزم المجد اجرة الاس لشريكه ويحتمل خلافا حيث كان الاس يقابل باجرة وهو الظاهر الذي ينبغي اعتداه اه عش وفيه قال الاسوي وكلامهما يقتضي أنه لا أخوة عليه وفيه نظر اه وذكر الناصري عن السبكي كلاما محصلا استشكل جواز الانفرد بالاعادة والانتفاع قهرا على الشريك من جملته قوله فان الصحيح جريان القسمة في ذلك بالتراضي عرضا في كمال الطول وبها يندفع الضرر في الداعي الى الاجبار على تمكينه من البناء على غير ملكه ويبقى البناء بلا جرة في أرض الغير من غير اعادة منه ولا اجارة ولا يسع هذا بعد من القواعد وهو مصرح في أنه على كلامهم لا أخوة فليتأمل اه (قوله لانه) الى قوله خلافا في المغنى (قوله خبر الباني) كذا في الروض أي والمغنى اه سم (قوله لشارح الخ) تبعه مر اه سم عبارة السيد عر قوله لما وقع لشارح قد يقال ان كان الشارح المذكور ومنعه من نقضه اذا شاء فهو مخالف لاصح المنقول وان لم يمنع فلا منافاة بين قوله ببقاء حقه كما كان وبين القول بالتحجير ولو اذاجع بينهما صاحب النهاية فليتأمل اه (قوله وقد يستشكل) أي التحجير المذكور (قوله على ذلك) أي على نقضه لبعده اه (قوله فيضرمه) أي الباني (قوله وحينئذ) أي حين اذ امتنع بعد الهدم وكذا قوله ههنا قول المتن (لم يلزمه اجابته) ولو عمر البئر أو النهر لم يمنع شريكه من الانتفاع بالماء ليسقي الزرع وغيره وله منعه من الانتفاع بالدولاب والآلات التي أحدهما غني ونهاية قال عش قوله مر لم يمنع شريكه الخ أي وللباني نقض البناء لانه ملكه الى آخر ما مر في الجدار اه قول المتن (فلا تخومعه) وأفهم كلامه جواز الاقدام عليه عند عدم المنع قال في المطلب انه المفهوم من كلامهم بلا شك نهاية ومعنى قال عش قوله مر وافهم كلامه أي قوله وان أراد اعادته الخ وقوله مر جواز الاقدام الخ خلافا لابن حجاج اه (قوله وانه الخ) عطف على الانتصار (قوله على الاول) أي على ما في المتن (قوله بين هذا) أي عدم جواز الاعادة بالنقض المشترك عند امتناع شريكه منها (قوله معه) يعني بالنقض المشترك (قوله يجوز) من التجوز (له) أي للشريك (البناء) أي بآلته لنفسه (في العرصه) أي المشتركة (قوله بان تلك) أي الاعادة فيما مر (قوله فيها تقويت الخ) خبر ان (قوله وههنا الخ) أي الاعادة ههنا تقويت الخ اه كردى (قوله وههنا تقويت عين) قد يتوقف في كون البناء بالآلة المشتركة تقويتا لها بل هو انتفاع بها وتقويتا منفعتها لا غير اه بصري وقد يدفع التوقف بفرقهم بين استيلاء المنقول وغيره (قوله بحسب الخ) المتبادر رجوعه للمعطوفين معا (قوله ولا يصح) الى قوله ولو قال في النهاية والمغنى اذ قوله وفي هذا الى حينئذ (قوله بنقضه) أي المشترك نهاية ومعنى (قوله فاذا كان) أي الجدار اه سم (قوله وشرطه) أي شرط الآخر للمعيد (قوله من حصته) حال من سدس النقص والضيق لا يخرج وكان الاولى نقضه عليه ليطهر رجوعه على المعطوفين أيضا (قوله أو العرصه الخ) عطف على النقص (قوله كان له) أي للمعيد (قوله ثلثا ذلك) أي النقص في الصور والاولى والعرصه في الثانية وهما معا في الثالثة (قوله

بين الامتناع وعدمه فيشكل قوله أخذ من قولهم الخ الآن يكون الاخذ لثالث قدر الحصه فتطردون توقف جواز الاعادة على الامتناع ويختص قوله فامتناع غير لباني الخ بغير قولهم المذكور (قول المصنف ويكون المعاد ملكه) وظاهر مما مر أنه ليس له منع شريكه ولا اجنبى من الاستناد اليه (قوله خبر الباني) كذا في الروض (قوله لشارح) تبعه مر (قوله فاذا كان) أي الجدار بينهما (قوله

الاخذ له (زيادة) تكون في مقابلة عمله في نصيب الآخر (جاز وكانت في مقابلة عمله في نصيب الآخر) فاذا كان بينهما فيما نصفين وشرط له سدس النقص أي قدره من حصته أو العرصه أو سدسهما كان له ثلثا ذلك نعم يشترط أن يشترط له ما ذكره لا لا بعد البناء لان الاعيان لا تؤجل ويجوز أن يعيدها له لنفسه ليكون للآخر

فيما أعيد الخ) أي في الآلة التي أعيد بها الجدار (قوله زيادة) أي من العرصه (قوله كان له الخ) أي للمعيد ثلثا الآلة والعرصه (قوله بين بيع وإجارة) فسدس العرصه في مقابلة ثلث آله ومقابلته عمله ثلثا وأجرة اه سم (قوله وممر) أي في باب البيع (قوله وحيتنذ) أي حين اذ جمع بين البيع والإجارة (قوله في شرط الخ) أي فيما لو أعاده بالآلة لنفسه الخ اه ع ش (قوله ولو قال لاجنبي الخ) بقي ما لو لم يكن ثم آله معينة لاحدهما واقتصر على قوله عمر داري لترجع على والظاهر الصحة ويكون وكذا في شراء الآلة على ذمة المالك اه سيد عمر (قوله لترجع على) أي بثن الآلات اه ع ش (قوله لم يرجع) أي لان آله لا تنتقل عن ملكه بمجرد وضعها في دار غيره ومن ثم كانت باقية على ملكه كما قال في العباب والآلة باقية على ملكه فله فاعها أو بيعها من مالك الأرض انتهى اه سم (قوله لتعذر البيع) استشكل نعم على حج تعذر البيع هنا بعدم تعذره فيما لو أعاد الجدار أخذ المالكين بالآلة نفسه وشرط له ألا تخرب ثلثي الجدار حيث صح وملك آله المعيد ويمكن الجواب بأنه في مسألة الجدار انما صح العلم بالآلة وصفات الجدران كما قاله الرازي وفي مسألة الدار لم يعلم ذلك وعليه فلو علمت الآلات كقوله عمر داري بالآلة هذه وعلم وصف البناء صح فالمسألتان سواء هذا ولا منافاة بين هـ ذا وما ذكر في القرض من ان عمر داري لترجع على قرض حكمتي لما صرفه على العمارة فيرجع به لان ما ذكر الآلة في ملك الدار والذي يرجع عليه به هو ما صرفه فالعملة كانهم وكذا في القبض وما هنا الآلة فيه لغير المالك اه ع ش (قوله يرجع به) هذا مع قوله الاتي وينبغي الخ يفيد أنه يجمع بين الرجوع بما صرفه على الاجراء وبين أجرة عمله كاستجاره الاجراء لكن قد يمنع قوله لانه عمل طامعاً بانه لا طمع مع عدم ذكر شي في مقابلة عمله اه سم عبارة السيد عمر قوله وينبغي أن له الخ انما يتجهان كان ثم قرينة على ارادة ذلك ككون الخطاب بانياً أو نحوه أو مشهوراً بمباشرة العمارة للناس بأجرة بخلاف رجل وجبه لاعادة له بمثل ذلك فان المتبادر من قوله لترجع على الرجوع بما يصرفه فقط فليتأمل اه (قوله على اجراء الماء) ومنه الصلح على اخراج ميراث إلى ملك غيره اه ع ش (قوله أي ماء المطر) الى قوله ثم في النهاية والمغني وقوله غير سطح الجار لعل المراد بالجار هنا جنس الجار لا خصوص الجار الذي صالحه بالفعل على ذلك (قوله أو ماء النهر الخ) عطف على ماء المطر (قوله من أرضه) أي الجار (الى أرضه) أي المصالح (قوله ثم ان ملك المجري الخ) قال في الروض وشرحه وان صالحه غيره بمال ليجري نهر في أرضه فهو غليل له أي للمصالح المكان النهر بخلاف الصلح على اجراء الماء على السقف وعن فتح باب الى دار الجار فانه يصح وليس تملك كاشي من السقف والدار كاهو ظاهر ثم تكلم على الفرق بين الملك في الأولى وفيه المصالح عن فتح باب في السكة وبين عدمه في الأخيرتين ثم قال ومشتري حق اجراء النهر فيهما أي في السقف والدار كمشتري حق البناء عليهما في أن العقد ليس ببيعاً محضاً ولا إجارة محضة بل فيه شائبة بيع وإجارة قال في شرحه في تعبيره بالنهر تجوز لان اجراء مائه لا يأتي في السقف ولو قال فيها أي في الأرض لسلم من ذلك انتهى وفيه بيان ما يحصل به ملك المجري في المصلحة على الاجراء وما لا يحصل به ذلك وبيان أن الصلح على اجراء الماء على السطح قد يكون فيه شوب بيع وإجارة وكلام الشارح لا يفيد ذلك لان قوله هنا ثم ان ملك المجري الخ انما يناسب مسألة اجراء ماء النهر والعين في الأرض كما هو ظاهر وقوله الاتي فيكون في معنى الإجارة قد يوهم أنه لا يكون الإجارة فانه راجع لهذا أيضاً

بين بيع وإجارة) فسدس العرصه في مقابلة ثلث آله ومقابلته عمله ثلثا وأجرة اه سم (قوله لم يرجع) أي لان آله لا تنتقل عن ملكه بمجرد وضعها في دار غيره ومن ثم كانت باقية على ملكه كما قال في العباب والآلة باقية على ملكه فله فاعها أو بيعها من مالك الأرض انتهى اه سم (قوله لتعذر البيع) لم يتعذر فيه وفي هذا جمع الخ (قوله يرجع به) هذا مع قوله الاتي وينبغي الخ يفيد أنه يجمع بين الرجوع بما صرفه على الاجراء وبين أجرة عمله كاستجاره الاجراء لكن قد يمنع قوله لانه عمل طامعاً بانه لا طمع مع عدم ذكر شي في مقابلة عمله (قوله ثم ان ملك المجري الخ) قال في الروض وشرحه وان صالحه غيره بمال ليجري نهر في أرضه فهو غليل له أي للمصالح المكان النهر بخلاف الصلح على اجراء الماء على السقف وعن فتح باب الى دار الجار فانه يصح وليس تملك كاشي من

فيما أعيد بها جزء ويشترط له ألا تخرب زيادة تكون في مقابلة عمله مع جزء من آله فاذا شرط له سدس العرصه في مقابلة عمله وثالث آله كان له ثلثاهما وفي هـ ذا جمع بين بيع وإجارة وممر جواره وحيتنذ في شرط العلم بالآلة وصفة الجدار ولو قال لاجنبي عمر داري بالآلة لترجع على لم يرجع لتعذر البيع أو بالآلة لترجع على بما صرفه يرجع به كاتفق على زوجتي أو غلامي وينبغي ان له بمثل أجرة عمله في صورتين لانه عمل طامعاً (ويجوز أن يصالح) جارة (على اجراء الماء) أي ماء المطر من سطحه الى سطحه لينزل الى الطريق مثلاً بشرط أن لا يكون له ممر للطريق غير سطح الجار أو ماء النهر أو العين ليجري من أرضه الى أرضه ثم ان ملك المجري أخرى فيهما شاء وكذا ان ملك حق الاجراء فقط لكن

بدليل قوله ويشترط بيان السطوح الخ كما أنه راجع لقوله والقاء الثلج في ملكه على مال وما أوهمه في هذا موافق لظاهر قول الروض فرع المصلحة عن قضاء الحاجة وطرح القمامة في ملك الغير اجارة بشرطها اه لكن في شرحه عقب ذلك مانعه القياس ان يقال عقد فيه شائبة بيع واجارة أو يقال بيع بشرطه أو اجارة بشرطها اه وليس في هذا تعرض للمالكين أو عدمه اه سم (قوله على سبيل العموم) هل الاطلاق هنا مجول على العموم كما يؤيده قوله بخلاف ما اذا قيد الخ والظاهر نعم قول المتن (في ملكه) أي المصالح معه اه . غنى (قوله فيصح) أي الصلح على اجراء الماء والقاء الثلج (بلفظها) أي الاجارة أي كما يصح بلفظ الصلح وكذا بلفظ البيع كما يأتي (قوله بقدر ذلك) أي الماء والثلج (قوله ويشترط) إلى الفرع في المغنى الا قوله والمجرى بعينه وقوله وماء نحو والى الجبل (قوله الذي الخ) قضيته ان السطوح مفردة كالسطح اه بصري (قوله يجري عليه) أي منه أي أو يلقي منه الثلج وانما تركه لعلمه من الاول اه كرددى عبارة المغنى ويشترط معرفة السطح الذي يجري منه الماء سواء كان يبيع أو اجارة أو اعارة اه (قوله والمجرى الخ) لعل المراد به نحو الميزاب لانه اذا عظم ارتفاعه مثلاً ينزل الماء بقوة فيحصل الخلل في السطوح الاسفل (قوله بصغره) أي السطوح (قوله والذي يجري الخ) أي وبيان السطوح الذي الخ (قوله ماء الغسالة) أي للثياب أو الاواني (قوله فلا يجوز الصلح الخ) وفاقاً للمنهج (قوله بجمال) أي وامامدونه فيصح ويكون اعارة للأرض التي يصل إليها الماء وسيأتي في كلامه اه عش (قوله على اجرائها) الاولى واجرائه أي ماء الغسالة (قوله وماء نحو النهر الخ) عطف على ماء الغسالة أي فلا يجوز الصلح على اجرائه لعدم الحاجة اليه مع ما فيه من الضر والظاهر (قوله من سطح إلى سطح) قضيته جواز اجراء ماء النهر من سطح إلى أرض اه عش (قوله مع عدم مس الحاجة الخ) أي وماء المطر وان كان مجهولاً الا أنه تدعو الحاجة اليه فهو عقد يجوز للحاجة كما قالوه اه رشيدى (قوله وان أطال البلقيني الخ) وفي النهاية ما حاصله الجمع بمحمل كلام الشيخين على ما إذا لم يبين قدر ما يصب فلا يخالفه قول البلقيني بالصحة فيما إذا بين قدر الجارى اذا كان على السطح وموضع الجريان اذا كان على الأرض اه قليو بي عبارة الرشيدى قوله مر وعرضه البلقيني الخ هذا في الحقيقة تقييد لكلام الشيخين لا اعتراض اذ كلامهما مقرر وض في الماء المجهول الذي هو الغالب كما يصرح به تعليلهما للمار فهما جاريان على الغالب اه (قوله في ذلك) أي في ماء الغسالة الخ مغنى ونهاية (قوله فلا يجوز الخ) أي الصلح عليه بجمال وفاقاً للنهاية والمنهج (قوله وفيما اذا الخ) الظاهر انه متعلق بقوله وجب الخ فيرد عليه ان فيه تقديم معمول الجواب على أداة الشرط فلا حذف قوله ان كان أو ابدل أداة الشرط بالواو وسلم عبارة المغنى ثم ان عقد على الاول أي اجراء الماء بصيغة الاجارة فلا بد من بيان موضع الاجراء وبيان طوله وعرضه وعمقه وقدر المدة ان كانت الاجارة مقدرة بها أو الا فلا يشترط بيان قدرها اه وهى واضحة (قوله ان كان الخ) أي كان الاذن ملائماً (بصيغة الخ) ملائمة السكلى بجزئية (قوله وجب بيان الخ) ولا حاجة في العارية إلى بيان لانه يرجع

السقف والدار كما هو ظاهر ثم تكلم على الفرق بين الملك في الاولى وفيه ما لو صالح عن فتح باب في السكة وبين عدمه في الاخيرتين ثم قال ومشتري حق اجراء النهر فيهما أي في السقف والدار كمشتري حق البناء عليهما في أن العقد ليس بيعاً محضاً ولا اجارة محض بل فيه شائبة بيع واجارة قال في شرحه في تعبيره بالنهر تجوز لان اجراء مائه لا يأتي في السقف ولو قال فيها أي في الأرض لسلم من ذلك اه وفيه بيان لما يحصل به ملك المجرى في المصلحة على الاجراء وما لا يحصل به ذلك وبيان أن الصلح على اجراء الماء على السطح قد يكون فيه شوب بيع واجارة وكلام الشارح لا يفيد ذلك لان قوله هنا ثم ان ملك المجرى الخ انما يناسب مسألة اجراء ماء النهر والعين في الأرض كما هو ظاهر وقوله الا ترى فيكون في معنى الاجارة قد توهم أنه لا يكون الاجارة فانه راجع له اذا أيضاً بدليل قوله ويشترط بيان السطوح الخ كما أنه راجع لقوله والقاء الثلج في ملكه على مال وما أوهمه في هذا موافق لظاهر قول الروض فرع المصلحة عن قضاء الحاجة وطرح القمامة في ملك الغير اجارة بشرطها اه لكن في شرحه عقب ذلك مانعه القياس ان يقال عقد فيه شائبة بيع واجارة أو يقال بيع بشرطه

على سبيل العموم بخلاف ما اذا قيد بشرط أو مقدار فلا يتعداه (والقاء الثلج) من سطحه (في ملكه) غير السطح (على مال) فيكون في معنى الاجارة فيصح بلفظها ويغفر الجبل بقدر ذلك لتعذر معرفته ويشترط بيان السطوح الذي يجري عليه الماء والمجرى بعينه لان ماء المطر يقل بصغره ويكثر بكبره والذي يجري اليه وقوته وضعفه فانه قد لا يحمل الا قليل الماء وخرج بماء المطر ماء الغسالة فلا يجوز الصلح على اجرائها بجمال في أرض أو سطح وماء نحو النهر من سطح إلى سطح الجبل بذلك مع عدم مس الحاجة اليه وان أطال البلقيني في النزاع في ذلك واختار خلافه وبقول غير السطح القاء الثلج على السطح فلا يجوز لعدم الحاجة اليه مع ما فيه من الضر والظاهر وفيما اذا أذن في اجراء الماء في أرضه بجمال ان كان بصيغة عقد اجارة وجب بيان محل الساقية وطولها وعرضها

متى شاء والارض تحمل ما تحمل وليس المستحق في المواضع كلها دخول الارض من غير اذن مالكها الا لتقيد
النهر وعليه ان يخرج من ارضه ما يخرج منه من النهر تقرير الملك غيره وليس ان اذن له في اجراء المطر على السطح
ان يطرح الثلج عليه ولا ان يترك الثلج حتى يذوب ويسيل اليه ومن اذن له في القاء الثلج لا يجري المطر ولا غيره
اه معنى زاد النهاية قال العبادي ولو اذن صاحب الدار لانساق في حفرة يتر تحت داره ثم باعها كان للمشتري
ان يرجع كالبائع قال الاذري وهذا صحيح فطرد في كل حقوق الدار كالبنا على ابا عارة واجارة انقضت
فيثبت للمشتري ما يثبت للبائع انتهى ولو بني على سطحه بعد العقد ما منع نفوذ ماء المطر نفعه المش
والمستأجر لا المستعير ولا يجب على مستحق اجراء الماء في ملك غيره مشاركتة في العمارة له اذا انهدم ولو بسبب
الماء اه (قوله وكذا قدر المدة الخ) التقيد به وله ان ذكرت أي المدة يقتضي أنه يجوز عدم ذكرها مع ان
الغرض أن الاذن بصيغة عقد الاجارة وهو كذلك قال في الروض وان استأجرها أي الارض لاجراء الماء فيها
وجب بيان موضع الساقية الى أن قال وقدر المدة قال في شرحه ان كانت الاجارة مدة رقبه او افلا يشترط
بيان قدرها كتنظيرها فيما مري في بيع حق البناء انتهى وقد تقدم عنه في بيع حق البناء أنه ان أقت بوقت
فلا يتأبد ويتعين لفظ الاجارة انتهى وحاصله أنه مع لفظ الاجارة يجوز التأبد والتأقيد وان التأبد يكون
مع صيغة الاجارة وغيرها والتأقيد لا يكون الا مع صيغة الاجارة اه سم ومرا نفعان المعنى مثل ما ذكره
عن شرح الروض وظاهر النهاية اشتراط التوقيت مع لفظ الاجارة ونحوه من الرشيدي وأوله ع ش
بتاويل بعيد (قوله وكون الساقية الخ) عطف على قوله بيان الخ وقوله فيما اذا استأجر الخ متعلق بقوله
وجب الخ (قوله أو بمدة بيع) عطف على عقد اجارة الخ (قوله فيما مري) أي بتول المصنف وان قال بعته
للبناء أو بعث حق البناء الخ (قوله كلام الاصحاب) عبارة المعنى كلام الكفاية اه (قوله لا عمقه) لانه
ملك القرار اه معنى (قوله ولو صالحه الخ) ولو صالحه على قضاء الحاجة من قول أو غائط أو طرح قمامة
ولو ز بالافى ملك غيره على مال فهو عقد فيه شائبة بيع واجارة وكذا المصالح على المبيت على سقف غيره اه
معنى زاد النهاية والمشتري الدار ما يباعها من اجراء الماء لا المبيت اه قال ع ش وقوله من وطرح
قمامة ولعل الفرق بين هذا وبين عدم صحة الصلح على ماء الغسالة أن الاحتياج الى القاء القمامات أشد منه الى
اخراج ماء الغسالة وقوله من لا المبيت لعل وجه ذلك شدة اختلاف أحوال الناس فقد لا يرضى صاحب
السطح بنوم غير البائع على ملكه لعدم صلاح المشتري منه بحسب ما يعتقده صاحب الملك اه (قوله على
أن يسقى زرعه الخ) أي على مال بقرينته ما بعده (قوله الحق به) الى الفرع يجرم به المعنى من غير عز ووكذا
النهاية لأنه عزاء لسليم في التقریب (قوله الوفاق الخ) عبارة النهاية الارض الموقوفة قال ع ش أي
أو السطح أخذ ما يأتي اه (قوله لكن الخ) واجمع للوقف أيضا (قوله بشرط التأقيد) لان الارض غير
ملوكة فلا يمكنه العقد عليها مطلقا نهاية ومعنى (قوله والمؤجر) أي الارض المستأجرة نهاية ومعنى

أو اجارة بشرطها اه وليس في هذا تعرض الملك عن أو عدمه (قوله وكذا قدر المدة ان ذكرت) التقيد
بقوله ان ذكرت أي المدة يقتضي أنه يجوز عدم ذكرها مع أن الغرض أن الاذن بصيغة عقد الاجارة وهو
كذلك قال في الروض وان استأجرها أي الارض لاجراء الماء فيها وجب بيان موضع الساقية الى أن قال وقدر
المدة قال في شرحه ان كانت الاجارة مقدرة بها او افلا يشترط بيان قدرها كتنظيرها فيما مري في بيع حق البناء
اه وقد تقدم عنه في بيع حق البناء أنه ان أقت بوقت فلا يتأبد ويتعين لفظ الاجارة اه وحاصله أنه مع لفظ
الاجارة يجوز التأبد والتأقيد وان التأبد يكون مع صيغة الاجارة وغيرها والتأقيد لا يكون الا مع صيغة
الاجارة (قوله ملك محل الجريان) تقدم فيما اذا قال بعثك رأس الجدار للبناء عليه أنه لا يملك به عين بل منفعة
وقد يستشكل الفرق بينهما لا يقال الفرق أن تقيد به بقوله للبناء تصرف عن الملك والالم يقيد بالبناء لا مانع
صريحاً بما يقيد أنه في مسئلة الجدار لا يملك عمتاوان لم يقيد بالبناء فقد قال في شرح الروض عقب قول الروض
فان باعته حق البناء أو الغلو للبناء عليه بثمن معلوم استحققه أي حق البناء عليه مائة بخلاف ما لو باعه بشرط

وعقها وكذا قدر المدة ان
ذكرت وكون الساقية
محفورة فيما اذا استأجر
لاجراء الماء في ساقية لان
المستأجر لا يملك الحفر أو
عقد بيع فان قال بعثك
اجراء الماء أو حق مسيله
فكبيع حق البناء فيما مري
أو مسيله أو مجراه ملك محل
الجريان كما اقتضاء كلام
الاصحاب فيشترط بيان
طوله وعرضه لا عمقه ولو
صالحه على أن يسقى زرعه
من مائه لم يجز لان الماء وان
ملك فاعمالك منه الموجد
لامانع فالحيلة يبيع قدر
من النهر ليكون الماء تابعا
وقوله في ملكه الحق به
المتولى وغيره الوقف أي اذا
كان النظر للموقوف عليه
والأجر لكن يشترط
التأقيد ووجود ساقية

(قوله فيها) أي في الأرض الموقوفة والمستأجرة معي ومهاية (قوله لانه) أي المصالح (قوله لا يثبت أحداث
حفر الخ) كأنه أحضر به عما إذا أذن المالك في ذلك أي أو كان ما استؤجره الأرض يتوقف على أحده
فليراجع اه رشيدي (قوله باع دارا الخ) يظهر أن بيعها ليس بقيد وإنما المداير على بيع العرصة (قوله
فالمشتري) أي للعرصة (قوله منعه) أي منع مشتري الدار (قوله منه) أي من الصب وكذا ضمير مستنده
وكان وإشارة ذلك (قوله بخلاف ما إذا كان سابقا الخ) هل مثله ما إذا جهل مستند الصب قياسا نظائره نعم
فليراجع (قوله لانه) أي السبق (قوله المشتري) نائب فاعل فيمنع (قوله يرون إلى أملاكهم) أي على
سبل الاستحقاق اه سيد عمر (قوله عليه به) أي على الأقرار بحقوقهم (قوله المشاركة) بدل من ضمير النصب
(قوله طاب له منه دأته) نعت أشهاد (قوله به) أي بعدم اللزوم (قوله في ملك الغير) خبران و (قوله يؤدي
الخ) خبر ثان لها ومن ذكر السبب بعد السبب ويحتمل أن الأول نعت للطرف أو بدل من هنا (قوله لان
الطريق الخ) هذا الفرق على فرض تسليمه انما يظهر بالنسبة إلى قوله وله أن يمنع الخ لا بالنسبة لما قبله
(قوله ولو خرجت) إلى قوله خلافا في المعنى الا قوله أو ما يستحق إلى أحده وفي النهاية الا قوله بناء إلى أحده
(قوله أو لجد دار الخ) ومنه ميل جدار بعض أهل السكة المنسدة إليها فغير مالك الجدار هدمه وان
كانت السكة مشتركة بين مالك الجدار وبين الهادم اه ع من (قوله إلى هواء مشترك) بالاضافة وتركها عبارة
المعنى والنهاية إلى هواء ملكه الخاص أو المشترك اه (قوله إلى هواء مشترك بينه الخ) يؤخذ منه حكم المختص
بالأولى وينبغي أن ينظر في مالو أذن الجار أو الشريك في تشييد الأغصان في الهواء المختص أو المشترك حتى
انتشرت ثم أراد الرجوع فهل يأتي فيه نظير ما يأتي في العارية من التخيير حتى يمنع القطع في صورة الشريك
الظاهر نعم مالم يظهر نقل بخلافه نعم لا يأتي هنا التبعة بالأجرة لا متاعها في الهواء المجرد فيبقى في الشريك
الملك بالقيمة فقط ان لم يمنع منه مانع شرعي وفي الجار هو وأل قطع وغرم الأرض فاحرر اه سيد عمر (قوله
أو ما يستحق الخ) عطف على مشترك الخ خلافا لما يرويه عبارة السيد عمر الاتية من الوصفية والافكان
المناسب اسقاطه من قوله أو ما يستحق الخ (قوله منفعته) أي فقط (قوله بناء على أنه الخ) الظاهر كافي
النهاية أنه كذلك وان قلنا انه لا يخاف من لان هذا من حيث شغل الهواء الذي استحق منفعته كالمودخل شخص
الدار أو حرة فان الظاهر أن المستأجر منعه مطلقا وان أدى إلى دفعه بما يدفع الصائل اه سيد عمر عبارة
النهاية وقول الأذري ان مستحق منفعة الملك بوصية أو وقف أو اجارة كمالك العين في ذلك صحيح وليس مبنيا على
أن مالك المنفعة يخاف من كالا يخفى على المتأمل ولا يصح الصلح على ابقاء الأغصان بمال لانه اعتياض عن مجرد

أن لا يبنى عليه أولم يتعرض للبناء عليه لكان للمشتري أن ينتفع بما عداه من مكث وغيره كما صرح به السبكي
تبعه لما وردى اه فان قوله أولم يتعرض للبناء الخ كالصرح في أنه مع عدم التقيد بالبناء لا يملك عينا و بدل
عليه قوله لكن للمشتري الخ اذ لو ملك انتفع بالبناء أيضا اللهم الا أن يفرق بان تخصيص البيع بخو الرأس
قرينة على عدم ارادة العين (قوله أو ما يستحق جاره منفعته) استحقاق جاره المنفعة بصادق بملكه العين أيضا
من غير شركة فيها والحكم فيه صحيح أيضا فلم يقيد قوله ببناء الخ حتى لا يخرج من عبارة مالك العين المذكور
في كلامهم وفي شرح مر وقول الأذري ان مستحق منفعة الملك بوصية أو وقف أو اجارة كمالك العين في ذلك
صحيح وليس مبنيا على ان مالك المنفعة يخاف من كالا يخفى على المتأمل ولا يصح الصلح على ابقاء الأغصان بمال
لانه اعتياض عن مجرد الهواء ولا يعتد اعتمادها على جداره مادام من طينة وانتشار العروق وميل الجدار
كلا غصان فيما تقرر وما يثبت بالعروق المنتشرة لمالكها لملك الأرض التي هي فيها وحيث قولي نحو
القطع بنفسه لم يكن له أجرة أي على القطع وعبارة شرح الروض قال في المطلب وليس له إذا تولى القطع
والهدم بنفسه طلب أجرة على ذلك اه وقوله الا ان حكم الخ كذا في العباب وغيره وكتب شيخنا الشهاب الرملي
بخطه في هامش شرح الروض وفيه اشكال لان ظاهره وجوب الأجرة بمجرد حكم الحاكم بالتقرير بغ ولا وجه
لوجوب بمجرد ذلك مع ان الشرع حاكم به وان لم يحكم حاكم به ثم رأيت مر استشكله بذلك ومال إلى جملة

فيها محفورة لانه لا يملك
أحداث حفر فيها * (قرع)
باع دارا يصب ما عير انما في
عرصة يجنبها ثم باع العرصة
فالمشتري منعه منه ان كان
مستنده اجتماعهما في ملك
البائع بخلاف ما إذا كان
سابقا على الاجتماع لانه
يوجب كون ذلك من
حقوق الدار فيمنع المشتري
من المنع ولو كان جماعة
يمرون إلى أملاكهم في
وسط ملك انسان فطلبوا
منه أن يقبل لهم بحقوقهم
ويشهد عليه به لزمه ذلك
وله أن يمنع حتى يقر والله
شريكهم خوفا من أن
ينكروا والمشاركة تفسكا
بأن يدهم باقية عليه بأرور
فيه وانما يلزم مديننا شاهد
طلبه منه دائنه كقطع عوايه لان
الطريق هنا في ملك الغير يؤدي
إلى انكاره غالباً بخلاف
الدين ولو خرجت أغصان
أرعرى وفي شجرته أو مال
جداره إلى هواء مشترك
بينه وبين جاره أو ما يستحق
جاره منفعته بناء على أنه
يخاف من وسيلتي ما فيه في
الاجارة

وان رضى مالك العين أجبره على نحو يها عنه فان امتنع ولم يمكن نحو يها فله قطعها وهدمه ولو بلا إذن حاكم خلافا لابن الرفعة ولو أوقد تحتها ناراً احترقت لم يضمنها على ما قاله البغوي ويتعين حمله على ما إذا لم يقصر كان عرضت (٢٢٣) ربح أو صانها البهار لم يمكنه طغوها ولو اختارها

في عمر وميزاب ونجري ماء ونحوها في ملك الغير أهو اعارة أو اجارة أو بيع مؤبد فان علم ابتداء حدوثه في ملكه صدق المالك انه لاحق للآخر في ذلك والا صدق غيره انه يستحق ذلك وكلام البغوي الموهوم لخلاف ذلك من اطلاق تصديق المالك حمله الاذرى على ما إذا علم حدوثه في زمن ملك هذا المالك (ولو تنازعا جدارا بين ملكيهما فان اتصل ببناء أحدهما بحيث يعلم انهما) بالغرض زعم كسرهما لان حيث لا تضاف الا الى حلة غفلة عن كونها معمولة ليعلم لا حيث وبغرض كونها معمولة حيث لا يتعين الكسر لان الجملة التي تضاف اليها حيث لا يشترط ذكر جزأيهما على انها قد تضاف للمفرد (بنينا معا) بان تدخل بعض ابن كل منهما في الآخر في زواياه لا اطرافه لا مكان الاحداث فيها بنزع لبننة وادراج أخرى أو كان عليه عقد أميل من مبداء ارتفاعه عن الارض قال في التنبيه واقره المصنف في تصحيحه وكذا لو كان مبنيًا على تربع أحدهما وسمكه وطوله دون الآخر ومثل ذلك مالو كان مبنيًا على

الهواء ولا عن اعتداده على جداره مادامت رطبة وانتشار العروق وميل الجدران كالاخصان فيما تقرروا ما ينبت بالعرف والمنشورة ما لكها لا مالكا الارض لتي هي فيها اه (قوله على أنه) اي مستحق المنفعة فقط (قوله وان رضى مالك العين) اي فقط غاية لقوله أجبره بالنسبة الى قوله او ما يستحق الخ (قوله أجبره) جواب لو (قوله ولو بلا إذن حاكم) معتمد اه ع ش (قوله ولو أوقد) الى قوله ولو اختار في النهاية (قوله ويتعين حمله الخ) معتمد اه ع ش عبارة السيد عمر حتى بالنسبة لمستحق القطع لان القطع يبق مع انتفاع مالكها بالاخصان المقطوعة بخلاف الاحراق اه (قوله حمله الاذرى الخ) وهو الظاهر خلافا لاطلاق الشارح مر أي والمغنى تصديق المالك تبعا للبغوي اه ع ش (قوله هذا المالك) أي او مورثه كما مر عن ع ش (قوله بان دخل) الى قوله قال في النهاية والى المتن في المغنى (قوله بعض لبن الخ) عبارة النهاية بان يدخل نصف لبنات الجدار المتنازع فيه في جداره الخاص ونصف اللبنات من جداره الخاص في المتنازع فيه ويظهر ذلك في الزوايا ولا يحصل الرجحان بان يوجد ذلك في مواضع معدودة من طرف الجدار لا مكان الخ اه (قوله بنزع ابنة) أي ونحوها اه نهاية (قوله في زواياه لا أطرافه) ظاهره يقتضي أنه لا اعتداده فيها ولو كان في جميعها وفيه شيء يعلم بمراجعة الروضة اه سيد عمر وقد منع دعوى الاقتضاء بأن الغالب في الجمع المعترف اربعة الجنس لا الاستغراق عبارة الفليوي بان دخل جميع انصاف لبنات طرف جدار أحدهما في محاذة جميع انصاف لبنات طرف الجدار الآخر من كل جهة ولا يكفي بعض لبنات في طرف أيا أكثر اه (قوله أو كان عليه) أي على الجدار المتنازع فيه (قوله أميل) بصيغة الماضي (قوله وسمكه الخ) ان كان بيانا للتربيع فواضح وان كان اراد بالتربيع أمرا آخر فليبين ثم رأيت عبارة المغنى مانعه ولو كان الجدار مبنيًا على تربع أحد المالكين زائدا أو ناقصا بالنسبة الى ملك الآخر فهو كالمتصل بجدار أحدهما اتصالا لا يمكن احداثه ذكره في التنبيه واقره المصنف في تصحيحه اه وهو يدل لاحتمال الاول اه بصري (قوله وكذا) الى قوله ومثل الخ مقول قال (قوله ومثل ذلك) اي المتصل المذكور في المتن (قوله مالو كان الخ) اي المتنازع فيه عبارة المغنى عطفًا على قوله دخل الخ او بني الجدار على خشبة طرفها في ملكه وليس منها شيء في ملكه الا آخر اه قول المتن (فله اليد) من ذلك ما وقع السؤال عنه من أن خلوة باب من داخل مسجد يعاها ببناء متصل ببيت بجوار المسجد فادعى صاحب البيت أن هذا البناء موضوع بحق وهو قديم وبه علامات تشعر بكونه من البيت وادعى ناظر المسجد أن هذا بأعلى الخلوة من المسجد فكون باب الخلوة من المسجد يدل على أنهما من ويدل لذلك ما قالوه من صحة الاعتكاف بها وحديث قضى بأنهما للمسجد تبعها الهواء فلا يجوز البناء فيه - موكون الواقف وقف الخلوة دون ما يعاها الاصل عدمه حتى لو فرض أن باعلاها ببناء هدم اه ع ش عبارة المغنى فله اليد عليه وعلى الخشبة المذكورة اه (قوله لظهور) الى قول المتن فان في النهاية والمغنى (قوله كان اتصل الخ) عبارة المغنى بان كان منفصلا من جدارهما أو متصلا بهما اتصالا لا يمكن احداثه أو متصلا بأحدهما اتصالا لا يمكن احداثه بان وجد الاتصال في بعضه أو أميل الازج الذي عليه بعد ارتفاعه او بني الجدار على خشبة طرفها في ملكيهما اه (قوله سواء) اي في امكان الاحداث وعدمه (قوله اي لكل منهما اليد) أشار بذكر اليد الى أنه لا يحكم بما حكمه له ما بل يبقى في يدهما لعدم المرجح فلأقام أحدهما بينة به سلمه وحكم يده كما يدل عليه قوله فان أقام الخ أو أقام غيرهما بينة فكذلك اه ع ش قال المغنى أنهم كلامه أنه لا يحصل الترجيح بالنقش بظاهر الجدار كالصور والكتابات المتخذة من جص أو آجر وغيره ولا بتوجيه البناء وهو جعل احد جانبيه وجهها كان يبنى بلبنات مقطوعة ويجعل الاطراف الصحاح الى جانب ومواقع الكسر الى جانب ولا بما قد القمط وهو على ما إذا كان يرى وجوب الاجرة على التفريع (قول المصنف فلهمما) أي اليدين بدليل مقابله لقوله فله

خشبة طرفها في بناء أحدهما فقط (فله اليد) لظهور اشارة الملك بذلك فيحالف ويحكم له بالجدار ما لم تقم بينة بخلافه (والا) يتصل كذلك كان اتصل بهما سواء أو بأحدهما اتصالا لا يمكن احداثه أو ان فصل عنهما (فلهما) أي لكل منهما اليد عليه كما أفاده قول أصله فهو في أيديهما (فان أقام أحدهما بينة) انه له

(قضى له به والا) يضمن

لاحد هما بينة أو أقام كل
بينه (حائفا) أي حلف كل
منهما الآخر على النصف
الذي سلمه له أن صاحبه لا
يستحقه وإن كان ادعى
الجميع لأن كلامهما مدعى
عليه ويده على النصف فقبل
قوله فيه (فان حلفا أو
نكالا) عن اليمين (جعل
بينهما) بظاهر اليد فينتفع
كل به مما يليه على العادة
(وان حلف أحدهما ونكل
الآخر (قضى له) أي
للحالف بالجميع ثم ان كان
المدعى هو الحالف
حلف ثانيا المردودة
ليقضى له بالكل أو الناكل
فقد اجتمع على الثاني بين
النفي للنصف الذي ادعاه
صاحبه وبين الاثبات
للنصف الذي ادعاه هو
فيكفيه عين تجمعهم بان
يحلف ان الجميع له لاحق
للاخر فيه أو لاحق له في
النصف الذي يدعيه
والنصف الآخر ويبحث
السبكي انه يكفي ان الجميع
لي لتضمنه النفي والاثبات
معاً وقد ينزع فيه بقولهم
لا يكتفى في الايمان باللوازم
(ولو كان لاحدهما) فيه
نحو نقش أو طاق أو وجه
الداء أو عقد الحبال التي
يشدها بالجر يد ونحوه أو
(عليه جذوع لم يبرج) بها
لأنها أسباب ضعيفة لا تدل
على الملك فان ثبت لاحدهما
لم تنزع ولم يجب على مالكها

حبل رقيق يشده بالجر يد ونحوه وانما لم يبرج هذه الاشياء لان كون الجدار بين المالكين علامة قوية في
الاشتراك فلا يغير بأسباب ضعيفة معظم القصد بها الزينة كالنصب والتزيين اه زاد النهاية عطفاً على
النقش ولا طاقات ونحوها يبطلها أي الجدار اه قال ع ش ومنها أي الطاقات ما يعرف الاثن بالنصف
ومثلها الرفوف المصممة وان كان ذلك في موضع حزن عادة أهله بأنه انما يفعل ذلك صاحب الجدار المختص به
أو من له فيه شركة اه (قوله قضى له به) أي بالجدار لان البينة مقدمة على اليد وتكون العرصته تبعاً لنهاية
ومعنى قال الرشدي الظاهر أن مراده مر بالعرصة ما يحمل الجدار من الارض وهو الاس اه (قوله على
النصف الذي الخ) عبارة المغنى أي حلف كل على نفي استحقاق صاحبه للنصف الذي في يده وأنه يستحق النصف
الذي بيد صاحبه اه زاد النهاية ولا بد أن يضمن عينه النفي والاثبات كما فسرناه كلام المصنف اه وظاهر
كلام الشارح هنا أنه يحلف على النفي فقط ويأتي في كلامه بعد ما وافقهما (قوله بظاهر اليد) فيه ما قدمنا
اه ع ش (قوله ونكل الآخر) سواء أنكل عن عين الاثبات أم النفي أم عنهما اه نهاية (قوله بالجميع) الى
قوله ويبحث في المغنى والى المتن في النهاية الا قوله بان يحلف الى ويبحث (قوله فيكفيه عين تجمعهم الخ) معتمد
اه ع ش (قوله فيه بنحو نقش) الى المتن تقدم عن النهاية والمغنى مثله قول المتن (لم يبرج) أي لم يبرج صاحب
الجذوع بمجر دوضع الجذوع أموالاً وانهدم الجدار وأعاد أحدهما مرة بعد أخرى مثلاً أو كان يتصرف تصرف
المالك ثم نازعه الآخر فقال هو شركة بيننا أو هو لي خاصة صدق المتصرف تصرف المالك حيث لا بينة لواحد
منهما أو لسكل منهما بينة عملاً بيده ومع تصديقه لا ترفع جذوع مدعى الشركة أو الاختصاص لاحتمال أنها
وضعت بحق اه ع ش (قوله لانها أسباب الخ) ولان الجذوع تشبه الامتعة فيمالو تنزع اثنتان دارا بينهما
ولا حد فمافيه امتعة فادانها لباقيت الجذوع لاحتمال أنها وضعت بحق مغنى ونهاية (قوله فان ثبت
لاحدهما لم ينزع) وينبغي أو جعل بينهما كما هو ظاهر وبالجمله فالوجه فيما هنا أيضاً أن يقضى باستحقاقه أبداً
وامتناع القاع مع الارش سواء قضى بالجدار لغير صاحب الجذوع أو لهما وحيتنذاً لحاصل أنه ان جرح حال
الجذوع قضى باستحقاق وضعها أبداً وامتناع القاع بالارش سواء كانت لاجنبي أو لشريك وان علم كيفية
وضعها عمل بمقتضاها حتى لو علم أن وضعها بطريق العارية بخير المالك بين قلعها بالارش والابقاء بالاحرة ان
كان مال كهما أجنبيان كان شريكاً امتنع القاع بالارش سم على حج اه رشدي (قوله وان وجدنا الخ) مقول

اليد (قوله فان ثبت لاحدهما لم ينزع) ينبغي أن يقال أو جعل بينهما كما هو ظاهر وفي شرح الر وض فاذا
حلف بقيت الجذوع بحالها لاحتمال أنها وضعت بحق من اعارة أو اجارة أو بيع أو قضاء قاض يرى الاجبار
على الوضع والذي ينزل علمها منها الاعارة لانها أضعف الأسباب فلما لك الجدار قلع الجذوع بالارش أو الابقاء
بالاحرة اه وفيه أمران أحدهما ان قوله فاذا حلف بالف التثنية يقتضي فرض الكلام فيما اذا حلف كل
منهما فينفي قوله فلما لك الجدار لانه اذا حلف كل منهما كان بينهما ما معنى قوله فلما لك الجدار والثاني انه اذا
حلف كل منهما كانا مشتركين فيه وقد قدم ان جذوع الشريك يمتنع قلعها بالارش كما نقلناه عنه عند قول المتن
وفائدة الرجوع الخ فقوله هنا ان له القاع بالارش مناف لذلك هذا كما ان ثبت عنه حلفنا بالف التثنية ويحتمل
انه حلف بالافراد أي أحدهما وهو غير صاحب الجذوع وحيتنذاً يندفع الامر الاول وكذا الثاني من هذه
الجهة لكنه رد حيتنذ من جهة أخرى لان صاحب الجذوع حيتنذاً أجنبي وقد قال فيه هو والر وض مائمه
وان وجدناه أي الجذوع موضوعاً على الجدار ولم يعلم كيف وضع فالظاهر أنه وضع بحق فلا ينقض ويقضى له
باستحقاقه دائماً الخ اه فقوله هنا يجوز القلع مع الارش مناف لذلك موافق لما قاله الغوري ومن تبعه
وبالجمله فالوجه فيما هنا أيضاً أن يقضى باستحقاقه أبداً وامتناع القاع مع الارش سواء قضى بالجدار لغير
صاحب الجذوع أو لهما وحيتنذاً لحاصل انه ان جهل حال الجذوع وقضى باستحقاق وضعها أبداً وامتناع
القلع بالارش سواء كانت لاجنبي أم لشريك ان علم كيفية وضعها عمل بمقتضاها حتى لو علم ان وضعها بطريق
العارية بخير المالك بين قلعها بالارش والابقاء بالاحرة ان كان مال كهما أجنبيان كان شريكاً امتنع القاع

فالظاهر انه وضع بحق فلا ينقض ويقضى له باستحقاقه دائماً حتى لو سقط الجدار واعيدت وليس لما لكه نقضه الا ان يستندم اه فقول
 الغوراني ينزل على الاعارة لانها أضعف الاسباب فلما لكه قلعها بالارش أو بقيتها بالاجرة ضعيف كما أشار اليه جميع متأخرون أي وان بحثه
 في المطلب وأفتى به أبو زرعة كالبعوى لخالفته لصريح كلامهم الذي ذكرته وتوهم فرق بينهما ليس في محله كما هو ظاهر بادني تأمل وعلى الأول
 الوجه انه لا ينزل على خصوص اجارة لان الاصل عدم العوض ثم رأيت بعضهم صرح (٢٢٥) بانه لا اجرة وعليه فلو تنازعا في مجرى ماء وحكمنا

بانه بحق لازم فهل يجعل
 ذلك الحق الا لازم مقتضيا
 للملك فله ان يعمقه أولا
 لانه يكفي في الحسق اللازم
 ملك المنفعة وبتدوين
 العين كل محتمل والاوجه
 الثاني ثم رأيت بعض المحققين
 قال الظاهر انه كبيع حق
 البناء فلا يملك العمق ولا
 يزيد على اجراء الماء المعتاد
 اقتصارات على أحد معنى
 الحق اللازم وهو المجهود
 من حال استحقاق استطراق
 في ملك الغير بالماء وغيره
 فليحمل عليه ولا يعدل لما
 فوقه أو دونه الا لخصص
 اه (والسقف بين علوه)
 أي الشخص (وسفل غيره
 كجدار بين ماكين فينظر
 أين كان احده بعد العار)
 لا مكان نقب وسط الجدار
 ووضع جذوع فيه ووضع
 عليها نحو ألواح فيصير
 البيت الواحد بيتين
 (فيكون) السقف (في
 يدهما) لا شترا كهما في
 الانتفاع به أرضا للاعلى
 وسفلا لسفل (أولا) يمكن
 ذلك كالمقد بقبده السابق
 (ف) اليد (لصاحب السفل)
 لاتصاله بينهما * (فرع) *

لقولهم (قوله فلا ينقض) أي لا ينزع الجذع (قوله ويقضى له) أي لصاحب الجذع (قوله باستحقاقه) أي
 الوضع (قوله اعيدت) كذا في أصله بغير خطه والظاهر اعيد اه سيد عمر أي وانما انت على توهم أنه غير
 بالجذوع بصيغة الجمع (قوله وليس لما لكه نقضه) أي الجدار (قوله فقول الغوراني الخ) اعنده المنعني
 (قوله ضعيف) وفاقا للنهاية عبارة بعد سوف قول الغوراني المذكور والاوجه انه لا قلع ولا اجرة أخذنا
 باطلاقهم ابقاءها بحالها اه قال ع ش قوله مر ولا اجرة أي وله اعادتها اذا سقطت أو انهدم الجدار ثم اعيد
 اه (قوله لخالفته) أي قول الغوراني (قوله بينهما) أي بين كلامهم المذكور وبين ما نحن فيه (قوله وعلى
 الأول) وهو قولهم الذي جرى عليه المصنف في الروضة (الوجه أنه الخ) أي الاستحقاق الدائمي (قوله وعليه)
 أي على عدم التنزيل على خصوص الاجارة وعلى الأول (قوله أولا) أي أولا يجعل مقتضياه (قوله كبيع
 حق البناء) الأولي كالحق البناء (قوله على أحد معنى الحق اللازم) أي أحدا احتماله وهو ملك المنفعة
 دون العين (قوله وهو) أي ذلك الاحد أو عدم الملك (قوله بقبده السابق) أي في شرح بن يامعا عبارة المنفعة
 والنهاية كالأرج الذي لا يمكن عقده على وسط الجدار بعد امتداده في العلو اه قول المتن (فأصاحب السفل)
 ويجوز لصاحب العلو شريكاً كان أو أجنبياً وضع أثقال معتادة على السقف وغرز وتدبه على ما رجح موثقة
 وللاخر تعليق معتاده ولو بتدبيره اه نهاية (قوله أفتى ابن الصلاح الخ) ولو تنازعا أرضا واحدا فلهما فيه
 بناء وغراس فالوجه عدم ترجيح خلافا للقاضي الحسين اه نهاية (قوله بانه يصدق) أي الغير (قوله في
 دعوى ما لكه) أي الغراس (قوله فان اليد فيه لا قول) يأتي عن المنعني والنهاية خلافه (قوله على المعتمد)
 خلافا للمنفني والاسني والنهاية عبارة عنهم ولو كان السفل لاحدهما والعلو لآخر تنازعا في الدهليز أو
 العرصتين الباب الى المرقى مشترك بينهما لان لكل منهما يد وتصرفا بالاستطراق ووضع الامتعة وغيرهما
 والباقي للاسفل لاختصاصه به يد وتصرفا وان تنازعا في المرقى الداخل وهو منقول فان كان في بيت لصاحب
 السفل فهو في يده أو في غرفة لصاحب العلو فهو في يده أو منصوب في موضع الرقي فلصاحب السفل وان كان
 المرقى مثبتا في موضعه كالسلم المسمر فلصاحب العلو لانه المنتفع به وكذا ان كان مبنيا ولم يكن تحت شئ فان كان
 تحت بيت فهو بينهما كسائر السقوف أو موضع حرة أو نحوها فلصاحب العلو عملا بالظاهر مع ضعف منفعة
 الاسفل اه زاد الأول ولو تنازعا في حيطان السفل التي عليها الغرفة فالصديق صاحب السفل فانه في يده أو في
 حيطان الغرفة فالصديق صاحب العلو لانها في يده اه (قوله بانقضاء الاجارة الخ) تصور الغرير أي غير
 الاستحقاق الدائمي (قوله أحدهذين) أي الاجارة والاعارة (قوله حكمه) أي من التملك بقبضة أو ابقاء باجرة
 أو القلع مع غرم أرش النقص (قوله ومرأ نفا) أي في شرح لم يرجح من قولهم الذي جرى عليه في الروضة وان
 وجدنا الخ (قوله ما يصرح بذلك) وعليه ما الحكم لو قلع الغراس هل يستمر له هذا الاستحقاق حتى يعيد مثله اه
 سيد عمر أقول ما مرأ نفا صريح في أن له الاعادة

بالارش (قوله وحكمنا يانه بحق) قياس ما قررته في مسألة الجذوع أن يحكم بانه بحق لازم بمجرد الجهل بحاله
 لكن بخالفه قوله في شرح الروض فرع لو كان يجري ماء في ملك غيره فادعي المالك أنه كان عارية قبل قوله
 كما أفتى به البعوى اه الآن يكون ما أفتى به البعوى في هذه مبنيا على ما أفتى به في مسألة الجذوع ثم رأيت

(٢٩ - (شرواني وابن قاسم) - خامس)
 أفتى ابن الصلاح فيمن له أرض وبها غراس يتصرف فيه غيره
 تصرف المالك مدة طويلا بلامنازع بانه يصدق في دعوى ملكه بيمينه ولو تنازع صاحب العلو والسفل سلمنا منصوب في السفل فان اليد فيه
 للأول لا كونه المتصرف فيه وان كان في ملك الثاني أي ان لم يسمر والا فهو للاسفل على المعتمد وليس لذي الارض تلك غراس بقبضته فهر الان
 صاحبها يستحق ابقاءه دائماً طاهر او التملك انما هو في غير ذلك بانقضاء الاجارة أو الاعارة اه قال بعضهم نعم لو ادعى ذو الارض أحدهذين
 حلف وجرى عليه حكمه اه وفيه نظر اذا اصل بقاء احترام ذلك الغراس فلا يرد عليه بمجرد قول الخصم ومرأ نفا ما يصرح بذلك

وقد يطلق على هذا الانتقال نفسه وأصلها قبل الاجماع خبر الشيخين مطبل الغنى ظلم واذا أتبع أحدكم على مليء أي بالهسز فليتبع أي بتشديد الناء أو سكونها وتفسره رواية البيهقي واذا أحيل أحدكم على مليء فليجتنب ويؤخذ منه ان المطبل كبيرة لأنه جعله ظلما فهو كالغصب فيفسق بكرة منه قاله السبكي مخالفا للمصنف في اشتراطه تكرر نقلا عن مقتضى مذهبا وأيده غيره بتفسير الأزهرى للمطل بأنه اطالة المدافعة أي فالمرء لا تسمى مطلا ويحده حكاية المصنف اختلاف المالكية هل يفسق بمرء منه أولا فاقضى اتفاقهم على انه لا يشترط في تسميته مطلا تكرر والام يتأت اختلافهم وقد يؤيد هذا تفسير القاموس له بأنه التسوية بالدين وبه يتأيد ما قاله السبكي وصرحة ما في الحديث في الحوالة لانه رديها والاصح انها بيع دين بدين جوز للحاجة لان كلام ملك بهام لم يملكه قبل فكان الحيل باع المحتال ماله في ذمة المال عليه بما للمحتال في ذمة أي الغالب عليها ذلك وقضية كونها بيعا بحسب الاقوال فيها وبه أفتى الباقون أخذ من

* (باب الحوالة) *

(قوله هي بفتح الحاء) الى قوله وأركانها في النهاية الا قوله بتشديد الناء أو سكونها او قوله ان المطبل الى صراحة ما في الحديث (قوله والانتقال) عطف تفسيره ع ش (قوله على هذا الانتقال الخ) أي الذي هو أثر العقد المذكور وهذا المعنى الثاني هو الذي رد عليه الفسوخ والانتفاخ اه ع ش (قوله اتبع) بينا المفعول من باب الافعال (قوله ويفسره) أي خبر الشيخين أي الجملة الثانية منه (قوله ويؤخذ منه) أي من الخبر (قوله لانه جعله ظلما) لك أن تقول الظلم مطلق التعدي وليس كل ظلم مفسقا كما يقتضي به جعلهم كثيرا من مظالم العباد من الصغار والغصب ظلم خاص فليس التقسيم في له عموم كونه ظلما بل لخصوص كونه غصبا أي نظر الماورد فيه بخصوصه من الوعيد الشديد فليتأمل ومن حيث المعنى فان انتهاك الحرمة في الم يأذن مالكه بوجه أبلغ منها فيما يوجد في المالك غالباً في أصل وضع اليد اه سيد عمر (قوله في اشتراطه تكرر) لقائل أن يقول اشتراط تكرر يفيد أن المرة صغيرة فيرجع الى أن التكرار من قبيل الاصرار على صغيرة فيتوقف كونه في حكم الكبيرة على عدم غلبة الطاعات فليتأمل سم أقول وهو كما قال وكان الشيخ ان يحلم ينه عليه كفاء بما هو معلوم من الشهادات اه سيد عمر ولأن أن تفسر جميع ما ذكره هنا وفيما يأتي آنفاً بان مرجع خبر تكرر فيها حكاية الشارح عن المصنف كرجع خبر منه فيما حكاها عن السبكي المطبل بمعنى مطلق المدافعة مجازاً وانما شرط المصنف تكرر ليعقق حقيقة المطل الكبيرة حقيقة وبه يظهر التأيد لا يأتي أيضا (قوله نقلاً) حال من خبر اشتراطه (قوله وأيده غيره) يتأمل وجه التأيد فان مراد النووي تكرر مرات المطل وهذا قدر زائد على كون المرء من المطل يعتبر فيها تكرر المدافعة فليتأمل اه سيد عمر عبارة ع ش ومنه أي من تفسير الأزهرى يستفاد أن المحكوم عليه في الحديث بالظالم من اتصف به من الامتناع مرة أو مرتين وان كان عاصياً فلا يفسق بذلك انتهى سم على منهي وعبارة الزيادة فاما المدافعة مرة واحدة فلم تدخل في الحديث حتى يستدل به على أنها فسق وان كانت معصية اه وينبغي أن مثل تكرر المطالبة بالفعل ما لو دلت قرينة على تكرر الطلب من الدائن وهذا كله في دين المعاملة أما دين التلاف فيجب دفعه فوراً من غير طلب وقوله فلا يفسق بذلك مفهومه أنه اذا تكرر الامتناع ثلاث مرات فسق ومجمله اذا لم تغلب طاعته على معاصيه لان مجرد الامتناع صغيرة هو قوله ومجمله الخ مرافيه (قوله ويحده) أي تفسير الأزهرى اه كرى (قوله هل يفسق الخ) أي في جوابه (قوله فاقضى) أي اختلاف المالكية (قوله في تسميته) أي المدافعة والامتناع (قوله وقد يؤيد هذا) أي عدم اشتراط التكرار في التسمية وقد عني التأيد بحمل التسوية في كلام القاموس على المبالغة في أصل الفعل كما هو الغالب في التفعيل (قوله وبه يتأيد الخ) أي أي بتفسير القاموس وقد علمت ما فيه (قوله وصرحة الخ) عطف على قوله أن المطل الخ وقد يقال ان هذا انما هو ما خوذ من تفسير الخبر برواية البيهقي لامن نفس الخبر (قوله وصرحة الخ) قد عني أخذ ذلك اذا لمانع أن يتكلم الشارع بالكناية أو يريد الاتباع بخو لفظ الحوالة لا بلفظ الاتباع اه سم وقد يقال ان كلام من الاحتمالين خلاف الأصل والظاهر (قوله ما في الحديث) وهو الاتباع كان يقول العارف بـ دلل اللفظ أتبعك على فلان بمالك على من الدين اه ع ش (قوله والاصح) الى قوله وقضية في المغنى (قوله جوز للحاجة) ولهذا لم يعتبر التقابض في المجلس وان كان الدينان ربوين مغنى وع ش (قوله أي الغالب عليها اذ لك)

ما تقدم قبيل قول المصنف ولو تنازع اجدار من ترجيح غير ما قاله البغوي وتأويل كلامه

* (باب الحوالة) *

(قوله في اشتراطه تكرر) لقائل أن يقول اشتراط تكرر يفيد أن المرة صغيرة فيرجع الى أن التكرار من قبيل الاصرار على صغيرة فيتوقف كونه في حكم الكبيرة على عدم غلبة الطاعات فليتأمل (قوله وصرحة الخ) قد عني أخذ ذلك اذا لمانع أن يتكلم الشارع بالكناية أو يريد الاتباع بخو لفظ الحوالة لا بلفظ الاتباع (قوله أي الغالب عليها) كانه اشارة الى أنه قد يلاحظ فيها كونها استيلاء (قوله

أي البيع والافلاستيفاء ملحوظ فيها أيضا كافي الروضة عن الامام عن شيخه اه سيد عمر عبارة
 الرشيدى أي أنها بيع دين بدين والافهى شبهة على الاستيفاء أيضا قال الاذرى وقد اختلف أصحابنا
 في حقيقة الحوالة هل هي استيفاء حق أو إسقاط بعوض أو بيع عين بعين تقدير أو بيع عين بدين أو بيع
 دين بدين رخصة وجوه أصحابها آخرها هو المنصوص واختار القاضى حسين والامام ووالده والغزالي القطع
 باسم الها على المعينين الاستيفاء والمعاوضة وانما الخلاف في أيهما الغالب انتهى اه (قوله بامتناعها فيها)
 هذا هو المعتمد اه سم (قوله لجملة الخطاب) يعني لا بد من كاف الخطاب ومن الاستناد الى جلته لا الى تحويده
 اه كردى (قوله لبتك) أي لاجلها اه كردى (قوله في ذمته) أي الولي والظاهر أن حاصل المراد من ذلك
 أن الولي خالع على عوض في ذمة نفسه وكان للزوج دين على الزوج فاحالها به على ماني ذمة الولي من عوض
 الخلع فتأمل اه رشيدى عبارة ع ش أي في ذمة أبيها فتجسس ه مذهب طريقتهم في الواراد على نحو الصبية
 اختلاعهما على مؤخر صداقها حيث منعنا من ذلك لما فيه من التفتيت عليهما فالطريق أن يختلعهما على قدر
 مالها على الزوج في ذمته فيصير ذلك واجبا للزوج على الأب ودين المرأة باق بحاله فإذا أراد التخلص منه قبل
 ما ذكر فتكون المرأة محتالة بماله على الزوج على أبيها اه (قوله كبت موكل) أي كما لا يجوز بعت
 موكل اه كردى (قوله وشرط في صحة الحوالة الخ) وينبغي أن يحمل اشتراط ذلك إذا لم يكن الزوج يسيئ
 عشرتها وتوقف خلاصها منه على البراءة فجعل الولي ذلك طريقة لاسقاط دينها على الزوج * (فرع) * يقع
 الآن كثيرا أن الشخص يصير ماله على غيره لزيد مثلا ويحكم الحاكم بذلك وحكمه أنه عند الاطلاق
 يحمل على الحوالة فان أراد خلاف ذلك أو علم ارادة خلاف ذلك لم يصح مرسوم على نهج وقوله يحمل على
 الحوالة أي فان كان ثم دين باطنا تحت الحوالة والافلا اه ع ش (قوله أنه يصرف عليها الخ) قد يقال
 مجرد ذلك لا مصلحة فيه فإبراجع اه سم (قوله وأركانها) الى قوله وأراد بالآلزم في المعنى اللفظ سبعة وقوله
 بالدين الذي لك على وقوله وكذا الى المتن وقوله لانه الى وانما يعرف وقوله وشرطهما الى وعبر واوكذا في
 النهاية الا قوله بل قيل للاباحة (قوله محيل ومحتال) دخل فيهما حوالة الوالد على نفسه لولده وعلى ولده لنفسه
 وهو صحيح مر سم على منهج اه ع ش (قوله وبعثك كناية) مبتدأ وخبر (قوله على الاوجه) خلافا
 للنهاية والمعنى وسم حيث قالوا ولا تنعقد بلفظ البيع ولو فوها اه (قوله فان لم يقبل بالدين في الاولى)
 المعتمد حينئذ أنه صريح وان لم يقبل ما ذكره ولا فوها مر اه سم (قوله بالدين) أي الخ (قوله فكناية)
 قال البلقيني كما يؤخذ مما ياتي أنه لو قال أردت بقولي أحلتك لو كالة صدق بيمينته والوجه أنه صريح لكن
 يقبل الصرف لغيره من الصرائح التي تقبله معنى ونهاية (قوله فيما بعدها) أي انقلت حقتك الى فلان كما هو
 ظاهر لعدم احتياجه لذلك وقضية عموم فيما بعدها رجوع قوله بحقتك لقوله أو جعلت ما استحقته على فلان
 لك أيضا اه سم وظاهر النهاية والمعنى أن قوله بحقتك قبل للصيغة الاخيرة فقط قول المنز (رضا المحيل
 والمحتال) أي مالك الاحالة والاحتيايل فيشمل الولي فيما اذا كان خط المولى فيهما عبارة الرشيدى قوله رضا
 المحيل والمحتال قال والد الشارح مر نقلا عن المرعشي قد يرد عليه ما لو كان شخص ولى طفلا يز وتبت
 لاحدهما على الآخر دين فاحال الولي بالدين على نفسه أو على طفله لا آخر فانه يجوز ثم قال ومحلها اذا كان

بامتناعها فيها وفرضيته أيضا
 أنه لا بد من اسند دهالجملة
 الخطاب نظير ما مر في البيع
 وان كانت لمجسور ومثلا
 كاحلتك لبتك على ذمتك
 بما وجب لها على فيما اذا
 طلقها على مبلغ في ذمته
 بخلاف أحلت بنتك بكذا
 الى آخره كبت موكل
 وشرط في صحة الحوالة على
 أبيها أو غيره أن يكون لها
 مصلحة في ذلك ومنها أن يعلم
 منه أنه يصرف عليها لزمه
 لها بالحوالة وركانها سبعة
 محيل ومحتال ومحال عليه
 ودين لا محيل على المحال
 عليه والمحتال على المحيل
 واجبا وقبول كاحلتك على
 فلان بكذا بالدين الذي لك
 على أو نقلت حقتك الى فلان
 أو جعلت ما استحقته على
 فلان لك أو ملكتك الدين
 الذي عليه بحقتك وكذا
 اتبعك للعارف به وبعثك
 كناية على الاوجه فان لم يقبل
 بالدين في الاولى ولا يحقتك
 فيما بعدها فكناية (يشترط
 لها) أي لصحتها (رضا المحيل)
 لان الحق

بامتناعها فيها اه هذا هو المعتمد * وفي فتاوى السيوطى مسألة رجل أحال رجلين له على آخر ثم تقايلا
 احكام الحوالة ومات المحتال فادعى وارثه على المحتال عليه بالمبلغ المحال به وقبضه منه فهل له الرجوع الجواب
 المنقول عن الرافعى أنه جزم بعدم صحة الاقالة في الحوالة وان كان البلقيني حكى عن الخوارزمي فيها خلافا وصح
 الجواز فعلى ما جزم به الرافعى يكون مقبضه وارث المحتال من المحال عليه صحا واقعا وموقعه ولا رجوع عليه اه
 (قوله أنه يصرف عليها) قد يقال مجرد ذلك لا مصلحة فيه فإبراجع (قوله على الاوجه) المعتمد عدم الانعقاد
 بلفظ البيع مطلقا (قوله فان لم يقبل بالدين في الاولى) المعتمد حينئذ أنه صريح وان لم يقبل ما ذكره ولا فوها مر
 (قوله فيما بعدها) أي انقلت حقتك الى فلان كما هو ظاهر لعدم احتياجه لذلك وقضية عموم فيما بعدها

المسذكور للنسب بل قيل
لان باحتماله واردة الخطر
أي لا جماع على امتناع بيع
الدين بالدين وانما بعصرف
رضاهما بالايجاب والقبول
وشرطهما أهلية التبرع
كسائر المعاملات وعبروا
بالرضا هنا اشارة الى عدم
وجوب قبولها الدال عليه
ظاهر الحديث لولا ما مر
وتوطئة لقولهم (لا المحال
عليه في الاصح) لانه محل
الاستيفاء فلم ينعين استيفاء
المحل بنفسه كما أن له أن
يوكل (و) شرطها وجود
الدينين المحال به وعليه في نكاح
(لا تصح) من لادين عليه
ولا (على من لادين عليه)
وان رضى لعدم الاعتياض
بناء على انه يبيع (وقيل
تصح برضاه) بناء على
الضعيف انها استيفاء
(وتصح بالدين الا لازم
وعليه) وان اختلف سبب
وجوبهما ككون أحدهما
ثمنا والاخر أجرة وأراد
باللازم ما يشمل الآيل
للزوم بدليل قوله الآتي
وبالتمس في مدة الخيار
ودعوى انه انما حذفه لئلا
يشمل حوالة السيد على
مكاتبه بالنجوم أو عكسه
لا يحتاج اليه لانه سيصح
بحكمهما وزعم أن مال
الكتابة لا يلزم بحال فاسد
الا ان أريد من جهة العبد
ولا بد مع كونه لازما وهو

الحظ فيه فلو كان المحال عليه معصرا أو كان بالدين رهن أو ضامن لم يجز انتهى اه (قوله مرسل في ذمته) أي
نابت في ذمته غير متعلق بشئ بخصوصه (قوله والخبر المذكور) أي في أول الباب دفع به ما يقال اشترط
رضا المحتمل ينافي ما دل عليه الحديث السابق من وجوب القبول حيث قال فليتبع بلام الامر ومقتضى
الامر الوجوب (قوله للندب) ويعتبر لاستحباب قبولها كما بحثه الاذرى أن تكون على ملي عوفي وكون ماله
طيبا يخرج الماطل ومن في ماله شبهة نهاية ذمة - أي أي أن سلم منها مال المحيل أو كانت الشهادة فيه أقل
عش (قوله لانه وارد الخ) أي والوارد بعده لا باحة كافي جمع الجوامع وغيره وقد يجاب بأن هذه القاعدة
أغلبية على أنه نقل الصفي الهندي عن الجمهور أنه لا أثر لتقدم الخطر وأن الامر الورد بعده على مقتضاه من
وجوب أو ندب أو غير ذلك وعلى أن هذه القاعدة معارضة بقاعدة ما جاز بعد المنع وجب وتحقيق الكلام
في كتابنا الآيات البينات اه سم باختصار عبارة النهاية والمعنى وصره عن الوجوب القياس على سائر
المعاضات اه (قوله بعد الخطر) وهونيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الدين بالدين اه كتردي (قوله
أي لا جماع) يؤخذ منه حجية الاجماع في زمنه صلى الله عليه وسلم فليجرح اه سيد عرأى وهو خلاف صريح
كلامهم الآن يريد بالاجماع المستند (قوله وشرطهما الخ) أي المحيل والمحتال وكان الاولى تقديمه على
قوله وانما يعرف الخ عبارة المعنى وطريق الوقوف على تراصهما انما هو الايجاب والقبول على ما مر في البيع
وعبر كغيره هنا بالرضا تنبها على أنه لا يجب على المحتمل القبول الخ (قوله وعبروا) الى قوله أو عكسه
في النهاية الا قوله الدال الى وتوطئة (قوله لولا ما مر) أي التعليل بقوله لان حققة الخ (قوله وتوطئة)
عطف على قوله اشارة الخ (قوله وشرطهما الخ) عبارة النهاية ومراعاة وجوب الخ اه (قوله لا تصح
من لادين عليه) هل تعتقد وكالة اعتبارا بالمعنى أولا اعتد مر عدم الاعتقاد اعتبارا باللفظ فان الغالب
أنهم يرجحون اعتبار اللفظ سم على منهج اه عش أي الا ان نوبنا من الحوالة لو كاله أخذنا من
التعليل قول المتن (وقيل تصح الخ) وعلى الاول لو تطوع بقضاء دين المحيل كان قاضيا دين غيره وهو جائز اه
معنى (قوله وأراد باللازم الخ) قديقال بل أراد الظاهر بدليل افراد القول المذكور فتأمل اه على أن ارادة
ما ذكر ينافيها قوله الآتي وهو لا يدخله خيار فتأمل سم وعش (قوله لئلا يشمل الخ) قديقال
لا محذور في شموله العكس اه سم (قوله لا يحتاج الخ) خبر قوله ودعوى الخ (قوله وزعم الخ) ردان
قال بعدم صحة الدعوى المذكورة وقد جرى عليه النهاية (قوله ولا بد) الى قوله أو تعذر في النهاية والمعنى
(قوله وهو) أي الدين اللازم (قوله من كونه الخ) متعلق بقوله لا بد (قوله بدین سلم) أي مسلفا فيه
أو رأس مال اه بجري (قوله أو نحو جملة) تمثيل لغير اللازم اه رشيدى (قوله أو نحو جملة) أي
قبل الفراغ سم وشرح المنهج (قوله لا مالا يتطرق الخ) عطف على قوله ما يجوز الخ (قوله لصحتها الخ)
تعليل لقوله لا مالا يتطرق الخ (قوله أو الموت) أو بمعنى الواو كما عبر المعنى بها (قوله ونقل) الى قول المتن

رجوع قوله بحقه لقوله أو جعلت ما استحقته على فلان لك أيضا (قوله لانه وارد بعد الخطر) أي والوارد بعده
لا باحة كما قررته في جمع الجوامع وغيره وقد يجاب على الاول بان هذه القاعدة أكثرية لا كلية على ان الذي
نقله الصفي الهندي عن الجمهور انه لا أثر لتقدم الخطر وان الامر الورد بعده على مقتضاه من وجوب أو ندب
أو غير ذلك وعلى أن هذه القاعدة معارضة بقاعدة أخرى وهى أن ما جاز بعد المنع وجب وللتناج السبكي في ذلك
كلام راجع ولنا فيه كلام ما مش حواشى شرح جمع الجوامع لشيخ الاسلام والكامل وتحقيقه في كتابنا
الآيات البينات (قوله لعدم الاعتياض) اذ ليس عليه شئ يجعله عوضا عن حق المحتمل شرح الروض (قوله
وأراد الخ) قديقال بل أراد الظاهر بدليل افراد القول المذكور فتأمل اه على أن ارادة ما ذكر ينافيها قوله
وهو لا يدخله خيار فتأمل اه (قوله لئلا يشمل حوالة السيد) قديقال لا محذور في شمول العكس (قوله فلا
يصح بدین سلم) سيأتى لنا في الضمان صحة ضمان دين السلم (قوله أو نحو جملة) أي قبل الفراغ (قوله

ما لا يدخله خيار من كونه مستقرا وهو ما يجوز الاستبدال عنه فلا تصح بدین سلم أو نحو جملة ولا عليه لا مالا يتطرق اليه والاصح
انفساخ بتلف أو تعذر لصحتها بالاجرة قبل مضي المدة وبالصدق قبل الدخول أو الموت وبالتمس قبل قبض المبيع ونقل جمع عن المتولى واعتمده

عدم صحتها بدليل الزكاة

وكذا عليه ان قلنا بيع وهو

متجبه لامتناع الاعتياض

عنها في الجملة خلافا لمن يجوز

حالة الساعي على المالك

به لان الحوالة بيع والساعي

له بيع مال الزكاة وأما الزكاة

فتمسك عن التولي امتناع

حوالة المالك للساعي بها

ان قلنا بيع وهو متجبه أيضا

وان فاع في شرح بأنها

مع تعاقب العين تتعلق

بالذمة لان تتعلقها بالذمة

أمر ضعيف لا يلتفت

اليه مع وجود العين كيف

والمستحق ملك جزأ منها وصار

شريك المالك به فالوجه

عدم صحة الحوالة بها وعليها

لذلك ثم وصف الدين ولم

يبال بالفصل لانه غير

أجنبي بقوله (المثل) كالنقد

والحبوب وقيل لا تصح الا

بالأثمان خاصة (وكذا

المنقوم) بكسر الواو (في

الاصح) لثبوته في الذمة

ولزومه (و) تصح (بالثمن

في مدة الخيار) بان يحيل

المشتري البائع على ثالث

(وعليه) بان يحيل البائع

انسانا على المشتري (في

الاصح) لانه آيل الى الزوم

بنفسه اذ هو الاصل في البيع

وتصح فيمادكر وان لم

ينتقل عن ملك المشتري اذا

تخيرا أو البائع لان الحوالة

متضمنة للاجازة من البائع

ولتمسكهم هنا في بيع الدين

بالدين فلا يشك بابطالهم

بيع البائع الثمن المعين

في زمن خياره وفي الثانية يبقى خيار المشتري كما وجه ابن المقرئ

والاصح في النهاية وكذا في المغني الا قوله خلافا الى وأما الزكاة (قوله بدليل الزكاة) أي بالدين الذي يدل الزكاة بان يكون النصاب بالغاية. ويمكنه من الاخراج اه ع ش زاد سم قال في شرح العباب للساع ولا المستحق وان انحصرت انتهى اه عبارة الرشيدى أي ان كان النصاب بالغاية كما يعلم مما يأتي وسبب أن الزكاة أي مع وجود النصاب كذلك اه (قوله لامتناع الاعتياض الخ) قضية شرح الروض ونحوه كشرح العباب التعليل بهذا الما قبل كذا أيضا وفصله هنا بما يفهم خلاف ذلك اه سم على ج وقد يجاب عن الفصل بانه لما نقل ما قبل كذا عن غيره جاز ما به لم يحتج لتوجيهه بخلاف ما بعد كذا فليس اقتصاره في التعليل على الثانية احترز عن الاولى على أن الظاهر رجوع التعليل لكل منهما اه ع ش (قوله لامتناع الاعتياض عنها) أي والاخذ من غير المالك عماله على الغير في الاولى والدفع لغير المستحق عماله على المستحق في الثانية اعتياض اه سم (قوله في الجملة) في غالب الصور كما في الاعاب سم ورشيدى عبارة ع ش قوله في الجملة كان يخرج عن الذهب فضة أو عكسه وكانه احترز به عماله كان النصاب باقيا وأخرج من غيره من جنسه فانه جائز وان يتعلق حق الفقراء بغير المال بناء على الاصح من أن الزكاة تتعلق بالمال يتعلق شركة (قوله وأما الزكاة) قسم قوله دين الزكاة وصورته هنا أن يكون النصاب باقيا سم وع ش ورشيدى (قوله متجبه أيضا) أي لتعلقها بالعين فليست ديناً وشرط الحوالة الدين اه سم (قوله تتعلق بالذمة) أي فقد وجد الشرط من الدين اه سم (قوله لذلك) أي لقوله والمستحق ملك جزأ منها الخ اه ع ش (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض خفي على المصنف (قوله ولزومه) عطف مبين اه ع ش (قوله بنفسه) أي بخلاف نحوه الجعل اه سم (قوله اذ هو) أي الزوم اه ع ش (قوله وتصح) أي الحوالة اه سم (قوله فيما ذكر) أي في مدة الخيار بالثمن وعليه (قوله وان لم ينتقل) أي الثمن (عن ملك المشتري) أي فليس للبائع على المشتري دين تصح الحوالة به وعليه اه ع ش (قوله أو البائع) عطف على الضمير المتصل فكان الاولى التأكيذ بمقتضى (قوله لان الحوالة متضمنة الخ) أي فتقع الحوالة مقارنة للملك وذلك كاف في نهاية ومعنى حاصله أنه يقدر لزوم العقد قبيل الحوالة وبه يستقر الدين ع ش قال سم هذا التعليل لا يظهر في قوله وعليه اذ تخيرا اذ ليس المشتري أحدا عاقداً حتى يتضمن إجازته ويجاب بانه بإجازة البائع يصير الخيار للمشتري وحده فيصير ملك المبيع له ذلك الثمن للبائع اه أي كما أشار اليه الشارح بقوله الا في الثانية يبقى الخ (قوله هنا) أي في الحوالة (قوله فلا يشك) أي صحة الحوالة في مدة الخيار قال السيد ع وقد يفرق أيضا كما سيجي بانهم ظلموا النظار لشأبه الاستيفاء فلا يشك الخ ثم رأيت العزيز يشير اليه اه (قوله باطلهم بيع البائع الخ) أي والحوالة بيع اه سم (قوله وفي الثانية الخ) أي في الحوالة عليه يبقى خيار المشتري

بدليل الزكاة) قال في شرح العباب للساع ولا المستحق وان انحصر اه وكأنه أراد بدليل الزكاة بعد تلف النصاب وبان كاهي موجودة (قوله لامتناع الاعتياض عنها الخ) قضية شرح الروض ونحوه كشرح العباب التعليل بهذا الما قبل كذا أيضا وفصله هنا بما يفهم خلاف ذلك (قوله لامتناع الاعتياض عنها) أي والاخذ من غير المالك عماله على الغير في الاولى والدفع لغير المستحق عماله على المستحق في الثانية اعتياض اه سم وقوله في الجملة كانه أشار الى نحوه أداء غيره عند من مال نفسه باذنه فان فيه اعتياضاً فليراجع ثم رأيت في شرح العباب عبر بدليل قوله هنا في الجملة وقوله أي غالباً فاندفع قول الأذري قد يجوز الاعتياض عنها في صور اه فعني في الجملة غالباً أو في بعض الصور (قوله في الجملة) أي في غالب الصور (قوله وهو متجبه أيضا) أي لتعلقها بالعين فليست ديناً وشرط الحوالة الدين (قوله مع تعلقها بالعين) المقضى للبطالان لان شرطها الدين وقوله تتعلق بالذمة أي فقد وجد لشرط من الدين اه سم (قوله بنفسه) بخلاف نحوه الجعل وقوله وتصح أي الحوالة وقوله وان لم ينتقل أي الثمن وقوله لان الحوالة متضمنة للاجازة أي فتقارن الملك لكن هذا لا يظهر في قوله وعليه اذ تخيرا اذ ليس المشتري أحدا عاقداً حتى يتضمن إجازته ويجاب بانه بإجازة البائع يصير الخيار للمشتري وحده فيصير ملك المبيع له ذلك الثمن للبائع (قوله الثمن المعين) هذا يدل على صحة

في زمن خياره وفي الثانية يبقى خيار المشتري كما وجه ابن المقرئ

وعليه فلو فسخ بطلت الحوالة على ما رجحه أيضا يعارضه عموم ما يأتي ان الحوالة على الثمن لا تبطل بالفسخ وله أن يوجه استثناء هذا بان الحوالة هنا ضعيفة بقوة الخلاف فيها ويترزل العقد مع الخيار فلم تقو هنا على بقاءها مع الفسخ (والاصح صحة حوالة المكاتب سيده بالنجوم) لان الدين لازم من جهة المحال والمحال عليه مع تشوف الشارع الى العتق (دون حوالة السيد عليه) بالنجوم لانه اسقاطها متى شاء لجواز الكتابة من جهته من حيث كونها كتابة بخلاف دين المعاملة تصح - والة السيد به وعليه للزوم من حيث كونه معاملة وبه يسقط ما قبل هو قادر على اسقاط كل منها بتجيزه لنفسه (ويشترط العلم) من كل منهما (بما يحال به وعليه قدر اوصفة) وجنسا كما يفهم بالاولى أو أراد بالصفة ما يشمله كرهن وحلول وصحة وجودة وأضراده لان المجهول لا يصح بيعه فلا تصح بابل الدية ولا عليها للجهل بها ومن ثم لم يصح الاعتياض عنها (وفي قول تصح بابل الدية وعليها) بناء على الضعيف انه يجوز لاعتياض عنها (ويشترط تساويهما) أي الدين المحال به والدين المحال عليه في نفس الامر

ان كان في المجلس أو كان خيار الشرط لهما أو للمشتري فقط اه سيد عبارة النهاية والمغني وعلى الاول أي الاصح يبطل الخيار بالحوالة بالثمن لتراضي عاقديهما وفي الحوالة عليه يبطل في حق البائع لرضاهم بالاني حق مشترك لم يرض فان رضى به ابطال في حقه أيضا في أحد وجهين رجحان المقرى وهو المعتمد ثم قال فان فسخ المشتري البيع بطلت انتهي اه (قوله وعليه) أي على البقاء الذي رجحان المقرى (قوله فلو فسخ) أي لو لم يرض المشتري بالحوالة وفسخ البيع اه ع ش (قوله ويعارضه) أي البطلان بالفسخ هنا (قوله بالفسخ) أي وظاهره سواء كان بالخيار أو غيره (قوله وله) أي لابن المقرى (قوله استثناء هذا) أي الفسخ بالخيار نهاية ومعنى (قوله هنا) أي في مدة الخيار (قوله فلم تقو هنا) أي الحوالة في زمن الخيار (قوله ان الدين) أي قوله وبه يسقط في النهاية والمغني (قوله من جهة المحال) أي السيد (قوله والمحال عليه) أي مدين المكاتب (قوله لانه) أي للمكاتب (قوله - والة السيد به وعليه) من اضافة المصدر الى مفعوله بالنسبة الى به والى فاعله بالنسبة الى عليه واقتصر النهاية والمغني على الثاني لانه هو محل الخلاف قال السيد عرفوا حال السيد بين المعاملة وعجز نفسه بعد الحوالة فينبغي أن يكون كطر والفلس فتستمر الحوالة وبطلت بالدين هذا العتق لتعلقه بذمته اه (قوله وبه يسقط الخ) في سقوطه بما قاله نظر ظاهر اه سم عبارة المغني ولا نظر الى سقوطه بالتجيز لان دين المعاملة لازم في الجملة وسقوطه انما هو بطريق التبعية بخلاف نجوم الكتابة اه قول المتن (ويشترط العلم) هل المراد به ما يشمل الاعتقاد والظن سم على حج والظاهر أنه كذلك لما يأتي من أنه اذا أحاله فتبين أن لادين بان بدلان الحوالة اذ لو اشترط لصحتم العلم لما تاتي ذلك اه ع ش ويبدل له أيضا قول الشارح الآتي وظن المحيل والمحتمل (قوله من كل منهما) أي المحيل والمحتمل اه مغني (قوله وجنسا) الى قول المتن ويبرأ بالحوالة في النهاية لا قوله بناء على الاصح الخ (قوله كما يفهم الخ) عبارة المغني وسكت عن الجنس لانه يستغنى عنه بالصفة لتناولها لغة اه (قوله كرهن) هذا يدل على اشتراط علمهما بالرهلي وان ان ذلك بالحوالة كما يأتي فليراجع سم على ج اه رشيدى عبارة الجمل التمثيل بالرهن مشكل لما يأتي أنه اذا أحال بدين عليه وثيقة تصح الحوالة وتسقط الوثيقة اه (قوله كرهن وحلول وصحة الخ) أمثلة للصفة اه رشيدى (قوله لا يصح بيعه) أي والحوالة يبيع (قوله فلا تصح بابل الدية) كان قطع زيد يدعرو وقطع بكر يدز يد فلا يصح أن يحيل زيد عمر على بكر بنصف الدية اه يجيرى وفي المغني عن المصنف نحوه (قوله وظن المحيل) الى المتن سكت عنه المغني ولعله لا غناء قول المتن ويشترط العلم الخ عنه وفي الجيرى هل يغني عن اشتراط التساوي اشتراط العلم بالدينين قدرا الخ المراد به ما يشمل غلبة ظن كافي ع ش والظاهر لا يغني عنه لانه لا يلزم من العلم بما قدر اوصفة تساويهما لان العلم بذلك يوجد مع اختلاف قدرهما كان يكون لاحدهما عشرة والاخر خمسة اه وفيه نظر لان الاشكال كافي الجمل بالاغناء عن التساوي في ظن العاقدين والجواب انما يدفع الاغناء عن التساوي في نفس الامر (قوله وكان وجه اعتبار الخ) هل يلائم قوله آتفا ولتوسعهم هنا الخ محيل تأمل ولو وجه الشارح ما تقدم من صحة حوالة البائع على الثمن الذي في الذمة بأنهم غلبوا فيها شائبة الاستدعاء فلا يشك كل بامتناع به الثمن المعين لسلم من هذه المناقاة ثم رأيت كلام العز زمشير الى الحوالة مع كون الثمن معين مع انه حيث نذ ليس دينا وليس مقبوضا وقوله في زمن خياره أي والحوالة يبيع وفي الروض ويبطل الخيار في الحوالة بالثمن وكذا علمه في حق مشترك لم يرض أي بها فان فسخ أي المشتري البيع في زمن خياره بطلت أي لا ارتفاع الثمن اه وقوله فان فسخ بطلت ذكر في شرحه انه من زيادته وانه يخالف لعموم ما سيأتي من ان الحوالة على الثمن لا تبطل بالفسخ الا أن يستثنى من ذلك الفسخ بالخيار وهو بعيد اه ومنع شيخنا الشهاب الرمي بعده بترزل العقد بالخيار (قوله حوالة السيد به) بخلاف ضمائه لا يصح كما سيأتي مع الفرق (قوله وبه يسقط) في سقوطه بما قاله نظر ظاهر (قول المصنف ويشترط العلم) هل المراد به ما يشمل الاعتقاد أو والظن (قوله كرهن) هذا يدل على اشتراط علمهما بالرهن وان انقل بالحوالة كما سيأتي فليراجع (قول المصنف ويشترط تساويهما) قيل مما يثري اعتبار التساوي في ظن المحيل والمحتمل قول

ما ذكرته اه سيد عمر (قوله دون نحو البيع) أي فلا يشترط فيه العلم بالقدر ولا طئه اه جل (قوله كالقرض) عبارة المغنى لان الحوالة معاوضة رتفاق جوزت للحاجة فاعتبر فيها الاتفاق فيما ذكر كالقرض اه (قوله لذلك) أي لانها معاوضة الخ (قوله أن يحيل) أي المحيل و (قوله من له عليه خمسة) أي الشخص الذي له على المحيل خمسة فالوصول لمفعول يحيل وفاعله ضمير المحيل المعلوم من المقام و (قوله بخمسة) أي على خمسة فالباع بمعنى على قول المتن (وكذا حلولا الخ) ولو أحوال بمؤجل على مثله حلت الحوالة بموت المحال عليه ولا تحل بموت المحيل لبراءته بالحوالة نهاية ومعنى أي حل الدين المحال به بموت الخ والافاق الحوالة لا تنصف بحلول ولا

المصنف ويشترط العلم الخ وفيه نظرون العلم بالجنس والقدر والصفة معتبر أيضا في المبيع في الذمة الذي هو نظير ما عفا فلا يتفرع على اعتباره هنا تخصيص الحوالة باعتبار ظن المكاف أيضا فتمله * (فرع) * في فتاوى الجلال السيوطي ما نصه مسألة قيمن جي بالامانة ربيع وقف باذن ناظر شرعي وصرف ذلك للمستحقين والعمارة بأذنه وفضل له شيء ومن الوقف حمام تحرر على مستأجرها من آخرتها شيء فاحال الناظر الجاني عليه بما فضل له فهل تصح الحوالة أم لا الجواب نعم وهي عبارة عن تعيين جهة الدين المستقر على الوقف (مسألة) رجل له على آخر دين فبات الدائن وله ورثة فآخذوا وصيا من المدين بعض الدين وأحوالهم على آخره بالساق فقبلوا الحوالة وضموا آخر فبات المحال عليه فهل لهم الرجوع على المحيل أم لا الجواب يطالبون الضامن وتركه المحال عليه فان تبين افلاسهم بان فساد الحوالة لانهم لم تقع على وفق المصلحة لا يتم فيرجعون على المحيل اه لا يقال قوله في المسألة الاولى الجواب نعم فيه نظر اذ لا بد في صحة الحوالة من ثبوت الدين المحال به في ذمة المحيل وهما ليس كذلك لان الناظر لم تستغل ذمته بشيء بل هي بر يئسة والوقف لا ذمة له الا أن يكون قد تجاوز بقوله الجواب نعم وان كان المفهوم من قوله نعم صحة الحوالة ويكون المراد أنه يصح استيفاءه وكان الناظر أذن له في أخذ حقه من المستأجر وأذن للمستأجر أن يدفع له حقه كما قد يشعر بأرادة ذلك قوله وهي عبارة الخ فليتأمل فقيه بعد شيء وهو ان ما فضل للجاني ان كان صرفه بغير اذن الناظر فهو متبرع فلا شيء له أو بأذنه فاذنه في الصرف يتضمن الاقتراض منه واقتراض الناظر انما يصح على الصحيح ان كان الحاجة وشروط له الواقف أو أذن له القاضى كما سيأتى ذلك في باب الوقف فان انتفت هذه الشروط ووقع الاذن فهو متبرع بما صرفه بالنسبة للوقف وهل يرجع به على الناظر ان شرط له الرجوع فيه نظر فليتأمل ما يأتي في الضمان في شرح قوله وان أذن بشرط الرجوع الخ لا نأقول الناظر بمنزلة الولي والوقف بمنزلة شخص مدون فكما يحيل الولي على موليه فكذلك الناظر على الوقف * (فرع) * في الروض ولو أقرضت مائة أي كالأخمين وتضامنا فاحات بهم الرجل على أن يأخذها من أيهما شاء أي أو أطلقت جاز اه وبين في شرحه أن الترجيح من زياذته وذكر فر وعال ذلك وفي العباب فرع من له على اثنين دين مناصفو تضامنا فاحاله أحدهما بأكاه أو أحواله به عليهم اجاز سواء قال ليأخذها المحتال من أيهما شاء أو من كل نصفه أو أطلق ويبرأ كل عما ضمن وان أحواله هو على أحدهما برئ الا آخر ومن عليه دين فاحاله به على اثنين له على كل واحد قدره أو أحدهما ضامن له بقدره على آخر فاحاله على الاصيل والضامن طالب أيهما شاء وينبغي تصور ذلك بالحالة عليهم ما عاذ لو كان مر تبا برئ بالحوالة الاولى من الدين فلا تصح الثانية وقوله أو أحدهما ضامن له بقدره الخ عبارة البغوى أو كان قد ضمن له رجل الفاعل على انسان فاحاله على الضامن الخ وحاصله ان انسانا له على آخر ألف وضمنه له آخر فله أن يحيل من له عليه أنس على الضامن والاصيل ليأخذ الا لعم من أيهما شاء كاملة أو موزعة فتحمّل عبارة العباب على ذلك وفي فتاوى السيوطي خلاف ذلك (قوله وظن المحيل والمحتال) لا يقال اعتبار ظنهما لا لزم اعتبار العلم بهما قدر اوصفة وجنسوا واعتبار تساويهما اذ لا يتصور العلم بهما كذلك مع تساويهما بدون العلم بتساويهما فلا حاجة الى زيادة اعتبارها لان منع الزوم اذ قد يعتد المحيل ان دينه خمسة عشر ويحيل عليها بعشرة عليه ثم يتبين ان دينه عشرة وهذا ان كان العلم يشمل الاعتقاد (قوله دون نحو البيع) قد يقال ما يشترط فيه التساوي قدر من البيع كبيع الربوي بجنسه يشترط فيه أيضا التساوي في ظنهما كما يعلم من

وظن يحيل والمحتال وكان وجه اعتبار ظنهما هنا دون نحو البيع الاحتياط للحوالة لخسرها عن القياس (جنسا) فلا تصح بديارهم على دنائير وعكسه لانها معاوضة ارفاق كالقرض (وقدرا) فلا يحال بتسعة على عشرة وعكسه كذلك ويصح أن يحيل من له عليه خمسة بخمسة من عشرة له على المحال عليه (وكذا حلولا وأجلا) وقدرا الاجل

على ما ذكرناه لا يضر
التفاوت في غسيرة فلو كان
له ألف على اثنين متضامين
فاحال عليهما ليطالب من
شاء منهما بالألف صح عند
جمع متقدمين ويطالب
أيهما شاء واختار السبكي
وصح أبو الطيب بخلافه لانه
كان يطالب واحد اقصار
يطالب اثنين أموالا حاله
ليأخذ من كل خمسة مائة
فيصح ويبرأ كل منهما عما
ضمن ولا يؤثر في صحة الحوالة
وجود توثيق برهن أو ضمان
لاحد الدينين نعم ينتقل اليه
الدين لا بصفة التوثيق على
المنقول المعتمد وإنما انتقل
للوارث بها لانه خليفة
مورثه في حقوقه وتوابعها
بخلاف غيره ويؤخذ مما
تقرر عن جمع متقدمين
ما صرح به بعضهم ان محل
الاتقال لا بصفة التوثيق أن
لا ينص المحيل على الضامن
أيضا والالم يبرأ بالحوالة فاذا
أحال الدائن ثالثا على الدين
وضامنه فله مطالبة أيهما
شاء وان لم ينص له المحيل
على ذلك وفي المطلب ان
أطلق الحوالة ولم يتعرض
لتعلق حقه بالرهن فينبغي
أن تصح وجها واحدا
وينفك الرهن كما اذا كان له
به ضمان فاحال عليه به من
له دين لا ضمان به صح
الحسالة وبرئ الضامن
لانها معاوضة واستيفاء
وكل منهما يقتضي براءة الاصيل
فإنهما من ثم لو شرط عاقدا الحوالة رهنا أو ضمانا لم تصح كل وجه الاذري وغيره

تأجيل ع ش قول المتن (وصحة وكسرا) ظاهرة امة مع الحرالة بأحدهما على الآخر اذا اختلفا كذلك
وان استوت قيمتهما وتقدم في قاعدة مدع وخلافه فليراجع اه سم (قوله وجوده ورداءة الخ) لا يقال
هذا علم من قوله أولا كرهن وحلول الخ لانه قول ذلك بيان لما قصد شمول الصفة له وهذا تفصيل له وتصريح
بانه لا بد من تعلق العلم بكل واحدة منهما على الاصح اه ع ش وفيه تأمل (قوله فلو كان الخ) ع ارة المغني ولو
أفرض شخص اثنين مائة مثالا على كل واحد منهما خمسون وتضامنا فاحال بهما شخص على أن يأخذ من أيهما شاء
جاز في أصح الوجهين وقيل لا يجوز لانه لم يكن له الامط لية واحدة فلا يستفيد بالحوالة زيادة صفة ووجه الاول انه
لا زيادة في القدر ولا في الصفة قال الاسنوي ولو أحال على أحدهما بخمسين فهل ينصرف الى الاصلية أو توزع
أو يرجع الى ارادة المحيل قال لم يرد شيأ صر فيه بنية نظره وفائدة فكذلك الرهن الذي بأحدهما أي بخمسين
انتهى والقياس كما قال شيخنا الرجوع الى ارادته اه (قوله متضامين) أي كل منهما ماض من عن الآخر
كردي وجل (قوله واختاره السبكي الخ) عبارة النهاية كما أفتى به الوالد وان اختار السبكي تبعه القاضي أبي
الطيب بخلافه اه فليراجع (قوله فيصح ويبرأ الخ) أي بخلاف والافهذه تعلم بمقابلهما بالطريق الاولى
اه ع ش (قوله ولا يؤثر) الى قوله ويؤخذ في المغني (قوله ولا يؤثر الخ) عطف على لو كان له ألف الخ (قوله
ينتقل اليه) أي المحتال (قوله في حقوقه) أي كالدين (وتوابعها) أي كالرهن والضمان (قوله ما صرح به
بعضهم الخ) على هذا هلاصح شرط البقاء الا تي اه سم (قوله أيضا) أي كنهه على الاصيل (قوله
والالم يبرأ) أي وان نص على الضامن لم يبرأ الضامن و (قوله فاذا أحال الخ) تصويروا كيفية تنصيب المحيل
على الضامن المذكور بقوله والا الخ اه ع ش (قوله على الدين وضامنه) وعلى ما صححه أبو الطيب لا تصح
الحوالة هنا اه سم (قوله على ذلك) أي مطالبة من شاء اه ع ش (قوله ان أطلق) أي المحيل (قوله لتعلق
حقه) أي المحيل و (قوله أن يصح) أي الحوالة عبارة النهاية أن تصح اه بالتأنيث وهي أحسن و (قوله
وجها واحدا) أي قطعا اه ع ش (قوله له به) أي للمحيل بحقه (قوله عليه أي على المحال عليه بحقه الذي به
ضامن ولو اقتصر على عليه أي حقه لكان أوضح (قوله فك الرهن) أي والضامن (قوله فان شرط) أي المحيل
اه ع ش الاولى المحتال (قوله بقاء الرهن) ومثله الضمان كما هو ظاهر اه سم (قوله رهنا الخ) أي على المحيل
ليكون تحت يد المحتال أو ضامنا لما أحيل به من الدين اه ع ش (قوله لم يصح) مشى في الروض على الجواز وعليه
فهل يصح شرط البقاء المذكور اه سم (قوله كما رجحه الاذري وغيره) أي كالاتوار لكن جزم ابن المقرئ في
روضه بالجواز ووجهه الوالد رحمه الله تعالى على اشتراطه على المحال عليه كما جزم بجواز شرطه عليه غير واحد
والاول على المحيل اذ الدين المرهون به أو المضمون ليس عليه وهو كلام صحيح اذ الكلام في كونه حائرا فلا
يفسده العقد أو غيره فيفسد لا بالنظر لكونه لازما ولا فسقط القول بانه شرط على أجنبي عن العقد اه نهاية
قال ع ش قوله ليس عليه أي المحيل بعد الحوالة لبراءة ذمته وقوله فلا يفسد العقد أي ومع ذلك فلا يلزم
المحال عليه الوفاء به فلو فعل فينبغي أن يقال ان علم أنه لا يلزمه صبح الرهن وان ظن لزومه لم يصح اه ع ش

كلامهم في بيع الجزاف في باب الربا يجب بان ما عدا التساوي من شروط نحو البيع لا يعتبر فيها الظن
(قول المصنف وصحة وكسرا) ظاهرة امتناع الحوالة بأحدهما على الآخر اذا اختلفا كذلك وان استوت
قيمتها وتقدم في قاعدة مدع وخلافه فليراجع (قوله ما صرح به بعضهم) على هذا هلاصح شرط البقاء
الا تي (قوله على الدين وضامنه) وعلى ما صححه أبو الطيب لا تصح الحوالة هنا (قوله بقاء الرهن) ومثله
الضمان كما هو ظاهر (قوله لم يصح) مشى في الروض على الجواز وعليه فهل يصح شرط البقاء المذكور
(قوله كما رجحه الاذري وغيره الخ) لكن جزم في الروض بالجواز كما مر ووجهه شيخنا الشهاب الزملي على
اشتراطه على المحال عليه كما جزم بجواز شرطه عليه غير واحد والاول على المحيل اذ الدين المرهون به أو المضمون
ليس عليه وهو كلام صحيح اذ الكلام في كونه حائرا فلا يفسد به العقد أو غيره فيفسد لا بالنظر لكونه لازما

وقوله مر فسقط القول الخ ارتضى بهذا القول المغنى وفاقا للشارح فقال بعد أن ساق كلام الشهاب الرملى
لذا كور ما نصه وهو بعيدا إذا المحال عليه لا مدخل له في العقد فالمعتمد كلام صاحب الانوار ولا يثبت في عقدها
خيار شرط لانه لم يبين على المعاينة ولا خيار مجلس في الاصح وان قلنا انهم معاوضة - فلانهم على خلاف القياس
وقيل يثبت بناء على أنهم استيفاء اهـ (قوله بناء على الاصح الخ) راجع وجه البناء اهـ سم أقول قد يظهر
وجهه مما صرح به من الغنى (قوله بالاجماع) راجع الى قول المنزوي براء الخ (قوله وأنهم ذكره الخ) فيه
بحث لان غاية ما يدل عليه البراءة المذكورة خلو ذمة المحيل من دين المحال وهذا صادق مع كون ذلك الخلو
بسبب تغير محل الدين وانتقاله من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه مع بقاءه بعينه فدعوى أن ذكر البراءة يدل
على أن المتحول هو المطلب لانفس الدين وأنه يندفع بذلك الاعتراض ممنوعة لأن يجاب بان ذكر براءة ذمة
المحال عليه من دين المحيل يشعر بان سبب هذه البراءة تعلق المحل بما في ذمته وذلك يقتضى أنه استحقه عوضا
عما في ذمة المحيل وقضية ذلك أن المتحول المطلب فليست اهـ سم (قوله وهو) أى الظير (قوله فلا اعتراض
على المتن) أى بان تعبيره بالتحويل ينافي ظاهرا كونها بيعا فان البيع يقتضى أن الذى انتقل اليه - ير الذى
كان له والتحويل يقتضى أن الدين الاول باق بعينه ولكن تغير محله اهـ سم (قوله وأنهم) الى قوله ثم المتحيز في
النهاية (قوله هذا) أى قول المصنف ويحول الخ (قوله لانها ليست من حق المحال) يقتضى أن المخرج لحق
التوثق التعبير بالحق وفي اخراجه بذلك بحث ويظهر أن المخرج له قوله الى ذمة المحال عليه فتأمل اهـ سم على ج
وكان وجه البحث منع اطلاق أن صفة التوثق ليست من حق المحال اذا كان له حق التوثق أيضا كأن كان
بدينه رهن فليست اهـ رشيدى (قوله ولو أحوال) الى قوله كما قاله فى المغنى الا قوله وان لم يكن الى وقواهم وقوله
ولا يشك الى أو على تركته (قوله ولو أحوال من له دين الخ) يصح جعل من مفعولا وعلى ميت متعلقا بأحوال
والفاعل ضمير أحوال ويصح جعل من فاعلا فعلى ميت وصف الدين لكن الاول أولى لقلة التقدير اهـ رشيدى
أقول والاولى جعل من فاعلا وجعل على ميت متعلقا بكل من أحوال ومتعلق له أى ثبت على التنازع كما يدل عليه
عطف قوله أو على تركته الخ على قوله على ميت (قوله صحت) ويتعلق الدين المحال به على الميت بتركته ان كانت
والافهوا باق بذمته فان تبرع به أحد عنه برئت ذمته والا فلا * (فرع) * لو نذر المحال عدم طلب المحال عليه صحت
الحوالة والنذر وامتنع عليه مطالبته حتى يدفع من تلقاء نفسه من غير طلب وطريقه ان أراد المطلب أن يوكل فى
ذلك وبقى ما لو حلف أو نذر أن لا يطالبه بما عليه فاحاله عليه شخص بدين له على المحيل هل له مطالبته لان هذا
دين جديد غير الذى كان موجودا عند الحلف والنذر أم لافيه نظرا والا قرب الاول للعلل المذكورة فان القرينة
ظاهرة فى أنه لا يطالب بالدين الموجود فى سم على منتهج قال الطبرلاوى وحوالة ناظر الوقف أحد المستحقين
أو غيرهم ممن له مال فى جهة الوقف على من عليه دين لجهة الوقف لا تصح وما وقع من الناظر من التسوية ليس
حوالة بل اذن فى القبض فله منع من قبضه ووافقه على ذلك مر لان شرطها أن يكون المحيل مدينا والناظر

أولا فسقط القول بانه شرط على أجنبي عن العقد شرح مر (قوله بناء على الاصح) راجع وجه البناء
(قوله أن المراد الخ) فيه بحث لان غاية ما يدل عليه البراءة المذكورة خلو ذمة المحيل من دين المحال وهذا
صادق مع كون ذلك الخلو بسبب تغير محل الدين وانتقاله من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه مع بقاءه بعينه
فدعوى أن ذكر البراءة يدل على أن المتحول هو المطلب لانفس الدين وأنه يندفع بذلك الاعتراض ممنوعة لأن
يجاب بان ذكر براءة ذمة المحال عليه من دين المحيل يشعر بان سبب هذه البراءة تعلق المحال بما في ذمته وذلك
يقتضى أنه استحقه عوضا عما في ذمة المحيل وقضية ذلك أن المتحول المطلب فليست اهـ سم (قوله فلا اعتراض على
المتن) كان الاعتراض المشار اليه هو ما ذكره فى شرح الروض بقوله وتعبيده بالزوم أولى من تعبيده
بالتحويل لانه ينافي ظاهرا كونها بيعا فان البيع يقتضى أن الذى انتقل اليه غير الذى كان له والتحويل يقتضى
أن الاول باق بعينه لكن تغير محله اهـ ثم رأيت الأسنوى أورده هذا الاعتراض بعينه (قوله لانها ليست من حق
المحال) يقتضى أن المخرج لحق التوثق التعبير بالحق وفي اخراجه بذلك بحث ويظهر أن المخرج له قوله الى

بناء على الاصح انهم يبيع
دين بدين (ويبرأ بالحوالة
المحيل عن دين المحال والمحال
عليه عن دين المحيل ويحول
حق المحال الى ذمة المحال
عليه) بالاجماع لان هذا
فائدها وأنهم ذكره
التحول بعد البراءة
المذكورة المقضية لسقوط
حق المحال ان المراد بتحول
حقه الى ما ذكر تحول طلبه
الى نظيره وهو ما بذمة
المحال عليه لما تقررت أنها
بيع فلا اعتراض على المتن
لانه أو ما الى دفعه بذمته
التحول بعد البراءة الدال
على المراد كما تقررت وأفهم
هذا ما مر انه لا تنتقل
اليه صفة التوثق لانها
ليست من حق المحال ولو
أحوال من له دين على ميت
صحت كفى المطلب كالبيان
وغیره واعتمده جمع

وان لم يكن له تركه على الوجه وقولهم الميت (٢٣٤) لادئمه أى بالنسبة للالزام لا للالزام ولا يشك بان من حال بدين به رهن انقل

الرهن لان ذلك في الرهن
الجعل لا الشرعى كما هو ظاهر
لان التركة انما جعلت رهنا
بدين الميت نظرا لمصلحة
فالحوالة عليه لا تنفيه أو على
تركة فسميت أولاً لم تصح كما
قاله كثيرون وان خالف في
ذلك بعض المتأخرين لان
الحوالة لم تقع على دين بل
على عين عى التركة
ومن ثم لو كان للميت دين
فلسر ركشى احتمالان
أوجههما عدم الصحة أيضا
لانتقالها للوارث وله الوفاء
من غيرهما نعم ان تصرف
في التركة صارت ديناً عليه
فتصح الحوالة عليه وفيها
إذا أحال على الميت لكل
من المحيل والمحتال اثبات
الدين عليه أما الأول فلانه
مالك الدين في الاصل وأما
الثاني فلانه يدعى مالا لغيره
منتهقاً لانه اليه فهو كالوارث
فيما يدعيه من ماله مورثه
فعلم صحة ما أفتى به بعضهم
ان المحيل لومات بلا وارث
فادعى المحتال أو وارثه على
المحال عليه أو على وارثه
بالدين المحال به فأنكر دين
المحيل ومعه شاهد واحد
خالف معه المحتال ان دين
محيلى ثابت في ذمة الميت
ويجب تسليمه الى من تركته
أو ثابت في ذمته ولا أعلم ان
محيلى أبواه قبل أن يمحيلى
ويسمع قول المحال عليه ان
الدين انتقل لغائب قبل
الحوالة فيجلب المحتال على

ذمة بريئة ولو أحال المستحق على الناظر بمعلومه لم تصح أيضا لعدم الدين على المحال عليه قال ولو أحال على مال
الوقف لم يصح كالأحوال على التركة لان شرط الحوالة أن تكون على شخص مدين الى آخر ما قاله انتهى
أقول قوله بل اذن في القبض قضيه أنه ليس لصاحب الوظيفه خاصة الساكن المسوغ عليه ولا تسمع دعواه
وقوله والناظر ذمة بريئة يؤخذ منه انه لو أخذ الناظر ما يستحقه المستحق في الوقف أى وتصرف فيه لنفسه
صححت الحوالة عليه سمى اه ع ش وأقول لو قيل بتزويل ناظر الوقف منزلة ولى المحجور وجوز كل من حوالة
والحوالة عليه لم يبعد (قوله وان لم يكن له تركة) أى ويلزم الحق ذمته اه ع ش (قوله أى بالنسبة الى) خبر
وقولهم الخ عبارة المغنى انما هو بالنسبة للمستقبل أى لم تقبل ذمته شيئا والاذمته مرهونه بدينه حتى يقضى
اه (قوله لا للالزام) أى لان يلزمها الشارع (قوله ولا يشك) يعنى بقاء التركة مرهونة بدين المحتال
وكان عليه أن يذكره قبل الاشكال اه رشيدى عبارة ع ش أى تعلقه بتركته المفهوم من قوله ولو لم
تكن له تركة اه (قوله بدين) أى أو عليه اه سم أقول كان ينبغى للشارح أن يذكره أيضا أو يقتصر
عليه لانه هو منشأ الاشكال (قوله به رهن انقل) أى والدين على الميت به رهن وهو تركته اه سم (قوله لان
ذلك) أى انفكاك الرهن بالحوالة (قوله هنا) أى فى الشرع (قوله لمصلحة) أى لا لمصلحة دائنه كفى الرهن
الجعل (قوله لا تنفيه) أى لا تنفى التعاق اه ع ش (قوله أوجههما عدم الصحة) وذلك لانه انما تسوغ
الحوالة على من تسوغ للمحيل الدعوى عليه ومطالبته ومن عليه الدين للميت لا يسوغ لدارين الميت الدعوى
عليه اه سم (قوله نعم الخ) استدراك على عدم صحة الحوالة على التركة (قوله ان تصرف الخ) أى وحدث
دين المحيل بعد التصرف بخور دعيب والا فالتصرف باطل كما يعلم مما يأتى فى الفرائض ويجوز أن يكون
مراده بالتصرف التصرف تعديا اه رشيدى ويظهر أن المداور على تعلق التركة بذمة الوارث تعديا أولا (قوله
عليه) أى الوارث (قوله فتصح الحوالة عليه) أى الوارث لانه تسوغ مطالبته لانه خليفة المورث اه سم أى
والحوالة واقعة حينئذ على دين (قوله اثبات الدين) أى حيث أنكره الوارث اه ع ش (قوله ما أفتى به
بعضهم) وهو الشهاب الرملى سم ونهاية (قوله ان المحيل لومات بلا وارث) قضيته أن المحتال لا يخلف مع وجود
المحيل أو وارثه فليراجع اه رشيدى أقول يدفعها قوله السابق لكل من المحيل والمحتال اثبات الدين الخ لان
الاثبات شامل للخلف أيضا فانظروا أن قوله بلا وارث لا مفهوم له (قوله ومعه) أى المحتال أو وارثه (قوله
المحتال) أى أو وارثه اه سم (قوله ان دين محيله) أى أو محيل مورثه (قوله فى ذمة الميت) لعل هذا بالنظر
لقوله أو على وارثه اه سم أى ففى كانهما كنهما أى أو فى ذمتك (قوله ان محيل) أى أو محيل مورث
(قوله ان محيلنى) أى أو محيل مورثى (قوله انتقل) أى بحوالة مثلاً اه ع ش (قوله ان لم يقيم الخ) فان
أقامها فينبغى أن يجرى هنا المتجسس الا تبنى عن الغزى اه سم (قوله فى وجه المحتال) أى حضور (قوله

ذمة المحال عليه فتأمل (قوله ولا يشك الخ) لا يقال لا اشكال وان كان ذلك فى الشرعى أيضا كالأول تسكن
تركة بالكاية وفائدته سقوط الدين عن المحيل وتعلقه بذمة الميت وقد يتبرع أحد بوفائه لانه ليس الاشكال
فى مجرد الصحة بل مع بقاء رهن التركة (قوله بدين) أى أو عليه (قوله به رهن انقل) أى والدين على
الميت به رهن وهو تركته (قوله أوجههما عدم الصحة) وذلك لانه انما تسوغ الحوالة على من تسوغ للمحيل
الدعوى عليه ومطالبته ومن عليه الدين للميت لا يسوغ لدارين الميت الدعوى عليه ولا مطالبته اذ لا حق له فى
ذمته فكيف يصح أن يحيل عليه ومن هنا صح ان يحيل على الوارث اذا تصرف فى التركة وصارت ديناً عليه
لانه يسوغ له الدعوى عليه ومطالبته وقد اشغلت ذمته بالتركة بل الوارث تسوغ الدعوى عليه ومطالبته
وان لم تلزم التركة ذمته لانه خليفة المورث وانما تصح الحوالة عليه اذا لم تلزم التركة ذمته لان الحوالة انما
تصح على مدين وهو ليس مدين حينئذ فتأمل (قوله فتصح الحوالة عليه) لانه يسوغ مطالبته لانه خليفة
المورث (قوله ما أفتى به بعضهم) وهو شيخنا الشهاب الرملى (قوله المحتال) أى أو وارثه (قوله فى ذمة الميت)
لعل هذا بالنظر لقوله أو على وارثه (قوله ان لم يقيم الخ) فان أقامها فينبغى أن يجرى هنا المتجسس الا تبنى

نفى العلم ان لم يقيم المحال عليه بينة بما ذكره قال ابن الصلاح ولو طالب المحتال المحال عليه فقال

فقال أبرأني المحيل قبل الحوالة وأقام بذل البيعة سمعت في وجه المحتمل وان كان (٢٣٥) المحيل بالبلد اه قال الغزى وهذا صحيح في دفع

المحتمل أما إثبات البراءة من دين المحيل فلا بد من إعادتها في وجهه ثم المنجس للمحتمل الرجوع بدينه على المحيل إلا إذا استمر على تكذيب المحال عليه اه وفارق ما يأتي من عدم الرجوع بنحو الفلاس بان دينه هنا تحول بخلافه في الأول لتبين بطلان الحوالة وقول ابن الصلاح قبل الحوالة صريح في أنه لا تسمع منه دعوى البراء ولا تقبل منه بيعة إلا ان صرح بانه قبل الحوالة بخلاف ما لو أطلق ومن ثم أفنى بعضهم بانه لو أقام بيعة بالحوالة فأقام المحال عليه بيعة ببراء المحيل له لم تسمع بيعة البراء أي وليس هذا من تعارض البيعتين ما تقرران دعوى البراء المطلق والبيعة الشاهدة به فاسدان فوجب العمل ببيعة الحوالة لانهم لم تعارض (فان تعذر) أخذ المحتمل من المحال عليه (بفلاس) طرأ بعد الحوالة (أو بجد وحلف ونحوهما) كوت (لم يرجع على المحيل) لان الحوالة بمنزلة القبض وقبولها متضمن للاعتراف بشرطها كما في المطالب فلا أثر لتبين أن لادين نعم له تحليف المحيل انه لا يعلم براءة المحال عليه على الوجه وعليه فلا ينكح حلف المحتمل كما هو ظاهر وبان بطلان الحوالة لانه حينئذ كره القسره

فقال أبرأني المحيل هل كذلك اذا قال أقرأه لم يكن له على دين حتى يكون للمحتمل الرجوع اه سم أقول الظاهر نعم اذا كان الاقرار قبل الحوالة (قوله سمعت الخ) الظاهر أنه يرجع على المحيل لتبين ان لادين في الواقع اه رشيدى (قوله ثم المنجس الخ) لم يظهر وجه تقرير الشارح لهذا وخالفته فيما سياتى عن افتاء بعضهم أنه لو قامت بيعة بان المحال عليه وفي المحيل الخ اه سيد عرو يأتى عن سم مثله (قوله الا اذا استمر الخ) أي ولم تقم عليه بيعة بالبراء (قوله وفارق) أي الرجوع بأقامة البيعة على البراء (قوله هنا) أي في نحو الفلاس (قوله بخلافه) أي الدين (في الأول) أي في البراء (قوله قبل الحوالة) مقول القول (قوله منه) أي المحال عليه (قوله بانه) أي البراء (قوله لو أقام) أي المحتمل (قوله وليس هذا) أي أقامه كل من المحتمل والمحال عليه البيعة (قوله به) أي بالبراء المطلق (قوله فاسدان) الأولى التأنيت (قوله أخذ المحتمل) الى قوله وبه هذا يتبين في النهاية (قوله طرأ بعد الحوالة) قيد به لان حكم الفلاس الموجد عند الحوالة يأتى في كلامه ع وش سم قول المتن (أو بجد) أي للحوالة أولدين المحيل كما في شرح الررضو (قوله وحلف) أي على ذلك اه سم (قوله كوت) أي وامتناعه لشوكته اه معنى (قوله لان الحوالة بمنزلة القبض) عبارة النهاية كما لا رجوع فيها واشترى شيئا من فيه أو أخذ عوضا عن دينه وتلف عنده اه (قوله وقبولها) أي ولان قبول الحوالة اه نه ياتى (قوله فلا أثر لتبين ان لادين) قد يشمل ما اذا كان التبين باقرار كلهم بعدم الرجوع حينئذ نظر ظاهر (قوله نعم له) أي للمحتمل و (قوله براءة المحال عليه) أي قبل الحوالة بدليل ما مر (قوله فلو نكح) أي المحيل اه ع ش (قوله وبان بطلان الحوالة الخ) صريح في الفرق بين حلف المحتمل بعد انكار المحيل فتبطل الحوالة وبين جحد المحال عليه دين المحيل والحلف على ذلك فلا تبطل ويفرق بان الحلف في الأول بمنزلة اعتراف المحيل بعدم الدين اه سم (قوله لانه) أي النكول (قوله كره المقرة الاقرار) هل الاقرار المردود هنا ما تضمنه القبول اه سم (قوله رد ما أفنى به بعضهم الخ) خلافا للنهاية عبارة ومثل ذلك ما لو قامت بيعة بان المحال عليه وفي المحيل فتبطل الحوالة كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى اذا التقصير حينئذ والتدليس جامع قبل المحيل وان زعم بعضهم رده اه قال الرشيدى قوله كما أفنى به الوالد وقباس ما مر في دعوى البراء أنه لا بد من إعادة البيعة في وجه المحيل ليندفع اه (قوله رد ما أفنى به بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى فعلى هذا الرد لا رجوع للمحتمل ثم انظر الفرق بين عدم سماع البيعة هنا على هذا الرد وبين سماعها فيما تقدم عن ابن الصلاح وأي فرق بين قيامها بالبراء وقيامها بالوفاء الآن يكون وجه الرد هنا عدم التقيد بقبول الحوالة كما بينه فيما تقدم في مسألة ابن الصلاح لكن هذا لا يناسب قوله اذ فرق الخ اه (قوله وفي المحيل) أي قبل

عن الغزى (قوله فقال أبرأني المحيل) هل كذلك اذا قال أقرأه لم يكن له على دين حتى يكون للمحتمل الرجوع (قوله طرأ بعد الحوالة) وسأيتي المقارن في المتن (قول المصنف أو بجد) أي للحوالة أولدين المحيل كما في شرح الررضو فيغيد أنه مع جحد الدين والحلف عليه لا رجوع بخلاف ما تقدم في مسألة ابن الصلاح فهل ذلك لفرق بين الحلف واقامة البيعة ولا خلاف التصو برا وغير ذلك غير اجمع ثم ظهر توجيه عدم الرجوع بانه لم يثبت عدم الدين لا بالبيعة ولا باعتراف المحيل ولو ضمننا (قول المصنف وحلف) أي على ذلك (قوله لتبين أن لادين) انظر اطلاق هذا مع ما تقدم عن الغزى من الرجوع وبطلان الحوالة واذا تبين أن لادين تبين بطلان الحوالة (قوله وبان بطلان الحوالة الخ) صريح في الفرق بين حلف المحتمل بعد انكار المحيل فتبطل الحوالة وبين جحد المحال عليه دين المحيل والحلف على ذلك فلا تبطل ويفرق بان الحلف في الأول بمنزلة اعتراف المحيل بعدم الدين (قوله لانه حينئذ كره المقرة الاقرار) هل الاقرار المردود هنا ما تضمنه القبول (قوله رد ما أفنى به بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى فعلى هذا الرد لا رجوع للمحتمل ثم انظر الفرق بين عدم سماع البيعة هنا على هذا الرد وبين سماعها فيما تقدم عن ابن الصلاح وأي فرق بين قيامها بالبراء وقيامها بالوفاء الآن يكون وجه الرد هنا عدم التقيد بقبول الحوالة كما بينه فيما تقدم في مسألة ابن الصلاح لكن هذا لا يناسب قوله اذ فرق الخ (قوله وفي المحيل) أي قبل الحوالة بان صرح بذلك م ر (قوله

الاقرار) وهذا يتبين انصاح رد ما أفنى به بعضهم أنه لو قامت بيعة بان المحال عليه وفي المحيل بطلت الحوالة اذ فرق واضح بين البيعة ورد الاقرار

لكن له تخالفه هنا أيضا ولو
 شرط الرجوع عليه بذلك
 فأوجه قيل فنية المتن أي
 فيما يأتي في اليسار صحة
 الحوالة لا الشرط والذي
 يتجه بطلانها هنا لانه شرط
 ينافي مقتضاها ثم رأيت غير
 واحد خرم به ويؤيده قولهم
 لو أحوال غيره بشرط انه
 ضامن للحوالة أو ان يعطيه
 المحال عليه - مرهنا أو كفلا
 لم تصح الحوالة (فـ) لو كان
 مفلسا عند الحوالة وجهه
 المحتمل فلار جوع له) لانه
 مقصر بترك البحث (وقيل
 له الرجوع ان شرط يساره)
 ورد بانه مع ذلك مقصر
 وأفهم المتن صحته مع شرط
 اليسار وان الشرط باطل
 وعلمه يفرق بينه وبين مامر
 آنفا بان شرط الرجوع
 منافي صريح فأبطلها
 بخلاف شرط اليسار فبطل
 وحده (ولو أحوال المشتري)
 البائع (بالبثن فردا المبيع
 بعيب) أو أقاله أو تخالف
 بعد القبض للمبيع ومال
 الحوالة (بطلت) الحوالة
 (في الاظهر) لارتفاع الثمن
 بانفساخ البيع وانما لم
 تبطل فيما لو أحوالها بصدائقها
 ثم انفسخ النكاح لان
 الصداق أثبت من غيره
 ولهذا لو زاد زيادة متصلة ثم
 يرجع في نصفه الا برضاها
 بخلاف المبيع فيرد البائع
 ما قبضه من المحال عليه

الحوالة بان صرح بذلك مـ اهـ سم وعش (قوله بذلك) أي الفلاس وما ذكر معه سم وعش
 (قوله والذي ينبغي) الى قوله ثم الخ في النهاية والمغني (قوله هنا) أي في شرط الرجوع بما ذكر (قوله
 خرم به) قد خرم به الروض وشيخ الاسلام في شرح المنهج اهـ سم (قوله ويؤيده) أي البطلان (قوله
 بشرط أنه) أي المحيل (قوله للحوالة) أي الدين المحال عليه (قوله ان يعطيه) أي المحتمل (قوله مرهنا
 أو كفلا لم يصح) أي على ما تقدم اهـ سم أي قبيل قول المتن ويبرأ بالحوالة الخ من مخالفة النهاية تبعوا والده
 للشارح وقد قدمنا موافقة المغني للشارح قول المتن (فلو كان مفلسا الخ) ولو بان المحال عليه عبد الغير المحيل
 لم يرجع المحتمل أيضا بل يطالبه بدعته أو عبده لم تصح الحوالة وان كان كسوبا أو مأذونا له وكان لسيده
 في ذمته دين قبل ملكه له مغني ونهاية زاد سم عن الروض وشرحه ما نصه ولو بان عبد للمحتمل أي وفي ذمته
 دين للمحيل فالوجه فساد الحوالة أيضا لان ملك المحتمل له يمنع ثبوت الدين عليه بالحوالة للمحتمل لان الملك
 كما يسقط الدين يمنع ثبوته بعد اهـ (قوله لانه مقصر بترك البحث) فاشبهه ما لو اشترى شيئا وهو مغبون ثم اية
 ومغني (قوله ورد) الى قول المتن ولو باع في النهاية (قوله وعليه) أي ما أفهمه المتن من الصحة (قوله بينه)
 أي شرط اليسار (قوله مامر آنفا) أي في قوله ولو شرط الرجوع بذلك الخ (قوله فبطل) أي الشرط
 (قوله أو أقاله أو تخالف) أي أو خيار بالاولى وكأنه اعما حذفه لتأتى له الاحالة في الشق الثاني بقوله بشي مما
 ذكر أو أن الرد بالخيار ليس من محل الخلاف اهـ رشدي (قوله بعد القبض) كذا في النهاية هنا ثم قال
 في شرح في الاظهر وسواء في الخلاف أ كان رد المبيع بعد قبضه أم قبله وبعد قبض المحتمل الثمن أم قبله
 اهـ قال الرشدي قوله مـ بعد القبض الخ الا صوب حذفه لانه يوهم أنه تعييد لمحل الخلاف وليس كذلك كما
 سـ يأتي في قوله وسواء الخ اهـ وقال عـ ش قوله بعد القبض الخ أنه مجرد تصوير لما يأتي بعد في قوله وسواء في
 الخلاف الخ اهـ وهذا الاشكال يرد على الشارح أيضا بل ان دفاع لسكونه عما ذكره النهاية آخر من التعميم
 الآن يجب بان قول الشارح الآتي فان لم يقبضه الخ يفيد اهـ أيضا عبارة السيد عـ قوله أو تخالف بعد القبض
 عبارة شرح الروض أي والمغني سواء كان الفسخ بعد قبض المبيع ومال الحوالة أم قبله اهـ سم أقول التعميم
 الذي أشار اليه هو في أصل الروضة أيضا فليستأمل ملحظ الشارح في التقيد اهـ (قوله لارتفاع) الى قول المتن
 وان كذب ما في المغني الا قوله فان لم يقبضه الى المتن (قوله ثم انفسخ النكاح) أي ورجع عليها الزوج بالكل
 أو بنصفه ان طلق قبل الدخول روض انتهى سم على منهج اهـ عـ ش (قوله ولو زاد) أي الصداق (قوله
 فيرد البائع الخ) وبراء البائع المحال عليه من الدين قبل الفسخ كقبضه له فيما ذكره فالمشتري بمطالبة بمثل

بذلك) أي الفلاس وما ذكر معه (قوله والذي يتجه بطلانها) خرم به شيخ الاسلام في شرح المنهج اهـ (قوله خرم
 به) قد خرم به في الروض (قوله أو كفلا لم يصح) أي على ما تقدم (قول المصنف) ولو كان مفلسا عند الحوالة
 فلا رجوع الخ) قال في الروض ولو بان المحال عليه معسر فلا خيار ولو شرط يساره وكذا أي لا خيار ان بان عبدا
 لغيره أي لغير المحيل بل يطالبه بعد العتق اهـ قال في شرحه وان بان عبدا له أي للمحيل لم تصح الحوالة وان كان
 له في ذمته دين قبل ملكه له لسقوطه عنه بملكه اهـ ولو بان عبد للمحتمل أي وفي ذمته دين للمحيل فالوجه
 فساد الحوالة أيضا لان ملك المحتمل له يمنع ثبوت الدين عليه بالحوالة للمحتمل لان الملك كما يسقط الدين يمنع ثبوته
 بعد ولا يخفى اشكال قول شارح الروض السابق لسقوطه عنه بملكه لانه اذا تقدم لزوم الدين لذمة الرقيق على
 ملكه لم يسقط بملكه الا أن يجب بان المراد لسقوط دين الحوالة بسبب ملكه بمعنى أن ملكه ثم مانع من ثبوت
 دين الحوالة عليه وليس المراد لسقوط الدين السابق المحال عليه كذا أجاب بعض الفضلاء ولا يخفى ما فيه لان دين
 الحوالة انما يثبت للمحتمل لا للمحيل المالك حتى يكون ملكه مانعا من ثبوته فليستأمل (قوله بعد القبض)
 عبارة شرح الروض سواء أ كان الفسخ بعد قبض المبيع ومال الحوالة أم قبله (قول المصنف) بطلت في
 الاظهر) ينبغي أن محله ما لم يكن البائع قد أحوال الخوعلى المحال عليه والافلا بطلان لتعلق الحق حينئذ
 بثالث فليستأمل (قوله فيرد البائع ما قبضه الخ) قال في شرح الروض وبراء البائع المحال عليه من الدين

المحال به نهاية ومعنى وأسنى (قوله للمشتري الخ ولا رده الى المحال عليه فان رده اليه لم تسقط عنه مطالبة المشتري لان الحق له وقد قبض البائع باذنه ويتعين حتمه فيما قبضه البائع حتى لا يجوز ابداله ان بقيت اده معنى (قوله بشئ مما ذكر) أي من العيب والتخالف والاقالة أما الخيار فقد قدم بطلان ما فيه رشدي وسم قول المتن (لم تبطل الخ) سواء قبض المحتال المال أم لا اه معنى (قوله لتعلق الحق هنا الخ) ويؤخذ منه أن البائع في المسئلة الأولى أي فيما لو أحال المشتري البائع الخ لو أحال على من أحيل عليه لم تبطل لتعلق الحق بثالث وهو الوجه نهاية ومعنى وسم (قوله بعيب) أي أو نحوه مما مر (قوله ان قبض منه المحتال) هل ابرأه كقبضه اولاً لانه لم يغرم شيئاً ولم يفت عليه شيء بخلاف نظيره السابق اه سم واسه ظاهر عش الثاني أي عدم الرجوع مع ابراء وفي كلام المغني ما يدل عليه (قوله أي قنا) الى قول المتن وان كذب ما في بعض نسخ النهاية الذي كتب عليه الرشيدى وقال عش ان ما فيه هو المعتمد اه (قوله حيثئذ) أي حين البيع (قوله شهدت) الى قول المتن وان كذب ما في المغني الا ما أتبعه عليه (قوله أو أقامها العبد) قال في شرح العباب قال الجلال البلقيني لم يذكر واقرار العبد بالرق والقياس يقتضي تعيين اقامة البينة فحسب لان اقراره بالرق مكذب لبينته فلا يقيمها اه ونقل عن الاسنوى ما وافقه وعن السبكي والاذرعي ما يخالفه ويؤيد كلام الجلال والاسنوى امتناع سماعهما من المتبايعين اذا صرحا حين البيع بالملك فان تدرى يحكم بالملك نظير تصريح العبد بالملك اه سم بحذف (قوله وقد تصادق المتبايعان) كانه احتراماً لما اذا لم يتصادقا فلا يتوقف اقامتهما على البيع لا آخر للاحتياج اليها بدون ذلك للزوم استرقاق الحر اه سم (قوله ما اذا كان الخ) خبر ويحمل اقامتها الخ عبارة انغني وحمل اقامة العبد البينة اذا تصادق المتبايعان بعد بيعه لا آخر كصوره القاضى أبو الطيب اذا لا يتصور اقامته لها قبل بيعه لانه محكوم بحرية يتصادقهما وان لم يصدق المحتال فلا تسمع دعواه ولا بينته بانه عليه ان الرفعة وغيره ومثله شهادة الحسبة لانها انما تقام عند الحاجة ولا حاجة قبل البيع اه (قوله قد بيع الخ) أي مثلاً (قوله أو أحداً الثلاثة الخ) عطف على قوله العبد عبارة انغني ولا يتصور أن يقيم البينة بالحرية المتبايعان لانها ما كذباها بالمبايع كذا قالاه هنا وقال في آخر كتاب الدعوى انه لو باع شيئاً ثم ادعى أنه كان وقفاً عليه أو أنه باعه وهو لا يملكه ثم ملكه ان قال حين باعه هو ملكه لم تسمع دعواه ولا بينته وان لم يقل ذلك سمعت كما نص عليه في الام قال العراقيون وغلط الروباني من قال بخلافه انتهى ويمكن حمل ما هنا على ما هناك اه وفي بعض نسخ النهاية ما وافقه (قوله ولم يصرح) يصرح وجوعه للعبد أيضاً ولو فرض رجوعه لاحد الثلاثة فقط فله العبد اذا لفرق فتأمل اه سم ورشيدى (قوله قبل اقامتها) أي أو صرح بالملك لكنه ذكر تأويلاً

قبل الفسخ كقبضه فيه ما ذكره للمشتري مطالبة بمثل المحال به اه (قول المصنف لم تبطل على المذهب) نستثنى الردي بالفسخ بالخيار على ما تقدم عن الروض وشرحه وشيخنا الشهاب الرملى (قوله ان قبض منه المحتال) هل ابرأه كقبضه اولاً لانه لم يغرم شيئاً ولم يفت عليه شيء بخلاف نظيره السابق (قوله شهدت حسبة أو أقامها العبد) قال في شرح العباب قال الجلال البلقيني لم يذكر اقرار العبد بالرق والقياس يقتضي تعيين اقامة البينة فحسب لان اقراره بالرق مكذب لبينته فلا يقيمها هو اه قال غيره وسيأتى عن السبكي والاذرعي أنه لا فرق في شهادة الحسبة واقامة العبد البينة بين أن يتقدم منه اقرار بالرق أم لا لان العتق حق لله تعالى ثم قال لكن يوافق كلام الجلال قول الاسنوى لا يقيمها العبد لانه ان سكنت عن اقرار بالرق حين البيع صدق بلا بينة وان أقر به فهو مكذب للبينة صريحاً اه وعلى ذلك يخرج ما وقع السؤال عنه وهو شخص أقر بالرق لغيره ثم ادعى أنه اعتقه ثم أقيمت بينة أنه حر الاصل وأقول يؤيد كلام الاسنوى والجلال امتناع سماعهما من المتبايعين اذا صرحا حين البيع بالملك فان تصرى يحكم بالملك نظير تصريح العبد بالرق فليتأمل (قوله وقد تصادق) كانه احتراماً لما اذا لم يتصادقا فلا يتوقف اقامتهما على البيع الا آخر للاحتياج اليها بدون ذلك للزوم استرقاق الحر (قوله ولم يصرح) يصرح وجوعه للعبد أيضاً ولو فرض رجوعه لاحد الثلاثة فقط فله العبد اذا لفرق فتأمل اه (قوله قبل اقامتها) أي أو صرح بالملك لكنه ذكر تأويلاً كما في نظائره (قوله

للمشتري ان يبق والا فبدله
فان لم يقبضه امتنع عليه
قبضه (أو) أحال (البائع)
على المشتري (بالثمن فوجد
الردي) للمبيع بشئ مما ذكر
(لم تبطل) الخالة (على
المذهب) لتعلق الحق هنا
بثالث وهو الذي انتقل اليه
الثمن فلم يبطل حقه بفسخ
المتعاقدين ككلو تصرف
البائع في الثمن ثم رد عليه
المبيع بعيب لا يبطل تصرفه
وللمشتري الرجوع على
البائع ان قبض منه المحتال
لا قبله (ولو باع عبداً) أي
قنا ذكر أو أنش (وأحال
بثمنه) آخر على المشتري (ثم
اتفق المتبايعان والمحتال
على حريته) وقت البيع
(أو ثبتت) حريته حيثئذ
(بينة) شهدت حسبة أو
أقامها العبد وحمل اقامتها
في هذين وقد تصادق
المتبايعان على حريتهما اذا
كان قد بيع لا آخر لان هذا
وقت الاحتياج اليها أو أحد
الثلاثة ولم يصرح قبيل
اقامتها بانه مملوك

على الاصح من تناقض لهما في مواضع (بطلت) (٢٣٨) الحوالة) أي بان عدم انعقادها لانه بان أن لا يبيع فلا تخن وكذا كل ما يمنع صحة

البيع ككونه مملوكا كالغير
فبرد المحتال مأخوذا على
المشتري ويبقى حقه في ذمة
البائع كما كان (وان كذبهما
المحتال) في الحرية (ولا يثبت
حلفاء) أي لكل منهما
تحليفه وان لم يجتمعا على
الأوجه على (في العلم) بها
كسكن في لا يتعلق بالخالف
واذا حلف أحدهما فلا أثر
تحليفه على الأوجه أيضا
(ثم) بعد حلفه كذلك (ياخذ
المال من المشتري) لبقاء
الحوالة ثم بعد أخذ المال
منه لا قبله يرجع المشتري
على البائع كما اقتضاه كلامهما
لانه قضى دينه بأذنه الذي
تضمنته الحوالة فلا نظر
لقوله ظاهرا مني المحتال بما
أخذه مني وقال ابن الرفعة
انه الحق لانه وان لم ياذن
فيه لكنه يرجع بطريق
الظاهر ورد تعليقه بان
الكلام في الرجوع ظاهر
فيحت يلزم به الحاكم لاني
الرجوع بالظاهر أما إذا لم
يحلف بان سكل فيحلف
المشتري على الحرية وتبطل
بناء على الاصح أن اليمين
المردودة كالقرار (ولو)
أذن مدين لثانيه في القبض
من مدينه ثم قال المسحوق
عليه) وهو المدين الاذن
لم يصدر مني الا اني قلت
(وكنتسك لتقبض لي وقال
المستحق) وهو اللان بل
المصدر منك انك (أعانتني)

كما في نظائره سم ورشيدى عبارة المغنى ونحو الخلاف كما يحتمل الزركشي وغيره ما ذالم يذكر البائع تاويله فان
ذكره كان قال كنت أعنته ونسيت أو اشتبه على بعيره سمعت قطعا كظايره فيما لو قال لاشي على زيد ثم ادعى
عليه ديناه زاد النهاية وادعى أنه نسيت أو أطلع عليه بعد اه (قوله على الاصح) وقال الله منسج عبارة
أو أقامها القن أو أحد الثلاثة لم يصح قبل أقامتها بانه مملوك كما قاله في الدعوى واليمينات اذا طلقهما
هنا يجوز على ما ذكرناه ثم بطلت الحوالة الخ وهذا الجمل هو المعتمد اه عش (قوله أي لكل منهما تحليفه)
أما البائع فغرض انتفاعه في الثمن وأما المشتري فغرض دفع المطالبة اه نهاية (قوله فلا أثر
تحليفه الخ) خلافا لنهاية والمغنى تبع الشهاب الرملي لكن قل سم عن شرح الروض ما يوافق الشارح
(قوله لبقاء الحوالة) الى المتن في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وقال الى أما إذا (قوله ثم بعد أخذ المال الخ)
قضيته أنه يشترط الرجوع المشتري على البائع أخذ المحتال حقه من المشتري وعليه فلو أثر المحتال المشتري
لارجوعه على البائع وهو ظاهر اه عش (قوله أنه الحق) أي الرجوع عش (قوله لانه) أي البائع (قوله
وان لم ياذن) عبارة النهاية وان أذن ولعل المراد بالاول الاذن الصريح وبالأخرى الاذن الضمني (قوله لسكنه)
أي المشتري (قوله تعليقه) أي قوله لانه وان لم ياذن الخ (قوله لم يحلف) أي المحتال (قوله فيحلف المشتري) قال
في شرح الروض وظاهره أن البائع لا يحلف وقد بوجه بانه لا غرض له والأوجه أنه يحلف ويوجه به
ابن الرفعة صحة دعواه على المحتال من أن له اجبار من له عليه حق على قبضه على الصحيح فيحضره ويدعى عليه
استحقاق قبضه فيحكم ببطلان الحوالة بالحرية انتهى اه سم (قوله كالأقرار) أما إذا جعلناها كاليمين فلا إذا
لأفائدة في التحليف كما قاله ابن الرفعة اه مغنى وفيه تأمل (قوله ولو أذن مدين) الى الفرع في النهاية الا قوله
وظاهر كلامه الى أما إذا (قوله أو أحلتك بمائة مثالا على عمرو) هذا التصور قد حكم عليه في أول الباب بانه
كناية حيث قال تبع المال في شرح الروض تبعه بالقبض وغيره فان لم يقل بالدين في الاولى فكناية وحيث قد قوله
وكان وجه خروج هذا عن قاعدة ما كان مريحا في بابه لا يحل له لان هذا ليس صريحا عنده حتى يحتاج الى
التكليف في خروجه من القاعدة ثم نوزع فيما في شرح الروض من أنه كناية لكن هذا لا ينفع الشارح
كما لا يخفى باوافقه له فيسقط تأمل اه سم وقد قدعنا عن النهاية والمغنى اعتماد النزاع وأنه من الصريح

أي لكل منهما تحليفه) قال في شرح الروض أما البائع فغرض بقاء ملكه في الثمن وأما المشتري فغرض
دفع المطالبة اه فليتأمل قوله فغرض بقاء ملكه في الثمن مع أنه لا تخن بوجه لانه يدعى الحرية وما المانع
من أن يعزل تحليف البائع اياه بما سيأتي عن شرح الروض في توجيه حلف البائع اذا سكل المحتال ثم بلغني أن
شيخنا الشهاب الرملي أصح ما قيل في شرح الروض المذكور وهكذا فغرض انتفاعه بملكه في الثمن اه فليتأمل
المراد وقد يحمل على ما ذكرناه أخذا من توجيه حلف البائع الا في (قوله فلا أثر تحليفه على الأوجه)
هو الأوجه في شرح الروض من ترددنا عنه عن الاسنوي قال لان له حقا فان حلف بقيت الحوالة في حقه اه
لكن الأوجه عند شيخنا الشهاب الرملي أنه ليس له تحليفه لان خصوصيتهما واحدة اه (قوله فيحلف المشتري
الخ) قال في شرح الروض وظاهره أن البائع لا يحلف وقد بوجه بانه لا غرض له والأوجه أنه يحلف ويوجه
بما وجهه ابن الرفعة صحة دعواه على المحتال من أن له اجبار من له عليه حق على قبضه على الصحيح فيحضره ويدعى
عليه استحقاق قبضه فيحكم ببطلان الحوالة بالحرية اه (قوله أو أحلتك بمائة مثالا على عمرو) هذا التصور
قد حكم عليه في أول الباب بانه كناية حيث قال تبع المال في شرح الروض تبعه بالقبض وغيره فان لم يقل بالدين
في الاولى أي أهوى قوله كالحلتك على فلان بكذا بالدين الذي لك على اه فكناية فان قوله أحلتك بمائة مثالا
عمرو وكقوله أحلتك على فلان بكذا وقد حكم بان ذلك كناية كما ترى فكذا هذا الذي لا فرق بينهما لوجه كما لا يخفى
وحيث قد قوله وكان خروج هذا عن قاعدة ما كان مريحا في بابه لا يحل له لان هذا ليس صريحا عنده حتى
يحتاج الى التكليف في خروجه من القاعدة ثم نوزع فيما في شرح الروض من أنه كناية لكن هذا لا ينفع

فصار الحق لي (أو قال) المستحق عليه (أردت بقولي) قبض منه أو (أحلتك) بمائة مثالا على عمرو (أو كالة) بناء على
الاصح من صحة الوكالة وكون وجه خروج هذا عن قاعدة

ما كان صريحاً في بابه اختاره ومن ثم لم يحتمل صدق مدعى الحوالة قطعا كإياي (وقال المستحق بل أردت الحوالة صدق المستحق عليه بيمينه لان الأصل بقاء الحقين على ما كانا عليه مع كونه أعرف بيمينته وبعاقبه تندفع الحوالة (٢٣٩) وبأنكار الأثر الوكالة انغزل فيمتنع قبضه فان

كان قد قبض برئ الدافع له لانه وكيل أو محتل ويلزمه تسليم ما قبضه للحالف وحقه عليه باق أي الآن توجد فيه شروط الطفر أو التقاص كما هو ظاهر وان تلف المال في يده بلا تقصير لم يضمن لانه وكيل بزعم خصمه وليس له المطالبة بدينه لانه استوفاه بزعمه وقال البغوي وتبعه الخوارزمي يضمن لثبوت وكالت الوكيل اذا أخذ لنفسه يضمن وظاهر كلامه انه مع ضمانه لا يرجع وحيداً فكان هذا هو وجه قول الروض وان تلف بتقريب طالبه وبطل حقه أما اذا قال أحلتك بالمائة التي لك على علي عمرو فصدق المستحق بيمينه قطعاً لانه لا يحتل غير الحوالة وصورة المسئلة أن يتفق على الدين كما أفاده تعبيره بالمستحق عليه والمستحق فلو أنكر مدعى الوكالة الدين صدق بيمينه في المسئلة (وفي الصورة الثانية وجه) انه بصدق المستحق بيمينه بناء على الضعف انه لا تصح الوكالة بلفظ الحوالة لتناهما (وان) اختلافاً في أصل اللفظ الصادر كان (قال) المستحق عليه (أحلتك فقال) المستحق بل (وكنتي) أو في المراد

فتسكف النهاية في الخروج في محله وقد يجاب عن الشارح بان كلامه تسليمي لاحقيني (قوله ما كان صريحاً الخ) فان هذا صريح في الحوالة مع أنه هنا كناية في الوكالة اه سم (قوله كإياي) أي في قوله أما اذا قال الخ اه ع ش (قوله لان الأصل) الى المستحق في المغنى الا قوله أو التقاص وقوله وقال الى قوله أما اذا (قوله شروط الطفر أو التقاص) يتأمل فيه فان التقاص انما يكون في دينين متوافقين جنساً وقدرًا وصفة وما هنا دين للمحتال على المحيل وما قبضه المحتال من المحال عليه بتقدير كونه وكيلًا هو عين مملوكة للمحيل والعين والدين لا تقاص فيهما وشروط الطفر ان يتعذر أخذ المستحق ماله عند غيره كان يكون منكراً ولا يبيته وما هنا وان كان فيه دين للمحتال على المحيل لكن المحيل ليس منكراً فلم توجد فيه شروط الطفر ويمكن أن يجاب بحمل ما هنا على ملو تلف المقبوض من المحال عليه بتقصير من المحتال فيضمن بدله والبديل يجوز أن يكون من جنس دين المحتال وصفته فيقع فيه التقاص ويتقدر بعدم تلفه فيجوز أن يتعذر أخذ دين المحتال من المحيل بان لا يكون به دينه فيسكن أصل الدين فيجوز للمحتمل أن يأخذ بطريق الطفر اه ع ش عبارة المغنى ووجب تسليمه للحالف ان كان باقياً وبطلان ان كان تلفاً وحقه عليه باق فان تخشى امتناع الحالف من تسليم حقه له كان له في الباطن أخذ المال ويجوز الحالف لانه طفر بجنس حقه من مال الحالف وهو طالمه اه (قوله لا تقصير الخ) أي وان تلف معه بتقريب طالبه لانه صار ضامناً وبطل حقه لزعمه ما استيفاه اه مغنى (قوله فكان هذا وجه قول الروض الخ) في حل كلام الروض على هذا نظر لان هذا يقتضي ضمانه أبدالاً لانه سببه أخذه لنفسه وهو متحقق أبداً فكيف يوافق كلام الروض مع تفصيله بين التلف بالتقريب فلا يضمن والتلف بتقريب فيضمن فتأمل اه عبارة السيد عجمي قوله فكان هذا الخ أقول جرى عليه شارحه وجرى عليه المتأخرون من تلاميذه وهو مشكل فان الذي يحكيه الشيخان ونقل الرافعي تصحيحه عن جماعة في مسألة ما اذا كان باقياً أنه يلزمه تسليم ما قبضه وأن حقه باق كما جزم به في التحفة فليتأمل وليراجع كلام أصل الروضة فلعلى قول التحفة وكان الخ إشارة وتنبية على الوقف فيه لانه انما يظهر تحريجه على مقاله البغوي التي تقر بأنهما مرجوحة اه (قوله قول الروض الخ) تقدم عن المغنى مثله (قوله أما اذا قال الخ) عبارة المغنى بعد قول المتزوي في الصورة الثانية وجهه وحمل الخلاف اذا قال أحلتك بمائة على زيد ونحو ذلك أما اذا قال الخ (قوله وصورة المسئلة الخ) يعني مسألتين حيث يصدق المستحق عليه في الأولى منها قطعاً وفي الثانية على خلاف ومراعاة أن محل التفصيل من حيث الخلاف فيما اذا اتفق على أصل الدين أم لا أنكر مدعى الوكالة أصل الدين فهو المصدق في المسئلتين قطعاً وحيداً فكان الاصول أن يؤخر الشارح هذا عن قول المصنف وفي الصورة الثانية وجهه يقول عقب قوله في المسئلتين قطعاً اه رشدي (قوله اختلاف في أصل اللفظ الخ) ثم (قوله أو في المراد الخ) كان الانسب ذكرهما في حل ولو قال المستحق عليه الخ قول المتن (صدق الثاني بيمينه) في الأولى جزمنا في الثانية في الأصح اه مغنى (قوله لان الأصل) الى الفرع في المغنى (قوله وبأخذ حقه الخ) فان كان قد قبضه فله تأكيده بحقه لانه من جنس حقه وان تلف بالتقريب لم يضمن لانه وكيل وهو أمين أو بتقريب ضمن وتقاصا اه مغنى وفي سم عن الروض مثله (قوله ويرجع هذا) هل شرط الرجوع تقدم أخذ

الشارح كما لا يخفى لوافقته فيه فليتأمل (قوله ما كان صريحاً في بابه) فان هذا صريح في الحوالة مع أنه هنا كناية في الوكالة (قوله فكان هذا هو وجه قول الروض الخ) في حل كلام الروض على هذا نظر لان هذا يقتضي ضمانه أبدالاً لانه سببه أخذه لنفسه وهو متحقق أبداً فكيف يوافق كلام الروض مع تفصيله بين التلف بالتقريب فلا يضمن والتلف بتقريب فيضمن فتأمل اه (قوله تندفع الحوالة) قال في الروض فان كان قد قبضه من المحال عليه فله أخذه بحقه وان تلف بالتقريب لم يضمن أو بتقريب ضمن وتقاصا اه (قوله ويرجع هذا الخ) هل شرط الرجوع تقدم أخذ المستحق منه

من لفظ محتمل كاقبض أو أحلتك (صدق الثاني بيمينه) لان الأصل بقاء حقه في ذمه المستحق غلبه ويحالف المستحق تندفع الحوالة وبأخذ حقه من المستحق عليه

و يرجع هذا على المحال عليه ويظهر أن النزاع فيما ذكر عند افلاس المحال عليه * (فرع) * أفنى بعضهم فيمن أقر أن مدينه أحاله على
فلان فأنكر المدين الحوالة وحلف على نفيها (٢٤٠) بأنه لا يبرأ من الدين لأنه ان صدق فالدين باق بحاله وان كذب فقد أحال بينه وبين

حقه بمجده وحلفه وذلك
يقتضي الضمان ولا نظر
الى ان الدائن اعترف ببراعة
المدين لان اعترافه انما
صدر في مقابلة ما ثبت له على
فلان فاذا لم يثبت رجوع
الى حقه وقد نصر في الام
على هذا في نظير مسئلتنا
فقال فيما اذا أقر أحد
ابنين باخ وكذبه الآخر
لا يثبت الارث كما لو قال
اشتريت منك هذه الدار
بالبث وأنكر البائع لا
يستحق عليه الالف لأنه
انما أثبتناه في مقابلة ما ثبت
له ولم يثبت اه وفيه نظرا
أولا فلانه لا ينظر لانكار
المدين وانما النظر لقرار
المحال عليه وان كان اقراره
لا يقبل على المحيل فله
تفريعه أيضا ولا رجوع له
على المحتمل بشئ وان فرض
انه بان ان لا حوالة أو
لانكاره فلم تقع الادلة من
المحيل وحده وامانا نيافا
ذكر عن الام لا شاهد فيه
كما هو ظاهر لان المقر ذكر
المقابل في اقراره فكان
قرينة ظاهرة على انه انما
ذكر الالف ليأخذ بمقابلته
وهنا لم يذكر مقابلا وانما
حزم بتحول حقه من ذمة
المحيل الى ذمة المحال عليه
فلم يكن له رجوع الى مطالبة
المحيل لانه حيث لا يكون
مكذبا لنفسه صريحا

المستحق منه اه سم والظاهر لا ظهور لفرق بين ما هنا وما سبق فليراجع (قوله عند افلاس المحال عليه)
أى ونحوه (قوله بانه) و (قوله لانه) أى المدين (قوله فالدين) أى دين المقر المذكور (قوله أحال بينه) أى
أحال المدين بين المحال (قوله وذلك) أى الاحالة (قوله ما ثبت الخ) وهو ما في ذمة المحال عليه والانساب لما
ياتى ما يثبت (قوله له) أى المحتمل (قوله باخ) أى باخوة ثالث (قوله لا يثبت الارث) أى ظاهر العدم ثبوت
نسبه لعدم كون المقر حائزا أما في الباطن فيشارك المقر في حصته فعليه أن يشركه فيها بثلاثها ان كان المقر
صادقا كما ياتى (قوله كما لو قال الخ) لم يظهر لي وجه التشبيه فليتأمل (قوله وان كان الخ) غاية (قوله فله تفريعه)
أى المحيل تفريعه المحال عليه (قوله أيضا) أى كما أن للمحتمل تفريعه اه سم (قوله ولا رجوع له) أى
للمحال عليه (قوله وان فرض أنه بان الخ) قد يشمل ما اذا تصادق الثلاثة على عدم الحوالة وفي عدم الرجوع
حيث ذوقه ظاهرة فينبغي حمله على خصوص ما مر في الافتاء من انكار المدين الحوالة وحلفه على نفيها
فليراجع (قوله ولا ينكاره) عطف على قوله لا قرار المحال عليه (قوله فلم تقع الاحالة) رد لقول البعض السابق
وان كذب فقد أحال الخ (قوله وحده) أى بل ومن المحال عليه أيضا (قوله لا شاهد فيه كما هو ظاهر) محيل
تأمل بناء على ما تقر بأن المرجح في الحوالة أنه بايع دين بدين فكان معنى أحلتني على فلان بالمائة التي لي
عليك اشتريت منك المائة التي لك عليه بالمائة التي لي عليك والحكم بتحول الحق الى ذمة المحل عليه فرع
ثبوت الحوالة ولم يثبت اه سيد عمر أقول هذا وجه يؤيده بل يصرح به ما تقدم في شرح صدق المستحق
عليه من قوله وحقه عليه باق والله أعلم * (خاتمة) * قال في النهاية للمحتمل أن يحيل وأن يحتال من المحال عليه
على مدينه ولو أخرج جندى اقطاعه وأحال بعض الاجرة على المستأجر ثم مات تبين بطلان الاجارة فبما بعد موته
من المدة وبطلان الحوالة فيما يقابله وتصح الاجارة في المدة التي قبل موت المؤجر وتصح الحوالة بقدرها ولا
رجوع للمحال عليه بما قبضه المحتمل منه من ذلك ويبرأ المحيل منه ولو أقام بينة أن ذريعه الدائن أحال عليه فلانا
الغائب سمعت بيته وسقطت مطالبته فان لم يقيم بينة صدق غريمه بيمينه ولا يقضي بالبينة للغائب بانها
تثبت به الحوالة في حقه حتى لا يحتاج الى اقامة بينة بما اذا قدم على أحد وجهين رجحه ابن سريج لكن الوجه
القضاء بها كما هو احتمال عند ابن الصباغ وتابعه عليه صاحب البحر لانه اذا قدم يدعى على المحال عليه لا المحيل
وهو مقر له فلا حاجة الى اقامة البينة اه قال ع ش قوله مر اقطاعه أى ما يجعل له في مقابلة رقه المعين له في
مقابلة خدمته مثلا أما من انكسر له شئ من الجامكية ثم عوضه السلطان مثلا قطعة ارض يتفجع بها مدمعة معينة
في مقابلة ما تجمله فهو اجارة للارض فلا يفسخ بموته ولو أخرجها لغيره ثم أحال على الاجرة استمرت الحوالة
بحالها وقوله ر م ببعض الاجرة أى أدبكها وقوله من المدة أى ولو كان بهارز ع للمستأجر يبق الى أوان
الحصاد باجرة المثل اه

* (باب الضمان)

(قوله الشامل للكهالة) الى التنبيه في النهاية (قوله هو لغة) الى قوله والاختيار في المعنى الا قوله وأنه صلى الله
الى وأركان (قوله على التزام الدين الخ) أى الذى هو أحد شقي العقد أى الايجاب وسيأتى أنه يطلق على مجموع
الايجاب والقبول وهذا نظير ما مر أول البيع أنه يطلق على الشراء وعلى العقد المشتمل عليهم ما وهذا أولى
في حاشية الشيخ اه رشيدى عبارة ع ش قوله وعلى العقد المحصل الخ أى فالضمان يطلق على كل من الضمان
والانزو وهو الحاصل بالمصدر اه أقول يرجع هذا تعبيرهم هنا بالمحصل دون المشتمل وموافقة هذا لما مر آنفا
في الحوالة (قوله الدين) ولو منفعة اه ع ش أى كالمحل الملتزم في الذمة بالاجارة أو المساقاة قليوبى
(قوله والبدن الخ) ألوار بمعنى أو اه ع ش (قوله الا كفى الخ) أى بعد قوله ولا مغرقة في الاصح اه

(قوله فله تفريعه أيضا) أى كما ان للمحتمل تفريعه

* (باب الضمان)

* (باب الضمان) * الشامل للكهالة هو لغة الالتزام وشرا يطلق على التزام الدين والبدن والعين الا تى كل منها وعلى
العقد المحصل لذلك ويسمى ملتزم ذلك ضامنا وضامنا وضامنا وضامنا

كردى

وكفيل أو صير قال الماوردي
 سكن العرف خصص
 الضامن بالمال أي ومثله
 الضامن والجميل بالدية
 والزميم بالمال العظيم
 والكفيل بالنفس والصبير
 يعي الكل وأصله قبل
 الإجماع الخبر الصحيح الزعيم
 غارم وأنه صلى الله عليه وسلم
 تحمل عن رجل عشرة
 دنانير ويؤخذ منه مع
 قولهم أنه معروف الآتي
 أنه سنفق ويجهان محله في
 قادر عليه يأمن غائلته
 وأركان ضمان الذمة خمسة
 ضامن ومضمون ومضمو
 له ومضمون عنه وصيغة
 (شرط الضامن) ليصح
 ضمانه (الرشد) بالمعنى
 السابق في الجبر لا الصوم في
 قوله أو صبيان رشداً فإنه
 مجاز والاختيار كما يعلم مع صحة
 ضمان السكران من كلامه في
 الطلاق فلا يصح ضمان
 مجبور عليه بصياً أو جنون
 أو سفه ومكره ولو قنأ كره
 سيده ومرأول الجبر ما يعلم
 منه حكم آخر لا يفهم
 والمغمى عليه والنائم وإن
 من بذر بعد رشده ولم يحجر
 عليه من فسق في حكم
 الرشد وسيد كركم ضمان
 المكاتب قريياً فلا مرد على
 عبارته شيء بخلاف ما نورد
 ذلك كله عليها ثم قال كذا

كردي (قوله وكفيل الخ) وكافلاً وقبلاً اهـ مغنى (قوله بالمال) أي عينا كان أو دينا اهـ عش (قوله
 بالمال العظيم) ظاهره وإن كان دية اهـ عش (قوله والصبير يعي الكل) الانسب وعم الصبير للكل قال
 النهاية ومثله القبيل اهـ (قوله ويؤخذ منه) أي خبر التحمل (قوله في قادر عليه الخ) مفهومه أنه إذا
 فقد أحد الشرطين لا يسر وهل هو مباح حيث بدأ ومكره وفيه نظر والاقرب الأول عش وقليوبي (قوله
 غائلته) ومنها أن لا يكون مال المضمون عنه إذا ضمن بأذنه فيه شبهة سلم منها مال الضامن اهـ عش عبارة
 الرشدي قوله يأمن غائلته الظاهر أن الضمير فيه الضمان أي بأن يجد مرجعاً إذا غرم تطهير ما صرف في الخبر أول
 الحوالة فليراجع اهـ (قوله ضمان الذمة) لم أخرج العين اهـ سم بعبارة المغنى ضمان المال اهـ وعبارة
 عش انما قيد مر بالذمة لقوله بعد ويشترط في المضمون كونه ثابتاً بالخ والافك كونها خمسة لا يتقيد بذلك
 بل يجري في ضمان العين أيضاً لكن هذا ظاهر على ما سلكه المحلى من أن قوله ثابتاً الآتي صفة لنا المحذوف
 أما على ما سلكه الشارح مر أي والتحفة على أنه حذف ديناً ليعي الثابت العين والدين فلا يظهر هذا الجواب
 إلا أن يقال تسمي فاراد بضمان الذمة ما يشمل ضمان العين تغليبا اهـ (قوله وصيغة) وكلها تؤخذ من كلامه
 وبدأ بشرط الضامن فقال شرط الضامن فالحتمية ومغنى (قوله ليصح ضمانه) انما قيد به لأن الضامن اسم
 ذات والشروط لا تتعاق بالذوات وانما تتعلق بالأحكام وحيث رويت الحاشية كان المعنى ويشترط لصحة
 الضمان الرشد اهـ عش قول المتن (الرشد) أي ولو حكماً اهـ عش (قوله بالمعنى السابق الخ) وهو صلاح الدين
 والمال اهـ مغنى عبارة عش وهو عدم الحجر اهـ (قوله لا الصوم) وهو عدم تجر به الكذب من الصبي اهـ
 عش (قوله والاختيار) عطف على الرشد (قوله كما يعلم) أي اشتراط الاختيار (قوله مع صحة ضمان السكران)
 أي لا يتعدى (قوله فلا يصح ضمان مجبور عليه الخ) تفريع على اشتراط الرشد (قوله ومكره) تفريع
 على اشتراط الاختيار (قوله بصياً أو جنون الخ) في شرح مر ولو ادعى الضامن كونه صبياً أو مجنوناً وقت
 الضمان صدق بيمينه أن أمكن الصبا وعهد الجنون بخلاف ما لو ادعى ذلك بعد تزويج أمته أي مثلاً فإنه يصدق
 الزوج إذا لا نسكحة محتاطاً فيها غالباً لا محتاطاً في العقود فالظاهر وقوعها بشرطها وسكتوا عما لو ادعى أنه كان
 مجبوراً عليه بالسفاهة وقت الضمان والأوجه الحاقه بدعوى الصبا انتهى اهـ سم وقوله مر ولو ادعى إلى قوله
 وسكتوا في المغنى مثله قال عش قوله مر فإنه يصدق الزوج أي وإن أمكن الصبا وعهد الجنون وقوله مر
 محتاط الخ أي حال الإقدام عليه أو قوله مر والأوجه الحاقه بدعوى الصبا الأولى أن يقول الحاقه بدعوى
 الجنون لأن محل تصديق السفه في دعواه أن يعهده سفه ولا يكفي مجرد إمكانه بخلاف الصبا اهـ (قوله ومر
 أول الحجر الخ) قد يقال انما يفتى بذلك في دفع الاعتراض لو كان هذا المار في المتن اهـ سم (قوله لا يفهم)
 بضم الياء وكسر الهاء أي لا يفهم غيره بآشارة ولا كتابة بخلاف من له آشارة مفهومة ثم إن فهم اشارته كل أحد
 فصرح به وان اختص بفهمها الفطن فكناية ومنها الكتابة فإن احتفت بقرائن ألحقت بالضرر على
 ما اقتضاه كلامهم هنا وفيه نظر اهـ حج بالمعنى اهـ عش (قوله والمغمى الخ) عطف على آخر (قوله وإن
 من بذر الخ) عطف على ما يعلم الخ (قوله ومن فسق الخ) عطف على من بذر الخ (قوله في حكم الرشيد) خبران
 (قوله وسيد كركم الخ) أي في عموم قوله وضمان عبده اهـ عش (قوله إن أورد ذلك الخ) أقره المغنى عبارته
 * (تنبيه) * برده على طر هذه العبارة المكره والمكاتب إذا ضمن بغير إذن سيده والاخرس الذي لا تفهم اشارته
 ولا يحسن الكتابة والنائم فأنهم رشداً ولا يصح ضمانهم وعلى عكسها السكران المتعدى بسكره ومن سفه بعد

(قوله ويؤخذ منه مع قولهم) فيه تأمل (قوله وأركان ضمان الذمة) لم أخرج العين (قول المصنف) الرشد أي
 ولو حكماً (قوله بصياً أو جنون أو سفه) في شرح مر ولو ادعى الضامن كونه صبياً أو مجنوناً وقت الضمان صدق
 بيمينه أن أمكن الصبا وعهد الجنون بخلاف ما لو ادعى ذلك بعد تزويج أمته فإنه يصدق الزوج وسكتوا عما لو ادعى
 أنه كان مجبوراً عليه بالسفاهة وقت الضمان والأوجه الحاقه بدعوى الصبا ويحتمل أن يقال أقدمه على الضمان
 متضمن لدعواه الرشد فلا يصدق في دعواه أنه كان سفهياً بخلاف الصبا اهـ (قوله ومرأول الجبر الخ) قد يقال

ينبغي له أن يزيد الاختيار وأهلية التبرع وصحة العبارة * (تنبيه) * وقع لهم هنا ما يقتضي أن كتابة الآخر المنضم اليها قرأتين تشعير بالضممان صريحة وان كان له إشارة مفهومة وفيه نظر ظاهر لا طلاقهم أن كتابته كتابة وإقوله هم الكتابة لا تنقلب إلى الصريح بالقرأتين وان كثرت كانت بائن محرمة على أبدال التحليلين وعلى ما اقتضاه كلامهم ما فهل يختص ذلك بالضممان أو يعم كل عقد وحل ويقتيد به إذا ما أطلقوه ثم للنظر فيه بحال والاول بعيد المعنى لان الضمان عقد غرر وغير محتاج اليه فلا يناسب جعل تلك الكتابة صريحة فيه دون غيره والثاني بعيد من كلامهم (وضمنان فيجوز عليه بفلاس كشرائه) بئس في ذمته فيصح كضمان مريض نعم ان استغرق الدين مال المريض وقضى به بأن بطلان ضمانه بخلاف ما لو حدث له مال أو أرى واطلاق من أطلق البطلان عند الاستغراق يتعين حله على ذلك ولو أقر بدين مستغرق قدم على الضمان وان تأخر عنه وضممانه من رأس المال الا عن معسر أو حيث لا رجوع من الثالث (وضمنان عبد) أي قن ولو مكاتباً (بغير إذن سيده باطل في الاصح) وان أذن له في التجارة وانما صحلح أمة بحال في ذمته بلا إذن لانه قد مضى اليه نحو وعشرين ثم بهنج ضمان مكاتب سيده ومبعض عنه

رشد ولم يحجر عليه والافسق فانهم يصح ضمانهم وليسوا برشداً فلو عبر بأهلية التبرع والاختيار لسلم من ذلك اه (قوله ان يزيد الاختيار) أي يخرج المكره (وأهلية التبرع) أي يخرج السفه والمكاتب و (صحة العبارة) أي يخرج نحو النائم والصغير والمجنون اه سم (قوله ما يقتضي أن كتابة الآخر من غير الروض بما يقتضي ذلك واستظهره شيخ الاسلام فقال في شرحه وقضية كلامه كاصوله أن كتابة الناطق كتابة وكتابة الآخر من القرينة صريحة وهو ظاهر انتهى اه سم (قوله وان كان له إشارة مفهومة) وقد توجه ذلك بأن حاله حال ضرورة فلا يقاس حكمه بغيره وبأن الكتابة منه والحال ما ذكر أقوى في الدلالة من الإشارة المحكوم بصراحته بل يكاد ان تكون عند التأمل الصادق من جملة الإشارة ولا ينافيه إطلاقهم أن كتابته كتابة لانه يقبل التقييد ولان هذا هو الاصل فيها فذكره كغيره ولا قولهم الكناية لا تنقلب إلخ لما تقر بأن حاله حال ضرورة فلا يقاس بما ذكر في غيره فليتأمل حق التأمل اه سيد عمر (قوله ويقتيد بهنجا) أي بما اقتضاه كلامهم هنا (قوله ثم) أي في الطلاق (قوله للنظر فيه بحال) والثاني أقرب وان قال الشارح انه بعيد من كلامهم اذ لا يظهر نوجبه ما ذكره من البعد الا بعدم ذكرهم له في غير الضمان وقد يكون الحامل عليه أنهم انما نسبوا له في هذا الباب بخصوصه لوقوع نازله فيه أو جبت التخصيص بذكره ومثل هذا يقع كثيراً في صنيعهم للمتبع ثم رأيت في أصل الروضة بعد ذكر حكم ضمان الآخر من مائنه ولو ضمن بالكتابة فوجهان سواء أحسن الإشارة أم لا أحسنهما الصحة وذلك عند القرينة المشعرة ويجري الوجهان في الناطق في سائر التصرفات انتهى فافهم قوله وفي سائر الخ أن ما ذكره في كتابة الآخر ليس خاصاً بضمانه اه سيد عمر (قوله بئس) أي قوله بخلافه في النهاية الا قوله واطلاق إلى ولو أقر وقوله وان تأخر عنه (قوله فيه ص) أي ويطلب بما ضمنه اذا انقلب عنه الحجر وأيسر اه معنى (قوله كضمان مريض) أي مرض الموت اه سم فانه يصح ظاهراً أخذاً من قوله نعم ان استغرق الخ اه ع ش (قوله ان استغرق الدين) أي الذي على المريض (قوله وقضى) أي الدين (به) أي بمال المريض بان دفع لأرباب الديون اه ع ش (قوله لو حدث الخ) أي بعد قضاء الدين جميعه أو قبله وزاد الحادث كلاً أو بعضاً عن دينه (قوله واطلاق من الخ) مبشداً (قوله يتعين الخ) خبره (قوله ولو أقر) أي المريض و (قوله قدم) أي الدين المقر به و (قوله وان تأخر عنه) أي تأخر الإقرار به عن الضمان وهذا شامل لما تأخر سبب لزومه عن الضمان كما لو ضمن في أول المحرم ثم أقر بانه اشتري من زيد سلعة في صغر ولم يؤدئها وينبغي أن يقال في هذه باستواء الدينين لانه حين ضمن وقع ضمانه كحماض مستوفياً للشروط اه ع ش (قوله وضمنانه) أي المريض و (قوله الا عن معسر) أي استمر اعساره إلى ما بعد الموت أما اذا أيسر وأمكن أخذ المال منه فيتبين أن ضمانه من رأس المال اه ع ش (قوله لا رجوع) بان ضمن بغير إذن اه ع ش (قوله قد تضطر اليه) أي الخلع ولا ضرورة إلى الضمان اه معنى (قوله نحو وعشرين) أي ومع ذلك انما تطلب بعد العتق واليسار اه ع ش (قوله ضمان مكاتب سيده) بخلاف غير المكاتب لا يصح ضمانه لسيده لانه يؤدي من كسبه وهو لسيده فهو كالروض من المستحق لنفسه معنى ونهاية قال سم بعد ذكر ذلك عن الروض وشرحه وسكت عن ضمان المكاتب ما على سيده لا جني وهو داخل في قوله وضمنان عبداً أي قن ولو مكاتباً الخ اه وسياقياً انما يفيد ذلك في دفع الاعتراض لو كان هذا المار في المتن (قوله وأهلية التبرع) أي يخرج السفه والمكاتب وقوله وصحة العبارة أي يخرج نحو النائم والصغير والمجنون (قوله ما يقتضي أن كتابة الآخر من غير الروض بما يقتضي ذلك واستظهره شيخ الاسلام فقال في شرحه وقضية كلامه كاصوله أن كتابة الناطق كتابة وكتابة الآخر من القرينة صريحة وهو ظاهر اه (قوله ما أطلقوه) أي بان يحمل على غير الكتابة مع القرينة (قوله مريض) أي مرض الموت (قوله وان تأخر) ظاهره تأخر الوجوب (قوله ضمان مكاتب سيده) أي كما بحثه في شرح الروض بخلاف غير المكاتب لا يصح ضمانه لسيده كما صرح به في الروض قال في شرحه لانه يؤدي من كسبه وهو لسيده فهو كالروض من المستحق لنفسه اه وسكت عن ضمان المكاتب ما على سيده

عنه أن المبعوض كالمكاتب في صحة الضمان للسيدة (قوله في نوبته بغير إذن) لو ادعى المبعوض أن ضمانه بغير
 الإذن كان في نوبته السيد فينبغي تصديقه عند الاحتمال كالمكاتب الضامن الصباو يمكن سم على ج ه
 ع ش (قوله بغير إذن) راجع للمكاتب أيضا (قوله في نوبته السيد) أي إذا لم يكن بينهما ما يباية ثم
 إذا أذن السيد في نوبته فهل يكون ما يؤديه من الكسب الواقع في نوبته السيد دون العبد أو من كسبه مطلقا
 فيه نظر والأقرب الأول اه ع ش وقابلي الثاني أميل ويأتي عن السيد عمر آتفاها هو ظاهر فيه (قوله
 بينه) أي ضمان المبعوض في نوبته السيد بلا إذن حيث لا يصح (قوله حيثئذ) أي حين إذا كان الشراء في نوبته
 السيد بغير إذن (قوله على وجه التبرع) أي والشراء ليس كذلك (قوله صحة هبة حيثئذ) أي هبة
 المبعوض شيئا من ماله في نوبته السيد بغير إذنه اه ع ش (قوله قلت يفرق) أي بين الهبة والضمان اه
 ع ش (قوله قلت يفرق الخ) ويمكن أن يفرق بين الضمان والهبة بان الضمان يتوحد إلى كسبه بعد
 الضمان وكسبه بعد الضمان حق للسيد فاعتبر إذنه والهبة تصرف في المال ملكه فلا مانع ويتفرع على
 الفرق المذكور أنه لو ضمن في عين من أعيان ماله في نوبته سيده بغير إذنه صح وهو واضح باعتبار ما سياتي في
 قول الشارح تنبيهه على الخ اه سيد عمر (قوله بان التزام الذمة الخ) أي بخلاف الهبة فإنها ليست فيها
 الالتزام (قوله بأنه) أي المبعوض (قوله يدخل) من الإدخال (قوله جابرا) أي جابر المرافقة في مقابلة
 اه كردى (قوله بخلافه في الضمان) أي بخلاف المبعوض إذا ضمن (قوله وهو) أي فرق ابن الرفعة (قوله
 ما ذكر الخ) وهو التزام الذمة (قوله وببحث ابن الرفعة) إلى قوله وببحث في المغنى عبارة والموقوف
 لا يصح منه بغير إذن كما قاله ابن الرفعة فإن ضمن باذن مالك المنفعة صح لانه ساط الخ اه فلا راجع (قوله
 وببحث غيره) أي هذه النهاية (قوله باذن الموقوف عليه) ظاهره وان لم يكن له النظر ولم ياذن الناظر فليتنامل
 اه سم (قوله ووجه الخ) يؤخذ من هذا التوجيه أنه لو أذن على أن لا يؤدي من كسبه لم يصح الضمان
 لعدم فائده لانه لا يتوقع عتقه ليؤدي بعده لا متناعه وقد منع من الادعاء من كسبه اه سم (قوله من صحته
 من الموصى بمنفعته الخ) عبارة النهاية والمغنى وسم والموصى بمنفعته دون رقبته أو بالعكس كالقن كما
 استظهره في المطلب لكن الأوجه كما أفاده الواو والرحمة الله تعالى اعتبار أنهما إذا التعلق بكسبه شامل
 للمعتاد منه والناذر فإن أذن فيه مالك الرقبة فقط صح وتعلق بكسبه النادر أو مالك المنفعة فقط صح وتعلق
 بالمعتاد اه قال ع ش قوله والموصى بمنفعته الخ ظاهره أنه لا فرق بين المؤقتة وغيره أي ينبغي تقييده بغير
 المؤقتة وأما هي فإن ضمن باذن مالك الرقبة تعلق بالأكساب النادرة مدة الوصية بالمنفعة وبالأكساب مطلقا
 بعد فراغ المدة وان ضمن باذن مالك المنفعة بالوصية أدى من المعتادة ببقية المدة دون ما بعد هذا فلا يؤدي
 من المعتادة ولا غيرها وقوله اعتبار أنهما أي ليتعلق الضمان بالكسب مطلقا معتادا أو نادرا كما يعلم مما
 لا جني وهو داخل في قوله وضمان عبد أي قن ولو مكاتب الخ (قوله في نوبته بغير إذن) لو ادعى المبعوض أن
 ضمانه بغير الإذن كان في نوبته السيد فينبغي تصديقه عند الاحتمال كالمكاتب الضامن الصبا عند الضمان
 وأمكن قوله وببحث غيره صحته باذن الموقوف عليه) ظاهره وان لم يكن له النظر ولم ياذن الناظر فليتنامل
 وقوله لا متى انتقل الوقف لغيره بطل الضمان ويحتمل أن لا يبطل كالموصى من عبد باذن سيده ثم باعه أو
 مات السيد فانتقل الملك للورثة فان ظاهر كلامهم أنه لا يبطل الضمان فليتنامل وإذا قلنا لا يبطل فهل يتعلق
 بكسبه لانه لما تعلق به قبل استمر أو ينقطع التعلق بكسبه وفائدة بقاء الضمان على هذا أنه قد يتبرع عنه أحد
 بالوقف فيه نظر (قوله ووجه الخ) يؤخذ من هذا التوجيه أنه لو أذن له على أن لا يؤدي من كسبه لم يصح
 الضمان لعدم فائده لانه لا يتوقع عتقه ليؤدي بعده لا متناعه وقد منع من الادعاء من كسبه (قوله باذن
 الموصى له) ينبغي أن يقال يصح باذن الموصى له ومالك الرقبة أو أحدهما فان ادعا تعلق الضمان بكسبه
 المعتاد والناذر أو أحدهما فان كان الموصى له تعلق بالمعتاد أو مالك الرقبة تعلق بالناذر فليتنامل ولا ينافي
 ذلك توقف ضمان المشيئة على إذن الشرى يكن أو الشرى كماله لغير مال كل هنالك فلا راجع ثم رأيت

في نوبته بغير إذن بخلافه
 في نوبته السيد ويفرق بينه
 وبين صحة شرائه لنفسه
 حيثئذ بان الضمان فيه
 التزام مال في الذمة على وجه
 التبرع وهو ليس من أهله
 حيثئذ فان قلت ظاهر
 كلامهم صحة هبة حيثئذ
 قلت يفرق بان التزام الذمة
 على وجه التبرع محاط له
 لان فيه غرر فاشتراط له
 عدم حجر بالكتابة لا يكون
 ذلك الا بالنوبة لا غير ثم
 رأيت ابن الرفعة فرق بأنه
 في الشراء يدخل في ملكه
 ناجزا جابرا بخلافه في الضمان
 وهو موافق لقولي على
 وجه التبرع لكنه يقتضى
 بطلان هبته حيثئذ وليس
 بالواضح فتعين أن يضاف
 الفرق ما ذكرته مما يخرج
 نحو الهبة فتأمل وببحث ابن
 الرفعة عدم صحة ضمان
 القن الموقوف جزما بناء
 على المشهور انه لا يصح عتقه
 وببحث غيره صحته باذن
 الموقوف عليه ووجه بان
 اذنه يسلط على التعلق بكسبه
 المستحق له وهو قياس
 الأوجه من صحته من الموصى
 بمنفعته باذن الموصى له

يأتي اه (قوله وعليه) أي بعث الغير (قوله بطل الضمان) ويحتمل عدم البطلان وهو الاقرب بشرح مر
 اه سم قال الرشدي قوله مر ويحتمل عدم البطلان الخ وفي نسخة مائه وعليه فالوجه بطلانه اذا انتقل
 الوقف لغيره انتهى اه وقال ع ش قوله وهو الاقرب وقد يشكك بما تقدم في الحواله في مالو آجر الجندی
 أقضاه وأحال بعض الاجرة ثم مات قبل ان قضاء المدة حيث قبل ثم بطلان الحواله على ما زاد على ما استقر في
 حياته وبما ياتي في الوقف من أن البطلان الاول اذا آجر وشروطه النظر مدة استحقاقه من بطلان الاجارة بموته
 ومن ثم حزم ج بالبطلان الا أن يجاب الخ وعلى ما قاله الشارح مر فينبغي أن لا يدفع شيئا من ذلك الا باذن من
 انتقل اليه لان الحق صار له وحده امتنع من انتقل اليه الوقف بالاذن بعد ذلك اه (قوله بعد علمه) أي السيد سكنت عن
 علم العبد بذلك ولا يبعد اعتباره اه سم عبارة ع ش قوله مر ولا بد من علم السيد الخ أي والعبد اه ج أي
 وسواء عين السيد للاداء جهة من ماله خاصة أولا اه ولعله رجح ضمير علمه الى كل من السيد والقفن أقول
 ويأتي في الشرح اشتراط كون المضمون معلوما للضامن وهو شامل للعبد أيضا (قوله الا حتى اشتراطها)
 نعم سببي للمعرفة (قوله معتبرة الخ) خبرها (قوله اشترطها منها) خبر والذي الخ (قوله ولو ما على
 سيده) غاية للمتن (قوله اذا لم يحذور) أي بخلاف ضمانه لسيدته فلا يصح لما تقدم من المحذور ونعم يصح ضمان
 المكاتب لسيدته كما مر ويأتي وكذا البعض كما ياتي (قوله ولا يلزمه) الى المتن في النهاية والمغني (قوله واذا أدى
 بعد الخ) أي والمضمون عنه غير سيده اه ع ش (قوله فالرجوع له) عبارة الروض وشرحه أي والمغني لو أدى
 العبد الضامن ماضنه عن الاجنبي بالاذن منه ومن سيده بعد العتق فحق الرجوع له أو قبل عتقه فحق الرجوع
 لسيدته أو أدى ماضنه عن السيد فالرجوع له وان أداه بعد عتقه الخ فانظر بهذا اطلاق الشارح مع
 قوله ولو ما على سيده وينبغي الرجوع على السيد فيما اذا أدى البعض ذوا المهايأة أو المكاتب ثم عتق ماضنه
 عنه اه سم (قوله له) أي للعبد ولو ضمن السيد ديننا وجب على سيده بمعاملة صح ولا رجوع له عليه ولا يصح
 ضمانه لعبدته ان لم يكن ماذناله في معاملة ثبت عليه بهادين ولا ضمان القن لسيدته مالم يكن مكاتبا في ما يظهر
 اه نهاية قال ع ش قوله مر بمعاملة خرج به ديون الاتلاف فتعاقب برقبته فلا يصح ضمانها (قوله لعبدته)
 أي بان ضمن ما على عبده لغيره اه وقوله مر مالم يكن مكاتبا قال سم والمبعض كالمكاتب ان لم يكن أولى
 منه في ذلك لانه تلك ببعضه الخ فلم يوجد المعنى الذي لاجله امتنع ضمان كامل الرقبه اه (قوله بخلافه قبله)
 أي بخلاف أدائه قبل العتق فالرجوع للسيد اه ع ش (قوله في اذنه في الضمان) عبارة شرح الروض
 وكلام الاصل يدل على أن تعيين جهة الاداء انما تؤثر اذا اتصل بالاذن وهو ظاهر كذا قاله الاسنوي انتهى
 اه سم عبارة ع ش قال ج في اذنه في الضمان لا بعده الخ وينبغي أن مثل ذلك ماله عين جهة بعد الاذن

التفصيل المذكور في الموصي بمنفعته منقول لابن شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله (قوله بطل الضمان)
 ويحتمل عدم البطلان وهو الاقرب بشرح مر (قوله بعد علمه) أي السيد سكنت عن علم العبد بذلك ولا
 يبعد صحة ضمان البعض له وان لم تكن مهايأة لانه تلك ببعضه الخ فلم يوجد المعنى الذي لاجله امتنع ضمان
 كامل الرقبه وقد قال في شرح الروض ان قضية التعليل وكلامه أي الروض الا في صحة ضمان المكاتب
 لسيدته وأنه الظاهر اه والمبعض كالمكاتب ان لم يكن أولى منه في ذلك لكن هل يشترط اذن السيد لهما
 في ذلك اذا كان ضمان البعض في غير نوبة نفسه كما يشترط في تير هذه الصورة وقد يتعلق غرضه بعدم تعلق
 دينه بدمتهما أولا لانه لا ضرر عليه فيه نظر وقد يقال البعض في نوبة نفسه كالحر (قوله فالرجوع له) عبارة
 الروض وشرحه لو أدى العبد الضامن ماضنه عن الاجنبي بالاذن منه ومن سيده بعد العتق فحق الرجوع له
 أو قبل عتقه فحق الرجوع لسيدته أو أدى ماضنه عن السيد فالرجوع له وان أداه بعد عتقه الخ اه فانظر
 بهذا اطلاق الشارح مع قوله ولو ما على سيده وينبغي الرجوع على السيد فيما اذا أدى البعض ذوا المهايأة
 أو المكاتب ثم عتق ماضنه عنه (قوله في اذنه في الضمان الخ) عبارة شرح الروض وكلام الاصل يدل

وعليه ينبغي أن يقال متى
 انتقل الوقف لغيره بطل
 الضمان (ويصح) ضمان
 القن (بأذنه) أي السيد
 بعد علمه بقدر ما يضمن لان
 التعلق بماله وهل معرفة
 المضمون له الا حتى اشتراطها
 معتبرة من السيد أو من
 العبد والذي يتجه اشتراطها
 من مالان كلاهما مطالب
 ويأتي ان وجه اشتراطها
 اختلاف الناس في المطالبة
 تشديدا وضده والمطالبة هنا
 لهما فاتجه اشتراط علمها
 به ولو ما على سيده اذا لم يحذور
 ولا يلزمه امثال أمر السيد
 له به اذا تسلط له على ذمته
 بخلاف بقية الاستخدامات
 واذا أدى بعد العتق
 فالرجوع له لانه أدى ماله
 بخلافه قبله (فان عين) في
 اذنه في الضمان لا بعده اذا
 لا يعتبر تعيينه حيث كاهو
 ظاهر (للاذراء كسبه أو

غيره) كمال التجارة (قضى منه) عملا بتعيينه نعم ان لم يفسد مال التجارة ولو تعلق دين به (٢١٥) لتقدمه على الضمان مالم يحجر عليه القاضي

للم يتعلق به الضمان
أصلا تتبع القن بالباقي اذا
عق كاعتمده السبكي لان
التعيين قصر الطمع عن
تعلقه بالسبب الذي
اعتمده ابن الرفعة (والا)
يعين في اذنه للدعاء جهة
(فلاصح انه ان كان مأذونا
له في التجارة تعلق) غرم
الضمان (بما في يده) ربحا
ورأس مال (وما يكسبه بعد
الاذن والا) يكن مأذونا
فيها (ف) لا تعلق اذا (ربح)
يكسبه (بعد الاذن كونه
النكاح الواجبة باذنه في
الصورتين نعم هذه لا تتعلق
الا بكسبه بعد النكاح لانها
لا تجب الا به بخلاف المضمون
به فانه ثابت حال الاذن
فاندفع قول جمع بالتسوية
بينهما * (تنبيه) * يعلم مما
مر في الرهن صحة ضمانت
مالك على زيد في رقية عبدي
هذا أو في هذه العين فيتعلق
بها لا غير (والاصح اشتراط
معرفة) الضامن لعين
(المضمون له) وهو صاحب
الدين دون مجرد نسبه فلا
يكفي ذلك لتفاوت الناس في
المطالبة تشديدا وتسهيلا
ولامعرفة وكيله كما أفتى به
ابن عبد السلام وغيره
والتعلييل مصرح به لانه قد
يعزله فافتاء ابن الصلاح
بالاكتفاء بمجرد قسمته لان
أحكام العقد تتعلق به
ضعيفون بالغ الاخرى
في الانتصار له (و) الاصح

وقبل الضمان كما يشعر به قوله لا بعده اه (قوله كمال التجارة) وغيره من أموال السيد نهاية ومعنى (قوله
عملا) الى قول المتن والاصح في النهاية (قوله نعم الى الخ) عبارة المغنى وفي سم عن الكثر نحو هاتم
ان قال له اضمن في مال التجارة وعليه دين ويحجر القاضي عليه باستدعاء الغرماء لم يؤد ما في يده لان تعلق
حق الغرماء سابق اما اذا لم يحجر عليه فيتعلق بالفاضل عن حقوق الغرماء رعايه الجانبين اه (قوله ان لم يفسد
مال التجارة) أي فيما اذا عينه للدعاء اه سم (قوله مال التجارة) عبارة النهاية ما عينه اه أي من غير
الكسب وسواء عينه من أموال التجارة أو غيرها ع ش (قوله لتقدمه على الضمان) أي أم لو لم يفسد
الدين بعد ان ضمان لم يبطل تعيين السيد لان ضمانه بعد تعيين السيد يصير ما عينه السيد مستحقا لتوفية حق
المضمون له منه فلا تعلق الدين لا بما زاد اه ع ش (قوله مالم يحجر عليه القاضي) أي مطلقا قبل الضمان
أو بعده فهو قيد لا اعتبار بتقدم الدين على الضمان اه ع ش وقوله أو بعده ينبغي تقييده بأخذ ما مر منه
آذنه بالزوم الدين قبل الضمان (قوله والا لم يتعلق به الضمان) أي وان يحجر عليه القاضي فلا يتعلق بما عينه
السيد من الضمان مطلقا اه ع ش وينبغي تقييده بما مر منه بسبق لزوم الدين على عقد الضمان (قوله
اتباع القن الخ) جواب ان لم يفسد الخ (قوله لان التعيين) أي تعيين مال التجارة ومثله تعيين سائر أموال السيد
اه ع ش (قوله الذي اعتمده) أي التعلق بالكسب (قوله والا يعين الخ) أي بان قال اضمن ولم يزد على ذلك
أو قال اضمن وأدوم يعين جهة للدعاء وبقي مالو أذن له في الضمان وعين واحدة من جهتين كان قال إذا ما من
كسبك أو من مال التجارة والاقرب أنه يصح ويختار العبد في دفع مما شاء ولو أذن السيد للمبعض في نوبته
فانخر الضمان حتى دخلت نوبة المبعض وانقضت ثم دخلت نوبة السيد فالأقرب أنه لا يحتاج الى اذن جديد
لان اذنه مطلق فيحصل على ما يتوقف تصرفه فيه على اذنه وهو شامل لجميع النوب اه ع ش (قوله غرم
الضمان) الى قوله فاندفع في المغنى (قوله ربحا) ولو قد ربحا خلافا لما في العباب حيث قيد بالحادث سم على
منهج اه ع ش (قوله الا بما يكسبه الخ) أي سواء كان أي الاكتساب معتادا أم نادرا اه نهاية قال ع ش
فلو استخدمه السيد في هذه الحالة هل يجب عليه له أجرة أم لا فيه نظر وقياس ما في النكاح من أنه اذا تزوج
بأذنه واستخدمه من وجوب أجرته عليه أنه هنا كذلك اه ع ش (قوله كونه النكاح) عبارة المغنى كافي
المهر اه وعبارة الجعيري على المنهج عبر بها أي بمؤن النكاح مع أن كلامه في المهر فقط إشارة الى أن مثله
باقي المؤن من نفقة وكسوة وغيرهما اه (قوله في الصورتين) أي فيما قبل الا وما بعدها (قوله بعد النكاح)
أي وبعد الوجوب ولو عبر به لكان أولى اه ع ش (قوله فيتعلق به الخ) أي بالرقبة أو العين فلو فانت
الرقبة أو العين فانت الضمان اه ع ش (قوله فلا يكتفى بذلك) أي مجرد نسبه أي معرفته وظاهره وان اشتهر
بذلك شهرة تامة كساداتنا الوفاية ولو قيل بالاكتفاء بذلك لم يكن بعيدا لان من اشتهر بما ذكر يعرف حاله
أكثر مما يدرك منه بمجرد المشاهدة اه ع ش (قوله لتفاوت الناس الخ) تعليل لما في المتن (قوله ولا معرفة
وكيله الخ) خلافا للنهاية والمغنى (قوله كما أفتى به الخ) أي بعدم كفاية معرفة وكيله (قوله لانه الخ) اعمل الاولى
العطف (قوله فافتاء ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية والمغنى قال سم أفتى به أيضا شيخنا الشهاب الرملي
واعتمده في العباب فقال ومعرفة الضامن له أولو كيله قال الشارح في شرحه أولو كيله فيما اذا ضمن لسفيه
أوصي أو مجنون ومن ثم قال السبكي لا يشترط في المضمون له الآن يكون من أهل الاستحقاق فخرج الجمل
والميت انتهى اه (قوله وبه يعلم أنه لا يؤثر رده) عبارة سم على منهج لكنه يرتد رده اه والاقرب
على أن تعيين جهة الاداء انما يؤثر اذا اتصل بالاذن وهو ظاهر كما قاله الاسنوي اه (قوله ان لم يفسد مال
التجارة) أي فيما اذا عينه للدعاء (قوله مالم يحجر عليه القاضي الخ) عبارة الاسنوي البكري في كثره ومحل
ما سبق في المأذون ان لم يكن عليه دين فان كانت تعلق بما فضل عنها ولو حجر عليه باستدعاء الغرماء لم يتعلق بما
في يده اه (قوله فافتاء ابن الصلاح الخ) أفتى به أيضا شيخنا الشهاب الرملي واعتمده في العباب فقال ومعرفة
الضامن له أولو كيله قال الشارح في شرحه أولو كيله فيما اذا ضمن لسفيه أوصي أو مجنون ومن ثم قال السبكي
(انه لا يشترط قبوله و) لا (رضاه) لان الضمان محض التزام لا معاوضة فيه وبه يعلم انه لا يؤثر رده فنقل الزركشي عن المحامي تائيد انما يأتي

على الضعيف انه يشترط
رضاء والفرق بينهما
الوكيل ظاهر (ولا يشترط
رضا المضمون عنه قطعا)
جواز أداء دين الغير بغير
إذنه فالترامه أولى وقبيل
وجه لم يعبث به لشذوذه (ولا
معرفة) حيا كان أو ميتا
(في الأصح) كرضاء ولان
ضممانه معروف مع هو
يفعل مع أهله وغير أهله
نعم يشترط كونه مدينا كما
أفاده قوله (ويشترط في
المضمون كونه) أشار بحذف
دينه هنا وذكره في الرهن
إلى شبهة للعين المضمونة
ومنها الزكاة بعد التمكن
والعمل الملتزم في الذمة
بالإجارة أو المساقاة (نابتا)
حال الضمان لانه وثيقة فلا
يتقدم ثبوت الحق كالشهادة
فلا يكتفي بحريان سبب
وجوبه كنفقة الغد للزوجة
ويكتفي في ثبوته اعتراف
الضامن به وان لم يثبت على
المضمون شيء كما صرح به
الرافعي بل الضمان متضمن
لاعترافه بوجود شرائطه
نظير ما صرح في قبول الحوالة
وانما أهملنا رتبة ذكره
الغزالي وهو كونه قابلا
للتبرع به فخرج نحو قود
وحق شفعة لفساده اذ قد
على طرده حق القسم
للمطالبة يصح تبرعها به
ولا يصح ضممانه لها وعلى
عكسه دين الله تعالى كالزكاة

ما قاله سم ووجهه انه اذا أبرأ الضامن برئ وبقي حقه على من عليه الدين فرده مضمون منزلة ابرائه فلا يلزم من
عدم اشتراط الرضا لصحة الضمان كونه لا يرتد بالرد اه ع ش (قوله والفرق بينه وبين الوكيل ظاهر)
اذا الضمان من التبرع والتوكيل شبيه بالاستخدام (قوله لجواز أداء) الى قوله قال الأسنوي في النهاية (قوله
أوميتا) أي وان لم يخلف وظه اه معني (قوله معروف) أي احسان (قوله وهو) أي المعروف (قوله
أشار) الى قوله قال الأسنوي في المعني (قوله وذكرة) أي وبذكرة لفظ دينافهو بالجر عطف على حذفه
ويحتمل أنه جملة حالية بتقدير قد (قوله الى شبهة) أي قول المصنف نابتا (قوله للعين المضمونة) قد يتوقف
في اتصافها بعين بالثبوت والالتزم اه سم (قوله ومنها الزكاة) أي من العين المضمونة فالصورة أن تعلقها
بالعين باق بان لم يتلف النصاب أماديها فدخل في جملة الدين اه رشدي (قوله والعمل) بالجر عطف على
العين رشدي وكرهى عبارة المعنى تنبيه قوله نابتا صفة لوصف محذوف أي حقا نابتا فيشمل الاعيان
المضمونة والدين سواء كان مالا أم عملا في الذمة بالإجارة اه قول المتن (نابتا) قال في التنبيه ويصح ضمان
كل دين لازم كضمن المبيع ودين السلم اه وفي شرح العباب عن الروياني عن النص جواز الضمان في المسلم
فيه دون الحوالة انتهى اه سم (قوله ويكتفي في ثبوته اعتراف الضامن به) أي فيطالب به ولا رجوع له
اذا غرم اه ع ش (قوله وان لم يثبت الخ) عبارة المعنى لا يثبته على المضمون عنه فلو قال شخص لزيد على عمرو
مائة أو ما ضامنه فأنكر عمرو فلزيد مطالبة القائل في الأصح ذكره الرافعي في كتبه والمصنف في الروضة اه
(قوله نظير ما صرح في قبض الحوالة) قد يؤخذ من ذلك أنه لو ادعى المضمون عنه أنه أدى الدين الذي اعترف به
الضامن قبل صدور الضمان وأثبت ذلك بيينة انه يتبين بطلان الضمان كافي نظيره من الحوالة بخلاف مالو
أنكر أصل الدين وحلف عليه فان ذلك لا يقدح في صحة الضمان كافي نظيره من الحوالة مر اه سم وقوله انه
أدى الدين الخ أي أو انتقل لغيري أو أبرأني المضمون له منه قبل الضمان (قوله رابعا) أي للثلاثة لاني
ذكرها هنا وفي ما يأتي اه رشدي عبارة ع ش قوله وانما أهملنا رابعا أي من شروط المضمون عنه
واقصر على كونه نابتا لازما مع ما لو اؤاخره هذا عن بيان الشروط الثلاثة لكان أوضح اه (قوله
لغساده) متعلق لقوله أهملنا (قوله على طرده) أي الرابع (قوله حق القسم للمطالبة) كان التقيد به
ليكون نابتا والافتحة التبرع لا تتوقف عليه على أن في ابرائه نظر الان الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم
من وجوده وجود ولا عدم لذاته ويمكن دفع ما أورد على عكسه بان المراد جواز التبرع به في الجملة والزكاة
يتصور التبرع بها بغد قبض المستحق له أو دين المعسر يقبل التبرع به عند ذوال مانع الاعسار وأما حق
القود والقصاص فلا يقبل التبرع به بوجه لكن من الواضح أن مراد الغزالي قبوله للتبرع بالنسبة لغير
مستحقه اه سيد عمر (قوله كالزكاة) أي كان تبرع بها المستحقون قبل قبضها لغيره ستحق كعني اه
رشدي عبارة ع ش الظاهر أنه أراد بالزكاة هنا ما يشتمل عيناها بان كان النصاب باقيا وبديها بان كان بالقيا
اه وعبارة سم في العباب ويصح ضمان الزكاة والكفارة اه وعبارة الروض فرع لو ضمن عنه زكاة

لا يشترط في المضمون له الآن يكون من أهل الاستحقة ان يخرج الحل والميت اه (قول المصنف ويشترط
في المضمون كونه نابتا الخ) قال في التنبيه ويصح ضمان كل دين لازم كضمن المبيع ودين السلم الخ اه
وتقدم عدم صحة الحوالة بدين السلم وفي شرح العباب في باب الحوالة ونقل الروياني عن النص جواز الضمان
في المسلم فيه دون الحوالة لانه يطلب فيها بدل الحق وفيه بنفس الحق اه (قوله للعين المضمونة) قد
يتوقف اتصاف العين بالثبوت والالتزم (قوله نظير ما صرح في قبول الحوالة) قد يؤخذ من ذلك أنه لو
ادعى المضمون عنه أنه أدى الدين الذي اعترف به الضامن قبل صدور الضمان وأثبت ذلك بيينة انه يتبين
بطلان الضمان كافي نظيره من الحوالة بخلاف مالو أنكر أصل الدين وحلف عليه فان ذلك لا يقدح في صحة
الضمان كافي نظيره من الحوالة مر (قوله كالزكاة) في العباب ويصح ضمان الزكاة والكفارة اه
وعبارة الروض فرع لو ضمن عنه زكاة صح ويقترب الاذن عند الادعاء في شرحه قال أي وفي المهمات ثم ان

ودين مريض معسر أو ميت فانه يصح ضمانه مع عدم صحة التبرع به قال الاسنوي (٢١٧) ولا بد من الاذن في اذله الزكاة لاجل النية الا ان

تكون عين مستلجوز الاستقلال بها عنه اه ومثلها الكفارة (وصحح القسديم ضمان ما يجب) وان لم يجز سبب وجوبه كضمن ماسبيعه لان الحاجة قد تمس اليه ولا يجوز ضمان نفقة مستقبله للقريب قطعا لان سبيلها سبيل البر والصلة لا الدون ولو قال اقرض هذا مائة أو انا لها ضمان ففعل ضمانا على الاوجه نظير ما ياتي في آلق متعلق في البحر وعلى ضمانه بجماع أن كلا يحتاج اليه فليس المراد بالضمان ما في هذا الباب (والمذهب صحة ضمان الدرك) ويسمى ضمان العهدة وان لم يكن ثابتا للمسلم الحاجة اليه في غريب ونحوه ثم لو خرج مبيعه أو غنمه مستحقا لم يظفر به على انه ليس من ضمان مالم يجب مطلقا لان المقابل لو خرج عما شرط تبين وجوب رد المضمون والدرك به تقع الرأء وسكونها التبعية أي المطالبة سمي به لالتزامه الغرامة عند ادراك المستحق عين ماله (بعد قبض) ما يضمن من (الضمن) في التصور الآتي والمبيع فيمات ذكره بعد لانه انما يتدخل في ضمان البائع أو المشتري حيث ذوق قبل القبض وكذا ماله كما هو ظاهر من كلامهم لم يتحقق ذلك فخرج ماله باع الحاكم عقار غائب للمدعي يدينه فلا يصح

صح ويعتبر الاذن عند الاداء انتهى اه (قوله ودین مريض) أي على غيره اه ع ش (قوله ودین مريض معسر) الاول تقديم معسر على مريض أو تأخير عن ميت ليعيد اعتباره في دين الميت أيضا اه سيدي (قوله مع عدم صحة التبرع) أي من المريض اه ع ش (قوله وان لم يجز) أي قوله نظير الخ في النهاية الا أنه أبدل على الاوجه بعلى القديم (قوله لا الدين) عطف على البر الخ (قوله ضمانا على الاوجه) عبارة العباب فلا يصح ضمان مالم يثبت كقرضه أو فاقه على ضمانه اه ولم يخالف في شرحه بل صرح بان قول ابن سريج بالصحة ضعيف وعبارة شرح مر ولو قال اقرض هذا مائة أو انا ضمانا فعل ضمانا على القديم أيضا اه سم قال ع ش قوله مر أيضا أي كما يصح ضمان ثمن ماسبيعه لكن عبارة حج قد تقتضي الصحة على الجديد أيضا ثم مرد عبارة سم المسألة أنفاد أقرها وكذا لو انفقها قول المغني ويشترط في المضمون كونه ثابتا فلا يصح ضمان مالم يجب سواء أخرى سبب وجوبه كنفقة ما بعد اليوم للزوجة وخادمها أم لا كضمان ماسبق رضى لفلان وصحح القديم ضمان ما يجب كضمن ماسبيعه أو ماسبق رضى اه وعبارة السيد ع ش قوله ضمانا على الاوجه صرح في الروضة بان صحة الضمان في هذه على القديم وهو ظاهر اه (قوله ويسمى) أي قول المتن وهو الخ في النهاية والمغني (قوله ويسمى الخ) أي ما ياتي من التصورين عبارة المغني ويسمى أيضا ضمان العهدة لالتزام الضامن ما في عهدة البائع ورده والعهدة في الحقيقة عبارة عن الصك المكتوب فيه الثمن ولكن الفقهاء يستعملونه في الثمن لانه مكتوب في العهدة بجملة اسمية للحال باسم المحل اه (قوله وان لم يكن) أي الحق اه مغني (قوله لو خرج عما شرط) أي بان وجب ما يقتضي الرد اه ع ش (قوله مطلقا) أي ظاهر أو باطنا (قوله التبعة) أي المطالبة كما قاله الجوهري ومعنا ان المضمون هو الثمن أو المبيع لان نفس التبعة فالدرك هنا بالمعنى الثمن أو المبيع أو على حذف مضاف أي ذادرك وهو الحق الواجب للمشتري أو البائع عند ادراك المبيع أو الثمن مستحقا ووجه تسميته بالدرك كونه مضمونا بتقدير الدرك أي ادراك المستحق عين ماله ومطالبة ومواخذته به انتهى سم على ثني شجاع اه يجزى قول المتن (بعد قبض الخ) المراد بالقبض هنا القبض الحقيقي فلا يكفي الحوالة به كافي سلطان اه يجزى (قوله الآتي) أي في المتن (قوله والمبيع) عطف على الثمن (قوله فيمات ذكره) كذا في نسخ القلم بصيغة الغيبة وحق المقام صيغة النكاح كافي نسخ الطبع (قوله لانه الخ) أي الثمن أو المبيع (قوله وقبل القبض) متعلق بقوله الآتي لم يتحقق (قوله معه) أي مع القبض (قوله فخرج) أي بقوله بعد قبض الثمن (قوله لو باع الحاكم الخ) قال الاذرعى وعلى قياسه لو باعها صاحبها بالدين الذي عليه وضمن الدرك لا يصح قال وحاصله أنه لا يصح ضمان الدرك في الاعتراض عن الدين انتهى اه رشيدى (قوله للمدعي يدينه) كل من الجارين متعلق بقوله باع والضمير المحرور للمدعي عبارة المغني وخرج بعد قبض الثمن ما لو ثبت دين على غائب فباع الحاكم عقاره من المدعي يدينه وضمن له الدرك شخص ان خرج المبيع مستحقا فانه لا يصح الضمان قاله البغوى الخ (قوله فلا يصح أن يضمن له ذكره) أي لا يصح ضمان العقار للمشتري اه رشيدى وهذا هو الظاهر المطابق لما مر عن المغني وقال ع ش قوله مر أن يضمن له ذكره أي الثمن وهو الدين الذي في ذمة الغائب وقضية العلة أن مثل بيع القاضي ماله باع الدين عقارا أو غيره لم يملكه ماله عليه من الدين اه (قوله لعدم القبض) أي قبض الثمن اه رشيدى (قوله ونحوه افتاء ابن الصلاح) مبتدأ وخبر رشيدى وع ش أي ونحوه المذکور في عدم صحة ضمان ذكره ما تضمنه افتاء ابن الصلاح بانه الخ (قوله لو أجاز الدين)

كانت الزكاة في الذمة فواضح وان كانت في العين فيظهر صحتها أيضا كما أطلقوه كالعين المغصوبة اه فيجب تعييد العين هنا بما اذا تمكن من اداها ولم يؤدها وفي معنى الزكاة الكفارة اه (قوله ضمانا على الاوجه) عبارة العباب فلا يصح ضمان مالم يثبت كقرضه أو فاقه على ضمانه اه ولم يخالف في شرحه بل صرح بان قول ابن سريج بالصحة ضعيف وعبارة شرح مر ولو قال اقرض هذا مائة أو انا ضمانا فعل ضمانا على القديم

أن يضمن له ذكره لعدم القبض ونحوه افتاء ابن الصلاح بانه لو أجاز الدين وقفا عليه

بدينه وضمن ضامن دركه فبان بطلان الاجارة لم يلزم الضامن شيء من الاجرة لبقاء الدين الذي هو اجرة بطلان الاجارة فلم يغترب عليه شيئا (وهو أن يضمن للمشتري الثمن) وقد علم قدره وتسلمه (٢٤٨) البائع (ان خرج المبيع) المعين (مستحقا) كان خرج مرهونا أو مأخوذا بشقة يبيع

سابق (أو معينا) ورده
المشتري (أو ناقصا لنقص)
ما قدر به من الكيل أو
الذرع أو الوزن كنقص
(الصنعة) رد أيضا وهي
بفتح الصاد والسين أفصح
منها كما في القاموس وفي
نسخة جعل اللام كافا يشمل
نقص القدر ونقص الصفة
المشروطة كما إذا باعه بشرط
كون وزنه كذا أو من نوع
كذا وضمن ضامن عهدة
ذلك وبين مستحقا وما بعده
صحة ضمان ذلك فساد
يظهر في العقد باستحقاق أو
غيره ونحو رداءه جنس أو
عيب أو تلف قبل قبض أو
بعده وقد انسخ بنحو
تقابل أو نقصه عما قدر به
مما يقتضي الخيار لا الفساد
وأل في الثمن للجنس فيشمل
كله كما تقرر وما لو ضمن
بعضه المعين ان خرج بعض
مقابله مستحقا أو معينا أو
ناقصا لنقص صفة أو صفة
وحيث اندفع الاعتراض
عليه وتصوير غير واحد له
بغير ذلك نظروا وجهها
الكلام فيه وهو الضمان
للمشتري كما يعرف بتأمله
ولو أطلق ضمان الدرك أو
العهدة اختص بمخرج
مستحقا لانه المتبادر منه
لاما خرج فاسدا بغير
الاستحقاق وذكره كالجور

أي لدائنه (قوله بدينه) أي بدين عليه المستأجر (قوله فبان بطلان الاجارة) أي لمخالفتها شرط الواقف اه
معنى قال سم وكذا ان لم يبين أخذ من اشتراط القبض اه عبارة سيد عمر انما ذكره لكونه مقرر وضافي
الحادثة المسؤول عنها والافالضمان غير صحيح مطلقا اه عبارة ع ش قوله لبقاء الدين الخ قضية التعليل أن
مثل الوقف غيره وأنه متى كان العوض دينيا في ذمة المؤجر أو البائع لا يلزم الضامن شيء لبقاء حق المضمون له
في ذمة خصمه ولعله انما اقتصر على الوقف لكونه صورة الواقعة التي سئل عنها ابن الصلاح اه (قوله فلم
يغوت) أي بطلان الاجارة (عليه) أي المضمون له المستأجر (قوله وقد علم) أي قوله والسين في المعنى قوله
وردا أيضا إلى قوله وصورة ذلك في النهاية الاقوله وردا أيضا وقوله والسين إلى وفي نسخة وقوله بين إلى وال
وقوله ابتداء أو ع في الذمة (قوله وقد علم) أي الضامن (قدره) فان جهله لم يصح الضمان اه معنى (قوله
وتسلمه الخ) عطف على جملة علم الخ (قوله المبيع المعين) أي ابتداء أو ع في الذمة أخذ ما يأتي في ضمانه
للبيع المبيع ان خرج الثمن المعين مستحقا الخ اه سم (قوله أو مأخوذا بشقة) صورته أن يشتري حصته من
عقار ثم يبيعه لآخر ويقبض منه الثمن فيضمن شخص المشتري الثاني رد الثمن ان أخذها الشريك
القديم بالشقة اه ع ش (قوله كنقص الصنعة) لا يخفى ما في هذا الحل والاختصار الاسبق لنقص ما قدر به
كالصنعة (قوله ورد الخ) عطف على خرج المبيع المقدر بالعطف (قوله والسين أفصح منها) وفي المختار
صنعة الميزان معرب ولا تقل صنعة اه ع ش عبارة المعنى وهي بفتح الصاد فارسية وتعربت والجمع صنج
ويقال صنعة بالسين خلافا لابن السكيت اه (قوله جعل اللام كافا) عبارة النهاية بدل اللام كاف اه
(قوله أو من نوع الخ) الاولى ليظهر العطف أو كونه من نوع الخ (قوله وبين مستحقا الخ) كان المراد ولو
بطريق الإشارة والافتح والتلف لا يتناولونه منطوق كلامه فليتأمل اه سم (قوله أو غيره) عطف على استحقاق
(قوله ونحو رداءه جنس) عطف على فساد (قوله أو عيب الخ) وقوله لا تفتي أو نقصه عطف على رداءه جنس
(قوله قبل قبض الخ) أي سواء كان تلف المبيع قبل قبض المشتري له أو بعده و (قوله وقد انسخ الخ) حال
من التلف باعتبار تعييده بقوله أو بعده (قوله بنحو تقابل) أي من خيار الشرط أو المجلس كردى (قوله
وأل) إلى قوله ويصح أيضا في المعنى الاقوله وحيت بذالى ولو أطلق وقوله ابتداء إلى مستحقا وقوله ومن ثم إلى
وللمستأجر وقوله أو الاجير (قوله وما لو ضمن الخ) لعل الاولى الاقتصار على وبعضه المعين ثم في الشمول وقفة
لان اسم الجنس انما يصدق على أفراد الجنس لا على أجزائها وبعض الثمن من الثاني لا الاول (قوله بعضه
المعين) أي كرمه مثلاً أي بخلاف المبهم كضمنت بعضه فلا يصح اه سيد عمر (قوله وتصوير الخ)
عطف على الاعتراض (قوله له) أي لكلام المصنف (قوله وهو) أي ما الكلام فيه (قوله بتأمله) أي تصوير
الغير (قوله ولو أطلق الخ) عبارة المعنى ولو ضمن عهدة فساد البيع بغير الاستحقاق أو عهدة العيب أو التلف
قبل قبض المبيع صح للحاجة اليه ولا يدخل ذلك تحت ضمان العهدة بان يقول ضمننت لك عهدة أو درك الثمن
أو المبيع من غير استحقاق أو غيره مما ذكر ولو خص ضمان الدرك بنوع تكرير المبيع مستحقا لمطالب
بجهة أخرى ونخرج بعض المبيع مستحقا طوبى الضامن بقسط المستحق اه (قوله لاما خرج فاسدا) أي
أو تلف أو خرج معينا أو نافذ أو خور داء (قوله وصورة ذلك) أي ضمان الدرك أو العهدة للمشتري أو
أو البائع (قوله منه) أي من الثمن أو المبيع اه كردى (قوله خلاص المبيع) أي ضمننت لك خلاص المبيع

أيضا (قوله فبان بطلان الاجارة) وكذا ان لم يبين أخذ من اشتراط القبض (قوله المبيع المعين) أي
ابتداء أو ع في الذمة أخذ ما يأتي في ضمانه للبائع المبيع ان خرج الثمن المعين مستحقا الخ (قوله وبين
مستحقا) كان المراد ولو بطريق الإشارة والافتح والتلف لا يتناولونه منطوق كلامه فليتأمل (قوله

الضمان للمشتري فقط كانه للغالب لصحة البائع بان يضمن له المبيع بعد قبض المشتري له ان خرج الثمن المعين ابتداء الخ
أو ع في الذمة مستحقا أو ناقصا لنقص نحو صنعة أو معينا مثلاً وصورة ذلك أن يقول ضمننت لك عهدة الثمن أو المبيع أو دركه أو خلاصه
ولا يكفي قوله خلاص المبيع أو الثمن

أو شرط كغيب بخلص ذلك لأنه لا يستقل بتخليصه بخلاف شرط كغيب بالثمن كما علم (٢٤٩) مما مر ولو اختلف الضامن والبائع في نقص

صفحة الثمن ولا يثبت حلف

الضامن لأصل براءة ذمته أو

البائع والمشتري حلف

البائع لأن ذمة المشتري

كانت مشغولة وحلف

البائع يطالب المشتري

وكذا الضامن أن أقرا أو

ثبت بحجة أخرى ويصح

ضمنان الدرك للمسلم اليه

المسلم فيه بعد أدائه أن

استحق رأس المال المعين

للمسلم رأس المال أن

استحق المسلم فيه لأنه لا يكونه

في الذمة يستحيل فيسه

الاستحقاق بخلاف المقبوض

ومن ثم لو اشترى أرضاً ثم

غرس أو بنى ثم استحققت لم

يصح ضمان الأرض إلا بعد

القلع ومعرفته قدره

وللمستأجر أو الأجير أيضاً

على وزن ما ذكر ويصح

أيضاً ضمان درك دين قبض

فإذا ضمن ابتداء أو عماني

الذمة له أخذ درك نحو زيفه

أو نقص صفته أو بدل

الزيف من المؤدى أو الضامن

وطالب أحدهما بالنقص

فإن طلب الضامن في الأولى

أن يعطيه المؤدى ليس له

له لم يعطه قاله الماوردي

وتخييره بين المؤدى والضامن

يحمل على ما أورد المؤدى

والالم يطالب الضامن بشئ

ومن ثم قيلت مامس بقولي

ورده المشتري وقولي ورده

أيضاً لأنه الذي في البيان عن

المسعودي وخزم به في الأنوار

وغير واحد من الشراح ويوجه بان المضمون هنا كما يعلم مما يأتي انما

هو المالية القائمة ومع وجود نحو المعيب بيد المضمون لا لقوات عليه نعم لورفع الأمر لقاض

الح (قوله أو شرط كغيب الح) أي ولا يكفي شرط كغيب الح عبارة المفتي فإن قال ضمانت الكخلص المبيع لم يصح لأنه لا يستقل بتخليصه إذا استحق فإن شرط في المبيع كغيب بخلص المبيع بطل المبيع لفساد الشرط وإن ضمن درك الثمن وخلص المبيع معاً صح ضمان الدرك دون خلاص المبيع تقرير للصفة اهـ (قوله حلف البائع الح) أي أن ادعى نقص الثمن وقبضه حلف المشتري أن ادعى نقص المبيع ثم قضية التعليل بقوله لأن ذمة المشتري الح أنه لو كان الثمن أو المبيع معاً وشرط كون وزنه أو ذرعه كذا ثم اختلف البائع والمشتري في كونه فأنصا عما قدر به أن المصدق المشتري أن ادعى البائع نقص الثمن والبائع أن ادعى المشتري نقص المبيع لعدم اشتغال ذمة كل منهما بشئ فلا يرجع ثم ذكر ظاهر أن كان الاختلاف بعد تلف المبيع أو الثمن أمامهم بقائهم ما في مادته قد يرد وقوع الخلاف فيه بكيله أو وزنه أو ذرعه فأنصا اهـ ع ش (قوله أو ثبت بحجة الح) عبارة المفتي أو قامت بينة اهـ (قوله لأنه لكونه في الذمة الح) هل يصح بعد قبضه كما تقدم في الثمن المعين عما في الذمة اهـ سم أقول قضية التعليل المذكور الصحة ثم رأيت في الكردى ما نصه قوله أن استحق المسلم فيه أي الذي في الذمة (فقوله بخلاف المقبوض) معناه يصح ضمان الدرك للمسلم رأس المال بعد قبض المسلم فيه اهـ (قوله ولو اشترى أرضاً الح) قال في شرح الروض ولو ضمن في عقد واحد عهدته ثمن الأرض وأرض نقص ما غرس أو بنى فيها با - تحقاقها فيم - إذا اشترى شخص وغرس فيها أو بنى ثم ظهرت مستحقة يصح ضمان الأرض لعدم وجوبه عند ضمانه العهد وفي ضمان الثمن قولاً لا تقرير للصفة والاصح الصحة ولو ضمن الأرض فقط فإن كان قبل ظهور الاستحقاق أو بعد وقبل القلع لم يصح وإن كان بعده ما صح أن علم قدره انتهى اهـ كردى (قوله وللمستأجر الح) عطف على قوله للبائع أي ولصحة المستأجر اهـ كردى أقول بل هو عطف على قوله للمسلم لم البائع (قوله أو الأجير) انظر ما صورته ثم رأيت في سم على ج ما نصه قوله وللمستأجر أي بأن تضمن له درك الأجرة أن استحققت المنفعة وقوله أو الأجير لعل صورته ضمان درك المنفعة أن خرجت الأجرة مستحقة مثلاً وقضية اعتبار قبض المضمون دركه توقف الصحة هنا على العمل كالتصير المنفعة مقبوضة فلا يرجع انتهى وقد يقال يكفي قبض العين التي تعلق بها المنفعة اهـ ع ش (قوله ويصح أيضاً ضمان درك الح) لعله إنما أعاده مع علمه بما سبق لكونه من كلام الماوردي وتفرغ قوله أي الماوردي فإذا الح (قوله قبض) نعت دين (قوله أ بدل الزيف) أي أخذ المضمون له بدل الزيف وطلبه (من المؤدى) بكسر الدال (وطالب الح) أي المضمون له (بالنقص) أي نقص الصفحة (قوله الضامن) فاعل طلب (قوله في الأولى) أي في مسألة ضمان نحو الزيف (قوله أن يعطيه) أي يعطى المضمون له الضامن المؤدى بطم الدال (ليبدله) أي الضامن المؤدى (له) أي للمضمون له (قوله لم يعطه قاله الماوردي) أي بل يبدله له ويبقى نحو المعيب في يده حتى يأتي مالكو ويؤخذ من ذلك ضعف قول الأنوار ولا يطالب البائع الضامن قبل رد نحو المعيب للمشتري كذا في شرح م وهو خلاف قول الأنوار الح وفيه نظر لا مكان حمل كلامه أي الأنوار على عدم مطالبته قبل وجود الرد المقتضى للمطالبة بالأصل بل كلامهم صريح في أنه لا بد في المطالبة من رد بعيب أو نحوه مما ضمنه اهـ قال ع ش قوله قبل وجود الرد فالمراد بالرد في عبارة الأنوار فسخ العقد (قوله وتخييره الح) أي الماوردي بقوله أ بدل الزيف من المؤدى أو الضامن (قوله رد) أي المضمون له إلى المضمون عنه (قوله لأنه

لأنه لكونه في الذمة الح) هل يصح بعد قبضه كما تقدم في الثمن المعين عما في الذمة (قوله وللمستأجر) أي بأن تضمن له درك الأجرة أن استحققت المنفعة وقوله أو الأجير لعل صورته ضمان درك المنفعة أن خرجت الأجرة مستحقة مثلاً وقضية اعتبار قبض المضمون دركه توقف الصحة هنا على العمل كالتصير المنفعة مقبوضة فلا يرجع انتهى وقد يقال يكفي قبض العين التي تعلق بها المنفعة اهـ ع ش (قوله ويصح أيضاً ضمان درك الح) لعله إنما أعاده مع علمه بما سبق لكونه من كلام الماوردي وتفرغ قوله أي الماوردي فإذا الح (قوله قبض) نعت دين (قوله أ بدل الزيف) أي أخذ المضمون له بدل الزيف وطلبه (من المؤدى) بكسر الدال (وطالب الح) أي المضمون له (بالنقص) أي نقص الصفحة (قوله الضامن) فاعل طلب (قوله في الأولى) أي في مسألة ضمان نحو الزيف (قوله أن يعطيه) أي يعطى المضمون له الضامن المؤدى بطم الدال (ليبدله) أي الضامن المؤدى (له) أي للمضمون له (قوله لم يعطه قاله الماوردي) أي بل يبدله له ويبقى نحو المعيب في يده حتى يأتي مالكو ويؤخذ من ذلك ضعف قول الأنوار ولا يطالب البائع الضامن قبل رد نحو المعيب للمشتري كذا في شرح م وهو خلاف

أي التقيد بالرد (قوله وقسخ) أي القاضي البيس (قوله والثاني أقرب إلخ) خلافاً للنهية عبارة الانوار فسح
 العقد اه (قوله أو بعض المبيع) عطف على المبيع (قوله قال إلخ) أي الشيطان نية به على أن ضمان ذلك
 نحو الثمن كغيره في مطالبة كل من الضامن والمضمون عنه وأن ضمانه متضمن لضمان أجزائه وأن مطالبة
 الضامن معه فيماليان الاستحقاق ليس مقيداً بالقسخ بخلاف ضمان نحو الزيف (قوله التحقيق)
 إلى قوله فعلم زاد النهاية تقيمه مانصه والحاصل أن ضمان العهدة يكون ضمان عين فيما إذا كان الثمن معيناً
 بأقلام يتلف وضمان ذمة فيما عدا ذلك اه (قوله عين الثمن أو المبيع ان بقي) أي حيث كان معيناً أخذاً مما
 يأتي في قوله مر والحاصل إلخ وعليه فلو تعذر أحضاره بلا تلف لا يجب على الضامن شيء لأن العين إذا تعذر
 أحضارها لم يجب على ملتزمها شيء نعم ضمان ما ذكره وإن كان ضمان عين يخالف ضمان العين في أنه إذا تلف
 مطالب ببده والعين إذا تلفت لا يطالب بشيء اه ع ش وقال الرشيد أي فيما إذا كان الثمن في الذمة
 يأتي اه ويأتي عن سم ما قد وافقه لكن إطلاقهم موافق الأول ويؤيده قول الشارح المارحج الثمن المعين
 ابتداء أو عينا في الذمة إلخ وقوله لا تنفي ليس على قاعدة ضمان الأعيان إلخ (قوله وبده كقوله ومثل المشلي
 إلخ) عطف على قوله عين الثمن إلخ (قوله وبده أي قيمته ان عسر رده للحيولة إلخ) قضية ما يأتي من قوله فعلم
 إلى قوله ومن ثم لو تعذر رده لم يغرم الضامن بدلها اختصاص هذا بغير المعين الباقي فانظر بعد هذا ما ذكره
 من التفريع في قوله فعلم إلخ والحوالة في قوله كما تقرر واختصاص بغير المعين الباقي هو صريح الروض
 وشرحه في فصل ضمان العين فانهم لما قرروا أنه يصح ضمان رد كل عين مضمونة وأنه يبرأ ردها وبتلغها فلا
 يلزمه قيمته قال وضمان العهدة أي عهدة الثمن والثمن معين باق بيد البائع ضمان العين فان ضمن قيمته بعد
 تلفه أي الثمن بيد البائع فكلو كان في الذمة فيكون أي ضمان العهدة ضمان ذمة انتهى وبه يظهر اشكال
 تقرر والشارح لأن ما ذكره قبل قوله فعلم يقتضي أنه يضمن بدل الثمن المعين الباقي بيد البائع إذا تلف وهو
 مخالف لذلك وما ذكره في قوله فعلم إلخ يقتضي أنه لا يضمن ما ذكر وهو موافق لذلك فليست أم اه سم
 أقول يمكن التوفيق بحمل التعذر الذي قبل فعل إلخ على التلف وحمل التعذر الذي بعده على الاستحقاق وأما
 قوله وهو مخالف لذلك فإجابته أن كلام الروض وشرحه مفروض فيما إذا بقي الثمن بيد البائع بلا تلف كما هو
 الظاهر وما ذكره الشارح قبل فعل إلخ فيما إذا تلف الثمن فلا مخالفة وأما قوله فانظر بعد هذا إلخ فسيأتي
 جوابه (قوله ليس على قاعدة ضمان الأعيان) إشارة إلى أنه يصح ضمان رد كل عين مضمونة على من هي بيده
 كمغصوب ومبيع ومستعار لكن يبرأ الضامن بردها للمضمون له وكذا بتلفها فلا يلزمه قيمته بخلاف ضمان
 الدرك كرهدي ومعنى (قوله وفي المطلب إلخ) كالتأيد لما قبله اه ع ش (قوله هنا) أي في ضمان الثمن
 الذي في الذمة كما يعلم من شرح الروض وبالجملة فهذا محل يحتاج إلى تحرير اه رشيد أقول قضية سابق
 كلام الشارح ولا حقه أن المراد بالعين ما يشمل المعين ابتداء وعينا في الذمة عبارة المعنى قال في المطلب
 والمضمون في هذا الفصل هو رد العين والألحان يلزم أن لا يجب قيمته عند التلف بل المضمون قيمته عند
 تعذر رده اه (قوله أي وحدها) هذا التفسير قد لا يلاقى آخر كلام المطلب اه رشيد ولعله أراد به

قول الشارح وتخيير إلخ فليست أم (قوله وبده) أي قيمته ان عسر رده للحيولة إلى آخر قضية ما يأتي من قوله فعلم
 إلى قوله ومن ثم لو تعذر رده لم يغرم الضامن بدلها اختصاص هذا بغير المعين الباقي فانظر بعد هذا ما ذكره من
 التفريع في قوله فعلم إلخ والحوالة في قوله كما تقرر واختصاص بغير المعين الباقي هو صريح الروض وشرحه في
 فصل ضمان العين فانهم لما قرروا أنه يصح ضمان رد كل عين مضمونة وأنه يبرأ ردها وبتلغها فلا يلزمه قيمتها
 قالوا وضمان العهدة أي عهدة الثمن والثمن معين باق بيد البائع ضمان العين فان ضمن قيمته بعد تلفه أي
 الثمن بيد البائع فكلو كان في الذمة وضمان العهدة فيكون ضمان ذمة اه وبه يظهر اشكال تحرير
 الشارح لأن ما ذكره قبل قوله فعلم إلخ يقتضي أنه يضمن بدل الثمن المعين الباقي بيد البائع عند الضمان إذا
 تلف وهو مخالف لذلك وما ذكره في قوله فعلم إلخ يقتضي أنه لا يضمن ما ذكر وهو موافق لذلك فليست أم

وفسخ بنحو العيب وأيقاه
 تحت يده إلى سبي عدلكه
 فهل له الآن مطالبة الضامن
 لارتفاع العقد وخرج
 المعيب عن ملكه أولاً لأنه
 مادام تحت يده فتوثقه به
 باق كل محتمل والثاني
 أقرب إلى إطلاقهم قال
 وفيما إذا استحق المبيع
 مطالب الضامن كالبائع
 أو بعض المبيع طوب
 الضامن أي أو البائع بقسط
 المستحق من الثمن فسح
 المشتري أم لا * (تنبيه)
 التحقيق ان متعلق ضمان
 الدرك عين الثمن أو المبيع
 ان بقي وسهل رده وبده أي
 قيمته ان عسر رده للحيولة
 ومثل المشلي قيمة التقوم ان
 تلف وتعلقه بالبدل أظهر
 لأنه ليس على قاعدة ضمان
 الأعيان من جهة أن ضمان
 الدرك يغرم بدل العين عند
 تلفها بخلاف ضمان العين
 المغصوبة والمستعارة وفي
 المطلب ليس المضمون هنا
 رد العين أي وحدها والا
 لزم ان لا يجب قيمتها عند
 التلف بل المضمون المالية

عند تعذر الرد حتى لو بان الاستحقاق والتمن في يد البائع لا يطالب الضامن ببذله فعلم (٢٥١) ان ضمان الثمن المعين الباقي بيد البائع ضمان

قوله بل المضمون المالية أقول وتحصل الملاقاة بتقييده بقوله عند تعذر الرد (قوله عند تعذر الرد) لعل المراد بالتعذر هنا ما يشمل التلف (قوله حتى لو بان الاستحقاق) تفريع على قوله عند تعذر الرد والمراد بالاستحقاق استحقاق المبيع ووجه التفريع انتفاء التمذول بقاء الثمن في يد البائع (قوله فعلم) انظر من أين اه سم وقد يقال من قول المطلب حتى لو بان الاستحقاق الى قول الشارح فعلم (قوله ان ضمان الثمن المعين) أي في العقد بدليل قوله المتعينة في العقد وقوله فيبطل العقد بخبر وجه مستحقا اه سم (قوله الباقي بيد البائع) أي ان يقع الضمان حال تعيينه وبقائه بخلافه فيما يأتي لا يقع في هذه الحالة وان كان بعد قبضه اه سم (قوله بخبر وجه) أي الثمن (قوله لان الرد هنا يتوجه الخ) أي فلا يمكن استدراك المالية ليستقر العقد اه سم (قوله ومن ثم) أي من أجل توجه الرد للعين المتعينة بالعقد (قوله لو تعذر الخ) لعل بخواتمه لملك الغير (قوله كما تقرر) أي بقول المطلب لو بان الاستحقاق الخ وقال الكردى هو اشارة الى قوله بخلاف ضمان العين المعصوبة الخ و (قوله كما تقرر) أيضا اشارة الى قوله بل المضمون المالية اه (قوله وأن ضمان الثمن الخ) أي وعلم أن ضمان الثمن الذي الخ وعله علم من قول الشارح وبذله أي قيمته ان عسر رده لا يحلولة كما مر عن سم (قوله وان ضمان الثمن الخ) هذا يشمل العين الغير الباقي بيد البائع فيشكل قوله فلا بطلان الخ اه سم ويمكن دفع الاشكال بأن التفريع بقوله المذكور باعتبار بعض ما تضمنه قوله وان ضمان الخ (قوله مع توقف صحة ضمانه) أي غير المعين في العقد (قوله ولا يجري ضمان الدرك في نحو الرهن) في شرحه للارشاد وأفهم قوله بعد قبض الثمن أنه لا يصح ضمان الدرك في الاعتياض عن الدين كدار باعهما صاحبها يدين عليه ومن ثم أفتى ابن الصلاح بأنه لو آجر موقوف عليه الوقف بدينه وضمن ضمان الدرك ثم بان بطلان الاجارة لمخالفة شرط الواقف لم يلزم الضامن شيء لبقاء الدين الذي هو أجرة بحاله ومنه يؤخذ أن ضمان درك الرهن للمرتهن باطل لعدم الاحتياج اليه لبقاء المرهون به بحاله لو استحق الرهن فاذا بان أن الرهن ليس ملكا للرهن ولا مستحقا رهنه لم يلزم الضامن شيء اه سم (قوله لانه لا ضمان فيه) أي ولان العلة وهي فوات الحق منتفية فيه اه ع ش (قوله وان لم يستقر) الى قوله وكذا الخ في المغني والى التنبيه في النهاية (قوله لم يقبض) أي المبيع كما اظهره المنهج وقال الجبيري انما اظهر في محل الاضمار لثلايتوهم عود الضمير على الثمن وهو غير مستقيم لانه اذا قبض المبيع فالثمن حينئذ مستقر مع أن مراده التثليل غير المستقر وأيضا الغرض أن الثمن في الذمة فهو غير مقبوض قطعا اه (قوله وكهر الخ) أي ودين السلم نهاية ومعنى (قوله قبل وطء) أي وموت (قوله للتوثيق به) عبارة النهاية بها أي النجوم وعبارة المغني عليه أي المكاتب فالباء في به بمعنى على أو الضمير فيه للنجوم بتاويل المذكور (قوله باقتضائه الخ) أي من حيث تعبيره بالنجوم (قوله والاصح) الى قوله اذ لا مانع في المغني (قوله وكلاهما هنا صريح في ذلك) عبارة الروض وشرحه فصل لا يصح ضمان غير الا لزم كنجوم المكاتب ويصح عنه بغيرها للسيدات انتهى اه سم (قوله

(قوله فعلم) انظر من أين وقوله ان ضمان الثمن المعين أي في العقد بدليل المتعينة بالعقد وكما يصرح به قوله فيبطل العقد بخبر وجه مستحقا وقوله الباقي بيد البائع أي بان يقع الضمان حال تعيينه وبقائه بحاله فيما يأتي لا يقع في هذه الحالة وان كان بعد قبضه تأمل وقوله لان الرد هنا يتوجه الخ أي فلا يمكن استدراك المالية ليبقى العقد وقوله وأن ضمان الثمن الخ هذا يشمل المعين الغير الباقي بيد البائع فيشكل عليه قوله فلا بطلان الخ (قوله ولا يجري ضمان الدرك في نحو الرهن) في شرحه للارشاد وأفهم قوله بعد قبض الثمن أنه لا يصح ضمان الدرك في الاعتياض عن الدين كدار باعهما صاحبها يدين عليه ومن ثم أفتى ابن الصلاح بأنه لو آجر موقوف عليه الوقف بدينه وضمن ضمان الدرك ثم بان بطلان الاجارة لمخالفة شرط الواقف لم يلزم الضامن شيء لبقاء الدين الذي هو أجرة بحاله ومنه يؤخذ أن ضمان درك الرهن للمرتهن باطل لعدم الاحتياج اليه لبقاء المرهون به بحاله لو استحق الرهن فان بان أن الرهن ليس ملكا للرهن ولا مستحقا رهنه لم يلزم الضامن شيء اه (قوله وكلاهما هنا صريح في ذلك) عبارة الروض فصل لا يصح ضمان غير الا لزم

بناء على الاصح من تناقض فيه وهو سقوطها بتجيزه وكلاهما هنا صريح في ذلك

بمختلف ضماناتها الاجنبى فانه يصح اذلا مانع و يرد منع اقتضائه ذلك اذا دخله الكاف عليها اقتضى عدم انحصار البطلان فيها فان قلت مرت
صحة الحوالة بها واعلمها من التوجيه فهاجرى ذلك هنا مع استواء البابين في اشتراط لزوم قلت يفرق بان الضمان فيه شغل ذمة فارغة
فاحتياطه باشتراط عدم قدرة المضمون عنه (٢٥٢) على اسقاطه لئلا يغرم ثم يحصل التمييز فيتضرر الضامن حينئذ بقوات ما أخذ منه

لا معنى بخلاف الحوالة فان
الذى فيها مجرد التحول الذى
لا ضرر على المحتال فيه
لانه ان قبض من المكاتب
فذلك والا أخذ من السيد
فلم ينظر لقدرة المحال عليه
على ذلك فتأمل فانه خفى
والمراد باللازم ما لا تسلسل
على فسخه من غير سبب ولو
باعتبار وضعه (و) من ثم
(يصح ضمان الثمن) للبائع
(في مدة الخيار) للمشتري
(في الاصح) لانه آيل للزوم
بنفسه أما اذا كان الخيار
لهما فالثمن موقوف أو
للبيع فذلك المبيع له ومالك
الثمن للمشتري فلا ثمن عليه
حتى يضمن وبالأجازة علكه
البائع ما كان مبتدأ لا تبينا
كما هو قول الشيخين عن
الماتولى يصح الضمان هنا
بلا خلاف مفرع على
الضعيف أنه مع ذلك ملك
للبيع نعم لو قبيل فيما اذا
تخير ان الضمان يوقف فان بان
ملك البائع له لوجود الاجازة
بانت صحة الضمان والا فلا
لم يبعد لان لعبه في العقود
بما في نفس الامر وضمان
الجعل كالرهن به (فيصح
بعد الفراغ للزوم له لا قبله
لجوازه مع كونه لا يؤل
للزوم بنفسه بل بالعمل

بمختلف ضماناتها) أى ديون نحو المعاملة على المكاتب (قوله عليه) أى نجوم المكاتب وكذا ضمير قوله فيها
(قوله بها وعليها) أى ديون السيد على المكاتب من نحو معاملة ثم الأولى اسقاط لفظة بها تأمل (قوله فهاجرى
حرى ذلك) أى الصحة الموجهة بجملة عبارة المغنى فان قيل قد مر أن الحوالة تصح من السيد عليه فها
كان هنا كذلك أوجب بان الحوالة يتوسع فيها لانهما بيع دينين يجوز للعاجلة اهـ (قوله لانه ان قبض من
المكاتب الخ) هذا لا يأتى في الحوالة بها لان المحتال حينئذ هو السيد لكن قد يقال التمييز لا يبطل الحوالة حتى لو
المحال عليه قبل تمييز المكاتب فذلك والا صارت بالتبعية على أنه قد يقال التمييز لا يبطل الحوالة حتى لو
أحال المكاتب أجنبيا على مدينه الاجنبى أيضا ثم حصل التمييز فالحوالة بها فلا يرجع اهـ سم (قوله
والا أخذ من السيد) قد يمنع اهـ سم (قوله لقدرة المحال عليه) أى المكاتب (على ذلك) أى الاسقاط
(قوله والمراد) الى قوله نعم في النهاية الا قوله وبالأجازة الى وقول الشيخين (قوله ولو باعتبار وضعه) دفع به
ما يقال لا حاجة للجمع بين قوله لازما وقوله ثابتا اذا لازم لا يكون الاثابة وحاصل الجواب أن اللازم قد يطلق
باعتبار ما وضعه ذلك فثمن المبيع يقال له لازم باعتبار أن وضعه ذلك ولو قبل القبض مع انه ليس بثابت
فأحدهما لا يغنى عن الآخر اهـ ع ش (قوله للمشتري) أى وحده اهـ نهاية (قوله فلا ثمن عليه) أى
المشتري حتى يضمن فلا يصح الضمان في صورتين سم ونهاية ومغنى (قوله مبتدأ لا تبينا) هذا
انما هو في الثانية اهـ سم (قوله هنا) أى فيما اذا كان الخيار لهما اهـ ع ش وقال الكردى قوله
هنا إشارة الى كون الخيار للبائع وضميرانه يرجع الى الثمن اهـ قول وظاهر السياق رجوعه اليهما معا
(قوله مع ذلك) أى في زمن الخيار اهـ نهاية (قوله فيما اذا تخير) خرم في شرح الروض اخذ من كلام
الامام بعدم الصحة هنا أيضا اهـ سم وكذا خرم بذلك النهاية والمغنى كما مر (قوله فيصح) الى التنبية في النهاية
والمغنى (قوله ويانه) أى بان ما يوهم الخ مبتدأ وخبره قوله انهم صرحوا الخ (قوله وعكسه) أى اللغوى
لا المنطقي (قوله واستثنوا) أى من العكس (قوله ضمان الرهنها) الاضافة بمعنى في (قوله كالدرك) أى درك
عين الثمن أو المبيع مثلا (قوله ورد الاعيان المضمونة) كالمضمونة والمستعارة عبارة المغنى * (تنبية) *
يصح ضمان رد كل عين ممن هي في يده مضمونة عليه كمضمونة ومستعارة ومستأجرة ومبيعة لم يقبض ويبرأ
الضامن بردها له ويبرأ أيضا بتلفها فلا يلزمه قيمتها ولو ضمن قيمة العين ان تلف لم يصح لعدم ثبوت القيمة ومحل
صحة ضمان العين اذا أذن فيه واضع اليد أو كان الضامن قادرا على انتزاعها منه أما اذا لم تكن العين مضمونة
على من هي بيده كالوديعة والمال في يد الشريك والوكيل والوصى فلا يصح ضمانه لان الواجب فيها التخلية
دون الرد اهـ (قوله وكذا من درهم الخ) أى ومثل الصور المذكورة قوله من درهم الخ في صحة الضمان
دون الرهن (قوله ممن نقلها) أى المأفلة وكذا ضمير صحتها وضمير فيها (قوله لاستواء الجميع) أى الرهن
والحوالة والضمان (قوله به) أى بالدين (قوله فان نافاه هذا) أى نافي العلم قوله من درهم الخ (قوله في السكك)

كنجوم المكاتب ويصح عنه بغيرها لا السيد اهـ (قوله لانه ان قبض من المكاتب الخ) هذا لا يأتى في الحوالة
بها لان المحتال حينئذ هو السيد لكن قد يقال فيه بدل هذا ان قبضها من المحال عليه قبل تمييز المكاتب فذلك
والا صارت بالتبعية على أنه قد يقال التمييز لا يبطل الحوالة حتى لو أحال المكاتب أجنبيا على مدينه الاجنبى
أيضا ثم حصل التمييز فالحوالة بها فلا يرجع اهـ سم (قوله والا أخذ من السيد) قد يمنع (قوله فلا ثمن على
يضمن) فلا يصح الضمان في صورتين (قوله مبتدأ لا تبينا) هذا انما هو في الثانية (قوله فيما اذا تخير)

وبه فارق الثمن في مدة الخيار * (تنبية مهم) * وقع لهم في مجتأ اشتراط لزوم الدين في الرهن والحوالة والضمان ما يوهم الأولى

التنافى وبه انه مع الجواب عنه وان لم أر من تنبيه لذلك كله أنهم صرحوا بان كل ما صرح رهنه صح ضمانه وعكسه واستثنوا صور ايصح ضمانها
لارهنها لعدم الدين فيها كالدرك ورد الاعيان المضمونة واحضار البدن وكذا من درهم الى عشرة على مقالة يتعجب ممن نقلها موهمها صحها مع
ما فيها من التحكم الصريح لاستواء الجميع في أن العلم به شرط فان نافاه هذا فلا يبطل في السكك

أولاً فلامهم كلامهم في تلك السكينة قاض بأنه لا يشترط في هذين استقرار الدين كاحرة قبل انتفاع في اجارة العين ولا صحة الاعتراض عنه فيصح كل
منهما بن السلم وهو المسلم فيه وبالدينه والركاة بتفصيلهم انهم الرهن لركاة تهاقت بالعين لا يصح بخلاف ضمانها لصحة مرد الاعيان المضمونة
وخالفوا هذا في الحوالة فاشترطوا صحة الاعتراض عن دينها المحالة وعليه فلا يصح (٢٥٢) بدين سلم ولا ابل دية ولا ركاة ولا عليها وكانهم
نظروا الى انهما معاوضة أو

استيفاء وكل منهما يستدعي
صحة الاعتراض بخلاف
دينك فان كلامهما وثيقة
والتوثيق يحصل بمجرد
اللزوم لانه خشية افوات
وهي منتفية عند لزوم سببه
وأما قول ابن العماد هي
أوسع منها ملاحظة خاصة
وجري وجه بصحتها على
من لادين عليه بخلافهما
فهو مما ينبغي منه مخالفة
لصريح كلامهم مع فساد
استنتاجه لا مطلق الاوسعية
مما علل به الاعلى اعتبار
بعيد لكن بقرضه انما يعبر
عنه بكونها أوسع منهما من
حيثية لا مطلقا كما هو واضح
وفرقوا أيضا بينهما وبينهما
فصلوا فيها في نجوم الكتابة
ودين المعاملة تفصيلا مخالفا
لما فصلوه في الضمان المحقق
به الرهن وكانهم لجوا في
الفرق ما قدمته نفاقتا مل
ذلك كانه فانه نفيس مهمم
(وكونه معلوما) للضامن
فقط جنسا وقد اوصفت
وعين اخلافا لقول الزركشي
المذهب جواز ضمان ما علم
قدره وان جهل صفته (في
الجديد) لانه اثبات مال في
الذمة لا تدعى بعقد فلم يصح
مع الجهل كالثمن نعم لو قال
جاهل بالقدر ضمنه لك

ولاولى فيه السك (قوله أولافلا) أى وهو الراجح كما يأتى (قوله ثم كلامهم الخ) عطف على قوله انهم صرحوا الخ
كذا قوله وخالفوا الخ وقوله وفرقوا الخ (قوله في تلك السكينة) لالجنس فتشمل كلية الاصل والعكس (قوله
في هذين) أى الرهن والضمان وكذا ضمير كل منهما (قوله ولا صحة الخ) عطف على استقرار الدين (قوله
فيصح الخ) تفريع على عدم اشتراط صحة الاعتراض (قوله بتفصيلهما) أى الرهن والضمان (قوله
وخالفوا هذا) أى عدم اشتراط صحة الاعتراض اه كردى (قوله ولا عليها) أى الثلاث المذكورة (قوله
الى انهما) أى الحوالة (قوله معاوضة) أى على الراجح (أو استيفاء) أى على المرجوح (قوله بخلاف دينك)
أى الرهن والضمان (قوله بمجرد اللزوم) أى لزوم سببه كدين السلم من غير حاجة الى جواز الاعتراض عنه
(قوله عند لزوم سببه) أى سبب التوثيق لانه لم يلزم سبب التوثيق فانتفت خشية افوات اه
كردى (قوله وأما قول ابن العماد الخ) أى المقضى لجواز الحوالة فيما يجوز فيه الرهن والضمان من غير
عكس (قوله لصريح كلامهم) أى فى أوسعية الرهن والضمان من الحوالة (قوله على اعتبار بعيد) أى
كدون المعاملة للسيد على المكاتب يصح الحوالة عليها دون الضمان عنها والتمن في زمن الخيارات لهما أو
للبيع يصح الحوالة عليه دون الضمان عنه (قوله عنه) أى عن الاعتبار المذكور (قوله أيضا) أى كالفرق
باشترط صحة الاعتراض فى الحوالة دون الرهن والضمان عبارة الكردى قوله أيضا يرجع الى وخالفوا الخ
اه (قوله تفصيل لا مخالفا لفصلوه الخ) أى حيث يجوز والحوالة بالنجوم لا عليها وجوز والحوالة على
دين المعاملة وبه للسيد وغايره بخلاف ضمانه للسيد وبه علم أن الاولى اسقاط قوله نجوم الكتابة (قوله
ما قدمته) مفعول لجوا (قوله نفا) اشارة الى قوله قلت يفرق الخ قبل قول المتن ويصح ضمان الثمن اه
كردى (قوله للضامن) الى قوله وفارق فى النهاية الا قوله خلافا الى المتن وفى الجبري قوله للضامن أى
ولسببه ان كان الضامن عبدا اه يجبرى (قوله جنسا الى قوله خلافا فى المغنى) (قوله وصفته) ومنها الحلول
والتأجيل ومقدار الاجل اه يجبرى (قوله وعينا) فلا يصح ضمان أحد الدينين بهما كما كتبه عليه فى
شرح الروض سم ورسيدى عبارة المغنى وكونه أى المضمون معلوما جنسا وقد اوصفت وعينا (فى الجديد) فلا
يصح ضمان المجهول ولا غير المعين كاحد الدينين اه وبما ذكر بعلم ما فى قول ع ش قوله وعينا أى فيما
لو كان ضمان عين كالمغصوب اه وأيضا يخالفه التعميل الا فى الجديد (قوله خافى بالقدر) مفهومة أنه لو قال
ذلك العالم به كان ضامنا للكل وهو ظاهر وقوله وكذا لو أبرأه الخ ينبغى أن يأتى فيه مثل ذلك اه ع ش (قوله
ومن ثم) أى من أجل شذوذ ذلك القول (قوله وفارق آخر تلك الشهور) أى حيث لم يصح عقد الاجارة حلا
لشهور على ثلاثة (قوله قد يكون الخ) أى فى مسألة ضمان الجاهل بالقدر (قوله يؤخذ الضامن الخ) أى
فيما اذا لم ينكره المقر له (قوله وأيضاف الخ) أى فيما اذا أنكره المضمون له وقال ان مالى على الاصيل أقل
من ثلاثة (قوله الوقت) الى الفصل فى النهاية الا قوله فى واحد مما ذكر وقوله يأتى فى الخلع تعاق بذلك وقوله
وكذا أحال كما هو ظاهر وقوله وقع لجمع مفتين الى ولو أبرأه سيد عمر (قوله الاراء الوقت) لعل المراد
به كان يقول أبرأتك مما لى عليك سنة اه ع ش (قوله كان وصية) جوابا لآى فقيه تفصيلها وهوانه ان

يخزم فى شرح الروض أخذ من كلام الامام بعدم الصحة هنا أيضا (قوله استقرار الدين كاحرة الخ) تقدم
صحة الحوالة بالاجرة قبل فراغ المدة وتقدم اشتراط الاستقرار وتفسر بجواز الاعتراض وهو غير المراد به
هنا (قوله وعينا) كذا فى شرح الروض وكأنه احتراز عن أحد الدينين ثم رأيت قول شرح الروض
فى موضع آخر فصل لا يصح ضمان المجهول ولا غير المعين كاحد الدينين اه (قوله وكذا لو أبرأه الدراهم)

الدراهم التى على فلان كان ضامنا ثلاثة على الوجه وكذا لو أبرأه من الدراهم ولا نظران يقول أقل الجمع اثنان لانه شاذ ومن ثم لو قال له على دراهم
لزمه ثلاثة وفارق آخر تلك الشهور بانه عقد معاوضة محضة فان قلت دون ثلاثة قلت برخذ الضامن باقراره أنها على
الاصيل وأيضا فى ضمن ثلاثة ضمن دونها بالاولى (والاراء) الوقت والمعلق بغير الموت والا كذا متفانت يرى وأنت ترى بعد موتى كان وصية

والذي لم يذكر فيه المبرأ منه ولا نوى (من المجهول) في واحد مما ذكر للدائن لا وكيلاه أو للمدين لكن فيما فيه معاوضة كان أبرأتني فانت طالق
لا فيما عدا ذلك على المعتمد (باطل في الجديد) (٢٥٤) لان البراءة متوقفة على الرضا ولا رضاه يعقل مع الجهل نعم لا أثر لجهل يمكن معرفته

أخذنا من قولهم لو كاتبه
بدرهم ثم وضع عنه دينارين
مريدا ما يقابلهما من القيمة
صح ويكفي في النقد الرابع
علم العدد وفي الأبراء من
حصته من مورثه علم قدر
التركة وان جهل قدر
حصته وباتى في الخلع ماله
تعلق بذلك ولان الأبراء
ومثله الترك والتخيل
والاستقاط تملك للمدين
ما في ذمته أي الغالب عليه
ذلك دون الاستقاط على
المعتمد ومن ثم لو قال ل أحد
مدينه أبرأت أحدكم لم يصح
بخلاف ما لو علم وجهه ل
من هو عليه فانه يصح على
ما جزم به بعضهم وانما لم
يشترط قبول المدين ولم يرد
رده نظرا لثبوت الاستقاط
فان قلت لم غلبوا في علمه
شأنه التملك وفي قبوله
شأنه الاستقاط قلت لان
القبول أدون ألا ترى الى
اختيار كثير من أصحابنا
جواز المعاطاة في نحو
البيع والهبة ولم يختاروا
صحته نحو بيع الغائب
وهبته ولو أبرأ ثم ادعى
الجهل لم يقبل ظاهر بل
باطنا ذكره الرافعي لكن
في الأنوار أنه ان باسبب
المدين لم يقبل والا كدين
ورثه قبل وفي الجواهر نحوه
فليخص به كلام الرافعي
وفيها أيضا من الزبيلي
تصدق الصغيرة المزوجة جازا بيمينها في جهلها بمهرها قال الغزالي وكذا الكبيرة المجبرة ان دل الحال على جهلها وهذا أيضا

خرج المبرأ منه من الثلث برئ والاتوقف على اجازة الورثة فيما زاد اه عش (قوله والذي الخ) عطف على
المؤقت (قوله لم يذكر) وقوله ولا نوى ببناء المفعول (قوله ومن المجهول في واحد الخ) عطف على المؤقت
عبارة المغنى والابرء من العين باطل جزما وكذا من الدين المجهول جنسا أو قدرا أو صفة اه (قوله في واحد
مما ذكر) أي أن نأخذ بقوله جنسا وقدرا الخ سيد عمر وكردى (قوله لا وكيلاه) أي لا يشترط علم وكيل الدائن في
الأبراء (قوله أوله مدين) عطف على الدائن (قوله لكن فيما فيه معاوضة) معناه علم الدائن والمدين شرط
في الأبراء الذي فيه معاوضة اه كردى والاولى اسقاط الدائن فان علمه شرط مطلقا (قوله كان أبرأتني
الخ) قضية كلام المغنى أن الكاف استقصائية حيث قال بعد قول المصنف في الجديد وما أخذ القولين أنه تملك
أو اسقاط فعلى الاول يشترط العلم بالمبرأ منه وعلى الثاني لا والتحقق فيه كما أفاده شيخنا أنه ان كان في مقابلة
طلاق اشترط علم كل من الزوج والزوجة لانه يؤهل الى معاوضة والا فهو تملك من المبرئ اسقاط عن المبرأ عنه
في شرط علم الاول دون الثاني اه ثم رأيت ما سيأتى عن السيد البصري عند قول الشارح قال المتولى الخ المقيد
أنهم ليست استقصائية (قوله معرفته) أي الجهل أي متعلق بقول المتن (في الجديد) محل الخلاف في الدين أما
الأبراء من العين فباطل جزما نهاية ومعنى قال عش قوله من العين أي كان غصب منه كأيامثلا اه (قوله
بدرهم) أي معلومة اه كردى (قوله ما يقابلهما من القيمة) أي ما يقابل الدينارين من الدراهم من حيث
القيمة (قوله علم قدر التركة) ظاهر أنه لا يشترط علم قدر الدين فليراجع اه رشيدى عبارة عش قوله علم
قدر التركة كان يعلم أن قدرها ألفو (قوله وان جهل قدر حصته) بان لم يعلم قدر ما يخصه أهو الربع أو غيره
اه (قوله ولان الأبراء الخ) عطف على قوله لان البراءة الخ (قوله الغالب عليه ذلك) أي وقد يغلبون الاستقاط
ومنه عدم علم المبرأ بما عليه من الدين وعدم اشتراط قبوله وعدم اشتراط علم الوكيل به أيضا اه عش (قوله
دون الاستقاط) وائس الغالب عليه الاستقاط (قوله ومن ثم) إشارة الى كون الأبراء ونحوه تملك اه كردى
(قوله ادنيته) في أصله لا أحد مدينه والحكم صحيح على كلتا النسختين اه سيد عمر (قوله بخلاف ما الخ)
محترز قول المصنف ومن المجهول باطل اه عش (قوله لو علمه) أي الدين اه عش (قوله وجهه من هو
عليه) أي بأن كان الدين واحدا ولكن لا يعلم عين المدين فهو جهل وما قبله إيهام اه رشيدى وقوله وانما لم
يشترط جواب عما يقال لو كان الأبراء تملك لشرط فيه القبول اه كردى (قوله ولم يرد رده) هو الأصح في
الروضة اه سم (قوله في علمه) أي الدائن اه عش وقال الرشيدى قوله في علمه أي المبرأ منه وكذا الضمير
في قبوله اه والظاهر أن ضمير قبوله للمدين (قوله أدون) أي من العلم اه كردى أي وبه يندفع تنظير
سم بما نصه قوله ألا ترى الخ في اثباته الادونية نظرا لان المعاطاة تكون في القبول بدون إيجاب كعكسه اه
(قوله بل باطنا) أي يقبل باطنا (قوله لكن في الأنوار الخ) عبارة النهاية وهو محمول على ما في الأنوار أنه الخ
اه (قوله ان باسبب الدين) أي أدور وجع فيه كهر الثيب سم على منهج اه عش (قوله لم يقبل) أي
ظاهرا اه سم (قوله كدين ورثه الخ) أي بأن ادعى أنه يجهل قدر التركة أخذ ما سراً نفقا فليراجع اه
رشيدى (قوله وفي الجواهر نحوه) أي ما في الأنوار (قوله فليخص به) أي بما في الأنوار والجواهر (قوله
وفيها) أي الجواهر (قوله وكذا الكبيرة المجبرة) وكذا غيرها ان لم تعرض للمهر في الاذن ولا رجعت فيه
اه عش (قوله على جهلها) كانه حيث لم يعلم استدانها اه سيد عمر (قوله وهذا) أي ما في الجواهر عن
الزبيلي ومأقوله الغزالي (قوله ويجوز بذل العوض) أي كان يعطيه ثوبا مثلا في مقابلة الأبراء مما عليه من
الدين أمالو أعطاه بعض الدين على أن يبرئه من الباقي فليس من التعويض في شيء بل ما قبضه بعض حقه
أفتى بذلك شيخنا الشهاب الزملي (قوله لا وكيلاه) فلا يشترط علمه (قوله ولم يرد رده) هو الأصح في الروضة
(قوله ألا ترى الخ) في اثباته الادونية نظرا لان المعاطاة تكون بالقبول بدون إيجاب كعكسه (قوله لم يقبل)

والباقي

يؤيد ما في الأنوار قال المتولى ويجوز بذل العوض في مقابلة الأبراء

والباقي ما عداه اه ع ش (قوله انتهى) أى ما قاله المتولى (قوله وعليه فبذلك الدائن) وفي ع ش بعد كلام مانصه أقول يمكن أن يصور ما هنا بما لو وقع ذلك بالمواطأة منهما قبل العقد ثم دفع ذلك قبل البراءة أو بعدها فلو قال أمراً تلك على أن تعطيني كذا كان كما لو قال صا حلتك على أن تقر لي على أن لك على كذا فكما قيل في ذلك بالبطان لا شمله على الشرط يقال هنا كذلك لا شمله البراءة على الشرط فليراجع اه عبارة السيد عمر قوله ويرأ المدين وعليه فهل هو بيع فيجرى فيه أحكامه أو ما حقيقته وهل يكفى التزام العوض في الذمة أولاً لأنه بيع دين بدين ينبغى أن يحزر ثم رأيت ابن زياد قال يصح الإبراء في مقابلة مال مع - بن أو موصوف في الذمة وعبارة العباد لو قال لغريمه بلا خصومة أبرئتني من دينك على كذا فأبرأه جاز صرح بذلك في الأزار وحوى عليه الزركشي في قواعد اه انتهت وبذلك علم عدم تعين ما صورته ع ش وأنه يصح الإبراء فيما لو قال أمراً تلك على أن تعطيني كذا (قوله وطريق الإبراء) إلى قوله وإذا في المغنى (قوله من المجهول الخ) ذكر حج في غير التحفة أن عدم صحة الإبراء من المجهول بالنسبة للدين أمّا بالنسبة للآخر فيصح لأن المبرأ راض بذلك اه هكذا أو يتسبب ما مش عن بعض أهل العصر اه ع ش (قوله والاستغفاره) أى للمغتاب كان يقول أسْتَغْفِرُ اللهَ لفلان أو اللهم اغفر له ومعلوم أن هذا الكلام في غيبة البالغ وأما غيبة الصبي فهل يقال فيها مثل ذلك التفصيل وهو أنها إذا بلغت فلا بد من بلوغه وذكره اه وذكر من ذكرت عنده أيضاً بعد البلوغ لأن براعته قبل البلوغ غير صحيحة أو يكفى مجرد الاستغفاره حالاً مطلقاً لا بعد الاستحلال منه الآن فيه نظر والأقرب الأول وقال سم على حج قوله والاستغفاره أى ولو بلغته بعد ذلك وقوله الأبعد تعيينها بالشخص أطلق السوطى في فتاويه اعتبار التعيين وإن لم تبلغ المغتاب وهو ممنوع وقال فيمن خان رجلاً في أهله برئاً أو غيره لا تصح التوبة منه إلا بالشرط الأربع ومنها استحلاله بعد أن يعرفه به بعينه ثم له حالان أحدهما أن لا يكون على المرأة في ذلك ضرر بأن أكرهها فذهبوا كما وصفتنا والثاني أن يكون عليها في ذلك ضرر بأن تكون مطاوعة فذهبوا قد يتوقف فيه من حيث أنه ساع في إزالة ضرره في الآخر بضر المرأة في الدنيا والضرر لا يزال بالضرر فيحتمل أن لا يسوغ له في هذه الحالة إخباره به وإن أدى إلى بقاء ضرره في الآخر ويحتمل أن يكون ذلك عذراً ويحكم بصدقه توبته إذا علم الله منه حسن النية ويحتمل أن يكاف الإخبار به في هذه الحالة ولكنه يترك مع ما ينفي الضرر عنها بان يذكر أنه أكرهها ويجوز الكذب بمثل ذلك وهذا فيه جمع بين المصلحين لكن الاحتمال الأول أظهر عندي ولو خاف من ذكر ذلك الضرر على نفسه دون غيره فالظاهر أن ذلك لا يكون عذراً لأن التخلص من عذاب الآخر بضر الدنيا مطلوب ويحتمل أن يقال أنه يعذر بذلك ويرجى من فضل الله تعالى أن يرضى عنه خصمه إذا علم حسن نيته ولو لم يرض صاحب الحق في الغيبة والزنا ونحوهما أنه يعفو لا يبذل مال فله بذله سعيه في خلاص ذمته ثم رأيت الغزالي قال فيمن خان في أهله أو ولده أو نحوه لا وجه للاستحلال ولا طهاراته بولد فتنه وغيبته بل يفرغ إلى الله تعالى ليرضيه عنه اه باختصار اه أقول الأقرب ما اقتضاه كلام الغزالي حتى لو أكره المرأة على الزنا لا يسوغ له ذكر ذلك لزوجها إذا لم يبلغه من غيره لما فيه من هتك عرضها وبقي ما لو اغتاب ذمياً فهل يسوغ الدعاء له بالمغفرة ليتخلص هو من اسم الغيبة أولاً ولا يكفى بالنسبة لامتناع الدعاء بالمغفرة للكافر كل محتمل والأقرب أن يدعوه بالمغفرة شيراً الشر أو كثرة المال ونحوه مع الندم ووقع السؤال عما لو أتى بهيمة فهل يخبر أهلها بذلك وإن كان فيه اظهار لفتح ما صنع أم لا ويكفى الندم فيه نظر ولا يبعد الأول ويفارق ما لو أتى أهل غيره حيث امتنع الإخبار بما وقع لأن في ذلك أضرار للمرأة ولا هلاها فامتنع لذلك ولا كذلك البهيمة اه ع ش (قوله لا بعد تعيينها الخ) خلافاً للمغنى حيث قال ولو استحل منمن غيبة اغتابها ولم يعينها فاحله منها فهل

اه وعليه فبذلك الدائن
العوض المبذول له بالإبراء
ويرأ المدين وطريق الإبراء
من المجهول أن يبرئه مما
يعلم أنه لا ينقص عن الدين
كالف شك هل دينه يدانها
أو ينقص عنها وإذا لم تبلغ
الغيبه المغتاب كفى فيها
الندم والاستغفاره فإن
بلغته لم يصح الإبراء منها إلا
بعد تعيينها بالشخص

أى ظاهراً (قوله والاستغفاره) أى لو بلغته بعد ذلك (قوله لا بعد تعيينها بالشخص) أطلق السيوطى في فتاويه اعتبار التعيين وإن لم يبلغ المغتاب وهو ممنوع وقال فيمن خان رجلاً في أهله برئاً أو غيره لا تصح التوبة منه إلا بالشرط الأربع ومنها استحلاله بعد أن يعرفه به بعينه ثم له حالان أحدهما

بل وتعين حاضرهما فيما يظهر ان اختلافه (٢٥٦) الغرض ولو أبرأه من معين معتقد انه لا يستحقه فبان انه يستحقه برئ (الا البراء

(من ابل الديه) فانه صحيح مع الجهل بصفتها لانهم اغتفر واذك في اثباتها في ذمة الجاني فكذا هنا ولا لتعذر الابراء عنها بخلاف غيرهما لا مكان معرفته بالبحث عنه ويصح ضمانها في الاصح) كالابراء للعلم بسنها وعددها ويرجع في صفتها الغالب ابل البلد (ولو قال ضمانت مالك على زيد) أو أبرأتك أو نذرت لك مثلاً وكذا أنتك كما هو ظاهر (من درهم الى عشرة فالاصح محتمه) لا تنقضاء الغرر بذكر الغاية (و) الاصح (انه يكون ضامناً لعشرة) ومبرئاً منها ما ذرأ لها ادخالاً للغايتين (قلت الاصح) انه يكون ضامناً (للعشرة) ومبرئاً منها ما ذرأ لها (والله أعلم) ادخالاً للاول فقط لانه مبسداً للالتزام ولترتب محتمل بعده عليه بل قيل لثمانية انحرأ لهما لانه اليقين فان قلت بما يضعف هذين ويرجح الاول قولهم اذا كانت الغاية من جنس المغيا دخلت قلت هذا في غير ما نحن فيه لانه في الامور الاعتبارية وما نحن فيه في الامور الالتزامية وهي يحتملها ويأتي ذلك في الاقرار كما سيذكره ويأتي ثم زيادة على ما هنا ولو لقن صيغة نحو ابرأه ثم قال جهلت مدلولها وأمكن عادة خفاء

يبرأ منها أولاً وجهان أحدهما نعم والثاني لا وبمذاخر المصنف في أذكاره وزعم الاذري أن الاصح خلافه وهذا هو الظاهر انتهى وتقدم عن ع ش عن ج في ذيل التحفة ما يؤيده (قوله وتعين حاضرهما) هذا مما لا يحصى عنه ولومات بعد أن بلغته قبل الابراء منها لم يصح ابرأه وارث بخلافه في المال مر اه سم على ج اه ع ش (قوله وتعين حاضرهما) أي الشخص الحاضر عند الغيبة اه كردى (قوله من معين) أي في الواقع اه ع ش (قوله هنا) أي الابراء (قوله والالتعذر الخ) هذا التعليل محل تأمل ولذا حذفه الغني واقتصر على ما قبله قول المتن (في الاصح) وعليه يرجع ضامنهما بالاذن اذا غرهما بمثلها لاقبهما كالقرض كما جزم به ابن المقرئ ولا يصح ضمان الديه عن العاقلة قبل الحل ولوضمن عنه زكاته أو كفارته صح كذا في الاكشي ويعتبر الاذن عند الاداء ان ضمن عن حي فان ضمن عن ميت لم يتوقف الاداء على اذن كما ذكره الرافعي في باب الوصية ثم اية ومغنى وقوله ما لو ضمن الخ مر مثله في الشرح قبيل قول المصنف وصح القديم ضمان ما سيجب (قوله وكذا أحلتك الخ) وانظر ما حكم بقية التصرفات فيه انظر ولا يبعد إلحاقها بما ذكرناه حيث حمل المجهول على جهة ما قبل الغاية كان كالعين اه ع ش أقول قد أشار اليه الشارح في التنبيه السابق وكذا هنا كالتناية بقوله مثلاً (قوله وما ذرأها) أي ومحملها (قوله للغايتين) أي للطرفين ففيه تغليب (قوله هذين) أي الضمان التسعة والضمان لثمانية (قوله الاول) أي الضمان لعشرة (قوله في غير ما نحن فيه) تأمل فيه اه سم (قوله لانه في الامور الاعتبارية الخ) نازع الشهاب بن قاسم في هذه التفرقة وقال انه المستند لها اه رشيدى (قوله الاعتبارية) كغسل اليدين اه ع ش (قوله ويأتي ذلك) أي الخلاف المذكور (في الاقرار) أي بان لزيد عليه من درهم الى عشرة (قوله ويأتي ثم) أي في باب الاقرار (قوله ولو اقرن الخ) بينا المفعول (قوله نحو ابرأه) أي كالاقرار والهبة وذيرهما من الحل والعقد (قوله فرع مات مدين الخ) جميع ما ذكره في هذا الفرع تبعه

أن لا يكون على المرأة في ذلك ضرر بان أكرهها فهذا كما وصفتنا والثاني أن يكون عليها في ذلك ضرر بان تكون مطاوعة فهذا قد يتوقف فيه من حيث انه ما ع في ازالة ضرره في الاخرة بضرر المرأة في الدنيا والضرر لا يزال بالضرر فيحتمل أن لا يسوغ له في هذه الحالة اخباره به وان أدى الى بقاء ضرره في الاخرة ويحتمل أن يكون ذلك عذراً يحكم بصدقه توبته اذا علم الله منه حسن النية ويحتمل أن يكاف الاخبار به في هذه الحالة ولكن يذكر معه ما ينفي الضرر عنها بان يذكر انه أكرهها ويحوز الكذب بمثل ذلك وهذا فيه جمع بين المصلحتين لكن الاحتمال الاول أظهر عندى ولو خاف من ذكر ذلك الضرر على نفسه دون غيره فالظاهر أن ذلك لا يكون عذراً لان التخلص من عذاب الاخرة بضرر الدنيا مطلوب ويحتمل أن يقال انه يعذر بذلك ويرجى من فضل الله تعالى أنه رضى عنه خصمه اذا علم حسن نيته ولو لم يرض صاحب الحق في الغيبة والزنا ونحوهما أنه يعفو الا يبذل مال ذله بذله سعيافى خلاص ذمته ثم رأيت الغزالي قال فيمن خانه في أهله أو ولده أو نحوه لا وجه للاستحلال والاطهار فانه يولد فتنة وغيظاً بل يفرغ الى الله تعالى ليرضيه عنه اه باختصار (قوله بل وتعين حاضرهما) هذا مما لا يحصى عنه ولومات بعد أن بلغته قبل الابراء منها لم يصح ابرأه وارث بخلافه في المال مر (قول المصنف ويصح ضمانها الخ) قال في الروض ويرجع أي ضامنهما ضمانهما بالاذن وغرهما مثلها لا القيمة أي كافي القراض اه قال في شرحه وقيل بالعكس والتصریح بالترجيح من زيادته (قوله في غير ما نحن فيه) تأمل فيه وقوله لانه في الامور لا يخفى أن هذه التفرقة لا سند لها الا مجرد ما وقع في خاطره بلا مراجعة (قوله فرع مات مدين الخ) جميع ما ذكره في هذا الفرع تبعه فيه مر في شرحه مسئلة في فتاوى السيوطى رجل نزل لا آخرة عن اقطاع والتم له أنه اذا صار اسمه في الديوان أعطاه بعضهما وأبرأه من الباقي فهل يصح هذا الالتزام ان كان بطريق النذر كما هو العادة الا أن قال الذي يظهر لي انه لا تصح البراءة ولو تراضى بالان النذر لا تصح البراءة منه لما فيه من جق الله تعالى كالزكاة والكفارة ويحتمل الصحة لان الحق فيه لمعين بخلاف سائر النذور والزكاة والكفارة والاول أظهر كالأولان فصرت صفة الاستحقاق في معين فانه لا تصح البراءة منه

ذلك عليه قبل والا فلا كما يأتي في النذر (فرع) * مات مدين فسأل وارثه دائنه أن يبرئه ويكون ضامناً عليه فأبرأه على ظن صحة الضمان وأن الدين انقل الى ذمة الضامن لم يصح الأبراء لانه بناء على ظن انتقاله للضامن ولم ينتقل اليه فيه

لان الضمان بشرط براءة الاصيل باطل ودليل بطلان البراءة قول الام وتبعوه ولو صالح من ألف على خمسة مائة صلح انكار ثم ابرأه من خمسة مائة فلما صحه الصلح لم يصح الابرأه عن الخمسة مائة التي ابرأه منها وقوله لهم لو أتى المكاتب لسيدته بالتجوز فآخذها منه وقال له اذهب فانت حرم ثم خرج المال مستحقا بان عدم اعتق لانه انما اعتقه بظن سلامة العوض وقوله لهم لو أتى (٢٥٧) بالبيع المشروط في بيع على ظن صحة الشرط

بطل أو مع علمه بفساده صح ولا يتأني فيه صحة الرهن بظن الوجوب لما سرفى المناهى ولما ذكر البايعي ذلك قال وهذا يدل على أن بائى الامر في نحو ذلك على ما اعتقده بخلاف ما في الباطن لا يؤاخذ به وتزييف الامام لقول القاضى الموافق لذلك ضريف اه ويؤخذ من قوله في نحو ذلك انه لا بد في تصديقه من قرينة تقضى بصدق ما ادعاه من الظن ووقع لجمع مقنين وغيرهم اذ خلاف بعض ما قررناه فاحذر ولو ابرأه في الدنيا دون الآخرة برئ فيه مالان أحكام الآخرة مبني على الدنيا ويؤخذ منه ان مثله عكسه الا أن يقال انه ابرأه معلق لكن مرسحة تعاقبه بالوت فيمكن أن يقال هذا مثله ولو قال ابرأته مالى عليه وله عليه دين أصلى ودين ضمان برئ منهما * (فصل) في قسم الضمان الثانى وهو كفالة البدن وفيها خلاف أصالة قول الشافعى رضى الله عنه انها ضعيفة و (الذهب) منه (صحة كفالة البدن) وهى التزام اجزاء المكفول أو جزء منه شائع كعشره أو مالا بقاء بدونه كروحه

فيه مر في شرحه اه سم (قوله لان الضمان بشرط براءة الاصيل الخ) يؤخذ من تعليقه أن الكلام مفروض في نحو قوله ضمانت ما عليه بشرط ابرائه بخلاف نحو ابرئه وناضمن لما عليه اذ ليس فيه تقييد الضمان بالبراءة فليستأمل اه سيد عمر أقول في كل من الاخذ والمأخوذ نظرا ظاهرا بل بخلاف انقاد كلام الشارح كما يظهر بأدنى تأمل (قوله وقوله لهم لو أتى المكاتب الخ) ثم قوله وقوله لهم لو أتى بالبيع الخ عطف على قول الام (قوله فانت حر) ظاهره وان قصده الانشاء فراجع اه سم أقول التعليق الآتى وما بعده كالصريح في ذلك (قوله بطل) أى البيع المشروط (قوله أبيع علمه الخ) عطف على قوله على ظن الخ (قوله بفساده) أى الشرط (قوله ولا يتأني فيه) أى قوله لهم لو أتى بالبيع المشروط الخ وكذا الإشارة في قوله ذلك وقوله وهذا وقوله نحو ذلك وقوله لذلك (قوله لم امر الخ) أى من قوله مر لوجود مقتضيه اه والمراد بمقتضيه وجود الدين اه ع ش (قوله قال وهذا الخ) جواب لما (قوله بخلاف الخ) حال من ما اعتقده (قوله ويؤخذ منه الخ) معناه اه ع ش وقال السيد عمر قد يفرق بانه اذا أسقط الدين في الدنيا لم يسقط في الآخرة لانه انما يطالب فيه بما استحققه في الدنيا وهذا معنى قولهم لان أحكام الخ بخلاف العكس فان معناه أسقطت منك المطالبة في الآخرة ان مت من غير وفاء وأدنى الدنيا فلا أسقط المطالبة عنك بل أنما يطالب لك فيها والحاصل ان التعليق والاقتصار في التصور بمشعر ان بالفرق في ظاهرهم أى اشعار فتأمل به بعين الانصاف متجنباً للاعتساف اه (قوله لكن مر الخ) أى في شرح والابرأه الخ (قوله فيمكن أن يقال الخ) وهو الظاهر كما مر عن السيد عمر خلافا لما مر عن ع ش (قوله برئ منهما) أى فلو قال أردت الابرأه من دين الضمان دون الثمن لم يقبل ظاهرا ما لم يدل قرينة على ذلك اه ع ش

* (فصل في كفالة البدن) * (قوله في قسم الضمان الخ) أى وما يترتب عليه ككونه يغرم ولا اه ع ش ثم قوله المذكور الى قول المتن بدن الخ في النهاية (قوله الثانى) نعت للمضاف (قوله وهو كفالة البدن) ويسمى أيضا كفالة الوجه اه معنى (قوله أصله) أى الخلاف وكذا ضمير منه اه ع ش (قوله قول الشافعى) خبر أصله و (قوله انها) أى كفالة البدن (ضعيفة) مقول القول (قوله او مالا بقاء الخ) عطف على المكفول ولو حذف لفظة ما عطف على شائع لكان أولى (قوله كروحه الخ) أى حيث كان المكفل بحجزه حيانه (قوله أو قلبه) أو كبده أو دماغه كما في شرح الروض اه سم (قوله لا طباق الناس الخ) تعليل للمتن (قوله ومعنى ذلك الخ) هذا جواب عن جهة المذهب بما أورده عليه مقابله من قول الشافعى المذكور اه رشيدى (قوله قيل أئمة اللغة الخ) عبارة المختار والكفيل الضامن وقد كفل به يكفل بالضم كفالة وكفل عنه بالمال لغرمه أو كفله المال ضمنه اياه وكفله اياه بالتخفيف فكمل هو به من باب نصر ودخل وكفله اياه تكفيلامثله وتكفل بيديه والسكافل الذى يكفل انسانا يعوله ومنه قوله تعالى وكفلهما زكريا اه ع ش (قوله لم يستعملوه)

وأما ان كان هذا الالتزام لا يطرق النذر بل في مقابلة النزول وقلنا بصحة ذلك كما استنبطه السبكي من خلع الاجنبى فان البراءة منه تصح كمال الخلع اه وسيأتى في باب النذر جزم الشارح بصحة ابرأه المندورة له الناذر مما في ذمته حيث ساغ له المطالبة به وفي باب قسم الصدقات عدم صحة ابرأه المستحق المنحصر في ثلاثة فاقول وقت لو جوب لان الزكاة يغلب عليها التعبد (قوله فانت حر) ظاهره وان قصده الانشاء فراجع اه

* (فصل) * (قوله أو قلبه) أو كبده أو دماغه كما في شرح الروض (قوله لانه بمعنى ضمن) صريح في ان كونه بهذا المعنى يقتضى تعديته بنفسه وقضية شرح الروض عكسه فانه قال فان قلت كفل متعديته بنفسه كقوله تعالى وكفلهما زكريا فإلم عدا المصنف بغيره قلت ذلك بمعنى عال وما هنا بمعنى ضمن والتزم واستعمال

(٣٣ - (شرواى وابن قاسم) - خامس) أو رأسه أو قلبه الى المكفول له لا طباق الناس عليها وميسر الحاجة اليها ومعنى ذلك أنها ضعيفة من جهة القياس لان الحر لا يدخل تحت اليد ويشترط تعيينه فلا يصح كفلت بدن أحد هذين (فان كفل) بفتح الغاء أفصح من كسر ها (بدن) عداه كغيره بنفسه لانه بمعنى ضمن لكن قيل أئمة اللغة لم يستعملوه الا متعديا بالباء

أى كفل بمعنى ضمن اه عش (قوله انتهى) أى كلام القيل (قوله ولعله لكونه الخ) أى ما فعله
 أئمة اللغة (قوله أما كفل الخ) عديله ما تضمنه قوله لانه بمعنى ضمن الخ (قوله وما ورد في حديث الغامدية
 الخ) الوارد في حديثها كما سيأتي تكفل لا كفل اه سيد عمر (قوله أو عنده مال) عبارة المغنى قوله كاصله
 من عليه مال يوهم أن الكفالة لا تصح بدون من عنده مال لغيره وليس مراد ابل تصح وان كان المال أمانة
 كوديعه لان الحضور مستحق عليه فيشمله الضابط الا ترى ثم قال تنبيه الضابط لصحة الكفالة وقوعها
 باذن المكفول مع معرفة الكفيل له بدون من لزمه اجابة الى مجلس الحكم أو استحق احضاره اليه عند
 الاستعداد للحق كالكفالة بدون امرأة يدعى رجل زوجها حيثما لان الحضور مستحق عليها أو بدون رجل تدعى
 امرأة أو بجيته أو بدون امرأة ثبنت زوجها وجيته وكذا عكسه كما بحثه شيخنا وكان يكون الزوج موليا اه
 (قوله ولو أمانة) قد يخالف هذا ما يأتي في قوله ويشترط كونه مما يصح ضمانه اذا لامة لا يصح ضمانها
 ويجاب بانه فيما يأتي لم يقتصر على ما ذكر بل ذكر بعد صحة كفالة من عليه عقوبة لا دى وألحق به من
 عليه حق لا دى يستحق بسببه حضوره في مجلس الحكم اذا طلب له ومنه الوديع والاجير ونحوهما فانهم اذا
 طلبوا وجب عليهم الحضور لكن قد يتوقف في الوديع فان اللازم له التخليه فلا يجب عليه الحضور لمجلس
 الحكم الا أن يقال قد يطرأ عليه ما يوجب حضوره لمجلس الحكم كالأودي ضياع العين فطلب مال كها حضوره
 اه عش عبارة سم قوله ولو أمانة مع الفرع الا ترى آخر الفصل يعلم أن الامانة لا يصح ضمانها ويصح
 التكفل به من هي عنده اه (قوله أنه لا يغرمه) أى لا يطلب بالغرم فلا ينافى ما سيأتي للشارح مر
 أنه لو امتنع حبس مالم يؤد المال لان التأديبه تبرع عنه ومن ثم لو حضر المكفول أو تعذر حضوره استرد ما غرمه
 اه عش قول المتن (ويشترط كونه الخ) عبارة العباب تصح الكفالة بدون معين عليه مال يصح ضمانه
 انتهى قال الشارح في شرحه ويصح أيضا بدون من عنده مال لغيره ولو أمانة كوديعه ورهن كافي عمدة
 السراج لابن الملقن وحذفه كالروض وأصله ما هو واضح أن ضمان هذا لا يشترط فيه كونه يصح ضمانه بل
 الظاهر أن من تحت يده اختصاصات نجسة يصح التكفل بيده كما أفهمه قولهم استحق احضاره انتهى اه
 سم (قوله أى ما على المكفول) عبارة النهاية أى المال المكفول بسببه اه قال عش قوله مر أى
 المال أى الذى عليه بصفة كونه ديناً أو عنده وهو عين اه وعبرة الرشيدى قوله مر أى المال الخ عبارة

اه ولعله لكونه الاصح
 أما كفل بمعنى عال كفى
 الآية فتعبد بنفسه دائماً
 أى وما ورد في حديث
 الغامدية الا ترى الباء فيه
 زائدة تأكيداً (من عليه
 مال) أو عنده مال ولو أمانة
 (لم يشترط العلم بقدره) لما
 يأتي أنه لا يغرمه (ويشترط
 كونه) أى ما على المكفول
 (مما يصح ضمانه) فلا تصح
 بدون

كثير من الفقهاء له متعدياً بنفسه يؤول فان صاحبه الصحاح والقاموس وغيرهما من أئمة اللغة لم يستعملوه
 الامترياً بغيره اه (قوله ولو أمانة) به مع الفرع الا ترى آخر الفصل يعلم أن الامانة لا يصح ضمانها
 ويصح التكفل بدون من هي عنده (قول المصنف ويشترط كونه مما يصح ضمانه) عبارة العباب تصح
 الكفالة بدون معين عليه مال يصح ضمانه اه قال الشارح في شرحه ويصح أيضا بدون من عنده مال لغيره
 ولو أمانة كوديعه ورهن كافي عمدة السراج لابن الملقن وحذفه كالروض وأصله ما هو واضح أن ضمان هذا
 لا يشترط فيه كونه يصح ضمانه بل الظاهر أن من تحت يده اختصاصات نجسة يصح التكفل بيده كما أفهمه
 قولهم استحق احضاره وهذا الذى ذكرته يعلم رد قول شيخنا وقوله أى الروض كاصله من عليه مال يوهم أن
 الكفالة لا تصح بدون من عنده مال لغيره وليس مراد ابل يصح وان كان المال أمانة كوديعه كما شبهه قوله
 فيما يأتي أو استحق احضاره اه وذلك لان حذفه ليس الا لكونه لو ذكر لا وهم انه يشترط في صحة التكفل
 بدون الوديع كون الوديع مالا يصح ضمانه وليس كذلك بل الذى يتجه صحة التكفل بدون من كان
 الوديع اختصاصاً كما تقر فتأمل اه وأقول عندى أن رده على الشيخ ليس في محله لان ما ادعاه الشيخ من
 إجماع العبارة ما ذكره في الأشبهه فيه وأما ما أورده عليه بقوله وذلك لان حذفه الخ فمع كونه لا يدفع إجماع العبارة
 ما ذكره لا يرد على الشيخ اذ لم يعترض بانه كان ينبغي الاقتصار على ذكر التكفل بمن عنده مال بل يجوز أن
 يكون مقصوده الاعتراض بانه كان ينبغي ذكره وذلك صادق بذكره في ضمن ذكر التكفل بمن عنده حق أعم
 من المال والاختصاص فتأمل فانه قد لا يخفى أن الاعتراض بذلك لا يرد على المنهاج لان قوله فان كفل

النفقة أي ما على المكفول انتهت فخرج بذلك ما عند من العين فتخلص أنه ان كفاه بسبب عين عند صح
وان كانت أمانة وان كفاه بسبب دين فلا بد أن يكون مما يصح ضمانه اه (قوله بالنجوم) أخرج ديون
المعاملة لما تقدم من صحة ضمانها الغير السيد فينبغي أن يصح التكفل به لغير السيد بخلاف السيد وان
استحق احضاره مجلس الحكم كما هو ظاهر فليراجع اه سم (قوله وغيرها) أي غير النجوم كديون
المعاملة لكن للسيد بخلاف غيره كما شار إليه بقوله على الأصح السابق الخ (قوله نخوز كاة الخ) قال
في الروض تصح الكفالة ببدين من عليه مال يصح ضمانه وان جهل قال في شرحه أو كان زكاة اه وقد تقدم
في الشرح أي والنهاية والمعنى صحة ضمان الزكاة وما يتعلق به اه سم (قوله بخلاف ما اذا كانت في الذمة
الخ) معتمد اه ع ش (قوله أو تعلقت بالعين وتمكن منها) هلاصح التكفل وان لم يتمكن من أدائها إذ
غاية الأمر أنها في يده أمانة أو ما في معناها وذلك لا يمنع صحة التكفل فليراجع اه سم أقول قد يفرق
بجواز طلب نحو الأمانة دون الزكاة قبل التمكن (قوله وضمان رد الثانية) عطف على ضمان الأولى أي
ولصحة ضمان رد الثانية إلى الساعي (قوله كل من استحق) إلى قوله وببحث الأذرع في النهاية (قوله كل
من استحق حضوره الخ) قد يقال برده عليه المكاتب في نجوم الكتابة لظهور أن السيد قد يستحق احضاره
لنحو امتناعه من الاداء مع عدم فسخته أو لا اختلافا فيهما في نحو قدر النجوم مع عدم صحة التكفل ببدين بالنسبة
للنجوم اه سم وقوله في نجوم الكتابة أي وغيرها للسيد (قوله وأجير الخ) صريح في أن الاجير والقن
من استحق حضوره مجلس الحكم وليس كذلك وعبارة الروض بمن لزمه اجابة إلى مجلس الحكم أو استحق
احضاره إلى أن قال ويدين آبق وأجير فعملهما معطوفين على الضابط اه رشيدى أقول لعل ما صنعه
الروض مجرد دفع توهم عدم اندراجهما في الضابط والافاضل شاملي لهما كما هو ظاهر (قوله وقن آق
الخ) أي باذن الآبق سم وع ش (قوله وكذا عكسه) وهو كفالة الزوج لامرأة ادعت نكاحه لتثبته
أو لطلب النفقة والمهر ان كان نكاحه ثابتا اه ع ش (قوله ومن عليه الخ) عطف على ككفيل اه
ع ش والاولى على كفيل (قوله ببدين المال) أي حيث عني عن القصص على المال اه ع ش قول المتن
(ومنعها) أي وان تكرر ذلك من المكفول وظهر عليه التساهل على الاقدام على المعصية وعدم المبالاة اه
ع ش قول المتن (في حدود الله تعالى) أي وان تختمت ولم تسقط بالزوجة كما عتده شيخنا الشهاب الرملي أي
والنهاية والمعنى اه سم (قوله ومعنى تكفل الخ) مبتدأ وقوله أنه قام الخ خبره (قوله بالغامدية) وقوله بعد
الخ (قوله إلى أن الخ) متعلقة بتكفل الخ (قوله على حد) أي على معنى اه كردى والاولى أي على طبق
(قوله وبه الخ) أي بالمعنى المذكور اه كردى عبارة السيد عر أي بما أشار إليه حديث الغامدية من أن
استيفاء الحدود كان فورا يقدح من ممانع كالحل اه عبارة النهاية فلا يشك في جواز كرهنا مع وجوب
الاستيفاء فورا اه قال الرشيدى قوله ولا يشك في جواز كرهنا أي من منع الكفالة في حدوده تعالى وقوله

الخ يفهم عدم الانحصار في التكفل بمن عنده مال فليتأمل (قوله مكاتب بالنجوم) أخرج ديون المعاملة لما
تقدم من صحة ضمانها الغير السيد فينبغي أن يصح التكفل به لغير السيد بخلاف السيد وان استحق احضاره
مجلس الحكم كما هو ظاهر فليراجع (قوله نخوز كاة الخ) قال في الروض تصح الكفالة ببدين من عليه مال
يصح ضمانه وان جهل قال في شرحه أو كان زكاة اه وقد تقدم في الشرح صحة ضمان الزكاة وما يتعلق به (قوله
أو تعلقت بالعين وتمكن منها) هلاصح التكفل وان لم يتمكن من أدائها إذ غاية الأمر أنها في يده أمانة أو في
معناها وذلك لا يمنع صحة التكفل فليراجع (قوله كل من استحق حضوره الخ) قد يقال برده عليه المكاتب
في نجوم الكتابة لظهور أن السيد قد يستحق احضاره لنحو امتناعه من الاداء مع عدم فسخته أو لا اختلافا فيهما
في نحو قدر النجوم مع عدم صحة التكفل ببدين بالنسبة للنجوم كما تقدم (قوله وقن آبق) أي باذن الآبق (قوله
وكذا عكسه) كما هو ظاهر عبارة الروض كدعوى زوجيتها وعكسه وكذا الكفالة به المثل ثبتت زوجيته
قال في شرحه وكذا عكسه فيما يظهر كأن كان الزوج موليا اه (قول المصنف ومنعها في حدود الله تعالى)

مكاتب بالنجوم أما غيرها
ففيه ما مر في شرح
قوله وكونه لازما ولا يبدن
من عليه نخوز كاة كذا
أطلقه الماوردي ومجمله
ان تعلقت بالعين قبل
التمكن بخلاف ما اذا كانت
في الذمة أو تعلقت بالعين
وتمكن منها الصحة ضمان
الاولى ومثلها الكفارة
وضمان رد الثانية (والمذهب
صحتها ببدين) كل من استحق
حضوره مجلس الحكم عند
الطلب لحق آدمي ككفيل
وأجير وقن آبق لمولاه
وامرأة نكحت نكاحها
ليثبت أو ان أثبت نكاحها
ليسلمها وكذا عكسه كما
هو ظاهر (من عليه
عقوبة آدمي كعصا وحده
قذف) لانه حق لازم فائمه
المال مع أن الاول يندمسه
المال ولذا مثل بمثلين
(ومنعها في حدود الله تعالى)
وتعازيره تكسر قسلا ما
ما مرون بسرها والسعي
في إيقاطها ما أمكن ومعنى
تكفل أنصاري بالغامدية
بعد ثبوت زناها إلى أن تدار
أنه قام بمؤتمها وما حلها على
حد وكفلهما كرها وبه يزد
استشكال تصور الكفالة
هنا مع وجوب الاستيفاء
فورا

وبحث الأذرى في حدثه
ولم يسقط بالتوبة صحة
التكفل ببدن من هو عليه
وينافيه ان لم يرد حد قاطع
الطريق فقط جوابهم عن
الخبر المذكور (ويصح
ببدن صبي ومجنون) لانه قد
يستحق احضارهما ليشهد
من لم يعرف اسمهما ونسبهما
عليهما بنحو اتلاف ويشترط
اذن وليهما ما فبطالب
باحضارهما ما بقى حجره
وبحث الأذرى اشتراط اذن
ولي السفية وله احتمال
بخلافه وهو الذي يظهر
ترجيحه لصحة اذنه فيه ما
يتعلق بالبدن كما يعلم مما مر
فيه ثم رأيت غيره قال ان
هذا هو ظاهر كلامهم ومثله
الغن فيعتبر اذنه لا اذن سيده
اه وانما يظهر فيه محالا
يتوقف على السيد كاتلافه
الثابت باليمين (ومحبوس)
بأذنه لتوقع خلاصه كما يصح
ضمان معسر المالك (وغائب)
كذلك وان كان فوق مسافة
القصر فيلزمه الحضور معه
سواء كان ببلدهما كما
حال الكفالة أو بعدها
طلب احضاره بعد ثبوت
الحق أو قبله للمخاصمة على
المعتد بخلاف الزر كشي
وغیره لاجل اذنه في ذلك
فهو المورط لنفسه (وميت
ليحضره فيشهد) بضم أوله
وفتح ثالثه (على صورته)
لعدم العلم باسمه ونسبه لانه
قد يحتاج لذلك ومثله قبل
الدفن لابعده وان لم يتغير

مع وجوب الخ اشارة الى دفع اشكال ثان يرد على قصة الغامدية وهو ان الحديجب فيمنه الغور فلم يخرجها
والحاصل ان قصة الغامدية مشككة من وجهين اه أى جهة الكفالة في حد الله تعالى وجهة تأخيرها (قوله
وبحث الأذرى الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى أى والنهاية والمغنى خلاف هذا البحث كما مر اه سم (قوله
من هو) أى الحد المتختم (قوله وينافيه) أى ما يخالفه الأذرى من صحة التكفل المذكور (قوله ان لم يرد الخ) أى
الأذرى بالحد المتختم حد قاطع الطريق الخ واعتمد المغنى والنهاية عدم استثناء حد قاطع الطريق عبارتهما
واللفظ للثاني وشمل كلامهما اذا تختم استيفاء العقوبة وهو ما اقتضاه تعليلهم واعتمده الوالد رحمه الله تعالى
خلافاً لبعض المتأخرين اه قال ع ش قوله مر اذا تختم استيفاء العقوبة كقاطع الطريق اه (قوله جوابهم
الخ) أى بتأويل تكفل الغامدية باقامة مؤنهما اه كردى (قوله لانه قد يستحق) الى قول المتن ثم ان
عين في النهاية الا قوله سواء الى لاجل اذنه (قوله عليهما) أى على صورتهم ما اذا تحمل الشهادة كذلك
اه مغنى (قوله فطالب الخ) أى يطلب الكفيل وليهما باحضارهما عند الحاجة اه مغنى (قوله ما بقى
حجره) أى حجر الولي عليهما قال سم قوله ما بقى حجره يفيد انقطاع المطالبة اذا زال الحجر اه وقال ع ش
شمل قوله مر ما بقى حجره مالو بلغ الصبي غير رشيد وقضية ما يأتى في السفية أن الطلب متعلق به دون
الولي وقد يقال لما سبق اذن الولي استصحاب وعابه في فرق بين الكفالة ببدنه بعد بلوغه سفياً وبين الكفالة
به قبل بلوغه اذا بلغ كذلك وخروج بقوله ما بقى حجره مالو بلغ الصبي رشيداً وفاق المجنون فيتوجه الطلب
عليهما وان لم يسبق منهما اذن اكتفاء باذن وليهما اه (قوله وبحث الأذرى اشتراط اذن ولي السفية) وهو
الاطهر اه مغنى (قوله وهو الذي يظهر ترجيحه) معتمد اه ع ش وقال سم ينبغي الآن يلزم فوات كسب
مقصود أو احتيج الى مؤنة في الحضور فيعتبر اذن الولي مع مراعاة المصلحة اه ويأتى عن السيد عمر ما وافقه
(قوله لصحة اذنه) لك أن تقول سلنا ذلك لكنه قد يحتاج الى المال بناء على ما سأل من تعميم وجوب الحضور
ويأتى نظير ذلك في العبد أيضاً فتدبره والحاصل أنه لو فصل في العبد والسفية بين احتياجهما الى المؤنة في
حضور محل التسليم وبين عدمها كان وجهها وجهها وينبغي أن مثل الاحتياج الى المؤنة بالنسبة للعبد تقويت
المنفعة اه سيد عمر (قوله غيره) أى غير الأذرى (قوله انتهى) أى كلام الغير (قوله وانما يظهر) أى اعتبار
اذن الغن لاسيده (قوله ومحبوس بأذنه الخ) عبارة المغنى وببدن محبوس وغائب بأذنه كما سأل في يوم اللفظ
لان حصول المقصود متوقع وان تعذر تحصيل الغرض في الحال كما يصح ضمان المعسر في الحال ولا فرق بين
أن يكون في موضع يلزمه الحضور منه الى مجلس الحكم أم لا حتى لو أذن ثم انتقل الى بلدهما كما هو الحال في
مسافة العدوى فوقع بعد ذلك صحت ووجب عليه الحضور معه لاجل اذنه في ذلك اه (قوله كذلك) أى
بأذنه لتوقع حضوره (قوله المال) مفعول الضمان عبارة النهاية لذلك اه قال ع ش أى لتوقع خلاصه
أى من الغيبة بان يحضر اه (قوله أكان الخ) الاولى أكان ببلدهما كما حال الكفالة أو بعدها أم لا (قوله
لاجل الخ) متعلق بقوله فيلزمه الحضور الخ قول المتن (ميت) أى ولو كان عالماً ولياً ونيباً ولا نظر لما يترتب
على ذلك من المشقة في حضورهم في جانب الخروج من حقوق الأكميين اه ع ش (قوله لعدم العلم الخ)
عبارة المغنى اذا تحمل كذلك ولم يعرف اسمه ونسبه اه (قوله ومثله) أى محل صحة كفالة الميت اه ع ش
(قوله لابعده) يحتمل وان لم يوار بالتراب وان لم يسد اللحد بناء على امتناع رجوع المعير حيثئذ اه سم عبارة
ع ش المراد بالدفن وضعه في القبر وان لم يمل عليه التراب وينبغي أن مثل الوضع ادلاؤه في القبر ثم رأيت في سم
على ج في العارية وعبارته بل نتج عنه امتناع الرجوع أى في العارية به بمجرد ادلائه وان لم يصل الى أرض القبر
أى وان تختمت ولم تسقط بالتوبة كما اعتمده شيخنا الشهاب الرملى (قوله وبحث الأذرى) اعتمد
شيخنا الشهاب الرملى خلاف هذا البحث كما مر (قوله ما بقى حجره) يفيد انقطاع المطالبة اذا زال
الحجر (قوله يظهر ترجيحه) ينبغي الان ان يلزم فوات كسب مقصوداً واحتيج الى مؤنة في الحضور فيعتبر اذن
الولي مع مراعاة المصلحة (قوله لابعده) يحتمل وان لم يوار بالتراب وان لم يسد اللحد بناء على امتناع رجوع

لان في عود من هو العقب بعد ادلائه از رابعه فتامل اه (قوله وعدم النقل) انظر علام عطف اه سم
 عبارة النهاية ومع عدم النقل المحرم وعبرة المغني ومعلوم ان محل ذلك قبل دفنه وقبل تغيره ولا نقل من بلد الى
 آخر فان حصل شيء من ذلك لم تصح الكفالة اه وكل منهما ظاهر ويمكن ان يقال ان الواو فيه بمعنى مع أو
 أنه بصيغة المضي والواو حالية (قوله ذكره الاذري) أي قوله واذن الولي الخ (قوله في هذه الاحوال) أي
 المشار اليها بقوله قبل الدفن الخ (قوله وببحث) أي قوله ووافقه في المغني (قوله وببحث في المطلب الخ) الاوجه
 أنه ان كان محجوراً عليه عند موته اعتبر اذن الولي من ورثته فقط والافكاهم فان كان فيه - م محجور عليه قام
 وليه بمقامه شرح م ر اه سم قال ع ش قوله من ورثته التقييده يقتضي تخصيص الولي بالاب والجد
 دون الوصي والقيم ان كانا غير وارثين وعبرة الزبادي وحاصله أنه ان كان للميت ولي قبل موته اعتبر اذنه فقط
 لا اذن الوارث وان لم يكن له ولي قبل موته اعتبر اذن جميع الورثة ان كانوا أهلاً لا اذن والا فاذن أولائهم وهي
 تغيب أنه لا فرق في الولي بين الوصي وغيره اه (قوله اذن الوارث) في شرحه الارشاد ودخل في الوارث
 بيت المال فيقوم الامام مقامه ثم استثنى الذي الذي مات بلا وارث موافقاً لما هنا وقوله فيقوم الامام مقامه
 القياس اعتبار اذنه اذا كان الوارث غير حاضر أيضاً اه سم (قوله ان تاهل الخ) أي بان كان رشيداً أما غيره
 ولو سفيهاً فاعتبر اذن وليه على ما اقتضاه كلامه اه ع ش (قوله كما طر بيت المال) أي فيمن لا ولي له خاص
 اه رشدي فهو مثال للوارث عبارة المغني ودخل في الوارث بيت المال اه (قوله ثم بحث الخ) معتمد اه
 ع ش (قوله جميع الورثة) أي مع اعتبار اذن ولي غير المتأهل منهم اه سم عبارة ع ش أي حيث لم ياذن
 في حياته لم ياتي من اجل اه (قوله وتعبه) أي بحث المطلب (قوله بحمل الاول) أي بحث المطلب (قوله
 باذنه في حياته) قد يقال بطلان اذنه بالموت اه سم أقول في اقتصار المغني على بحث المطلب كما مر إشارة اليه
 (قوله كذا الخ) عبارة المغني وبقي ما لمات ذمي عن غير وارث وانتقل ماله فيأبى بيت المال وظاهر كلامهم
 عدم الاكتفاء باذن الامام وهذا هو الظاهر اه (قوله فظاهر الخ) تردد في شرح الروض اه سم عبارة
 السيد ع ش قوله لا تصح كذا التحمل تامل لان الامام له الولاية العامة وان اتى الارث وولايته عليه لا تقصر من
 ولاية ولي غير وارث على صبي اه واعتمد النهاية والمغني وشرح الارشاد ما في الشرح كما مر (قوله ان صلح)
 ينبغي ان تعين ما لا يصلح مفسد وكلامه يقتضي أنه يصح ولا يتعين اه سم عبارة الرشيد ع ش انظروا كان
 أي المغني غير صالح هل تبطل الكفالة أو تصح وبحمل على أقرب محل البه في نظر والمبتدأ الاول فلا يرجع
 اه (قوله سواء كان ثم) أي في المكان المعين أي في حقه وورثته (قوله وببحث الاذري الخ) اعنده
 سم والسيد ع ش وفاقاً للنهاية عبارتها ويشترط أن ياذن فيه أي في المكان المكفول بيده فيما يظهر كما بحثه
 الاذري فان لم ياذن فسدت ولا يغني عن ذلك مطلق الاذن في الكفالة وقد يتوقف فيه اه قال ع ش قوله م
 ويشترط الخ معتمد وقوله ولا يغني عن ذلك الخ معتمد وقوله وقد يتوقف الخ أي بان يقال حيث أذن في ذلك
 لا تتفاوت الاماكن فيه ويرد بان الاماكن قد تختلف بالنسبة له بان يكون له غرض فيما أذن فيه بخصوصه
 كعرفة أهله مثلاً اه ع ش عبارة السيد ع ش بحث الاذري متجه ولا وجه للتوقف فيه ثم رأيت المحشى سم

المعبر حيث (قوله وعدم النقل) انظر علام عطف (قوله وببحث في المطلب الخ) الاوجه أنه ان كان
 محجوراً عليه عند موته اشترط اذن الولي من ورثته فقط والافكاهم فان كان فهم محجور عليه قام وليه مقامه
 شرح م ر (قوله اذن الوارث) في شرحه الارشاد ودخل في الوارث بيت المال فيقوم الامام مقامه نعم
 لومات ذمي عن غير وارث وانتقل ماله فيأبى بيت المال فظاهر كلامهم عدم الاكتفاء باذن الامام وهو متجه لانه
 لا علاقة بين الامام وبينه بوجه اه وقوله فيقوم الامام مقامه القياس اعتبار اذنه اذا كان الوارث غير حاضر
 أيضاً (قوله جميع الورثة) أي مع اعتبار اذن ولي غير المتأهل منهم (قوله باذنه في حياته) قد يقال
 بطلان اذنه بالموت (قوله فظاهر) تردد في شرح الروض (قوله ان صلح) ينبغي ان تعين ما لا يصلح مفسد
 وكلامه يقتضي أنه يصح ولا يتعين (قوله وببحث الاذري الخ) أقول هو متجه ان اختلف به الغرض كبعيد

وعدم النقل المحرم وان لا
 يتغير في مدة الاحضار واذن
 الولي في مثل هذه الاحوال
 لغو ذكره الاذري وببحث في
 المطلب اشترط اذن الوارث
 أي ان تاهل ولا فولي
 كما طر بيت المال ووافقه
 الاسنوي ثم بحث اشترط
 اذن جميع الورثة وتعبه
 الاذري بان كثير من صوروا
 مسألة المتن بما اذا كفله
 باذنه في حياته اه ويجب
 بحمل الاول على ما اذا لم ياذن
 أما من لا وارث له كذمي مات
 ولم ياذن فظاهر انه لا تصح
 كفالتة (ثم ان عين مكان
 التسليم) في الكفالة (تعين)
 ان صلح سواء كان ثم مؤنة
 أم لا وببحث الاذري اشترط
 رضا المكفول بيده به وفيه
 وقفة (والا) يعين

(فكانها) يتعين ان صلح أيضا كالتسليم نعم (٢٦٢) كلامهم هنا يفهم أنه لا يشترط بيان محل التسليم وان لم يصلح له موضع التكفل أو كان

له مؤنة وهو مخالف لنظيره في السلم المؤجل فيجتمل التسوية ويحتمل الفرق قال الدميري وهو أن وضع السلم التأجيل والضمان الحلول وان ذلك عقد معاوضة وهذا محض غرامة والتزام وفي كذا فرفقه نظر وان جزم بثانيهما شيخنا وتبعته في شرح الارشاد اما أولا فلاننا منع ان وضع الضمان الحلول واما ثانيا فكل منهما عقد غرر ومع الغرر لا تفارق المعاوضة الالتزام كما هو واضح وقد يفرق بأنه يحتاط للاموال لاختلاف حفظها باختلاف المكان ما لا يحتاط للابدان لما من جوارز اركاب البحر ببدن المولى لا بد له وحيتنذ فما هناك مال فاحتياطه ببيان محل التسليم شرطه وما هنا بدن أذن صاحبه فلم يحتج لبيانه ولا نظر هنا المؤنة المحضر لانها ليست على الكفيل العاقد فلا غرر عليه بل على المصقول بخلاف المؤنة ثم أما اذا لم يصلح فاقرب محل صالح على الاوجه من تردد فيه (ويرأ الكفيل بتسليمه) مصدر مضاف للفاعل أو المفعول أي بنفسه أو ووكيله المكفول من بدن أو عين الى المكفول له أو وارثه (في مكان التسليم) المتعين بما ذكر وان لم يطالب به

قال ما نصه أقول هو متجهان اختلافه الغرض كبعيد يحوج أو ثمة انتهى اه قول المتن (فكانها) والمراد به قياسا على ما في السلم تلك المحلة لذلك محل بعينه اه ع ش (قوله يتعين) الى قوله من تردد في المعنى الا قوله وفي كذا فرفقه الى أما اذا وما أتبعه عليه (قوله ان صلح أيضا) والابان لم يكن صالحا أو كان له مؤنة فلا بد من بيانه ولو خرج عن الصلاحية بعده تعين أقرب محل اليه قياسا على السلم وان فرق بعضهم بينهما لما كان رده بان المدار في البابين على العرف وهو قاض بذلك فيهما اه نهاية عبارة سم قوله يتعين ان صلح فلو خرج عن الصلاحية تعين أقرب مكان صالح على ما هو قياس السلم فان لم يصلح وجب البيان والافسدت كالتسليم مر اه (قوله فيجتمل التسوية) تقدم عن النهاية عبارة سم يتجه أنه ان كان الاحضار لم يشترط تأخيرها فكالتسليم الحال والافسك المؤجل اه (قوله ويحتمل الفرق) بان السلم عقد معاوضة والتكفل محض التزام وهذا هو الظاهر ويحمل على أقرب موضع صالح للتسليم اه معنى (قوله وتبعته الخ) وكذا تتبعه المعنى كما مر آنفا (قوله فكل منهما الخ) لان نسب فلان كلامهم (قوله عقد غرر) قد يقال الغرر هنا أقوى لانه محض التزام اه سم (قوله وقد يفرق) أي بين السلم والضمان (قوله بأنه يحتاط الخ) وقد يقال ان هذا هو المراد بالفرق الثاني (قوله من جوارز اركاب البحر الخ) كذا في أصله بخطه رحمه الله ولا يخفى ما فيه اه سيد ع رأي وحق العبارة اركاب بدن المولى لانه لا مال له بالبحر (قوله بشرطه) أي اذا لم يصلح موضع التكفل لتسليم المكفول (قوله أذن صاحبه) الجملة نعمت لبدن (قوله المؤنة المحضر) بكسر الصاد أي محضر القاضي (قوله بخلاف المؤنة ثم) أي في السلم المؤجل فعل العاقد أي المسلم اليه (قوله أما اذا لم يصلح الخ) أي المكان المعين أو مكان الكفالة فهو راجع لما قبل الا وما بعدها (قوله فاقرب محل) القياس أنه حيث اشترطنا تعين محل التسليم اذا لم يصلح مكانها لا بد من تعين محل والافسدت (قوله أء بنفسه الخ) أي بتسليم الكفيل بنفسه الخ وهذا تفسير مراد فلا بد انما يناسب الاحتمال الاول (قوله أو عين هنا) وفيما يأتي في شرح فان غاب استطار ادى (قوله بما ذكر) أي بتعين محل صالح أو وقوع الكفالة فيه أصلا وحالا وبكونه أقرب محل صالح من محل التكفل أو من العين اذا لم يصلح أصلا أو حالا وهذا على مرضى الشارح كما غنى من الفرق بين الضمان والسلم وأما على مرضى النهاية وسم من عدم الفرق فبالتعيين أو بوقوع الكفالة فيه أو بخبر وجه عن الصلاحية بعده (قوله وان لم يطالب به) أي المكفول له الكفيل بتسليم المكفول (قوله وان كانا متضامين) أي وان كان كل منهما متضامنا عن الآخر اه كردى (قوله وهو ظاهر) ولو تكفل بهو جلان معا أو مرتبا فسلمه أحدهما لم يبرأ الآخر وان قال سلمته عن صاحبي ولو كفل رجل لرجلين فلم الى أحدهما لم يبرأ من حق الآخر ولو تكفل كفتلان ثم أحضر أحدهما المكفول به برئ محضره من الكفالة الاولى والثانية وبرئ الآخر من الثانية لان كفايه مسلم ولم يبرأ من الاولى لانه لم يسلم هو ولا أحدا من جهته ولو أبرأ المكفول له الكفيل من حقه برئ وكذا لو قال لاحق لي على الاصيل أو قبله في أحد وجهين قال الاذرى انه الاقرب كما يبرأ الاصيل باقراره المذكور نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر وان قال الخ ينبغي ما لم يرض المكفول له بذلك اه (قوله بينه وبين المكفول له) الى قوله وفيه نظر في النهاية (قوله ولو محبوسا بحق) المتبادر منه الموافق لتصريح المعنى أن المعنى ولو كان المكفول له محبوسا الخ خلافا لقول الكردى أي ولو كان المكفول محبوسا بحق اه عبارة النهاية ويرأ بتسليمه محبوسا بحق أيضا لما كان احضاره ومطالبة به بخلاف ما لو حبس بغير حق لتعذر تسليمه اه قال ع ش قوله مر ويرأ بتسليمه الخ المراد من هذه العبارة أن الكفيل اذا سلم المكفول للمكفول له

يحوج أو ثمة (قوله يتعين ان صلح) فلو خرج عن الصلاحية تعين أقرب مكان صالح على ما هو قياس السلم فان لم يصلح وجب البيان والافسك كالتسليم مر (قوله فيجتمل التسوية) يتجه أنه ان كان الاحضار لم يشترط تأخيرها فكالتسليم الحال والافسك المؤجل (قوله فكل منهما عقد غرر) قد يقال الغرر هنا أقوى لانه محض التزام (قوله أما اذا لم يصلح الخ) القياس أنه حيث اشترطنا تعين محل التسليم اذا لم يصلح مكانها لا بد من

وقضية كلامهم أنه لو كفل واحد بدن اثنين لم يبرأ الا باحضارهما وان كانا متضامين وهو ظاهر (بلا حائل) وهو بينه وبين المكفول له ولو محبوسا بحق لا تبيانه بما لزمه بخلاف ما اذا سلمه له بحضرة مائع (كتمغلب) غنيمته فلا يبرأ لعدم حصول المقصود

انهم ان قبل مختاراً ثري وخرج بمكان التسليم غيره فلا يلزمه قبوله فيه ان كان له غرض في الامتناع كان كان بمحل التسليم بيبته او من يغنيه على خلاصه والا أجبره الخاكم على قبوله فان صمم تسلمه عنه فان فقد الخاكم أشهد أنه سلمه وبرئ وياتي هذا التفصيل فيما لو أحضره قبل زمنه المعين* (فرع)* قال ضمننت احضاره كلما طلبه المكفول لم يلزمه غير مرة لانه فيما (٢٦٣) بعد هاتين الضمان على طلب المكفول له

وتعليق الضمان يبطله كذا

اعتمده شارح كالباقين

وفيه نظير بل مقتضى اللفظ

تعلق أصل الضمان على

الطلب وتعليقه مبطل له

من أصله فهو الاوجه فان

قلت الاولى فيها تعليق

بالمقتضى اذ لا يلزمه الاحضار

الا بالطلب قلت المعلق هنا

الضمان لا الاحضار كما هو

المتبادر فان جعل كلقا قيدا

للاحضار فقط فقياسة

التكرار لم يصح القول

بالمرة عليهما فان قلت فما

الراجح من ذلك قلت قضية ما

ياتي في ضمننت احضاره بعد

شهر ان الطرف متعلق

باحضاره لا بضمننت تعلقه

هنا به ايضا فيصير ويتكرر

كلما طلبه (وبان يحضر

المكفول) البالغ العاقل

بمحل التسليم ولا حائل

(ويقول) للمكفول له

(سلمت نفسي عن جهة

الكفيل) وكذا في غير محل

التسليم او زمنه حيث لا

غرض له في الامتناع فيشبه

انه سلم نفسه عن كفاه فلان

ويبرأ الكفيل كذا أطلقه

المأوردى والاوجه اخذا

بما قبله أنه لا يكفي اشهاد

الا ان فقد الخاكم أما

الصبي والمجنون فلا حيرة

وهو محبوس برئ ان كان الحبس بحق كائن كان على دين لما علل به الشارح مر بخلاف ما اذا كان المكفول تحت يد مغاب فلا يبرأ لما علل به أيضا اه وهو أيضا صريح فيما قلت (قوله ان قبل الخ) أي ان قبل المكفول له تسلم المكفول مع الحائل مختار هذا القبول برئ الكفيل اه سيد عمر (قوله تسلم الخ) أي الخاكم المكفول عن جهة المكفول له (قوله فان فقد الخاكم) أي فقد الكفيل الخاكم أي لغيت عنه عن البلد الى ما فوق مسافة العدوى أو مسقة الوصول اليه لتجيبه أو لطلبه دراهم وان قلت اه عش (قوله وبرئ) عطف على أشهد (قوله كذا اعتمده شارح الخ) عبارة النهاية قاله الباقي وتابعه عليه بعضهم وهو الاوجه وان نظريه بان مقتضى اللفظ تعليق أصل الضمان الخ اه (قوله بل مقتضى اللفظ تعليق أصل الضمان) فيه وفي قوله الآتي كما هو المتبادر وقفة ظاهرة (قوله وتعليقه مبطل له الخ) أي فلا يلزمه احضاره مطابقة في الاولى ولا فيما بعدها (قوله فهو الاوجه) أي بطلان الضمان من أصله أي من حيث الدليل فلا ينافيه قوله الآتي فيصير ويتكرر الخ فانه من حيث الحكم عنده (قوله الاولى) أي المرة الاولى اه كردى (قوله بالمقتضى) بكسر الضاد وهو الطاب (قوله عليهما) أي على جعل كلقا قيدا للاحضار وجعله قيداً لضمننت أو على تعليق الضمان وتعليق الاحضار الاول يقتضي البطلان والثاني التكرار (قوله من ذلك) أي مما ذكر من التعليقات (قوله البالغ) الى التنبيه في النهاية (قوله فيصير) أي الضمان (ويتكرر الخ) أي الاحضار ولزومه (قوله البالغ العاقل) شامل للسفيه المحجور عليه سم وعش وسيد عمر محترز البالغ العاقل بقوله أما الصبي الخ (قوله بمحل التسليم) أي وزمنه أخذاً مما سبذكره (قوله فيشهد) أي المكفول (قوله والاوجه) الى التنبيه في المغنى (قوله فلا عبرة بقولهما) ينبغي أن محله ما لم يحضروا يقولوا أرسلني اليك لاسلم نفسي عن جهة الكفالة ويغلب على الظن صدقهما أخذاً مما قالوه في الاذن في دخول الدار وإيصال الهدية اه عش (قوله على الاوجه) عبارة النهاية كما بحثه الأذرع وتسليم ولي المكفول كتسليم اه قال عش قوله مر كما بحثه الأذرع معتمد اه وقال الرشيدى قوله مر كتسليمه أي المكفول ان اعتبر تسليمه اه (قوله هنا) أي في تسليم المكفول نفسه عن الكفيل و(قوله لا فيما قبله) أي في تسليم الكفيل المكفول ولا يخفى أن تعبد به بالظهور وانما هو بالنسبة للثاني والاذن قول المصنف ولا يكفي النص في الاول (قوله فاشترط لفظ الخ) هل يتعين اللفظ بخصوصه أو يقوم مقامه ما يدل على تسليمه نفسه عن الكفيل وان لم يكن لفظاً محل تردد ولعل الثاني أقرب اه سيد عمر أقول وقول الشارح لا قرينة الخ فيه اشارة الى ما استقر به (قوله كما مر) أي في البيع (ان أحضره) أي الكفيل المكفول (قوله بغير محل التسليم) هل أو بغير زمانه اه سم أقوله نعم كما جزم به السيد عمر (فلا بد من لفظ الخ) فيه نظير ما مر فلا تغفل اه سيد عمر (قوله على قبوله له) وفي نسخة على قوله وكل منهما محتاج الى التأمل اه سيد عمر أي كان قضية السباق أن يقول على تسليمه عن الكفالة فيكون اللفظ من الكفيل ولك أن تقول انما عدل الشارح الى قوله عالى اشارة الى أن المدار الى لفظ المكفول له الدال على قبوله للمكفول في غير محل التسليم فلا يكفي مجرد قول الكفيل سلمته عن الكفالة (قوله بلا قوله) الى المتن في النهاية والمغنى وزاد الاول حتى لو ظهر به المكفول له ولو بمجاش الحكم وادعى عليه لم يبرأ الكفيل اه قال الرشيدى قوله مر وادعى عليه أي ولم يستوف عنه الحق بقريته ما ياتي في السوادة اه (قوله لانه) أي الكفيل وكذا ضمير من جهته (قوله ولا أحد الخ) أي بان كان وكذا تعيين محل والافسدت (قوله البالغ العاقل) شامل للسفيه المحجور عليه (قوله بغير محل التسليم) هل

بقوله ما الا ان رضى به المكفول له على الاوجه وتسليم أجنبي باذن الكفيل كتسليمه وبدون اذنه لغو الا ان قبل المكفول له* (تنبيه)* ظاهر كلامهم اشتراط اللفظ هنا لا فيما قبله ويفرق بان محبي هذا واحد لا قرينة فيه فاشترط لفظ محبي الكفيل به فلا يحتاج اللفظ ونظيره أن التخلي في القبض لا بد فيه من لفظ يدل عليها بخلاف الوضع بين يدي المشتري كما مر نعم ان أحضر بغير محل التسليم فلا بد من لفظ يدل على قبوله له حينئذ فيما يظهر (ولا يكفي مجرد حضوره) بلا قوله المذكور لانه لم يسلمه اليه ولا أخذ من جهته (فان غاب) المكفول من بدن أو عين

(لم يلزم الكفيل احضاره ان جهل مكانه) (٢٦٤) لعذره ويصدق في جهله بيمينه (والا) بأن عرف مكانه (فيلزمه) عند أمن الطريق ولم

يكن ثم من يمنعه منه عادة
ويظهر أنه لا يكتفي في هذين
بقوله احضاره ولو من دار
الحرب ومن فوق مسافة
القصر ولو في بحر غلبت
بالسلامة فيه فيما يظهر وان
حبس بحق فيلزم قضاء ما
عليه من دين ذكره صاحب
البيان وغيره وفيه نظر
ظاهر الآن براد أنه مع
حبسه بحق في غير محل
التسليم يلزم باحضاره
ويحبس ما لم ينسب في
تخليصه ولو ببذل ما عليه
وموثة السفر في مال الكفيل
ولو كان المكفول يسدنه
يحتاج أن السفر ولا شيء
معه فظهر أن يأتي فيه
ما مر في الدين المحبوس عليه
(تنبه) * من الواضح أنه
انما يلزم بالسفر للاحضار
ويمكن منه ان وثق الحاكم
منه بذلك وثوقا ظاهرا لا
يتخلف عادة والا فالذي
يظهر انه يلزم حيث يثبت بكفيل
كذلك فان تعذر حبس حتى
يزن المال قرضا أو يأس
من احضاره (ويجوز مدة
ذهاب واياب) عادة لانه
الممكن وبحث الاسنوي
امهاله مع ذلك أي في السفر
الطويل ثلاثة أيام كسلة
مدة اقامة المسافرين
والاذري امهاله لا ينتظر
رفقة يأمن بهم وانقطاع
نحو مطر وتليج وحمل مؤذ
(فان مضت) المدة المذكورة
(ولم يحضره) وقد وجدت
تلك الشروط ومنها أن تلزمه الاجابة الى القاضي لادته اول قول المكفول له الكفيل احضره للقاضي

وهو عطف على الضمير المستتر في قوله لم يسلمه قول المتن (ان جهل مكانه) ولا يكلف السفر الى الناحية التي علم
ذهابه اليها وجهل خصوص القرية التي هو بها يبحث عن الموضع الذي هو به اه ع ش (قوله لعذره) الى
التنبه في النهاية الا قوله ويظهر الى احضاره وقوله من دار الحرب (قوله أنه لا يكتفي الخ) الظاهر خلافه لانه
قد يختص به خوف الطريق لنحو ذكر خاص وكذا بقية الموانع قد تختص به ويعسر عليه اقامة البيعة اه سد
عمر (قوله في هذين) كان المراد في عدم أمن الطريق وفي وجود من يمنعه فليستأمل اه سم (قوله
احضاره) فاعل قول المصنف فيلزمه (قوله وان حبس) أي المكفول (قوله فيلزمه) أي الكفيل (قوله
قضاء ما عليه) أي المكفول ثم ان كان قضاؤه لادين باذن المدين المكفول باذن رجوع والا فلا لانه متبرع بذلك
ولا يلزمه من كونه نشأ عن الضمان الاذن له فيه ان يكون مأذونا له في الاداء اه ع ش (قوله أنه) أي
الكفيل وكذا الضمير المستتر في قوله يلزم وقوله يحبس الا تبين (قوله مع حبسه) أي المكفول وكذا
الضمير في قوله الا في باحضاره (قوله وموثة السفر) أي سفر الكفيل لاحضار الغائب سيد عمر وكردى زاد
ع ش وأما موثة المكفول فسيأتي في قوله ولو كان المكفول يسدنه الخ اه (قوله في مال الكفيل) بخلاف ما لو
امتنع المكفول من الحضور واحتج في احضاره الى رسول من الحاكم ليحضره على الحضور فان احضره الرسول
على المكفول مر اه سم (قوله ما مر في الدين) كانه يريد ما مر آ نفاعن صاحب البيان اه سم عبارة
الكردى قوله ما مر الخ وهو قوله فيلزمه قضاء ما عليه من دين مع قوله يلزم باحضاره ويحبس الخ يعني يلزم
الكفيل باحضاره ولو ببذل مال اه وعبرة ع ش أي فيقال هنا يلزمه مؤن السفر ثم ان كان صرفه على
المكفول ما يحتاج اليه باذنه رجوع ولا يلزم من كونه نشأ عن الضمان الاذن له فيه أن يكون مأذونا له في
الصرف على المكفول ومع ذلك فلا رفع الى قاض ياذن للكفيل في صرف ما يحتاج اليه قرضا لان المكفول
باذنه في الكفالة التزم الحضور مع الكفيل للقاضي ومن لازمه صرف ما يحتاج اليه اه (قوله المحبوس عليه)
أي الدين الذي حبس المكفول لاجله (قوله منه بذلك) أي من الكفيل بالاحضار (قوله فان تعذر) أي كفيل
الكفيل (قوله حتى وزن المال قرضا أو يياس الخ) قياس الاكتفاء باليأس من احضاره أنه لو وزن المال ثم
حصل اليأس رجوع فيه ثم رأيت ما يأتي عن شيخنا الشهاب الرمي وهو يؤيد ما ذكرته اه سم (قوله وبحث
الاسنوي الخ) اعتمدته النهاية والمغني أيضا (قوله أي في السفر الطويل) ان كان تقييد كلام الاسنوي بالطويل
بالنسبة للثلاثة الايام فواضح والا فمحل تأمل فينبغي في القصير اعتبار مدة الاستراحة على العادة فتأمل اه
سيد عمر (قوله والاذري الخ) اعتمدته النهاية والمغني أيضا (قوله امهاله) أي عند الذهاب والعود نهاية ومغني
(قوله وانقطاع نحو مطر الخ) عطف على رفقة وينبغي أن مثل ما ذكر من الاعذار ما لو غرب المكفول لزمناثبت
عليه فيهل الكفيل مدة التغريب اه ع ش (قوله مؤذ) أي لا يسلك عادة ولا يحبس مع هذه الاعذار نهائية
ومغني (قوله لادته) أي لاجل اذن المكفول للكفيل في الكفالة فانه حيث يثبت تلزمه الاجابة الى القاضي اه
كردى (قوله اول قول المكفول له الخ) لا يخفى أنه يوهم صحة الكفالة مع عدم اذن المكفول وحبس الكفيل
معه وليس كذلك فكان المناسب ذكره بعد قول المتن وانما لا تصح بغير رضا المكفول كما فعل النهاية والمغني
حيث قال تقر بعامله واللفظ الثاني فلو كفله به بلا اذن منه لم تلزمه اجابة الكفيل فليس للكفيل مطالبة
وان طالب المكفول له التبعيل كما في ضمان المال بغير اذن الا ان سأله المكفول له احضاره كان قال له احضره
الى القاضي فانه اذا احضره باستدعاء القاضي وجبت عليه الكفالة لانه وكيل صاحب

أو بغير محل زمانه (قوله في هذين) كان المراد في عدم أمن الطريق وفي وجود من يمنعه فليستأمل (قوله في
مال الكفيل) بخلاف ما لو امتنع المكفول من الحضور واحتج في حضوره الى رسول من الحاكم ليحضره
على الحضور فان احضره الرسول على المكفول مر (قوله ما مر في الدين) كانه يريد ما مر آ نفاعن صاحب
البيان (قوله حتى وزن المال قرضا أو يياس من احضاره) قياس الاكتفاء باليأس من احضاره أنه لو وزن
المال ثم حصل اليأس رجوع فيه ثم رأيت ما يأتي عن شيخنا الشهاب الرمي وهو يؤيد ما ذكرته (قوله

ويقول له القاضي أحضره لأنه حينئذ رسول القاضي إليه ولم يكف قول ذي الحق لأن من طلب خصمه لقاض لا تلزمه إجابته من حيث طلبه له ومن ثم تعبد بمسافة العدوى ويقول وقد الخ يندفع اعتماد الزركشي قول جرج لا يجبس كعسر يدين ووجه اندفاعه ظهور الفرق بأن هذا بعد قدار على احضار المزمه بخلاف ذلك (حبس) ان لم يؤد الدين الى تعذر احضار المكفول بموت أو نحو تغلب أو جهل بحله لا متناعه المزمه وبحث الاسنوي انه اذا حضر المكفول بعد تسليمه الدين رجوع به على من أداه اليه (٢٦٥) وردنه تبرع بالاداء لتخليص نفسه وأجيب بمنع تبرعه وانما بذله للحيولة وهو متجبه ومن ثم استرده

ان بقي والا فبذله والكلام حيث لم ينو الوفاء عنه والالم يرجع بشئ التبرع بأداء دينه بغير اذنه ولو تعذر رجوعه على المؤدى اليه فهل يرجع على المكفول لان أدائه عنه يشبه القرض الضماني له أولا لأنه لم يراع في الاداء جهة المكفول بل مصلحة نفسه بتخليصه لها به من الحبس كل محتمل والثاني أقرب (وقيل ان غاب الى مسافة القصر لم يلزمه احضاره) لانها بمنزلة الغيبة المنقطعة وردوه بان مال المدين لو غاب اليها لزم احضاره فكذا ههنا ولا فرق في جميع ما ذكر بين ان نظر الغيبة أو يكون غائبا وقت الكفالة نعم لا تصح ببدن غائب جهل مكانه * (تنبيه) * وقع للشارح هنا ما قد يتعجب منه حيث مخرج المتن بقوله فيلزمه احضاره من مسافة القصر فادونها وظاهره ان ما فوقها لا يلزمه الاحضار منه وهو خلاف مذهب الشيخين وغه يرها لا يقال هي وان بعدت تسمى مسافة قصر

الحق وعلى هذا لا بد من اعتبار مسافة العدوى وانما اعتبر استدعاء القاضي لان صاحب الحق لو طلب احضار خصمه لم يلزمه الحضور معه بل يلزمه أداء الحق ان قدر عايشه والا فلا شيء عليه واذا امتنع الكفيل من احضار المكفول في هاتين الصورتين فلا حبس عليه أما في الاولى وهي فيما اذا لم تلزمه الاجابة فانه حبس على ما يقدر عليه وأما في الثانية وهي فيما اذا قال له أحضره الى القاضي فلانه وكيل اه (قوله ويقول له الخ) بالنصب عطفا على القول (قوله لانه حينئذ) أي الكفيل حين اذا أمره القاضي باحضار المكفول (قوله اليه) أي المكفول (قوله ولم يكف) أي في لزوم الاجابة (قوله ذي الحق) هو هذا المكفول (قوله لا تلزمه) أي الخصم (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه حينئذ رسول القاضي اليه (يقيد) أي لزوم الاجابة حينئذ (قوله ان لم يؤد) الى قوله والكلام في النهاية والمغنى (قوله ان لم يؤد الدين) ظاهره أنه اذا أداه ملكه المستحق ملك قرض فله التصرف فيه كالقرض مر اه سم (قوله لا متناعه الخ) قوله للحبس اه عثر (قوله وبحث الاسنوي الخ) عبارة النهاية والمغنى والاوجه أن له استرداده الخ اه (قوله اذا حضر المكفول الخ) ويحتمل كما أفاده شيخنا الشهاب الرملي ان يلحق بقصدومه أي من الغيبة تعذر حضوره بموت ونحوه حتى يرجع به غيبة ومغنى وسم قال الرشيدى قوله مر حتى يرجع به أي حتى يرجع الكفيل بما غرمه اه (قوله عنه) أي المكفول (قوله على المؤدى اليه) أي المكفول له (قوله لانها بمنزلة) الى قوله نعم في النهاية والمغنى (قوله في جميع ما ذكر) من قوله فان غاب الى هنا (قوله لا تصح ببدن غائب الخ) خلافا للنهاية قال عث وقد بوجه كلام جج بان فائدة الكفالة احضار المكفول ولا يتأتى الا اذا عرف مكانه ورد بانه لا يلزم من الجهل بمكانه وقت الكفالة استمرار ذلك اه (قوله جهل مكانه) الذي في العباب عطفا على ما يصح التكفل به أو غائب لم ينقطع خبره انتهى وقوله لم ينقطع خبره عزاه في شرحه الى البحر اه سم (قوله هنا) اي في شرح والافيلزمه (قوله بقوله الخ) أي من جامعتين بقوله الخ (قوله لا يقال) اي في تفسير قول الشارح المذكور لدفع ما يرد عليه (قوله هي) أي المسافة (وان بعدت) أي عن مرحلتين (تسمى الخ) أي مراد الشارح بقوله من مسافة القصر من مسافة بقصر فيها الصلاة لا التقييد بمرحلتين وخبري النهاية على ذلك التفسير (قوله لولم يقل الخ) أي لو ترك لشارح لفظ فسادونها (قوله فليس مراده الخ) لا يخفى ما فيه فان مسافة القصر بالمعنى الشامل لاقطعها وما زاد لها دون وهو ما ليس من أفرادها وهذا ظاهر ولعمري ان التعجب من الشارح في ذلك مما يتعجب منه بل لم يصدر عن تامل سم وسيدعمر (قوله بان له الخ) أي المخرج اه كردى (قوله ان يفصل بين مسافة العدوى وغيرها) أي والتي فوقها الى مسافة القصر بالزوم فيها دون الاولى (قوله يعتد به) احتريزه عن أشار الى أنه ينبغي ان يفصل الخ (قوله بل فيها) أي بل الخلاف المعتد به في مسافة القصر (قوله الاصل المتفق عليه) وهو ما دون مسافة القصر (قوله وانه الخ) عطف على الاصل (قوله فاشار) أي من شذ (قوله ان لم يؤد الدين) ظاهره أنه اذا أداه امتنع حبسه وانقطع طلب المكفول له الاحضار واعلم أنه اذا أداه ملكه المستحق ملك قرض فله التصرف فيه كالقرض مر (قوله انه اذا حضر المكفول الخ) كحضوره كما أفاده شيخنا الشهاب الرملي تعذر حضوره بموت ونحوه حتى يرجع به انتهى (قوله جهل مكانه) الذي في العباب عطفا على ما يصح التكفل به أو غائب لم ينقطع خبره انتهى وقوله لم ينقطع خبره عزاه في شرحه الى البحر (قوله فليس مراده الخ) لا يخفى ما فيه فان مسافة القصر بالمعنى الشامل لاقطعها وما زاد لها دون وهو ما ليس من

(٣٤ - (شرواني وابن قاسم) - خامس) لان هذا انما يحسن لو لم يقل فسادونها أما اذا قال ذلك فليس مراده بمسافة القصر الا اقلها لانها التي لها دون وقد يجاب بان له فائدتين احدهما الرد على من أشار الى أنه ينبغي أن يفصل بين مسافة العدوى وغيرها والثانية بيان نكتة خلافية أو ما إليها المتن وأشار إليها في الخادم بقوله ما صححه الراعي من الحاق مسافة القصر بمادونها بخلاف ما صححه المتولي فعلمنا أن مادونها خلاف فيه يعتد به بل فيها فالشيخان يلحانها بمادونها والمتولي يفرق فقصد الشارح ان يبين الاصل المتفق عليه وانه لا عبرة بمن شذ

فاشار الى تفصيل فيه ولم يبال بذلك الايجام لانه لا قائل بالفرق بين المسافة وما فوقها فيلزم من ثبوتها ثبوت ما فوقها ولا يلزم من ثبوت ما دونها ثبوتها فتعين ذكر الدون لتبينك الغائدين (٢٦٦) فتأمل (والاصح انه اذا مات ودفن) أو هرب أو توارى ولم يدركه (لا يبطال الكفيل

بالمال) فالعقوبة أولى لانه لم يلزمه أصل بل النفس وقد فاتت ذكر الدفن لانه قبضه قد يطالب باحضاره للاشهاد على صورته كما لا لانه يطالب قبله بالمال كما هو واضح (والاصح انه لو شرط في الكفالة انه يغرم المال) ولو مع قوله (ان فات التسليم بطلت) الكفالة لانه شرط ينافي مقتضاها وانما صح قرض شرط فيه بخور دمكسر عن نحو صحيح وضمان بشرط الخيار للمضمون له أو حلول المؤجل لان الغرم هنا مستقل يفرد بعقد فان شرطه كشرط عقد في عقد وغيره ثم ذكر صفة تابعة لا تحصل بمقتضى العقد من كل وجه فألغيت وحدها وليس من الشرط كفلت ببذنه فان مات فعلى المال لانه وعد فيلغو وتصح الكفالة ولا أثر لارادة الشرط هنا فيما يظهر بخلافاً للزركشي لان انما وقعت شرطاً لما بعدها المنفصل عن كفلت فلم يؤثر فيه وان اراده ولو قال كفلت لك نفسك على انه ان مات فانا ضامنه بطلت الكفالة والضمان لانه شرط ينافيها أيضا (و) الاصح (انما لا تصح بغير رضا المكفول)

الى تفصيل فيه) أى فيما دونها أى بين كونه مسافة العدوى وغيرها كما مر آنفاً (قوله ولم يبال) أى الشارح (قوله أو هرب) الى قول المتن وانما لا تصح في النهاية والمغنى الا قوله ولا أثر الى ولو قال (قوله فالعقوبة) أى من حد أو غيره اه ع ش (قوله أولى) عبارة المغنى واحترز بالمال عن العقوبة فانه لا يطالب بهما جزم اه (قوله لانه لم يلزمه الخ) وظاهر اطلاق المصنف عدم الفرق في حرمان الخلاف بين أن يخلف المكفول وفاء أم لا لكن قال الاسنوي تبعاً للسبكي ان ظاهر كلامه اختصاصه بما اذا لم يخلف ذلك اه نهاية قال ع ش قوله وظاهر اطلاق المصنف الخ معناه اه (قوله كما هو واضح) أى قوله لا لانه الخ (قوله وانما صح قرض) أى مع مشاركة هذه الصور لما نحن فيه فى أنه زاد خيراً فى الجميع اه سم (قوله وضمان الخ) عطف على قرض (قوله هنا) أى فى الكفالة (قوله وغيره) أى غير الغرم مبتدأ خبره قوله صفة الخ (قوله فالغيت وحدها) يتأمل معنى الغاء شرط الخيار للمضمون له فانه صاحب الحق وممكن من الإبراء متى شاء فاشترط الخيار له تصریح بمقتضى العقد ويمكن أن يجاب بان معنى الغائها أنه لا يترتب عليها شيء يزيد على مقتضى العقد اه ع ش (قوله ولا أثر لارادة الشرط هنا الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالا له أى صحة الكفالة وبطلان التزام المال فيما ذكر المارودى وهو كما قال الزركشي محمول على ما اذا لم يرد به الشرط والابطال الكفالة أيضاً اه (قوله المنفصل عن كفلت) فيه بحث لانه اذا أريد الشرط صار مضمون الجملة الشرطية متصلاً بكفلت مقيد له اذا المعنى حيث كفلت ببذنه بشرط أن المال على ان مات فهو مساو فى المعنى لقوله بعده على أنه ان مات فانا ضامن وتفاوتهما فى مجرد اللفظ لا أثره فليتأمل اه سم (قوله فلم يؤثر فيه وان اراده) فيه أنه مرفى البيع أن الحاق الشرط بالمفسد مضر اذا ذكر فى مجلس العقد وما هنا كذلك الا ان يفرق بأن البيع له زمان خيار مجلس فالحق الواقع فيه بالواقع فى صاب العقد ولا كذلك الكفالة ثم يظهر أن محل التردد ما لم يقل حرمت على الاتيان بما ذكره مع ارادة الشرطية قبل الفراغ من كفلت الخ فان قال ذلك ضرورة قطعاً فليتأمل اه سبب دعوى أى فيصدق به بينه لانه أعلم بنيتة قول المتن (بغير رضا المكفول) ظاهره أنها بدون الاذن باطلة ولو قدر الكفيل على احضار المكفول فظهر عليه وقياس صحة كفالة العين اذا كان قادراً على انقاذها الصحة هنا أيضاً لأن يفرق بان العين الخ اه ع ش (قوله بغير رضا المكفول) أى الذى يعتبر اذنه (أو نحو وليه) أى حيث لا يعتبر وأدخل بالنحو سيد العبد فيما يتوقف عليه كدين المعاملة (قوله أو نحو وليه) الى التنبيه فى المغنى والنهاية قال سم قول المتن بغير رضا المكفول أى ولا بغير رضاه معرفته المكفول له بخلاف رضاه اه عبارة النهاية والمغنى وعلم من كلامه عدم اشتراط رضا المكفول له الكفيل كما فى ضمان المال اه قال ع ش قوله مر عدم اشتراط رضا المكفول له وهل يرتد بذه أو لا فيه ما قدمنا فى رد المضمون له من كلام حج وسم على منهج اه (قوله بالمعنى السابق) كانه يريد مسئلة صاحب البيان السابقة اه سم أى فى شرح والا فيلزمه * (تنبيه) * لومات الكفيل بطلت الكفالة ولا شيء للمكفول له فى تركه ولومات المكفول له لم تبطل ويبقى الحق لورثته كما فى ضمان المال فلا يخلف ورثة وغرماء وصايا لم يبرأ الكفيل الا بالتسليم الى الجميع

افرادها وهذا ظاهر ولعمري ان التعجب من الشارح فى ذلك مما لا يجب منه بل لم يصدر عن تأمل (قوله وانما صح قرض الخ) أى مع مشاركة هذه الصورة لما نحن فيه فى أنه زاد خيراً فى الجميع (قوله المنفصل عن كفلت) فيه بحث لانه اذا أريد الشرط صار مضمون الجملة الشرطية متصلاً بكفلت مقيد له اذا المعنى حيث كفلت ببذنه بشرط ان المال على ان مات فهو مساو فى المعنى لقوله بعده على انه ان مات فانا ضامن وتفاوتهما فى مجرد اللفظ لا أثره فليتأمل (قول المصنف بغير رضا المكفول) أى ولا بغير معرفته المكفول له بخلاف رضاه (قوله بالمعنى السابق فى الدين) كانه يريد مسئلة صاحب البيان السابقة

أو نحو وليه لانه مع عدم اذنه لا يلزمه الحضور معه فتبطل فائدتها * (فرع) * يصح التكفل لما لك عين معلومة ويكفى ولو خفية لا مؤنة لردّها لاقبها لو تلفت ثم هى بيده ان كانت يده ضمان وأذن من هى تحت يده أو قدر على انقاذها منه فان تعذر ردّها لنحو تلف لم يلزمه شيء * (تنبيه) * الذى يظهر فى مؤن ردّها انما على الضامن بالمعنى السابق فى الدين المحبوس عليه المكفول به

* (فصل) في صيغة الضمان والكفالة ومطالبة الضامن وأدائه وجوعه وتوابع ذلك (يشترط في الضمان) للمال (والكفالة) للبدن أو العين (لفظاً) غالباً أذ مثله الخط مع النية وإشارة أخرى من مفعول كناية من كلامه في مواضع (يشعر بالالتزام) كغيره من العقود ودخل في شعر الكتابة فهو أوضح من قول الروضة كغيره ما يدل لانهما ليست دالة أي دلالة (٢٦٧) ظاهرة ثم الصريح (كضمنت) لك كذا ذكره والظاهر كما قال الأذوي

ويكفي التسليم إلى الموصى له عن التسليم إلى الموصى في أحد وجهين كما رجحه بعض المتأخرين أي إذا كان الموصى له محصوراً كالغرقاء ونحوهم كما قاله الأذوي اهـ معنى زاد النهاية هذا إن كانت الكفالة بسبب مال فإن لم تكن بسببه فالمستحق للكفالة الوارث وحده

* (فصل في صيغة الضمان والكفالة) * (قوله في صيغة الضمان) إلى قول المتن دينك في النهاية وكذا في المعنى الإقوله فهو واضح إلى المتن (قوله وتوابع ذلك) كقوله ما يرجع به أو جنسه وحكم ما يؤدي دين غيره بلا ضمان اهـ ع ش قول المتن (لفظ) صريح أو كناية اهـ معنى (قوله أذ مثله الخ) تعليل للتقييد بغالب (قوله أذ مثله الخط) ظاهرة أنه لا فرق بين كونه من الأخرس أو غيره ونقل سم على منهج عن الشارح مر أن هذا هو المعتمد اهـ ع ش قول المتن (يشعر بالالتزام) معنى يشعر بعلم ودعوى الأوضحة بالنسبة للدلالة فيه خفاء فتأمل اهـ سيد عمر عبارة ع ش قوله ودخل في شعر الكناية بالنون صريح في أن الأشعار أمر خفي وقد يخالفه قول البيضاوي في تفسير قوله تعالى لا يشعرونك لا يحسون بذلك والشعور الاحساس ومشاعر الإنسان حواسه انتهت اهـ (قوله كذا ذكره) أي بضم لك إلى ضمنت (قوله كما قاله الأذوي الخ) أقره المعنى والنهاية أيضاً (قوله اعتماد الأول) أي الضم أي اشتراطه (قوله أنه ليس بشرط) أي الضم خبر قوله والظاهر قول المتن (دينك عليه) هو ظاهر أن اتحاد الدين وتوافقا عليه فلو كان عليه دين فرض ومن مبيع مثلاً وطالبه بدين فقال الكفيل ضمنت دينك عليه ثم قال بعد ذلك أنا ضمنت شيئاً خاصاً كدين القرض مثلاً فهل يصدق في ذلك أم لا فيه نظر وينبغي تصديق الكفيل أن دلت عليه قرينة كلوطا بالدين القرض فقال ذلك فلم تقم على ذلك قرينة حمل على جميع الدين لأن الدين مفرد مضاف إلى معرفة فقيم اهـ ع ش (قوله هو فلان) أي مثلاً (قوله وإنما قيدت المال والشخص بما ذكرته) الأقرب عدم الاحتياج لذلك كما يقتضيه كلامهم اكتفاء بلام العهد الخارجي كما يشير إليه صنيع الشارح المحقق وقول التحفة لا أثر للقرينة في الصراحة بالنسبة لاصل الصيغة لا توابعها كما عقود عليه كما يؤخذ من كلامهم في مواضع عديدة اهـ سيد عمر (قوله ذلك) أي ما في المتن (قوله بعد ذكرهما) أي ذكر وصف المال ووصف الشخص الذين في الشرح (قوله بل وان الخ) عطف بحسب المعنى على قوله يحمل على الخ والمعنى بل يمكن تصحيحه وان الخ (قوله على العهد الذهني) ينبغي الخارج اهـ سيد عمر وقد يجاب أراد اصطلاح النحاة لا المعنيين (قوله هذا الحل) أل للجنس فيشمل العهد الذي كرى والنهني (قوله المعهود) مقول القول (قوله بل الذي يتجه أنه فيهما كناية) أعلم أن قوله السابق ودخل في شعر الكناية الخ صريح في أن مراد المصنف أعم من الصريح والكناية وحيث قد فقهوه بل يتجه أنه فيهما كناية يرد قوله قلت لا يصح هذا الحل ويناقضه فتأمل فانه واضح اهـ سم وقد يجاب بان كلام الشارح مبني على المتبادر من أن ما في المتن أمثلة للصريح كما جرى عليه الشارح كالنهاية والمعنى وان كان الممثل له شاملاً له والكناية (قوله أنه) أي العقد (فيهما) أي في العهد الذي كرى والعهد الذهني (قوله له امر الخ) قد مر ما فيه (قوله أي لقان الخ) قياسه اعتبار نحوه في على ما على فلان اهـ سم (قوله لذلك) أي للوضوح (قوله وعلى ما على) أي قوله وجعل عنه في النهاية والمعنى (قوله وعلى ما على فلان) أي إذا ضم اليه لك بان قال مالك على الخ فيما يظهر اهـ ع ش ومر عن سم آتفاً بواقفه (قوله لا نخل عنه وأراد أبداً) الأولى لأن أراد نخل عنه أبداً (قوله أيضاً) أي كإرادة

* (فصل) * (قوله بل الذي يتجه أنه فيهما كناية) أعلم أن قوله السابق ودخل في قوله يشعر الكناية الخ صريح في أن مراد المصنف أعم من الصريح والكناية وحيث قد فقهوه بل الذي يتجه أنه فيهما كناية يرد قوله قلت لا يصح هذا الحل ويناقضه فتأمل فانه واضح (قوله أي لقان الخ) قياسه اعتبار نحوه في على ما على فلان

وبغيره خلافاً لما ن اعتد الأول أنه ليس بشرط (دينك عليه) أي فلان (أو تحمته أو تقلدته) أي دينك عليه (أو تكفالت يدينه) لقان أو نحوه مما يدل عليه فيما يظهر (أو أبا بالمال) الذي على زيد مثلاً (أو باحضر الشخص) الذي هو فلان وإنما قيدت المال والشخص بما ذكرته لما هو واضح أنه لا يكفي ذكر ما في المتن وحده فان قلت يحمل على ما إذا قال ذلك بعد ذكرهما وتكون أُل للعهد الذي كرى بل وان لم يجزها ما ذكر جلا لها على العهد الذهني قلت لا يصح هذا الحل وان أوهمه قول الشارح المعهود بل الذي يتجه أنه فيهما كناية لما مر أول الباب أنه لا أثر للقرينة في الصراحة (ضامن أو كفيل أو زعيم أو حيل) أو قبيل أي لقان كما هو واضح ولعلمهم حذفوه لذلك وعلى ما على فلان ومالك على فلان على لثبوت بعضهاتصا وبقيتها قياساً مع اشتغال لفظ الكفالة بين العصابة فمن بعدهم ونحوه على ما على فلان صريح لان على صيغة التزام صريح في ضمان ماله

عليه فن لم يجمع لقول شيخنا والمال الذي لك عليه ان أراد به الاشتراط وصح حذف الروض له ويفرق بينه وبين ما مر آتفاً بان القرينة ثم خارجة فضعت عن أن أثر الصراحة ان أراد نخل عنه الآن وكذا ان أطلق فيما يظهر لا نخل عنه وأراد أبداً لأنه شرط مفسد وقول شيخنا بالاطلاق مع الإطلاق أيضاً فيه نظر لان نخل عنه

لا يجوز فيه فيصدق بالصورة الصحيحة بل هي المتينة منه وما عداها مشكوك فيه ولا بطلان مع الشك على ان قاعدة صون كلام المكلف عن الالغاء ما وجدته محمل صحيح غير بعيد من ظاهر لفظه صريح فيما ذكرته بل قاعدة انه لا يضر اضرار البطلان كالكسح بكنى وأراد ايوين مثلاً تؤيد اطلاقهم صراحته الشامل لارادة أبداً ايضاً فان قلت لم حمل المال هنا على ما على الاصيل بخلافه في أنابا المال الى آخره قلت يفرق بأن على لما كان صريح التزام ووقع خبراً عن المال (٢٦٨) كان صريحاً في دفع الابهام الذي فيه وفي جملة على ما يلتزم وهو ما في ذمة الاصيل وأما في المال

الابد (قوله لا عموم فيه) قد يجاب بأنه في المعنى نفى فقيه عموم اذ معنى نحل عنه لا تطالبه أو بأنه حذف معموله فيفيد العموم أي نحل عنه الآن وبعد الآن وأبداً اه سم (قوله غير بعيد الخ) نعت ثان لحمل (قوله من ظاهر لفظه) أي المكلف متعلق بعيد (قوله صريح الخ) خبران والنذ كبر باعتبار الضابط (قوله يؤيد اطلاقهم الخ) قد عنع أن هذا من تلك القاعدة بل محلها ما اذا لم يكن في اللفظ ما يناسب المبطل ويقرّب منه كما في مثال النكاح المذكور بخلاف ما اذا كان فيه كما في مثال النكاح المذكور بخلاف ما اذا كان فيه كما في مثال النكاح المذكور بخلاف ما اذا كان فيه لان شرط التخلية أي عدم المطالبة بمطابق مطلق فاذا أريد ما يكمل المبطل أبطل فليتامس اه سم (قوله صراحته) مفعول اطلاقهم والضمير لقوله نحل عنه والمال على و (قوله الشامل الخ) نعت للاطلاق (قوله لم حمل الخ) أي حتى لم يحتج للتقييد وقوله بخلافه في أنابا المال أي حيث لم يحمل عليه حتى احتج الى التقييد السابق اه سم (قوله قلت يفرق الخ) بالتأمل الصادق يظهر أنه لا يصلح للغارقة فاما ان يكتب بالاشارة فيهما أولاً يكتب فيهما فاما ثم رأيت الغافل المحشى سم قال قوله يفرق الخ قد يقال على هذا الفرق ان صراحة على وقوع خبراً عن المال هنا يقابلها صراحة لفظاً ضمن وماعطف عليه وتعلق بالمال به هناك انتهى اه سيد عمر (قوله وفي جملة الخ) عطف على قوله في دفع الابهام (قوله أمر محتمل الخ) في اطلاقه تأمل (قوله ان أراد الخ) أي الشيخ خبران (قوله به) أي بذلك القول أي بقوله الذي لك عليه (قوله ان ذكر ذلك) أي الوصف المذكور (قوله ان الاخبار عنه) أي عن المال (قوله لك على) صوابه عليه بالهاء بدل الياء (قوله والكنية) الى المتز في النهاية الاقوله اومع الى ولوا الخ وقوله نحل الى كما (قوله أو نحوه) أي نحو الى (قوله ما ذكر) أي من عندي اومع وهو بيان للنحو (قوله فابراه) أي الكفيل (المستحق) أي المكفول له او وارثه (قوله ثم وجده) أي الكفيل المستحق (قوله لخصه) أي المكفول (قوله صار كفيلاً) أي فيكون صريحاً اه ع ش (قوله ينبغي ان يكون كناية) أي فان نوى به ضمان المال وعرف قدره صح والا فلا وقال عميرة ما حاصله انه ان لم يرد به ضمان المال حمل على كفالة البدن لانه لا يشترط لصحتها معرفة قدر المال المضمون اه ع ش (قوله كما يدل عليه) أي على كون نحل عن مطالبة الخ كناية (قوله بالالتزام) الى قوله وهو انه في النهاية وكذا في المعنى الاقوله وايده الخ (قوله ان خفت به الخ) عبارة للمعنى ان صحبته قرينة اه وضميره كضمير تصرفه وضميره به في الموضوعين راجع الى ما في المتن (قوله انعقد) أي الضمان او الكفالة (قوله وايده) أي بحث ابن الرفعة (قوله وهو) أي كلامهم انه لو قال ان سلم الخ من السلامة وفي دلالة هذا الكلام على اعتبار القرينة وقفة ولعل لهذا استوجه الشارح بحث الاذرعى الآتي (قوله وهو اوجه) أي بحث الاذرعى وكذا ضمير ويؤيده (قوله لكنه يشترط الخ) أي ابن الرفعة (قوله والاذرعى الخ) عطف على ضمير لكنه (قوله ويحتمل في غيره الخ) أي سكت الاذرعى عن حكم غير العامى وسكوته عنه صريحاً بما تردد في

باق على ايهامه لانه لم يقترن به ما يخرج عنه وكون آل عهديه أمر محتمل لا يصلح مريلاً للابهام اللفظي وبهذا يتضح لك ان قول شيخنا والمال الذي لك عليه على ان أراد به أن ذكر ذلك شرط للصراحة فبعد ما علمت ان الاخبار عنه بعلى قائم مقام وصفه بالذي لك على وان أراد انه تفسير مراد دل عليه اللفظ كان صريحاً فيما ذكرته والكناية نحو دين فلان الى أو عندي اومع ونحل عنه والمال الى أو نحوه مما ذكر ولو تكفل فابراه المستحق ثم وجده لازماً لخصه فقال خله وأنا على ما كنت عليه من الكفالة صار كفيلاً وظاهر كلامهم انه لا بد في صراحة هذه الالفاظ من ذكر المال فتحو ضمنت فلان من غير ذكر مال ينبغي أن يكون كناية نحل عن مطالبة فلان الآن فانه كناية كما يدل عليه بما صريح الى أو عندي (ولو قال أودى المال أو أحضر الشخص فهو وعد) بالالتزام كما هو صريح الصيغة نعم ان خفت به قرينة تصرفه الى الانشاء

انعقد به كما بحثه ابن الرفعة وايده السبكي بكلام الماوردي وغيره وهو انه لو قال ان سلم مالي أعقبت عبدي انعقدت له حكمه

وبحث الاذرعى ان العامى اذا قال قصدت به التزام ضمان أو كفالة لزمه وهو أو وجه مما قبله ويؤيده ما يأتي انه لو قال دارى لزيد كان اغوا الان قصد بالاضافة كونها معرفة مثلاً فيكون اقراراً وقد يقال البحثان متقاربان فان الظاهر ان ابن الرفعة لا يريد ان القرينة تلحقه بالصريح بل تجعله كناية فيستد ان نوى لزمه والا فلا لكنه يشترط شيئين القرينة والنية من العامى وغيره والاذرعى لا يشترط الا النية من العامى ويحتمل في غيره

حكمه عنده اه رشیدی (قوله ان وافق ابن الرفعة) اي فيشترط فيه النية مع القرينة اه رشیدی
 (قوله وان ياخذ باطلا قههم انه لغو) لا يخفى أن الادعى لا يسعه أن يجعله كناية من العاوى دون غيره لانه
 لا نظير له فتأمل اه رشیدی (قوله وقول الشيخين) الى المتز في النهاية (قوله عن البوشنجي) امام عظيم
 منسوب الى بوشنج قرية من قرى خراسان كذا في هامش النهاية (قوله لان مطابقه) من اضافة الصفة الى
 موصوفها أي المضارع المطلق عما يخصه بالحال أو الاستقبال (قوله الاستقبال) لعل المراد أنه يحمل عليه
 نظرا الى أن الأصل بقاء العصمة فلا يحكم بزوالها بالاتبان بلفظ محتمل لأن مطلق المضارع بحسب الوضع
 يحمل على الاستقبال لانه مشكل على كلا المذهبين في وضع المضارع اه سيد عمر أي ولا عبرة بالمذهب
 الثالث لغاية ضعفه (قوله به) أي باطلاق (قوله وقع الخ) أي الطلاق (قوله قال الاسنوي الخ) جلة
 معترضة بين المبتدأ والخبر (قوله ظاهر في أنه الخ) خبر وقول الشيخين الخ (قوله في أنه) أي أطلق (قوله
 مع النية وحدها) لأن أن تقول إنما أثرت النية وحدها في أطلق مراد به الحال لانه أحد معنييه على القول
 بأنه مشكوك ومغناه الأصلي على الترتل بأنه حقيقة في الحال بخلاف أؤدى أو أحضر في معنى أضمن فأنهما
 لازم للمعنى المراد نعم قياس أطلق أضمن ويوجب بان المأخوذ لا يلزم كونه في مرتبة المأخوذ منه من كل
 وجه بل يكفي وجود الجامع في الجملة وهو كون كل منهما مما يحتمله الانتظار ولو مجازا اه سيد عمر (قوله
 وحدها) أي بلا قرينة فقوله لا تخفى ووجدت الخ مجرد تأكيد (قوله سواء العاوى وغيره) معتمد اه ع ش
 (قوله وجدت قرينة أم لا) يحتمل أن ابن الرفعة إنما اعتبر القرينة للاستدلال بها على قصد الالتزام
 لا لتوقف صحة الالتزام عليها بل يكفي فيها مجرد القصد اه سم (قوله ولا يجوز شرط الخيار) أي فان شرطه
 فسد العقد اه ع ش (قوله للضامن الخ) خرج المضمون له والمكفول له فراجع اه سم أقول قد أفاد
 الشارح والنهاية جواز المضمون له في شرح والاصح أنه لو شرط في الكفالة الخ وأفاد المغني هنا جوازها لهما
 بمائنه ولا يجوز شرط الخيار في الضمان ولا في الكفالة للكفيل لما فاته مقصودهما أما شرطه
 للمستحق فيصح لان الخيرة في الإبراء والطلب اليه أبدأ وشرطه للأجنبي كشرطه للضامن اه وكذا أفاده ع ش
 هنا بما نصه قوله مر أو أجنبي أي بخلاف ما لو شرطه للمضمون له أو المكفول له فانه لا يقتضى فساد العقد
 لان كلاهما له الخيار وان لم يشرط اه (قوله وان لم يقل الخ) قضية ضم النهاية والمغني القول المذكور لما
 قبله أنه قيد (قوله كما لا يجوز) الى قوله وكان الفرق في النهاية والمغني وفيهما أيضا ولو أقر بضمان أو كفالة
 بشرط خيار ففسد أو قال الضامن أو الكفيل لاحق على من ضمن أو كفلت به أو قال الكفيل برئ المكفول
 صدق المستحق بيمينه فان نكل حلف الضامن والكفيل وبرتادون المضمون عنه والمكفول به ويبطال
 الضمان بشرط اعطاء مال لا يحسب من الدين ولو كفيل بز يدعى أن لي عليك أي المكفول له كذا أو ان
 أحضرته فذاك والافعمر وأو بشرط ابراء الكفيل وأنا كفيل المكفول لم يصح اه قال ع ش قوله مر
 بشرط خيار ففسد أي بان شرطه لنفسه أو لأجنبي وقوله لا يحسب من الدين هذا القيد إنما يظهر اذا كان
 الدافع هو الضامن أو المضمون عنه وكان الاخذ هو المضمون له وقوله وأنا كفيل المكفول معناه ابراء
 الكفيل بان يقول تكفلت باحضار من عليه الدين على أن من تكفل به قبل برئ اه (قوله أفردا) أي

أن وافق ابن الرفعة
 ياخذ باطلا قههم انه لغو وقول
 الشيخين عن البوشنجي في
 طلق نفسك فقالت أطلق
 لم يقع شيء حالاً لان مطابقه
 الاستقبال فان أراد به
 الانتظار وقع حالاً قال الاسنوي
 ولا شك في جريانه في سائر
 العقود ظاهر في انه يؤثر مع
 النية وحدها لا مع عدمها
 سواء العاوى وغيره وجدت
 قرينة أم لا وبه يعلم ان محلي
 مامر عن المأخوذ ان
 نوى به الالتزام والام ينعقد
 (والاصح انه لا يجوز) شرط
 الخيار للضامن أو الكفيل
 أو أجنبي ولا (تعلقهما)
 أي الضمان والكفالة
 (بشرط) لانهم ائتمروا
 كالبيع (ولا توقيت الكفالة)
 كانا كفيل به الى شهر وان لم
 يقل وأنا بعد برئ كما هو
 ظاهر فذكره في كلامهم
 مجرد تصويروا كما لا يجوز
 توقيت الضمان جرماً كانا
 ضامن له الى شهر ولهذا
 أفردا وكان الفرق ان
 الاحضار يتعلق

في أنا بالمال أي حيث لم يحمل عليه حتى احتج الى التقييد السابق وقوله يفرق قديقال على هذا الفرق ان
 صراحة على وقوعها جبراً عن المال هنا يقابلها صراحة لفظ ضامن وما عطف عليه وتعلق المال به هناك
 (قوله وجدت قرينة أم لا) يحتمل ان ابن الرفعة إنما اعتبر القرينة للاستدلال بها على قصد الالتزام لا لتوقف
 صحة الالتزام عليها بل يكفي فيها مجرد القصد (قوله للضامن الخ) خرج المضمون له والمكفول له فراجع
 (قوله وكان الفرق الخ) قد يشكل على هذا الفرق ضمان الاعيان ان أريد بالضمان هنا ما يشمله وأيضاً
 فالكفالة ليست هي الاحضار بل التزام الاحضار والالتزام لا يتعلق بالمسافات غاية الامر ان الاحضار قد
 يكون في طريق الخروج عن عهدها وقد لا يكون بان يكون المكفول حاضر اقبيل اليه (قوله يتعلق

بالمسافات وهي يدخلها التوقيت ولا كذلك أداء الدين (ولو تجزها بشرط تأخير الاحضار شهرا) كضمنت احضاره بعد شهر أي ونوى تعلق بعد احضاره فان عاقبه بضمنت فواضح انه يبطل (٢٧٠) وان كلامهم في غير ذلك وان أطلق فقضية كلامهم الصحة وبوجهها

مران كلام المكاف بصان
عن الالغاء الى آخره (جاز)
لانه التزام لعمل في الذمة
فيكون كعمل الاجارة يجوز
حالا ومؤجلا ومن غير
يجوز تأجيل الكفالة أراد
هذه الصورة والافه
ضعيف وخرج بشهر امثلا
نحو الحصاد فلا يصح
التأجيل اليه (و) الاصح
(انه يصح ضمان الحال
مؤجلا أجلا معلوما) فيثبت
الاجل في حق الضامن على
الاصح لان الضمان تبرع
وتدعو الحاجة اليه فكان
على حسب ما التزمه وفهم
منه بالاولى جواز زيادة
الاجل ونقصه وأسقط
المال من قول أصله ضمان
المال الحال ليشمل من
تكفل كفالة مؤجلة
يبطل من تكفل بخيره
كفالة حاله وعلم من اشتراط
معرفة الضامن لصفة الدين
اشتراط معرفة كونه حالا
أو مؤجلا وقد راجع (و)
الاصح (انه يصح ضمان
المؤجل حالا) لتبرعه بالتزام
التجمل فصح كاصل الضمان
واستشكل ذلك السبكي بما
لورهن بدين حال وشرط في
الرهن أجلا أو عكسه فانه
لا يصح مع ان كلا وثيقة
ويغترق بان التوثيق في
الرهن بعينه وهي لا تقبل
تأجيلا ولا حلولا وفي الضمان

الكفالة (قوله كضمنت الخ) عبارة النهاية كضمنت احضاره وأحضره بعد شهر اه وعبارة المحلى نحو أنا
كفيل يزيد أحضره بعد شهر اه (قوله فواضح أنه يبطل) ولو ادعى ارادة تعلق بضمنت قبل كما هو ظاهر
لاحتمال عبارته اه سم (قوله وان أطلق فقضية كلامهم الصحة الخ) وقد يقال لو قيل بالبطلان كان له وجه
لما قالوه في الكناية أنه لا بد لها من النية وأنه لو لم ينو لغت ولم يقولوا بصحة ما صونا لعبارة المكاف وأيضا فالاصل
هنا براعة الضامن ولان الأصل في العمل الفعل والاحضار مصدر وضمن فعل والتعلق بالفعل هنا لوجب
الفساد فكان هو الأصل اه ع ش (قوله لانه التزام) الى قول المتن وأنه يصح في النهاية والمغنى الاقوله والا
فهو ضعيف (قوله هذه الصورة) أي شرط تأخير الاحضار (قوله فلا يصح التأجيل) أي ما لم يرد وقته
ويكون معلوما لها فلو أراد أحد هما دون الآخر وأطلقا كان باطلا وبقي ما لو تنازعا في ارادة الوقت المعين
وعدمه هل يصدق مدعى الصحة أو مدعى الفساد فيه نظر والاقر ب الثاني لان الأصل براءة ذمة الضامن وأن
الارادة لا تعلم الا منه اه ع ش (قوله فيثبت الاجل الخ) ظاهره أصالة لا تبع بخلاف ما يأتي سم ومغنى (قوله
في حق الضامن) أي دون الأصل اه ع ش (قوله على الاصح) فلا يطالب الضامن الا كما التزم اه مغنى (قوله
وفهم منه بالاولى الخ) لو أخر هذا من قوله وأنه يصح ضمان المؤجل حالا كان أولى اه ع ش أي ليظهر قوله
ونقصه أيضا بل هو مكرر مع قوله لا تنعم الخ (قوله جواز زيادة الاجل) لعله يثبت الاجل هنا مقصودا
لاتبع كسئلة المتن اه سم (قوله ونقصه) أي ولا يلحق النقص كما صرح به في شرح الروض اه رشيدى
(قوله وقد راجع الاجل) أي ومعرفة (قوله لتبرعه) الى قوله وظاهر في النهاية الاقوله أو حق وارثه (قوله
كاصل الضمان) انظر ما فائدة صحة مع عدم لزوم الوفاء به اه رشيدى عبارة الجعفي عن ع ش
الاجلة. لاف ظاهر فيما لو ضمن الحال مؤجلا ما عكس فلا يظهر فيه ذلك لعدم لزوم التحميل للضامن
فالتخالف بينهما ما انفك في مجرد التسمية اه (قوله واستشكل ذلك) أي تصح ضمان الحال مؤجلا
وعكسه (قوله ويفرق الخ) عبارة المغنى أجيب بان الشرط في المرهون اذا كان ينفع الرهن ويضر
بالرهن أو بالعكس لم يصح وهنا الضرر حاصل للرهن اما بحسب المرهون حتى يحل الدين واما بيبعه في
الحال قبل حلوله اه (قوله وهي لا تقبل تأجيلا) قد يقال ليس قضية الشرط رجوع التجمل والحلول
للعين بل للتوثيق بها اه سم (قوله في حقه) أي الضامن (قوله أو حق وارثه) قضيته أنه لا يحل بموته والا
لم يثبت في حق وارثه وهو ممنوع الابنقل وثبوت تبعا لا يقتضى عدم حلوله بموته بل يكفي فيه حلوله بموت
الأصيل فليراجع اه سم عبارة السيد ع ر قوله فيثبت الاجل في حقه أي مادام حيا يعني أنه لا يطالب الا بعد
الحلول أو حق وارثه أي عند موت المورث يعني أنه لا يطالب الوارث اذا أخذ منه الاصيل الا بعد حلول الاجل

بالمسافات) قد يقال أداء الدين زمانى قطعاً والتوقيت حقيقة متاعاً متعلق بالزمان لانه عبارة عن تعيين الزمان
وتحديدته وأما المسافات فلا يتصور تعلق التوقيت بها فانفسها فان تعلق بها من حيث نحو قطعها رجوع للتعلق
بالزمان لان قطعها زمانى فتعلق التوقيت بالأداء أقرب وأظهر من تعلقه بالمسافات لتوقفه على ارتكاب
التكاف البعيد فتأمل (قوله فان علقه بضمنت فواضح أنه يبطل) ولو ادعى ارادة تعلقه قبل كما هو ظاهر
لاحتمال عبارته ولا ينافى ذلك قولهم لو أقر بأنه ضمن أو كفل بتوقيت فكذب المستحق صدق بيمينه بناء على
جواز تبعض الاقرار لانه هناك لم يقع اتفاق على العبارة الصادرة المحتملة كما في ما نحن فيه فلي تأمل (قوله
فيثبت الاجل) ظاهره أصالة لا تبع بخلاف ما يأتي (قوله جواز زيادة الاجل) لعله يثبت الاجل هنا
مقصودا لاتبع كسئلة المتن (قوله وهي لا تقبل تأجيلا) قد يقال ليس قضية الشرط رجوع التجمل
والحلول للعين بل للتوثيق بها (قوله أو حق وارثه) قضيته أنه لا يحل بموته والا لم يثبت في حق وارثه وهو
ممنوع الابنقل وثبوت تبعا لا يقتضى عدم حلوله بموته بل يكفي فيه حلوله بموت الأصيل فليراجع (قوله

مذمة لانه ضم ذمة الذمة والذمة قابلة للتزام الحال مؤجلا وعكسه (و) الاصح (انه لا يلزمه التجمل) كالأصل
التجمل فيثبت الاجل في حقه أو حق وارثه

تبعاً على الاوجه فلو مات
الاصيل حل عليه أيضاً نعم
في اذا ضمن مؤجلاً لشهرين
مؤجلاً لشهر لا يحل بموت
الاصيل الا بعد مضي الاقص
(والمستحق) الشامل
للمضمون له ولو ارثه قبل
والمحتمل مع انه لا يطالبه
لبراءة ذمته بالحوالة كما مر
وربما انه لا يشمله لان المحتمل
ليس مستحقاً بالنسبة
للضامن (مطالبة الضامن)
وضامنه وهكذا وان كان
بالدين رهن واف (والاصيل)
اجتماعاً وانفراداً وتوزيعاً
بان يطالب كل به بعض
الدين لبقاء الدين على الاصيل
وللخبر السابق الزعيم غارم
ولا يحذور في مطالبتهما
وانما المحذور في تغريمهما
معاً كلاً كل الدين والتحقيق
ان اليمينين انما اشتغلتا
بدين واحد كالرهنين بدين
واحد فهو كغرض الكفاية
يتعلق بالكل ويسقط بفعل
البعض فالتعدد فيه ليس
في ذاته بل بحسب ذاتيهما
ومن ثم حل على أحدهما
فقط وتاجل في حق أحدهما
فقط ولو أفلس الاصيل
فطالب الضامن ببيع ماله
أولاً أوجب ان ضمن بأذنه
والا فلا لانه موطن نفسه على
عدم الرجوع * (فرع) *
أقضى السبكي وفتاها عصره
تبعاً للمثولي واعتدله
البلقيني بأنه لو قال رجلان
لاخر ضمننا لك على فلان

فثبوتها في حقهما مختلف بالمعنيين المذكورين ولكن المعنى الثاني سيصرح به ففي كلامه نوع تكرار ولا يضر
كذا نقل عن تلامذه عبد الرؤف وهذا التوجيه يدفع ما أشار اليه الفاضل المحشي ويمكن أن يدفع ما أشار اليه
المؤيد من التكرار بان ما ساقى في المؤجل أصالة وهذا في المؤجل تبعاً وهذا القدر كاف في دفع التكرار اه
(قوله تبعاً) أي لا مقصوداً في أوجه الوجهين كل وجه صاحب التوجيه في شرحه اه نهاية قال المغني وتظهر
فائدتها فيما لو مات الاصيل والحالة هذه فان جعلناه في حقه تابعاً لحل عليه والا فلا كالمات المضمون والراجح
الثاني اه أي خلافاً للتجفة والنهاية (قوله فلو مات الخ) تقرير على قوله تبعاً اه عش (قوله حل عليه
أيضاً) أي على الضامن كالاصيل ومعلوم أنه يحل على الضامن بموته أي نفسه مطلقاً اه نهاية أي سواء قلنا
يثبت بها أو مقصوداً عش (قوله لا يحل بموت الاصيل الخ) لانه بالنسبة للشهر الثاني بمنزلة ضمان المؤجل
حالا للشهر الاول بمنزلة ضمانه مؤجلاً فثبت الاجل مقصوداً في الشهر الاول وتبعاً في الثاني فان مات الاصيل
في الشهر الاول لم يحل على الضامن أو في الشهر الثاني حل عليه فلهذا قال الا بعد مضي الاقص رسم وعش (قوله
الشامل) الى قوله فهو كغرض الخ في المغني الا قول ورد الى المتن (قوله مع أنه لا يطالبه) أي ان المحتمل لا يطالب
الضامن (قوله لبراءة ذمته الخ) أي حيث لم يتعرض المحيل للضامن بخلاف ما لو أحال عليه ما فلا يبرأ فطالب
المحتمل كلام من الاصيل والضامن كما مر ويمكن حل كلام القيل على ذلك اه عش وفي السيد عمر نحوه (قوله
كما مر) أي في باب الحوالة (قوله ورد الخ) يتأمل أن ليس معنى المستحق الامن له الدين يشكك هذا الرد فتأمل
اه سم أقول ويجعل المستحق على المستحق في باب الضمان كما هو المتبادر يندفع الاشكال (قوله لبقاء الدين
الخ) عبارة المغني أما الضامن فلحديث الزعيم غارم وأما الاصيل فان الدين باق عليه اه (قوله معاً كلاً)
بالنصب لعله باتباعه للضمير في تغريمهما بالنظر لحمله البعيد لانه معمول ولو قال في تغريم كل الدين كان أنصر
وأوضح اه سيد عمر (قوله يتعلق) أي فرض الكفاية بالكل أي بكل واحد من المكافين (قوله فالتعدد فيه)
أي في الدين (قوله ومن ثم حل الخ) قال الشهاب ابن سم قد يقال هذا بالتعدد أنسب منه بعدمه انتهى اه
رشدي (قوله ولو أفلس) الى قوله قال البسدر في المغني (قوله ولو أفلس الاصيل الخ) عبارة المغني وشرح
الروض قال الماوردي ولو أفلس الضامن والمضمون عنه فقال الضامن للمحاكم بيع أولاً مال المضمون عنه وقال
المضمون له ابدأ ببيع مال أي كما شئت قال الشافعي ان كان الضمان بالاذن أوجب الضامن والا فالمضمون له
واذا رهن رهنًا واقام ضمانًا خبر المستحق بين بيع الرهن ومطالبة الضامن على الصحيح اه (قوله أولاً) أي قبل
غرم الضامن كان قال ببيع مال المفسد وفوائده ما يخص دين المضمون له فان بقي شيء غرمته وليس المراد
أن المضمون له يقدم بدينه على بقية الغرماء اه عش (قوله على فلان) كان الاولى أن يزيد قوله وهو
ألف كافي النهاية والمغني ليناسب قوله الآتي بنصف الالف (قوله نصف كل) عبارة النهاية والمغني حصة كل
منهما اه قال عش قوله مر فان حصة كل منهما رهن الخ ضعيف اه (قوله وقال جمع متقدمون الخ)
قال شيخنا الشهاب الرملي المعتمد في مسألة الضمان أن كلاً ضامن للنصف فقط وفي مسألة الرهن أن نصف كل
رهن بالنصف فقط فالقياس على الرهن قياس ضعيف على ضعيف اه سم ووافقه أي الشهاب الرملي النهاية

لا يحل بموت الاصيل) لانه بالنسبة للشهر الثاني بمنزلة ضمان المؤجل حالا للشهر الاول بمنزلة ضمانه مؤجلاً
فثبت الاجل مقصوداً في الاول وتبعاً في الثاني فان مات الاصيل في الشهر الاول لم يحل على الضامن أو في الشهر
الثاني حل عليه فلهذا قال الا بعد مضي الاقص وهو الشهر الاول بان مات في الشهر الثاني (قوله ورد الخ)
يتأمل أن ليس معنى المستحق الامن له الدين يشكك هذا الرد فتأمل اه (قوله مع أنه لا يطالبه) أي لا يطالب
الضامن (قوله ومن ثم حل الخ) قد يقال هذا بالتعدد أنسب منه بعدمه فتأمل اه (قوله ولو أفلس الاصيل
الخ) عبارة شرح الروض قال الماوردي ولو أفلس الضامن والمضمون عنه فقال الضامن للمحاكم بيع أولاً مال
المضمون عنه وقال المضمون له أريد أبيع مال أي كما شئت قال الشافعي ان كان الضمان بالاذن أوجب الضامن
والا فالمضمون له انتهى (قوله وقال جمع متقدمون) قال شيخنا الشهاب الرملي المعتمد في مسألة الضمان أن
طالب كلاً بجميع الدين كرهنا عبدنا بالالف يكون نصف كل رهنًا بجميع الالف وقال جمع متقدمون يطالب كلاً بنصف الالف كاشترينا هذا

بالف ومال اليه الاذرى قال البدوين شبهة وهذا أفتيت عند دعوى الضامن انهما لم يضعنا ذلك الا على ان على كل النصف وحلفتها على ذلك لان اللفظ ظاهر فيسما دعياه اه وظاهر ان قياس الاولين على الرهن واضح والاخيرين على البيع غير واضح لتعذر شراء كل له بالف فتعين تنصيفه بينهما واذا اتضح قياس الاولين (٢٧٢) اتضح ما قالوه ولا نسلم ظهور اللفظ فيما ادعياه والالبطل ما ذكر وفي الرهن وانما تقسط

الضمان في ألقى متاعك في البحر وأنا وركاب السفينة ضامنون لانه ليس ضمانا حقيقة بل استدعاء اتلاف مال لصحة فاقضت التوزيع لئلا ينفر الناس عنها ثم رأيت شيخنا اعتمادا اعتمادته قال وبه أفتيت وعاله بان الضمان وثيقة لا تقصد فيه الجزئية وأيا زريعة اعتمده أيضا وفرق بنحو ما ذكره وهو ان الثمن عوض الملك فوجب بقدره ولا معاوضة في الضمان ثم رأيت المتولي نفسه فرق بذلك (والاصح انه لا يصح) الضمان ومثله الكفالة (بشرط براءة الاصيل) لما فاته مقتضاه (ولو أبرأ الاصيل) أو برئ بنحو أداء أو اعتياض أو حوالة وانما آثار أبرأ لتعينه في صورة العكس (برئ الضامن) وضامنه وهكذا لسقوط الحق (ولا عكس) فلو برئ الضامن بأبراء يبرأ الاصيل ولا من قبله بخلاف من بعده وكذا في كفيل الكفيل وكفيله وهكذا وذلك لانه اسقاط وثيقة فلا يسقط بها الدين كفيل الرهن بخلاف ماله برئ بنحو أداء وشمل كلامهم

والمعنى كما يأتي (قوله ومال اليه الاذرى الخ) وأنا أقول كما قال الاذرى اه مغنى عبارة النهاية وقال الاذرى والقلب اليه أميل وبه أفتي الوالد رحمه الله لانه اليقين وشغل ذمة كل واحد بالزائد مشكوك فيه وبذلك أفتى البدوين شبهة وبالتبعض قطع الشيخ أبو حامد وهو الموافق للاصح في مسئلة الرهن المشبه بها أن حصصة كل مرهونة بالنصف فقط وقد قال ابن أبي النعمان لا وجه للاول اه أى مطالبة كل بجميع الالف (قوله لبطل ما ذكر وفي الرهن) قدم عن الشهاب الرملى والنهاية اعتمادا بطلانه (قوله وانما تقسط الخ) جواب إشاعن ترجيح كلام الاولين من عدم التنصيف (قوله وأيا زريعة اعتمده) أى عدم التنصيف عطف على قوله شيخنا اعتمادا الخ (قوله ومثله الكفالة) الى قوله وذلك في المعنى والى قوله وشمل في النهاية قول المتن (بشرط براءة الاصيل) وكذا الوضع بشرط براءة ضامن قبله أو كفيل بشرط براءة كفيل قبله اه مغنى عبارة عش قوله بشرط براءة الخ هو في الضمان وبصور في الكفالة بأبراء كفيل الكفيل بان يقول تكفلت بأحضار من عليه الدين على أن سن تكفل به قبل برئ اه قول المتن (ولو أبرأ الاصيل) ينبغي أن من البراءة ما لو قال له أبرأتني فقال نعم فيبرأ بذلك قياسا على ما لو قيل له النماسا طمقت زوجتك فقال نعم ومثله أيضا لو قال ضمنت لى ما على فلان من الدين فقال نعم فيكون ضامنه اه عش (قوله وانما آثار أبرأ) أى لفظة أبرأ من باب الافعال وهو جواب سؤال (قوله بأبراء) سيد كرمه رزه (قوله لم يبرأ الاصيل ولا من قبله الخ) عبارة الروض وان ضمن به أو كفيل آخر وبالأخرى وهكذا طال بهم فان برئ الاصيل برؤا أو غيره برئ ومن بعده لا من قبله انتهت اه سم ورشيدى أى فضمير قبله وبعده للضامن كافى عش لا الاصيل بخلاف الكردى عبارته قوله ولا من قبله أى قبل الاصيل يعنى أصيل الاصيل لان كل ضامن بالنسبة الى من بعده أصيل اه فانه لا يتأتى في قوله بخلاف من بعده فتدبر (قوله وذلك) أى عدم العكس (قوله بخلاف ماله برئ بنحو أداء) أى فيبرأ الكل (قوله وشمل كلامهم الخ) بل كلامهم مصرح بذلك اه سم (قوله فيكون كبراء الخ) فلا يبرأ الاصيل الا ان قصد اسقاطه عن المضمون عنه اه نهاية أى بخلاف ماله أو طاق أو قصد ابراء الضامن وحده عش (قوله بذلك) أى بأبراء الضامن من الدين (قوله ان ذلك) أى الضامن و(قوله وهذا) أى الاصيل (قوله من تعدده الاعتبارى) بل يمكن رد ما قاله الزركشى مع تسليم اتحاد الدين لان معنى أبرأتك من الدين أسقطت تعلقه بك ولا يلزم من سقوط تعلقه بسقوط من أصله وانما سقط عن الضامن بأبراء الاصيل لان تعلقه تابع لتعلقه بالاصيل فاذا سقط الاصل سقط تابعه اه سم (قوله تنبيه) الى قول المتن ولو أدى مكسر اى النهاية الاقوله وذكر العارية الى المتن (قوله أقال) أى لو قال اه نهاية (قوله أبرائه) أى من الضمان أو الدين (قوله وان لم يقصد ذلك) أى بان قصد فسخ عقد الضمان أو أطلق (قوله في المجلس)

كلا ضامن للنصف فقط وفي مسئلة الرهن ان نصف كل رهن بالنصف فقط فالقياس على الرهن قياس ضعيف على ضعيف انتهى (قوله لم يبرأ الاصيل ولا من قبله الخ) عبارة الروض وان ضمن به أو كفيل آخر وبالأخرى وهكذا طال بهم فان برئ الاصيل برؤا أو غيره برئ ومن بعده لا من قبله انتهى (قوله وشمل كلامهم الخ) بل كلامهم مصرح بذلك فان تعبير المحقق المحلى بقوله ولو أبرأ المستحق الاصيل من الدين صريح في ان معنى قول المصنف ولا عكس انه لو أبرأ الضامن من الدين لم يبرأ الاصيل (قوله من تعدده الاعتبارى) بل يمكن رد ما قاله الزركشى مع تسليم اتحاد الدين لان معنى أبرأتك من الدين أسقطت تعلقه بك ولا يلزم من سقوط تعلقه به سقوطه من أصله وانما سقط عن الضامن بأبراء الاصيل لان تعلقه تابع لتعلقه بالاصيل فاذا سقط الاصل

مالو أبرأ الضامن من الدين فيكون كبراءه من الضمان وهو متجه بخلاف الزركشى وقوله ان الدين واحد تعدد محله فيبرأ الاصيل بذلك برده ما مر في التحقيق من تعدده الاعتبارى فهو على الضامن غيره على الاصيل باعتبار ان ذلك عارض له الزوم وهذا أصلى فيه فلم يلزم من ابراء الضامن من العارض ابراء الاصيل من الذاتى (تنبيه) أقال المضمون له الضامن فان قصد ابراء برئ من غير قبول وان لم يقصد ذلك فان المجلس برئ والأفلا كما يحسنه شيخنا وقال انه مقتضى كلامهم قال ويصدق المضمون له

في ان الضامن لم يقبل لان الاصل عدمه (ولومات أحدهما) والدين مؤجل عليهما (٢٧٣) باجل واحد (حل عليه) لوجود سبب الحلول في

حقه (دون الآخر) لعدم وجوده في حقه وعند موت الاصيل وله تركبة للضامن مطالبة المستحق بان ياخذ منها أو يرثه لاحتساب مال تلفها فلا يجبر جع اذا غرم وقضيته انه لو ضمن بغير الاذن لم يكن له ذلك اذ لا رجوع له وهو قياس ماصر في افلاس الاصيل ولو قيل له ذلك فيهما مطلقا حتى لا يغرم لم يبعد الا ان يجاب بانه مقرر بعدم الاستئذان وعند موت الضامن اذا أخذ المستحق ماله من تركته لا ترجع ورثته على الاصيل الا بعد الحلول وأفتى ابن الصلاح بانه لو أعار عينا ليرثها ثم مات لم يحل الدين لتعلقه بالماصر انه ضمان في رقبته اذ ان الزمة وذكروا العارية مثال والمدار على تعلق الدين بالعين بضمان فيها أو رهن لها (واذا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الاصيل) أو وليه (بختليصه بالاداء ان ضمن باذنه) لانه الذي ورطه في المطالبة لكن ليس له حبسه وان حبس ولا ملازمته ففائدتها احرازه بحاس القاضي وتقسيمه بالامتناع اذا ثبت له مال (والاصح انه لا يطالب به) بالدين الحال (قبل أن يطالب) كما لا يغرمه مثل الغرم (والضامن) بعد أدائه من ماله كما أفاده

أي مجلس الاجاب بان لا يطول الفصل عرفا بين لفظيهما اه عش (قوله في أن الضامن الخ) أي في أنه أي المضمون له لم يقصد الإبراء (قوله لم يقبل) أي الاقالة (قوله وعند موت الاصيل) أي المتن في المغنى الا قوله وقضيته الى وعند موت الضامن (قوله أو يرثه) أي الضامن (قوله وقضيته الخ) معتمد اه عش (قوله ماصر) أي قبيل الفرع (قوله فيهما) أي في مستلحق موت الاصيل وافلاسه اه عش (قوله مطلقا) أي سواء كان الضمان بالاذن أو بدونه (قوله وعند موت الضامن الخ) عطف على قوله وعند موت الاصيل الخ (قوله ثم مات) أي المعبر (قوله لتعلقه بها) أي الدين بالعين (قوله نه) أي اعادة العين لرهنها (قوله دون الزمة) أي ذمة المعبر (قوله أو وليه) قال في المطلب ولو كان الاصيل محجورا عليه لصاف للضامن باذن وليه ان طوب طلب الولي بتخليصه مالم يزل الحجر فان زال توجه الطلب على المحجور عليه ويقاس بالصبي المجنون والمحجور عليه بسفه سواء كان الضمان باذنه ما قبل الجنون والحجر أم باذن وليهما بعد ذلك اه مغنى وفي سم عن شرح الروض مثله قول المتن (ان ضمن باذنه) أي أما لو ضمن بغير اذنه فليس له مطالبة لانه لم يسلط عليه نهاية ومعنى (قوله لانه الذي ورطه) أي أوقعه في مشقة المطالبة وأصل الدور يطال ويقاع في الهلاك اه عش (قوله ليس له حبسه الخ) قال في العباب بعد هذا قال في الانوار وله طلب حبسه معه انتهى فليتأمل معناه مع هذا اه سم وفي عش بعد ذكر كلام الانوار ما نصه اى ولا يجب عليه ان يحبسه معه بل يتخير وعليه فقول الشارح ممر ليس له حبسه اى ليس له الا ازام يحبسه اه (قوله ففائدتها) اى المطالبة اه عش قول المتن (والاصح انه لا يطالب به الخ) وعليه ليس له مطالبة المضمون له بان يطالب به أو يرثه ولا مطالبة الاصيل بالمال حيث كان ضامنا بالاذن مالم يسلمه فلو دفع له الاصيل ذلك من غير مطالبة استأى من رب الدين لم يملكه ولزمه رده وضمانه ان تلف كالمقبوض بشرأ فاسد فلو قال له اقض به ماضيته عنى كان وكبلا والمال في يده امانة ولو ابرا الضامن الاصيل او صالح عماسه غرم فيهما اى الضمان والكفالة او رهنه الاصيل شيأ يضمنه او اقام به كقياسه لم يصح اذ لم يثبت للضامن حق تجرد الضمان ولو شرط الضامن حال الضمان ان يرهنه الاصيل شيأ أو يقيم له به ضامنا فسد اى الضمان لفساد الشرط نهاية ومعنى وقوله وعليه ليس له اى للضامن وكذا ضمنا ثري بان يطالب به الخ ودفع له ولزمه وقال له وضمنته ورهنه وان يرهنه ويقيم له (قوله بعد ادائه الخ) اى ولم يقصد الاداء عن غير جهة الضمان اه نهاية اى بان قصد الاداء عن جهة الضمان او اطاق عش وينبغي في صورة الاطلاق ان محلها ان لم يكن عليه دين آخر للمضمون له فليتأمل رشيدى (قوله اصره) الى المتن في المغنى (قوله لغرض الغير) اى الواجب على ذلك الغير كما يعلم مما مر في القرض اه رشيدى (قوله املوا دى الخ) اى الضامن يحترز قوله السابق من ماله عبارة المغنى هذا اذا أدى من ماله املوا اخذ من سهم

سقط تابعه (قوله أو وليه) قال في شرح الروض في المجنون والمحجور عليه بسفه سواء كان الضمان باذنه ما قبل الجنون والحجر أم باذن وليهما بعد انتهى (قوله أو وليه) مالم يزل الحجر فان زال توجه الطلب على المحجور عليه كذا في شرح الروض عن المطلب (قوله ليس له حبسه وان حبس ولا ملازمته) قال في العباب بعد هذا قال في الانوار وله طلب حبسه معه انتهى فليتأمل معناه مع هذا (قوله كما لا يغرمه قبل الغرم) قال في شرح الروض أما اذا سلم فله مطالبة اى بالمال وحبسه وملازمته ولو دفع اليه الاصيل المال بلا مطالبة وقولنا لا يملكه اى وهو الاصح فعليه رده ويضمنه ان هلك كالمقبوض بشرأ فاسد فلو قال له اقض به ماضيته عنى فهو وكبلا والمال امانة في يده صرح بذلك في الاصل في النسخ المعتمدة انتهى (قول المصنف وللضامن الرجوع الخ) قال في الروض وشرحه ولو ضمن رجل عن الضامن وأدى فرجوعه ان ثبت على الضامن الاول لا على الاصيل وصرح الاصل بانه اذا لم يثبت له الرجوع على الاول لم يثبت باذنه الرجوع على الاصيل لانه لم يغرم وبانه اذا ثبت له الرجوع على الاول فرجع رجع الاول على الاصيل بشرطه وبانه لو ضمن شخص الضامن باذن الاصيل رجع عليه كما لو قال لغيره أدديني فاداه وبانه لو ضمن عن الاصيل باذنه رجع من أدى منهما عليه

(٣٥ - (شروا بن قاسم) - خامس) السابق (الرجوع على الاصيل ان وجد اذنه في الضمان والاداء اصره ماله لغرض الغير باذنه املوا أدى من سهم الغارمين فلا رجوع له

الغارمين فادى به الدين فانه لا يرجع كما ذكره في الصدقات خلافا للمتولي اه (قوله لو ضمن سيده) اي
 باذنه لاجني ثم ادى بعقد عتقه لعل وجهه - انه لما جرى سبب الوجوب قبل العتق كان الغرور بسبب
 الضمان كله من مال السيد اه ع ش وفي النهاية عطف على ما مر او ضمن السيد ديناً على عبده - غير
 المكاتب باذنه واداه قبل عتقه او على مكاتبه باذنه واداه بعد تجيزه او ضمن فرع عن اصله صداق زوجته
 باذنه ثم طراً اعساره بحيث وجب اعفاه قبل الدخول وامتنعت الزوجة من تسليم نفسها حتى تقبض
 الصداق فاداه الضامن فلا رجوع وان ايسر المضمون اي الاصل وكذا لو ضمنه عنه عند وجوب الاعفاف
 باذنه ثم ادى اه قال ع ش قوله مر قبل عتقه مفهومه انه لو ادى بعد عتقه رجوع عليه وقوله مر فلا
 رجوع اي لان ما اداه صار واجبا عليه باعسار اصله وعلى هذا لو تزوج الاصل زوجته وضمن صداقهما
 الفرع باذن أصله ثم أعسر الاصل فينبغي أن الفرع اذا غرم بجمع صداق واحدة منهما لحصول الاعفاف
 به او تكون الخيرة للفرع فيما يرجع به من الصداقين اه (قوله او نذر ضامن) أي بالاذن (الاداء) قد
 يستشكل انعقاد نذر الاداء مع وجوبه على الضامن والواجب لا ينعقد نذره اللهم الا أن يجعل المنذور مجرد
 عدم الرجوع فقط حتى يكون المقصود من قوله لله على الاداء وعدم الرجوع هو نذر عدم الرجوع اه ثم
 عبارة ع ش فان نذر الاداء ولم يذكر الرجوع ثم ادى لم يرجع قاله الجلال البلقيني لان الاداء صار واجبا
 فيقع الاداء عن الواجب ونازعه مر في نفس انعقاد النذر لان الاداء واجب لا يصح نذره انتهى اه أقول
 ولك دفع اشكال سم وتزاع مر بان وجوب الاداء على الضامن على سبيل الكفاية كما مر وفرض
 الكفاية ينعقد نذره قول المتن (وان اتقي فيهما فلا) شمل ما لو اذن له المدين في ادائه فضمنه وأدى عن
 جهة الضمان وما لو قال له ادعني ماضية لمرجع به على وأدى لاعتن جهة الاذن اه نهاية قال الرشيدى
 قوله مر عن جهة الضمان خرج به ما لو ادى عن جهة الاذن أو أطلق لكن الشهاب بن قاسم نقل عنه في
 حواشي المنهج انه لا رجوع في صورة الاطلاق لعل ما اقتضاه كلامه هنا غير مراده فليراجع اه وقال
 ع ش قوله مر لاعتن جهة الاذن أي بان ادى عن جهة الضمان أو أطلق فليتنامل ولو اختلفا في النية
 وعدمها صدق الدافع فان النية لا تعلم الا من جهته اه (قوله ولم يضمنه عنه) أي عن الاداء اه ع ش
 (قوله بعد الضمان) حق العبارة فان كان بعد الضمان الخ اه رشيدى (قوله فلا يؤثر) أي النهي
 فيرجع بما ادى اه ع ش (قوله فان انفصل عن الاذن) بان طال الزمن بينهما اه ع ش (قوله
 فهو) أي النهي (رجوع عنه) أي الاذن وهو صحيح اه ع ش (قوله والا ففسده) أي وان كان النهي
 مقارنا للاذن ففسد النهي الاذن فلا رجوع في الصورتين (قوله ونلا يرجع) الى قول المتن ولو ادى

وكذا لو ضمن سيده ثم ادى
 بعد عتقه أو نذر ضامن
 الاداء وعدم الرجوع (وان
 اتقي) اذنه (فيهما) أي
 الضمان والاداء (فلا) رجوع
 له لانه متبرع (فان اذن) له
 (في الضمان فقط) أي دون
 الاداء ولم يضمنه عنه (رجع
 في الاصح) لان الضمان هو
 الاصل فالاذن فيه اذن فيما
 يترتب عليه أما اذنهاه عنه
 بعد الضمان فلا يؤثر أو
 قبله فان انفصل عن الاذن
 فلا رجوع عنه والا ففسده
 ذكره الاسنوى وقد لا
 يرجع بان أنكر أصل
 الضمان فثبت عليه بالبينة
 مع اذن الاصيل له فيه
 فكذبها لانه يتكذب بها صار
 مطلوما بزعمه والمطلوم لا
 يرجع على غير ظالمه

لا على الاخر أو ضمن عن الضامن والاصيل باذنه ما رجع على من شاء منهم ما شاء انتهى ببعض
 اختصار * (فرع) * في الناشري ما نصه تنبيه لو ضمن باذن الولي في صورة الصغير والمجنون طالب الولي فلو
 اتفق ذلك بعد رشدهما فالمتحمة مطالبتهما واذن الولي في حال الحجر يقوم مقام اذنه ما لم أر من تعرض لذلك
 قاله أبو زرعة قال الاذرى نعم لو كان الصبي معهما فالظاهر ان الولي لا يطالب بخلاص الصبي بخلاف ما اذا كان
 الصبي موسرا قال الماوردي ولو كان غير الاب أمره بالضمان عنه فليس للضامن المطالبة بخلاصه لاحد لانه
 ضمن باذن من لا ولاية له انتهى فافهم ان اذنه الحاكم والوصي ليس كاذن الاب انتهى (قوله وكذا لو
 ضمن سيده الخ) عبارة في شرح الارشاد ولو ضمن عبدا عن سيده باذنه وأدى بعد العتق لم يرجع كمالو أجره ثم
 أعنته أثناء المدة لا يرجع باجرة بقيته او كذا لو ضمن عن قننه باذنه وأدى قبل عتقه أو عن مكاتبه وأدى بعد
 تجيزه لان السيد لا يثبت له على عبده دين انتهى وقضية تقييده بقبول العتق وبعد التجيز انه لو ادى بعد
 العتق وقبل التجيز رجع وقرىب مفهوم من التعليل المذكور (قوله او نذر ضامن الاداء) قد يستشكل
 انعقاد نذر الاداء مع وجوبه على الضامن والواجب لا ينعقد نذره اللهم الا أن يجعل المنذور مجرد عدم
 الرجوع فقط حتى يكون المقصود من قوله لله على الاداء وعدم الرجوع هو نذر عدم الرجوع فقط (قوله

وهو هنا المستحق (ولا عكس في الاصح) بأن ضمن بلاذن وأدى بالاذن لان وجوب الاداء سببه الضمان ولم ياذن فيه نعم ان اذن له في الاداء بشرط الرجوع ورجع وحيث ثبت الرجوع فحكمه حكم القرض حتى يرد في المتقوم (٢٧٥) مثله صورة (ولو أدى مكسرا عن صحاح أو صالح

عن مائة) ضمنها (بشوب قيمته خمسون فالاصح انه لا يرجع الا بما غرم) لانه الذي بذله قال شارح التعجيز والقدر الذي سويحه يبقى على الاصيل الا ان يقصد الدائن مسامحته به أيضا اه وفيه نظر ظاهر لانه لم يسامح هنا بدورا عما اخذه بدلا عن السكك فالوجه براءة الاصيل منه أيضا وخرج بما ذكره صلحه عن مكسر يصحح وعن خمسين بشوب قيمته مائة فلا يرجع الا بالاصل فالحاصل انه يرجع باقل الامرين من الدين والمؤدى وبالصلح ما لو باعه الثوب بمائة ثم وقع تقاص فيرجع بالمائة قطعا وكذا لو باعه الثوب بمائة من على الاصح واستشكل السبكي هذا بما صرح في الصلح ويفرق بان الغالب في الصلح المسامحة بترك بعض الحق وعدم مقابلة المصالح به لجميع المصالح عنه فرجع بالاقول وفي البيع المسامحة بمقابلة جميع الثمن بجميع المبيع من غير نقص لشيء منهما فارجع بالثمن فاندفع ما يقال الصلح بيع أيضا ولو صالح من الدين على بعضه أو أدى بعضه وأبرئ من الباقي رجع بما أدى وبرئ فلهما وكذا الاصيل لكن في صورة الصلح لانه يقع عن

في الغنى (قوله وهو الخ) أي ظالمه (قوله نعم ان اذن له في الاداء بشرط الرجوع الخ) ينبغي أن يقوم مقام شرط الرجوع التعريض به كان يقول له أدولا فوث عليك شيئا أو وأعرض عليك أو وكافلك كما قالوا انظير ذلك فمن عمل لغيره بغير تصريح باجرة ثم الرجوع عند الشرط ظاهر ان أدى عن جهة الاذن فان قصد الاداء عن جهة الضمان فينبغي عدم الرجوع لضرر الاداء عن الجهة المقضية للرجوع ولو لم يقصد واحدة من الجهتين فعلى أيهما ينحط محل نظر وقوة عبارة الشارح كغيره تقتضي الرجوع فيكون مختطعا على جهة الاذن ووجهه بأن وقوعه بعد الاذن يقتضي الغاء للنظر الى الضمان وقصر النظر على الاذن لم يقصد الصلح عنه ولو قصد الاداء عن الجهتين جميعا فهل يقسم بينهما أو يغلب أحدهما أو أيهما يغلب فيه نظر والقسم غير بعيدة فليتأمل اه سم قول المتن (الابحارم) قضية هذا مع ما تقدم من أنه حيث ثبت الرجوع فحكمه حكم القرض الخ أن يرجع بمثل الثوب لا قيمتها اه ع (قوله لانه الذي بذل) الى المتن في النهاية الاقوله وان قلنا الى لعلها (قوله قال شارح التعجيز) هو ابن يونس اه ع (قوله وفيه نظر ظاهر) التنظير في مسئلة الثوب واضح وكذا في اداء المكسر عن الصحاح ان كان على وجه الصلح أما اذا كان الاداء عن غير صلح ورضي به المستحق من الضامن فبراءة الاصيل من التفاوت محل تأمل لان حاصله أنه استوفى منه البعض وأسقط عنه الباقي فهو نظير ما يأتي في قوله أو أدى بعضه أو برأيي المستحق من الباقي وحل كلام شارح التعجيز على هذه الصورة ان كان يقبل الحمل عليها أولى من تضعيفه فتأمل اه سيد عرا قول قوله لان حاصله الخ ظاهر المنع كما يعلم بتأمل علة المستثنين (قوله صلحه عن مكسر الخ) كان الانسب اداء صحيح عن مكسر الا أن يشير بذلك التعبير الى أن مراد المصنف باداء المكسر عن الصحاح ما كان على وجه الصلح (قوله فلا يرجع الا بالاصل) وهو المكسر والخسوس لبرعه بالزيادة اه ع (قوله والصلح) الى المتن في الغنى الاقوله واستشكل الى ولو صالح وقوله وان قلنا الى لعلها (قوله وبالصلح الخ) عطف على بما ذكره الخ (قوله ما لو باعه) أي الضامن المستحق (قوله فيرجع بالمائة) أي وان لم يساو الثوب المبيع بمائة اه ع (قوله هذا) أي ما بعد كذا (قوله بما صرح في الصلح) أي عن مائة بشوب قيمته خمسون حيث لا يرجع الا بما غرم من أن الصلح بيع اه ع (قوله ويفرق الخ) مادة هذا الفرق في شرح الروض فراجع وتأمله اه سم (قوله أيضا) أي كدالة المبيع المذكورة (قوله وأبرئ) ببناء المفعول أي الضامن وكذا ضمير برئ (قوله وكذا الاصيل) أي يبرأ (قوله لكن في صورة الصلح) أي دون صورة البراء كما يأتي بقوله دون صورة البراءة الخ (قوله انما تقع عن الوثيقة الخ) أي ولو سلم فقد مر أن براءة الضامن من الدين كبرائه من الضمان (قوله لم يصح) لما سياتي أن اداء الضامن للمستحق يتضمن اقراض الاصيل ما أداه وتلكه اياه وهو متعذر هنا فلا يبرأ المسلم كما لو دفع الخ بنفسه شرح الروض اه سم ورشيدى (فرع) لو أقال المستحق على الضامن ثم أبرأ المحتال الضامن لم يرجع

نعم ان اذن له في الاداء بشرط الرجوع رجع) ينبغي ان يقوم مقام شرط الرجوع التعريض به كان يقول له أولاد أدوت عليك شيئا أو وأعرض عليك أو وكافلك كما قالوا انظير ذلك فمن عمل لغيره بغير تصريح باجرة ثم الرجوع عند الشرط ظاهر ان أدى عن جهة الاذن فان قصد الاداء عن جهة الضمان فينبغي عدم الرجوع لضرر الاداء عن الجهة المقضية للرجوع ولو لم يقصد واحدة من الجهتين فعلى أيهما ينحط محل نظر وقوة عبارة الشارح كغيره تقتضي الرجوع فيكون مختطعا على جهة الاذن ووجهه بأن وقوعه بعد الاذن يقتضي الغاء للنظر الى الضمان وقصر النظر على الاذن لم يقصد الصلح عنه ولو قصد الاداء عن الجهتين جميعا فهل يقسم بينهما أو يغلب أحدهما أو أيهما يغلب فيه نظر والقسم غير بعيدة فليتأمل (قوله بما صرح في الصلح) أي فانه بيع وقوله ويفرق مادة هذا الفرق في شرح الروض فراجع وتأمله (قوله وكذا الاصيل) أي يبرأ (قوله لم يصح) أي الصلح قال في شرح الروض لما سياتي أن اداء الضامن للمستحق يتضمن اقراض الاصيل ما أداه

اصل الدين مع ان لفظه من حيث هو لا بالنظر الى حرمه يشعر بقناعة المستحق بالقليل عن الكثير دون صورة البراءة لانها للضامن انما تقع عن الوثيقة دون أصل الدين ولو ضمن ذمى الذي دين على مسلم ثم تصالحا على غير لم يضع ولم يرجع وان قلنا بالرجوع وهو سقوط الدين

خلاف الجلال البلقيني لانه لم يغرم شيئا نهاية زاد سم ومثل ذلك مالو وهبه المستحق الدين فانه لا يرجع اه
 زاد المغني على الجميع بخلاف مالو قبض منه ثم وهبه فانه يرجع اه قال الرشيدى قوله مر لم يرجع وهل يسقط
 الدين عن الاصيل ببراءة المحتال الظاهر نعم لان المستحق سقط حقه بالحوالة والمحتال لم يتوجه مطالبته الاعلى
 الضامن فليراجع وسيأتى أن حواله المستحق قبض اه (قوله اتعلقها) أى المصالحات اه ع ش (قوله وليس
 أباً) الى قوله كما بينته في النهاية والمغني الا قوله فادى الى المتن قول المتن (بلا ضمان ولا اذن) ليس هذا تكراراً
 مع قوله السابق وان اتقى فيه ما لم يخالف لان ذلك فيما لو وجد الضمان وأدى بلا اذن فيه وفي الادعاء وما هنا فيما
 لم يوجد فيه الضمان ووجد الادعاء بلا اذن فيه اه ع ش (قوله بخلاف مالو أو جوالخ) عبارة المغني وفارق مالو
 أو جوطعاه مضطراً قهراً أو وهو مغنى عليه حيث يرجع عليه لانه ليس متبرعاً بل يجب عايب من خلاصه من
 الهالة ولما فيه من التخريض على ذلك اه (قوله مالو أو جوطعاه) ويؤخذ به أنه وصل الى حد لا يمكن
 العقده مع فيها اه ع ش (قوله بنية الرجوع) راجع لتكمل من الادعاء والضمان ويصدق في ذلك بيمينه لان
 النية لا تعلم الا منه اه ع ش (قوله فانه يرجع) وينبغي في صورة الضمان اذا لم يقصد الادعاء عن غير جهة
 الضمان كما مر عن النهاية وسيأتى عن شرح الارشاد (قوله بقيد الا تى) يحتمل أن يريد به قول المصنف الا تى
 اذا أشهد الخ وان يريد به قوله الا تى أن لا يقصد التبرع وعلى الجملة فينبغي تقييد ما هنا أيضاً بان لا يقصد
 التبرع وكذا تقييد الرجوع الضامن حيث ثبت بذلك أيضاً بل لم يذكر هذا التقييد في شرح الارشاد الا فى
 رجوع الضامن وفي النامى ما نصه شرط بعضهم تفقها لا نقل مع ذلك أن يقصد الادعاء عن جهة الضمان
 أما لو قصد التبرع بأداء دين الاصيل ذا كر الضمان أو ما سياً أو دفع له ذلك عن زكاته باذن الاصيل أو بغير
 اذنه فلا وان لم تسقط الزكاة لانه مرفه بالقصد عن جهة الضمان وان أطلق ولم يقصد شيئاً فيحتمل أن يكون
 كقصده الدفع عن الضمان والاشبه أن له مرفه بالنية اليه ان شاء الى التطوع به ان شاء قاله الاذرى
 انتهى ولكن الشارح في شرح الارشاد رد هـ ذا الشرط ثم قال فالذى يتجه هنا أى في الضمان وشم أى في
 الكفالة أنه يشترط أن لا يقصد التسليم والادعاء عن غير جهة الضمان والكفالة سواء أقصدهما أم
 أطلق اه وهذا ما أشار اليه هنا بقوله لا يقصد التبرع كما بينته في شرح الارشاد وهو ظاهر في أنه عند
 الاطلاق ينحط على جهة الضمان خلافاً لما ذكره عن الاذرى من الاشبه المذكور اه سم يحذف وقد
 قدمنا عن الرشيدى تقييد انحطاط الاطلاق على ذلك بما اذا لم يكن عليه دين آخر للمضمون له ثم قضية
 صنيع النهاية والمغني حيث حذف قوله بقيد الا تى أن مراده به ما يأتى أنغافى كلامه قول المتن (وكذا
 ان اذن الخ) وفي معنى الاذن التوكيل في الشراء اذا دفع الثمن فانه يرجع على الراجح ان ضمن التوكيل
 اذنه بدفع الثمن بدليل أن اللبائع مطالبته بالثمن والعهدة اه معنى قول المتن (وكذا ان اذن الخ) أى
 بلا ضمان كما هو موضوع المسئلة فلا ينافى هذا قوله السابق ولا عكس الخ (قوله فادى لا يقصد التبرع)
 عبارة المغني اذا أدى بقصد الرجوع اه قضيتها عدم الرجوع عند الاطلاق خلافاً لما مر عن النهاية وشرح

لنفاقها باسلم ولا قيمة للخمر
 عنده (ومن أدى دين غيره)
 وليس أباً ولا جداً (بلا ضمان
 ولا اذن ولا رجوع) له عليه
 وان قد صدق تبرعه بخلاف
 مالو أو جوطعاه لانه يلزمه
 اطعامه ابقاء له حتى مع
 توغيب الناس في ذلك أما
 الأب أو الجد اذا أدى دين
 محجوره أو ضمنه بنسبة
 الرجوع فانه يرجع (وان
 اذن) له في الاداء (بشرط
 الرجوع) فأدى بقيد
 الا تى (رجع) عليه (وكذا
 ان اذن) له اذا (مطلقاً)
 عن شرط الرجوع فأدى
 لا يقصد التبرع كما بينته في
 شرح الارشاد فان قلت قال
 السبكي في تكملة شرح
 المذهب عن الامام

وتعليكه اياه وهو متعذر هنا فلا يبرأ المسلم كما لو دفع الخمر بنفسه انتهى (فرع) في فتاوى السبكي وطى رجل
 ضمن شخصاً باذنه في عشر بن دينار او للمضمون المدون عند الضامن مال ودينه فقال له أدا العشر بن دينار عندك
 ثم انه وكل وكلاً في قبض الوديع فهل للضامن امسالة الوديع عنده حتى يقضى منها الدين أم لا الجواب نعم له
 ذلك انتهى وفي جوابه نظر فليراجع (قوله بقيد الا تى) يحتمل ان يريد به قول المصنف الا تى اذا أشهد
 الخ وان يريد به قوله الا تى أن لا يقصد التبرع وعلى الجملة فينبغي تقييد ما هنا أيضاً بان لا يقصد التبرع وكذا
 تقييد رجوع الضامن حيث ثبت بذلك أيضاً بل لم يذكر هذا التقييد في شرح الارشاد الا فى رجوع الضامن كما
 هو ظاهر للواقع على عبارته وحديثه بشكل قوله هنا كما بينته في شرح الارشاد فليتأمل وفي النامى ما نصه
 شرط بعضهم تفقها لا نقل مع ذلك أن يقصد الادعاء عن جهة الضمان أما لو قصد التبرع بأداء دين الاصيل ذا كر
 للضمان أو ما سياً أو دفع له ذلك عن زكاته باذن الاصيل أو بغير اذنه فلا وان لم تسقط الزكاة لانه مرفه بالقصد

الارشاد (قوله من أدى الدين) أي شيئا لانه (لم يكن) أي المؤدى (شيئا) أي لا تبرع ولا محسوباً من الدين (قوله وهذا) أي ما قاله السبكي (ينافي ما ذكر) أي فان اشتراط قصد الدين الاداء عن جهة دينه مفهم لا اشتراط قصد المؤدى لدين غير ذلك بالاولى (قوله ان الشرط الخ) بيان لما ذكر (قوله قلت لا ينافيه الخ) أقول ما المانع من أن يوجه عدم المناقاة بان عدم قصد التبرع صادق مع قصد المؤدى الاداء عن جهة الدين بنية الرجوع أو لاجه هذه النية وهذا في غاية الظهور ولا فرق بين أداء الدين وأداء غيره حيث كان بذلك القصد. وليس مراد الامام أنه لا بد من أداء الدين أو نيته والالم يصح أداء غيره عنه بغير اذنه بل أنه اذا أدى الدين فلا بد من نيته كما هو صريح عبارته وأما قول الشارح متضمن لنية الاداء فان أراد نية المسدين قبل أداء المؤدى ففيه أنه كيف يصح نية الاداء من غير المؤدى سمى. ولم يقترب بعزل ولا اداء أو عند أداء المؤدى كما يدل عليه قوله عند الدفع ففيه أنه لا يلزم من اذنه نيته عند الدفع وأيضاً كيف تصح النية من غير الفاعل في غير ما استثنى وان أراد نية المؤدى فالتضمن الذي ذكره ممنوع اذا اذن الدين لا يستلزم نية المؤدى عند الاداء فليتأمل اه سم (قوله لان اذن الدين الخ) أي في مسئلة المتن (قوله كما لو قال اعلف) الى قوله وقباس الخ في النهاية الا قوله على خلاف الى لانهم اعتنوا (قوله وان لم بشرط الخ) أي فانه يرجع فيهما وان الخ و (قوله وأطعمني رغيفاً) أي فانه لا يرجع بذلك وان دلت انقر نية على أنه اعلم بالدفع بمقابل كان قال ذلك لمن حرفته بيع الخبز اه ع ش والا قرب مآمال اليه السيد عمر بمآضيه قوله بجريان المسامحة في مثله هل يلحق به اعلف دابتي اذا طرد عرف بالمسامحة فلا رجوع نظراً الى أنه عند اطراد العرف بذلك لا يخطر ببال الاذن الترام العوض ولا ببال الدافع الطمع وكذا يقال اذا طرد عرف بعدم المسامحة بالرغيف من باذله ودلت القرينة على الترام العوض من الاذن يجب العوض كقول من طاهره الغنى وعدم الحاجة لسوق من سوقه المدن المطرد عرفهم في المسامحة في أقل متمول أطعمني رغيفاً أو يقال بما اقتضاه اطلاقهم في كلا الطرفين الغالب الى الاول أميل اخذ من فرفهم بجريان المسامحة الخ ولان المعول عليه في حل مال الغير طيبة النفس كما صرح به الحديث الصحيح اه (قوله ومن ثم) أي من أجل أن المدار على العرف بالمسامحة وجوداً وعدمه (قوله في نحو اغسل ثوبي) أي وان كان عادته الغسل بالاجرة اه ع ش وفيه ما مر عن السيد عمر (قوله وقول القاضي) مبتدأ خبره قوله ضعيف الخ (قوله اذ لا يلزمه) أي الشخص (قوله ضعيف بالنسبة الخ) أي فيكون المعتمد فيه الرجوع حيث شرطه صورة ذلك أن الآلة لمالك لدار بخلاف مالو

عن جهة الضمان وان أطلق ولم يقصد شيئاً فيجتمل أن يكون كقصد الدفع عن الضمان والاشبه ان له صر فيه بالنسبة اليه ان شاء والى التطوع به ان شاء قاله الاذرى انتهى لكن الشارح في شرح الارشاد رد هذا الشرط ثم قال فالذي يتجه هنا و ثم أي في الكفالة انه يشترط ان لا يقصد بالتسليم الاداء عن غير جهة الضمان والكفالة سواء أقصد ههنا ام اطلق وانما اشتراط القصد فيما لو سلم المكفول نفسه لان مجرد التسليم ثم لا يستلزم براءة الكفيل بخلاف الاداء ههنا انتهى وهذا ما أشار اليه هنا بقوله لا يقصد التبرع كما بينت في شرح الارشاد وهو ظاهر في أنه عند الاطلاق يخط على جهة الضمان خلافاً لما ذكره عن الاذرى من الاشبه المذكور (قوله قلت لا ينافيه الخ) أقول ما المانع من أن يوجه عدم المناقاة بان عدم قصد التبرع صادق مع قصد المؤدى الاداء عن جهة الدين بنية الرجوع أو لاجه هذه النية وهذا في غاية الظهور ولا فرق بين أداء الدين وأداء غيره حيث كان بذلك القصد وليس مراد الامام أنه لا بد من أداء الدين أو نيته والالم يصح أداء غيره عنه بغير اذنه بل أنه اذا أدى الدين فلا بد من نيته كما هو صريح عبارته وأما قول الشارح متضمن لنية الاداء فان أراد نية المسدين قبل أداء المؤدى ففيه أنه كيف تصح نية الاداء من غير المؤدى سمى. ولم يقترب بعزل ولا اداء أو عند أداء المؤدى كما يدل عليه قوله عند الدفع ففيه أنه لا يلزم من اذنه نيته عند الدفع وأيضاً كيف تصح النية من غير الفاعل في غير ما استثنى وان أراد نية المؤدى فالتضمن الذي ذكره ممنوع اذا اذن الدين لا يستلزم نية المؤدى عند الاداء فليتأمل (قوله ويفرق بين هذين الخ) فيه رد لما في شرح البيهقي في الاول من ان الوجه جسه على ما اذا

متى أدى الدين بغية قصد
شيء حالة الدفع لم يكن شيئاً
ولم يملك المدفوع اليه بل
لا بد من قصد الاداء عن جهة
الدين وكثير من الفقهاء
يفط في هذا ويقول أداء
الدين لا يجب فيه النية اه
وجرى عليه الزر كشي وغيره
وهذا ينافي ما ذكر ان
الشرط أن لا يقصد التبرع
قلت لا ينافيه لان اذن
الدين في الاداء عن دينه
متضمن لنية الاداء عن
الدين عند الدفع بل ينبغي
جواز تقديم النية ههنا عند
عزل ما يريد أداءه كمنظيره
في الزكاة (في الاصح) كما لو
قال اعلف دابتي أو قال اسير
فادنى وان لم بشرط الرجوع
ويفرق بين هذين وأطعمني
رغيفاً بجريان المسامحة في
مثله ومن ثم لا أحرق في نحو
اغسل ثوبي لان المسامحة في
المنافع أكثر منها في الاعيان
وقول القاضي لو قال
لشريكة أو أجنبي عمر
داري أو أود دين فلان على
أن ترجع على لم يرجع
عليه اذ لا يلزمه عبارة داره
ولا أداء من غيره بخلاف
اقض ديني وأنفق على
زوجتي أو عيدي اه
ضعيف بالنسبة

لشقة الاول للمامر أوائل
القرض انه متى شرط
الرجوع هنا وفي نظائره
رجع وفارق نحو أددني
واعلف دابتي بوجوبهما
عليه فيكفي الاذن فيهما
وان لم يشرط الرجوع
والحق بهما فداء الاسير على
خلاف ما مشى عليه القمولى
وغیره انه لا بد من شرط
الرجوع فيه أيضا لانهم
اعتنوا في وجوب السعي في
تكميله ما لم يعتنوا به في غيره
قال القاضي أيضا ولو قال
أنفق على امرأتى ما تحتاجه
كل يوم على انى ضامن له صح
ضمان نفقة اليوم الاول
دون ما بعده اه وفيه نظر
والذى يتجه انه يلزمه ما بعد
الاول أيضا لان المبادر من
ذلك كما هو ظاهر ليس
حقيقة الضمان السابق
بل ما يراد بقوله على ان
ترجع على انه مرفى
كلام القاضي نفسه ان
أنفق على زوجتي لا يحتاج
لشرط الرجوع فان أراد
حقيقة الضمان فالذى
يتجه انه يصدق بهيته ولا
يلزمه الا اليوم الاول وعليه
يحمل كلام القاضي ولو
قال بع له ذبا ألفوا
أدفعه لك ففعل لم يلزمه
الألف خلافا لابن سريج
وقياس ما يأتى في الصداق
انه لو ارتفع العقد الذى أدى
به الدين بعيب ونحوه رجع
للموذى الا أن يكون أبأ أو
جدا فيرجع للموذى عنه
(تنبيه) يحمل ما ذكره المتن

قال عمر دارى بآلثك فلان رجوع لتعذر البيع كما مر والالة باقية على ملك صاحبها كما قدمنا من جليل
الحالة اه عش (قوله لشقة الاول) هو قوله مردارى أو أددني فلان الخ والثاني هو قوله بخلاف اقص
الخ و (قوله وفارق) أى قوله مردارى الخ و (قوله وألحق بهما) أى باددني واعلف دابتي اه عش
(قوله لانهم الخ) علة للاحاق (قوله على انى ضامن له) اعلم أن هذا يستشكل من جهة ان فيه اتحاد الضامن
والمضمون عنه فيدفع هذا بأنه ليس المراد حقيقة الضمان بل شرط الرجوع فإصالة انه اذن في الاداء
بشرط الرجوع نعم قد يستشكل بالنسبة لغير اليوم الاول اذ لم تجب نفقته فكيف اعتد بالاذن في اداء ما لم
يجب الا أن يجاب بان الاذن فيه تابع للاذن في اداء ما وجب وهو نفقة اليوم الاول اه سم اى ذكلام
القاضي مقرر بما لو صور ذلك بعد طلوع الفجر اه عش (قوله على انه مرفى) اى آذنا (قوله ولا يلزمه الا
اليوم الاول) يشكل صحة الضمان ولو في اليوم الاول فقط لان فيه اتحاد الضامن والمضمون عنه لان الزوج
هو الضامن والمضمون عنه لانه مدون المنفق فيما يؤديه للزوجة الا ان يلتزم صحة اتحادهما اذا كان
المضمون له غيرهما كما هنا فالمنفق هو المضمون له نعم يشكل من وجه آخر وهو انه لا بد من تحقق دين
للمضمون له ولادين له هنا لانه عند الضمان لم يقع اتفاق ليكون دينه اه سم (قوله لهذا) اى لز يدنلا
(قوله لم يلزمه الا الف الخ) تقدم فيما لو قال اقرضه كذا وعلى ضمانه ما يخالفه فابرجع اه عش (قوله
وقياس ما يأتى الخ) المسئلة مذكورة هنا في الرخصة على تفصيل فابرجع اه سيد عمر (قوله أنه لو
ارتفع الخ) بخبر وقياس ما الخ (قوله به الدين) يعنى الدين الحادث بذلك لعقد (قوله رجع) أى
الموذى يفتح الدال وكذا ضمير فيرجع (قوله رجع للموذى الخ) هذا في الضمان بلا اذن خلافا لما
يوهمه هذا السياق أما بالاذن فيرجع أى الضامن على الاصيل بما أداه ويرجع الاصيل على البائع بعين
ما أخذه كما يعلم ذلك واضحا من الروض وغيره وبعبارة الروض وان ضمن الثمن بالاذن وأداه ثم انفسخ العقد
رجع على الاصيل والاصيل على البائع بما أخذه وليس له امسا كما ورد بدله وليس للضامن مطالبة البائع
لان الاداء يتضمن اقراض المضمون عنه وعليه وان ضمن أى الثمن بلا اذن أى وأداه ثم انفسخ العقد
لم يرجع على الاصيل وعلى البائع رده وان رده فيه الخلاف في الصداق المتبرع به انتهى اه سم
(قرعان) لو ضمن شخص الضامن باذن الاصيل وغرم رجع عليه نهاية ومعنى أى غرم الضامن الثاني
وهو شامل لما لو لم ياذن الاصيل للضامن الاول عش ولو ضمن شخص الضامن باذنه وأدى الدين للمستحق
رجع على الضامن لا على الاصيل ثم يرجع الاول أى المأذون على الاصيل فان كان بغير اذنه لم يرجع على
الاول لعدم اذنه ولا الاول على الاصيل لانه لم يغرم شيئا معنى (قوله ما ذكره المتن) وهو قوله وان أذن بشرط

اضطرت الدابة كفى الاذى أو على ما اذا التزم البذل لتوافق ما قاله أى الرافعي في باب الاجارة من أنه لو قال لغيره
أطعمني خبزك فاطعمه لا ضمان لعدم الالتزام انتهى فليتأمل (قوله على انى ضامن له) اعلم أن هذا
يستشكل من جهة ان فيه اتحاد الضامن والمضمون عنه فيدفع هذا بأنه ليس المراد حقيقة الضمان بل شرط
الرجوع فإصالة انه اذن في الاداء بشرط الرجوع نعم قد يستشكل بالنسبة لغير اليوم الاول اذ لم تجب نفقته
فكيف اعتد بالاذن في اداء ما لم يجب الا أن يجاب بان الاذن فيه تابع للاذن في اداء ما وجب وهو نفقة اليوم
الاول (قوله ولا يلزمه الا اليوم الاول) يستشكل صحة الضمان ولو في اليوم الاول فقط لان فيه اتحاد الضامن
والمضمون عنه لانه مدون الضامن فيما يؤديه للزوجة الا أن يلتزم صحة اتحادهما اذا كان المضمون له
غيرهما كما هنا فان المنفق هو المضمون له نعم يستشكل من وجه آخر وهو انه لا بد من تحقق دين للمضمون
له ولادين له هنا لانه عند الضمان لم يقع اتفاق ليكون دينه اه سم (قوله لهذا) اى لز يدنلا
بلا اذن خلافا لما يوهمه هذا السياق أما بالاذن فيرجع على الاصيل بما أداه ويرجع الاصيل على البائع
بعين ما أخذه كما يعلم ذلك واضحا من الروض وغيره وبعبارة الروض وان ضمن الثمن بالاذن وأداه ثم انفسخ
العقد رجع على الاصيل والاصيل على البائع بما أخذه وليس له امسا كما ورد بدله وليس للضامن مطالبة

ان لم يضمن بعد الاذن له في

الاداء بلا اذن والالم يرجع
فيما يظهر لانه ابطال الاذن
بضمائه بلا اذن (والاصح
ان مصالحة) أي المأذون
له في الاداء (على غير جنس
الدين لا تمنع الرجوع) لان
الاذن انما يقصد البراءة
وقد حصلت فيرجع بالاقول
كما هو ويظهر انه يأتي هنا
حاصر ثم في البيع وحكوا
خلافه هنا لان الصلح ثم
وقع عن حق لزمه بخلافه هنا
وحالة المستحق على الضامن
وحالة الضامن له قبض
ومتى ورث الضامن الدين
رجع به مطلقا (ثم انما
يرجع الضامن والمؤدى)
بشرطهما السابق (اذا
أشهدا بالاداء) من لم يعلم
سفره عن قرب أي عرفا
فيما يظهر ويحتمل ضبطه
بحسب لا يعلم سفره قبل ثلاثة
أيام سواء كان (رجلين أو
رجلا وامرأتين) ولو
مستورين وان بان فسقهما
لعدم الاطلاع عليه باطنا
(وكذا رجل) يكفي اشهاد
(ليخلف معه في الاصح) لانه
كاف في اثبات الاداء وان
كان حاكم البلد حقيقيا كما
اقتضاء اطلاقهم لكنه
مشكل اذا كان كل الاقليم
كذلك فينبغي هنا عدم
الاكتفاء به وقوله ليخلف
على غايته فلا يشترط عزمه
على الخلف حين الاشهاد
على الاوجه بل أن يخلف

الرجوع ورجوع وكذا ان اذن مطلقا (قوله ان لم يضمن الخ) خبر محل الخ أي ان لم يضمن بعد الاذن في الاداء
أصلا أو ضمن باذن بعد الاذن في الاداء فقوله بلا اذن متعلق بضمن (قوله والا) أي وان ضمن بلا اذن فيه
بعد الاذن في الاداء (قوله ابطال الاذن) أي في الاداء (قوله لا اذن) أي قوله ويظهر في النهاية (قوله
فيرجع بالاقول) من الدين المضمون وقية المؤدى فالصلح بالاذن عن عشرة دراهم على ثوب قيمته خمسة أو
عن خمسة على ثوب قيمته عشرة لم يرجع الا بخمسة مائة معنى وقوله المضمون لعل الصواب اسقاطه اذا الكلام
هنا في الاذن في الاداء بلا ضمان كما يصرح به قول الشارح ويظهر الخ (قوله كما هو) أي في شرح ولو أدى
مكسر الخ (قوله هنا) أي فيما لو أدى بالاذن بلا ضمان وصالح عن الدين بغير جنسه (قوله ما مر ثم
الخ) أي فيما لو ضمن بالاذن وصالح عن الدين بغير جنسه اه ع ش أي بقوله وبالصلح لو باعه الثوب الخ (قوله
عن حق لزمه) أي بسبب الضمان (قوله وحالة المستحق) أي المتن في النهاية الا قوله وحالة الضامن (قوله
قبض) أي فيرجع على الاصيل بمجرد الحوالة وان لم يؤد للمحتمل ومحله اذا لم يبرئه المحتمل ليلا ثم ما مر في قوله
هو ولو أبرا المحتمل الضامن لم يرجع ثم رأيت في الخطيب هنا ما هو صريح فيما قلناه اه ع ش وصرح سم
أيضا هنا بذلك (قوله يرجع به الخ) عبارة المغني فان له الرجوع لا تتقال الدين اليه ولو كان الضامن بغير اذن اه
(قوله مطلقا) أي سواء ضمن بالاذن أم بدونه لانه صار له وهو باق في ذمة الاصيل وانما عبر بالرجوع وان كانت
الصورة أنه لم يؤد شيئا لانهم تولوا انتقال الدين له بالارث منزلة الاداء كما صرحوا به اه وشيخي عبارة سم قوله
رجع به مطلقا أي سواء ضمن باذنه أو بدونه كما هو المتبادر من لفظ مطلقا لكن هذا ظاهر ان ورثته قبل الاداء
فلو ورثه بعد الاداء فالوجه عدم الرجوع اذا ضمن بالاذن كما لو لم يرثه بل أولى لانه لم يرجع بعد أدائه وقد ضمن
بلا اذن من غير استفادة شيء فلان لا يرجع بعده كذلك وقد استفاد ما أداه بالارث بالاولى اه وبجميع ذلك يعلم
ما في تفسير ع ش الاطلاق بقوله سواء أداه لم يرثه أولا اه قول المن (والمؤدى) أي بالاذن بلا ضمان اه معنى
(قوله بشرطهما السابق) أي الاذن وعدم قصد التبرع باداء ثم قوله ذلك الى قوله أي عرفا في النهاية (قوله
من لم يعلم الخ) فلا يكفي اشهاد من يسافر قريبا لا يفيض الى المقصود اه معنى (قوله سواء كان) أي من لم
يعلم الخ (قوله ولو مستورين) أي ولو كان الشاهدان مستوري العدالة ثم قوله ذلك الى قول المتن فان لم يشهد
في النهاية وكذا في المغني الا قوله لكنه الى وقوله الخ وقوله فقوله الحاوي الى المتن (قوله وان بان الخ) الاولى
كافي المغني في بان الخ (قوله وان بان فسقهما) هذا يقيد الرجوع حينئذ مع أخذ المستحق الدين من الاصيل
اه سم وينبغي تقييده بما اذا صدق الاصيل الضامن في الاشهاد والاداء (قوله وان كان الخ) أي حين الدفع
والاشهاد اه معنى (قوله كذلك) أي حاكم حقيقي (قوله فينبغي هنا الخ) عبارة النهاية فالوجه عدم الاكتفاء
به اه (قوله به) أي برجل (قوله على الوجه) عبارة النهاية فيما يظهر كما أفاده الزركشي اه (قوله ان لم
يقصده) أي الخلف حين الاشهاد (قوله يحمل الخ) لا يخفى بعد هذا الحل بل لا يحتمل اللفظ أصلا قول المتن

البنائع لان الاداء يتضمن اقراض المضمون عنه وتعليكه وان ضمن أي الثمن بلا اذن أي واداء ثم انفسخ
العقد لم يرجع على الاصيل وعلى البنائع رده ولم يرد فيه الخلاف في الصداق المتبرع به انتهى (قوله وحالة
المستحق على الضامن) لو كان الضامن هنا بحيث يرجع فابراه المحتمل فينبغي عدم الرجوع خلافا للجلال
البلقيني وهو ظاهر لانه لم يغرر شيئا ومثله مالو وهبه الدين لان هبة الدين للغير ابراء قال في شرح الروض ولو
قال المستحق للضامن وهب لك الدين الذي ضمنته لي كان كالإبراء فلا رجوع وانتهى ولو أقال الضامن المستحق
فابراه المحتمل عليه فينبغي رجوع الضامن كما هو ظاهر لانه فان دينه الذي كان على المحتمل عليه بسبب الضمان
(قوله ومتى ورث الضامن الدين رجع به مطلقا) أي سواء ضمن باذن أو بدونه كما هو المتبادر من لفظ مطلقا
لكن هذا ظاهر ان ورثته قبل الاداء فالوجه عدم الرجوع اذا ضمن بغير الاذن كما لو لم يرثه
بل أولى لانه ان لم يرجع بعد أدائه وقد ضمن بلا اذن من غير استفادة شيء فلان لا يرجع بعده كذلك وقد
استفاد ما أداه بالارث بالاولى (قوله مطلقا) أي سواء ضمن باذنه أو بدونه (قوله وان بان فسقهما)

عند الاثبات فقول الحاوي ان لم يقصده كان كمن لم يشهد يحمل على ما اذا لم يخلف أصلا

(فان لم يشهد) أو قال أشهدت

وماتوا أو غابوا أو هذين وكذباه أو قال نسيتا ولم يصدقه الاصيل وأنكر رب المال دفعه اليه (فلارجوع) له (ان أدنى في غيبة الاصيل وكذبه) لان الاصيل عدم الاداء وهو مقصر بترك الشهادة (وكذا ان صدقه على الاداء) (في الاصح) لانه لم يتنع بأدائه ولو أذن له في ترك الشهادة رجع ان صدقه على الدفع ولو لم يشهد أولا ثم أدى ثانيا وأشهد رجع بأقلهما لان الاصيل براءة ذمة الاصيل من الزائد (وان صدقه المضمون له) أو وارثه الخاص على الارجح وكذبه الاصيل ولا يثبت (أو أدى بحضرة الاصيل) وأنكر المضمون له (رجع على المذهب) لسقوط الطلب في الاولى باقرار ذي الحق ولان المقصر هو الاصيل في الثانية حيث لم يحتط لنفسه كالضامن فيما ذكر المؤدى نعم بحث بعضهم تصديقه في نحو أطلع دابتي وأنفق على محجوري في أصل الاطعام والاتفاق وفي قدره لرضاه بأماتته وهو قياس ما يأتي في نحو تعمير المستأجر واتفاق الوصي ومن ثم تقيد قبول قوله بالاحتمال (فرع) قال جمع تقبل شهادة الاصيل لا آخر بأنه لم يضمن مالم يأذن له في الضمان عنه وللضامن باطنا إذا أدى المستحق

(فان لم يشهد) أي الضامن بالاداء نهاية ومعنى (قوله أو قال أشهدت الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو قال أشهدت بالاداء شهودا وماتوا أو غابوا أو طرأ فسقمهم وكذبه الاصيل في الاشهاد قبل قول الاصيل بيمينه ولا رجوع وان كذبه الشهود فكلم لم يشهد وان قالوا لا ندري ورعنا نسيتا فلا رجوع كما رجح الامام اه (قوله ولم يصدق الخ) أي في الاشهاد نهاية ومعنى (قوله وأنكر الخ) راجع لكل من قول المصنف فان لم يشهد وقول الشارح أو قال أشهدت الخ عبارة النهاية والمعنى وأنكر رب الدين أو سكت اه (قوله ولو أذن) إلى قوله نعم في المعنى وإلى الكتاب في النهاية (قوله ان صدقه) أي الاصيل الضامن (قوله ولو لم يشهد الخ) أي لو أدى الضامن الدين مرتين وأشهد في الثانية دون الاولى (قوله رجع بأقلهما) هذا هو المعتمد اه ع (قوله بأقلهما) فان كان أي الأقل الاول فهو برعهم مظلوم بالثاني وان كان الثاني فهو المبرئ لكونه أشهد به والاصيل براءة ذمة الاصيل من الزائد نهاية ومعنى (قوله على الارجح الخ) عبارة النهاية أو وارثه الخاص لا العام وقد كذبه الاصيل ولا يثبت على ما بحثه بعضهم والارجح خلافه لسقوط الطلب بذلك حيث اعترف الوارث المذكور بقبضه اما اقرار العام بقبض المورث فغير مقبول كإقرار الولي ويمكن حل الاول عليه اه قال ع ش قوله مر والارجح خلافه أي فتصدق العام كتصديق الخاص وقوله الوارث المذكور أي العام كالتخصص وقوله بقبضه أي بان اعترف الوارث العام بأنه قبض من الضامن بخلاف ما لو صدق الضامن في أنه دفع للمضمون له قبل موته وهي صورة الاقرار المذكورة وقوله ويمكن حل الاول وهو قوله ولا يثبت على ما بحثه الخ وقوله عليه أي على قوله أما اقرار العام الخ اه وقال الرشدي قوله مر ويمكن حل الاول أي قوله لا العام خلافا لما وقع في حاشية الشيخ اه وهو الظاهر وعبارة المعنى وتصديق ورثة رب الدين المطابقين التصرف كتصديقه وهل تصديق الامام حيث يكون الارث لبيت المال كتصديق الوارث الخاص أو تصديق غرما من مات مقلدا كتصديق رب الدين قال الاذري لم أر فيه شيئا وهو موضع تأمل اه والظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم الالتحاق لان المال لغيره اه وظاهره كظاهر الشارح بخلاف لما مر عن النهاية فليتأمل (قوله لم يحتط لنفسه الخ) أي بتركه الاشهاد (قوله فيما ذكر) أي من قول المصنف فان لم يشهد الخ عبارة ع ش في عمارة هذا التفصيل بين الاشهاد وتزكرو كونه بحضرة الاصيل أولا وكون المستحق مصدقا على الاداء ولا يجري مثله في أداء الوكيل حيث رجع المؤدى هنا خرج الوكيل عن العهدة وحيث لا فلا في مسألة واحدة وهي مالوكه بأداء شيء ان لادين له عليه فاداه بغير حضور الموكل بغير اشهاد فانه لا شيء عليه ويبرأ عن العهدة مر فليراجع اه سم على منهج أنول وهو واضح ان أذن في الاداء ان لادين له عليه على وجه التبرع اما ان أمره بدفعه لمن يتصرف فيه ببيع أو نحوه فالظاهر أنه كالدين اه (قوله نعم بحث بعضهم تصديقه) عبارة النهاية ثم يظهر كما بحثه بعضهم تصديقه الخ وقال الرشدي قوله مر تصديقه أي الماطم أو المنفق الا في ذكره ما وهذا استدراك على ما علم من المتن من أنه لا رجوع الا اذا صدقه المضمون له أو أدى بحضرة الاصيل اه أقول بل هذا استدراك على ما يفيد قول الشارح والضامن فيما ذكر المؤدى من نظير ما ذكره المحشى (قوله وفي قدره) أي حيث كان محله لاه نهاية (قوله لرضاه) أي الأمر بالاطعام أو الاتفاق (بأماتته) أي الماطم أو المنفق (قوله ومن ثم) أي من أجل قياس نحو الاطعام على نحو التعمير (قوله تقيد بضيعة الماضي المبني للمفعول من باب التفعّل) (قوله قبول قوله) أي الماطم أو المنفق (قوله شهادة الاصيل) أي من عليه الدين و (قوله لا آخر) أي ان ادعى رب الدين أنه ضامن اه ع ش (قوله بأنه لم يضمن الخ) هذا مشكل اذ هو نفي غير محصور ولا تقبل به الشهادة فان حل على نفي محصور كوقت معين كان صحيحا اه نهاية عبارة سم قد يتوقف في قبول هذه الشهادة في نفسها ولو من أجنبي لان الشهادة على نفي غير محصور مر اه (قوله مالم يأذن له الخ) كان وجه اتهامه بدفع الرجوع عليه اه سم (قوله وللضامن الخ) خبر مقدم لقوله أن يشهد الخ (قوله باطنا) أي اذا لم يقل انه ضامن أو موف للحق

هذا يفيد الرجوع حيث ذم أخذ المستحق الدين من الاصيل (قوله بأنه لم يضمن) قد يتوقف في قبول هذه الشهادة في نفسها ولو من أجنبي لان الشهادة على نفي غير محصور مر (قوله مالم يأذن له) كان وجهه

(قوله)

فانكر وطالب الاصيل أن يشهد أنه استوفى الحق المدعى به كشهادة بعض قائله على (٢٨١) قطاع عليهم انهم قطعوا الطريق بالم يقولوا

عليه إذا ذكره القفال ولو ضمن
صداق زوجته ابنة بغير اذنه
فإن وله تركه فلها أن
تغرم الاب وتغوز بارشها من
الستركة لانه لا رجوع له
وقول الناج الغزاري وغيره
له الامتناع من الاداء لان
الدين تعلق بالتركة تعلق
شركة فقدم متعلق العين
على متعلق الذمة كمن به
رهن لا يلزم الاداء من غيره
مردود وما عمل به ممنوع

والخبرة في المطالبة للمضمون
له لا لانما من ولا نسلم ان
الضمان كالرهن لانه ضم
ذمة الى ذمة والرهن ضم عين
الى ذمة وشتان ما بينهما
(كتاب الشركة)

بكسر فسكون وفتح فسكون
فكسر وفتح فسكون وقد
تخذف هاؤها فتصير مشتركة
بينها وبين النصيب لغة
الاختلاط وشرعا ثبوت
الحق ولو قهر اشاعتا في شيء
لاكثر من واحد أو عقد
يقتضي ذلك كالشراء وهذا
حيث قصد به ابتغاء الربح
بلا عوض هو افتقر جسم له
واغلام نقل ان المترجم له
هو الاذن في التصرف في
المشتركة لا يتقاع ذلك لاني

هذا ليس واحد من الشبوت
والعقد المحصور فيهما
مدلول الشركة الشرعية
بخلاف عقد نحو الشراء
بالمشتركة لا يتقاع ذلك وأصلها
قبل الاجماع الخبر الصحيح
القدس يقول الله تعالى

(قوله فانكر وطالب) أي المستحق (قوله أن يشهدانه) أي يشهد الضامن ان المستحق (قوله علينا)
هذا اللفظ أو ما جاء به (قوله بغير اذنه) أي الابن و (قوله فلها أن تغرم الاب) فان امتنع أجبر أي رلها ان
تأخذ من عين التركة و (قوله لانه لا رجوع له) أي لالاب لعدم الاذن في الضمان اه ع ش (قوله)
الامتناع) أي لالاب (قوله لان الدين) أي الذي على الابن (قوله متعلق العين الخ) من اضافة الاسم الى
الاخص *(فرع)* في النهاية والمعنى ولو باع من اثنين وشرط ان كل منهما يكون ضامنا لا آخر
بطل البيع قال السبكي و رأيت ابن الرفعة في حسيته يمنع أهل سوق الرقيق من البيع مسلما ومعناه الزام
المشتري بما يلحق البائع من الدلالة وغيرها قال ولعله أخذ من هذه المسئلة ولا يختص ذلك بالرقيق وهذا اذا
كان مجهولا فان كان معلوما فلا و كانه جعله جزءا من الثمن بخلاف مسئلة ضمان أحد الماشترين للآخر
لا يمكن فيه ذلك قال الاذري لكنه هنا شرط عليه أمرا آخر وهو ان يدفع كذا الى جهة كذا فينبغي أن
يكون مبطلا مطلقا انتهى وهو كما قال اه قال ع ش قوله مر مطلقة أي معلوما كان أو لا وقوله وهو كما
قال هـ اذا مخالف لما نقله سم على من خرج منه مر ومع ذلك فالعقد ما في الشرح هنا اه بحذف والله أعلم
(كتاب الشركة)

(قوله بكسر) الى قوله كالشراء في النهاية الا أنه أبدل قوله مشتركة بينهما وبين النصيب بقوله بمعنى النصيب
وأسقط قوله ولو قهرا وكذا في المعنى الا قوله وعقد الخ (قوله وحكي الخ) يشعر بأن الاول هو الاصح اه ع ش
(قوله وقد تخذف الخ) عبارة المعنى وشرك بلاهاء قال تعالى وما لهم فيهما من شرك أي نصيب اه (قوله)
وقد تخذف تاؤها الخ) أي على الاول وظاهر الشارح مر أنه على الجميع اه ع ش (قوله بينهما) أي
الشركة بمعنى الاختلاط (قوله لغة الخ) عبارة النهاية والمعنى وهي لغة الخ اه (قوله الاختلاط) أي
شيوعا أو مجازا و قد يادى بعقد أو غيره ليكون المعنى الشرعي فردا من افراد اه بجري (قوله ولو
قهر) أي كالارث اه ع ش (قوله شائعا الخ) عبارة المعنى في شي لاثنين فاكثر على جهة الشيوع اه
(قوله وعقد الخ) والمراد بالعقد هنا اللفظ يشعر بالاذن أو نفسه في بعض الصور كسيأتي فتسميتها عقدا
فيها مساحجة لعدم اشتغالها على ايجاب وقبول اه بجري (قوله ذلك) أي ثبوت الحق الخ لكن
لا بقيد ولو قهرا (قوله كالشراء) فيسمى شراء وشركة اه سم عبارة الكردى قوله كالشراء مثال للعقد
بشرط أن يكون شائعا كما هو ظاهر اه (قوله وهذا) أي العقد الذي يقتضي ذلك وقال الكردى
إشارة الى الشراء اه (قوله بلا عوض) لم يظهر لي محترزه عبارة النهاية والمعنى وقصود الباب شركة تحدث
بالاختيار بتصد التصرف وتخصيل الربح وليست عقدا مستقلا بل هي في الحقيقة وكالة وتوكيل كما يؤخذ مما
سيأتي اه (قوله هو المترجم له) فيه تأمل اه سم (قوله لا يتقاع ذلك) أي الربح بلا عوض (قوله لان هذا)
متعلق بقوله لم نقل الخ أي بالنفي (قوله المحصور فيهما الخ) فيه نظر اه سم ولعل وجهه أن قول المتن
الاثنى فان ملكا الخ صريح في اطلاق الشركة شرعا على الاذن المذكور (قوله عقد نحو الخ) الاضافة للبين
(قوله وأصلها) الى قول المتن ويشترط في النهاية والمعنى الا قوله أو حال (قوله القدسي) نسبة الى المقدس
يعني الطهارة وسميت أي الأحاديث القدسية بذلك لتسميتها به جل وعلا حيث أنزل الفاظها كما قرآن لكن
القرآن أنزل للاعجاز بسورة منه والأحاديث القدسية ليس أنزلها لذلك وأما غير القدسية فإوحى اليه معانيها
وعبر عنها بالفاظ من عند نفسه اه ع ش (قوله لم يخن) أي لم يغير من قول ثم في ذلك القول استعار ما

انهم يدفع الرجوع عليه (قوله فلها أن تغرم الاب) هذا واضح على القضية التي ذكرها الشارح في شرح
قوله ولو مات أحد هما الخ فيما لو أن الاصيل وله تركه ولو لاها كان له هذا الامتناع ومطالبة الشريك بالاختصاص
التركة أو إرثه كما هو ظاهر

(كتاب الشركة)
(قوله كالشراء) فيسمى شراء وشركة (قوله هو المترجم له) فيه تأمل (قوله المحصور فيهما) فيه

ما أخذ أحد الشرعيين مما جرت العادة بالمساخطة بين الشركاء كشرع طعام أو خبز جرت العادة بمشاه
لا يترتب عليه ما ذكر من نزع البركة اه ع ش (قوله أي بنزع البركة) عبارة النهاية والمعنى أنهما
بالحفظ والاعانة قامدهما بالمعاونة في أموالهما وانزال البركة في تجارتها فاذا وقعت الحياطة بينهما صارفعت
البركة والاعانة عنهما وهو أي رفع البركة معني خرجت من بينهما اه (قوله هي بالمعنى اللغوي الخ) عبارة
النهاية والمعنى هي أي الشركة من حيث هي اه قال ع ش بعد نقل عبارة التحفة المذكورة وهي أولى مما
ذكره الشارح مر وان كان مراداه فان قوله مر من حيث هي المراد به لا بقيد كونها شركة عنان أولا
بقيد كونها ما ذوقا فيها ولا ممنوعا منها فتشمل الصحيحة والفاسدة اه (قوله هي بالمعنى اللغوي أنواع) قد يقال
ما المانع من أن المراد أنها بالمعنى الشرعي بناء على أن المعنى الشرعي يشمل الصحيح والباطل وما في معال يخلط
ومالا اه سم قول المتن (وسائر المحترقة) أي كالحياطين والتجارين والدالان اه معنى قول المتن (كسبهما)
لعله بمعنى مكسوبهما سم وع ش (قوله بحرقة هما) أي سوا عشر طأن عليهما ما يعرض من غرم أم لا
وعلى هذا فيبنيها وبين شركة المفاوضة عموم من وجه يجتمعان فيما إذا اشتركا بابتدائهما أو قالا وعليهما ما يغرم
وتنفرد شركة الابدان فيما إذا لم يقولوا ذلك وتنفرد شركة المفاوضة فيما إذا اشتركا بما لهما ثم ان اتفقوا في
العمل قسم بينهما على عدد الدروس وان تفاوتا فيه قسم بحسبها فان اختلفوا وقف الامر الى الصلح اه ع ش
قول المتن (مع اتفاق الصنعة) أي كنجار ونجار واختلافها أي كحياطين ونجار اه معنى (قوله وهي باطلة)
صرح بذلك مع علم من كلام المصنف الا في توطئة لا تعليق اه ع ش (قوله لما فيها من الغرر الخ) عبارة
المعنى لعدم المال فيها ولما فيها من الغرر لا يدري ان صاحبه يكسب أم لا وان كل واحد منهما متميز بيده
ومنافعه فيختص بقواتده كالأشتر كافي ما شئتهما وهي متميزة ليكون الدور والنسب بينهما وقياسا على
الاصطلاح والاحتياط اه (قوله من تفاوضا) أي ما خوذ الخ و (قوله من قوم فوضى) أي من قواهم هؤلاء
قوم فوضى اه ع ش (قوله فوضى) بفتح الفاء اه معنى (قوله مس - توين) الاولى كفي النهاية والمعنى
مستودن بالرفع قول المتن (ما يعرض) بكسر الراء اه معنى (قوله وهي باطلة) فيه ما تقدم دم اه ع ش قول
المتن (ليبتاع كل منهما الخ) أي لنفسه ومن ثم لو وكل أحدهما الآخر في أن يشتري في الذمة لهما عينا وقصد
المشتري ذلك صار اشترى يكتفي في العين المشترا اه وشدي ومغني (قوله ويكون) بالنصب عطف على يبتاع
اه ع ش عن غيره (قوله وان يبتاع الخ) عطف على يشترى (قوله والربح بينهما) قد يقال هلا كان هذا
جعلاه أي فيستحق أحدهما له ولو فاسدة لعدم تعيين العوض فان قوله مع هذا ذلك نصف الربح كقولك رد
عبدى ولك كذا الآن يصور هذا بان يقول اشترى كذا على أنك تبسح هذا والربح بينهما فليبتاع سم على حج
وقد يقال ان ما ذكره الشارح لا ينافي ما ذكره المحشى سم من أنه جعله لان الاستغناء من كلام الشارح في
هـ - انه أن المشتري ملك الوجبة له ربحه وعليه خسرته ولم يتعرض فيها ليجب للعامل فيحمل على ما ذكره
المحشى من أنه جعله وعليه للعامل أجرة مثل اه ع ش (قوله أو يشترى الخ) عطف على قوله يبتاع وجبه
الخ (قوله والكل) أي كل من التصاو بالثلاثة للنوع الثالث أي شركة الوجوه (قوله فكل من اشترى شيئا
الخ) أي في التصو بالاول والثاني اه معنى (قوله والثالث) أي التصو بالثالث وهو قوله أو يشترى وجبه
الخ اه ع ش (قوله قراض فاسد) قال في شرح العباب وحيتن يستحق الذي هو بمنزلة العامل على الذي هو

نظر (قوله هي بالمعنى اللغوي أنواع أربعة) قد يقال ما المانع من ان المراد أنها بالمعنى الشرعي بناء على ان
المعنى الشرعي يشمل الصحيح والباطل وما فيه مال يخلط ومالا (قول المصنف كسبهما) لعله بمعنى مكسوبهما
(قوله أو أن يبتاع وجبه في ذمته ويفوض بيعه لغيره) قد يقال هلا كان هذا جعله ولو فاسدة
لعدم تعيين العوض فان قوله ببع هذا ذلك نصف الربح كقولك رد عبدى ولك كذا الآن يصور هذا بان يقول
اشترى كذا على أنك تبسح هذا والربح بينهما فليبتاع (قوله والثالث قراض فاسد) قال في شرح العباب وحيتن
يستحق الوجبة الذي هو بمنزلة العامل على الذي هو ب المال أجرة المثل في مقابلة تصرفه في ماله باذنه على

أي بنزع البركة من مالهما
(هي) بالمعنى اللغوي
(أنواع) أربعة أحدها
(شركة الابدان كشركة
الحالين وسائر المحترقة ليكون
بينهما كسبهما) بحرقة هما
(متساويا أو متغاونا مع
اتفاق الصنعة أو اختلافها)
وهي باطلة لما فيها من الغرر
والجهل (وشركة المفاوضة)
بفتح الواو من تفاوضا في
الحديث شرعا في جميعه أو
من قوم فوضى أي مستوين
(ليكون بينهما كسبهما)
بيدن أو مال من غير خلط
(وعليهما ما يعرض من
غرم) بفحوص أو اتلاف
وهي باطلة أيضا لاشتمالها
على أنواع من الغرر فيختص
كل في هاتين بما كسبه
(وشركة الوجوه بأن يشترى
الوجبهان) عند الناس
لحسن معاملة لهما معهم
(ليبتاع) أي يشتري (كل
منهما بموجمل) أو حال
ويكون المبتاع (لهما فاذا
باعا كان الناضل عن الاثمان
بينهما) أو ان يبتاع وجبه في
ذمته ويفوض بيعه لغيره
والربح بينهما أو يشترى
وجبه لماله وخامل له مال
ليكون المال من هذا والعمل
من هذا من غير تسليم للمال
والربح بينهما والكل باطل
اذ ليس بينهما مال مشترك
فكل من اشترى شيئا فهو
له عليه خسرته وله ربحه
والثالث قراض

رب المال أجرة المثل في مقابلة تصرفه فماله ياذنه على أن له حصته من الربح فدخل طامع فيه فإذا لم يحصل منه شيء أذهو كله للمالك وجب له أجرة المثل كالعامل في القراض الفاسد في نحوه هذه الصورة قال القمولى ولو لم يصدر منه إلا كلمة لا تعب فيها كلفظ بعلم يستحق أجرة انتهى وهو ظاهر معلوم من باب الإجارة سم على ج اه ع ش (قوله لاستبداد المالك) أى استقلاله و(قوله باليد) أى ولذا قيد بقوله السابق من تسليم العمال لكن قد يحصل الفساد بغير ذلك ككون المال غير نقد فلا يتوقف الفساد حينئذ على عدم تسليم المال كاهو ظاهر سم على ج اه ع ش (قوله ولونوا هنا الخ) إلى المتن الاقوله وفيما مر ذكره النهاية قبيل النوع الثالث (قوله ولونوا هنا) أى فى شركة الوجوه (وفيما مر) أى فى شركة المعاوضة عبارة الرشيدى قول مر نعم لو نوا هنا شركة العنان الخ يعنى فيما إذا قالا تفاوضنا والصورة أن شروط شركة العنان متوفرة فيصح بناء على صحة العقود بالكنايات وعبارة الروض وشرحه فإن أر دكل منهما بلفظ المعاوضة شركة العنان كأن قالا تفاوضنا أى اشتر كنا شركة عنان جاز بناء على صحة العقود بالكنايات انتهت وقد علم مما قدمته أنهم حامل يشترط أن عليهم ما غرم ما يعرض وهذا ظاهر وبهذا اندفع ما أطل به الشيخ فى الحاشية بما هو مبنى على أن الاستدراك فى كلام السارح مر راجع إلى صورة المعاوضة المذكورة وقد علم أنه ليس راجعاً إلى لفظ المعاوضة فقط وإن كان فى السياق إيهام اه ومانعه عن الروض وشرحه فى المغنى مثله لأنه عبر بأو اشتر كنا بدل أى وكذا ذكره سم بلفظة أو عن عبارة شرح الروض ثم عقبه بقوله وقد يستشكل قوله أو اشتر كنا شركة عنان من وجهين أحدهما أنه مثل به لإرادة شركة العنان بلفظ المعاوضة مع أنه ليس فى هذا لفظ معاوضة والثانى أن التمثيل به صريح فى احتياجه للنية مع قوله شركة عنان ويحجب عن الثانى بأن لفظ الاشتراك وإن قيد بقولنا شركة عنان لا يكفي فى انعقاد الشركة بل لابد من الأذن فى التصرف كما سبق فى ما يأتى وليس فى هـ ذ المثال تعرض للأذن فى التصرف فلا بد من نيته اه ولا يخفى أن كلامنا من الاشكالين إنما يرد على مانعه بلفظ أو بخلاف ما مر عن الرشيدى بلفظ أى فلا يردان عليه فراجع النسخ الصحيحة لشرح الروض والمغنى (قوله وثم مال الخ) أى وخاطاه اه ع ش قول المتن (وهذه الأنواع باطلة) أى ومع ذلك إن كان فىهما مال وسلم لأحد الشريكين فهو أمانة فى يده لأن فاسد كل عقد كصحته اه ع ش (قوله وتركه) أى التنبيه على أنهم من تلك الأنواع (قوله فى مال) أى مثلى أو متقوم على ما يأتى اه ع ش (قوله ولسلامتها الخ) عطف على إجماعا (قوله من عنان الدابة الخ) أى والعنان فى شركة العنان مأخوذ من عنان الخ (قوله لظهورها بالإجماع عليها) أى شركة العنان (قوله أى ما ظهر منها) تفسير لعنان السماء وتانى الضمير باعتبار أن المراد من السماء السحابة اه كردى عبارة المغنى وقيل يفتح العين من عنان السماء أى سحابة

أن له حصته من الربح فدخل طامع فيه فإذا لم يحصل منه شيء أذهو كله للمالك وجب له أجرة المثل كالعامل فى القراض الفاسد فى نحوه هذه الصورة قال القمولى ولو لم يصدر منه إلا كلمة لا تعب فيها كلفظ بعلم يستحق أجرة انتهى وهو ظاهر معلوم من باب الإجارة انتهى (قوله لاستبداد المالك باليد) ولذا قيد بقوله السابق من غير تسليم العمال لكن قد يحصل الفساد بغير ذلك ككون المال غير نقد فلا يتوقف الفساد حينئذ على عدم تسليم المال كاهو ظاهر (قوله ولونوا هنا وفيما مر شركة العنان الخ) عبارة شرح الروض فإن أراد كل منهما بلفظ المعاوضة شركة العنان كان قالا تفاوضنا أو اشتر كنا شركة عنان جاز بناء على صحة العقود بالكنايات انتهى وقد يستشكل قوله أو اشتر كنا شركة عنان من وجهين أحدهما أنه مثل به لإرادة شركة العنان بلفظ المعاوضة مع أنه ليس فى هذا لفظ معاوضة والثانى أن التمثيل به صريح فى احتياجه للنية وهو مشكل مع قوله شركة عنان ويحجب عن هذا الثانى بأن لفظ الاشتراك وإن قيد بقولنا شركة عنان لا يكفي فى انعقاد الشركة بل لابد من الأذن فى التصرف كما سبق فى ما يأتى وليس فى هذا المثال تعرض للأذن فى التصرف فلا بد من نيته (قوله التى هى بعض تلك الأنواع) هذا مع قوله السابق هى بالمعنى اللغوى أنواع أربعة يقتضى أن شركة العنان المذكورة بالمعنى اللغوى وهو صحيح وإن كانت بالمعنى الشرعى أيضاً لأن اللغوى

فاسد لاستبداد المالك باليد ولونوا هنا وفيما مر شركة العنان وثم مال بينهما صحت (وهذه الأنواع باطلة) لما ذكرناه (وشركة العنان) التى هى بعض تلك الأنواع أيضاً تركه لوضوحه وسيعلم أنهم اشتركا كهم فى مال لهما ليتجرا فيه (صححة) إجماعاً ولسلامتهما من سائر أنواع الغرر من عنان الدابة لاستوائهما فى التصرف وغيره كاستوائهما فى العنان أو لمنع كل الآخر مما يريد كنع العنان للدابة أو من عن ظهر لظهورها بالإجماع عليها أو من عنان السماء أى ما ظهر منها فهى على غير الأخير بكسر العين على الأشهر

لاتماعت كالسحاب بصحتها وشهرتها (قوله وعليه) أي الأخير وهو قوله من عنان السماء (قوله خمسة)
عبارة الغني ثلاثة صيغة وعاقدان ومال وزاد بعضهم رابعاً وهو العمل وبدأ المصنف منها بالصيغة متعبراً عنها
بالشرط كما تقدم مثل ذلك في البيع فقال ويشترط اهـ (قوله وعمل) استشكل عند العمل من الأركان مع أنه
خارج عن العقد وإن وجد فيكون بعده ويمكن الجواب بأن العمل الذي يقع بعد العقد هو مباشرة الفعل
كالبيع والشراء الذي اعتبر ركناً هو تصوير العمل وذكره في العقد على وجه يعلم منه ما يتعلق به العقد اهـ
عش قول المتن (فيها) أي شركة العنان اهـ معنى (قوله صريح) أي قول المتن هذا في النهاية الاقوله وقولي
إلى وكاللفظ وقوله نعم إلى ولو كان وقوله وعلى الأول إلى والمضروب (قوله للمتصرف) أي لمن يتصرف
اهـ معنى (قوله الذي الخ) نعت التصرف بالبيع الخ (قوله أو كناية) عطف على صريح (قوله بذلك) أي
بالأذن الخ (قوله لما سر) تعليل لزيادته (قوله أو كناية الخ) وعدم جعله المتن شاملاً له (قوله أنفاً) أي في
شرح قول المصنف في الضمان فصل يشترط في الضمان والكفالة لفظ يشعر بالضمان اهـ سم زاد عش
ما نصه لكن قوله لا يتجاوز ظاهره في أنه إذا استعمل على وجه الكناية لا يكون حقيقة وقد ينفيه قوله ثم
لأنها أي الكناية ليست دالة أي دالة ظاهرة انتهى فان المتبادر من قوله أي دالة ظاهرة أنها تدل دالة
خفية وتكون حقيقة وقد يقال مراده ثم إن دلالتها حيث كانت خفية مجاز فيحمل ما هنالك على ما هنا وفيه
أن كلام الشارح هنا ليس في كون كناية الشركة قسمين منها وإنما كلامه في شمول كلام المصنف لها وحاصله
أن أريد بالدلالة فيه حقيقة تها وهي الظاهرة فلا يشملها كلام المصنف فيحتاج إلى زيادة أو يشعر بذلك وإن
أريد به مطلق الدلالة مجازاً فيشملها وعلى كل فالكناية قسم من الشركة (قوله أنها الخ) أي الكناية (قوله
لادالة الخ) في نفي الدلالة نظراً واضح اهـ سم (قوله فعليه) أي على القول المذكور للروضة وأصلها (قوله
لوعبر) أي قدالة الشركة (قوله وبه) أي بالأذن الخ (قوله من ذلك) أي الأذن في التصرف (قوله وكاللفظ) إلى
المتن في الغني (قوله في نصيبه فقط) في العباب ولو قال أحدهما لا يخرج فقط اتجر مثلاً تصرف في الجميع
وصاحبه في نصيبه فقط حتى يأذن له شريكه وهذه الصورة ابضاع لشركة ولا قراض اهـ وما ذكره من
أنه ليس شركة ولا قراض منقول عن القاضي الطبري والبندنجي والرويان وقوله ابضاع أي توكيل
وقوله لشركة أي لأنه ليس فيه مال من الجانبين وقوله ولا قراض أي لأنه ليس فيه شرط بيان قدر الربح
بل ولا ذكره بالكتابة ونقل في شرحه من خلاف ذلك فقال قال القسمة ولي قال الإمام أنها أي هذه الصورة
تضاهي القراض قال وهل يشترط انفراجه في هذه كالقراض فيه وجهان أي والقياس الاشتراط كما هو شأن
القراض اهـ فليتأمل ما قاله الإمام مع انتفاء التعرض لحصة العامل من الربح والوجه أنه حيث أوجد
خلط مالين بشرطه ووجد أذن في التصرف ولو لأحدهما فقط كان شركة وإن لم يوجد مال من الجانبين بل
من أحدهما مع أذن صاحب المال لا يخرج كان قراضاً بشرطه اهـ سم أقول كلام الشارح والنهاية
وانغنى كالصريح في قوله والوجه إلى قوله وإن لم يوجد الخ تحالفاً لمال عليه عش من أن صورة أذن
أحدهما فقط في التصرف لا تكون شركة إلا إذا صرح بلفظ الشركة قال ويدل لذلك ما نقله سم على منهج
عن العباب فقوله الشارح مراد من أحدهما ينحصر بما إذا كان لفظ شركة اهـ وسياقاً أنفاً عن
سم أن المدار على الأذن في التصرف وإن لم يوجد معه لفظ اشتراك ونحوه (قوله أن لا يتصرف) أي أحدهما
اهـ معنى (قوله بطلت) أي للشرط الفاسد وهو منعه من التصرف في ملكه ومع ذلك فتصرف الآخر في

وعليه بفتحها وأركانها خمسة
عاقدان ومعقود عليه وعمل
وصيغة (ويشترط فيها لفظ)
صريح من كل منهما أو من
أحدهما لا يخرج (يدل على
الأذن) للمتصرف من كل
منهما أو أحدهما (في
التصرف) بالبيع والشراء
الذي هو التجارة أو كناية
تشعر بذلك لما سر أنفاً
مشعرة لدالة لا يتجاوز
وحيةً قد يشملها كلامه
وقولي بالبيع إلى آخره
أخذته من قول الروضة
وأصلها لا بد من لفظ يدل
على الأذن في التجارة فعليه
لوعبر بالأذن في التصرف
أشترط اقتران لفظه يدل
على التجارة كتصرف
هذا وعوضه وتكفي القرينة
المعينة للمراد من ذلك كما
هو ظاهر وكاللفظ الكتابة
واشارة الآخرس المفهمة فلو
أذن أحدهما فقط تصرف
المأذون له في الكل والأذن
في نصيبه فقط فان شرط أن
لا يتصرف في نصيبه بطلت

أعم (قوله لما سر أنفاً) كأنه يريد ما ذكره في شرح قول المصنف في الضمان فصل يشترط في الضمان
والكفالة لفظ يشعر بالضمان (قوله لادالة) في نفي الدلالة نظراً واضح (قوله في نصيبه فقط) في العباب
ولو قال أحدهما لا يخرج فقط اتجر مثلاً تصرف في الجميع وصاحبه في نصيبه فقط حتى يأذن له شريكه وهذه
الصورة ابضاع لشركة ولا قراض انتهى وما ذكره من أنه ليس شركة ولا قراض منقول عن القاضي الطبري
وبندنجي والرويان وقوله ابضاع أي توكيل وقوله لشركة أي لأنه ليس فيه مال من الجانبين وقوله ولا

نصيبه صحيح وتصرف المأذون له في السكل صحيح أيضا بعموم الاذن وان بطل بخصوص الشركة اه عش (قوله)
 فلاقتصر على قولهما) فيه اشارة الى التصور بوقوع هذا القول منهما وانه اذا انضم اليه الاذن في التصرف
 كفي ويبيح مالو وقع هذا القول من أحدهما مع الاذن في التصرف وينبغي أن لا يكفي لانه عقد متعلق
 بهما فلا يكفي فيه اللفظ من أحد الجانبين بل لابد من وقوعه من الآخر وقبوله وفاقا لم ر سم على
 ج اه عش (قوله لم يكف عن الاذن في التصرف) فعلم توقف انعقاد الشركة التي الكلام فيها على الاذن في
 التصرف أو نية ذلك كإتياء واحد ثبت فاذا اقتصر على اشتراكنا ولم ينو يامعه الاذن في التصرف لم تحصل الشركة
 لتي يثبت لها الاحكام الا تية فاذا وجد بعد ذلك الاذن في التصرف حصلت الشركة كما ذكره من حين ذلك
 الاذن فالمدار على الاذن في التصرف وان لم يوجد معه لفظ اشتراكنا ونحوه بدليل قوله الآتي والحيث في
 الشركة في العروض الخ فانه أثبت الشركة في ذلك بين بعض عرض أحدهما ببعض عرض الآخر
 الاذن في التصرف مع انتفاء لفظ الشركة اه سم (قوله لو نواه) أي الاذن في التصرف بالبيع والشراعية أي
 باشتراكنا (قوله كفي) كما حرم به السبكي نهاية ونحوه (قوله في المال) الى اثنين في المعنى الا قوله نعم الى ولو كان
 (قوله فيه) أي المأذون له في التصرف (قوله كون الثاني) أي الاذن انغير المتصرف (قوله أعني) انظر
 كيف يصح عقد الاعني على العين وهو المال المخلوط ويحجب بانه عقد توكيل وتوكيله جائز كإتياء وقضية ذلك
 صحة قراضه سم على ج اه عش (قوله وقضية كلامهم الخ) أي حيث لم يشترط في الشريك كونه مالكا
 اه عش وفيه نظر لان الشريك هنا في الحقيقة هو المولى المالك لا الولي فكان الاول أن يقول حيث أطلقوا جواز
 تصرف الولي في مال المحجور بالمصلحة ولم يقيدوها بالناجزة (قوله مشاركة الولي) من اضافة المصدر الى الفاعل
 والمفعول محذوف اه سيد عمر (قوله بان في مال الخ) أي في عقد الشركة في مال المحجور وكذا ضمه فيه الآتي
 (قوله مخاطبا قبل العقد) أي لما يأتي من اشتراطه (قوله قد يورث) أي خلط (قوله عليها) أي المستحقة قوله
 شرط الشريك) أي شريك المحجور عليه (قوله أمين المحجور الخ) فلو طنه أمينا أو عدلا فبان خلافه يبين
 بطلان الشركة وهل يضمن الولي بتسليم المال له أم لا في نظر والا قرب الاول لتقصيره بعدم البحث عن حاله
 قبل تسليم المال له اه عش (قوله مامر) أي في الحجر قبيل قوله وله بيع ماله اه كردي (قوله ان سلم مال
 الولي عنه) أي أو كان مال المولى أخف شبهة فلا يشارك به من ماله أشد شبهة نظير مامر فيما يظهر اه سيد عمر
 وفي النهاية والمعنى ويكره مشاركون الكافر ومن لا يحرز عن الشبهة اه قال عش قوله مر ومن

قراض أي لانه ليس فيه شرط بيان قدر الربح بل ولا ذكره بالكلية ونقتل في شرحه بخلاف ذلك فقال قال
 القمولى قال الامام انها أي هذه الصورة قراض هي القراض قال وهل يشترط انفراد في هذه الحالة كالقراض
 فيه وجهان أي والقياس الاشرط كما هو شأن القراض انتهى فليتأمل ما قاله الامام مع انتفاء التعرض
 لحصة العامل من الربح والوجه أنه حيث وجد خلط مالين بشرطه وجد اذن في التصرف ولو لاحدهما فقط
 كان شركة وان لم يوجد مال من الجانبين بل من أحدهما مع اذن صاحب المال لا آخر كان قراضا بشرطه
 (قوله فلاقتصر على قولهما) فيه اشارة الى التصور بوقوع هذا القول منهما وانه اذا انضم اليه الاذن في
 التصرف كفي ويبيح مالو وقع هذا القول من أحدهما مع الاذن في التصرف وينبغي أن لا يكفي لانه عقد
 متعلق بهما فلا يكفي فيه اللفظ من أحد الجانبين بل لابد من وقوعه من الآخر وقبوله وفاقا للمرسلي
 (قوله لم يكف عن الاذن في التصرف) فعلم توقف انعقاد الشركة التي الكلام فيها على الاذن في التصرف أو
 نية ذلك كإتياء واحد ثبت فاذا اقتصر على اشتراكنا ولم ينو يامعه الاذن في التصرف لم تحصل الشركة التي
 تثبت لها الاحكام الا تية فاذا وجد بعد ذلك الاذن في التصرف حصلت الشركة كما ذكره من حين ذلك
 الاذن فالمدار على الاذن في التصرف وان لم يوجد معه لفظ اشتراكنا ونحوه بدليل قوله الآتي والحيث في الشركة
 في العروض الخ فانه أثبت الشركة في ذلك بين بعض عرض أحدهما ببعض عرض الآخر الا حرم في الاذن في
 التصرف مع انتفاء لفظ الشركة (قوله أعني) انظر كيف يصح عقد الاعني على العين وهو المال المخلوط

(فلاقتصر على قولهما)
 (اشتراكا لم يكف عن الاذن)
 في التصرف (في الاصح)
 لاحتصانه الاخبار عن
 وقوع الشركة فقط ومن ثم
 لو نواه به كفي (و) يشترط
 (فيهما) أي الشرير يكن ان
 تصرفا (أهلية التوكيل
 والتوكيل) في المال لان كلا
 منهما وكيل عن صاحبه
 وموكل له أما اذا تصرف
 أحدهما فيشترط فيه أهلية
 التوكيل وفي الآخر أهلية
 التوكيل فيصح كون الثاني
 أعني دون الاول وقضية
 كلامهم جواز مشاركة الولي
 في مال محجوره وتوقف فيه
 ابن الرفعة بان فيه مخاطبا قبل
 العقد بلا مصلحة ناجزة بل
 قد يورث نقصا ويحجب بأن
 القرض ان فيه مصلحة
 لتوقف تصرف الولي عليها
 واشترط نجاح المصلحة
 ممنوع نعم قال الاذرعى شرط
 الشريك ان يكون أمينا
 يجوز ايداع مال اليتيم عنده
 قال غيره وهو ظاهر ان
 تصرف دون ما اذا تصرف
 الولي وحده اه نعم قياس
 مامر ان لا تكون بماله شبهة
 أي ان سلم مال الولي عنها

لا يحترز عن الشبهة فيبغى أن يحل ذلك حيث سلم مال المشارك من الشبهة أو كانت فيه أقل والأفلا كراهة اه
(قوله ولو كان الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو شارك المكاتب غيره لم يصح كما قاله ابن الرفعة أن كان هو المأذون له
أى ولم يأذن له السيد لما قبل من التبرع بعمله ويصح أن كان هو الأذن فان أذن السيد صح مطلقا اه أى آذنا
أو مأذونا له ع ش (قوله أذن سيده) أى فى الشركة المذكورة اه ع ش (قوله أجماعا) الى قول المتن هذا
فى المغنى الا قوله فواقع الى المتن وقوله وعلى الاول الى المتن (قوله فى النقد) أى الخالص نهائى قومغنى قال
الرشيدى قوله مر فى النقد الخالص بوجه قصر المثل على النقد وعبارة الجلال نقد وغيره كالخطة انتهى
اه عبارة المغنى فسم وأما غير التقدمة من المثليات كالبر والشعير والجديد فعلى الاظهر ومن المثل تير الدراهم
والدنانير فتصح الشركة فيها مطلقا لا كثر من هنا من منع الشركة فيه مبنى على أنه متقوم كما به عليه فى
أصل الروضة وسوى بينه وبين الحلى والسبايك فى ذلك اه وعبارة ع ش قوله فى المغشوش وكالمغشوش
فى الخلاف سائر المثليات ولم ينفه السارح مر على ذلك اكتفاء بما فهم من قول المصنف وقيل يختص بالنقد
اه (قوله الرابع) أى فى بلد التصرف ولو أطلق الأذن احتمل أن العبرة ببلد العقد لان الأصل اه ع ش (قوله
لأنه باختلاف الخ) اه للمتن اه رشيدى أقول قول السارح كالتبرع والمغنى كالتقدم صريح فى أنه اه للصحة
فى المغشوش (قوله يرتفع) أى يزول (قوله ومنه) أى من المثل (قوله فيه) أى التبر (قوله حله) أى كلام
السارح (قوله لتساو أجزاؤه) عبارة النهاية والمغنى لتعذر الخلط فى القومات لان الأعيان متمايزة اه (قوله
كالقراض) قضيت أنه القراض على المغشوش غير صحيح اه ع ش (قوله بأن الغرض من القراض
الربح) مفهومه أن الشركة ليس الغرض منها الربح فانظر مع قوله أول الكتاب وهذا حيث قصد به ابتغاء
الربح بلا عوض الخ اه سم (قوله اذ النقد الخ) عبارة النهاية ان قيل بان النقد لا يكون غير مضروب كما هو
أحد الاصطلاحين اه أى لافقه أحدهما أنه اسم للنقد مطلقا وجرى عليه فى باب الزكاة والثانى أنه اسم
للدراهم والدنانير المضروبة وجرى عليه هنا فى القراض ع ش (قوله قبل العقد) بقى ما لو وقع أى الخلط
مقارنا ونقل عن شيخنا الزى يادى بالدرس أنه كالبعدية فلا يكتفى فيه بوقفة ويقال ينبغى الحاقه بالقبليّة كفى
لان العقد انما تم حاله عدم التمييز وهو كاف اه ع ش أقول قديفيد كغاية المقارن عبارة المغنى فان وقع
بعده فى المجلس لم يكف على الأصح أو بعده فارقتم كيف حرمنا اذا اشتراك حال العقد فبعد العقد بعد ذلك اه
(قوله وان لم تتساو أجزاؤه) قال فى الروض فلو خلطت أجزاؤه بقية بخمسين فالشركة اثنان اه سم
عبارة النهاية قضية كلام المصنف أنه لا يشترط تساوى المثليين فى القيمة وهو كذلك اه زاد المغنى فلو خلط
قغيرا مقوما بماثا بقية مقوم بخمسين صح وكانت الشركة أثلاثا بناء على قطع النظر فى المثلى عن تساوى

ولو كان المكاتب هو
المتصرف اشترط اذن سيده
لتبرعه بالعمل (وتصح)
الشركة (فى كل مثلى) اجماعا
فى النقد وعلى الأصح
فى المغشوش الرابع لانه
باختلافه يرتفع غيره كالتقد
ومنه التبر كما سيصرح به فى
العصب ووقع للسارح
من اعتداد أنها لا تجوز فيه
ينبغى حله على فرع منه لا
ينضبط (دون المتقوم)
بكسر الواو لتساو أجزائه
وان اتفقت فيها وحيت
تتعد الشركة لان بعضها
قد يلف فيذهب على
صاحب واحد (وقيل
يختص بالنقد المضروب)
الخالص كالقراض وعلى
الاول يفرق بان الغرض
من القراض الربح فانحصر
فيما يحصله غالبى كل محل
وهو الخالص لا غير ولا
كذلك الشركة والمضروب
صفة كاشفة اذ النقد لا
يكون الا كذلك على ما
فى الزكاة (ويشترط خلط
المالين) قبل العقد بحيث
لا يميزان) وان لم تتساو
أجزاؤه فى القيمة لتعذر
اثبات الشركة كتم التميز

ويجوز بانه عقد نوكيل وتوكيله جائز كما يأتى وقضية ذلك صحة قراضه مر (قوله اجماعا فى النقد الخ) بقى
غير النقد وغير المغشوش من المثليات وقوله فى المغشوش الرابع كذا صح فى الروضة وهذا لا ينافى ان المغشوش
مثلى قطعاً وان لم يكن راجحاً كما اقتضاه قول الروضة فى باب الغصب أما الدراهم والدنانير المغشوشة فقال
المتولى ان يجوزنا المعاملة بها فى ثلثية والا فتقوم ما انتهى (قوله ومنه التبر) عبارة الروضة تجوز الشركة فى
النقد من قطعاً ولا تجوز فى المتقوم من قطعاً وفى المثليات قولان أظهرهما الجواز والمراد بالنقد من الدراهم
والدنانير المضروبة أما التبر والحلى والسبائك فاطمئنا من الشركة فيها ويجوز أن يبنى على ان التبر مثلى
أم لا فان جعلناه متقوماً لم تجز الشركة ولا فعلى الخلاف فى المثلى ثم قال وأما قوله أى الرافعى أطلقوا منع
الشركة فى التبر الخ فموجب فان صاحب التهمة حكر فى انعقاد الشركة على التبر والنقد وجهين كالمثل اه
(قوله فواقع للسارح الخ) فى شرح مر وقول السارح ولا تجوز فى التبر وفيه وجه فى التهمة فرعه على
المرجوح القائل باختصاصها بالنقد المضروب نعم عكن حله على نوع منه غير منضبط انتهى (قوله بان
الغرض من القراض الربح) مفهومه ان الشركة ليس الغرض منها الربح فانظر مع قوله أول الباب وهذا
حيث قصد به ابتغاء الربح بلا عوض الخ (قوله وان لم تتساو أجزاؤه) قال فى الروض فلو خلطت قغيرا

(ولا يكتفى بالخلط مع اختلاف جنس) كدنانير ودرهم (أو صفة كصالح ومكسرة) (٢٨٧) وأبيض وغيره كبرأبيض باجر لا مكان

التسميز وان عسر ولو كان لكل علامة مميزة عند مالكة دون بقية الناس فوجهان أو وجه واحد - ما عدا الصحة (هذا) المذكور من اشتراط خلطهما (إذا أخرجهما من وعاء فان ما كان مشتركاً بينهما على جهة الشروع وهو مثلي إذا كان كلام فيه وأما غيره فليس يعلم حكمه من قوله والحيلة إلى آخره ويصح التعميم هنا وتكون تلك الحيلة لا ابتداء الشركة في عروض حاصلة بينهما * (تنبيه) في نصب مشتركاً بملكا تجوز لان الاشتراك لم يتقيد بدم الملك وإنما قارنه (أرض وشراء وغيرهما وأذن كل للآخر في التجارة فيه) أو أذن أحدهما فقط نظير ما مر (تمت الشركة) لحصول المعنى المقصود بالخلط (والحيلة في الشركة في) المتقوم من (العروض) لها طرق منها أن يرثاها مثلاً أو (أن يبيع) مثلاً (كل واحد بعض عرضه ببعض عرض الآخر) تجانسا وتساوي البعضان وعلماً قيمتهما أم لا قال الإمام والغوي والرافعي وهذا أبان في الاشتراك من خلط المسالين لأن ما من جزء منهما إلا وهو مشترك بينهما - ما وهناك وإن وجد بالخلط فالكل واحد متميز عن مال الآخر اه وفيه نظر وإن حرم به شيئاً في شرح

الآخر في القيمة والافليس هذا التميز مثلاً لذلك التميز وان كان مثلياً في نفسه اه قال ع ش قوله مر وهو كذلك أي ويكون الاشتراك في المال بينهما بحسب القيمة نقلاً عن الرافعي عن العراقيين سم على منسج أي فلو اختلفا في القيمة وقف الأمر إلى الاصطلاح اه قول المتن (ولا يكتفى بالخلط مع اختلاف جنس) أي يحصل معه التميز كما أشار إليه بقوله كدراهم الخ بخلاف ما لو خلط أحداً من جنسين بالآخر بحيث لا يحصل معه تميز فانه يكتفى بخلط زيت بشيرج اه ع ش عبارة السيد ع قوله لا مكان التميز يؤخذ من العلة أنه حيث تعذر التميز لا يضر اختلاف الجنس بجنسين من سمن أو نحوه اه وفيه أيضاً قول المغني ولا يكتفى بالخلط مع إمكان التميز لئلا يخلو اختلاف الجنس كدراهم ودنانير اه قوله أو وجهها عدم الصحة) ومثله عكسه بالأولى اه ع ش أي بان تميز عامة الناس دون العاقدين (قوله بينهما) إلى التنبية في النهاية (قوله وهو مثلي إذا كان الكلام الخ) يوضح ذلك أن المفهوم من قوله هذا الخ تخصيص ما سبق وانما يظهر التخصيص إذا كان موضوع الكلام واحداً ومن ثم قال الشارح المحمدي مما تصح الشركة فيه اه سم (قوله غيره) أي غير المثلي (قوله ويصح التعميم) أي تعميم قوله مشتركاً للمثلي والمتقوم حري عليه المغني فقال فان خلطاً مشتركاً كما يصح فيه الشركة أولاً كالعروض كما هو ظاهر ما لا يلاق المصنف (قوله حاصلة بينهما) أي بعضها بعينه لأحدهما والبعض الآخر بعينه للآخر (قوله لان الاشتراك الخ) قد منع اقتضاء ذلك التجوز والحق أن السموات في خلق الله السموات مفعول به مع عدم تقدمها على الخلق وانما هي مقارنته فليتامل وكان ينبغي على زعمه أن يزيد على المفعول به اذ مطلق النصب لا يتوقف على التقدم كما في المفعول المطلق سم وسيد ع رأي ولذا جعل من شرط في المفعول به تقدمه على تعلق عامله كائن هشام جعل السموات في خلق الله السموات مفعولاً مطلقاً (قوله نظير ما مر) أي في شرح ويشترط فيه اللفظ الخ قول المتن (والحيلة الخ) وكان الأولى أن يقول ومن الحيلة لان منها أن يبيع كل واحد - منهما بعض عرضه لصاحبه بثمن في الذمة ثم يتقاسما وأن يقول في باقي العروض أو في المتقومات لان الشركة في المثليات تجوز بالخلط مع أنهما من العروض اذ العرض ما عدا النقود أن يقول ثم يأذنه فانه يجب تأخير الأذن عن البيع ليقع الأذن به - والملك والقدرة على التصرف وان يحذف لفظة كل ولعل مراده كما قال بعض المتأخرين كل واحد على البديل اه معنى (قوله منها أن يرثاها الخ) قد يقال لا مدخل للعبد في الارث وقضية التعبير بالحيلة أن يكون له مدخل في الشركة قول المتن (أن يبيع كل واحد بعض عرضه الخ) وحينئذ فيلزم كانه بالسوية أن يبيع نصف بنصف وان يبيع ثلث بثلثين أو ربع بثلاثة أو باع لأجل تفاوتهم سماناً في القيمة تملك كاه على هذه النسبة يارنا اه معنى (قوله تجانسا) إلى قوله قال الإمام في النهاية وإلى قوله انتهى في المعنى الاقوله والغوي والرافعي (قوله تجانسا) أي سواء أتعانسا العرضان أم اختلفا فيهما به ومعنى (قوله وعلماً قيمتهما أم لا) ينبغي أن يشترط إمكان العلم بعد ذلك أخذاً مما يأتي في شرح قوله والاصح أنه لا يشترط الخ كذا أفاده المحشي وهو محل تأمل اه سيد ع روي يوماً أشار إليه من عدم الاشتراط ما قدمنا عن ع ش من أنهما لو اختلفا في القيمة وقف الأمر إلى الاصطلاح (قوله قال الإمام الخ) عبارة المغني وهذا كما قال الإمام أبان الخ (قوله وهذا) أي نحو الارث (قوله لان ما الخ) عبارة المغني لانه ما الخ بضمير الشأن (قوله منهما) أي المسالين (قوله وهناك وان وجد بالخلط الخ) الظاهر أن مرادهم أن الأول لا تميز فيه في نفس الأمر بخلاف الثاني وان كان كل جزء حكم عليه شرعاً بأنه مشترك فلا يرد ما نظره به الشارح اه سيد ع روي جبه (قوله فالمرح به فيه) أي في الخلط مع عدم التميز (قوله بالسوية) أي بمائة بقمير بخمسين فالشركة ثلاث (قوله وهو مثلي إذا كان الكلام فيه الخ) يوضح ذلك أن المفهوم من قوله هذا الخ تخصيص ما سبق وانما يظهر التخصيص إذا كان موضوع الكلام واحداً من ثم قال الشارح المحمدي مما تصح الشركة فيه (قوله لان الاشتراك الخ) قد منع اقتضاء ذلك للتجوز والحق أن السموات في خلق الله السموات مفعول به مع عدم تقدمها على الخلق وانما هي مقارنته فليتامل وكان ينبغي على زعمه أن يزيد على المفعول به اذ مطلق النصب لا يتوقف على التقدم كما في المفعول المطلق (قوله وعلماً قيمتهما أم لا) ينبغي الروض لانه ان أريد بالخلط مع التميز فهذا الاشتراك فيه أصلاً أو مع عدم التميز فالمرح به فيه انهما به ملكاً كلاً بالسوية حتى لو تلف بعضه

تلف عليهما وقد يجاب بالغرق بيز مطلق الخلط ونحو الارث بان هذا كان به السكك مشاعا ابتداء ولا كذلك الخلط لتوقف الملك به على عدم التميز ولا ينافي الملك هنا ما يأتي آخر (٢٨٨) الايمان في لا كل طعاما أو من طعام اشتراه زيد من التفصيل بين القليل والكثير لان

ذلك لا يرجع للقول بالملك ولا بعده خلافا لما هو عليه كلام الاذرعى وغيره بل لما يطلق عليه انه اشتراه أولا قال قليل يظن انه مما لم يشتره بخلاف الكثير وأراد بكل السكك البدلي لا الشمولي اذ يكفي بيع أحدهما بعض عرضه ببعض عرض الآخر الا أن يقال ان الآخر في هذه يصدق عليه انه باع بعض عرضه ببعض عرض الآخر لانه باع الثمن فتكون كل حينئذ على ظاهرها على ان كل لا بد منه بالنسبة لقوله (ويأذن له في التصرف) فيه بعد التقابض وغيره مما شرط في البيع ومحل ان لم تشرط الشركة في التبايع والافسد البيع ومنها ان يشترى سلعة بثمن واحد ثم يدفع كل عرضه عما يخصه (ولا يشترط) في صحة الشركة (تساوي قدر المالين) عدل اليه عن قول أصله وليس من شرط الشركة تساوي المالين في القدر لانه مع كونه بعينه أنحصر منه وان كانت عبارة أصله أوضح منه اذ التعدد في فاعل التقابل الذي هو شرط فيه أظهر في عبارة الأصل منه في عبارة المتن اذ المضاف الى متعدد متغاير متعدد بل تثبت الشركة

فيه نظير ما مر عن المغني آنفا (قوله لتوقف الملك) أي ملكها السكك مشاعا (قوله على عدم التميز) أي بعدم إمكانه أي التميز (قوله هنا) أي في الخلط المذكور (قوله بين القليل والكثير) أي بانه ان كل القائل من الخلط مثل عشر حبات لا يثبت وان كل الكثير منه مثل الكف يثبت اه كردى (قوله وأراد بكل) الى قوله وعدل في النهاية (قوله السكك البدلي) يتأمل اه محشى كان وجهه أن السكك البدلي في عموم أيضا فلا يلائم قوله اذ يكفي الخ أو يقال لا يظهر في هذا المقام تفاوت بين العمومين لانه ان حل على البدلي في كل منهما بائع ومشتري كالحق الشارح أو على الشمولي فليس المراد منه وجوده قد ينحل تحقق وصف البائعية في كل وهي حقيقة مع اتحاد وجهين اذ تضع أنه لا فرق بين ارادة العمومين اه سيد عمر أقول في كل من هذين الوجهين تأمل يظهر وجهه - بالتأمل فيما اذا قيل في رغبة بشبع شخص واحد فقط هذا الرغيف يشبع كل أحدا أولا يشبع كل أحد حيث يتعين في الاول البدلي وفي الثاني الشمولي (قوله فتكون كل) أي لفظة كل (على ظاهرها) أي من الشمول لهما اه عش (قوله على أن كل) أي لفظة كل (قوله لا بد منه الخ) فيه نظرون كان ظاهر عبارتهم وقياس ما سبق في شركة المثل الاكتفاء باذن أحدهما أي كما هو صريح صنيع المغني هنا فان قيل الحامل على ما قاله قول المصنف الا تقي ويتسلط كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر فراجع لما تقدم في المثل أيضا مع أن الشارح بين الاكتفاء باذن أحدهما فيه وجعله داخل في معنى المتن فلجرح سم على ج وقد يقال يكفي في أن كلا لا بد منه موافقته للظاهر والغالب من أن كلاما من الشرير يكتفي باذن صاحبه وكون ذلك هو الغالب لا ينافي الاكتفاء باذن أحدهما اه عش (قوله بعد التقابض) متعلق بياذن ثم هو الى قوله ومنها في المغني (قوله ومحل) أي محل صحة الطريق الثاني وهو أن يبيع كل واحد الخ (قوله ان لم يشرط الشركة) أي المفيدة لصحة التصرف التي هي مقصود الباب كما هو ظاهر اه رشيدى عبارة سم وأقرها عش قوله الشركة لعل المراد بها التصرف والا فلا وجه للفساد اه (قوله ومنها) أي من طرق الحيلة (قوله أظهر في عبارة الأصل) يفيد صحة عبارة المتن ووجهه حمل قدر على معنى قدرى بالتثنية سم وسيد عمر وعش (قوله اذا المضاف الخ) دليل للظهور في عبارة المصنف والمقدر تساوى قدرى المالين اه كردى (قوله اذا المضاف الى متعدد الخ) فيه تأمل وما تقول في غلام الرجلين لغلام واحد اه سم وقد يجاب عن الشارح بان الظاهر أن مراده بقريته المقام ما يقبل التعدد ولم يقم به مانع من ارادته كالتعدد بخلاف ما قام به مانع منه كالغلام حيث لوحظ فيه الوحدة المنافية للتعدد ومن ثم لو أريد به الماهية المطلقة فلا محذور في التزام التعدد فيه عند اضافته الى متعدد فتأمل اه سيد عمر (قوله بل تثبت الخ) عطف على قول المصنف ولا يشترط الخ وبل انتقالية لا ابطالية (قوله أي النسبتين) أي بقدر كل من المالين أهو النصف أم غيره نهاية ومعنى (قوله في المختلط) أسقطه النهاية والمغني وأعل وجه ذكره أنه هو الذي يغلب فيه الجهل (قوله اذا أمكن) الى المتن زاد النهاية والمغني عقبه ولو اشتبه ثوبا بهما لم يكف للشركة كما في الرخصة لان ثوب كل منهما ميز عن الآخر اه قال عش قوله مر لم يكف الخ أي الاشتباه لصحة الشركة عن الاختلاط

ان يشترط إمكان العلم بذلك أخذا بما يأتي في شرح قوله والاصح أنه لا يشترط العلم الخ (قوله البدلي) يتأمل (قوله لا بد منه الخ) فيه نظرون كان ظاهر عبارتهم وقياس ما سبق في شركة المثل الاكتفاء باذن أحدهما فان قيل الحامل على ما قاله قول المصنف الا تقي ويتسلط كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر قلت هذا راجع لما تقدم في المثل أيضا مع أن الشارح بين الاكتفاء باذن أحدهما فيه وجعله داخل في معنى المتن فلجرح (قوله ان لم تشرط الشركة) لعل المراد بها التصرف والا فلا وجه للفساد (قوله أظهر الخ) يفيد صحة عبارة المتن ووجهه حمل قدر على معنى قدرى بالتثنية (قوله اذا المضاف الى متعدد) فيه تأمل وما

مع تفاوتهما على نسبتهم اذ لا محذور حيث لم يأتى ان الرجب والخسران على قدر المالين (والاصح انه لا يشترط العلم بقدرهما) أي النسبتين في المختلط ككونه مناصفة عند العقد اذا أمكن معرفته بعد بنحو مراجعة حساب أو وكيل لان الحق لهما لا يعدو هما ولو جهل القدر وعلى النسبة

فإن أراد صحة الشركة فليبيع أحدهما بعض ثوبه لآخر بعض ثوبه ويغفر ذلك مع الجهل للضرورة كما
 في اختلاط حمام البرجين اه (قوله بان الخ) لعل الباعث معنى الكاف (قوله بان وضع كل دراهمه بكفة)
 عبارة النهاية وانغنى بان وضع أحدهما الدراهم في كفة الميزان ووضع الآخر بازانها مثلها اه (قوله
 بكفة) بكسر الكاف وفتحها اختار اه ع ش (قوله حتى تساوي) أي أو يتخلف الاختلاف معلوم النسبة
 (قوله صح جزما) ظاهره أنه لا فرق في الدراهم بين أن تكون من الطيبة أو من المقاصيص حيث عرفت
 قيمتهما ويوجه بان الشركة ليس وضعها على أن يرد مثل ما أخذ بل المقصود أن يشتري بالمال المخلوط
 ما يحصل من مخرج ثم عند اعادة الانفصال تحصل قسمة المالين بما يتراضيان عليه وهذا بخلاف القرض
 فإن مبناه على رد المثل الصوري وهو متعذر لعدم انضاط القص فالقياس فيه عدم الصحة اه ع ش
 (قوله إذا أذن) إلى قوله وقياس ما يأتي في النهاية الأقوله واكتفى إلى المتن (قوله بها) أي بالغبطة (قوله
 من منع الخ) بيان لما (قوله اذهي) أي الغبطة (قوله لانه) أي تصرف الشريك (قوله فلا يبيع بضمن
 المثل الخ) أي بغير إذن الآخر كما يأتي (قوله وشم راغب) أي باز يد (قوله والإانفسخ) أي بنفسه اه
 ع ش قول المتن (ولا يغير نقد البلد) أي لا يجوز رأي البيع بالعرض ولا بنقد غير نقد البلد مر اه سم
 على ج ظاهره وان واج كل منهما اه ع ش أي وسيأتي خلافه (قوله هذا) أي عدم جواز البيع
 بغير نقد البلد وكذا الإشارة في قوله لا حتى له ذلك (قوله وقياس ما يأتي الخ) بين في شرح الروض في باب
 القراض أنه يجوز للشريك البيع بالعرض وبغير نقد البلد إذا اجاز في باب الوكالة عن الأذرع وغيره أنه
 يجوز للشريك التجارة شراء المعيب اه سم عبارة النهاية ولا ينافيه أي قول المتن ولا يغير نقد البلد أنه يجوز
 للعامل أي في القراض البيع بغيره مع أن المقصود من البابين متحد وهو الرجح لان العمل في الشركة غير
 مقابل بعوض كما صرحوا به فلا يلزم من امتناع التصرف بغير نقد البلد تصرف بخلاف العمل ثم فانه يقابل
 بالرجح فلو منعناه من التصرف بغير النقد اضيقنا عليه طرق الرجح الذي في مقابلة عمله وفيه من الضرر والمشقة
 ما لا يخفى على أن المراد بكون الشر يك لا يبيع بغير نقد البلد أنه لا يبيع بنقد غير نقد البلد إلا أن يروج كما
 صرح به ابن أبي عصرون إلى أن قال والواجب الأخذ بالاطلاق هنا أي في العرض فلا يبيع بعرض وان
 واج اه قال ع ش قوله مر والار جحه الأخذ بالاطلاق عبارة سم على منهج ومحل منع نقد غير البلد
 إذا لم يروج في البلد والاجاز انتهى وهو مخالف لمقتضى ما تقدم عنه سم على ج وقوله فلا يبيع بعرض وان
 واج أي أما نقد غير البلد فيبيع به ان واج كما صرح به سم فيما تقدم اه وكتب عليه أيضا الرشيدي
 مانعه سكت مر عن نقد غير البلد الراجح لكن تمسكه باطلاقهم يقتضي المنع فيه مطلقا اه وفي البحري

تقول في غلام الرجلين غلام واحد (قوله حتى تساوي صرح جزما) قال في الروض فلو خلطت قسيرا بمائة
 بقعير بمسعين فالشركة ثلاث وان كان لهذا ما نير أي كعشرة وهذا دراهم أي كائنة فاشترى بابه ما شيا قوم غير
 نقد البلد وعرف النساي والتفاضل انتهى ولا يخالف ذلك ما في البيع فيما لو كان لكل من اثنين عبيد
 فباعاهما بشئ واحد فانه لا يصح للجهل بحصة كل من الثمن عند العقد وان كانت تعلم بالتقويم وكذلك هنا
 كل منهما يجهل حصته من المبيع لان الغالب في قيم النقد لا تضبط وعدم التغير تخف الجهل وأيضا فالمقوم
 والمقوم به هنا متحدان في النقدية وانما الاختلاف بغلبة تعامل أهل البلد بأحد هما دون الآخر فادى الامر هنا
 على الغالب وهو لا يختلف تخف به الجهل أيضا فاعتقر هنا لما ذكره لم يغتفر في مسألة العبدین السابقة لان
 الغالب في قيمتهما الاختلاف ولا غالب ثم مع تغاير القيمة للمقوم جنسا وصفة فزاد فيها الغرر والجهل ويؤيد
 ما قررناه ما أجاب به شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله تعالى أيضا من ان صورة المسئلة انهما عالمان بالنسبة حال
 الشراء إذا الغالب معرفة نسبة النقد غير الغالب من الغالب بخلاف العروض إذا القيمة فيها لا تكاد تنضب
 (قول المصنف ولا يغير نقد البلد) أي لا يجوز بالعرض ولا بنقد غير البلد مر (قوله وقياس ما يأتي في عامل
 القراض) بين في شرح الروض في باب القراض أنه يجوز للشريك البيع بالعرض وبغير نقد البلد إذا

بان وضع كل دراهمه بكفة
 حتى تساوي صرح جزما
 ويتسلط كل واحد منهما
 على التصرف إذا أذن كل
 الآخر (بلا ضرر) أصلا
 بان تكون فيه مصلحة وان
 لم توجد الغبطة خلافا لما
 يوجهه تعبير أصله به من
 منع شراء ما توقع رجحه إذ
 هي التصرف فيما ليس به
 عاجل له وقع واكتفى هنا
 بالمصلحة لانه كتصرف
 الوكيل في جميع ما يأتي فيه
 (فلا) يبيع بضمن المثل وشم
 راغب بل لو ظهر في زمن
 الخيار لمسه الفسخ والا
 انفسخ ولا (يبيع نسبية)
 للغرر (ولا يغير نقد البلد)
 كالوكيل هذا ما خرجه هنا
 وقياس ما يأتي في عامل
 القراض

ان له ذلك اذا رآه مصلحة (ولا) يبيع ولا يشتري (بغير فاحش) او شيئا ضابطا في الوكالة فان فعل شيئا من ذلك صح في نصيبه فقط فتفسخ الشركة فيه ويصير مشتركا بين المشتري والمشتري (ولا يفسر به) حيث لم يعطه في السفر ولا اضطر اليه لحوقه أو خوف ولا كان من أهل النجعة وان أعطاه حضر فان فعل ضمن وصح تصرفه (ولا يبضعه) بضم التثنية فسكون الموحدة أي يجعله بضاعة يدفعه ان يعمل لهما فيه ولو تبرعا لانه لم يرض بغيره فان فعل ضمن أيضا (غير اذنه) قيد في السكك ومجرد الاذن في السفر لا يتناول ركوب البحر الملح بل لابد من النص عليه وقوله ما شئت اذن في المحابة كما يأتي زيادة في الوكالة لا بما ترى لان فيه تغويضا للرأية وهو يقتضي النظر بالمصلحة (ولكل فسحة) أي عقد الشركة (متى شاء) لما امر انها توكيل وتوكل (وينعزلان عن التصرف بفسحة) أي فسح كل منهما (فان قال أحدهما) للآخر (عزل نفسك أولا) تنصرف في نصيبه لم ينعزل العازل لانه لم ينعسه أحد بخلاف المخاطب (وتفسخ بموت أحدهما ويجنونه

قوله ولا يغير نقد البلد أي لا يجوز بالعرض ولا بنقد غير البلد أي وان راج كل منهما مر عش وهو مخالف لما صرح به مر في النهاية اه قول المتن (ولا يغير الخ) أي بعين مال الشركة فان اشترى في الذمة وقعه اه رشدي وياتي مثله عن الغنى (قوله وسيأتي) إلى قول المتن ولكل فسحة في النهاية الا قوله الملح (قوله فان فعل) إلى المتن في الغنى (قوله فتفسخ الشركة فيه الخ) عبارة الغنى فتفسخ الشركة في المشتري به أو في المبيع ويصير مشتركا بين البائع أو المشتري والشريك فان اشترى بالغنى في الذمة اختص الشراء به فيزن الثمن من دله اه (قوله ويصير مشتركا) أي على جهة الشروع ولكن لا يتصرف أحدهما الا باذن الآخر اه عش (قوله والشريك) أي ذير البائع اه عش (قوله حيث لم يعطه) إلى قوله وقوله بما شئت في الغنى الالفاظة ولو في ولو تبرعا وقوله الملح (قوله في السفر) عبارة الغنى نعم ان عقد الشركة بمغازة لم يضمن بالسفر الى مقصده لان القرينة قاضية بذلك اه (قوله أو خوف) أي من عدو (قوله ولا كان من أهل النجعة) وينبغي أن مثل أهل النجعة من حرت عادتهم بالذهاب الى أسواق متعددة ببلاد مختلفة كبعض بائعي الأقمشة فيجوز له السفر بالمال على العادة ولو في أنجر حيث غلبت السبلامة وينبغي الاكتفاء بالاذن له في السفر على وجه التعميم أو يطلق الاذن فيحمل على العموم اه عش (قوله وان أعطاه الخ) غاية لما قيل له (قوله فان فعل) عبارة الغنى فان سافر وباع مع المبيع وان كان ضامنا اه (قوله ولو تبرعا) واقتصار كثير على دفعه لمن يعمل فيه متبرعا باعتبار تفسير البضاع اه نهاية أي والا فلا فرق في الضمان بين ذلك ودفعه لمن يعمل فيه بأجرة عش (قوله فان فعل ضمن أيضا) ظاهره صحة التصرف وهو ظاهر ان فلنا صحة توكيل أحد الشريكين وهو المعتمد والا فلا اه عش (قوله قيد في السكك) أي وأما باذنه فيصح ثم ان كان لم اذن له فيه يحمل عليه كان كانت النسبة معتادة الى أجل معلوم فيما بينهم والا فينبغي اشتراط بيان قدر النسبة ويحتمل الصحة ويبيع بأي أجل اتفق لصديق النسبة اه عش أي نظير ما مر في اطلاق الاذن في السفر وهو الاقرب (قوله لا يتناول ركوب البحر الملح الخ) أقول ولا الانهار العظيمة حيث خيف من السفر فيها ومحل ذلك حيث لم يتعين الجسر طريقا لم يكن للبلد المأذون فيه طريق غير الجسر وينبغي أن يلحق به مالو كان للبلد طريق آخر لكن كثرة فيه الخوف أو لم يكن أكثر لكن غلب سفرهم في البحر اه عش (قوله في الوكالة) عبارة الغنى وسيأتي في الوكالة أنه لو قال الموكل للوكيل بيع بكم شئت أن له البيع بالغنى الفاحش ولا يجوز بالنسبة ولو قال كيف شئت فله البيع بالنسبة ولا يجوز بالغنى ولا يغير نقد البلد فيأتي مثل ذلك هنا اه (قوله اذن في المحابة) بلا همز كما يؤخذ من المختار حيث ذكره في المعتل ومع ذلك فينبغي أن لا يبالغ في المحابة بل يفعل ما يغاب على القان الرضا بالمساحبة اه عش قول المتن (ولكل فسحة الخ) يبينه أن عقد الشركة جائز من الطرفين نهاية ومعنى قوله مر أي فسح كل منهما كذا في الغنى والنهاية وقال الرشدي مراده به السكك البدلي اذ الصحيح أنه اذا فسحها أحدهما انعزلا ويحتمل أن الشارح مر كالشهاب بن حجر حوى على ما جرى عليه القاضي أبو الطيب وابن الصباغ من أنها لا تفسخ الا بفسحها جميعا فليراجع اه وفي الجبري على منهج قوله أهم وأولى وجه الأول به أن عبارة الأصل لوهم أن فسح أحدهما لا يكفي حلي اه قول المتن (فان قال أحدهما) أي فان لم يفسحوا أحدهما ولكن قال الخ اه معنى وهذا يفيد ما مر عن الرشدي في الصحيح الخ قول المتن (لم ينعزل العازل) أي انعزل المخاطب ولم ينعزل العازل فيصرف في نصيب المعزول نهاية ومعنى (قوله بخلاف المخاطب) فان أراد المخاطب عزله فليعزله اه معنى أي العازل قول المتن (بموت أحدهما ويجنونه الخ) ولا ينتقل الحكم في الثالثة عن المعنى عليه لانه لا يولي عليه فاذا أفاق تخير بين القسمة واستئناف راجع وفي باب الوكالة عن الأذرع وغيره أنه يجوز لشريك التجارة شراء المعيب (قوله أن له ذلك) وعلى الأول فالفرق ان العمل في الشركة غير مقابل بعوض كما صرحوا به فلا يلزم من امتناع التصرف بغير نقد البلد تضرر بخلاف العمل ثم فانه مقابل بالرجح فلو منعنا من التصرف بغير النقد لضيقنا عليه طرق الرجح الذي في مقابلة عمله وفيه من الضرر والمشقة ما لا يخفى مر (قوله ويصير) أي المال

الشركة ولو بلفظ التقرير أو كان المال عرضا وعلى ولي الوارث غير الرشيد في الأولى والمجنون في الثانية استثنافها لهم ولو بلفظ التقرير عند الغبطة فيها بخلاف ما إذا اتفقت الغبطة فعليه القسمة أما إذا كان الوارث رشيدا فاختير بين القسمة واستئناف الشركة إن لم يكن على الميت دين ولا وصية ولا فليس له ولا لولي غير الرشيد استئنافها إلا بعد قضاء دين أو وصية غير معين كالفقراء لأن المال حيثئذ كالأرهُون والشركة في الأرهُون باطلة فإن كانت الوصية معين فهو كإحدى الورثة فيفصل فيه بين كونه رشيدا أو كونه غير رشيد معني ونهاية قال ع ش قوله مر لأنه لا يولي عليه محل ذلك حيث رجي زواله عن قرب فإن أيس من إفاقته أو زادت مدة انغمائه على ثلاثة أيام التحق بالمجنون كما ع لم من كلامه في باب النكاح وقوله عند الغبطة وعلى قياس مامر تكفي المصلحة قول المتن (وبانغمائه) لو حصل له غيبة بمرض فينبغي أنه أن حصل جنون أو انغماء انعزل والا فلا لأنه حيثئذ ينزله النوم مر اه سم وفي الجبري عن القليوبي ومن الانغماء التقرير في المشهور وسواء كان في الجسام أو في غيره وكالانغماء السكر بلا تعد اه (قوله وبطرورهن) إلى قوله وغير ذلك في النهاية والمغني قال ع ش قوله مر والرهن أي للمال المستر له وصورته أن يرهن أحد الشرى بكن حصته منه فيكون فسخا للشركة وظاهره ولو قبل القبض ثم رأيت في نسخة والرهن المقبوض اه (قوله أوراق أو حجر سغه) معطوف على رهن (قوله بالنسبة الخ) يمكن أنه استأثر عن نحو شرائه للشركة بثمن في ذمته سم على حج ولم يذكر حرره بالنسبة لحجر سغه اه ع ش عبارة الرشيدى قوله مر أو حجر سغه أو فلس في كل تصرف لا ينفذ منهما نصها عبارة التهمة بالنسبة ما لا ينفذ تصرفه فيه أي الغلس لأن السفيه لا يصح منه تصرف مالى إلا في الوصية والتدبير وفائدة بقائه بالنسبة ما يصح من الغلس أنه إذا اشترى شيئا في الذمة يصير مشتركا بشرطه وظاهر أن شريك الغلس لا يصح تصرفه في نصيب الغلس من الأعيان المستركة فليراجع اه (قوله نعم الانغماء الخ) لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح مر أي والخطيب اه سم قال ع ش قوله مر لكن ظاهر كلامهم يخالفه أي فيضر الانغماء وإن قل على المعتمد اه (قوله وقت فرض صلاة) هل يعتبر أقل أوقات الفروض وإن كان غير ما وقع فيه الانغماء أو يعتبر ما وقع فيه الانغماء فإن استغرقه أثر والا فلا في نظر سم على حج أقول الأقرب الأول لأن المقصود مقدار يحصل به العزل من غير تفرقة بين شخص وشخص اه ع ش (قوله لم يؤثر) وفاقا لشرح المنهج حيث نقله عن ابن الرفعة عن البحر وأقره وخلافاً للنهاية والمغني كما مر آنفا قول المتن (والخسران) ومنه ما يدفع للرصدى والمكاس ولرد المسروق المحتاج فيه إلى المال على الأقرب وليس منه ما يقع كثيرا أن أحد الشرى يكتن بغيره من مال نفسه على عود الدابة المشتركة كما إذا سرق فلا يرجع به على شريكه لأنه متبرع بما دفعه ولو استأذن القاضي في ذلك لم يجز له الاذن لأن أخذ المال على ذلك ظلم والحاكم لا يأمربه إذ ليس المقصود من شركة الدواب غرم ولا هو معتاد فيها بخلاف الشركة التي الكلام فيها فانه حوت العادة فيها بصرف منها ما يحتاج إليه (فرع) وقع السؤال كثيرا عما يقع كثيرا أن الشخص عوف ويخلف تركه وأولاداً ويتصرفون بعد الموت في التركة بالبيع والزرع والحج والزواج وغيرها ثم بعد مدة يطلبون الانفصال فهل إن لم يحج ولم يتزوج منهم الرجوع بما يخصه على من تصرف بالزواج ونحوه أو لا فيه نظر والجواب عنه أنه إن حصل إذن من يعتد باذنه بأن كان بالغار رشيد المتصرف فلا رجوع له وينبغي أن مثل

(قوله وبانغمائه) لو حصل له غيبة بمرض فينبغي أنه أن حصل جنون أو انغماء انعزل والا فلا لأنه حيثئذ ينزله النوم مر (قوله أو حجر سغه أو فلس) قال في شرح العباب وخرج بحجر مجرد السغه والذي يظهر أنه إن وجد فيه السغه المقتضى لكونه سغيا مهملا ينفذ تصرفه لم تنفسخ والا تنفسخت لأن هذا محجور عليه شرعا وإن لم يحجر عليه حسا الخ انتهى وقد يقال لا حاجة إلى استدراك ذلك إذ لم يريدوا بحجر السغه خصوص الحجر حسا ولا اقتضت عبارتهم ذلك فليست أم فقيه ما فيه (قوله بالنسبة الخ) يمكن أنه احتراز عن نحو شرائه للشركة بثمن في ذمته (قوله نعم الانغماء الخ) لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح مر (قوله بان لم يستغرق وقت فرض صلاة) هل يعتبر أقل أوقات الفروض وإن كان غير ما وقع فيه الانغماء أو يعتبر ما وقع فيه الانغماء من

وبانغمائه) وبطرورهن أو
رق أو حجر سغه أو فلس
بالنسبة لما لا ينفذ تصرفه
فيه ويشير ذلك مما يأتي في
الوكالة كما علم مما قدمه أن
كلا وكيل وموكل نعم الانغماء
الخفيف بان لم يستغرق
وقت فرض صلاة لا يؤثر
(والرجح والخسران على
قدر المالكين) باعتبار القيمة
للاجزاء (تساويا) أي
الشريكان (في العمل أو
تفاوتا) فيه

الاذن مالودت قرينة ظاهرة على الرضا بما ذكر فان لم يوجد اذن ولا رضا وحصل الاذن من لا يعتد باذنه فله الرجوع على المتصرف بما يخصه اه ع ش وقوله فلا رجوع له الخ ظاهره وان ادعى الاذن أنه انما اذن بنية أنه يصرف لنفسه مثل ما صرفه المأذون له لحوال واجو وجدت قرينة على ذلك كجريان العادة بذلك وفيه وقفة لا سيما اذا اعتقد الرجوع مع الاذن المذكور فابرجع (قوله وان لم بشرط ذلك) أي كون الربح والخسران على قدر المبالغين وكذا المراد بقوله الا في ما ذكر (قوله لانه) أي الربح (قوله غيرهما) أي المبالغين وكذا نظائره الآتية (قوله أي ما ذكر) إلى قول المتن ولو اشترى في النهاية والمغني (قوله كان شرط الخ) عبارة المغني بأن شرط التساوي في الربح والخسران مع التفاضل في المبالغين أو التفاضل في الربح والخسران مع التساوي في المبالغين اه ولا يخفى أن التفاضل في عبارته وعبارة الشارح ليس على بابه قول المتن (فسد العقد) عبارته مصرحة بالفساد اذا شرط زيادة الاكثر اه سم قال ع ش ومع ذلك أي الفساد المال أمانة في يده اه قول المتن (فيرجع كل الخ) وكذا يجب لكل منهما ما ذلك عند فساد الشركة بغير ما ذكر اه مغني قول المتن (بأجرة عمله) ظاهره وان لم يحصل ربح وتقدم عن سم على ج ما يصرح به اه ع ش (قوله كالقراض الخ) صريح التشبيه أنه اذا علم بالفساد وأنه لا أجر له أنه لا شيء له هنا وهذا ضعيف والمعتمد استحقاق الأجرة أي هنا وفي القراض الفاسد وان علم بالفساد يادى اه بجري عبارة السيد عمر قول المتن (بأجرة عمله الخ) حيث لم يعلم بالفساد وأنه لا أجر له نظا بر ما يأتي في القراض كذا في فتح الجواد وفي حاشية الزيادة يادى تضعيفه بناء على ما يأتي عن الرملي في مسألة القراض اه (قوله كل واحد عمل أحدهما) عبارة شرح الروض وكذا لو اختلف أحدهما باصطال المتصرف لا يرجع بنصف أجرة عمله الخ اه سم (قوله في فاسده) أي عقد الشركة ان علم بالفساد وأنه لا أجرة له وقول ع ش قوله في فاسده أي في القراض وفي نسخة فاسدة وما في الاصل أولى لان الثانية تقتضي تشبيه الشيء بنفسه اه يرد بان المشبه عملهما في فساد الشركة والمشبه به عمل أحدهما فقط في فاسدهما (قوله والربح بينهما) لعل تخصيصه بالذكر لكونه محل التوهم والا فالظاهر أن الخسران كذلك بينهما فابرجع ثم رأيت في سم مانصه قول المصنف والربح أي والخسران كما يصرح به عبارة المنهج اه (قوله في هذا أيضا) أي في الفاسد كالصحيح قول المتن (وبد الشريك أمانة) * (فرع) بلغت الدابة المشتري كفتحت يد أحد الشرير يمين في ضمانه وعدمه تفاصيل منها أنه ان دفعها أحدهما للآخر على أن يعلفها وينتفع بها فخصته بمقبوضة بالأجرة الفاسدة فلا يضمن أي بغير تقصير ولو اقتصصر على قوله انتفع بها فهي اعارة فيضمنها حيث كان التالف بغير الانتفاع بالمأذون فيه ولو دفعها وديعة كان قال له احفظها فلا ضمان ان تلفت بغير تقصير وطوقس على ذلك سم على ج وينبغي أن يشمل شرط علفها عليه ما حوت به العادة من أن أحد الشرير يمين يدفع الدابة المشتري كفتحت يمينه لئلا يكون تحت يده ولا يتعرض للعلف اثباتا ولا نفيًا فاذا تلفت تحت يده من هي عنده لا تقصير لم يضمن ولا يرجع عليه بعلف وان لم ينتفع بالدابة كأن ماتت صغيرة لانه مشرع بالعلف وان قال قصدت الرجوع لانه كان من حقه مراجعة المالكات تيسر والا فراجعنا لما ذكره ولو كان بينهما ما يباعه واسم يعمل كل في فوته فلا ضمان لان هـ ذاشبيه بالأجرة واذا باع أحد الشرير يمين نصيبه وسلم ذلك للمشتري من غير اذن الشرير يمين صار ضمانين والقرار على من تلف تحت يده اه ابن أبي شريف وقوله مهياية أي في العمل بان قال تستعمله المدة الفلانية فان لم يصرح له بالاستعمال واستعمله بغير اذنه ضمنه وان جرت العادة باستعماله تلك المدة (فرع) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا في قرى الريف من ضمان دواب اللبن كالجاموس والبقر ما حكمه وما يجب فيه على الآخذ والمأخوذ منه والجواب عنه بان الظاهر أن يقال فيه ان اللبن مقبوض فيه بالشرا القاسد وذات اللبن

وان لم بشرط ذلك لانه
ثمرتهما فكان على قدرهما
والخسر منتهما فكان علمهما
(فان شرط اختلافه) أي
ما ذكر كان شرطًا لتساوي
الربح والخسر مع تفاضل
المبالغين أو عكسه (فسد
العقد) لمنافاته لوضع الشركة
(فيرجع كل منهما على
الأخر بأجرة عمله في ماله)
أي مال الآخر كالقراض
اذا فسد وقد يقع التفاضل
نعم ان تساوي المالا وتفاوت
عمله لاو شرط الاقل للاكثر
عمله لا يرجع بالزائد ان علم
الفساد وان لا شيء في الفاسد
لانه عمل غير طامع في شيء كما
لو عمل أحدهما فقط في
فاسده (وتنفذ التصرفات)
منهما الاذن (والربح بينهما
في هذا أيضا) على قدر
المبالغين (رجوع الاصل
(وبد الشريك يد أمانة
فيقبل قوله في الرد) لنصيب
الشريك اليه

استغرقه أثر والا فلا فيه نظر (قول المصنف فسد العقد) عبارته مصرحة بالفساد اذا شرط زيادة الاكثر
(قوله كل واحد عمل أحدهما) عبارة شرح الروض وكذا لو اختلف أحدهما باصطال المتصرف لا يرجع بنصف
أجرة عمله الخ (قوله والربح) أي والخسران كما يصرح به عبارة المنهج

لأن نصيبه هو اليه (والخسران والتلف) كالأكيل (فإن ادعاه) أي التلف (بسبب ظاهر) كخرق وجهل (طوبى بينة) بالسبب (ثم) بعد
 أقامتها (يصدق في التلف به) بيمينه كما يأتي ذلك مع بقية أقسام المسئلة آخر باب الوديعة وحاصلها أنه إن عرف دون عومه أو ادعاه بلا سبب أو
 بسبب خفي كسرقة صدق بيمينه وإن عرف هو وعومه صدق باليمين (ولو قال من في يده المال) من الشريكين (هو) وقال الآخر مشتركاً أو
 قالاً (بالعكس) أي قال من بيده المال هو مشترك وقال الآخر هو (صدق صاحب) (٢٩٣) اليد بيمينه لأنهم اتدل على الملك الموافق لدعواه

به في الأولى ونصفه في الثانية
 (ولو قال) ذو اليد (اقتسمنا
 وصار لي صدق المنكر) لأن
 الأصل عدم القسمة وإنما
 قبل قوله في الردع أن الأصل
 عدمه لأن من شأن الأمين
 قبول قوله فيه توسعة عليه
 (ولو اشترى) الشريك
 (وقال) اشتريته للشركة أو
 لنفسه وكذبه الآخر صدق
 المشتري بيمينه لأنه أعرف
 بقصدته نعم لو اشترى شيئاً
 فظهر عيبه وأراد وحسنه
 لم يقبل قوله على البائع أنه
 اشتراه للشركة لأن الظاهر
 أنه اشتراه لنفسه فليس له
 تقرير الصفقة عليه وظاهر
 هذا تعدد الصفقة لو صدقه
 وبوجه أنه أصيل في البعض
 ووكيل في البعض فكانا
 بمنزلة عقدين* (فرع)*
 أفتى المصنف كابن الصلاح
 فيمن غصب نحو نقد أو بر
 وخطه بماله ولم يميز بانه
 أقرار قدر المعصوب ويحل
 له التصرف في الباقي ويأتي
 لذلك تنمة قبيل الاضحية ولو
 باع عبدهما صفقة أو وكل
 أحدهما الآخر فباعه لم
 يشارك أحدهما الآخر
 فيما قبضه فإن قلت ينافي

مقبوضته وولدها بالأجارة القاسدة فإن ما يدفعه لا تحذف الدابة من الدراهم والعاف في مقابلة اللبن والانتفاع
 بالهبة في الوصول إلى اللبن فاللبن مضمون على الاحتذ بمثله والهبة وولدها أمانتان كسائر الأعيان المستأجرة
 فإن تلفت هي أو ولدها بلا تقصير لم يضمنها أو بتقصير ضمن أه ع ش (قوله لأن نصيبه هو اليه) أي لأن نصيب
 الراد إلى شريكه (قوله وحاصلها) أي الأقسام الباقية (قوله إن عرف) أي السبب (وقوله أو ادعاه) أي
 التلف (قوله) أي بالمال جميعه (قوله ونصفه) أي نصف المال عطف على ضمير به بلا إعادة الخافض كما
 جوزه ابن مالك وفاقا للسكوني في عبارة المغني بدل قوله الموافق الخ وقد ادعى صاحبها جميع المال في المسئلة
 الأولى ونصفه في الثانية أه وهي أحسن قول المتن (وصار لي الخ) عبارة المغني وصار ما في يدي الخ وقال الآخر
 لا بل هو مشترك أه قول المتن (صدق المنكر) ولو ادعى كل منهما أنه ملك هذا الرقيق مثلاً بالقسمة وحلفا
 أو نكاحاً جعل مشتركاً كالأول فالخالف نهاية ومعنى قول المتن (صدق المشتري) سواء ادعى أنه صرح بذلك أم
 نواه أه نهاية زاد المغني والغالب أن الأول يقع عند ظهور الخسران والثاني عند ظهور الرجح أه وقوله
 في الرد أي لنصيب الشريك اليه و (قوله فيه) أي الرد (قوله بيمينه) أي قوله وظاهر الخ في المغني والى قوله
 فإن قلت في النهاية الأقوله ويأتي لذلك تنمة قبيل الاضحية (قوله أفتى المصنف الخ) ولو اشترى مالك أرض
 ومالك بذروها لك أنه حرث مع رابع يعمل على أن الغلة بينهم لم يصح ذلك شركة لعدم اختلاط المالين ولا
 اجارة لعدم تقدر المدة والاحرة ولا قراضاً إذ ليس لواحد منهم رأس مال يرجع إليه فيتعين حينئذ أن يكون
 الزرع ملك البذر ولهم عليه أجرة المثل إن حصل من الزرع شيء والأفلاحة لهم معنى ونهاية (قوله) وحل
 له التصرف الخ) أي وأما ما أقرره من جهة الغصب فيجب رده لاربابه ولو تلف فهو في ضمانه ومتى تمكن من
 رده وجب عليه رده خروجه من المعصية أه ع ش (قوله ولو باع الخ) عبارة الأنوار ولو ملك عبداً فباعه صفقة
 أو وكل أحدهما الآخر فباعه فشكل واحد مستقل بقبض حصته من الثمن ولا يشاركه الآخر فيه انتهى أه
 وشيبي (قوله أو وكل أحدهما الخ) قضية الفرق الآتي أن الأمر كذلك لو وكلنا ثانياً فباعه فليراجع (قوله
 ينافي ذلك) أي قوله لم يشاركه الخ (قوله قلت الخ) عبارة رسم عن الروض وشرحه بيجاب بمنع أن الثمن مشترك
 بل كل عاك نصيبه منفرداً ولو سلم فيجيب بان الاتحاد يقتضي للمشاركة فيما يقبض بحله إذا لم يثنأ نفراد
 أحدهما بالاستحقاق لنصيبه فيما اشتركا فيه كافي ذنبك أي المشترك من أرث ودين كتابة بخلاف هذه أي
 صورة الاشتراك بالشراء أه (قوله وترتب الملك) أي وترتب ملك كل من الشريكين بحصته من الثمن
 على عقده ولو عبر هنا وفيما يأتي بترتيب من باب التفعيل لكان أوفق بقوله الآتي دفعة واحدة (قوله فيه)
 أي في نصيبه من المشترك بنحو الشراء (قوله ولأن حقه الخ) أي كل من الشريكين عطف بحسب المغني على
 قوله ويفرق الخ لكن لا يظهر منه ثبوت المطلوب الذي هو إثبات الغرض ودفع التثاني الآن يكون المراد
 منه أن حق كل من الشريكين في المشترك بنحو الشراء يمكن وجوده بدون حق الآخر بأن باع مثلاً أحدهما
 دون الآخر بخلاف حقه في المشترك بنحو الارث فلا يمكن فيه ثبوت حق أحدهما دون الآخر لاختلاف سبب
 ملكهما وعدم إمكان تعدده وهو الموت (قوله لما كان الأصل فيها) استمرارها إذا كان المكتوب مشتركاً بين
 (قوله وإنما يتجه أن باعوا مثلاً معاً الخ) في الروض وشرحه ما نصه ولو باع عبدهما صفقة أو وكل أحدهما

ذلك فلولهم في مشترك بنحو أرث أنه يشاركه فيه لاتحاد الحق قلت لا ينافيه ويفرق بان المشترك بنحو الشراء يأتى فيه تعدد الصفقة يقتضي
 لتعدد العقد وترتب الملك فكان كل من الشريكين فيه كاستقلال ولأن حقه يتوقف وجوده على وجود غيره فاذا قبض قدر حصته أو بعضها
 فاز به بنحو الارث فإنه حق يثبت لاورد دفعة واحدة من غير أن يتصور فيه ترتب ولا توقف فكان جميعه كالحق الذي لا يمكن تبعيضه
 فلم يختص قابض شيء منه به فإن قلت يبطل هذا الفرق الخاقهم دين الكتابة بنحو الارث قلت لا يبطله بل يؤيده لأن كتابة بعض الرقيق لما كان
 الأصل فيها الامتناع كانت كالارث فيما ذكر فالحق دينها في عديم الاستقلال نظر الأصل امتناع التعدد فيه فإن قلت ينافي

ما ذكر في الشراء قولهم
ادعينا في يد ثالث بالشراء
معافا فقل لا أحدهما بنصفها
شاركه الآخر فيه قلت يفرق

بان الثبوت هنا لا ينسب
للشراء الذي ادعياه بطل
للاقرار ومن شأن الأقرار
أن لا يدخله تعدد صفقة ولا
اتحادها فكان بالارث
أشبه فاعطى حكمه ووقع
لشحننا هنا في شرح الروض
ما يعلم بتأمله مع تأمل ما
ذكرته أن ما ذكرته أدق
مدركا وأوفق لكلامهم
فتأمله ولو أخرجنا منه في
مشترك لم يشارك فيما
قبضه مما أجريه وان تعدى
بتسليمه العين للمستأجر
بغير إذن شريك

(كتاب الوكالة)

هي بفتح الواو وكسر هاء الغنة
التفويض والمراعاة والحفظ
وامصلاحتا تفويض شخص
لغيره ما يفعله عنه في حياته
بما يقبل النيابة أي شرعا
إذا التقدر بحيث يثبت بماليس
بعبادة ونحوه فلا دور خلافا
لأن زعمه وأصلها قبل الإجماع
قوله تعالى فابعدوا تحكما من
أهل بيته على الأصح الآتي
أنه وكيل وتوكيله صلى الله
عليه وسلم عرو بن أمية
الضمري في نكاح أم حبيبة
وأبارافع في نكاح ميمونة
وعروة البارقي في شراء شاة
بدينار والحاجة ماسة إليها
ومن ثم ندب قبولها لأنها
قيام بمصلحة الغير

اثنين مثلا (قوله ما ذكر) أي عدم المشاركة (قوله شاركه الآخر فيه) أي شارك أحد المدعين المقر له المدعي
الآخر في النصف المقرب (قوله هنا) أي في المشترك بنحو الشراء (قوله ولو أخرجنا منه في) أي في النهاية (قوله لم
يشارك) ببناء المفعول (قوله مما أجريه) أي من الاجرة كالأوبعضا
(كتاب الوكالة)

(قوله هي بفتح الواو) أي قوله وقوله تعالى في النهاية الا قوله إذا التقدر بماليس بعبادة ونحوه وقوله خلافا
لأن زعمه (قوله والحفظ) عطف لازم على ملزوم اه ع ش عبارة الجبري قوله والحفظ فيه مسامحة فان
الحفظ من فعل الوكيل والوكالة اسم مصدر من التوكيل وهو فعل الموكل اللهم إلا أن يستعمل الحفظ بمعنى
الاستحفاظ أو يقدر في الكلام مضاف أي طالب الحفظ اه وهذا السؤال والجواب ياتيان في قوله والمراعاة
أيضا (قوله واصطلاحا) عبر شرح المنهج أي والمغنى بقوله وشرعا أقول قد فرقوا بين الحقيقة الاصطلاحية
والشرعية بان ما تلقى من كلام الشارع فهو حقيقة شرعية وما كان باصطلاح أهل الفن يسمى اصطلاحية
فان كان هذا المعنى مأخوذا من استعمال الفقهاء أشكل قول المنهج أي والمغنى وشرعا وان كان متلقى من
كلام الشارع أشكل قول الشارح مر وج واصطلاحا ويمكن أن يجاب بما قاله سم في حواشي البهجة
في باب الزكاة من أن الفقهاء قد يطلقون الشرعي مجازا على ما وقع في كلام الفقهاء وان لم يرد بخصوصه عن
الشارع انتهى اه ع ش (قوله تفويض شخص الخ) عبارة الغنى تفويض شخص ماله فعلة مما يقبل
النيابة إلى غيره ليفعله في حياته اه (قوله في حياته) خرج به الإيصاء (قوله إذا التقدر بحيث يثبت بماليس بعبادة
ونحوه) موقعه بعد قوله فلا دور لأنه تعليل لتقرره على قوله أي شرعا (قوله حينئذ) أي حين اذ قيد قول
النيابة بشرعا (قوله فلا دور) الدور المنفي هو أن النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريف الوكالة اه ع ش
(قوله الآتي) أي في باب القسم اه سم (قوله أنه) أي الحكم (قوله وتوكيله الخ) عطف على قوله قوله تعالى
الخ (الضمري) بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم نسبة إلى ضمرة بن بكر اه لب اه ع ش (قوله والحاجة الخ)
يريد القياس فيثبت ذمها بالنكاح والاجماع والسنة والقياس يقتضيها أيضا اه غيره اه ع ش (قوله
ومن ثم ندب قبولها) أي الأصل فيها الندب وقد تحرم ان كان فيها عانة على حرام وتكره ان كان فيها عانة على
مكروه وتجب ان توقف عليها دفع ضرر ورة الموكل كوكيل المضطر غيره في شراء طعام قد عجز عن شرائه وقد
تصور فيها الإباحة أيضا بان لم يكن للموكل حاجة في الوكالة وسأله الوكيل لا لغرض اه ع ش (قوله وإيجابها)

الآخر فباعه فشكل منهما قبض نصيبه من الثمن كما لو انفرد بالبيع فلا يشاركه الآخر فيما قبضه وقد يقال
قياس ما قالوه في المشترك من ارث ودين كتابه ان يشاركه فيه لا اتحادهما في الحق كما هو وجه في المسئلة ويجاب بمنع
ان الثمن مشترك بل كل ذلك نصيبه منفردا ولو سلم فيجاب بان الاتحاد يقتضي للمشارك في قبض محله اذ لم
يتأت انفردا أحدهما بالاستحقاق لنصيبه فيما اشتركا فيه كافي ذينك بخلاف هذه نعم قد تشكك هذه بالمشاركة
بالشراء معا إذا ادعياه وهو في يد ثالث فافترقا أحدهما بنصفه فان الآخر يشارك فيه كما مر في الصلح مع أن
شراء أحدهما يثبت انفراده عن شراء الآخر ويجاب بان المشترك ثم نفس المدعي وهما بدله فالحق ذلك
بذنبك وان تاتي الانفراده انتهى بختم الروض بان لكل قبض نصيبه مع تصور المسئلة باتحاد الصلقة ينافي
قول الشارح وانما يتجه الخ فائتأمل ثم رأيت الشارح أصح هذا المحل

(كتاب الوكالة)

(قوله فلا دور) الظاهر أن الدور المنفي هو أن النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريف الوكالة وحديث
في اندفاعه بقوله أي شرعا الخ فتفاء اذ يقال النيابة شرعا هي الوكالة فان أجيب بان النيابة شرعا أعم من
الوكالة فلا دور كان التعريف غير مانع نعم يمكن أن يجاب بأنه يمكن ان يتصور ما يقبل النيابة شرعا بوجه
أنه ليس بعبادة ونحوه وهذا الوجه لا يتوقف على الوكالة فلا دور فليتأمل (قوله بناء على الأصح الآتي)

واجباها ان لم يرد به حفظ نفسه لتوقف القبول المندوب عليه ولقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفي الخبر والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه وأركانها أربعة موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة (شرط الموكل صفة ٢٩٥) مباشرة ماوكل (بفتح الواو) فيه ملك) لكونه

رشيديا (أو ولاية) لكونه
أبا في نكاح أو مال أو غيره
في مال (فلا يصح توكيل
صبي ولا مجنون) ولا مغمى
عليه في شيء ولا سفيد في نحو
مال لاتهم إذا عجزوا عن
تعاطي ماوكل أو فيه فئاتهم
أولى وخرج بذلك أو ولاية
المتعلق بالصحة وبالمباشرة
الوكيل فانه لا يوكل كإياي
لانه ليس بمالك ولاولى
وصحة توكله عن نفسه
في بعض الصور أو خارج
عن القياس فلا بد نقضا
والقن المأذون له فانه
انما يتصرف بالأذن فقط
(تنبيه) قد مر في البيع
الصيغة لانها أهم لكثرة
تقاصيلها واشتراطها من
الجانبيين و في الروضة
الموكل فيسه لانه المقصود
والبقية وسيلة اليه وهذا
الموكل لانه الاصل في العقد
(ولا) توكيل (المرأة)
لغيرها في النكاح لانها لا
تبشر ولا رد صحة أذنها
وليها بصيغة الوكالة لان
ذلك ليس في الحقيقة وكالة
بل متضمن للأذن (و) لا
توكيل (المحرم) يضم الميم
لحلال (في النكاح) ليعقد
له أو وليته محال احرام
الموكل لانه لا يبشره أما
إذا وكله لغيره فقد عذبه بعد
تعاله أو أطلق فيصح كالأولى

عطف على قبولها ش اه سم (قوله لتوقف القبول المندوب عليه) انما يظهر هذا التوجيه لو تدب
القبول لنفسه لا لمصلحة الموجب اه سم (قوله ولقوله تعالى الخ) عطف على قوله ومن ثم الخ فان المعاونة
والعون ظاهران في القبول دون الايجاب فالأية والخبر انما كوران دليلان لنسب القبول فقط كما هو صريح
المغنى في فكان الأولى تقديم ذلك على قوله واجباها قول المتن (ماوكل فيه) وهو التصرف المأذون فيه اه
مغنى (قوله بفتح الواو) الى التنبيه في النهاية والغنى الاقوله أو غيره في مال وقوله المتعلق بالصحة وبالمباشرة
(قوله لكونه أبا) أي وان علا (في نكاح) انظر الحصر في الاب مع أن غيره ممن أوتىء النكاح كالأخ والعم
كذلك ولذا استثنى غيره ممن ذكر اذ انهم من الطرد كما يأتي وتوقف مباشرة على الاذن لا ينافي اتصافه بصحة
مباشرة بالولاية كما في الاب في غير المجبرة سم ورشيدي أي في مكان المناسب ابدال اللام بالكاف (قوله
أو غيره) عطف على أبا (قوله ولا مغمى عليه) ولا تأم في التصرفات ولا فاسق في نكاح ابنته اه مغنى
(قوله ولا سفيد) أي ولا يحجور عليه بسفينة مائة ومغنى (قوله وبالمباشرة) قد يقال المتعلق بها يغنى عن المتعلق
بالصحة (قوله الوكيل) قد يقال يجوز أن يراد بالولاية التسليط من جهة الشارع فيدخل فيها الوكيل ونحوه
ويدخل في قول المصنف ذلك المتعلق فانه انما يتصرف بعد التملك وقبله هي أمانة في يده اه ع ش (قوله
وصحة توكله الخ) في هذا الجواب نظر لا يخفى لان المقصود ضبطه لا بيان ما كان على القياس هذا ويمكن دفع
النقض عن المصنف بأن مفهوم كلامه هنا مخصوص بماسيئته من أحكام توكيل الوكيل فغاية الأمر
أن ما ذكره هنا مع الاتي من قبيل العام والخاص أو المطلق والمقيد ولا اشكال فيه فتأمل سم على ج
اه ع ش (قوله والقن الخ) عطف على الوكيل (قوله وهنا) أي في المنهاج (قوله لغيرها) الى قول المستن
و يستثنى في النهاية الاقوله ولكن سترج الى وذلك وفي المغنى الاقوله أو أطلق وقوله أي أو هذه الى أو وكل وقوله
على ما قاله الى وذلك (قوله أي أو هذا فإطلق) ظاهر هذا التصور يخرج هذه الخيرة وأطلق وفيه نظر وعبرة
مر هذه الخيرة اه سم قول المتن (ويصح توكيل الولي في حق الطفل) شامل للتوكيل عن نفسه وعن الطفل
خلاف ما توهم اه سم (قوله أو المجنون الخ) أي أو المغمى ونحوهم ولو حذف الطفل لكان أولى ليشمل هؤلاء

أي في باب القسم (قوله واجباها) عطف على قبولها ش (قوله لتوقف القبول المندوب عليه) انما
يظهر هذا التوجيه لو تدب القبول لنفسه لا لمصلحة الموجب (قوله لكونه أبا) أي وان علا في نكاح وانظر
الحصر في الاب مع أن غيره ممن أوتىء النكاح كالأخ والعم كذلك ولذا استثنى غيره ممن ذكر اذ انهم من الطرد
كما يأتي وتوقف مباشرة على الاذن لا ينافي اتصافه بصحة مباشرة بالولاية كما في الاب في غير المجبرة وكما استثناء
من الطرد كما يأتي ولا ينافي ذلك عدم صحة توكيل غير المجبر قبل اذنها (قوله وصحة توكله عن نفسه الخ) في هذا
الجواب نظر لا يخفى لان المقصود ضبطه لا بيان ما كان منه على القياس هذا ويمكن دفع النقض عن المصنف
بأن مفهوم كلامه هنا مخصوص بماسيئته من أحكام توكيل الوكيل فغاية الأمر أن ما ذكره هنا مع الاتي
من قبيل العام والخاص أو المطلق والمقيد ولا اشكال فيه فتأمل (قوله فانه انما يتصرف بالأذن فقط) قد
يقال مجرد هذا لا يكفي في دفع الاراد لانه اذا أذن له في التوكيل صح توكله مع انتفاء هذا الشرط عنه بدفع
هذا بأن الموكل انما هو السيد بواسطة هذا بعيد كما لا يخفى نعم يمكن دفعه بان يراد بالولاية ما يشمل مثل تسليط
القن المأذون على المأذون فيه ومثل هذا الجواب يمكن في حق الوكيل أيضا فليتأمل ثم رأيت الشارع أشار
الى امكان حل الولاية هنا على ما يشمل مثل ما ذكر بقوله إلا أن بناء على شمول الولاية للوكالة فليتأمل (قوله
كالوكالة يشترى له هذه الخيرة بعد تخلها) اعتمده مر (قوله أي أو هذه وأطلق) اعتمده مر وظاهر هذا
التصور يخرج هذه الخيرة وأطلق وفيه نظر وعبرة مر هذه الخيرة (قوله في المتن ويصح توكيل الولي في
حق الطفل) شامل للتوكيل عن نفسه وعن الطفل خلافا لما توهم (قوله أو المجنون أو السفيد) هذا

وكما يشترى له هذه الخيرة بعد تخلها أي أو هذه وأطلق أخذنا مما قبلها أو وكل حلال غير ما يوكل حلالا في التزويج (ويصح توكيل الولي في
حق الطفل) أو المجنون أو السفيد كاصل

في تزويج أو مال ووصي أو
قيم في مال ان يحجز عنه أولم
تلق به مباشرة لكن ربح
جميع متأخرون انه لا فرق
كما اقتضاه اطلاقهما هنا
عن نفسه وكذا عن المولى
على ما قاله الماوردي ونظر
فيه في الروضة ووضعه السبكي
وذلك لولا يتبعه عامه نعم لا
يوكل إلا أميناً كما يأتي ويصح
فوكيل سفيه أو مغلس أو
عن في تصرف استبدده لا
غيره إلا بأذن ولي أو غيرهم أو
سيد (ويستثنى) من عكس
الضابط السابق وهو ان كل
من لا تصح منه المباشرة لا
يصح منه التوكيل (توكيل
الاعمى في البيع والشراء)
وغيرهما مما يتوقف على
الرؤية (فيصح) وان لم يقدروا
على مباشرة للضرورة
ونازع الزركشي في استثنائه
بانه يصح بيعه في الجملة وهو
السلم وشراؤه لنفسه اذ
الشرط صحة المباشرة في الجملة
ومن ثم لو ورث بصير عينا
لم يرها صح توكيله في بيعها
مع عدم صحته منه وذلك رده
بان الكلام في بيع الاعيان
وهو لا يصح منه مطلقا وفي
الشراء الحقيقي في شراؤه
لنفسه ليس كذلك بل هو
عقد عتاقه فصح الاستثناء
ومسئله البصير المذكورة
ملحقة بمسئله الاعمى لكن
يأتي في الوكيل عن المصنف
ما يؤيد ما ذكره الزركشي
وبه يسقط أكثر المستثنيات
الآتية ويضم للاعمى في
الاستثناء من العكس المحرم

اه معنى (قوله في تزويج الخ) متعلق بتوكيل الولي الاصيل (قوله في تزويج أرمال) أي مطلقا مر اه سم
(قوله ان يحجز عنه الخ) في اعتبار هذا في التوكيل عن المولى نظرا ثم ينبغي تخصيص هذا الشرط بالوصي والقيم
لما قرره في باب النكاح مما نهى عنه هناك سم على حج وعبارته ثم قوله وبه فارق كون الوكيل لا يوكل الخ
هذا صريح بان الولي ولو غير مجبر ومنه القاضي يوكل وان لاقت به المباشرة ولم يحجز عنها وهو ظاهر كلامهم اه
فالخاصل أن التوكيل من الأب والجد أي والقاضي يصح مطلقا ومن الوصي والقيم ان يحجز أولم تاق به المباشرة
ومثلها الوكيل اه ع ش (قوله انه لا فرق) أي فيجوز توكيل الوصي والقيم كالاصل مطلقا يحجز أو لا لاقت
بهما المباشرة أم لا (قوله هنا) وقضية كلام الشيخين في الوصايا أنه أي الوصي لا يوكل ولا يصح توكيله أي في
يتولى مثله فعله يمكن جعل ما هنا على ذلك لكن الظاهر كما قال شيخنا الاطلاق اه معنى أي خلافا للنهاية (قوله
وكذا عن المولى) وكذا عنهما معا فائدة كونه وكيلان عن الطفل أنه لو بلغ رشيد لم ينزل الوكيل بخلاف ما لو
كان وكيلان عن الولي نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر عنهما معا أي أما إذا أطلق فينبغي أن يكون وكيلان
الولي سم على حج وفي الزيادة أنه يكون وكيلان عن المولى عليه والاقترب ما قاله سم وقوله مر عن الطفل أي ولو
مع الولي كما في حواشي شرح الروض وقوله مر عن الولي أي وحده اه (قوله وذلك) راجع لقول المصنف
ويصح الخ (قوله توكيل سفيه الخ) المصدر مضاف الى فاعله لان الكلام في شروط الموكل وأما كون
السفيه يصح منه أن يتوكل فسيأتي في شروط الوكيل بما فيه وبه يعلم ما في حاشية الشيخ اه رشيدى (قوله
يستبد) أي يستقل اه ع ش (قوله الاباذن ولي الخ) وسيأتي أنه يصح توكيل العبد في القبول بغير إذن
سيده والسفيه بغير إذن وليه فالتقييد بالاذن هنا انما هو ليكون حكمهما مستفادا من الضابط أمان حيث
الصحة مطلقا لا فرق اه ع ش ومرآة نقاع الرشيدى ما فيه (قوله من عكس الضابط) أي من مفهومه
وهو الى قوله واعترض في النهاية الاقوله وان يحجز الى والتوكيل في الاقرار (قوله وهو) أي العكس ش اه
سم (قوله مما يتوقف على الرؤية) كالأجارة والاختصاص بالشفعة نهاية ومعنى (قوله ونازع الزركشي الخ)
صححه الغنى (قوله لنفسه) الاولى اسقاط اللام (قوله اذ الشرط الخ) الاولى فالشرط الخ (قوله ومن ثم) أي
من أجل أن الشرط صحة المباشرة في الجملة (قوله رده) أي نزاع الزركشي (قوله بان الكلام الخ) فيه نظر بل
الكلام في أعم من البيع ومن بيع الاعيان الآن يريد بالكلام ما ذكره في الاعى لكن هذا لا يناسبه قوله
وغيرهما مما يتوقف على الرؤية سم على حج اه ع ش (قوله وفي الشراء الحقيقي) عطف على قوله في
بيع الاعيان (قوله منه) أي الاعى وكذا ضهير شراؤه (قوله ومسئله البصير) عطف على الكلام الخ (قوله
ملحقة الخ) أي فهي مستثناة أيضا اه ع ش (قوله لكن يأتي الخ) الا في هو قوله أشار المصنف في مسئلة
طلاق الكافر للمسئلة فإنه يصح طلاقه في الجملة الخ اه ع ش (قوله في الوكيل) أي في شروطه (قوله
ما ذكره الزركشي) أي من أنه لا استثناء لان توكيل الاعى فيه ذكر داخل في طرد الضابط ومنطوقه (قوله
وبه يسقط الخ) أي بما ذكره الزركشي (قوله الآتية) أي آنفا (قوله ويضم) الى قوله ويستثنى في المعنى

مفهوم بالموافقة من قوله في حق الطفل بجامع الولاية على كل كما شمله قوله السابق أو ولاية فترك التصريح
به هنا في التفريع اختصارا واثرا للطفل لانه أضعف والولاية عليه أقوى (قوله في تزويج أرمال) أي
مطلقا انتهى مر (قوله ان يحجز عنه الخ) في اعتبار هذا في التوكيل عن المولى نظرا ثم ينبغي تخصيص هذا
الشرط بالوصي والقيم لما قرره في باب النكاح مما نهى عنه هناك (قوله وكذا عن المولى) وكذا عنهما
معا فائدة كونه وكيلان عن الطفل أنه لو بلغ رشيد لم ينزل الوكيل بخلاف ما لو كان وكيلان عن الولي شرح
مر ولولم يقصد الولي نفسه ولا مولى له فالي أيهما ينصرف ينبغي الى الولي (قوله وهو أن كل الخ) الضمير
راجع للعكس ش (قوله وللترد بان الكلام في بيع الاعيان الخ) فيه نظر بل الكلام في أعم من
البيع ومن بيع الاعيان الآن يريد بالكلام ما ذكره في الاعى لكن هذا لا يناسب قوله وغيرهما مما
يتوقف على الرؤية ثم قد يقال لاحاجة في مسئلة البصير المذكورة الى إلحاق المذكور لان توقف صحة تصرف

(قوله في الصور الثلاثة الخ) هي قوله أما إذا وكله ليعقد عنه الخ اه عتي (قوله وتوكيل المشتري الخ) أي وعكسه عبارة المغني وتوكيل المشتري باذن البائع من يقبض الثمن منه مع أنه يمنع قبضه من نفسه اه (قوله والمستحق الخ) و (قوله والوكيل الخ) و (قوله ومالك الخ) عطف على قوله انشترى الخ (قوله منه عنه) أي من البائع عن جهة المشتري ولا جله (قوله في نحو قود الخ) عبارة المغني لقطع طرف أو لحد قذف اه (قوله والوكيل في التوكيل) عبارة المغني ومالو وكنت امرأه رجلا باذن الولي لا عن ابل عنه أو مطلقا في نكاح موليته فيصح فان كانت الموكلة هي المولى فكذلك في أحد وجهي - يزوجها من الصباغ والتولي اه (قوله ويستثنى) الى قوله ويرجى في المغني الا قوله وان عجز الى وتوكيل مسلم وقوله ومثله الى والتوكيل (قوله من طرده الخ) ان قبيل لا حاجة للاستثناء لان الشرط لا يلزم من وجوده الوجود فلا يلزم من أن شرط الموكل صحة مباشرة ما وكل فيه أنه أن كل من صحته مباشرة مع توكيله حتى يحتاج لاستثناء المذكورات قلت ذكر شرط الموكل في مقام ضابطه وبيان من يصح توكيله ومن لا يصح يقتضي أن المذكور هو جله ما يشترط فيه وأنه مضبوط بمن وجد فيه ذلك وذلك بوجوب الاحتياج للاستثناء وكذا ما يأتي في الوكيل وأيضا فالقاعدة الاصولية أن ال محمولة على العموم حيث لا عهد وأن المضاف لمعرفة للعموم أي حيث لا عهد ولا عهد هنا قوله شرط الموكل صحة مباشرة الخ للعموم أي كل شرط لكل موكل فيحتاج للاستثناء سم وسيد عمرا (قوله وهو) أي الطرد اه سم (قوله ولي غير مجبر) بالتوصيف نائب فاعل يستثنى (قوله منه عنه) أي أدنته موليته في النكاح ونهته عن التوكيل اه معنى (قوله وظافر الخ) وقوله والتوكيل في الاقرار وقوله وتوكيل وكيل وقوله وسفيه وقوله والتوكيل في تعيين الخ وقوله وتوكيل مسلم الخ عطف على قوله ولي الخ (قوله كما اقتضاه اطلاقهم) عبارة النهاية والمغني كما صرح به جمع ويحتمل جوازه عند عجز اه أقول وهو متجه والله أعلم ثم رأيت ابن عبد الحق في حاشية المحلى قال وهو متجه انتهى اه سيد عمر (قوله بناء على شمول الولاية للوكالة) أي والا فلا حاجة الى استثناءه وتقدم له في شرح فلا يصح توكيل صبي الخ أنه ليس بمالك ولا ولي اه سيد عمر (قوله شمول الولاية للوكالة) أي بان يراد بالولاية في المتي التسليط من جهة الشارع (قوله وسفيه الخ) عطف على وكيل (قوله والتوكيل في تعيين الخ) والتوكيل في رد المغيصوب والمسروق مع قدرته على الرد بنفسه لا يجوز كما قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام اه معنى (قوله ويرجى

الوارث على رقبته لا ينفي انصافه بصحة مباشرة التصرف تامل (قوله ويستثنى من طرده وهو) أي الطرد (ان كل الخ) ان قبيل لا حاجة للاستثناء لان الشرط لا يلزم من وجوده الوجود فلا يلزم من أن شرط الموكل صحة مباشرة ما وكل فيه ان كل من صحته مباشرة مع توكيله حتى يحتاج لاستثناء المذكورات قلت ذكر شرط الموكل في مقام ضابطه وبيان من يصح توكيله ومن لا يصح يقتضي أن المذكور هو جله ما يشترط فيه وأنه مضبوط بمن وجد فيه ذلك وذلك بوجوب الاحتياج الى الاستثناء وكذا ما يأتي في الوكيل وأيضا فالقاعدة الاصولية أن ال محمولة على العموم حيث لا عهد وان المضاف لمعرفة للعموم أي حيث لا عهد ولا عهد هنا فقوله شرط الموكل صحة مباشرة الخ للعموم أي كل شرط لكل موكل فيحتاج للاستثناء وقد يستدل أيضا على أن المراد بالضبط بقول المصنف ويستثنى الخ اذ لو أراد مجرد بيان هذا الشرط لم يحتج لذلك ويرد بان هذا الاستثناء من العكس وهو محتاج اليه على تقدير ارادة مجرد بيان هذا الشرط اذ الشرط يلزم من عدمه الغدم فلا يدل على ارادة الضبط فليتأمل (قوله والتوكيل في الاقرار) هل يصدق هناك أو ولاية (قوله ويرجى في توكيل المرتد لغيره في تصرف مالي الوقف) خالفهم ما في الروض فيجزم بالبطلان مر وأما توكيل المرتد في التصرف عن غيره فهو صحيح عنده وعندهما كغيرهما وسبب أي وعبرة الروض وتوكيل المرتد كتصرفه قال في شرحه فلا يصح ثم قال في الروض ولو وكله أي المرتد أحد صح تصرفه اه قال في شرحه وفهم منه بالاولى ما صرح به أصله من أنه لو ارتد الوكيل لم يؤثر في التوكيل اه وقال فيما تقدم وأفهم كلام المصنف ما اقتضاه كلام أصله من أنه لو ارتد الموكل لم يؤثر في التوكيل بل يوقف كما كنه بان يوقف

في الصور الثلاث السابقة وتوكيل المشتري البائع في ان يوكل من يقبض المبيع منه عنه مع استحالة مباشرة القبض من نفسه والمستحق في نحو قود الطرف مع أنه لا يباشره والوكيل في التوكيل ومالك أمثلة لها في تزويجها ويستثنى من طرده وهو ان كل من صحته مباشرة بملك أو ولاية صح توكيله ولي غير مجبر نهته عنه فلا يوكل وظافر بحقه فلا يوكل في نحو كسر باب وأخذه وان عجز كما اقتضاه اطلاقهم وبوجه بان هذا على خلاف الأصل فلم يتوسع فيه والتوكيل في الاقرار وتوكيل وكيل قادر بناء على شمول الولاية للوكالة وسفيه أذن له في النكاح ومثله العبد في ذلك قال ابن الرفعة والتوكيل في تعيين أو تبين مهسمة واختيار أربع الا أن يعينه له عين امرأة وتوكيل مسلم كافرا في استغناء قود من مسلم أو نكاح مسلمة ويرجى في توكيل المرتد لغيره في تصرف مالي الوقف واعترضا وفي الروضة يجوز توكيل مستحق أي مادام في البلد

ان لم يملكها لا تحصاره ولا إطلاقا كما يعلم مما يأتي في بابها في قبض زكاته وقيد الزكشي نقلا عن الفقهاء بما اذا كان الوكيل ممن لا يستحقها وفيه نظر لما يأتي انه يجوز التوكيل في تلك المباحات مع ان الوكيل ان يملكها لنفسه فاذا صرفها عنها للموكل ملكه فكذلك هنا عاك الموكل غير المحصور بقبض وكيله ان نوى الدافع (٢٩٨) والوكيل الموكل أو نواه الوكيل ولم ينو الدافع شيئا فان قصد نفسه وهو مستحق والدافع موكله

فان الذي يظهر انه لا يملكه واحد منهما أما الوكيل فلان المالك قصد غيره والعبرة بقصد لا بقصد الآخر وأما الموكل فلان عزل وكيله بقصد الانحلال نفسه وان قصد الدافع ولم يقصد الوكيل شيئا ملكه أو قصد موكله لم يملكه واحد منهما هنا فيما يظهر أيضا لان الوكيل يقصد الموكل صرف القبض عن نفسه فلم تؤثر نية الدافع وانما يعتبر قصد حيث لم يصرفه الاخذ عن نفسه كما هو ظاهر ولان الموكل صرف المالك الدافع عنه بقصد الوكيل فلم يقع للموكل ولو عارض لفظ أحدهما أو تعينه قصد الآخر تأتي في الملك فظاهر ما تقر في معارضة القصد (وشرط الوكيل) تعيينه الا في نحو من جعنى فله كذا أى لان عامل الجعالة هنا وكيل يجعل أو لا يجعل عهدة فيه كالعق كباقي فيبطل وكانت أحد كائنات وقع غير المعين تبعا للمعين كوكالتك في بيع كذا مثلا وكل مسلم صح على ما بحثه شيخنا في شرح المنهج وقال ان عليه العمل اه وفيه نظر ولا يشهد له ما يأتي في الموكل فيه للفرق الظاهر

(الح) خالفه ما في الروض فخرم بالبطان وأما توكل المرتد في التصرف عن غيره فهو صحيح عنده وعندهما كغيرهما وسيأتي اه سم عبارة النهاية وذكري في توكل المرتد لغيره في تصرف مالي الوقف وخزم ابن المقرى ببطانته واستوجهه الشيخ رحمه الله في فتاويه اه قال ع ش قوله مر واستوجهه أى البطان معتد ويؤيده أن ما يقبل الوقف هو الذي يصح تعليقه وذلك منتف في الوكالة اه (قوله الوقف) مفعول رجح أى رجحاً موقوفة توكل المرتد كوقوفة ملكه اه كردى (قوله ان لم يملكها) أى الزكاة (قوله لا تحصاره) أى المستحق لتعليل لملكها ش اه سم (قوله والا) أى وان ملكها لا تحصاره (قوله فطلقا) أى فيجوز توكله دامت في البلد أولاً (قوله في قبض زكاته) متعلق بتوكيل مستحق (قوله وقيد) أى الجواز (قوله فاذا صرف عنها) أى صرف التملك عن نفسه (قوله وان قصد) أى قصد الوكيل (ولم يقصد الوكيل شيئا) أى أو قصد نفسه كما هو واضح ولعله تركه لوضوحه اه سيد عمر (قوله أو قصد) أى الوكيل (قوله لم يملكها) سكت عـ لو قصد الدافع الموكل ولم يقصد الوكيل شيئا ولم يقصد واحد منهما أخذ أو الوجه في الثانية ملك الوكيل وفي الأولى ملك الموكل سم وسيد عمر (قوله لم يملكها واحد منهما) محل تأمل لان العبرة في أداء الدين بقصد الدافع المؤدى وان قصد الدائن أخذ على سبيل التبرع مع أن حقوق الأديين مبنية على المضايقة اه سيد عمر ولا دفعه بأنه فرق بين صرف الاتخذ عن نفسه بالوكالة وبين صرفه عن الجهة التي قصد الدافع (قوله ولان الموكل الح) الأولى اسقاط اللام (قوله صرف المالك الدفع) فعل ففاعل فمفعول (عنه) أى الموكل (بقصد) أى المالك (قوله لفظ أحدهما) أى الدافع والوكيل وبقي مالو وجد لفظ أو تعين فقط من أحدهما ولم يوجد من الآخر شئ من الثلاثة ولعل الملك فيه نظير ما تقر في وجود قصد من أحدهما دون الآخر فراجع (قوله أو تعينه) لعل المراد التعيين بغير اللفظ كالإشارة اه سيد عمر (قوله تعينه) الى قوله وفيه نظري في المغنى والنهاية الا قوله أى لان الى فيبطل (قوله أو لا فيما الح) أو بمعنى الوار (قوله كباقي) أى في شرح ويشترط من الوكيل لفظ الح (قوله صح على ما بحثه شيخنا) اعتمد مر اه سم وكذا اعتمد المغنى والنهاية (قوله فيبطل الح) عبارة المغنى فلو قال لاثنين وكلت أحدهما في بيع دارى مثلاً أو قال أذن لستك من أراد أن يبيع دارى أن يبيعها لم يصح اه (قوله أن عليه العمل) عبارة النهاية والمغنى وشرح المنهج وعليه الح (قوله للفرق الظاهر الح) قد يقال لا أثر لهذا الفرق مع كون الغرض الاعظم الاتيان بالمأذون فيه سم ونهاية (قوله وصحة مباشرة الح) عطف على قوله تعينه قول المتن (صحة مباشرة التصرف لنفسه) يدخل فيه السكران المتعدي بسكره ولا مانع اه سم عبارة المغنى ويصح توكل السكران بمحرم كسائر تصرفاته بخلاف السكران بمباح كدواء فانه كالمجنون اه (قوله واستثنى) الى المتن في النهاية (قوله منع توكل فاسق الح) ظاهره وان وكله في بيع معين من أموال المحجور بضمن معين ولو قيل بصحة توكل الفاسق في ذلك حيث لم يسلم المال لم يبعد ثم رأيت في ج فيما يأتي قبيل قول استمراره لكن خزم ابن الرفعة في المطلب بان ارتداده عزل وليس بظاهر اه (قوله لا تحصاره) لتعليل لملكها ش (قوله ان نوى الدافع والوكيل الح) سكت عـ لو قصد الدافع الموكل ولم يقصد الوكيل شيئا ولم يقصد واحد منهما أحد أو الوجه في الثانية ملك الوكيل وفي الأولى ملك الموكل (قوله وان قصد) أى قصد الوكيل لا الموكل واللام يصح قوله أو قصد موكله لم يملكه واحد منهما فاقامله (قوله صح على ما بحثه شيخنا الح) اعتمد مر (قوله للفرق الظاهر فانه يحتاج الح) قد يقال لا أثر لهذا الفرق مع كون الغرض الاعظم الاتيان بالمأذون فيه (قوله في المتن صحة مباشرة التصرف لنفسه) يدخل فيه السكران المتعدي بسكره

المصنف

فانه يحتاج للعاقلة لانه الاصل ما لا يحتاج للمعقود عليه كما صرحوا به في الوصية حيث اغتفر والابهام في الوصية به

دون الوصية له وفرقوا بما ذكرته و (صحة مباشرة التصرف) الذي وكل فيه (لنفسه) لانه اذا عجز عنه لنفسه كيف يستطيعه لغيره واستثنى من طرده وهو ان كل من صحت مباشرة لنفسه صح توكله عن غيره منع توكل فاسق عن الولى

في بيع مال مجبوره ومنع
توكل المرأة عن غير زوجها

بغير اذنه على ما قاله الماوردي
قبيل وكاله أراد الحرة أما
الامة اذا اذن سيد هافلا
اتراض للزوج كالاجارة
وأولى وقال الاذرعى الوجه
ما اقتضاء كلام الرويانى من
الصحة ان لم يفوت على الزوج
حقا اه والذى يتجه الصحة
مطلقا وان كان للزوج
منعها بما يفوت حقه لان
هذا امر خارج ويغرق بين
هذا والاجارة بانها حق لازم
تتعلق بالعين فعارض حق
الزوج وهو أولى فابطله ولا
كذلك الو كاله ومنع توكل
كافر عن مسلم في استيقاع
قود مسلم وهذه مردودة بان
الوكيل لا يستوفيه لنفسه
وبان المصنف انما على صحة
مباشرة شرط الصحة توكله
ولا يلزم من وجود الشرط
وجود المشرط وانما يلزم
من عدمه عدمه والاؤل
صحح والثانى ليس في محله
لان الشرط وهو صحة المباشرة
لم يوجد هنا أصلا (لا) توكل
(صبي ومجنون) ومنع
عليه فلا يصح لغيره
مباشرة ثم لانفسهم نعم
يصح توكل صبي في نحو
تفرقة زكاة وذبح أضحية وما
يأتى (وكذا المرأة) أو
الخنثى (والمحرم) فلا يصح
توكلهما (في النكاح)
ايجابا وقبولا لسلب عبارتهما
فيها والمرأة أو الخنثى في
رجعة واختيار لنكاح أو
فراق وان عينت لهما المرأة ولو بان الخنثى ذكر ابعد تصرفه ذلك بان صحته (لكن الصحيح اعتقاد قول صبي) ولو قننا

المصنف واحكام العقد تتعلق بالوكيل الخ ما يؤخذ منه ذلك اه عش (قوله في بيع مال مجبوره) وقد يقال
لا يصح مباشرة الفاسق ذلك لعدم مجبوره فلا حاجة الى الاستثناء (قوله ومنع توكل المرأة الخ) كقوله
ومع توكل كافر الخ عطف على قوله منع توكل فاسق الخ (قوله كالاجارة) أى قياسا عليها (قوله والذى
يتجه الصحة مطلقا) اعتمده مر اه سم (قوله مطلقا) أى فوت أولا حيث كانت حرة أو أمة فيما تستقل
به أو غيره وأذن لها السيد كما مر في توكل القن اه عش (قوله لان هذا) أى المنع (قوله والاجارة)
أى حيث قيل فيها بالبطلان اذا فوت حق الزوج اه عش (قوله وهو أولى) أى حق الزوج أولى من
حق الاجارة فلذا أبطل حق الزوج حق الاجارة وقال الكردى أى حق الاجارة أولى من حق الزوج فلذا
أبطله اه (قوله وهذه) أى مسألة منع توكل كافر عن مسلم الخ (مردودة) أى من حيث الاستثناء وأما
الحكم أى المنع المذكور فسلم (قوله بان الوكيل) أى في هذه الصورة (لا يستوفيه الخ) أى فلم يشمله
هذا الشرط فلا حاجة لاستثنائه اه سم (قوله ولا يلزم من وجود الشرط الخ) رد على هذا وراعي ما يأتى
ما لم مما قدمته اه سم أى عند قول الشارح ويستثنى من طرده الخ (قوله والأول الخ) هو قوله بان
الوكيل الخ (والثاني) هو قوله وبان المصنف الخ اه عش (قوله ليس في محله الخ) قد يجاب بان
الثانى المذكور على التزل ويؤيد ذلك أنه صرح في الاول بان الوكيل لا يستوفيه لنفسه فقد صرح بان
الشرط لم يوجد هنا أصلا سم وسيد عمر (قوله لا توكل صبي) كان الاولى التفريع كما أشار اليه المغنى
بقوله فلا يصح توكل مغنى عليه ولا صبي الخ (قوله لا توكل صبي الخ) ظاهره بطلان توكله ولو على وجه أن
يأتى بالتصرف بعد بلوغه وهو الظاهر وفي الروضة ما يفهمه ويقارن توكل المحرم ليعقد بعد تحله بوجود
أهلية المحرم غاية الأمر أنه قام به الا أن مانع فاندفع ما قاله بعض الفضلاء من جواز توكل الصبي ليا يأتى
بالتصرف بعد بلوغه أخذ من مسألة المحرم وكذا يقال في توكل السفينة ليا يأتى بالتصرف بعد رشده وقد قال فيه
البعض المذكور ما قاله في الصبي فليتنامل اه سم عبارة عش (فرع) قال الخطيب الشرع يبيح يجوز توكل
الصبي والسفينة ليتصرف بعد بلوغ الصبي ورشد السفينة كتوكل المحرم ليعقد بعد تحله وفيه نظر والوجه
وفاقا لم عدم الصحة لان المحرم فيه الأهلية الا أنه عرض له مانع بخلافهما فانه لأهليتهما وفي الروضة
ما يفهم منه عدم الصحة سم على منسج ومثله على ج اه (قوله ومنع عليه) الى المتن في النهاية والمغنى
(قوله ومنع عليه) أى ونائم ومعتوه نهاية وسقى قال عش قوله ومعتوه من عطف الخاص على العام لان
العتوه نوع من الجنون اه (قوله نعم يصح توكل صبي الخ) عبارة المغنى ومحل عدم صحة توكل الصبي فيما
لا تصح منه مباشرة فحوز توكل الصبي المميز في تطوع وفي ذبح أضحية وتفرقة زكاة اه (قوله وما
يأتى) أى في قول المتن لكن الصحيح الخ (قوله أو الخنثى) الى قول المتن والاصح في النهاية وكذا في المغنى الا قوله
وللمميز الخ قول المتن (والمحرم في النكاح) أى ليعتد في احرامه اه سم (قوله والمرأة الخ) عطف على
مدخول كذا (قوله وان عينت الخ) ببناء المفعول غاية لقوله أو اختيار الخ (قوله ولو قننا) يغنى عنه قوله الا في

ولا مانع (قوله والذى يتجه الصحة مطلقا الخ) اعتمده مر (قوله مردودة بان الوكيل) أى في هذه الصورة
وقوله لا يستوفيه لنفسه أى فلم يشمله هذا الشرط فلا حاجة لاستثنائه (قوله ولا يلزم من وجود الشرط الخ)
رد على هذا وراعي ما يأتى ما لم مما قدمته (قوله والثاني ليس في محله الخ) قد يجاب بان الثانى المذكور على
التزل ويؤيد ذلك أنه صرح في الاول بان الوكيل لا يستوفيه لنفسه فقد صرح بان هذا الشرط لم يوجد هنا
أصلا (قوله لا توكل صبي) ظاهره بطلان توكله ولو على وجه أن يأتى بالتصرف بعد بلوغه وهو الظاهر وفي
الروضة ما يفهمه ويقارن توكل المحرم ليعقد بعد تحله بوجود أهلية المحرم غاية الأمر أنه قام به الا أن مانع
فاندفع ما قاله بعض الفضلاء من جواز توكل الصبي ليا يأتى بالتصرف بعد بلوغه أخذ من مسألة المحرم وكذا
يقال في توكل السفينة ليا يأتى بالتصرف بعد رشده وقد قال فيه البعض المذكور ما قاله في الصبي فليتنامل (قوله
في المتن والمحرم في النكاح) أى ليعتد في احرامه (قوله وان عينت لهما المرأة) قال في شرح الروض قاصر

فراق وان عينت لهما المرأة ولو بان الخنثى ذكر ابعد تصرفه ذلك بان صحته (لكن الصحيح اعتقاد قول صبي) ولو قننا

مسيرالم يجرب عليه كذب
وكذا فاسق وكافر كذلك
بلى قال في شرح مسلم لأعلم
فيه ما خلافا (في الاذن في
دخول دار وايصال هدية)
ولو أمة قالت له سيدي
أهداني اليك على ما اقتضاه
اطلاقهم وان استشكله
السمكي بجوز وطوها
وطاب صاحب ولية لتسامح
السلف في مثل ذلك وغير
المأمون بان حرب عليه
كذب ولو مرة في ما يظهر
لا يعتمد قطعا وما حفته
قرينة يعتمد قطعا وهو في
الحقيقة عمل بالعلم لا بخبره
ويؤخذ منه انه لا فرق هنا
بين الكاذب وغيره للمميز
ونحوه توكيل غيره في ذلك
بشرطه الا في (والاصح
صححة توكيل عبد) مصدر
مضاف للمفعول ولو حذف
الياء لكان مضافا للفاعل
وهو أوضح (في قبول نكاح)
ولو بلا اذن سيدا فلا ضرر
عليه مطلقا وأشار بـ لكن
الى استثناء هذين أيضا من
عكس الضابط وهو من لا
يصح مباشرته لنفسه لا يصح
توكله ويستثنى أيضا صححة
توكل سفيه في قبول نكاح
بغير اذن وليه وتوكل كافر
عن مسلم في شرع مسلم أو
طلاق مسلمة وهذه مردودة
اذلوا أسلمت زوجته فطاق
ثم أسلمت في العدة بان نفوذ
طلاقه وتوكل المرأة في
طلاق غيرها والمراد في
التصرف لغيره مع امتناعه لنفسه وانما يصح ذلك ان لم يشترط في بطلان تصرفه لنفسه جرح الحاكم عليه

ولو أمة (قوله ميراث) حال من صبي ولو جرحه بالوصفة لكان أولى عبارة النهاية اذا كان ميراثا اه (قوله لم يجرب
عليه كذب) أي ولم تقم قرينة على كذبه انتهى شيخنا الزيادي اه ع ش (قوله وكافر) أي ولو بالعلم
اه ع ش (قوله كذلك) أي لم يجرب عليهما كذب اه ع ش (قوله فيهما) أي العاسق والكافر أي
في اعتماد قولهما اه رشدي (قوله فيجوز وطوها) أي بعد الاستبراء أي ولو رجعت وكذبت نفسها
لائها ما في حق غيرها وخرج بكذبت نفسها ما لو كذبها السيد فيصدق في ذلك بيمينه وعليه فيكون وطء
المهدي اليه وطء شبهة ولا يجب عليه المهر لان السيد بدعوا ذلك يدعي زناها ولا الحد أيضا للشبهة وينبغي أنه
لا حد عليها أيضا لزمعها أن السيد أهداها له وان الولد حر لظنه أنها ملكه وتلزم قيمته لتغويته وقيمتها على
السيد بقرينة وأما لو وافقها السيد على وطء شبهة فوجب المهر اه ع ش (قوله وطاب صاحب ولية) عطف على
الاذن أي وفي اخباره بطلب صاحب ولية (قوله لتسامح السلف الخ) وليس في معنى من ذكر البيعة والقرد
ونحوهما اذا حصل منهم الاذن ولم يجرب عليهم الكذب لانهم ليسوا من أهل الاذن أصلا بخلاف الصبي فانه
أهل في الجملة اه ع ش (قوله لا يعتمد قطعا) ظاهره وان مضى عليه سنة فاكتر ولم يجرب عليه فيها كذب
ولو قيل بجواز اعتماد قوله حيث لم يبعد بل وان لم تنقض المدة المذكورة ويكون المدار على أن يغلب على
الظن صدقه اه ع ش (قوله وما حفته قرينة) أي مفيدة للعلم اه مغنى (قوله بالعلم) وعلى هذا فينبغي
أن البيعة ونحوها مع القرينة كاصبي لان التعويل ليس على خبرها بل على القرينة وبقي ما لو جهل حال
الصبي والاقر بفيه أنه لا يعتمد قوله الا بقرينة تدل على صدقه لان الاصل عدم قبول خبره اه ع ش أقول قضية
قول الشارح كانه نهاية لم يجرب عليه الخ اعتماد قول الصبي المجهول الحال بلا قرينة فايراجع (قوله بشرطه
الآتي) وهو العجز أو كونه لم تاق به مباشرة اه ع ش (قوله مصدر مضاف) الى قوله ويجوز توكل العبد
في النهاية (قوله وهو أوضح) أي لان الكلام في الوكيل اه سم (قوله ولو بلا اذن) الى المتن في المغنى
الاقوله وانما يصح الى والرجل وقوله والموسر الى وأشار (قوله وأشار الخ) وجه الاشارة أن الكلام في شروط
الوكيل (قوله هذين) أي توكل الصبي في نحو الاذن في النحول وتوكل العبد في قبول النكاح قال السيد
في كون مسألة العبد من المستثنى تأمل لانه تصح مباشرة لقبول النكاح لنفسه ثم يصح الاستثناء بالنسبة
لحالة عدم اذن سيده اه (قوله أيضا) أي كاستثناء توكل الاعمي عن عكس ضابط الموكل (قوله وهو) أي
العكس (قوله في قبول نكاح) أي بخلافه في نحو بيع فلا يصح ولو باذن وليه كما هو ظاهر مستفاد من شرح
الروض وان أوهم كلام الروض خلافه قاله سم ثم سرد عن الروض وشرحه مثل عبارة الشارح والنهاية
والمغنى السابقة قبيل قول المصنف ويستثنى توكيل الاعمي الخ (قوله وهذه) أي مسألة توكل كافر عن مسلم
في طلاق مسلمة مردودة أي من حيث الاستثناء بالحكم (قوله اذلوا أسلمت الخ) فهو ممن يصح مباشرته
التصرف لنفسه اه سم (قوله أسلمت زوجته) أي المدخول بها لان غيرها يتفسخ نكاحها بالاسلام اه
سيد عمر (قوله ثم أسلم الخ) لانه اذا لم يسلم الى انقضائها يتبين الانفساخ بالاسلام فلا طلاق اه سيد عمر
(قوله ذلك) أي استثناء توكل المرتد (قوله ان لم يشترط الخ) أي فان قلنا باشتراط ذلك فان لم يجبر الحاكم
أول الباب من صحة التوكيل فيما اذا عينها الموكل محله في توكيل الرجل اه ثم رأيت الشارح ذكر ذلك
قرينا اه (قوله وهو أوضح) أي لان الكلام في الوكيل (قوله ويستثنى أيضا صححة توكل سفيه في قبول
نكاح) أي بخلافه في نحو بيع فلا يصح ولو باذن وليه كما هو ظاهر مستفاد من شرح الروض وان أوهم
كلام الروض خلافه وذلك لانه لما قال الروض ولا يصح توكيل الرقيق والسفيه والمغلس فيما لا يستعمل به
أي كل منهم الا بلا اذن من السيد والولي والغريم انتهى قال في شرحه وليس من لازم وجود الاذن ان ذكر
صححة تصرفه فلا يرد عدم صححة البيع ونحوه من السفيه باذن وليه انتهى (قوله وهذه مردودة اذلوا أسلمت
زوجه الخ) فهو ممن يصح مباشرته التصرف لنفسه (قوله وانما يصح ذلك ان لم يشترط في بطلان تصرفه
لنفسه جرح الحاكم عليه) أي فان قلنا باشتراط ذلك فان لم يجبر الحاكم عليه لم يحتج لاستثنائه لصحة تصرفه

وسمي ما فيه في بابه والرجل في قبول نكاح اختز وجته مثلاً أو خامسة ونحوه أر بع والموسر في قبول نكاح أمه وأشار المصنف في مسألة طلاق الكافر للمسلمة فإنه يصح طلاقه في الجملة إلى أن المراد صحة مباشرة الوكيل التصرف لنفسه في جنس ما وكل فيه في الجملة لا في عينه وحيداً يسقط أكثر ما مر من المستثنيات وقياسه جريان ذلك في الموكل أيضاً كما قدمته (٢٠١) (ومنه) أي توكل العبد أي من فيمرق (في

الايجاب) للنكاح لانه اذا امتنع من أن تزوج بنته فبنت غيره أولى وبحث الأذرع صحة توكل المكاتب في تزويج الأمة اذا قلنا انه تزوج أمته ومثله في هذا البعض بالاولى ويجوز توكل العبد في نحو بيع باذن سيده ويجعل مطلقاً لانه تكسب كذا عبر به شارح وصوابه لا يتوكل بلاذن عن غيره فيما يلزم ذمته عهدته كبيع ولو يجعل بل فيما لا يلزمها كقبول نكاح ولو بغير اذن قال الماوردي ولا يجوز توكله على طفله أو ماله مطلقاً لانه ولاية (وشرط الموكل فيه أن يملكه الموكل) وقت التوكيل والافكيف باذن فيه والمراد ملك التصرف فيه الناشئ عن ملك العين تارة والولاية عليه أخرى بدليل قوله أول الباب بملك أو ولاية ولا ينافيه التفرع الآتي لانه يصح على ملك التصرف أيضاً فقول الأذرع هذا أي المتن فيمن يوكل في ماله والا فنحو الولي وكل من جازله التوكيل في مال الغير لا يملكه غير صحيح لما علم من المتن أن الشرط ملك محل التصرف أو ملك التصرف

عليه لم يحتج لاستثنائه لصحة تصرفه لنفسه أيضاً وان جرح عليه احتج لاستثنائه أيضاً لصحة تصرفه لغيره مع امتناع تصرفه لنفسه وحيداً يشكك الحصر الذي ادعاه اذ لو قلنا بالاشتراط وجرح صرح الاستثناء أيضاً اه سم وقد يدفع الاشكال بان في المفهوم تفصيلاً فلا يعاب (قوله وسياقي) والمعهده منه أنه لا يشترط فيكون مستثنى اه ع ش (قوله نكاح اختز وجته مثلاً) أي أو نكاح محرمة كخته اه معني (قوله وأشار المصنف) يعني في الروضة اه كردى (قوله أكثر ما مر) ومنه توكل المسلم الكافر في شراعه مسلم لانه يصح شراؤه في الجملة وذلك كالحكم بعقده عليه اه ع ش قول المتن (ومنه الخ) أي ولو باذن سيده اه معني (قوله أي توكل الخ) الانسب توكل العبد بزيادة الباء (قوله وبحث الأذرع الخ) اعتمده النهاية (قوله اذا قلنا انه تزوج الخ) وهو المعتمد اه ع ش (قوله ويجعل مطلقاً) كذا في ش م ر يعني بمطلقاً باذن أولاً وينبغي مراجعة ذلك فان القياس البطلان بغير اذن سيده سم على ج اه ع ش أقول قدرده الشارح بقوله وصوابه الخ (قوله بل فيما لا يلزمها الخ) هذا واضح في نحو قبول النكاح مما لا يقابل باجرة فينبغي أن يحمل كلامه عليه فقط والافهو مشكل فيتعين التفصيل فيما لا يلزمها بين أن يقابل باجرة فيتوقف على الاذن كالأول وبين أن لا يتوقف على الاذن اه سيد عمر (قوله قال الماوردي الخ) اعتمده النهاية (قوله مطلقاً) أي أذن السيد أولاً (قوله لانها الخ) أي الوكالة على ذلك (قوله والمراد ملك التصرف فيه الخ) هذا يدل على أنه فسر الموكل فيه بالعين فهلا فسر بنفسه التصرف لانه أقل تصرفاً من هذا تأمل اه سم (قوله ولا ينافيه) أي المراد المذكور (قوله الآتي) أي بقوله فلو وكما الخ (قوله أيضاً) أي بملك العين (قوله فنحو الولي) عبارة المعنى فالولي والحاكم اه (قوله لا يملكه) أي ما يريد أن يوكل فيه اه ع ش (قوله غير صحيح) خبر فقول الأذرع الخ (قوله ان ملك التصرف الخ) بيان لما (قوله ورد بعضهم الخ) ارضى بهذا الرد المعنى والنهاية عبارته ما قال الغزى وهو عجيب لان المراد التصرف قال بعض المتأخرين بل ما قاله هو العجيب بل المراد محل التصرف بلا شك بدليل ما سياتى وأما الكلام على التصرف الموكل فيه فقد مر أول الباب اه أقول الحق ما قاله الغزى وتفرع ما سياتى عليه واضح لا غبار عليه قاله السيد عمر ثم أطال في رد قولهما وأما الكلام على التصرف الموكل فيه الخ (قوله أو اعتناق) أي قوله على ما قاله في النهاية وكذا في المعنى الا قوله موصوف الى ولم يكن (قوله لكن هذا) أي قوله أم لا وأما الأولان وهما ما كان موصوفاً ومعياناً فغيرهما الخلاف اه ع ش (قوله لم يكن تابعاً الخ) عطف على قول المتن سمي له ش اه سم (قوله كما ياتي الخ) اعتمده النهاية والمعنى أيضاً قول المتن (وطلاق من سينكحها) وقضاء عدين س لزمه اه معني (قوله وكذا الخ) أي يبطل

لنفسه أيضاً وان جرح عليه احتج لاستثنائه أيضاً لصحة تصرفه لغيره مع امتناع تصرفه لنفسه وحيداً يشكك الحصر الذي ادعاه اذ لو قلنا بالاشتراط وجرح صرح الاستثناء أيضاً (قوله ويجعل مطلقاً) كذا شرح مر يعني مطلقاً باذن أولاً وينبغي مراجعة ذلك فان القياس البطلان بغير اذن سيده وقد يستدل على الصحة بصحة قبول الهبة والوصية بغير اذن ويفرق بان هنا اتلاف منفعته للغير (قوله والمراد ملك التصرف فيه) هذا يدل انه فسر الموكل فيه بالعين فهلا فسر بنفسه التصرف لانه أقل تكلفاً من هذا تأمل (قوله في المتن فلو وكه يبيع عبد سمي له وطلاق من سينكحها بطل) وهل ينغذ البيع بعد الملك والطلاق بعد النكاح بعدموم الاذن فيه تردد ذكره الشارح في شرح قول المصنف الآتي وكما يصح تعليقها بشرطه (قوله ولم يكن تابعاً الخ) عطف على قول المتن سمي له ش (قوله وكذا لو وكل من يزوج موليته اذا انقضت عدها أو طلقت

فيه على أن الغزى اعترضه أعني الأذرع بان الشرط ملك التصرف لا العين ومراده ما قرره ان ملك التصرف يفيد ملك المحل تارة والولاية عليه أخرى ورد بعضهم كلام الغزى بما لا يصح (فلو وكه يبيع) أو اعتناق (عبد سمي له) موصوف أو معين أم لا لكن هذا الخلاف فيه ولم يكن تابعاً لما أول كما ياتي عن الشيخ أبي مامد وغيره (وطلاق من سينكحها) ما لم تكن تبعاً لملكه وخته أخذاً بما قبله (بطل في الأصح) لانه لا ولاية له عليه بحيث ذكروا وكل من يزوج موليته اذا انقضت عدها أو طلقت

(قوله على ما قلناه الخ) ضعيف اه عش عبارة الرشيدى قوله مر على ما قلناه تبسح مر في هذا التبرى
كلام ج لكن سياقه مر نقل هذا عن افتاء والده بما يشعر برضاه به فكان ينبغي له عدم التبرى
منه هنا وفي نسخة مر كما قلناه هنا اه (قوله واعنده الاسنوى) وكذا اعنده المغنى ونقله النهاية عن
افتاء والده ثم أيد به عبارته لكن أفتى الوالد رحمه الله تعالى بصحة اذن المرأة المذكورة لوليها كما نقله في كتاب
النكاح عن فتاوى البغوى وأقره وعدم صحة توكيل الولى المذكور كما صححه في الروضة وأصلها هنا والفرق
بينهما أن تزويج الولى بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر أن الاولى أقوى فيمكن في
فيها بما لا يكتفى به في الثانية وان باب الاذن أوسع من باب الوكالة وما جمع به بعضهم بين ما ذكر في البابين
بحمل عدم الصحة على الوكالة والصحة على التصرف إذ قد تبطل الوكالة ويصح التصرف بدأنه خطأ صريح
مخالف للمنقول إذا ابيضاع محتاط لها فوق غيرها اه قال عش قوله مر وما جمع به بعضهم الخ أى ج
حيث قال ولو علق ذلك الخ اه (قوله وكذا الخ) أى يبطل (قوله ولو علق) أى الولى (ذلك) أى وكالة من
زوج موليته (قوله كما يأتى) أى فى شرح ولا يصح تعليقها وأيضاً ما سأتى فى النكاح بحث فى الوكيل وقوله
فسدت الوكالة أى توكيل الولى كرى (قوله ونفذ تزويج الخ) قد بالغ ابن العماد فى توقيف الأحكام على
غوامض الأحكام فى تخطئة من قال بصحة النكاح عند فساد التوكيل فيه وقد أشار الى ذلك شيخنا الشهاب
الرملى أيضاً اه سم (قوله وأفتى ابن الصلاح الخ) اعنده النهاية والمغنى (قوله دخل فيه ما يتجدد) اعنده
اه عش عبارة سم قوله دخل فيه الخ ينبغي على هذا أن يختص الدخول بما اذا عبر بحقوق بخلاف بكل حق
لى كما عبر به الجورى لان اظهار لام الاضافة طاهر فى الثابت حال التوكيل فلا منافاة بينهما مر اه سم
(قوله ما يتجدد) أى من هذه الحقوق اه معنى (قوله وخالفه الجورى) العبارة المنقولة عن الجورى لو وكاله
فى كل حق هو له الخ اه عبارة السيد عمر قوله وخالفه الجورى مشعر بمعارضته له أو تناقضه عنه فليراجع اه
(قوله الجورى) قال فى اللب الجورى بضم أوله والراء الى جور بلد الورد بغير سوس ومجلة بنيسابور وبالزاي الى
جوزة قرية بالموصل ثم قال وبالصم والفخ والراء الى جور قرية بأصبهان اه عش (قوله صحة لو وكاله الخ)
اعنده شيخنا الشهاب الرملى أى والنهاية البطلان هنا لان الثمرة معدومة غير ما ذون فى متبوعها اه سم
وظاهر المغنى اعتماده للصحة هنا (قوله قيل وكونه الخ) يأتى فى الشرح رده وعن سم منع الرد (قوله

على ما قلناه هنا واعنده
الاسنوى لكن رجع فى
الروضة فى النكاح الصحة
وكذا لو قالت له وهى فى
نكاح أو عدة أذنت لك فى
تزوجى إذا دلت ولو علق
ذلك ولو ضمه كما يأتى تحقيقه
على الانقضاء أو الطلاق
فسدت الوكالة ونفذ التزويج
للاذن وأفتى ابن الصلاح
بأنه إذا وكاله فى المطالبة
بحقوقه دخل فيه ما يتجدد
بعد الوكالة وخالفه الجورى
وقد يؤيد الأول صحة ماله
وكاله فى بيع نحو ثمرة شجرة
له قبل ان يها قبل وكونه
ماله كالأصل الثمر هنا لا ينفع
فى الفرق

على ما قلناه هنا واعنده الاسنوى الخ) أفتى شيخنا الامام الفقيه العمد الشهاب الرملى بصحة اذن المرأة
المذكورة لوليها كما نقله فى كتاب النكاح عن فتاوى البغوى وأقره وعدم صحة توكيل الولى المذكور كما
صححه فى الروضة وأصلها هنا وأما قول البغوى فى فتاويه عقب مسألة الاذن كما لو قال الولى للوكيل زوج
بنتى إذا فارقتها زوجها أو انقضت عدتها وفى هذا التوكيل وجه ضعيف أنه لا يصح وقد سبق فى الوكالة فبنى على
رأيه اذ هو قائل بالصحة فى هذه المسئلة وقد علم ان الاصح خلافه فالاصح صحة الاذن دون التوكيل والفرق
بينهما ان تزويج الولى بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر ان الاولى أقوى فيمكن فى
فيها بما لا يكتفى به فى الثانية فان باب الاذن أوسع من باب الوكالة وما جمع به بعضهم بين ما ذكر فى البابين بحمل
عدم الصحة على الوكالة والصحة على التصرف إذ قد تبطل الوكالة ويصح التصرف بدأنه خطأ صريح مخالف
للمنقول إذا ابيضاع محتاط لها فوق غيرها اه شرح مر (قوله ونفذ تزويج للاذن) قد بالغ ابن العماد فى توقيف
الأحكام على غوامض الأحكام فى تخطئة من قال بصحة النكاح عند فساد التوكيل فيه وقد أشار الى ذلك شيخنا
الشهاب الرملى فيما نقله عنه قريبا لكان فى الروضة فى باب النكاح ولو قال إذا حصل التحلل فقد وكلت
فهذا تعليل للوكالة وقد سبق الخلاف فيه انتهى فليتم امل (قوله دخل فيه ما يتجدد) ينبغي على هذا أن يختص
الدخول بما اذا عبر بحقوق بخلاف بكل حق لى كما عبر به الجورى لان اظهار لام الاضافة طاهر فى الثابت حال
التوكيل فلا منافاة بينهما مر (قوله وخالفه الجورى) العبارة المنقولة عن الجورى لو وكاله فى كل حق هو له
الخ (قوله وقد يؤيد الاول صحة ماله الخ) اعنده شيخنا الشهاب الرملى البطلان هنا لان الثمرة معدومة

والثاني افتاء التاج القراري وغيره بأنه لو وكله في التصرف في أملاكه لحدث له ملك لا ينفذ تصرفه فيه أي كما اقتضاه كلام الزاقي قاله الغزالي وفرق شيخنا بان الحق ثم موجود لم يكن لم يثبت بخلاف حدوث الملك وانما يتم (٢٠٣) هذا ان كانت عبارة ابن الصلاح بما ثبت

للموكل كما وقع في عبارة بعضهم عنه وأما اذا كانت عبارته بما يتجدد بعد الوكالة كما عبر به الاسنوي والزر كشي وغيرهما عنه فلا يتأتى ذلك الفرق لمساواة حيث شذ حدوث الملك فليطلب مثله والفرق بينهما وبين ما مر في التمرة انه مالك لاصلا فوقع تابعة بخلافهما وزعم ان ذلك لا يؤثر في الفرق ليس في محله ويؤيد ذلك قول الشيخ أبي حامد وغيره لو وكله فيما ملكه الآن وما سملكه مع ويصح في البيع والشراء في وكتك في بيع هذا وشراء كذا بتمسه واذن المقارض للعامل في بيع ما سملكه والحق به الاذرع الشريك وبما تقرره علم ان شرط الموكل فيه ان يملك الموكل التصرف فيه حين التوكيل أو يذكره بعبارة أو يملك أصله (وأن يكون قابلا للنيابة) لان التوكيل استنباه (فلا يصح) التوكيل (في عبادة) وان لم يتحقق نيابة لان القصد منها ان يخاص عي الكف وليس منها نحو ازالة النجاسة لان القصد منها الترك (الا الحج) والعمرتين يندرج فيهما توابعهما كركعتي الطواف (وتفرقة زكاة) ونذر

والثاني عطف على الاول شاه سم (قوله لا ينفذ تصرفه الخ) قياس التفرقة بين حقوق وكل حق هو لي كما جع به بين ابن الصلاح والجوري شيخنا الشهاب أنه ينفذ فيه لاني كل ملك لي فليعامل مرا سم عبارة السيد عمر لك أن تقول يفرق بينه أي التوكيل في التصرف في أملاكه وبين ما قاله ابن الصلاح بان النفوس مجبولة على الحرص على استيفاء الحقوق غالباً من غير تمييز بين حق وآخر فعمل بقضية إطلاق اللفظ وألحق الحادث بالموجود تبعاً لظن الشمول للفظ من غير مانع يمنع منه بل قرينة الحال المذكورة تؤيد بخلاف التصرف في الأملاك فان النفوس ربما تشفع بالتصرف في بعضها الغبطة أو رغبة فعمل ذلك على قصر لفظ الموكل على الموجود دون الحادث فلا تنافي بين افتاء القراري وابن الصلاح فليعامل اه (قوله قاله الغزالي) أي تأييد افتاء التاج قول الجوري (قوله وفرق الخ) أي بين افتاء ابن الصلاح وافتاء التاج (قوله ثم) أي في مسئلة ابن الصلاح (قوله بخلاف حدوث الملك) أي في مسئلة التاج (قوله وانما يتم هذا) أي فرق الشيخ (قوله لمساواته) أي ما في عبارة ابن الصلاح وكذا ضمير فليطلب (قوله مثله) أي ما في عبارة التاج (قوله بينهما) أي بين ما في عبارة ابن الصلاح وما في عبارة التاج (قوله أنه مالك الخ) خبر والفرق الخ (قوله ذلك) أي ملك الاصل وعدمه (قوله ليس في محله) ممنوع اه سم (قوله ويؤيد ذلك) أي الفرق بينهما وبين الخ اه كرى (قوله قول الشيخ الخ) أقول في التأييد انظر ظاهر لوجود الوكيل في المتبوع في مسئلة الشيخ أبي حامد دون مسئلتنا اه سم (قوله فيما ملكه الخ) أي في بيعه اه معنى (قوله ويصح) الى قوله أو يملك أصله في النهاية (قوله ويصح الخ) أي التوكيل عبارة النهاية والمعنى ولو وكله ببيع عين يملكها وان يشترى له بتمها كذا فاشهر القولين صحة التوكيل بالشراء اه (قوله واذن المقارض الخ) أي ويصح اذن المقارض (قوله في بيع ما سملكه) ماصورته فقد يقال هذا البيع لا يتوقف على اذن رائد على العقد المتضمن للاذن اه سم (قوله أو يملك أصله) أشار به الى ما مر في بيع الثمرة قبل اطلاعها ولا حاجة اليه اذا الصحة فيه مفرعة على مرجوح كإنبه عليه الزركشي اه نهاية (قوله لان التوكيل) الى قوله وليس بالواضح في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وسواء الى ومجوعتي (قوله وان لم يتحقق الخ) أي احتاجت الى نية كالصلاة أو لم يتحقق اليها كالاذان (قوله امتحان عين المكاف أي اختباره بالعبادة نفسه وذلك لا يحصل بالتوكيل اه معنى (قوله وليس منها) أي من العبادة (قوله الحج والعمرة) أي عند الحجز نهاية ومعنى (قوله توابعهما) أي المتقدمة والمتأخرة اه عش (قوله كركعتي الطواف) أي فلو أفردهما بالوكيل لم يصح اه معنى (قوله وكفارة) أي وصدة نهاية ومعنى (قوله وعقبة) أي وجبران وشاة وليمة اه معنى (قوله أم وكل فيها مسلمان الخ) وحيث شذ يجوز كون الوكيل في الذبح كافراً اه سم (قوله فيها) أي في النية (قوله ونحو عتي الخ) عطف على الحج (قوله عن مباشرة) أي ولو عبدا اه (قوله لا في نحو غسل ميت) أي وجهه ودفنه اه أسنى (قوله وقضيته صحة توكيل

غير ما ذون في متبوعها (قوله والثاني) عطف على الاول ش (قوله لا ينفذ تصرفه فيه) قياس التفرقة بين حقوق وكل حق هو لي كما جع به بين ابن الصلاح والجوري شيخنا الشهاب الرملي انه لا ينفذ تصرفه فيه لاني كل ملك لي فليعامل مرا سم (قوله ليس في محله) ممنوع (قوله ويؤيد ذلك الخ) أقول في التأييد انظر ظاهر لوجود التوكيل في المتبوع في مسئلة الشيخ أبي حامد دون مسئلتنا (قوله واذن المقارض للعامل في بيع ما سملكه) ماصورته فقد يقال هذا البيع لا يتوقف على اذن رائد على العقد المتضمن للاذن (قوله أم وكل فيها مسلمان الخ) وحيث شذ يجوز كون الوكيل في الذبح كافراً وغيره في عبارته ومنه اليه فتأمل لكن لا يظهر صحة توكيل غير المميز لانه ليس أهلاً للاذن له ومخاطبته (قوله لا في نحو غسل ميت الخ) عبارة شرح الروض ومن ذلك أي مما يقبل النيابة من العبادات تجب للموكل وجههم ودفنهم به عليه

وكفارة (وذبح أفحمة) وهدي وعقبة سواء أو كل الذابح المسلم المميز في النية أم وكل فيها مسلمان غير المميز اه عند ذبحه كالوكل عند ذبح وكيه وقول بعضهم لا يجوز أن يوكّل فيها آخر مردود ونحو عتي ووقف وغسل أعضاءه لا في نحو غسل ميت لانه فرض فيقع عن مباشرة وقضيته صحة توكيل من لم يتوجه عليه فرضه كالعبد

يصلى ان الاذرعى رجع جواز التوكيل هنا مطلقا لصحة الاستحجار عليه وليس بالواضح فان قوله لغيره غسل هذا مثلا لا يوجب الغاء فعل المباشر
وقوعه عن الاذن لان فعله لا يتوقف على (٣٠٤) اذنه فتعين انصرافه للاحوط به من فرض الكفاية بخلاف غسله بكذا فان

استحقاقه الاجرة بوجوب وقوع الفعل عن باذنها
فاتضح الفرق بين صحة أخذ الاجرة ووقوعه عن المباشر له بلا استحجار (ولا في شهادة) لان مبناها على التعبد واليقين الذي لا يمكن النيابة فيه وبه فارقت النكاح والشهادة على الشهادة ليست توكيلا بل الحاجة لجعل الشاهد المحمل عنه كما أدى عنه عندما كم آخر (وايلاء ولعان) لانهما عينان ومن ثم قال (وسائر الايمان) أى باقيا لان القصديهما العظيمه تعالى فاشبهت العبادة ومثلها النذر وتعليق العتق والطلاق والتدبير قبل ونحو الوصاية وتقييدهم بما ذكره للغالب اه وانما يكون للغالب ان لم يكن لتقييده معنى محتمل والا كما هنا عمل بمفهومه ووجه اختصاص المنع بتلك الثلاثة بان للعبادة فيها شهايبنا اما لبعدها عن قضايا الاموال بكل وجه كطلاق واما لتبادر التعبد منها كالاخرين بخلاف نحو الوصاية فانها تصرف مالى فلم تشبه العبادة بخلاف التوكيل في تعليقها ويبحث السبكي عنها في تعليق لاحث فيه ولا منع كهو

(الح) معتمد اه عش (قوله رجع جواز التوكيل الح) اعتمده النهاية والمغنى والاسنى وقال عش قوله مر جواز التوكيل الح قال مر المعتمد ما قاله في البحر من عدم صحة التوكيل في الغسل ومثله غيره من خدال التحجير لانه يقع عن الوكيل ويفارق صحة الاستحجار لذلك بان بذله الموضع يقتضى وقوع العمل للمستاجر سم على منهج وهو يدل على ان الثواب للمستاجر ولو بلفظ الوكالة اه (قوله ووقوعه الح) عطف على الغاء الح (قوله لان قوله) أى المباشر (قوله على اذنه) أى الاذن (قوله فتعين انصرافه الح) لعل محله ما اذا لم يقصد ايضاح هذا الفعل عن الاذن اما اذا قصد ذلك صارف عن الاعتداده عن المباشر لان فقد الصارف معتبر في كل عبادة الا ما استثنى ويكفي هذه الصورة لتصور صحة التوكيل فيه اه سيد عر (قوله واليقين) يتأمل اه سم وينبغي ان يراد باليقين ما يشمل الظن القوي (قوله والشهادة الح) جواب عما يقال ان الشهادة على الشهادة جائرة فهلا كان هنا كذلك (قوله المحمل عنه) بفتح الميم (قوله أدى الح) ببناء المفعول نعت لما كم (قوله ومثلها) أى الايمان (قوله والتدبير) معطوف على النذر وليس من مدلول تعليق رشدي وكردى (قوله والتدبير) وهل يصير بتوكيله مدبرا ومعلقا وجهان أحدهما لا اه نهاية (قوله وتقييدهم بما ذكر الح) عبارة النهاية وقضية تقييدهم بتعليق الطلاق والعتاق صحة التوكيل بتعليق غيرهما كالوصاية والظاهر كما أفاده الشيخ انه جرى على الغالب فلا يعتبر مفهومه اه أى فالتوكيل بسائر التعليق باطل عش (قوله معنى محتمل) أراد به ما في قوله الا ترى ان العبادة فيها الح اه كردى (قوله ويوجه اختصاص الح) خلافا للنهاية وشرح الروض كاسر (قوله بتلك الثلاثة) أراد بها التدبير وتعليق العتق وتعليق الطلاق اه كردى (قوله للعبادة) الاسبق تاخير عن قوله شهايبنا (قوله لبعدها) الاولى للبعد (قوله منها) الاولى اسقاطه (قوله كالاخرين) أى التدبير وتعليق العتق (قوله وببحث السبكي الح) عبارة النهاية ومقتضى اطلاقهم عدم صحة ذلك في التعليق أنه لا فرق بين تعليق عار عن حدث أو منع كهو بطلوع الشمس وبين غيره وهو الاوجه خلافا للسبكي اه (قوله صحتها) أى الو كالة (قوله كان يقول الى قوله ومخالفة الح في النهاية) (قوله لانه معصية) عبارة المغنى لان الغلب فيه معنى اليقين لتعلقه بالغاظ وخصائص كاليمين ولا في المعاصى كالقتل والذف والسرقة لان حكمها يختص بمرتكبها لان كل شخص مقصود بالامتناع منها ولا في ملازمة مجلس الخيار فيفسخ العقد بمجرد فرقة الموكل لان التعبد في العقد منوط بملازمة التعاقد اه (قوله وكونه يترتب الح) جواب عن دليل المخالف اه سم (قوله أحكام الح) أى كالكفارة وتحريم الوطء اه مغنى (قوله لا تمنع) الاولى التذكير (قوله وبه يعلم) أى بالتعليل (قوله الثانى) أى الذى بين يدي الخطيب (قوله النص) الى قول المتن والدعوى في النهاية الا قوله وقياسا الى المتن وقوله ومن ثم الى ما لم تصل وقوله نعم الى وكذا (قوله كاسر) أى في صدر الباب (قوله نعم الح) فالخاصل ان ما كان مباحا في الاصل وحرم لعارض صم التوكيل فيه ويمتنع فيها كان محرما

الاذرعى قال وفي الجز أنه لا يجوز التوكيل في غسل الميت وكانه أراد ان فعل الغاسل يقع عن نفسه كالجهاد وفيه نظر اه (قوله على ان الاذرعى رجع الح) كذا شرح مر (قوله واليقين) يتأمل (قوله وتعليق العتق والطلاق والتدبير) قال في شرح الروض وقضية تقييدهم بتعليق الطلاق والعتاق انه يصح التوكيل بتعليق غيرهما كتعليق الوصاية وفيه نظر ويحتمل وهو الظاهر انهم قيدوا به نظر الغالب فلا يعتبر مفهومه اه (قوله والتدبير) وهل يصير بتوكيله مدبرا ومعلقا وجهان أحدهما لا اه (قوله وفيه نظر) كذا مر (قوله في المتن في الاصح) واستبعد الخلاف في الظاهر فانه معصية والتوكيل في المعاصى لا يجوز بخلاف ما يجب بانه وان كان معصية فيرتبط به تحريم الزوجة الى الكفارة فاخذ شائبة من الطلاق من هذا الوجه فغرى فيه الخلاف كثر (قوله وكونه يترتب الح) جواب عن دليل المخالف

بطلوع الشمس وفيه نظر (ولا في ظهار) كان يقول أنت على موكل كظهور أنه أوجعته مظاهرا منك (في الاصح) لانه معصية باصل وكونه يترتب عليه أحكام أخر لا يمنع النظر لكونه معصية وبه يعلم عدم صحة التوكيل في كل معصية نعم ما لا ثم فيه معنى خارج كالببيع بعد نداء الجمعة الثانى يصح التوكيل فيه وكذا الطلاق في الحيض ومخالفة الاسوى كالبارزى في ردها اليقينى (ويصح) التوكيل (في طرفي بيع و هبة

بأصل الشرع اه نهية أي ولا يلزم من الصحة جواز التوكيل فيعزم التوكيل في البيع وقتئذ انما الجملة ان
تلزموه وان صح ع ش (قوله في طلاق الخ) في تقديره إشارة إلى عطفه على طرفي لأعلى يسع فلا يشك
بان الطلاق ليس له طرفان على أنه يتصور أن يكون له طرفان كالخام اه سم (قوله منجز) لمعينة فلو وكله
بتطليق إحدى نسائه لم يصح في الأصح كما في البحر اه نهية قال ع ش فرع وكله في طلاق زوجته ثم طلقها
هو كان للتوكيل التطليق اذا كان طلاق الموكل رجعي بخلاف حكم الزوج في الشقاق اذا باق الزوج إلى
الطلاق ليس له هو الطلاق بعد ذلك لان الطلاق هناك لحاجة قطع الشقاق وقد حصل بطلاق الزوج بخلافه
هنا مر اه سم على منسج وظاهره عدم الحرمة وان علم بطلاق الزوج ولا لو قيل بالحرمة في هذه لم يكن بعيدا
ولاسيما اذا ترتب عليه أذى للزوج وقول سم رجعي أي وان بانت البيونة الكبري بما يحصل من التوكيل
اه قول المتن (وسائر العقود) كصلح وبراءة وحواله وضمنان وشركة ووكالة وقراض ومساواة واجارة وأذن
بشقة نهية ومعنى (قوله جعلت موكلي الخ) ينبغي أن ما ذكره مجرد تصور فيصح الضمان بقول التوكيل
ضمنت مالك على زيد عن موكلي أو بطريق وكالة عنه والوصية بنحو وصيت لك بكذا عن موكلي أو نيابة عنه
والحواله بنحو جعلت موكلي محيلا لك بما عليه من الدين على زيدا ع ش وعبارة الرشدي قوله جعلت موكلي
الخ وصيغة التوكيل في الضمان كما نقله الأذري عن الجلي أن يقول الموكل اجمعاني ضامنا لدينه أو اجمعاني
كفلا بدين فلان اه ولا يخفى أن ما ذكره الشارح مر من التصویر رأى تبعلا بن الرفعة منعين وما صور به
الشيخ ع ش في حاشيته يلزم عليه انتفاء حقيقة الوكالة كما يعلم بتأمل اه (قوله ومصر) أي في المستثنيات (ويأتي)
أي في النكاح اه كردی (قوله امتناعه) أي التوكيل (قوله في فسخ الخ) أي حيث لم يعين له المختارة للفرار
كما مر اه ع ش قول المتن (وقبض الدين) اطلاقه الدين يشمل المأجل قال الزركشي وقد يتوقف
في صحة التوكيل في الدين الموكل لا يمكن من المطالبة ولا شق في المحل وجعله تابعاً للمحال انتهى معني أقول
يؤخذ من منسج الزركشي أن محل التردد اذا وكله في المطالبة ولعل الأقرب بحسن عدم الصحة ما لم يجعله
تابعاً لما اذا وكله في القبض فليس للتردد في الصحة وجه بخلاف ما يذهبون فيه من صحة القبض اه سيد عمر وقوله
ولعل الأقرب الخ لعله فيما اذا قيد المطالبة بالحال وأما اذا قيدت بعد الحل أو أطلق فتقياس انظاره الصحة
(قوله ويصح) أي التوكيل (في الإبراء منه) أي الدين (قوله لا بد من الفور) معتمد اه ع ش (قوله قيل
وكذا في وكلة الخ) اعتمده مر اه سم أي في النهية (قوله قياس الطلاق) أي فيما لو قال وكنتك في أن
تطلق نفسك فلا يشترط الفور على ما أفهمه كلامه اه ع ش (قوله ونخرج بالدين الخ) عبارة المغني أما
الاعيان فتارة يصح التوكيل في قبضها دون اقباضها مع القدرة على ردها كالوديعة لأنه ليس له دفعها لغير
مالكها فلو سلمها لوكيله بغير إذن مالكها كان مغرطاً لئلا اذا وصلت إلى مالكها خرج الموكل عن عهدتها
قال الاسنوي وعن الجوزجری ما يقتضي استثناء العيال كالابن وغيره انتهى وهو حسن للعرف في ذلك واذا
كان في المفهوم تفصيل لا رد اه (قوله الاعيان الخ) حاصله أنه يصح التوكيل في الدين قبضاً واقباضاً أو ما في
العين فيصح التوكيل فيها قبضاً مضمونة أو لا اقباضاً مضمونة أو لا لان اقباضها مضمون للرسول ان علم أنها
ليست ملكاً للمرسل والا فالضامن المرسل لأنه المتعدي هو مع عذر الرسول كما قاله ع ش هنا اه يجزى
(قوله فلا يصح التوكيل) إلى قوله وكذلك الاستعانة في المغني الا قوله وكذا إلى ما لم تصل (قوله ومن ثم ضمن)
أي في صورة الامانة اه رشدي عبارة السيد عمر وفيما اذا قدر على الرد أما اذا لم يقدر فينبغي أن لا يضمن
لان اذن الشرع في التوكيل كاذن الموكل وكالو وكل الوكيل فيما يجوز عنه فانه غير ضامن كما هو ظاهر اه
(قوله وبه) أي بسبب التوكيل وذلك اذا سلم العين للوكيل اه ع ش (قوله فيما قدر على رده) أما اذا لم
يقدر بان عجز عن الشيء والذهاب لا العجز عن الحل فانه ليس له ان يوكل وانما له أن يستعين بمن يحملها ويكون

(قوله وفي طلاق الخ) في تقديره إشارة إلى عطفه على طرفي لأعلى يسع فلا يشك بان الطلاق ليس له طرفان
على أنه يتصور أن يكون له طرفان كالخام اه سم (قوله منجز) لمعينة فلو وكله
بتطليق إحدى نسائه لم يصح في الأصح كما في البحر اه نهية قال ع ش فرع وكله في طلاق زوجته ثم طلقها
هو كان للتوكيل التطليق اذا كان طلاق الموكل رجعي بخلاف حكم الزوج في الشقاق اذا باق الزوج إلى
الطلاق ليس له هو الطلاق بعد ذلك لان الطلاق هناك لحاجة قطع الشقاق وقد حصل بطلاق الزوج بخلافه
هنا مر اه سم على منسج وظاهره عدم الحرمة وان علم بطلاق الزوج ولا لو قيل بالحرمة في هذه لم يكن بعيدا
ولاسيما اذا ترتب عليه أذى للزوج وقول سم رجعي أي وان بانت البيونة الكبري بما يحصل من التوكيل
اه قول المتن (وسائر العقود) كصلح وبراءة وحواله وضمنان وشركة ووكالة وقراض ومساواة واجارة وأذن
بشقة نهية ومعنى (قوله جعلت موكلي الخ) ينبغي أن ما ذكره مجرد تصور فيصح الضمان بقول التوكيل
ضمنت مالك على زيد عن موكلي أو بطريق وكالة عنه والوصية بنحو وصيت لك بكذا عن موكلي أو نيابة عنه
والحواله بنحو جعلت موكلي محيلا لك بما عليه من الدين على زيدا ع ش وعبارة الرشدي قوله جعلت موكلي
الخ وصيغة التوكيل في الضمان كما نقله الأذري عن الجلي أن يقول الموكل اجمعاني ضامنا لدينه أو اجمعاني
كفلا بدين فلان اه ولا يخفى أن ما ذكره الشارح مر من التصویر رأى تبعلا بن الرفعة منعين وما صور به
الشيخ ع ش في حاشيته يلزم عليه انتفاء حقيقة الوكالة كما يعلم بتأمل اه (قوله ومصر) أي في المستثنيات (ويأتي)
أي في النكاح اه كردی (قوله امتناعه) أي التوكيل (قوله في فسخ الخ) أي حيث لم يعين له المختارة للفرار
كما مر اه ع ش قول المتن (وقبض الدين) اطلاقه الدين يشمل المأجل قال الزركشي وقد يتوقف
في صحة التوكيل في الدين الموكل لا يمكن من المطالبة ولا شق في المحل وجعله تابعاً للمحال انتهى معني أقول
يؤخذ من منسج الزركشي أن محل التردد اذا وكله في المطالبة ولعل الأقرب بحسن عدم الصحة ما لم يجعله
تابعاً لما اذا وكله في القبض فليس للتردد في الصحة وجه بخلاف ما يذهبون فيه من صحة القبض اه سيد عمر وقوله
ولعل الأقرب الخ لعله فيما اذا قيد المطالبة بالحال وأما اذا قيدت بعد الحل أو أطلق فتقياس انظاره الصحة
(قوله ويصح) أي التوكيل (في الإبراء منه) أي الدين (قوله لا بد من الفور) معتمد اه ع ش (قوله قيل
وكذا في وكلة الخ) اعتمده مر اه سم أي في النهية (قوله قياس الطلاق) أي فيما لو قال وكنتك في أن
تطلق نفسك فلا يشترط الفور على ما أفهمه كلامه اه ع ش (قوله ونخرج بالدين الخ) عبارة المغني أما
الاعيان فتارة يصح التوكيل في قبضها دون اقباضها مع القدرة على ردها كالوديعة لأنه ليس له دفعها لغير
مالكها فلو سلمها لوكيله بغير إذن مالكها كان مغرطاً لئلا اذا وصلت إلى مالكها خرج الموكل عن عهدتها
قال الاسنوي وعن الجوزجری ما يقتضي استثناء العيال كالابن وغيره انتهى وهو حسن للعرف في ذلك واذا
كان في المفهوم تفصيل لا رد اه (قوله الاعيان الخ) حاصله أنه يصح التوكيل في الدين قبضاً واقباضاً أو ما في
العين فيصح التوكيل فيها قبضاً مضمونة أو لا اقباضاً مضمونة أو لا لان اقباضها مضمون للرسول ان علم أنها
ليست ملكاً للمرسل والا فالضامن المرسل لأنه المتعدي هو مع عذر الرسول كما قاله ع ش هنا اه يجزى
(قوله فلا يصح التوكيل) إلى قوله وكذلك الاستعانة في المغني الا قوله وكذا إلى ما لم تصل (قوله ومن ثم ضمن)
أي في صورة الامانة اه رشدي عبارة السيد عمر وفيما اذا قدر على الرد أما اذا لم يقدر فينبغي أن لا يضمن
لان اذن الشرع في التوكيل كاذن الموكل وكالو وكل الوكيل فيما يجوز عنه فانه غير ضامن كما هو ظاهر اه
(قوله وبه) أي بسبب التوكيل وذلك اذا سلم العين للوكيل اه ع ش (قوله فيما قدر على رده) أما اذا لم
يقدر بان عجز عن الشيء والذهاب لا العجز عن الحل فانه ليس له ان يوكل وانما له أن يستعين بمن يحملها ويكون

مالم تصل بحالها يد مال كذا
نعم ان كان الوكيل من عيال
الموكل وكان ثقة ما مونا جاز
له تفويض الردا ليه وكذا
له الاستعانة على الوجه بمن
يحب - ملها معه لئلا كان
معه على ما ياتي في الوديعة
(و) في (الدعوى) بنحو مال
أو عقوبة لغیر الله (والجواب)
وان كره الخصم وينعزل
وكيل المدعي باقراره بقبض
موكله أو ابوائه لا باقراره هو
لانه وقع لغوا من غير أن
يضمن رفع الوكالة وينعزل
وكيل الخصم بقوله ان
موكله أقر بالمدعي به ولا
يقبل تعديله لبينة المدعي
وتقبل شهادته على موكله
مطلقا وله في مالم يوكل فيه
وفيما وكل فيه ان انعزل
قبل الخوض في الخصومة
و يلزمه حيث لم يصدقه
الخصم بينة بوكالته وتسرع
من غير تقدم دعوى حضر
الخصم أو غاب ومع تصديق
الخصم عليها الامتناع من
التسليم حتى يثبتها بالتسليم
(وكذا في تلك المباحات
صك الاحياء والاصطیاد
والاحتطاب في الاطهر)
كالشرع بجامع ان كاسب
للمالك فيحصل الملك للموكل
ان قصده الوكيل له والا فلا
(لا في) الالتقاط كالاغتنام
تغلبا بالشأبة الولاية على
شأبة الاكتساب ولا في
(القرار) كوكلتك لتقر
عني لغلان بكذا (في الاصح)
لانه اخبار عن حق كالشهادة

معه كسباً في قوله وكذا الاستعانة الخ اه سيد عمر (قوله وكذا وكيله) في المضمون له مطلقا وفي الامانة
ان علم أنها ليست ملك الدافع اه ع ش (قوله والقرار عليه) أي الوكيل وينبغي أن يقال ان هذا انما هو
حيث علم أن ليست ملك الموكل والا فالقرار على الموكل لان يد الوكيل يد أمانة والأمين لا يضمن مع انتفاء العلم
بما ياتي في الغصب ع ش اه بجري (قوله ان كان معه) أي ان كان ملاحظا له لان يده لم تزل عنها اه ع ش
(قوله بنحو) الى قوله كالاغتنام في النهاية الا قوله لا بوائه الى وينعزل (قوله بنحو مال الخ) عبارة ان غنى وفي
الدعوى والجواب للحاجة الى ذلك وان لم يرض به الخصم لانه محض حقه وسواء أكان ذلك في مال أم في غيره
الا في حدود الله تعالى كسباً أي اه (قوله باقراره) أي الوكيل اه ع ش (قوله أقر بالمدعي به) أي بأنه
ملك للمدعي (قوله ولا يقبل تعديله الخ) لانه كالاقرار في كونه قاطعا للخصومة وليس للوكيل قطع الخصومة
بالاختيار فلو عدل انعزل كانه عليه الاذرى قال في شرح الروض ويغفهم من عدم قبول التعديل عدم الصحة
فليحرر اه سم (قوله مطلقا) أي فيما وكل فيه وفي غيره (قوله وله) أي وتقبل لموكله ش اه سم (قوله
ان انعزل) أي وكيل الخصم فيسد للمعطوف فقط (قوله ويلزمه حيث لم يصدقه الخصم الخ) يتأمل مع هذا
قول الكثر فرغ لو ادعى الوكيل الوكالة فصدقه الغريم لم يلتفت الحاكم لذلك لما فيه من اثبات الحجر على
صاحبها ولو وكاه بطالبه يذبح فله قبضه اه ولعل مراده بعدم التفات الحاكم أنه لا يعول عليه في حكمه
ونحوه وهذا لا ينافي جواز تصرف الوكيل اعتمادا على التصديق اه سم وفي السكردي عن شرح الروض
ثبت الوكالة باعتراف الخصم وكذا بالبينة بل أولى فله خصمته لكن ليس للمدعي أن يحكم بالوكالة وللخصم
ان يمتنع من خصمته حتى يقيم بينة بوكالته كالدون حيث يعترف الوكيل أي المدعي الوكالة بأنه وكيل ولا بينة
فان له الامتناع من اقباضه الدين حتى يقيم بينة بوكالته لاحتمال تكذيبه بالدين بوكالته قال البلقيني وفائدة
الخاصة مع جواز الامتناع منها الزام الحق للموكل لادفعه للوكيل اه (قوله عليها) أي الوكالة (قوله
بالتسليم) متعلق بضمير مثبتها الرجوع للوكالة (قوله ان قصده) أي الملك (الوكيل له) أي للموكل واستمر
قصده فلو عن له قصده نفسه بعد قصده موكله كان له ذلك ويملك ما أحياءه من حيث اه ع ش وقوله واستمر
الخ أي الى تسليمه للموكل فقوله فلو عن الخ أي قبل التسليم بخلاف قصده نفسه بعد فلا يؤثر فيما يظهر
فليراجع (قوله والا) بان قصده نفسه أو أطلق أو قصده واحد لا بعينه لان قصده واحد لا بعينه غير صحيح
فكانه لم يوجد فيحمل على حالة الاطلاق فان قصده نفسه وموكله كان مشتركا فيما يظهر اه ع ش زاد
البحريري ومجمله مالم يكن باجرة وعين له الموكل أمر اخاصا كان قال له احتطاب لي هذه الحزمة مطب مثلاً
بكذا فانه يقع للموكل وان قصده نفسه فان لم يعين له أمر اخاصا كان قال له احتطاب لي حزمة مطب بكذا
فاحتطاب او قصده نفسه وقعت له وعمل الاجارة باقى ذمته فيحتطاب غيرها اطفحى اه (قوله لا في الالتقاط)

الخ) اعتمد مر (قوله والقرار عليه) أي الوكيل ش (قوله نعم ان كان الوكيل الخ) اطلاقهم بخالفهم مر (قوله
ولا يقبل تعديله الخ) لانه كالاقرار في كونه قاطعا للخصومة وليس للوكيل قطع الخصومة بالاختيار فلو عدل
انعزل كانه عليه الاذرى قال في شرح الروض ويغفهم من عدم قبول التعديل عدم الصحة فليحرر (قوله وله)
عطف على قوله على ش (قوله ومع تصديق الخصم عليها الامتناع الخ) يتأمل مع هذا قول الكثر فرغ لو ادعى
الوكيل الوكالة فصدقه الغريم لم يلتفت الحاكم لذلك لما فيه من اثبات الحجر على صاحبها ولو وكاه بطالبه يذ
بحق فله قبضه اه ولعل مراده بعدم التفات الحاكم أنه لا يعول عليه في حكمه ونحوه وهذا لا ينافي جواز
تصرف الوكيل اعتمادا على التصديق فلا ينافي هذا الكلام ما سياتي عن الروضة نقلا عن الحاوي عند قول
الشارح ومن ثم لو تصرف غير عالم الخ * (قرع) * في فتاوى السيوطي رجل وكل انسانا في أن يسلم له في
قمع ففعل وضمن المسلم اليه رجل فهل يصح دعوى الموكل على المسلم اليه بالقمع وعلى ضامنه وهل يجوز
للكيل أن يشهد للموكل بالضمن أم لا الجواب نعم للموكل الدعوى على المسلم اليه والضمن وأما شهادة
الوكيل له فان كان قبل غزله لم تقبل وكذا بعده ان خاصه وان لم يخاصه قبلت اه (قوله لا في الالتقاط)

ورج في الروضة انه يكون
مقرا بالتوكيل لاشعاره
بشوت الحق عليه وفيه
ما اذا المدا في الاقرار على
اليقين أو الظن القوي نعم
ان قال اقره عني بالعلم
على كان اقراره اقرارا ولو قال
اقره عني له بالعلم يكن مقرا
قطعا (ويصح) التوكيل
(في استيفاء عقوبة آدمي)
ولو قبل ثبوتها على الواجهة
(كقصاص وحد قذف)
بل يتعين في قطع طرف
وحد قذف كباقي ويصح
أيضا في استيفاء عقوبة الله
تعالى لكن من الامام أو
السيد لا في اثباتها مطلقا نعم
للقاذف أن يوكل في ثبوت
زنا المذدوف ليسقط الحد
عنه فتسمع دعواه عليه انه
زني (وقيل لا يجوز) التوكيل
في استيفائها (الابحضره
الموكل) لاحتمال عفو ورد
بان احتمال كاحتمال
رجوع الشهود اذا ثبت
بينه مع الاستيفاء في غيبتهم
اتفاقا (وليكن الموكل فيه
معلوما من بعض الوجوه)
لئلا يعظم الضرر (ولا يشترط
علمه من كل وجه) ولا ذكر
أوصاف المسلم فيه لانها
جوزت للحاجة فسخ فيها
(فلو قال وكنت في كل قليل
وكثير) لي (أو في كل
أموري) أو حقوقي، أو
فوضت اليك كل شيء) لي
أو كل ما شئت من مالي (لم
يصح) لما فيه من عظيم
الضرر فدخل فيه مالا
يسمح الموكل

استشكل بقوله سم في باب اللقطة من رأى لقطة فوكل من يلتقطها له فالتقطها الوكيل بقصد صدق أحب
بان ما هنالك في المعينة وما هنالك في غيرها مر اه سم أي في النهاية (قوله ورج في الروضة انه يكون الخ)
اعتمده النهاية والمغني (قوله مقرا بالتوكيل) أي مقرا بهذا بسبب التوكيل (قوله اذا المدا في الاقرار الخ)
يتأمل تقريره (قوله نعم الخ) وفي الجيزي بعد كلام مانصه والحاصل أنه اذا أتى بعلي وعني يكون اقرارا
قطعا وان حذفهما لا يكون اقرارا قطعا وان أتى بأحدهما يكون اقرارا على الاصح كما يؤخذ من كلام الحلبي
وعلي كلام القليوبي وعش والزيادة لا يكون مقرا قطعا اذا أتى بعلي اه وقوله وعني كلام القليوبي الخ
أي والتخفيف والمغني فما نقله عن الحلبي ضعيف (قوله على الواجهة) اعتمده أيضا مر اه سم أي في
النهاية [واعتمده المغني عدم الصحة (قوله بل يتعين) الى المتن في النهاية والمغني (قوله ويصح في استيفاء عقوبة
لله تعالى) ظاهره ولو قبل ثبوتها وهو متجه مر اه سم (قوله في اثباتها) أي عقوبة الله تعالى (قوله
مطلقا) أي من الامام أو السيد وغيرهما (قوله في ثبوت زنا المذدوف) فاذ ثبت أقيم عليه الحد اه مغني
وفي سم عن شرح الروض مثله (قوله عنه) أي القاذف (قوله دعواه) أي الوكيل (قوله في استيفائها)
أي عقوبة آدمي قول المتن (بحضرة الموكل) متعلق بقول الشارح استيفائها ش اه سم (قوله لاحتمال
عفو الخ) الى قول المتن وان وكذا في النهاية (قوله اذا ثبت) أي العقوبة والتذكير لان المصدر المؤنث يجوز فيه
التذكير والتأنيث (قوله مع الاستيفاء الخ) أي مع جوازه (قوله وفي حقوقي) أي أو في كل حقوقي ولا حظ
التمييز بين هذا وما سبق عن فتوى ابن الصلاح وقد يقل الحقوق المطالب بها بعض الحقوق على الاطلاق سم

استشكل بقوله سم في باب اللقطة من رأى لقطة فوكل من يلتقطها له فالتقطها الوكيل بقصد صدق أحب
بان ما هنالك في المعينة وما هنالك في غيرها مر (قوله على الواجهة) اعتمده أيضا مر (قوله ويصح في استيفاء
عقوبة الله تعالى) ظاهره ولو قبل ثبوتها وهو متجه مر (قوله في اثباتها مطلقا) قد يشكك عليه ما في
خبر واعديا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجها فان قوله فان اعترفت فارجها توكيل من الامام في
اثبات الرجم وفي استيفائها الا أن يجاب بان المراد فان دامت على الاعتراف ببناء على انها كانت اعترفت له صلى
الله عليه وسلم أو بلغه اعترافها بطريق معتبر فليتأمل (قوله ان يوكل في ثبوت زنا المذدوف) قال في شرح
الروض فاذا أثبت أقيم عليه الحد اه (قوله وقيل لا يجوز التوكيل في استيفائها) عبارة الكنتز وقيل
لا يجوز استيفاء الخ (قوله في المتن بحضرة) متعلق بقول الشارح استيفائها ش (قوله أو حقوقي)
أي أو في كل حقوقي ولا حظ التمييز بين هذا وما سبق عن فتوى ابن الصلاح وقد يقل الحقوق المطالب بها
بعض الحقوق على الاطلاق (فرع) قال في الروض لا بيع بعض مالي ولا بيع هذا أو ذاك أي لا يجوز ولو
قال سم أو هب من مالي ما شئت أو اعترفت من عبدي من شئت صح لا في الجميع قال في شرحه لكن قال القاضي
ما مر عنه من أنه لو قال طلق من نسائي من شئت فله ان يطلق كل من شئت الطلاق ويفرق بان المشيئة في هذه
مسندة الى كل منهن فلا تصدق مشيئة واحدة بمشيئة غيرها فان كان ذلك في معنى أي امرأة شاعت منهن الطلاق
طلعهما بخلافها في ثلاث فأنه مسندة الى الوكيل فصدت مشيئته فيما لا يستوعب الجميع فلا يتمكن من
مشيئته فيما يستوعبه احتياطا اه وقول الروض السابق ولا بيع هذا أو ذاك فرق في شرح الروض بينه
وبين الصحة في بيع أحد عبدي بان العقد فيه لم يجد موردًا يثاثر به لان أولادهم بخلاف الاحد فانه صادق
على كل عبد وفي تجريد المترجم ما نصه في محنت التوكيل بطلاق احد الزوجتين وجهان وجه المنع انه لا يتم الا
بالتعيين الرجوع الى الشهود ويحتمل بناؤه على ان الطلاق يقع عند الاقضاء فيصح أو عند التعيين فلا وقد قال
البعوي ان قال طلق واحدة لا يعينها فان قلنا هو اذا فعله الزوج طلاق واقع صح وعلى الزوج التعيين وان
قلنا التزام طلاق فلا قال وان قال طلق احدهما بغيرها فطلق وقد صدق معناه فان مات قبل تعيينها منع الموكل
منهما حتى يعين اه كلام التجريد وتلخص بما نقله البغوي الجواز سواء قال له طلق واحدة على الابهام
أو على التعيين ويحرم بذلك في العباب فقال في الطلاق ولو أجهل كاحداهما أي يصح اه نعم قول التجريد عن

بعضه كطلاق زوجته والتصدق بامواله (٢٠٨) وظاهر كلامهم بطلان هذا وان كان تابعا لمعين وهو ظاهر فلا ينفذ تصرف الوكيل

في شيء من التابع لان عظم الغرر فيه الذي هو السبب في البطلان لا يذرع بذلك وليس كما مر عن أبي حامد وغيره لان ذلك في جزئي خاص معين فساغ كونه تابعا لقلة الغرر فيه بخلاف هذا (وان قال) وكلتلك (في بيع أموال وعق أرقائي) وقضاء ديوني واستيفائهما ونحو ذلك (صح) وان لم يعلم ما ذكره قلة الغرر فيه ولو قال في بيع أموال أو شيء منها لم يصح كبيع هذا أو هذا بخلاف أحد عبيدي لتناوله كلا منهما بطريق العموم البدلي فلا إبهام فيه بخلاف ما قبله أو أبرئ فلان عن شيء من مالي صح وحمل على أقل شيء لان الأبراء عقد غير فتوسع فيه أو عما شئت منه لزمه إبقاء أقل شيء (وان وكاه في شراء عبد) مثلا للقنية (وجب بيان نوعه) كتركي أو هندي ولا يعني عنه ذكر الجنس كعبد ولا الوصف كبيض ويشترط أيضا بيان صنف وصفة تختلف بهما الغرض اختلاف ظاهرهما لا مطلقا بل بالنسبة لمن يشتريه له غيره وكاله فيما يظهر أخذ من قولهم لا يشترط استقصاء أوصاف السلم ولا ما يقرب منها اتفاقا فالمراد من هذا النفي مذكوره والا كان مشكلا

وعش (قوله ببعضه) لاجابة الى زيادة لفظة بعض (قوله بامواله) أي بجميع ماله اه معني (قوله وظاهر كلامهم الخ) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي واعدة شيخ الاسلام في شرح المنهج خلاف ذلك اه سم (قوله وهو ظاهر) وفاقا للمعني والنهاية (قوله من التابع) أخرج المتبوع اه سم (قوله بذلك) أي بكونه تابعا لعين (قوله كما مر) أي قبيل قول المتن وان يكون قابلا للنسبة (قوله وقضاء ديوني الخ) وردودائي ومخاصمة خصمائي اه معني (قوله ونحو ذلك) من النحو واقتراض أو شراء ما يحتاج اليه الوكيل فيما له تعلق بما وكل فيه ومن ذلك ما يقع كثيرا أن شخصيا وكل آخر في التعرف في قرية من قرى الريف بالزرع والزراعة ونحوهما اه عش (قوله وان لم يعلم ما ذكر) أي الاموال والارقاء والديون ومن هي عليه اه معني (قوله ولو قال) الى المتن في المعني الا قوله بخلاف الى قوله بخلاف (قوله ولو قال في بيع أموال الخ) ولو قال بع أو هب من مالي أو اقض من ديوني ما شئت أو اعتق أو بيع من عبيدي ما شئت صح في البعض لا في الجميع لان من التبعض معني وشرح الروض (قوله في بعض الخ) أي في بيعه (قوله بخلاف أحد الخ) قد يشكل هذا لعدم الصحة فيما لو قال وكلت أحد كذا أو وكلت في تطبيق احدي نسائي كما تقدم عن البحر اه عش وقد يجاب عن الاول بانه يحتاط للعاقلة لانه الاصل لا الاحتياط للمعقود عليه وعن الثاني بانه يحتاط للاضاع بالاحتياط غيرها (قوله لتناوله كلا منهما الخ) يكفي في الفرق أن الإبهام في الاول أشد وأما الفرق بالعموم البدلي فقد يقال هو موجود في البعض أيضا اه سم (قوله بخلاف ما قبله) أي بعض أموال الخ (قوله عن شيء الخ) أو عن الجميع فالمراد عنه وعن بعضه صح ويكفي في صحة الوكالة بالاراء علم الموكل بقدر الدين وان جهله الوكيل والمدون اه معني (قوله من مالي) أي من ديني اه نهاية (قوله وحمل على أقل شيء) أي بشرط ان يكون منه ولا أخذ من العلة اذا العقود لا ترد على غير منقول اه عش (قوله أو عما شئت منه الخ) وكذا لو أسقط منه يلزمه إبقاء شيء على الاقرب احتياطا مر (فرع) لو قال وكلت في أمور زوجتي هل يستفيد طلاقها فيه نظر ويتجلا حيث لا قرينة احتياطا مر اه سم (قوله إبقاء شيء) أي متمول فيما يظهر (قوله للقنية) الى قوله فالمراد في المعني والى قوله وبحث في النهاية الا قوله اتفاقا الى ولو اشترى (قوله للقنية) سيد كرم حتره قبيل قول المتن ويشترط (قوله ويشترط أيضا الخ) عبارة المعني وان تباينت اصناف نوع وجب بيان الصنف تخطيطا وقبحا في وان وكاه في شرائه رقيق وجب مع بيان النوع ذكر الذكورة والانوثة قليلا لا الغرر ولو قال اشترى عبدا كما تشاء لم يصح لكثرة الغرر اه معني (قوله بل بالنسبة لمن يشتري الخ) أي بل يختلف بهما الغرض بالنسبة للموكل ولو عبر به لكان أوضح اه سيد عمر (قوله من هذا النفي) أي قولهم لا يشترط استقصاء الخ (قوله ما ذكرته) أي بقوله لا مطلقا يعني لو كان المراد يختلف بهما الغرض مطلقا لا يشترط استقصاء صفات السلم اه سيد عمر (قوله صح عتق الخ) أي ما لم بين معينا كما يأتي له في الفصل الآتي وقياس ما ذكره الشارح مر أنه لو اشترى له زوجته أو لها زوجها صح وانفسخ النكاح اه عش (قوله بخلاف

البعوي حتى يعين مشكلا لان الوكيل قصد معينة فلا يفيد تعيين الموكل فليتامل (قوله وظاهر كلامهم بطلان هذا وان كان تابعا لمعين وهو ظاهر الخ) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي واعدة شيخ الاسلام في شرح المنهج خلاف ذلك فقال لكن لا وفق بما مر من الصحة في قوله وكلت في بيع كذا وكل مسلم صحة ذلك وهو الظاهر اه ولا يخفى شدة شبه ما نحن فيه بما قاس عليه من وكلت في بيع كذا وكل مسلم دون ما مر عن أبي حامد فكان اللزق الفرق بين ما نحن فيه وهذا الذي قاس عليه في شرح المنهج فانه المهم فليتامل وقد يفرق بان كثرة الغرر في الموكل فيه أضر منها في الوكيل (قوله من التابع) أخرج المتبوع (قوله لتناوله كلامهم بطريق العموم البدلي الخ) يكفي في الفرق أن الإبهام في الاول أشد وأما الفرق بالعموم البدلي فقد يقال هو موجود في البعض (قوله بطريق العموم البدلي) قد يستشكل بانه مفر دمضاف لمعرفة وقد أطلقوا انه من صيغ العموم ويجاب ٢ (قوله وحمل على أقل شيء) ما ضابطه (قوله أو عما شئت منه لزمه إبقاء أقل شيء) على الاقرب مر احتياطا (فرع) لو قال وكلت في أمور زوجتي هل يستفيد

القراض لانه ينافي موضوعه من طلب الزيج ولو وكاه في تزويج امرأة اشترط تعيينها ولا يكتب بكونها كاشفة لان الغرض يختلف مع وجود وصف المكافاة كثيرا فاندفع ما للسبكي عن ان اتى له بالفظ عام كز وجنى من شئت مع (أو) في شراء (دار) للقنية أيضا (و يجب بيان المحلة) وهي الحارة ومن لازم بيان البلد غالباً لئلا يصرح به (والسكة) بكسر أوله (٣٠٩) وهي الزقاق المشتهة عليه وعلى مثله الحارة

لاختلاف الغرض بذلك

وقد يغني تعيين السكة عن

الحارة (لا قدر الثمن) في

العبد والدار مثلاً (في

الاصح) لان غرضه قد

يتعلق بواحد من النوع من

غير انظر لحسته ونفاسته نعم

راعى حال الموكل وما يليق

به وببحث السبكي انه لو قال

اشترى كذا بما شئت ولو با أكثر

من ثمن المثل يقيد بثمن المثل

واعتمده الاذري قال وكذا

ما يكتب في كتاب التوكيل

بقابل الثمن وكثيره لا يقصد

به البيع بالغبن الفاحش

ولا الشراء به اه وفيه نظر

فسيأتي عن السبكي في بيع

بما شئت جواره بالغبن

الفاحش وهذا مثله فليات

فيه جميع ما يأتي ثم الا في بما

عزوهان فانه ثم يمتنع

بالنسبة لانهما فيها يظهر

لاهاز يادة رفق في الشراء

لكن جعل شارح ما هنا كما

هناك وفيه نظر ظاهر

لوضوح الفرق بينهما في

هذا نعم ما قاله الاذري فيما

يكتب ظاهر ولو قال ذلك في

مال المحجور بطل الاذن

نفسه لانه يحتاط له أكثر

من غيره أما اذا قصد التجارة

فلا يشترط بيان جميع

ما مر بل يكفي اشترى بهذا

القراض) أي فانه لا يصح ولا يعتق عليه لان صحته تستدعي دخوله في ملكه وهو مقتضى العتق كما في شرح المنهج في القراض اه ع ش (قوله ولو وكاه) الى قوله المشتهة في المعنى الا قوله ولا يكتب في (قوله ولو وكاه في تزويج الخ) ولو قالت لوليها زوجي لرجل فقياس ذلك الصحة مطلقاً ولا يزوجها الا من كفؤ وان قالت له زوجي من شئت زوجها ولو من غير كفؤ اه ع ش وقوله فقياس ذلك الصحة مطلقاً فيه وقفة فليراجع (قوله نعم ان اتى له بالفظ الخ) هل هذا الاستدراك مختص بمسئلة الوكالة في التزوج كما يقتضي سياق كلامهم أو ما يأتي في الوكالة في نحو الشراء كما قد يقتضي به ما يأتي آتفاعن النهاية والغنى وميل القلب الى الثاني أكثر اخذاً من تسامحهم في الاموال بالنسبة لالبضاع (قوله صح) أي للعموم وجعل الامر راجعاً الى رأي الوكيل بخلاف الاول فانه مطلق ودلالة العام على الخاص ظاهرة وأما المطلق فلا دلالة فيه على فرد أي بعينه فلا تناقض نهاية ومعنى قول المتن (بيان المحلة) بفتح الحاء وكسر هاء مختار اه ع ش (قوله وقد يغني تعيين الخ) وقد يغني ذكر الحارة حيث لا تعدد في سكتها اه سيد عمر (قوله من غير نظر الخ) قال في التهذيب يكون اذا تافى أعلاما يكون منه اه معني (قوله ولو با أكثر الخ) قد يقال قياس ما يأتي في بيع بماءز وهان من جواز البيع بالغبن الفاحش عدم التقيد هنا اذ النقص هناك نظير الزيادة هنا ثم رأيت نظر الشارح الآتي اه سم (قوله وفيه نظر) أي فيما بحثه السبكي (قوله وهذا) أي اشترى كذا بما شئت الخ (قوله لا في بماءز وهان) لا يخفى ما في هذا الاستثناء الا ان مراد بقوله ثم بحث بيع بما شئت المشتمل لحكمه وحكم غيره من الصيغ الاستثنائية هناك (قوله فانه) أي الشان (ثم) أي في بيع بماءز وهان (قوله لانها) أي النسبة أي الشرائعها (قوله بينهما) أي بين البيع والشراء (في هذا) أي في السكون بنسبة قوله ولو قال ذلك) أي اشترى كذا بما شئت ولو با أكثر الخ (قوله له) أي لمال المحجور (قوله أما اذا قصد التجارة) الى قوله وخرج في المعنى والى قوله على ما مر في النهاية قول المتن (أو فوضت) وفي النهاية والمعنى أو فوضته اه بالضمير (قوله فيه) راجع للمعطوفين معاً (قوله ومثله) أي اللفظ (قوله مفهومة) أي لكل أحد فتكون صريحة أو لا فتكون كناية (قوله كسائر العقود) أي كما يشترط الايجاب في سائر العقود لان الشخص ممنوع من التصرف في مال غيره الا برضاه معني ونهاية (قوله بكاف الخطاب) لو أسقط لفظ كاف ليشمل ما ذكر من الامثلة لكان واضحاً اه رشدي (قوله صحة ذلك) أي التعميم (قوله كوكت كل من أراد في اعتاق الخ) قال ابن النقيب ومثله ما لو قال وكنت من أراد في وقف دارى هذه مثلاً اه وهو ظاهر حيث عين الموقوف عليه وشروط الوقف التي أرادها كما لو قالت المرأة وكنت كل عاقدي تزويجي حيث اشترط لصحته تعيين الزوج ويحتمل الاندحاذ بظاهره ويصح مطلقاً ويعتبر تعيين ما يصح الوقف من الوكيل وكان الموكل أراد تحصيل وقف صحيح على أي حاله كان اه ع ش (قوله أو تزويج أمي هذه) ينبغي أن يقيد اخذاً من كلام الاذري الآتي بما اذا عين الزوج والافهى مشكلة فليتامل سيد عمر وع ش (قوله ويؤخذ من هذا صحة الخ) قال سم على منهج واعتمد مر عدم الصحة لا

طلاقاً فيه نظر وينجبه لاجتلاب قرينة احتياطاً مر (قوله كز وجنى من شئت) عبارة الروض ويصح تزويج من شئت انتهى (قوله ولو با أكثر من ثمن المثل) التقييد مع التصريح بالمبالغة المذكورة مشكل ولو قيد التقيد بإمكان الشراء بثمن المثل فاقبل كان واضحاً ثم رأيت نظر الشارح الآتي (قوله ولو با أكثر من ثمن المثل يقيد الخ) قد يقال قياس ما يأتي في بيع بماءز وهان من جواز البيع بالغبن الفاحش عدم التقيد هنا اذ النقص هناك نظير الزيادة هنا ثم رأيت نظر الشارح الآتي (قوله نعم بحث السبكي

ما شئت من العروض أو ما رأيت المصلحة فيه) ويشترط من الموكل (أو نائبه) (لفظاً) صريح أو وكالة ومثله كتابة أو إشارة أخرى مفهومة (يقضي رضاه كوكتك في كذا أو فوضت اليك) أو أنتك أو أقتلك معاني فيه (أو أنت وكيلى فيه) كسائر العقود وخرج بكاف الخطاب ومثله أو كنت فلا ناما لو قال وكنت كل من أراد بيع دارى مثلاً فلا يصح ولا ينفذ تصرف أحد فيها بل الاذن لغساده نعم بحث السبكي صحة ذلك فيما لا يتعلق بعين الوكيل فيه غرض كوكت كل من أراد في اعتاق عبدي هذا أو تزويج أمي هذه قال ويؤخذ من هذا صحة قول

تبع الغيرة فلا يصح اذن المرأت على الوجه المذكور انتهى اه ع ش (قوله لا ولي لها) أي خاص اه سيد
 عمر (قوله لكل عاقد) أي قاض أو عدل عند عدمه حقيقة أو حكماً سيد عمر ع ش (قوله قال الاذرعني الخ)
 عبارته في القوت وما ذكره يعني السبكي في تزويج الامتاتان صح ينبغي أن يكون فيما اذا عين الزوج ولم يغوض
 الاصيغة العقد ثم قال وسئل ابن الصلاح عن أذنت أن زوجها العاقد في البلد من زوج معين بذا فهل لكل
 أحد عاقد بالبلد تزويجها فاجاب ان اقترن باذنها قربة تقتضي التعيين فلا مثل ان سبق اذنها قربة بذا
 عاقد معين أو كانت تعتد أن ليس بالبلد غير واحد فان اذنت - حيث يختص ولا يعم وان لم يوجد شيء من هذا
 القبول فذكرها لعاقد محمول على معنى العاقد على الاطلاق وحيث نكح كل عاقد بالبلد تزويجها هذا مقتضى الفقه
 في هذا انتهى وبه يعلم ما في الشارح من كاشهاب بن جاح رشدي (قوله ان عينت) صوابه عين كما علم مما قدمناه
 اه رشدي (قوله اذ لا يتعلق بعين الوكيل غرض) محل تامل اللهم الا أن يحمل على ما اذا أرادوا احداً من وكلاء
 القاضي مثلاً وكانوا معروفين بالامانة بذل الجدل من يتوكلون فيه فلا بعد حيث نكح اه سيد عمر (قوله وعليه)
 أي على التعميم (قوله كتابة الشهود) من اضافة المصدر الى فاعله ومفعوله قوله ووكلاني ثبوته وطلب الحكم
 به أي كتابة شهود في القاضي في مسوداتهم فيكتبون صورة الدعوى والتوكيل فيها ثم يشهدون به عند
 القاضي (قوله ووكلاني) أي المدعيان اه ع ش (قوله في ثبوته) أي الحق (قوله لغو) خبر لكن الخ (قوله
 لانه ليس فيه) أي ووكلاني في ثبوته الخ (قوله ولو قالوا) أي في كتابتهم أو عند القاضي اه ع ش (قوله فلانا
 وكل مسلم) أي لو قالوا ذلك بدل وكلاء القاضي (قوله جاز) اعتمدوا اه سم في النهاية (قوله على مامر) أي
 في شرح وشروط الوكيل (قوله فهو قائم) الى قول المتن ولا يصح في النهاية الا قوله ان كان الايجاب بصيغة العقد
 لا الامر (قوله بل وأبنا) الاولى اسقاط الواو (قوله بل أن لا يرد الخ) عبارة المغني واحترز بقوله لفظاً عن
 القبول معنى فانه ان كان بمعنى الرضا فلا يشترط أيضاً على الصحيح لانه لو أكرهه على بيع ماله أو طلاق زوجته
 أو نحو ذلك صح كما قاله الزايعي في الطلاق أو بمعنى عدم الرد فيشترط حرماً ولو قال لا أقبل أولاً أفعل بطلت فان
 ندم بعد ذلك جددته ومراً أن المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يرد اه (قوله ولا يشترط هنا فور ولا مجلس)
 هذا مفهوم من المتن بالاولى (قوله لان التوكيل الخ) تعليل للمتن والشرح (قوله ومن ثم لو تصرف الخ) كذا
 في الروض وغيره عبارة الروض وان باعته أن زيداً ووكلاءه وصدق تصرف لان كذب وان قامت بينة اه وعبرة
 الروضة قال في الحاوي لو شهد زيد شاهدان عند الحاكم أن عمر أوكلاه فان وقع في نفس زيد صدقهما بما جازله
 العمل بالوكلاء ولو رد الحاكم شهادتهما وان لم يصدقهما لم يجز له العمل به اولا يعني قول الحاكم شهادتهما
 عن تصديقه انتهت اه سم (قوله صح) وفاقاً للمغني والنهاية (قوله كإباحة الطعام) في الروض ولو ردّها
 أي رد الوكيل الوكلاء اذنت بخلاف المباح له اذ اردت الاباحة فان ردّها أي الوكلاء وندم جددت اه وذكري
 شرحه تراعى مسألة رد الاباحة اه سم (قوله والقبول من الآخر) أي بالفعل اه سيد عمر عبارة ع ش

الخ) كذا شرح مر (قوله ولو قالوا فلانا وكل مسلم جاز) اعتمدوا مر (قوله ولا يشترط هنا فور) قال في
 شرح الروض نعم لو وكلاه في ابراء نفسه أو عرضها الحاكم عليه عند ثبوته عنده اعتبره القبول بالامتنان
 فور اذ كره الروباني وغيره وهذا لا يستثنى في الحقيقة لان الاول منهما مبني على انه تملك لا توكيل كظن
 في الطلاق والثاني انما اعتبر فيه الفور لزام الحاكم ايغاء الغريم لا للوكالة اه فليست فانه قد لا يتعلق بما
 فيه غريم (قوله ومن ثم لو تصرف غير عالم بالوكالة صح) كذا في الروض وغيره عبارة الروض قبيل الباب
 الثالث في الاختلاف وان بلغه ان زيداً ووكلاءه وصدق تصرف لان كذب وان قامت بينة اه وعبرة الروضة ثم
 مانصه قال الحاوي لو شهد زيد شاهدان عند الحاكم ان عمر أوكلاه فان وقع في نفس زيد صدقهما بما جازله العمل
 بالوكالة ولو رد الحاكم شهادتهما لم يمنع ذلك من العمل به لان قبولهما عند زيد خبر وعند الحاكم شهادة
 وان لم يصدقهما لم يجز له العمل به اولا يعني قبول الحاكم شهادتهما عن تصديقه اه (قوله وسيأتي في
 الوديعات انه يكفي اللفظ من أحدهما والقبول من الآخر الخ) قال في الروض في الحكم الخامس ولو ردّها أي

من لا ولي لها أذنت لكل
 عاقد في البلد أن تزوجني
 قال الاذرعني وهذا ان صح
 محله ان عينت الزوج ولم
 تغوض الاصيغة العقد فقط
 ونحو ذلك أفنى ابن الصلاح
 ويجري ذلك التعميم في
 التوكيل في الدعوى اذ لا
 يتعلق بعين الوكيل غرض
 وعلم على القضاة لكن كتابة
 الشهود ووكلاني ثبوته
 وطلب الحكم به لغو لانه
 ليس فيه توكيل بلهم لا
 معين فتعين أن يكتبوا ووكلاني
 في ثبوته وكلاء القاضي أو
 نحو ذلك ولو قالوا فلانا وكل
 مسلم جاز على مامر بما فيه
 (ولو قال بيع أو اعتق حصل
 الاذن) فهو قائم مقام
 الايجاب بل وأبنا منه (ولا
 يشترط) في وكالة بغير جعل
 (القبول لفظاً) بل أن لا يرد
 وان أكرهه الموكل ولا يشترط
 هنا فور ولا مجلس لان
 التوكيل رفع حجر كإباحة
 الطعام ومن ثم لو تصرف
 غير عالم بالوكالة صح كمن باع
 مال أبيه طائفاً بانه فكان
 ميتاً وسيأتي في الوديعات انه
 يكفي اللفظ من أحدهما
 والقبول من الآخر وقياسه
 بحريان ذلك هنا

لأنها توكيل وتوكل وقد يشترط القبول لفظا كما إذا كان له عين معارة أو مؤجزة أو (٣١١) مقصورة فهو بها لا خروا ذنله في قبضها أو كل

من هي يده في قبضها لا بد من قبضه لفظا لتزول يده عنها به (وقيل بشرط) مطلقا لأنه لا يمكن أن تصرف وقيل بشرط (في صيغة العقود كوكلتك) قياسا عليها (دون صيغة الأمر كبيع أو أعتق) لأنه أباحية أما التي يجعل فلا بد فيها من القبول لفظا كان الإيجاب بصيغة العقد لا الأمر وكان عمل الوكيل مضبوطا لأنها الجارة (ولا يصح تعليقها بشرط) من صفة أو وقت (في الأصح) كسائر العقود خلا الوصية لأنها تقبل الجهالة والامارة للحاجة فلو تصرف بعد وجود الشرط كان وكاله باطلا فزوجه سينكحها أو يبيع أو أعتق عبد سملكه أو يتزوج بنته إذا طلقت وانقضت عدتها فطلق بعد أن نسكح أو باع أو أعتق بعد أن ملك أو زوج بعد العدة نفذ عمله لا بعوم الأذن وتثلي بما ذكره هو ما ذكره الاستوى في الأولى وقياسها ما بعدها كما يقتضيه كلام الجواهر وغيرها وقال الجلال البلقيني يحتمل أن يصح التصرف كالوكالة المعلقة بنفسه بالتعليق ويصح التصرف لعنوم الأذن ولم يذكره أي نصا وأن يبطل لعدم ملك المحل حاله لفظا بخلاف المعلقة فإنه مالك للمحل عندها

أي قبول ما خوطب به من أخذ الوديعة أو دفعها اه وعبارة الرشدي قوله من الأخرى ولو الموكل هنا اه (قوله لأنها) أي الوديعة (قوله وقد يشترط) إلى المتن في المغنى (قوله وأذن له) أي أذن الواهب للأخر (قوله فوكل) أي الأخر اه ع (قوله فوكل من الخ) ظاهره أنه لا يلزم هنا اتحاد القابض والمقبض؛ لو افقه قوله لتزول اه سم (قوله لا بد من قبوله) أي قبول من هي يده (قوله مطلقا) أي سواء صيغ العقود وغيرها اه ع (قوله قياسا عليها) أي على العقود (قوله لفظا) أي وفورا اه ع (قوله أن كان الإيجاب بصيغة العقد لا الأمر) أسقطه لنهاية وكتب عليه ع م أنه لا فرق بين كون التوكيل بصيغة الأمر وغيره وهو ظاهر وفي حج أما التي يجعل الخ اه لكن الشيخ السلطان اعتمد ما قاله الشارح (قوله وكان عمل الوكيل مضبوطا) أي وإن لم يكن مضبوطا فغاله اه كردى عبارة السيد عمر قان لم يكن مضبوطا وعمل فظا هرا أنه اجارة فاسدة ينبغي أن يستحق أجرة المثل لأنه عمل طامع أي حيث لم يكن عالما بالفساد اه (قوله من صفة أو وقت) كقوله إذا قدم زيدا أو جاعرا رأس الشهر فتد وكلتك بكذا أو فانت وكيلي فيه اه (قوله والامارة) عطف على الوصية أي وخلا الامارة لقوله صلى الله عليه وسلم في غزوة مؤتة أن قتل زيد بن جعفر فقتل جعفر بعد الله ابن رواحه اه كردى عبارة ع (قوله خلا الوصية) أي بان يقول إذا جاعرا رأس الشهر فقد أوصيت له بكذا أو أن كل الشهر فقلان وصي سم وقوله والامارة في فتاوى البلقيني في باب الوقف مسئلة هل يصح تعليق الولاية الجواب لا يصح تعليق الولاية في مذهب الشافعي إلا في محل الضرورة كالامارة والايصاه اه ومنه تستفيد أن ما يجعل في مواضع الاحساس من جعل النظارة ولاولاده بعده لا يصح في حق الاولاد ابراه سم على منهج اه وان منع الاستفادة يحمل كلام البلقيني أخذ من الحديث المأثور أنما امر في شرح فلو وكله يبيع عبد سملكه الخ على ما إذا لم يكن التعليق تابعا لوجود (قوله فلو تصرف الخ) عبارة النهاية والمغنى والاسنى وعلى الأول ينغذ تصرفه في ذلك عند وجود الشرط لو جود الأذن وينغذ أيضا تصرف صادف الأذن حيث فسدت الوكالة لم يكن الأذن فاسدا كقولنا وكلت من أراد بيع دارى فلا ينغذ التصرف كما قاله الزركشى اه (قوله أو يتزوج بنته الخ) قد مر ترجيح النهاية وفاقوا والده عدم النفوذ في هذه الصورة (قوله وتثلي) أي للتصرف بعد وجود الشرط المعلق به (قوله في الأولى) أي مسئلة الطلاق اه كردى (قوله وقال الجلال البلقيني) أي في الصور المذكورة بقوله كأن وكله الخ اه سيد عمر (قوله كالوكالة المعلقة) أي تعلقا صريحا اه كردى (قوله ولم يذكره) أي صحة التصرف والتذكير باعتبار الاحتمال (قوله فانه) أي الموكل المعلق (قوله عندها) أي حالة الوكالة (قوله وعلى هذا) أي احتمال البطلان (قوله بين الفاسدة الخ) أي الوكالة الفاسدة (قوله وهو) أي الفرق المذكور وقال الكردي الضمير يرجع إلى قوله وإن يبطل اه (قوله بأن سملكه) أي الباطل والفاسد (قوله وقضية رده) أي الجلال وكذا ضمير اعتماده (قوله للثاني) أي احتمال البطلان و (قوله بما ذكر) أي بقوله وهو بخلاف تصريح الخ و (قوله للأول) أي احتمال الصحة (قوله وليست المعلقة الخ) رد لقول الجلال بخلاف المعلقة الخ وقد يجاب بان التعليق في الصورة الأخيرة ضمنى لا صريح فان لم ينادر ان إذا طلقت الخ منه لى بالتزويج لا بالتوكيل (قوله إذا الصورة الأخيرة فيها تعليق الخ) أي بخلاف الأولين فانه مما لا تعليق فيها اه كردى (قوله

رد الوكيل الوكالة أرادت بخلاف المباح له إذا رد الاباحة اه وقال هنا فان ردها ونم جددت انتهى وذكر في شرحه ثم تراعى مسئلة رد الاباحة (قوله فوكل من هي يده الخ) ظاهره أنه لا يلزم هنا اتحاد القابض والمقبض ولو افقه قوله لتزول الخ (قوله فلو تصرف بعد وجود الشرط إلى قوله نفذ عمله لا بعوم الأذن) عبارة الروض ولو علقها بشرط فسدت ونفذ تصرف صادف الأذن قال في شرحه وكذا حيث فسدت الوكالة الآن يكون الأذن فاسدا كقوله وكلت من أراد بيع دارى فلا ينغذ التصرف قاله الزركشى اه (قوله أو يتزوج بنته إذا طلقت الخ) كذا في شرح الروض أيضا فانه في الكلام على فساد الوكيل بالتعليق وانه يتصرف

وعلى هذا يلزم الفرق بين القابضة والباطلة وهو خلاف تصريحهم بأنهما لا يفرقان إلا في الجمع والعلية والكتابة اه وقضية رده للثاني بما ذكره اعتماده للأول وليست المعلقة مستلزما لملك المحل عندها إذا الصورة الأخيرة فيها تعليق لملك المحل حال الوكالة نعم الأولى جدها

لا بد في هذه الصور أن يذكر ما يدل على التعليق كقوله التي سأنكحها والذي سأنكحها بخلاف اقتضائه على وكلت في طلاق هذه أو يسع هذا أو تزوج بنتي لأن هذا اللفظ يعدل لغوا لا يفيد شيئا أصلا فليس ذلك من حيث الفرق بين الفاسد والباطل فتأمله ويأتي في الجزية وغيرها ومرفى الرهن الفرق بين الفاسد والباطل أيضا (٣١٢) فخصرهم المذكور أيضا في وفائدة عدم الصحة بما في المتن سقوط المسمى أن كان ووجوب

أجرة المثل وحرمة التصرف كما قاله جمع متقدمون واعتمده ابن الرقعة لكن استبعده آخرون لبقاء الاذن ومن ثم اعتمد البلقيني الحل ونقله عن مقتضى كلامهم ويصح توقيتها كالي شهر كذا فينزل بمجيئه ويجيب نقل شارح هذا عن بحث ابن الرقعة مع كونه يحزم ما به في أصل الروضة (فان تجزها وشرط للتصرف شرط جاز) اتفاقا فوكلت الآن يبيع هذا ولكن لا تبعه الا بعد شهر ويظهر انه يكفي وكلت ولا تبعه الا بعد شهر وأن الآن مجرد تصور وبذلك يعلم ان من قال لا أخر قبل رمضان وكلت في اخراج فطرتي وأخرجها في رمضان صح لانه تجز الوكالة وانما قيدها بما قيد به الشارع فهو كقول محرم زوج بنتي اذا أحلت وقول ولي زوج بنتي اذا طأقت وانقضت عدتها وتكاف فرق بينهذين ومثلهما بعدد جازا بخلاف اذا جاء رمضان فخرج فطرتي لانه تعليق محض وعلى هذا التفصيل يحمل اطلاق من أطلق الجواز ومن أطلق المنع وظاهر صحة اخواجه عنه فيه حتى على الثاني

ما يدل على التعليق) أي ولو ضمنا اه كردى (قوله فليس ذلك) أي البطلان في الصورة المذكورة اذا لم تقارن ما يدل على التعليق و (قوله من حيث الفرق الخ) أي بل حيث ان ذلك لغو (قوله ويأتي في الجزية الخ) رد لقول الجلال وهو خلاف تصريحهم الخ (قوله بين الفاسد الخ) أي من الجزية وغيرها والرهن (قوله أيضا) أي كالحج وما معه (قوله عدم الصحة) أي عدم صحة الوكالة مع صحة التصرف (قوله بما) أي مع التعليق بالصحة والوقت وضافتهما الى المتن لصداق اطلاق الشرط بهما أو مرجع ضمير التثنية تصورا أو التوكيل بطلاق من سينكحها ويبيع من سلكه السابقتان في شرط الموكل فيه اه سيد عمر عبارة الكردى قوله وفائدة عدم الصحة بما الخ أي عدم صحة التصرف بالوكالة المعلقة بل بالاذن اه وقضيته افراد الضمير في نسخة من الشرح أقول ما مر عن السيد عمر في تفسير ضمير التثنية تكاف والظاهر أن مرجعه الفاسد والباطل على ما مر عن الجلال البلقيني وقول الشارح في المتن يعني في مسألة المتن من تعليق الوكالة (قوله سقوط المسمى) أي الجعل المسمى اه معنى (قوله ان كان) أي المسمى بان عينت أجرة الوكيل في الوكالة المعلقة التي يجعل (قوله وحرمة التصرف) عطف على سقوط المسمى (قوله لكن استبعده آخرون الخ) وفاقا للنهاية والمعنى عبارة ما والاقدام على التصرف بالوكالة لفاسدة جائز كما قاله ابن الصلاح اذ ليس من تعاطى العقود الفاسدة لانه انما أقدم على عقد صحيح خلافا لابن الرقعة اه (قوله الحل) أي حل التصرف (قوله ويصح توقيتها الخ) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله فينزل) في أصله بخطه لينزل بالآزم اه سيد عمر (قوله اتفاقا) الى قوله وبذلك في النهاية (قوله وبذلك يعلم الخ) في العلم بحث لا مكان الفرق بعدم نأى الموكل فيه الآن بخلافه فيما تقدم ثم رأيت مر أي في النهاية نقل ذلك عنه أي الشارح حج معبرا يقال بعضهم ثم قال والاقرب الى كلامهم عدم الصحة اذ كل من الموكل والوكيل لا ملك تلك عن نفسه حال التوكيل انتهى اه سم ولا يخفى أن ذلك الفرق بعيد جدا كما نبه عليه الشارح (قوله صح) مر عن النهاية خلافا نقا (قوله وانما قيدها) أي الفطرة يعني اخواجها (قوله بخلاف اذا جاء رمضان الخ) أي فلا يصح وفاقا للنهاية (قوله وظاهر صحة اخواجها الخ) اعتمده مر اه سم أي في النهاية (قوله صحة اخواجها فيه) أي عند اخواج الوكيل الفطرة عن الموكل في رمضان وكان الاولى تانيث ضمير اخواجها كما في النهاية (قوله حتى على الثاني) أي قوله اذا جاء رمضان الخ (قوله أو مهما) أي أو اذا (قوله لانه تجزها) الى قول المتن ويجريان في النهاية (قوله لانه علقها) الى قوله لتقاوم الخ في المعنى الا قوله أو متى الى لانه (قوله وقضيته) أي التعليق (قوله فطريقه) عبارة للمعنى فطريقه في ان لا ينفذ تصرفه أن يكرز

بعموم الاذن قال ما نصه ومثله كلامهم النكاح فينفذ بعد وجود الشرط في نحو اذا انقضت عدة بنتي فقد وكلت بزوجي بخلاف وكلت بزوجي بها ثم انقضت عدتها اه لكن أطال ابن العماد في توقيف الحكم في بيان عدم النفوذ اذا فسد التوكيل في النكاح وفي تغليب من سوى بين النكاح وغيره في النفوذ في ذلك وقد تقدم هذا في الحاشية وان الشارح أشار اليه (قوله وحرمة التصرف كما قاله جمع متقدمون الخ) عبارة شرح مر والاقدام على التصرف بالوكالة الفاسدة جائز كما قاله ابن الصلاح اذ ليس من تعاطى العقود الفاسدة لانه انما أقدم على عقد صحيح خلافا لابن الرقعة اه (قوله ونقله عن مقتضى كلامهم) وحزم به في الروض فقال ويصح توقيت الوكالة كوكالتك شهرا اه (قوله وبذلك يعلم ان من قال الخ) في العلم بحث لا مكان الفرق لعدم نأى الموكل فيه الآن بخلافه فيما تقدم ثم رأيت مر ونقل ذلك عنه معبرا يقال بعضهم ثم قال والاقرب الى كلامهم عدم الصحة اذ كل من الموكل والوكيل لا ملك ذلك عن نفسه حال التوكيل اه (قوله وظاهر صحة اخواجها

لعموم الاذن كما علم مما تقر (ولو قال وكلت) في كذا (ومتى) أو مهما (عزلت فانت وكيلى صحت) الوكالة (في الحال عزله في الاصح) لانه تجزها وللخلاف هذا شروط لا حاجة لتأيد كرها في انتفى واحد منها صحت قطعا (وفي عوده وكيلا بعد العزل الوجهان في تعليقها) لانه علقها نأى بالعزل والاصح عدم العود لفساد التعليق وقضيته ما به يرد له الاذن العام فينفذ تصرفه وهو كذلك فطريقه أن

يقول عزلتك عزلتك أو متى
أو مهمما عدت وكيلي فانت
مع - زول لانه ليس هنا ما
يقضي التكرار ومن ثم لو
أني بكما عزلتك فانت
وكيلي عاد مطا لاقضاءها
التكرار فطريقه أن يوكل
من يعزله أو يقول وكلما
وكلتلك فانت مع - زول
فان قال وكلما انعزلت
فطريقه وكلما عدت وكيلي
لتقاوم التعليقين واعتضد
العزل بالأصل وهو الجبر في
حق الغير فقدم وليس هذا
من التعليق قبل الملك خلافا
للسبكي لانه ملك أصل
التعليقين (ويجربان في
تعليق العزل) نحو طلوع
الشمس والأصح عدم صحته
فلا ينعزل بطلوعها وحيد
فينفذ التصرف على ما اقتضاه
كلامهم لكن أطال جمع
في استشكاله بأنه كيف ينفذ
مع منع المالك منه وتخلص
عنه بعضهم بأنه لا يلزم من
عدم العزل نفوذ التصرف
ولا رفع الوكالة بل قد تبقى ولا
ينفذ كالأشياء وشرط
لأنصرف شرطا وأخذ
بعضهم بقضية ذلك جزم
بعدم نفوذ التصرف وقد
يجاب بالناسخ لم أن المنع
مفيد إلا لو صحت الصيغة
الدالة عليه ونحن قد قررنا
بطلان هذه المعلة فعملنا
بأصل بقاء الوكالة إذ لم يوجد
له رافع صحيح وحيدنا تضع
نفوذ التصرف عملا بالأصل
المذكور قدامه * (فرع *
وكاه في قبض دينه فتعوض عنه غير جنس حقه

عزله فيقول عزلتك عزلتك اه (قوله أنه يقول الخ) الأولى حذف الضمير (قوله عزلتك عزلتك) فانه
ينعزل بالأولى وتعود وينعزل بالاية ولا تعود اه كردى (قوله أومتى أو مهمما عدت الخ) أى والطريق
الثانية أن يقول متى أو مهمما عدت الخ (قوله لانه ليس الخ) تعليل لعدم نفوذ التصرف بالطريقين
المذكورتين (قوله هنا) أى فى الصيغة المذكورة (قوله ومن ثم) أى من أجل أن عدم العود وعدم
النفوذ لأجل عدم مقتضى التكرار (قوله عاد مطلقا) أى عن التقيد بعبارة المغنى تكرر العود
بتكرار العزل اه (قوله لاقتضاءها) أى لفظية كلما (قوله فطريقه الخ) أى طريق عدم نفوذ
تصرفه إذا حصل العزل بعبارة المغنى وينفذ تصرفه على الأول لما شرط طريقه فى أن لا ينفذ تصرفه أن يوكل
غيره فى عزله لأن المعلق عليه عزل نفسه إلا أن كان قد قال عزلتك أو عزل أحد عنى فلا يكتفى بالتوكيل بالعزل
بل يتعين أن يقول كلما عدت وكيلي فانت معزول فبمنع تصرفه اه (قوله أو يقول الخ) أى والطريق
الثانية أن يقول بعد قوله كلما عزلتك الخ وكلما وكلتك الخ (قوله فان قال الخ) أى بدل قوله كلما عزلتك
(قوله وكلما انعزلت) أى فانت وكيلي (قوله فطريقه الخ) أى وطريق عدم نفوذ تصرفه بعد العزل
(قوله وكلما عدت) أى فانت معزول (قوله لتقاوم التعليقين) أى لتعارض تعليق العزل وتعليق
الوكالة (قوله وليس هذا) أى تعارض العزل بعبارة المغنى فان قيل هذا أى قوله كلما عدت وكيلي فانت
معزول تعليق للعزل على الوكالة فهو تعليق قبل الملك لانه لا يملك العزل عن الوكالة التى لم تصدق منه
فهو كقوله ان ما كنت فلانة فهى حرة أو نكحتها فهى طالق وهو باطل أجيب بان العزل المعلق انما
يؤثر فيما يثبت فيه التصرف بلفظ الوكالة المعلقة السابق على لفظ العزل لانيما يثبت فيه التصرف بلفظ
الوكالة المتأخر عنه اذ لا يصح ابطال الع- قود قبل ع- دها فان قيل اذا كان تصرفه نافذا مع فساد الوكالة
فما فائدة صحتها أجيب بان الفائدة فى ذلك انه - تقرر الجعل المسمى ان كان بخلاف الفاسدة فانه يسقط
ويجب أجرة المثل اه قول المتز (ويجربان) أى الوجهان فى صحة تعليق الوكالة اه معنى (قوله فينفذ
التصرف) خالفه النهاية والمغنى والاسنى فقالوا وعلى الأصح وهو فساد العزل يمنع من التصرف عند وجود
الشرط لو جود المنع كما أن التصرف ينفذ فى الوكالة لفاسدة بالتعليق عند وجود الشرط لو جود الاذن اه
(قوله فى استشكاله) المتبادر أن مرجع الضمير نفوذ التصرف وعليه فقوله بأنه الخ على ظهريه وقوله
وتخلص الخ ليس كذلك بل هو فى الحقيقة أخذ بقضية الاشكال نظير ما يأتى آنفا ويحتمل أن مرجعه عدم
الانعزال فقوله بأنه كيف الخ يعنى بان عدم الانعزال مستلزم لنفوذ التصرف فكيف ينفذ الخ وحيدته فقوله
وتخلص الخ على ظاهره من منع ما ادعاه المستشكل (قوله عنه) أى الاشكال (قوله ولا رفع الوكالة) هذا معنى
عن البيان وغير متوهم أصلا (قوله بقضية ذلك) أى الاشكال اه كردى (قوله وقد يجاب) أى عن
الاشكال (قوله بالناسخ الخ) لك ان تمنع هذا الجواب بان قياس ما ت- دم فى الوكالة المعلقة من جواز
التصرف لعموم الاذن مع فساد الصيغة الدالة عليه بالتعليق أن لا اعتبار بأصل بقاء الوكالة هنا كما لم يعتبر وا
هناك أصل منع التصرف فى ملك الغير تأمل اه سم (قوله مفيد) أى لعدم نفوذ التصرف اه كردى والأولى
لمنع التصرف (قوله الصيغة) أى تعليق العزل و (قوله ونحن قد قررنا) إشارة الى قوله والأصح عدم صحته
و (قوله بطلان هذه المعلة) أى تعليق العزل والتأنيث باعتبار الصيغة كجاء عنه بها آنفا اه كردى ولك أن

الخ) اعتمد مر (قوله فينفذ التصرف على ما اقتضاه كلامهم الخ) الحق مر خلاف ذلك وهو
امتناع التصرف بعموم المنع الحاصل من العزل ولهذا قال فى شرح الروض وعلى المرجح وهو فساد العزل
المعلق بمنع من التصرف عند وجود الشرط لو جود المنع كما أن التصرف المعلق ينفذ فى الوكالة الفاسدة
بالتعليق عند وجود الشرط لو جود الاذن انتهى (قوله وقد يجاب بالناسخ الخ) لك ان تمنع
هذا الجواب بان قياس ما تقدم فى الوكالة المعلقة من جواز التصرف بعموم الاذن مع فساد الصيغة الدالة
عليه بالتعليق ولا اعتبار بأصل بقاء الوكالة كما لم يعتبر واهناك أصل منع التصرف فى ملك الغير تأمل (قوله

بشرطه فان كان الموكل قال له وكالة مفوضة أو مطلقة مع كماله بعضهم وكان تجوز بالقبح عن راءة ذمة المدين وانما قدرنا ذلك لئلا يلزم الغاء مفوضة أو مطلقة والعقد تصان عن (٢١٤) ذلك ما أمكن ولو وكل اثنين في عتق عبد فقال أحدهما هذا أو قال الآخر عتق بناء على

الأصح ان الكلام لا يشترط صدور من ناطق واحد وقول بعضهم يشترط مردود بان هذا لم يحفظ عن نحوي بل عن بعض الأصوليين وبان كلام المصطلحين لم يتكلم بلغو بل اتكل على نطق الآخر بالآخر وبه يعلم ان ما نطق به كل واحد دخل في العتق لانه شرط لا آخر ومشرطه فلا سابق منهما حتى يترتب عليه العتق هذا ما أشار إليه الاستنوي وغيره ولك أن تقول ان نظر الى ان كلام كل مقدر ومنوي في صحة كلام الآخر - ما في حكم جملتين فلا يتفرع ذلك على اشتراط اتحاد الناطق ولا عدمه وحينئذ فالعتق انما وقع بالثاني لانه يروى لم ينظر لذلك فكل تكلم بالغو لان مدار الكلام على الاسناد وهو ايقاع النسبة أو انتزاعها وذلك الايقاع لا يتصور تجزئه حتى ينقسم عليهما وبذلك يعلم ان اشتراط اتحاد الناطق هو التحقيق وزعم انه لم يحفظ عن نحوي ممنوع فان قلت أي النظرين أصوب قلت الأول لان اللفظ حيث أمكن تصححه لم يجز الغاؤه وهنا أمكن تصحيح العتق بسبق كلام الأول لكن قضية قولهم لو

تقول ان المعنى اختلال هذه الصيغة الدالة على التعليق (قوله بشرطه) احتراز عن نحو دين السلم لا يجوز الاعتياض عنه (قوله وكأنه) أي الموكل تجوز أي أراد على سبيل المجاز (قوله ذلك) أي قوله وكأنه الخ (قوله لئلا يلزم الخ) قد يمنع لزوم ما ذكرنا من أعماله بالنسبة لغير التفويض اه سم وقد يجاب بان التوكيل المذكور كان يفيد ذلك المعنى بدون هذه الزيادة (قوله هذا) مقول فقال (قوله حر) مقول وقال (قوله عتق) جواب ولو الخ (قوله المصطلحين) أي من الوكيلين المتفقين على أن يتكلم كل ببعض الكلام (قوله بل اتكل على نطق الآخر الخ) أي ترك النطق بالكلمة الأخرى اكتفاء بنطق صاحبه بها (قوله وبه يعلم) أي بقوله وبان كذا الخ (قوله مشروطه) الأولى به (قوله هذا ما أشار الخ) لعل الإشارة الى قوله ولو وكل الى هنا ويحتمل أن الإشارة الى قوله وبان كذا الى هنا (قوله أن كلام كل) أي منطوق كل أي مثله (قوله فهم الخ) أي منطوقاهما (قوله فلا يتفرع ذلك) أي العتق أو الخلاف فيه وعلى الأول فقوله على اشتراط اتحاد الناطق الخ مجرد توسيع الدائرة والا فحق المقام الاقتصار على المعطوف أي عدم اشتراط الاتحاد (قوله وحينئذ) أي حين النظر الى أن كلام كل الخ (قوله فالعتق انما وقع بالثاني الخ) يتأمل اه سم أقول يظهر وجه الحصر من قول الشارح الآتي الآن يفرق الخ (قوله وهو ايقاع النسبة الخ) قد يقال كون الاسناد بهذا المعنى انما هو في الخبر كما يعلم من محله لافي الانشاء كما في مسئلتنا اه سم (قوله وذلك الايقاع لا يتصور تجزئه) قد يقال لاحاجة الى ذلك لانه يمكن لكل من الناطقين أن يقصد بظمانطق به بما نطق به الآخر ويدرك وقوع ذلك الربط ولا يحذور في ذلك اه سم (قوله بهذا يعلم الخ) أي بقوله لان مدار الكلام (قوله لكن قضية قولهم لو قال طالق الخ) قد يقال هذا ليس نظير ما ذكرنا من وقوع ذلك الربط ولا يحذور في ذلك اه سم (قوله في ذلك) أي ترجيح الأول (قوله ولا كذلك) أي ليس مثل لفظ أنت (قوله حر الخ) الأصوب هذا (قوله لفظ سبعة) وهو كلام الأول

* (فصل في بعض أحكام الوكالة * (قوله في بعض) الى قوله فان قلت في النهاية الاقوله ويصح الى المتن (قوله وهي) أي بعض أحكام الوكالة (قوله مالو وكيل وعليه أي الأحكام التي يجوز للوكيل ويجب عليه فعلها) (قوله عند الاطلاق) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله وتعيين الاجل) وقوله وشرائه وقوله وتوكيله كلها بالجر عطفا على الاطلاق ويجوز رفعه عطفا على ما يحذف الاضاف أي وحكم تعيينه الخ

وانما قدرنا ذلك لئلا يلزم الغاء الخ) قد يمنع لزوم ما ذكرنا من أعماله بالنسبة لغير التفويض (قوله فالعتق انما وقع بالثاني لغير) يتأمل (قوله لان مدار الكلام على الاسناد الخ) هذا شيء رده المرادى القول بعدم اشتراط اتحاد الناطق ويمكن ان يقال هذا لا يفيده لان الظاهر ان تأثر هذه الصيغة لا يتوقف شرعا على اتصاف الاتيين بها بالاسناد بل متى نطق بهما حصل العتق قام به الاسناد المذكور وأولا ولا ينافيه قولهم لا بد من قصد اللفظ لمعناه لان المراد بذلك الاحتراز عن الصارف على ان الاسناد بالمعنى المذكور انما هو في الخبر لانه الذي يتصف بالايقاع أو الانتزاع كما يعلم من محله لافي الانشاء كما في مسئلتنا فليست أمثل (قوله وذلك الايقاع لا يتصور تجزئه الخ) قد يقال لاحاجة الى ذلك لان الايقاع معناه ادراك الوقوع ويمكن كلام من الناطقين ان يقصد بظمانطق به بما نطق به الآخر ويدرك وقوع ذلك الربط فتأمل ولا يحذور في قصد الربط من كل منهما وادراك وقوعه كذلك (قوله لكن قضية قولهم لو قال طالق لم يقع الخ) قد يقال هذا ليس نظير ما ذكرنا من وقوعه فان قلت في طلاق زوجته فيقول أحدهما أنت والآخر طالق وقد يلتزم هنا الوقوع * (فصل) *

قال طالق لم يقع به شيء وان نوى لفظ أنت ينزع في ذلك الآن يفرق بان أنت ثم لم يدل على ضمارة لفظ سبعة كطالعها وتمحضت النية فيه وهي وحدها لا تأثر لها في اللفظ المحذوف لضعفها ولا كذلك حرها فانه قد دل عليه لفظ سبعة فلم تتمحض النية فيه فالحق بالمفروضة حقيقة فتأمل * (فصل) * في بعض أحكام الوكالة بعد صحتها وهي مالو وكيل وعليه عند الاطلاق وتعيين الاجل وشرائه للمعيب ووافق

و توكيله لغيره (الوكيل بالبيع) حال كون البيع (مطلقا) في التوكيل بان لم ينص له على غيره أو حال كون التوكيل المجهوم من الوكيل مطلقا
أي غير مقيد بشئ ويصح كونه صفة أصدر محذوف أي توكيلا مطلقا (ليس له البيع) (٢١٥) بغير نقد البائد الذي وقع فيه البيع بالأذن

والأبنا سافر به وخلق
بيعه لبلد بلاذن لم يحزله
بيعه إلا بنقد البلد المأذون
فيها والمراد بنقد البلد ما
يتعامل به أهل غالبانقدا
كان أو عرضا لدلالة القرينة
العرفية عليه فإن تعدد لزومه
بالاغاب فإن استويا قبل الانقوع
والا تخير أو باعهم معا
وبحث الزركشي وغيره ان
يحصل الامتناع بالعرض في
غير ما يقصد للتجارة والابازيه
كالقراض وبما قررته في معنى
مطلقا اندفع ما قيل كان يقوله
بمطلق البيع فإن ينبغي أن
صورته أن يقول ببيع بكذا
ولا يتعرض لبلد ولا أجل
ولا نقد بخلاف البيع
المطلق لتقييد البيع بتقييد
الاطلاق وانما المراد بالبيع
لا بتقييده ووجه اندفاعه
ان مطلقا كعلم بما قررته
فيه ليس من لفظ الموكل
حتى يتوهم انه قيد في البيع
وانما هو بيان لما وقع منه
من عدم التقييد بان لم
ينص له على ذات ثمن أصلا
أو على صفة كبعض هذا
وكبعضه بالف فعني الاطلاق
في هذا الاطلاق في صفاته
فاندفع قوله فان صورته الى
آخره وكذا ما رتبته عليه
فان قلت كيف يأتي قوله ولا
ينبغي في الاولى قلت لان
الثن فيها يتقدر بثمن المثل

ويوافقهم رسم وشراؤه لو اء اه ع ش (قوله وتوكيله لغيره) أى وما يتبع ذلك كأنه زال وكيل الوكيل
وعدمه اه ع ش (قوله على غيره) أى التوكيل فى البيع اه ع ش قول المتن (ليس له البيع بغير نقد
الباد) لو اء اه ان يبيع بنقد عينه فاطل بعد التوكيل وقبل البيع وجد آخر انجحه امتناع البيع بالجدد
لانه غير ماذون فيه وكذا بالقديم ويحتاج الى مراجعته مر انتهى سم على ج أقول ولو قيل يجوز البيع
بالجدد تعويل على القرينة العرفية لم يكن بعيدا إذا الظاهر من حال الموكل ما روج فى البلد وقت البيع من
النقد سيما إذا تعذر مراجعته الموكل اه ع ش (قوله الذى وقع) الى قوله ويبحث فى المغنى الا قوله والمراد الى
لدلالة القرينة (قوله بنقد البلد المأذون فيها) عبارة شرح الروض أى والمغنى بنقد بلد حقه ان يبيع فيها اه
وظاهر أن المراد أن حقه ذلك اما بالشرط ان عينت بلد والا فعمل عقد الوكالة ان كان صالحا والا كبادية
فهل يعتبر أقرب محل اليها فليتأمل اه سيد عمر (قوله أو عرضا) لا يخالف ما مر فى الشركة من امتناع البيع
بالعرض مطلقا لان المراد به حيث لم يكن معاملة أهل البلد به وشيدى وع ش (قوله لدلالة القرينة الخ)
تعليل للمتنز (قوله لزمه بالاغلب) أى ولو كان غيره انفع للموكل اه ع ش (قوله فيما لا تنفع) هذا ظاهر ان تبصر
من يشتري بكل منهما فلولم يجد الا من يشتري بغيره لا تنفع فهل له البيع منه أم لا فيه نظر وظاهر كلام الشارح
الثانى ولو قيل بالاول لم يكن بعيدا لان الانفع حيثنذ كأعدوم اه ع ش وهو الظاهر (قوله ويبحث الارعى
الخ) عبارة النهاية ومحل الامتناع الخ كما يحسنه الزركشى وغيره اه (قوله جازبه) أى وينقد غير نقد البلد بالاولى
(قوله وبما قررته فى معنى مطلقا) وهو عدم التقيد بشئ (قوله اندفع ما قيل الخ) أى لصلاحيته ما قررته به
فلا رد أن أول وجوه اعرايه لا ينفى كونه ولو بمعناه من كلام الموكل فتأمل سم على ج اه ع ش (قوله صورته)
أى مطلق البيع (قوله لنقد البيع الخ) أى فى البيع المطلق (قوله وانما المراد الخ) أى الحال أن المراد هنا
انما هو البيع لا بقيد (قوله لما وقع منه) أى للفظ صدر من الموكل (قوله كبمع هذا أركبعه باء) نشر على
ترتيب اللف (قوله فى هذا) أى فى بعه باللف (قوله الاطلاق فى صفاته) خبر فعنى الخ (قوله فاندفع قوله الخ)
كانه لاقتضائه انحصار التصور فيما ذكره اه سيد عمر (قوله وكذا ما رتب عليه) أى من قوله كان ينبغى الخ
وجه ترتيبه عليه أنه جعل كون صورته كذا عبارة والمعلول مرتب على علمه تقدم فى اللفظ أو تاخر اه ع ش
أقول اندفاع ما رتب عليه بما ذكره انما يظهر لو اريد بالانبعاء الوجوب بخلاف ما اذا اريد به الاولوية كما عبر بها
المغنى (قوله فى الاولى) أى فيما اذا لم ينص على ذات ثمن أصلا كبمع هذا (قوله ولو بثمن المثل) عبارة النهاية
والمغنى ولو باكثر من ثمن المثل اه (قوله جازله البيع نسبيته) وينبغى أيضا جواز البيع بالغبن الفاحش وبغير
نقد البلد اذا تعين لحفظه بان يكون لولم يبع به بذل لنهب وفات على المالك للقطع رضا المالك بذلك حيثنذ
فليتأمل اه سم أى ولولم يعلم الوكيل أن الموكل يعلم النهب (قوله لمن ياتى) أى قبيل قول المتن ولا يبيع
لنفسه (قوله اذا حفظ به الخ) هل هو على اطلاقه أو محمول على ما اذا تعين طريقا فى الحفظ أى أو كان أقرب
اطرق الى السلامة بحسب غلبة ظنه اه سيد عمر أقول وظاهر ما قدمنا آتفاعن سم الجمل المذكور فقول

في بعض أحكام الوكالة (قوله في المن ليس له البيع بغير نقد البلد) لو أمره أن يبيع بنقد عينه فابطل بعده التوكيل وقبل البيع وجدد آخر فنتج امتناع البيع بالجديد لأنه غير مأذون فيه وكذا بالقديم ويحتاج إلى مراجعته مر فلي تأمل (قوله وببحث الز وكشي الخ) اعتمده مر (قوله وبما قررته في معنى مطلقا ندفع الخ) أي لصلاحيته ما قررته به فلا يراد أن أول وجوه اعتراضه لا ينافي كونه ولو بمعناه من كلاً من الموكل فتمامه (قوله جازله البيع نسبيته) هل باع حيث دخل أو ترك القبض إلى زوال الخوف إلا أن يقال لو باع حار بما رفعه المشتري للحاكم فيلزمه أن يتسلم الثمن هذا وينبغي أيضاً جواز البيع

كما فاده قوله في عدل الرهن ولا يبيع الا بشئ من المثل حالا من نقد البلد فيصير كانه منصوص عليه فلا ينقص عنه تقصا فاحشا (ولا بنسيئة) ولو بشئ من المثل لان المعتاد ان الباع بالخول مع الخطر في النسيئة ويظهر انه لو وكله وقت نهب جاز له البيع نسيئة ان ياتي اذا حفظ به عن النهب وكذا لو وكله وقت الامن ثم عرض النهب لان القرينة قاضية قطعا بوضاءة النكاح والوقاية به بعد يابا او سوقا

وأهل لا يشترطون الانسيئة وعلم الوكيل ان (٣١٦) الموكل يعلم ذلك فله البيع نسيئة حيث شئ فيما يظهر أيضا ثم رأيت ما سأذكره آخره

المثل عن السبكي كالعمراني
ان الولي يجوز له العقد
بموجب ائتمنه وهو يؤيد
ما ذكرته لكن سيأتي فيه
كلام لا يبعد بحسبه هنا ولا
بغبن فاحش وهو لا يحتمل
غالبا في المعاملة كدرهمين
في عشرة لان النفوس تشح
به بخلاف اليسير كدرهم
فيها نعم قال ابن أبي الدم
العشرة ان تسوخ بها في
المائة فلا يتسوخ بالمائة
في الالف قال فالصواب
الرجوع للعرف وبواقفه
قوله - ما عن الرواية انه
يختلف باجناس الاموال
لكن قوله في الجران اليسير
يختلف باختلاف الاموال
فربيع العشر كغيره في النقد
والطعام ونصفه يسير في
الجواهر والرقيق ونحوهما
فيه نظر واعل ذلك باعتبار
عرف زمانه والا فالوجه انه
يعتبر في كل ناحية عرف
أهلها المطرد عندهم المساحة
به ولو باع بثمن المثل وهناك
راغب أو حدث في زمن
الخيار يأتي هنا جميع ما مر
في عدل الرهن وأقهر قوله
ليس له الى آخره بطولان
تصرفه فمن ثم فرع عليه قوله
(ولو باع) بيعا مشتملا
(على) أو هي بمعنى مع
(أحده) هذه الالوان وسلم
المبيع ضمنه) للحيولة
بقبضه يوم التسليم ولو في
المثلي لتعديه بتسليمه بل
لا يستحقه ببيع باطل

الشارح به أي بالبيع نسيئة لا بغيره بحسب الظن الغالب (قوله وأهل الخ) الواو الحالية (قوله فله البيع نسيئة)
لاشك ان علم الموكل بذلك شرط لصحة البيع اعلم الوكيل بان الموكل يعلم ذلك فيظهر أنه شرط لجواز الاقدام
فلو تعدى عند جهره به فباع ثم تبين أن الموكل كان عالما بذلك فيصح ثم رأيت المحشى سم قال قديقال وان لم يعلم
اذا تبين انتهى اه سيد عمر (قوله لكن سيأتي فيه كلام الخ) عبارة ثم بعد أن ذكر كلام السبكي والعمراني
نصها فالذي يظهر أنه يشترط هنا ما في الولي اذا باع بموجب للمصلحة من يسار المشتري وعد التره وغيرهما وانه
يشترط أيضا فيمن يعة ذونه أي الاجل ان يعتادوا أجلا معينان فاختلف فيه احتمال الغاؤه واحتمل اتباع
أقلهن فيه اه وقوله اتباع أقلهن فيه هو الاقرب لاتفاق السكك عليه اذا قل في ضمن الأكثر اه ع ش (قوله
في المعاملة) الى قوله وبواقفه في المعنى والى المتن في النهاية (قوله بخلاف اليسير) وهو ما يحتمل غالبا اه معنى
عبارة ع ش قوله بخلاف اليسير ينبغي ان يكون المراد حيث لا راغب بتام القيمة أو أكثر والا فلا يصح أخذها
بما سيأتي في مال الوكيل له الثمن انه لا يجوز له الاقتصار على ما غنمه اذا وجد راغباً وقديفرق سم على منهج أقول
وقديتوقف في الفرق بان الوكيل يجب عليه رعاية المصلحة وهي منتفية في مالو باع بالغبن اليسير مع وجود من
ياخذ بكامل القيمة اه أقول وفي سم هـ ميل الى عدم الفرق أيضا (قوله انه يختلف) أي العبن اليسير (قوله
فربيع العشر الخ) كان وجهه ان الاثمان في النقد والطعام منضبطة كما هو مشاهد في عصرنا فان تفاوتت كان
يسير بخلاف الجواهر والرقيق فان الاثمان فيهما تتفاوت تفاوتاً كثيراً وقول الشارح فالوجه الخ فيه نايد
لما كتبناه في هامش خيار البيع فراجع اه سيد عمر (قوله ونصف الخ) أي نصف العشر (قوله فيه نظر)
اي بالنظر للتشيل خاصة اه رشدي (قوله وهناك راغب) أي ولو لم يعلل لا يتغابن به أخذ من اطلاقه ع ش
وسم أي خلافا لما في شرح الروض والمعنى (قوله أو حدث) أي الراغب (في زمن الخيار) أي وكان الخيار
للبيع أولهما فان كان للمشتري امتنع انتهى شيخنا زيادي اه ع ش وفي سم ما يوافق الزبدي (قوله جميع
ما مر) عبارة المعنى وع ش ولو باع بثمن المثل و ثم راغب وثوق به بزيادة لا يتغابن بمثلها لم يصح لانه مأثور
بالمصلحة ولو وجد الراغب في زمن الخيار فالاصح أنه يلزمه الفسخ فان لم يفعل انفسخ كما مر مثل ذلك في عدل
الرهن ومجمله كما قال الاذري اذا لم يكن الراغب مما طلا ولا متجوها ولا ماله ولا كسبه حرام اه (قوله أو هي)
أي لفظة على (بمعنى مع) أي فلا يحتاج الى تضمين مشتملا (قوله للحيولة) الى قوله وظاهر كلامهم في النهاية
الاقوله في ضمن الى وبما قررته (قوله للحيولة) ويجوز للموكل التصرف فيما أخذ من الوكيل لانه عليه
ذلك القرض ثم اذا تلف المبيع في يد المشتري وأحضر المشتري بدله وكان مساو بالقيمة التي غرمها للموكل
جنسا وقدر او صفة فهل يجوز له ان ياخذ بدله ما غرمه للحيولة وان يتصرف فيه بتراضيه بما لم يات فيه نظر
والاقرب الاول اه ع ش (قوله وحيتئذ) اي اذا استرده (قوله له يبعه بالاذن السابق) كما في بيع عدل
الرهن بخلاف مالور دعيه ببيع او فسخ العيب المشروط فيه الخيار للمشتري وحده لا يبيعه ثانيا بالاذن
السابق والفرق انه لم يخرج عن ملك الموكل في الاول وخروج عن ملكه في الثاني واذا خرج عن ملكه انعزل
الوكيل اه معني (قوله وقبض الثمن) اي وله قبض الثمن اذا وكل بالبيع بحال (قوله ويده الخ) عطف على

بالغبن الفاحش وبغير نقد البلد اذا تبين لحفظه بان يكون لو لم يبعه بذلك نهب وفان على المالك للقطع برضا
المالك بذلك حيث ذلت امل (قوله وعلم الوكيل أن الموكل الخ) قديقال وان لم يعلم اذا تبين (قوله ولو
باع بثمن المثل وهناك راغب الخ) عبارة الروض وشرحه ولا يصح بيع الوكيل بثمن المثل ان وجد زيادة
لا يتغابن بمثلها بان وجد راغب بها موثوق به والفسخ في زمن الخيار لا جهاذا ذكرناه في بيع عدل الرهن انتهى
ولا يخفى أن المتبادر من قوله ان وجد زيادة انه وجد عند البيع وأما وجوده بعد في زمن التلار فهو
ما ذكره بقوله والفسخ في زمن الخيار الخ حيث ذلت فقهوم قوله لا يتغابن بمثلها أن ما يتغابن بمثله يصح البيع
بدونه مع وجوده وقد يستشكل فليأمل (قوله أو حدث في زمن الخيار) عبارة في شرح الارشاد هنا خيار
المجلس أو خيار الشرط ولو للمشتري وحده انتهى وبما ذكره من المبالغة نظرا لا يخفى في انتهى (قوله

فيسترده ان بقي وحيث ذلت يبعه بالاذن السابق وقبض الثمن ويده أمانة

عليه وان لم يبق فهو طريق وقرار الضمان على المشتري فيضمن المثل بمثله والمتقوم (٢١٧) بقيته وما فر رثه في التفرع مع اندفع ما قبل

كان ينبغي أن يقول لم يصح
ويضمن (فان) لم يطلق
اتباع تعيينه ففي بيع بما
شتت أو تبسره غير نقد
البلد لا بنسيئة ولا غبن لان
مال الجنس وصرح بجمع
يجوز به بالغبن واعتمده
السبكي وغيره لانه العرف
مالم تدل قرينة على خلافه
أو بعبارة كيف شئت جاز
بنسيئة فقط لان كيف الحال
فشمس الحال والمؤجل أو
بكم شئت جاز بالغبن فقط
لان كم للعدد القليل والكثير
أو بما عزر وهان جاز غير
النسيئة لان مال الجنس
فقرنها بما بعدهما يشمل
عرفا القليل والكثير من
نقد البلد وغيره وظاهر
كلامهم انه لا فرق في هذه
الاحكام بين النحوي وغيره
وهو محتمل لان لها مدلول
عرفيا فحمل لفظه عليه
وان جهله وليس كما يأتي في
الطلاق في ان دخلت بالغن
لان العرف في غير النحوي
ثم لا يفرق نعم قياس ما يأتي في
النذر انه لو ادعى الجهل
بمدلول ذلك من أصله صدق
ان شهدت قرآن حاله بذلك
ولو قال لو كره في شيء أفعل
فيه ما شئت أو كل ما تصنع
فيه جاز لم يكن اذنان في
التوكيل لاحتماله ما شئت
من التوكيل وما شئت من
التصرف فيما أذن له فيه فلا
يؤكل بامر محتمل كما لا يهب
كذا قالوه وعليه فهل يتوخذ
منه ان له البيع بعرض أو غبن أو نسيئة أولا

له بعبارة (قوله عليه) أي الثمن (قوله فهو طريق) ليس فيه افصاح صريح لما يضمنه هذا أي الوكيل أهو
القيمة مطلقا أو القيمة في المتقوم والمثل في المثل وفي شرح الروض أي والمغنى الافصاح بالثاني حيث قال في سترده
ان يبق والاغرم الموكل من شاع من الوكيل والمشتري قيمته في المتقوم ومثله في المثل والقرار على المشتري اه
وهو متجه وخالف مذهب ما في شرح الروض وذهب إلى غرم الوكيل القيمة مطلقا وادعى ان الرافعي صرح به
وراجعت الرافعي فلم أرفيه ذلك بل ليس فيه مخالفة لما في شرح الروض اه سم (قوله فيضمن المثل الخ) أي
الوكيل أو المشتري فيوافق ما صرح عن شرح لروض ويحتمل رجوع الضمير لخصوص المشتري وهو المتبادر
فيوافق ما صرح عن مذهب في البعير من الزيادة والحاجي والقلوب والمعتد ان الوكيل يطالب بالقيمة مطلقا
أي سواء كان باقيا أو بالغامثا أو متقومالا لانه يغرمها للحيولة وأما المشتري فيطالب ببديله من مثل أو قيمتان كان
تالغا لان عليه قرار الضمان فان كان باقيا رده ان سهل فان عسر طوالب بالقيمة ولو مثليا للحيولة اه (قوله
وبما قررته) أي بقوله وافهم قوله ليس له الخ اه ع ش (قوله اندفع ما قبل الخ) ارتضى المغنى بما قبل وقد يقال
ان كان المراد من الانبعاث الوجوب فالاندفاع ظاهر والافلا اذا ما قرره لا يدفع الاولية ثم رأيت في سم مانصه
قوله كان ينبغي لاشبهته في انبعاث ذلك رما قرره لا يدفع انبعاثه لان هذا المنبغى يتضمن بيان البطالان وعبارة
المصنف لا تقيد اه (قوله لم يصح ويضمن) مقول القول (قوله ففي بيع بما شئت) إلى قوله وظاهر
كلامهم في المغنى الا قوله وصرح إلى أو بعبارة (قوله له غير نقد البلد الخ) عبارة المغنى صح بعبارة بالعروض
ولا يصح بالغبن الفاحش ولا بالنسيئة اه (قوله وصرح بجمع الخ) عبارة النهاية خلافا لجمع منهم السبكي
في تجوز به بالغبن اه (قوله لانه العرف الخ) تعليل للجمع المذكور (قوله بنسيئة فقط) أي لا بغبن فاحش
ولا بغير نقد البلد مغنى وع ش (قوله للحال) أي الصفة اه سم (قوله جاز بالغبن) وينبغي أن
لا يفرط فيه بحيث يعد اضاعة وأن لا يكون ثم راغب بالزيادة اه ع ش (قوله فقط) أي لا بالنسيئة ولا
بغير نقد البلد مغنى وع ش (قوله للجنس) أي يشمل النقد والعروض اه مغنى (قوله فقرن الخ)
الاولى فلما قرن بما بعدهما أي عزوهان شمل عرفا الخ (قوله لان لها) أي لما تقدم من بما شئت الخ (قوله
ثم لا يفرق) أي في أن دخلت بفتح الهمزة (قوله لو ادعى الجهل) أي الموكل (قوله في التوكيل) أي
في توكيل الوكيل غيره (قوله لاحتمال ما شئت من التوكيل) من اضافة المصدر إلى مفعوله أي لاحتمال
كل من القوانين ان ذكر في الاذن في التوكيل والاذن في التصرف المطلق في الموكل فيه (قوله وعليه) أي
على ما قالوه (قوله منه) أي من قوله افعل فيه ما شئت الخ (قوله أولا) أي أولا لا يؤخذ منه ذلك (قوله

وان لم يبق فهو طريق) ليس فيه افصاح صريح بما تضمنه هو أهو القيمة في المتقوم أو المثل في المثل وفي شرح
الروض الافصاح بالثاني حيث قال في سترده ان يبق والاغرم الموكل من شاع من الوكيل والمشتري قيمته في
المتقوم ومثله في المثل والقرار على المشتري انتهى وهو متجه لان الوكيل بعد غرمه لا يرجع عليه فيما غرمه
له مطلقا وانما يرجع على المشتري فغرمه للموكل لا يكون الا للقيولة لا للحيولة وخالف مذهب ما في شرح
الروض وذهب إلى غرم القيمة مطلقا وادعى ان الرافعي صرح به وراجعت الرافعي فلم أرفيه ذلك وانما
أحال ما هنا على ما قدمه في عدل الرهن اذا باع على أحده هذه الوجوه واقتصر هناك على غرم القيمة بالنسيئة
لكل من العدل والمشتري منه ومعلوم انه لا يصح الاخذ بظاهره لان المشتري لا يغرم قيمة المثل فتعين حله
على المتقوم فليس فيه مخالفة لما في شرح الروض فليتأمل فان قلنا انه يغرم القيمة مطلقا فهل يرجع في المثل
بما على المشتري لانها التي غرمها أو بالمثل لانه الواجب على المشتري فيه نظار (قوله اندفع ما قبل الخ) كان
ينبغي الخ لا شبهة في انبعاث ذلك وما قرره لا يدفع انبعاثه لان هذا المنبغى يتضمن بيان البطالان وعبارة المصنف
لا تقيد اه (قوله لان كيف الحال) أي الصفة (قوله أو بكم شئت جاز بالغبن) ظاهره ولو مع وجود راغب بزيادة
ووجه بانه لما أذن في الغبن الفاحش فقد رضى بغير المصلحة فلم يجب المصلحة وان أمكنت بخلاف ما لو عين
الثن دون المشتري وأمكنت الزيادة فلو جود راغب به ما تجب لانه هناك لم يرض بغير المصلحة بل اعتبرها

فلا يجوز له شيء من ذلك لما تقر من احتمال (٢١٨) لفظه ولما فيه من الغرر قليلين قوله ما شئت لغوا كل محتمل والثاني أقرب

ويتردد النظر في باي شيء
شئت وبمعها شئت ولو
قبل انهما مثل بما شئت لم
يبعدوان (وكله لبيع
مؤجلا وقد الاجل نذال)
أي يبعه بالاجل المقدر
ظاهرو له النقص منه الا
اذ انهاء أو ترتب عليه ضرر
كان يكون لفظه مؤنة أي
أو يسترقب خوف كتهب
قبل حاو له كاه وظاهر أو
عين له المشتري كما يحتمل
الاسنوي (وان أطلق)
الاجل (مع) التوكيل
(في الاصح وجعل) الاجل
(على المتعارف) بين الناس
(في مثله) أي البيع في
الاصح أيضا لانه المعهود فان
لم يكن عسرفوا على الانفع
لموكله ثم يتغير نظير ماس
ويلزمه الاشهاد وبيان
المشتري حيث باع بموكل
والاضمن وان نسي ويظهر
اشراط كون المشتري ثقة
موسرا ولا يقبض الثمن عند
الحلول الا ان نص له عليه
قال جمع أدوات عليه
قرينة ظاهرة كان أذن له
في السفر لبلد بعيد والبيع
فيها بموكل (ولا يبيع
لنفسه) وان أذن له وقدر له
الثمن ونهاه عن الزيادة
خلاف الابن الرفعة وقوله
اتحاد الطرفين عند انتفاء
التهمة جائز بعد من كلامهم
لان علة منع الاتحاد ليست
التهمة بل عدم انتظار
الايجاب والقبول من

فلا يجوز الخ) تفريع على قوله أولا (قوله من ذلك) أي البيع بعرض الخ (قوله من احتمال لفظه)
بيان لما تقر رأي من احتمال قول الموكل لو كبله في شيء أقبل فيه إلى آخر الامر من السابقين (قوله ولما فيه)
عطف على لما تقر رأي ولما في التوكيل المذكور من الغرر (قوله قوله ما شئت) أي قوله افعل فيه
ما شئت وما بعد من قوله كل ما تصنع فيه جائز (قوله والثاني) أي قوله أولا يجوز الخ (قوله انهما مثل
بما شئت) فيصير بيعه بغير نقد البلد لا ينسب ولا يغب (قوله وان وكله الخ) عطف على قوله فان لم يطلق
الخ قول المتن (ليبيع مؤجلا) هل له البيع حالا حيث ينبغي نعم الا لغرض اه سم الاول ان يقال
ينبغي ان يأتي فيه جميع ما يأتي في مسألة النقص عن الاجل المعزوي يأتي في شرح قول المصنف وان التوكيل
بالبيع له قبض الثمن قول النقص وان باع بموكل ومحملة انتهى في نفسه اشارة الى أنه اذا باع بموكل وقد أمر
بالتأجيل مع في حال دون حال أي على نحو التفصيل الذي أشرنا اليه ثم رأيت في الروضة في الصورة الخامسة
من صور الباب الثاني صرح بحكم هذه المسئلة بأزيد ما أشرنا اليه فليراجع اه سيد عمر عبارة المغني
فان نقص عنه أي الاجل المقدر أو باع حالا مع البيع ان لم يكن فيه شيء على الموكل ضرر من نقص ثمن أو خوف
أو مؤنة تحفظ أو نحوها من الاغراض نعم ان عين له المشتري فظهر كما قال الاسنوي المنع لظهور قصد المحافظة
كما يؤخذ مما يأتي في تقدير الثمن اه (قوله أي يبعه) الى قول المتن والاصح في النهاية الا قوله ويظهر
اشراط كون المشتري ثقة موسرا (قوله لفظه) أي الثمن (قوله قبل حاو له) أي حلول الاجل المقدر
(قوله في الاصح أيضا) فيه اشارة الى أنه كان الاول ان يؤخر قوله في الاصح الى ما بعد قوله وجعل على المتعارف
في مثله ليفيد الخلاف في المسئلة الثانية أيضا (قوله نظير ماس) أي في شرح ليس له البيع بغير نقد البلد
اه كردي (قوله ويلزمه الاشهاد) عبارة شرح المنهج والمغني والنهاية ويشترط الاشهاد اه قال ع ش
قوله مر ويشترط الاشهاد سكك عن الرهن سم على حج أقول والظاهر أنه لا يشترط لان ذلك قد يؤدي
لامتناع البيع اذ الغالب عدم رضا المشتري به وعليه فلعن الفرق بين هذا وبين بيع الولي مال المولى عليه
حيث اشترط فيه الرهن الاحتياط لئلا يولي عليه وأفهم قوله ويشترط الخ انه لو لم يشهد لم يصح البيع
فظاهره أنه لو لم تكن الشهادة حاضرة وقت البيع لم يصح العقد وان أشهد فيما بعد وعبارة مع ويلزمه
الاشهاد وبيان المشتري حيث باع بموكل والاضمن اه وهو محتمل لان ثمن يترك الاشهاد مع صحة العقد والاضمان
ومن ثم كتب عليه سم ليس فيه افصاح بصحة البيع أو فساد عند ترك الاشهاد انتهى وسيأتي ما فيه ثم
قوله مر ويشترط الاشهاد ينبغي رجوع هذا وقوله وبيان المشتري الخ الى ما قبله من موكل سوا قدر الموكل
الاجل أو أطلق اه عبارة الرشدي قوله مر ويشترط الاشهاد ومر في البيع أنه لو شرط عليه الاشهاد
كان شرط للصحة اه (قوله وبيان المشتري) أي كان يقول الوكيل للموكل بعتك لفلان فلو لم يذنه له كان
يقول بعتك لرجل لا أعرفه ضمن اه ع ش وهل يرتفع الضمان بالبيان بعد والا قرب نعم فليراجع
(قوله والاضمن) أي القيمة لا البدل فيما يظهر لانها أغرم للحالولة وكتب سم قوله والاضمن ليس فيه
افصاح بصحة البيع أو فساد عند ترك الاشهاد اه أقول والذي ينبغي أنه شرط لعدم الضمان للصحة
لان الاشهاد انما يكون بعد تمام العقد لكن نقل عن شيخنا الزياي بالدرس اعتماد أنه شرط للصحة وقال
خلاف الحج حيث جعله شرط للضمان انتهى فليمر اه ع ش وتقدم نفع الرشدي ما يفيد أنه شرط
لعدم الضمان للصحة وهو الظاهر (قوله وان نسي) أي الوكيل (قوله لان علة منع الاتحاد) أي فيما
لان الغرض ان المعين ثمن المثل فان فرض انه دونه مع علمه بانه دونه أمكن ان يلتزم عدم وجوب الزيادة
وان تبسرت وفيه نظر اذ ليس هنا اذن في الغبن على الاطلاق ويجوز ان عين ما دون مجرد عدم الرضا بما دونه
الا للرضا به مع امكان ما فوقه بخلاف ما نحن فيه ويحتمل ان عمل جوار الغبن الفاحش مالم يوجد رغب
بالزيادة وهو ثمن المثل أو أكثر والاستنع ووجب البيع بالزيادة فليراجع (قوله في المتن لبيع مؤجلا)
هل له البيع حالا حيث ينبغي نعم الا لغرض (قوله ويلزمه الاشهاد) سمكت عن الرهن (قوله والاضمن)

ذكر فلا ينافي أن التهمة قد تكون مائعة مع انتفاء تولى الطرفين اه عش (قوله فبق من عداه) مثل
 الوصى والقيم وناظر الوقف فلا يجوز لهم تولى الطرفين اه عش (قوله ولو مع ماصر) أى عقب قول المتن
 ولا يبيع لنفسه من الغايات (قوله لا يلزم تولى الطرفين) أى لأن الأب إنما يتولى الطرفين في معاملته
 لنفسه مع موليه أو وليه وهما ليس كذلك لأن المعاملة لغيره ولا يجوز أيضا أن يوكل وكيلاني أحد الطرفين
 ويتولى هو الطرف الآخر ولا وكيلين في الطرفين أخذًا بما بقي في النكاح أن من لا يتولى الطرفين ليس له
 أن يوكل وكيلًا في أحدهما أو وكيلين فيهما نعم لو وكل وكيلًا عن طفله كما صرحوا به وتولى هو الآخر لم يعد
 جوازه إذا قدر الثمن ونحوه عن الزيادة إذا لم تكن التهمة ولا تولى الطرفين لأن الوكيل حينئذ نائب طفله لا نائبه كما
 صرحوا بذلك أيضا فليتأمل سم على جوينبغي أن مثل توكيله عن طفله مالم يطلق فيكون وكيلًا عن
 الطفل وقوله ولا يجوز أيضا أن يوكل وكيلًا في أحد الطرفين أى عن نفسه أو يطلق فلا ينافي قوله لا يكتفى نعم
 لو وكل وكيلًا وقوله إذا قدر الثمن أقول لو قبل بعدم اشتراط ذلك لم يكن بعيدا لأن الثمن له مرد شرعى
 يرجع إليه وهو كونه حلالا من نقد البلد فلا حاجة إلى التقدير اه عش وقوله وينبغي الخ تقدم عنه في أوائل
 الباب ترجيح خلافه وقول سم نعم لو وكل الخ أى وإن لم يأذن الموكل في التوكيل (قوله ومن ثم) أى من
 أجل أن العلة تولى الطرفين اه عش (قوله أو اعتناق) ومثل ذلك ما لا يترتب عليه تولى الطرفين ومن ذلك
 ما يأتي من جواز التوكيل في العفو عن نفسه في القصاص وحد القذف اه عش (قوله من ذكر) أى
 من نفسه أو ولده الخ سيد عمر وعش (قوله إذا تولى) أى لعدم اشتراط القبول في الإبراء والاعتناق (قوله
 ولأنه حر يص الخ) عطف على لئلا يلزم الخ (قوله في ولاية غيره) أى لنفس أبيه مثلا اه عش (قوله وقدر
 الموكل له الثمن الخ) أفهم أنه لو لم يقدر الثمن أو قدر ولم ينه عن الزيادة لا يجوز البيع له وهو مشكل بان العلة
 في امتناع بيعه لمن هو في ولايته تولى الطرفين وهو منتف هنا كما ذكره بقوله إذا تولى ولا تهمة وبأنه يجوز
 بيعه لآبيه وابنه البالغ وإن لم يقدر الثمن ولم ينه عن الزيادة ولا نظر للتهمة في ذلك اللهم إلا أن يقال إن التهمة
 مع صغر الولد أو جنونه أقوى منها في الأب والابن الكبير الكامل لما جرت به العادة من زيادة الخنوع من الأب
 على ابنه الصغير أو المجنون فليتأمل ثم رأيت سم على منسج صرح بالفرق المذكور اه عش وقوله
 بأن العلة الخ فيه أن من العلة التهمة وهي ليست مستغنية هنا وقوله اللهم الخ أى والأقرب الجواز مطلقا كما مر
 عبارة السيد عمر قوله ونهاه الخ ههنا لاكتفى بالتقدير وقضية قوله لاكتفى في البائع بين الثمن أم لا جواز البيع
 لولى الطفل مطلقا اه (قوله جاز البيع له) ينبغي أن يجوز أيضا البيع لموليه إذا أذن له في التوكيل وقدر
 له الثمن ونحوه من الزيادة إذا تولى ولا تهمة بل لو قبل بجوازه حينئذ مطلقا لم يكن بعيدا إذا قال له وكل عني
 فوكل عنه ثم رأيت المحشى قال قوله لئلا يلزم تولى الطرفين أى لأن الأب الخ اه سيد عمر وقوله إذا أذن له في
 التوكيل هذا إذا وكله الولي عن نفسه أو أطلق وأما إذا وكل عن الطفل فلا حاجة إلى الأذن في التوكيل كما مر
 عن سم (قوله جاز البيع الخ) ولو وكله ليهب من نفسه لم يصح له من تولى الطرفين أو في تزويج أو
 استغناء أحد أو قصاص أو دين من نفسه فكذلك معنى ونهاية (قوله لا تنفع ما ذكر) أى من تولى الطرفين
 والتهمة اه عش (قوله وإنما لم يجز الخ) رد دليل مقابل الأصح (قوله أن تولى القضاء) نائب فاعل فوض
 و (قوله تولية أصله) فاعل لم يجز (قوله هنا) أى في البيع (قوله مردا ينفى التهمة) قضية ذلك أنه لا يشترط

ليس فيه أفصح بصحة البيع أو فساده عند ترك الأَشهاد (قوله فبق من عداه على المنع) فيه بحث لأن
 انتظامهما من الأب يدل على انتظامهما في نفسه ما من غيره والالم ينتظام منه تدبره (قوله لئلا يلزم تولى
 الطرفين) أى لأن الأب إنما يتولى الطرفين في معاملته لنفسه مع موليه وهما ليس كذلك لأن المعاملة لغيره
 ولا يجوز أيضا أن يوكل وكيلًا في أحد الطرفين ويتولى هو الطرف الآخر ولا وكيلين في الطرفين أخذًا بما
 باقى في النكاح أن من لا يتولى الطرفين ليس له أن يوكل وكيلًا في أحدهما أو وكيلين فيهما نعم لو وكل وكيلًا في
 أحد الطرفين فإن التوكيل عن طفله كما صرحوا به وتولى هو الآخر لم يعد جوازه إذا قدر الثمن ونحوه عن

بق من عداه على المنع
 (ولده الصغير) أو المجنون
 أو السفية ولو مع ماصر مثلا
 يلزم تولى الطرفين ومن ثم
 لو أذن في إبراء أو اعتناق من
 ذكر صح إذا تولى ولأنه
 حر يص طبعًا وشرعًا على
 الاسترخاض له وشرعًا على
 الاستقصاء لموكله فتضاد
 ومن ثم لو انتفيا بأن كان
 ولده في ولاية غيره وقدر
 الموكل الثمن ونهاه عن
 الزيادة جاز البيع له إذا
 تولى ولا تهمة حينئذ
 (والأصح أنه يبيع لآبيه
 وابنه البالغ) الرشيد عين
 الثمن أو لا لا تنفع ما ذكر
 وإنما لم يجز لمن فوض إليه
 أن تولى القضاء تولية أصله
 أو فرعه لأن هنا مردًا ينفى
 التهمة وهو ثمن المثل

ولا كذلك ثم ويجزى ذلك في وكيل الشراء (٣٢٠) فلا يشتري من نفسه ومجوزه وفي الوصي وقيم اليتم كما صرحوا به ومثلها ما نظر الوقف

وكل متصرف على غيره فلا
يباع ولا يؤجر مثله من
ومجوزه وان اذن له وعين
له البدل نعم لو كان الناظر
هو المستحق للوقف فهل
ينفذ منه ذلك لانه يجوز له
الايجار بدون أجره المثل أولا
تقرر ان المثل للاتحاد
وان نهى عن الزيادة كل
محتمل وقياس تجوزهم
الاتحاد في نحو بيع ماله
لغيره الذي تحت حجره
تجوز ما هنا لانه اذا كان
هو الناظر المستحق كانت
المنافع على ملكه وفي ولايته
فيكون كماله آجره من
نفسه لمجوزه وقبل له الا
ان يفرق بان الملك هنا
ضعيف بدليل انه لا يبيع له
الايجار اذا كان الناظر غيره
فلم يجز الاتحاد فيه بخلاف
ملكه الحقيقي وعلى الاول
تبطل الاجارة بموته نظير
ما قاله فيما لو آجر بدون
أجره المثل (و) الاصح ان
الوكيل بالبيع بحال له
قبض الثمن وتسليم المبيع
الذي يبيعه ماله منه لانها
من توابع البيع وله قطعا
القبض والاقباض في نحو
الصرف والقبض من مشر
مجهول والموكل غائب عن
البيع لئلا يضيع لاني
البيع بموكل وان حل الا
باذن جديده كما مر وهنا
تسليم المبيع من غير قبض
وظاهر اطلاقه - م جريان

تقدير الموكل الثمن فيما اذا كان الصغير في ولاية غيره كما أثرنا اليه في الحاشية السابقة اه سيد عمر وقد
تقدم الفرق آتفا بين الصغير والكبير (قوله ولا كذلك ثم) أي لانه قد يكون هناك من هو أصلي من ماله
وجود الشروط في الكل حتى لو فرض انحصار الامر في أحدهما أمكن تولية السلطان له اه ع ش (قوله
ويجزي ذلك) أي نظير قول المتز ولا يبيع لنفسه الخ (قوله فلا يشتري من نفسه ومجوزه) أي ولا باكثر
من ثمن المثل ولا بنسبة ولا بعين فاحش على قياس ما مر في الوكيل بالبيع اه ع ش أقول وقوله ولا
بنسبة تقدم في شرح لا قدر الثمن في الاصح خلافا مع توجيهه ثم رأيت أنه كتب فيما ياتي على قول المتن
لا يشتري مع ما انصه وهل له الشراء بنسبة غيره نقد البلد حيث رأى فيه مصلحة فلا فيه نظرا والاقرب
الاول اذ لا ضرر فيه على الموكل اه وقوله ولا بعين فاحش مكر مع قوله ولا باكثر من ثمن المثل (قوله من
نفسه) أي مطلقا (قوله ومجوزه) أي اذا لم يوكل وكيلا عن مجوزه أخذ ما مر آتفا عن سم والسيد
عمر (قوله وفي الوصي الخ) عطف على قوله في وكيل الشراء (قوله على غيره) أي عن غيره (قوله فلا يبيع
الخ) أي ولا يشتري عن نفسه ومجوزه (قوله لنفسه) أي مطلقا وقوله ومجوزه أي الا بالطريق السابق
عن سم والسيد عمر (قوله وقياس تجوزهم الخ) بالغ مر في التشريع على هذا (قوله ما هنا) شامل للبيع
أو الاجار من نفسه لنفسه هذا ويمكن أن يفرق بالنسبة للبيع أو الاجار من نفسه بانه في البيع من فرعه قائم
مقام شخصين نفسه وفرعه فانتظم العقد بخلافه هنا ليس قائما مقام شخصين بل ليس هنا الشخص واحد
حقيقة واعتبارا فلا ينتظم العقد فليتأمل سم وقوله حقيقة واعتبارا أما حقيقة فمنوع وأما اعتبارا فمعمل
تأمل لانه من حيث انه ناظر متصرف فيها هو من وظيفة الناظر وغيره من حيث انه مستحق مصرف لبيع
الوقف وهذا القدر كاف للتغير الاعتباري فهو من حيثية متولى ومن أخرى مولى عليه والحاصل أن الجامع
بين المقيس والمقيس عليه من مسئلة ولي الطفل كون الثمن بين العاقدين اعتبارا وان اختلف وجه الاعتبار
فليتأمل اه سيد عمر (قوله هو الناظر) حق العبارة القلب وحذف هو (قوله بدليل أنه) أي الملك هنا
(قوله بخلاف ملكه الحقيقي) فيه أن ملكه الحقيقي لا يجوز بيعه ولا اجاره لنفسه تأمل اه سم (قوله
وعلى الاول) أي الجواز (قوله تبطل الاجارة) كان وجهه أنه منهم عند تولي الطرفين فاعتقر في حياته لان
الحق له لا يعبده بخلافه بعد موته اه سيد عمر (قوله بحال) الى قوله فاندفع في النهاية (قوله القبض
والاقباض) أي لان القبض في المجلس شرط لصحة العقد اه ع ش (قوله في نحو الصرف الخ) أي
كالطعومات ورأس مال السلم اه ع ش (قوله والقبض) أي قطعا اه ع ش (قوله لاني البيع بموكل)
عطف على بالبيع بحال اه سم (قوله الا باذن جديد) أي أو دلالة القرينة عليه كما مر أيضا اه ع ش
(قوله وهنا) أي في البيع بموكل اه ع ش (قوله كما مر) أي قبيل قول المتن ولا يبيع لنفسه (قوله من
غير قبض) أي وان حل الاجل اه ع ش (قوله وظاهر اطلاقهم الخ) معتمد اه ع ش (قوله جريان ذلك)
أي عدم جواز قبض الثمن مع جواز تسليم المبيع من غير قبض الثمن (قوله وان باعته) أي ما وكل ببيعه
موجلا (قوله وصحناه) أي على الراجح حيث لا ضرر يلحق الموكل بالحلول اه ع ش (قوله ووجه) أي
الجريان (قوله ذلك) أي العزل عن القبض والاذن في الاقباض وكذا قوله بذلك (قوله بما أتى به) أي بالبيع

الزيادة اذ لا تهم ولا تولي الطرفين لان الوكيل حينئذ نائب طفله لا نائبه كما صرحوا بذلك أيضا فليتأمل (قوله
وقياس تجوزهم للاتحاد الخ) بالغ مر في التشريع على هذا وقوله ما هنا شامل للبيع أو الاجار من نفسه
لنفسه هذا ويمكن أن يفرق بالنسبة للبيع أو الاجار من نفسه بانه في البيع من فرعه قائم مقام شخصين نفسه
وفرعه فانتظم العقد بخلافه هنا ليس قائما مقام شخصين بل ليس هنا الشخص واحد حقيقة واعتبارا فلا
ينتظم العقد فليتأمل (قوله بخلاف ملكه الحقيقي) فيه ان ملكه الحقيقي لا يجوز بيعه ولا اجاره لنفسه
تأمل (قوله لاني البيع بموكل) عطف على بحال ش (قوله وظاهر اطلاقهم الخ) كذا مر (قوله

ذلك وان باعه بحال وصحناه ووجه بان اذن الموكل في التأجيل عزله عن قبض الثمن واذن له في اقباض المبيع
قبيل قبض الثمن فلا يرتفع ذلك بما أتى به الوكيل وان كان أئتم للموكل ويحتمل خلافا لان الموكل انما وصي بذلك مع التأجيل لامع الحلول

أو بحال ونهاه قطعاً وليس لو كبل في هبة تسليم قطعاً لان عقدها غير مكمل فاندفع اقتناء بعضهم بان له التسليم لانه لا فائدة فيها بدونه (ولا يسلمه) أي المبيع (ح - تي يقبض الثمن) الحال لخطر التسليم قبله (فان خالف) بان سلمه (٢٢١) باختياره قبل قبض الثمن (ضمن) للموكل قيمة

المبيع ولو مثلياً وان زادت على الثمن يوم التسليم للمبايعة فاذا قبضه ردها أما لو أجبره حاكم أي أو متغلب فيما يظهر على التسليم قبل القبض فلا يضمن ثم رأيت الأذري قال فان أكرهه ظالم فكالودبعة فيضمن وعلى ما ذكرته فقد يفرق بان للمكره هنا شبهة انتقال الملك وشم لا شبهة له بوجه والوكيل بالشراء لا يسلم الثمن حتى يقبض المبيع والا ضمن (فاذا وكره في شراء) ولو لمعين جهل الموكل عيبه ومنع السبكي احواء الاقسام الا قيمة فيه ضعيف (لا يشتري معيباً) أي لا ينبغي له لما يأتي من الصحة المستلزمة للحل غالباً في أكثر الاقسام وذلك لان الاطلاق يقتضي السلامة واشترائه عامل القراض لان القصد الرجوع ومنه يؤخذ انه لو كان القصد هنا جازله شراؤه (فان اشتراه) أي المعيب (في الذمة) ولم ينص له على التسليم (وهو يساوي مع العيب ما اشتراه وتنع عن الموكل ان جهل) الوكيل (العيب) اذ لا مخالفة ولا تقصير " ضرراً لا مكان ردم وخروج بالذمة الشراء بعين مال الموكل فانه وان وقع للموكل أيضاً هذه الشروط الا انه ليس للوكيل رده

حالا (قوله أو بحال الخ) عطف على يجوز هل اسم (قوله في هبة) أي عقدها (قوله تسليم) أي للموهوب الى الموهوب له بان يقبضه اياه اه عش (قوله أي المبيع) الى قوله ثم رأيت في النهاية والمغني الا قوله أي أو متغلب الى على التسليم قول المتن (حتى يقبض الثمن) في العباب ولو بايع وكيلان أو وليان أجبراً مطاقاً سم على منهج أي سواء كان الثمن معيناً أم في الذمة اه عش (قوله يوم التسليم) متعلق بقوله قيمة المبيع الخ (قوله فاذا قبضه) أي الموكل الثمن من الوكيل أو المشتري عبارة المغني فاذا غرمها ثم قبض الثمن دفعه الى الموكل واستردا المغروم اه (قوله أما لو أجبره حاكم الخ) عبارة النهاية والمغني أما لو أجبره حاكم على التسليم قبل القبض فلا ضمان عليه كفي الجرائد الاشبه حيث كان يرى ذلك مذهباً بالدليل أو تقليداً معتبراً فلا أكرهه عليه اه الم فكالودبعة فيضمن قاله الأذري وهو الاوجه اه قال عش بعد ذكره كلام التحفة هنا ما نصه وأما على ما استوجهه الشارح مر من الفرق بين اكره الظالم واكره الحاكم الذي يراه فقط يدبش كل الحاق المتغلب بالحاكم الا أن يقل المتغلب بصير كالحاكم يدفع الفاسد المتولدة بالفتن لمخالفته اه وقوله الا أن يقال المتغلب الخ هو الاقرب (قوله للمكره) بفتح الراء (قوله هنا) أي في تسليم المبيع قبل القبض و (قوله وشم) أي في الودعة (قوله والا) أي بان سلمه باختياره قبل قبض المبيع (قوله والا ضمن) أي القيمة للمبايعة قياساً على ما مر له في تسليم المبيع قبل قبض الثمن اه عش (قوله ولو لمعين) الى قول المتن وليس في النهاية الا قوله ولم ينظر وا الى ولعيب طراً (قوله عيبه) بياء فباء (قوله ضعيف) عبارة النهاية غير صحيح اه (قوله أي لا ينبغي له) أي لا يحسن له اه عش وعبارة المغني أي يمتنع عليه ذلك اه (قوله في أكثر الاقسام) احترز بقوله في أكثر الاقسام بالواشترى بالعين وكان عالماً بالعيب فانه لا يقع لواحد منهما ويحرم لتعاطيه عقد فاسداً انتهى زيادي اه عش (قوله وذلك) أي عدم اشتراء المعيب قوله واشترائه الخ جواب سؤال فكان الاول زيادة انما عبارة النهاية وانما جازل عامل القراض شراؤه الخ قال الرشدي قوله وانما جازل الخ أي جازله ذلك دائماً به يحصل الفرق بين وبين الوالة اه (قوله ومنه يؤخذ) أي من التعليل (قوله لو كان القصد) اسم كان مستتر عائداً على الرجوع والقصد خبرها اه سم (قوله جازله شراؤه) قال في شرح الروض وبه جزم الأذري وغيره اه سم (قوله ولم ينص له على التسليم) أما لو نص له على التسليم لم يقع للموكل كما قال الاسنوي انه الوجه لانه غير مأذون فيه من اياه ومعنى (قوله اذ لا مخالفة) أي لا إطلاق الموكل الشراء (ولا تقصير) أي لجهل الوكيل العيب (قوله لا مكان رده) أي رد كل من الوكيل والموكل المعيب (قوله بهذه الشروط) هي عدم النص على التسليم ومساواته لاشتراءه وجهل الوكيل العيب اه عش (قوله رده) أي الاتي اه سم (قوله فالتقييد) أي بقوله في الذمة (قوله عن هذا) أي قوله الا أنه ليس الخ اه عش عبارة المغني ففائدة التقييد أولاً بالذمة اخراج المذكور آخره وهو رد الموكل فلو قيد الاخير فقط فقال للموكل الرد وكذا الوكيل ان اشترى في الذمة لمكان أولى اه قول المتن (وان علمه فلا) أي وان كان الموكل عيبه قال في شرح الروض نعم ان علم عيب ما عينه وقع له اه وظاهر انه ليس لواحد منهما الرد حينئذ فلو كان الوكيل فقط جاهلاً فالوجه انه ليس له الرد لرضا الموكل به فلو رد ثم تبين حال الموكل فينبغي فساد الرد فليراجع اه سم قول

أو بحال الخ) كانه عطف على يجوز هل من لافي البيع يجوز هل (قوله ثم رأيت الأذري قال الخ) اعتمده مر (قوله ومنه يؤخذ انه لو كان الخ) اسم كان مستتر عائداً على الرجوع والقصد خبرها (قوله جازله شراؤه) قال في شرح الروض وبه جزم الأذري وغيره (قوله بهذه الشروط) أي قوله في الشرح ولم ينص الخ وقوله في المتن وهو يساوي الخ وقوله ان جهل العيب ش (قوله رده) أي الاتي (قوله في المتن وان علمه فلا) أي وان كان الموكل قد عينه قال في شرح الروض نعم ان علم بعيب ما عينه وقع له انتهى وظاهر انه ليس لواحد منهما الرد حينئذ فلو كان الوكيل فقط جاهلاً فالوجه انه ليس له الرد لرضا الموكل فلو رد ثم تبين حال الموكل فينبغي فساد

(٤١ - (شرواني وابن قاسم) - خامس) لتعذر انقلاب العقد بخلاف الشراء في الذمة فالتقييد لا يحترز عن هذا فقط (وان علمه فلا) يقع الشراء له وكل (في الاصح) وان زاد على ما اشتراه لانه غير مأذون فيه عرفاً

(وان لم يساوه) أى سواء كان الشراء فى الذمة أو بالعين اه ع ش (قوله اذ قد يتعذر الخ) يتأمل تقريبه
 به (لم يقع عنه) أى الموكل
 (ان علمه) أى الوكيل العيب
 لتقصيره اذ قد يتعذر الرد
 فيتضرر (وان جهله وقع)
 للموكل (فى الاصح) لعذر
 الوكيل بجهله مع اندفاع
 الضرر بثبوت الخيار له (واذا
 وقع) الشراء فى الذمة لما
 انه ليس للوكيل الرد فى
 العين (للموكل) فى صورتي
 الجهل (فلسل من الموكل
 والوكيل الرد) بالعيب أما
 الموكل فلانه المالك والضرر
 به لاحق نعم شرط رده على
 البائع ان يسميه الوكيل فى
 العقد أو ينويه ويصدق
 البائع والارده على الوكيل
 ولو رضى به امتنع على
 الوكيل رده بخلاف عكسه
 وأما الوكيل فلانه لو منع
 لربما لا يرضى به الموكل
 فيتعذر الرد لكونه فوريا
 فيقع للوكيل فيتضرر به
 ومن ثم لو رضى به الموكل لم
 يرد كما هو ولم ينظر والى انه
 لو منع كان أجنبيا فلا يؤثر
 تأخير لان منعة لا يستلزم
 كونه أجنبيا من كل وجهه
 ولا الى انه يديور مشاوره
 الموكل لانه لما استقل بالرد لم
 يضطر لذلك والعيب طرأ قبل
 القبض حكم المقارن فى الرد
 كما عتده ابن الرفعة وعلم مما
 مر انه حيث لم يقع للموكل
 فان كان الشراء بالعين بطل
 الشراء

المتن (وان لم يساوه) أى سواء كان الشراء فى الذمة أو بالعين اه ع ش (قوله اذ قد يتعذر الخ) يتأمل تقريبه
 عبارة المغنى وقدمه ريب البائع فلا يتمكن الموكل من الرد فيتضرر اه روى ظاهرة قول المتن (واذا وقع الخ) فى
 الارشاد ولكل رد لا لراض ولا لو قيل ان رضى موكل قال الشارح فى شرحه اوقفه فى الرد والشراء فيه ما يعين أو
 بوصوف فى الذمة بخلاف ما اذا رضى وكيل أو قصر فلا يعتبر بل للموكل الردان سميها الوكيل أو نواه وصدقته
 البائع والارده على الوكيل اه ثم قال فى شرح الارشاد عطف على ان رضى موكل واشترى أى الوكيل بعين ماله
 أى لا يرد الوكيل اه وفى الرضى وشرحه مثله اه سم وفى المغنى بعد ذكر مثل ما مر عن الارشاد وشرحه
 ما نصه - فخرج لو قال البائع للوكيل أخر الرد حتى يحضر الموكل لم يلزمه جابته وان أخر فلا رد لتقصيره ولو
 ادعى البائع عن الوكيل رضا الموكل بالعيب واحتل رضاه به باحتمال بلوغ الخبر فان حلف الوكيل على نفي العلم
 رد وان نكل وحلف البائع لم يرد لتقصيره بالنكول فان حضر الموكل فى الصورة الاولى وصدق البائع فى دعواه
 فله استرداد المبيع منه وفى الثانية وصدق البائع فذلك وان كذبه وقع الشراء للموكل وله الرد بخلاف اللغو
 نيه - لا فى أصل الزوضة أما اذا لم يحتمل رضاه فلا يلتفت الى دعوى البائع اه (قوله لما مر) أى قبيل قول
 المتن وان علمه الخ ثم هذا تعليل لتقييد الشراء بالذمة (قوله شرط رده) أى الموكل (قوله والارده الخ) عبارة
 المغنى والواقع الشراء للوكيل لانه اشترى فى الذمة مالم يأذن فيه الموكل فانصرف اليه اه مغنى (قوله ولو رضى
 به) أى الموكل بالعيب أى أو قصر فى الرد كما مر عن سم والمغنى (قوله امتنع على الوكيل رده) لو رده قبل علمه
 برضا الموكل ثم تبين أنه كان راضيا به حين الرد فينبغى أن يتبين بطلان الرد سم على ج اه ع ش وصرعن
 المغنى ما وافقه (قوله بخلاف عكسه) عبارة سم عن شرح الارشاد كما مر آتيا بخلاف ما اذا رضى وكيل أو قصر
 فلا يعتبر بل للموكل الردان سميها الخ اه (قوله فلانه لو منع لربما لا يرضى به الموكل الخ) قد يقال عدم رضا
 الموكل به بعد الحكم بوقوع العقد له لغو فلا عبرة بعدم رضاه ولا يقع بذلك للوكيل اللهم الا أن يقال ان المراد
 بعدم رضاه أن يذ كر سببا يقتضى عدم وقوع العقد كانهكار الوكيل كانهكار الوكيل أو انكار تسمية
 الوكيل اياه فى العقد أو نيته فليتأمل اه ع ش (قوله ومن ثم) أى من أجل أن العلة تضرر الوكيل (قوله
 لان منعه) تعليل لعدم النظر (قوله ولا الى انه الخ) عطف على قوله الى أنه لو منع الخ (قوله لانه انما استقل الخ)
 يتأمل فيه فان الكلام على تقدير منعه من الرد فى معنى استقلاله بالرد حيثئذ اه سم وفيه أن المراد بالرد هنا
 الرد من حيث هو بقطع النظر عن منعه وجوازه (قوله لذلك) أى المشاورة (قوله والعيب طرأ الخ) خبر
 مقدم لقوله حكم المقارن (قوله فى الرد) أى وعده اه نهاية قال ع ش قوله م رضى الرد وعده أى لا فى عدم
 وقوعه للموكل لانه ما ذون له فى شرائه وقت العقد اسلما منه عند وقد تقدم أنه ان كان الشراء بالعين فلا رد
 للوكيل وفى الذمة فلا بكل منهما الرد اه (قوله فان كان الشراء بالعين بطل الشراء) لو تعذر الرد على البائع
 فى هذه الحالة بان قصر الوكيل ولم يصدق البائع أن الشراء للموكل وأخذ الثمن المعين فينبغى أخذ
 مما سبب أى فى مسائل الجارية أن يقال يرد الموكل على الوكيل ويغرمه بدل الثمن ولو كسب بيعه بالظاهر
 الرد فليراجع (قوله فى المتن والشرح واذا وقع الشراء فى الذمة للموكل فليس من الموكل والوكيل الرد) فى
 الرضى فان اشتراه فى الذمة ورضى به الموكل أو قصر لم يرد الوكيل انتهى وفى الارشاد ولكل رد لا لراض ولا
 الوكيل ان رضى موكل قال الشارح فى شرحه اوقفه فى الرد والشراء فيه ما يعين أو بوصوف فى الذمة بخلاف
 ما اذا رضى وكيل أو قصر فلا يعتبر بل للموكل الردان سميها الوكيل أو نواه وصدقته البائع والارده على الوكيل
 انتهى ثم قال فى الارشاد عطف على ان رضى موكل واشترى أى الوكيل بعين ماله أى لا يرد الوكيل انتهى وفى
 الرضى وشرحه مثله فقال لان اشترى بعين مال الموكل فلا رد له بالعيب لانه لا يقع له بحال فلا يتضرر به
 انتهى (قوله ولو رضى به امتنع على الوكيل رده) لو رده قبل علمه برضا الموكل ثم تبين أنه كان راضيا به
 حين الرد فينبغى أن يتبين بطلان الرد (قوله لانه لما استقل بالرد الخ) يتأمل فيه فان الكلام على تقدير
 منعه من الرد فسامعنى استقلاله بالرد حيثئذ (قوله فان كان الشراء بالعين بطل الشراء) لو تعذر الرد على

والاوقع للوكيل وعند الاطلاق له شرع من يعتق على موكله فيعتق كما مر ما لم يبين مغبيا فالموكل ردة ولا يعتق ومخالفة القمولى في هذا مردودة
(وليس للوكيل أن يوكل بلا إذن ان تاتي منه ما وكل فيه) لان الموكل لم يرض بغيره نعم (٢٢٣) لو وكله في قبض دين فقبضه وأرسله مع أحد

من عياله لم يضمن كما قاله
الجورى وقيل الاذرى
المرسل معه بكونه أهلا
للتسليم أى بان يكون رشيدا
وكان وجب اغتفار ذلك في
عياله والذي يظهر ان المراد
بهم أولاده ومما يليه
وزوجاته اعتيادا استنباتهم
في مثل ذلك بخلاف غيرهم
ومثله ارسال نحو ما اشتراه
له مع أحدهم ويؤخذ من
تعليقهم منع التوكيل بما
ذكرانه لافرق بين وكتك
في بيعه وفى أن تبعه و فرق
السبكي بينهما ما فى الاول
يجوز التوكيل مطلقا دون
الثانى فيه نظرهنا للعرف
وان كان يحصى فى نفسه
(وان لم يتأت) ما وكل فيه
منه (لكونه لا يحسنه أولا
يليق به) أو يثق عليه
تعاطيه مشقة لا تحتمل عادة
كما هو ظاهر (فله التوكيل)
عن موكله دون نفسه لان
التفويض مثله انما يقصد
به الاستنباط ومن ثم لوجهل
الموكل حاله أو اعتقد خلاف
حاله امتنع توكيله كما أفهمه
كلام الرافعى واستظهره
الاسنوى ويأتى مثله فى
قوله (ولو كثر) ما وكل فيه
(وعجز عن الاتيان بكافة
فالمذهب انه يوكل) عن
موكله فقط (فما زاد على
الممكن) لانه المضطر اليه

واستيفاء ما غرمه من ثمنه سم على ج ع ش (قوله والاوقع للوكيل) والكلام فى العيب المقارن أما الطارى
فيقع فيه للموكل مطلقا سواء اشتراه بالعين أو فى الذمة اه ع ش (قوله وعند الاطلاق) أى اطلاق الموكل
التوكيل (قوله شرع من يعتق الخ) أى وان لم يبين مغبيا ولا يعتق عليه ولا نظر الى ضرر الموكل لتقصيره بعدم التعيين
وظاهره وان كان الغرض من ثمراته التجارة فيه من الموكل وعبارته مر كج فيسامر بعد قول المصنف فان
وكله فى شراء عبده وجب بيان نوعه ولو اشترى من يعتق على الموكل صح وعقت عليه بخلاف القراض لمنافاته
موضوعه اه ع ش (قوله لان الموكل لم يرض بغيره) زاد النهاية والمغنى ولا ضرورة كالودع لا يودع اه
(قوله وأرسله) أى الوكيل المقبوض (قوله من عياله) أى الوكيل (قوله لم يضمن كما قاله الجورى) الوجه
خلافه مر اه سم عبارة النهاية وشمل كلامه ما لو أراد ارسال ما وكل فى قبضه من دين مع بعض عياله
فيضمن ان فعله خلافا للجورى اه (قوله ومما يليه) ينبغى ومن يتعاطى خدمته وان لم يكن لوكا اه سيد
عربارة ع ش وينبغى ان يلحق بمن ذكر خدمته باجازه ونحوها اه (قوله اعتيادا استنباتهم الخ) خبر وكان
(قوله والذي الخ) جملة معترضة (قوله ومثله) أى ارسال ما قبضه من دين وكل فى قبضه (قوله مع أحدهم)
أى عياله (قوله ويؤخذ) الى المتن فى النهاية (قوله بعد ذكر) أى بقوله لان الموكل الخ والجاء متعلق بالتعليل
(قوله فى الاول) وهو وكتك فى بيعه (قوله مطلقا) أى أحسن الوكيل ما وكل فيه ولا يقبه ولم يجز عنه أولا
(قوله فى الثانى) وهو وكتك فى أن تبعه وجهه أن الثانى مشتمل على نسبة البيع للوكيل صريححا ولا
كذلك الاول اه ع ش (قوله فيه نظر) خبر و فرق السبكي الخ و (قوله هنا) يعنى فى صيغة الوكيل (قوله
للعرف) أى لعدم الفرق بينهما فى العرف (قوله وان كان يحصى فى نفسه) أى بحسب اللغة لانه فرق واضح
بين المصدر الصريح والمؤول به اه كرى وتقدم عن ع ش ما هو أحسن من هذا قول المتن (لكونه
لا يحسنه) أى أصلا ما اذا أحسنه لكن كان غيره فيه أخذ من لم يجز التوكيل لان الموكل لم يرض بغيره
اه ع ش (قوله أو يثق عليه) الى الفصل فى النهاية (قوله انما يقصد به الاستنباط) قضيته أنه يتعين ذلك فى
حقه وان صار أهلا لمباشرة بنفسه اه ع ش وسيأتى ما فيه (قوله ومن ثم) أى من أجل ان العلم ما ذكر
(قوله امتنع توكيله) أى ولو فعله لم يصح واذا سلم ضمن اه ع ش (قوله واستظهره الاسنوى) عبارة المغنى
وهو كما قال الاسنوى ظاهر اه (قوله ويأتى مثله) أى مثل قوله لوجهل الموكل الخ اه ع ش (قوله عن
موكله الخ) عبارة المغنى وحيث وكله فى هذه الاقسام فاعلم ان موكله فان وكل عن نفسه فالاصح فى زيادة
الروضة المنع اه (قوله فقط) فلو وكل عن نفسه لم يصح أو أطلق وقع عن الموكل اه نهاية قال الرشيدى
قوله أو أطلق الخ لا يخفى جريانها فى المسئلة الاولى وكان ينبغى ذكره هناك اه (قوله لانه المضطر اليه) الى المتن
فى المغنى (قوله ثم رأيت مجليا زيف الخ) أى فى الذخائر اه مغنى (قوله القريب الخ) نعمت اقباله (قوله
ولو طرأ العجز لطر ومرض الخ) فان كان التوكيل فى حال علمه بسفره أو مرضه جازله أن يوكل غيره وبغنى
وشرح الروض (قوله لم يجز له أن يوكل) أى وذلك لما تقدم من أن الموكل لم يرض بتصرف غيره لكن قضية
قوله مر ثم ولا ضرورة كالودع الخ أنه لو دعت الضرورة الى التوكيل عند طر وما ذكر كان خيف تافه
للم بيع ولم يتيسر الرفع الى قاض ولا اعلام الموكل جازله التوكيل بل قد يقال بوجوبه وهو ظاهر وبقي عكسه
وهو مالو وكل عاجزا ثم قدر هل له المباشرة بنفسه أم لا فيه نظر والاقرب الثانى أخذ من قول السارح المار كج

البائع فى هذه الحالة بان قصر الوكيل ولم يصدق البائع ان الشراء للموكل وأخذ الثمن المعين فينبغى أخذ ما
سيأتى فى مسائل الجارية أن يقال برده الموكل على الوكيل ويغرمه بدل الثمن والوكيل يبيعه بالظفر واستيفاء
ما غرمه من ثمنه (قوله لم يضمن كما قاله الجورى) الوجه خلافه مر

بخلاف الممكن أى عادة بان لا يكون فيه كبير مشقة لا تحتمل غالبيا يظهر ثم رأيت مجليا زيف الوجه القائل بان المراد عدم تصور القيام
بالشكل مع بذل الجهد واعتماد مقابله القريب مما ذكرته ولو طرأ العجز ونحو مرض أو سفر لم يجز له أن يوكل (ولو أذن فى التوكيل وقال
وكل عن نفسك ففعل قال الثانى وكيل الوكيل) على الاصح لانه مقتضى الاذن

والموكل عزله أيضا كما أفهمه جمعه وكيل وكيله اذ من ملك عزل الاصل ملك عزل فرعه بالاولى وبعبارة أصله تفهم ذلك أيضا فلا اعتراض على المتن خلافا لمن زعمه (والاصح) على الاصح (٣٢٤) السابق (انه) أى الثانى (ينعزل بعزله) أى الاول اياه (وانعزاله) بنحو موته أو جنونه أو عزل الموكل له لانه نائبه

وسيعلم من كلامه فيما ينعزل به الوكيل انه ينعزل بغير ذلك (وان قال وكيل عني) وعين الوكيل أولا ففعل (فالتاني وكيل الموكل وكذا ان أطلق) بان لم يقل عني ولا عنك (في الاصح) لان توكيله للثالث تصرف تعاطا باذن الموكل فوجب ان يقع عنه وفارق نظيره من القاضى بان الوكيل ناظر في حق الموكل فعمل الاطلاق عليه وتصرفات القاضى للمسلمين فهو نائب عنهم ولذا نفذ حكمه مستنيبه وعليه فالغرض بالاستنابة معاونة وهو راجع له (قلت وفي هاتين الصورتين) وهما اذا قال عني أو أطلق (لا يعزل أحدهما الآخر ولا ينعزل بالانعزاله) لانه ليس وكيله عنه (وحيث جوز للموكل عزل التوكيل) عنه أو عين الموكل (يشترط أن يوكل أمينا) فيه كفاية لذلك التصرف وان عينه الثمن والمشتري لان الاستنابة عن الغير شرطها المصلحة (الا أن يعين الموكل غيره) أى الامين فيتبع تعيينه لاذنه فيه نعم ان علم الوكيل فسقه دون الموكل لم يوكله على الاوجه كما لا يشترى ما عينه الموكل ولا يعلم عيبه والوكيل يعلمه أو عينه

لان التفويض المثل الخ لكن عبارة شرح المنهج لان التفويض لمثل هذا لا يقصد منه عينه اه ومقتضاها انه قصد حصول الموكل فيه من جهة الوكيل فيتخير بين المباشرة بنفسه والتفويض الى غيره اه ع ش وفي الجبري عن القليوبي قوله بل عن موكله أى فقط بشرط علم الموكل بعجز حال التوكيل والا فلا بد من اذنه وله المباشرة بنفسه مع علمه بعجزه أى بتكليف المشقة ولو قدر العاجز قوله المباشرة بالاولى لزوال العجز بل ليس له التوكيل حيث لا قدرته اه وهذا هو الاقرب لاسيما في الصورتين الاخيرتين مما مر في الشرح (قوله وللموكل عزله) أى وكيل الوكيل (أيضا) أى كما أن الموكل عزل اه كما أفهمه أى أن للموكل عزله قوله ذلك أى ان للموكل عزله (قوله أيضا) أى كعبارة المصنف (قوله على الاصح السابق) ظاهره أن الاصح السابق ترتيب عليه خلاف هل ينعزل بعزله وانعزاله أولا وليس كذلك بل الحاصل أن الخلاف هل هو في الحالة المذكورة وكيل الوكيل أو وكيل الموكل فان قلنا بالاول انعزل بعزل الوكيل وانعزاله وان قلنا بالثاني فلا حيث لا يلايد من العناية بكلام الشارح مر ليصح بأن يقال معنى قوله على الاصح السابق أى بناء عليه فالاصح مبنى على الاصح ومقابله على مقابله اه رشيدى (قوله أو عزل الموكل له) أى الاول و (قوله لانه نائبه) أى الثانى نائب الاول اه ع ش (قوله انه ينعزل) أى الثانى (قوله بغير ذلك) بجنونه وانعزاله اه ع ش (قوله وعين الوكيل الخ) الاولى حذف الواو (قوله لان توكيله) أى الوكيل (قوله ان يقع عنه) أى عن الموكل اه ع ش (قوله وفارق نظيره الخ) رد له ليل مقابل الاصح عبارة النهاية والمعنى والثاني انه وكيل الوكيل وكأنه قصد تسهيل الامر عليه كما لو قال الامام أو القاضى لنائبه استنب فاستناب فانه نائب عنه لا عن من ينيبه وفرق الاول بأن الوكيل ناظر في حق موكله فعمل الخ اه قال ع ش قوله فانه نائب عنه أى عن النائب وقوله لا عن من ينيبه أى الامام أو القاضى اه (قوله فهو) أى نائب القاضى وكذا ضمير حكمنا الخ (قوله معاونة) أى القاضى وكذا ضميره و (قوله وهو) أى نائبه وكان الاول التفريع قول المتن (أن يوكل أمينا) شمل مملوكا الامين رقيقا وذن له سيده في التوكيل المذكور وهو واضح ثم قضية كلامه انه لو وكل فاسقا لم يصح وان كان المال تحت يد الموكل أو غيره وانما وكل الفاسق في مجرد العقد وهو مقتضى كلام الشارح مر الآتى فيما لو وكل الولي ففسق لكن قال ج ثم توجه بالعدم انعزاله بالفسق ان الذي يتجسه أن محل ما مر من منع توكيل الفاسق في بيع مال المحجور ما اذا تضمن وضع يده عليه والا فلا وجه لمنعه من مجرد العقد له انتهى وهو صريح في جواز توكيل الفاسق حيث لم يسلمه المال اه ع ش (قوله بان عين الخ) يبناء المفعول و (قوله الثمن والمشتري) بفتح الراء نائب فاعله فالاولى في وكالة البيع ووكالة الشراء والثاني في وكالة الشراء فقط ويحتمل على بعدائه بكسر الراء والثاني في وكالة البيع فقط (قوله أى الامين) الى قوله وحاصله في المعنى (قوله لم يوكله على الاوجه) اعتمده مر وكذا قوله وفرق الاذرى الخ اه سم (قوله أو عين الخ) عطف على قوله علم الخ (قوله انه لا يوكل غير الامين وان قال الخ) وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله وقال السبكي الخ) عبارة النهاية والمعنى خلافا للسبكي وفارق ما لو قالت لولايها

(قوله وللموكل عزله أيضا كما أفهمه الخ) قال الاسنوى واذا قلنا انه وكيل الوكيل فقد قيل ليس للموكل مباشرة عزله لانه ليس بوكيله والاصح الجواز لانه فرع الفرع فتستتي هذه المسئلة كذا صرح الراعى بجميع ما قلناه انتهى (قوله في المتن والاصح انه ينعزل بعزله وانعزاله) قال الاسنوى واعلم أن حاصل كلام المصنف الجزم بان الثانى وكيل الوكيل وحكاية وجهين مع ذلك في انعزاله يعنى الثانى بعزل الوكيل وبانعزاله وهذا فاسد في المعنى ومخالف لما قاله الراعى أيضا من حكاية وجهين في النيابة وبناء العزل عليهما كما نقلناه عنه انتهى ويحجب بان قوله والاصح انه ينعزل بعزله وانعزاله ليس مفرعا على قوله فالثاني وكيل الوكيل ولذا لم يصدده بالغاء وانما هو استئناف فلا ينافى أنه مفرع على الخلاف في أنه وكيل الوكيل أو الموكل (قوله لم يوكله على الاوجه)

فاسقا فزاد فسقه لم يجز له توكيله على الاوجه أيضا وقضية اطلاق المتن انه لا يوكل غير الامين وان قال له وكل من شئت وقال السبكي الاوجه خلافه كما لو قالت زوجتي من شئت يجوز تزويجها الغير المكف

وفرق الأذرعى بان المقصود

هنا حفظ المال وحسن

التصرف فيه وغير الأمين

لا يتأتى منه ذلك وشم وجود

صفة كمال هي الكفاءة وقد

يتسامح بتركها بل قد يكون

غير الكفاءة أصح وحاصله

ان القياس هو المتبادر وان

أمكن توضيح الفسق بان

المحتل هذا بقدر عدم الأمانة

أصل المقصود من الموكل

فيه وشم بعض توابعه لا هو

فاقتصر ثم ما لم يقتصر هنا فان

قلت قضية تميز النكاح

بالاحتياطانه اذا جاز ذلك ثم

كان قياسه هنا بالاولى قلت

محال الاحتياط ان تركت

للوكيل اجتهاد او باتيانها

باللفظ العام اذنت له في كل

افراد من غير اجتهاد فلا

تقصير منه مع سهولة الغائب

كما علم مما تقر رأولا (ولو

وكل أميناً) في شئ من الصور

السابقة (ففسق لم يملك

الوكيل عزله في الاصح والله

أعلم) لانه اذنت له في التوكيل

دون العزل

*(فصل) في بقية من

أحكام الوكالة أيضا وهي

ما يجب على الوكيل عند

التقييده به بغير الاجل

ومخالفته للماذون وكون

يده أمانة وتعلق أحكام

العقده (قال بيع لشخص

معين) هو أعني قوله معين

هنا وفيما بعده حكاية لفظ

الموكل بالمعنى فان الموكل لا

يتول ذلك بل من فـلان

وهذا واضح فإرادته مثله

على المصنف هو التساهل تعين لانه قد يكون له غرض في تخصيصه كطبيب ماله بل وان لم يكن له غرض أصلا عملا بأذنه

زوجني بمن شئت الخ بان المقصود الخ (قوله وفرق الأذرعى الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله هنا) أى
في التوكيل في المال (قوله وشم) أى في التوكيل في التزويج (قوله وقد يتسامح بتركها) أى لحاجة
القوت أو غيره اه معنى (قوله وحاصله) أى حاصل ما هنا (قوله هنا) أى في التوكيل في المال (قوله
وشم) أى في التوكيل في النكاح (قوله بالاولى) أى لانه ثم لا خيار لها وهما يستدرك اه معنى (قوله
ان تركت) أى المرأة الموكلة (قوله في كل افراده) أى افراد الزوج (قوله منه) أى الوكيل (قوله
مما تقر رأولا) هو قوله وقد يتسامح بتركها الخ (قوله في شئ من الصور السابقة) أى حيث وقع
التوكيل عن الموكل اه رشيدى (قوله من الصور السابقة) ينبغي استثناء ما اذا وكل عن نفسه باذن موكله
لما تقدم أن له حيثئذ عزله وان لم يفسق فاذا فسق أولى فان قيل فينتد يشكل قوله الصور بصيغة الجمع لان
الكلام في صور التوكيل بالاذن بدليل تعليله فلم يبق الا صور تان ماله وكل عني وماله أطلق قلت يمكن أن
يكون الجمع باعتبار أن كلامه ما صور تان نظر التعيين الموكل الوكيل وعدم تعيينه ويجوز أن يجعل
الكلام في أعم من صور لاذن ولا ينافيه التعليق لقراءة اذن فيه بالبناء للمفعول أى اذن له ولو من جهة
الشرع اه سم أى ولو عبر بصيغة التثنية كفى المغنى وبعض نسخ النهاية لسلم عن الاشكال وتكافى الجواب
(فصل في بقية من أحكام الوكالة) (قوله في بقية من أحكام الوكالة) الى قوله ويرد جمع في النهاية
الاقوله والا فالاذن الى أنه لو ظهر وقوله وأفهم الى ولاية اليوم وما أنبه عليه (قوله بغير الاجل) أى وأما
التقييد بالاجل فقد مر حكمه (قوله ومخالفته) عطف على قوله ما يجب الخ بتقدير مضاف والاصل وحكم
مخالفته فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه لان المخالفة ليست من الأحكام اه ع ش أقول وكذا
قوله وكون يده الخ وقوله وتعلق الخ عطفان على قوله ما يجب الخ قول المتن (قال بيع) ومثل البيع غيره من
العقود كالنكاح والطلاق اه ع ش (قوله بل من فلان) أى بل يقول من فلان أى مثلاً كمن هذا ومن
فقيه صالح فيما يظهر (قوله تعين) ظاهره أنه يبيع منه ويمتنع البيع من غيره وان لم يدفع هو الاثنى المثل
وان رغب غيره بزيادة عن ثمن المثل وينبغي أن يحل التعين اذ لم يدل القرين على عدم ارادة التقييده وأنه
لو كان لولم يبيع من غيره ثم البيع وفات على المالك جاز البيع من غيره للقطع برضا المالك بذلك وأن المراد
التقييده في غير مثل هذه الحالة فان قلت قياس ذلك أن الشخص لو لم ياذن في بيع ماله لا حد فز أى شخص
أنه لو لم يبيع بغير اذنه ثم وفات على مالكة أنه يجوز بيعه قلت فيه نظر والفرق واضح لانه هنا اذن في البيع
في الجملة بخلافه هناك فانه لا اذن مطلقا سم على حج أقول وينبغي أن يحل المنع اذ لم يغلب على ظنه رضا مالكة
بان يبيعه والا فلا وجه للمنع وقيل بمثله في عدم صحة بيع الفضولي وغاية الامر أن هذا منه وفرضه في الشخص
المعين ليس قيد بل مثله المكان المعين اذا خرج عن الأهلية فقيه التفصيل المذكور فيجوز له البيع في غيره
حيث خيف عليه النهب أو التلف لو لم يبيع في غيره أمالو خرج السوق المعين عن الصلاحية مع بقاء الامن في
البلد وعدم الخوف على الموكل فيه فلا يجوز بيعه في غير المكان المعين اه ع ش والحاصل أن محل تعين
ما ذكره الموكل في التوكيل من نحو المشتري انما لم تكن هناك قرينة ملغية للتعيين ولا علم الوكيل لرضا
الموكل بغيره فعند وجود أحدهما يجوز له المخالفة ويصح العقد للموكل (قوله لانه قد يكون الخ) ولو امتنع

اعتمده مر وكذا الوجه الاخرى في قوله وفرق الأذرعى الخ (قوله في شئ من الصور السابقة) ينبغي استثناء
ما اذا وكل عن نفسه باذن موكله لما تقدم ان له حيثئذ عزله وان لم يفسق فاذا فسق أولى فان قيل فينتد يشكل
قوله الصور بصيغة الجمع لان الكلام في صور التوكيل بالاذن بدليل تعليله ولم يبق الا صور تان ماله وكل عني وماله أطلق قلت يمكن أن
يكون الجمع باعتبار أن كلامه ما صور تان نظر التعيين الموكل الوكيل وعدم تعيينه ويجوز أن يجعل
الكلام في أعم من صور لاذن ولا ينافيه التعليق لقراءة اذن فيه بالبناء للمفعول أى اذن له ولو من جهة الشرع

*(فصل في بقية من أحكام الوكالة أيضا الخ) (قوله تعين) ظاهره أن يبيع منه ويمتنع البيع من غيره وان

على المصنف هو التساهل تعين لانه قد يكون له غرض في تخصيصه كطبيب ماله بل وان لم يكن له غرض أصلا عملا بأذنه

المعين من الشراء لم يجز بيعه لغيره بل يراجع الموكل وينبغي أن يحمله ما لم يغلب على الظن أنه لم يردده بخصوصه بل لسهولة البيع منه بالنسبة لغيره اه ع ش (قوله ولا يصح بيعه لو كيله) اقتصر عليه المعنى وسكت عن تقييد ابن الرفعة وقال ع ش وينبغي أن يحمل البطلان أن لم يكن وكيله مشله أو أرفق منه أخذاً ما ذكره فيه الوفاً بيع من وكيل زيد فباع من زيدا اه وفي الجبري عن الشوري ومجمله كما قال الاذري اذا كان المعين ممن يتعاطى الشراء بنفسه بخلافه لو كان نحو السلطان ممن لا يتعاطى الشراء بنفسه فانه يصح من وكيله اعتبارا بالعرف اه وفي سم ما وافقه (قوله لو كيله) أي أو عبده وفاقا لم ر سم على منهج اه ع ش (قوله وقيد الخ) أي عدم الصحة عبارة النهاية فلو باع من وكيله لم يصح سواء تقدم الايجاب أم القبول ولم يصح بالسفارة ثم لا كما شمله كلامهم خلافا لابن الرفعة اه (قوله تقدم الايجاب) أي مطلقا اه س يد عمر (قوله ولم يصح بالسفارة) قيد لتقدم القبول قال في المطلب اذا تقدم قبول الوكيل وهو مرجح بالسفارة كاشترت هذا من قبل زيد فقال بعك صح وان تقدم الايجاب ثم قبل الوكيل لم يصح مرجح بالسفارة أم لان الايجاب فاسد اه كردى وفي السيد عمر وع ش ما وافقه وقال الرشدي قوله مرجح خلافا لابن الرفعة أي في تقييده البطلان بما اذا تقدم الايجاب أو القبول ولم يصح بالسفارة أي بخلاف ما اذا تقدم أحدهما وصرح بالسفارة في المتقدم فانه يصح عنده اه (قوله أي زيد) أي دون نفس الوكيل اه ع ش (قوله بطل أيضا) جزم به المعنى وشرح المنهج وسكان قول الشارح وانما يتجه الخ (قوله وانما يتجه الخ) ولومات زيد بطلت الو كالة كما صرح به الماوردي بخلاف ما لو امتنع من الشراء اذ تجوز رغبته فيه بعد ذلك والاوجه أنه لو قال بيع هذا من أيتام زيد ونحو ذلك حمل على البيع لوليهم ولا نقول بفساد التوكيل اه نهاية قال ع ش قوله ولا نقول بفساد التوكيل وعليه فهل يصح البيع من الأيتام لو بلغوا رشدا وفيه نظر والمتجه الصحة لانه انما انصرف للولي للضرورة فاذا اكملوا جاز البيع منهم لزوال السبب المعارف سم على حجوظا هره وان كان الولي أسهل في المعاملة منهم وهو ظاهر اه (قوله أو أرفق) الاولى اسقاط الالف (قوله وبه فارق) أي بقوله فالأذن في البيع الخ (قوله ما مر بعد بل) أي في قوله بل وان لم يكن له غرض اه سيد عمر (قوله والاذري الخ) أي وبجمل الاذري عبارة النهاية فلو باع من وكيله لم يصح نعم لو دلت قرينة على ارادة الرجوع وأنه لا غرض له في التعيين سواء لم يكن المعين يرغب في تلك السلعة كقول التاجر لعلامه بيع هذه على السلطان فالمتجه كما قاله الزركشي جواز البيع من غير المعين واعتراض الخ اه قال الرشدي قوله مرجح فالمتجه كما قاله الزركشي الخ كان المناسب حيث هو ضعف عنده كما يأتي له أن يقول قال الزركشي فالمتجه الخ اه (قوله لم يتعين) اعني المعنى سم وع ش (قوله لا غيره) أي في الجملة أو في الظاهر واللام يتأت قوله لم يتعين فليتأمل اه سم (قوله في البحث) أي بحث الاذري (قوله من أصله) كانه انما زاده لتلايق الذهن

ولا يصح بيعه لو كيله وقيد
ابن الرفعة بما اذا تقدم
الايجاب أو القبول ولم
يصح بالسفارة وبحث
البليغي أنه لو قال بيع من
وكيل زيد أي زيد فباع من
زيد بطل أيضا وانما يتجه ان
كان الوكيل أسهل منه أو
أرفق والا فالأذن في البيع
من وكيله أذن في البيع
منه وبه فارق ما مر بعد بل
والاذري أنه لو ظهر بالقرينة
ان التعيين انما هو لغرض
الرجوع فقط لكون المشتري
ممن يرغب فيه لا غير لم
يتعين واعتراض به لرغبته
فيه قد يزده في الثمن وهذا
غرض صحيح وأقول في البحث
من أصله نظر

لم يدفع هو الاثنى المثل وان رغب غيره بزيادة على ثمن المثل لانه لا عبرة بهذه الزيادة لامتناع البيع من الراغب بها فهي كالعدم فليراجع وينبغي أن يحمل التعيين اذا لم يدل القرينة على عدم ارادة التقييده وأنه لو كان لولم يبيع من غيره منهم المبيع وفات على المالك جاز البيع من غيره للقطع برضا المالك بذلك وأن مراده ان التقييده في غير مثل هذه الحالة فان قات قياس ذلك ان الشخص لو لم ياذن في بيع ماله لاحد فرأى شخص انه ان لم يبعه بغير اذنه ثم وفات على ماله كانه يجوز بيعه قلت فيه نظر والفرق ظاهر لانه هنا أذن في البيع في الجملة بخلافه هناك فانه لا اذن مطلقة ثم رأيت أن قولي أو لا ينبغي أن يحمله اذا لم يدل القرينة على موافق لقول الاذري انه لو ظهر بالقرينة الخ في الجملة (قوله ولا يصح بيعه لو كيله) قال في شرح المنهج كما في الروضة عن البيان وفي غيرها عن الاصحاب انتهى وبحث الاذري الصحة فيما اذا كان الموكل ممن لا يتعاطى الشراء بنفسه كالسلطان وظاهر انه يصح البيع هنا من نفس الموكل كالسلطان وقال ان قضية الفرق انه لو جرى العقد على وجه لا يتدبر فيه دخول المالك في ملك الوكيل صح (قوله بطل أيضا) اعني من (قوله لا غيره) أي في الجملة أو في

الى قوله واعترض اه عش (قوله لانه انما يتاقي على الوجه الاخرى الخ) فيه بحث لان حاصل بحث الاذرى
 أن القرينة لودلت على أن المقصود حصول الربح وأن المشتري غير منظور اليه لذاته بل لكونه ممن يحصل
 منه الربح لكونه من جهة الراغبين لم يتعين حينئذ حصول المقصود بالبيع من غيره اذ ارغب في دفع ما يرغب
 المعين في دفعه لانه لا مزية حينئذ للمعين على غيره وهذا يندفع قوله لولا أن ذلك المعين قد يزيد الخ لان المراد
 ان غيره أيضا يزيد وان البيع منه بما يرغب به المعين بحيث لا يتفاوت الحال بين البيع من المعين والبيع
 من غيره أو يكون البيع من غيره أحظا لكن قد يتاقي ذلك قوله ممن يرغب فيه لا غيره ويحجب بان المراد
 لا غيره في الجملة أو ظاهرا والالم يتاقي قوله لم يتعين وقوله فأتضح الخ وذلك لان الاذرى لم يدع أن تعيينه يتاقي
 غرضه بل ادعى أن القرينة دللت على أن المعين وغيره سواء في صحة البيع من كل اذ ارغب غيره بما يرغب
 هو به أو يزيد والحاصل أن القرينة هنا دللت على الغاء التعيين فعمل بها وفي مسألة المكان لم تدل على
 ذلك فاعتبر التعيين فيها حتى لودلت هناك على الغائه فلا مانع من التزام الغائية فلا فرق بينهما فليتأمل
 وبما قررناه يظهر اندفاع الاعتراض الذي حكاه بقوله واعترض الخ أيضا اه سم (قوله كيوم)
 الى قوله كمالو قال في المعنى الاقوله والفرق الى ولو قال (قوله ولو في الطلاق) كالتق اه سم عبارة عش
 قوله ولو في الطلاق غاية المعين الزمان الذي ذكره في التوكيد اه وعبارة المعنى وفائدة التقييد بالزمان
 أنه لا يجوز قبله ولا بعده وذلك متفق عليه في البيع والعقود وأما الطلاق فلو وكله به في وقت معين فطلق
 قبله لم يقع أو بعده فكذلك على المعتد اه (قوله ممنوع) خبر والفرق الخ (قوله أول جمعة الخ) دل
 على أنه قال ذلك قبل دخول يوم الجمعة يوم العيد وبقى ما لوقاله في يوم الجمعة أو العدة فهل يحمل على بقية أو

الظاهر والالم يتاقي قوله لم يتعين فليتأمل (قوله لانه انما يتاقي على الوجه الاخرى الخ) فيه بحث لان حاصل بحث
 الاذرى ان القرينة لودلت على ان المقصود حصول الربح وأن المشتري غير منظور اليه لذاته بل لكونه ممن
 يحصل منه الربح لكونه من جهة الراغبين لم يتعين حينئذ حصول المقصود بالبيع من غيره اذ ارغب في دفع ما يرغب
 المعين في دفعه لانه لا مزية حينئذ للمعين على غيره وهذا يندفع قوله لولا أن ذلك المعين قد يزيد الخ لان المراد
 ان غيره أيضا يزيد وان البيع منه بما يرغب به المعين بحيث لا يتفاوت الحال بين البيع من المعين والبيع
 من غيره أو يكون البيع من غيره أحظا لكن قد يتاقي ذلك قوله ممن يرغب فيه لا غيره ويحجب بان المراد
 لا غيره في الجملة أو ظاهرا والالم يتاقي قوله لم يتعين وقوله فأتضح الخ وذلك لان الاذرى لم يدع أن تعيينه
 يتاقي غرضه بل ادعى أن القرينة دللت على أن المعين وغيره سواء في صحة البيع من كل اذ ارغب غيره بما يرغب
 هو به أو يزيد والحاصل أن القرينة هنا دللت على الغاء التعيين فعمل بها وفي مسألة المكان لم تدل على
 ذلك فاعتبر التعيين فيها حتى لودلت هناك على الغائه فلا مانع من التزام الغائية فلا فرق بينهما فليتأمل
 وبما قررناه يظهر اندفاع الاعتراض الذي حكاه بقوله واعترض الخ أيضا ليقال غاية القرينة الدلالة على عدم
 تعلق الغرض بخصوص المعين وقد دل قول المصنف في المكان وجهه اذ لم يتعلق به غرض على التعيين على
 الصحيح مع عدم تعلق الغرض بخصوص المعين فلا اعتبار مع ذلك بالقرينة لانه لا يتناول فرق بينهما لان القرينة
 تدفع احتمال تعلق الغرض باطنا بخلاف قوله المذكور فانه انما يدل على أنه لا اعتبار بانتفاء الغرض ظاهرا
 وبمجرد ذلك لا يدفع احتمال غرض باطن فاذا دفعته القرينة فينبغي العمل بها وما يؤيد العمل بها عدم تعيينه
 اذا قدر الثمن ولم ينع عن غيره اذ ليس هذا الا من العمل بالقرينة ولو سلم أنه ليس منه فالعمل يتاقي معناه
 فليتأمل * (فرع) * لو وكل في البيع لا يتم زيد فهل يصح التوكيد ويحمل على البيع لولهم لهم أو يفسد
 لعدم امكان البيع منهم فيه نظر والمنهج الاول وعليه فهل يصح البيع من الايتام لو بلغوا رشدا فيه نظر
 وينبغي الصحة لانه انما انصرف لاولي لقصرهم فاذا اكملوا جاز البيع منهم لزال السبب الصارف بخلاف ما لو
 وكله لبيع من زيد لا يصح بيعه من وكيله وبالعكس لانه لما تاقى البيع من كل منهما وكان معتادا دل الحال
 على التقييد بخصوص المذكور (قوله ولو في الطلاق) كالتق

لانه انما يتاقي على الوجه
 الاخرى في المكان الآن
 يفسر بان التعيين ثم لم
 يعارضه ما يلغيه وهنا عارضته
 القرينة الغائية له لولا ان
 ذلك المعين قد يزيد على عن
 مثله وذلك موافق لغرضه
 وهو زيادة الربح فأتضح
 ان تعيينه لا يتاقي غرضه بل
 يوافقه خلافا للاذرى (أو)
 في (زمان) معين كيوم كذا
 أو شهر كذا تعين فلا يجوز
 قبله ولا بعده ولو في الطلاق
 والفرق بين وبين العتق
 بأنه يختلف باختلاف الاوقات
 في الثواب بخلاف الطلاق
 ممنوع بل قد يكون له غرض
 ظاهر في طلاقها في وقت
 بخصوصه بل الطلاق أولى
 لحرمته من البدعة بخلاف
 العتق ولو قال يوم الجمعة أو
 العيد مثل تعين أول جمعة

أو عيّد يلقاه كلو قال في الصيف جدا فجاء الشتاء قبل الشتاء لم يكن له شراؤه في الصيف إلا متى وأفهم قوله الجمعة أو العيد أن يوم الجمعة أو عيّد بخلافه وهو محتمل الآن يقال الملاحظ فيهما (٢٢٨) واحد وهو صدق المنصوص عليه بأول ما يلقاه فهو محقق وما بعده مشكوك فيه فبتعين

الأول هنا أيضا ليله اليوم مثله ان استوى الراغبون فيهما ومن ثم قال القاضي لو باع أي فيما إذا لم يعين زمنا ليلا والراغبون فيها أكثر لم يصح (أو) في (مكان معين تعين) وإن لم يكن نكرة أجود ولا الراغبون فيه أكثر لأنه قد يقصد إخفاءه نعم لو قدر الثمن ولم ينع عن غيره صح البيع في غيره قال القاضي اتفقا ورد السبكي له باحتمال زيادة راغب مردود بان المانع تحققها لا توهمها (وفي المكان وجبه) أنه لا يتعين (إذا لم يتعلق به غرض) للموكل ولم ينع عن غيره لأن تعيينه حينئذ اتفقا وتصره السبكي وغيره ويرد منع كونه اتفاقا وكيف والاعراض أمرها خفي فوجب التقيد بنص الآذن لا احتمال أن له غرضا في التعيين بل هو الظاهر المتعين لصون كلام الكامل عن الإلغاء ما أمكن على أن قوله إذا لم يتعلق به غرض للموكل أن علم ذلك بنص الموكل عليه تعين الغاء التعيين اتفاقا أو بقرينة حالة فالقراين مختلفة وهذا يزيد اندفاع الانتصار للثاني ثم رأيت ما يصرح بان المراد الثاني وهو قولهم أن وجد غرض ككثر راغب

على أول جمعة أو عيّد يلقاه بعد ذلك اليوم فيه نظر والآخر بان الثاني لأن عدوله عن اليوم إلى يوم الجمعة أو العيد قرينة على عدم إرادته ببقية اليوم اه ع ش (قوله أو عيّد يلقاه) المراد بالعيد ما يسمى عيدا شرعا كالفطر والاضحى وينبغي أن مثل ذلك ما لو اعتاد قوم تسبحة أيام يباينهم بالعيد كالنصارى إذا وقع ذلك فيما بينهم فيحمل على أول عيد من أعيادهم يكون بعد يوم الشراء ما لم يصرحوا بخلافه أو تدل القرينة عليه اه ع ش وقوله الشراء صوابه التوكيل (قوله في الصيف) متعلق بأشترى المقدر وقوله جسد مفعوله ويحتمل أن الظرف متعلق بقال عبارة النهاية كالأول وكما ليشتري له جدا في الصيف فجاء الشتاء قبل الشراء لم يكن له شراؤه في الصيف إلا متى اه قال ع ش وقوله جدا في الصيف هل صورة ذلك أن يقول الموكل أشترى لي جدا في الصيف فيحمل على صيف يليه أو هو فيه كما هو مقتضى التشبيه أو يكفي وقوع الوكالة في الصيف وإن لم يذكره أي لفظ في الصيف عملا بالقرينة فيه نظر ولا يبعد الثاني اه وقوله ع ش فيحمل على صيف يليه أي إذا كان وقع التوكيل في الشتاء وقوله أو هو فيه أي إذا وقع التوكيل في الصيف وهذا الجمل بشقيه مبني على أن في الصيف متعلق بيشترى وقوله أو يكفي الخ مبني على أنه متعلق بوكله وقوله الثاني أي قوله ويكفي الخ (قوله وأفهم قولهم) أي المار في قوله ولو قال يوم الجمعة الخ اه سم عبارة الكردي يعني أفهم ذكرهما معرفتين أنه لو ذكرهما منكرتين لا يتعين أول جمعة الخ اه (قوله بخلافه) أي فلا يتقيد بالجمعة التي تليه اه ع ش (قوله فيتعين الأول) أي أول جمعة أو عيّد يلقاه (قوله وليله اليوم مثله) مبتدأ وخبر (قوله ومن ثم) أي من أجل التقيد بالاستواء (قوله إخفاءه) أي المبيع أو البيع عبارة المغني قد يكون له فيه غرض خفي لا يطالع عليه اه وهي أحسن (قوله نعم لو قدر الثمن الخ) لم يستثنوا أن يهر هذا في تعيين الزمن فليحرج الفرق وقد يفرق بشدة تفاوت الغرض بالتقدم والتأخر في إزالة الملك سم على حج وإذا تأملت ما تقدم من قوله سم والحاصل الخ علمت أنه لا فرق بين الثلاثة اه ع ش (قوله صح البيع الخ) فلا يتعين ذلك المكان كما عبر به الروض اه سم وقال ع ش قد يشكل صحة البيع مع ما ذكر بمعامل به من أن يقصد إخفاءه ومجرّد البيع بالثمن المذكور قد يفوت معه الإخفاء اه ع ش (قوله قال القاضي اتفاقا) أي ولو قبل مضي المدة التي يتأخر فيها الوصول إلى المكان المأذون فيه لأن الزمان إنما اعتبر تبعاً للمكان لتوقفه عليه فلما أسقط اعتبار التبع سقط اعتبار التتابع سم على حج اه ع ش (قوله مردود بان المانع الخ) قد يناهضه قوله لا متى وورده بمنع الخ (قوله ان ع - لم ذلك الخ) ينبغي أن ياتي نظ - بذلك في تعيين الشخص والزمن اه س د ع ر (قوله فالقراين مختلفة) أي فيعمل بالقوية دون الضعيفة (قوله وبهذا) أي بقوله ان علم ذلك الخ (قوله الثاني) أي قوله أو بقرينة حاله الخ (قوله وهو) أي ما يصرح بان الخ (قوله فلم يتأت فيما نظر الخ) قد قد مناه عن ع ش في حاشية قول الشارح نعم لو قدر الثمن الخ ومنعه ترجيح أنه لا فرق

(قوله وأفهم قولهم) أي المار في قوله ولو قال يوم الجمعة الخ ش (قوله في المتعنين) أي فلا يصح البيع في غيره (قوله وان لم يكن الخ) عبارة الروض وشرحه ولو لم يكن له في ذلك غرض ظاهر انتهى فقوله لا متى وفي المكان وجبه إذا لم يتعلق به غرض أي ظاهر (قوله نعم لو قدر الثمن الخ) لم يستثنوا أن يهر هذا في تعيين الزمن فليحرج الفرق وقد يفرق بشدة تفاوت الغرض بالتقدم والتأخر في إزالة الملك (قوله صح البيع الخ) فلا يتعين ذلك المكان كما عبر به في الروض (قوله صح البيع في غيره قال القاضي اتفاقا) أي ولو قبل مضي المدة التي يتأخر فيها الوصول إلى المكان المأذون فيه واستشكل بان اللفظ دل على المسافة وعلى البيع في البلد خرج الثاني لدليل فبق الأول وهو قياس اعتبار المسافة فيما لو وهبه أو رده ما يده وأجيب بأنه إذا لم يحافظ على المنصوص عليه وهو المكان لا تنفع الغرض فيه فكيف يراعى المتضمن وهو الزمان قال شيخنا في الكثر وفيه نظر لأن هذا تخلف لعارض وهذا لامعارض له فكانه قال له بع في يوم كذا ويجاب بأنه إن لم ينص على الزمان ظهر أنه غير

ومع جواز النقل لغيره
 يضمن ويقتـ رقبته وبين
 قول المودع احفظه في هذا
 فنقله لئلا لم يضمن بان المدار
 ثم على الحفظ ومثله فيه
 بمنزله من كل وجه فلا
 تعدى بوجهه وهنا على
 رعاية غرض الموكل فقد
 لا يظهر له غرض ويكون
 له غرض خفي فاقضت
 مخالفته الضمان (وان قال
 بع بمائة) مثلاً (لم يبيع
 باقل) منها ولو بتافه لغوات
 اسم المائة المنصوص له
 عليه وبه فارق البيع بالغبن
 اليسير لانه لا يمنع كونه بشئ
 المشل (وله) بل عليه اذا
 وجد راغب ولو في زمن
 الخيار كما مر (ان يزيد) عليها
 ولو من غير جنسها لان
 المفهوم من تقديرها عرقا
 امتناع النقص عنها فقط
 وليس له ابدال صفاتها
 ككسرة بصحاح وفضة بذهب
 (الا ان يصرح بالهوى)
 عن الزيادة فتمنع الزيادة
 لا تنفاه العرف حيث لا
 اذا قال بعه لزيد بمائة لانه
 رجاء قصد صحاباته قال
 الغزالي الا اذا قامت القرينة
 على ان لا يحاييه كبعه بمائة
 وهو يساري بخسين وقد
 يحاييه بانه يحاييه بعدم
 الزيادة على المائة وان لم
 يحاييه بخباية كاملة وانما

بين الثلاث في عدم التعيين عند وجود القرينة الدالة على الغاء التعيين (قوله ومع جواز النقل) الى المتن في
 النهاية (قوله ومع جواز النقل) أي على هذا الوجه المار جوح وعبارة سم على حج هذا فرعه الاسنوي على هذا
 الوجه ويمكن تفريعه على الاول أيضا فيما اذا قدر الثمن ولم ينه عن البيع في غيره كما هو قضية كلام الشيخين
 لكن عبر الشارح في شرح الارشاد بقوله ومتى نقله لغير ما وجب عليه البيع فيه ضمن الثمن والمثل انتهى
 فانهم عدم الضمان حيث جاز النقل اذا يتعين حيثما البيع فيه وهو متجه معني اه ع ش اذا ظاهر أن
 الضمان فرع جواز النقل وجودا وعدمه ما عابا ما عابا وان عين البيع بلدا وسوقا فنقل الموكل فيه الى غيره
 ضمن الثمن والمثل وان قبضه وعاديه كتنظيره من القراض للمخالفة قال في أصل الروضة بل لو أطلق التوكيل
 في البيع في بلد فليبيع فيه فان نقله ضمن اه وهذا مبني على ظاهر إطلاق المتن بقطع النظر عن الاستدراك
 المتقدم في شرحه منه وغيره (قوله يضمن الخ) يظهر أن محله حيث لم ينص الموكل على انه لا غرض له في التعيين
 كما يشير الى ذلك قوله الا تقي فقد لا يظهر له غرض ويكون له غرض خفي اه سيد عر وتقدم عن سم ما حاصله
 أن القرينة الدالة على الغاء تعيين المكان كالنص عليه (قوله ويفرق الخ) أي على هذا الوجه أيضا اه ع ش
 أي وعلى الاول أيضا فيما اذا قدر الثمن ولم ينه عن البيع في غيره كما مر آتعا عن سم (قوله من كل وجه) قد
 يكون شرطه الحفظ في المكان الخاص اعني خفي علينا سم على حج وقديقه لاشتغال المكان الموصوف بما
 ذكر على معنى خفي بعيد بخلاف الاسواق فان اختلافها في أنفسها يكثر فرعا على الموكل في بعضها معنى خفي
 على الموكل اه ع ش (قوله ويكون له غرض الخ) الاولى حذف يكون (قوله ولو بتافه) الى قوله والحق به في
 المعنى الا قوله وقد يجاب الى وانما جاز والى قول المتن وان ساوته في النهاية الاما ذكر (قوله وبه فارق الخ) أي
 وبغوات الاسم فارق ما نحن فيه البيع عند الإطلاق بالغبن اليسير حيث صح الثاني دون الاول (قوله لانه) أي
 الغبن اليسير (قوله كونه) أي البيع (قوله بل عليه اذا وجد راغب الخ) عبارة المعنى قوله له يشعر بجواز البيع
 بالمائة وهناك راغب بزيادة وليس مراد فان الاصح في زيادة الرخصة المنع لانه مأمور بالاحتياط والغبطا قلو
 وجده في زمن الخيار لزمه الغسغ فلو لم يغسغ انفسخ البيع قياسا على ما مر اه (قوله بل عليه الخ) ينبغي أن
 هذا بخلاف ما لو قال له الموكل بيع بكم شئت حيث يجوز له البيع بالغبن وان تيسر خلافه لانه جعل القدر الى
 خيره مر سم على حج أقول وقد يتوقف فيه ويقال بعدم الفرق كما تقدم عنه أيضا اه ع ش (قوله كما مر) أي
 في شرح قوله ولا يغبن فاحش اه كردد (قوله ولو من غير جنسها) كما توثب أو دينار مغني ونهاية (قوله
 ككسرة بصحاح الخ) قياس ما مر أن محل الامتناع حيث لم تقم قرينة على أنه انما عين الصفة لتيسرها الا لعدم
 ارادة خلافها سيما اذا كان غيرها أنفع اه ع ش (قوله قال الغزالي الخ) اعتمد مر اه سم عبارة النهاية نعم
 لو قال بعه منه بمائة وهو يساري بخسين لم تمنع الزيادة كما قاله الغزالي اه ويأتى عن المعنى ما وافقه (قوله
 وانما جاز لو كيله في خلع الخ) أي مع أنه نظير بعه لزيد بمائة اه سم فلا محالة الخ عبارة المعنى وذلك قرينة دالة
 على عدم قصد المحاباة ولذلك قيد ابن الرفعة المنع في الاولى بما اذا كانت المائة دون ثمن المثل لظهور وقصد المحاباة
 مراد ذلك لم ينظر اليه انتهى ويجاب أيضا عن كل من أصل الاشكال ومن النظر بان الزمان انما اعتبر تبعا
 للمكان لتوقفه عليه فلما سقط اعتبار المتبوع سقط اعتبار التابع (قوله ومع جواز النقل لغيره يضمن) هذا
 فرعه الاسنوي على هذا الوجه ويمكن تفريعه على الاول أيضا فيما اذا قدر الثمن ولم ينه عن البيع في غيره كما هو
 قضية كلامه كالشيخين لكن عبر الشارح في شرح الارشاد بقوله ومتى نقله لغير ما وجب عليه البيع فيه ضمن
 الثمن والمثل انتهى فانهم عدم الضمان حيث جاز النقل اذا يتعين حيثما البيع فيه وهو متجه معني (قوله
 ويفرق الخ) دفع لاشكال الاسنوي (قوله بان المدار ثم على الحفظ الخ) قد يكون شرطه الحفظ في المكان الخاص
 اعني خفي علينا (قوله فقد لا يظهر له الخ) هذا متقدح في الوديعة ففي الفرق نظر (قوله وبه فارق البيع)
 أي عند الإطلاق (قوله وله بل عليه الخ) ينبغي ان هذا بخلاف ما لو قال له الموكل بيع بكم شئت حيث يجوز له
 البيع بالغبن وان تيسر خلافه لانه جعل القدر الى خيره مر (قوله قال الغزالي الخ) اعتمد مر (قوله وانما

بما لو كسبه في خلعهما بمائة الزيادة لانه غالبا يقع عن شقاق فلا محاباة فيه والحق به ماله وكله في العفو عن القود بنصف الدية فعني بالدية فيصح
بها وفيه نظر اذا قرينتها تنافي قصد (٢٣٠) المحاباة بخلاف الخلع وقرينة قتله لمورثته تبطلها بما ساحتها بالعفو عنه لا سيما مع نصه على

النقص عن البذل الشرعي
والشراء كالبيع في جميع
ما مر نعم في اشتري عبد فلان
بمائة يجوز النقص عنها
والفرق ان البيع يمكن من
المعين وغيره فتعخص
التعيين للمحاباة والشراء
لذلك العين لا يمكن من غير
مالكها فقد يكون تعينه
لاجل ذلك دون المحاباة (ولو
قال اشترى هذا الدينار شاة
وصفها) بان بين نوعها
وغيره مما مر في شراء العبد
والالم يصح التوكيل فان
أريد بالوصف أريد ما مر
ثم كان شرط الوجوب رعاية
الوكيل في الشراء لا لصحة
التوكيل حتى يبطل بفقده
(فاشترى به شاتين بالصفة
فان لم تساوا واحدة) منهما
(دينارا لم يصح الشراء
للموكل) وان رادنا على
دينار لان عرضه لم يحصل ثم
ان وقع بعين الدينار بطل
من أصله وفي الزمة ونوى
الموكل وكذا ان سماه خلافا
لما وقع لا ذرعي هنا وقع
للوكيل وان ساوته كل
واحدة فالأظهر الصحة أي
صحة الشراء (وحصول الملك
فيهما للموكل) لحصول
مقصود الموكل بزيادة وان
لم توجد الصفة التي ذكرها
في الزائد على الوجه وان
ساوته احدهما فقط
فكذلك ولا ترد عليه لان

حينئذ بخلاف ما اذا كانت ثمن المثل فاكثر اهـ (قوله وألحق به الخ) معتمد اهـ ع ش (قوله وفيه نظر) أي
اللاحق (قوله يبطلها الخ) ممنوع سم على ج أي لجواز طئه عدم قدرة المجني عليه على الزيادة على النصف أو
عدم الرضا بالزيادة اهـ ع ش (قوله والشراء كالبيع) ولو أمره ببيع الرقيق مثلاً بمائة فباعه بمائة أو دينار
صح عند جواز البيع بالزيادة لانه حصل غرضه و زاد خيراً ولو قال اشترى بمائة لا بخمسين جاز الشراء بالمائة
وبما بينهما وبين الخمسين لا بما عد ذلك أو بع بمائة لا بمائة وخمسين لم يجز النقص عن المائة ولا استكمال
المائة والخمسين ولا الزيادة على المائة لانه مما لا ينسب عن ذلك ويجوز ما عداه ولا تباع أو لا تشتري بأكثر من مائة مثلاً
فاشترى أو باع ثمن المثل وهو مائة أو دونها لا أكثر جاز لا يتأثر بالمأمور به بخلاف ما اذا اشترى أو باع بأكثر من
مائة للنسب عنه اهـ نهاية وكذا في المغني الا قوله مر عند جواز البيع بالزيادة قال ع ش قوله مر صح عند
جواز البيع بالزيادة أي بان لم يعين له المشتري ولم ينه عن الزيادة وقوله مر لا بما عد ذلك أي ما لم يدل القرينة
على جواز الزيادة أيضاً اهـ (قوله نعم) إلى المتن في المغني (قوله مما مر في شراء العبد) أي من ذكره من صفته ان
اختلف النوع اختلافاً ظاهر أو صفته ان اختلفت بالعرض اهـ ع ش (قوله والا) أي ان لم يبين كذلك (قوله
ثم) أي في شراء العبد (قوله كان شرطاً) أي الوصف الزائد (قوله حتى يبطل الخ) تفريع على المتن قول المتن
(بالصفة) أي المشروطة اهـ معنى أي كل واحدة منهما أو احدهما أخذاً بما يأتي (قوله وقيل للوكيل) أي
وافقت التسمية اهـ ع ش قول المتن (وان ساوته) أي او زادت عليه اهـ معنى (قوله لحصول) إلى قول المتن ويد
الوكيل في النهاية الا قوله لنفسه إلى المتن وقوله وحلف إلى المتن وقوله ويأتي إلى وقد يجب وقوله وبقولي إلى
وكان تضمن (قوله وان لم توجد الصفة الخ) يتأمل وجه الغاية مع فرض أنهما بالصفة كما اقتضاه المتن اهـ سيد
عمر (قوله وان توجد الصفة التي ذكرها في الزائد على الوجه) توقف فيه مر أخذاً بظاهر قول المصنف
السابق كغيره بالصفة ولهذا ضرب على هذا الوجه بعد ان أثبت له كنه قديريه ووكيل البيع بمائة فباع بمائة
وثوب اهـ سم (قوله وان ساوته احدهما) اعتمد المغني أيضاً (قوله فكذلك) أي فالأظهر الصحة اهـ ع ش
(قوله ولا ترد عليه) أي لا ترد على المصنف مساواة احدهما فقط حيث يفهم كلامه عدم الصحة فيها (قوله فيها)
أي في مساواة احدهما فقط (قوله ويظهر أنه الخ) عبارة النهاية والوجه وقوع شرائها في عقد واحد
تقدمت في اللفظ أو تأخرت وأما حله تعدد العقد فتقع المساوية للموكل فقط اهـ قال ع ش قوله مر تقدمت
أي غير المساوية وقوله مر فتقع المساوية الخ أي تقدمت وتأخرت وأما الثانية فان اشتراها بعين مال الموكل
لم يصح أو في الزمة وقيل للوكيل وان سمي الموكل هذا ان ساوته احدهما مادون الأخرى فان ساوته كل منهما
رقعت الأولى للموكل دون الثانية ثم رأيت ما يقتضي ذلك في سم على ج نقلاً عن الكنتز للبكري وأنه نقله عن
الزركشي وقع السؤال عن شخص اشترى بعين مال الموكل ثم ادعى وقت الحساب أنه اشتراه لنفسه وأنه تعدى
بدفع مال الموكل فهل البيع صحيح وعليه فهل هو لوكيل أو للموكل أو الشراء باطل والجواب عنه أنه ان كان

جاز لوكيله في خلعهما أي مع انه نظير بعلم زيد بمائة (قوله وفيه نظر الخ) كذا شرح مر (قوله يبطلها الخ)
ممنوع (قوله أي صحة الشراء) كلام الشارح الذي يقتضي صحة شرائها في صفتين ونظرت فيه فيما يأتي
ثم رأيت في كثر شيخنا أبي الحسن البكري ما وافق النظر حيث قال ولو اشترى الشاتين صفتين والأولى تساوي
دينارا فان للموكل الأولى فقط قاله الزركشي انتهى وظاهر على قياسه انه لو كانت المساوية دينارا الثانية فقط
كانت هي التي للموكل يتأمل وجه ذلك ان عقد المساوية ان كان الأول فهي الموكل فيه والثاني غير ماذون
فيه وان ساوت شاته أيضاً والثاني دون الأول فالأول غير ماذون فيه (قوله وان لم توجد الصفة التي ذكرها
في الزائد على الوجه) توقف فيه مر أخذاً بظاهر قول المصنف السابق كغيره بالصفة ولهذا ضرب على هذا
الوجه بعد ان كان أثبت له كنه قديريه ووكيل البيع بمائة فباع بمائة وثوب (قوله في عقد واحد) ظاهره

الخلاف الذي فيها طرق لا أقوال ويظهر انه لا بد من شرائها في عقد واحد أو تكون المساوية هي المشتراة أولاً (ولو
أمره بالشراء جميعين)

اشترى الوكيل بعين مال الموكل بان قال اشترى هذا بمسمى نفسه فالعقد باطل أماما جرت به العادة بين المتعاقدين بان يقول اشترى هذا بكذا ولم يذكر عينا ولا ذمة فليس شراء بعين بل في الذمة فيقع العقد فيه للوكيل ثم ان دفع مال الموكل في ذمة غيره وهو مثله ان كان مثليا واخصى قيمته من وقت الدفع الى وقت تلفه ان كان متقوما وللموكل مطالبة البائع للوكيل بما قبضه منه ان كان باقيا وببدله ان كان بالغيا وقرار الضمان عليه والحال ما ذكر اه عبارة سم قوله او تكون المساوية الخ قد يدل على جواز شرائهم في عقدين وقوعهما للموكل اذا كانت المساوية هي المشتراة أولا وفيه نظر لان الاذن المطلق لا يتناول الامر فينتهي بشراء الاولى ويكون شراء الثانية غير ما ذون فيه فلا يقع للموكل ويجري هذا فيما اذا ساءت كل واحدة ديناراً ثم رأيت في كثير من شيوخنا أبي الحسن البكري ما وافق النظر حيث قال ولو اشترى الشاتين صفقة بين الاولى تساوى ديناراً كان للموكل الاولى فقط قاله الزركشي اه وظاهر على قياسه أنه لو كانت المساوية ديناراً والثانية فقط كانت هي التي للموكل اه وعبارة الرشيدى بعد حكايته كلام الشارح نصها الظاهر أن الشهاب ج انما قيد بذلك أي أولا بالنسبة لوقوعهما للموكل أي فان كانت غير المساوية هي المشتراة أولا في حالة تعدد العقد لم تقع للموكل ثم ان كانت بالعين لم تصح والواقعة للوكيل كما هو ظاهر ولا يخفى وقوع الثانية للموكل اه (قوله أي بعين مال) أي بدليل فاشترى في الذمة فلا اعتراض اه سم (قوله كاشترى بعين هذا) وحيث ذهبتين على الوكيل الشراء بتلك العين فلو اشترى في الذمة لم يقع للموكل بخلاف ما لو حذف لفظة عين كان قال به هذا الدينار أو اشترى يد ديناراً أو اشترى كذا فانه يتخير بين الشراء بعين الدينار المدفوع اليه والشراء في الذمة وعلى كل فيقع الشراء للموكل فان نقد الوكيل ديناراً للموكل فظاهر وان تقدم من مال نفسه برئ الموكل من الثمن ولا رجوع للوكيل عليه ويلزمه رد ما أخذه من الموكل اليه وهذا ظاهر ان تقدم بعدم مفارقة المجلس أما لو اشترى في الذمة لموكله ودفع الثمن من ماله قبل مفارقة المجلس فهل الحكم كذلك أو يقع العقد للوكيل وكأنه سمي مادفعه في العقد فيه نظر والا قرب الاول لصحة العقد بمجرد الصيغة وحصول الملك للموكل وقوله ان الواقع في المجلس كالواقع في صائب العقد غير مطرد اه ع وش وقوله ولا رجوع للوكيل الخ سيجي عليه عن سم عن الروض عند قول المتن ويكون الوكيل كضامن ما يخالف اطلاقه (قوله لانه خالفه) الى قول المتن وان سمي في المعنى الا قوله فلا نظر لكونه لم يلزم ذمته بشئ (قوله وان صرح الخ) غاية اه ع ش (قوله بان قال) الى قوله فانه الخ كان الاولى ذكره عقب عكسه كما فعله المعنى (قوله لانه امره الخ) تعليل لنفي وقوعه للموكل ش اه سم (قوله فلا نظر الخ) اشارة الى رد دليل المقابل (قوله ولولم يقل بعينه الخ) قد مر عن ع ش انما يتعلق به (قوله أي بعينه) كذا في أصله والاولى بعينه اه سيد عمر (قوله أو بشر في الذمة الخ) عطف على بشر ان ش هذا ولا يضر دخول هذا هنا مع دخوله في قوله السابق وكذا عكسه في الاصح لاختلاف الغرض لان المقصود هنا بيان بطلان التصرف وفي السابق عدم وقوعه للموكل اه سم ولا يخفى أنه انما يدفع التكرار بالنسبة لما في المتن لا بالنسبة لما في الشرح (قوله وكذا لو أضاف لذمة الموكل) أي بخلاف ما اذا أضافه للموكل ولم يذكر لفظ الذمة كما سأتى في المتن اه رشيدى (قوله بخالفه) أي بان قال له اشترى بعين أو في ذمتك فاضاف لذمة الموكل وقضيته أنه لو قال اشترى في الذمة واطلق لم يمنع الشراء في ذمة الموكل اه ع ش (قوله أو بالشراء بعين هذا الخ) لا يقال وان قدم غير المساوية فيما اذا عطف احدهما على الاخرى كاشترى هذه وهذه ديناراً وهو ظاهر وقوله أو تكون المساوية الخ قد يدل على جواز شرائهم في عقدين وقوعهما للموكل اذا كانت المساوية هي المشتراة أولا وفيه نظر لان الاذن المطلق لا يتناول الامر فينتهي بشراء الاولى ويكون شراء الثانية غير ما ذون فيه فلا يقع للموكل ويجري هذا فيما اذا ساءت كل واحدة ديناراً (قوله أي بعين مال) أي بدليل فاشترى في الذمة فلا اعتراض (قوله لانه امره الخ) تعليل لنفي وقوعه للموكل ش (قوله أو بشر في الذمة الخ) عطف على بشر من ثوب الخ ش هذا ولا يضر دخول هذا هنا مع دخوله في قوله السابق وكذا عكسه في الاصح لاختلاف الغرض لان المقصود هنا بيان بطلان التصرف وفي السابق عدم وقوعه للموكل (قوله أو بالشراء بعين هذا

أي بعين مال كاشترى بعين هذا (فاشترى في الذمة لم يقع للموكل) لانه خالفه اه امره بعد قد ينسخ بتلف المدفوع حتى لا يطالب الموكل بغيره فاني بضده بل للوكيل وان صرح بالسفارة (وكذا عكسه في الاصح) بان قال له اشترى في الذمة وسلم هذا في ثمنه فاشترى بعينه فانه لا يقع للموكل وكذا لا يقع للوكيل لانه امره بعد لا ينسخ بتلف المقابل فخالفه وقد يقصد تحصيله بكل حال فلا نظر هناك لكونه لم يلزم ذمته بشئ ولولم يقل بعينه ولا في الذمة كاشترى بهذا الدينار كذا تخير الوكيل على المعتمد لتناول الاسم لهما (ومنى خالف) الوكيل (الموكل في بيع ماله) أي الموكل بان باعه على خلاف ما أذن له فيه (أو في) (الشراء بعينه) كان أمره بشراء ثوب بهذا فاشترى بغيره أي بعينه من مال الموكل أو بشر في الذمة فاشترى بالعين فتصرفه باطل لان الموكل لم ياذن فيه وكذا لو أضاف لذمة الموكل بخالفه (ولو اشترى في الذمة) مع المخالفة كان أمره بشراء ثوب في الذمة بخمسة فزاد أو بالشراء بعين هذا فاشترى في الذمة

هذا مكر ومع قول المتن ولو أمره بالشراء بمعنى الخ اذ ليس في ذلك تصريح بالوقوع للوكيل اه سم ولا يخفى انه لا يدفع السكرار بالنسبة لما في الشرح قول المتن (ولم يسم الموكل الخ) اي وقال بعد العقد اشترته لقفلان وكذبه البائع وحلف والابطل اخذنا ايضا مما يصرح به في مسائل الجارية ثم رأيت الشارح اشار الى ذلك فيما سياتي اه سم قول المتن (وانما سماء الخ) المتبادر من سابق المتن ولا حقه ويصرح به صنيع اصل الروضة ان هذه المسئلة من فروع المخالفة أي مخالفة الوكيل للموكل وليست مسوقة لبيان الاختلاف بين الوكيل والموكل وبينه وبين البائع وحيث ذلت تأمل قول التبعة لنفسك أو زاد الخ وقولها وحلف البائع الخ فان هذا البيان جميعه انما يلائم فروع الاختلاف الآتية في مسألة الجارية لا فروع المخالفة اه سيدعز (قوله لنفسك أو زاد وتسميتك الخ) ينبغي وان لم يقل لنفسك ولا زاد ما ذكر فليست تأمل وانظر قوله أو زاد وتسميتك الخ مع تأخر التسمية عنه اه سم وقد يجاب ببعد تصوره فيما اذا تقدم لفظ المشتري (قوله وحلف البائع الخ) بخلاف ما اذا صدقه فيبطل اه سم (قوله فكذا يقع للوكيل) أي سواء كذبه البائع أو لم يصدقه ولم يكذبه فان صدقه بطل الشراء اخذنا ذلك كله مما يأتي من مسائل الجارية فراجعته تعرفه اه سم قوله لان التسمية غير مشروطة الخ قد يؤخذ من ذلك صحة ما يقع كثير من اجارة الناظر على الوقف حصه منه ويضيقها البعض المستحقين وتكون الاجارة لضرورة العمارة بان يقول آتت حصه فلان وهي كذا الضرورة العمارة فتصح الاجارة وتلغو التسمية المذكورة وتقع الاجارة شائعة على الجميع لهذه العلة فتأمل اه رشيدى (قوله في تصديقه) أي تصديق البائع الوكيل (هنا) أي في مسألة المتن (ما يأتي) أي من بطلان الشراء (قوله ثم) أي في مسألة الجارية (قوله في قبول نحو هبة الخ) قال الزركشي وقياس ما ذكر في الهبة يجري مثله في الوقف والوصية والاعارة والرهن والوديعة وغيرها مما لا عوض فيه اه مغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقد يدل على أن المراد أنه لو قال وقفت عليك أو أوصيت لك فقال قبلت لو كلى كان وقفا على الموكل ووصيه له وهو بعيد اذ كيف ينصرف الى الموكل مع قوله وقفت عليك أو أوصيت لك ويحتمل أن المراد أنه اذا قال وقفت على زيد أو أوصيت له فقال وكيلاه قبلت له وقع العقد للموكل لحصول القبول من وكيلاه بخلاف ما لو لم يصرح به في القبول لا يصح هذا القبول ولا يتم الوقف ولا الوصية بمجرد ذلك اه وقوله وهو بعيد اذ كيف الخ قال ع ش عقب ذكره عنه وقياس ما يأتي في قولنا شمل ذلك ما لو نوى الخ صحة لوقف والوصية على الوكيل اه (قوله كان نوكله في قبول نحو هبة) أي ولم يصرح الواهب بكونه الموكل بل قال وهبتك واطلق او وهبتك لموكلان أما لو قال وهبتك لنفسك او وهبتك ونوى كون الهبة للوكيل دون غيره فقال الوكيل قبلت للموكل فينبغي بطلان الهبة لان الوكيل لم يقبل ما أوجبه الموكل ثم رأيت في سم على منهج نقلا عن الشارح مر اعتمادا جئنا اليه اه ع ش (قوله والا) الى المتن في المنعنى الا قوله وبقولى الى وكان تضمن (قوله والا وقع الوكيل)

الخ لا يقال مكر ومع قول المتن ولو أمره بالشراء بمعنى الخ اذ ليس في ذلك تصريح بالوقوع للوكيل (قوله في المتن ولم يسم الموكل) أي وقال بعد العقد اشترته لقفلان وكذبه البائع وحلف والابطل اخذنا ايضا مما يصرح به في مسائل الجارية ثم رأيت الشارح اشار الى ذلك فيما سياتي (قوله لنفسك أو زاد وتسميتك الخ) ينبغي وان لم يقل لنفسك ولا زاد ما ذكر فليست تأمل وانظر قوله أو زاد وتسميتك الخ مع تأخر التسمية عنه (قوله وحلف البائع الخ) بخلاف ما اذا صدقه فيبطل (قوله فكذا يقع للوكيل) أي سواء كذبه البائع أو لم يصدقه ولم يكذبه فان صدقه بطل الشراء اخذنا ذلك كله مما يأتي من مسائل الجارية فراجعته تعرفه (قوله وقد يجب تسمية الموكل الخ) في شرح الروض بعد شرحه ما ذكره الروض في وكيل المتهب نقلا عن الزركشي ما نصه نعم قياس ما ذكر في الهبة يجري مثله في الوقف والوصية والاعارة والرهن والوديعة وغيرها مما لا عوض فيه اه وقد يدل على أن المراد أنه لو قال وقفت عليك كذا أو أوصيت لك به فقال قبلت لو كلى كان وقفا على الموكل ووصيه له كما انه في الهبة اذا قال وهبتك كذا فقال قبلت لو كلى كان هبة لو كاه وهو بعيد اذ كيف ينصرف الى الموكل

(ولم يسم الموكل وقع) الشراء
(الوكيل) دون الموكل وان
فواه لانه مخاطب والنية
لا تؤثر مع مخالفة الاذن
(وان سماء فقال البائع
بعتك) لنفسك أو زاد
وتسميتك له كذب كما هو
ظاهر مما يأتي (فقال اشتريت
لقفلان) أي وكاه وحلف
البائع على انه غير وكيل له
أخذنا من نظير المسئلة أو
عنه ما لا يأتى في مسائل
الجارية (فكذا) يقع
للكيل (في الاصح) وتلغو
تسمية الموكل في القبول لان
تسميته غير مشروطة للصحة
فاذا وقعت مخالفة للاذن
كانت لغوا وياتى في تصديقه
هنا ما يأتي في تصديقه ثم وقد
يجب تسميته الموكل كان
نوكله في قبول نحو هبة
وعارية وغيرهما مما لا
عوض فيه والا وقع للوكيل
لوقوع الخطاب المملك معه

مالم ينو يا الموكل على الادرجه
 ويقول المالك علم الفرق
 بين ما هنا وما في شرح
 ويستثنى توكيل الاعمى
 وحاصله ان التملك في الهبة
 والاباحة في العارية متوقف
 على العقد فتطرد اليه ولم
 ينصرف عن مدلوله في
 الخطاب به الا صار في قوى
 هو تسمية الموكل او بينهما
 له بخلاف ما مر ثم كان
 تضمن عقد البيع العتاقة
 كان وكل فتاى شراء نفسه
 من سيده أو عكسه لان
 صرف العقد عن موضوعه
 بالنية متعذر ولان المالك
 قد لا يرضى بعقد يتضمن
 الاعتاق قبل قبض الثمن
 (ولو قال بعث هذا موكلك
 زيدا فقال اشترى نفسه
 فالذهب بطلانه) وان وافق
 الاذن وكذا لو حذفه
 لعدم خطاب العاقد وانما
 تعين تركه في النكاح لان
 الوكيل فيه سفير محض اذ
 لا يمكن وقوعه بحال فان
 قال بعثك لموكلك وقال قبلت
 له صح جزا (وبدال الوكيل
 بدأمانة وان كان بجعل)
 لان يد مائة عن يد الموكل
 ولانه عقد احسان والضمان
 منفر عنه (فان تعدي
 ضمن) كسائر الامناء ومن
 التعدي أن يضيع منسبة
 المال ولا يدري كيف ضاع
 أو وضعه بجعل ثم نسبه (ولا
 ينجزل بتعديه) بغير اتلاف
 الموكل فيه (في الاصح) لان
 الامانة حكم من أحكام
 الوكالة فلا يلزم

شمل ذلك مالم ينو الوكيل والوكيل الموكل فتلغونية الوكيل الموكل ويقع العقد للوكيل وعليه الفرق
 بين نية الوكيل الموكل وتسميته اياه بان التسمية أقوى من النية اه ع ش أقول وشمل أيضا مالم ينو الوكيل
 الموكل والوكيل نفسه أو أطلق وفي وقوعه حجة ذلك الوكيل بعد لا يخفى فليراجع ثم رأيت قال المحشى سم مائه
 قوله مالم ينو يا الموكل الخ أخرج نية أحدهما فليحزر تفصيله مع ملاحظة ما ذكره الشارح قبيل شرط
 الوكيل ثم رأيت أشار لذلك بقوله ويقول الخ اه (قوله وما مر في شرح الخ) أي من جواز توكيل المستحق
 في قبض الزكاة ووقوع الملك له أي للموكل ان نواه الوكيل والدافع أو الوكيل ولم ينو الدافع شيئا اه سم
 أقول وفي سكوته عن نظير ما استبعدته آنفاً أي لا يبدل ما قلته من البعد (قوله وحاصله) أي الفرق (قوله
 متوقف) أي كل من التملك والاباحة (على العقد) قد يقال نظير العقد المالك هنا الدافع والقبض المالك
 ثم اه سم (قوله اليه) أي العقد (قوله ولم ينصرف) أي العقد (قوله عن مدلوله في الخطاب به) أي
 من وقوع التملك والاباحة للمخاطب بالعقد أي الايجاب (قوله تسمية الموكل الخ) من اضافة المصدر الى
 مفعوله (قوله وكان تضمن الخ) عطف على قوله كان يوكله الخ (قوله كأن وكل قنا الخ) فيجب ان يقول
 اشترى بنفسه منك لو كلى لان قوله اشترى بنفسه صريح في اقتضاء العتق فلا يندفع بمجرد النية اه معنى
 (قوله أو عكسه) أي بان وكل القن أجنبيان يشترى له نفسه من سيده فانه يجب نصريحه باضافته الى القن
 فلا أطلق ونوى وقع للوكيل لان الملك قد لا يرضى الخ اه معنى (قوله لان صرف العقد الخ) تعليل
 لقوله كان وكل قنا الخ او (قوله ولان المالك الخ) تعليل لقوله أو عكسه اه سم أي فكان الاولى ذكر
 حمله كل عقبه كقوله من الغنى (قوله وكذا لو حذفه) وانما كان ذكره متعيناً في النكاح لان
 الوكيل فيه سفير محض اذ لا يمكن وقوعه بحال اه نهاية (قوله وانما تعين تركه) أي خطاب العاقد
 ش اه سم (قوله فان قال بعثك لموكلك الخ) ينبغي الصحة ايضاً اذا قال بعثك ولم يرد لو كان لكنه أراد
 البيع له أو أطلق فقال الوكيل قبلت لموكل فيقع للموكل فان أراد بقوله بعثك البيع لنفس الوكيل
 فقال الوكيل قبلت لموكل فينبغي مر البطلان لعدم المطابقة مع اختلاف الغرض وكذا ينبغي مر
 البطلان فيما لو قال وهبتك ونوى الهبة له فقال قبلت لموكل اما ذكر خلافاً لما في شرح الروض مر اه سم
 قول المتن (فان تعدي) كان ركب الدابة أو ليس الثوب اه يحل أي ومعنى ومن ذلك ما يقع كثيراً من
 لبس الدالين للامتعة التي تدفع اليهم وركوب الدواب ايضاً التي تدفع اليهم لبيعها مالم يأذن في ذلك أو لم
 تجز به العادة ويعلم الدافع بجريانها بذلك والا فلا يكون تعدياً السكن يكون عارية فان تلف بالاستعمال
 المأذون فيه حقيقة أو حكماً بان حرت به العادة كما مر فلا ضمان والا ضمن بقية متوقفت التلف اه ع ش قول
 المتن (ضمن) أي ضمان المغضوب اه ع ش (قوله ومن التعدي) الى قوله ويؤخذ في المغنى والى
 قوله اذ الذي يتجه في النهاية (قوله ومن التعدي الخ) وهل يضمن بتأخير ما وكل في بيعه وجهان أو جههما
 عدمه اه معنى زاد النهاية ان لم يكن مما يسرع فساداه وآخر مع علمه بالحال من غير عذر اه قال ع ش
 مع قوله وقفت عليك أو وصيت لك ويحتمل أن المراد انه اذا قال وقفت على زيد أو وصيت له فقال وكيله
 قبلت له كان وقفاً على زيد وصية له لحصول القبول من وكيله بخلاف ما لو لم يصرح به في القبول لا يصح هذا
 القبول ولا يتم الوقف ولا الوصية بمجرد ذلك (قوله مالم ينو يا الموكل على الادرجه) أخرج نية أحدهما فليحزر
 تفصيله مع ملاحظة ما ذكره الشارح قبيل شرط الوكيل ثم رأيت أشار لذلك بقوله ويقول الخ (قوله وما مر
 في شرح ويستثنى الخ) أي من جواز توكيل المستحق في قبض الزكاة ووقوع الملك له ان نواه الوكيل والدافع
 والوكيل ولم ينو الدافع شيئا (قوله متوقف على العقد) قد يقال نظير العقد المالك هنا الدافع والقبض المالك
 ثم (قوله أو عكسه) أي بان وكل القن غيره يشترى له نفسه (قوله لان صرف العقد الخ) تعليل لقوله وكل
 قنا الخ وقوله ولان المالك الخ تعليل لقوله أو عكسه ش (قوله وانما تعين تركه) أي خطاب العاقد ش
 (قوله فان قال بعثك لموكلك الخ) ينبغي الصحة ايضاً اذا قال بعثك ولم يرد لو كان لكنه أراد البيع له أو أطلق

من ارتفاعه بطلانم باختلاف الوديعه فانها (٣٣٤) محض ائتمان فارتفعت بالتعدي اذ لا يمكن بحجابه عنها له وبحث الاذرى وغيره انعزاله

اذا وكله الولي عن شجوره
لمنع اقرار مال المحجور وفي يد
غير عدل و يؤخذ من علمته
ان الانعزال انما هو بالنسبة
لاقرار المال بيده لا مجرد
قصره الخالي عن ذلك اذا
وقع على وفق المصلحة اذ
الذي يتجه ان يحمل مامر من
منع توكيل الفاسق في بيع
مال المحجور وما اذا تضمن
وضع يده عليه والا فلا وجه
لمنع من مجرد العتله
وهذا الذي ذكرته من
التفصيل والجل اولى من
اطلاق شخصنا ان ما قاله
الاذرى وغيره مردود لان
الفسق لا يمنع الوكالة فتأمله
وزول ضمانه عما تعدي
فيه بيده وتسليمه ولا يضمن
ثمنه لانه لم يتعد فيه فان رد
عليه بعيب مثلاً بنفسه او
بالخاصكم عاد الضمان
(فرع) قال له بيع هذه
يملك كذا واشترى بشمها فانا
جاز له ايداعها في الطريق
او المقصد عند أمين من حاكم
فغيره اذ العمل غير لازم له
ولا تغر برمنه بل المالك هو
المخاطر بماله ومن ثم لو باعها
لم يلزم شراء القن ولو اشتراه
لم يلزم موذه بل له ايداعه عند
من ذكر وليس له رد الثمن
حيث لا قرينة قوية تدل
على رده كما هو ظاهر لان
المالك لم ياذن فيه فان فعل
فهو في ضمانه حتى يصل
لمالكه (وأحكام العقد)
البيع وغيره ويظهر ان
أحكام الحن كذلك تتعلق بالوكيل دون الموكل فيعتبر في الرؤية ولزوم العقد بظاهر في المجلس

قوله مر أو وجههما عدم أي عدم الضمان وعليه فلو سرق أو تلف لا ضمان عليه وان أخر البيع بلا عذر
ثم ان كان الاذن له في البيع في يوم معين وفات راجعه في البيع ثانياً والاباعه بالاذن السابق اه (قوله من
ارتفاعه) أي حكم الامانة (قوله بخلاف الوديعه الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله وبحث الاذرى وغيره
الخ) اعتمده المعنى (قوله اذا الذي يتجه الخ) عبارة النهاية ولا ينافيه مامر من أن الولي لا يوكل في مال
المحجور عليه فامالان ذلك بالنسبة لا بتداعو يغتفر خطا طرفه فسقطت ذمته في الدوام مالا يغتفر في الابتداء
اه (قوله من التفصيل) أي بانه ينعزل من حيث بقاء المال بيده ولا ينعزل من حيث التصرف الخالي عن
ذلك وقوله والجل أي حمل مامر على ما ذكره (قوله لان الفسق الخ) تعليل للرد (قوله وزول ضمانه)
الى الفرع في المعنى والى التبيه في النهاية الا قوله ابيع وغيره الى المتن وقوله على المعتمد الى فيطالب (قوله
ولا يضمن ثمنه الخ) وتقدم أنه لو تعدي بسفره بما وكل فيه وباعه فيه ضمن ثمنه وان تسلمه وعاد من سفر
فيكون مستثنى مامر ولو امتنع الوكيل من التخلي بين الموكل والمال ضمن ان لم يكن عذر كالمودع فان كان
له عذر ككونه مشغولاً بطعام لم يضمن معني ونهاية قال الرشدي قوله مامر أي من عدم ضمان ثمن ما تعدي
فيه اه (قوله جاز له ايداعها الخ) هل هو على اطلاقه أو مقيد بما اذا لم يخف من ايداعها في المقصد أو الطريق
فحومها ولعل الاقرب الثاني أخذاً بما يأتي في أول الفصل ل نعم لو علم الوكيل الخ (قوله ولا تغر بر الخ) محل
تأمل لا سيما اذا كان الايداع المذكور لغير عذر (قوله وليس له الخ) أي في صورة ما لو قال له واشترى بشم
كذا اه ع ش (قوله رد الثمن) أي بخلاف القن كما فهم من قوله ولو اشتراه لم يلزمه رده بل له ايداعه عند
من ذكر اه رشدي (قوله حيث لا قرينة تدل الخ) وليس من القرينة على الرد ارتفاع سعر ما أذن في شرائه
عن العدة فله شرائه وان ارتفع سعره وان لم يشتر فلا يرجع بالثمن بل يودعه ثم اه ع ش (قوله لان
المالك لم ياذن الخ) يؤخذ من هذا ما ذكره سم على منبج من أنه لو قال اجل هذا الى المكان الفلاني
فبعه بجملة ورده به رخصونا في حالة الرد فلو جعل ثانياً اليه صح البيع اه وتضمنه أنه لا فرق في ذلك بين
أن يتيسر له البيع في المكان فيتر كنه ثم يرجع به بلا عذر وبين ما لو تعذر عليه ذلك لعدم وجود مشتر
بشمن المثل أو عروض مانع للوكيل من البيع وفيه نظر وينبغي أنه لا يضمن حين اذ كان عدم البيع

فقال الوكيل قبلت لموكل أن يبيع للموكل فان أراد بقوله يبيع لنفس الوكيل فقال الوكيل قبلت
لموكل فينبغي البطلان لعدم المطابق مع اختلاف الغرض وكذا ينبغي البطلان فيما لو قال وهبتك ونوى الهبة
له فقال قبلت لموكل كما ذكر خلافه في شرح الروض مر (قوله وبحث الاذرى وغيره الخ) تعليل في شرح
الروض عن الاذرى وغيره ثم قال وما قاله مردود لان الفسق لا يمنع الوكالة وان منع الولاية نعم الممنوع ابقاء
المال بيده اه (قوله اذا الذي يتجه ان يحمل مامر الخ) هذا خلاف ظاهر كلامهم ويغتفر في الدوام مالا يغتفر في
الابتداء مر (قوله اولى من اطلاق شخصنا ما قاله الاذرى وغيره مردود الخ) لا يقال الشيخ لم يطلق لان قوله
وما قاله أي الاذرى وغيره مردود لان الفسق لا يمنع الوكالة وان منع الولاية نعم الممنوع ابقاء المال بيده
مصرح بذلك التفصيل فان قوله لان الفسق الخ مصرح ببقاء الوكالة وقوله نعم الخ مصرح بانه لا يبيح المال
في يده فقد صرح بذلك التفصيل في مقام رد ما ذكره ولا تاتى قول هذا كله ممنوع بل قوله لان الفسق الخ مصرح
في حمل كلام الاذرى على انه أراد الانعزال بالنسبة لبقاء المال في يده فقط ولولم يرد الشيخ حمله على ما ذكر
ورده كان قوله مردود لغوا اذ لا رد على ذلك التقدير (قوله ولا يضمن ثمنه الخ) قال في شرح الروض وتقدم
انه لو تعدي بسفره بما وكل فيه وباعه فيه ضمن ثمنه وان تسلمه وعاد من سفره فيكون مستثنى من قوله فالعوض
أمانة انتهى (قوله عاد الضمان مع ان العقد يرتفع من حينه لكان لا قطع النظر عن أصله بالسكينة ولا
شكل بمال الوكيل مالك المتعصب غاصبه في بيعه فانه يبرأ ببيعه وان لم يخرج من يده حتى لو تلف في يده قبل قبض
المشتري لم يضمنه وذلك لقوة يد الوكيل بطر وتعديه بخلاف يد الغاصب فانه قطع حكمه بما جرد وزواله اشرح

حيث يشترط) كالموكل والسلم (الوكيل) لانه العاقد (دون الموكل) ومن ثم جاز الغش بخيار المجلس وان أجاز الموكل (واذا اشترى الوكيل) بعين أو في الذمة (طالبه البائع بالثمن ان كان دفعه اليه الموكل) لتعلق أحكام العقوبة وله مطالبة الموكل أيضا لانه المالك (والا) يكن دفعه اليه (فلا) يملكه ان كان الثمن معينا لانه ليس في يده وحق البائع مقصور عليه (وان (٢٣٥) كان) الثمن (في الذمة طالبة) وخدمه (ان أنكر وكالته أو قال لا أعلمها)

لان الظاهر انه يشترى لنفسه (وان اعترف بها طالبه) به (أيضا في الأصح) وان لم يضع يده عليه (كما يطالب الموكل ويكون الوكيل كضامن) لمباشرة العقد (والموكل كصير) لانه المالك ومن ثم يرجع عليه الوكيل اذا غرم ولو أرسل من يقتضيه فافترض فهو كوكيل المشتري على المعتمد خلافا لما يصرح به كلام الراعي في تعيين الزكاة فطالب واذا غرم يرجع على موكله * (تنبيه) ذكر القاضي وغيره واعتدوا بالفوار وغيره ما يخالف ما تقرره من الرجوع على الوكيل وحاصله مع الزيادة عليه ان زيد الوكيل قال لغيره أعطه مائة قرضا على ليدفعه في ديني كذا في عبارة وفي أخرى ادفع مائة قرضا على الوكيل فلان والظاهر ان ليدفعه في ديني في الأولى وإلى وكيل فلان في الثانية مجرد تصور فيكفي ادفع مائة قرضا على فلان فدفع اليه وفي عبارة قد دفع اليه وقال تحذره قرضا على زيد

المانع لان العرف قاض في مثله بالعود به للموكل اه ع ش قول المتن (حيث يشترط) أي التقابض ومفهومه أنه اذا لم يشترط يعتبر الموكل دون الوكيل وقياس ما ع في جواز قبض الوكيل الثمن الحال جواز قبض المبيع المعين والموصوف الحال لكل من الوكيل والموكل ثم رأيت الاذرى صرح بذلك اه ع ش (قوله بخيار المجلس الخ) عبارة النهاية والمغنى بخيار المجلس والشرط وان أجاز الموكل بخلاف خيار العيب لا رد الوكيل اذ ارضى به الموكل اه (قوله وله مطالبة الموكل) بان يأخذ من الوكيل ويسلمه للبائع شرح الروض اه سم على ج اه ع ش (قوله فلا يطالب الخ) في عدم المطالبة نظر حيث أنكر وكالته وان المعين ليس له بل الوجه المطالبة حيث سم على ج اه ع ش قول المتن (ان كان الثمن معينا) ظاهره وان أنكر وكالته بدليل التفصيل فيما بعد وفيه نظر سم على ج اه ع ش ورشيدى قول المتن (ان أنكر) أي البائع اه ع ش (قوله وان لم يضع يده) أي الوكيل (عليه) أي الثمن (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه يكون الوكيل كضامن الخ (قوله يرجع عليه الوكيل الخ) قال في شرح الروض فلا يرجع عليه الوكيل الا بعد غرمه وبعد اذنه له في الاداء ان دفع اليه ما يشترى به وأمره بتسليمه في الثمن والا فالوكالة تكفي عن الاذن اه وحاصله أنه ان لم يدفع اليه شيئا رجح لان الوكالة تتضمن الاذن وان دفع فان لم يأمره بتسليمه فكذلك واللام يرجع لان اذنه له في الاداء على المعتمد الذي جزم به الروض سم على ج (فرع) لو أرسل الى برزلية يأخذ منه ثوبا سونا فتلقي الطريق ضمنه المرسل لا الرسول اه عب ويؤخذ منه جوابا لحادثة مثل عنها وهي أن رجلا أرسل الى آخرة ليأخذ فيها شيئا فلاها ودفعها للرسول ورجع بها فانكسرت منه في الطريق وهو أن الضمان على المرسل ومحلها في المسئلتين كما هو واضح حيث تلف الثوب والجرة بلا تقصير من الرسول والافقر الضمان عليه وينبغي أن يكون المرسل طرف يقا في الضمان اه وفي سم بعد نقله الفرع المذكور عن العباب ما نصه مظهره أن الرسول لا يكون طرف يقا أيضا ويصرح به قول الشارح الا في أوائل العارية وليس طرف يقا كوكيل السوم ولجرح الفرق بينه وبين وكيل المقترض وقد يفرق أخذ الما في التنبيه الا في بانه لم يوجد عقدها حتى يتعلق به أحكامه اه (قوله ولو أرسل) الى التنبيه في المغنى الا قوله على المعتمد في طالب (قوله فيطالب الخ) تفريع على قوله فهو كوكيل المشتري والضمير المستتر للرسول (قوله من الرجوع على الوكيل) أي مطالبته اه سم (قوله وحاصله) أي حاصل ما ذكره القاضي الخ (قوله في الأولى) أي في العبارة الأولى (قوله والوكيل فلان) الأولى ووكيل يحدف الى (قوله لفلان) متعلق بادفع (قوله قد دفع اليه) تنمة لكل من العبارتين (قوله انتهى) أي الحاصل (قوله في الجواب) أي عن الاشكال المذكور (قوله

مر) (قوله في المتن حيث يشترط) أي التقابض (قوله فلا يطالبه) في عدم المطالبة - نظر حيث أنكر وكالته وان المعين ليس له بل الوجه المطالبة حيث سم (قوله في المتن ان كان الثمن معينا) ظاهره وان أنكر وكالته بدليل التفصيل فيما بعد وفيه نظر (قوله في المتن كما يطالب الموكل) قال في شرح الروض والظاهر ان له ذلك أي مطالبة الموكل وان أمره الموكل بالشراء بعين ما دفعه اليه بان يأخذ من الوكيل ويسلمه للبائع انتهى (قوله في المتن ان يكون الوكيل كضامن) قال في شرح الروض فلا يرجع عليه الوكيل الا بعد غرمه وبعد اذنه له في الاداء ان دفع اليه ما يشترى به وأمره بتسليمه في الثمن والا فالوكالة تكفي عن الاذن انتهى وحاصله أنه ان لم يدفع اليه شيئا رجح لان الوكالة تتضمن الاذن وان دفع فان لم يأمره بتسليمه فكذلك واللام يرجع لان اذنه له في الاداء على

فأخذته وظاهر أيضا أن وقال خذ الى آخره مجرد تصور رأي ضام ما تزدل لم يرده عمر والدافع أي لان زيدا لم يملكه قبض وكيله عمرو بل لورثة زيد والاضمنه لهم ويتعلق حق الدافع بجميع تركه لانه من جهة الدون المتعلقة بها وليس للدافع مطالبة الا تحذره لانه لم يأخذ لنفسه وانما هو وكيل عن الأمر المنتهى بموته وكالة الاخذ ولذا رد على الورثة كما تقرر اه فقوله ليس للدافع مطالبة الا تحذره مشكل بما تقرر وألان الرسول يطالب ولا نظر لانزاله بالموت لان الوكيل يطالب ولو بعد الانعزال كما يصرح به كلامهم وحيث ذكرك في الجواب طرف يقان

احداهما ان هذا أعني قول هؤلاء وليس الى آخره مبسوط على ما ذكر عن الراعي فانتهى الفرق بما يصرح به تصويرهم لها بانها وكلة في تعاطي عقد القرض فكان كتعاطي عقد (٣٣٦) الشراء في المطالبة للوكيل لانهم امن بجهة أحكام العقد وقد تقرر ان أحكامه تتعلق

بالوكيل وان انعزل ولما هناك بأنه لم يتعاط عقد وانما الذي حصل منه مجرد الاخذ وهو لا يقتضي المطالبة لغير مالك المأخوذ لانها انما ثبتت ثم من جهة كونها من آثار العقد الذي تعاطاه كما تقرر وهناك يتعاط عقدا فلم يوجد سبب للمطالبة وهذه الطريق أقرب الى كلامهم في البابين ومن ثم أشار اليها الجلال المحقق الباقيني كما ذكرته في شرح العباب (واذا قبض الوكيل بالبيع الثمن) حيث جوزناه (وتلف في يده) أو بعد خروجه عنها (وخرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري) بسد الثمن (وان اعترف بوكالته في الاصح) لدخوله في ضمانه بقبضه له (ثم رجع الوكيل) اذا غرم (على الموكل) بما غرمه لانه غره ومجمله ان لم يكن منصوبا من جهة الحاكم والالم يكن طسريقا في الضمان لانه نائب الحاكم وهو لا يطالب (فان المشتري الرجوع على الموكل ابتداء في الاصح والله اعلم) لان الوكيل مأمور ومن جهته ويده كيده وعلم من كلامه ان المشتري مخير في الرجوع على من شاء منهما وان قرار الضمان على الموكل ويأتي ما تقرر في وكيل مشتركتلف المبيع

الفرق) أي بين مسألة الارسال ومسألة الامر بالاعطاء (قوله على ما ذكر الخ) أي المرجوح فالمبني عليه كذلك مرجوح (قوله لما هنا) أي في مسألة ارسال من يقتضيه (قوله وكلة) أي الرسول (قوله ولما هناك) أي في مسألة الامر بالدفع (قوله ثم) أي في تعاطي عقد القرض و (قوله وهنا) أي في مجرد الاخذ اه كرده (قوله في البابين) أي باب الوكالة وباب القرض (قوله ومن ثم) أي من أجل أقربيتها (أشار اليها) أي الى هذه الطريق و (قوله كما ذكرته) أي إشارة الجلال اليها (قوله حيث جوزناه) الى قوله وخرج في المغنى والى قوله انتهى في النهاية الا قوله لكن ينقده الى فان ذكره (قوله حيث جوزناه) أي بان كان الثمن حالا أو مؤجلا وحل ودلت القرينة على الاذن في القبض كما تقدم اه عش (قوله أو بعد خروجه عنها) يعني أو في يد الموكل عبارة المغنى ولو تلف الثمن تحت يد الموكل والحال ما ذكر أي خرج المبيع مستحقا في مطالبة الوكيل وجهان أظهرهما كما قال الاذرى مطالبة اه قول المن (وان اعترف) أي المشتري (قوله ومجمله) أي الرجوع على الوكيل (قوله ان لم يكن) أي الوكيل ش اه سم (قوله هو الخ) أي الحاكم اه معنى (قوله ويأتي ما تقرر) أي في وكيل البائع (في وكيل مشتر الخ) قال في الروض ولو استحق ما اشتراه الوكيل بعد تلفه ولو في يده فالمستحق مطالبة البائع والوكيل وكذا الموكل بيده والقرار عليه أي على الموكل اه وفي شرحه زيادة فائدة حاصلها ذكر خلاف في أن الوكيل اذا سلم الثمن فيما ذكر هل له مطالبة البائع به والمعتمد أن له ذلك مطلقا لانه من آثار الوكالة مر وقال في الروض أيضا المقبوض بالشراء الفاسد يضمه الوكيل أي سواء تلف في يده أم في يد موكله ويرجع أي اذا غرم على الموكل انتهى وظاهر الرجوع وان تعمد الوكيل الاقدام على العقد الفاسد مع العلم بأنه فاسد وفيه نظر وينبغي حيث أن لا يتعلق ذلك بالموكل اه سم وقوله وقال في الروض الخ أي والمغنى وقوله أن لا يتعلق ذلك الخ ينبغي تقييده بما اذا تلف في يد الوكيل بخلاف ما اذا تلف في يد الموكل فيستعلق به مطلقا فراجع (قوله في يده) أي اريد الموكل اه أسنى (قوله وخرج بالوكيل الخ) هذا مقرر وفي شرح الروض فيما قبل مسائل الاستحقاق اه سم (قوله والا) أي وان لم يكن للمولى مال (قوله فان ذكره ضمنه المولى) أي لا المولى وفي نظيره ضمن الوكيل اه سم عبارة عش قوله ضمنه المولى أي في ذمته فلا يلزم المولى نقده المعتمد الذي يزم به الروض من الرجوع على الوكيل أي مطالبة (قوله ومجمله ان لم يكن) أي الوكيل ش (قوله ويأتي ما تقرر في وكيل مشتركتلف المبيع في يده ثم ظهر استحقاقه) قال في الروض ولو استحق ما اشتراه الوكيل بعد تلفه في يده فالمستحق مطالبة البائع والوكيل وكذا الموكل والقرار عليه أي على الموكل انتهى وفي شرحه زيادة فائدة حاصلها ذكر خلاف في ان الوكيل اذا كان سلم الثمن هل له مطالبة البائع به والمعتمد ان له ذلك مطلقا لانه من آثار الوكالة مر وقال في الروض أيضا القبض بالشراء الفاسد يضمه الوكيل أي سواء تلف في يده أم في يد موكله ويرجع أي اذا غرم على الموكل اه وظاهر الرجوع وان تعمد الوكيل الاقدام على العقد الفاسد مع العلم بأنه فاسد وفيه نظر وينبغي حيث أن لا يتعلق ذلك بالموكل وفي العباب لو أرسله الى بزاز ليأخذ منه ثوبا سو ما اقتات في الطريق ضمنه المرسل لا الرسول انتهى ونقوله في تجزئته عن قضية كلام البغوي وانما ضاى وظاهر ان الرسول لا يكون طريقا أيضا يتجسده طريق ويؤيد مسألة القرض المذكورة ثم رأيت قول الشارح الآتي في أوائل العارية بعد كلام ذكره مائنه وائس طريقا كوكيل السوم انتهى وفيه تصريح بأنه لا يكون طريقا فليخرج الفرق بينه وبين وكيل المتبرع وقد يفرق أخذا بما في التنبية الذي ذكره لشارح بأنه لم يوجد عقده هنا حتى يتعلق به أحكامه فليستأمل (قوله وخرج بالوكيل الخ) هذا مقرر وفي شرح الروض فيما قبل مسائل الاستحقاق (قوله فان ذكره ضمنه المولى) أي لا المولى

والفرق انه غير نائب عنه بخلاف الوكيل وفي أدب القضاء الغزي لو اشترى في الذمة بنية انه لابنه الصغير فهو للابن والثلث في ماله أعني الابن بخلاف ما لو اشترى له بماله نفسه يقع للطفل ويصير كانه وهبه للثمن أي كما قاله (٣٣٧) القاضي وقال القفال يقع للاب قال في الافوار وهو

الاوفق لا طلاق الاصحاب

والكتب المعتمدة اه وفيه

نظر بل الاوفق بما يأتي انه

لو أمهر عنه ملكه الابن

فيرجع اليه بالفراق لا الى

الاب كلام القاضي ويعرف

بينه وبين ما شري كذا

ولم يعطه ثمنًا فاشتراه بنيه

بمال نفسه يقع له ويكون

الثلث قرضًا على المعتمد بان

الاب يقدر على تأمين ولده

قهرًا لا ببدل بخلاف الوكيل

*(فصل في بيان جواز الوكالة في النهاية وما يتعلق بذلك)

أي كاللطف اه ع ش (قوله ولو يجعل) أي وقوع التوكيل بلفظ

الوكالة فان وقع بلفظ الاجارة فلازم سم على منتهج وهو ما خوذ من قول الشارح م م لم تكن بلفظ الخ

وتقدم عند قول المصنف ولا يشترط القبول لفظًا أنها اذا كانت يجعل اشترط فقوله سم على حج قوله ولو يجعل

الخ قياس ذلك عدم وجوب القبول لفظًا لانها وكالة لا اجارة اه بخالفه لكن ظاهر قول الشارح م م

تسكن بلفظ الخ ثبوت جميع أحكام الوكالة حيث لم تكن بلفظ الاجارة ومنها عدم اشتراط القبول اه ع ش

وقوله لكن ظاهر قول الشارح الخ يحل تأمل (قوله بشرطها) أي الاجارة (قوله نعم لو علم الوكيل الخ)

وينبغي أن مثل ذلك ما لو علم الموكل أنه ترتب على العزل مفسدة كالموكل في مال المولى عليه حيث جوزناه

وعلم أنه اذا عزل الوكيل استولى على مال المولى عليه ظالم أو واكل في شراعهما فظهره أو ثوب للستر به بعد

دخول الوقت أو شراء ثوب لدفع الحر أو البرد الذين يحصل بسببهما عند عدم الستر بخذورتهم وعلم أنه اذا

عزل الوكيل لا يتيسر له ذلك فيحرم العزل ولا ينفذ اه ع ش (قوله حرم عليه الخ) وكذا لو ترتب على عزل

نفسه في حضور الموكل الاستيلاء المذكور سم على حج أي ولم ينزل وان كان الموكل حاضر فيما

يظهر اه حج ولعل وجهه أنه من باب دفع الصائل وهو المعتمد اه زيادي فتقيده في شرح المنهاج الحكم

المذكور بما اذا كان العزل في غيبة الموكل ليس بقيس اه ع ش (قوله أنه لا ينفذ) أي العزل ش

اه سم قول المتن (في حضوره) قيد به لقوله بعد فان عزله وهو غائب اه عمدة اه ع ش قول المتن

(أو أبطلتها) أي أو فسختها أو زلتها أو منقضتها أو صرفتها نهاية ومعنى (قوله ظاهره) الى المتن أقره

ع ش (قوله بمجرد هذا اللفظ) أي رفعت الوكالة أو أبطلتها (قوله وان لم يتوه الخ) أي الوكيل

(قوله وان الغائب الخ) عطف على قوله ان عزل الخ فمبدأ أن هذا ظاهر المتن أيضا وهذا ظاهر المنع ولو

حذف أن عطفا على قوله ظاهره الخ لسلم عن المنع (قوله ولم ينو أحدهم) أي ولو ادعى أنه نوى بعضهم

وعينه اختص العزل بذلك لانه لا يعلم الامتنع (قوله وعليه) أي الظاهر (قوله ليس له) أي للموكل

وفي نظيره يضمن الوكيل (قوله والفرق انه غير نائب عنه) الذي في شرح الروض والفرق ان شراء الولى

لازم للمولى عليه بخلافه فلم يلزم الولى ضمانه بخلاف الوكيل انتهى (قوله وفيه نظر الخ) رائد على

م انتهى

(فصل في بيان جواز الوكالة الخ) (قوله ولو يجعل) اعتمد م وقياس ذلك عدم وجوب القبول لفظًا لانها وكالة

لا اجارة (قوله حرم عليه العزل) وكذا لو ترتب على عزل نفسه في حضور الموكل الاستيلاء المذكور (قوله انه

أحدهم فهل ينزل الكل لان حذف الممول يقيده العموم أو يأنقو

لابهامه للنظر في ذلك مجال والذي يوجب في حاضر أو غائب ليس له وكيل غيره ان عزله بمجرد هذا اللفظ

من مال نفسه وانما ينقذه من مال المولى عليه ان كان له مال والابقى في ذمته اه (قوله والفرق انه غير نائب عنه الخ) عبارة النهاية والفرق أن شراء الولى لازم للمولى عليه بخلافه فلم يلزم الولى ضمانه بخلاف الوكيل اه زاد شرح الروض عقيب مثاها والفرق بين ضمان الموكل للثمن وعدم ضمان الطفل له فيما اذا لم يذكره الولى أن الموكل أذن بخلاف الطفل اه وهذا معنى الفرق الذي ذكره الشارح فاسقطا الشارح الفرق للمسئلة الثانية وجعل الفرق للمسئلة الاولى والثانية (قوله ويصير الخ) معتمد اه ع ش (قوله كانه وهبه للثمن) أي حيث لم يقصد أنه أدى ليرجع عليه والا فيكون قرضًا للطفل فيرجع عليه اه ع ش (قوله وهو الاوفق) أي ما قاله القفال (قوله لو أمهر عنه) أي أعطى الاب المهر عن ابنه الصغير (قوله فيرجع) أي المهر (قوله كلام القاضي) خبر بل الاوفق (قوله بينه) أي بين اشترى الاب لابنه الصغير بماله نفسه حيث يقع للابن ولا يصير للثمن قرضًا عليه (قوله وبين ما شري) أي في القرض اه كردى (قوله بماله نفسه) أي الوكيل (قوله يقع له) أي للموكل

*(فصل في بيان جواز الوكالة) (قوله في بيان) الى قول المتن رفعت الوكالة في النهاية (قوله وما يتعلق بذلك) أي كاللطف اه ع ش (قوله ولو يجعل) الى قوله وقياسه في المعنى (قوله ولو يجعل) أي وقوع التوكيل بلفظ الوكالة فان وقع بلفظ الاجارة فلازم سم على منتهج وهو ما خوذ من قول الشارح م م لم تكن بلفظ الخ وتقدم عند قول المصنف ولا يشترط القبول لفظًا أنها اذا كانت يجعل اشترط فقوله سم على حج قوله ولو يجعل الخ قياس ذلك عدم وجوب القبول لفظًا لانها وكالة لا اجارة اه بخالفه لكن ظاهر قول الشارح م م تسكن بلفظ الخ ثبوت جميع أحكام الوكالة حيث لم تكن بلفظ الاجارة ومنها عدم اشتراط القبول اه ع ش وقوله لكن ظاهر قول الشارح الخ يحل تأمل (قوله بشرطها) أي الاجارة (قوله نعم لو علم الوكيل الخ) وينبغي أن مثل ذلك ما لو علم الموكل أنه ترتب على العزل مفسدة كالموكل في مال المولى عليه حيث جوزناه وعلم أنه اذا عزل الوكيل استولى على مال المولى عليه ظالم أو واكل في شراعهما فظهره أو ثوب للستر به بعد دخول الوقت أو شراء ثوب لدفع الحر أو البرد الذين يحصل بسببهما عند عدم الستر بخذورتهم وعلم أنه اذا عزل الوكيل لا يتيسر له ذلك فيحرم العزل ولا ينفذ اه ع ش (قوله حرم عليه الخ) وكذا لو ترتب على عزل نفسه في حضور الموكل الاستيلاء المذكور سم على حج أي ولم ينزل وان كان الموكل حاضر فيما يظهر اه حج ولعل وجهه أنه من باب دفع الصائل وهو المعتمد اه زيادي فتقيده في شرح المنهاج الحكم المذكور بما اذا كان العزل في غيبة الموكل ليس بقيس اه ع ش (قوله أنه لا ينفذ) أي العزل ش اه سم قول المتن (في حضوره) قيد به لقوله بعد فان عزله وهو غائب اه عمدة اه ع ش قول المتن (أو أبطلتها) أي أو فسختها أو زلتها أو منقضتها أو صرفتها نهاية ومعنى (قوله ظاهره) الى المتن أقره ع ش (قوله بمجرد هذا اللفظ) أي رفعت الوكالة أو أبطلتها (قوله وان لم يتوه الخ) أي الوكيل (قوله وان الغائب الخ) عطف على قوله ان عزل الخ فمبدأ أن هذا ظاهر المتن أيضا وهذا ظاهر المنع ولو حذف أن عطفا على قوله ظاهره الخ لسلم عن المنع (قوله ولم ينو أحدهم) أي ولو ادعى أنه نوى بعضهم وعينه اختص العزل بذلك لانه لا يعلم الامتنع (قوله وعليه) أي الظاهر (قوله ليس له) أي للموكل

وفي نظيره يضمن الوكيل (قوله والفرق انه غير نائب عنه) الذي في شرح الروض والفرق ان شراء الولى لازم للمولى عليه بخلافه فلم يلزم الولى ضمانه بخلاف الوكيل انتهى (قوله وفيه نظر الخ) رائد على م انتهى

(فصل في بيان جواز الوكالة الخ) (قوله ولو يجعل) اعتمد م وقياس ذلك عدم وجوب القبول لفظًا لانها وكالة لا اجارة (قوله حرم عليه العزل) وكذا لو ترتب على عزل نفسه في حضور الموكل الاستيلاء المذكور (قوله انه

(٤٣) - (شروحي وابن قاسم) - خامس) أحدهم فهل ينزل الكل لان حذف الممول يقيده العموم أو يأنقو لابهامه للنظر في ذلك مجال والذي يوجب في حاضر أو غائب ليس له وكيل غيره ان عزله بمجرد هذا اللفظ

وتكون أُل للعهد الذهني الموجب لعدم الغاء للفظ وأنه في التعدد ولا نسبة ينزل الشكل لقرينة حذف المعمول ولأن الصريح حيث أمكن استعماله في معناه المطابق له خارجا لا يجوز الغاؤه (أو أخر جئت منها العزل) في الحال لصراحة كل من هذه الالفاظ في العزل (فإن عزله وهو غائب العزل في الحال) لأنه لم يحتج للرضا فلم يحتج للعلم كالطلاق وينبغي للموكل أن يشهد على العزل إذا يقبل قوله فيه بعد تصرف الوكيل وان وافقه بالنسبة للمشتري مثلاً من الوكيل أمافي (٣٣٨) غير ذلك فإذا وافقه على العزل ولكن ادعى أنه بعد التصرف لم يستحق الجعل مثلاً

ففيه التفصيل الآتي في اختلاف الزوجين في تقديم الرجعة على انقضاء العدة فإذا اتفقا على وقت العزل وقال تصرفت قبله وقال الموكل بعده حلف الموكل أنه لا يعلم تصرف قبله لأن الأصل عدمه إلى ما بعده أو على وقت التصرف وقال عزلتك قبله فقال الوكيل بل بعده حلف الوكيل أنه لا يعلم عزله قبله وإن لم يتفقا على وقت حلف من سبق بالدعوى أن مدعاه سابق لاستقرار الحكم بقوله فإن جاء أمافي الذي يظهر تصديق الموكل لأن جانبه أقوى إذ أصل عدم التصرف أقوى من أصل بقاءه لأن بقاءه متنازع فيه ثم رأيت شيخنا جزم بتصديق الموكل ولم يوجهه (فرع) * شهدت بينة أن فلانا القاضي ثبت عنده أن فلانا عزل وكيله فلانا عما وكاه فيه قبل تصرفه لم تقبل من غير تعيين لما عزله فيه أخذنا مني الروضة عن العزالي لو كان بينه وبين الميت عين فقال وهبنا أبي وأقبضتنيها في العدة فأقام باقي الوروثة بينة

(قوله وتكون أُل للعهد الذهني) ذهنية هذا العهد بالأصطلاح النحوي والافهوجي بالأصطلاح المعاني اه سم (قوله وأنه الخ) عطف على قوله في حاضر الخ ولو أخر قوله أنه عن قوله ولا نسبة كان أسبغ فليراجع (قوله لأنه لم يحتج) إلى قوله فإن جاء أمافي النهاية (قوله لأنه لم يحتج) أي العزل عبارة المغني والاسني لأنه رفع عقدا لا يعتبر فيه الرضا فلا يحتاج إلى العلم كالطلاق وقياسا على ما لو جن أحدهما والاخر غائب اه (قوله فيه) أي العزل و (قوله بعد تصرف الخ) متعلق بل يقبل (قوله وإن وافقه) أي وافق الوكيل الموكل و (قوله بالنسبة) متعلق بل يقبل و (قوله من الوكيل) متعلق بالمشتري اه سم (قوله بالنسبة للمشتري مثلاً) وانظر ماذا يفعل في الثمن وكل من الموكل والوكيل معترف بأن الموكل لا يستحقه وهل يأتي فيه ما يأتي في الظاهر وهل إذا لم يكن قبض الثمن لهما المطالبة أولا اه رشيدى أقول والظاهر نعم يأتي في الظاهر كما مر عن سم ما يفيد اه وان للموكل المطالبة بطلان كذا لو قيل إذا ادعى أنه لم يعلم العزل إلا بعد العقد (قوله أمافي غير ذلك) أي أما قول الموكل في العزل لا بالنسبة لنحو المشتري (قوله فإذا اتفقا الخ) بيان للتفصيل (قوله وقال) أي الوكيل و (قوله حلف الموكل) أي فيصدق اه ع ش (قوله عدمه) أي التصرف (إلى ما بعده) أي بعد العزل (قوله حلف الوكيل الخ) أي فيصدق اه ع ش (قوله وإن لم يتفقا الخ) عبارة النهاية فإن تنازعا في السابق بلا اتفاق صدق من سبق الخ اه (قوله على وقت) أي لا للعزل ولا للتصرف (قوله من سبق بالدعوى) أي جاء أمافي لا اه ع ش (قوله إن مدعاه الخ) عبارة النهاية لأن مدعاه الخ (قوله لاستقرار الحكم الخ) تعليل لما تضمنه قوله حلف أي صدق فقوله بقوله أي بحلفه (قوله فإن جاء أمافي الخ) عبارة شرح الروض ولو وقع كلامهما معاصداً أو كل انتهى اه سم وعامه فالمراد من قوله جاء أمافي ما ادعاه بما يدل عليه قوله قبل من سبق بالدعوى دون أن يقول من جاء إلى القاضي أولا (قوله فإن جاء) كذا في أصله والظاهر جاء فليتأمل اه سيد عمر أي بالثبوت (قوله من أصل بقائه) أي بقاء مجواز التصرف الناشئ عن الإذن اه ع ش (قوله لأن بقاءه متنازع فيه) قد يقال بعدم التصرف كذلك اه سم (قوله لو كان الخ) بدل من مافي الروضة (قوله انتهى) أي مافي الروضة (قوله أو صدق المتهم الخ) عطف على ثبت إقرار الخ يعني أو اعترف الابن بأن أباه لم يهبه غير هذه العين (قوله لو فسر الموكل الخ) ينبغي أن يتأمل لأن قوله غير مقبول على المشتري في أصل العزل فكذا في بيان الماهم منه بخلاف الابن فإن قوله مقبول على الابن في أصل الرجوع فكذا في تعيينه اه سيد عمر (قوله أولم يوكه الخ) لا يخفى مافي هذا العطف ولعل التقدير أو قال أي الموكل لم يوكه الخ (قوله أو صدقه الخ) يعني أو اعترف للمشتري بأن الموكل لم يوكه الخ (قوله فيما رجع) الظاهر وهب سم وسيد عمر (قوله لأنه خفي محتمل) أي فإن الموصول يستعمل في المعين ولذا عده النخبة من المعارف وفي الدليل تأمل اه سم أي فإن الأصل فيه وفي المعرف باللام أو الإضافة عند عدم قرينة العهد الخاوجي الحمل على

لا ينغذ أي العزل ش (قوله وتكون أُل للعهد الذهني) ذهنية هذا العهد بالأصطلاح النحوي والافهوجي بالأصطلاح المعاني (قوله وإن وافقه) أي وافق الوكيل الموكل وقوله بالنسبة متعلق بل يقبل وقوله من الوكيل متعلق بالمشتري ش (قوله ففيه التفصيل الآتي الخ) كذا مر (قوله فإن جاء أمافي الخ) عبارة شرح الروض ولو وقع كلامهما معاصداً أو كل اه (قوله لأن بقاءه متنازع فيه) قد يقال بعدم التصرف كذلك (قوله لأنه خفي محتمل) أي فإن الموصول يستعمل في المعين ولذا عده النخبة من المعارف وفي

بأنه رجع فيما وهب لابن ولما ذكر البينة ما رجع فيه لم تنزع من يده هذه البينة لاحتمال أن هذه العين ليست المرجوع فيها اه ويؤخذ من تعليله أنه لو ثبت إقرار الابن بأنه انما رجع في هذه أو بأنه لم يهبه غيرها أو صدق المتهم على هذا ولو ضمنت قبلت بينة الرجوع لانتفاء ذلك الاحتمال فكذا يقال في مسألة الوكالة لو فسر الموكل بهذا التصرف أو لم يوكه في غيره أو صدقه المشتري على ذلك قبلت بينة وان لم تعين وانما ينظر والعموم ما في ما رجع لأنه خفي محتمل فأنفيه ذلك الاحتمال (وفي قول لا ينغز الخ) حتى يبينه الخبر

الاستغراق

من ثقبيل روايته كالقاضي
وفرق الاول بتعلق المصالح
السكية بعمل القاضي فلو
انعزل قبل بلوغ الخبر عظم
ضرر الناس بنقض الاحكام
وفساد الانسكة بخلاف
الوكيل وأخذ منه ان المحكم
في واقعة خاصة كالوكيل
وان الوكيل العام كوكيل
السلطان كالقاضي والذي
يتجه خلافهما الخافا لكل
بالاعم الاغلب في نوعه ولا
ينعزل وديع ومستعير الا
ببلوغ الخبر وفارفا الوكيل
بان القصد منع من التصرف
الذي يضر الموكل بانخراج
أعيانه عن ملكه وهذا يؤثر
فيه العزل وان لم يعم لم يعم
بخلافهما واذا تصرف بعد
العزل أو الانعزال بموت أو
غيره جاهلا بطل تصرفه
وضمن ماسله على الوجه
لان الجهل لا يؤثر في الضمان
ومن ثم غرم الدية والكفارة
اذا قتل جاهلا بالعزل كما ياتي
قبيل الديات ولا يرجع على
المعتد الا في ما غرمه على
موكله وان غرمه وبهذا
اعترض افتاء الشاشي
والغزالي فيما اشترى شيئا
لموكله جاهلا بانعزاله فتلّف
في يده فغرم بدله رجوع به
على الموكل لانه غرمه ولهما أن
يجيبان عدم الرجوع
عليه ثم لعله لا ياتي هنا وهي
انه محسن ثم بالعمود أيضا
فالوكيل ثم مقصر بتوكله في
اراقة الدم المطلوب عدمها

الاستغراق (قوله من ثقبيل) الى التنبية الاول في النهاية الاقوله ولهما أن يجيبا الى ولا يضمن (قوله
وفرق الاول) أي بين الوكيل والقاضي اه ع ش (قوله وأخذ منه) عبارة النهاية قال الاسنوي ومقتضاه
أن الحاكم في واقعة خاصة كالوكيل قال البدر بن شهاب ومقتضاه أيضا أن الوكيل العام الخ اه ومثلها
في المغني الا أنه أقر كلامهما قال ع ش قوله ان الحاكم عبارة ع ش أن المحكم الخ أي الذي حكمه القاضي
فلا تخالف بين كلام الشارح مر و ج اه (قوله الذي يتجه خلافهما) اعتمد مر وكذا قوله ولا ينعزل
الخ وقوله على الوجه وأوجهية هذا في شرح الروض أيضا اه سم (قوله خلافهما) أي فينعزل الوكيل
العام بالعزل ولو لم يبلغه الخبر ولا ينعزل القاضي في أمر خاص الا بعد بلوغ الخبر باعتبار ايمان شأه في كل
منهما ولكن لا شك أن ما قاله أي الاسنوي وابن شهاب ومقتضى التعليل اه ع ش عبارة الرشدي قوله
خلافهما لا يخفى ما فيه بالنسبة للثانية لما يترتب عليه من المغايرة التي من جعلها عدم صحة تولية قاض ولاه
حيث فوض له ذلك خصوصاً اذا وقعت منه أحكام اه وقوله التي من جعلها عدم صحة تولية الخ يمكن دفعه بما
مر في بحث توكيل الوكيل بالاذن من أن نائب نائب الامام لا عن منبه فلا ينعزل بعزله أو
انعزاله (قوله ولا ينعزل وديع ومستعير الخ) وفاقا للنهية والمغني قال ع ش وفائدة عدم عزله في الوديع
وجوب حفظه ورعايته قبل بلوغ الخبر حتى لو قصر في ذلك كأن لم يدفعه تلفات الوديع عنها ضمن وفي
المستعير أنه لا أجرة عليه في استعمال العارية قبل بلوغ الخبر وانما لو تافقت بالاستعمال المأذون فيه قبل ذلك
لم يضمن اه (قوله بان القصد) أي قصد الموكل بالعزل (قوله منعه) أي الوكيل اه ع ش (قوله
وهذا الخ) أي التصرف أي صحته عبارة النهاية فان فيه العزل اه بالقاء وهو الانسب (قوله بخلافهما)
أي الوديع والمستعير اه ع ش (قوله وضمن ماسله) ومثله ما لو أذن له في صرف مال في شيء للموكل
كبناء ورأعه وثبت عزله قبل التصرف فانه يضمن ما صرفه من مال الموكل ثم ما بناء أو زرعه ان كان ملكا
لاموكل وكان ما صرفه من المال أجرة البناء ونحوه كان البناء على ملك الموكل وامتنع على الوكيل التصرف
فيه ولا رجوع له بما غرمه وان كان اشتراه بمال الموكل جاز للوكيل هدمه ولو منع الموكل وتركه ان لم يكلفه
الموكل بهدمه وتغير ريخ مكانه فان كلفه لزمه نقضه وأرض نقض موضع البناء ان نقص وما ذكر من التخيير
بما له ان لم تثبت وكالته عند البائع فيما اشتراه والاوجب عليه نقضه وتسليمه لبائعه ان طلبه ويجب له على
الوكيل ارض نقضه ان نقص اه ع ش (قوله على الوجه) وفاقا للمغني في النهاية (قوله لا يؤثر
في الضمان) أي وانما يؤثر في الحرمة (قوله غرم الدية والكفارة الخ) وفاقا للنهية والمغني (قوله غرم)
أي الوكيل (الدية) أي دية عدم اعلامه حيث قدر ويعزر على ذلك في نفسه نظرا ولا يبعد الاثم فيعزر اه
بالعزل ولم يعلمه لكن هل ياتم بعدم اعلامه حيث قدر ويعزر على ذلك في نفسه نظرا ولا يبعد الاثم فيعزر اه
ع ش (قوله وان غره) أي بالتوكيل ثم العزل قبل التصرف بدون اعلامه بذلك (قوله وبهذا) أي
بقوله ولا يرجع على المعتد الا في الخ (قوله فغرم) أي الوكيل (قوله رجوع به الخ) هو محط الاعتراض
(قوله وله ما أن يجيبا الخ) فديقال لكن يبقى أن الرجوع هنا يشكل بضم ماسله الذي هو الوجه
السابق اذ قياس الرجوع هنا عدم ضمان ماسله ثم قنامله وفي العباب * (فرع) * لو باع الوكيل جاهلا

هذا الدليل نامل * (فرع) * في العباب ما نصه فرع لو قال لو كبله عزلت أحد كالم يتصرف واحد منهما حتى
يعزول ولو كل عشرة ثم قال عزلت أكثرهم انعزل ستوا ذاعينهم في تصرف البائعين وجهان انتهى وقوله
في تصرف الباقي أي السابق على التعيين فيما يظهر وقوله وجهان الاصح منهما كما قاله شيخنا الشهاب
الرسلي انه لا ينفذ واعلم ان قوله السابق في الوكيلين لا يتصرف واحد منهما ينبغي أن يخرج ما لو تصرفا معا
فيصح التصرف لتحقيق تصرف الوكيل منهما مر وقد يتوقف فيما صححه شيخنا ان قلنا بثبوت وكالة من
حين التوكيل لا من حين التعيين فقط (قوله والذي يتجه الخ) اعتمد مر وكذا قوله ولا ينعزل الخ وقوله
على الوجه وأوجهية هذا في شرح الروض أيضا (قوله وله ما أن يجيبا الخ) فديقال لكن ينبغي ان

ومن ثم تاكد نيب العفو ولا يضمن ما تلف في يده بعد العزل من غير تغريط وكالوكيل

بعزله بطل فان سلم المبيع ضمنه فان اشترى كذلك أى جاهلا بعزله وتلف ما اشتراه بيده وغرم الثمن للبائع
رجع به على الموكل وقياس الأولى منعه انتهى اه سم (قوله فيما ذكر) أى فى عدم الضمان ولو بع
العزل اه ع ش وفى أنه اذا تصرف بعزل العزل والاتعزل بعوت أو غير جاهلا الخ (قوله الوكيل الذى
ليس قنالاخ) أما لو وكل السيد فنه فى تصرف مالى فلا ينعزل بعزل نفسه لانه من الاستخدام الواجب نهاية
ومعنى قال ع ش قوله مر فى تصرف مالى هو الغالب ولم يحتز به عن شى وان كان قضيته أنه لو وكله فى غير
المالى كطلاق زوجته انعزاله اه وقوله مالى شامل لمالى السيد وكذا قول ع ش عن شى شامل
لتربية مولى السيد وتأديبه (قوله مثلا) أى كفسختها اه معنى (قوله حالا) الى قوله وردة الموكل
فى المعنى (قوله وان غاب) غاية اه ع ش (قوله لاسم) أى عقب قول المتن انعزل فى الحال (قوله
ابطال لاصل اذن الموكل الخ) عبارة المعنى فان قيل كيف ينعزل بذلك مع قولهم لا يلزم من فساد الوكالة
فساد التصرف لبقاء الاذن أجيب بان العزل ابطال ما صدر من الموكل من الاذن فلو قلنا له التصرف لم يفسد
العزل شيئا بخلاف المسئلة المستشهد بها فانه اذا فسد خصوص الوكالة لم يوجد ما ينافى عموم الاذن اه قول
المتن (بعوت أو جنون) * (فرع) * لو سكر الوكيل ينبغي ان يقال ان تعدي بسكره لم ينعزل والاتعزل
أخذ من قولهم واللفظ للروض ويصح توكيل السكران بمحرم انتهى قال فى شرحه كسائر تصرفاته بخلاف
السكران بمباح كدواء فانه كالجنون انتهى وكلامهما فى الوكيل لافى الموكل كما هو صريح سياقه ما على أنه
لو كان فى الموكل كان الاخذ بخاله كما لا يخفى اه سم عبارة ع ش * (فرع) * لو سكر أحدهما ابلا
تعدا تعزل الوكيل أو بتعد فيحتمل أنه كذلك ويحتمل خلافه لان التعدي حكمه حكم الصاحي وقال مر
بحثا بالاول فليراجع سم على منهج أى فان فيه نظر المامر من صحة تصرفاته عن نفسه وهى مقتضية
لصحة توكيله فى حال السكر وتصرفه الا أن يقال انما تبطل تصرفاته عن نفسه تغليظا عليه بناء على أنه غير
مكلف وموكله ليس محلا للتغليظ والسكران خرج عن الأهلية بوزال التكليف فأشبهه المغمى عليه والجنون
اه ولعل هذا هو الظاهر (قوله قيسل الخ) عبارة النهاية والمعنى قال الزركشى وفائدة عزل الوكيل بعوته
انعزال من وكله عن نفسه ان جعلناه وكيلا عنه انتهى وقيل لفائدة ذلك فى غير التعاليق اه (قوله منظر
فيه) لعل وجه النظر أنه ينعزل أى وكيل الوكيل سواء قلنا ان الوكيل ينعزل بالموت أو تنتهى به وكالته اه
ع ش (قوله بقية السابق الخ) عبارته هنالك نعم الانعفاء الخفيف بان لم يستغرق وقت فرض صلاة لا يؤثر
اه وعبارة النهاية هنا الخاف له بالجنون كما مر فى الشركة اه قال ع ش قوله مر الخاف له بالجنون الخ
قضيته أنه لا فرق بين طول الانعفاء وقصره وهو الموافق لما مر فى الشركة لكن فى سم على منهج مائنه
* (فرع) * دخل فى كلامه الانعفاء فينعزل به واستثنى منه قدر ما لا يسقط الصلاة فلا انعزال به واعتده مر
اه (قوله لا ينعزل بالنعفاء الموكل) كما مر فى الحج ومن الواضح أنه لا ينعزل بالنوم وان خرج به عن أهلية
التصرف اه معنى (قوله لهذه الثلاثة) أى الموت والجنون والانعفاء اه ع ش (قوله طر ونحو فسخه الخ)
عبارة المعنى ما لو جرح عليه بسفه أو فليس أو ورق فيما لا ينقضه أو فسق فيما العدة شرط فيه اه (قوله

الرجوع هنا يشكك بضمن ما سلمه الذى هو الارجح السابق اذ قياس الرجوع هنا عدم ضمان ما سلمه ثم
قنأمله * وفى العباب فرع لو باع الوكيل جاهلا بعزله بطل فان سلم المبيع ضمنه فان اشترى كذلك أى جاهلا
بعزله وتلف ما اشتراه بيده وغرم الثمن للبائع رجع به على الموكل وقياس الأولى منعه اه (قوله ابطال لاصل
اذن الموكل) فيه جواب عن استشكل الاستنوى أحدهما بالآخر (قوله فى المتن بعوت أو جنون الخ)
* (فرع) * لو سكر الوكيل ينبغي أن يقال ان تعدي بسكره لم ينعزل والاتعزل أخذ من قولهم واللفظ
للروض ويصح توكيل السكران بمحرم اه قال فى شرحه كسائر تصرفاته بخلاف السكران بمباح كدواء فانه
كالجنون اه وكلامهما فى الوكيل لافى الموكل كما هو صريح سياقه ما على أنه لو كان فى الموكل كان الاخذ بخاله

فيما ذكر عامل القراض
(ولو قال) الوكيل الذى
ليس قنالا موكل (عزلت
نفسى أو رددت الوكالة)
أو أخرجت نفسى منها أو
رفعها أو أبطلتها مثلا
(انعزل) حالا وان غاب
الموكل لاسم ان مالا يحتاج
للرضا لا يحتاج للعلم ولان
قوله المذكور ابطال لاصل
اذن الموكل فلا يشكك
بما مر انه لا يلزم من فساد
الوكالة فساد التصرف
لبقاء الاذن (وينعزل
بغروح أحدهما عن
أهلية التصرف بعوت أو
جنون) وان لم يعلم الآخر
به ولو قصرت مدة الجنون
لانه لو قارن منع الانعقاد
فاذا طرأ أبطله وصوب ابن
الرفعة فى الموت أنه ليس عزلا
بل تنتهى به الوكالة قبل ولا
فائدة لذلك فى غير التعاليق
وابداء الزركشى له فائدة
أخرى منظر فيه (وكذا انما
فى الاصح) بقية السابق
فى الشركة نعم وكيل رضى
الجار لا ينعزل بالنعفاء الموكل
لانه زيادة فى عجزه المشترط
لصحة الانابة وذكره لهذه
الثلاثة على طريق المثال
فلا يرد عليه ان مثلها طرو
نحو فسقه أو رفقه أو تبذيره

فيما شرطه السلامة من ذلك وردة الموكل ينبغي العزل بها على أقوال ملكه وفي (٣٤١) ردة الوكيل وجهان والذي حرم به في المطلب

الانعزال بردة الموكل دون
الوكيل ولو تصرف نحو
وكيل وعامل قراض بعد
انعزاله جاهلا في عين مال
موكله بطل وضيمتهان سلمها
كأمر أو في ذمة - مانعة له

(وبخروج) الوكيل عن
ملك الموكل (محل التصرف)
أو منفعته (عن ملك الموكل)
كان اعتق أو باع أو وقف
ماوكل في بيعه أو أعتقه أو
أجر ما أذن في إيجاره لزوالم
ولا يشترط فلو عاد ملكه
لم تعد الوكالة ولو وكله في
بيع ثم تزوج أو أجزأ رهن
واقبض أو أوصى أو دبر أو
علق العتق بصفة أخرى أو
كتب انعزال لأن الغالب أن
مريد البيع لا يفعل شيئا
من ذلك ولا شعار فعل واحد
من هذه بالنسبة على التصرف
وقياس ما يأتي في الوصية أن
ما كان فيه إبطال للأسم
ينعزل به * (تنبيه) * وقع
لشيخنا في شرح المنهج
التمثيل لزوال الملك عن
المنفعة بإيجار الأمانة ثم قال
وايجار ماوكل في بيعه ومثله
تزوج فقيد الأمانة بالأمانة
في الأول وأطلقها في الثاني
وأطلق التزويج في وقيد
في شرح الروض بالأمانة
وأخرج بها العبد ووقع
التقييد الأول لغير واحد
من الشراخ والأطلاق في
الأجارة والزواج لغير واحد
منهم ومن غيرهم وهذا هو

أورقه) كافي وكيل إيجاب النكاح اه سم (قوله فيما شرطه السلامة من ذلك) على ما مر اه نهاية أي
من أن عزله أي الفاسق بالنسبة لنزع المال من يده لا لعدم تصرفه ع ش (قوله على أقوال ملكه)
والراجح الوقف فقوله والذي حرم به الخ ضعف اه ع ش (قوله الانعزال بردة الموكل الخ) قدمت أول
الباب عن شرح الروض أن قضية كلام الشيخين عدم الانعزال بردة الموكل انتهى سم على ج وقول
الشارح دون الوكيل يفيد أن ردة لا توجب انعزاله وعليه فيصح تصرفاته في زمن ردة عن الموكل اه ع ش
عبارة الرشيدى قوله مر الانعزال بردة الموكل أي وهو ضعيف لما علم من حرم بخلافه قبيله وكأنه انما سان
كلام المطلب ليعلم منه محكم ردة الوكيل فقط اه (قوله نحو وكيل) أي كشر يك اه ع ش
(قوله كما مر) يعني في الوكيل خاصة اه رشيدى أي قبيل قول المصنف ولو قال عزلت الخ (قوله)
وبخروج الوكيل الخ) كأن وكل عبده ثم باعه لكن أذنه في الحقيقة ليس توكيلا بل استخدام اه ع ش
(قوله عن ملك الموكل) يعني عنه عطف ما بعده على الوكيل (قوله كان أعتق الخ) أي أو أجزأ كما سيأتي اه
رشيدى (قوله ماوكل في بيعه) أي أو في الشراء به اه أسنى (قوله أو أجزأ ما أذن في إيجاره) أي أو يبيعه كما يأتي
اه ع ش عبارة الرشيدى قوله أو أجزأ الخ هذا من صور خروج محل لتصرف عن ملك الموكل لأن خروج
المنفعة كما لا يخفى اه (قوله ولو وكله) أي التتبع في المعنى (قوله ولو وكله في بيع) أي قوله انعزل هو في
الوصية والتدبير وتعلق العتق بصفة ما قال البلقيني أنه الأقرب بخلاف ما نقله الزركشى في التدبير عن ابن كج
اه سم (قوله ثم زوج) أي سواء كان الموكل في بيعه عبدا أو أمة اه ع ش (قوله أو أجزأ) مثال خروج
المنفعة (قوله وأقبض) أي الرهن اه معنى (قوله انعزل) أي الوكيل (قوله على التصرف) أي البيع اه
معنى (قوله أن ما كان فيه إبطال للأسم) كطعن الخطة نهاية ومعنى قال ع ش قوله كطعن الخطة طاهر أنه
لا فرق بين أن يقول في توكيله وكتلته في بيع هذه الخطة أو في بيع هذه قال في شرح الروض ما حاصله أن محل
بطال الوصية بالعطن إذا قال أو صيت بهذه الخطة فلو قال أو صيت بهذه مشيرا إلى الخطة لم تبطل الوصية
بطعن أهني هنا مثل ذلك قال لكن الوجه خلافه اه ع ش أي ينعزل بطعن الخطة وإن لم يذكر اسمها
واعتمد المعنى عدم الانعزال إذا لم يذكر اسمها (قوله التمثيل الخ) لا وجوده في الموجد من نسخ شرح المنهج
وانما الذي فيها قوله وإيجار ماوكل الخ نعم وجدت هذه اللفظة في بعض النسخ مضروبا عليه فهي من المرجوع
منه اه سيد عر (قوله في الأول) أي في الموضع الأول من شرح المنهج (قوله فيه) أي في الموضع الثاني من
شرح المنهج (قوله وقيد) أي التزويج (في شرح الروض بالأمانة وأخرج بها الخ) كان الأولى كإيه - لم يرجع
الروض أن يقول في الروض بالأمانة وأخرج في شرحه بالعبد (قوله التقييد الأول) أي تقييد الأمانة بالأمانة
(قوله والأطلاق الخ) عطف على التقييد (قوله منه - م) أي الشراخ (قوله وهذا) أي لأطلاق في الأجارة
والزواج (قوله هو الذي يتجه) اعتمده شيخنا وهو ظاهر اه معنى (قوله الأول) أي العزل بالأجارة (قوله)
والثاني) أي العزل بالزواج (قوله المذكور) أي قبيل التنبيه (قوله وهذا) أي الأشعار بالنسبة والغالب

كما لا يخفى (قوله أو رقه) كافي وكيل إيجاب النكاح (قوله فيما شرطه السلامة الخ) لقائل أن يقول بالنسبة
للفسق أن كانت ما واقعة على التوكيل أي في التوكيل الذي شرطه السلامة الخ اقتضى اشتراط العبدالة في
وكيل ولي المحجور ابتداء ودواما فخالف ما اختاره فيه في شرح قول المصنف فان تعدى ضمن ولا ينعزل في
الأصح إلا أن يؤول هذا بان الانعزال بالنسبة لمجرد بقاء المال تحت يده وإن كانت واقعة على التصرف أي في
التصرف الذي شرطه السلامة كإيجاب النكاح فلا مخالفة فيه لما ذكره فليتأمل (قوله والذي حرم به في المطلب
الانعزال بردة الموكل الخ) قدمت أول الباب عن شرح الروض أن قضية كلام الشيخين عدم الانعزال بردة
الموكل (قوله ولو وكله في بيع ثم زوج إلى قوله انعزل) هو في الوصية والتدبير وتعلق العتق بصفة ما قال
البلقيني أنه الأقرب بخلاف ما نقله الزركشى في التدبير عن ابن كج (قوله وقياس ما يأتي الخ) اعتمده مر

الذي يتجه وجهه أنهم على الأول زوال الولاية وهو موجود في العبد والأمانة والثاني بالأشعار بالنسبة وبالعقاب المذكور وهذا هو
موجودان فيهما أيضا فالوجه جل التقييد على أنه لمجرد التمثيل

خلافاً لما وقع في شرح الروض وان أمكن (٣٤٢) توجهه على بعدان اشعار تزويجها بالنكاح أقوى لادائه الى ملك أولادها الدال على

رغبته في بقائها ولو وكل قنا
بأذن سيده ثم باعه أو أعتقه
لم ينزل ولو وكل اثنين معا
أو من تباني تصرف خصوصاً
أو غيرها خلافاً لفرق وقبل
وجب اجتماعهما عليه
بان يصدر عن رأيهما بان
يتشاورا فيه ثم يوجبا أو
يقبلا معا ويوكل أحدهما
الأخر أو ياذن باعترافاً
ذلك التصرف سواء بالمن
يتصرف حيث جازلهما
التوكيل مالم يصرح
بالاستقلال نظير ما يأتي في
في الوصيين و يفرق بين
ما هنا واذن لوليها واذن
المجبر لاثنتين بان اشتراط نحو
القربة ثم يضعف أن ذلك
لاشترط قصد الاجتماع
ويقوى انه مجرد التوسعة
للاولياء في التزويج فاندفع
ما لم يجمع من محقق التأخرين
هنا ثم رأيت ما يؤيد ما فرقت
به وهو قول بعضهم المقصود
في النكاح الاذن أي التوسعة
فيه لا الاجتماع على العقد
* (تنبيه) * يتردد النظار
فيما لو وكل شخصاً في تزويج
أتمه وآخر في بيعها فعقد
معا يثبت ان يقال محل
الترددان وكلهما معا في
ذلك والا كان المتأخر منهما
مقتضياً لعزل الأول أخذاً
بما تقرّر أن مرید البيع
لا تزوج أي ولا يوكل في
التزويج وقياسه أن الغالب
ان مرید التزويج لا يبيع

لمذكور (قوله خلاف لما وقع في شرح الروض) الذي وقع فيه أنه لما قال الروض وكذا بتزويج الجارية قال
في شرحه ونخرج بالجارية للعبد اهـ ولم يزد على ذلك وهذا ليس نصاً في المخالفة في الحكم لاحتمال أنه أراد
بمجرد بيان قضية العبادة اهـ سم وفيه ما لا يخفى (قوله لادائه) أي تزويجها اهـ سم (قوله الدال الخ) أي
الاداء المذكور (قوله ولو وكل قنا بأذن سيده الخ) بخلاف من نفسه إذا وكله ولو بصيغة عقد كوكيل
أعتقه أو باعه أو كاتبه فإنه ينزل لان اذنه له استخدام لا توكيل فزال بزوال ملكه وقد ذكر ذلك الشارح
بقوله السابق وبخروج الوكيل عن ملك الموكل اهـ سم (قوله ثم باعه أو أعتقه) أي سيده فهما ش اهـ
سم (قوله لم ينزل) لكن يعصى العبد بالتصرف ان لم ياذن له مشريه فيه لان منافعه صارت مستحقة له نهاية
ومعنى زاد سم بعد ذكر مثل ذلك عن الروض مانصه قال في شرحه وان نفذ تصرفه اهـ سم وقال ع ش
قوله لكن يعصى الخ لعل محل العصيان ان فوت على المشتري بخلاف نحو إيجاب البيع من غير معارضة كلام
يتعلق بالسيد فلا وجه للعصيان به سم على ج اهـ (قوله ولو وكل اثنين معا أو مرتباً الخ) فعلم أن توكيل
الثاني ليس عزلاً للأول وظاهر أنه ينفذ تصرف الأول قبل توكيل الثاني اهـ سم عبارة المغني ولا ينزل
بتوكيل وكيل آخر ولا بالعرض على البيع اهـ وفيهما كانهما ولو عزل أحد وكيليه لم يتصرف
واحد منهما حتى يبرئ الشك فيه اهـ (قوله في تصرف) بالتزويج متعلق يوكل (قوله لمن فرق) أي بين الخصومة
وبغيرها (قوله وقبل) أي لم يرد واحد منهما أو ما اذا قبل أحدهما فقط فهل ينفذ تصرفه فيه تظار ومقتضى قوله
الا في مالم يصرح بالاستقلال عدم النعوذ فليراجع (قوله بعدان رأيا ذلك التصرف) كان الأولى أن
يذكره قبيل وجبا الخ (قوله لمن يتصرف الخ) متعلق بياذنا ش اهـ سم (قوله حيث جاز الخ) هل يرجع
لقوله أو يوكل أحدهما الآخر أيضاً اهـ سم أقول الظاهر عدم الرجوع (قوله مالم يصرح الخ) ظرف
لقوله وجب اجتماعهما الخ (قوله لوليها) بصيغة التثنية (قوله بان اشتراط الخ) هذا انما يصلح للفرق بالنسبة
لقوله واذن لوليها بالنسبة لقوله واذن للمجبر لاثنتين نعم قول بعضهم الا في المقصود الخ يصلح للفرق فيهما
ثم رأيت المحشى قال قوله بان الخ انظره في اذن المجبر انتهى اهـ سيد عمر وقد يجاب بان نحو القربة شامل
لو كيلي المجبر المشروط فنهى ما العدل والامانة كما أنه شامل لنحو القاضى (قوله ثم) أي في ولي النكاح (قوله
للاولياء) المراد به ما يشمل الوكلاء (قوله فيه) أي العقد (قوله تنبيه الخ) عبارة ع ش * (تنبيه) * لو وكل
شخصاً في تزويج أتمه وآخر في بيعها فان وقع معا يقبلا واحداً لا فلهما باطلان فيبطل ما يترتب عليهما من
تزويج الوكيل أو بيعه وان ترتبا فالثاني مبطل للأول لان مرید التزويج لا يرید البيع وكذا عكسه انتهى ج
بالمعنى (قوله وقياسه) أي قياس أن مرید البيع لا يزوج ولا يوكل في التزويج (قوله كفعله) أي التزويج أو
البيع (قوله فلا يقاس توكيله في التزويج الخ) أي المثار اليه به وله السابق ولا يوكل في التزويج اي يعلم من

(قوله خلاف لما وقع في شرح الروض) الذي وقع فيه أنه لما قال الروض وكذا بتزويج الجارية قال في شرحه
ونخرج بالجارية للعبد انتهى ولم يزد على ذلك وهذا ليس نصاً في المخالفة في الحكم لاحتمال أنه أراد مجرد
بيان قضية العبادة (قوله لادائه) أي تزويجها ش (قوله ولو وكل قنا بأذن سيده الخ) بخلاف من نفسه
إذا وكله ولو بصيغة عقد كوكيل ثم أعتقه أو باعه أو كاتبه فإنه ينزل لان اذنه له استخدام لا توكيل فزال بزوال
ملكه وقد ذكر ذلك الشارح بقوله السابق وبخروج الوكيل عن ملك الموكل (قوله ثم باعه أو أعتقه) أي
سيده فهما ش (قوله لم ينزل) لكنه يعصى بالتصرف بغير اذن المشتري قاله في الروض قال في شرحه وان نفذ
تصرفه اهـ والعسل محل العصيان ان فوت على المشتري بخلاف نحو إيجاب البيع من غير معارضة كلام يتعلق
بالسيد فلا وجه للعصيان به (قوله ولو وكل اثنين معا أو مرتباً الخ) فعلم أن توكيل الثاني ليس عزلاً للأول
وظاهر أنه في الترتيب ينفذ تصرف الأول قبل توكيل الثاني (قوله لمن يتصرف) متعلق بياذنا ش (قوله
حيث جازلهما التوكيل) هل يرجع لقوله أو يوكل أحدهما الآخر أيضاً (قوله بان اشتراط نحو القربة

ولا يوكل في البيع ويحتمل ان التوكيل في التزويج أو البيع ليس كفعله فلا يقاس توكيله في التزويج بعد توكيله
في البيع على تزويجه بعد توكيله في البيع وبغرض

وقوعهما معا أو تسليم ان أحدهما بعد الآخر ليس عزله فهل يبطالان لاجتماع المقتضى والمانع لان صحة كل عقد منهما تقتضى فسخ
الوكالة في الآخر أو يصح البيع فقط لانه أقوى لازالة الملك أو النكاح فقط استصحابا لاصل دوام الملك أو يمحان لان التعارض بينهما
لا يتحقق الا ان ترتبا كل محتمل لسكن بطلانها هو المتبادر (وانكار الوكيل الوكالة (٢٤٣) لنسبان) منه لها (أو لغرض في الانقضاء)

لها تخوف من ظالم على مال
الوكيل (ليس بعزل) لعذره
(فان تم مد ولا غرض) له في
الانكار (العزل) ويجرى
هـ. ذا القصريل الذي هو
المعتمد في انكار الموكل لها
(واذا اختلفا في أصلها)
كوكلة في كذا فقال ما
وكلك (أو) في (صفتها)
بان قال وكلك في البيع
نسيئة (أو) في (الشراء)
بعشرين فقال بل قدا
راجع للاول (أو بعشرة)
راجع للثاني (صدق الموكل
بيمينه) في السك لان الاصل
معه وصورة الاولى ان
يقتضيا بعد التصرف أما
قبلة فتعتمد انكار الوكالة
عزل فلا فائدة للمخاصمة
وتعديته فيها موكلا بالنظر
لزم الوكيل (ولو اشترى
جزية) مثلا وخصت بالذكر
لامتناع الوطء على بعض
التقادر قبل التلطف الا في
(بعشرين) وهي تساويها
أو أكثر (وزعم ان الموكل
أمره) بالشراء بها (بقال)
الوكيل (بل) انما أذنت في
عشرة وفي نسخة بعشرة
صدق الموكل بيمينه حيث
لا يثبت لانه أعرف بكيفية
أذنه (و) حيث فاذا

عدم صحة هذا القياس عدم صحة قياس توكيله في البيع بعد توكيله في التزويج على بيعه بعد توكيله في التزويج
المشار اليه بقوله ولا توكل في البيع بالاولى (قوله وقوعهما معا) أي التوكيلين (قوله فهل يبطالان) أي
البيع والتزويج المترتبان على التوكيلين (قوله لاجتماع المقتضى) وهو وكالة كل من العاقدين عن مالك
الامة واما المانع فيمنه بقوله لان صحة كل الخ (قوله لان التعارض الخ) يتأمل اه سم لعل وجه التأمل أن المعية
أولى بالتعارض مع أن الكلام في مطلق العقدين وقعا معا ومترتبين (قوله منه لها) الى قول المتن بل في عشرة
في النهاية والمغنى الا قوله ونخصت الى المتن قول المتن (أو لغرض) ينبغي أن المعتمد في كونه غرضا اعتقاده حتى
لو اعتقد ما ليس غرضا غرضا كفي وصدق في اعتقاده كذلك سم على ع ش (قوله في انكار
الوكيل له) وما أطلقاه في التدبير من كون جدد الموكل عزلا محمول كقوله ابن النقيب على ما هنا نهاية ومعنى
أي على قوله وانكار الوكيل الخ ع ش (قوله للاول) أي لقوله نسيئة (قوله للثاني) أي لقوله بعشرين
بقوله لان الاصل معه) عبارة المغنى لان الاصل عدم لاذن فيما ذكره الوكيل وان الموكل أعرف بحال الاذن
المصادر منه اه (قوله وصورة الاولى) هي قول المتن واذا اختلفا في أصلها اه ع ش (قوله فتعتمد انكار
الوكالة الخ) لا ينبغي أن هذا يجري في الصورة الثانية بالنسبة لصفة الوكالة لان نفسها (قوله وتسميته فيها) أي
في الاولى اه ع ش قول المتن (ولو اشترى الخ) من فروغ تصديق الموكل وكان الاولى أن يقول فلواشترى
الخ ولعله انما عبر بالاول لانه ليس المقصود بذلك مجرد تصديق الموكل بل فيه تفصيل ما يأتي بعده من بطلان
العقد نارة ووقوعه للوكيل أخرى وهذا لا يتفرع على ما سبق اه ع ش (قوله وهي تساويها الخ) أما اذا
لم تساوي العشرين فينبغي أن يقال ان كان الشراء بعين مال الموكل فباطل والواقع للوكيل ولا تخالف ولو تنازع
الوكيل والبائع فقال الوكيل المال للموكل فالعقد باطل وقال البائع المال لك فالعقد صحيح فقتضى قولهم اذا
اختلفا في الصحة والفساد صدق مدعى الصحة أن يصدق البائع اه ع ش (قوله أو أكثر) الاولى فاكثر
قول المتن (وزعم) أي قال اه ع ش (قوله انما أذنت) قدوة بقرينة أمره بها لان الامر يستلزم الاذن أو
لان الامر بمعنى الاذن ومعنى أمره بها اذنه بها اه سم (قوله صدق الموكل بيمينه) أي في أنه وكله في الشراء
بعشرة اه ع ش (قوله حيث لا يثبت) أي لواحد منهما أو لكل منهما يثبت وتعارضتا اه معنى (قوله ان
وكيله خالفه الخ) أي وانه انما أذن بعشرة كما يأتي في الشرح ومرة عن ع ش (قوله أولا) أي لا يكفي بل
لابد من ثبوت الاذن بعشرين أيضا ليجمع بين النفي والاثبات في الخالف اه كروى (قوله والجامع) أي
بين ما هنا وما مر (قوله دون ما وقع العقده) يتأمل فهما مختلفان أيضا فيما وقع عقده الوكالة به فليتأمل اه
سم (قوله وهو) أي الاختلاف هنا (قوله المستلزم) أي الاختلاف ثم (قوله وذلك) أي كون كل مدع
ومدعى عليه (يستلزمهما) أي النفي والاثبات أي ذكرهما (قوله وهذا) أي الفرق المذكور (هو
الاقرب الخ) أي فيكون الاقرب الاكتفاء بالخلف على أنه انما أذن في الشراء بعشرة اه ع ش (قوله
بان قال اشترى بها) الى قول المتن وحيث في النهاية الا قوله في الاولى الى المتن وقوله ومجمله الى شرح وقوله لا على

الخ) انظره في اذن المجبر (قوله لان التعارض الخ) يتأمل (قوله في المتن ولغرض في الانقضاء) ينبغي
أن المعتمد في كونه غرضا اعتقاده حتى لو اعتقد ما ليس غرضا كفي وصدق في اعتقاده كذلك عند
الامكان (قوله انما أذنت) قدوة بقرينة أمره بها لان الامر يستلزم الاذن أو لان الامر بمعنى الاذن ومعنى
أمره بها اذنه بها (قوله ان وكيله خالفه الخ) وظاهر أنه يخالف انه انما أذن بعشرة (قوله دون ما وقع العقده)

(خالف) الموكل أن وكيله خالفه فيما أذن له فيه كذا ذكره وهل يكفي خالفه على أنه انما أذن بعشرة أو لا لما مر في التحالف انه لا يكفي ذلك
والجامع ان ادعاء الاذن بعشرين أو عشرة كادعاء البيع بعشرين أو بعشرة الا أن يفرق بان الاختلاف هنا في صفة الاذن دون ما وقع
العقده وهو لا يستلزم ذكر نفي ولا اثبات ثم فيما وقع به العقد المستلزم ان كان مدع ومدعى عليه وذلك يستلزم ما مر في هذا هو الاقرب
الى كلامهم (فان) كان الوكيل قد اشترى بعين مال الموكل وسما في العقد

البت الى وانما وقوله ولا تكرار الى المتن (قوله بان قال اشترى بها فلان بهذا الخ) أى سواء صدقه البائع أو كذبه أو سكت اه بجيرى (قوله والمال له) ليس بقيد بل مثله ما لو سكت عن ذلك أو قال والمال لي اخذا من مفهوم قول الشارح الا ترى اذ من اشترى لغيره بماله نفسه ولم يصرح باسم الخ فإنه يقتضى أنه حيث صرح باسم غيره والمال له لا ينعقد بيعه لانه فضولى اه ع ش (قوله أى الموكل فيه) عبارة المغنى أى المذكور والاولى اشترى بها أى الجارية اه قول المتن (وصدقه البائع) أى فيما لو اشترى بعين المال وسماه بعد العقد شوبرى اه بجيرى (قوله فيما ذكره) الى قوله وخرج في المغنى الا قوله فى الاولى الى المتن (قوله فيما ذكره) لعله راجع أيضا لاولى ولعل معنى تصديقه فيها تصديقه على وجود التسمية فى العقد اه سم (قوله فى الاولى الخ) أسقطه المغنى والنهاية قال ع ش قوله مر اوقامت به حجة أى بينته ولعل مستند الحجة فى الشهادة أى فى الثانية قرينة غلبت على ظنها ذلك كعلمه بان المال الذى اشترى به لزيد وسكت توكيله والا فحين ان تطلع على أنه اشتراه له مع احتمال انه نوى نفسه اه (قوله لانه ثبت بالتسمية الخ) عبارة المغنى لانه ثبت بالتسمية الوكيل فى الاولى وتصدق البائع او البينة فى الثانية ان المال الخ اه وفى النهاية نحوها (قوله وثبت بعين ذى المال الخ) فيه ما يأتى عن سم عند قول الشارح وثبت كونه بغير اذنه الخ (قوله ومجمله) أى محل البطلان فيما ذكر اه معنى ورجع الرشيدى الضمير الى قول الشارح فالجارية لبائعها وعليه الخ (قوله ان لم يصدق) أى الوكيل (قوله باعترافه) أى البائع (قوله فيأتى فيه الخ) أى ان كان البائع صادقا فى اعترافه بذلك والا فلا حاجة الى التلطف (قوله التلطف الا ترى) لعل المراد التلطف بالموكل ليبعها للبائع لا للوكيل اذ لم يحكم به له ليجتاز لذلك اه سم (قوله وخرج بقوله) أى المصنف (قوله تفصيل يأتى) أى فى كلامه اه سم أى فى شرح وكذا ان اشترى فى النعمة الخ (قوله فى الثانية) هى قول المصنف او قال بعده الخ (قوله ما لو اقتصر) أى الوكيل (قوله اذ من اشترى لغيره بماله نفسه الخ) فيه شئ مع فرض انه اشترى بعين مال الموكل وايضا فلا يلزم من الاقتصار المذكور أنه اشترى بعين مال الموكل وايضا فلا يلزم من الاقتصار المذكور انه اشترى بماله نفسه اه سم (قوله ولم يصرح باسم الغير) فلو صرح باسم الغير فيه وقد ثبت بعين الموكل عدم التوكيل فى ذلك فهو شرعيا فضولى لا يقال هو هنا صرح باسم الموكل حيث قال اشترى بها فلان لانا نقول هذه التسمية انما وقعت بعد العقد كما يصرح به قوله فى الثانية واما العقد فلا تسمية فيه اه ع ش عبارة الرشيدى أى لان الصورة انه لم يسم الموكل فى العقد وانما ذكره بعده لانه اشتراه له بماله اه (قوله يصرح الشراء الخ) يستثنى من ذلك ما لو اشترى لابنه الصغير بنيته فانه يقع الشراء لابن كاهم اه ع ش قول المتن (وان كذبه حلف الخ) فان نكل فالقياس ان الوكيل يحلف عين الرد ويبطل البيع بناء على ان البين المردودة كالاقرار لكن قول العباب فان نكل حلف الموكل لا الوكيل وبطل البيع وان حلف صح البيع للوكيل ظاهر او يسلم الثمن المعين الى البائع وبغرمه للموكل اه يقتضى خلاف ذلك فليجروا براجع وجه عدم حلف الوكيل اذ نكل البائع وانه هل يجزى ذلك فيما اذا كان اشترى فى الذمة الا ترى اه سم بحذف (قوله وان كذبه البائع) أى فى الصورة الثانية نهاية ومعنى وظاهر ان الحكم كذا كرفيما اذا كذبه البائع فى

بتأمل فهو ما يختلفان أيضا فيما وقع عقد الوكالة به فليتأمل (قوله فيما ذكره) لعله راجع أيضا لاولى ولعل معنى تصديقه فيها تصديقه على وجه التسمية فى العقد (قوله فيأتى فيه التلطف) بالموكل ليبعها للبائع لا للوكيل اذ لم يحكم به له ليجتاز لذلك اه (قوله تفصيل يأتى) أى فى كلامه (قوله اذ من اشترى لغيره بماله نفسه الخ) فيه شئ مع فرض انه اشترى بماله نفسه (قوله فى المتن وان كذبه حلف على نفي العلم الخ) فان نكل فالقياس ان الوكيل يحلف عين الرد ويبطل البيع بناء على ان البين المردودة كالاقرار لكن قول العباب وان كذبه البائع ولا ينعقد فكل من الموكل والوكيل تحليفه أنه لا يعلم وكالته فان ادعى جميعا كفته عين وان انفرد كل بدعى فلا فان نكل حلف الموكل لا الوكيل وبطل البيع وان حلف صح البيع للوكيل ظاهر او يسلم الثمن المعين الى البائع وبغرمه للموكل اه يقتضى خلاف ذلك فليجروا براجع

بان قال اشترى بها فلان بهذا والمال له (أو قال بعده) أى الشراء بالعين الخالى عن تسمية الموكل (اشترى به) أى الموكل فيه (فلان والمال له وصدقه البائع) فيما ذكره أو قامت حجة فى الاولى بانه سماه كما ذكره (فالبيع باطل) فى صورتين لانه ثبت بالتسمية أو التصديق أن المذلول والشراء لغير العاقد وثبت بعين ذى المال انه لم ياذن له فى الشراء بذلك القدر فبطل الشراء وحينئذ فالجارية لبائعها وعليه رد ما أخذ للموكل ومجمله كما قاله البلقينى ان لم يصدق البائع على انه وكيل بعشرين والافهوى باعترافه ملك للموكل فيأتى فيه التلطف الا ترى وخرج بقوله بعين مال الموكل ما لو اشترى فى الذمة ففيه تفصيل يأتى البطلان فى بعضه أيضا فلا يرد هنا وبقوله والمال له فى الثانية ما لو اقتصر على اشترى به فلان فلا يبطل البيع اذ من اشترى لغيره بماله نفسه ولم يصرح باسم الغير بل نواه يصرح الشراء لنفسه وان أذن له الغير فى الشراء (وان كذبه) البائع بان قال له انما اشترى لنفسك والمال لك أو سكت عن ذكر المال كما هو ظاهر وقال له الوكيل

أنت تعلم أني وكيل فقال لأعلم ذلك أو بان قال له لست وكيل ولا بينة بالوكالة (حلف) (٣٤٥) البائع (على نفي العلم بالوكالة) لا على البت

ولا على نفي العلم بان المال
لغيره خلافاً لما زعمه وانما
فرقت بين الصورتين بفرض
الاولى في دعوى الوكيل
عليه بما ذكر دون الثانية
لان الاولى لا تتضمن نفي
فعل لغيره ولا اثباته فتوقف
الحلف على نفي العلم على
ذكر الوكيل له ذلك والثانية
تتضمن نفي توكيل غيره
وهذا لا يمكن الحلف عليه
لانه حلف على نفي فعل الغير
فتعين الحلف فيه على نفي
العلم وبم هذا التفصيل
الظاهر من كلامهم يندفع
استشكال الاسنوي للحلف
على نفي العلم الذي أطلقوه
(و) اذا حلف البائع كما
ذكرناه (وقع الشراء
للكيل) ظاهر اذ يسلم الثمن
المعين للبائع ويغرم بدله
للموكل (وكذا ان اشترى
في الذمة ولم يسم الموكل) بان
نواه وقال بعده اشتريته له
وكذبه البائع فيحلف كما مر
ويقع شراؤه للوكيل
ظاهر فان صدقه بطل وزعم
شارح ان ظاهر المتن وغيره
وقوع العقد للوكيل صرح
بالسفارة أو لصدق البائع
أولاده الا ذري بانه غير
سيد (وكذا ان سماء في
العقد والشراء في الذمة
(وكذبه البائع في الاصح)
أي في الوكالة بان قال سمعته
ولست وكيل عنه وحلف كما
ذكر يقع الشراء للوكيل

الصورة الاولى وانكر وجود التسمية في العقد ولم تثبت بينة (قوله أنت تعلم أني وكيل) او قال الوكيل نا وكيل
او نحوه وان لم يقل أنت تعلم أني وكيل اه ع ش (قوله ولا بينة) حال من البت في قوله وان كذبه البائع فهو
راجع لكل من الصورتين كما افاده الرشدي (قوله بين الصورتين) وهما قوله بان قال له انما الخ وقوله او بان
قال لست وكيل الخ اه ع ش (قوله في دعوى الوكيل الخ) أي وجواب البائع بما مر (قوله بما ذكر) أي أنت
تعلم أني وكيل اه ك رد (قوله فتوقف الحلف الخ) فان الحلف على حسب الجواب وهو انما أجاب بالبت اه
(قوله على نفي العلم) متعلق بالحلف (قوله على ذكر الخ) متعلق بتوقف الخ أي وعلى جواب البائع بما مر
(قوله ذلك) أي ما ذكر (قوله وهذا لا يمكن الحلف عليه) أي بتأه رشدي (قوله وبم هذا التفصيل) أي
قوله وانما فرقت الخ (قوله الذي الخ) نعت للحلف (قوله أطلقوه) أي في الصورتين المذكورتين اه ع ش
(قوله ظاهراً) أي قوله وزعم الخ في المعنى (قوله فيسلم الثمن المعين الخ) لعل هذا اذا لم يثبت بينة أو اعتراف
البائع أنه للموكل والا فالعقد باطل لان فرض المسئلة أن العقد بعين الثمن (قوله بعده) أي الشراء (قوله
فيحلف) أي البائع (كما مر) أي على نفي العلم بالوكالة (قوله فان صدقه الخ) عبارة النهاية والمعنى فان صدقة
البائع بطل الشراء كما قاله القمولى اه قال ع ش قوله فان صدقة البائع أي في أنه نوى الموكل اه (قوله
بطل) لا اتفاقهما على وقوع العقد للموكل وثبوت كونه بغير اذنه بعينه اه معنى (قوله وزعم شارح)
عبارة النهاية وقول ابن الملقن اه (قوله صدقة البائع) هذا هو محط الرد (قوله بانه غير سيد) وعليه فيغفر
بينه وبين ما مر من أنه لو اشترى بماله نفسه ونوى غيره وقد أذن له حيث يقع للوكيل ثم بانه ما كان الشراء
بعين مال الوكيل ضعف انصرافه للموكل فلم تؤت نيته وهنالمال كان الشراء في الذمة وقد نوى الموكل ولم يوجد
ما يصرفه عنه للوكيل عمل بنيتة وحكم بوقوعه للموكل وقد ثبت أنه لم ياذن فيه فباطل اه ع ش (قوله
وحلف) عطف على كذبه البائع (قوله كما ذكر) قضيته أنه لا يكفي الحلف في هذه على نفي العلم وقد تقدم في
قوله وانما فرقت الخ ما يقتضي خلافه اه ع ش وهذا مبني على جعل ذكر بينة الفاعل رأماً اذا جعل لبناء
المفعول فلا مخالفة (قوله وتأنوا) في أصله بغير خطه الف بعد يلفو اه سيد عمر (قوله قدمه) أي في الفصل

وجه عدم حلف الوكيل اذا نكل وانه هل يجري ذلك فيما اذا كان اشترى في الذمة لا (قوله في المتن على
نفي العلم بالوكالة) قال الشارح المحلى الناشئة عن التوكيل مشير به الى رد ما عترض به على المصنف ووجه
الرد انه ليس المراد به الحلف على نفي توكيل مطلق ولا نفي علم مطلق بل نفي وكالة خاصة ناشئة عن توكيل
فيستلزم ان المال لغيره شرح مر (قوله فتوقف الحلف على نفي العلم على ذكر الوكيل له ذلك) فان الحلف على
حسب الجواب وهو انما أجاب بالبت (قوله وبم هذا التفصيل الظاهر من كلامهم يندفع استشكال
الاسنوي للحلف على نفي العلم الذي أطلقوه) عبارة الاسنوي في قول المصنف وان كذبه حلف على نفي العلم
بالوكالة منه اعلم ان ما ذكره المصنف قد ذكره الرافي في شرحه ونسرا تكذيب بان يقول انما اشتريت
لنفسك والمال لك وتبعه على ذلك في الروضة وفيه أمران أحدهما ان التكذيب المذكور ليس هو نفي علم
حتى يحلف قائله على نفي العلم بل صيغة ثبت والحلف انما يكون على حسب الجواب وكلام المصنف موافق لما
قاله الرافي فان تعبيره بالتكذيب ينفي التفسير بنفي العلم لان النافي للعلم ليس بمصدق ولا بمكذب وعبر في الحادوي
الصغير بقوله ولو أنكر وهو أخف في الاعتراض لثاني انه مع هذا التغيير لا يستقيم الاقتصار في التحليف
على نفي العلم بالوكالة بل القياس وجوب الحلف على نفي العلم يكون المال لغيره فانه لو أنكر الوكالة ولكن
اعترف بأن المال لغيره كان كافياً في ابطال البيع بل أقول لو أنكر كون المال لغيره وحلف عليه لم يتعرض
لوكالة كان كافياً أيضاً ما ذكرنا ولو صدقه البائع في الوكالة وقال انما اشتريت بمالك حلف على الثاني كما دل
عليه كلام القاضي حسين فيلخص ان التكذيب على أقسام فتأملها اه (قوله فان صدقه بطل) كما قاله
القمولى شرح مر (قوله في المتز وكذبه البائع) يمكن ان يرجع قوله وكذبه الخ للمستثنتين لكن يمنع

ظاهر او تلغو تسميته للموكل وكذا لو لم يصدق ولم يكذبه وهذا الخلاف
هو الذي قدمه بقوله وان سماء فقال البائع بعين الخ ولا تذكر ارفيه

أما التغاير التصوري في بعض الأقسام كما يعلم بتأمل الحائز وأما الكونه أعاده هنا استيفاء لأقسام المسئلة (وان) اشترى في الذمة وسميها في العقد أو بعده كما حرم به القمولى وغيره (صدقه) (٣٤٦) البائع على الوكالة أو قامت به حاجة (بطل الشراء) لاتفاقهما على وقوع العقد للموكل

وثبوت كونه بغير اذنه بيمينه واستشكل هذا مع ما مر من وقوع العقد للوكيل إذا اشترى في الذمة على خلاف ما أمر به الموكل وصرح بالسفارة وقد يجاب بحمل ذلك على ما إذا لم يصدق البائع (وحيث حكم بالشراء للوكيل) ففيما إذا اشترى بالعين وكذبه البائع ان صدق فالملك للموكل والا فلا بائع فيستحب ان يرفق الحاكم بهما جميعا ليقول له البائع ان لم يكن موكلت امرتك بشرائها بعشرين فقد بعته كما بهما فيقبل والموكل ان كنت امرتك بشرائها بعشرين فقد بعته كما بهما فيقبل وفيما إذا اشترى في الذمة وسميها وكذبه البائع أو لم يسميها ان صدق الوكيل فهي للموكل والا فهي للوكيل فيثبت (يستحب للقاضي) ومثله الحكم كالمظهر وكذا لمن نذر على ذلك غيرهما فيما يظهر من يظن من نفسه انه لو أمر بذلك لا طيبع (ان يرفق بالموكل) أي يتلف به (ليقول للوكيل ان كنت امرتك بشرائها بعشرين فقد بعته كما بهما ويقول هو اشترى) وانما ندبه ذلك ليمكن الوكيل من التصرف فيها لاعتقاده انها للموكل (لتحل له) باطنا

الذي قبيل هذا الفصل اه كرى (قوله اما التغاير التصوري الخ) أقول لا حاجة الى واحد من هذين الامرين لان ما تقدم في المخالفة المعلومة المتفق عليها من الوكيل والموكل وما هنا في المخالفة الغير المعلومة التي ادعاها الموكل وذلك ظاهر من سياق الحائز بادنى تأمل اه سم (قوله لاقسام المسئلة) أي مسئلة الجارية (قوله أو قامت به حاجة) هذا خاص بما اذا سميها في العقد كما يدل عليه قوله السابق وقامت به حاجة في الاولى بانه سميها الخ لا سيما اذا سميها بعده خلافا لما يوجبهم صنيعة هنا وأما تصديق البائع فنافع في صورتين اه سيد عمر أقول خص المغنى والنهاية بغيره في السابق بالصورة الثانية كما مر مع توجيهه ع ش ذلك (قوله لاتفاقهما الخ) أي ولو حكما ليشمل قيام الحاجة بالوكالة (قوله وثبوت كونه الخ) نظر لو كان كاذبا في يمينه وكان الامر في الواقع كما قال الوكيل هل يكون بطلان الشراء بحسب الظاهر فقط كما هو القياس اه سم أي ففي الواقع يقع للموكل فيأتي فيه التلطف الاتي كما هو الظاهر (قوله هذا) أي بطلان الشراء هنا (قوله مع ما مر) أي قبل هذا الفصل وقول المصنف وان سميها فقال البائع بعثك الخ (قوله وقد يجاب الخ) هذا الجواب للمحقق أبي زرعة العراقي في مختصر المهمات اه سيد عمر (قوله على ما إذا لم يصدق البائع) أي ولم يقيم به الحاجة أخذ ما سميها نفا قول المتن (وحيث حكم بالشراء للوكيل) أي مع قوله انه للموكل نهاية ومعنى (قوله ففيما إذا اشترى) الى قول المتن ولو قال في المغنى الا قوله ومثله الى المتن قوله وهل يلحق الى فان لم يجب والى قول المتن وقول الوكيل في النهاية الا قوله وهل يلحق الى فان لم يجب (قوله بالعين) أي بعين مال الموكل (قوله ان صدق) أي الوكيل في انه اذن له الموكل بعشرين (قوله ان يرفق الحاكم) ومثله المحكم وكل من قدر على ذلك كما يأتي (قوله ليقول له) أي للوكيل (قوله والموكل) عطف على البائع اه ع ش أي وليقول له الموكل (قوله وفيما إذا الخ) عطف على قوله وفيما إذا اشترى بالعين (قوله وكذبه البائع) الاولى أن يخرج عن قوله أو لم يسميها ليرجع له أيضا (قوله ان صدق الوكيل الخ) ارجع للمعطوفين جميعا (قوله فيثبت) أي حين اذ وقع للموكل في اعتقاده الوكيل (قوله ومثله المحكم الخ) فتعبد الاصحاب بالقضى له لانا كذا الاستحباب والافهيا من باب الامر بالمعروف والمطلوب من كل أحد وان لم يظن الامتثال فليتأمل اه سيد عمر قول المتن (ليقول للوكيل الخ) مال الى أن احكام البيع تثبت في هذا البيع بالنسبة للوكيل فقط دون الموكل اذ لم يتحقق كونه مالكا وهل يتوقف صحة هذا البيع على كون الموكل كان قبضها من الوكيل أولا لان قبض وكيله كقبضه الوجه مر الثاني اه سم (قوله واغتفر التعليق الخ) وليس لنا بيع يصح مع التعليق الا في هذا اه مغنى (قوله بتقدير صدق الوكيل) راجع لتلطف الموكل وقوله وكذبه كانه في تلطف البائع اه سم أي فقوله واغتفر الخ راجع لقول المصنف يستحب الخ ولقول الشارح قبيله فيستحب الخ (قوله ولو نجز البيع صح) وكذا لو باعها له باكثر من العشرين

اختصاص قوله في الاصح بالثانية (قوله اما التغاير التصوري الخ) أقول لا حاجة الى واحد من هذين الامرين لان ما تقدم في المخالفة المعلومة المتفق عليها من الوكيل والموكل وما هنا في المخالفة الغير المعلومة التي ادعاها الموكل وذلك ظاهر من سياق الحائز بادنى تأمل (قوله وثبوت كونه بغير اذنه بيمينه) انظر لو كان كاذبا في يمينه وكان الامر في الواقع كما قال الوكيل هل يكون بطلان الشراء بحسب الظاهر فقط كما هو القياس (قوله والموكل) عطف على البائع ش (قوله في المتن ليقول للوكيل ان كنت امرتك بعشرين فقد بعته كما بها الخ) هل يثبت في هذا البيع احكام البيع بالنسبة لكل منهما أو بالنسبة للوكيل فقط دون الموكل اذ لم يتحقق كونه مالكا فيه نظر وما مر الى الثاني وهل يتوقف صحة هذا البيع على كون الموكل كان قبضها من الوكيل أولا لان قبض وكيله كقبضه الوجه الثاني (قوله بتقدير صدق الوكيل) راجع لتلطف الموكل وقوله وكذبه كانه في تلطف البائع (قوله وبعثك ان شئت) قد يشكل التنظير به بناء على الفرق فيه بين تقديم الشرط وتأخيره (قوله ولو نجز البيع صح خزا) وكذا لو باعها له باكثر من العشرين أو باقل منها كما هو ظاهر

وليس اقرارا بما قال الوكيل لانه انما اتى به امتثالاً للحاكم للمصلحة وهل يلحق بالحاكم هنا أيضاً غيره ممن مر محل نظره لان القرينة قدس أقوى منها في غيره ثم رأيت غير واحد أطلقوا ان يبيع البائع أو الموكل للوكيل ليس اقراراً (٢٤٧) بما قاله ولم يعللوه بذلك فافتضى انه لا فرق وهو متجه لان قرينة الاحتياط

المقصود من ذلك تخرجه عن الاقرار فان لم يجب للبائع ولا الموكل لذلك أو لم يتطاف به أحد فان صدق الوكيل فهو كطائر بغير جنس حقه لانها للموكل باطنا فعليه للوكيل الثمن وهو ممنوع من أدائه فلا يبيعها وأخذ حقه من ثمنها وان كذب لم يحل له التصرف فيها بشئ ان اشترى بعين مال الموكل لان البائع لبطان البيع باطناً فلا يبيعها من جهة الظاهر لتعذر رجوعه على البائع بحاقه فان كان في الذمة تصرف فيها بما شاء لانها ملكه لوقوع الشراء باطناً ولو قال الوكيل (أتيت بالتصرف المأذون فيه) من يبيع أو غيره (وأنا كره الموكل) ذلك (صدق الموكل) بيمينه لان الاصل معه فلا يستحق الوكيل الجعل المشروط له على التصرف الابينة نعم يصدق وكيل بيمينه في قضاء دين ادعاه وصدقه الدائن عليه فيستحق جعلاً شرط له (وفي قول الوكيل) لانه أمينه ولانه قادر على الانشاء ومن ثم لو كان ذلك بعد الغرل صدق الموكل قطعاً (وقول الوكيل في تلف المال مقبول بيمينه)

أو بقل منها كما هو ظاهر هـ ذاق قد يشكل قوله السابق للضرورة اذ لا ضرورة مع امكان التخيير ويوجب بان المراد بالضرورة الحاجة وبأن المراد ان ضرورة قصد الحل باطناً جاوزت التعليق فلتأمل اه سم (قوله ليس اقراراً) أي بيمينه بتعليق أو تخيير اه سم (قوله هنا) أي في عدم اكون اقراراً (أيضاً) أي كما الحق في الاستحباب المار (قوله من مر) أي المحكم وغيره ممن قدر على ذلك (قوله لان القرينة) أي قرينة سلب الاقرار (قوله فيه) أي فيما اذا كان لا مراً قاضياً (قوله في غيره) أي فيما اذا كان لا مراً غيره (قوله بذلك) أي بكون الاتيان بالبيع لامتنال الحاكم فقط (قوله وهو متجه) اعني ع ش (قوله من ذلك) أي البيع (قوله لوقوع الشراء باطناً) ظاهره وان كان نوى الشراء للموكل أو سماء في العقد طاهر اه سم (قوله فان صدق الوكيل) أي سواء الشراء بعين مال الموكل أو في النقص سواء كان الشراء في الظاهر باطلاً أو للوكيل (قوله فعليه للوكيل الخ) هـ هذا ظاهر فيما اذا كان الشراء في الذمة وأما اذا كان بعين مال الموكل فقد مر حكمه في شرح وقع الشراء للوكيل وقد يتأتى فيه التقاص (قوله بشئ) أي من الوطء ونحو البيع اه معنى (قوله صدق الموكل بيمينه) * (فرع) * قال الموكل باع الوكيل بغير فاحش وقال المشتري بل يثن المثل صدق الموكل فان أقام يمينه قدم المشتري لان مع يمينه زيادة علم بانتقال الملك أقول قضية هذا القول بخلافه في تصرف الولي والمناظر اذا تراضت بينتان في أحد المثل ودونه أو ثمن المثل ودونه اه غير ذوق قد يقال ما ذكر من تصديق الموكل مشكل بانه يدعي خيانة الوكيل بيمينه بالغيب والاصل عدمها فالقياس تصديق المشتري لدعواه صحة العقد وعدم خيانة الوكيل ثم رأيت في سم على من خرج بعد نقله كلام ع قال وقوله صدق الموكل الخ نقله الاسنوي وقال مر هذا مبني على أن القول قول مدعي الفساد اه وفي حواشي الروض لوالد الشارح مر مانعه ولو ادعى الموكل أن وباه باع بغير فاحش ونازعه الوكيل أو المشتري منه فالاصح تصديق كل منهما انتهى أي من الوكيل والمشتري اه ع ش (قوله فلا يستحق الوكيل الخ) أي ويحكم بطلان التصرف الذي ادعاه وان وافقه المشتري من الوكيل على الشراء منه ع ش وسم (قوله لانه أمينه) أي قوله وكذا الوكيل في المغني وإلى قوله ومن ثم لو كانت في النهاية الاقوال وكذا الوكيل بعد الحدوثة وفارق إلى وأفتى (قوله ومن ثم) أي لتعليل الثاني (قوله وهذا الخ) أي عدم الضمان (قوله غاية القبول) أي فائدته (قوله فتحول الغاصب الخ) أي ممن يدعي ضامنه اه معنى (قوله وكذا الوكيل الخ) أي مثل الغاصب في قبول قوله في التلف مع ضمان البذل (قوله صار أميناً) اعني مر اه سم قوله فيأتي فيه تفصيله الخ) أي فقول المصنف بيمينه للغالب قول المتز (في الرد) خرج به ما لو ادعى أنه أرسله له مع وكيل عن نفسه في الدفع فلا يقبل لان الموكل لم ياتن الرسول ولم يأذن للوكيل في الدفع اليه فطريقه في براءة ذمته مما يبيده أن يستأذن الموكل في الارسل له مع من تيسر ارساله معه ولو غير معين اه ع ش وتقدم استثناء الشارح عليه خلافاً للنهاية (قوله للعوض إلى قوله لكن مثلاً) سـ بكر في المغني (قوله حيث لم تبطل الخ)

هذا وقد يشكل على كلام الشارح قوله السابق للضرورة اذ لا ضرورة مع امكان التخيير ويوجب بان المراد بالضرورة الحاجة وبأن المراد ان ضرورة قصد الحل باطناً جاوزت التعليق فلتأمل (قوله لوقوع الشراء باطناً) ظاهره وان كان نوى الشراء للموكل أو سماء في العقد طاهر (قوله نعم يصدق وكيل بيمينه أو في قضاء دين الخ) هل يصدق وكيل في بيع ادعاه وصدقه المشتري مطلقاً أو بالنسبة لغير استحقاق الجعل أو لا مطلقاً قضية اقتصر الشارح على الاستثناء المذكور وهذا الأخير فيجوز للموكل أخذ الموكل في بيعه ومنع المشتري منه أي والغرض تصديق المشتري على الوكالة وأن البيع هو الموكل في بيعه والفرق بينهما وبين وكيل قضاء الدين واضح فليراجع (قوله صار أميناً) اعني مر (قوله حيث لم تبطل أمانته) سيأتي بترزه (قوله)

لانه أمين كالوديع فيأبى فيه تفصيله الآتي آخر الوديعة ولا ضمان عليه وهذا هو غاية القبول هنا والافتقار الغاصب يقبل قوله فيه بيمينه لكنه يضمن البذل وكذا الوكيل بعد الحدوثة ولو تعدى فاحش له الموكل استثناء ما صار أميناً كالوديعة (وكذا) قوله كسائر الامانة الا المرتهن والمستأجر (في الرد) للعوض أو للعوض على موكله مقبول حيث لم تبطل أمانته لانه أخذ العين لنفع الموكل وانتفاعه بجعل

ان كان انما هو للعمل فيها لايهم انفسها وقضية اطلاق الشئين وغيرهما فبوجه في ذلك ولو بعد العزل لكن بحث السبكي كاي في الرفع في المطلب انه لا يقبل بعده وتاييده بقول القفال لا يقبل (٣٤٨) قول قيم الوقف في الاستدانة بعد عزله فيه نظر ظاهر لان هذا ليس بنظير مسئلتنا وانما

سيد كرم محترمه (قوله ان كان) أي وجد الجعل بان شرط في التوكيل (قوله لايها الخ) عطف على العمل
فهي عبارة المغني انما هو بالعمل في العين لاي بالعين نفسها اه (قوله وقضية اطلاق الخ) اعتمده مر اه سم
وكذا اعتمده المغني عبارة النهاية والمغني وسواء في ذلك ان كان قبل العزل أم بعده كما اقتضاء اطلاقه بما خلافا
لابن الرفع والسبكي اه (قوله في ذلك) يشمل التلف والرد اه سم (قوله وتاييده) أي عدم القبول بعد
العزل اه ع ش (قوله فيه نظر الخ) خبر وتاييده (قوله لان هذا) أي قول القيم (قوله أخذ العين لصحة
نفسه) أي فاشبه المرهن والمستأجر (قوله مامر) أي في شرح وكذا في الرد (قوله وفارق الخ) رد لدليل القبل
(قوله لتعلق حقه) أي المرهن (بيده الخ) أي المرهون (قوله والمستأجر) عطف على المرهن (قوله بذلك)
أي بان تعلق الخ أي بنظيره (قوله وأفتى الباقي الخ) اعتمده مر اه سم (قوله وان ضمن) أي ضامنا
جعلنا مقرينة ما بعده اه رشدي (قوله فوكاه) أي المضمون له الضامن (قوله فقبضه بينة الخ) خرج ماله
لم يكن بينة وأنكر الموكل القبض فالقول قول الموكل لان الاصل عدم القبض كما في الروض وشرحه فالأصل
أنه ان أنكر الموكل القبض صدق به من ادعى اعترفه أو ثبت بينة وادعى الوكيل دفع ما قبضه اليه صدق
الوكيل بيمينته والله أعلم اه سم (قوله وادعى) أي الضامن الوكيل و (قوله رده له) أي للمضمون له الموكل
و (قوله وليس هو) أي الضامن اه ع ش (قوله مسقطا) أي بما ادعاه من الرد (قوله ثابت) أي بينة أو
اتراف الموكل (قوله وبه) أي بالقبض المذكور (قوله يبرأ) أي الضامن الوكيل والمضمون عنه اه ع ش
(قوله على ذلك) أي المال الموكل في قبضه (قوله وكالو كيل) أي قوله ومن ثم في المغني (قوله وكالو كيل فيما
مرجأ الخ) اعتمده مر أي والخطيب اه سم (قوله تسليم ما جباه) أي أو تلفه بلا تقصير وقياس ما يأتي
من عدم تصديق الرسول في أنه قبض ما وكاه في قبضه أن المستأجر للوقف مثلهما لو أنكر الجاني من أصله
صدق مالم يتم بينة هو أو من جبي معه وكالو كيل لا يقبل قوله في القبض لا يقبل قول من جبي منهم في الدفع اليه أموالو
شهد بعضهم على الجاني بالقبض من غيره وشه غير بمنزل ذلك قبلت لان كل من الشهادتين مستقلة لا تجب
نفعاً ولا تدفع ضرراً اه ع ش (قوله على من استأجره) أخرج غير من استأجره اه سم عبارة ع ش وفي
الرشدي والسيد ع ر نحوها قوله على من استأجره سواء كان المستأجر مستحق القبض ما استأجره له بلك أو
غيره كالناظر اذا وكل من يجي له الاجرة وهذا بخلاف ماله كان الجاني مقرراً من جهة الواقف فلا يقبل قوله في
دعوى الرد على الناظر لان الناظر لم ياتمه اه (قوله كان جحد الخ) عبارة النهاية والمغني فلو طالبه الموكل فقال
لم أقبضه منك فاقام الموكل بينة على قبضه فقال الوكيل رددته اليك أو تاف عدي ضمنه اه (قوله في الاول)
أي فيما لو جحد الوكيل قبض الثمن أو الوكالة (قوله بيمينته لانه لم ياتمه) أي الرسول الوكيل لم يقبل قوله عليه
نهاية ومغني (قوله لزمه) أي الوكيل الاشهاد عليه) أي على الرسول (قوله لانه يدعى) أي قوله ولا نظري في
النهاية والمغني (قوله على غيره) عبارة النهاية والمغني على غير من اتهمه اه (قوله فليثبت عليه) أي فليقيم

وقضية اطلاق الشئين الخ) اعتمده مر (قوله في ذلك) يشمل التلف والرد (قوله وقدمه ان الوكيل لا يصدق)
لكن الوكيل لا يصدق في ذلك قبل العزل أيضاً فقد يصدق في التظاير به اه (قوله وأفتى الباقي الخ) اعتمده
مر (قوله فقبضه بينة الخ) خرج ماله لم يكن بينة وأنكر الموكل القبض فالقول قول الموكل لان الاصل عدم
القبض ولهذا قال في الروض وشرحه لو قال الوكيل في قبض الدين قبضته وتلف في يدي أو دفعت به الى موكلي
فكذبه الموكل - تلف الموكل - لي نفى العلم بقبض الوكيل لان الاصل بقاء حقه اه فالأصل انه ان أنكر الموكل
القبض صدق بيمينته وان اعترف به أو ثبت بينة وادعى الوكيل دفع ما قبضه اليه صدق الوكيل بيمينته والله علم
(قوله وكالو كيل فيما ذكر جباب الخ) اعتمده مر (قوله على من استأجره) أخرج غير من استأجره (قوله

هو نظير ما مر قبله قال
الوكيل أتيت بالتصرف
المأذون فيه وقدمه ان
الوكيل لا يصدق فيه (وقيل
ان كان يجعل فلا) يقبل
قوله في الرد لانه أخذ العين
لصحة نفسه وورده مامر
وفارق المرهن بان تعلق حقه
بالمرهون أفتى لتعلق حقه
بيده عند تلفه والمستأجر
بذلك أيضاً لتعلق حقه
استيغائه بالعين وأفتى
الباقي بقبول قوله في الرد
وان ضمن كما اذا ضمن
لشخص مالا على آخر فوكاه
في قبضه من المضمون عنه
فقبضه بينة أو اتراف
موكاه وادعى رده له وليس
هو مسقطاً عن نفسه الدين
لما تقر ان قبضه ثابت وبه
يبرأ مع كون موكاه هو
الذي سلطه على ذلك
وكالو كيل فيما ذكر جباب
فيقبل دعواه تسليم ما جباه
على من استأجره للعباية أما
لو بطلت أمانته كان جحد
وكيل يبيع قبضه للثمن أو
الوكالة فثبت ما جحد ضمنه
للموكل لخيانته ولم يقبل
قوله في تلف ولارد للمناقضة
ومن ثم لو كانت صيغة جحد
لاستحق على شيئاً أو نحوه
صدق اذ لا مناقضة ومحل
ضمينه في الاول ان لم تقم
بينه بالتلف قبل الجحد أو

بالرد ولو بعد الجحد والاسمعت على المعتمد لان المدعى لو صدق لم يضمن فكذا اقامة الحجية عليه (ولو ادعى الرد على رسول
الموكل وأنكر لرسول صدق الرسول) بيمينته لانه لم ياتمه ومن ثم لزمه الاشهاد عليه كوديع أمره المالك بالدفع لو كيله ووكيل أمره موكاه بإيداع
ماله عند معين أو مبهم (ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل على الصحيح) لانه يدعى الرد على غيره فليثبت عليه

فان صدقه في الدفع لرسوله

برئ على الاوجه ولا نظر الى
تفريطه بعدم اشهاد على
الرسول (ولو قال) الوكيل
بالبيع (قبض الثمن)
حيث له قبضه (وتلف)
وانكر الموكل قبضه
(صدق الموكل ان كان)
الاختلاف (قبل تسليم
المبيع) لان الاصل بقاء
حقه وعدم القبض (والا)
بان كان بعد تسليم المبيع
(فالوكيل) هو المصدق
(على المذهب) لان الموكل
ينسب اليه تقصير وخيانة
بتسليمه المبيع قبل القبض
والاصل عدمه فان اذن له
في التسليم قبل القبض أو
في القبض بعد الحول فهو
كاقبل التسليم اذ لا خيانة
واذا صدق الوكيل في القبض
وحلف برئ المشتري كما
صححه جمع متقدمون وهو
ظاهر وقال البغوي لا يبرأ
واقصر عليه في الشرح
الصغير لان الاصل عدم
القبض ولو قال له موكله
قبض الثمن فانكر صدق
وليس للموكل مطالبة
المشتري لاعترافه ببراءته
بقبض وكيله منه نعم له
مطالبة الوكيل بقيمة المبيع
ان سلمه لاعترافه بالتعدي
بتسليمه قبل القبض (ولو)
أعطاه موكله مالا (وكله
بقضاء دين) عليه (فقال
قضية - وانكر المستحق)
دفعه اليه (صدق المستحق
بيمينه) لان الاصل عدم
القضاء فيحلف

البينة عليه اه معني (قوله فان صدقه الخ) هل يجري نظير ذلك في قوله السابق ووكيل أمره الى المتن حتى
لو ترك الاشهاد وانكر الوديع المعين أو المبيع لا يضمن الوكيل اه سم والاقرب نعم (قوله برئ على الاوجه)
عبارة النهاية والمعني لم يغرم الوكيل كما قال الاذري انه الاصح ولو اعترف الرسول بالتلف في يده
لم يلزم المالك الرجوع اليه لان الاصل عدم القبض اه قال ع ش قوله مر وادعى التلف وكذا الوادعي
الرد على الموكل فانه لا يصح لما ذكر من أن الاصل عدم القبض وتدية لصدقه فيهما لان الموكل ائتمنه
وقوله لم يلزم المالك الرجوع اليه أي الى الرسول بل يرجع على المدين ولا رجوع للمدين على الرسول حيث
اعترف بوكالته لانه أمين والقول قوله في التلف والدائن هو الظالم للمدين بالانخذ منه والمظالم لا يرجع على
غير ظالمه اه وقوله وقد يقال الخ وجبه وقال الرشيدى قوله مر لم يلزم المالك الرجوع اليه أي فيحلف
على نفي العلم بقبض رسوله كما صرح به الاذري اه (قوله الوكيل بالبيع) الى قول المتن ولو وكله في النهاية
والمعني الاقوله وهو ظاهر وبما سأنبه عليه (قوله حيث له قبضه) بان وكل في البيع مطلقاً ومع قبض الثمن
اه معني عبارة ع ش بان كان لا يبرأ أو مؤثراً ولا وحل ودلت القرينة على الاذن في القبض كما تقدم
قول المتن (وتلف) في يدي أو دفعته اليك اه معني (قوله هو المصدق) أي بيمينه نهاية ومعني (قوله)
فهو كاقبل التسليم) أي فالمصدق الموكل اه سم (قوله وحلف) أي الوكيل على ما ادعاه من القبض
والتلف (قوله وهو ظاهر) خلافاً للنهاية والمعني (قوله وقال البغوي الخ) اعنده مر اه سم (قوله)
لا يبرأ) وهو الاوجه من نهاية ومعني وذلك لان تصديق الوكيل انما ينفي الضمان عنه ولا يلزم من ذلك سقوط
حق البائع ع ش (قوله عليه) أي على نقل مقالة البغوي نهاية ومعني (قوله قبض الثمن) فادفعه الى
اه معني (قوله نعم الخ) عبارة النهاية والمعني ولا مطالبة الوكيل بعد حلفه الا ان يسلم الوكيل المبيع بلا
اذن فانه يغرم للموكل قيمة المبيع للحيالة لاعترافه الخ اه (قوله لاعترافه بالتعدي الخ) أي حيث أنكر
قبض الثمن مع تسليم المبيع لان حاصل ذلك تسليم المبيع قبل قبض الثمن اه سم (قوله ولو أعطاه)

فان صدقه في الدفع لرسوله الخ) هل يجري نظير ذلك في قوله ووكيل أمره موكله الى معين أو مبيعهم حتى لو ترك
الاشهاد وانكر الوديع المعين أو المبيع لا يضمن الوكيل (قوله برئ على الاوجه) اعنده مر وكأنه يفارق
وكيل قضاء الدين بان المقصود ثم براءة الموكل ولم تحصل بخلافه هنا في شرح مر ولو اعترف الرسول بالقبض
وادعى التلف في يده لم يلزم المالك الرجوع اليه لان الاصل عدم القبض اه فان صدق المالك على القبض
فينبغي براءة الوكيل كالرسول (قوله في المتن والا فالوكيل على المذهب) قال في الروض وشرحه فان خرج
المبيع مستحقاً رجع المشتري بالثمن الى الوكيل لانه دفعه اليه فقط أي دون الموكل لانكاره قبض الثمن
وبهذا فارق ما صرح في العهدة من أن للمشتري مطالبة كل من الوكيل والموكل بالثمن عند خروج المبيع
مستحقاً فسقط ما قبل ان ما هنا يخالف ما هناك ولا رجوع لوكيل على الموكل لان يمينه التي دفعت عنه
الغرم لا تثبت له حقا على غيره وان بان المبيع معيبا ورده المشتري على الموكل وغرمه الثمن لم يرجع به على
الوكيل لاعترافه بانه لم يأخذ شيئا أو كذا عكسه بان رده على الوكيل وغرمه لا يرجع على الموكل والقول قوله
بيمينه انه لم يأخذ منه شيئا ولا يلزم من تصديق الوكيل في الدفع عن نفسه بيمينه أن يثبت له بها حقا على غيره كما
مر اه ثم ذكر بعد هذا ان تغريم المشتري الثمن للموكل اذا رده عليه لا يأتي على قول البغوي انه لا يبرأ وهو
ظاهر والا فكيف يغرم البائع الثمن اذا رده عليه مع انه لازم له للبائع اذا لم يردده فليست أم (قوله فهو كاقبل
التسليم) أي فالمصدق الوكيل (قوله وقال البغوي لا يبرأ) اعنده مر (قوله نعم له مطالبة الوكيل بقيمة المبيع)
أي للحيالة (قوله لاعترافه بالتعدي الخ) أي حيث أنكر قبض الثمن مع تسليم المبيع لان حاصل ذلك تسليم
المبيع قبل قبض الثمن (قوله في المتن) ولو وكله بقضاء دين فقال قبضته الخ) في الروض وشرحه فصل ولو
صدق الموكل بقبض دين أو استرداد ودية أو نحوه مدعى التسليم الى وكيله انكر ذلك لم يغرمه أي الموكل
مدعى التسليم بتركه الاشهاد ويفارق ما لو ترك الوكيل بقضاء الدين الاشهاد حيث يغرمه الموكل بان الوكيل

ويطالب الموكل فقط (والأظهر أنه لا يصدق (٣٥٠) الوكيل على الموكل) فيه قال (الابينة) أوجه أخرى لأنه يدفع لمن لم يأمنه فمكان خسه

أما الأشهاد عليه ولو واحدا مستورا وأما الدفع بحضرة الموكل فظاهر ما مر آخر الضمان ومن ثم يأتي هنا ما لو أشهد فغابوا أو ماتوا من أنه لا رجوع عليه وما لو أدى في غيبة الموكل وصدقه في الدفع من أن الموكل يرجع عليه ويصدق الموكل بيمينه أنه لم يؤد بحضرة ولا عبرة بانكار وكيل يقبض دين لموكله ادعاء المدين وصدق الموكل لأن الحق له * (فرع) في الأنوار لو قال لمدينه اشترى عبدًا بمافي ذمتك ففعل صح للموكل وبرئ المدين وإن تلف أه وسبأ في أول الفرع الآتي ما وافقه وهو أوجه من قول الأشراف وغيره أنه لا يقع للموكل لأن الإنسان في أزاله ملكه لا يتصور كونه وكلا عن غيرهما في من اتحاد القابض والمقبض ويرده ما يأتي ثم في تلك الفروع المتعددة أن القابض منه يصير كانه وكيل الآذن فان قلت هل يؤيد الأشراف تضعيفهم قول القفال لو قال لغيره أقرضني خمسة وأدها عن كذا في صح بابه مبني على شذوذه بخبره اتحاد القابض والمقبض قلت لأن قوله أقرضني منع التقدير الذي أوجب في تلك الفروع كون القابض كله وكيل الآذن وإنما صح اشترى كذا بكذا وإن لم يعط شيئا لأن تقدير القرض هنا ما منع منه فعملنا به على الأصح لا بالهبة التي هي متخلفة عن رعاها (وقيم البتيم)

إلى قوله ولا عبرة في المعنى الآخر فقط وإلى الفرع في النهاية (قوله ويطلب الموكل فقط) أي وإذا ادعى المستحق مطالب الموكل فقط بحقه وليس له مطالبة الوكيل وإذا أخذ المستحق حقه من الموكل ضمن الوكيل المأخوذ وان صدقه في الادعاء قصيره بترك الأشهاد زيادي أه يجزئ وسيد كره الشارح بقوله وما لو أدى في غيبة الموكل الخ (قوله أوجه أخرى) عبارة المعنى أو بشاهد ويخفف معه أه (قوله ومن ثم يأتي هنا ما لو أشهد الخ) قال في شرح الروض قال المتولي والقول قوله أي الوكيل في الأشهاد انتهى أه سم (قوله من أنه لا رجوع الخ) أي حيث صدقه الموكل في الدفع للمستحق أه عش (قوله ولا عبرة بانكار وكيل الخ) لعل المراد أنه لا عبرة بقول الوكيل بالنسبة لتعريم الدائن المدين ويبقى الكلام في مطالبة الوكيل وفي بعض الهوامش أنه لا يطالبه لانكاره القبض أه وعليه فانكار الوكيل له عبرة بالنسبة لدفع المطالبة عنه فليحذر أه رشيدى عبارة عش أي فليس للموكل مطالبة الوكيل ولا المدين لتصديقه المدين في دفعه للوكيل وتصديق الوكيل في عدم القبض بحلفه أه (قوله بقبض الخ) متعلق بكل من الانكار والوكيل (قوله له) أي للموكل (قوله فرع في الأنوار لو قال لمدينه الخ) أفنى شيخنا الشهاب الرملي بخلاف ما في الأنوار وموافقة ما في الأشراف ويجزئ اقتاؤه فيما فوق ما في الأنوار من الفروع والآية كقول القاضي الآتي لو أمر مدينه أن يشتري له بدينه طعاما الخ فالصحيح فيه أنه لا يبرأ من الدين وعلى هذا يسقط رد الشارح لما في الأشراف بتلك الفروع مر أه سم (قوله وإن تلف) أي العبد في يد المدين بلائته صير منه (قوله وهو) أي ما في الأنوار (قوله أنه لا يقع للموكل) أي إذا فعل وقع الشراء للمدين ثم أن دفعه للدائن ردها كان باقيا والارد بده أه عش عبارة سم عدم الوقوع للموكل ظاهر إن كان بالعين فان كان في الذمة لم يتحالا الوقوع للموكل وإذا دفع الثمن فهل يصح ويكون قرضا على الموكل ويقع التقاض أو كيف الحال أه أقول الظاهر نعم يصح ويكون قرضا عليه وكذا يقع التقاض بشرطه فليراجع (قوله ثم) أي في الفرع الآتي (قوله في تلك الفروع الخ) بدل من ثم (قوله أن القابض الخ) أي بائع العبد وهو بيان لما يأتي (قوله يصير كانه الخ) نظريه سم راجعه (قوله بانه مبني الخ) متعلق بتمهينهم (قوله على شذوذه) أي العقاب (قوله قلت لا) أي لا يؤيد (قوله لأن قوله) أي قول الآمر (قوله منع الخ) أي لعدم قابض القرض الصريح (قوله ولذا) أي ولكون قوله أقرضني منع الخ (مع اشترى الخ) أي بدون أقرضني أي ويصير القابض أي البائع كانه وكيل الآذن وقضية هذا أنه لو قال لغيره أقرضني كذا عن زكاتي صح كما مر في باب الضمان ويأتي في الفرع الآتي ما هو كالصريح في صحته (قوله لا مانع الخ) أي لأن القابض يصير كانه الخ فلا يؤدي إلى اتحاد القابض والمقبض (قوله منه) أي من تقدير القرض وكذا ضميره (قوله لا بالهبة الخ) أي لعدم وجود القابض عن جهة الآذن فيها وقد يقال إن البائع فيها أيضا يصير كانه وكيل الآذن لأن الآذن يفرق باشتراط القبول في الهبة يلزمه الاحتياط للموكل فاذا تركه غرم بخلاف الغريم أه وسبأ في ذلك بدون الفرق المذكور قبيل الفرع الآتي وقوله ويفارق ما لو ترك الوكيل بقضاء الدين الخ بخلاف الوكيل المدعي الردع إلى رسول الموكل إذا أنكر الرسول وصدق الموكل الوكيل فانه يبرأ على الوجه كما تقدم مع تقريره بترك الأشهاد ومع لزوم احتياطه لكل فلو زوم الاحتياط وحصول التقرير بتركه لا يقتضي الضمان عند التصديق على الإطلاق (قوله ومن ثم يأتي هنا ما لو أشهد فغابوا الخ) قال في شرح الروض قال المتولي والقول قوله في الأشهاد (قوله فرع في الأنوار لو قال لمدينه اشترى عبدًا بمافي ذمتك الخ) أفنى شيخنا الشهاب الرملي بخلاف ما في الأنوار وموافقة ما في الأشراف ويجزئ اقتاؤه فيما فوق ما في الأنوار من الفروع والآية كقول القاضي الآتي لو أمر مدينه أن يشتري له بدينه طعاما الخ فالصحيح فيه أنه لا يبرأ من الدين وعلى هذا يسقط رد الشارح لما في الأشراف بتلك الفروع مر أه سم (قوله وهو) أي أوجه من قول الأشراف وغيره أنه لا يقع للموكل عدم الوقوع ظاهرا إن كان الشراء بالعين فان كان في الذمة لم يتحالا الوقوع للموكل وإذا دفع الثمن فهل يصح ويكون قرضا على الموكل ويقع التقاض أو كيف الحال (قوله أن القابض منه يصير كانه وكيل الآذن)

من جهة القاضي اذ هو المراد بالقسم حيث أطلق وزعم ان المراد به ما يم الاب والجد رده تسميته يتيما اذ هو لا أب له ولا جد الوصي بائني بابيه
فتعين ما مر ومثله ولي المجنون والسفيه (اذا ادعى دفع المال اليه به - بالبلوغ) والعقل والرشد (يحتاج الى بينة على الصحيح) لانه لم ياتمه وقبل
في الاتفاق اللزق لعسراقامة البينة عليه والمشهور في الاب والجد كفي المطلب (٣٥١) وختم به ابن الصباغ انهما كالقيم وهو متجه وان
خالقه السبكي بخزم يقبول

قولهما وبه صرح الماوردي
والامام وألحق بهما قاض
عدل أمين ادعى ذلك زمن
قضائه ووجه خزمه في الوصي
بعدم قوله وحكايته هذا
الخلاف في القيم بانه في معنى
القاضي لانه نائبه فكان
أقوى من الوصي (وليس
لو قيل ولا مودع) ولا سائر
من يقبل قوله في الرد
كشريك وعامل قراض
(ان يقول بعد طالب المالك
لا رد المال الا بشهادتي
الصحيح) لانه لا حاجة به اليه
مع قبول قوله في الرد وخشية
وقوعه في الخلف لا تؤثر لانه
لا ذم فيه يعتد به عاجلا ولا
آجلا (وللغاصب ومن لا
يقبل قوله) من الامناء
كالمرتهن والمستأجر وغيرهم
كاستعير (في الرد) أو
الدفع كالمدين (ذلك) أي أن
يمسكه للاشهاد ويغفر له
امساكه هذه اللحظة وان
كان الخروج من المعصية
واجبا فور الضرورة هذا
ان كان عليه بينة بالانخذ
والافتقار عن البغوي أي
وعليه أن يترك المرافعة
والماوردي أن له الامتناع
لانه وما دفعه المالك يري
الاستغصال ومن ثم خزم به

دون القرص (قوله من جهة القاضي) الى قوله ووجه في المعنى والى قول المتن والمذهب في النهاية قوله اذ هو
لا أب له ولا جد) مراد من فسر اليتيم هنا بمن لا أب له ولا جد أن قيم القاضي لا يكون الامع فقد هم ولا دخل له
مع وجود الجد الاصل فلا ينافي ما قيل في قسم الصدقات من أنه صغير لا أب له وان كان له جد اه ع ش (قوله
ما مر) أي قوله من جهة القاضي (قوله ومثله) أي القيم (قوله ولي المجنون الخ) أي من جهة القاضي اه سيد
ع (قوله لانه) أي اليتيم (قوله وقبل) أي قول القيم (قوله لعسر الخ) متعلق بقيل (قوله والمشهور الخ)
اعتمده مر اه سم أي والمعنى (قوله وهو متجه) معتمداه ع ش (قوله وبه صرح الخ) أي بالقبول عبارة النهاية
والمعنى تبعا لتصريح الماوردي اه (قوله وألحق بهما الخ) معتمداه ع ش عبارة الرشيدى قوله وألحق بهما
أي بالاب والجد أي في القبول الذي خزم به السبكي بدليل قوله أمين ادعى ذلك زمن قضائه أي والاوجه عدم
القبول في المشبه كالشبه به اه (قوله ووجه خزمه) أي في المتن اه رشيدى (قوله وحكايته) عطف على خزمه
(قوله فكان أقوى من الوصي) هذا مردود بان الوصي نائب الاب والجد وهو أعلى مرتبة من القاضي اه
معنى (قوله ولا سائر) الى المتن في المعنى (قوله ولا سائر من يقبل قوله الخ) ينبغي ان يقيد ذلك بأخذ ما يأتي في
مسئله الغاصب أن محل ذلك في مجمع عليه أما لو كان في مختلف فيه فربما يرفع لقاض لا يقبل قوله في الرد فينبغي
ان يجوز له التأخير اه سيد ع (قوله كشريلنا الخ) أي وجاب (قوله لا حاجة الخ) أي لنحو الوكيل (قوله
وخشية وقوعه الخ) رد دليل مقابل الاصح (قوله عاجلا الخ) بل قد يندب الحلف فيما لو كان صادقا وترتب
على عدم حلفه فوات حقه اه ع ش (قوله للضرورة) لانه ربما يطالب القابض به ثانيا اه معنى (قوله
وان كان الخروج الخ) هذا خاص بالغاصب اه كردى (قوله هذا) أي ما في المتن من الجزم بجواز الامساك
و (قوله والافتقار الخ) أي وان لم تكن عليه بينة بالانخذ في الامساك خلاف فنقل الشيخان عن البغوي الخ
(قوله والافتقار عن البغوي الخ) اعتمده مر اه سم وكذا اعتمده المعنى (قوله واقضى كلام الشرح الصغير
الخ) وهو المعتمد اه ع ش (قوله المالك يري الخ) عبارة المعنى لقاض يري الاستغصال كالمالكى فبسا له هل
هو غضب أولا اه (قوله لتسكنه الخ) قد مردده آتيا بقوله لانه ربما يرفع الخ قول المتن (رجل) أي مثلا
(قوله لا آخر) متعلق بقال اه سم قول المتن بقبض ماله) بكسر اللام (قوله تغليباً) أي للعين على الدين
(قوله بل وحده) أي من غير تغليب اه ع ش (قوله لانه بحق) الى المتن في المعنى الا قوله حتى لا ينافي الى الواذا
دفع وقوله وحلف أنه لم يؤكل وقوله قال المتولى (قوله لانه الخ) أي الرجل و (قوله بزمه) أي الآخر (قوله
على ما اذا ظن الخ) قد يقال هذا قد يستغنى عنه بقوله وصدقه لان معناه وقع في قلبه صدقه ويحجب بان وقوع

القابض هو بائع العبد فان أريد ان قبضه يقع عن الاذن ثم يحتاج هو الى قبض جسيدي عن الثمن بشرطه
كان ياخذ منه الاذن ثم رده اليه فواضح وان أريد ان قبضه يقع عن البيع أيضا فغيبه اتحاد القابض
والقبض لانه قبض عن الاذن وقبض من نفسه عن جهة البيع الا أن يقال لما قبض عن الاذن صار
ماذون له في قبضه عن جهة البيع فهو كالمالك له رده بصدقه عند اذنه في قبضه عن الثمن فليتأمل (قوله
والمشهور في الاب والجد الخ) اعتمده مر (قوله والافتقار عن البغوي الخ) اعتمده مر (قوله لا آخر)
متعلق بقال ش (قوله نعم ينبغي الخ) اعتمده مر (قوله على ما اذا ظن) قد يقال هذا يستغنى عنه بقوله
وصدقه لان معناه وقع في قلبه صدقه ويحجب بان وقوع الصدق في قلبه لا يلزم أن يكون بقرينة قوية (قوله

الاصب وفي كل يوم لا سنوي واقضى كلام الشرح الصغير ترجحه وعن العراقيين انه ليس له الامتناع وقضية كلامهما ترجحه وخزم به في
الافوار لم يكن من أن يقول ليس له عندى شيء ويحلف عليه (ولو قال الرجل) لا خروجه أو عنده مال للغير (وكأنى المستحق بقبض ماله عندل من
دين) استعمال عندى الدين تغليباً بل وحده صحيح كما يعلم مما ياتي في الاقرار (أو عين وصدقه) الذي عنده ذلك (قوله دفعه اليه) لانه بحق بزمه نعم
ينبغي ان يحمل ما ذكر في العين على ما اذا ظن اذن المالك له في قبضها بقرينة قوية

مضى لا ينافي قولهم لا يجوز دفع العين لمدعى (٣٥٢) وكأله لم يثبت لانه تعترف في ملك الغير بغير اذنه وحيث فلا اعتراض على المتن لظهور

الصدق قلبه لا يلزم أن يكون بقرينة توبة اه سم (قوله حتى لا ينافي) أي ما ذكر في العين (قوله وحيث) أي
حين الحمل المذكور (قوله وإذا دفع الخ) راجع الى المتن (قوله فانكر المستحق) أي وكأله الرجل القابض
اه رشدي (قوله استردها) أي المستحق اه سم عبارة المغني وشرح الروض أخذها وأخذها للدافع
وسلمها اليه اه (قوله من شاء منهما) أي الرجل والاخر سم وعش (قوله ولا رجوع للغارم الخ) عبارة
المغني ومن غرم منهما لا يرجع على الآخر لا اعتراضهما أن الظالم غيرهما فلا يرجع الا على ظالمه اه (قوله
فان غرمه) أي المستحق القابض (قوله أو الدافع) عطف على ضمير النصب في غرمه (قوله يرجع وكذا
يرجع عليه كافي الاقرار شرط الضمان عليه أي القابض ان أنكر المالك أي الوكالة مغني وشرح الروض
(قوله والمستحق ظلمه) أي الدافع (وماله) أي والحال أن مال المستحق الخ (قوله فيستوفيه) أي يجوز للدافع
ان يستوفي مال المستحق الذي في ذمة القابض كماله ان يستوفي ماله الاخر (قوله بحقه) أي بدل حقه ظفرا
(قوله أو ديننا) عطف على عينا (قوله طالب) أي المستحق (قوله فضولي بزمه) أي المستحق فاقبوض ليس
حقه (قوله استردها ظفرا) عبارة المغني فله استرداده من القابض لانه مال من ظلمه وقد ظفربه اه (قوله
فان فرط فيه الخ) أي لما امر أن القابض وكيل بزمه الدافع والوكيل انما يضمن بالتفريط قال المغني والاسني
وأقره سم هذا كله ان صرح بتصديقه في دعواه الوكالة كما هو فرض المسئلة والا أي وان لم يصرح بتصديقه
بل كذبه أو سكت فله مطالبته والرجوع عليه بما قبضه منه ديننا كان أو عينا اه (قوله الدفع اليه) الى الفرع
في النهاية (قوله فان لم تكن بينة) أي والحال أنه مكذب له في الوكالة اه رشدي (قوله لم يكن له) أي لمدعى
الوكالة و (قوله لان النكول) أي نكول الآخر عن الجلف (قوله وقد تقرر) أي انغافي المتن قول المتن
(وصدقه) أي صرح بتصديقه أخذاً مما امر أن تغافل المغني والاسني وقيد على ذلك أي ان المراد التصديق
الظاهر خلاف ما في السيد عمر من أن المراد النصديق الباطني قول الشارح بخلاف ماله كذبه الخ وقوله
لانه اعترف الخ نعم يظهر أن المراد بالتصديق الاتي في مسألة الوارث التصديق الباطني وان أشعر قوله هناك
لانه اعترف الخ بارادة الظاهري والفرق عدم الرجوع ههنا مع انكار الدائن الحوالة والرجوع ههنا عند تبين
حياة المستحق فايراجع (قوله لما ياتي في الوارث) عبارة المغني لانه اعترف بالتقال الحق اليه اه (قوله وههنا)
أي فيما لو كذبه (له) أي لمدعى الحوالة (تحليفه) أي من عليه الدين (قوله وإذا دفع) الى قوله ويسن في المغني
الاقوله كافي الشامل الى أو وصيه (قوله ولا يرجع المؤدى الخ) وانظر هل يقال هـ الا أن شرط الدفع
الضمان على القابض ان أنكر الدائن الحوالة أخذاً مما امر في الوكالة والاقرب نعم كما يشعر به كلام المغني
وكلام سم عن شرح الروض ههنا (قوله المستغرق) أي بخلاف غيره فان ما يأخذه لا يختص به كما هو ظاهر

استردها) أي المستحق وقوله من شاء منهما أي الرجل والاخر ش (قوله قال المتولي الخ) قال في شرح
الروض وزاد صاحب الاقوال في الاستثناء فقال الا ان شرط الضمان على القابض لو أنكر المالك أو تلف
بتفريط القابض فيرجع الدافع حيث اه (قوله في المتن والمذهب أنه لا يلزمه الخ) قال في الروض وشرحه
هذا كله ان صرح بتصديقه في دعواه الوكالة كما هو فرض المسئلة والا أي وان لم يصرح بتصديقه بل كذبه أو
سكت فله المطالبة أي مطالبته والرجوع عليه بما قبضه منه ديننا كان أو عينا اه وفي شرح البهجة وان لم
يصدق فحضر المستحق وحلف على نفي الوكالة غرم الدافع ثم يرجع هو على القابض لانه لم يصدق اه وقوله
غرم الدافع هو ظاهر في الدين وكذا في العين اذا تلفت لكن له تغريم القابض أيضا فليتأمل (قوله وههنا)
أي فيما لو كذبه ش (قوله ولا يرجع المؤدى الخ) أي كما يحتمل في شرح الروض (قوله لان ذلك خفي الخ)
ولاسباب وهي قد تكون لغير الحصر (قوله في المتن قلت وان قال أمارته وصدقه الخ) قال في الروض وان بان
المستحق أي في صورة الوارث والموصي له حيا وطالبه رجوع على الوارث والموصي له وحده
الحيل الحوالة كجهد الموكل وكأله اه قال في شرحه لا يخفى ان الدافع مصدق للقابض على أن ما قبضه اه

المسرا مع النظر لقوله سم
المذكور واذا دفع اليه
فانكر المستحق وحلف انه
لم يوكل فان كان المدفوع
عينا استردها ان بقيت
والا غرم من شاء منهما ولا
رجوع للغارم على الاخر
لانه مطالب بزمه قال المتولي
ههنا ان لم تلف بتفريط
القابض والا فان غرمه لم
يرجع أو الدافع يرجع
لان القابض وكيل بزمه
والوكيل يضمن بالتفريط
والمستحق ظلمه وماله في ذمة
القابض فيستوفيه بحقه أو
ديننا طالب الدافع فقط لان
القابض فضولي بزمه واذا
غرم الدافع فان بقي المدفوع
عند القابض استردها ظفرا
والا فان فرط فيه غرمه والا
فلا (والمذهب انه لا يلزمه)
الدفع اليه (الابينة على
وكالته) لاحتمال ان الموكل
ينكر فيغرمه فان لم تكن
له بينة لم يكن له تحليفه لان
النكول كالقرار وقد تقرر
انه وان صدقه لا يلزمه الدفع
اليه (وان قال) ان عليه دين
(أحالي) مستحقه (عليك)
وقبلت الحوالة (وصدقه
وجب الدفع) اليه (في
الاصح) لما ياتي في الوارث
بخلاف ماله كذبه وههنا
تحليفه لاحتمال ان يقر
أو ينكر فيحلف المدعى
ويأخذ منه واذا دفع اليه ثم
أنكر الدائن الحوالة وحلف

أخذ دينه ممن كان عليه ولا يرجع المؤدى على من دفع اليه لانه اعترف بالملك اليه (قلت وان قال) لمن عنده عين أو دين لم يمت (أنا اه
وارثه) المستغرق كافي الشامل وغيره وكانهم لم ينظر والى ان أمارته صيغة محصر

لان ذلك خفي جدا فان دفع مال ابن العماد هنا أو وصيه أو موصى له بما تحت يده وهو يخرج من الثلث (وصدقه وجب الدفع) اليه (على المذهب والله أعلم) لانه اعترف له بالملك وأمن من التكذيب وبه فارق ما مر في الوكيل * (فرع) * قال لمدينه أنفق على اليتيم الغلاني كل يوم درهما من ديني الذي علي سلف ففعل صح و برئ على ما قاله بعضهم اخذ ما ياتي في اذن المؤجر المستاجر في الصرف في العمارة واذن القاضي للمالك في هرب عامل المساقاة والجمال ومما لو اختلج زوجته بالف وأذن لها في انفاقه على ولدها (٣٥٣) وما نقله الاذري عن الماوردي وغيره

عن ابن سريج انه لو وكل مدينه في شراء كذا من جلة دينه صح و برئ الوكيل مما دفعه ووافق قول القاضي لو أمر مدينه ان يشتري له بدينه -ه طعاما ففعل ودفع الثمن وقبض الطعام فتلصق في يده برئ من الدين -ه -ه كانه وكيل البائع تقديرا في قبض ما في ذمة مدينه وان لم يكن البائع معينا كمالو أمرت زوجها ان يكيل لنفسها ويدفعها للطحان فهو من جهتها كالوكيل وان لم يكن معينا ومن ثم لو قال أطمع عن كذا رتي عشرة امداد ووصفها جاز وان لم يعين المساكين ولا ينافي ذلك قولهم لو قال لمدينه أسلم ديني في كذا لم يصح لانهم ضيقوا في السلم لكونه محض غرر فلم يكتفوا فيه بالقبض الضمني ونحوه من الامور التي -ه رية ولك ان تقول هذا كله لادالة فيما قاله ذلك البعض لان القابض في مسئلة ليس أهلا للقبض اذا اليتيم صغير لأب له ويؤيد ذلك قول ابن الرفعة في مسئلة العمارة وكلهم جعلوا القابض من

أه رشيدي عبارة الحلبي فان كان له مشار له وصدقه لا يدفع له شي لان كل جزء مدفوع يكون مشتركا اه (قوله لان ذلك خفي) ولا سيما وهي قد تكون لغير الحصر اه سم قول المتن (وجب الدفع) واذا سلم ثم ظهر المستحق حيا وغرمه رجوع الغريم على الوارث والوصي والوصي له بما دفعه اليهم لتبين كذبهم بخلاف صورة لو كاله لا رجوع فيها في بعض الصور كما مر لانه صدقه على الوكالة وانكار المستحق لا يرفع تصديق وصدق الوكيل لاحتمال أنه وكاله ثم جدد هذا بخلافه نهاية ومعنى (قوله وأيس من التكذيب) أي لان الميت لا يتصور تكذيبه اه سم (قوله وبه) أي بالياس من التكذيب (قوله صح و برئ) ستأتي منازعة الشارح في هذه الصورة لعدم صحة قبض اليتيم والمنازعة متجهة مر اه سم (قوله والجمال) عطف على عامل الخ (قوله وبه) لو اختلج الخ الوجه في مسئلة الخلع ونحوها كالتى بعدها أنه خلاف ما نقله عن القاعدة في امتناع اتحاد القابض والمقبض وأما مسئلة اذن القاضي فقد يقال القاضي لا يقاس عليه وأما اذن المؤجر في العمارة فهو مستثنى لمصلحة بقاء عقد الاجارة ببقاء العين بسبب عمارتها والشارع ما طر لبقاء العقود مر اه سم (قوله وغيره) أي غير الاذري (قوله ووافق الخ) أي ما نقله الاذري الخ (قوله وصار كانه الخ) أي الدائن الآخر (قوله فهو) أي الطحان (قوله من جهتها) الاسبق ناخيره عن كالوكيل (قوله ولا ينافي ذلك) أي قول القاضي لو أمر مدينه الخ (قوله لانهم ضيقوا الخ) تعليل لعدم المنافاة (قوله هذا كانه) أي قوله ما ياتي في اذن المؤجر الى قوله ولا ينافي ذلك ولا يخفى أن الولد في مسئلة الخلع اذا كان الولد فيها محجورا عليه كاهو المتبادر هي من قبيل ما قاله البعض (قوله ويؤيد ذلك) أي عدم الدلالة (قوله عن الآخر) أي المؤجر (قوله وقول القاضي) و (قوله وقوله) أي القاضي عطف على قول ابن الرفعة (قوله في مسئلة اليتيم) قد مر أن مثلها مسئلة الخلع اذا كان الولد صغيرا أو محجونا (قوله القابض) أي من البناء والعمال (قوله صار وكيلا) أي صار الرجل وكيلا وكذا الضمير في كونه وفي أنه وفي قال يرجع اليه سم (قوله أن المدين لا يبرأ الخ) الظاهر اخذ ما مر في باب الضمان أنه يرجع على دائنه الا أنه بالانفاق ويتقاصان بشرطه فليراجع (قوله الابقض صح) أي وقبض اليتيم ليس بصحيح (قوله والازرق) عطف على القمولى (قوله بحث القمولى) منه قول يؤيد وقوله قول الانوار فاعاله وقوله الاوجه صفة بحث القمولى وقوله لان الدافع الخ علة لوجهية بحث القمولى من بحث

بالحوالة وان المستحق ظلمه فيما أخذه منه فينبغي ان لا يرجع على القابض فتخالف الحوالة الوكالة في ذلك وان قوله أولا وطالبه وقول أصله وغرمه ليس على اطلاقهما وان كان تعبير المصنف أولى بل ينبغي أن يكون محلها ما في العين وان تلغت أمان الدين فينبغي رجوع الغريم على من ذكر وان لم يطالبه المستحق ولم يغرمه لان المقبوض ملكه اه (قوله وأمن من التكذيب) أي لان الميت لا يتصور تكذيبه (قوله صح و برئ) ستأتي منازعة الشارح في هذه الصورة بعدم صحة قبض اليتيم والمنازعة متجهة مر (قوله وبه) لو اختلج زوجته الخ الوجه في مسئلة الخلع ونحوها كالتى بعدها خلاف ما نقله عن القاعدة في امتناع اتحاد القابض والمقبض وأما مسئلة القاضي فقد يقال القاضي لا يقاس عليه وأما اذن المؤجر في العمارة فهو مستثنى لمصلحة بقاء عقد الاجارة ببقاء العين بسبب عمارتها والشارع ما طر لبقاء العقود مر (قوله صار وكيلا) أي صار الرجل وكيلا وكذا الضمير في كونه وفي أنه وفي قال يرجع اليه وقوله لاني استخفاه أي عمرو ش (قوله

(٤٥ - (شروا بن قاسم) - خامس) المستاجر وان لم يكن معينا كالوكيل عن الآخر وكاله ضمنية وقول القاضي وصار كانه وكيل البائع الى آخره وقوله ان الطحان صار من جهتها كالوكيل فالوجه في مسئلة اليتيم ان المدين لا يبرأ لان ما في الذمة لا يتعين الا بقبض صحيح وفي الروضة لو وكل عمرو رجلا في قبض دينه من زيد فقال زيد له خذ هذا واقض به دين عمرو وأودعه اليه صار وكيلا لزيد اه وفرع القاضي على كونه وكيلا لزيد لو قال لعمر وعند اعطاه له احتفظ لي هذا فتلصق عند عمر وكان من ضمان زيدو بحث القمولى انه من ضمان الدافع لعمر ووالازرق انه من ضمان عمرو ويؤيد الدافع لعمر

الازرق وتغريغ القاضي (قوله لاني استخفاطه) من اضافة المصدر الى المفعول أي عمر و اه سم (قوله فكان) أي الدافع (به) أي بسبب الاستخفاط (قوله القرار عليه) أي على عمر وظاهره وان لم يقع في الحفظ (قوله كون الواضع) الظاهر الدافع اه سيدع
* (كتاب الاقرار) *

(قوله هو لغة) الى قوله ولو أقر بشي في المعنى الا قوله خاص وقوله كالامام الى ولو بجناية والى قوله كبر حجه الا ذري في النهاية الا قوله أو السفينة الى وسيعلم وقوله قيل الى المتن وقوله ولا خلاف فيه الى وهي (قوله وشرا اخبار خاص الخ) برده عليه اقرار الامام أو نائبه أو ولي المحجور وعليه الجواب ان الامام نائب عن المسلمين وولي المحجور وعليه نائب عنه فكان الاقرار مدون عن عليه الحق و (قوله على الخبر) أي لغيره اه ع ش (قوله فان كان) أي الاخبار الخاص عن حق سابق (قوله أو غيره على غيره) أي بشرطه اه رشيدى (قوله أما العام) بان اقضى أمرا غير مختص بواحد (قوله عن محسوس) أي أمر مسموع اه كردى (قوله وعن حكم شرعى) أي عن أمر مشروع اه ع ش (قوله فهو الفتوى) عبارة النهاية فان كان فيه الزام فحكم والافتوى اه قال الرشيدى قوله مر فان كان فيه الزام فحكم في كون الحكم يقتضى شرعا عاما نظرا لظاهر ولهذا لم يذكره غيره في التقسيم بل في كون الحكم اخبارا نظرا أيضا لظاهر أنه انشاء كصيغ العقود اه (قوله اغدى أنيس) هو أنيس بن النخعك الاسلمى معدود في الشاميين وروى عنهم بن قال انه أنيس بن أبي مرثد فانه غنوى وكذا قول ابن التين كان الخطاب في ذلك لأنس بن مالك لكونه صغيرا حينئذ انتهى من مختصر شرح مسلم للنووى للطيب بن عفيف الدين الشهير ببياخرمة البني اه ع ش (قوله أي المكاف الرشيد) المراد غير المحجور وعليه فلا مرد السكران المتعدى ولا الفاسق ولا من بذر بعد رده ولم يحجر عليه اه ع ش (قوله كالامام) أي والولى بالنسبة لما يمكنه انشاؤه في مال موليه اه نهاية قال ع ش قوله مر بالنسبة لما يمكنه الخ كان أقرب من شئ اشتراه له وغمه ما في البائع أو أنه باع هذا من مال الطفل على وجه يصح بيعه فيه بخلاف ما لو أقر على موليه بأنه أتلف مالا مثلا فلا يصح اقراره بذلك وإن أتلف الصبي ماله ان يدعى على الصبي ويقيم عليه شاهد او يقيم آخر أو يحلف مع الولي ولو لم يتيسر له ذلك جاز للولى الدفع باطنا ومع ذلك لو ظهر الامر ولو بعد بلوغه رجوع عليه به ثم قضية قوله لما يمكنه انشاؤه أنه لا يصح اقراره على الصبي بعد بلوغه ورشه بنحو بيع شئ من أمواله قبل بلوغه ورشه اه (قوله أو السفينة) عطاف على الرشيد (قوله المحق به) أي بالرشيد ش اه سم وهو السفينة المهملة الذي مر في الخبر اه كردى (قوله ولو بجناية الخ) غاية راجعة الى المتن عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو أقر الرشيد باتلافه مالا في صغره قبل كماله قامت به بينة ومحسلة كما يحسنه البلقيني اذالم يكن على وجه يسقط عن المحجور عليه فان كان كذلك كما اقتضى فلا يؤخذ به اه (قوله منه) أي من مطلق التصرف (قوله أن لا يكذب الحس) احتراز عن نحو اقرار المرأة بصدقتها عقب ثبوتها و (قوله ولا الشرع) احتراز عن نحو دارى أو ملكى لزيد اه سم (قوله ومما ياتى

لاني استخفاطه) من اضافة المصدر الى المفعول

* (كتاب الاقرار) *

(قوله وعن حكم شرعى) عطاف على عن محسوس فهل يلزم زيدا كذا في جواب هل يلزم زيدا كذا وجوابه انه يشبهه لأن هذا الحكم لا يختص به وان فرض ان متعلقه لم يتحقق الا فيه لانه لو تحقق في غيره ثبت له هذا الحكم (قوله وأركانها أربعة الخ) زاد بعضهم المقر عنده من حاكم أو شاهد وقد ينظر فيه بانه لو توقف تحقق الاقرار على ذلك لم يثبت له لو أقر خال بحيث لا يسمعه الله تعالى ثم بعد مدة تبين انه أقر خاليا في يوم كذا لم يعتد بهذا الاقرار ولم يكن المقر له المطالبة بقتضاه ولا الدعوى بسببه لغساده وعدم صحته شرعا لعدم وجود ركنه المذكور والظاهر أن ذلك ممنوع قطعاً فليستأمل (قوله المحق به) أي بالرشيد ش (قوله أن لا يكذب الحس) احتراز عن نحو اقرار المرأة بصدقتها عقب ثبوتها وقوله ولا الشرع احتراز عن نحو دارى أو ملكى لزيد (قوله

لاني استخفاطه فكان به متعباً قول الانوار لو دفع ديناراً لا تحل دفعه لغيره فدفعه اليه وقال احفظه لى فهلك عنده مكان من ضمان الدافع لا الغريم نعم ان اعترف عمر وأن المال لغيره دافعه ضمنه أيضا والقزار عليه كما هو ظاهر لا تنفع كون الواضع غيره حينئذ * (كتاب الاقرار) * هو لغة الاثبات من قرئت وشرا اخبار خاص عن حق سابق على الخبر فان كان له على غيره فدعوى أول غيره على غيره فشهادة أما العام عن محسوس فهو الرواية وعن حكم شرعى فهو الفتوى وأصله قبل الاجماع قوله تعالى شهد الله ولو على أنفسكم قال المفسرون شهادة المرء على نفسه هي الاقرار وخبر الشيخين اغدى يا أنيس الى امرأته هذانان اعترفت فارجهما وأركانها أربعة مقر ومقر له وبه وصيغة انما (يصح) الاقرار (من مطلق التصرف) أي المكاف الرشيد كالامام في مال بيت المال أو السفينة المحق به ولو بجناية وقعت منه حال صباه أو جنونه وسيعلم من آخر الباب اشتراط ان لا يكذب الحس ولا الشرع ومما ياتى

تربى بالشراط الاختيار ولو اقرب شئ وأنه مختار فيه لم تقبل بينته بأنه كان مكرها إلا أن ثبت (٢٥٥) أنه كان مكرها حتى على إقراره بأنه مختار

كما يأتي ومما أن طلب البيع
إقرار بالملك والغارية
والاجارة إقرار بملك المنفعة
لكن تعيينها إلى المقر كما هو
ظاهر (إقرار الصبي) وإن
راهق وأذن له وليه
(والجنون) والغنى عليه
وكل من زال عقله بما عذر
به (لاغ) لسقوط أقوالهم
قبل الأولى التفرغ بالقاء
أه وفيه نظر إذا حصر
فيما قبله ومفهوم المجرور
ضعيف (فإن ادعى) الصبي
أو الصبية (البلوغ بالاحتلام)
أي نزول المني نقطة أو نوما
والصبي بالبلوغ بالحيض
(مع الامكان) بأن بلغ تسع
سنتين قربة تقر بها (صدق)
لأنه لا يعرف إلا من جهته
ولا ينافيه امكان البينة على
الحيض لأنه مع ذلك عسر كما
يأتي (ولا يخلف) أن نحوهم
لأنه إن صدق لم يحتج إلى عين
والأقاصي لا يخلف وإنما
توقف عليها إعطاء غار ادعى
الاحتلام قبل انقضاء الحرب
فإن كره أم يراجلش لأنه
لا يلزم من تحليفه المحذور
السابق وأثبت اسم ولد
مترنق طلبه احتياطاً لمال
الغنيمة ولأنه لا خصم هنا
يعترف بعدم صحة عينه وإذا
لم يخلف قبله لم يلزمه قطع
ببلوغه لم يخلف لانتفاء
الخصومة بقبول قوله أولاً
فلا تنقضه (وإن ادعاه
بالسن طوبى بينة) وإن

قريباً) أي وسيعلم مما يأتي الخ يعني قول المصنف ولا يصح إقراره (قوله وأنه الخ) أي وبأنه مختار في ذلك
الإقرار قال ع ش أي وذكر أنه الخ اه (قوله كما يأتي) أي في شرح ولا يصح إقراره مكره (قوله ومما)
أي في باب الصلح (قوله والغارية الخ) عطف على البيع اه ع ش (قوله تعيينها) أي تعيين المنفعة
المقر بها بطلب الغارية أو الاجارة ولعل المراد تعيين جهة المنفعة وقدرها (قوله والغنى عليه) أي المتزني
المغنى (قوله بما عذر به) كشر بدواء أو كراه على شرب خمر اه مغنى (قوله إذا حصر الخ) أي دال
حصر كما قال سم على ج هذا لا يمنع الأولوية ومفهوم المجرور وإن ضعف يعتد به اه والمراد بالمجرور
قول المصنف مطلق التصرف اه ع ش (قوله فإن ادعى الصبي الخ) أي ليصح إقراره أو ليتصرف في
أمواله اه ع ش (قوله الصبي) أي قول المتزني وإن ادعاه في الغنى الإقوله ولا ينافيه إلى المتزني وقوله احتياطاً
المراد إذا قول المتزني (مع الامكان صدق) ويظهر أنه لا بد من المصادقة في سن الامكان أو ثبوته بالبينة اه سيد
عمر (قوله بأن بلغ الخ) عبارة النهاية والغنى بأن كان في سن يحتمل البلوغ وقد مر بيان زمن الامكان في
الحيض والمجرور اه قال ع ش وهو تسع سنين تحديدية في خروج المني وتقرية في الحيض ولا بد في ثبوت
ذلك من بينة عليه اه أي أو مصادقة كما مر آنفاً عن السيد عمر (قوله لأنه) أي إثبات الحيض بالبينة
(مع ذلك الخ) أي امكانه وفي تقرير هذا الدليل نظر (قوله أن نحوهم الخ) عبارة المغنى وإن فرض
ذلك في خصومة وادعى خصمه صباه ليغسده معاملة لانه ان كان صادراً فلا حاجة إلى اليقين والأقلا فائدة فيها لان
يمين الصبي غير معتدة اه (قوله عليها) أي اليمين (قوله إعطاء غار) من المصدر المضاف إلى مفعوله (قوله
ادعى) أي بعدا قطع بلوغه كما يأتي (قوله قبل انقضاء الخ) متعلق بالاحتلام (قوله لأنه لا يلزم الخ) أي لأن
الفرض بلوغه حين التحليف إذ صورة المسئلة أنه بالغ بعد انقضاء الحرب مدع أنه كان بالغاً قبل انقضائها
فيخلف بعد الانقضاء أنه كان بالغاً حينئذ كما صرح بذلك في شرح الروض سم على ج اه ع ش (قوله
وأثبت اسم الخ) عطف على إعطاء غار اه ع ش (قوله لا خصم هنا) أي في دعوى والد المترنق بالاحتلام
ويحتمل أنه راجع إلى الغارزي أيضاً (قوله وإذا لم يخلف) أي مدعى البلوغ بما ذكر (قوله لانتفاء الخصومة
بقبول قوله أولاً) أي وقت الخصومة بلا يمين ويؤخذ منه أنه لو وقعت الخصومة في زمن يقطع بلوغه فيه فادعى
أن تصرفه وقع في الصباح خاف وهو كذلك اه ع ش (قوله ويشترط فيه) أي في إقامتها اه سم (قوله إذا
تعرضت الخ) قد يفهم أنه لا يشترط هنا تعرض البينة للسن وليس عبراً بعبارة النهاية والغنى ولا بد في بينة السن
بيان قدره اه (قوله أن تبينه) أي البينة قدر السن (قوله لا اختلاف فيه) لا يقال إنما يظهر ذلك إذا كان
ذهب أحد إلى أنه أقل من خمسة عشر ويحتمل أن الأمر كذلك على أنه يكفي في التعليل أن الشاهد قد اظن
كفاية دون الخمسة عشر لأننا نقول منهم من ذهب إلى أنه أكثر من خمسة عشر اه سم وفي تقرير هذا

لم تقبل بينته) معناه لم يثبت كراهه بالبينة إلا أن شهدت بأنه كان مكرها حتى على إقراره بأنه مختار بدليل قوله
كما يأتي إشارة إلى قوله الآتي لم تسمع دعواه حتى تقوم بينة بأنه أكرهه على الإقرار بالطوعية اه وسياق قوله
وإذا صل دعوى الأكره صدق فيها أن ثبتت قرينة تدل عليه الخ وفي العجائب ثم لا تسمع دعواه أنه أكرهه على
الإقرار بالاختيار إلا ببينة اه (قوله إذا حصر الخ) هذا لا يمنع الأولوية ومفهوم المجرور وإن ضعف يعتد
به (قوله ولا ينافيه) أي البينة الخ قد يفهم من هذا الصنيع عدم امكان البينة على الاحتلام لكن قد
يقضى ما يأتي عن الأنوار خلافاً في شرط في السن التعرض له فلو لم تكن البينة بالاحتلام لم يلزم عدم قبولها إذا
لم يعين فوته لأنها إن ترد السن وهي لا تقبل فيه بدون بيان ولعرض أنها لم تبين أو الاحتلام وهي لا تقبل
فيه على هذا التقدير (قوله وإنما توقف عليها) أي على اليمين ش (قوله لأنه لا يلزم من تحليفه المحذور)
أي لأن الفرض بلوغه حين التحليف إذ صورة المسئلة أنه بالغ بعد انقضاء الحرب مدع أنه كان بالغاً قبل
انقضائها فيخلف بعد الانقضاء على أنه كان بالغاً حينئذ كما صرح بذلك في شرح الروض (قوله وأثبت) عطف
على إعطاء ش (قوله ويشترط فيه) أي إقامتها ش (قوله لا اختلاف فيه) لا يقال إنما يظهر هذا إن كان

كان غريباً لا يعرف لسهولة إقامتها في الجملة ويشترط فيه إذا تعرضت السن أن تبينه للاختلاف فيه

نعم لا يبعد الاطلاق من فقيه
موافق للحاكم في مذهبه
لان هذا ظاهرا لا اشتباها ولا
خلاف فيه عندنا به يفرق
بين هذا ونظائره الاتية في
الدعوى وهو جلال نعم
ان شهد أربع نسوة بولادته
يوم كذا قبل وثبت به من
السن تبعاً كما هو ظاهر
وخرج بالاحتلام والسن
مالو اعدا وأطلق فيستفسر
كبار حجة الاذرى فان تعذر
استفساره اتجه العمل باصل
الصا وقد يعارض ما رجحه
قول الانوار لو شهدا ببلوغه
ولم يعيناه نوعه قبل الان
يفرق بان عند التهامع
تخبرتهما اذ لا بد منهما قاضية
بانهما ما تحققا أحد نوعيه
قبل الشهادة وانما يتجه
بعض الاتجاه ان كانا قاضيتين
موافقة بين لمذهب الحاكم
في البلوغ ومع ذلك القياس
انه لا بد من استفسارهما
ويفرق بين هذا وما قدمته
في السن بان الايمام هنا
أقوى (والسفيه والمفلس
سبق حكم قرارهما) في
بابهما (ويقبل اقرار)
المفلس بالنكاح والمكاتب
مطلقاً و (الرقيق بموجب)
بكسر الجيم (مقبولة) كزنا
وقود وشرب خمر وسرقة
بالنسبة للقطع لبعدها التهمة
فيه لان النفوس مجبولة
على النقرة من المولم ما أمكنها
ولو عني عن القود على مال
تعلق برقبته وان كذبه السيد

الجواب تامل (قوله نعم لا يبعد الاطلاق) أي بان شهادته بالغ بالسن وسكت عن بيان قدره (قوله موافق
الحاكم في مذهبه) ينبغي أوحني والحاكم شافعي لان السن عند الحنفي أكثر منه عند الشافعي فيلزم من
وجوده عند الحنفي وجوده عند الشافعي فالشاهد الفقيه الحنفي سواء أراد السن عنده أو عند الشافعي يثبت
المطلوب سم على ج اه ع ش (قوله لان هذا) أي سن البلوغ (قوله وبه يفرق) أي بالتعليل (قوله
وهي) أي البينة (قوله تبعاً) أي للولادة (قوله مالو اعدا) أي لبلوغ (قوله كبار حجة الاذرى) ويمكن حمله على
الندب اذا لوجه القول مطلقاً اه نهاية أي قصده أم لا ع ش عبارة سم والاوجه حل ما رجحه على الندب
فان تعذر الاستفسار حكم ببلوغه أخذاً من مسألة الانوار المذكورة مر اه وقوله فان تعذر الاستفسار حكم
ببلوغه اعتمد المغنى أيضاً (قوله اتجه العمل باصل الصبا) تقدم آتباع النهاية والمغنى وسم خلافه (قوله
ما رجحه) أي الاذرى (قوله قول الانوار الخ) اعتمدته النهاية والمغنى (قوله الان يفرق) أي بين الدعوى
المطلقة والشهادة المطلقة (قوله بان عند التهامع الخ) هذا الفرق ليس بشئ اه نهاية قال ع ش لم يبين مر
وجه الرد للفرق مع أنه قد يقال ان الفرق ظاهر قوى في نفسه اه (قوله أحد نوعيه) أي من السن والاحتلام
اه ع ش (قوله وانما يتجه) أي قول الانوار (قوله ومع ذلك) أي الاتجاه المذكور (قوله بين هذا) أي بينة
مطلق البلوغ حيث يجب استفسارهما (قوله وما قدمته الخ) أي بقوله نعم لا يبعد الاطلاق الخ (قوله هنا) أي في
البلوغ المطلق (قوله بكسر الجيم) أي قول المتن وان أقر في النهاية والمغنى (قوله بالنسبة للقطع) أي وأما المال
فيثبت في ذمته نالفاً كان أو باقياً كما يأتي اه ع ش عبارة سم قد يستشكل ذلك بان شرط ثبوت القطع
دعوى المالك بالمال واثبات أخذ الرقيق لا تصح الدعوى عليه اذا تلف المسروق وصار في ذمته لانه معسر
وقد يجاب بتصور القطع بما اذا كان المسروق باقياً فادعى به المالك وأثبت أخذه ويكفي في اثبات الاخذ اقرار
الرقيق فيما يظهر ولكن لا يؤخذ منه المال اه وقد يقال ان محل الاشكال المذكور فيما اذا أنكر الرقيق
السرقه وأما اذا أقر بها فلا حاجة الى ثبوت القطع المشروط بما ذكره (قوله وان كذبه السيد) * (فائدة) *
لا يصح الاقرار على الغير الا هنا وفي اقرار الوارث وارث آخر قاله صاحب التيجيز ويضمن مال السرقة في ذمته
ان لم يصدقه السيد يتبع به اذا عتق فان صدقه أخذ المال ان كان باقياً او لا يبيع في الجنابة ان لم يفده السيد
والا يبيع بعد العتق بما زاد على قيمته لا يجمع التعلق بالرقبة مع التعلق بالذمة والدعوى عليه فيما يقبل

ذهب أحد الى انه أقل من خمسة عشر ويحتمل ان الامر كذلك على انه يكفي في التعليل ان الشاهد قد يظن
كفاية دون الخمسة عشر لان قول منهم من ذهب الى انه أكثر من خمسة عشر (قوله نعم لا يبعد الخ) اعتمدته
مر (قوله موافق للحاكم في مذهبه) ينبغي أوحني والحاكم شافعي لان السن عند الحنفي أكثر منه عند
الشافعي فيلزم من وجوده عند الحنفي وجوده عند الشافعي فالشاهد الفقيه الحنفي سواء أراد السن عنده أو عند الشافعي يثبت
أوعند الشافعي يثبت المطلوب (قوله وهي) أي البينة ش (قوله كبار حجة الاذرى) أي من وجهين في فتاوى
القاضي أحدهما انه يصدق والاوجه حل ما رجحه على الندب فان تعذر الاستفسار حكم ببلوغه أخذاً من
مسألة الانوار المذكورة مر (قوله الا أن يفرق بان عند التهامع الخ) قيل هذا الفرق ليس بشئ اه فليستأمل
(قوله ورقة بالنسبة للقطع) قد يستشكل ذلك بان شرط ثبوت القطع دعوى المالك بالمال واثبات أخذه
ولهذا قال الشارح في باب السرقة ما لفظه فعلم ان شرط القطع دعوى المالك أو وليه أو وكيله بالمال ثم ثبوت
السرقة بشرطها اه والرقيق لا تصح الدعوى عليه اذا تلف المسروق وصار في ذمته لانه معسر وسياق في
الدعوى انه لو ادعى ديناً على معسر وقصد اثباته ليطالب به اذا أيسر ان ظاهر كلامهم عدم سماع هذه
الدعوى وان الغرض اعتمدوا ذكرها هناك ان شيخنا الشهاب الرملي أفتى به وقد يجاب بتصور القطع بما اذا
كان المسروق باقياً فادعى به المالك وأثبت أخذه ويكفي في اثبات الاخذ اقرار الرقيق فيما يظهر ولكن
لا يؤخذ منه مال قال في التنبيه وان أقر بسرقة مال في يده قطع وفي المال قولان أحدهما يسلم والثاني لا يسلم
اه أي الاصح الثاني وبما اذا كان نالفاً وتصدق بالدعوى اثبات الاخذ أخذ بما يأتي في الدعوى انه بحث

لانه وقع ثبعا (ولو أقر)

ما ذون له في التجارة أو غيره
(بدن جنابة لا لوجب
عقوبة) أي حذا أو قودا
بجنابة خطأ أو غصب
واتلاف أو أوجبها كسرقة
وان زعم ان المسروق باق
في يده أو يدسده (فكذبه
السيد) في ذلك أو سكت
(تعلق بذمته دون رقبته)
للنهمة فيتبسح به اذا عتق أما
اذا صدقه وليس مرهونا ولا
جانبا فيتعلق برقبته ويبيع
فيه إلا ان يغديه السيد
بالاقل من المال وقيمه ولا
يتبع بما بقى بعد العتق لان
التعلق اذا وقع بالرقة
انحصر فيها (وان أقر بدن
معاملة) وهو ما وجب بوضا
مستحقه (لم يقبل على السيد)
وان صدقه (ان لم يكن
ما ذون له في التجارة) بلى
يتعلق بذمته يتبع به اذا
عتق لتعصير معاملة (ويقبل)
اقراره بدن التجارة (ان
كان) ما ذون له فيها قدرته
على الانشاء ومن ثم لو حذر
عليه لم يقبل وان أضافه
لزم الاذن لعجزه عن الانشاء
حينئذ وانما صح اقرار
المفلس على الغرماء لبقاء
ما يبق لهم في ذمته والعبد
لو قبل فأتحق السيد
بالكلية أماما لا يتعلق
بالتجارة كالقرض فلا يقبل
منه واستشكل بانه ان
اقرض لنفسه فهو فاسد أو
للتجارة باذن سيده فينبغي أن
يؤدى منه لانه مال تجارة ويزه
بان السيد منكر والقرض

اقراره والا فعلى سيده لان الرقبة المتعلقة بالمال حقة اه معنى (قوله لانه وقع) أي المال (قوله بجنابة
خطأ الخ) مثله ما لا توجب عقوبة (قوله أو غصب الخ) عطف على جنابة الخ (قوله أو أوجبها) عطف على
لا توجب عقوبة عبارة المعنى اما ما أوجب عقوبة غير حذا أو فصاص ففي تعلقه برقبته أقوال أظهرها لا تتعلق
أيضا قال الاسنوي واحترازه عن ذلك الخلاف مع كونه لم يذ كر غير مستقيم اه (قوله وان زعم الخ) انما
أخذناه غاية لانه بتقدير كونه باقيا لم يكن ثم دين حتى تثبت في الذمة اه ع ش (قوله أما اذا صدقه) أي السيد
(قوله وليس) أي الرقيق و (قوله ولا جانبا) أي جنابة أخرى وقضيته أنه لو كان جانبا أو مرهونا لم يؤثر
تصديق السيد في تقدم حق الميراث والحني عليه وعليه فلا ينفك الرهن أو عفا المحني عليه عن حقه أو يبيع في
الجنابة أو الدين ثم عاد ذلك السيد فينبغي أن يتعلق برقبته مؤاخذا لا السيد بتصديقه اه ع ش (قوله فيتعلق
برقبته الخ) * (فرع) * في الروض وشرحه كغيرهما أنه لو قر لعبد بعد العتق باتلاف قبله لزمه ذون
سيده وانه لو ثبت بالبينة أنه كان حني قبل العتق لزم السيد الاقل من قيمته والارش اه فانظر هل محل الاول
مالم يصدق السيد والا فان كان مؤسرا حال الاعتاق لزم فداؤه بالاقل أو معسرا تبين أنه لا اعتاق وان الارش
تعلق برقبته ومحل الثاني اذا كان مؤسرا حال الاعتاق والا فلا عتق والارش متعلق برقبته قال مر لا يبعد في
الاول أنه اذا صدقه السيد فان كان مؤسرا انقذ العتق ولزم الفداء بالاقل وكذا ان كان معسرا الوقوع العتق
ظاهر او تعلق حق الله بالحريه فلا يقبل تصديق السيد في دفعها اه وقال أيضا يتجه أن محل الثاني ما ذكر
انتهى اه سم (قوله وهو ما وجب) الى قول المترجم صح اقرار المريض في المعنى وكذا في النهاية الا قوله
نعم الى المتن (قوله وانما صح اقرار المفلس الخ) دفع به ما تردد على الشق الاول وهو عدم صحة الاقرار من غير
المأذون اه ع ش (قوله لهم) أي للغرماء الذين قبل اقراره عليهم بقوله لغلان على كذا قبل الحجر اه ع ش
(قوله لو قبل) أي اقراره و (قوله فلا يقبل منه) أي من العبد على السيد اه ع ش (قوله وللجارية باذن
سيده الخ) هو محط الاستشكال (قوله ويرد بان السيد الخ) قضيه أن السيد لو اعترف به لزم اه وشيخي
وعبارة ع ش مفهومة أنا لو صدقه السيد على الاقتراض تعاق بكسبه وما في يده ومقتضى قوله والقرض ليس
الخ خلافا اه أقول بل مفهوم ذلك أنه يتعلق بما ذكر فيما اذا اعترف السيد بانه في الاقتراض وقوله
والقرض ليس الخ أي فيما اذا أنكر الاذن فيه وان اعترف بنفس الاقتراض فلا مخالفة (قوله والقرض

الباقين صحة الدعوى يقتل خطأ أو شبه عمد على انقاتل وان استأنزت اليه مؤجلة أي مع انه لا تسمع
الدعوى بمؤجل لان القصد ثبوت القتل اه وقد يستشكل أيضا بان ثبوت السرقة بالنسبة للقطع بمجرد
اقراره يلزم منه القضاء بالعلم في حدود الله وهو متنع وقد يجاب بمنع لزوم ذلك لجواز فرض ذلك فيما اذا وقع
الاقرار بحضور البينة عند القاضي على انه سيأتي عن الباقي عند قول المصنف في القضاء والاطهر انه يقضى
بعلمه انه لو اعترف في مجلس الحكم بموجب حد ولم يرجع عنه قضى فيه بعلمه وان كان اقراره شر الخبر فان
اعترف فارجهوا ولم يعيد بحضرة الناس اه فان قلنا بما ذكر في ذلك فيما نحن فيه وسيأتي في السرقة ثبوت
القطع بشهادة الحسبة فليتأمل (قوله في المتن ولو أقر بدن جنابة الخ) * (فرع) * في الروض وشرحه كغيرهما
انه لو أقر العبد بعد العتق باتلاف قبله لزمه ذون سيده وانه لو ثبت بالبينة انه كان حني قبل العتق لزم السيد
الاقل من قيمته والارش اه فانظر هل محل الاول مالم يصدق السيد والا فان كان مؤسرا حال الاعتاق لزمه
فداؤه بالاقل أو معسرا تبين انه لا اعتاق وان الارش متعلق برقبته ومحل الثاني اذا كان السيد مؤسرا حال
الاعتاق والا فلا عتق والارش متعلق برقبته وانظر لو جهل حال الاعتاق هل يحكم بنفوذه أو بوجه هذا وقد
قال مر لا يبعد في الاول انه اذا صدقه السيد فان كان مؤسرا انقذ العتق ولزمه الفداء بالاقل وكذا ان كان
معسرا الوقوع العتق ظاهر او تعلق حق الله بالحريه فلا يقبل تصديق السيد في دفعها اه وقال أيضا
يتجه ان محل الثاني ما ذكره اه * (فرع ثان) * في الروض وشرحه أيضا وان أقر العبد بمال وكذبه الاولى
ولم يصدق السيد باختصاص أي المال أي نفسه ان لم يكن عينا وبه ان كان عينا ولو باقية بذمته يتبع به اذا

ليس من لوازم التجارة التي يضطر اليها التاجر (٢٥٨) فلم يقبل اقراره على السيد ولو أطلق الدين لم يقبل أيضا أي الا ان استفسر وفسر

بالتجارة (ويؤدى) مدله
بنحو شراء صحيح لافاسد لان
الاذن لا يتناول (من كسبه
وما في يده) لما في يده
واقرار بعض بالنسبة لبعض
الغن كالغن فيما مر ولبعضه
الحز كالمر فيما مر ثم ملزم
ذمته في بعضه الرقيق لا يؤخر
للعق لانه هنا ما لا يخلافه
فيما مر (ويصح اقرار
المريض مرض الموت
لاجنبى) بعين أو دين فيخرج
من رأس المال اجاعا على
ما قيل نعم للوارث تحايفه
على الاستحقاق فيما يظهر
خلافا للعقل ويؤيد ما
ذكرته قوله ثم توجه
اليمن في كل دعوى لو أقر
بطلبه الزمة وما ياتي في
الوارث وكون التهمة فيه
أقوى لا ينافي توجع اليمن
(وكذا) يصح اقراره
(لوارث) حال الموت بحال
ومنه اقراره بقبض صداقها
واقرار من لا يرثه الا بيت
المال اسلم ولم يوافق له بنحو
هبت مع قبض في الصحة قبل
فان لم يقبل في الصحة أو قال
في عين عرف انهما ملكه
هذه ملك لوارثي نزل على
حالة المرض كما ياتي (على
المذهب) وان كذب بقبض
الورثة أو بعضهم لانه انتهى
الى حالة يصدق فيها الكاذب
ويتوب الفاجر فالظاهر
صدقه واختار جمع عدم
قبوله ان اتهم لفساد الزمان
بل قد تقطع القرائن بكذبه
قال لا ذرى فلا ينبغي ان يخشى الله ان يقضى أو يفتى بالصحة ولا شك فيه

ليس من لوازم التجارة (الح) قضيته أنه لو اضطر الى اقتراض ما يصرفه على مال التجارة كان ماتت الجمل التي
تحمل مال التجارة واحتاج الى ما يصرفه في ثمة الجمل فاقترض ما يصرفه عليه انما اقترضه يكون في ذمته لان
القرض من حيث هو ليس من لوازم التجارة وينبغي أنه حيث تعين الاقتراض طريقا لذلك وصدق السيد عليه
أو ثبت بينة تعاقب بمال التجارة لا علم برضا السيد بذلك قديما وبقي ما لو لم يكن مأذونا له في التجارة واضطر لنحو
جوع أو برد ولم تمكنه مراجعة السيد والا قرب جوار الاقتراض حيث يباذل القاضي ان وجده والا أشهد على
الاقتراض ويتعاقب ما اقترضه بكسبه ان كان كسو باقية قدم به صاحب على السيد لوجوبه عليه وان لم يكن
كسو يارجع به على السيد لانه المذكرة اه عش (قوله أي الا ان استفسر الخ) اعتمد مر اه سم
وكذا اعتمد المغنى (قوله لا يؤخر العقق) وقال الشرح الروض والمغنى وخلافا للنهاية ووالله وسه (قوله
فيما مر) أي في معاملة الرقيق من أن الرقيق لو اشترى مثلا بغير إذن سيده تعاقب الضمان بذمة ولا يطالب
بذلك الا بعد العقق لكاه اه عش (قوله به) ين الى قوله وفي الجواهر في النهاية الا قوله فلها طمها بعد ذلك
(قوله بعين) أي غير معروفة بالمقر لا سيما من أن المهر وقته ينزل الاقرار به على حالة المرض اه عش
(قوله على ما قيل) عبارة النهاية والمغنى كما قاله الغزالي اه (قوله نعم للوارث الخ) خلافا للمغنى (قوله تحايفه)
أي المقر له فان شك أي المقر له حلف أي الوارث وبطل الاقرار كما أتى بذلك الوالد رحمه الله اه نهاية (قوله
خلافا للعقل) أي ووافق لا ذرى كما نقله عنه المزجدي في تجر بده هذا وقد أتى شيخنا الشهاب الرملي بما قاله
الشارح تبعا للاذرى اه سم (قوله لزمته) أي الدعوى ينبغي أن كل ما ادعى به عليه لو أقر به لزمه اذا أنكره
توجه عليه اه سم (قوله وما ياتي) أي في قوله لانه انتهى الخ قال عش والصواب أي قوله ولقبية الورثة الخ
(قوله فيه) أي في الوارث أي في الاقرار له (قوله لا ينافي الخ) لان التهمة الموجودة في الاجنبى كافية في
توجهها (قوله ومنه) أي من الاقرار لوارث الخ ثم هو الى قوله فان لم يقبل في المغنى الا قوله واقرار الى ولو أقر
(قوله واقرار الخ) أي في المرض أو غيره اه عش وهذا في الاقرار بالدين على اطلاقه وأما في العين
في المرض فتقدم منه تقيدها بان لا تكون معروفة بالمقر ويأتي عن الرشيدى والمغنى ما يفيد الاطلاق هنا
أيضا في هذه الاصل وهو الظاهر (قوله في الصحة) مراد اللغظة مقول لم يقبل (قوله ولو أقر له) أي
المريض مرض الموت للوارث (قوله أو قال) أي المريض مرض الموت في عين الخ خرج به ما لو أقر بالعين
المذكورة في الصحة فتسليم للمقر له لاحتمال بيعه له أو هبتها منه مع اقتباسها أو غير ذلك من طرق التملك اه
عش (قوله نزل على حالة المرض) أي على التبرع في حالة المرض فيوقف على اجازة بقية الورثة وخرج
بما ذكره في الاقرار بالعين المعروفة بالمقر في حالة المرض ما لو أقر بها في الصحة فتسليم للمقر له لاحتمال بيعه لها
أو هبتها منه مع اقتباسها أو غير ذلك من طرق التملك اه عش (قوله وان كذبه الخ) أي المريض
غاية لقوله وكذا يصح اقراره بوارث بحال على المذهب (قوله لانه انتهى) الى قوله ولا تسقط في المغنى (قوله
عدم قبوله) أي قبول اقرار المريض مرض الموت للوارث (قوله قد تقطع القرائن بكذبه) هذا أول كلام
الاذرى فكان ينبغي تقديم قول الشارح قال الاذرى عليه قال الاذرى عقب ما نقله الشارح عنه نعم لو أقر بان
لا يستغرق الارث معه البيت المال فالجواب ما في هذه الاغصان لفساد بيت المال اه رشيدى وقوله
نعم الخ نقله المغنى أيضا عن الاذرى وأقره (قوله ان يخشى الله أن يقضى الخ) أي ولو لم يكن في البلد غيره
اه عش (قوله أن يقضى الخ) هلا زاد أو ينسحب بذلك (قوله ولا شك فيه) أي فيما قاله الاذرى

عش الخ (قوله أي الا ان استفسر الخ) اعتمد مر (قوله لا يؤخر العقق الخ) هذا بخلافه في شرح الروض
فقال انه الظاهر وفيه نظر لان الزوم انما هو للجزء الرقيق ولا ملك له الا في نتيجة التأخير ثم رأيت ان شيخنا
الشهاب الرملي اعتمد وجوب تأخير المطالبة الى العقق (قوله نعم للوارث تحايفه) أي تحاييف المقر له خلافا
للعقل أي ووافق لا ذرى كما نقله عنه المزجدي في تجر بده هذا وقد أتى شيخنا الشهاب الرملي بما قاله الشارح
تبعا للاذرى (قوله نزل على حالة المرض) اعتمد مر

إذا علم أن قصده الحرمان وقد صرح بجمع بالحرمة حيث ذواته لا يحل للمقر له أخذه (٣٥٩) ولبقية الورثة تحليفه أنه أقبله بحق لازم يلزمه

الاقرار به فان نكل حلقوا
وقاسموه ولا تسقط اليقين
باسقاطهم كما صرح به جمع
فلهم طلبها بعد ذلك ويصح
اقراره ولو ارثه بنحو نكاح أو
عقوبة خمر أو ان أفضى إلى
مال وفي الجواهر هنا فيما
لو كان للمريض دين على
وارثه ضمن به أجنبي فاقتر
بقبضه من الوارث وعكسه
ما هو مبني على ضعف وهو
عدم صحة الاقرار للوارث
فقط به بعضهم مبني على
الصحة فاعترضه بما ليس في
محله (ولو أقر في صحة دين)
لشخص (وفي مرضه) بدين
(لا آخر لم يقدم الأول) بل
هما سواء كما وثبتا بيمنة وكما
لوضمن بعد موته بخبر
تعدى به وعليه دين لا آخر
(ولو أقر في صحة أو مرضه)
بدين لشخص (وأقر وارثه
بدينه) بدين (لا آخر لم
يقدّم الأول في الأصح) لأنه
خليفة مورثه ولو أقر في
مرضه بدين لزيد ثم بعين
لعمرو ومات ولأماله
غيرها سلمت له - عمرو (ولا
يصح اقراره بدينه) بخبر
على الاقرار بان ضرب أقر
كسائر تصرفاته أمامه
على الصدق كان ضرب
ليصدق في قضية اتهم فيها
فيصح حال الضرب وبعده
على أشكال قوى فيه لا سيما
ان علم انهم لا يرفعون
الضرب عنه الا باخذت مثلاً
وغاية ما وجهه هو انه ذلك ان

أه عش عبارة المغني تنبيهه الخلاف في الصحة وأما التعريم فعند قصد الحرمان لا دخل فيه كما صرح به جمع
منهم القفال في فتاويه أه (قوله إذا علم بالقرائن) ولعل المراد بالعلم ما يشمل الظن الغالب (قوله
بالحرمة) أي حرمة الاقرار (قوله حيث ذواته) أي حين قصد الحرمان (قوله وأنه لا يحل) عطف على الحرمة
(قوله وأنه لا يحل للمقر له الخ) أي لكن يقبل ظاهره ولو حكم به القاضي نفذ حكمه أه عش عبارة
الرشدي لا يخفى أن حل الانحدود عنه منوط بما في نفس الامر أه (قوله تحليفه) أي الوارث المقر له (قوله
أنه) أي على أن المورث المقر (قوله يلزمه الخ) عبارة المغني كان يلزمه الخ (قوله وان أفضى الخ) أي بالعفو أو
بالموت قبل الاستيفاء أه مغني (قوله وفي الجواهر الخ) خبر مقدم لقوله الآتي ما هو مبني الخ (قوله ضمن
به) أي ضمنه به (قوله فاقتر بقبضه) أي المريض أه عش (قوله وعكسه) أي كان له دين على أجنبي
ضمن به وارثه فاقتر بقبضه من الأجنبي أه سم (قوله مبني على ضعف) عبارة النهاية ولو كان للمريض دين
على وارثه ضمن به أجنبي فاقتر بقبضه من الوارث لم يبرأ وفي الأجنبي وجهان ذكرهما في الجواهر وأوجههما
براءة الأجنبي وقد نظرت بعضهم في عدم براءة الوارث والنظر ظاهر اذ هذا لا يزيد على الاقرار به دين أه (قوله وكما
لوضمن الخ) أي لو حدث على الميت دين بسبب حرقه جازاً ثم اتعدى به وعليه دين آخر لا تخففهما تساوياً
أه كردي (قوله بدين لشخص) أي أو ثبت بيمنة أه مغني (قوله لانه تحليفه) أي قوله قال في المغني وإلى
قوله فقال في النهاية (قوله ولو أقر الخ) ولو أقر الوارث لمشاركته في الارث وهو ما مستغرقان كزوجة وابن
أقر لها بدين على أبيه وهي مصدقته ضارب بسبعة أثمان الدين مع أصحاب الدين قاله الباقي ولو ادعى
انسان على الوارث أن مورثه أوصى له بثلث ماله مثلاً وآخر بان له عليه دين ما مستغرقا وصدق الوارث مدعى
الوصية ثم مدعى الدين المستغرق أو بالعكس أو صدقهما معاً فقدم الدين كما لو ثبتا بالبيمنة ولو أمر باعتناق أخيه
في الصحة عتق وورث ان لم يحجبه غيره أو باعتناق عبد في الصحة وعليه دين مستغرق لثمة عتق لان الاقرار
اخبار لا تبرع ثم اية ومغني قال الرشدي قوله مر وهما مستغرقان هذا القيد لا يظهر له أثر لانه لو ثبت دين
للزوجة بالبيمنة لا بالاقرار فالحكم كذلك لان لا تأخذ من دينها الذي على الزوج الا ما يخص غيرها من الورثة
و يستقط منه ما يخص ارثها كما مر في باب الرهن فلا خصوصية للاقرار في ذلك وهذا يعلم ماني حاشية الشيخ
عش مما هو مبني على أن الاقرار في ذلك له أثر ولو صور الشارح مر المسئلة بغير المستغرقين لظاهر الاثر
كما لا يخفى أه (قوله سلمت لعمرو) أي كعكسه لان الاقرار بالدين لا يتضمن جحراً في العين بدليل نفوذ تصرفه
فيها بغير تبرع ثم اية ومغني (قوله بغير حق) اما بحق كان أقر بشي مجهول ولم يبينه وطول بيانه فامتنع
فأكرهه على بيانه فيصح أه عش (قوله على الاقرار) متعلق بقول المتن مكره ش أه سم (قوله كان ضرب
ليصدق الخ) وظاهره جذا أن الضرب حرام في الشقين خلافاً لثوهم حله اذا ضرب اصدق سم على حج
وظاهره وان كان الضرب خفيفاً وهو ظاهر أه عش وظاهره وان كان هنالك قرينة قوية وفيه في هذه
الاعصار الفاسدة وقفة ظاهرة (قوله فيصح حال الضرب) وبعده ويلزم ما أقر به لانه غير مكره اذ المكره من
اكرهه على شيء واحد وهذا انما ضرب ليصدق ولم ينحصر الصدق في الاقرار ولكن يكره الزامه حتى يراجع
ويقر ثانياً واستشكل المصنف قبول اقرار حال الضرب بانه قريب من المكره ثم قال وقبول اقراره بعد
الضرب فيه نظر ان غلب على ظنه إعادة الضرب ان لم يقر وقال الاذري في هذا الزمان ياتيه من يتهم
بسرقة أو قتل أو نحوهما فيضربونه ليقر بالحق ويراد بذلك الاقرار بما ادعاه خصمه والصواب أن هذا
اكرهه سواء أقر في حال ضربه أم بعده وعلم أنه لو لم يقر بذلك اضرب ثانياً أه وهذا متعين مغني ونهاية قال
عش قوله مر أم بعده أي وسواء كان الضارب له حاكم الشرع أو السياسة أو غيرهما كما شايخ العرب وقوله
مر وهذا أي ما ذكره الاذري متعين وهو المعتمد أه (قوله ذلك) المشار اليه قوله فيصح الخ (قوله في رده)

(قوله ولبقية الورثة تحليفه الخ) كذا اشرح مر (قوله وعكسه) أي كان له دين على أجنبي ضمن به وارثه فاقتر
بقبضه من أجنبي (قوله على الاقرار) متعلق بقول المتن مكره ش (قوله بان ضرب ليقر الخ) وظاهره جذا ان

الصدق لم ينحصر في الاقرار لكن أطلال جمع في رده قال ابن عبد السلام في فتاويه ولو ادعى انه باع كذا مثلاً مكرهه لم تسمع دعوى الاكره

والشهادة به الامغصلة واذا فصلوا وكان قد اقر في كتاب التبايع بالطوا عتلم تسع دعواه حتى تقوم بينة بانه اكره على الاقرار بالطوا عتية اه
 واذا فصل دعوى الاكراه صدق فيها ان ثبتت قرينة تدل عليه كجس بدار طالم لاعلى نحو دين وكتقييد وتوكل به قال القفال ويسن ان لا يشهد
 حيث دلت قرينة على الاكراه فان شهد كتب صورته الحال ليتفع المكره بذكر القرينة واخذ السبكي من كلام الجرجاني حرمه الشهادة فعلى
 مقيد او محبوس وبه جزم العلائي فقال (٣٦٠) ان ظهرت قرائن الاكراه ثم اقر لم تجز الشهادة عليه والا وجهه انه عند ظهور تلك

القرائن تقبل دعواه الاكراه سواء اكان الاقرار للظالم المكره او لغيره الحامل للظالم على الاكراه وتقدم بينة الاكراه على بينة اختيار لم تقل كان مكرها وزال اكراهه ثم اقر (ويشترط في المقر له تعيينه بحيث يمكن مطالبته كما يشير اليه قوله لجل هند كعلي مال لاحده ولاء العشرة بخلاف لواحد من البلد على ألف الا ان كانوا محصورين فيما يظهر ولو قال واحد منهم انا المرادولي عليك ألف صدق المقر بهينه فان كان قال لاحدهم على ألف فاسكل الدعوى عليه ونحلغه فان حالف لتسعة فهل تنحصر الالف في العاشر فباخذة بلاعين او يحالفه ايضا لاحتمال كذبه في حلفه الذي قبله كل محتمل ثم رأيتهم قالوا في ان كان هذا الطائر غرابا فنسأ طوالت والا فعبدى حروا شكل لو أنكر الحنف في عين أحدهما كان اعترافه في الآخر فعوله لم أحنف في عين العبد كقوله حنفت في عين النسوة وعكسه وهذا

أى التوجيه المذكور (قوله والشهادة به) أى بالاكراه (قوله مغلطة) أى كل من الدعوى والشهادة (قوله واذا فصل) أى مدعى الاكراه وشاهده (قوله لاعلى نحو دين) عطف على بدار طالم و (قوله وكتقييد الخ) عطف على كجس الخ (قوله ان لا يشهد) أى بالاقرار اه سم (قوله كتب) أى بين وفصل الشاهد هذا اذا كان قوله شهد على ظاهره وأمالو كان بمعنى تحمل الشهادة فقوله كتب على ظاهره (قوله ليتفع المكره) بفتح الراء (قوله واخذ السبكي الخ) معتمد اه ع ش (قوله على مقيد الخ) أى على الاقرار من مقيد أو محبوس حال اقراره اه ع ش (قوله تعيينه) الى قوله فان كان في النهاية (قوله بحيث يمكن مطالبته) أى ولو بولي له اه سم (قوله كعلي مال) مثال للعينين ع ش وسم (قوله فيما يظهر) وظاهر أنه في هذه الحالة لا يقبض الحاكم لانه لا يقبض مال الغائبين في الذم اللهم الا أن يخشى عليه بحيث يوجب المصلحة قبضه وفيه نظر فليتأمل سم على ج اه ع ش (قوله واحد منهم) أى العشرة ش اه سم (قوله صدق المقر بهينه) أى أنه لم يرد به بالاقرار اه ع ش (قوله لاحدهم) أى العشرة (قوله فهل ينحصر الالف في العاشر فباخذة بلاعين) رجه الرشيدى وفاقا للشارح (قوله وأشكل) ولم يتبين الحال وهذا من مدخول في ولو قال فيما اذا قال ان كان هذا الخ وأشكل لظهر العطف (قوله ولو انكر الخ) مقول قالوا (قوله كقوله حنفت في عين النسوة) أى فيصير طوالت (قوله وعكسه) أى فيعتق العبد (قوله وهذا) أى قولهم المذكور (قوله في ترجيح الاول) وهو كون العاشر يستحقه بلاعين اه ع ش (قوله ولو اقر بعين) الى قوله ولو كان في النهاية (قوله بعين لجهول) خرج بالعين الذين فالأقرار به لجهول باطل كما مر قبليه اه رشيدى أى بقوله بخلاف لواحد من البلد الخ (قوله لا أعرف مالكم لواحد الخ) وانظر ما وجه التقييد لواحد من أهل البلد وليس هو في شرح الروض أى والغنى اه رشيدى (قوله أى ترعه منه ما طر الخ) الذى نقله شيخ الاسلام عن الروضة وأصلها أن القاضي يتولى حفظه اه سم (قوله وهو بيت المال) هذا ظاهر ان أيس من معرفة صاحبه سم على ج ويقبل تفسيره كما ياتي فيما لو اقر لهم ثم فسره اه ع ش (قوله ان محله) أى محل النزاع (قوله ما لم يدع الخ) فان ادعى ذلك أو قامت عليه قرينة لم يبرع منه اه ع ش (قوله في عين) لعل الاولى اسقاط في (قوله وآخر) أى بيداخر (قوله نصفين) الذى أفتى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله أنها تقسم بينهما على حسب

الضرر بحرام في الشقين خلا فان توهم حله اذا ضرب بليصدق (قوله قال القفال ويسن ان لا يشهد) أى بالاقرار (قوله بحيث يمكن مطالبته) أى ولو بولي له (قوله كعلي مال الخ) راجع لقوله تعيينه ش (قوله الا ان كانوا محصورين فيما يظهر) وظاهر أنه في هذه الحالة لا يقبض الحاكم منه لانه لا يقبض مال الغائبين في الذم اللهم الا أن يخشى عليه بحيث يوجب المصلحة قبضه وفيه نظر فليتأمل (قوله ولو قال واحد منهم) أى العشرة ش (قوله ترعه منه) قال في شرح الروض فهو اقرار صحيح بخلاف ما ياتي قريبا من أنه لو قال على مال لرجل لا يكون اقرار الفساد الصيغتين بل أن يقال ما هنا في العين وما هنا في الدين كما يشير اليه كلامه كاصله ثم رأيت السبكي أجاب به اه (قوله أى ترعه منه ما طر بيت المال) الذى نقله شيخ الاسلام عن الروضة وأصلها ان القاضي يتولى حفظه (قوله وهو بيت المال) هذا ظاهر ان أيس من معرفة صاحبه (قوله قسمت حصته بينهما نصفين الخ) لذي أفتى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله أنها تقسم بينهما على حسب ما يكسبهما (قوله

ظاهري في ترجيح الاول ولو اقر بعين لجهول كعندى مال لا أعرف مالكم لواحد من أهل البلد ترعه منه ما طر مسكبهما بيت المال لانه اقرار بمال ضائع وهو بيت المال ويظهر ان محله ما لم يدع أو تقم قرينة على انه لقطة ولو كان بيده ثلث في عين وآخر سدسها وآخر نصفها فاقتر بحصته لها أو قال العين لهما دوني قسمت حصته بينهما نصفين كما هو ظاهر حذر من الترجيح بلا مرجح وكون أحدهما له أكثر من الآخر لا يصلح للترجيح نعم ان قال أردت التوزيع عليهم بحسب حصتهم ما قبل لاحتماله ولذى السدس

تحليفه ان لم يصدقوه (أهلية استحقاق المقر به) حسا أو شرعا لان الاقرار بدونه كذب (٣٦١) (فلو قال) له على الالف الذي في هذا الكيس

وليس في شيء أو (لهذه الدابة على كذا) وأطلق (فلغو) أما الاول فواضح ويفرق بينهما وبين ألف في هذا ولا شيء فيه بان الاقتصار على ألف مستعمل فكان قوله في هذا ولا شيء فيه مستعمل في هذا ولا شيء بخلاف الاقتصار على ألف غير مستعمل حيث لا عهد فوق قوله الذي في الكيس بانما الارافعا ومن ثم اتجه انه لا فرق هنا بين ذكر الذي وحذفه ثم رأيت شيخنا نقل فراق هذا أوضح منه كما يعرف بتأملهما ثم هذا في نحوى ظاهر وأما جريانه في عامى صرف فبعد والذي يتجه ما استفساره والعمل بأرادته فان تعذر لم يعمل به لاحتماله ولا قرينة بل قرينة أصل البراءة تؤيد الانغاء وأما الثاني فلا استحالة ما كها وأما نسخة اقها ومن ثم لو كانت مسلبة بنحو وصية أو وقف صح لا مكانه (فان قال) على لهذه الدابة (بسببها ما كها) كذا (وجب) لا مكانه وسببها لا تنلاف بعضها أو استيفاء منفعتها ويحمل ما كها في كلامه على ما كها حال الاقرار لانه الظاهر فان أراد غيره قبل كماله صرح به ولولم يقل ما كها لم يحمل على ما كها حال بل يستفسر ويعمل بنفسه فان مات قبله رجح فيه لوارثه

ملكها اه سم (قوله تحليفه) أى المقر (قوله حسا) الى قول المتن وان أسنده في النهاية الاقوله ويفرق الى وأد الثاني (قوله حسا أو شرعا) أى بان لا يكذب فيه الحس ولا الشرع اه عش عبارة سم قوله حسا وشرعا فلم أن شرط الاقرار بالمال عدم تكذيب الحس أو الشرع فهو كالقرار بالنسب في ذلك لكن قضية ذلك أن يقال وشرعا بالو او فتأمل اه (قوله له على الخ) يتأمل مناسبتا لفرع عليه اه سيد عرأى فان المتفق فيه نفس المقر به لأهلية استحقاق المقر له اياه (قوله له على الالف الخ) مثال لتكذيب الحس وقوله أو لهذه الدابة مثال لتكذيب الشرع اه عش (قوله وأطلق) أى فلو أضافه الى يمكن كالقرار بمال من وصية ونحوها صرح كقوله الماوردى في نهاية ومعنى وأنى قوله أما الاول) أى المثال الاول أى وجه الغائه (قوله فواضح) أى لاستحالة مملوكة المردوم (قوله فكان قوله في هذا ولا شيء فيه الخ) لوهم أن ولا شيء فيه من كلام المقر وأنه قد و ليس كذلك كقوله ظاهر (قوله ومن ثم) المشار اليه قوله فانه غير مستعمل الخ (قوله هنا) أى في المثال الاول (قوله ذكر الذى) أى الى آخره (قوله هذا) أى ما ذكره من الفرق وكذا قوله ثم هذا (قوله أوضح منه) أى من الفرق الذى نقله الشيخ (قوله فيه) أى فى العامى الصرف (قوله فان تعذر) أى الاستفسار (قوله لم يعمل به) أى بالمثال الاول من العامى الصرف (قوله لاحتماله) أى المثال الاول من العامى الصرف الممكن والمستحيل (قوله واستحقاقها) من عطف السبب على السبب عبارة النهاية والمعنى لا انتفاء أهلية استحقاقها لعدم قابليتها للملك حالا وما لا ولا يتصور منها تعاطى السبب كبيع ونحوه بخلاف الرقيق كما سيأتى اه (قوله ومن ثم الخ) عبارة النهاية والمعنى والاسمى ومحمل البطلان كما قاله الاذرى في المملوكة أما الاقرار لحيل مسلبة فالاستبها الصحة كالقرار بقبره ويحمل على أنه من غلة وقف وقف عليها أو وصية لها وبه صرح الرويانى واقتضى كلامه أنه لا خلاف فيه اه قال عش قوله مر فالاشبه الصحة معتد اه (قوله لو كانت مسلبة الخ) لو قيد هنا بجهة غير ممكنة فينبغى بطلان الاقرار أخذا بما يأتى فى الاقرار لحيل ههنا ان انفصل التقييد بالجهة الغير الممكنة ههنا وهناك فينتج عدم قبوله للحكم بصحة الاقرار أو لا فلا يقبل رفعه بعد ذلك بخلافه مع الاتصال لان الكلام بآخره مر اه سم (قوله لهذه الدابة) تقدير هذا مع قوله أى المتن بسببها ما كها لا يخفى ما فيه من الحزارة سم على حج أقول ومعه ذلك فيمكن توجيهه بان قوله ما كها بدل من لهذه الدابة اه عش عبارة الرشيدى قوله على لهذه الدابة كان الداعى له الى ذكر هذا فى التصویر بمجازاة طاهر المستن والافعبارة الروض كغيره فلو قال على ما كها بسببها ألف اه على أنه قد يتوقف فى هذا التصویر من حيث الحكم والاعراب اه (قوله لا مكانه) الى المتن فى النهاية الاقوله فان مات الى وليس (قوله وسببها لا تنلاف الخ) مبتدأ وخبر (قوله أو استيفاء منفعتها) باجاردة أو غصب نهاية ومعنى (قوله فان أراد غيره) أى كان قال أردت من انتقلت منه الى من هى تحت يده الآن وان طالت مدة كونها فى ملك من هى تحت يده اه عش (قوله فان أراد غيره قبل) ولما كها حالا تحليف المقر ان لم يصدق اه أخذ مما مر فى شرح ويشترط فى المقر له (قوله ولولم يقل ما كها) بل قال على بسبب هذه الدابة اه عش عبارة المغنى ومثلها فى سم عن شرح البهجة فان لم يقل ما كها

حسا أو شرعا) فلم أن شرط الاقرار بالمال عدم تكذيب الحس أو الشرع فهو كالقرار بالنسب في ذلك لكن قضية ذلك أن يقال حسا أو شرعا بالو او فتأمل اه (قوله فلا استحالة ما كها أو استحقاقها) قال فى شرح الروض نعم لو أضافه الى يمكن كالقرار بمال من وصية ونحوها صرح كقوله الماوردى اه (قوله ومن ثم لو كانت مسلبة بنحو وصية الخ) لو قيد هنا بجهة غير ممكنة فينبغى بطلان الاقرار أخذا بما يأتى فى الاقرار لحيل ههنا ان انفصل التقييد بالجهة الغير الممكنة ههنا وهناك فينتج عدم قبوله للحكم بصحة الاقرار أو لا فلا يقبل رفعه بعد ذلك بخلافه مع الاتصال لان الكلام بآخره مر (قوله لهذه الدابة) تقدير هذا مع قوله أى المتن بسببها ما كها لا يخفى ما فيه من الحزارة (قوله لم يحمل على ما كها حالا الخ) عبارة شرح البهجة فان لم يقل ما كها بل قال بسببها لم يلزم أن يكون المقر به ما كها فى الحال ولا ما كها مطلقا بان كانت فى يده فانتقلت لانتسان شـ يابل يستل

فما يظهر وليس في هذا إيهام المقر له لأنه لما اقرأه بعين هو هذه الدابة صار المقر له معلوما تبعاً فاكنتي به بخلاف ما عرف رجل من أهل هذه البلد لأنها وان عينت ليست سبياً (٣٦٢) للاستحقاق فلم تصلح للاستتباع ولو أقر بعين أو دين لحر في ثم استرق أو بعد الرق وأسند

لحالة الحرية كما هو ظاهر لم يكن المقر به لسيده أي بل يوقف فان عتق فله وان ماتت فنافه وفيه وان قال لجل هند كذا) على أو عندي (بارث) من نحو أبيه (أو وصية) له (لزمه) لامكانه وانحصر في ذلك ولي الجمل اذا وضع نعم ان انفصل لاكثر من أربع سنين من حين الاستحقاق مطلقاً أو لسته أشهر فاكثر من حين ذلك وهي فراش لم يستحق نظير ما يأتي في الوصية (وان أسنده الى جهة لا يمكن في حقه) كله على ألف أقرضته (فالغزو) ذلك الاسناد لاستحالة دون الاقرار لانه وقع صحيحاً فلا يبطل ما عقبه به كله على ألف من ثمن خمر أمواله قال باعني كذا بالف فالأقرار نفسه هو اللغو كباعني خمر بالف ومـذا التفصيل الذي ذكرته يجمع بين اطلاق جمع الغاء الاقرار وهو صريح كلام الروضة والمن وأخرين اغناء الاسناد وصحة الاقرار وأطالوا في الانتصار له وتوهم ما في الروضة والمن على انه يمكن توجيه ما فيها باطلاً بان قرينة حال المقر له ملغية لاقراره ولا تقدير احتمال بعيد وتقدروه انما يحسن عند الاطلاق

واقصر على قوله بسببهم يلزم أن يكون المقر به مالاً كما في الحال ولا مالاً كما هو مطلقاً بل يسأله ويحكم بموجب بيانه اذ يحتمل أن يكون لغير مال كما كان تكون أتلفت شيئاً على انسان وهي في يد المقر (قوله فيما يظهر) اعتمد مر اه سم (قوله بخلاف ما مر الخ) أي في شرح ويشترط في المقر له (قوله لانها وان عينت الخ) أي لانه وان عينت في اقراره لم يجعلها سبياً للاستحقاق كالدابة وانما ذكرها لحرمة النحر يف وقضيتها أنه لو جعلها سبياً للاستحقاق كاللابة ياتي فيها أحكامها وهو ظاهر اه رشيدى قوله ثم استرق) أي الحر اه ع ش (قوله فان عتق فله الخ) وهذا اذا كان للمدين المقر مسلماً فان كان حر بيا سقط الدين باسترقاق الدائن لما ذكره وفي السير أن المتدينين الحر بين يسقط الدين باسترقاق أحدهما سم على ج اه ع ش قول المتن (أو وصية) أي مقبولة اه نهاية عبارة المغنى أو وصية من فلان أو غيرها مما يمكن في حقه اه (قوله لامكانه) الى المتن في النهاية وكذا في المغنى الا قوله نظير الى المتن (قوله نعم ان انفصل الخ) عبارة المغنى ثم ان انفصل ميتاً فلاحق له في الارث والوصية وغيرهما مما أسند اليه ويكون المقر به لورثته مورثه أو ورثة الموصى أو لغيرهم مما أسند اليه أو جبال دون ستة أشهر من حين سبب الاستحقاق كما قاله الاسنوي استحق وكذا الستة أشهر فاكثر الى أربع سنين مالم تكن أمه فراشاً ثم ان استحق بوصية فله الكل أو ثلث من الاب وهو ذ كر فكذلك أو أنثى فله النصف ون ولدت ذكراً أو أنثى فهو بينهما بالسوية اذا أسنده الى وصية وأثلاً ان أسنده الى ارث فاقضت جهة ذلك فان اقتضت التسوية كولدى أم سوى بينهما في الثلث وان أطاق الارث سألناه عن الجهة وعلمنا بقضاءها فان تعذرت مراجعة المقر قال في الروضة فينبغي القطع بالتسوية قال الاسنوي وهو متجه اه وقوله ثم ان استحق الخ في النهاية مثله قال الرشيدى قوله مر فكذلك أي له الكل حيث كان مستغرقاً لاوارث غيره اه زاد ع ش وقوله مر وهو متجه معتمد اه (قوله من حين الاستحقاق) أي سببه كالأرث والوصية (قوله مطلقاً) أي سواء كانت فراشاً أو لا اه ع ش (قوله فاعوذ ذلك الاسناد لاستحالة دون الاقرار) وفاقاً للمغنى والمنهج وخلافاً للنهية عبارة به فلغو أي الاقرار للقطع بكذبه بذلك كذا في الروضة وقطع به في الحرر والذي في الشرع حين فيه طريقان أحدهما القطع بالصحة والثاني على القولين في تعقيب الاقرار بما رفعه والمعتد الاول ووجه بان قرينة حال المقر له ملغية لاقراره الى آخر ما سيأتي في الشرح الى فان قلت قال ع ش قوله مر والمعتد الاول هو قوله أي الاقرار للقطع بكذبه اه (قوله كله على ألف من ثمن خمر) أي قياساً عليه (قوله باعني) أي الجمل (قوله وبهذا التفصيل) أي يحمل بطلان الاقرار على تقديم المذاني وحمل بطلان الاسناد فقط على تأخير (قوله وهو صريح كلام الروضة والمن) وفي التعبير بالمراد منه بالغة والمراد أنه كالصريح لمزيد ظهوره فلا منافاة بينه وبين ما مر من صرفه المتن عن ظاهره ووجه على ان الاذغى الاسناد فقط اه سم (قوله وآخرين) أي واطلاق جمع آخرين (قوله وتقديره) عبارة النهاية وتقديره بالراء بدل الدال قال ع ش أي اثبات ما قاله المقر اه (قوله فعـمل به) أي بالأقرار (قوله وأسقط منه المبطـل) أي قوله من ثمن خمر (قوله

ويحكم بموجب بيانه اه (قوله فيما يظهر) اعتمد مر (قوله ولو أقر بعين أو دين لحر في الخ) كذا شرح مر وهذا اذا كان للمدين المقر مسلماً فان كان حر بيا سقط الدين باسترقاق الدائن لما ذكره وفي السير أن المتدينين الحر بين يسقط الدين باسترقاق أحدهما (قوله وبهذا التفصيل الذي ذكرته يجمع بين اطلاق جمع الغاء الاقرار الخ) اعترض عليه بان هذا الجمع غير صحيح لما قيل من تسليم كون الاذغى الاسناد دون الاقرار اه وأقول هو اعتراض عجيب فأي محذور في ذلك التسليم في الجملة حتى يقتضي عدم صحة ذلك الجمع فعلياً بالنأمل الصحيح نعم قد يستشكل حمل الشارح أو لا المتن على ان الاذغى الاسناد مع قوله وهو صريح كلام الروضة والمن اذ مع صراحته كيف يتأتى جله على لغو الاسناد والجواب ان في التعبير بالصراحة مبالغة والمراد

دون التقيد بجهة مستحيلة بخلاف ألف من ثمن خمر فانه لا قرينة في المقر له تلغيه فعمل به وأسقط منه المبطـل وهذا معنى ظاهر يوضح الاستسكان به

في الفرق) أي بين مسألة المتن المفسر وبين له على ألف من ثمن الحجر المقيس عليه (قوله فتغليط المصنف الخ) وفي سم بعد سرد كلام المحرر مانصه ولا يرتاب منصف بادني تأمل في احتمال هذه العبارة لفهمه النووي بل في ظهو رهافيه ثم قال والمحدث عنه في السابق واللاحق ليس الا اقرار ولا شبهة لعاقل في كون ذلك قرينة ظاهرة على أن المراد بالاقرار لغو لا اسناد فقط فالحكم مع ذلك على النووي بالوهم في هذا الفهم هو الوهم اه (قوله ومن المستحيل شرعا الخ) فعلم أن شرط الاقرار بالمال أن لا يكذب الشرع كالحس اه سم (قوله أن له) أي كون ما ذكره من المستحيل شرعا (قوله قبل) أي قبل الاسترقاق (قوله لما من) أي قبل قول المتن وان قال لجل هند (قوله ذلك) أي حرايته وملكه الخ (قوله هنا) أي في صورة احتمال حرايته وملكه قبل (قوله قام مانع الخ) لعله عدم ثبوت أهلية الاستحقاق له لا في الحال ولا فيما مضى (قوله وشم) أي في صورة علم حرايته وملكه قبل (قوله وان ثبت الخ) عطف على أن يقر الخ ثم هو إلى قوله ومن ذلك في المغني وإلى المتن في النهاية (قوله أن يقر عقب ارثه لا يخرج به ما إذا أقر له بعين فظاهر أنه يؤخذ باقراره وظاهر أيضا أنه لا يصح الاقرار فيما ذكره الشارع وان أراد المقر الاقرار لا بحالة أن خصوص ما يخصه بالارث للغير إذا الصورة أنه لم يتبرأ به ومن ذا يعلم الفرق بين ما هنا وبين ما سيأتي في دارى التي ورثتها من أبي لغلان وان توقف الشهاب بن قاسم في الفرق بينهما اه رشيدى (قوله ويحمل) إلى المتن في النهاية والمغني الا قوله ويفرق إلى أما إذا (أي والاستفسار الخ) عبارة النهاية والمغني ولو انفصل الحل ميتا فلا شيء له للشك في حياته فيسأل القاضي المقر حسبته عن جهة اقراره من ارث أو وصية ليصل الحق لمستحقه وان مات قبل البيان بطل كما صرح به البغوى وغيره ولو ألفت حيا لم يتأجل المال للميت إذا ثبت كعدمه ولو قال لهذا الميت على كذا في البحر عن والده أن ظاهر لفظ المختصر يقتضى صحة الاقرار وأنه يمكن القطع بالبطلان لان المقر له لا يتصور ثبوت المالكه حين الاقرار انتهى والاول اه قال ع ش قوله مر فيسأل القاضي أي وجوبه باقيا يظهر وقوله لمستحقه وهو ورثة أبي الحل ان قال استحققه بآرث وورثة الموصى ان قال بوصية اه (قوله ان انفصل حيا) أي لأمدة المعتبرة التي مرت بقوله نعم الخ اه معنى (قوله بطل الاقرار) كذا في شرح الروض من تصريح البغوى وغيره وقد يقال ينبغي أن يسأل وارثه

انه كالصريح ان يظهره وهو هذا لا ينافي إمكان صرفه عن ظاهره فتدبر (قوله فتغليط المصنف في فهمه من كلام المحرر ان الاقرار هو اللغو ليس في محله فتأمل اه) أقول عبارة المحرر مانصه فلو قال لهذه الدابة على كذا فلغو ولو قال بسببها المال لكها لزمه ما أقر به ولو قال لجل فلانة كذا بآرث أو وصية يلزمه وان أسنده إلى جهة لا تغرض في حقه فهو لغو وان أطلق نقولان أحدهما الصحة اه ولا يرتاب منصف بادني تأمل في احتمال هذه العبارة لفهمه النووي بل في ظهو رهافيه لان سابق قوله وان أسنده إلى جهة لا تغرض في حقه فهو لغو ولا حقه في بيان ما يلزم من الاقرار وما لا يلزم والمحدث عنه في السابق واللاحق ليس الا اقرار ولا شبهة لعاقل في كون ذلك قرينة ظاهرة على أن المراد بالاقرار لغو لا اسناد فقط وأما كلام الشرحين فلا يوجب ارادة المحرر ما وافقهما المساهم معلوم من كثرة مخالفتيه لهما من محافوا فاقته لهما غير لازما فالجزم مع ذلك على النووي بالوهم في هذا الفهم هو الوهم فتدبر وعلى هذا قل سبب اخراج هذا عن تعقيب الاقرار بما يرفعه تخصيص ذلك بما يرفع لذاته بان يكون الكلام متنافيا في نفسه بخلاف هذا الذي تنافي في الكلام في نفسه وانما الحل لكون المقر له هنا لا يصلح لذلك السبب في الواقع فليتأمل (قوله ومن المستحيل شرعا أن يقر الخ) فعلم أن شرط الاقرار بالمال أن لا يكذب الشرع كالحس (قوله وان ثبت) عطف على أن يقرش (قوله ومن ذلك أيضا أن يقر عقب ارثه الخ) لعل محله ما لم ير الاقرار به ابدل ما يأتي أول فصل يشترط في المقر به عن الأنوار في الدار التي ورثتها من أبي لغلان انه اقرار وان كان شاه لا لاقرار عقب الارث (قوله فان مات ولم يستفسر بطل الاقرار) كذا في شرح الروض من تصريح البغوى وغيره وقد يقال ينبغي أن يسأل وارثه

في الفرق فتغليط المصنف في فهمه من كلام المحرر ان الاقرار هو اللغو ليس في محله فتأمل اه ومن المستحيل شرعا أن يقر لقن عقب عتقه بدن أو عين ويظهر ان محله في غير من علمت حرايته وملكه قبل لما رفيه بخلاف من احتل فيه ذلك لندرتة فان قلت يأتي الحل على الممكن وان ندروه هذا ينافي عداهم ماذا كرم مستحيلة شرعا قلت يقرق بأنه هنا قام مانع بالمقر له حالة الاقرار من صحة وقوع المالك بكل وجه فعدوه مستحيلة نظر لذلك وشم يقوم به مانع حالة الاقرار كذلك فنظر والامكان ملكه وان ندروا أن يثبت له دين بخوصه أو خلع أو جنابة فيقر به لغيره عقب ثبوته لعدم احتمال جريان ناقل حيثن كذا يأتي ومن ذلك أيضا ان يقر عقب ارثه لا يخرج به مانع (قوله وان أطلق) الاقرار له ولم يسنده إلى شيء (صح في الاظهر) ويحمل على ما يمكن في حقه وان ندرك وصية أو ارث خلا لكلام المكاف على الصحة ما أمكن هذا ان انفصل حيا والا استفسر فان مات ولم يستفسر بطل الاقرار ويفرق بينه

وبين ما قدمه بانه ثم ذكر
السبب الملزم بخلافه هنا أما
إذا أسنده لممكن بعد الاقرار
ولو على التراخي فيصح حتما
كألو أقر لطفل وأطلق وهو
لنحو مسجد كهو لجل (وان
كذب المقر له) بعين أو دين
ووارثه (المقر) في أصل
الاقرار بطلان في حقه
فقط (ترك المال في يده)
في صورة العين ولم يطالب
بالدين في صورته (في الأصح)
لأنه يشترط بالملك ظاهرا
والاقرار العاري عارضه
انكار المقر له فسقط ومن
ثم كان المقر له يدان يده تبقى
عائمه يملك لا يجرد استحقاق
وبحث الزكشي حرمته
وطئة لاقراره بغيره عليه
قال بل ينبغي تحريم جميع
التصرفات حتى يرجع ويرد
بان التعارض المذكور
أوجب له العمل بدوام
الملك ظاهرا فقط وأما باطنا
فالمداو فيه على صدقه
وعدمه ولو ظاهرا وحشدا فلا
يصح ما ذكره بإطلاقه (فان
رجع المقر في حال تكذيبه)
مصدر مضاف للمفعول
(وقال غلط) أو تعدت
الكذب (قبل قوله في
الأصح) بناء على الأصح
السابق ان اقراره بطلان
على مقابله فلا يقبل اما
رجوع المقر له أو إقامة
بينته فلا يقبل منه حتى
يصدق نفيه لان نفيه عن
نفسه بطريق المطابقة
وفي المقر بطريق الالتزام
فكان أصح

ويعمل بتفسيره كفي نظائره اه سم ويخالفه قول الشارح ويفرق بينه الخ (قوله ما قدمته) أي في
شرح قوله وجب اه كرهى عبارة سم كنه قوله السابق في مسئلة الدابة فان مات قبله الخ اه (قوله بعد
الاقرار) معلق باسند كما هو ظاهر ويدخل فيه قول المصنف السابق بارت أو وصية اه سم (قوله كلاً
أقر لطفل وأطلق) أي فيصح حتما وشيئى ومغنى (قوله لنحو مسجد) كرباط وقنطرة نهاية ومغنى
(قوله كهو لجل) أي فيأتي فيه تفصيله المتقدم اه ع ش (قوله ووارثه) ظاهره وان كان المورث
مدوناً اه سم عبارة المغنى والظاهر كما قال شيخنا أن تكذيب وارث المقر له كتكذيبه حتى لو أقر
لميت أول من مات بعد الاقرار فكذبه الوارث لم يصح اه فالوا في كلام الشارح بمعنى أو (قوله في أصل
الاقرار) قال في شرح الروض ومحل ذلك اذا كذبه في الأصل فلو قال له على ألف من ثمن عبد فقال لا بل من ثمن
أمة فالأصح لزومه انتهى اه سم (قوله ولكن في حقه فقط) اما في حق غيره فصح كلاً وأقر بجناية
على المرحون فكذبه المالك فانه وان لم يصح في حق المالك صح في حق المرحون حتى يتوثق بارشها مغنى
وا نى واقره سم (قوله في صورة العيين) الى قول المتن فان رجوع في النهاية والمغنى (قوله ويرد بان
التعارض الخ) والظاهر كما قال شيخنا انه ان كان ظاهراً المال للمقر له امتنع عليه التصرف والاقرار اه
مغنى (قوله ما ذكره) أي من تحريم التصرف قبل الرجوع وباحتج به (قوله مصدر مضاف الخ) والفاعل
المقر له المحذوف اه سم (قوله بناء على الأصح السابق أن اقراره بطلان) قد يقال فائدة لهذا مع ذلك ولهذا
قال في شرح الروض وهذا الحاجة اليه لما مر أنه بالتكذيب بطل الاقرار انتهى اه سم (قوله أما
رجوع المقر له) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله أو إقامة الخ) أو بمعنى الواو كما عبر به النهاية (قوله به) أي
بان اقراره به ملك للمقر له (قوله فلا يقبل منه الخ) ظاهره وان بين لتكذيب وجهها محتملا وقياس نظائره ان
تسمع دعواه ويثبت ان بين ذلك اه ع ش (قوله حتى يصدق) أي المقر المقر له (ثانياً لان نفيه الخ) عبارة
الروض وشرحه فان صدقه بعد تكذيبه لم ينزع ما أقر به من يده الا باقرار جديد لان نفيه عن نفسه بالمطابقة
الخ وقول الشارح كشرح الروض لان نفيه الخ قد يقتضى أن المقر لو نفي عن نفسه بطريق المطابقة كقوله
هذا ليس لي بل لزيد قبل ما ذكر منه والظاهر أنه غير مراد اه سم (قوله لان نفيه) أي المقر له قوله ونفي
المقر) أي عن نفسه يعنى الذى تضمنه اقراره لا غير اذ يلزم من اقراره به لا غير أنه ليس له اه رشيدى (قوله
فكان أضعف) أي فلهذا قبلنا رجوعه اه رشيدى (فروع) لو أقرت له امرأة بالنكاح وأنكر سقط
حقه قال المتولى حتى لو رجع بعد وادعى نكاحها لم تسمع إلا أن يدعى نكاحاً جديداً وانما احتج لهذا

ويعمل بتفسيره كفي نظائره (قوله وبين ما قدمته) كأنه أراد قوله السابق في مسئلة الدابة فان مات قبله الخ
(قوله بعد الاقرار الخ) متعلق باسند كما هو ظاهر ويدخل فيه قول المصنف السابق بارت أو وصية (قوله لنحو
مسجد) كرباط وقنطرة (قوله ووارثه) ظاهره وان كان المورث مدوناً (قوله لكن في حقه فقط) قال في
شرح الروض اما في حق غيره فصح كلاً وأقر بجناية على المرحون فكذبه المالك فانه وان لم يصح في حق
المالك صح في حق المرحون حتى يتوثق بارشها اه (قوله في المتن في الأصح) قال في شرح الروض ومحل ذلك
اذا كذبه في الأصل فلو قال له على ألف من ثمن عبد فقال لا بل من ثمن أمة فالأصح لزومه اه (فروع) قال في
الروض فرع أقام بينته على اقراره شرعياً بالاستيفاء وأقام الغريم بينته على اقراره بعد ذلك أي بعد أقامته بينته
بعدمه أي الاستيفاء سمعت وطالبه اه قال في شرحه لانه وان قامت البينة على اقرار الغريم بالاستيفاء فقد
قامت أيضاً على ان صاحبه كذبه فبطل حكم الاقرار ويبقى الحق على من لزمه اه (قوله مصدر مضاف
للمفعول) والفاعل المقر له المحذوف (قوله بناء على الأصح السابق ان اقراره بطلان) فان قلت فائدة لهذا
مع ذلك ولهذا قال في شرح الروض وهذا الحاجة اليه لما مر أنه بالتكذيب بطل الاقرار اه (قوله فلا
يقبل منه حتى يصدق نفيه) أي يصدق نفيه عن نفسه الخ عبارة الروض وشرحه فان صدقه بعد تكذيبه لم ينزع
ما أقر به من يده الا باقرار جديد لان نفيه عن نفسه بالمطابقة الخ اه وقول الشارح كشرح الروض لان

لفظ أو كتابة ولو من ناطق أو

إشارة أخرى تشعر بالالتزام

بحق الشيء (قوله لزيد)

على ألف فيهما أطن أو

أحسب لغو أو فيهما أعلم أو

أشهد صحح وقوله ليس لك

على شيء ولكن لك على

ألف درهم لم يجب ما بعد

لكن لما مضى ما قبلها

وقد يستشكل بأن المعنى

ليس لك على الألف درهم

ويجاب بأن التناقض في

ذلك أظهر وقوله لامرأة ألم

أزوجك أمس أو أليس

قد تزوجتك أمس فقالت

بلى ثم تحدث لم يكن ما قاله

أقراراً منه على الأصح بل هو

استفهام وقوله لزيد (كذا

صيغة افسرار لأن اللام

للعلل ثم إن كان ذلك معينا

كل زيد هذا الثوب أو خذ به

فإن كان بيده حال الإقرار أو

انتقل إليه لزم تسليمه لزيد

أو غيره كالثوب أو ألف

أشترط أن ينضم اليه شيء مما

يأتي كعندي أو على لأنه مجرد

خبر لا يقتضي لزوم شيء

للخبر ولهذا التفصيل

ذكر كونه صيغة ولم يذكر

اللزوم به نعم إن وصل به ما

يجرجه عن الإقرار كـ على

كذا بعد موتى أو أن فعل

كذا لم يلزمه شيء كما يحسنه

الأدري والثانية مأخوذة

بما يأتي في نحو إن شاء الله

ليس من تعقيب الإقرار بما

يرفعه (وقوله على وفي) هي

بمعنى أو كالتي بعدها (ذمتي

كل) على انفرادها (لدين) الملتزم في الذمة لأنه المتبادر منه صرفاً فإن أراد العين قبل في على فقط لا مكانه أي على حفظها (ومعني) ولدي (وعندي)

الاستثناء لأنه يعتبر في صحة إقرار المرأة بالنكاح تصديق الزوج لها فاحتيط له بخلاف غيره ولو أقر لا آخر بقصاص أو حد قذف وكذبه سقط وكذا حد سرقة وفي المدل ما من كونه يترك في يده ولو أقر له بعبد فأنكره لم يحكم بعنقه لأنه محكوم برقه فلا يرفع الإيدين بخلاف اللقيط فإنه محكوم بحره بالدار فإذا أقر ونفاه المقر له بقي على أصل الحرية ولو أقر له بأحد عبيد وعينه فردد وعين الآخر لم يقبل فيما عينه الأبيينة وصار مكذباً فيما عينه له مغنى ونهاية

* (فصل في الصيغة) * (قوله في الصيغة) إلى قوله وقد يستشكل في النهاية قال ع ش لعل وجه تأخيرها إلى هذا تقدم كل من المقر والمقر له عليه بالذات وتعديها في المنهج أنه لا يتحقق كون العاقد عاقد إلا بالصيغة فهي متأخرة في الوجود متقدمة في الاعتبار اه (قوله وشروطها اللفظ الخ) أي كونها اللفظ والافاللفظ هو ذات الصيغة والمراد باللفظ أعم من أن يكون صريحاً وكنياً اه ع ش أقول وكذا المراد بالاشارة أعم من أن تكون صريحة أو كناية (قوله تشعر الخ) أي المذكورات من اللفظ الخ اه ع ش (قوله لغو) أي لعدم اشعارهما بالالتزام اه ع ش أقول قضيت ما يأتي في شرح ولو قال لي عليك الخ أنهم ما يعيدان لوزاد بعدهما طناً غالباً فليراجع (قوله لم يجب ما بعد لكن) لا يخفى اشكاله ومخالفته لقولهم الآتي في فصل الاستثناء أنه لو قال ليس لك على شيء الخمسة لزمه خمسة ولا فرق بين الأولين من جهة المعنى فإن كان ما رفع توهم يتولد من الكلام السابق نعم لو قال ليس لك على ألف ولكن لك على ألف كان عدم الوجوب ممكناً لأنه ليس لك على عشرة إلا الخمسة وسيأتي فيه أنه لا يجب شيء لأنه بمنزلة ليس لك على خمسة ويحتمل الفرق أي بين ليس لك على عشرة إلا خمسة وبين ليس لك على ألف ولكن لك على ألف ولعله أقرب سم على ج اه ع ش ولعل وجهه أي أقرب بين الفرق أن أحاد العشرة تستثنى منها عرفاً في الاستعمال ويقال له على عشرة إلا واحد مثلاً والألف لا تستثنى من الألفين فافوقهما بل يقال له على ألف وله على ألفان بدون استثناء اه (قوله لها) الظاهر التذكير (قوله في تلك) أي في صيغة ليس لك على شيء ولكن لك على ألف درهم (قوله لأن اللام) إلى قوله نعم في المعنى الإقرار لأنه إلى ولهذا وإلى قوله واعتراض في النهاية (قوله أو غيره) أي غير معين عطف على معين ش اه سم (قوله لأنه مجرد الخ) علة لما يفهمه قوله اشترط أن ينضم الخ من عدم الإقرار عند عدم الانضمام اه (قوله ذكر كونه صيغة ولم يذكر الزوم به) برده عليه أن الالتزام معتبر في مفهوم الإقرار كما مر فصيغة الإقرار متضمنة للزوم (قوله كـ على كذا بعد موتى الخ) وفي الروض وكذا أي بلغوا وله على ألفان مت أو قدم زيد اه قال في شرحه سيأتي في الباب الثالث أن محل ما هنا ذالم يقصد التأجيل انتهى اه سم (قوله والثانية) أي له على كذا أن فعل كذا (قوله هي الخ) أي الواو عبارة للمعنى تنبيه لوعبر المصنف بأوهنا فقال أو في ذمتي كما عبر به في الروضة وفيما سيأتي فقال ومعني أو عندي لكان أولى لثلاث توهم أن المراد الهيئة الاجتماعية (قوله

نفسه الخ قد يقتضي أن المقر لو نفي عن نفسه بطريق المطابقة كقوله هذا ليس لي بل لزيد قبل ما ذكر من نفسه والظاهر أنه غير مراد اه

* (فصل في الصيغة) * (قوله لم يجب ما بعد) لكن لا يخفى اشكاله ومخالفته لقولهم الآتي في الاستثناء أنه لو قال ليس لك على شيء الخمسة لزمه خمسة ولا فرق بين الأولين من جهة المعنى فإن كلاهما الاستثناء في المعنى بل أطلق أهل الميزان أنه أعني لكن حرف استثناء من ناقشهم بأنهم ليست حرف استثناء اعترف بأن معناها مشابهة بمعنى ألفان كما هو المألوف من الكلام السابق اه نعم لو قال ليس لك على ألفان ولكن لك على ألف كان عدم الوجوب ممكناً لأنه ليس لك على عشرة إلا خمسة وسيأتي فيه أنه لا يجب شيء لأنه بمنزلة ليس لك على خمسة ويحتمل الفرق ولعله أقرب (قوله أو غيره) عطف على معين ش (قوله كـ على كذا بعد موتى أو أن فعل كذا لم يلزمه شيء) وفي الروض وكذا أي بلغوا وله على ألفان مت أو قدم زيد اه قال في شرحه وانما لم يستفسر في تعليق الجسر يسار دلان حال المعسر يشعر بطالب الصبر عليه المشعر بلزوم ما قاله وسيأتي في الباب الثالث أن محل ما هنا ذالم يقصد التأجيل اه (قوله في المتن ومعني) وعندى للعين) فإن فسرها في

كل) على انفرادها (لدين) الملتزم في الذمة لأنه المتبادر منه صرفاً فإن أراد العين قبل في على فقط لا مكانه أي على حفظها (ومعني) ولدي (وعندي)

كل على انفرادها (العين) لذلك ويحمل على أدنى المراتب وهو الودعة فيقبل قوله بيمينه في الرد والتلف وقيل يكسر أوله صالح لهما كما رجحاه واعتراضا بنص الامام على أي فينصرف (٣٦٦) عند الاطلاق للدين (ولو قال لي عليك ألف) أو افض الالف الذي لي عليك فقال لا يلزمني

تسليمها اليوم لم يكن مقرا
لان الاقرار لا يثبت بالمفهوم
أي الضعيف دلالة فيما
المطلوب فيه اليقين أو الظن
الغالب وهو الاقرار وهذا
يندفع قول التاج السبكي
مضعفاه وهذا يقوله من
يقصر المفاهيم على افعال
الشارع ووجه اندفاعه انه
يأتي على الاصح المقدر في
الاصول ان المفهوم يعمل
به في غير افعال الشارع لما
قررت ان الاقرار يخرج عن
ذلك لاختصاصه بمزيد
احتياط ومن ثم أطلق
الشافعي انه انما يؤخذ فيه
باليقين ولا يستعمل الغلبة
لكن مراده ما قررت ان
الظن القوي ملحق فيه
باليقين كما صرحوا به في أكثر
مسائله ويؤيد ما ذكرته
قولهم لو قال لي عليك ألف
فقال ليس لك على أكثر
من ألف لم يلزمه شيء لان
نفي الزائد عليه لا يوجب
اثباته ولا اثبات مادونه ولو
قال لزيد على أكثر مما لك
بفتح اللام لم يكن اقرارا
لواحد منهما بخلاف ما لو
كسرها فانه اقرار لزيد فان
قلت يؤيد ما قاله التاج قول
الروضة لو قال أفرضت
كذا فقال ما افترضت غيره
كان اقرارا به فهدا فيه
ثبوت الاقرار بالمفهوم قلت

كل على انفرادها) أي من على وفي ذمتي وهو مستفاد من قوله أولا هي بمعنى أو اه ع ش (قوله قبل في على فقط) أي بخلاف ما لو قال في ذمتي فلا يقبل منه ان ذكر منه صلا لا فيما لو ذكره متصلا على الوجه اه ع ش قول المتن (ومع وعندى العين) فان فسر بانه في ذمته قبل منه لانه غلظ على نفسه وينبغي الحل على ما في الذمة أيضا مع قرينة صريحة في ذلك فليتامل اه سم (قوله لذلك) أي لانها المبادرة منه (قوله ويحمل) الى قوله واعتراضا في المعنى (قوله على أدنى المراتب الخ) عبارة النهاية والمعنى فيحمل كل منهما عند الاطلاق على عين له بیده فلو ادعى أنه اودعة وأنها تلفت ونه ردها صدق بيمينه اه (قوله في الرد والتلف) أي اذا ادعى ذلك بعد مضي زمن يمكن فيه التلف والرد كما هو واضح رشدي وع ش وسيد عمر (قوله بكسر أوله) أي وفتح ثانيه (قوله صالح لهما) أي للدين والعين (قوله كرجاه) وهو المعتمد اه نهاية عبارة المعنى كما جرى عليه ابن المقرئ تبع المارجه الشيخان بحثا بعد نقاله - مع ان البغوي أنه للدين اه وفيهما أيضا ولو أتى بلفظ يدل على العين وتحريده على الدين كان قال له على ومعنى عشره قال قياس أنه يرجع اليه في تفسير بعض ذلك بالعين وبعضه بالدين اه قال الرشدي قوله فالقياس أنه يرجع اليه الخ كان المراد أن هذه الصيغة عند الاطلاق تكون اقرارا بالعين والدين معا لکنه مبهم فيرجع اليه في نفسه يرمق دار العين ومقدار الدين والا فوضع الاول للدين والثاني للعين فلا يحتاج في اندرافه اليهما الى رجوع اليه وظاهر أنه لو فسر ذلك بالعين فقط يقبل أخذ ما صرح به أنه يقبل في تفسيره على بالدين بل نقل الشهاب ابن قاسم عن الشارح مر أنه لو فسر معى وعندى بمافي الذمة قبل لانه غلظ على نفسه انتهى اه قال ع ش قوله مر بالعين أي في غير ذمته والتلف أو الرد للعين التي فسر بها اه أي بشرطه السابق آنفا (قوله أو افض الالف) الى المتن في النهاية (قوله وهو) أي ما المطلوب الخ (قوله وبه - ذا) اسم الإشارة راجع الى قوله لان الاقرار لا يثبت بالمفهوم الخ (قوله مضعفاه) أي حال كون التاج مضعفا لكونه لم يكن مقرا (قوله وهذا الخ) مقول قول التاج والمشار إليه كونه لم يكن مقرا (قوله ان المفهوم الخ) بيان للاصح الخ (قوله ولا يستعمل الغلبة) قال أبو علي أي ما غلب على ظن الناس اه معنى (قوله لما قررت الخ) تعليل لقوله انه يشأت الخ (قوله عن ذلك) أي الاصح المذكور (قوله في نفسه) أي في الاقرار (قوله مراده) أي الشافعي (قوله ما ذكرته) أي أنه ليس اقرارا اه ع ش ويجوز تفسيره بقول الشارح ان الاقرار يخرج الخ (قوله قوله - م لو قال الخ) قد يجري التاج ما قاله هنا أيضا اه سم (قوله لا يوجب الخ) أي بالمنطوق (قوله ولو قال الخ) - مطع على لو قال الخ (قوله لم يكن اقرارا) أي لانه مع فتح اللام صادق بكل ما ينسب لزيد وان لم يكن من جنس ما يقربه كالعلم والشجاعة اه ع ش (قوله فانه اقرار لزيد) أي ويقبل تفسيره بما قل أي وان لم يتول أخذ ما سيأتي في شرح قوله ولو أقر بمال أو مال عظيم سم وع ش (قوله ما قاله التاج) وهو قوله وهذا يقوله الخ اه ع ش (قوله الا هو) الظاهر الاياه اه سم (قوله ومفهوم هذه الصيغة) وهو ما افترضت الا هو المشتمل على النفي والاثبات صريحا (قوله وهو الخ) أي مفهوما (قوله قولهم) أي في شأن الفاظ ذكرها أنها اقرار بما سيأتي وفيه اه رشدي (قوله لان المفهوم من هذه الخ) لقائل أن يقول المفهوم من قولهم هذا ليس هو المفهوم الاصولي الذي كلام التاج

ذمته قبل منه لانه غلظ على نفسه وينبغي الحل على ما في الذمة أيضا مع قرينة صريحة في ذلك فليتامل (قوله كرجاه) اعتمد مر (قوله ويؤيد ما ذكرته قولهم لو قال الخ) قد يجري ما قاله التاج هنا أيضا (قوله فانه اقرار لزيد) أي ويقبل تفسيره بما قل أخذ ما سيأتي في شرح قوله ولو أقر بمال أو مال عظيم الخ (قوله الا هو) الظاهر الاياه (قوله لان المفهوم من هذه الفاظ عرفا الاقرار الخ) لقائل أن يقول المفهوم من قولهم هذا ليس هو المفهوم الاصولي الذي كلام التاج في نفسه بل المراد بكونه مفهوما من هذه الفاظ نه معناها عرفا

لا يؤيده لان هذا في قوة ما افترضت الا هو ومفهوم هذه الصيغة وهو ثبوت اقتراضه على المفاهيم بل قال جنع كثيرون انه صريح فلا يقاس به مفهوم الطرف المختلف في حقيقته فان قلت سيأتي قولهم لان المفهوم من هذه الفاظ عرفا الاقرار وهذا صريح في العمل فيه بالمفهوم قلت هذا لا يرد علينا

لأنه في ألفاظ طرد العرف في استعمالها امراد منها ذلك وهذا لا شك في العمل به وكلامنا في مفهوم لفظ لم يطرد العرف في تضاده منة ولو قاله أحد تينك الصيغتين (فقال) مع مائة أو (زن) أو خذ أو زنه أو خذه أو اختم عليه أو (٣٦٧) اجعله في كيسك) أو هو صراح أو مكسرة (فليس

بإقرار) لأنه ليس بالتزام وإنما يذكر في معرض الاستهزاء وكذا ما قلنا عند (ولو قال) في جواب لي عليك ألف (بلي أو نعم أو صدقت) وأجل أو جيرا أو أي بالكسر (أو أبرأني منه) أو أبرأني منه (أو قضيت) أو قضيت نظير ما يأتي في أقضي غدا (وأنا مقربه) أولا أنكر ما تدعيه (فهو إقرار) لأن السنة الأولى موضوعا لتصديق نعم لو اقترن الواحد بما ذكر قرينة استهزاء كما براد كما منه بنحو ضحك وهز رأس مما يدل على النجس والافتكار أي وثبت ذلك كما هو ظاهر لم يكن به مقرا على أحد احتمالين للرافعي والمصنف وميله - محال به لكن رجع الاسنوي وغيره أنه لا فرق لضعف القرينة لالكونه تعقيبا للإقرار بما يرفعه لأن القرينة هنا مقارنة فلا رفع فيها ولا ن دعوى الإبراء أو القضاء اعتراف بالأصل ولو حذف منه لم يكن إقرارا لاحتماله الإبراء من الدعوى وهو لغو وكذا إقراره أبرأني منه أو استوفاه مني كما أفنى به القفال وهي حيلة لدعوى البراءة مع السلامة من الالتزام وألحق به أبرأني من هذه الدعوى ولأن

فيه بل المراد من كونه مفهوما من هذه الألفاظ أنه معناها عرفا فليتنامل اه سم (قوله لأنه في ألفاظ طرد لعرف الخ) أي فليس المراد منه المفهوم الاصطلاحي الذي هو دلالة اللفظ في غير محل النطق بل المراد منه أن هذا اللفظ غالب استعماله في هذا المعنى بحيث صار لا يفهم منه عند الإطلاق إلا هذا المعنى لكن قوله وكلامنا في مفهوم لفظ الخ قد لا يوافق ذلك فليجرحاه رشدي (قوله ولو قاله) أي خطا بالزيد (قوله تينك الصيغتين) أي قول المصنف لي عليك ألف وقول الشارح أقض الألف الذي لي عليك اه ع ش (قوله مع مائة) أي قول المتن ولو قال أنا مقري النهاية الأقوله وكذا ما قلنا عند (قوله أو أبرأني منه) وثبت ذلك كما هو ظاهر وقوله لكن رجع إلى ولان دعوى وقوله بخلاف ما لو اقتصر على فهمه عدلان (قوله أو أبرأني منه) بصيغة الأمر (قوله أو قضيت) أي بدون ضمير المفعول قول المتن (فهو إقرار) * (فرع) * في شرح البهسي ولو ادعى بمائة فقال قضيت منها خمسين لم يكن إقرارا بالمائة فقد يريد بالمائة المائة المدعاة اه وينبغي أن يكون مقرا مر بخمسين وقد كتب شيخنا البرلسي بها مشه ما نصه ظاهر قوله بالمائة أنه يكون مقرا بخمسين اه سم (قوله وثبت ذلك) أي وحلف أنه لم يرد الإقرار بل الاستهزاء مر اه سم (قوله لم يكن به مقرا) اعتمد هذه النهاية أيضا ومال المعنى إلى ما رجحنا الاسنوي من لزوم وعدم الفرق (قوله ولان دعوى الخ) ثم قوله ولان الضمير الخ عطفان على لان الستة الخ (قوله دعوى الإبراء) أي وطلبه (قوله اعتراف بالأصل) عبارة المعنى قد اعترف بالشغل وادعى الاسقاط والأصل عدمه اه (قوله ولو حذف) أي قوله ولو سأل في المعنى (قوله وكذا الخ) أي لم يكن إقرارا لو قال (أقرانه الخ) عبارة المعنى ولو اقتصر على قوله أبرأني فليس بإقرار وكذا قوله للحاكم وقد أقر أنه أبرأني أو أبرأته أو قد استوفى مني الألف قاله القفال في فتاويه وهو حيلة الخ ومثل ذلك ما لو قال قد أبرأني من هذه الدعوى فلا يكون مقرا بالخ اه (قوله لدعوى البراءة) أي أو الاستيفاء و (قوله وألحق به) أي بإقراره الخ (قوله يعود دلالة المدعى به) فلا يقبل قول المقر أدت به غيرك اه اسنوي وإذا المعنى كما لا يقبل تفسيره اللواهم بالنقصه إذا لم يصلها بالكلام وكانت دراهم البلد تامة إذا الجواب منزل على السؤال اه (قوله ولو سأل القاضي الخ) مفهومه أن قوله عند من غير سؤال القاضي لا يكون إقرارا اه سم وفيه تأمل (قوله ولو قال ان شهدا) أي قوله ولو ادعى في المعنى (قوله أو قال ذلك) أي أن لك على كذا (قوله فهم ما صدقنا) قال سم على منهج بعدم مثل ما ذكر وينبغي فاقا لم ير أن الحكم كذلك وإن كان لا تقبل شهادته كعبد وصبي فليست رول العرف بين أن شهدا على كذا صدقتهما وبين أن شهدا على فهم ما صدقنا أن الجواب في قوله فهم ما صدقنا اسمية مدلولها الثبوت وهو لا يعلق في قول بأن المعنى أن شهدا على قبلت شهادتهما ما صدقنا ومتى كانا صادقين كان

فليتأمل (قوله وكذا ما قلنا عند مني) ولو طالبه بوفاء شئ فقال بسم الله لم يكن إقرارا كما أفنى به شيخنا الشهاب الرملي شرح مر (قوله في المتن فهو إقرار) قال في شرح الروض قال في الأصل قالوا ولو قال لعمرى فإقرار ولعل العرف يختلف فيه اه * (فرع) * في شرح البهسي ولو ادعى بمائة فقال قضيت منها خمسين لم يكن إقرارا بالمائة فقد يريد بالمائة المائة المدعاة اه وينبغي أن يكون مقرا بخمسين وقد كتب شيخنا البرلسي بها مشه ما نصه ظاهر قوله بالمائة أنه يكون مقرا بخمسين اه (قوله أي وثبت ذلك) أي وحلف أنه لم يرد الإقرار بل الاستهزاء مر (قوله وكذا إقراره أبرأني منه أو استوفاه مني) عبارة الروض لا قد أقررت بالبراءة أو الاستيفاء أي فليس بإقرار وزاد في شرحه بعد البراءة ومن بعد الاستيفاء (قوله لان الضمير في به يعود دلالة المدعى به الخ) قال في شرح الروض أي فلا يقبل قول المقر أدت به غيرك الخ هذا وقد يقال عوده لما ذكر لا يمنع الاحتمال الذي قاله الرافعي فأمن التأمل (قوله ولو سأل القاضي المدعى عليه الخ) مفهومه

الضمير في به يعود لان المدعى به حينئذ لا يحتاج إلى أن يقول للثوبه أجاب السبكي عن قول الرافعي يحتمل إذا حذف لك أنه مقربه لغيره ولو سأل القاضي المدعى عليه عن جواب الدعوى فقال عند من كان إقرارا قاله السبكي ولو قال ان شهدا على كذا صدقتهما أو قال ذلك فهو عند مني أو صدقتهما لم يكن إقرارا لأنه لم يجزم ولان الواقع لا يعلق بخلاف فهم ما صدقنا

لا يمكن أن يكونا صادقين إلا أن كان عليه (٣٦٨) المدعى به الآن فيلزمه ولو قال فهم عادلان فيما شهد به فالذي يظهر أنه كقولهم فهما

صادقان لأنه بمعنى خلاف ما لو اقتصر على فهم عادلان ولو قال إن شهد عليه هو عدل أو صادق لم يكن اقرارا حتى يقول فيما شهد به ولو ادعى عليه بعين فقال صالحني عما كان لك على كان اقرارا بهم فبطالب بيانه وفارق كان لك عندي أو على ألف بأنه لم يقع جوابا عن شيء كان باللغو أشبه ولو ادعى عليه ألفا فأنكر فقال اشتر هذا مني بالألف الذي ادعيت به كان اقرارا به كعني بخلاف صالحني عنه به إذ ليس من ضرورة الصلح كونه بيعا حتى يكون ثم من بخلاف الشراء (ولو قال أنا مقر) ولم يقل به (أو أنا أقربه فليس باقرار) لصدق الأول باقراره ببطلانه أو بالتوحيد ولا احتمال الثاني للوعد بالانرار في ثاني الحال (ولو قال أليس لي عليك كذا فقال بلى أو نعم فقرار وفي نعم وجه) أذهى لغة تصديق للنفي المستفهم عنه بخلاف بلى فانها رد له ونفي النفي اثبات ومن ثم جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في آية ألست لوقالوا نعم كفروا وردوا هذا الوجه بأن الأقرار بنحوها محمول على العرف المتبادر من اللفظ لا على دقائق العربية وبه يعلم أنه لا فرق بين النحوي وغيره خلافاً لفرق أسكنه

ذلك اقرارا منه باعتراقه بالحق بخلاف صدقتهما فان المعنى فيه ان شهدا على نسبتهما لصدق وذلك لا يلزم منه الدلالة على صدقهما اه ع ش أقول قد رد على الفرق المذكور قوله ان قال ذلك فهو عدي فان الجواب فيما سمي أيضا (قوله لانهما لا يكونان صادقين) أي على تقدير الشهادة والحاصل أن ثبوت صدقهما على تقدير الشهادة يتوقف على لزوم المدعى به عليه الآن اه سم (قوله فيلزمه) أي وان لم يشهدا اه نهاية (قوله لانه بمعنى) فيه تأمل اه سم (قوله ولو ادعى عليه الخ) ولو قال في جواب دعواه لا ندم المطالب بما أكثر ما تقتضيه لم يكن اقرارا لانتفاء صراحته قاله ابن العماد ولو قال في جواب دعوى عين بيده اشترى بها وملكتها منك أو من وكيلك كان اقرارا لتضمنه ذلك الملك للمخاطب عرفا اه معنى إذا النهاية ولو طالبه بأداء شيء فقال بسم الله لم يكن اقرارا كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى اه قال ع ش قوله مر فقال بسم الله الخ ومثله ما لو قال على الرأس والعين بالاولى اه (قوله وفارق كان لك الخ) عبارة المغني ولو قال كان لك على ألف أو كانت لك عندي أو فليس باقرار لانه لم يعترف في الحال شيء والاصل براعة الذم ولا ينافي ذلك ما في الدعوى من انه لو قال كان في ملكك أمس كان مؤاخذا به لانه ثم وقع جوابا للدعوى وهما بخلافه فطلب فيه اليقين ولو قال اسكنتك هذه الدار حينئذ ثم أخر جئت منها كان اقرارا له باليد لانه اعترف بشيئها من قبله ل وادعى زوالها ولا ينافي ذلك ما في الاقرار من أنه لو قال كان في يديك أمس لم يؤاخذه به لانه هنا أقوله بيبد صحة قوله اسكنتك بخلافه ثم لاحتمال كلامه أن يده كانت من غصب أو سؤم أو نحوه اه (قوله ولم يقل به) الى قوله لا على دقائق في المغني والى قوله ولو تعارضت في النهاية (قوله ولا احتمال الثاني للوعد الخ) ولا يرد على ذلك قولهم في لا انكر ما دعيه أنه اقرار مع احتمال الوعد لان العموم الى النفي أسرع منه الى الاثبات بدليل النكرة فانها تعم في حين النفي دون الاثبات نهاية ومعنى قول المتن (أليس الخ) أو هل يكفي المطلب نهاية ومعنى قول المتن (فقال بلى الخ) لو وقع نعم وبلى في جواب الخبر بالنفي نحو ليس لي عليك الخ قال الاسنوي فيتحجج أن يكون اقرارا في بلى دون نعم كذا في حاشية سم على المنهج عن شيخه عميرة وأقره اه سيد عمر (قوله أنه لا فرق بين النحوي وغيره) هذا واضح عند الإطلاق فلو ادعى النحوي أنه أراد المعنى اللغوي وهو تصديق النفي فلا يبعد قبول قوله بمنزلة اه سم (قوله لمن فرق) عبارة النهاية للغزالي ومن تبعه اه (قوله بينهما) أي النحوي وغيره (قوله وقد يفرق) أي بين نعم فيما ذكر وأن دخلت بفتح الهمزة (قوله هنا) أي في الجواب بنعم (قوله لخفاه الخ) لا حاجة لدعوى الخفاء المذكور بل يكفي في الفرق أن نعم كثر في العرف استعمالها للتصديق اه سم (قوله بخلافه ثم) أي بخلاف المتبادر في أنت طالق ان دخلت (قوله ولعدم الفرق هنا نظر الزركشي في قول

ان قوله عندي من غير سؤال القاضي لا يكون اقرارا (قوله لانهما لا يكونان صادقين) أي على تقدير الشهادة والحاصل ان ثبوت صدقهما على تقدير الشهادة يتوقف على لزوم المدعى به عليه الآن (قوله فالذي يظهر الخ) كذا شرح مر وهذا قياس ما يأتي (قوله لانه بمعنى) فيه تأمل (قوله حتى يقول فيما شهد به) لعلمه في الاولى مبنى على قوله السابق فالذي يظهر الخ بل ذلك ما خوذ من هذا لان هذا في الروض كاصله (قوله حتى يقول فيما شهد به) قال في شرح الروض قال في الروضة قلت في لزومه بقول عدل يعني فيما شهد به نظر اه (قوله وفارق كان لك عندي أو على ألف الخ) في شرح الروض قال الروياني ولو قال لهذا الميت على كذا فظاهر كلام المختصر جواز الاقرار بتقدير كان له على اه فانظر هل يشكل اعتبار هذا التقدير على ما تقر في كان لك عندي أو على لافي جواب من أنه لا يلزم به شيء أو يفرق بنحو ان اعتبار كان هنا ضروري إذا لم يكن ملك الميت بعد الموت (قوله أنه لا فرق بين النحوي وغيره) هذا واضح عند الإطلاق فلو ادعى النحوي أنه أراد المعنى اللغوي وهو تصديق لنفي فلا يبعد قبول قوله بمنزلة وليس هو من قبيل تعقيب الاقرار بما رفعه كما توهم اذ هذه الصيغة بهذا المعنى غير اقرار ولان الرفع وهو ارادة المعنى اللغوي مقارن فلا رفع كما تقدم قبله لو وجدت قرينة استهزاء فليتأمل (قوله لخفاه على كثير من النحاة) لا حاجة لدعوى الخفاء على الكثير من أئمة النحوي

يشكل بالفرق بينهما في أنت طالق ان دخلت بفتح الهمزة وقد يفرق بأن المتبادر هنا حتى عند النحوي عدم الفرق لخفاه على (الخ) كثير من النحاة بخلافه ثم ولعدم الفرق هنا نظر الزركشي في قول ابن عبد السلام لو لعن العربي كلمتان غريبة لا يعرف معناها لم يؤاخذه به لانه

لما يعرف مدلولها يستحيل عليه قصد هاء ورد بان لهذا اللفظ عرفا يفهمها العاى أيضا وكلام ابن عبد السلام فى لفظ لا يعرفه العاى أصلا
 اصكن الاوجه ان العاى الذى لا يخاطبنا يقبل منه دعوى الجهل عدلول أكثر ألقاظ الفقهاء بخلاف المخاطب لنا لا يقبل الا فى الخفى الذى
 لا عرف له بصرفه اليه ولو تعارضت بيته اقرار زيد وابراغرى به فان علمنا خراج احدهما فالحكم له والا فلا شئ (ولو قال اقض الالف الذى لى
 عليك) اولى عليك ألف أو ليس لى عليك ألف أو أخبرنا ان لى عليك ألفا (فقال نعم) أو جسر أو بلى أو اى (أو اقضى غدا أو امهلى يوما) أو
 امهلى وان لم يقل يوما يؤخذ منه انه لا يشترط ذكر غدا بعد اقضى (أو حتى اقعدا أو اخ الكيس أو أجد) أى المفتاح أو اليراهم مثلا (فاقرار
 فى الاصم) حيث لا استهزاء أخذ اسم لانه المفهوم من هذه الالفاظ عرفا * (تنبيه) * (٣٦٩) ظاهر كلامهم أو صريحه انه لا يشترط نحو

ضمير أو خطاب فى اقضى
 أو امهلى ويشكل عليه
 اشتراطه فى ابرأتى وابرتنى
 أو أنا مقبر ومن ثم قال
 الاسنوى فى اقضى لا بد من
 نحو ضمير لا حتم له للمذكور
 وغيره على السواء اهـ ولك
 أن تقول هم لم يغفلوا عن
 ذلك بل أشاروا للجواب بان
 المفهوم من هذه الالفاظ
 عرفا ما ذكره فيها ويؤيد
 ذلك ان الوعد بالقضاء
 وطلب الامهال لا يتبادر
 من حال الاعتراف وطلب
 الرقى بخلافه فى ابرأتى لانه
 يحتمل احتمالا قريبا انه
 مخبر عن ابرائه من الدعوى
 عليه بالباطل وابرتنى بالامر
 لانه يستعمل عرفا لا احتياط
 كثيرا ألا ترى الى قولهم
 يسن لنحو مريد سفر طلب
 الابراء والاستخلال من كل
 من بينه وبينه معاملة وأنا
 مقر لانه يستعمل كثيرا
 لا اقرار بالوحدانية ونحوها
 * (فرع) * قال الزبلى لو
 قال اكتبوا لى على ألف

الح) عبارة النهاية ولا ينافى ما تقرر قول ابن عبد السلام لولقن العربى الح لأن هذا اللفظ يفهمها الح
 اهـ (قوله ويرد) أى تنظير الزركشى (قوله لهذا اللفظ) أى نعم (قوله الذى لا عرف الح) عبارة النهاية
 الذى يخفى على مثله معناه اهـ (قوله والا فلا شئ) كان وجهه تساقطهما او الرجوع لاصل براءة الذمة اهـ سم
 (قوله اولى عليك ألف أو ليس لى عليك ألف) لا حاجة الى ذكره لسبق ذكر الاول فى شرح ولو قال بلى وسبق
 ذكر الثانى فى قول المتن ولو قال ليس الح (قوله وان لم يقل) الاولى اسقاط ان (قوله مما امر) أى فى شرح
 فهو اقرار (قوله ويشكل عليه) أى على عدم اشتراط ما ذكر (قوله اشتراطه فى ابرأتى وابرتنى) أى منه
 و (قوله وأنا مقبر) أى به (قوله قال الاسنوى الح) أقروا المغنى وكذا النهاية عبارة مع المتن أو اقض
 غدا ذلك أو نحوه مما يخرج عن احتمال الوعد كجوابه الاسنوى أو امهلى فى ذلك اهـ قال ع ش قوله
 مر أو نحوه أى كقوله امهلى حتى يتيسر أو اذا جاء فى مال قضيت اهـ (قوله عن ذلك) أى عن ورود
 الاشكال المذكور (قوله بخلافه) أى المفهوم (قوله لانه) أى الجيب بابرأتى (قوله أو ابرتنى) عطف
 على ابرأتى وكذا قوله أنا مقبر اهـ سم (قوله لنحو مريد الح) أى كالريض (قوله لم يكن اقرارا)
 اعتمده النهاية (قوله ووافقه) أى قول الزبلى (قوله وأنا بكذا) أى بالف لزبلى على (قوله أو بما فى
 هذا الكتاب لم يكن اقرارا) اعتمده المغنى (قوله أى مثلا) أى أو بالمعروف فى الصورة الاولى (قوله قالوا)
 أى الجمع المذكور (قوله بخلاف اشهدكم) أى بكذا أو بما فى هذا الكتاب فيكون اقرارا (قوله
 انتهى) أى قول الجمع (قوله اقرارا أيضا) اعتمده النهاية أيضا عبارة ولو قال اشهدوا على بكذا كان اقرارا
 كما أفق به الغزالى واعتمده الوالدى رحمه الله فى فتاويه آخر اهـ (قوله وعبارة فتاويه) الى التنبيه فى النهاية
 الاقوله ويبحث الى وافق (قوله وذكر) عطف على قال (قوله شأمنها) أى من الاملاك (قوله ولا
 سكوتة) أى الواقف (عنها) أى الحدود (قوله فى الصحة) أى صحة الاقرار (قوله ووافقه) أى الغزالى
 (على ذلك) أى ثبوت الوقف بتلك الشهادة وكذا ضمير النص فى قوله ولا يعارضه (قوله فى هذا) أى
 المكتوب مثلا اهـ ع ش (قوله وكان الح) عطف على قال الح (قوله لانه) أى المواضع المذكورة
 (قوله أى بحدودها) لم يبين مر وجه عدم المعارضة ولعله أن الشهادة انما امتنع فى مسألة البغوى لان
 المقر لم يبين شيئا من الحدود حتى يشهد به وجازت فيما أفق به والله مر لانهم انما يشهدون على مجرد أنه
 وقف بأعلى كقولهم يثبتوا شيئا بخصوصه أنه ملكه وعليه فثبت أنه ملكه ثبت وقعه وما لا فلا اهـ ع ش وقال
 بل يكفى فى الفرق ان نعم كثر فى العرف استعمالها للتصديق (قوله والا فلا شئ) كان وجهه لتساقطهما
 والرجوع لاصل براءة الذمة (قوله وابرتنى) عطف على ابرأتى وكذا قوله وأنا مقبر (قوله ثم رأيت كلام
 الغزالى الح) أفق به شيخنا الشهاب الرملى فانيا بعد ان كان أفق بالاول والله أعلم

(٤٧ - (شروانى وابن قاسم) - خامس)

درهم لم يكن اقرارا لانه انما امر بالكتابة فقط ووافقه
 قول جمع متقدمين لو قال اشهدوا على بكذا أو بما فى هذا الكتاب لم يكن اقرارا لانه ليس فيه الا الاذن بالشهادة لا يعرض فيه للاقرار
 بالمكتوب أى مثالا قالوا بخلاف اشهدكم مضافا لنفسه اهـ وفى الفرق بين اشهدكم واشهدوا على نظر ظاهر ثم رأيت كلام الغزالى صريحا
 فى ان اشهدوا على بكذا اقرارا أيضا وعبارة فتاويه لو قال اشهدوا على أفى وقتت جميع أملاكى وذ كرمصرفها ولم يحدد شيئا منها صارت جميع
 أملاكه التى يصح وقفها وقتا ولا يضر جهل الشهود بحدودها ولا سكوتة عنها ومهما شهدوا بهذا اللفظ ثبت الوقف انتهت ففى صريحة كما
 ترى فى الصحة مع قوله اشهدوا على الى آخره ووافقه على ذلك أبو بكر الشاشى وأقرهما فى التوسط ولا يعارضه قول فتاوى البغوى لو قال الموضع
 التى أثبت أسامها وحدودها فى هذا مالك لعل ان كان الشاهد لا يعرف حدودها ثبت الاقرار ولم تجز الشهادة عليها أى بحدودها

وأما على تلفظه بالاقرار بالشهادة فالشهادة جائزة كما بصرح به قوله ثبت الاقرار وبحث ابن الصلاح انه لو وجد ذلك أي اشهدوا على من عرف استعماله في الاقرار كان اقرارا أو أفتى السبكي بان قوله ما نزل في دفترى صحيح يعمل به فيما علم انه به حجة الاقرار ويوقف ما حدث بعده أو نك فيه قال غيره وفي وقف ما علم حدوثه نظر اه (٣٧٠) وهو ظاهر * (تنبيه) مما يرد على الاولين الزبيلي والذين بعده قولهم لو قال أقرله على

بالفله على كان اقرارا جازما فهذا ليس فيما لا الامر بما ذكر وقد علمت لهم خرموا يلزوم الالف له عملا بقوله له على مع كونه وقع تابعا فهو نظير قوله اشهدوا على بالفله على فان قلت هل يمكن الفرق بأنه لما صرح هنا بأنه انما أمر بما ذكر عنه كان ذلك متضمنا للإلزام ومائعا من احتمال ما يندش فيه بخلاف مجرد اشهدوا بالفله على فإنه لم يوجد فيه ما يتضمن ذلك قلت يمكن لكن محقق فكان ما ذكره من اللزوم ثم القطع به في تلك المسئلة قاضيا على أولئك بضعف ما سلكوه فتأمل ولو قال لي عليك عشرة دنانير فقال صدق له على عشرة قرار يطرأ له كل منه - مما لكن القرار يطرأ بجهولة

* (فصل) فيما يتعلق بالركن الرابع وهو المقربة (يشترط في المقربة) أن يكون مما تجوز المطالبة به (وان لا يكون ملكا للمقر) حين يقر لان الاقرار ليس ازالة عن الملك وانما هو اخبار عن كونه ملكا للمقر له (فلو قال داري أو ثوبي أو داري التي اشتريتها

الرشيدى قوله مر أي محدودها هذا هو الدافع للمعارضة فاندفع ما في حاشية الشيخ ع ش اه (قوله وأما تلفظه) عبارة النهاية وتجوز على تلفظه بالاقرار اه (قوله بالشهادة) لا موضع له وقوله بالشهادة اطهر في موضع الاضمار (قوله فوله) أي البغوى (قوله وبحث ابن الصلاح) تايدان لعدم الفرق (قوله لو وجد) أي صدر (قوله ممن عرف) متعلق بوجد (قوله استعماله) مفعول عرف أي استعمال اشهدوا على وكذا ضمير كان اقرارا (قوله ويوقف الخ) أي عن العمل بذلك فيما علم حدوثه بعد الاقرار (قوله أو شك فيه) أي في حدوثه (قوله وهو ظاهر) أي بل هو لغو ويحزم بعدم الوقف لان معنى ما نزل أي الذي منزل في دفترى الآن وهو لا يشمل ما حدث تنزيهه بعد اه ع ش (قوله والذي بعده) أي الجمع السابق (قوله أقر الخ) بصيغة الامر (قوله بما ذكر) أي بالاقرار المذكور (قوله وقد علمت) أي من قولهم الما آتينا (قوله تابعا) أي نعتا لقوله ألتب (قوله فهو) أي قوله أقرله عني الخ ولعل الاولى وهو بالواو (قوله بما ذكر عنه) أي عن الأمر وهو منشأ الفرق (قوله ثم القطع به) أي باللزوم أي ثم خرمهم بالكون اقرارا (قوله في تلك المسئلة) أي فيما لو قال أقرله عني الخ (قوله على أولئك) أي الزبيلي والجمع الذين بعده (قوله ولو قال) إلى الفصل في النهاية

* (فصل يشترط في المقربة) * (قوله فيما يتعلق) إلى قوله وقول الانوار في النهاية والمغنى الا قوله ويتردد إلى أما إذا (قوله مما تجوز المطالبة به) احتراز عن نحو عيادة المريض ورد السلام قول المتن (أن لا يكون ملكا للمقر) لعل المراد من هذا أن لا يأتي في لفظه بما يدل على أنه ملك للمقر وليس صحة الاقرار وبطلانه دائرين على ما في نفس الامر لانه لا اطلاع لنا عليه حتى نرتب الحكم عليه نعم في الباطن العبرة بما في نفس الامر حتى لو قال هذه الدار لزيد ولم تكن لزيد لم يصح الاقرار أو داري التي ملكتها لزيد وكانت له في الواقع فهو اقرار صحيح ويجب تأويل الاضافة اه ع ش (قوله وانما هو اخبار الخ) أي فلا بد من تقدم الخبر عنه على الخبر اه معنى (قوله ولم يرد الخ) راجع لكل من الامثلة الثلاثة وسيد كر محترزه وكان الاولى تأخير عن قوله أو ديني الذي على زيد لعمر وكما فعل النهاية والمغنى (قول المتن فهو لغو) أي بخلاف ما لو قال له على في داري أو مالي ألف فلا يكون لغوا بل اقرارا كما يأتي ما يؤخذ منه ذلك في الفصل الا أني بعد قول المصنف ولو قال له في مبرأتي من أبي ألف الخ اه ع ش (قوله لان ذكر هذا الوصف قرينة الخ) قد منع ذلك بل هو للاحتراز عن غير المسكونة من املاكه اه سم عبارة ع ش الاقرب عدم الصحة لان ما ذكره لا يصلح لدفع ما دلت عليه الاضافة والسكلام عند الاطلاق فلو أراد به الاقرار عمل به اه وهو الظاهر (قوله أما إذا أراد الخ) محترزه قوله ولم يرد الاقرار (قوله بما ذكر) أي من أمثلة المتن والشرح (قوله فيصح) لانه أراد بالاضافة اضافة سكنى مغنى ونهائية (قوله كما قاله البغوى) معتمد اه ع ش (قوله بقوله الخ) أي الانوار (قوله وبوجه ذلك) أي عدم الفرق وكون كل منهما اقرارا (قوله ان مراده الشراء الخ) أي او أراد انه اشتراها التي ورثها سابقا وخرجت عن ملكه بنقل اه رشيدى عبارة السيد عمر قوله الشراء والارث في الظاهر الخ انما يحتاج اليه عند فرض انه حال الاقرار بالارث والشراء بحيث لم يمض زمن يمكن فيه النقل

* (فصل فيما يتعلق بالركن الرابع الخ) * (قوله لان ذكر هذا الوصف قرينة الخ) قد منع ذلك بل هو للاحتراز عن غير المسكونة من املاكه (قوله انه اقراران أراداه) ظاهره وان كان عقب الارث ويدل عليه قوله في التوجيه الا في الظاهر (قوله تبين ان مراده الشراء والارث الخ) فيه ان ذلك لا يختص بمسئلة

لنفسى لزيد ولم يرد الاقرار (أو ديني الذي على زيد لعمر وهو لغو) لان الاضافة اليه تقتضى الملك له فتنافى اقراره به لغيره فعمل على والا لو عبد بالهبة ومن ثم صح مسكنى أو ملبوسى له اذ قد يسكن ويلبس غير ملكه ويتردد انظر في قوله داري التي أسكنها لان ذكر هذا الوصف قرينة على انه لم يرد بالاضافة الملك أما إذا أراد الاقرار بما ذكر فيصح كما قاله البغوى وقول الانوار لا أثر للارادة هنا بشكل بقوله أيضا في الدار التي ورثتها من أبي الغسلان انه اقراران أراداه اذ لا فرق بين اشتريتها أمثلا وورثتها ووجب ذلك بان ارادته الاقرار بذلك تبين ان مراده الشراء والارث

والا لشراء والارث الماضيان لا ينافيان الاقرار حلا اه (قوله اوفيه) اي الاقرار (قوله ولو قال) الى
 المتن في النهاية (قوله ولو قال الدين الخ) قال المصنف في فتاويه لو كان بالدين المقر به رهن او كفيل انتقل
 الى المقر له بذلك وفصل الشيخ تاج الدين الفزاري فقال ان اقران الدين صار له يذوق فلا ينتقل بالرهن لان
 صبر ورته اليه انما تكون بالحالة وهي تبطل الرهن وان اقران الدين كان له بقي الرهن بحاله وهذا التفصيل
 هو الظاهر مغني ونهاية (قوله اذ لا منافاة الخ) اي لاحتمال انه وكيل فلو طالب عمر وزيدا فانكروا فان شاء
 عمر واقام بينة باقرار المقران الدين الذي كتبه على زيد له ثم يقيم بينة عليه باقراره وان شاء اقام بينة عليه
 بالمقر به ثم بينة بالاقرار اه مغني (قوله ايضا) اي مثل مسكني او ملبوسي زيد (قوله الا ان قال الخ)
 ظاهره ولو منقصة لا يبرأ جيع (قوله وكذا ان اراد الاقرار) اي فيصح وقياسه الصحة يملو قال داري التي
 هي لا يذوق وقال اردت الاقرار اكن في سم على منسج عن شرح الروض انه لا يصح الاقرار في هذه
 وعن ع ان ظاهر شرح المنسج عدم قبول ارادة الاقرار انتهى ولو قيل بقبول ارادته وجعله على ارادة
 المجاز باعتبار ما كان اوفى ظاهر الحال لم يبعد اه ع ش وقوله ان ظاهر شرح المنسج الخ وكذا ظاهر التحفة
 فيما ياتي عن قريب ومن يرجع المغني عدم القبول ومع ذلك فما استقر به ع ش وجبه (قوله مما مر) اي
 آنفا (قوله ومرة) اي قبل فصل الصيغة قبل قول المتن وان اطلق صح (قوله لا يصح الاقرار به الخ)
 ظاهره وان اراده وهو ظاهر الكذب فيه وافهم قوله دين المهر الخ ان عين ما ذكره كان أمهرا
 أو متع عينا يصح الاقرار به باعتقوب ثبوتها وهو ظاهر كما يفهم من قوله الا اني فلو اقر ولم يكن بيده ثم صار على
 بمقتضى الاقرار فليتأمل سم على ع ش وقوله عمل بمقتضى الاقرار أي لجواز أن تكون العينة موصوبة فلم
 تدخل في ملكها اه ع ش قول المتن (فاول كلامه اقرار واخوه لغو) سيأتي في كلامنا على قول المصنف ولو
 قال له على ألف من ثمن خمر أنه لو صدقه المقر له على ذلك فلا شيء على المقر وان كذبه وحلف لم يقر به مالم تقم
 بينة على المنافي فلا يلزمه اه فينبغي أن يجري نظير ذلك هنا بل ينبغي فيما اذا قال داري لزيد أو اراد الاقرار
 فقامت بينة بانها ملكه الى حين الاقرار لا يصح الاقرار لانه كذب والمقر له لا يستحق بالكذب وقد نقل عن
 اشرف الهروي ما وافق ذلك اه سم وقوله مالم تقم بينة الخ وقوله فقامت بينة الخ فبها وقفة فان اقامة
 البينة على ذلك مشكل وفي قول البينة على النفي الغير المصور ثم رأيت كتب عايمه الرشيدى فيها سياى مائنه
 قوله م مالم تقم بينة على المنافي انظر قبول هذه البينة مع انه يحتمل أنه لزمه الالف بسبب آخر فهي شهادة

الشراء والارث وكذا قال في شرح الروض بعد ههما مانصه وكذا لو قال داري لقلان وأراد الاقرار لانه أراد
 بالاضافة اضافة سكنى ذكر ذلك البغوى في فتاويه اه ثم قال الاذرى بعد نقله كلام البغوى وينبغي ان
 يستفسر عند اطلاقه ويعمل بقوله بخلاف قوله داري التي هي ملكه للتناقض الصريح اه (قوله ولو
 قال الدين الذي كتبه الخ) فلو كان بالدين المقر به رهن او كفيل انتقل الى المقر له بذلك كفى فتاوى المصنف
 لكن الاوجه مانصه التاج الفزاري وهو انه ان اقر بان الدين صار له يذوق فلا ينتقل بالرهن لان صبر ورته اليه
 انما تكون بالحالة وهي تبطل الرهن وان اقران الدين كان له بقي الرهن بحاله شرح م م (قوله لا يصح
 الاقرار به باعتقوب ثبوتها) ظاهره وان اراده وهو ظاهر لظهور الكذب فيه وافهم قوله دين المهر الخ ان عين
 ما ذكره كان أمهرا أو متع عينا يصح الاقرار به باعتقوب ثبوتها وهو ظاهر كما يفهم من قوله الا اني فلو اقر ولم
 يكن في يده ثم صار على بمقتضى الاقرار فليتأمل (قوله في المتن فاؤل كلامه اقرار واخوه لغو) سيأتي في كلامنا
 على قول المصنف ولو قال له على ألف من ثمن خمر أنه لو صدقه المقر له على ذلك فلا شيء على المقر وان كذبه وحلف
 لزمه المقر به مالم تقم بينة على المنافي فلا يلزمه اه فينبغي أن يجري نظير ذلك هنا بل ينبغي فيما اذا قال داري
 لزيد أو اراد الاقرار فان قامت بينة بانها ملكه الى حين الاقرار لانه لا يصح الاقرار لانه كذب والمقر له لا يستحق
 بالكذب وقد نقل عن اشرف الهروي هنا ما وافق ذلك وعلى هذا يناسب أن يكون قول الروض وشرحه
 وان شهدت بينة هكذا أي بان زيدا أقربان هذا ملك عمر وكان ملك زيدا إلى أن أقربه لم تقبل اه محمولا على

في الظاهر دون الحقيقة
 وفيه أيضا جميع ما عرف في
 لقلان صحیح ولو قال الدين
 الذي كتبه أو باسمي على
 زيد لعمر وصح اذ لا منافاة
 أيضا أو الدين الذي لي على
 زيد لعمر ولم يصح الا ان
 قال واسمي في الكتاب عارية
 وكذا ان أراد الاقرار بهما
 يظهر أخذ ما مر ومران
 دين المهر ونحو المتعة والخلع
 وأرش الخناية والحكومة
 لا يصح الاقرار بهما عقب
 ثبوتها وعليه يحمل قول
 البغوى بحمل صحة الاقرار
 فمما مر اذا لم يعلم انه للمقر
 اذ لا يجوز الملك بالكذب
 (ولو قال هذا لقلان وكان
 ملكي الى ان أقررت به) فأقول
 كلامه اقرار واخوه لغو

بنق غير محصور اه (قوله في طرح) الى المتن في المعنى الا قوله او ان هذا الى لان وقوله أو عكسه وفي النهاية
 الا قوله ولم يصح الى وانما (قوله لاستقلاله) عبارة النهاية والمعنى ويعمل باوله لاشتماله على جملتين مستقلتين
 اه (قوله ومن ثم) أي لاجل الاستقلال (قوله صح أيضا هذا الخ) أي فيكون اقرارا اه عش (قوله لانه)
 أي ما ذكر في المتن والشرح و (قوله اقرار الخ) أي في صورتي الشرح و (قوله أو عكسه) أي في صورة المتن
 وهذا على ما هو الظاهر من عطفه على قوله اقرار الخ وقول الكردى أي عكس ما ذكر بان يقول هذا القلان
 هذا ملكي وهذا ملك زيد وكان لي الى أن أقررت به وحاصل ذلك أنه إذا أتى بجملتين مستقلتين أحدهما
 تضره والاخرى تنفعه نعمل بما يضره ونلغي ما ينفعه اه مبني على أنه معطوف على هذا ما ملكي الخ ثم رأيت
 في عش ما توافق ما قدمته عبارة قوله أو عكسه أي وكل منهما صحيح والمراد بعكسه الانكار بعد اقرار اه
 (قوله ولم يصح الخ) عطف على صح الخ وظاهره عدم الصحة وان أراد به اقرار وتقدم ما فيه (قوله كان حكى
 ما ذكر) بان قال ان زيدا أقربا من هذا ملك عمر وكان ملك زيد الى ان أقرب به شرح الروض وظاهره أنه لا فرق
 في عدم القبول بين كونه يجعل ذلك اخبارا من نفسه أو نقلا عن كلام المقر وقال سم على ج انه أي ما في
 شرح الروض محمول على مالو - عليه من نفسه لا - كايه لكلام المقر ثم قال لكن كلام الشارح ظاهر في خلافه
 فليراجع مع ذلك فالوجه معنى ما اقتضاه كلام شرح الروض من أنه لو قال قال زيد هذا ملك عمر وكان
 ملكي الى أن أقررت به كان اقرارا لان هذا نقل لخصوص ما قاله المقر فلا فرق بين كونه صادرا منه أو من
 الشاهد اخبارا عنه اه عش أقول ويؤيده أي الاوجه المذكور قول المغني وفارقت أي البيهقي المقر
 بانها تشهد على غيرها فلا يقبل قولها الا اذا لم يتناقض والمقر يشهد على نفسه فيؤخذ بما يصح من كلامه
 اه قول المتن (وليكن المقر به الخ) محل ما ذكره المصنف اذا كان في يده لنفسه ولو كان نائبا عن غيره كطاهر
 وقف وولي محجور لم يصح اقراره نهاية ومعنى (قوله من الاعيان) الى قول المتن فلو أقر ولم يكن في النهاية
 وانغني (قوله من الاعيان) خرج بتقديره الدين فلا ياتي فيه ما ذكرناه نهاية ومعنى قال عش قوله فلا ياتي فيه
 ما ذكر أي لكان لو أقر الوارث في حياته موثره بان مالورثه على زيد لا يستحقه ثم مات مورثه وصار الدين للمقر
 عمل بمقتضى اقراره فليس له مطالبة المدين أخذ من قول المصنف فلو أقر ولم يكن الخ اه قول المتن (في يد المقر)
 أي في تصرفه فلا يردنحو الغاصب اهرشيدى (قوله أو حكما) أي كالمعار والمؤخر تحت يد غيره اه عش
 (قوله مدع الخ) عبارة المغني لانه اذا لم يكن في يده كان كلامه مادعوى عن الغير بغير ادنه أو شهادة بغير لفظها
 فلا يقبل اه (قوله وأفهم المتن الخ) عبارة النهاية والمعنى واستراط كونه يردد بالنسبة لأعمال الاقرار وهو
 التسليم للصحة فلا يقال انه لاغ بالسكية بل متى حصل يده لزمه تسليمه اليه كإسياني اه (قوله ويستثنى)
 أي عما صرح في المتن (قوله لو باع القاضى الخ) أي بسبب اقتضائه نهاية ومعنى وسم (قوله فيقبل) أي فيقبل
 اقراره ان نسب صدور التصرف مع مع أن العين المقر به في يد المشتري لا في يد المقر اه سيدع عبارة

في طرح آخره فقط لاستقلاله
 ومن ثم صح أيضا هذا ملكي
 هذا لقلان أو هذا لي وكان
 ملك زيد الى ان أقر
 لانه اقرار به - دناكار أو
 عكسه ولم تصح هذه التي
 هي ملكي لقلان وانما لم
 يقبل قول شاهد تناقض
 كان حكى ما ذكر وان أمكن
 الجمع فيه لانه يحتاج للشهادة
 ما لا يحتاج للاقرار (وليكن
 المقر به) من الاعيان في
 يد المقر (حسنا أو حكما) ليس
 بالاقرار للمقر له لانه مع
 عدم كونه بيد مدع أو
 شاهد بغير لفظها وأفهم
 المتن ان هذا شرط للتسليم
 للصحة لاقرار فيصح حتى
 اذا صار في يده عمل به كما ياتي
 ويستثنى مالو باع القاضى
 مال غائب فقه - دم وادعى
 تصرفا قبله فيقبل ومالو باع

انه اخبارا من عند الشهود ولا حكاية من المقر اما لو حكوه عن المقر بان شهدوا ان زيدا أبر بان هذا العمر و
 وبانه كان ملكه الى اقرار فيتحقق صحة الاقرار اذا تناقض في الشهادة وانما فيها اثبات التناقض في المشهود
 به الذي هو الاقرار لكن قول الشارح كان حكى ما ذكر ظاهر في خلاف ذلك وان الاقرار لا يصح وان حكى
 الشهود ما ذكر عن المقر فليجرو (قوله وكان ملك زيد الى ان أقررت) هذا يتضمن الاقرار لزيد في الحال وبه
 يفارق ما ياتي في كان له على ألف قضيت انه لغولانه لم يقر بشئ في الحال قوله وانما لم يقبل قول شاهد تناقض
 كان حكى ما ذكر الخ) عبارة الروض وشرحه وان شهدت بيته هكذا أي بان زيدا أقربا من هذا ملك عمر وكان
 ملك زيد الى ان أقر به لم تقبل اه وعبارة كثر الاساذ ولو شهدت بيته ان زيدا أقر لعمر وبكذا وكان لزيد الى ان
 أقر فاعرف اه وهي ظاهرة في ان قول الشهود وكان لزيد الخ من عند الشهود ولا حكاية عن المقر (قوله في المتن
 وليكن المقر به في يد المقر) ومحل ما ذكره المصنف اذا كان في يده لنفسه ولو كان نائبا عن غيره كطاهر وقف وولي
 محجور لا يصح اقراره وشرح مر (قوله مالو باع القاضى مال غائب) أي بسبب اقتضائه (قوله فيقبل) أي مع ان

بشرط الخيار فادعاه رجل فافر البائع في مدة الخيار بأنه ملك المدعي فيصم اقراره وينقض البيع لان له فسخه ومالو وهب لولد عينا ثم اقرضه اياها ثم اقرم الاخر فيقبل على ما في البيان لكن بناء الاذرعى على ضعيف ان الرجوع (٣٧٣) يحصل بمجرد التصرف (فلو اقر ولم يكن

في يده ثم صار) في يده (عمل بمقتضى الاقرار) لوجود شرط العمل به فيسلم للمقر له حالا * (تنبه) * يؤخذ من المتن وغيره صحة ما أوجب به في عمر مستطيل الى بيوت أو تجرى ماء كذلك الى أراض لا يقبل فسخه فافر بعض الشركاء لا يخرج حق فيه من صحة الاقرار ووقف الامر لتعذر تسليم المقر به لان يد الشركاء مسألة فان صار بيد المقر ما يمكنه به تسليم الحق المقر به أو أخذ به والا فلا ولا قيمة هنا للحيولة لان الشرط أن تكون من المقر وهي هنا من غيره لتعذر القسمة والمروفي حق الغير (فلو اقر بجزءه عي) معين (في بدعيه) أو شهد بها (ثم اشتراه) لنفسه أو ملكه بوجه آخر أو استأجره ونقص الشراء لانه الذي يترتب عليه جميع الاحكام الاتية (حكم بحريته) بعد انقضاء مدة خيار البائع ورفضت يد المشتري عنه وتسمية الحر في زعم المقر عدا باعتبار ظاهر الاسترقاق أو باعتبار ما كان أو باعتبار مدلوله العام أمالو اشتراه بطريق الوكالة فلا يؤثرون الاصح ان الملك يقع ابتداء للموكل (ثم ان كان قال) في اقراره

عش قوله فيقبل منه أي يمينه على القاعدة من انهم حيث أطلقوا القبول حمل على ما هو باليمين فان أرادوا خلافا قالوا بلا عين اه (قوله بشرط الخيار) أي له أولها منتهية ومعنى وسم (قوله وينقض البيع) لعل المراد أنه يتبين بطلانه لعدم دخوله في ملك المشتري وبقاء ملك البائع عليه فلا يصح بيعه أو أن المراد وينقض الاثر الذي كان يترتب على العقد لو لم يأت بما يقتضى الانقضاء اه عش وقوله وبقاء ملك البائع عليه لعل المناسب ملك المدعي الخ (قوله لكن بناء الاذرعى الخ) عبارة المغنى والنهاية لكنه كما قال الاذرعى مفرع على أن تصرف الواهب رجوع والاصح خلافه اه قال عش قوله والاصح خلافه أي فيكون قوله لغوا وظاهره وان دلت القرينة على صدقه اه (قوله أو تجرى الخ) عطف على عمر (قوله كذلك) أي مستطيل (قوله لا يقبل) أي كل من للمرو والمجري اه عش (قوله من صحة الاقرار الخ) بيان لقوله ما أوجب به (قوله لان يد الشركاء مسألة الخ) قد يشك على هذا ما قيل من أنه يجوز بيع جزء شائع من دار ويصح تسليمه بغير إذن الشريك ولم ينظر لكونه مسألة الآن يقال ان الدار يمكن انتفاع الشريك بغيرها إما أو قسمتها أو بيعها من القاضي عليها بخلاف ما ذكر من المرو والمجري اه عش أقول لا يظهر هذا الفرق لاسيما اذا كان المقر له من الشركاء فإنه ينزل في الانتفاع منزلة المقر ويقرم مقامه (قوله للحيولة) تعليل للمغنى (قوله أن تكون) أي للحيولة ش اه سم (قوله والمرو والمجري الخ) لا يظهر فيما اذا كان المقر له من الشركاء (قوله معين) الى قول المتن ويصح في النهاية (قوله لنفسه) الى قوله وتسمية الحر في المغنى (قوله لنفسه) سيد كرم حترزه (قوله بوجه آخر) كالارث والوصية اه مغنى (قوله أو استأجره) وظاهر أن الحكم بحريته في هذه بالنسبة لامتناع استيفاء منفعة بغير رضاه اه سم (قوله ورفضت الاولى) فرفضت بالغة (قوله لانه الذي الخ) عبارة المغنى لاجل ثبوت الخيار الاتي في كلامه اه (قوله وتسمية الحر الخ) عبارة المغنى ولو عبر بجزء شخص بدل ذلك كان أولى لثلاثا نقض الحرية الآن يريد كما قال الولي العراقي بالعبد المدلول العام لا الخاص الذي هو الرق اه (قوله أو باعتبار ما كان) يعني فيما اذا قال أعقبه مال كذا قبل الشراء اه وشدي (قوله أو باعتبار مدلوله العام) وهو الانسان اه عش (قوله أمالو اشتراه بطريق الوكالة) ويأتي أن مثل الوكالة لولاية كما أفهمه التقييد بنفسه ثم الكلام في الحكم بالصحة ظاهرا أم بالحسب نفس الامر فان كان صادقا فبما ذكر من الحرية فالعقد باطل وياثم باقدا عليه اه عش (قوله في اقراره) الى قوله ولا يرد في المغنى الا قوله كان الى صرح (قوله اذعان من جهة المشتري) فلا يثبت له أحكام الشراء نهاية ومعنى (قوله من جعله بيعا) الاولى شراء (قوله بالثانية) أي بالصورة المكتبة في المتن (قوله ولا يرد) أي اتيان الخلاف هنا اه عش (قوله على المتن) يمكن جعل قوله الاتي ويبيع من جهة البائع على المذهب

المقر به ليس في يد المقر في هذه الصورة (قوله بشرط الخيار) أي له أولها (قوله ان الرجوع يحصل بمجرد التصرف) والاصح أنه مفرع من (قوله لا يقبل) أي للمرو والمجري ش (قوله لان يد الشركاء مسألة الخ) قد يقال مجرد هذا لا يقتضي التعذر لا مكان قبض المقر به قبض الجملة باذن الشركاء والا فالحكم كما صرحوا بذلك في قبض حصصه بيعت من مشترك وبعبارة في محبت قبض المبيع ولو باع حصته من مشترك لم يجز له الاذن في قبضه الا باذن الشريك والا فالحكم الخ اه بل يظهر ان اذن الشريك أو الخاكم شرط لحل القبض دون صحته فان قلت لعل المانع هنا شيء آخر قلت لم يجعله الا للحيولة المذكرة وتم ان كان المقر به رائدا على حصته اتجه ما قاله لكن هذا بعيد من عبارته ولا فرق فيه بين ما يقبل القسمة وغيره (قوله ان تكون) أي للحيولة ش (قوله أو استأجره) وظاهر ان الحكم بحريته في هذه بالنسبة لامتناع استيفاء منفعة بغير رضاه (قوله ولا يرد على المتن الخ) يمكن جعل قوله الاتي ويبيع من جهة البائع على المذهب واجعله هذه أيضا

(هو حوالا اصل) أو أعتقه مالم يقبل شراء البائع (فسرأوه اقتداء) من جهة المشتري لان اعترافه بحريته مانع من جعله بيعا من جهته ويبيعه بيع من جهة البائع ثبت فيه أحكامه وكان سكرته هنا عن ذلك لاختصاص الخلاف بالثانية لكن صرح في المطالب بان الخلاف ثم يأتي هنا أيضا ولا يرد على المتن

وكذا ضمير النصب في لا يرتضيها جعلا هذه أيضا وان كان خلاف المتبادر سم على جع اه رشدي (قوله)
 لانه قد لا يرتضي (أي فيكون ما هنا افتداء من جهة المشتري ويبيع من جهة البائع قطعا اه عش (قوله قد لا يرتضي) واذا مات المدعي حرته بعد الشراء غير ان لوارثا لخاص أي كلابن فان لم يكن فليت المال وليس
 للمشتري أخذ شيء منه لانه أي ما يأخذ به بغيره ليس للبائع كما مر واتفق المشتري بانه كان مملوكا ولكن اعتقه
 مالكه كاعتقائه بحرية أصله لكنه هنا يورث بالولاء بشرطه ويأخذ المشتري من تركته أي الذي حرته أقل
 الثمنين نهاية ومعنى قال عش قوله ثم أقل الثمنين أي عن البائع الاول والبائع الثاني وجهه أن الأقل
 ان كان هو الذي وقع به البيع الاول فهو الذي تعدى سيد العبد بقبضه فيؤخذ من تركته دون ما زاد وان كان
 الأقل هو الثاني فلان المقر بالحريه لم يغرم الا هو فلا يأخذ زيادة عليه* (فرع) قال الشافعي لو اشترى أرضا
 ووقفها مسجدا أي مثلا فجاء آخرها عاها وصدة المشتري لم تطل الوتقية وعليه قيمتها اه حواشي شرح
 الررض أقول وهو ظاهر جلي من خوذ مما تقدم من أن الحق اذا تعلق بثالث لا التفات الى قول البائع والمشتري
 اذا اتفقا على بطلان البيع ولا يثبت ما ادعاه الثالث الا بينة ولا رجوع للمشتري على البائع بشي حيث لم
 يصدقه البائع على الوتقية اه وقوله على الوتقية لعلمه من تعريف الناسخ والاصل على ملكية الثالث قول المتن
 (فاقتداء) أي فشرأوه حيث نفاذ افتداء نهاية ومعنى (قوله لذلك) اسم الاشارة راجع الى قوله لان اعترافه الخ
 اه عش (قوله فيهما الخ) أي في المشتري والبائع عبارة المغني تنبيهه ان الخلاف في قوله على المذهب فقال
 السبكي يرجع الى البائع والمشتري وقال الاسنوي يعود الى البائع فقط فان اطر يقين فيه ويؤتونه الخلاف
 في المشتري فلو قال فافتداء من جهته على الصحيح كان أحسن وقال ابن النقيب الاول أقرب الى ظاهر العبارة
 والثاني أقرب الى ما في نفس الامر اه (قوله أوفى البائع) أي أوفى المذهب في البائع اه عش (قوله)
 بناء على اعتقاده) هذا تعليل لقول المتن ويبيع من جهة البائع اه رشدي (قوله أي المجلس) الى قوله ومن
 ثم في المغني (قوله وكذا خيار عيب الثمن) أي فان تعذر رده فله الارش اه عش (قوله دون المشتري الخ)
 وهنا في النهاية والمغني فواتد لا يستغني عنها (قوله لا رده) أي المشتري (قوله لورد أي البائع (قوله جاز
 الخ) التعبير بالجواز يشعر بان له حالة أخرى وانظر ما هي فانه يرد الثمن المعين يفسخ العقد فيعود له البيع
 ولو قال فباطلا على عيب في الثمن المعين يجوز له استرداد المبيع كان ظاهرا اه عش (قوله استرداد
 العبد) وكتبهم امش العباب شيخنا الشوبري ما نصه قوله استرداد المبيع أي وما كسبه من البيع الى
 الفسخ لا يأخذ به البائع بل يوقف تحت يد من يختاره القاضي فان عتق فله وان مات فحكمه التي كمال من رفق
 من الحربين كما أوضح ذلك الشهاب حج في الفتاوى انتهى اه عش (قوله بخلاف رده) أي الثمن المعين
 (قوله بعد عتق المشتري) بفتح الراء (قوله لاتفاقهما) أي البائع والمشتري (قوله ولو أقر) الى المتن في المغني
 (قوله مخرج شرأؤمه) أي حكم شرأؤمه ويوجب رده لمن قال انه مغصوب منه ان عرف والانتزاع الحاكم
 منه وينبغي أن يأتي مثل ذلك في كتب الاوقاف فاذا علم بوقفيته وليس من العلم ما يكتب به وامش هاهنا لفظ
 وقف ثم اشتراها كان شرأؤه افتداء فيجب عليه مردها ان له ولاية حفظها ان عرف والاسلمه المن يعرف المصلحة
 فان عرفها هو وابقاها في يده وجب عليه دفعها والاعارة منها على ما حوت به العادة في كتب الاوقاف وفي
 حواشي الروض ولو أقر بان هذه الدار وقف ثم اشتراها فالحكم كذلك انتهى اه عش بخلاف (قوله لانه
 ان يقصد استنقاذه) ولا يثبت الخيار للمشتري كما قاله الامام لانه انما يثبت لمن يطلب الشراء كما لنفسه أو
 مستنبيه ولو أقر بحرية أمه لغيره فاستأجرها الزمة الاجرة أو نكحها الزمة المهر وليس له في الاولى استخداما ولا
 في الثانية وطؤها الا اذا نكحها باذنها وصداها عنده ولي بالولاء كان قال أنت اعتقتها أو بغير الولاء كان كان
 أخاها وسواء أي في صحة النكاح أحلت له الأمة أم لا لا اعترافه بحريتها قاله الماوردي لكن قال السبكي وغيره

لانه قد لا يرتضي (وان قال
 اعتقه) البائع وانما يسترقه
 ظاهرا (فاقتداء من جهته)
 أي المشتري لذلك (ويبيع
 من جهة البائع على المذهب)
 فيه ما عند السبكي أوفى
 البائع فقط عند الاسنوي
 بناء على اعتقاده (فيثبت
 فيه الخيار) أي المجلس
 والشرط وكذا خيار عيب
 الثمن (البائع فقط دون
 المشتري) ما تقر رانه افتداء
 من جهته ومن ثم لا يرد
 بعيب ولا ارش له بخلاف
 البائع اذا لورد الثمن المعين
 بعيب جاز له استرداد العبد
 بخلاف رده بعد عتق
 المشتري في غير ذلك
 لاتفاقهما على عتقه ثم ولو
 أقر بان ما في يده مغصوب
 صح شرأؤمه لانه قد يقصد
 استنقاذه

وان كان خلاف المتبادر (قوله أي متولا) يمكن أن لا يحتاج لذلك لو قالوا ليست مالا فليتأمل (قوله لانه
 لا يثبت فيها) يمكن ان يصور ثبوت نحو الحبة يمالوا تلف له حبات متولة كقائمة معلومة الاغنيان لهما ثم أبرأه

(ويصح الاقرار بالمجهول) اجماعا لان الاخبار عن الحق السابق يقع مجلا ومغصلا (٣٧٥) وأراد به ما يعم المجهول كالحال العبد بن (فإذا قال)

ما يدعيه فلان في تركي فهو
حق عينه الوارث أو (له على
شيء قبل تفسيره بكل ما يتوكل
وان قل) كفلس لصديق
الاسم فان امتنع من التفسير
أو نزع فيه فسيأتي قريبا
وضبط الامام ما يتوكل به
يستدسدا أو يقع موقعا
يحصل به جلب نفع أو دفع
ضرر ونظر فيه الأذرع
و رد بان المراد بالاذل ماله
قيمة عرفان قلت جدا
كفلس والحاصل ان كل
متوكل ماله ولا يتعكس كجبة
ووقواهم في البيع لا يعد
مالا أي متولا (ولو فسر بما
لا يتوكل لا يكتسب من جنس - هـ
كجبة حنطة أو بيا) أي
بجنس (يحل اقتناؤه ككتاب
معلم) لصيد أو حواشي أو
قابل للتعليم ومبينة لمضطر
(وسرجين) وهو الزبل
وحق شفعة وحذف
ووديعة (قبل في الأصح)
لأنه شيء ويحرم أخذه ويجب
رده وخرج بعلى في ذمتي فلا
يقبل فيه بخوجبة حنطة
وكتب قطعا لأنه لا يثبت فيها
(فرع) قال له هذه العار وما
فيها صح واستحق جميع
ما فيها وقت الاقرار فان
اختلفا في شيء أو جهل وقته
صدق المقر وعلى المقر
البينة أخذ من قول الروضة
لو أقر له بجميع ما في يده أو
ينسب اليه صح وصديق
المقر إذا تنازعا في شيء كان

ينبغي عدم الصحة إلا أن يكون ممن حلت له الامه لاسترقاق أولادها كأمهم وهو الواجب ويؤيده ما أفتى به
شحنى الشهاب الرملي فمن أوصى بأولاد أمته لا تخرم مات وأعتقه الوارث فلا بد في تزويجهما من شروط
نكاح الامتتاعية ومعنى قول المتن (ويصح الاقرار الخ) ابتداء كان أو جوا بالدعوى نهائية ومعنى قول المتن
(بالمجهول) أي لا يخصص كان اه عش (قوله اجماعا) الى قول المتن ولو أقر بماله في النهاية الاقوله ومن
ثم يتبل بخوجبة واحدة وحذف (قوله لان الاخبار الخ) الاولى العطف (قوله يقع مجلا الخ) عبارة المغنى لان
الاقرار اخبار عن حق سابق والشيء يخبر عنه مفصلا تارة ومجلا أخرى اما المجهول به أو لثبوت به مجولا بوجوبية
ونحوها أو لغير ذلك اه (قوله وأراد) الى المتن في المغنى (قوله به) أي المجهول (قوله عينه الخ) أي صح وان
لم يذكر المقر له شيئا وعينه الوارث ومع ذلك فهو مشكل لانه فوض أمر المقر به للمقر له دون الوارث فكيف
يرجع لتعيينه وقد يجاب بان ذكره اقرار منه حالا لكن المقر به مجهول فلما لم يتوقف صحة الاقرار على تعيين
المقر له رجع لتعيين الوارث اه عش (قوله كفلس) الى قول المتن قبل في الأصح في المغنى (قوله فسيأتي
قريبا) أي في الفصل الا تيقن بقول المصنف ومتى أقر بماله الخ اه عش وقوله ويقع وفي النهاية والمغنى
أو يقع الخ بأوبدل الواو (قوله فان فيه) أي الضبط المذكور (قوله ويرد) أي الأذرع (قوله بالاول)
هو قوله مر ما يسد الخ والثاني هو قوله مر أو يقع الخ لكن في ج التفسير بالواو وعلمها فهو عطف تفسير
وان المراد بالاول ما يحصل به جلب نفع اه عش وقوله في البيع الخ عبارة المغنى ولا يخالف ما ذكره
هنا من أن حبة البر ونحوها مال ما قالوه في البيع من أنها لا تعد مالا فان كونها تعد مالا لا يدم قولها بالنسبة
كونها مالا كما يقال زيد لا يعد من الرجال وان كان رجلا اه وعبرة عش قوله أي متولا يمكن أن
لا يحتاج لذلك وانما يحتاج لذلك لو قالوا ليست مالا فليتأمل سم على ج وجهه أن قولهم لا يعد مالا نفي
لا عارده أي تسميته في العرف مالا وعدم التسمية في العرف لا ينافي أنه مال في نفس الامر وان لم يسم به لحقارته
اه (قوله كجبة تر) أي وقع باذبحانة وقشرة فستة أو جوزة ومعنى نهائية قول المتن (لا يتوكل) أي لا يتخذ
مالا نهائية ومعنى (قوله أو قابل الخ) عطف على معلم (قوله ومبينة الخ) عطف على كتب (قوله وحق شفعة
الخ) عطف على ما يحل اقتناؤه اه قول المتن (وسرجين) وكذا بكل جنس يقتنى كجبة مبيته يطهر بالدباغ
وخرم حتره نهائية ومعنى (قوله ووديعة) عبارة المغنى ورد ووديعة (قوله لانه الخ) أي كلاما ذكر عبارة
المغنى لصدق كل منها بالشيء مع كونه محترما يحرم أخذه ويجبر رده والاصل براءة ذمتهم من غيره اه (قوله في
ذمتي) فاعل خرج (قوله فلا يقبل فيه الخ) أي لا يقبل تفسير الشيء في الاقرار بعنوان في ذمتي فقوله بخوجبة
الخ متعلق بضمير المصدر المستتر في يقبل وقد مر ما فيه (قوله لانه لا يثبت فيها) يمكن أن يصور ثبوت بخوجبة
بما لو أضاف له حبات متوكله كإثبات معلومة الاعيان لهم ما ثم أبرأه المالك مما عدا حبة معينة فان الظاهر بقاؤها
في ذمته إلا أن يقال مثل هذا نادرا فلا اعتبار به سم على ج اه عش (قوله قال له) أي لو قال شخص لزيد
هذه الخ (قوله جميع ما فيها) أي معها كما هو ظاهر (قوله صدق المقر) أي يمينه حيث لا يمين اه عش
(قوله أو ينسب الخ) وتقدم له عن الانوار أنه لو قال جميع ما عرف لي فلان صح اه عش (قوله وقضيه)
أي قول الروضة (قوله والمقر له) عطف على المضاف (قوله فيها) أي في الدار (قوله ونحو ذلك) عطف على
نفي العلم الخ أي كعدم استحقاقه لذلك الشيء (قوله ولا يقع منه الخ) أي لان قضية اقرار مورثه أن فيها شيئا فلم
يقبل من وارثه ما ينافيه اه رشدي (قوله أنه لا يستحق) أي المقر له (قوله فيها) أي في الدار اه رشدي
(قوله فيها شأ) لعل المناسب شيئا فيها (قوله وبه) أي مان المصدق المقر (أفتي الخ) عبارة عش قوله مر
وبه أفتي ابن الصلاح في جوبه أفتي ابن الصباغ وفي نسخة منه ابن الصلاح اه (قوله وهو أوجه من قول القاضي
المالك مما عدا حبة معينة فان الظاهر بقاؤها في ذمته إلا أن يقال مثل هذا نادرا فلا اعتبار به (قوله وهو
أوجه من قول القاضي الخ) كذا شرح مر واقصر في شرح الروض على كلام القاضي ثم قال وكالوارث

بيده حينئذ وقبيلته انه لو اختلف وارث المقر والمقر له صدق وارث المقر لانه خليفة مورثه فيحلف على نفي العلم بوجود ذلك فيها حاله الاقرار أو
نحو ذلك ولا يقع منه بخوجبة انه لا يستحق فيها شيئا وبه أفتي ابن الصلاح وهو أوجه من قول القاضي يصدق المقر له قال ابن الصلاح

(الح) كذا في شرح م ر واقصر في شرح الروض علي كلام القاضي ثم قال وكلا وارث في هذا المقر بعد
 ان أقر الروض علي تصديق المقر في مسألة الروضة وألحق به وارثه فقد فرق بين مسألة الدار ومسألة
 الروضة اه سم عبارة الروض قال ما ينسب الي أو في يدي زيد ثم قال لم يكن هذه العين في يدي صدق
 المقر بيمينه وعبارة شرحه ومثله وارثه فيما يظهر نعم لو قال هذه الدار وما فيها فلان ثم مات وتنازع وارثه
 والمقر له في بعض الامتعة وقال الوارث لم يكن هذا في الدار يوم الاقرار وما كسبه المقر له صدق المقر له لانه أقر
 له بما وبعها ووجد المتاع فيها فالظاهر وجوده فيه يوم الاقرار قاله القاضي في فتاويه وكلا وارث في هذا
 المقر اه رشدي (قوله زوجة) أي مثلاً (قوله ولو كان للمقر زوجة) أي في هذا في الدعاوى ببسط
 مما هنا اه رشدي (قوله زوجة ساكنة معه) أي ولو كان الساكن معه أكثر من زوجة جعل في أيديهم
 بعدد الرؤس اه ع ش (قوله في نصف الاعيان) أي التي في الدار بخلاف ما في يدها كالحل والنحو فانها
 تختص به لا أفرادها بالسيد وسواء كان ملبسها وقت المنازعة أو لا حيث علم أنها كانت تتصرف فيه
 وعبارة الدميري في النفقات تنبيه قال الشافعي رضي الله تعالى عنه إذا اختلف الزوجان في متاع البيت فن
 أقام البينة على شيء من ذلك فهو له ومن لم يقيم البينة فالقاس الذي لا يعذر أحد عندي بالغفلة عنه أن هذا
 المتاع في أيديهم ما عايناه فكل منهما صاحب به على دعواه فان اختلفا جميعا فهو بينهما نصفين وان اختلف
 أحدهما دون الآخر فمضى للحالف سواء اختلفا مع دوام النكاح أم بعد التفريق واختلاف ورثتهما كهما
 وكذلك أحدهما ووارث الآخر وسواء ما يصلح للزوج كالسيف والمنطقة أو للزوجة كالحلي والغزل أو
 لهما كالدرهم والدنانير أو لا يصلح لهما كالحنف وهما أميان والنبل وتاج الملوك وهما عاميان وقال أبو
 حنيفة ان كان في يدهما حشاهما ولهما وان كان في يدهما حشاهما فليصلح للزوجة أولها فلها والذي
 يصلح لهما فلها وعند أحمد وما لك قريب من ذلك واحتج الشافعي بان الرجل قد يملك متاع المرأة والمرأة
 متاع الرجل فلو استعملت الظنون لحكم في دباغ وعطار ونداء عطار أو دباغ في أيديهما بان يكون لكل
 ما يصلح له وفيما اتنازع موسر ومعر في لؤلؤ بان يجعل للموسر ولا يجوز الحكم بالظنون انتهى وينبغي
 ان مما يقتضي الحكم لأحدهما بيده معرفته به قبل التنازع كلبوس الرجل الذي يشاهد عليه في اوقات
 انتفاع به ومعرفة المرأة التي تبس به في بيتها وغيره لكن اتفق وقت التنازع ان الحلي والملبوس موضوعان
 في البيت فتستحب اليد التي عرفت في كل منهما اه ع ش (قوله أولكاهما) أي أولم يصلح لواحد منهما
 سم وع ش قول المتن (علا يقتني) أي بشي لا يعمل اقتناؤه اه مغني (قوله بوجه) أي قوله وقد يجاب في
 المغني الأقوله ومن ثم إلى واستشكل (قوله وخبر غير محترمة) وجلد لا يظهر بالدبغ وميتة لا يحل أكلها اه
 مغني (قوله لاحق الح) أي ليس حقا ولا اختصاصا نهاية ومغني (قوله وخبر) أي وان عصرها الذي
 بقصد الحرية ع ش ومغني (قوله قال) أي السبكي (قوله واعترض) أي بحث السبكي (قوله لذي)
 ومثله المستأمن والمعاهد فيما يظهر (قوله لانه يقر عليهما) يؤخذ منه انه لو فسر له حنفي بنبيذ قبل
 منه وهو ظاهر اه (قوله والاوجه ما بحثه الح) اعتمد م ر أي والمغني اه سم (قوله وفي عندي شيء)
 الح) أي في له عندي الح اه نهاية (قوله اذ ليس في لفظه ما يشعر بالتزام حق) اذ الغصب لا يقتضي التزاما
 وثبوت مال وانما يقتضي "سذوهر" بخلاف قوله على نهاية ومغني (قوله ومن ثم الح) لا يظهر هذا
 التبريع والاولى ولا يقبل الح (قوله الاستيلاء الا في) أي الاستيلاء على مال الغير أو حق الغير فكيف
 قبل تفسيره بما ليس بمال ولا حق نهاية ومغني (قوله وهذا) أي ما لا يقتني وكذا قوله ذلك الا في (قوله
 وقد يجاب الح) حاصل هذا الجواب ان الاشكال مبني على تفسير الغصب بالمعنى الشرعي ونحن لا نلتزمه
 وننظر الى اللغة والعرف وكل منهما ما عدا ذكر غصبا اه رشدي (قوله ابعد) أي قوله قال

ولو كان للمقر زوجة ساكنة
 معه في الدار قبل قولها في
 نصف الاعيان بيمينه لان
 اليد اهما على جميع ما فيها
 صلح لاحدهما فقط أو
 لكاهما (ولا يقبل بحالا
 يقتني كخنزير وكاب لا تقع
 فيه) بوجه حلالا ولا
 وخبر غير محترمة لان على
 تقتضي ثبوت حق وهذا لا
 حق ولا اختصاص وبحث
 السبكي قبول تفسيره بخبر
 وخبر اذا أقر لذي لانه يقر
 عليهما اذ لم يظهرهما
 ويجبردهما له قال لكاهما
 أطلقوا هنا عدم القبول
 ولم يفرقوا بين مسلم وذمي
 واعترض بما فيه نظر
 والاوجه ما بحثه ومن ثم
 اعتمد الاسنوي وغيره وفي
 عندي شيء وغصب منه شيء
 يصح تفسيره بما لا يقتني اذ
 ليس في لفظه ما يشعر
 بالتزام حق ومن ثم لم يقبل
 بنحو عبادة وحده قد صدق
 واستشكل الغصب بانه
 الاستيلاء الا في وهذا غير
 مال ولا حق وقد يجاب بانه
 لغة وعرفا يشمل ذلك فصح
 التفسير به (ولا يقبل أيضا
 بعبادة) اريض (ورد
 سلام) لبعده عن الغم

في هذا المقر بعد ان أقر الروض علي تصديق المقر في مسألة الروضة وألحق به وارثه فقد فرق بين مسألة الدار
 ومسألة الروضة (قوله أولكاهما) أي أولم يصلح لواحد منهما (قوله والاوجه ما بحثه الح) اعتمد م ر

في معرض الاقرار اذ لا مطالبة بهما ويقبل بهما في له على حق لان الحق قد شاع (٢٧٧) استعماله في ذلك ككل ما لا يطالب به عرفا

وشرعا فقد عدهما صلي الله عليه وسلم من حق المسلم على المسلم والشئ الاعم من الحق هو الشئ المطلق لا الشئ المقربه أي لانه صار خاصا بقرينة على قوله السبكي ردا لاستشكال الراعي الفرق بين الحق والشئ مع كون الشئ اعم فكيف يقبل في تفسير الاختصاص ما لا يقبل في تفسير الاعم واعتراض الفرق بان الشافعي رضى الله تعالى عنه لا يستعمل طواهر الالفاظ وحقاتها في الاقرار بل قال اصل ما أبني عليه الاقرار ان ألزم اليقين وأطرح الشك ولا أستعمل الغلبة وهذا صريح في انه لا يقدم الحقيقة على المجاز ولا الظاهر على المؤول في هذا الباب اه وليس صريحاً في ذلك بل ولا ظاهراً فيه كيف وعموم هذا النفي الناشئ عن فهم ان المراد باليقين هنا ما انتفت عنه الاحتمالات العشرة المقررة في الأصول يقتضي أن لا يوجد اقرار بعمل به الا نادراً ولا يتوهم هذا ذولب ومن سب فروع الباب علم ان مراده باليقين الظن القوي وقوله ولا أستعمل الغلبة أي حيث عارضها ما هو اقوى منها وحديثه اتجه فرق السبكي (ولو أقر بمال أو بمال عظيم أو كبير أو كثير) أو نفيس أو أكثر من مال زيد المشهور بالمال

السبكي في المغنى (قوله في معرض) كعباس كفي المصباح ونقل الشنواني في حواشي شرح الشافعية الشيخ الاسلام انها بكسر الميم وفتح الراء اه ع ش (قوله ويقبل بهما) انظر ما قبل به في له على شئ مما تقدم اه سم (قوله عرفا وشرعا) معمول لشاع استعماله الخ (قوله والشئ الاعم الخ) جواب سؤال يظهر مما بعده (قوله لانه صار خاصا) قد يقال هذا الخاص أيضا اعم من الحق اه سم (قوله قاله السبكي الخ) فيه نظر اه سم ويعلم وجه النظر مما مر من انقار قوله ردا لاستشكال الراعي الخ) نقل في الخادم عن القاضي حسين والدارمي أنه لا يقبل التفسير بهما في الحق كالشئ وهذا موافق لاستشكال الشيخين اه سيد عر (قوله واعتراض الفرق) أي بين الحق والشئ وقال الرشيد أي فرق السبكي بين الشئ المطلق والشئ المقيد بالاقرار كما يعلم من قول الشارح الاتي رحيته تاذتجه فرق السبكي اه وقوله كما يعلم الخ للنظر فيه مجال (قوله بل قال) أي الشافعي (قوله الغلبة) أي ما غلب على ظن الناس اه معنى (قوله وهذا الخ) قول الشافعي المذكور (قوله انتهى) أي كلام المعترض (قوله وليس الخ) أي قول الشافعي المذكور عبارة النهاية وما اعترض به الفرق من أن الشافعي لا يستعمل الخ وذب عن كونه صريحا الخ (قوله في ذلك) أي في أنه لا يقدم الحقيقة الخ (قوله وعموم هذا النفي) أي المذكور في قول المعترض أن الشافعي لا يستعمل طواهر الالفاظ اه رشيد (قوله هنا) أي في كلام الشافعي (قوله الاحتمالات العشرة) منها عدم احتمال المجاز والاضمار والنقل والاشتراك والتخصيص والتقدير والنسخ وعدم المعارض العقلي اه ع ش وكان الاولى اسقاط لفظة عدم (قوله ومن سب) أي تتبع (قوله ان مراده باليقين الظن القوي) عبارة المغنى ما يشبه الظن القوي كما قال الهروي وغيره الشافعي يلزم في الاقرار باليقين وبالظن القوي لا بمجرد الظن والشك اه (قوله وبقوله) عطف على باليقين اه سم (قوله وحديث) أي حين اذ كان مراد الشافعي ما ذكر (قوله اتجه فرق السبكي) أي السابق في قوله والشئ الاعم من الحق هو الشئ المطلق لا الشئ المقرب اه ع ش * (فرع) * في النهاية والمغنى ولوقال غصبتك أو غصبتك ما تعلم لم يصح اذ قد يريد نفسه فان قال أردت غير نفسك قبل لانه غلط على نفسه وان قال غصبتك شيئا ثم قال أردت نفسك لم تقبل ارادته ويؤخذ باقراره وقضيته ان الحكم كذلك لوقال غصبتك شيئا تعلمه وهو ظاهر ويقر بينه وبين ما مر في غصبتك ما تم لم بان شيئا سم تام ظاهر في المغاربة بخلاف ما اه قول المتن (أو كبير) بوحدة (أو كثير) بثلاثة أو جليل أو خضير أو أقرنه نهاية ومعنى (قوله أو نفيس) أي قوله كان مبهما في المغنى والى قول المتن والمذهب في النهاية الا قوله بناء على الاصح السابق في على شئ وقوله وحديثه يتجه ما قاله الى المتن (قوله من مال زيد الخ) أو مما شهد به الشهود عليه أو حكم به الحاكم على فلان أو نحو ذلك نهاية ومعنى (قوله أي المال) أي قوله ولوقال له على في المغنى الا قوله وقع الى لان الاصل ثم قال ويقبل منه ذلك اذا وصف المال بضد ما ذكر كقوله مال حقير أو قليل أو خسيس أو طفيف أو نحو ذلك من باب أولى اه (قوله بناء على الاصح السابق الخ) عبارة المغنى فان قيل كيف يحكى الخلاف في قبول التفسير بهما أي بحجة ترفي قوله شئ

(قوله ويقبل بهما) انظر ما قبل به في له على شئ مما تقدم (قوله أي لانه صار خاصا) قد يقال هذا الخاص أيضا اعم من الحق (قوله قاله السبكي الخ) فيه نظر (قوله وبقوله) عطف على باليقين ش (فرع) في فتاوى السيوطي ما نصه مسألة اذا قال لفلان عندي أقل من ثلاثة دراهم ما يلزمه الجواب مقتضى القواعد انه يلزمه بعض درهم وهو قدر مائة قول من الدرهم (مسألة) مريض صدر بينه وبين زوجته مبارأة ما عدا حقوق الزوجة ولم يستفسر به عن مراده بالحقوق فهل يدخل كسوته في لفظ الحقوق أو يحتمل على حال الصداق ومنجمله فقط وهل ينفع قوله لغير الشهود قبل موته ليس لزوجه عندي سوى حال الصداق ومنجمله الجواب هذه اللفظة في أصلها شاملة لكل حق للزوجة من صداق وكسوة ونفقة ولا يلزم من إطلاقها ارادة جميع مدلولاتها فاذا أطلقها الزوج وأراد بعض ذلك قبل من اذا أخبر قبل موته انه ليس لها عنده سوى الحال وانجيم نفع ذلك في تفسير هذه اللفظة المطلقة في الاقرار اه فليست أم فيه وفي قوله قبل منه وقوله نفع ذلك

في على شيء (تفسيره بما قل منه) أي المال (٢٧٨) وأن لم يتوَل كعبته وقع بالذبحانة أي صالح لا لكل والا فهو ليس بمال ولا من جنسه

لأن الأصل براءة الذمة فيما فوقه ووصفه بنحو العظم يحتمل أنه بالنسبة لتيقن حسنه أو لشحج أولئك كافر مستحله وعقاب غاصبه وثواب باذله لنحو مضطر ولو قال له على مثل ما في يدي أو مثل ما على لزيد كان مبهما جنسا ونوعا لا قدر فلا يقبل بأقل من ذلك عدد إلا أن المالية لا تحتمل ما من لتبادر الاستواء عددا منها (وكذا) يقبل تفسيره (بالمستولية في الأصح) لعمدة إيجارها ووجوب تيمنها إذا تلفت ولا نها تسمى ما لا به فارتق الموقوف لأنه لا يسميه (لا بكاب و جلد ممتة) وسائر النجاسات لأنها لا تسمى ما لا (وقوله له) عندي أو على (كذا كقوله) له (شي) يجامع الإجماع فيه ما يقبل تفسيره هذا بما يقبل به تفسير ذلك مما مر وكذا في الأصل مركبة من كاف التشبيه واسم الإشارة ثم نقل عن ذلك وصار يكفي به عن المبهم من العدد وغيره (وقوله شيء أو كذا كذا كقولم يكرر) مالم يراد الاستئناف لأنه ظاهر في التأكيد (ولو قال شيء أو كذا كذا) ويظهر أن مثل الواو هنا ما يأتي (وجب شيان) متفقان أو مختلفان لاقتضاء العطف المغيرة وصحح السبكي في كذا درهم ما بل

ويجزم بالقبول في مال ومال عظيم ونحوه بل ينبغي أن يعكس ذلك أجيب بأنه انما لم يذكر الخ - لاف هنا لأنه لا يخفى أن الجواز هنا مفرع على الأصح السابق اه (قوله وقع بالذبحانة) أي بيتهاه كرمي (قوله أي صالح لا لكل) هـ لا قال مثلا أو غير من وجوه الانتفاع لأنه حيث بدأ يضمن جنس المال سم على جوقه يقال لم يمكن المقصود منه الا ذلك ولم يصلح له عد غير متنع به بالمرة اه ع ش (قوله لا بال الأصل الخ) تعليل للمتن عبارة المغنى أما عند الاقتصار على المال فاصدق الاسم عليه والأصل براءة الذمة من الزيادة وأما عند وصفه بالعظمة ونحوها فلا حتمال أن يراد ذلك بالنسبة إلى الفقير أو الشحيح أو باعتباره كقوله مستحله الخ وأما كونه أكثر من مال فلان فلا حتمال أنه من حيث أنه أحل منه أو أنه دين لا يتعرض للتلف وذلك عين تتعرض له اه (قوله في مال الخ) أي بما فوقه (قوله أو مثل مال الخ) عطف على مثل الخ أي أوله على مثل ما على لزيد اه ع ش (قوله فلا يقبل بأقل من ذلك عددا) أي ويقبل بغير جنسه ونوعه اه ع ش (قوله ما من) أي الأقل اه رشيدى (قوله لتبادر الاستواء الخ) في كون التبادر في معنى منع احتمال تيمره بالكيفية نظرا لا يخفى اه رشيدى وقد يجب بان المراد احتمال له نوع قوة لا مطلق الاحتمال لما مر أن الظن القوي ملحق باليقين (قوله منها) أي من المثالية (قوله لعمدة إيجارها) إلى قوله وصحح السبكي في المغنى الاقوله عندي (قوله إذا تلفت) أي تلفها أجنبي (قوله وبه فارتق الموقوف) أي حيث لا يقبل تفسير المال به (قوله وغيره) عطف على المبهم عبارة النهاية عن المبهم وغيره من العدد اه وعبارة المغنى عن العدد وغيره اه ثم قال لا دخولا في المتن ويجوز استعمالها في النوعين أي المبهم وغيره مفردة ومركبة أي مكررة من غير عطف ومعطوفة اه قول المتن (شيء أو كذا كذا) وان زاد على مرتين من غير عطف نهاية ومعنى (قوله مالم يراد الاستئناف) فان قال أردت الاستئناف عمل به لأنه غلط على نفسه اه مغنى (قوله لأنه ظاهر) أي ما بعد الأول (قوله ما يأتي) أي في شرح المذهب أنه لو قال كذا وكذا من ثم والغا حث راد بها العطف والا فلا تعدد لما يأتي فيها اه ع ش (قوله شيان متفقان أو مختلفان) بحيث يقبل كل منهما في تفسير شيء نهاية ومعنى قول المتن (أو كذا وكذا واجب شيان) في شرح الروض ولو قال كذا بل كذا فيه وجهان حكاهما الماوردى أحدهما يلزم شيء واحد والثاني شيان لأنه لا يسوغ رأي ت زيد بل زيدا إذا عني الأول وانما يصح إذا عني غيره اه وقياس تصحيح السبكي قولهم واللفظ للروض وان قال درهم بل درهم فدرهم اه قال في شرحه لأنه ربما قصد الاستدراك فذكر أنه لا حاجة إليه في الأول اه وبه يندفع قول الشارح ويلزمه الخ إذا لياتى هذا التوجيه مع العطف أي بالواو إذا لا يقصده الاستدراك فليتأمل اه سم ووافق النهاية هنا الشارح وخالفته كالمغنى في شرح قول المصنف الآتى ولو حذف الواو فدرهم في الأحوال وجر ما هنالك بما مر عن شرح الروض بلا عز وكما يأتي (قوله ويلزمه) أي السبكي اه ع ش (قوله وهو بعد) أي بخلاف ما في ذلك في كذا درهم وكذا ويحتمل أن مرجع الضمير ما صححه السبكي (قوله والاضرابية) أي الإبطالية على قاعدة إذا قبل العام بالخاص راد به ماوراء الخاص عبارة الرشيدى قوله الانتقالية أو الاضرابية يوههم أنهم ما قسمان وليس كذلك بل الانتقالية قسم من الاضرابية

فانه ان أراد بذلك منع دعواها عليه فهو ممنوع فليراجع (قوله أي صالح لا لكل) هـ لا قال مثلا أو غير من وجوه الانتفاع لأنه حيث بدأ يضمن جنس المال (قوله في المتن أو كذا وكذا واجب شيان) في شرح الروض ولو قال كذا بل كذا فيه وجهان حكاهما الماوردى أحدهما يلزم شيء واحد والثاني شيان لأنه لا يسوغ رأي ت زيد بل زيدا إذا عني الأول وانما يصح إذا عني غيره اه وقياس تصحيح السبكي الآتى قريبا تصحيح الوجه الأول ويؤيد تصحيحه وما صححه السبكي قولهم واللفظ للروض وان قال درهم بل درهم أو لا بل درهم فدرهم اه قال في شرحه لأنه ربما قصد الاستدراك فذكر أنه لا حاجة إليه في الأول اه وبه يندفع قول الشارح ويلزمه الخ إذا لياتى هذا التوجيه مع العطف إذا لا يقصده الاستدراك فليتأمل (قوله ويلزمه)

لان

كذا انه اقرار بشي واحد ويلزمه مثل ذلك في كذا درهم وكذا وهو بعد من كلامهم اذ تفسير أحد المبهمين لا يقتضي اتحادهما ولو لمع بل الانتقالية أو الاضرابية

وانما المقتضى للاتحاد نفس بل لما ياتي فيها نقوله درهمان موهم انه سبب الاتحاد (٢٧٩) وليس كذلك (ولو قال) له عندي (كذا درهمان)

بالنصب تمييزا لاهتمام كذا
(أورفع الدرهم) بدلا أو
عطف بيان كما قاله الاسنوي
وقول السبكي نه لحن بعيد
وان سبقه اليه ابن مالك
فقال تجوز الفقهاء للرفع
خطا لانه لم يسمع من لسانهم
وكانه بناء على عدم النقل
السابق في كذا وحينئذ
يتجه ما قاله أمامع ملاحظة
النقل فلا وجه له بل هو
مبتدأ ودرهم بيان أو بدل
وله خبر وعندي ظرف له
وقيل درهم مبتدأ وله خبر
وكذا حال (أوجه) لانه عند
البصريين أو سكنه وفقا
(لزمه درهم) ولا نظر للحن
لانه لا يؤثر هنا وقيل على
نحو في النصب عشرون
لانها أقل عدد مفرد غير
مفرد منصوب وردبانه يلزم
عليه مائة في الجر لانها أقل
عدد يجر بميزة ولا قائل به
وقول جمع يجب في الجر
بعض درهم اذ التقدير كذا
من درهم مردود وان نسب
للاكثرين بان كذا انما
تقع على الاتحاد دون
كسورها (والذهب انه لو
قال) له على (كذا وكذا)
أو ثم كذا أو فكذا وأراد
العطف بالغاء لما ياتي فيها
مع الفرق بينها وبين بل
(درهما بالنصب واجب
درهمان) لانه عقب مبهمين
بمميز فكان الظاهر انه
تفسير لكل منهما واحتمال
التاكيد يمنع العاطف

لان بل للاضراب مطلقا وتنقسم الى انتقالية وباطالية اه (قوله وانما المقتضى الخ) كذا في النهاية وكتب عليه
الرشدي ما صدق قوله مر وانما المقتضى للاتحاد نفس بل الخ تبسح في هذا الشهاب بن حجر لکن ذال جار على
طريقة أن العطف ببل لا يوجب الاشياء واحدا واما الشارح مر فانه سيأتي له قريبا الاختيار أحد الوجهين
القائل بلزوم شيئين وهذا لا يناسبه وقد فرق الشارح كما نقله عنه ابن قاسم في حواشي شرح المنهج بين ما خار
من لزوم شيئين وبين ما سيأتي له في الفصل الآتي فيما لو قال درهم بل درهم من أنه لا يلزمه الادرههم بانه في
مسئلة الدرهم أعاد نفس الاول بخلاف مسئلة كذا فان المعاد فيها صالح لارادة غير ما أريد به الاول اه (قوله
لما ياتي) أي في الفصل الآتي بعد قول المصنف فان قال ودرهم لزمه درهمان (قوله فقوله) أي السبكي (قوله
موهم الخ) قد يقال انما ذكر درهمين ليدفع توهم التعدد لتفسير الاول قبل ذكر الثاني فيفهم منه الاتحاد اذ لم
يذكر درهمين بالاولى سم على ج اه رشدي (قوله له عندي) أي أو على نهاية ومعنى (قوله بدلا) الى قوله
وكانه بناء في المعنى (قوله كما قاله الاسنوي) أي أو خبر مبتدأ محذوف كما قاله غيره نهاية ومعنى (قوله فقال)
أي ابن مالك وكذا ضمير فكانه (قوله من لسانهم) أي العرب (قوله وكانه بناء الخ) دليله يدل على أنه لم يرد
هذا البناء اه سم (قوله السابق) أي في قوله ثم نقل عن تلك وصار يكتفي به الخ اه عش (قوله وحينئذ)
أي حين عدم النقل عبارة الكردى أي حين البناء على عدم النقل اه (قوله ما قاله) أي ابن مالك والسبكي
(قوله فلا وجه له) بل له وجه وجبه بناء على أن العرب ألزمت أن يكون مبيها تميزا منصوبا كما يشعر به قوله
لم يسمع الخ وعلى هذا فلا وجه الا له نعم قد يجاب عن الفقهاء بانه ليس مقصودهم صحة هذا الاستعمال لغة بل
بيان حكمه وان امتنع لغة فتأمل اه سم (قوله بل هو) أي لفظ كذا (قوله طرف له) أي للخبر (قوله لحننا)
ألى قول المتن والمذهب في المعنى (قوله عند البصريين) أي لانهم لا يجرون التمييز هنا اه سم (قوله ولا نظر
للحن) عبارة المعنى والجرح عند البصريين وهو لا يؤثر في الاقرار كما لا يؤثر في الطلاق ونحوه والسكون
كالجر كما قاله الرافعي اه (قوله وردبانه يلزم الخ) انما يتجه هذا الرد في نحو يجوز زجر التير لا فيمن يمنعه
كالصريين فتأمل اه سيد عمر (قوله يلزم عليه) أي على تعليقه (مائة في الجر الخ) أي وجوب مائة الخ
(قوله اذ التقدير كذا من درهم) كان من على هذا التبعض اه سم (قوله بان كذا) متعلق بقوله مردود
اه عش (قوله انما تقع الخ) يتأمل وجه ذلك فان المفهوم مما سبق أنها بمعنى شيء وهو كما يشمل الاتحاد يشمل
الابحاض الا أن يكون المراد أنها تقع على الاتحاد في الاستعمال أو ثبت أنها انما انقالت للاتحاد دون غيرها
عش (قوله أو ثم كذا الخ) عبارة المعنى وجزم ابن المقرئ تبعا للبعثي بان ثم كالواو أي والغاء كذلك اه (قوله
وأراد العطف بالغاء) أمانم والواو فلا يحتاجان الى الارادة اه عش (قوله لما ياتي) أي في الفصل الآتي في
شرح فان قال ودرهم الخ من انها كثيرا ما تستعمل للتفريع وتزيين اللفظ ومقتضى تميزا محذوف شرطه
فتعين القصد فيها كما هو شأن المشتركات اه عبارة عش أي من انه يجب فيها درهم واحد ان لم يرد العطف اه
(قوله لانه عقب) الى قوله كما ياتي في المعنى (قوله ولان التمييز الخ) عطف على لانه عقب الخ (قوله ولو زاد في
التكرير) أي كان يقول له على كذا وكذا وكذا (قوله فكافي نظيره الآتي) أي في قول المصنف ولو حذف
الواو فدرهم في الخ قال عش وفيه تأمل اذ المتبادر التكرير مع العطف كما أشربنا وأيضالو أريد التكرير بلا
عطف كان مندرجا في الآتي لا نظيره فاعمل الصواب أي في الفصل الآتي بقول المصنف ولو قال درهم ودرهم

أي السبكي مثل ذلك الخ كذا شرح مر (قوله فقوله درهمان موهم الخ) قد يقال انما ذكر درهمين
ليدفع توهم التعدد لتفسير الاول قبل ذكر الثاني فيفهم منه الاتحاد اذ لم يذكر درهمين بالاولى (قوله
وكانه بناء الخ) دليله يدل على أنه لم يرد هذا البناء (قوله النقل السابق) أي قريبا (قوله فلا وجه له)
بل له وجه وجبه بناء على أن العرب ألزمت أن يكون مبيها تميزا منصوبا كما يشعر به قوله لانه لم يسمع وعلى
هذا فلا وجه الا له نعم قد يجاب عن الفقهاء بانه ليس مقصودهم صحة هذا الاستعمال لغة بل بيان حكمه وان
امتنع لغة فتأمل (قوله لحننا عند البصريين) أي لانهم لا يجرون التمييز هنا (قوله اذ التقدير كذا من

ولان التمييز وصف في المعنى وهو يعود لكل ما تقدمه كما ياتي في الوقف ولو زاد في التكرير ففكافي نظيره الآتي (و) المذهب (انه لو رفع أو ح)

الدرهم أو سكنه (فدرهم)

أما الرفع فلانه خبر عن
المبهمين أي همادهم
كذا قيل وفيه نظر اذ يلزمه
عدم المطابقة بل عدم الصحة
إذا كان العطف بـ ثم أرفاء
لانه يلزم عليه حيثنذ وجوب
درهمين وكذا يلزم هذا
على جعله خبرا لصناعة لان
عدم المطابقة يستدعي أن
يقدر أن درهمين خبر عن
أحد درهمين أو خبر الآخر
محذوف فيلزم وجوب
درهمين فالوجه أنه بدل أو
بيان لهما والخبر الظرف
تفسير ما مر آنفا وأما الجزر
فلانه وإن امتنع ولم يظهر له
معنى عند جمهور النحاة لكنه

يفهم منه عرفانه تفسير
الجملة ما سبق فحمل على
الضم وأما السكون فواضح
(ولو حذف الواو فدرهم في
الاحوال) كلها لاحتمال
التاكيد حيثنذ (ولو قال
ألف ودرهم قبل تفسير
الالف بغير الدراهم) من
المال اتحد جنسه أو اختلف
لانه مبهم والعطف انما يفيد
زيادة عدد لا تفسير كالف
وثوب قال القاضي ولو قال
ألف ودرهم فضة وجب
الكل فضة وهو واضح ما لم
يجرها بإضافة درهم إليها
ويبقى تنوين ألف بل الذي
يتجه حيثنذ بقاء الف على
أبهما ولو قال ألف وفضة
حنطة بالانصب لم يعد للالف
اذ لا يقال ألف حنطة ولو
قال ألف درهم أو ألف
درهم بالإضافة فواضح وان

و درهم لزمه الخ (قوله أما الرفع) إلى قوله كذا في المغنى وإلى قوله والخبر في النهاية الا قوله كذا إلى فالوجه قوله
اذ يلزمه (أي الرفع مطابقا) عدم المطابقة (أي بين المبتدأ وخبره) (قوله حيثنذ) أي حين اذ كان العطف بـ
والفاء (قوله وكذا يلزم هذا) أي وجوب درهمين و (قوله خبرا لصناعة) أي نحو باع علي ما حري صاحب
القبيل (قوله فالوجه أنه بدل الخ) فيه بحث أما أولا فلا نسلم أنه يلزم على الخبرية صناعة ما ذكره وانما يلزم ذلك
لو زيد أنه خبر عن نفسه وهو ممنوع لجواز أن مراده أنه خبر عن ضميرهما المقدركا ليدل عليه قوله أي هما
درهم وأما ثانيا فلانه يلزم على البدلية والبيانية صناعة أنه بدل أو بيان من أحدهما وبطل الآخر أو بيانه
محذوف اذا المفرد لا يمكن كونه بدلا من مجموع المتعاطفين ولا بيان لهما كما لا يخفى وحيثنذ فهو بمنزلة ما لو كرر
الدرهم مع العطف وموجب ذلك درهمان فتأمل فما قاله أولى اه سم (قوله أنه بدل الخ) أي وكذا الاول
مبتدأ والثاني معطوف عليه (قوله نظير ما مر آنفا) أي في شرح ارفع الدرهم (قوله وأما الجزر) إلى قوله وأما
السكون في المغنى وإلى قوله وقضية التعليل في النهاية (قوله فحمل على الضم) أي الرفع لا على النصب لان الجمل
على الرفع هو الاقل المتيقن اه كردى (قوله وأما السكون فواضح) أي لا مكان ان التقدير درهمان درهم اه ع ش
والاولى أي لا مكان حمله على أنه بدل أو بيان لهما (قوله كلها) أي رفعها ونصبها وسكونها ويحصل مما تقرّر
اثنا عشر مسألة لان كذا إما أن يوثق بهامقردة أو مركبة أو معطوفة والدرهم اما ان يرفع أو ينصب أو يجز أو
يسكن ثلاثة في أربعة يحصل ما ذكره والواجب في جميعه درهم الا اذا عطف ونصب تميزها فدرهمان ولو قال
كذاب كذا فني وجهان أو جهه مازوم شي اذ لا يسوغ رأي ت زيد ابل زيد اذا عني الاول فان عني غيره صح
نهاية ومعنى قال الرشدي قوله مر أو جهه مازوم شيين ظاهره مطلقا خصوصا بالنظر للتعليل لكن سياقي
له في الفصل الآتي ما يخالفه في غير موضع اه عبارة ع ش هذا يخالف لما يأتي في قوله على ان الوجه في بل
اعتبار الخ الا أن يحمل ما هنا على قصد الاستشاف اه قول المتن (قيل تفسير الف بغير الدراهم) بخلاف
الف وأربعة دنائير وثلاثة أثواب فان الكل دنائير او ثياب ذكره في الروض وكالدنائير الدراهم اه سم
(قوله من المال) إلى قوله وقضية التعليل في المغنى الا قوله كالف وثوب وقوله ما لم يجزها إلى ولو قال الف وفضة
وقوله ولو قال الف درهم إلى وان زرعها (قوله من المال) كالف فلس اه معنى (قوله اتحد جنسه الخ) أي
سواء فسر به بجنس واحد ام اجناس اه معنى (قوله الف ودرهم فضة) ينصب على انه تميز لهما اه كردى
(قوله وجب الكل فضة) لكن ينبغي ان يجب كون الف درهم سم ورشدي (قوله لم يعد) أي لفظ حنطة
(قوله ولو قال الف درهم) إلى المتن قال في الروض او الف درهم منونين مرفوعين وجب ما عدا الف وقيمته
درهم اه قال في شرحه والظاهر أنه لو نصبهما أو خفضهما منونين أو رفع الف منونين أو نصب الدرهم أو خفضه
أو سكنه كان الحكم كذلك وانه لو رفع الف أو نصبه أو خفضه ولم ينونه ونصب الدرهم أو رفعه أو خفضه أو
سكنه لزمه الف درهم ولو سكن الف أو أتى بالدرهم بالاحوال المذكورة احتمل الأمرين وهو إلى الاول اقرب
انتهى اه سم بحذف وما ذكره من الروض ومن شرحه إلى وانه الخ في المغنى مثله (قوله فواضح) أي لزوم

درهم) كان من على هذا التبعض (قوله وأولى منه أنه بدل أو بيان لهما الخ) فيه بحث أما أولا فلا نسلم
أنه يلزم على الخبرية صناعة ما ذكره وانما يلزم ذلك لو زيد أنه خبر عن نفسه وهو ممنوع لجواز أن مراده أنه
خبر عن ضميرهما المقدركا ليدل عليه قوله أي هما درهم وأما ثانيا فلانه يلزم على البدلية والبيانية صناعة أنه
بدل أو بيان من أحدهما وبطل الآخر أو بيانه محذوف اذا المفرد لا يمكن كونه بدلا عن مجموع المتعاطفين
ولا بيان لهما كما لا يخفى وحيثنذ فهو بمنزلة ما لو كرر الدرهم مع العطف وموجب ذلك درهمان فتأمل فما
قاله أولى (قوله اذ يلزمه) على الخبرية قد يمنع بناء على أنه خبر عن نفسه ما لجواز أنه خبر المجموع (قوله
في المتن قبل تفسير الف بغير الدراهم) بخلاف ألف وأربعة دنائير أو وثلاثة أثواب فان الكل دنائير أو ثياب
ذكره في الروض وكالدنائير الدراهم (قوله وجب الكل فضة) لكن ينبغي أن لا يجب كون الف درهم
(قوله ولو قال ألف درهم أو ألف درهم بالإضافة فواضح الخ) قال في الروض أو ألف درهم منونين مرفوعين

رفعهم - ما دونهم - ما دونهم - ما دونهم
 الأول فقط فله تفسير الالف
 بما لا تنقص قيمته عن درهم
 فكانه قال ألف مما قيمة
 الالف من - درهم (ولو قال
 خمسة وعشرون درهما) أو
 ألف ومائة وخمسة وعشرون
 درهما فالجميع دراهم على
 الصحيح) لان لفظ الدرهم لما
 لم يجب به عدد زائد فخص
 لتفسير الكل ولان التمييز
 كالوصف وهو يعود للكل
 كما في وفي نحو خمسة عشر
 درهما يجب الكل دراهم
 جزا وقضية التعليل انه لو
 رفع الدرهم أو جزء لم يكن
 كذلك نعم بحث انه كما ذكر
 في ألف درهم منسوين
 مرفوعين فيلزمه ما عده
 العدد المذكور وقيمتهم درهم
 وعن ابن الوردي انه يلزمه
 في اثني عشر درهما وسدسا
 أي ولا يثبته سبعة دراهم
 لانهما تميزان لكل من
 الاثني عشر فيكون كل مئرا
 لنصف الاثني عشر المهمة
 حذرا من الترجيح من غير
 مرجح ونصفها دراهم ستة
 واسداس درهم أو درهما
 وربعا فسبعة ونصف أو
 وثلاثا فثمانية أو ونصفا
 فتسعة لنظير ما تقر من
 ان نصف المئمة بعد ذلك
 الكسر فان قال أردت ان
 جلة ذلك العدد

الالف من الدراهم في كل منهما اه ع ش عبارة سم قوله فواضح ينبغي أن مراده لزوم ما عده ألف وقيمتهم
 درهم في الصورة الاولى والالف درهم في الثانية فليراجع ثم رأيت عبارة شرح الروض المارة مصرحة بما قلناه
 في الاولى ان صورت برفع الالف منونا ونصب درهم ما فان صورت برفع الالف بلا تنوين ونصب درهمهما فهي
 كالثانية كما يستفاد من عبارة شرح الروض المارة ولعل هذا مراد عبارة الشارح فيرجع قوله بالاضافة
 للصورتين لان ترك تنوين الالف ولو مع نصب الدرهم يدل على اضافته اه (قوله أو نون الاول فقط) أي رفع
 الالف منونا ورفع الدرهم بلا تنوين قال ع ش أي وسكن الدرهم أو رفعه أو جرد بلا تنوين اه (قوله أو الالف
 ومائة الخ) أو الالف ونصف درهم والظاهر كما أفاده الشيخ أي في شرح الروض أنه لو رفع الدرهم أو نصبه في الاخيرة
 كان الحكم كذلك ولا يضر فيه اللحن وأنه لو رفعه أو نصبه فيها لكان مع تنوين نصف أو رفعه أو خفضه في بقية
 الصور لزمه ما عده العدد المذكور وقيمتهم درهم أخذنا بما صرح في الف ودرهم منونين مرفوعين ثم اية ومعنى
 (قوله كما صرح) أي أنفا في شرح وجب درهما (قوله يجب الكل دراهم الخ) لان ما سمان جعلنا اسم واحد
 فالدرهم تفسيره اه معني (قوله وقضية التعليل) أي الثاني وهو أن التمييز كالوصف الخ (انه لو رفع الدرهم أو
 جرد لم يكن كذلك) أي لم يكن الكل دراهم لانه حينئذ لا يكون وصفا فلا يعود للكل وأما التعليل الاول فقضيته
 عدم الفرق بين النصب وغيره بل هو غير كاف في التعليل اذ لا تلازم بين عدم وجوب عدد زائد بدرهما وتخصه
 لتفسير الكل اه مصطفى الجوى اقول ولهذا قصر النهاية والمعنى على التعليل الثاني (قوله نعم بحث الخ)
 اعلمه النهاية والمعنى (قوله انه) أي حكم ما لو رفع الدرهم أو جرد (كما ذكر الخ) أي كالحكم الذي ذكر الخ
 (قوله وعن ابن الوردي) أي قوله أو اثني عشر سدس في النهاية أو قوله أي ولا يثبته (قوله لانهما) أي الدرهم
 والسدس (قوله لكل من الاثني عشر) الوجه حذف لفظ من اه رشيدى (قوله فيكون كل) أي من الدرهم
 والسدس (قوله دراهم ستة) الاول بالنصب حال من النصف المضاف والثاني خبر للنصف (قوله واسداسا
 درهم) عطاف على دراهم ستة (قوله أو درهما وربعا فسبعة الخ) عطاف على قوله درهما وسدسا سبعة دراهم
 فكان حقه حذف الفاء (قوله أو وثلاثا الخ) عطاف على وربعا الخ وكذا قوله أو ونصفا الخ عطاف عليه (قوله
 لنظير ما تقر) أي بقوله لانهما تميزان لكل من الاثني عشر فيكون كل مئرا لنصف الاثني عشر الخ (قوله ان
 جلة ذلك الخ) عبارة النهاية فان قال أردت وسدس درهم صدق بيمينه لاحتماله وكذا الباقي قال الوالد رحمه الله
 تعالى وما حكى عنه أي ابن الوردي غير بعيد بل هو جار على القواعد ولكن الاصح أن الكسر في هذه المسائل

وجب ما عده ألف وقيمتهم درهم اه قال في شرحه والظاهر أنه لو نصبهما أو خفضهما منونين أو رفع الالف
 منونا ونصب الدرهم أو خفضه أو سكنه كان الحكم كذلك وانه لو رفع الالف أو نصبه أو خفضه أو سكنه لزمه
 ألف درهم ولو سكن الالف وأتى في الدرهم بالاحوال المذكورة احتمل الامرين وهو الى الاول أقرب اه ثم
 ذكر في الروض انه يجب في اقراره بمائة عدد من الدراهم العدد فقط أي دون الوزن قال في شرحه قال
 الاسنوي وقد تقدم ان أقل العدد اثنتان وقياس لزوم مائتي درهم ناقصة ان كان عدد جردا بالاضافة
 وكذا ان كان منصوبا لانه تفسير للمائة الخ ما حكاه عنه وأقره وقوله وكذا ان كان منصوبا ان كان مع عدم
 تنوين مائة فواضح وان كان مع تنوينها فالف قوله السابق أو رفع الالف منونا ونصب الدرهم اذ قياسه هنا
 لزوم ما عده مائة وقيمتهم درهما فليتامل اه (قوله بالاضافة) كأن المراد فيهما بدليل المنقول عن شرح
 الروض (قوله فواضح) ينبغي أن مراده لزوم ما عده ألف وقيمتهم درهم في الصورة الاولى وألف درهم
 في الثانية فليراجع ثم رأيت عبارة شرح الروض المارة مصرحة بما قلناه في الاولى ان صورت برفع الالف
 منونا ونصب درهما فان صورت برفع الالف بلا تنوين ونصب درهمهما فهي كالثانية كما يستفاد ذلك من
 عبارة شرح الروض المارة ولعل هذا مراد عبارة الشارح فيرجع قوله بالاضافة للصورتين لان ترك تنوين
 ألف ولو مع نصب الدرهم يدل على اضافته (قوله نعم بحث انه) أي لو رفع الخ ش (قوله وعن ابن الوردي) أنه
 يلزمه الخ) في العباب ما نصه فرع قاله على اثنا عشر درهما واثني عشر درهم أو بنبضه فقبل يلزمه

ونحوهما من الدرهم فيلزم في الاولى اثنا عشر درهما وسدس درهم وفي الثانية اثنا عشر درهما وربع درهم
وفي الثالثة اثنا عشر درهما وثلاث درهما وفي الرابعة اثنا عشر درهما ونصف درهم ومعلوم أنه في قوله اثنا عشر
درهما وسدس لاحق وهو لا يمنع الحكم هذا ان لم يكن نحو باقان كان كذلك لزمه أربعة عشر درهما أما لو
قال اثنا عشر درهما وسدس بالرفع أو سدس بالجرف فلا نزاع في لزوم اثني عشر درهما وزيادة سدس اه
وفي سم بعد ان نقل قوله مر قال الوالداني ومعلوم ما نصه فليتأمل توجيه ذلك والظاهر أنه يجري ذلك في
حالة حر السدس أو سكونه فليراجع ثم رأيت في الميرى ما نصه تنبيه قال له على اثنا عشر درهما وسدس
بالرفع أو سدس بالخفض لزمه اثنا عشر درهما وزيادة سدس وأما إذا قال وسدس بالنصب فلا يصح كذلك
ولا يضره اللحن ان لم يكن نحو يا وان كان نحو بالزمنه أربعة عشر درهما كأنه قال اثنا عشر درهما واثني عشر
سدس ثم حكى ما قاله ابن الوردي عن بعض الفقهاء ثم حكى عن المتولي أنه يقبل تفسيره بسبعة دراهم وخمسة
أسداس درهم والظاهر أن ما قاله أولا هو مستند شيخنا الشهاب الرملي فيما قاله فيكون قائلا بما صححه الميرى
من التفصيل بين النحوي وغيره عند النصب اه وقوله ثم حكى عن المتولي الخ يتأمل وجهه (قوله يساوي
درهما الخ) أي على أن درهما وسدس خبر عن ضمير اثني عشر أو بدل او بيان للاثني عشر وقد غلط عن الرفع
الى النصب (قوله أو اثني عشر سدس) أي أو قال أردت اثني عشر سدس أو غلطت في قولي درهما اه كروى
(قوله كذا قيل) راجع الى قوله أو اثني عشر سدس الخ (قوله مما تقرر) أي من التعليل بقوله لانهم ما تميزان
لكل من الاثني عشر الخ (قوله ويؤخذ من تعليله الخ) يتأمل وجه هذا الاختذ وقضية ما صححه الميرى في غير
النحوي في الاثني عشر ان اللازم هنا ثلاث عشر درهما وسدس درهم اه (قوله جميعه) تأكيد لا سم ان وقوله
دراهم حال منه وقوله كذا خبر ان وقوله واسداسا كذا عطف على دراهم كذا قول المتن (دراهم البلد) أي أو

ثمانية دراهم الا اذا قلنا احتمال أنه عطف أو مفسر لا يقتضي فوق اثني عشر وتقديره اثنا عشر من القسمين
فيجعل خمسة من العدد دوائق وسبعة منه دراهم وقيل يلزمه سبعة دراهم تنزيلا للتفسير على المناصفة فيكون
سنة دراهم وستة دوائق وهي درهم وقيل يلزمه درهمان ونصف وثلاث لانقسام المفسر الى الجنس فيقع
بدرهم والباقي دوائق اه وقوله فقيل يلزمه ثمانية دراهم الا اذا قلنا وجهه ان غاية ما يطلق عليه اسم الدوائق
خمس واذ ا زاد فهو درهم فالتعبير بالدوائق قرينة انه أراد ما دون الدرهم اذ لو أراد ما يبلغ درهما أخبر عنه
بدرهم اذ لا وجه للعدول حينئذ وقوله فيقع بدرهم كان وجهه الاختذ بالاقل ولا يخفى ان ما قاله ابن الوردي في
مستأته يوافق الوجه الثاني في هذه المسئلة دون ما قبله وابعده وقد قال شيخنا الشهاب الرملي ان ما قاله ابن
الوردي هو الاقرب الجارى على القواعد قال لكن الاصح ان الكسر من الدرهم فيلزمه في مثاله اثنا عشر
درهما وسدس درهم وعلى هذا القياس اه كذا نقله عنه مر فليتأمل توجيه ذلك والظاهر انه يجري
ذلك في حالة حر السدس أو سكونه فليراجع ثم رأيت في الميرى ما نصه (تنبيه) قال له على اثنا عشر درهما
وسدس بالرفع أو سدس بالخفض لزمه اثنا عشر درهما وزيادة سدس وأما إذا قال وسدس بالنصب فلا يصح
كذلك ولا يضر اللحن ان لم يكن نحو يا وان كان نحو بالزمنه أربعة عشر درهما كأنه قال اثنا عشر درهما واثنا
عشر سدس اه ثم حكى ما قاله ابن الوردي عن بعض الفقهاء ثم حكى عن المتولي أنه يقبل تفسيره بسبعة دراهم
 وخمسة أسداس درهم والظاهر ان ما قاله أولا هو مستند شيخنا الشهاب الرملي فيما قاله وانه وقع خلل في النقل
عنه فيكون قائلا بما صححه الميرى من التفصيل بين النحوي وغيره عند النصب ثم رأيت في شرح مر عنه
ما حاصله ذلك ولا يرد على ما قاله في النحوي ان اللفظ لا يحتمل لان هذا ممنوع لان التمييز يتعلق بجميع افراد
ما سبق فاذا كان التمييز معطوفا ومعطوفا عليه كان مبرز البكل فرد من افراد ما سبق كالمبرز المفرد معطوف
ومعطوف عليه نحو قوله على شيء درهما ونصف فانه يلزم درهم ونصف لتفسير الشيء بهما (قوله ويؤخذ من
تعليله الخ) يتأمل وجه هذا الاختذ وقضية ما صححه الميرى في غير النحوي في الاثني عشر ان اللازم هنا ثلاثة
عشر درهما وسدس درهم (قوله يلزمه خمسة عشر وسدس) هو في النحوي لا اشكال فيه على قياس ما مر عن

يساوي درهما وسدس
درهم صدق بهينه لاحتماله
وكذا الباقي أو اثني عشر
سدس صدق بالاولى لانه
غلط على نفسه مع احتمال
لفظه كذا قيل وفي تعليله
نظر بل لا يحتمل لفظه
برجسه فالذي يتجه انه كمالو
أطلق فنلزمه السبعة لما
علم مما تقرر انهم امدول
اللفظ ما لم يصرف عنه معنى
يحتمله ويؤخذ من تعليله
للاثني عشر بما ذكر انه
فيما عداها من المركب
المزجي كثلاثة عشر درهما
وسدس يلزمه خمسة عشر
وسدس لان المركب هنا في
حكم المفرد وقد ميزه بانه
جميعه دراهم كذا واسداسا
كذا فلزمه ما ذكر (ولو قال
الدراهم التي أقررت بها
ناقصة الوزن فان كانت
دراهم البلد) الذي أقربه
(تامة الوزن)

بان كان كل منها ستة دنانير (فالمصنف قبوله ان ذكره متصلا) بالاقرار لانه في المعنى (٣٨٣) بمثابة الاستثناء وحيث يرد جميع لتفسيره في قدو

القرية اه نهاية (قوله بان كان كل) الى قوله وبه يعلم ان الاثر في في النهاية الا قوله الانقص منه الا ان
وصله وكذا في المعنى الا قوله ولو تعذر ان ولو فسر الدراهم (قوله ويجري ذلك) اي الخلاف المتقدم بقول
المصنف فالمصنف قبوله الخ (قوله على درهم الاسلام) ووزنه بالحب خمسون شعيرة وخمسة شعيرة وبالدرنانير
ست وكل دينار ثمان حبات وخمسة احش (قوله فاذا قال اردته) اي درهم الاسلام وفي هذا
الكلام اشارة الى الحمل عند الاطلاق على درهم البلد الزائدة على درهم الاسلام اه سم وفي النهاية
والمعنى هنا ما في الشرح لكنهما فالاحين الدخول في قول المصنف السابق ولو قال الدراهم التي الخ
مانصه والمعتبر في الدراهم المقر به ادراهم الاسلام وان كان درهم البلد اكثر وزنا منها لم يقصر المقر
بما يقبل تفسيره فعلى هذا لو قال الخ اه فكتب الرشيدى على الاول مانصه قوله مر ويجري ذلك
على الاوجه الخ هذا بنا في ما قدمه انما من حمل الدراهم في الاقرار على درهم الاسلام لم يقصره بغيرها
مما يحتل وعذره انه خالف في هذا المتقدم انما للشهاب بن حجر فان ذلك يختار انه عند الاطلاق
يحمل على درهم البلد الغالب ثم تبعه في جميع ما ياتي مما يتبع في المسئلة فوقع في التناقض في مواضع اه
(قوله وبحت جمع الخ) عبارة النهاية والمعنى نعم له غالب التعامل بها اي الغلوس ببلد بحيث هجر التعامل
بالفضة وانما تؤخذ عوضا عن الغلوس كالديار المصرية في هذه الايام فالوجه كما يحسنه بعض المتأخرين
القبول وان كان منفصلا اه قال ع ش قوله مر كالديار المصرية الخ اي في زمنه اذ ذلك وامامنا
فلا يقبل منه التفسير لانها لا تعامل بها الا في المحقرات اه (قوله ولو تعذر مراجعته الخ) اي
كما هو صريح شرح الروض فيما اذا كانت دراهم البلد ناقصة أو مغشوشة ولم يقصر الدراهم التي اقربها فيها
وتعذر مراجعته اه سم (قوله حمل على درهم البلد الغالبة) قال الاذرى كفى المعاملات ولانه المتيقن
قال في شرح الروض وقضية التوجيه الاول انه لو كانت دراهم البلد اكبر من درهم الاسلام كان الحكم كذلك
وقضية الثاني خلافه اه وقضية كلام الشارح انهما عند الاطلاق محمولة على دراهم البلد وان كانت ناقصة أو
مغشوشة لكن المتبادر من قول المصنف ولو قال الدراهم التي اقررت بها الخ خلافه اه سم (قوله ويجري
ذلك الخ) يعني الحمل على الغالب عند الاطلاق اه رشيدى (قوله فلا اقره الخ) كانه ليس تفصيلا لما قبله
فتأمل اه سم (قوله الانقص منه الا ان وصله) عبارة النهاية ويحكم عليه بذلك ولو قال اردت غيرها اه
(قوله وفي العقود يحمل) اي يحمل اطلاق نحو الاردب في العقود (قوله يحمل على الغالب المختص الخ) فان
لم يكن غالب فلا بد من التعيين والالم يصح العقد اه سم (قوله كالنقد) كحمل اطلاق النقد في العقود على
الغالب (قوله في قدر كيل) اي وقبته ايضا اه ع ش (قوله الدراهم) اي التي اقربها (قوله أو بجنس ردى) (ع
ظاهره ولو انقص قيمة اه سم (قوله قبل مطلقا) اي فصله أو وصله كانت دراهم البلد كذلك أولا اه ع ش
عبارة المعنى ولو فسرهما بجنس من الفضة ردى او بدرهم سكتها غير جارية في ذلك المحل قبل تفسيره ولو منفصلا

الدميري (قوله فاذا قال اردته) اي درهم الاسلام وفي هذا الكلام اشارة الى الحمل عند الاطلاق على دراهم
البلد الزائدة على درهم الاسلام (قوله ولو تعذر مراجعته حمل الخ) اي كما هو صريح شرح الروض فيما
اذا كانت دراهم البلد ناقصة أو مغشوشة بان لم يقصر الدراهم التي اقربها فيها وتعذر مراجعته (قوله حمل
على درهم البلد الغالبة) قال الاذرى قال في المعاملات ولانه المتيقن قال في شرح الروض وقضية التوجيه
الاول انه لو كانت دراهم البلد اكبر من درهم الاسلام كان الحكم كذلك وقضية الثاني خلافه اه وقضية
كلام الشارح عند الاطلاق محمولة على دراهم البلد وان كانت ناقصة أو مغشوشة لكن المتبادر من قول
المصنف ولو قال الدراهم التي اقررت بها الخ خلافه (قوله فلا اقره الخ) كانه ليس تفصيلا لما قبله فتأمل
(قوله يحمل على الغالب المختص من تلك الكايل) فان لم يكن غالب فلا بد من التعيين والالم يصح العقد
(قوله أو بجنس ردى) (ع ظاهره ولو انقص قيمة

المختص من تلك الكايل كانه قدما لم يختلغا في تعيين غيره فانما حيث يثبت في الغان ويصدق الغاصب والمثل في في قدر كيل ما غصبه أو تلفه
ولو فسر الدراهم بغير سكة البلد أو بجنس ردى قبل مطلقا فارق التناقض

كلو قال له على ثوب ثم فسر مجنس ردىء أو بما لا يعتاد أهل البلد ليسه اه (قوله بان فيه) أى فى التفسير
 بالناقص (قوله هنا) أى فى التفسير بغير سكة البلد أو مجنس ردىء (قوله وانما انعقد البيع بنقد البلد)
 عبارة النهاية والمغنى وبخلاف البيع حيث يحمل على سكة البلدان الخ اه (قوله والاقرار اخبار بحق
 سابق) أى يحتمل ثبوته بمعاملة فى غير ذلك المحل نهاية ومعنى (قوله وبه) أى بالتعليل (قوله ان الاشرى فى الخ)
 عبارة سم والنهاية أفتى شيخنا الشهاب الرملى بانه لو أقر بأشرفى كان مجالا لانه يطلق على الذهب وعلى قدر
 معلوم من الفضة فيقبل تفسيره بكل منهما متصلا ومنفصلا ويؤيده أن إطلاقه على الذهب ليس عرف الشرع
 بل هو عرف حادث ولم يختص فيه به بل أطلق على القمار المذكور من الفضة فوجب قبول التفسير به مطلقا
 ولا يرد عليه ما قاله الشارح لانه أى الشهاب الرملى يمنع أنه موضوع للذهب أصالة فليتنامل والحاصل أنه لا يسلم
 أنه من عرف الشرع ولا أنه أصالة للذهب فكان مجالا فوجب قبول التفسير بالفضة مطلقا اه أقول وفى
 وجوب القبول فيما إذا فاقدا إطلاقه على الفضة فى محل الاقرار وزمنه بالكلية كزماننا نظر ظاهر (قوله هنا)
 أى فى الاقرار و (قوله ثم) أى فى المعاملة (قوله لما تقرر) أى للتعليل المذكور (قوله وفارق بعثك من هذا
 الجدار الخ) قال فى شرح الروض وذكر الجدار مثال للشجرة كذلك بل لو قال من هذا الدرهم الى هذا الدرهم
 فكذلك فيما يظهر لان القصد التحديد لا التعديد اه وقوله فكذلك الخ هذا منوع بالفرق المذكور وشرح
 مر أى والخطيب اه سم قال الرشيدى قوله من هذا الدرهم الخ أى بان كان معينا بدليل الاشارة والتنظير
 فليراجع اه (قوله ايضا) أى كالنتهى (قوله بان هذا) أى المبدأ فى مسألة الجدار (قوله من غير الجنس)
 أى جنس المقر به الذى هو الساحة (قوله بخلاف الاول) أى المبدأ فى مسألة الدرهم (قوله وقضيته) أى
 الفرق (قوله فى الارض) أى فى الاقرار بها (قوله ويفرق بان هذا من المساحات الخ) أو يقال المبدأ فى مسألة
 الدراهم منضبط بخلافه فى مسألة الارض فان دخول جميع ما بقى من الارض بعيد يتنافى فيه التحديد والبعض
 مبهم فتعذر ثم رأيت المحشى نظرا فى فرق الشارح فقال قوله ويفرق الخ يتأمل فيه انتهى اه سيد عمر (قوله بان
 هذا) أى المقر به فى مسألة الارض (قوله فانه ليس كذلك الخ) أى ليس المبدأ فى مسألة الدرهم غير محتاج اليه
 بل هو محتاج اليه لانه مبدأ الالتزام فقوله وما بعده الخ من عطف السبب (قوله ولو قال ما بين درهم الى المئتين

(قوله وبه يعلم ان الاشرى اذا أطلق ينصرف هنا للذهب الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بانه لو أقر بأشرفى
 فى كان مجالا لانه يطلق على الذهب وعلى قدر معلوم من الفضة فيقبل تفسيره بكل منهما متصلا ومنفصلا
 ويؤيده أن إطلاقه على الذهب ليس عرف الشرع بل هو عرف حادث ولم يختص فيه به بل أطلق على
 القدر المذكور من الفضة أيضا فوجب قبول التفسير به مطلقا ولا يرد عليه ما قاله الشارح لانه يمنع انه
 موضوع للذهب أصالة فليتنامل والحاصل أنه لا يسلم أنه من عرف الشرع ولا أنه أصالة فى الذهب بل هو عرف
 حادث مشترك فكان مجالا ووجب قبول التفسير بالفضة مطلقا ثم رأيت الشارح أعاد المسئلة فيما يأتى
 بالبسط والبحث فيه بحاله تأمل ويقع فى لفظ العامة التعبير بالدوكان والافرنثى وينبغى انه كالاشرى فى يكون
 بمجلا بين دينار الذهب والقدر من الفضة وهو عشرة انصاف وكذا ينبغى ان الفضة الانصاف فى الديار
 المصرية فى هذه الأزمان مجمل بين الفضة والفلوس لا إطلاق ذلك عندهم على الفلوس وعلى الفضة نعم قد تقوم
 قرينة على ارادة أحدهما فيعمل بها وان نحو ثلاثة أو أربعة نقرة مختصة بالفلوس لانها لا تطلق فى العرف
 الا عليها وحيت أقر بمجمل وتعذر استفساره لنحو موته لزم الاقل ولو عبر بنحو ثلاثة ذهبا من غير تقييد فينبغى
 حمله على الذهب الكبير لانه لا يراد عرفا بهذه العبارة الا ذلك بخلاف غيره كالسلمى والمغربى ونحوهما ولو
 عبر بالدينار فلا يبعد شموله للمثقال والدينار الكبير أم المثلقال فلانه عرف الشرع وأما الدينار
 الكبير فلغلبة استعماله فيه والله أعلم مر (قوله وفارق بعثك من هذا الجدار الى هذا الجدار الخ) قال فى شرح
 الروض وذكر الجدار مثال للشجرة كذلك بل لو قال من هذا الدرهم الى هذا الدرهم فكذلك فيما يظهر
 لان القصد التحديد لا التعديد اه وقوله فكذلك هذا منوع بالفرق المذكور وشرح مر (قوله ويفرق

بان فيه رفع بعض ما أقر به
 بخلافه هنا وانما انعقد
 البيع بنقد البلد لان
 الغالب فى المعاملة تصدما
 بروج فى البلد والاقرار
 اخبار بحق سابق وبه يعلم
 أن الاشرى اذا أطلق
 ينصرف هنا للذهب ولا
 يعتبر فيه عرف البلد لاسر
 فى البيع أنه موضوع
 للذهب أصالة فلم يؤثر فيه
 العرف هنا وان أقر به ثم
 لما تقرروا بآى تقرير بذلك
 مزيد (ولو قال له) على من
 درهم الى عشرة لزمه تسعة
 فى الاصح) كما فى الضمن
 بتوجيهه وفارق بعثك من
 هذا الجدار الى هذا الجدار
 فانه لا يدخل المبدأ أيضا
 بان هذا من غير الجنس
 بخلاف الاول وقضيته انه
 لو قال فى الارض من هذا
 الموضع الى هذا الموضع
 دخل المبدأ لانه من الجنس
 والظاهر خلافه ويفرق
 بان هذا من المساحات
 الحسية وهى لا تشمل شيا
 من حدودها الاستقلالها
 بأيراد العقد عليها من غير
 محوج الى دخول حدودها
 بخلاف المبدأ فانه ليس
 كذلك وما بعده مترتب عليه
 فيلزم دخوله ولو قال ما بين
 درهم وعشرة

أوال عشرة لزم ثمانية قال شارح والحكم هنا في الطلاق واليمين والنذر والوصية واحد اه وما ذكره في الطلاق غلط صريح والذي في أصل الروضة أنه لو قال أنت طالق من واحدة الى ثلاث طاعت ثلاثاً وفرقوا بينه وبين (٢٨٥) المذكورات بان عدده محصور فالظاهر قصد

استثنائه بخلاف غيره (وان قال له) على درهم في عشرة) أو درهم في دينار (فان أراد المعية لزمه أحد عشر) أو الدرهم والدينار لان في ثاني معنى مع كادخلوا في أم أي معهم واستشكاه الاسنوي وغيره بشيئين أحدهما خرمهم في درهم مع درهم بأنه يلزمه درهم لاحتمال أن يريد مع درهم لي دفع نيته أولى وأجاب البلقيني بان فرض ما ذكر انه لم ير الطرف بل المعية فوجب أحد عشر وفرض درهم مع درهم أنه أطلق وهو محتمل الطرف أي مع درهم لي فلم يجب الا واحد فالستلثان على حد سواء وفيه كف ينافيه ظاهر كلامهم في الثاني انه يلزمه الدرهم مع الثاني مالم ينوم مع درهم يلزمي كما هو ظاهر وأجاب غيره بان نية المعية تجعل في عشر بمعنى وعشرة بدليل تقديرهم جاعز يد وعمر وجمع ٤٠ وبخلاف لفظة مع فان غايته المصاحبة وهي تصدق بمصاحبة درهم للمقر وفيه نظر وتكاف وليست الواو بمعنى مع بل تحتلها وغيرها وقد يجب بان مع درهم صريح في المصاحبة الصادقة بدرهمه ولغيره فليس فيها تصريح بلزوم الدرهم لثاني بل ولا

في المغني (قوله أو الى عشرة) أي أو قال ما بين درهم الى عشرة (قوله والحكم) أي حكم من درهم الى عشرة اه مغني (قوله هنا) أي في الاقرار (قوله والوصية) أي والابراء اه مغني (قوله واحد) وهو دخول الطرف الاول دون الاخير اه مغني (قوله من واحدة الى) أي من واحدة الى ثنتين طلقت طلقين مر اه سم (قوله أو درهم في دينار) الى الفصل في النهاية الاقوله فمع نيته الى فلم يجب وقوله في الاول وقوله في الثاني قول المتن (فان أراد المعية) أي بان قال اردت مع عشرة دراهم اه مغني ويأتي عن السبكي ما يوافق وان لم يرتض به الشارح (قوله أو الدرهم والدينار) راجع الى قوله أو درهم في دينار (قوله واستشكاه) أي ما في المتن من لزوم أحد عشر درهما فيما ذكر (قوله فع نيته) أي نيته مع (قوله فرض ما ذكر) أي ما في المتن (قوله أطلق) أي لم ير المعية قوله فالستلثان على حد سواء) أي فعند الاطلاق يلزم فيه المرفوع فقط وعند ارادة المعية يلزم فيه - ما تجرور أيضا (قوله وفيه تكلف) أي في جواب البلقيني (قوله انه يلزمه الخ) بيان الظاهر كلامهم (قوله واجاب غيره) أي غير البلقيني (قوله بان نية المعية الخ) عبارة المغني بان قصد المعية في قوله درهم في عشرة بمثابة حرف العطف والتقدير له درهم وعشرة ولفظ المعية مرادف لحرف العطف بدليل تقديرهم في جاعز يد وعمر و بقولهم مع عمر وبخلاف قوله له على درهم مع درهم فان مع فيه مجرد المصاحبة والمصاحبة تصدق بمصاحبة درهم بدرهم غيره ولا يقدر فيها عطف بالواو اه (قوله وليست الواو الخ) أي في جاعز يد وعمر و (قوله وقد يجب) أي عن أصل الاشكال (قوله بان مع درهم صريح الخ) أقول مالم منع من أنهم أرادوا ارادة المعية ارادة مع عشرة من الدراهم له وحيتذ يندفع هذا الاشكال والاشكال الآتي ثم رأيته فيما يأتي نقل الجواب بذلك عن السبكي فله الحمد اه سم (قوله له) أي المارة (قوله ولغيره) أي ويدرهم لغير المقر له (قوله فنية مع بها) أي نية المعية في عشرة (قوله فنية ظاهرة الخ) لان سلم كونها قرينة فضلا عن كونها ظاهرة لان في محتمل معاني معي مع والحساب والظرفية فارادة معي معي مع الاحتراز عن ارادة بقية المعاني التي لها فكيف يقال ان نية مع قرينة على عدم ارادة معي مع وكيف يقال لانه يراد بها وهي أهم منه ما تبين فقد ظهر به ما منع الملازمة التي ادعاها في الحاصل بقوله اذلول الخ وذلك لان استعمال في معنى مع ليس من باب اخراجها عن مدلولها الصريح بل من باب تخصيص اللفظ باحد محتملاته الذي لا يقتضي معنى الضم في لزوم لان معنى مع لا يقتضي ذلك وقوله تعيد معنى رائد على الظرفية يقال عليه معنى مع مقابل معنى الظرفية ولا يقتضي زيادة على مجرد المصاحبة فتأمل باطاف اه سم أقول وقوله لان سلم الخ لاجمال اعدم تسليم ذلك بعد تسليم ما قبله المخرج عليه ذلك وقوله لان في محتمل معاني الخ ظاهرة على سبيل المساواة وهو ظاهر المنع وقوله وكيف يقال لانه يراد بها جوابه أن مراد الشارح بقوله ذلك المساواة في المفاد لا الترادف الاصولي وقوله ليس من باب اخراجها عن مدلولها الصريح الخ ظاهر المنع كما هو صريح المغني عبارته وأيضا فقوله درهم مع درهم صريح في المعية ودرهم في عشرة صريح في الظرفية فاذا نوى بالثانية المعية لزمه الجميع عملا

بان هذا الخ يتأمل فيه (قوله من واحدة الى ثلاث طلقت ثلاثا) أو من واحدة الى ثنتين طلقت طلقين مر (قوله وقد يجب بان مع درهم صريح الخ) أقول ما المانع من أنهم أرادوا ارادة المعية ارادة مع عشرة من الدراهم له وحيتذ يندفع هذا الاشكال والاشكال الآتي ثم رأيته فيما يأتي نقل الجواب بذلك عن السبكي فله الحمد (قوله فنية مع بها قرينة ظاهرة الخ) لان سلم كونها قرينة فضلا عن كونها ظاهرة لان في محتمل معاني معي مع والحساب والظرفية فارادة معي معي مع الاحتراز عن ارادة بقية المعاني التي لها فكيف يقال ان نية مع قرينة على عدم ارادة معي مع وكيف يقال لانه يراد بها وهي أهم ما تبين وقد ظهر به ما منع الملازمة التي ادعاها في الحاصل بقوله اذلول الخ وذلك لان استعمال في معنى مع ليس من باب اخراجها عن مدلولها الصريح بل من باب تخصيص اللفظ باحد محتملاته الذي لا يقتضي معنى الضم في لزوم لان معنى مع لا يقتضي ذلك

(٤٩ - (شرواني وابن قاسم) - خامس) اشارة اليه فلم يجب فيها الا واحد وأما في عشرة فهو صريح في الظرفية المقتضية للزوم واحد فقط فنية مع بها قرينة ظاهرة على أنه لم ير دما يراد به درهم

لأنه يراد بها بل ضم عشرة إلى درهم فوجب الاحد عشر والحاصل ان الدرهم لازم فيه ما والدرهم الثاني في مع درهم لم تقم قرينة على لزومه
والعشرة قامت قرينة على لزومها اذ لو لان نية المعية بتقديم معنى زائد على الظرفية التي هي صريح اللفظ لما أخرج عن مدلوله الصريح إلى غيره
فتأمل ما نأينها ينبغي ان العشرة مبهمة كالالف (٣٨٦) في ألف ودرهم بالاولى وأجاب الزركشي بان العطف في هذه يقتضي مغايرة الالف

للدراهم فثبتت على إيهامها بخلافه في درهم في عشرة وأجاب غيره بان العشرة هنا عطفت تقدير على مابين فتخصصت به اذ لا يصل مشاركتها المعطوف للمعطوف عليه وثم عطف المبين على الالف فلم يخصصها وفيه نظر اذ قضيت أنه في ألف درهم وعشرة تكون العشرة دراهم وكلامهم يابا، فالذي يتجه الفرق بان في الظرفية المتقرنة بنية المعية اشعارا بالتحاسن والاتحاد لاجتماع أمرين كل منهما مامقرب لذلك بخلاف ألف ودرهم فان فيه مجرد العطف وهو لا يقتضي بمفرده صرف المعطوف عليه من إيهامه الذي هو مدلول لفظه ثم رأيت السبكي أجاب بان المراد بنية مع بذلك أنه أراد مع عشرة دراهم له وجرى عليه غير واحد وعليه فلا يرد شي من الاشكالين ولا يحتاج لشي من تلك الاجوبة وهو ظاهر لولا ان ظاهر كلامهم أو صريحه انه لم يرد الا مجرد معنى مع عشرة فعليه رد الاشكالين ويحتاج الى الجواب عنهم بما ذكر (أد) أراد (الحساب) وعرفه (عشرة) لانه موجه

بذاته ومع ارادته المعية لم يصح تقدير المعية بالمصاحبة لدرهم آخر لان فيه تكثير المجاز وهو ممتنع وأيضا امتنع ذلك لان المعية مستقادة لامن اللفظ بل من نية فلو قدر معه مجازا لاضمار لكثير المجاز وأما قوله درهم مع درهم آخر فهو ظاهر في المعية المطلقة فاذا أطلق لم يلزمه الا درهم اه (قوله لانه) أي ما يراد به درهم وهو المصاحبة الصادقة بعشرة وله وغيره (قوله يراد بها) أي الظرفية (قوله بل ضم عشرة) أي بل أراد ضم الخ اه عش (قوله نأينها) أي نأين الشئتين (قوله مغايرة الالف للدرهم) في أصله للدرهم اه سيد عمر (قوله بخلافه) أي الامر (قوله عطفت تقديرا) أي لما تقدم أن نية المعية تجعل في عشرة بمعنى وعشرة (قوله لاجتماع أمرين الخ) وهما الظرفية والمعية (قوله مدلول لفظه) أي لفظ المعطوف عليه اه كرمي (قوله رأيت السبكي الخ) الوجه التعويل على جواب السبكي لظهور المعنى عليه وكلامهم لا ينافيه بل قواعدهم تقتضيه قطعاً ودعوى أن كلامهم صريح في خلافه غير صحيح قطعاً أو أنه ظاهر في خلافه لا أثر له بل كلامهم مع ملاحظة المعنى وقواعدهم لا يكون الا ظاهراً فيه فاحسن التأمل سم على ج اه رشيدى (قوله أجاب بان المراد الخ) تقدم عن المعنى ما وافقه (قوله بذلك) أي بنى عشرة (قوله أو صريحه) ممنوع قطعاً اه سم (قوله لا مجرد معنى مع عشرة) وهو المصاحبة الصادقة بعشرة وله وغيره (قوله في الاول الخ) الوجه اسقاط في الاول وفي الثاني اذ لا أول هنا ولا ثاني فتأمل اه سم عبارة النهاية والمغنى والابان لم يردا المعية ولا الحساب بان أطلق أو أراد الظرف ودرهم لانه المتيقن اه ومعلوم ان مراد الشارح بالاول قول المصنف فان أراد المعية قولاً بالثاني قوله أو الحساب فافاد بهما أن قول المصنف والارجع للمعطوفين جميعاً

* (فصل في بيان أنواع من الاقرار) * (قوله في بيان) الى قوله ومع سرجه في النهاية (قوله في بيان أنواع من الاقرار) أي وما يتبع ذلك كالذي يفعل بالمتنع من التفسير اه عش قول المن (سيف في غمد) ينبغي أوفى في خاتم اه سم قول المتن (في صندوق) بضم الصاد اه مغنى (قوله لانه مغاير) الى قوله ومع سرجه في المغنى (قوله لا يدخل الخ) جملة استثنائية ببيان لوجه الشبه عبارة النهاية والمغنى لا يكون الاقراء باحدهما اقراراً بالآخر اه (قوله أو خاتم فيه فص) عبارة النهاية والمغنى ومثل ذلك له عندى جارية في بطنها حمل أو خاتم فيه أو عليه فص أو دابة في حافر هانعل أو قملة عليها عروقة أو فرس عليها سرج لزمتها الجارية والدابة والقملة والغرس لا الحمل والنعل والعروقة والسرج ولو عكس انعكس الحكم اه (قوله أو أمانة في بطنها) لم يذكر عكس هذا في القسم الاول مع تصور ملك الحمل دون الام بخلاف الوصية وقد ذكره في شرح الروض فتأمل وحمل في بطن جارية اه سم وقوله في شرح الروض الخ أي والنهاية والمغنى (قوله أو شجرة عليها ثمرة)

وقوله يغيب معنى زائداً على الظرفية يقال عليه معنى مع مقابل المعنى الظرفية ولا يفتى زيادة على مجرد المصاحبة فتأمل بلطف (قوله ثم رأيت السبكي أجاب الخ) الوجه التعويل على جواب السبكي لظهور المعنى عليه وكلامهم لا ينافيه بل قواعدهم تقتضيه قطعاً ودعوى ان كلامهم صريح في خلافه غير صحيح قطعاً أو أنه ظاهر في خلافه بل لا يكون الا ظاهراً فيه فاحسن التأمل (قوله أو صريحه) ممنوع قطعاً (قوله في الاول الخ) الوجه اسقاط في الاول وفي الثاني اذ لا أول هنا ولا ثاني فتأمل

* (فصل في بيان أنواع من الاقرار الخ) * (قوله في المتن سيف في غمد الخ) ينبغي أوفى في خاتم (قوله أو أمانة في بطنها جل) لم يذكر عكس هذا في القسم الاول مع تصور ملك الحمل دون الام بخلاف الوصية وقد ذكره في شرح الروض فتأمل وحمل في بطن جارية (قوله أو شجرة عليها ثمرة) ينبغي بخلاف شجرة بثمرتها أو مع ثمرتها

(والا) يرد المعية في الاول بل أراد الظرفية أو أطلق ولا الحساب في الثاني أو اراده ولم يعرف معناه (فدرهم) لانه اليقين ينبغي

* (فصل) في بيان أنواع من الاقرار وفي بيان الاستثناء * (قال له عندى سيف في غمد) بكسر المعجمة وهو غلافه (أو ثوب في صندوق) أو ثمرة على شجرة أو زيت في حرة (لا يلزمه الظرف) لانه مغاير للمظروف والاقراء يعتمد اليقين وهكذا كل ظرف ومظروف لا يدخل أحدهما في الآخر ولذا قال (أو) له عندى (غمد فيه سيف أو صندوق فيه ثوب) أو خاتم فيه فص أو أمانة في بطنها جل أو شجرة عليها ثمرة

(لزمه الطرف وحده) لما ذكر (أوعبد) عليه ثوب أو (على رأسه عمامة لم يلزمه) (٣٨٧) الثوب ولا (العمامة على الصحيح) لان الالتزام لم

يتناولها ولو قال خاتم ثم عين ما فيه فص وقال لم أرد الفص لم يقبل منه لانه يتناولها وفارق ما مر لقرينة الوصف الموقع في الشك أو أنه وعين حاملا وقال لم أرد الحمل قبل لان لا تتناولها مع ان المطالب هنا اليقين ومن ثم قالوا كل ما دخل في مطلق البيع دخل هنا وما لا فلا الا الثمرة غير المؤبرة والحمل والجدار فيدخل ثم لان المدار فيه على العرف لا هنا (أو دابة بسرجهها أو ثوب مطرز) بالنسبة ليد (لزمه الجميع) لان الباع يعنى مع نحو اهبط بسلام أى معه والطراز جزء من الثوب باعتبار لفظه وان كان في الواقع مركبا عليه وبحسب ابن الرفعة ان عليه طرازا كذلك وخالفه غيره وهو متجه اذ هو كعليه ثوب ومع سرجهها كسرجهها كما علم بلاولى ويفرق بينهما وبين مع درهم بانه لا قرينة ثم على لزوم الثاني وهنا قرينة على لزومه وهو اضافة اليها (ولو قال) ابن مثلاً حائز لزيد في ميراث أبى ألف فهو افراد على أبيه بدين) لاضافة الالف الى جميع السترة المضافة الى الأب ودونه وهذا ظاهر في تعلق المال بجميعها وضعا وتعلقا منه من تمام التصرف فيها ولا يكون كذلك الا الدين فاندفع بالتعلق بالجميع احتمال

ينبغي بخلاف بشرتها أو مع ثمرتها اه سم قول المتن (لزمه الطرف وحده) بقى لو قال عندى سيف بعينه أو ثوب بصندوق هل يلزمه الجميع كقول الدابة بسرجهها أو لافيه نظروا الاقر بان يقال يلزمه النظر فقط ويفرق بينه وبين دابة بسرجهها بان الباء اذا دخلت على الطرف كانت في استعما لهم بمعنى في كثير فتحمل عليه اه عش (قوله لما ذكر) أى بقوله لانه مغاير الخ قول المتن (عمامة) كسر العين وضعتها نهاية ومعنى (قوله لان الالتزام) أى الالتزام (قوله يتناولها) الاولى التنشئة (قوله ثم عين الخ) أى فسر الخاتم المجهل بخاتم أى معين فيه فص اه سيدع (قوله لانه يتناولها) أى الخاتم يتناول الفص (قوله وفارق ما مر) يعنى قوله أو خاتم فيه فص حيث لم يتناول الخاتم فيه الفص (قوله أو أمانة الخ) عطاف على قوله خاتم ثم الخ (قوله وقال لم أرد الحمل) قديتوهم أنه لو لم يقل ذلك دخل الحمل وليس مراداً كما يتوخذ من قوله الا ترى ومن ثم الخ ولهذا عبر في العباب كالروض بقوله ولو قال له عندى خاتم أو جارية وكانت ذات فص أو حمل دخل الفص لا الحمل انتهى * (فرع) * قال في شرح الروض لو قال هذه الدابة لفلان الاجلها صم بخلاف بعثتها الاجلها انتهى اه سم (قوله ومن ثم) أى من أجل أن الامه لا تتناول الحمل (قوله الا الثمرة الخ) استثناء من المعطوف عليه (قوله والجدار) أى فيما لو أقرله بارض أو ساحة أو بقعة أم لو أقرله بدار أو بيت دخلت الجدران لانها من مساها اه عش (قوله فيدخل) أى كل من الثمرة غير المؤبرة الخ (قوله ثم) أى في المبيع و (قوله لاهنا) أى في الانرار قول المتن (أو دابة بسرجهها) أو عبد بعمامة نهاية ومعنى وقياسه ان مثل ذلك ما لو قال له عندى جارية بحملها أو خاتم بقصه الى آخر الصور السابقة عش وصر من سم ما وافقه (قوله ان عليه طراز) أى ثوب عليه طراز (كذلك) أى كثوب مطرز فيلزم الجميع (قوله وخالفه غيره) أى ابن المقن نهاية ومعنى (قوله كعليه ثوب) وخاتم عليه فص اه معنى (قوله ومع سرجهها كسرجهها) بخلاف فرس مسرجة كما قال في العباب كالروض وشرحه وغیره هما وان قال فرس مسرجة أو دار مفروشة فله الفرس والدار فقط انتهى وقياسه لزوم العبد فقط في قوله عبد معهم اه سم (قوله كسرجهها الخ) عبارة شيخنا الزياى بخلاف مالوا أى مع أى فلا يلزمه سوى الدابة اه عش عبارة الجبري على المنهج قوله لان الباع يعنى مع قضيته أنه لو قال مع سرجهها لزمه الجميع وليس مراداً بل يلزمه الدابة فقط عش قال العلامة الخطيب و مر والفرق أنه لما أخرج الحرف عن موضوعه غلط عليه بلزوم الجميع بخلاف التصريح به انتهى اه (قوله ويفرق الخ) قضيته عدم اللزوم في نحو بسرجه اه سم (قوله وهو) الاولى التانيث (قوله اضافة) أى الثانية (اليها) أى الدابة ولو قال الى الاول لكان أنسب (قوله ابن مثلاً) الى قول المتن ولو قال في ميراثى في النهاية (قوله دونه) أى الابن اه عش (قوله وهذا ظاهر) أى الاضافة المذكورة (قوله في تعلق المال) أى الالف (قوله ينعى) أى الابن اه عش (قوله فيها) أى التركة أى في شئ منها (قوله انما تتعاق بالثالث) يتأمل الحصر اه سم أى فان الوصية بنحو الثالث مانع

(قوله وفارق ما مر) يعنى قوله أو خاتم فيه فص الخ ش (قوله وقال لم أرد الحمل) قديتوهم أنه لو لم يقل ذلك دخل الحمل وليس مراداً كما يتوخذ من قوله الا ترى ومن ثم قالوا الخ ولهذا عبر في العباب كالروض بقوله ولو قال له عندى خاتم أو جارية وكانت ذات فص أو حمل دخل الفص لا الحمل اه * (فرع) * قال في شرح الروض لو قال هذه الدابة لفلان الاجلها صم بخلاف بعثتها الاجلها اه (قوله في المتن أو دابة بسرجهها الخ) قال في الروض أو عبد بعمامة (قوله والطراز جزء من الثوب باعتبار لفظه) قديتوهم أنه فيما لو قال له عندى ثوب مطرز أو قال لم أرد الطراز لا يقبل وهو محل نظر وقوله وخالفه غيره وهو متجه هل الامر كذلك وان كان الطراز بالابرة نظر لانه زائد على الثوب عارض له فيه نظر (قوله وخالفه غيره) أى كابن المقن مر وقوله وهو متجه اعتمده مر (قوله ومع سرجهها كسرجهها الخ) بخلاف فرس مسرجة كما قال في العباب كالروض وشرحه وديرهما وان قال فرس مسرجة أو دار مفروشة فله الفرس والدار فقط اه وقياسه لزوم العبد فقط في قوله عبد معهم (قوله ويفرق الخ) قضيته عدم اللزوم في نحو بسرجه (قوله لانها انما تتعاق بالثالث) يتأمل

الوصية لانها انما تتعاق بالثالث واحتمال نحو الرهن عن دين الغير ووجه اندفاع هذا ان الرهن

عمومه لها من حيث الوضع
ويقول وضعا فارق هذا
قوله في هذا العبد ألف
فانه يقبل تفسيره منه بنحو
جناية أو رهن أو وجه
الغرف ما تقرران كلام
الوارث هنا ظاهر في التعاق
بجميع التركة من حيث
ذاتها لا بالنظر لزيادة ما ذكر
عليها أو نقصه عنه وذلك
لا يوجد الا في الدين بخلاف
نحو الجناية والرهن فانه
انما يتعلق في الموجود بقدرة
منه بحيث لا يظفر هنا الى
تفسيره بما يحتمل الميراث ولا
ثم الى تفسيره بما يخص
البعض كله في هؤلاء ألف
وفسر بجناية أحدهم (ولو
قال) له في ميراثي كما هو ظاهر
أو (في ميراثي من أبي) ألف
أو نصفه ولم يرد الاقرار ولا
أتى بنحو علي (فهو وعد
هبة) أي ان يهبه ألقائه
أضاف الميراث لنفسه وهو
يقتضي عرفا عدم تعلق
دين به وبما لا يتعد الاقرار
به لغيره كما هو في مالي لزيد
فعل جزئه منه لا يتصور
الا بالهبة وببحث ابن الرقعة
إن محل هذا إذا كانت التركة
دراهم والا فهو كله في هذا
العبد ألف فيعمل بتفسيره
قال الاسنوي وفي كلام
الرافعي ما يشير اليه أما غير
الحائز اذا كذبه البقية
فيغرم في الاولى قدر حصته
فقط وأما لو أراد الاقرار في
الثانية أو أتى بنحو علي فهو
اقرار بكل حال كما في الشرع

أيضا من التصرف في شيء من التركة قبل تنفيذها (قوله عن دين الغير) أي دين غير الاب على الاب (قوله
اندفاع هذا) أي احتمال نحو الرهن (قوله من حيث الوضع) أي وان أمكن عموم من حيث الانحصار بان
تكون تركة الاب العبد المرهون نقطة ع ش (قوله فارق هذا) أي ما في المتن (قوله قوله) أي قول الوارث
أو المقر اه ع ش (قوله بنحو جناية) أي جناية العبد على المقر اه أو على ماله جناية أرضها ألف اه كردى
(قوله أو رهن) أي كون العبد رهنا بالف على الاب أو المقر (قوله لزيادة ما ذكر) أي لالف (عليها) أي
التركة كما في صورة الرهن عن دين الغير أو نقصه (الح) كما في صورة الوصية اه كردى ومثل الزيادة في الاولى
ولنقص في الثانية المساواة (قوله عنه) الاولى عنها كما في النهاية (قوله فانه) أي بنحو الجناية (الح) وكذا ضمير
بقدره اه كردى (قوله انما يتعلق (الح) يتأمل سم على ج ولا عمل وجه التأمل أن أرض الجناية ودين
الرهن يتعلقان بجميع المرهون والجاني لا بقدر الدين اه ع ش (قوله منه) أي من الموجود اه كردى
(قوله هنا) أي في ميراث أبي (الح) (قوله بما يحتمل الميراث) يعني بنحو جناية أو رهن بم (الح) (قوله ثم) أي في نحو
له في هذا العبد ألف وتوضيح المقام في شرح الروض اه سم عبارة المغني وشرح الروض فان قيل لم لا يصح
تفسيره أيضا بالوصية والرهن عن دين الغير ونحو ذلك كما لو قال له في هذا العبد ألف فانه يصح أن يفسر بذلك
أجيب بأن قوله في ميراث أبي ألف اقرار بتعلق ألف به موم الميراث فلا يقبل منه مدعى الخصوص
بتفسيره بشي مما ذكر لان العبد المفسر بجناية أو رهنه مثلا لو تلف ضاع حق المقر اه في الاولى وانقطع حق
تعلقه بعين من التركة في الثاني فيصير كالرجوع عن الاقرار بما يرفع كله أو بعض وقضيه أنه لو فسر هنا بما
يتم الميراث وأمكن قبل وثله لو قال ثم وله عبيده في هذا العبد ألف وفسر بجناية أحدهم لم يقبل اه (قوله
كله في هؤلاء (الح) مثال لنفسه يترجمه يخص البعض (قوله وفسر (الح) عطف بحسب المعنى على مدخول
الكاف (قوله ألف) الى قوله ويظهر في النهاية والمغني (قوله أو نصفه) أي نصف ميراثي (قوله بنحو علي) أي
بما يدل على الالتزام كقوله له علي في ميراثي من أبي ألف اه في مالي ألف بحق زمني أو بحق ثابت مغني وروض
(قوله بن به) أي بالميراث (قوله وماله) أي لنفسه ع ش اه سم (قوله بفعل جزئه) أي لغيره (منه) أي
الميراث اه ع ش (قوله وببحث ابن الرقعة (الح) اعتمد مر اه سم عبارة النهاية والمغني ومجمله كما بحثه ابن
الرقعة (الح) اه (قوله ان محل هذا) أي محل قول المصنف فهو اقرار على أبيه بدين آخره الى هنا اجمع بين
متعلقات المسئلة جميعها في محل واحد والا فلاولى ان يقدم هذا على بحث الهبة اه كردى عبارة ع ش
والرشيدي أي كون قوله له في ميراثي من أبي (الح) وعدهية كما يعلم من ج اه وهذا هو المتبادر من المقام وعبارة
سم المشار اليه ما ذكر في المسئلتين اه أي مسئلتى المتن وهو الاقيد (قوله دراهم) اجل المراد به ما يشمل
الدنانير فقوله (والا) أي بان كانت عروضاً (قوله فيعمل بتفسيره) المراد انه يكون اقرارا بدين متعلق بالتركة
وبطالب تفسيره منه فان فسره بنحو جناية قبل اه ع ش (قوله فيغرم) عبارة النهاية كبعض نسخ
الشارح فيتعلق اه (قوله في الاولى) أي في مسئلة له في ميراث أبي (الح) عبارة سم قوله فيتعلق في الاولى
الح المراد من هذه العبارة ماسياتى في الفائدة الآتية آخر الفصل بقوله فن فروعها هنا اقرار بعض الورثة
على التركة بدين أو وصية فيشيع حتى لا يلزمه الاقسطه من حصته من التركة اه (قوله في الثانية) أي في
مسئله له في ميراث (الح) (قوله فهو اقرار بكل حال) فيلزمه ما اقرب به كالألف سواء بلغ الميراث قدره أو نقص

الحصر (قوله فانه انما يتعلق في الموجود (الح) يتأمل وقوله هنا أي في ميراث الحائز وقوله ثم أي نحوه في
هذا العبد ألف وتوضيح المقام في شرح الروض (قوله وماله) أي لنفسه ش وقوله وببحث ابن الرقعة
الح اعتمد مر (قوله فيغرم في الاولى قدر حصته فقط) المراد من هذه العبارة ماسياتى في الفائدة الآتية
آخر الفصل بقوله فن فروعها هنا اقرار بعض الورثة على الورثة بدين أو وصية فيشيع حتى لا يلزمه الا
قسطه من حصته من التركة اه (قوله فهو اقرار بكل حال) أي فيلزمه ما اقرب به كالألف سواء بلغ
الميراث قدره أو نقص عنه كما قال في الروض مانصه فان كان بصيغة ملزمة كقوله علي في ميراثي أوله في مالي

الصغير ولو أقر في الأولى بجزء شائع صحيح وحمل على وصية قبلها وأجبرت أن رأت على الثلث ولا يصرف الدين لأنه لا يتعلق ببعض التركة بل بكاملها ذكره الأسنوي ومن تبعه وهو وجه من تفصيل السبكي بين المصنف فيكون وعدة الثلث فيكون أقراراً بوصيته ويظهر في قوله حصني من تركته أبي صيرتها الغلان أنه صحيح لاختتماله الصيرورة الصحيحة بنذر أو نحوه (ولو قال (٣٨٩) له على درهم درهم (لزم درهم) واحداً وان

كرره ألوفاني مجالس لاحتجاله التأكيد مع عدم ما يصرفه عنه وأخذ من هذا ردعاً ياتي في الطلاق مع رده أيضاً من تقيداً فائدة التأكيد بثلاث فاقبل (فان قال رده - لم يزم درهم - مان) لمكان الواز ومثلها ثم وكذا الغاء ان أراد العطف ويفرق بينهما وبين ثم بان ثم لمحض العطف والغاء كثيراً ما يستعمل للتفريق وتزيين اللفظ ومما يفتقر ع حذف شرطه أي فتفرع على ذلك درهم يلزمي له أو ان أردت معرفة ما يلزمي بهذا الاقرار فهو درهم فتعين الغاء فيها كما هو شأن سائر المشتركات وفارق بغير ذلك امكن وضعه الراجح وانما وقع طاعتان في تفسير ذلك لانه انشاء وهو أقوى مع تعلقه بالابضاع المبنية على الاحتياط ويظهر في بل انه لا بد فهمان قصد الاستئناف وان مجرد اعادة العطف بها لا يلحقها بالغاء لانها مع قصد العطف لا تنافي قولهم فيها لا يلزم معها الا واحد لانه ربما قصد الاستدراك فتدكر انه لا حاجة اليه فيعيد الاول (ولو قال درهم ودرهم ودرهم لزمه بالاولين

عنه كما في الرض اه سم عبارة الكردى قوله بكامل حال اي سواء كان حائزاً أو غيره اه (قوله ولو أقر في الأولى الخ) محترز قول المتن الف (قوله بجزء شائع) اي كقوله له في ميراث أبي نصفه أو ثلثه مغني وسم (قوله وحمل على وصية) اي صدرت من ابيه و (قوله قبلها) اي الموصى له و (قوله واجبرت الخ) هذا الحمل يقتضي انه لو كان ثم وصايا بالثلث غير هذه لم تشارك المقر له في الجزء الذي عين له لان الظاهر من قوله له انه يستحقه ولا يكون كذلك الا حيث لم يشرك غيره فيه اه ع ش وقد يقال بل يقتضي هذا الحمل مؤاخذه الوارث بهذا الاقرار مطلقاً مع نفوذ غير هذه الوصية من الوصايا بالثلث و اقل الثابتة بالبينة فليراجع (قوله واحد) الى قول المتن ومتى أقر في النهاية (قوله في مجالس) الاولى وفي مجالس بالعطف (قوله من هذا) اي من التعليل (قوله من تقيد الخ) بيان لما ياتي ع ش (قوله لمكان الواز) اي لوجودها فهو مصدر من الكون بمعنى الوجود اه سيدع عبارة النهاية والمغني لان العطف يقتضي المغالبة اه (قوله ومثلها) الى قوله ويفرق في المغني (قوله فيفرع الخ) بيان لمعنى التفرع و (قوله وان أردت الخ) بيان لمعنى الجزاء اه رشدي (قوله فتعين القصد الخ) اي توقف الزوم في الغاء على قصد العطف بها (قوله في نظير ذلك) اي نحو أنت طالق فطالق سم وع ش (قوله ويظهر) الى المتن في المغني (قوله في بل الخ) في المغني والاسنى والنهاية هنا زيادة بسط متعلقة ببل ولكن ومع وفوق وتحت وقبل وبعدها جمعها (قوله انه لا بد فهمان قصد الاستئناف) اي فلا يتكرر الدرهم عند الاطلاق أو اعادة العطف اه ع ش (قوله لا يلحقها بالغاء) اي بحيث يتكرر الدرهم بل لا يلزمه مع ذلك الا واحد اه ع ش قول المتن (ودرهم ودرهم) اي أو زاد على ذلك فان فيه هذا التفصيل وهو انه ان قصد بكل واحداً كيداً ما يليه قبل وان قصده تاكيداً ما يليه أو الاستئناف أو اطلاق تعدد اه ع ش (قوله كما مر) اي في شرح لزمه درهمان (قوله بعاطفه) قصده انه لو لم يرد ذلك بل أراد تاكيد الثاني مجرداً عن عاطفه وجب ثالثاً ووجه بان المؤكد حيث نذر اند على المؤكد فاشبهه تؤكد الاول بالثاني اه ع ش عبارة سم قول المتن وكذا ان نوى تاكيد الاول ينبغي أو تاكيد الثاني بلا عاطفه اه (قوله لمنع الفصل) اي بالثاني وعاطفه قول المتن (أو اطلق) اي لم يذوبه شيئاً (قوله لان العطف الخ) عبارة المغني لان تاكيد الثاني بالثالث وان كان جائزاً لكنه اذا دار اللفظ بين التأسيس والتأكيد كان حله على التأسيس أولى فعلى هذا لو كرر الف مرتين لزمه بعد ما كرر اه (قوله وفي درهم) الى المتن في المغني (قوله لتعذر التأكيد الخ) لاختلاف حرف العطف ولا بد من اتفاقه في المؤكد والمؤكد به اه مغني (قوله وجعل بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله وهذا) اي قوله المذكور (قوله

ألف بحق لزمي أو نابت لزمه سواء بلغ الميراث ألفاً ونقص عنه لا عتقاً بل زومه اه قال في شرحه وبما قرره علم ان قوله بحق لزمه - نى أو نابت قيد في الثانية فقط اه (قوله بجزء شائع) اي كقوله له في ميراث أبي نصفه أو ثلثه (قوله وانما وقع طاعتان في نظير ذلك) اي نحو أنت طالق فطالق (قوله ويظهر في بل الخ) اعتمده م ز قال في الرض وان قال درهم بل درهم أو لا بل درهم فدرهم اه قال في شرحه لانه ربما قصد الاستدراك فتدكر انه لا حاجة اليه فيعيد الاول اه (قوله في المتن وكذا ان نوى تاكيد الاول) ينبغي أو تاكيد الثاني بلا عاطفه (قوله وجعل بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي (قوله وهذا قد يناقيه قوله الخ) لا يقال يجب منع المناقاة لان هذا البعض يجعله مشتركاً بين الامرين والمستترك موضوع لسلك من معنييه فقوله في الحمل الاخرانه موضوع لضرب مخصوص من الذهب لا ينافي انه موضوع أيضاً لشيء آخر وهو

دوهمان) لمكان الواو كما مر (وأما الثالث فان أراد به تاكيد الثاني) عاطفه (لم يجب به شيء) كالطلاق خلافاً لمن زعم بينهما فرقا (وان نوى الاستئناف لزمه ثالثاً وكذا ان نوى تاكيد الاول) بالثالث لمنع الفصل والعاطف منه (أو اطلق في الاصح) لان العطف ظاهر في التغاير وفي درهم ودرهم ثم درهم يجب ثلاثة بكل حال لتعذر التأكيد (ومتى أقر بهم كشيء وثوب) وجعل بعضهم منه الاشراف لانه موضوع صرفاً لقد ر معلوم من الذهب والفضة فهو محمل فيرجع في تفسيره للمقر ثم لوارثه وهذا قد يناقيه قوله في محمل آخرانه موضوع لضرب مخصوص من

الذهب فيجعل في البيع وغيره عليه اه وقد يقال وضعه مقدار معلوم من الذهب هو الأصل فيه وأما استعماله في سائر الفضة أيضا فهو اصطلاح حادث وقاعدتهم في الاقرار انه (٣٩٠) لا يقبل الا ان وصله به لان فصله نعم الغالب الا ان لا يستعمل الا في مقدار معلوم من

الفضة فينبغي عند الاطلاق في محمل اطرده فيه هذا الاستعمال جله عليه لانه المتبادر منه وكذا الله ينادي على نظير ما سري في الفلوس وأما البيع فنسبوا بالغالب نقد محله فليبرجعه فيه اصطلاح أهله (وطواب بالبيان) لما أبهم ولم تكن معرفته من غيره (فان امتنع منه فالصحيح انه يحبس) لامتناعه من واجب عليه فان مات قبل البيان طوبى وارثه ووقف جميع التركة ولو في نحو شي وان قبل تفسيره بغير المال كسر احتياط الحق الغير وسعت هنا الدعوى بالجهول والشهادة به للضرورة اذ لا يتوصل بعرفته الا بسماها ومن ثم لو أمكن معرفة المجهول من غيره كان أحاله على معروف كزنة هذه من كذا أو ما باع به فلان فرسه أو ذكرا ما يمكن استخراج به بالحساب وان دق لم يسمعه ولم يحبس (ولو بين) المقر اقراره المبهم تبيننا صححا (وكذبه المقر له) في ذلك (فليبين) المقر له جنس الحق وقدره وصفته (وليدع) به ان شاء (والقول قول المقر في نفسه) أي ما ادعاه المقر له ثم ان ادعى بزيادة على المبين من جنسه كان بين بما تواتر ادعى بما تين

وقد يقال (أي في دفع المناقاة بين قوليه) (قوله وقاعدتهم الخ) أي ومقتضاها أن لا يشر في اذا أطلق هذا فيصرف للذهب كما مر (قوله أنه لا يقبل) أي تفسير الاشر في بالفضة (قوله به) أي الاقرار (قوله الغالب الخ) أي في زمن الشارح بخلاف زماننا فان الامر فيه بعكسه (قوله عند الاطلاق) أي عند ذكر الاشر في مطلقا غير مقصور بشي (قوله هذا الاستعمال) أي استعماله في مقدار معلوم من الفضة (قوله وكذا الدينار الخ) أي فينبغي عند اطلاقه في محمل اطرده فيه استعماله في مقدار معلوم من الفضة جله عليه (قوله ما سري في الفلوس) أي في شرح والتفسير بالمغشوشة الخ (قوله لما أبهم) أي قول المتن ولو أقر بالف في النهاية (قوله ولم يمكن) أي قوله وسعت في المغني (قوله ولم يمكن معرفته من غيره) كان الاولى تقديمه على المتن كفي المغني قول المتن (أنه يحبس) هلا قال أنه يعزرب بحبس أو غيره ليشمل كل ما يحصل به التعزير من ضرب أو غيره وقد يقال وجه الاقتصار على الحبس أنه محل الخلاف في كلامهم اه ع ش أي بفوار التعزير بغيره متفق عليه (قوله طوبى وارثه) قضية اقتصاره على مطالبة الوارث انه ان امتنع لم يحبس وقد يوجبانه لا يلزم من كونه وارثا عليه بمراد موثره والمقر له يمكنه الوصول الى حقه بان يذكر قدر ما يدعي به على الوارث فان امتنع الوارث من الخلف على انه لا يعلم انه مراد الوارث ونسكل عن المبين ردت على المقر له فيحلف ويقره بما ادعاه ثم راي في ابن عبد الحق ما يصرح به وبقي ما لم يعين الوارث ولا المقر له شيئا لعدم علمهما بما ارادوا المقر له اذا فعل في التركة فيه نظروا الاقرب ان القاضي يحبرهما على الاصطلاح على شيء لينقل التعاقب بالتركة اذا كان ثم دون متعلقة بهما وطلبها اربابها اه ع ش (قوله ووقف) ببناء المفعول (قوله في نحو شي) أي في الاقرار بنحو شي (قوله تفسيره) أي نحو شي (قوله بغير المال) أي بالسرجين ونحوه (قوله كما مر) أي قبيل هذا الفصل (قوله الا بسماعها) الاولى التثنية (قوله من غيره) أي المقر اه ع ش (قوله من كذا) أي من الذهب مثلا (قوله أو ما باع به الخ) أي من الذهب مثلا اه رشيدى (قوله او ذكرا ما يمكن استخراج به بالحساب الخ) راجع الى المغني والاسنى (قوله لم يسمعه) الاولى التثنية (قوله ولم يحبس) هذا ظاهر مادام الحال عليه باقيا فلو تلفت الصنعة أو ما باع به فلان فرسه هل يحبس أو لا فيه نظر والاقرب الاول اه ع ش (قوله تبيننا صححا) أي بان فسر بما يقبل منه اه ع ش (قوله ان شاء) راجع الى المعطوف عليه ايضا (قوله ثم ان ادعى الخ) ظاهر صنيعة ان هذا زائد على ما في المتن وليس كذلك بل هو تفصيل لقوله ولو بين وكذبه الخ أي فتارة يكون البيان من جنس المدعى به وتارة لا وحاصل ما ذكره صورتان في الجنس واربعة في غيره كما سيأتي اه بحيرى (قوله من جنسه) نعم لرائد الخ (قوله فان صدقه على ارادة المائة) كان قال له نعم أردت لك ذلك أخطأت في الاقتصار عليها وانما الذي لي عليك مائتان (قوله وان قال بل الخ) أي وان كذبه وقال بل أردت الخ (قوله أنه حلف أنه لم يرددهما الخ) أي حلف على نفي الزيادة وعلى نفي الارادة لهما عينا واحدة لا اتحاد الدعوى اه مغني وفي ع ش عن الزيادة مثله (قوله فان نسكل) أي المقر (حلف) أي المقر له اه ع ش

المعنى الاخر لانه قول هذا الجواب برده قوله فيجعل في البيع وغيره عليه اه فتأمل (قوله وقد يقال وضعه الخ) قد برده عليه منع تلك الاصله المبينة على ممنوع أيضا وهو ان أصل استعماله قديم لا حادث بل أصل استعماله فيه وفيما يعي اصطلاح حادث غير معروف للشرع (قوله وبه فارق حالف الزوجة) أي اذا نسكل زوجها وقوله ان زوجها أراد الطلاق بالكتابة أي مع ان الاطلاع لها على ارادته واضح ذلك ما في شرح الروض بعد ان ذكر ان المقر له لا يحلف على ارادته أي المقر له لا اطلاع له عليها بحال أي الارادة بخلاف الزوجة مع ان الاطلاع لها على ارادته بمسأله وقرق الامام بانما تدعى عليها انشاء الطلاق والمقر له لا يدعى على المقر اثبات حق له فان الاقرار لا يثبت حقها وانما هو اخبار عن حق سابق حتى لو كذبه المقر له لم يثبت له حق اه (قوله فان صدقه الخ) أي وقال ولي عليك مائة دينار كما هو ظاهر

(قوله) فان صدقه على ارادة المائة ثبت وحلف المقر على نفي الزيادة وان قال بل أردت المائتين حلف انه لم يرددهما وان لا يلزمه الامانة فان نسكل حلف انه يستحقهما لانه ارادهما

لان الاقرار لا يثبت حقا وانما هو اخبار عن حق سابق وبه فارق حلف الزوجة ان زوجها اراد الطلاق بالكناية لانه انشاء يثبت الطلاق او من غير جنسه كان بين جماعة درهم فادعى بمائة دينار فان صدقه على ارادة الدراهم أو (٣٩١) كذبه في ارادتها وقال انما أردت الدنانير فان

وافقة على ان الدراهم عليه
ثبتت لا تغاها عليها والا
بطل الاقرار اربع او كان
مدعي الدنانير فيحلف المقر
على نفيها وكذا على نفي
ارادتها في صورة التكذيب
(ولو أقرب بالف ثم أقرب له
بالف) ولو (في يوم آخر
لزمه ألف فقط) وان كتب
بكل وثيقة يحكموا به الا انه
لا يلزم من تعدد الخبر تعدد
الخبر عنه قيل هذا ينقض
قاعدة ان النكرة اذا أُعيدت
كانت غير الاولى ويريدان
هـ - ذام كونه مختلفا فيه لم
يشتهر ولم يطردا ذكرا
ماتعدوهي عين كما هو مقرر
في محله ومنه وهو الذي في
السماء اله وفي الارض اله
فلم يعمل بقضيته لذلك فلا
انقض ولا تخالف (ولو اختلف
القدر) كان أقرب في يوم بالف
وفي آخر قبسه أو بعده
بخمسمائة (ذخ - بل الاقل
في الاكثر) اذ يحتمل انه
ذكر بعض ما أقرب (ولو
وصفهما بصفتين مختلفتين)
تأكيد كجائته صحاح في مجلس
ومائة مكسرة في آخر (أو
أسندهما الى جهتين) كمن
مبيع مرة وبديل قسرض
أخرى (أو قال قبضت) منه
(يوم السبت عشرة ثم قال
قبضت) منه (يوم الاحد
عشرة لزمنا) أي القدران في
الصور الثلاث لتعدو

(قوله لان الاقرار الخ) عبارة المعنى لانه لا اطلاع له عليها اهـ (قوله وبه) أي بكونه اخبارا عن حق سابق
اهـ ع ش (قوله حلف الزوجة) أي اذا نكل زوجها اهـ سم (قوله أو من غير جنسه) عطف على من
جنسه (قوله كان بين) أي المقر و (قوله فادعى) أي المقر له (قوله فان صدقه على ارادة الدراهم) أي وقال
ولي عليك مائة دينار كما هو ظاهر اهـ سم (قوله فان واقفه) أي المقر له المقر في صورتي التصديق والتكذيب
لكن هل المراد بالموافقة عدم الرد فيشمل السكوت أو الموافقة صريحة وقضية الباب ترجيح الاول شوبري
اهـ بحيري (قوله على أن الدراهم عليه) أي زيادة على الدنانير (قوله والا أي وان لم يوافقته على ثبوت
الدراهم عليه في صورتي التصديق والتكذيب) (قوله بطل الاقرار بها) أي بالدراهم ويبطل اقراره بالشئ
اهـ حلي (قوله وكان مدعيها) أي في الصور الاربع اهـ شرح منسج أي الحاصلة من ضرب صورتي الموافقة
وعدمها في صورتي التصديق والتكذيب (قوله للدنانير) أي المائة في صورتي التصديق والمائة في
صورة التكذيب (قوله فيحلف المقر) أي في الصور الاربع اهـ شرح منسج (قوله وكذا على الخ) أي
ويحلف المقر على نفي ارادة الدنانير المائتين ايضا في صورتي التكذيب أي التكذيب مع الموافقة والتكذيب
بدونها فيعرض في اليمين في هاتين لنفي الدنانير ونفي ارادتها ويقتصر في صورتي التصديق على نفي الدنانير
فعلى كل لا يلزمه الدنانير ويلزمه الدراهم في صورتي الموافقة دون صورتي عدمها شيخنا اهـ بحيري قول المتن
(ولو أقرب بالف) بدون له كذا في اصله وجميع نسخ التحفة اي والمعنى وفي نسخ المحلى والنهاية زيادة له في المتن
اهـ سيد عمر قول المتن (في يوم آخر لزمه) بقي ملوا اتحاد الزمن وتعدد المكان مع بعد المكانين كان أقرب في اليوم
الاول من صفر بانه أقرب ضمني بمصر في اول المحرم ألفا ثم أقرب في ذلك اليوم بانه أقرب ضمني بمكة في اول المحرم الفا
والاقرب بانه لا يلزمه الا الف واحد دلالة يتعدى الاقراض بمصر ومكة في يوم واحد فقط لا إضافة اليهما اهـ
ع ش (قوله وان كتب) الى قوله واقفي البلقيني في النهاية الا قوله ومرا الى ولو قال وقوله فان امتنع الى المتن
(قوله وان كتب) غاية و (قوله يحكموا به) اي فيها بالاقرار بالالف اهـ ع ش (قوله بان هذا الخ) اي الضابط
الذ كور (قوله كما هو) أي عدم الاطراد أو كون العينية كثيرا لا كليا (قوله ومنه) أي من الكثير (قوله
لذلك) أي لعدم اطرادها وبفرض تسليم اطرادها فصرف عن ذلك قاعدة الباب وهو الاختلاف باليقين مع
الاعتناء بالاصل وهو براءة الذمة مما زاد على الواحد اهـ نهاية (قوله ما أقرب) أي في احدهما اهـ معني
(قوله تأكيد) اي قوله مختلفين تأكيد بقوله صفتين اذ لا تتحقق صفتان الا مع الاختلاف (قوله كجائته
صحاح الخ) اي كان أقرب بمائة الخ وكذا أمر قوله كمن مبيع الخ (قوله اي القدران) الى قوله نعم في المعنى
(قوله لو اطلق) ومنه ما لو اقر بانه تذوله ألفا ثم اقر بانه عليه الفاقب يحمل المطلق على المقيد سواء سبق اقراره
بانقيد أو المطلق اهـ ع ش قول المتن (من ثمن خرا أو كلب الخ) قال في شرح الروض اي والمعنى وقضية
اطلاقهم انه لا فرق في اللزوم بذلك بين المسلمين والكفار وهو ظاهر لان الكفار اذا ترافعوا اليانما انقرهم
على ما نقرهم عليه لو أسلموا اهـ وهذا فيه تأييد للنظر الا في مسألة المالكي والحنفي فتأمل اهـ سم (قوله
ولو جاهلا) عبارة النهاية ولو كافرا جاهلا اهـ قال ع ش قوله مر ولو كافرا قد يتوقف فيه اذا كان المقر والمقر
له كافر من علمنا بالتعامل بالخرف فيما بينهم وباعتقادهم حله وقضية عدم لزوم الف قياسا على ما لو نكلها
بخمر في الكفر واقبضه لها ثم أسلموا لا ينافيه ما يأتي من ان العبرة بعقيدة الحاكم لا بما قول القرينة المختصة

(قوله والا) أي وان لم يوافقته وقوله نفي ارادتها أي الدنانير ش (قوله تأكيد) أي اذا لا يتحقق صفتان الا مع
الاختلاف (قوله في المتن من ثمن خرا أو كلب لزمه الف) قال في شرح الروض وقضية اطلاقهم أنه لا فرق في
اللزوم بذلك بين المسلمين والكفار وهو ظاهر لان الكفار اذا ترافعوا اليانما انقرهم على ما نقرهم عليه لو أسلموا
اهـ وهذا فيه تأييد للنظر الا في مسألة المالكي والحنفي فتأمل (قوله ولو جاهلا) ولو كافرا شرح مر

اتحادهما ومن ثم لو أطلق مرة وقد أخرى جل المطلق على المقيد ولم يلزمه غيره (ولو قال) له على من ثمن خرا مثلاً ألف لم يلزمه شئ قطعا و (له على
ألف من ثمن خرا أو كلب) مثلاً (أو ألف قضيته لزمه الف) (في الاظهر) الغاء لا خرق لفظه الرابع لما أثبت فاشبهه على ألف لا يلزمه

ومقتضاها عدم اللزوم فليس هو من تعقيب الاقرار بما يرفعه وسيأتي ما يصرح بذلك التوقف عن سم في قوله قد يقال اعتبار عقيدة الحاكم الخ قوله م ر جاهلا سيأتي ما يصدق له ذلك منه لو قطع بصدقه ككونه بدويا جلقا فها هنا محل حيث لم يذكر ما يمنع من صحة الاقرار اه وقوله سيأتي اي في مجت الاقرار ببيع أو هبة ثم دعوى فساد (قوله نعم ان قال كان الخ) ولو صدقه المقر له على ذلك فلا شيء على المقر وان كذبه وحلف لزومه المقر به مالم تقم بينة على المنافي فلا يلزمه شيء شرح م ر اه سم قال الرشيدى قوله م مالم تقم بينة على المنافي انظر قبول هذه البينة مع انه يحتمل انه لزمه الالف بسبب آخر فهي شهادة بنفى غير محصور اه وهذا الاشكال ظاهر ويؤيده التأمل في كلام الشارح (قوله من نحو خر) اي من ثمن نحو خر (قوله على نفيه) اي على نفي كونه من نحو خر (قوله لو رفع) اي غير الشافعى من المالكي والحنفي (قوله وقد أقر الخ) اي والحال قد أقر كذلك بان يقول المالكي له على ألف من ثمن كلب والحنفي له على ألف من ثمن نبيذ (قوله لا يلزمه) وظاهر انه يأتي هنا ما مر في الاستدراك من تحليف المقر له رجاء ان يرد اليه اه رشيدى (قوله لانه لم يقصد الخ) حاصله اننا انما الزمنا الشافعى لانه لم يصدق ببيع ما ذكر لم يقبله في التعقيب المذكور لمنافاته لما قبله بخلاف غيره فانه لما اعتقد ببيع ما ذكر قبلناه في التعقيب المذكور لعدم منافاته في اعتقاده واذا قبلناه الغاء الحاكم لانه لا يلزم عنده ولهذا لو كان المقر شافعا بصدقه المقر له في التعقيب الغاء الحاكم ايضا اه سم (قوله حكم رفع الخ) الاول رفع حكم الاقرار في النهاية (قوله وفيه نظر ظاهر لقولهم الخ) قد يقال اعتبار عقيدة الحاكم لا ينافيه العمل بالقرينة لكن قضيته عدم اللزوم اذا كان المقر كافرا ايضا للقرينة وهو وجه سم على ج اه ع ش (قوله ولم ينفعه ذلك الاشهاد) خرج بالاشهاد الموصدقه المقر له حين الاقرار الاول على انه لا يستحق عنده شيئا ثم اقر له بشي فينبغي ان يقال ان مضى زمن يمكن لزوم ما أقر به بضمن المقر لزمه لعدم منافاته تصديق المقر له وان لم يعض ذلك لم يلزمه شيء اه ع ش (قوله فلو) كذا في أصل الروض وفي شرح م مائنه لو قال كان له على ألف ولم يكن في جواب دعوى فلو كذا لا تتقاء اقراره حال بشي ويفرق بينه وبين كان له على ألف وقد قضيته بان جملة قضيته وقعت حلا لمقيدة لعل فاقضت كونه معترفا بلزومه الى ان يثبت القضاء والافيقى اللزوم بخلاف الاول فانه لا اشعار فيه بلزوم شيء حالا أصلا فكان لغوا انتهى فليست أملا فيه في نفسه ثم مع مسألة الروض المذكورة فان قضيته بدون الواو حال ايضا الا ان يقال هي مع الواو اقرب للحالية سم على ج لكن ليس في كلام م م قضيته والفرق عليه ظاهر اه ع ش وفي البحرى عن القليوبي ومثله أى مثل له ألف على قضيته في اللزوم ما لو قال كان له على ألف قضيته فان لم يقل في هذه قضيته كان لغوا اه وهذا صريح بعدم

(قوله نعم ان قال كان من نحو خر وطننته يلزمى الخ) ولو صدقه المقر له على ذلك فلا شيء على المقر وان كذبه وحلف لزومه المقر به مالم تقم بينة على المنافي فلا يلزمه شيء شرح م ر (قوله لانه لم يقصد حكم الخ) حاصله اننا انما الزمنا الشافعى لانه لم يصدق ببيع ما ذكر لم يقبله في التعقيب المذكور لمنافاته لما قبله بخلاف غيره فانه لما اعتقد ببيع ما ذكر قبلناه في التعقيب لعدم منافاته في اعتقاده واذا قبلناه الغاء الحاكم لانه لا يلزم عنده ولهذا لو كان المقر شافعا بصدقه المقر له في التعقيب الغاء الحاكم ايضا (قوله وفيه نظر ظاهر لقولهم الخ) قد يقال اعتبار عقيدة الحاكم لا ينافيه العمل بالقرينة لكن قضيته عدم اللزوم اذا كان المقر كافرا ايضا للقرينة وهو وجه (قوله ولو قال كان له على ألف قضيته فلو) كذا في أصل الروض وفي شرح م مائنه ولو قال كان له على ألف ولم يكن في جواب دعوى فلو كذا لا تتقاء اقراره حال بشي ويفرق بينه وبين كان له على ألف وقد قضيته بان جملة قضيته وقعت حلا لمقيدة لعل فاقضت كونه معترفا بلزومه الى ان يثبت القضاء والافيقى اللزوم بخلاف الاول فانه لا اشعار فيه بلزوم شيء حالا أصلا فكان لغوا اه فليست أملا فيه في نفسه ثم مع مسألة الروض المذكورة فان قضيته بدون الواو حال ايضا الا ان يقال هي مع الواو اقرب الى الحالية (قوله لانه لم يقر بشي جالا) يؤخذ منه الفرق بين هذا وما مر في فصل بشرط في المقر به في قول الشارح أو هذا الى وكان ملك زيد الى ان أقررت من انه اقرار بعد انكار وذلك لانه في تلك بقوله الى ان أقررت

نعم ان قال كان من نحو خر وطننته يلزمى حلف المقر له على نفيه رجاء أن ينسكل فيحلف المقر فلا يلزمه شيء وبموجب جمع في مالكي يعتقد بيع الكلب وحنفي يعتقد بيع النبيذ انه لو رفع لشافعى وقد أقر كذلك لا يلزمه لانه لم يقصد حكم رفع الاقرار فلم يكن مكذبا لنفسه وفيه نظر ظاهر لقولهم العبرة بعقيدة الحاكم لا انحصم ولو أشهد انه سيقرب بما ليس عليه فافر ان عليه لان كذا الزم ولم ينفعه ذلك الاشهاد ولو قال كان له على ألف قضيته فلو غوا لانه لم يقر بشي حالا

ومر في شرح أو قضيته ما له تعاق بذلك ولو قال له على ألف أو لا يسكون الواو فلو شك ولو شهد عليه بالف درهم وأطلق قبله ولم ينظر لقوله
انها من ثمن خمر ولا يجاب لتخلف المدعي والحاكم استفسارهما عن الوجه الذي لزم به الالف فان امتنع لم يؤثر في شهادتهما فيما يظهر كما علم مما
يأتي بعينه في الشهادات في بحث المتعقب وغيرها (ولو قال) له على ألف أخذته أنا وفلان (٣٩٣) لزمه الالف لانه من تعقيب الاقرار بما

يرفعه ولا ينافيه قولهم لو قال
غصبنا من زيد ألفا ثم قال
كأشيرة أنفس وخالفه زيد
صدق الغاصب بعينه لانه
هنا ذكر نون الجمع الدالة
على ما وصله به فلا رفع فيه
أو (من ثمن) بيع فاسد لزمه
الالف أو من ثمن (عبد لم
أقبضه إذا سلمه) لي (سملت)
له الالف وأنكر المقر له
البيع وطالبه بالالف
(قبل) اقراره كذا كسر (على
المذهب وجعل ثمنا) لتترتب
عليه أحكامه لان الآخر
لا يرفع حكم الاول ولا بد من
اتصال قوله من ثمن عبد
ويلحق به فيما يظهر - ركل
تقييد المطلق أو تخصيص
لعم كاتصال الاستثناء كما هو
ظاهر والابطال الاحتجاج
بالاقرار بخلاف لم أقبضه
وقوله إذا الخ ايضاح لحكم لم
أقبضه وكذا جعل ثمنا مع
قبل ولو أقر بقبض ألف
عن قرض أو غيره ثم ادعى
أنه لم يقبضه قبل لتخلف
المقر له وأفتى البلقيني بأنه لو
قال لزوجتي في ذمتي ألف
عوض كساريها لغا وليس
من تعقيب الاقرار بما يرفع
لان هنا شيئا يرجع اليه
وهو الكساري ولا يتخيل
أنها باعته الكسوة بعد ان
قبضتها لان ذلك ليس

الفرق بين وجود الواو وعدمه (قوله ومراخ) أي في فصل الصيغة (قوله ولا يجاب) كان هذا خاص بمسئلة
الشهادة لان فيه تكذيبا للشهود فلو قال من ثمن خمر ولم يشهد عليه أحد مع الاطلاق فلا يبعد اجابته للتخلف
ثم رأيت فيما يأتي ما يفيد ذلك اه سم وقوله فيما يأتي الخ أي في شرح وجعل ثمنا (قوله لم يؤثر الخ) وقد يقال
بالتأثير لجواز أن يعتد الزوم به لوجه لا يراه الحاكم اه ع ش أي لا سيما عند وجود قرينة دالة عليه (قوله
لزمه الالف) أي ولا شيء على فلان اه ع ش (قوله بما يرفع) أي يرفع بعضه (قوله وخالفه زيد) أي فادعى
انه غصبه وحده مثلا (قوله صدق الغاصب) أي فيلزمه عشر الالف اه ع ش (قوله ذكر نون الجمع الخ)
قياس هذا الفرق تصديق المقر اذا قال له علينا ألف ثم قال أخذته أنا وفلان مثلا اه سم (قوله الدالة على وصله
به) وعليه فلو قال هنا أنا وفلان أخذنا من زيد ألفا كان كالغاصب فيلزمه النصف اه ع ش (قوله أو من
ثمن بيع فاسد) أي ثمن مبيع ببيع فاسد اه ع ش (قوله وصله) أي فسر نون الجمع (قوله أو من ثمن
عبد) أي أو هذا العبد مثلا اه معنى (قوله قبل اقراره) عبارة تشرح المنهج قبل قوله لم يقبضه اه (قوله
كذا كسر) أي يكون الالف من ثمن عبد لم يقبضه (قوله ليرتب عليه أحكامه) حتى لا يجبر على التسليم الا بعد
قبض العبد اه معنى (قوله لا يرفع حكم الاول) بل يخصه بحالة دون أخرى (قوله من اتصال قوله الخ) أي
بقوله له على الف (قوله ويلحق به) أي بقوله من ثمن عبد في اشتراط الاتصال (قوله كاتصال الاستثناء) متعلق
بقوله اتصال من قوله ولا بد من اتصال الخ ومراعاة بذلك ان ضابط الاتصال هنا كضابطه الا التي في الاستثناء
(قوله ويلحق به الخ) معترض بين المتعلق والمتعلق اه رشدي (قوله والا) أي وان لم نقل باشتراط الاتصال
(قوله الاحتجاج بالاقرار) أي فائدة الاقرار (قوله بخلاف لم أقبضه) أي فية بل سواء قاله متصلا به أو منفصلا
عنه سم ومعنى وشرح منهج وقرع ع ش بأن قوله من ثمن عبد خصه بجهة معرضة للسقوط بموت العبد
فلم يقبل منه الامتصلا ووجب الالف اذا لم يذكره متصلا لاحتمال وجوبه بسبب آخر بخلاف قوله لم أقبضه
فلم يخصه بتلك الجهة المعرضة للسقوط فقبل مطلقا اه (قوله وقوله الخ) مبتدأ (قوله ايضاح الخ) خبره
(قوله وكذا جعل ثمنا مع قبل الخ) أي فقوله جعل ثمنا ايضاح لحكم قوله قبل (قوله قبل لتخلف المقر له) بخلاف
ما لو قال أقرضني ألفا ثم ادعى أنه لم يقبضه فانه يقبل ولا فرق في القبول بين أن يقول ذلك متصلا أو منفصلا وقد
صرح به الماوردي في الحامري وهو المعتمد خلافا لما في الشامل شرح مر وقوله مر فانه يقبل أي لان
القرض يستلزم القبض لانه متحقق قبل القبض كما يعلم من بابه اه سم وقوله مر لما في الشامل اعتمده
المعنى عبارته وظاهره أي قول الماوردي أنه لا فرق بين أن يذكره متصلا أو منفصلا لكن في الشامل ان قاله
منفصلا لا يقبل وهذا أوجه اه (قوله وأفتى البلقيني الخ) والقلب الى هذا أميل (قوله لغا) أي الاقرار
بالالف فلا تلزمه الاقرار ببقاء كساريها بذمته أخذنا بما بعده (قوله ولا يتخيل الخ) أي حتى يكون مثل له على
ألف من ثمن عبد لم أقبضه (قوله لان ذلك) أي الالف على فرض البيع (قوله ليس عوض الكسوة الخ) فيه
تأمل (قوله دفع لغوا) أي لم يقبل التعقيب به ولم يحمل الالف عليه (قوله ولو ادعى) الى قوله ويظهر في النهاية
صار مقرا في الحال (قوله ولا يجاب الخ) كان هذا خاص بمسئلة الشهادة لان فيه تكذيبا للشهود فلو قال
من ثمن خمر ولم يشهد عليه أحد مع الاطلاق فلا يبعد اجابته لتخلف ثم رأيت فيما يأتي ما يفيد ذلك (قوله لانه
هنا ذكر نون الجمع الخ) قياس هذا الفرق تصديق المقر اذا قال له علينا ألف ثم قال أخذته أنا وفلان مثلا
(قوله بخلاف لم أقبضه) أي لا يشترط اتصاله

(٥٠ - (شرواني وابن قاسم) - خامس) عوض الكسوة وانما هو ثمن قماش كان كسوة اه وخالفه الزركشي فجعله
من تعقيب الاقرار بما يرفع حتى يلزمه الالف أي وما بذمتهم من كساريها باق بحاله لان قوله عوض كساريها وقع لغوا على بحث الزركشي
ولو ادعى عليه بالف فقل له على ألف من ثمن مبيع لم يلزمه

في الآن يقول من عن مبيع قبض - ثم بخلافه على تسليم ألف من مبيع لان على وما بعد ها هنا يقتضي انه قبضه ومن ثم لو قال لم يقبضه لم يصدق (ولو قال له على ألف ان شاء الله) (٣٩٤) أو ان أو اذا مثلاً شاء أو قدم زيد أو الا ان يشاء أو يقدم أو ان جاء رأس الشهر ولم يرد

التأجيل (لم يلزمه شيء على المذهب) نظير ما يأتي في الطلاق ومن ثم اشترط هنا قصد التعليق قبل فراغ الصيغة كهو ثم وفارق من عن كلب بان دخول الشرط على الجملة يصيرها جزأ من جملة الشرط فلزم تغيير معنى الشرط أول الكلام بخلاف من عن كلب لانه غير معتبر بل مبين لجهة الزوم بما هو باطل شرعاً فلم يقبل (ولو قال ألف لا تلزم لزمه) لانه غير منتظم (ولو قال له على ألف ثم جاء بالف وقال أردت هذا وهو ودعة فقال المقر له عليك ألف آخر) غير الودعة وهو الذي أردته باقرارك (صدق المقر في الاظهر بيمينه) انه لا يلزمه تسام ألف أخرى اليه وانه ما أراد باقراره الا هذه لان عليه حفظ الودعة فصدق لفظه بها (فان كان قال له ألف في ذمتي أو ديناً) ثم جاء بالف وفسر بالودعة كما تقرر (صدق المقر له بيمينه على المذهب) لان العين لا تكون في الذمة ولا ديناً والودعة لا تكون في ذمته بالتعدي بل بالتلف ولا تلف وأفهم قوله ثم جاء انه لو وصله كعلي ألف ودعة قبل او كذاها كعلي ألف في ذمتي أو ديناً ودعة وقوله

الاقوله وسيأتي الى المتز (قوله شيء) اي تسليم (قوله ولم يرد الخ) راجع لما يليه فقط (قوله ولم يرد التأجيل) فان قصد التأجيل ولو باجل فاسد فيلزمه ما أقرب به قاله في شرح الروض اه سم وقوله في شرح الروض أي والمغني ثم قال ولكن من عقب اقراره بذكر أجل صحيح متصل ثبت الاجل بخلاف ما ذكره صحاح كقوله اذا قدم زيد وما اذا كان صحيحاً السكن ذكره منفصلاً أي فيلزمه ما قول المتز (لم يلزمه شيء) سواء أقدم ألف على المشيئة أم لا اه معنى (قوله اشترط هنا) الى قول المتز قلت في المغني الا قوله بما هو باطل الى المتز وقوله وكذا الى وقوله (قوله قصد التعليق) ينبغي أن المراد قصد الاتيان بالصيغة أعم من الاتيان بها بقصد التعليق أو مع الاطلاق بخلاف قصد التبرك فليتأمل سم على ج اه عش عبارة المغني تنبيه يشترط قصد الاستثناء قبل فراغ الاقرار وان يتلفظ به بحيث يسمع من يقربه وأن لا يقصد بمشيئة الله تعالى التبرك اه (قوله وفارق) اي قوله ان شاء الله الخ اه عش (قوله دخول الشرط) اي أداته (قوله على الجملة) اي كشاء الله (قوله من جملة الشرط) اي من الجملة الشرطية كما عبر بها النهاية والمغني وشرح الروض اي كله على ألف ان شاء الله (قوله بما هو باطل شرعاً) انظره في نحو أو ألف قضيته اه سم أي فانه لا يتأتى فيه فالأولى استعاطه والاقتصار على ما قبله كما فعله شرح الروض والمغني (قوله لانه غ - يرماترم) اي فلا يبطل به الاقرار وكذا لو قال له على ألف الا اه معنى (قوله وهو الذي أردته باقرارك) أقيسد اه سم أقول قضية اتفاق الروض وشرح المنهج والنهاية والمغني على ذكره هنا وذكرني الارادة في عين المقر أن ذلك قيد (قوله لان عليه الخ) ويحتمل أنه تعدى فيها فصارت مضمونة عليه ففسن الاتيان فيها بعلي اه معنى زاد النهاية وقد تستعمل على بمعنى عندي كقوله ولهم على ذنب اه (قوله لفظه) اي قول المقر على بها أي بالودعة (قوله بيمينه) اي أن له عليه ألفاً أخرى (قوله لان العين) أي ألف التي جاء بها وقال الخ (قوله لو وصله) أي التفسير بالودعة (قوله وكذا هنا) أي في قوله فان كان قال الخ قال مر في شرحه فيقبل متصلاً لا منفصلاً الى الواجهة اه وقضية قوله اي الشارح ومثله شرح مر وكذا هنا الخ أن يجري في ذلك قوله قلت الخ اه سم وخالفهما المغني فقال تبع الشرح الروض مائه ولو صل دعواه الودعة بالاقرار كقوله له على ألف في ذمتي ودعة لم يقبل خلافاً لما جرى عليه بعض المتأخرين من القبول فهو نكاح لم يوافق من ثم نجر بعد قوله له على ألف اه (قوله

(قوله الا ان يقول الخ) كذا شرح مر وفيه - ولو أقر بقبض ألف عن قرض أو غيره ثم ادعى عدم قبضه قبل لتخلف المقر له بخلاف ما لو قال أقرضني القاشم ادعى أنه لم يقبضه متصلاً أو منفصلاً فانه يقبل على المعتمد اه وقوله فانه يقبل أي لان القرض لا يستلزم القبض لانه متحقق عند القرض قبل القبض كما يعلم من بابه (قوله ولم يرد التأجيل) فان قصد التأجيل ولو باجل فاسد فيلزمه ما أقرب به قاله في شرح الروض (قوله ومن ثم اشترط هنا قصد التعليق) ينبغي أن المراد قصد الاتيان بالصيغة أعم من الاتيان بها بقصد التعليق أو مع الاطلاق بخلاف قصد التبرك فليتأمل (قوله يصيرها جزأ من جملة الشرط) عبارة شرح الروض من الجملة الشرطية ويمكن أن يحمل عليه قوله جملة الشرط (قوله بما هو باطل شرعاً) انظره في نحو أو ألف قضية (قوله وهو الذي أردته باقرارك) قيد (قوله في المستفاد فان كان قال في ذمتي أو ديناً الخ) في الروض وشرحه وان قال له عندي ألف ودعة ديناً أو مضار به ديناً لزمه الألف مضموناً عليه اه وفي الروض فصل واذا قال بعثك أو اعتقتك أو خالعتك بكذا فلم تقبل فقالت قبلت صدقت بيمينها اه وينبغي أن لا يجب عين مؤنثة بقوله فلم تقبل ثم قال في الروض آخر الباب ومن ادعى انه باع من عند نفسه أو من حراً به بالف فانكر وحلف المدعي عليه عتق عليه وسقط المال اه (قوله وكذا هنا) أي في قوله فان كان قال الخ قال مر في شرحه أي فيقبل متصلاً لا منفصلاً الى الواجهة اه وقضية قوله يعني الشرح ومثله شرح

بعد

أردت هذا أنه لو جاء هنا بالف وقال ألف التي أقررت بها كانت ودعة وتلفت وهذه بدلها انه يقبل لجواز تلفها

بتعريضه فيكون بدلها باتفاق ذمته (قلت فاذا قبلنا التفسير بالودعة فالأصح انها أمانة فتقبل دعواه) ولو بعد مدة طويلة (التلف) الواقع

(بعد) تفسير (الاقرار) بما ذكر (ودعوى الرد) الواقع بعده أيضا لان هذا شأن الوديعة وخرج بقوله بعد الاقرار الذي هو طرف التناف كما
تقرر ما لو قال اقررت بها طابا بقاءها ثم بان لي اؤذ كرت تلفها اؤاني رددتها قبل الاقرار فلا يقبل لانه يخالف قوله على (وان قال له عندي اؤ
معى ألف صدق) بيينه (في دعوى الوديعة والرد والتلف) الواقعين بعد تفسير (٣٩٥) الاقرار انظروا تقر وفي على (قطعا والله أعلم) اذ

لا اشعار لعندي ومعنى بئمة
ولا ضمان وسيأتي آخر
العارية ما يشكل على ذلك
(ولو اقر ببيع) مثلا (أو
هبة واقباض) بعدها (ثم
قال) ولو متصلا فثم مجرد
الترتيب (كان) ذلك (فاسدا
وأقررت لظنى الصحة
يقبل) لان الاسم يحمل
عند الاطلاق على الصحيح
ولان الاقرار يراد به الالتزام
فلم يشمل الناسد اذ الالتزام
فيه نعم ان قطع ظاهر الحال
بصدقه كبدوى حلف
فينبغي قبوله وخرج باقباض
مالوا فتم على الهبة ولا
يكون مقرا باقباض وان
قال خرجت اليه منها أو
ما كها ما لم تكن بيد المقر له
وذلك لانه قد يعتد بالملك
بمجرد الهبة وقد يؤخذ منه
ان الفقيه الذي لا يخفى عليه
ذلك يوجب به يكون في حقه
بمثلة الاعتراف بالا قاض
وهو متجه ويظهر أيضا انه
لو قال ما كها ملكا لازما
وهو يعرف معنى ذلك كان
مقرا بالقبض أيضا (وله
تحليف المقر له) انه ليس
فاسد الامكان ما يدعيه ولا
تقبل بينته لانه كذبهما
باقراره (فان نكل حلف
المقر) على الفساد وحكم به
(وبرئ) لان لم يبين المردودة

بعد تفسير الاقرار) قضيته أنه لو أضاف التلف أو الرد بعد التفسير إلى ما بينه وبين الاقرار لم يقبل منه والمعتد
خلافه كما نقله سم على منعه عن الشارح مر ويمكن جعل الاضافة في كلامه بيانية فيكون التفسير هو
نفس الاقرار اه ع ش وقوله والمعتد خلافه وقال السيد عمر عبارة الجبري ان وجهه أن يقال أي بعد اقراره
كما لا يخفى شوبرى أي لانه يقبل دعواه التناف أو الرد بعد الاقرار ولو قبل التفسير المذكور اه ووافق اسقاط
المعنى لفظ التفسير هنا وفي قوله الاتي الواقعين الخ (قوله كما تقرر) أي بقوله الواقع (قوله اؤذ كرت) أي
تذكرت (قوله فلا يقبل) قد يتوقف في عدم القبول في قوله بان لي الخ لانه أخبر بان اقراره بناء على الظاهر
من بقائها اه ع ش (قوله اذ لا اشعار لعندي ومعنى الخ) بل هما مشعران بالامانة اه معنى قول المتن
(لم يقبل) أي بالنسبة لسقوط الحق وله تحليف المقر له أن كلامهما صحيح كما يأتي اه ع ش (قوله حلف)
أي غير ملازم لكان اه كردى (قوله فينبغي قبوله) اعتمده مر وكذا قوله وهو متجه اه سم
(قوله وخرج) الى قوله وقد يؤخذ في المعنى (قوله وان قال الخ) غاية (قوله خرجت الخ) أي سلمناه وخلصت
منها اه كردى عبارة المعنى والنهاية فالوقال وهبته له وخرجت اليه منه أو ملكه لم يكن اقرارا بالقبض
لجواز ان يريد الخرج وج اليه منه بالهبة اه (قوله ما لم تكن الخ) والافهوا اقرارا بالقبض اه نهاية زاد
المعنى ولو قال وهبته له وقبضه بغير رضائي فالقول قوله لان الاصل عدم الرضا عن قبضه والاقرار بالقبض هنا
كلا قراريه في الرهن فاذا قال لم يكن اقرارى عن حقيقة فله تحليف المقر له أنه قبض الموهوب وان لم يذكر
لاقراره تاويلا اه قال ع ش قوله فهو اقرار بالقبض فيه أن مجرد الابدال يستلزم كون القبض عن الهبة
بل يجوز كونه في يده عارية أو غصبا ولم ياذن له بعد الهبة في القبض عنها اه (قوله منه) أي من التعليل
(قوله يكون) أي قوله خرجت الخ اه ع ش (قوله انه) أي المقر بالهبة (قوله ما كها الخ) أي وهبته له
وملكها الخ (قوله معنى ذلك) وهو الاقباض (قوله انه ليس) الى قول المتن والاطهر في المعنى الا قوله وان كان
الى يصح وقوله ومثلها الى المتن والى قول الشارح وقضيته في النهاية الا قوله والبر وقوله ان كانت الى المتن
(قوله بينته) أي المقر (قوله وحكم به) أي بالفساد اه ع ش (قوله ويرد بانه الخ) واجاب الوالد رحمه الله
تعالى بان قوله وبرئ أي من الدعوى فيشمل حينئذ الدين والعين فلا اعتراض حينئذ على المصنف اه نهاية
زاد سم بعد ذكره جواب الشهاب الرملى البار ويجاب ايضا بان قوله وبرئ أي من تبعه ذلك او ههده اه
اقول وهو المراد بالجواب الثانى في الشرح اذ غاية بطلان البيع والهبة البراءة من تبعته (قوله كالثلث) يتأمل
فان الثلث للمقر لا عليه اه سم وقد يجاب بان المراد بالثلث قيمة البيع التناف (قوله الذى باصه) أي فى

مر وكذا هنا الخ أن يجري في ذلك قوله قلت الخ (قوله وخرج بقوله الخ) كذا شرح مر (قوله فينبغي
قبوله) اعتمده مر وكذا قوله وهو متجه (قوله قبل قوله برئ غير مستقيم الخ) أجاب شيخنا الشهاب
الرملى بان قوله وبرئ أي من الدعوى فيشمل حينئذ الدين والعين فلا اعتراض حينئذ على المصنف شرح
مر أقول يجاب ايضا بان قوله وبرئ أي من تبعه ذلك أو ههده (قوله كالثلث) يتأمل فان الثلث للمقر
لا عليه (قوله فى المتن أو غصبتها من زيد بل من عمر وسلمت لزيد والاطهر ان المقر يغرم قيمتها العمر و)
هل يلزمه مع القيمة أجوبة المثل أيضا بناء على ان الغاصب يلزم مع قيمة الحيوانه أجوبة المثل ولو باع عينا ثم اقر بانه
كان وقفها على زيد فهل يلزمه ان يغرم له بدل بيعه وقوائده لانه حال بينه وبينها بالبيع فيه نظر والزم غير
بعيد فليراجع * (فرع) * قال فى الروض فرع باع ثم اقر بعد الخيار بالبيع لا خرا بالغصب لم ينط
وغرم لا خرا قال فى شرحه وخرج بعد الخيار المذكور ما لو قر فى زمنه فينفسخ البيع ورد الى المشتري

كالاقرار قبل قوله برئ غير مستقيم لان التنازع فى عين ورد عليها بنحو بيع لا فى دين اه ويرد بانه وان كان فى عين لكنه قد يترتب عليه دين
كالثلث فغلب على انه يصح ان يرد بغير غاية بطل الذى باصه (ولو قال هذه) الدار أو البر مثلا وهى بيده (لز يبدل) أو ثم ومثلها الغاء هنا وفيما
باني (لعمري وأغصبتها من زيد بل) أو ثم (من عمر وسلمت لزيد)

سواء أقال ذلك متصلا بقبوله أم منفصلا (٣٩٦) عنه وان طال الزمن لا امتناع الرجوع عن الاقرار بحق آدمي (والاظهر ان المقر يغرم

قيمتها) ان كانت متقومة ومثلها ان كانت مثلية (لعمرو) وان اخذها زيد منه جبرا بالحاكم لانه حال بينه وبين ما كره باقراره الاول كما يضمن قنا غصبه فابق من يده وقضيته ان المغرم هو القيمة لا غير اذ لو عادت للمقر سلمها له واسترجع القيمة وقد يجاب بان الحيولة هنا بوجه ملك فكانت أقوى من تلك فغرمه البذل لا بتعذر رجوعه للمقر فاذا فرض رجوعه وتب عليه حكمه ويجري الخلاف في غصبتها من زيد وهو غصبها من عمرو فان قال غصبها منه والملك فيها لعمرو سلمت لزيد لانه اعتبر به بالبدل ولا يغرم لعمرو ولا احتمال كونها ملك عمرو وهي في يدي بغير اجارة أو رهن ولو قال عين في تركة مورثه هذه لزيد لعمرو لم يغرم لعمرو وعلى الاوجه والله - رفق انه هنا معذور لعدم كمال اطلاعه (ويصح الاستثناء) هنا كمثل اخبار وانشاء لوروده في الكتاب والسنة وهو اخراج مالولاه لدخول بنحو الا كاستثنى أو أحظ من الثاني بفقه فسكون أي الرجوع لانه رجع عما اقتضاه لفظه (ان اتصل) بالاجتماع وما حكى عن ابن عباس قيل لم يصح وان صح فتؤثر نعم لا يضر يسير سكوت بقدر سكتة تنفس وعي

المحرر والموصول نعت بطل (قوله ذلك) أي بل لعمرو وقول المتن (يغرم قيمتها الخ) والاقر بان يلزمه مع القيمة اجرة مثل مدة وضع الاول بيده عليها اه ع ش زاد سم ولو باع عينا ثم اقر بان كان وقفها على زيد فهل يلزمه أن يغرم له بدل بيعها وفوائدها لانه حال بينه وبينها بالبيع فيه نظروا لزوم غير بعيد فليراجع اه (قوله ومثله) ان كانت مثلية) اقتصر في شرح الروض على قوله وقضية التعليل انه لو كان المقر به مثليا غرم القيمة ايضا اه وهو ظاهر ورجع اليه مر اه سم عبارة ع ش قوله مر ولو كانت مثلية وفي بعض النسخ ان كانت متقومة ومثلها ان كانت مثلية وقال سم انه رجع عما في ذلك البعض الى هذه النسخة اه وعبارة الجبري على شرح من هج قوله وغرم المقر بدله أي من مثل في المثلي وقيمة في المتقوم وجرى عليه ابن حجر والذي قاله والد شيخنا مر في حواشي شرح الروض وجوب القيمة مطلقا وهو الراجح أي لان الغرم للحيولة شو برى فلور جمع المقر به ليدل المقر دفعه لعمرو واسترد ما غرمه له وله حبسه ثبت بدله حتى يرد ما غرمه له اه ع ش اه (قوله وقضيته) أي التعليل (قوله لا غير) أي في كل من المثلي والمتقوم (قوله وقد يجاب الخ) ظاهر كلامهم أنه لا فرق (قوله بوجه ملك) أي لان الحيولة باقراره الاول والمقر له الاول قدم ملك بهذا الاقرار بخلاف مسألة الاباق فان ملك الاباق لم يثبت لغير مالكه اه سم (قوله هنا) أي في مسألة الاقرار (قوله من ملك) أي من الحيولة في مسألة الاباق (قوله حكمه) أي تسليمه للمقر له واسترجاع البدل منه وهل له حبسه حتى يرد ما غرمه أم لا فيه نظر والاقر بان اه ع ش (قوله ويجري) الى قوله ولو قال في المغنى والى المتن في النهاية (قوله في غصبتها من زيد الخ) أي فتسلم لزيد ويلزمه قيمة العمر واه ع ش (قوله منه) أي من زيد (قوله هنا كمثل) الى قول المتن ويصح في النهاية الا قوله اخراج الى من الثاني وقوله ويظهر الى ويشترط (قوله وهو اخراج) الى المتن في المغنى (قوله من الثاني) أي ما خوذ منه خبرتان لقوله وهو (قوله لانه) أي سمي الاخراج المذكور بالاستثناء لانه الخ (قوله لفظه) أي لفظ المستثنى بكسر النون قول المتن (ان اتصل الخ) أي وسمعه من بقره اه ع ش (قوله وما حكى عن ابن عباس) أي من عدم اشتراط الاتصال اه ع ش (قوله يسير سكوت بقدر سكتة الخ) عبارة المغنى الفصل اليسير بسكتة تنفس أو تدكر أو انقطاع صوت اه (قوله وعي) بكسر

التمن اه (قوله سواء أقال ذلك متصلا الخ) كذا شرح مر (قوله ومثلها ان كانت مثلية) اقتصر في شرح الروض على قوله وقضية التعليل انه لو كان المقر به مثليا غرم القيمة ايضا اه وهو ظاهر ورجع اليه مر (قوله وقضيته ان المغرم هو القيمة لا غير) في الروض وشرحه مائنه ومتى انزععت عين من يدر جمل يمين لنكوله ثم أثبت أي أقام بها آخر بينة غرم له الرجل القيمة بناء على ان العين المردودة كالاقرار اه ولعل غرمه اذا تعذرت العين والا فالبينة أثبتته له فيسترعها ممن هي في يده قال في الروض ولو شهد المقر به بالعمر ولم يقبل لانه غاصب أي فهو فاسق قال في شرحه وعلى هذا فقضية انه ان شهد بذلك بعد ثبوته قيات شهادته اه فانظره مع انه يهتم بدفعه بشهادته غرمه القيمة لعمرو (قوله وقد يجاب الخ) ظاهر كلامهم أنه لا فرق وقوله بوجه ملك لان الحيولة باقراره الاول والمقر له الاول قدم ملك بهذا الاقرار بخلاف مسألة الاباق فان ملك الاباق لم يثبت لغير مالكه (قوله ويجري الخلاف الخ) قال في شرح الروض قال الماوردي ولو قال غصبتها من زيد وغصبتها من عمرو فهل هو كقوله غصبتها من زيد وعمرو حتى تسلم اليهما فيهو جهان اه ومال السبكي الى المنع قال لانهما اقراران بغصبتين مستقلين بخلاف ما اذا عطف ولم يعد العامل فانه اقرار واحد لهما معا اه (قوله بنحو اجارة أو رهن) قال السبكي وفهم ان الرفعة من ذلك أن العين المغصوبة بمن يد المستأجر أو المرتهن ترد عليه ويرأ الغاصب من الضمان قال بل ذلك مصرح به في كلامهم قلت وهذا صحيح ولا ينافي قولنا انهما لا يخاصمان على أحدهما وجهين اه ثم قال وأطلقوا في قوله غصبتها من زيد بدل من عمر وغرم القيمة وذلك يقتضي ان الاقرار بالغصب يتضمن الاقرار بالملك وهما بخلافه فطريق الجمع ان يجعل لتصور يرم فيها إذا أقر بالملك أو يقال اطلاق الاقرار بالغصب يقتضي الاقرار بالملك لغيره وعلى هذا تنقيد هذه المسألة بما اذا ذكره متصلا بكلامه اه قاله في شرح الروض (قوله على الاوجه) اعني مر

ولالتذكر وانقطاع صوت ويضر يسير كلام أجنبي كله على ألف الحمد لله الامانة وكذا استغفر الله ويا فلان على ما أشار اليه في الروضة فانه لما نقل صحة الاستثناء مع ذلك نظريه قال غيره والنظر واضح في يا فلان بخلافه في (٣٩٧) استغفر الله لقول السكافي لا يضر لانه لا استدراك

ما سبق ويظهر انه لا يضر

اليسير مطلقا من غير المستثنى

كغير المطلوب جوابه في

البيع بل أولى ويشترط

قصده قبل فراغ الاقرار نظير

ما يأتي في الطلاق ولكونه

رفعاً لبعض ما شمله اللفظ

احتاج لنية وان كان اخباراً

ولا بعد في ذلك خلافاً

للمركبي (ولم يستغرق)

المستثنى المستثنى منه فان

استغفره كعشرة الا عشرة

بطل الاستثناء اجماعاً الامن

شد للتناقض الصريح ومن

ثم لم يخرجوه على الجمع بين

ما يجوز وما لا يجوز اذ لا

تناقض فيه ومحل ذلك ان

اقتصر عليه والا عشرة

الا عشرة الا اربعة صح ولزمه

اربعة لانه استثنى من

العشرة عشرة الا اربعة

وعشرة الا اربعة ستة أو

لان الاستثناء من النفي

اثبات وعكسه كما قال (فلو

قال له على عشرة الا تسعة لا

ثمانية وجب تسعة) أي الا

تسعة لا تلزم الا ثمانية تلزم

فتضم للواحد الباقي من

العشرة وطريق ذلك

ونظيره أن تجمع كل مثبت

وكل منفي وتسقط هذان

ذلك فالباقي هو الواجب

ثبتت هذه الصورة ثمانية

عشر ومنه تسعة أسقطها

منها تبقى تسعة ولوراد عليها

الى الواحد كان مثبتاً لاثني ومنه تسعة وخمسة وعشر بن أسقطها منها تبقى خمسة هذا كمان كرر بلا عطف والا عشرة وثلاثة أو الا

خمس والاثلاثة كاثمستثنى من العشرة فيلزمه درهمان فان كمالو جمعاً استغفر فاك عشرة الا سبعة وثلاثة اختص البطلان بحاله الاستغراق

وهو الثلاثة فيلزمه ثلاثة وفي ليس له على شي الا خمسة

العين التعب من القول (قوله ولالتذكر الخ) هل يقبل اه سم عبارة الشوري انظر ما لو سكت وادعى واحداً ما ذكر هل يقبل منه ذلك ويصح استثناءه أولاً والفرض ان لا قرينة أما إذا كانت فانه يقبل كما هو ظاهر فليحذر اه أقول قد يتبادر من الاستدراك المذكور ان السكون اليسير بقدر سكتة التنفس معتبر مطلقاً سواء وجد واحد مما ذكر من الاعذار ام لا نعم عبارة المغني المارة طاهرها اشتراط وجوده بالفعل وعليه يظهر تردد المحشى (قوله لتذكر) أي تذكر قدر ما يستثنى أي ان كان بقدر سكتة التنفس ع ش اه يحيرني (قوله وانقطاع صوت) وانظر ولو طال زمنه أو لا طاهر كالمهم الاول فليتامل شوري اه يحيرني أقول بل كلامهم كالصرح في الثاني (قوله ويضر يسير كلام الخ) وسكون طويل نهاية ومعنى (قوله الحمد لله) ومثل ذلك في الضرر الفصل بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه ع ش (قوله على ما أشار اليه الخ) يعني في استغفر الله ويا فلان وشيدي وع ش (قوله فانه) أي صاحب الروضة (قوله مع ذلك) أي استغفر الله ويا فلان (قوله لقول السكافي لا يضر) وبه أفق شيخنا الشهاب الرمي اه سم وانه قد عه المغني والزيادة (قوله لا استدراك الخ) فمكان ملائماً للاستثناء فلا يمنع الصحة اه كردي (قوله مطلقاً) أي اجنبياً أولاً (قوله من غير المستثنى) بكسر النون أي المقر (قوله كغير المطلوب الخ) أي كما لا يضر من ذير الخ (قوله بل أولى) اذ لا ارتباط هنا بينهما بخلافه هناك اه سم (قوله قبل فراغ الاقرار) أي ولو مع آخر حرف منه أو عند أول حرف مثلاً وان عزيت النية قبل فراغ الصيغة ثم قياس ما تقدم عن سم في التعليق بان شاء الله في قوله ينبغي الخ ان يكتب في هذا بقصد الا تبيان بصيغة الاستثناء قصده واطلق اه ع ش أقول وكلام المغني كالصرح في الاكتفاء بذلك (قوله ولا بعد الخ) ما فيه من البعد لا ينكر كما يعرف بالتأمل لوضوح الفرق بين الانشآت والاخبارات اه رشدي قول المتن (ولم يستغرق) أي ولو بحسب المعنى كما يأتي في قوله ويصح من غير الجنس الخ (قوله ومحل ذلك) أي البطلان (ان اقتصر الخ) ومحلها ايضاً في غير الوصية اما فيها كوصيتها له بعشرة الا عشرة فيصح الاستثناء ويكون رجوعاً ذكره السيوطي وغيره اه سم وفي البحري عن ع ش ما وافقه من غير عزز (قوله أدلان الخ) عطف على لانه استثنى الخ قول المتن (وجب) في نسخ النهاية والمغني لزمه (قوله فتضم للواحد الخ) أي فيكون الواجب تسعة (قوله وطريق ذلك) أي معرفة ما يجب في ذلك (قوله هذان ذلك) أي المنفي من المثبت (قوله أسقطها) بصيغة الامر (قوله ولو زاد عليها الخ) أي فقال الا سبعة الاستثناء وهكذا الى الواحد (قوله هذا كله الخ) أي وجوب التسعة في مثال المتن والخمسة في مثال الشرح بل رجوع كل استثناء لما يليه اذ ذكر المستثنى بلا عطف وأما اذا كانت مع العطف فيرجع الجميع للاول ويلغونها ما حصل به الاستغراق سواء أعيدت الامع العطف أو لا وقس علينا اذا عطف بعضها فقط (قوله وفي ليس له على شيء) هذا عام وقوله الا خمسة خاص (قوله ليس له على عشرة) هو خاص ويؤخذ من ذلك ضابطاً حاصله أنه ان كان المستثنى منه عاماً عمل بالاستثناء كالمثال الاول وان كان خاصاً النفي الاستثناء كالمثال الثاني وهذا تقييد لقولهم الاستثناء من النفي اثبات أي عمله اذا لم يدخل النفي على خاص والا فلا يلزمه شيء يجعل النفي متوجها لكل من المستثنى والمستثنى منه زيادي اه يحيرني أقول قد يناقش هذا في تعبير الشارح بالخروج عن

(قوله ولالتذكر الخ) هل يقبل (قوله لقول السكافي لا يضر) وبه أفق شيخنا الشهاب الرمي (قوله ويظهر

انه لا يضر اليسير مطلقاً من غير المستثنى الخ) ويظهر ان عدم الضرر رهنا وان قلنا باضر رهنا من غير

المطلوب جوابه أيضاً انه لا ارتباط هنا بينهما بخلافه هناك (قوله ومحل ذلك ان اقتصر الخ) محله أيضاً

في غير الوصية أما فيها كوصيتها له بعشرة الا عشرة فيصح الاستثناء ويكون رجوعاً ذكره السيوطي

في شرح نظم جمع الجوامع وذكره غيره أيضاً (قوله وتسقط هذا) أي المنفي وقوله من ذلك أي المثبت (قوله

الى الواحد كان مثبتاً لاثني ومنه تسعة وخمسة وعشر بن أسقطها منها تبقى خمسة هذا كمان كرر بلا عطف والا عشرة وثلاثة أو الا

خمس والاثلاثة كاثمستثنى من العشرة فيلزمه درهمان فان كمالو جمعاً استغفر فاك عشرة الا سبعة وثلاثة اختص البطلان بحاله الاستغراق وهو الثلاثة فيلزمه ثلاثة وفي ليس له على شي الا خمسة

القاعدة ثم رأيت مناقشة السيد عمر الآتية (قوله يلزمه خمسة) قد وجه بانه لو لم يرد اثبات المستثنى كان لغوا لكفاية ما قبله على هذا التقدير فتأمل اهـ سم (قوله الى المستثنى منه) أى الى مضمون لفظهم ما هو الباقي من المستثنى منه بعد اخراج المستثنى والا فعمل عبارته على ظاهرها لا يتخلو عن اشكال اهـ سيد عمر (قوله وان خرج عن قاعدة الاستثناء الخ) وقد ينزع في خروجه عن القاعدة لمذ كورة لان مرادهم كما هو ظاهر أن ذلك هو مؤدى لفظ الاستثناء عند تعيين انصباب النفي على المستثنى منه لانه حينئذ يصح التعبير بالاستثناء عن النفي ما اذا كان المراد في الباقي من المستثنى منه بعد اخراج المستثنى والنفي داخل على المجموع والنفي بالحقيقة الباقي المذكور لا كل واحد من المستثنى منه والمستثنى وان أوهم ذلك تعبير الشارح بقوله متوجها الخ لكن يتعين تأويله بما أشيرنا اليه ولعل جل العبارة المذكورة على ظاهرها هو الذى أوقعه في قوله وان خرج الخ فليس ماذ كر على هذا التقدير من الاستثناء عن النفي بل من الاثبات ثم لوحظ انصباب النفي عليه وهذا الاحتمال وان لم يكن متعينا لاحتمال العبارة له معنيين إلا أنه يرجح فيما نحن فيه لبناء الاقرار على اليقين وأصل براءة الذمة كما أشار اليه بقوله احتياط الخ اهـ سيد عمر (قوله ولا أقل منها) أى لان دلالة المفهوم ضعيفة لا يعمل بها في الاقرار به اهـ ع ش (قوله ولا يجمع الخ) عبارة المغنى ولا يجمع مفرق بالعطف في المستثنى أو المستثنى منه أو فیهما ان حصل بجمعه استغراق أو عدمه لان وار العطف وان اقتضت الجمع لا يخرج الكلام عن كونه ذا جملتين من جهة اللفظ الذى يدور عليه الاستثناء وهذا يخص لقولهم ان الاستثناء يرجع الى جميع المعطوفات لا الى الاخير فقط اهـ وقوله وهذا يخص الخ ذكره سم عن شرح الروض وأقره (قوله ولا فیهما) كقوله له على درهم ودرهم ودرهم الادرهما ودرهما ودرهما يلزمه ثلاثة لانه اذا لم يجمع مفرق المستثنى والمستثنى منه كان المستثنى درهمان درهم فيلغوا هـ مغنى (قوله لا استغراق الخ) لفظ المنه في استغراق بفي بدل اللام وقضيته كعبارة المغنى المارة أن اللام هنا بمعنى الوقت فالعنى حينئذ اذا وجد الاستغراق بلا جمع المفرق لا يجمع لدفع ذلك الاستغراق كالمثال الاول واذا انتفى الاستغراق بلا جمع المفرق لا يجمع لتخصيله كالمثال الثانى والثالث ويحتمل أن اللام على بابها فاعنى لاجل تحصيله كالمثال الثانى والثالث أو لاجل دفعه كالمثال الاول عبارة الجبري قوله في استغراق أى لاجل استغراق في معنى اللام كما عبر بهما مر أى لاجل دفعه اذا كان الجمع في المستثنى منه أو لاجل تحصيله اذا كان في المستثنى أو فیهما اهـ (قوله فعلى درهم الخ) وكذا على درهمان ودرهم الادرهما (قوله فعلى درهم الخ) ذكر أربع أمثلة آخرها للمفهوم كما يدل عليه تعامله وثلاثة للمنطوق أو بالعدم الجمع في المستثنى منه وثانيتها وثالثتها لعدمه في المستثنى وذكر له مثالين إشارة الى أنه لا فرق بين ان لا يجوز جمع أصلا كالاول منهما أو يكون جمع جائز مع جمع جائز كالثانى منهما لان الاولين فيه يجوز جمعهما ولا يجوز جمع الثالث معهما أو الى أنه لا فرق بين ان يكون جميع افراده مفرقة كالمثال الثانى أو بعضها مفرقا وبعضها مجموعا كالمثال الاول اهـ بجبري (قوله يلزمه ثلاثة) لان المستثنى منه اذا لم يجمع مفرقة كان الدرهم الواحد مستثنى من درهم واحد فيستغرق فيلغوا هـ مغنى (قوله وثلاثة الخ) أى وعلى ثلاثة الخ (قوله فلغى درهمها) أى في الصورتين (قوله لانه الاستغراق) أى لان الاستغراق انما حصل به فنلغيه فيبقى استثناء اثنين من ثلاثة فيكون الواجب واحدا (قوله لجواز الجمع هنا) أى جمع المستثنى قول المتن (ويصح من غير الجنس أى جنس المستثنى منه خلافا للامام أحمد في بطلانه مطلقا والامام أبى حنيفة في بطلانه في غير المكيل والموزون قلوبى اهـ بجبري (قوله من غير الجنس)

يلزمه خمسة وفي ليس له على عشرة الان خمسة لا يلزمه شئ لان عشرة لان خمسة خمسة فمكانه قال ليس له على خمسة يجعل النفي متوجها الى المستثنى والمستثنى منه وان خرج عن قاعدة الاستثناء من النفي اثبات احتياطا للالزام وفي ليس له على أكثر من مائة لا يلزمه المائت ولا أقل منها ولا يجمع مفرق في المستثنى منه ولا في المستثنى ولا فیهما الاستغراق ولا لعدمه فعلى درهم ودرهم ودرهم الادرهما مستغرق فيلزمه ثلاثة وثلاثة الادرهما أو لا درهمين ودرهما أو لا درهمين ودرهما ودرهما يلغى درهمان لان به الاستغراق فيجب درهم وكذا ثلاثة الادرهما ودرهما ودرهما يلزمه درهم لجواز الجمع هنا لا استغراق (ويصح من غير الجنس) وهو المنقطع (كالف) دراهم (الاثواب) لوروده لغة وشرعا نحو لا يسمعون فيها لغوا الاسلاما

يلزمه خمسة) قد وجه بانه ان لم يرد اثبات المستثنى كان لغوا لكفاية ما قبله على هذا التقدير فتأمل (قوله ولا يجمع مفرق الخ) قال في الروض فقوله درهمان ودرهم الادرهما لوجب ثلاثة انتهى وأقول قضية قاعدة رجوع الاستثناء لجميع المتعاطفات لزوم درهمين فقط لان المستثنى باعتبار رجوعه للمعطوف عليه صحيح لعدم الاستغراق فتأمل ثم رأيت في شرح الروض عقب قوله ولا يجمع مفرق في المستثنى أو المستثنى منه أو فیهما قال وهذا يخص لقولهم ان الاستثناء يرجع الى جميع المعطوفات لا الى الاخير فقط انتهى (قوله

(ويبين ثوب قيمته دون ألف) حتى لا يستغرق فان بين ثوب قيمته ألف بطل الاستثناء لانه لما بين الثوب بالالف صار كأنه تلفظ به ولزمه
 الالف وفي شيء الاشياء يعتبر تفسيره فان فسر بمستغرق بطل الاستثناء والافلا (و) يصح أيضا (من المعين كهذه الدار له الا هـ ذا البيت أو هذه
 الدراهم) له (الاذا درهم) وكذا الثوب له الا كما لصحة المعنى فيه اذ هو اخراج بلفظ (٣٩٩) متصل فاشبه التخصيص (وفي المعين وجه

شاذ) انه لا يصح الاستثناء
 منه لضمن الاقرار به امالك
 جميعها فيكون الاستثناء
 رجوعا بخلافه في الدين فانه
 مع الاستثناء عبارة عن
 الباقي و يرد فرقه بانه تحكم
 صرف (قلت ولو قال هو لاء
 العبد له الا واحدا قبل) ولا
 أثر الجعل بالمستثنى كقول
 قال الاشياء (ورجع في
 البيان اليه) لانه أعرف
 بنيت ويلزمه البيان لتعلق
 حق الغير به فان مات خالفه
 وارثه (فان ماتوا الا واحدا
 وزعم انه المستثنى صدق
 بيمينه) انه الذي أراد
 بالاستثناء (على الصحيح والله
 أعلم) لاحتمال ما ادعاه ولو
 قتلوا قتلنا مضنا قبل قطعا
 لبقاء أثر الاقرار * (فرع) *
 أفق ابن الصلاح بانه لو
 قامت بينة على اقراره لزيد
 بدين فاقام بينة على اقرار
 زيد انه لا يستحق عليه شيئا
 وتاريخهم ما واحد حكم
 بالاولى لانه ثبت بها الشغل
 وشك كافي الرفع والاصل
 عدمه وخالفه غيره فقال
 لا يلزمه شيء كما مر في
 التعارض المضاعف
 لاستصحاب ذلك الشغل وهو
 ظاهر ولو أقر بدين لا آخر
 ثم ادعى ادعاء اليه وانه نسي

وينبغي أن مثل الجنس النوع والصفة اه ع ش قول المتن (ويبين الخ) أي ان بينه الخ اه منهج (قوله
 تلفظ به) أي بالالف (قوله ولزمه الالف) عطف على جملة بطل الاستثناء وكان الاولى التفریع (قوله
 وفي شيء الاشياء الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو قال له على شيء الاشياء أو مال الاملا أو نحوهما فكل من المستثنى
 والمستثنى منه مجمل فليفسرهما فان فسر الثاني باقل مما فسر به الاول صح الاستثناء والالغ ولو قال له على
 ألف الاشياء أو عكس فالالف والشيء مجملان فليفسرهما مع الاجتناب في تفسيره عما يقع به الاستغراق ولو قال
 له على ألف الدراهم فالالف مجمل فليفسره بما فوق الدرهم ولو فسر بما قيمته درهم فسادونه كان الاستثناء
 لا غير او كذا التفسير ولو قدم المستثنى على المستثنى منه صح اه (قوله وكذا الثوب) الى قوله فانه في النهاية
 قول المتن (الاهذا البت الخ) ومثله كما هو ظاهر الاثنا مثلا (قوله الا كما) أي وان كان الكم بصيغة بنية
 الثوب ولم يصلح لغير المقر له اه ع ش (قوله فاشبه التخصيص) التخصيص لا يتوقف على الاتصال اه سم
 قول المتن (قبل) أي استثناءه (قوله ولا أثر) الى الفرع في النهاية والمعنى (قوله الاشياء) أي له على
 عشرة دراهم الاشياء قول المتن (صدق بيمينه) أي اذا كذبه المقر له اه معني (قوله ولو قتلوا قتلنا الخ)
 أي الا واحدا وزعم انه المستثنى اه سم (قوله قبل) أي تفسيره (قوله لبقاء أثر الاقرار) وهو القيمة
 ويؤخذ منه أنه لو قال غصبتهم الا واحدا فبقوا وبقي واحد وزعم انه المستثنى أنه يصدق لان أثر الاقرار باق
 وهو الضمان نهاية ومعنى (قوله أفق ابن الصلاح الخ) في أدب القضاء للغزى ما نصه في أدب القضاء لابن
 القاص لو جاء بورقة فيها اقرار زيد وجاء زيد بورقة فيها اقرار من المقر له فان أطلقا أو أختارنا بغير متجدد أو
 أرتخت واحدة وأطلقت أخرى لم يلزمه شيء نعم ان أرتختا وتاريخنا بغير الاقرار عمل به انتهى مر اه سم وهذا
 فيه تأييد لقول الشارح الاتي وهو ظاهر (قوله حكم بالاولى) اعتمد مر اه سم (قوله بها) أي بالينة الاولى
 (قوله وخالفه) أي ابن الصلاح (قوله كما مر) أي قبل فصل الصيغة اه كردى (قوله التحليف) أي لتحليف
 المقر له أنه لم يؤده اليه (قوله مما مر في الرهن) أي في قول المصنف ولو أقر بالدين ثم قال لم يكن اقرارى عن حقيقة
 اه كردى (قوله قبالت على ما أفق به بعضهم) واعتمد مر اه سم (قوله وفيه نظر) أي في القياس المذكور
 (قوله ثم محل قبول ادعاء النسيان) أي في نحو مسئلتنا التحليف المقر له (قوله كما قاله بعضهم) وأفق به شيخنا
 الشهاب الرملى رحمه الله تعالى اه سم (قوله فيه) أي في ادعاء النسيان (قوله بان يذكر) بيان للمعنى اه
 كردى (قوله ولا نسيانا) عطف على عدم الاستحقاق كان يقول بعد الاقرار ولا استحق عليه شيئا ولا نسيانا أي
 ولست ناسيا في هذا الاقرار أو ولا استحق عليه بدعى النسيان (قوله لان الخ) أي فاذا التزم ذلك فلا يقبل
 دعواه النسيان لان الخ (قوله حيثئذ) أي حين اذ صدر منه ذلك الالتزام (قوله ونظير ذلك) أي عدم القبول
 مع الالتزام وكذلك ضمير وقد ينفيه ويجوز ارجاع ضميره الى ما قاله بعضهم وما كلفه ما واحد (قوله وقد ينفيه
 الخ) النافاة ممنوعة لانه اذا ذكر ولا نسيانا قد اعترف بعلمه بالحال فلا يقبل منه خلافه ولا كذلك في قوله هم

فأشبهه التخصيص) التخصيص لا يتوقف على الاتصال (قوله ولو قتلوا قتلنا مضنا) أي الا واحدا وزعم انه
 المستثنى (قوله فرع أفق ابن الصلاح الخ) في أدب القضاء لابن القاص لو جاء بورقة فيها اقرار زيد وجاء زيد
 بورقة فيها اقرار من المقر له فان أطلقا أو أرتختا بغير متجدد أو أرتخت واحدة وأطلقت أخرى لم يلزمه شيء نعم
 ان أرتختا وتاريخنا بغير الاقرار عمل به انتهى مر (قوله حكم بالاولى) اعتمد مر (قوله قبالت على ما أفق به
 بعضهم) واعتمد مر (قوله كما قاله بعضهم) وأفق به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله عليه (قوله وقد ينفيه

ذلك حالة الاقرار سمعت دعواه التحليف فقط أخذ مما مر في الرهن فان أقام بينة بالاداء قبلت على ما أفق به بعضهم لاحتمال ما قاله فلا تناقض
 كقولنا لا بينة لي ثم أفق بيمينه تسمع وفيه نظر والفرق ظاهر اذ كثيرا ما يكون للامانة ولا يعلم بها فلا ينسب لتقصير بخلاف مسئلتنا ثم محل
 قبول ادعاء النسيان كما قاله بعضهم مالم يلزم عدم قبول قوله فيه بان يذكر في ألفاظ الاقرار بعدم الاستحقاق ولا نسيانا لان دعواه حيثئذ
 مخالفة لما أقر به أولا ونظير ذلك ما لو حلف لا يفعل كذا عامدا ولا ناسيا فغله ناسيا فانه يحث وقد ينفيه

اطلاق قولهم لو أبرأه براعة عامة وكان له غلبة دين سلم مثلاً فادعى أنه لم يعلم به حالة الإبراء أو علمه ولم يرد صدق بيمينته ويفرق بينه وبين الخلفيات
الاقرار لا يقبل التزام خلاف ما دل عليه اللفظ لأنه اخبار عن حق سابق فكيف يدخل فيه التزام أمر مستقبل بخلاف الانشاع فإنه يقع في الحال
والمستقبل فأن فيه التزام الحث بما فعله (٤٠٠) نسباً ما ولو قال لاحق لي على فلان فغيبه خلاف في روضة شريح والراجح منه أنه ان قال فيما أظن

أو فيما أعلم ثم أقام بينة بان
له عليه حقا قببات وان لم
يقبل ذلك لم تقبل بيمينته الا
ان اعادة نذر بخون نسيان أو
غلط ظاهر * (فائدة) *
كثير كلامهم في قاعدة الحصر
والاشاعة وحاصله انهم قد
يغلبون الاول قطعاً أو على
الاصح والثاني كذلك ولم
يبينوا سر القطع والخلاف
في كل وقد بينته بحمد الله
مع ذكر مثله قبيل المتعة
فراجعاً فإنه مهم من فروعها
هنا اقرار بعض الورثة على
التركة بدين أو وصية
فيشيع حتى لا يلزمه الا
قسمة من حصته من التركة
لأنه خليفة عن مورثه
فتقيّد بقدر خلافته عنه
وهو حصته فقط وكفى
اقرار أحد مالكيه بيمينته
واستثنى البليغي من ذلك
مسائل يحصر الاقرار فيها
في حصته لكن لدرك آخر
كما يعلم بتأملها أو اقرار أحد
شريكين لثالث بنصف
مشارك بينهما تعين ما أقر
به في نصيبه وفارق الوارث
بانتفاء الخلاف هنا الموجبة
للاشاعة ثم ومن ثم ألحقوا
بهذا نحو البيع والرهن
والوصية والصداق والعق
وما ذكر من الحصر في اقرار
أحد الشريكين هو ما رجحه

المذكور فإنه لم يصدر منه الاعتراف بالعلم بالحال حتى ينافي دعواه المذكورة اه سم أقول قد يؤيد المنفاة
والفرق الآتي ويدفع المنع هنا وفيما يأتي قول الشارح الآتي والراجح منه الخ (قوله ويفرق بينه) أي الاقرار
المقارن للالتزام المذكور (قوله فكيف يدخل فيه التزام أمر مستقبل) قد يمنع لزوم دخول المستقبلي لان
قوله ولا ناسباً حاصله الاخبار بأنه عالم بجميع جهات تلك القضية وتفاصيلها وبأنه ليس ناسباً لشيء منها
فيؤاخذ بذلك في عدم قبول دعوى النسيان وليس فيه التزام أمر مستقبل اه سم (قوله التزام أمر مستقبل)
والأمر المستقبل هو عدم قبول قوله في النسيان اه كردى (قوله ولو قال لاحق الخ) أي ثم أقام بينة اه
سم (قوله في روضة شريح) نعت لخلاف (قوله منه) أي من الخلاف (قوله في قاعدة الحصر والاشاعة) أي
حصر الاقرار في حصة المقر من المشترك في بعض المواضع واشاعته في جميعه في آخر (قوله الاول) أي الحصر
و (قوله والثاني) أي الاشاعة و (قوله كذلك) أي قد يغلبونه قطعاً أو على الاصح (قوله مثله) جمع مثال أي
أمثلة كل (قوله من فروعها) أي قاعدة الحصر والاشاعة (هنا) أي في الاقرار (قوله اقرار بعض الورثة الخ)
ولو أقر لورثة أبيه بمال وكان هو أحدهم لم يدخل لان المتكامل لا يدخل في عموم كلامه وهذا عند الإطلاق
كما قاله السر حسي فان نص على نفسه دخل مغني ونهاية (قوله فيشيع) من الشيع أي يشيع المقربه
في جميع التركة (قوله فتقيّد) ببناء المفعول والضمير المستتر لاقرار بعض الورثة (قوله خلافته) أي
البعض (عنه) أي عن مورثه (قوله حصته) أي قدر حصته (قوله وكفى اقرار الخ) عطف على لانه الخ
أي وفيما سأل على ذلك (قوله من ذلك) أي من اقرار بعض الورثة الخ (قوله في حصته) أي البعض (قوله
واقرار أحد شريكين الخ) عطف على اقرار بعض الورثة الخ قوله بنصف مشترك بالاضافة (قوله تعين) الاولى
فيتعين (قوله في نصيبه) وهو النصف عبارة النهاية والمغني ولو أقر أحد شريكين بنصف الالف المشترك بينهما
لثالث تعين ما أقرب به في نصيبه اه قال ع ش قوله مر في نصيبه أي النصف فاستحققه المقر اه
(وفارق) أي أحد الشريكين المقر الثالث الخ (قوله هنا) أي في اقرار أحد الشريكين و (قوله ثم) أي في
اقرار بعض الورثة (قوله بهذا) أي باقرار أحد الشريكين (قوله نحو البيع الخ) أي ببيع أحد الشريكين
بان قال لثالث بعثك نصفه وكذا البقية اه كردى (قوله هنا) أي في باب الاقرار و (قوله في العتق) أي في
باب العتق (قوله مقدم) كذا في اصله بخط رحمه الله تعالى والظاهر مقدم أو يقدم اه سيد عمر (قوله جزم
ابن المقر الخ) وكذا جزم به النهاية والمغني (قوله على التفصيل) أي في بعض المواضع حصر وفي بعضها اشاعة
اه كردى (قوله وهو الحق) أي كون الغتوى على الاشاعة (قوله له) أي للاسنوي

* (فصل في الاقرار بالنسب) * (قوله في الاقرار الخ) أي وما يتبعه من ثبوت الاستيلاء وارث المستحق اه
ع ش (قوله في الاقرار) الى قوله لا أي في النهاية (قوله بالنسب) أي القرابة (قوله خوام) بل من الكثر اه
ع ش (قوله كالكذب في نفيه) الاولى كنفيه مع الكذب أي كالاقرار بنفي النسب مع الكذب (قوله أنه
اطلاق قولهم الخ) المنفاة ممنوعة لانه اذا ذكر ولا نسباً نافداً اعترف بعلمه بالحال فلا يقبل منه خلافه ولا
كذلك في قولهم المذكور فإنه لم يصدر منه الاعتراف بالعلم بالحال حتى ينافي دعواه المذكورة (قوله فكيف
يدخل فيسه التزام أمر مستقبل) قد يمنع لزوم دخول المستقبل لان قوله ولا نسباً نافداً حاصله الاخبار بأنه عالم
بجميع جهات تلك القضية وتفاصيلها وبأنه ليس ناسباً لشيء منها فيؤاخذ بذلك في عدم قبول دعوى النسيان
وليس فيه التزام أمر مستقبل (قوله ولو قال لاحق لي على فلان) أي ثم أقام بينة
* (فصل في الاقرار بالنسب) * (قوله بل صح في الحديث أنه) أي كلامهم هنا

في الروضة هنا كنه خالفه في العتق ولكون ما في الباب يقدم على ما في غيره غالباً جزم ابن المقر وغيره بما هنا ولم ينظروا
لقول الاسنوي الغتوى على التفصيل لقوة مدركه أو على الاشاعة وهو الحق لنقله عن الأكثرين وللا موافقة البليغي له على ان الافقه الاشاعة
* (فصل) * في الاقرار بالنسب وهو مع الصدق واجب ومع الكذب في ثبوته حرام كالكذب في نفيه بل صح في الحديث أنه

كفر لكنه محمول على المستعمل أو على كفر النعمة إذا (أقر) مكاف أو سكران ذكر مختار ولو سفيها قنا كافر (نسب ان الحق به نفسه) بلا واسطة
 كهذا ابني أو ابني لأبي لسهولة البيئة بولادته أو قوله بد فلان ابني لغو بخلاف نحو رأسه مما لا يبقى بدونه أخذ المما في الكفالة ومثله الجزء
 اشابع كرمه (اشترط لصحته) أي اللاحق (أن لا يكذبه الحس) فان كذبه بان كان (٤٠١) في سن لا يتصور ان يولد مثله مثل هذا الولد ولو

لطر وقطع ذكره وأنشيه
 قبل زمن امكان العلوق
 بذلك الولد كان اقراره لغوا
 (و) أن (لا) يكذبه
 (الشرع) فان كذبه (بان)
 يكون معروف النسب من
 غيره) أو ولد على فراش
 نكاح صحيح لم يصح استحاقه
 وان صدقه المستحق لان
 النسب لا يقبل النقل نعم لو
 استحق قنه عتق عليه ان
 أمكن أن يولد مثله مثله وان
 عرف نسبه من غيره كما يأتي
 فعلم ان المنفي باللعان ان ولد
 على فراش نكاح صحيح لم
 يجز لأحد استحاقه لما فيه
 من ابطال حق النافي اذله
 استحاقه وان هذا الولد لا
 يؤثر فيه قافة ولا انتساب
 يخالف حكم الفرائش بل لا
 ينتفي الا باللعان وخصه
 أثبت الشارع لدفع الانساب
 الباطلة وأخذ ابن الصلاح
 من هذا كور في النهاية
 وغيرها افتاءه في مريض
 أقر بأنه باع كذا من ابنه هذا
 فأتى فأدعى ابن أخيه أنه
 الوارث وان ذلك الابن ولد
 على فراش فلان وقام به
 سنة وفلان والابن سكران
 لذلك بأنه يلحق بذي
 الفرائش ولا أثر لأقرار الميت
 ولا لانكار ذنبك وسمعت

كفر) أي كل منهما اه سم وقال الرشدي ضمير أنه راجع للنفى فقط وجعله مقساعا عليه النص عليه في
 الخبر اه وهو الظاهر بل قول الشارح كالتحريم أو على كفر النعمة كالصريح فيه (قوله أو على كفر النعمة) أي
 فان حصول الولد له نعمة من الله تعالى فانكاره بخلاف نعمته تعالى ولا نظر لما قد يعرض للولد من حقوق
 ونحوه اه ع (ثم اه أو سكران) أي متعدي سم وعش وعطفه على مكاف لانه عنده غير مكاف وموافقا لما
 هو من باب ربط الاحكام بالاسباب تغيا ظاهرا عليه قول المتن (ان الحق الخ) لم يشترطوا هنا كون المستحق وارثا
 ولا حائزا اه سم (قوله كهذا ابني) أو انا ابوه وان كان الاول اولى لكونه الاضافة فيه الى المقر اه معنى (قوله
 لا ابي الخ) وفاقا للمعنى وخلافا للشهاب الرملي والنهاية عبارتها لا ابي لسهولة اقامة البيئة بولادته على ما قاله في
 الكفاية والاصح بخلافه اه أي فيصح الحاق نسب الام به ع (قوله بخلاف نحو رأسه الخ) خلافا للنهاية
 عبارته فالتفرقة بينهما مقاسا على الكفالة وهم اه أي فلا فرق بين ان يعيش بدونه أو لا في كونه لغوا ع
 وأطال سم في رده وانتصار الشارح (قوله فان كذبه) الى قوله وان هذا الولد في المغنى والى المتن في
 النهاية الا قوله وأخذ الى أو على فراش قول المتن (معروف النسب) أي مشهوره كما عبر به غيره اه رشدي
 (قوله لم يصح الخ) جزاء فان كذبه (قوله المستحق) بفتح الحاء (قوله ان المنفي بلعان الخ) ومثله ولد الامه ولو
 غيره مست- ولذا المنفي بحلف السيد فليس لغير السيد استحاقه كما يؤخذ من قوله مر الا في لانه لو نازعه قبل
 النفي الخ بل وكذا لو لم يكن منغيا لانه ملك للسيد ها ولا يصح استحاق رقيق الغير لما فيه من ابطال حق السيد اه
 ع (قوله لم يجز الخ) أي ولم يصح اه نهاية (قوله وان هذا الولد) أي فعلم ان هذا الولد أي الذي ولد على
 فراش نكاح صحيح (قوله بل لا ينتفي) أي حكم الفرائش أو الولد اه ع (قوله من هذا) لعل المشار اليه قوله
 ان هذا الولد الخ (قوله بانه يلحق الخ) متعلق بالافتاء (قوله وسمعت الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله
 وان كان) أي ابن الاخ (اثباتا) أي مثبتا (لغير) أي لفلان (قوله الابن) أي ابن المريض المقر (قوله في
 قوله) أي المريض المقر (قوله وتقبل بيته) أي الابن (قوله باقراره هذا) أي المريض المقر (قوله أو على
 فراش الخ) عطف على قوله على فراش نكاح الخ ش اه سم (قوله أو نكاح فاسد) عطف خاص على
 عام اذ الوطء بنكاح فاسد من الوطء بشبهة اه ع (قوله لانه) أي الغير (لوانزعه) أي الواطء بشبهة
 (قوله سمعت دعواه) ظاهره أنه لا يصح استحاقه قبل نفى صاحب الفرائش وأنه لا بد من بيعة فليراجع اه

(قوله أو سكران) أي متعدي (قوله في المتن ان الحق الخ) لم يشترطوا هنا كون المستحق وارثا ولا حائزا (قوله أو
 أبي) هذا يفيد ان هذا من اللاحق بنفسه فليتامل فيه (قوله لا ابي) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملي الصحة
 هنا أيضا (قوله وقوله بد فلان ابني لغو) هو ما صرح به الشيخان في باب الطلاق وان حكوا فيه وجهين بلا
 ترجيح وقوله بخلاف نحو رأسه مما لا يبقى بدونه الخ اعترض عليه بانه وهم لانهم صرحوا بان ما يقبل التعليق
 يصح اضافته لبعض محله وهو شامل لما لا يبقى بدونه وأقول أما أولاه فلهذا الذي صرحوا به لا يقتضي الوهم
 لجواز حمل البعض فيه على ما يبقى بدونه وجعل ما لا يبقى بدونه في حكم الكل ولو في بعض المواضع لمعنى يخصه
 لتوسعهم فيه وأما ثانيا فالكفالة لا تقبل التعليق لان الاصح ان التعليق يفسدها وقد جوزوا اضافتها لما لا
 يبقى بدونه وهذا يقتضي تخصيص البعض في القاعدة واللاحق ما لا يبقى بدونه في الكل ولو في بعض المواضع
 فلو صح الحكم بالوهم لما ذكره لزم الحكم عليهم بالوهم في مسألة الكفالة ولا سبيل اليه قتامة با تصاف (قوله
 وان هذا الولد) أي الذي ولد على فراش نكاح صحيح (قوله أو على فراش الخ) عطف على قوله على فراش

(٥١ - (شرواني وابن قاسم) - خامس) دعوى ابن الاخ وبيته وان كان اثباتا للغير لانه طريق
 في دفع خصمه ويستحق الابن ما أقر له به وان اتفق نسبه نظر التعيين في قوله هذا وتقبل بيته انه ولد على فراش المقر ولا وارث له غيره فيرثه وكان
 وجه تقديم بيته انها ترجحت باقرار هذا الاسم مع انكار صاحب ذلك الفرائش أو على فراش وطء شبهة أو نكاح فاسد جاز للغير استحاقه لانه لو
 نازعه فيه قبل النفي سمعت دعواه ولا يجوز استحاق ولد البازنا

مطلقا * (تنبيه) * اشترط أن لا يكذب المقر الحش ولا الشرع لا يختص بما هنا بل يعم سائر الآثار كما علم مما مر أنه يشترط في المقر أنه أهلية
استحقاق المقر به حسا وشرعا (وأن (٤٠٢) يصدق المستحق) بفتح الحاء (أن كان أهلا للتصديق) وهو المكاف أو السكران لأن له حقا

في نسبه وهو أعرف به من غيره وخرج بصدقه ماله سكت فلا يثبت النسب خلافا لما وقع له من موضع نعم أن مات قبل الممكن من التصديق صح وعليه قد يحمل كلامهما ويشترط أيضا أن لا يدارع فيه ولا فسيأتي وأن لا يكون المستحق بفتح الحاء قنأ أو عتيقا للغير واللم يصح لاحد استحقاقه إلا أن كان بالغاً عاقلاً وصدق المستحق ومع ذلك رقبه في الأولى بأى وكذا ولا وجه لاعتقاده في الثانية فيما يظهر إذا فرق بينهما أخذنا من تعليلهم الأولى بعدم التنافي بين النسب والرق لأن النسب لا يستلزم الحصرية وهي لم تثبت ثم رأيت ما ياتي في اقرار عتيق باخ وهو يؤيد ما ذكرناه * (تنبيه) * وقع خبر طيفين أتى بزوجته ما عرفت فسد النسب لقاض وأقرب بانها أخته فصدقته وأقرت بانها لاحق لها عليه من جهة مورثها فحكم عليها بذلك ثم بان أنما زوجها هل يحرم عليه ظاهر افعق أو باطنا أولاً ولا وقد ألفت في ذلك كتابا حافلا بينت فيه فساد هذه الاطلاقات وأن حاصل المنقول بل الصواب من ذلك أنها لا تحرم عليه بمجرد

رشدي (قوله مطلقا) أى سواء أمكن نسبته اليه من حيث السن أو لا وكان المستحق الواطئ أم لا اه ع ش (قوله وهو المكاف) الى قوله أى وكذا في النهاية الاقوله ان لا يراز ع فيه والافسيأتى (قوله أو السكران) أى المتعدى اه سم (قوله وهو أعرف به الخ) أى لأن العادة قياسية ان الشخص يبحث عن نسبه اه ع ش (قوله فلا يثبت النسب) كذا في المغني (قوله قبل التمكن) ينبغي أو بعده سم على ج ويصو وذلك بما إذا استمر المستحق على دعوى منه وينزل ذلك على ما إذا استلحقه وهو ميت اه ع ش (قوله كلامهما) أى في ذلك الموضع اه سم (قوله وأن لا يكون) الى قوله أى وكذا في المغني (قوله إلا أن كان بالغاً الخ) فلو كان ميتا قال شيخنا الشهاب البرلمى اتجه عدم الصحة في العتيق لأنه يجتمع عدم التصديق مع ضرر المولى ولم أرى ذلك شيئا اه وهو مفهوم قوله في العتيق الصحة في الرقيق وكذا مفهوم تعليله وينظر في التعليل بقول الشارح أى وكذا ولا زه الخ والحاصل أن استلحاق الميت تظهير استلحاق الحي غير البالغ العاقل وقد يقال الوجه صحة استلحاق الميت كاستلحاق الحر الميت اه سم بحذف (قوله في الأولى) أى في صورة كون المستحق قنأ و (قوله في الثانية) أى في صورة كونه عتيقا (قوله أو باطنا) الأولى حذف فقط والواو (قوله أو لا) أى لا تحرم لا طاهر أو لا باطنا (قوله وان حاصل الخ) عطف على فساد (قوله لو فرض الخ) الظاهر الانحصار وجهل نسبها (قوله فانه الخ) تفصيل لقوله إلا أن قصد الخ (قوله وان يتعين) عطف على قوله فساد هذه الخ (قوله فبهما) أى في الظاهر والباطن (قوله والحرمة) أى وإطلاق الحرمة (قوله والحرمة فيهما على ما الخ) ان أراد ان الحرمة طاهرة أو وقف على ثبوت قصد الاستلحاق فهو ممنوع منها واضحا لان المقر يؤخذ باقراره لجهل على استيفاء شرائطه لم يثبت خلافه وان أراد انما نأبته للحمل على قصد الاستلحاق لانه الظاهر من اطلاق الاقرار فلم يثبت ما ادعاه من تعيد اطلاق الحرمة طاهرا اه سم (قوله والحل الخ) أى وإطلاق الحل وهلا زاد والحل طاهر فقط على ما إذا قصد اخوة الاسلام أو اطلاق وهو يعتقدا أخوة النسب (قوله أو سكت) الى قوله ولو استلحق في النهاية والمغني الاقوله خلافا لابن أبي هريرة (قوله وأمر) الأولى تأخير عن قوله أو قال

الخ ش (قوله أو السكران) أى المتعدى (قوله وخرج بصدقه الخ) كذا شرح م ر (قوله قبل التمكن) ينبغي أو بعده (قوله كلامهما) أى في ذلك الموضع (قوله واللم يصح لاحد استلحاقه) أى بحافظة على حق الولاء للسيد كما عرفت لانه قد يقال قياس ما ياتي في استلحاق البالغ العاقل المصدق من بقاء الرق والولاء للسيد الصحة هنا وبقاء ذلك فلا ضرر على السيد إلا أن يفرق بينا كذا الاستلحاق فيما ياتي بتصديقه لأن له حقا في نسبه (قوله إلا أن كان بالغاً عاقلاً وصدق) فلو كان ميتا قال شيخنا الشهاب البرلمى فيما كتبه على آخر التنبيه اتجه عدم الصحة في العتيق لأنه يجتمع عدم التصديق مع ضرر المولى ولم أرى في ذلك شيئا انتهى فلو عدم ذوالولاء عند موته فيجوز صحة الاستلحاق إذا ضرر فيه على أحد لا يقال فيه ضرر على بيت المال لانه لو اعتبر ذلك امتنع استلحاق حر الاصل ومفهوم قوله في العتيق الصحة في الرقيق وكذا مفهوم تعليله هذا وينظر في قوله في التعليل مع ضرر المولى بقول الشارح أى وكذا ولا وجه لاعتقاده في الثانية فيما يظهر الخ اذ مع بقاء ولا ثمة لاعتقاده لا ضرر عليه لكن هذا مقرر وض مع التصديق ومع الموت لا يتصور تصديق والحاصل ان استلحاق الميت تظهير استلحاق الحي غير البالغ العاقل وقد يقال الوجه صحة استلحاق الميت كاستلحاق الحر الميت ولا ضرر على السيد المعتق لبقاء الولاء كما يحتمل الشارح وكذا استلحاقه إذا كان حيا ومات قبل تمكنه من التصديق كاستلحاق الحر الاصل كاسيأتى فليتأمل (قوله والحرمة فيهما على ما إذا قصد الاستلحاق الخ) ان أراد ان الحرمة طاهرة أو وقف على ثبوت قصد الاستلحاق فهو ممنوع منها واضحا لان المقر يؤخذ باقراره لجهل على استيفاء شرائطه لم يثبت خلافه وان أراد انما نأبته للحمل على قصد الاستلحاق لانه الظاهر

قوله لها أنت وهذه أختي ولو زاد من أبي إلا أن قصد استلحاقها وهي ممن يمكن لحوقها بابيه لو فرض جهل نسبها فانه ان صدق باطنا حرمت عليه باطنا قطعاً وكذا ظاهر الخ خلاف فيه وانه يتعين حمل اطلاق الحل فيهما على ما إذا قصد الكذب أو اخوة الاسلام أو اطلاق والحرمة فيهما على ما إذا قصد الاستلحاق وصدق فيه والحل باطنا فقط على ما إذا قصد الكذب (فان كان بالغاً عاقلاً) فكذلك (أو سكت وأمر

أقول لأعلم (لم يثبت نسبه) منه (الابينة) أو عين مردودة كسائر الحقوق ولو تصادقا ثم تراجع عالم يبطل النسب خلافا لابن أبي هريرة (وان استلحق صغيرا) أو مجنونا (ثبت) نسبه منه بالشرط السابقة خلافا لتصديق له سراقمة (٤٠٣) الابينة فيترتب عليه أحكام النسب (قلو

بلغ) أو أفاق (وكذبه لم يثبت) استلحاقه بتكذيبه

(في الأصح) لأن النسب

يحتاج له فلا يندفع بعد

ثبوته ولو استلحق أباه

المجنون لم يثبت نسبه حتى

يفيق وصدق ويفرق

بينه وبين ما ذكر في الابن

بأن استلحاق الأب على

خلاف الأصل والقياس

فاحتيط له أكثر (ويصح

أن يستلحق ميتا صغيرا) ولو

بعد أن قتله وان نكحها بعد

أزواجه قبل موته أو بعده

ولا يبالي بغيره الأرض

وسقوط القود لأن النسب

يحتاج له ومن ثم ثبت بمجرد

الامكان (وكذا كبير) لم

يسبق منه انكار في حال

تكليفه (في الأصح) لأن

الميت لما أعذر تصديقه كان

كالمجنون الكبير (ورثه)

أي المستلحق بكسر الحاء

الميت الصغير والكبير لأن

الأرض فرع النسب وقد

ثبت (ولو استلحق اثنان

بالغا) عاقلا ووجدت

الشرط فيهما معا

التصديق (ثبت) نسبه

(من صدقه) منهما الاجتماع

الشرط فيه دون الآخر

فان صدقتهما ولم يصدق

واحداهما كان سكت

عرض على القائف كما قلناه

واعترضنا بأن استلحاق

الح كما في النهاية (قوله الابينة أو عين مردودة) ظاهر دانه لا يثبت بالحاق القائف بخلاف ما سيأتي في قوله ولو

استلحق اثنان بالغاً ولعل السبب أن القائف إنما يعتبر عند المراجعة ونحوها ثم وعش (قوله أو مجنونا)

أي لم يسبق له عقل بعد بلوغه أخذ من قوله مر الآتي والوجه أن جاريان الخ والأقرب أن المعنى عليه

لا يصح استلحاقه بل ينتظر أفاقته نعم أن أيس من أفاقته كان حكمه حكم المجنون اه عش (قوله لعسر

اقامة الابينة) عبارة المعنى لا إقامة الابينة على النسب عسر والشارع قد اعتنى به وأثبتته بالامكان فكذلك

أثبتناه بالاستلحاق إذا لم يكن الأقرب أهلاً للتصديق اه (قوله لم يثبت نسبه الخ) خلافاً للنهاية والمعنى عبارة

الثاني ولا فرق بين هذا أبي وهذا ابني كما أفاده شيخنا اه وعبارة سم الأوجه مر ثبوت نسبه مطلقا كما في

استلحاق الابن المجنون كما هو مقتضى إطلاقهم فلا حاجة إلى تكلف فرق اه (قوله ولو بعد) إلى قول المتن

وحكم الصغير في المعنى الأقوله لم يسبق إلى المتن وكذا في النهاية الأقوله صدقهما (قوله وان نكح) (فرع) الذي

إذا نكح ولده ثم أسلم لا يحكم بأسلام المنكح ولومات هذا الولد وصرفنا ميراثه إلى أقاربه الكفار ثم استلحقه النسائي

حكم بالنسب ويتبين أنه صار مسلماً بإسلامه وبستر دميرائه من ورثته الكفار انتهى مر وخطيب والأقرب

أنه إن لم يكن غسل وجب نسبه ما لم يتر غسله والصلاة عليه ونقله إلى مقابر المسلمين وإن كان غسل يصلى

عليه في القبر ولا ينشئ لدفنه في مقابر المسلمين حفظاً له من انتهاك حرمة بالنسب اه عش قول المتن

(وكذا كبير) في نسخ المحلى من المتن كثيراً بالنسب اه سيد عر (قوله لم يسبق منه انكار الخ) صرح به

الارشاد اه سم قول المتن (في الأصح) والوجه أن جاريان فحين جن بعد بلوغه عاقلاً ولم يمت لانه سبق له حالة

يعتبر فيها تصديقه وليس الآن من أهل التصديق نهاية ومعنى (قوله أي المستلحق) تفسير للضمير المستتر

و (قوله الميت الخ) للبارز قول المتن (من صدقه) بقى ما لصدق أحدهما وأقام الآخر بينة هل يعمل بالاول أو

بالثاني فيه نظر والأقرب الثاني اه عش (قوله أولم يصدق واحداً منهما الخ) ظاهره وان كذبهما

واستشككاهن شبهة اه سم عبارة الجيزي على شرح منسج قوله فان لم يصدق واحداً منهما هذا يصدق بما إذا

كذبهما مع أنه لا يعرض على القائف حينئذ فيحمل كلامه على ما إذا سكت كما في مر وعبارة فلو لم يصدق

واحداهما بان سكت عرض الخ اه وعبارة عش قوله بان سكت بقى ما لو كذبهما معا وقضيت أنه

لا يعرض على القائف وهو ظاهر لكن عبارة حج تشبه انك كذبت اه (قوله واستلحق المرأة الخ) من

أضاف المصدر إلى فاعله قول المتن (بأن في اللقيط) سرد سم هنا عبارة التي هناك (قوله فرع) إلى المتن

في النهاية الأقوله مختلف وقوله في تجهيزهما وقوله لأن ابني (قوله طفل مسلم) بالاضافة وكذا قوله

بطفل نصراني ويجوز فهم التوضيف (قوله مختلف) احتراز عما لو اتسبما معا لو واحد اه سم (قوله

من إطلاق الأقرار فلم يثبت ما ادعاه من تقييد إطلاق الحرمة ظاهراً (قوله في المتن والشرح الابينة أو عين

مردودة) ظاهره انه لا يثبت بالحاق القائف بخلاف ما سيأتي في قوله ولو استلحق اثنان بالغاً ولعل السبب أن

القائف إنما يعتبر عند المراجعة ونحوها (قوله لم يثبت نسبه حتى يفيق الخ) الاوجه ثبوت نسبه مطلقا كما في

استلحاق الابن المجنون كما هو مقتضى إطلاقهم فلا حاجة إلى تكلف فرق (قوله لم يسبق منه انكار الخ)

صرح به الارشاد (قوله أولم يصدق واحداً منهما) ظاهره وان كذبهما واستشككاهن شبهة (قوله في

المتن يأتي في التقييد ان شاء الله تعالى) عبارة المصنف هناك ولو استلحق اللقيط حر مسلم لم يتر بتر بيته

وان استلحقه عبد لم يتر تصديق سيرة وان استلحقته امرأة لم يلحقها في الأصح أو اثنان لم يقدم

مسلم وحر على عبد وذمي فان لم يكن بينة عرض على القائف فيلحق من الحق به فان لم يكن قائف أو تحبير أو

نكاحهما أو الحق بهما أمر بالانتساب بعد بلوغه إلى من يعيل طبعه اليه من ماولو أقاما بينتين متعارضتين

سقطت في الاظهر انتهى (قوله مختلف) احتراز عما لو اتسبما معا لو واحد

بما يأتي ان قول القائف حكم فلا استلحاق هنا حتى يحتاج للتصديق (وحكم الصغير) الذي يستلحقه اثنان واستلحاق المرأة والعبد (بأن في اللقيط

ان شاء الله تعالى) فرع * اختبه طفلاً مسلم بطل نصراني ونكحاً سرهما نسباً وغيره إلى وجود بينة فثبت نسبه بالتسبب بعد التكليف مختلف

فان لم يوجد واحد من هذه دأمة وقف النسب و يطلعت بهما حتى يسلميا باختيارهما من غير اجبار فان ما قبل الامتناع من الاسلام فكهم مسلمين في تجهيزهما لكان دفنهما يكون بين (٤٠٤) مقبرتي الكفار والمسلمين أو بعده فلا ان أحدهما كافر أصلي والاخر مرتد (ولو قال لولد

أمة هذا ولدي سواء قال منها أولاد كره في الروضة كالتمنيبه تصوير فقط أو تقييد لمحل الخلاف (ثبت نسبه) بالشروط السابقة فيشترط خلوها من زوج يمكن كونه منه كباقي (ولا يثبت الاستيلاء في الاظهر) لاحتمال انه ملكها بعد ان جعلت منه بنكاح أو شبهة وانما استقرار مهر مستغرة رجل أتت بولده ليققه وان أنكر الوطء لان هنا طاهرا يؤيد دعواها وهو الولادة منه اذ الحمل من الاستدخال نادرو في مسئلتنا لا طاهر على الاستيلاء (وكذا لو قال) فيه هذا ولدي ولدته في ملكي (لما ذكر) فان قال علقته في ملكي أو استولدتها في ملكي أو هذا ولدي منها وله سنة وهي في ملكي من خمس سنين مثلا (ثبت الاستيلاء) قطعاً لان نفاذ ذلك الاحتمال ولا نظر في القاطع منها الاحتمال كونه رهنها ثم أولدها وهو معسر فيبعث في الدين ثم اشتراها فان في عبود استيلادها قولين مر الأوج منهما النادرة ذلك وشرط ثبوت الاستيلاء في اقرار من سبقته كتابته اقراره الواقع بعد حزينته أن يتنفي احتمال جلد ماله زمن

في تجهيزهما) أي أم في الصلاة عليهما فكانت خلاط المسلم بالكافر اه ع ش (قوله أو بعده) أي بعد الامتناع اه ع ش قول المتن (لولد أمة) أي في حقه وشأنه اه سم قول المتن (لولد أمة) أي غير المزدوجة والمستغرة اه مغني (قوله سواء) إلى قول المتن فان كانت الأمة في النهاية لا قوله فان إلى النادرة وكذا في المغني لا قوله وانما إلى المتن وقوله قطعاً (قوله وذكره) أي لفظاً منها (قوله كالتنبيه) هو لابي اسحق الشيرازي (قوله لمحل الخلاف) أي الآتي في المتن آنفاً (قوله كما يأتي) أي آنفاً في المتن (قوله لاحتمال أنه الخ) قضية أنه أن الولد غير حوالا اصل حيث لا شبهة تقتضي الحرية لكنه يعتق بملكه اه سم (قوله مستغرة شرعاً) بنكاح صحيح أو فاسد اه ع ش (قوله لان هنا) أي في مسئلة المستغرة و (قوله في مسئلتنا) أي قول المصنف ولا يثبت الاستيلاء اه ع ش (قوله فيه) أي الولد أي في حقه وشأنه اه سم (قوله لما ذكر) أي من قوله لاحتمال الخ اه ع ش (قوله وهي في ملكي الخ) هو قيد خرج به مالو لم يقله وعلم دخولها في ملكه من عشر سنة فيثبت النسب ولا يثبت الاستيلاء لاحتمال أنها خرجت عن ملكه ببيع مثلاً وجعلت به ثم اشتراها وهي حامل اه ع ش (قوله لاحتمال الخ) متعلق بالنظر المتني و (قوله لندرة ذلك) متعلق بنفي النظر (قوله من الأرجح الخ) وهو النفوذ اه ع ش (قوله لندرة ذلك) الندرة لان نفاذ الاحتمال وأي قطع معه اه سم وقد يجاب بان الاحتمال البعيد في الغاية لا ينافي القطع (قوله اقراره) مفعول سبقت و (قوله الواقع) نعت لاقراره و (قوله ان يتنفي الخ) خبر و شرط الخ (قوله ان يتنفي احتمال جلد ماله الخ) أي بان يكون لا أكثر من أربع سنين من وقت الاعتناق فلو ولدته مثلاً لتسعة أشهر من وقت الاعتناق لم يلحقه لاحتمال وجوده قبل الاعتناق على ما أفهمه قوله ان يتنفي احتمال الخ اه ع ش (قوله فيها) الأولى فيه (قوله بان أقر) إلى قوله وهل في المغني (قوله بان أقر الخ) أو يثبت بينة ع ش وقابولي اه بجري (قوله بان أقر بوطئها) قضية أنه لا تصير فراشا باستدخال منبه المحرم ولا يثبت به نسب الولد وليس مراد اه ع ش (قوله من يتعدى النسب منه الخ) لا يخفى أن صريح الصنيع أن من بيان للغير وذلك الغير هو الاب في هذا أني والجد في هذا معي فانظر أي واسطة في تعدى النسب من الاب إلى المقر الذي هو ابنه وأي واسطتين في تعديه من الجد إلى المقر اه سم ولك أن تقول ما أشار إليه وان كان هو المتبادر من الصنيع لكن يتعين الخروج عن مقتضى يصح بان تجعل من بيان الشخص المفهوم من السياق لان المعنى اذا ألحق نسب شخص بغيره فقوله من بيان لهذا الشخص المستلحق يفتح الحاء فيتم الكلام على هذا التقدير اه سيد عمر زاد الرشيد والجواب الثاني وهو الاطهر انما يلزم أن من بيان للغير والاب في هذا أني والجد في هذا معي فانظر أي واسطة في تعدى النسب من الاب إلى المقر الذي هو ابنه وأي واسطتين في تعديه من الجد إلى المقر الذي هو ابنه في هذا معي فان النسب لم يتعد من الجد إلى أبي المقر ثم منه إلى المقر فليس هناك الا واسطة واحدة (قوله من يتعدى الخ) صريح هذا الصنيع انه بيان للغير وان الغير مرجع هاعنه لم يظهر استقامة المعنى حينئذ مع قوله بواسطة واحدة وهي الاب الخ فان الاب هو ذلك الغير فتأمل له الآن يجاب بأنه لا مانع من اتحاد الغير بواسطة واحدة وهي الاب

(قوله في المنزل لولد أمة) أي في حقه وشأنه (قوله لاحتمال أنه ملكها الخ) قضية ان الولد غير حوالا اصل حيث لا شبهة تقتضي الحرية لكنه يعتق بملكه (قوله فيه) أي الولد أي في حقه وشأنه (قوله لندرة ذلك) الندرة لان نفاذ ذلك الاحتمال وأي قطع معه (قوله من يتعدى النسب منه الخ) قضية ان نفسه بواسطة واحدة الخ لا يخفى ان صريح هذا الصنيع ان من بيان للغير وذلك الغير هو الاب في هذا أني والجد في هذا معي فانظر أي واسطة في تعدى النسب من الاب إلى المقر الذي هو ابنه وأي واسطتين في تعديه من الجد إلى المقر الذي هو ابنه في هذا معي فان النسب لم يتعد من الجد إلى أبي المقر ثم منه إلى المقر فليس هناك الا واسطة واحدة (قوله من يتعدى الخ) صريح هذا الصنيع انه بيان للغير وان الغير مرجع هاعنه لم يظهر استقامة المعنى حينئذ مع قوله بواسطة واحدة وهي الاب الخ فان الاب هو ذلك الغير فتأمل له الآن يجاب بأنه لا مانع من اتحاد الغير بواسطة واحدة وهي الاب

الكتابة لان الحمل فيها لا يفيد أمية لولد (فان كانت الأمة قرأه) بان أقر بوطئها (لحقه) عند الامكان (بالفراس) النسب من غير استحاق) خبر الولد للفراس وتصير أم ولد (وان كانت مزوجة فالولد للزوج) عند امكان كونه منه لان الفراس له (واستحقاق السيد) له حينئذ (باطل) للحوقه بالزوج شرعاً (وأما اذا ألحق النسب بغيره) من يتعدى النسب منه إلى نفسه بواسطة واحدة وهي الاب

(كهذا أخى أو) بثنتين كالأب والجد في هذا (عمى) أو بثلاثة كهذا ابن عمى وهل يشترط أن يقول أخى من أبوى أو من أبى أو ابن عمى
لابوين أو أب كما يشترط ذلك في البيعة كالدعوى أو يفرق بأن المقر يحتاط لنفسه (٤٠٥) فلا يقر إلا عن تحقيق ومن ثم لو أقر بأخوة مجهول

لم يقبل - ل تفسيره بأخوة
الرضاع ولا الإسلام كل
محتمل وظاهر المتن وغيره
يشهد للثاني لكن المنقول
عن القفال وغيره الأول
وأقره الأخرى وغيره بل
جوز عليه الشيخان وأخر
الباب الثالث لأنه بعد
التفسير ينظر في المقر أهو
وارث المحق به الحائر لتركته
فيصم أولا فلا يصح وفي
المحق به أذ ككر فيصم
الأحق به أو أثنى فلا ولا
يمكن ذلك إلا بعد بيان المحق
به وسواء أقال فلان وارث
وسكت أو زاد لا وارث لى
غيره ولما نقل الجلال
الباقين عن جمع منهم
الناس السبكي ما يخالف
بعض ما مر وياتى قال هذا
وهم سببه عدم استحضار
النقل وفي فتاوى ابن
الصلاح أخذ من كلام
القاضى لو قال ليس لى
وارث الأولادى هو ولاء
وزوجتى قبل لكن نازعه
ابن الاستاذ وأطال بان
كلام القاضى لا يدل لما
ذكره وبان الأصح ما قاله
ابن عبد السلام أنه لا يكفي
قوله فى الحصر بل لابد فيه
من البيعة ويكفى قول
البيعة ابن عم لاب مثلاً وان
لم يسموا الوسائط بينه
وبين المحق به كذا جزم به
بعضهم ويتجه أن محله فى

النسب من ذلك الغير إلى نفسه أما بان يكون ذلك الأخ أو البنت واحدة وهى الأب أو بنته (قوله أو بثلاثة)
ظاهرة أنه لا بد على الثلاثة فليست فيه اه سم (قوله ذلك) أى بيان أنه من أبويه مثلاً (قوله أو يفرق) أى
بين المقر والبيعة اه ع ش (قوله بان المقر الخ) هذا الفرق لا يفيد عدم اشتراط ما ذكر فتأمل اه سم (قوله
لم يقبل تفسيره الخ) أى حيث ذكره منفصلاً ع ش وسم (قوله يشهد للثاني) أى عدم اشتراط البيان وهو
الأوجه اه نهاية لكن الرشيدى بسط فى الرد عليه والانتصار لما اختاره الشارح من اشتراط البيان واليه
ميل كلام المغنى (قوله لانه الخ) تعليل لما يفيد قوله لكن المنقول عن القفال وغيره الأول الخ من ترجحه
الأول لكن الأوضح الأنصر أن يقول لان النظر فى المقر الخ لا يمكن إلا بعد بيان المحق به (قوله أهو وارث
المحق به الخ) هذا يجمع حيث كان التردد السابق فى هذا ابن عمى أو ابن أخى وعليه فقوله السابق أن يقول هذا
أخى الخ أى فى قوله هذا ابن أخى الخ اه سبعم وما أفاده بقوله هذا يجه حيث الخ من الحصر محل نظر بل
ظاهر المنع (قوله فيصم) أى الخاقه (قوله وفى المحق به) أى وينظر فى المحق به الخ (قوله أثنى فلا فيه
ماستعلمه سم ونهاية (قوله وسواء أقال فلان الخ) كان المراد سواء فى عدم الاكتفاء باطلاق الأقرار
مر اه سم ورشيدى أى وكان حقه أن يقول وسواء أقال وأنا وارثه وسكت أو زاد ولا وارث له غيرى (قوله
وفى فتاوى ابن الصلاح) الى قوله لكن الخ أقره المغنى (قوله وزوجتى) أى هذه اه مغنى (قوله قبل) أى
يثبت حصر ورثته فيهم بأقراره فكما يعتمد أقراره فى أصل الارث كذلك يعتمد فى حصره اه مغنى (قوله لكن
نازعه الخ) اعتمد مر اه سم (قوله قوله) أى أقراره المذكور (فى الحصر) أى فى ثبوته والظرف متعلق
بيكفى (قوله فيه) أى الحصر وثبوته (قوله ويكفى) الى المتن فى النهاية (قوله وان لم يسموا) أى الشاهدان
فالمراد بالجمع ما فوق الواحد عبارة النهاية وان لم تسم الخ وهى ظاهرة (قوله بينه) أى المحق بقبح الخاء
(قوله فيجب) أى على القاضى (قوله استغصا لهما) أى عن أسماء الوسائط اه سم (قوله وكذا يقال فى المقر)
هذا يفيد اعتبار زيادة على ما تقدم عن القفال وغيره اه سم (قوله فى هذه المسئلة) هى قوله ويكفى فى

(قوله فى المتن كهذا أخى أو عمى) قال فى شرح البهجة فانه الخاق بالأب والعمى فأنظر كيف
يكون الأول الخاق بواسطة واحدة والثاني بثنتين (قوله أو بثلاثة) ظاهرة أنه لا بد على الثلاثة فليست فيه
(قوله أو يفرق الخ) هذا الفرق لا يفيد عدم اشتراط ما ذكر فتأمل (قوله لم يقبل تفسيره بأخوة الرضاع)
قال فى الروض فرع لو أقر بأخ وقال أى منفصلاً كفى شرحه أردت من الرضاع لم يقبل قال فى شرحه ولهذالو
فسر بأخوة الإسلام لم يقبل واستشكل بقول العبادى لو شهد أنه أخوه لا يكفي به لانه يصدق بأخوة الإسلام
وأجيب بان المقر يحتاط لنفسه بما يتعلق به فلا يقر إلا عن تحقيق انتهى (قوله لكن المنقول الخ) والأوجه
الثاني شرح مر وقد ينال فى الأول مسئلة الأقرار بأخوة المجهول المذكور فإن قضية قواهم فيها لا يقبل التفسير
بأخوة الرضاع ولا الإسلام تصو يرهما إذا لم يقل أخى من أبوى أو أبى مع حزم الروض كغيره ما فليست ظاهراً
هى منبئية على الثاني أو كيف الحال ثم أوردته على مر فأجاب بأنه لا يلزم من عدم قبول التفسير فيها بما ذكر
صحة الأقرار فيها مطلقاً بل شرط صحته أن يبين مانه من أبويه مثلاً فإذا أطلق لم يعتد به إلا ان بين بعد ذلك بناء
على المنقول المذكور ولا يخفى ما فى هذا الجواب وعدم التماس مع الحكم بعدم القبول ومع الاستشكل
والجواب المذكورين فتأمل ثم أوردت ذلك مرة أخرى على مر فأعترف بالاشكال ومنافاة ذلك لمسئلة
الأقرار بأخوة المجهول المذكور وما لى الانحياز على هذا الكلام على نحو الأول (قوله أو أثنى فلا)
فيه ما استعلمه (قوله وسواء أقال فلان الخ) كان المراد سواء فى عدم الاكتفاء باطلاق الأقرار مر (قوله
قبل لكن نازعه الخ) اعتمد مر (قوله فيجب استغصا لهما) المقصود من هذا السياق أن المراد بالاستغصال
تسمية الوسائط فتأمل (قوله وكذا يقال فى المقر) هذا يفيد اعتبار زيادة على ما تقدم عن القفال وغيره

ففيه عارفين بحكم الإخاق بالغير بخلاف عامين لا يعرفان ذلك فيجب استغصا لهما وكذا يقال فى المقر ثم رأيت الغزى بحث قبول شهادة
الفقيه الموافق لمذهب القاضى أى فى هذه المسئلة

وان لم يفصل ثم نقل عن شريح انه لو حكم قاض بانه وارثه لا وارث له غيره حل على الحصة ثم قيد بقاض عالم أي ثقة أمين قال ويقاس به كل حكم
أجله اه وهي فائدة حسنة متعين (٤٠٦) استحضارها في فروع كثيرة يأتي بعضها في القضاء وغيره (فيثبت) وان كان المقر في الظاهر

لا وارث له الا بيت المال
على المنقول خلافا لفتح
الغزاري (نسب من الملقق
به) الذكر لان الوارث
يختلف مورثه في حقوقه
والنسب منها أما الاثني فلا
يصح استحقاقها فسوارثها
أولى (بالشروط السابقة)
فيما اذا ألحقه بنفسه فيصح
هنا من السفسفه أيضا
(ويشترط) هنا زيادة على
ذلك (كون الملقق به ميتا)
فيمتنع الا لخال بالحي ولو
مجنونا لانه قد يتاهل ولو
ألحق به ثم صدق ثبت
بتصديقه دون الا لخال
وفيما اذا كان واسطتان
كهذا معي بشرط تصديق
الجد فقط لانه الأصل الذي
ينسب اليه ومن اشترط
تصديق الأب أيضا كالبغوي
فقد أبعده لانه غير وارث
وليس الا لخال به وفرعه لم
يقع الا لخال به ولو حتى يقول
يبعد الا لخال الفرع بدون
الأصل بل السبب في الا لخال
تصديق الجد فقط فاندفع
استشكال ذلك وان قال
شارح انه اشكال قوي ثم
حكى عن السبكي جوابا عنه
بما لا يصح (ولا يشترط أن
لا يكون) الملقق به (نفاذ في
الأصح) بل لا يجوز الا لخال
به وان نفاذ قبل موته باعان
أرغبره لانه لو استلحقه لقبيل
فكذا وارثه (ويشترط

البينة أن يقول ابن عم لاب الخ اه ع ش (قوله وان لم يفصل) أي الفقيه الموافق الخ (قوله ثم قيد به الخ)
و (قوله قال) أي الغزوي اه ع ش (قوله أجله) أي القاضي (قوله وهي الخ) أي قول الغزوي ويقاس
الخ والتأنيب لرعاية الخبر (قوله فوارثها أول) خالفه النهاية والمعنى وسم فقالوا بعد بسط واللفظ للآول
فاجتمعنا استلحاق وارثها وفرق الوالد لرجه الله تعالى بين استلحاق الوارث به وبين استلحاقها بان اقامة
البينة تسهل عليها بخلاف الوارث لاسباب اذا تراخي النسب اه (قوله فيما اذا) أي قوله ومن اشترط في
النهاية وكذا في اللغة أي الا قوله فيصح الى المتن (قوله هنا) أي في الا لخال بالغير اه ع ش (قوله على ذلك)
أي على الشروط السابقة في الا لخال بنفسه (قوله لانه) أي المجنون عبارة المغنى لاستحالة ثبوت نسب الشخص
مع وجوده بقول غيره اه وهي شاملة للمجنون وغيره (قوله فلا لخال به) أي بالحي اه ع ش (قوله
ثبت) أي نسب (قوله وفيما اذا كان واسطتان الخ) أي والفرض أن الا لخال بالحي اه سم (قوله أيضا) أي
كتصديق الجد (قوله لانه) أي الأب وكذا ضمير به وضمير فرعه (قوله غير وارث) كان المراد للمستلحق بفتح
الخال وجود أبيه وهو الجد والاخ لا يرث مع وجود الأب اه سم أقول بل المراد أن الأب ليس بوارث للمستلحق
به وهو الجد لكونه حيا (قوله وليس الا لخال به) و (قوله وفرعه لم يقع الخ) معطوفان على خبر أن أحوال من
فأعل غير معني الغاير و (قوله حتى نقول الخ) مفرع على الثاني (قوله يبعد الا لخال الفرع) يعني اثبات نسب
الأصل وهو الأب بقول فرعه (قوله بل السبب الخ) لعل الانسب قبله بل الا لخال بالجد والسبب فيه تصديقه
فقط عبارة المغنى فلو صدق الحي ثبت نسبه بتصديقه والاعتماد في الحقيقة على المصدق لا على المقر اه (قوله
استشكال ذلك) راجع المغنى والاشارة الى عدم اشتراط تصديق الأب قول المتن (وارثا) بخلاف غيره كرفيق
وقائل وأجزي نهاية ومعنى قول المتن (حائرا) أي ولو ما لا بد ليسل ماسيا في فيما لو أقر أحد الوارثين وأنكر
الأخر ومات ولم يرثه الا المقر حيث يثبت النسب بالاقرار الأول رشيدى ومعنى (قوله وان تعدد) فلو مات
وخلف ابنا واحدا فاقرب بأخ آخر ثبت نسبه وورث أو مات عن بنين وبنات اعتبر اتفاق جميعهم نهاية ومعنى
(قوله فلا أقر بعم الخ) عبارة المغنى ودخل في كلامه الحائز بواسطة كان أقر بعم وهو حائز تركته أبيه الحائز
تركة جده الملقق به فان كان قد مات أبو قبل جده فلا واسطة صرح بذلك في أصل الروضة اه (قوله ومنه)

فتأمل (قوله أما الاثني فلا يصح استلحاقها فوارثها أول) كذا حرم به ابن الرفعة وحكاه عن ابن اللبان قال
الاسنوي وهذا واضح وابن اللبان قال انه أظهر قولي الشافعي قال البلقيني الظاهر أنه عن القول الصائري الى
امتناع قبول اقرارها بالولد وقد صرح مر والمأوردى بانه يستلحق الاخ للام * (تنبيه) * وجهه البلقيني
حجة استلحاق الوارث لها مع عدم استلحاقها بان الا لخال به ما ينسب على الوراثة فاذا ألحقها جميع ورثتها بها
صح والخالها بنفسها ليس مبناه على الوراثة بل على مجرد الدعوة والشافعي لا يثبت لها دعوة اما لان الاطلاع
على الولادة ممكن واما لانه يؤدي الى الا لخال بصاحب الغراش وهذا لا يأتي في الخاف ورثتها بها وعبارة الروضة
وأصلها كقوله هذا أخى ابن أبي وأخى بوفيه اشارة الى الا لخال بالام وان كان كلامه في الشافعي اه كذا في
الناشري و يؤيد صحة استلحاق وارث المرأة ما يأتي من اعتبار موافقة أحد الزوجين لصدق أحدهما بالذكر
وذلك يتضمن صحة استلحاق وارثها وهو ما اعتمد شيخنا الشهاب الرملی و فرقه بسهولة اقامة المرأة البينة على
الولادة بخلاف وارثها خصوصا مع تراخي اه ويوضح هذا الفرق ان المرأة تشهد ولادة نفسها وتضبطها
ووقتها وتضبط الحاضرين عند ولادتها فيسهل عليها اقامة البينة ولا كذلك وارثها لانه لا يحضر الولادة ولا
يضبط من يحضرها فيعسر عليه اقامة البينة (قوله وفيما اذا كان واسطتان) أي والفرض ان الا لخال
بالحي (قوله تصديق الجد فقط) اعتمد مر (قوله لانه غير وارث) كان المراد للمستلحق لوجود أبيه

كون المقر وارثا حائرا) لتركة الملقق به حين الاقرار وان تعدد فلا أقر بعم اشترط كونه حائرا لتركة جده
ومنه ينتدورت السبل فمأورد بشرطه

لأنه ان لم يرث الميت لم يكن

خليفته وكذا ان لم يستغرق

تركته لان القائم مقامه

مجموعهم لا بخصوص المستحق

فيعتبر حتى موافقة أحد

الزوجين والمعتق والحق

بالوارث الحائز الامام فيلحق

باعت مسلم وارثه بيت المال

لأنه نائب الوارث وهو جهة

الامام ولوقاله حكما ثبت

أيضا لأنه القضاء بعلمه

وكونه أيضا لولا علمه ولو

أقر عتيق باخ أو عم لم يقبل

لا ضراره بمن له الولاء الذي

لا قدرته على اسقاطه كاصله

وهو الملك أو بان قبل لأنه

قادر على استحقاقه ملك أو

نكاح فلم يقدر مولا على

منع موقضية قولهم حين

الاقرار انه لو أقر بان لعمة

فأثبت آخرانه ابنه لم يبطل

اقراره لكن أفق القفال

يبطلانه لأنه بان بالبينة انه

غير حائز ولا بن الرفعة ههنا

أجبت عنه في شرح الارشاد

(والاصح) فيسما اذا أقر

أحد الحائزين بثالث أو

بزوجته للميت وأنكره

الآخر أو سكت (ان المستحق

لا يرث) لعدم ثبوت نسبه

وبفرض الميت في هذا الذي

دل عليه السياق وصرح

به في بعض النسخ ينسفع

ما عترض به الغزاري وأطال

(ولا يشارك المقر في حصته)

ظاهر ابل باطنا صدق

ففي ابنه من أقر أحدهما

بثالث يلزمه ان يعطيه ثلث

حصته ولو ادعى على ابني

ميت بعين في التركة فصدقه

أي من الوارث الحائز (قوله لأنه الخ) تهليل للميت (قوله فيعتبر) أي قوله ولو قاله حكما في المغني وإلى قوله ولا بن
الرفعة في النهاية (قوله فيعتبر) أي اقرار مجموع الورثة (قوله أحد الزوجين) صادق بالذكر فقضية صحة
استحقاق وارث الانثى بها اه سم وصورة أن تموت امرأة وهو يرث على ابن الملبان وغيره مر اطفح
أنى من أى فلا بد من موافقة الزوج فهذا استحقاق بامرأة وهو يرث على ابن الملبان وغيره مر اطفح
وحلى اه بحري وقوله وغيره أى كالشارح فيما قدمه آتفا في شرح فيثبت نسبه من المستحق به (قوله لأنه)
أى الامام (قوله وهو) أى الوارث قوله ولو قاله حكما أى بان حكم بثبوت نسبه منه اه ع ش (قوله لأنه)
القضاء بعلمه) أى بشرط كونه مجتهدا اه ع ش أى خلافا للحنفية (قوله وكونه أيضا الخ) عطف على قول
الميت كون المقر وارثا الخ (قوله لم يقبل لا ضراره بمن له الولاء الخ) هلا صم وبقى الولاء به يندفع الضرر كما قدمه
في الاحاق بنفسه لكن الفرق يمكن اه سم ولعل بان ضرر عدم ارث نسبه ههنا عندنا غير المقر
وهناك للمقر (قوله وهو) أى اهل الولاء الملك) أى كونه مملوك كالسبيد (قوله وقضية قولهم حين الاقرار)
أى كما مر تقييد الميت به (قوله أنه) أى الآخر ابنه) أى ابن العم (لم يبطل اقراره) أى المقر بان لعمة اه
ع ش (قوله أنه) أى المقر بان لعمة (قوله غير حائز) هلا قال غير وارث لحجبه بالابن اه سم (قوله ولا بن
الرفعة الخ) أقره المغني ثم قال ويصح الحاق المسلم الكافر بالمسلم والحاق الكافر المسلم بالكافر اه (قوله
هنا) أى في اشتراط كون المقر حائزا حين الاقرار (قوله أجبت عنه الخ) وأجاب النهاية عنه أيضا راجعه
(قوله فيما اذا أقر) إلى قوله ولو ادعى في النهاية وكذا في المغني الا قوله أو بزوجته للميت (قوله أو بزوجته الخ)
انظر ما صورته اه ع ش كان مراده ما فائدة عطفه مع ان الثالث شامل للزوجين قول الميت (لا يرث) وإذا قلنا
لا يرث لعدم ثبوت نسبه موم على المقر بنت المقر به وان لم يثبت نسبه ما مؤاخذه باقراره كما ذكره الرافعي
ويقاس بالبنت من في معناها وفي عتق حصته المقر لو كان المقر به عبدا من التركة كان قال أحدهما العبد
فيما انه ابن أيتنا وجهان أو وجههما انه يعتق لتسوف الشارع إلى العتق مغني ونهاية وشرح الروض قال ع ش
قوله مر وفي عتق حصته المقر الخ أى ظاهر أو باطنا وقوله مر أو وجههما انه يعتق أى ولا سراية وان كان المقر
موسرا لعدم اقراره بمباشرة العتق اه (قوله وبفرض الميت الخ) عبارة المغني والاصح أن المستحق لا يرث كذا
في نسخة المصنف كما حكاه السبكي قال الشيخ برهان الدين وهو يقتضى أنه مع كون المقر حائزا ان استحقاق لا يرث
وهذا لا يعرف بل هو خلاف النقل والعقل والظاهر ان ههنا سقطه هي امامن اصل المصنف وامامن فاسخ
وصوابه ان يقول وان لم يكن حائزا فالاصح الخ كما يؤخذ من بعض النسخ انتهى ويوجد في بعضها فلو أقر أحد
الحائزين دون الآخر فالاصح الخ وهو كلام صحيح ولعله هو المراد من النسخة الاولى ويدل لذلك كما قال الولي
العراقي قوله ولا يشارك المقر في حصته فهو قرينة ظاهرة على أن صورة المسئلة اقرار بعض الورثة اذ لو كان
المقر حائزا لم يكن له حصته بل جميع الارث اه (قوله في هذا) أى فيما اذا أقر أحد الحائزين الخ (قوله
السياق) أى كقوله المقر بحصته اه سم (قوله ظاهر ابل باطنا) أى بل يشاركه فيها باطنا وظاهرا
لوما المستحق ولا وارث غيرهما كان للصادق باطنا تناول ما يخصه في ارثه ان تمكن منه اه سيد عز (قوله
يلزمه الخ) أى المقر وكذلك يجب على غيره المقر أن يشارك هذا الثالث بثلث ما أخذ ان كان يعلم انه اخوه
وان كان في الظاهر لا يجب عليه ان يعطيه شيئا فكل من المقر والمكذب حكمهما واحد وانما يخص المقر

وهو الجد والاخ لا يرث مع وجود الاب (قوله أحد الزوجين) صادق بالذكر فقضية صحة استحقاق وارث
الانثى بها (قوله وكونه) أى المقر (قوله لم يقبل لا ضراره بمن له الولاء الخ) هلا صم وبقى الولاء به
يندفع الضرر وكما قدمه في الاحاق بنفسه لكن الفرق يمكن (قوله أنه) أى الآخر وقوله ابنه أى ابن
العم (قوله أنه غير حائز) هلا قال غير وارث لحجبه بالابن (قوله السياق) أى كقوله المقر في حصته (قوله
في الميت ولا يشارك المقر في حصته) قال في الروص لكن يحرم عليه أى المقر تبنيه أى المقر به وفي عتق حصته
أى المقر ان كان أى المقر به من التركة كان قال أحدهما العبد من التركة انه ابن أيتنا وجهان انتهى وفي

أحدهما فان كان قبل القسمة دفع اليه نصفها أو بعدها فان كانت بيد المصدق سلمها له كلها ولا شيء له على المكذب أو بيد المكذب لم يلزمه شيء وعلى المصدق نصف قيمتها (و) الأصح (ان البالغ) العاقل (من الورثة لا يغير بالاقرار) بل ينتظر كمال الآخرين فان أقر فبات غير الكامل وورثته نفذ اقراره من غير تجديد كافي قوله (و) الأصح (انه لو أقر أحد الورثة) الحائرين بثلاث (وأنكر الآخر) أو سكت لم يرث شيء ولا من حصص المقر لكن ظاهره فقط كما تقر لان (٤٠٨) الارث فرع النسب ولم يثبت وانما طولب من أقر بكونه ضامنا للعمر وفي ألف بالالف

وان لم يثبت على عمر وولو كذب الضامن لانه لا ملازمة بين مطالبته بما فقد يطالب الضامن فقط لا عسار الاصيل أو نذر المضمون له أن لا يطالبه أو موت الضامن والدين مؤجل وقد يطالب الاصيل فقط كان ضمن الحال مؤجلا أو عسر الضامن أو مات الاصيل والدين مؤجل وأما النسب والارث فينبغي ما ملازمة من حيث انه يلزم من ثبوت الارث بالقرابة ثبوت النسب ولا عكس كما يأتي ونظيره اقراره بالخلع فانه يثبت البينونة ولا مال لوجودها قبل الدخول وعند استيفاء العدد من غير مال بخلاف وجوبه بالطلاق فانه يستلزمها (و) يستمر عدم ارث المقر به الى موت المنكر أو الساكت فان (ما) ولم يرثه الا المقر ثبت النسب بالاقرار الاول وورث لانه صار حائرا وكذا لو ورثه غير المقر وصدقه (و) الأصح (انه لو أقر ابن حائز) مشهور النسب لا ولاية عليه (بانحوه) مجهول فانكر المجهول نسب المقر) بان قال أنا ابن الميت ولست أنت ابنته (لم يؤثر فيه) لثبوت شهرته ولانه لو بطل نسبه بطل نسب المجهول فانه لم يثبت الا لارثته وحيازته ولو بطل نسبه ثبت نسب المقر

بالذكر لانه رجايتوهم أنه لما اقر وجب عليه التشريل في حصته حتى في الظاهر اه بخيرى (قوله فان كان قبل القسمة دفع اليه نصفها) ينبغي انه لو أخرجت القسمة النصف الآخر في حصص المقر لم يدفعه اليه ايضا لاعترافيه له اه سم وفي تصويره وقفه لانه اذا دفع نصف العين الى المقر له تصير العين مشتركة بينهما وبين المكذب ولا يبقى للمصدق تعلق بها أصلا فكيف يتصور اخراج القسمة النصف الآخر في حصته (قوله ولا شيء له) أي للمصدق (قوله لم يلزمه) أي المكذب (قوله بل ينتظر) الى قوله وانما طولب في النهاية والمغنى (قوله كمال الآخرين الخ) أي بلوغ الص - غير وفاقاة المجنون فاذا بلغ الاول وفاق الثاني فوافق البالغ العاقل ثبت النسب حيثئذ ولا بد من موافقة الغائب ايضا ويعتبر موافقة وارث من مات قبل الكمال أو الحضور اه مغنى (قوله وورثته) أي ورث المقر فقط غير الكامل (قوله كما تقر) أي في شرح ولا يشارك المقر في حصته (قوله العمرو) أي عن عمرو (قوله أن لا يطالبه) أي الاصيل (قوله والدين مؤجل) فيؤخذ من تركته اه سم (قوله بالقرابة) احتراز عن الولاء (قوله كما يأتي) أي بقول المتزواني اذا كان الوارث الخ (قوله ونظيره) أي العكس أو ما ذكر من النسب والارث (قوله بالخلع) يعني بالطلاق البائن (قوله فانه يثبت البينونة الخ) أي بالاقرار بالخلع (قوله لوجودها الخ) تعليل لثبوت البينونة بدون مال و (قوله قبل الدخول) أي بالطلاق قبله و (قوله وعند استيفاء الخ) عطف على قبل بالدخول و (قوله من غير مال) متعلق بالوجود (قوله بخلاف وجوبه) أي المال (قوله بالاقرار الاول) الى قول المتن ويثبت في النهاية والمغنى الا قوله ومن ثم غلط المقابل وقوله وبهذا الى المتن (قوله لو ورثته) أي ورث المنكر أو الساكت اه سم (قوله وصدقه) أي صدق وارث غير المقر (قوله لا ولاية عليه) أي ومن عليه ولا يقدم حكمه في شرح وارثا حائرا (قوله ولو أقر) أي الحائز والمجهول اه سم (قوله فانكر الخ) ولو أقر ياخوين مجهولين معاف كذب كل منهما الا خرا وصدقه ثبت نسبهما لوجود الاقرار من الحائز وان صدق أحدهما الا آخر فكذبه الا آخر سقط نسب المكذب بغير الدال دون نسب المصدق ان لم يكونا توأمين والا فلا أثر له كذيب الا آخر لان المقر باحد التوأمين مقر بالا آخر ولو كان المنكر اثنين والمقر واحد فالمقر تحليفهما فان نكل أحدهما لم ترد اليه على المقر لانه لا يثبت به نسب ولا يستحق به الارث ولو أقر الورثة بزوجة امرأة لم يرثهم ورثت كاقرارهم بنسب شخص ومثله اقرارهم بزوج للمرأة نهاية ومغنى (قوله لان الحائز) الى الكتاب في النهاية والمغنى (قوله لابن الخ) ولو أقر به أي شرحه ان الاول أوجه لتشوف الشارع الى العتق انتهى (قوله فان كان قبل القسمة دفع اليه نصفها) ينبغي أنه لو أخرجت القسمة النصف الآخر في حصص المقر لم يدفعه اليه ايضا لاعترافيه له (قوله لم يلزمه) أي المكذب ش (قوله أو نذر المضمون له أن لا يطالبه) أي أن لا يطالب الاصيل (قوله والدين مؤجل) فيؤخذ من تركته (قوله وكذا لو ورثته) أي ورث المنكر أو الساكت ونوله وصدقه أي وصدق غير المقر ش (قوله ولو أقر) أي الحائز والمجهول بثالث فانكر الخ قال في الروض ولو أقر بهما أي ياخوين مجهولين معاف كذب كل منهما الا آخر ثبت نسبهما وان صدق أحدهما الا آخر فكذبه سقط المكذب أي بفتح الدال ان لم يكونا توأمين لان المقر باحد التوأمين مقر بالا آخر وقوله ان لم يكونا توأمين قال في شرحه والا فلا أثر له كذيب لا آخر اه (قوله في المتن) كأنه أقر بان للميت قال في الروض فان أقر به الاخ والزوجة لم يرث معهما

فيه) لثبوت شهرته ولانه لو بطل نسبه بطل نسب المجهول فانه لم يثبت الا لارثته وحيازته ولو بطل نسبه ثبت نسب المقر بان وذلك دور حكمي ومن ثم غلط المقابل ولو أقر بثالث فانكر نسب الثاني وليس توأمين سقط لثبوت نسب الثالث باتفاقهما فاشترط موافقته على نسب الثاني لثبوت بالاستحقاق وبهذا فارق ما قبله (و يثبت أيضا نسب المجهول) لان الحائز قد استلحقه فلم ينتظر لاختراجه له عن أهلية الاقرار بتكذيبه (و) الأصح (انه اذا كان الوارث الظاهر يحجب المستحق) يحجب حرمان (كأنه أقر بان للميت ثبت النسب) لان الحائز ظاهرا قد استلحقه (ولا ارث) له للدور الحكمني وهو أن يلزم من اثبات الشيء رفعه اذ لو ورث يحجب الاخ فخرج عن كونه وارثا فلم يصح استلحاقه فلم

باب للميت الأخ والزوج ثم رث معه ما كان له من الميراث ولو مات عن بنت وأخت فاقرباها بن له سلم للأخت نصيبها لأنه لو رثت لغيرها غني واسني (قوله ولو ادعى الخ أي لو ادعى مجهول على أخ الميت أنه ابن الميت فانكر الأخ ونسب عن اليمين خلف المدعى اليمين المردودة (قوله ما لو أقرت بنت الخ) لعلة تصوير والا لو ورثت الجميع فرضا وردا فكذلك كما علم مما قدمه وصرح به الناشر عن الأذري اه سم

(كتاب العارية) *

(قوله بتشديد الياء) إلى المتن في النهاية الأقوله أي حيث إلى قال وقوله مع أنها فاسدة وكذا في المغني الأقوله المتضمن إلى من عار وقوله ومصحف إلى وكعارة وقوله مع أنها فاسدة (قوله وقد تخفف) وفيها لغة نالغة عارة بوزن ناقض نهاية ومعنى (قوله اسم لما الخ) أي شرعا اه عش وقال الحلبي قوله اسم الخ أي لغة وشرعا أو لغة فقط أو لغة لما يعار وشرعا للعقد لكن في شرح الروض أي والمغني ما يفيدان إطلاقها على كل من العقد وما يعار لغوي اه (قوله والعقد) أي فهي مشتركة بينهما وقد تطلق على الأثر المترتب على ذلك من جواز الانتفاع به وعدم الضمان وهذا مورد الفسخ والانتفاع كما تقدم نظيره في أول البيع اه عش (قوله والعقد المتضمن لاباحة الانتفاع) فهي إباحة المنافع وقال الماوردي هبة المنافع فلورث المستعير أريدت على هذا دون الأول فيجوز الانتفاع به بالرذ قال الشارح في شرح الإرشاد كذا قيل وصرح بما يأتي عند قول المصنف ما لم ينها ترند بالرذ وهو ظاهر انتهى اه سم (قوله أو من التعاور) عبارة المغني وقيل من التعاور اه (قوله لا من العار) لا يقال برده استعارته صلى الله عليه وسلم لأننا نقول استعارته لبيان الجواز لئلا يتوهم المنع منها مع وجود العار فيها واستعارته لبيان الجواز لا عار فيها عليه اه سم (قوله لانه) أي العار (قوله يائي) بدليل غيرته بكذا اه مغني (قوله وهي واوية) فان أصلها عارية اه مغني قال عش هذا مجرد لا يمنع لانهم قديدا خلون بنات الياء على بنات الواو وكذا في البيع من مذهبنا مع ان البيع يائي والبيع ووي اللهم الا أن يقال انهم لا يعلمون ذلك الا عند الاضطرار اليه اه (قوله واستعارته الخ) عطف على قوله ويمنعون الخ (قوله متفق الخ) أي هذا الخبر متفق الخ (قوله وأدرا) كذا في أصله

اه وقال في شرحه ولو مات عن بنت وأخت فاقرباها بن له سلم للأخت نصيبها لأنه لو ورثت لغيرها ذكره الأصل اه (قوله ما لو أقرت بنت معتقة للاب الخ) لعلة تصوير والا لو ورثت الجميع فرضا وردا فكذلك كما علم مما قدمه وصرح به الناشر عن الأذري فقال فائدة قال الأذري بقي ما لو ترك بنتا وقلنا بالرذ لفساد بيت المال فاستلحق أحاقيل يكون كاستلحاق الابن الحائز مثلا لم أر فيه نقلا ولا اقرب نعم اه (قوله ويرثانه) هو في أرب الخ أحد وجهين ووجه ما ذكره الشارح والثاني لأنه يمنعها عصبوبة الولاء أي الأثر بها قال في شرح الروض والاول أوجه ولعل اقتصار الشارح على هذا التصور لئلا يفتأمل

(كتاب العارية) *

(قوله والعقد المتضمن لاباحة الانتفاع) فهي إباحة المنافع وقال الماوردي هبة المنافع فلورث المستعير ردت على هـ ذادون الأول فيجوز الانتفاع به بالرذ قال الشارح في شرح الإرشاد كذا قيل وصرح بما يأتي عند عند قول المصنف ما لم ينها ترند بالرذ وهو ظاهر فان قلت مرفى الوكالة ان الإباحة لا ترتد بالرذ قلت ذلك في الإباحة المحضة وهذه ليست كذلك اه وكله أراد بقوله وصرح ما يأتي الخ ما ذكره فيما لو فعل ما منع منه من نحو الزرع من ان عليه أجرة المثل لا ما زاد على المسمى من أجرة المثل لأنه بعدوله عن المستحق له كالرذ لما أبج له اه ويمكن أن يجاب بأنه لا دلالة في ذلك لطلاق الرذ اذ هنا تغويت المعاذون فيه بفعل غيره ومجرد الرذ ليس فيه ذلك (قوله لا من العار) لا يقال برده استعارته صلى الله عليه وسلم لأننا نقول قد تكون استعارته لبيان الجواز لئلا يتوهم المنع منها مع وجود العار فيها واستعارته لبيان الجواز لا عار فيها عليه وأيضا فهو عليه السلام أولى بالموثوقين من أنفسهم فأولى بالموثوقين في الكفار أولى فلا عار في تصرفه في شيء من أموال الخلق لان الجميع له ولا ينافيه نحو قوله يل عارية مضمونة لأنه من باب التفضل فليتنامل وقوله لانه أي

رث فادى أرثه إلى عدم أرثه ولو ادعى المجهول على الأخ فذلك وحاف المجهول ثبت نسبه ثم ان قلنا اليمين المردودة كالبينة ورث أو كالأقرار وهو الأصح فلا يخرج بحجبه ما لو أقرت بنت معتقة للاب باخ لها فثبت نسبه لكونها حاضرة ورثانه اثلا لأنه لا يحجبها حريانا

(كتاب العارية) *

بتشديد الياء وقد تخفف اسم لما يعار والعقد المتضمن لاباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه ليرده من عار ذهب وجاء بسرعة أو من التعاور أي التناوب لا من العار لأنه يائي وهي واوية وأصلها قبل الاجماع ويمنعون الماعون قال جمهور المفسرين هو ما يستعيره الجيران بعضهم من بعض واستعارته صلى الله عليه وسلم فرس لابي طلحة

فر كبه متفق عليه وأدرا من مسفوان بن أمية يوم حنين فقال أغضب يا محمد فقال لا بل عارية مضمونة رواء أبو داود والنسائي وهي سنة قال الروياني وغيره وكانت واجبة أول الاسلام

الاختيار كما يعلم مما يأتي في الطلاق فلا تصح اعادة مكره أي بغير حق والا كالأكرام (١١١) عليها حيث وجبت حيث فيها يظهر وصحة

تبرع (بان يكون رشدا
لأن تبرع بالمنافع فلا تصح
اعارة محجور الا لسففيه
ليدتن نفسه اذا لم يقصد عمله
لاستغنائه عنه بما له على انه
في الحقيقة لا استثناء لان
بدنه في يده فلا عارية والا
المفلس اعين زمنا لا يقابل
باجرة ولا مكاتب بغير إذن
سيده الا في نظير ما ذكر في
المفلس فيما يظهر ويشترط
ذلك في المستعير أيضا فلا
تصح استعارة محجور ولو
سفيها ولا استعارة وله الا
لضرورة كبردمه لك فيما
يظهر أو حيث لا ضمان كان
استعاره من نحو مستاجر
ويشترط تعيينه فلو فرش
بساطه لمن يجلس عليه ولو
بالقرينة كما على دكاكين
البرازيل بالنسبة لمريد
الشراعتهم لم يكن عارية
بل مجرد اباحة ولو أرسل
صبيا لاستعيره شيئا يصح
فلو تلف في يده أو ألقاه لم
يضمنه هو ولا مرسله كذا
في الجواهر ونظر غيره في
قوله أو ألقاه والنظر واضح
اذ الاعارة ممن علم انه رسول
لا تقتضي تسليطه على
الاتلاف فلجمل ذلك على
ما إذا لم يعلم انه رسول (وملكه
المنفعة) وان لم يملك الرقبة
لان الاعارة انما ترد على
المنفعة وأخذ الأذرع منه
امتناع اعارة وفي وفقيهه
سكنهما في رباط ومدرسة
لانهما ملكا كان الانتفاع
للمنفعة وكان مراد من ذلك لا يسمي عارية حقيقة فان أراد حرمة

وسلاح لم يأت على ما يأتي اه عش (قوله الاختيار) الى قوله الا في نظير ما في الغنى الا قوله كما يعلم مما
يأتي في الطلاق وقوله أي بغير حق الى المتن وإلى قوله ولو أرسل في النهاية الا قوله والا كالأكرام الى المتن وقوله
لضرورة الى حيث وقوله ولو بالقرينة الى لم يكن (قوله فلا عارية) مقتضاه أن شرط صحة العارية
كونه بايدي المستعير ويؤيده قولهم في التعريف اه لكونه ينافيه ما يأتي في شرح قول المصنف والثالث
يضمن المنفعة فليتأمل اه سيد عمر زاد عش اللهم الا أن يقال السفيف لا يمكن جعله تحت يد غيره لكونه
حر بخلاف الدابة التي حمل عليها صاحبها متاع غيره بسؤاله فكانها في يد الغير اه وأشار الرشدي الى رد هذا
الجواب بما نصه قوله فلا عارية فيه أنهم صرحوا بأنه اذا قال لغيره اغسل ثوبي كان استعارته لبدنه اه (قوله
والا المفلس) قد يناقش بان قضيته أنه أراد بالمحجور ما يملك المفلس وحديثه في كل التفريع في قوله فلا تصح
اعارة محجور لان عدم الصحة من مطلق المحجور لا يتفرع على اعتبار الرشد لان المحجور بفلس رشيد فليتأمل
اه سم أي فكان الاولى اعتبار كون التبرع ناجزا بدل الرشد (قوله اعين الخ) وليدتن نفسه مطلقا كما هو ظاهر
اه سيد عمر (قوله الا في نظير ما ذكر الخ) أي في قوله زمنا لا يقابل باجرة اه عش (قوله ويشترط
الى قوله ويشترط في المغنى الا قوله الى ضرورة الى حيث (قوله ذلك) أي صحة التبرع عليه اه معنى أي
والاختيار (قوله ولو سفيها) أي بان كان صديقا ومجنونا أو محجورا عليه من المفلس فتصح استعارته
لانه لا ضرر لها على الغرماء لانها لو تلفت تلفها مضمنا لا يترحم المير الغرماء بغيرها عش وسم (قوله ولا
استعارة وليه) أي ايقاع عقد العارية له بطريق الولاية أما اذا استعار الولي استغنى عنه استيفاء
المنفعة فواضح أنه لا محذور فيه لان الضمان حينئذ متعلق بالمستعير وهو الولي اه سيد عمر (قوله تعيينه)
أي المستعير وكونه مختارا اه نهاية (قوله بل مجرد اباحة) اعتمد مر اه سم (قوله اذا الاعارة ممن
علم الخ) انما يتضح في الجاهل بعدم الصحة أما العالم بعدم الصحة فسلط كما هو واضح اه سيد عمر (قوله
فلجمل ذلك الخ) أي ما في الجواهر من عدم الضمان أقول فيه نظرا أيضا لان الاعارة لا تقتضي تسليط المستعير
على الاتلاف أي فيضمن فيه لا في التالف غاية الامر أنها تقتضي المسامحة بالتلف بواسطة الاستعمال المأذون
فيه فليتأمل سم على حج ويمكن الجواب بانها وان لم تقتض التسليط بالاتلاف لكنها تقتضيه بالتسليط
على العين اعارة فاشبهت البيع وقد صرحوا في بيان المقبوض بالشراء الفاسد من السفيف لا يضمنه اذا ألقاه
اه عش (قوله وان لم يملك الرقبة) الى المتن في النهاية (قوله وأخذ الأذرع منه امتناع اعارة صوفي الخ)
ان كانت الصورة أنه أعار مستحق السكنى في المدرسة أو الرباط فلا يتجه الا الجواز لكن هذا ليس عارية وانما
هو اسقاط حق ولعل هذا هو الذي فهمه الشارح مر عن الأذرع وان كانت الصورة أنه أعار لغير مستحق
فلا يتجه الا المنع ولعله مراد الأذرع فلم يتوارد معه الشارح مر على محل واحد ثم لا يخفى أن الصورة على
كل منها ما أن الفقيه أو الصوفي يخرج من المسكن المذكور ويغيره لغيره أما كونه يدخل عنده نحو
صيف فالظاهر أن هذا النزاع في جواره اه رشدي (قوله امتناع اعارة صوفي الخ) كلام شرح الروض
مصرح بالجواز اه سم وعبارة المغنى بعد ذكر كلام الروض والاعتماد أنه أي ما عليه العمل من اعارة
الصوفي والفقيه مسكنهما بالرباط والمدرسة وما في معناهما لا يجوز كما قاله الأذرع وغيره اه (قوله
ش (قوله لان بدنه في يده الخ) قد يرد عليه ما اذا قصد عمله (قوله والا المفلس الخ) قد يناقش هنا بان قوله
والا المفلس يقتضي أنه أراد بالمحجور ما يملك المفلس وحديثه في كل التفريع في قوله فلا تصح اعارة محجور لان
عدم الصحة من مطلق المحجور لا يتفرع على اعتبار الرشد لان المحجور بفلس رشيد فليتأمل (قوله فلا
تصح استعارة محجور ولو سفيها) أي كما يكون صبيا أو مجنونا وقد يشمل المفلس والوجه مخالفته (قوله بل
مجرد اباحة) اعتمد مر (قوله فلجمل ذلك الخ) ما إذا لم يعلم انه رسول) أقول فيه أيضا نظرا لان الاعارة
لا تقتضي تسليط المستعير على الاتلاف غاية الامر أنها تقتضي المسامحة بالتلف بواسطة الاستعمال المأذون
فيه فليتأمل (قوله امتناع صوفي الخ) كلام شرح الروض مصرح بالجواز (قوله فان أراد حرمة

للمنفعة وكان مراد من ذلك لا يسمي عارية حقيقة فان أراد حرمة

فمنوع بحيث لا نص من
الواقف أو عادة مطردة في
زمانه تمنع ذلك وكذلك ما
اختصاصه به الماسد كره
في الاضحية ان له اعادة هدى
أو اضحية نذره مع خروجه
عن ملكه ومثله اعادة كاب
للصبي وادارة الاب لابنه
الصغير وكذلك المجنون
والسفيه كما يحتمل الزر كشي
ومن لا يقابل باجرة ولا يضر
به لان له استخدام في ذلك
وأطلق الرواي في حل اعارته
لخدمته من يتعلم منه لقصة
أنس في الصحيح وظاهر ان
تسمية مثل هذه المذكورات
عارية فيه نوع تجوز قال
الاسنوي وادارة الامام مال
بيت المال لانه اذا جاز له
التملك فالاعارة ولما ورد
بانه ان اعاره لمن له حق في
بيت المال فهو ايصالحق
لمستحق فلا يسمى عارية أو
لمن لاحق له فيه لم يجز لان
الامام فيه كالولي في مال وليه
وهو لا يجوز له اعادة شيء منه
مطلقا ومن ثم كان المعتمد انه
لا يصح بيعه لقن بيت المال
من نفسه لانه حق اعتاقه
وهو ليس من أهل العتق
ولو بعوض كالكتابة لانه
يسع لبعض بيت المال بعض
آخر لملكه كما كسبه لولا البيع
ولانه بمنع عليه تسليم ما باعه
قبيل قبض ثمنه وهذا مثله
لان القن قبل العتق لملك
له وبعده قد يحصل وقد لا
فلا مصلحة في ذلك ليست
المال أصلا ومن هذا أخذ

أو عادة الخ) الانسب وعادة بالواو اه سيد عمر أي كافي النهاية (قوله يمنع ذلك) أي يمنع النص أو العادة
اعارة المسكن اه كردى (قوله وملكها) الى قوله ورد في المعنى الا قوله كما يحتمل الزر كشي وقوله قال
الاسنوي (قوله هدى أو اضحية الخ) لو تلف ضمنه المعبر والمستعير وليس لنا معبر يضمن الا في هذه الصورة مر
اه سم على جوسياتي في كلام الشارح مر ومراده أن كلا طريق في الضمان والقرار على من تلفت تحت يده
اه عش (قوله مع خروجه) أي المنذور من الهدى أو الاضحية (قوله ومثله) أي مثل ما ذكر من اعادة هدى
أو اضحية نذره (قوله وادارة الاب لابنه) أي وأن يعبر الاب لابنه للغير اه رشيدى (قوله ولا يضر به) أي بالابن
اه معنى (قوله لان له استخدام في ذلك) قضيته أنه ليس للاب استخدام ولده فيما يقابل باجرة أو كان يضره وهو
ظاهر في الثاني وينبغي خلافة في الاول بل هو أولى من العلم الآتي وبسليم الاول فينبغي للاب اذا استخدم من
ذكر أن يحسب باجرة مثله مدة استخدامه ثم يملكها له بما وجب عليه ثم يضره عليه فيما يحتاجه من نفقة
وكسوة ومساكنة به البلى أن يموت انسان ويترك أولاداً صغاراً فتتولى امهم أمهم بل وصاية أو كبير
الاخوة أو عم لهم مثلاً ويستخدمونهم في رعي دواب امهم أو لغيرهم والقى وجوب الاجرة على من
استخدمهم سواء كان أجنبياً أو قريباً ولا يسقط الضمان بقبض الام أو كبير الاخوة أو نحوهما حيث لا وصاية
ولا ولاية من القاضي اه عش (قوله حل اعارته) أي ولده الصغير و(قوله لخدمة الخ) ظاهر سواء كان ذلك
يقابل باجرة أم لا لان فيه مصلحة ومن ذلك بالاولى الفقيه ومعلوم أن ذلك كله اذا اذن له ولله أما اذا لم يأذن له
أو قامت قرينة على عدم رضاه بذلك أو كان استخدامه بعد اذراء به فلا يجوز له وبقي ما يقع كشيرا أن المعلم
ياخذ بعض من يتعلم منه بتعليم بعض آخر هل يجوز له ذلك لان فيه مصلحة للولد باتقانه للصناعة بتكرارها أم لا
فيه نظر والقرب الاول وينبغي أن يأتي مثل ذلك فيما لو كان الاب هو المعلم اه عش (قوله مثل هذه
المذكورات الخ) أي اعادة الهدى والاضحية المنذورين وادارة الكاب للصبي وادارة الاب لابنه (قوله فيه
نوع تجوز) عبارة ان معنى ليست حقيقة بل شبهة فيها اه (قوله فيه نوع تجوز) كانه لعدم ملك المعبر المنفعة اه
سم (قوله وادارة الامام الخ) عطف على قوله اعادة كالب الخ (قوله ورد بانه ان اعاره الخ) نظير هذا التريد
جاء في التلخيص الصادر من الامام لمال بيت المال وقد صرح بالاثبات له ولك أن تقول تختار الشق الاول وتضع
المحذور المترتب عليه لان الاستحقاق غير منحصر في المذكور بل هو لعموم المسلمين فاذا خص الامام واحداً
بتملك وادارة فقد ناب عن الباقي في تصيير ما يخصهم في المال المنصرف فيه لمن صرفه فليتأمل اللهم الآن
يقال ليس الحق للعموم حتى يكون مشتركاً كشر كتحقيقه بين سائر الافراد بل الحق للجهة فاذا دفع لبعض
افرادها وقع في محله بالاصالة اه سيد عمر (قوله وهو) أي لولي و(قوله منه) أي من مال موليه (قوله
مطلقاً) أي سواء كان ما اعاره يقابل باجرة أم لا اه عش (قوله ومن ثم) أي من أجل ان الامام كالولي (قوله
كان المعتمد الخ) عبارة النهاية كان الصواب كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى عدم صحة بيعه الخ اه (قوله من
نفسه) أي نفس القن اه عش (قوله وهو ليس الخ) أي الامام في مال بيت المال (قوله ولو بعوض
كالكتابة) غاية لقوله ليس من أهل الخ (قوله لانه بيع) أي العتق بعوض أو الكتابة والتسديد كبير بتأويل
العقد أو لرعاية الخبر (قوله بملكه) أي بيت المال (اكسائه) أي من بيت المال (قوله بمنع عليه) أي على
الامام اه عش (قوله وهذا) أي عتقه بعوض وكذا قوله في ذلك (قوله ومن هذا) أي من المعتمد المذكور
مع علمه المذكور (قوله ان أوقاف الأتراك لا تجب الخ) والاولى جها اتباع شرعهم حيث لم يعلم رقبهم وفعلا

فمنوع الخ) وافق على المنع مر وهل يتوقف هذا على اذن الناظر ثم رأيت كلام الشارح الآتي الصريح
في الرجوع لهذه مع منازعتنا له وقد يقال اذا توقف اعادة الموقوف عليه على اذن الناظر فغير الموقوف عليه
المنزل في الموقوف أولى فليتأمل (قوله هدى أو اضحية نذره) لو تلف ضمنه المستعير والمعبر وليس لنا معبر
يضمن الا في هذه الصورة مر (قوله فيه نوع تجوز) كانه لعدم ملك المعبر المنفعة (قوله ومن ثم كان المعتمد
الخ) أفتى به شيخنا الشهاب الزملى (قوله ومن هذا أخذ جمع متأخرون ان أوقاف الأتراك الخ) والاولى جها

ذلك على وجه اقتضاه المصلحة في نظرهم ولم يتبين خطوهم في ذلك لاجراجهم ذلك على وجه مخصوص ولا يلزم من تشبيه الامام بالولي اعطاه احكامه من سائر اوجهه وقياس ذلك على اعتناق العبد من نفسه ممنوع شرح مر اه سم قال الرشيدى قوله مر وفعلا وذلك على وجه الخ هذا يعرفك أن وجوب اتباع شروطهم حينئذ ليس من حيثية الوقف اذا الواقف لا يشترط في صحة وقفه مراعاة مصلحة ولا غيرها وانما ذلك من حيث ان لهم الولاية على بيت المال وقد اخرجوا منه ذلك على وجه مخصوص فلا يجوز تخالفه وهذا يعلم أن الصورة أن فاعل ذلك ممن له دخل في أمور بيت المال فإرادته بالترك الفاعل ذلك السلاطين واتباعهم فتنبه اه ولعل ما ذكر في ملوك مصر في زمنهم والافسلاطين الاسلامبول وغالب اتباعهم مطلقا وملوك مصر وغالب اتباعهم في زمننا احرار فلا بد من مراعاة شروط اوقافهم بالاختلاف حيث لم يعلم كونهم من مال بيت المال والاقبال شرط المتقدم انقاع النهاية (قوله شروطهم فيها) أي شروط الترك في اوقافهم (قوله لبقائهم) أي اوقاف الترك (قوله لانهم ارقاءه) أي الترك الواقفين من السلاطين واتباعهم وفي هذا التعليق نظر ظاهر لان السلاطين العثمانية احرار وليس فيهم شبهة الرقبة وكذا أكثر اتباعهم ووزرائهم كما هو ظاهر وأما اتباعهم من نحو الجراكسة فهم وان سألناهم ارقاء لكن لا تعلم كونهم ارقاء لبيت المال لاحتمال أن السلاطين اشترى وروهم لانفسهم بعين مالهم أو في ذمتهم كما هو الظاهر لبيت المال فيصح وينفذ اعتناقهم اياهم والله أعلم (قوله اجارة صحيحة) الى قوله أي والافى النهاية الاقوله الامدة الى وموقوف عليه وقوله على مامر (قوله حات) أي اوقاف الترك (قوله مطلقا) أي راعى شروطهم أولا (قوله الامدة حياته) هذا مسلم ان دلت قرينة على مباشرة الانتفاع بنفسه كان أوصى ان ينتفع به مدة حياته والا فله الاعارة وان قيد بحد حياته مر اه سم على حج وقوله والا أي كان أوصى له بالمنفعة مدة حياته وينبغي أن مثل الاعارة الاجارة حيث قيدت بحد او بعمل عمل ثم ان مات المؤمن جرائى الموصى له قبل استيفاء المنفعة المعقود عليها فنسخت فيما بقى اه ع ش (قوله على مامر) انظر في أي محل مرفان أراد ما تقدم عن الاذرى ورد عليه ان كلام الاذرى ليس في الموقوف عليه كيف وقد صرحوا بان منافع الوقف ملك للموقوف عليه يستوفيه بنفسه وبغيره باعارة واجارة وانما كلامه فيمن نزل في مكان مسبل اه سم عبارة الكردي قوله على مامر هو قوله امتناع اعارة صوفي الخ اه والاولى قوله فان اراد حرمة ممنوع الخ (قوله أي باذن الناظر الخ) راجع الى قوله وموقوف عليه (قوله وعليه) أي على اشتراط اذن الناظر ان كان غير الموقوف عليه (قوله أن مراده) أي ابن الرفعة (قوله الاعن رأيه) أي الناظر ش اه سم (قوله ليشمل) أي كلام ابن الرفعة (كونه) أي الناظر (قوله وذلك للمكهم) أي المستأجر والموصى له بالمنفعة والموقوف عليه (قوله لانه لا يملكها) الى قوله ومنه في المعنى الاقوله قال في المطالب والى قول المتن والمستعار في النهاية الاقوله ومنه الى والذي (قوله الا ان عيين الخ) ظاهره البطلان بمجرد الاذن والمتجه توقفه على الاعارة ويجب بمنع أن ظاهره ذلك فتأمل اه سم أي اذا مراد الا اذا عين له الثاني وأعاره بالفعل عبارة ع ش قوله مر الثاني مفهومه أنه اذا عينه له وأعاره انتهت عاريته وانتفى الضمان عنه اه وفي الجيسري عن الماوردي أنها تبطل بمجرد الاذن لانه خرج بالاذن عن كونه مستعيرا وصار وكلا وعن شيخه أن الاول يبرأ به عن الضمان اه (قوله كان يركب الخ)

اتباع شروطهم حيث لم يعلم زعمهم وفعلا وذلك على وجه اقتضاه المصلحة في نظرهم ولم يتبين خطوهم في ذلك لاجراجهم ذلك على وجه مخصوص ولا يلزم من تشبيه الامام بالولي اعطاه احكامه من سائر اوجهه وقياس ذلك على امتناع اعتناق العبد من نفسه ممنوع شرح مر (قوله الامدة حياته) هذا مسلم ان دلت قرينة على مباشرة الانتفاع بنفسه كان أوصى ان ينتفع به مدة حياته والا فله الاعارة وان قيد بحد حياته مر (قوله على مامر) انظر في أي محل مرفان أراد ما تقدم عن الاذرى ورد عليه ان كلام الاذرى ليس في الموقوف عليه كيف وقد صرحوا بان منافع الوقف ملك للموقوف عليه يستوفيه بنفسه وبغيره باعارة واجارة وانما كلامه فيمن نزل في مكان مسبل (قوله الاعن رأيه) أي الناظر ش (قوله الا ان عين له الثاني) ظاهره

شروطهم فيها لبقائهم على ملك بيت المال لانهم ارقاءه له فن له فيه حق حلت له على أي وجه وصلت اليه ومن لا لم تحل له مطلقا (في معنى مستأجر) اجارة صحيحة كما يعلم مما يأتي وموصى له بالمنفعة الامدة حياته على تناقض فيه وموقوف عليه على مامر ان لم يشترط الواقف استيفاءه بنفسه أي باذن الناظر ان كان غيره وعليه يحمل تعييدا بن الرفعة جوار اعارة الموقوف عليه بما اذا كان ناظر أي والا احتاج الى اذن الناظر اذن الواضح ان مراده أن لا يصدر ذلك الاعن رأيه ليشمل كونه مستحقا وآذنا للمستحق وذلك للمكهم المنفعة (لا مستعير) بغير اذن المالك (على الصحيح) لانه لا يملكها وانما ملك أن ينتفع ومن ثم لم يوجب ولا يبطل عاريته الا باذن المالك له فيها ولا يبرأ من ضمانها الا ان عين له الثاني (وله أن يستنيب من يستوفى المنفعة له) كان يركب دابة استعارها للركوب

من هو مثله أو ذوته الحاجة
قال في المطلب وكذا زوجته
وخادمه لان الانتفاع راجع
اليه أيضا ومنه يؤخذ انه لا
يركبهما الا في أمر تعود
منفعته عليه وحشيش يكون
مما يشمله قواهم لحاجته فلا
يحتاج اليه لا يقال فادته
ان له اركابهما وان كانا
أثقل منه فلا يشمله ما قبله
لانا نقول ممنوع لان رعاية
كون نائبه مثله أو ذوته لا بد
منها مطلقا كما يعلم مما يأتي
في المتن والذي يتجه انه اذا
استعار لاركاب زوجته فلانه
جاز له اركاب زوجته التي
مثله أو ذوته ما لم تقم قرينة
على التخصيص ككون
المنفعة محرم المعبر و
شرط الاستعار كونه منفعه
به) خلافا لكونه منفعه
فلا تصح اعارة جازية من
وحش صغير كما يصرح به
قول الروياني كل ما جازت
اجارته جازت اعارته ومالا
فلا واستثنوا فر وعالم ليس
هذا منها والاستثناء معيار
المعوم وآله وهو وأمة
لخدمة أجنبي ونقل لان
مفهوم المقصود منه الاخراج
نعم لو مرح باعارته للترزين
أو الضرب على طبعه صح
قالا وحيث لم تصح العارية
فجرت ضمنت لان الفاسد
حكم صحيح وقيل لا ضمان
لان ما جرى بينهما ليس
بعارية صحيحة ولا فاسدة
ومن قبض مال غيره باذنه
لا لمنفعته كان أمانة اه

أشار به لتقييد المتن بان لا يكون في الاستئابة ضرر زائد على استعمال المستعير اه عش (قوله من هو
مثله الخ) ما لم يكن عدوا للمعير فيما يظهر مر اه سم على حج اه عش (قوله لحاجته) متعلق بقوله
يركب الخ (قوله قال في المطلب وكذا زوجته الخ) الظاهر بقاء كلام المطلب في الزوجة والخادم على اطلاقه
والا فلا معنى لاستدراكه على سابقه ومعنى قوله لان الانتفاع الخ أن انتفاع من ذكر يعد في العرف انتفاعا
له وان لم يعد منه في الحقيقة عليه نفع بل ربما يتحمل الانتفاع منهم مشقة الشراء أو الاستئجار وان لم يكن واجبا
عليه فنفس المعير راضية بصرف منفعة المعار اليهم كما هو مشاهد ثم رأيت قول المحشي قوله وحيث يشذ يكون
أي ما في المطلب شمله قواهم لحاجته الخ قد يجاب بان المتبادر من قولهم المذكور اعتبار حاجته فأنشأه
وكلام المطلب يفيد اعتبار حاجة نحو الزوجة التي فأنشأها وان كان عليه القيام لها بما وفرق كبير بينهما
اه وهو نحو ما كتبناه كما يظهر بتأمل اه سيد عمر وقوله الظاهر بقاء كلام المطلب في الزوجة والخادم
على اطلاقه أي كما هو ظاهر النهاية والمغني (قوله ومنه) أي مما في المطلب (قوله وحيث يشذ) أي حين اذا اخذ
منه ما ذكر (يكون) أي ما في المطلب وكذا ضمير اليه وضمير فأنشأه (قوله مطاوعا) أي سواء كان أجنبيا أو
نحو زوجته ومنه عن سم والسيد عمر أن نفع وجوب رعاية ما ذكر بالنسبة لنحو زوجته (قوله محرم
المعير) كبنته وأخته (قوله حالا) أسقطا النهاية والمغني ثم قال أما ما يتوقع نفعه بحش صغير فلا وجه صحة
اعارته ان كانت العارية مطلقة أو مؤقتة بمدة يمكن أن يصير فيها منفعة به وتذوق الاجارة بوجود العوض
فيها دون العارية اه وزاد النهاية ولا ينافي ذلك قول الروياني كل ما جازت الخ لقبوله التخصيص بما
ذكرناه اه أي مما يتوقع نفعه رشدي (قوله واستثنى) أي الروياني (قوله ليس هذا) أي الحش الصغير
(قوله الانحراج) أي الانتفاع (قوله وآله) أي قوله فلا في المغني وإلى قوله وقيل في النهاية الا قوله قال (قوله أو
صرح باعارته للترزين الخ) ونية ذلك كافي عن التصريح كما يحسنه الشيخ لا تخاذ هذه المنفعة مقصودا وان
ضعفت نهاية ومعنى قال عش قوله مر ونية ذلك أي منهما اه (قوله أو الضرب على طبعه) كما يحسنه
في شرح الروض وفي شرح مر مانصه قال في الخادم ويؤخذ من قوله أو الضرب على طبعها أي الدراهم
والدنانير جواز استعارة الخط أو الثوب المطرز ليكتب ويخط على صورته اه سم (قوله باذنه) أي
الغير و (قوله لا لمنفعة) أي من قبض (قوله وكان معنى تعليل الضعيف) أي المارآ نفاو (قوله من قبض)
متعلق بالتعليل (قوله للمنفعة) أي منفعة القابض (قوله ضمنت) ببناء المفعول أي كانت مضمونة (قوله
لان الفاسد حكم صحيحه) يؤخذ من هذا التعليل أن المراد ضمان العين اذا تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه
وأنه لا ضمان للعين اذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه لان ذلك حكم صحيحها وأما ضمان المنفعة فقد ذكره
بقوله وفي الفاسدة إلى قوله لا يضمن أجرة ما استوفاه الخ وهو بقوله وعلم مما مر أنها حيث الخ وسأذكر أن قضية
الروض ضمان المنفعة بالأجرة في الفاسدة اه سم (قوله على طبعه) أي صورته اه عش (قوله

البطلان بمجرد الأذن والتجه توقعه على الاعارة ويجاب بمنع ان ظاهره ذلك فتأمل اه (قوله من هو مثله أو ذوته)
ما لم يكن عدوا للمعير فيما يظهر مر (قوله وحيث يشذ يكون ممثله قواهم لحاجته فلا يحتاج اليه الخ) قد
يجاب بان المتبادر من قولهم المذكور اعتبار حاجته فأنشأه وكلام المطلب يفيد اعتبار حاجة نحو الزوجة
التي فأنشأها وان كان عليه القيام لها بما وفرق كبير بينهما (قوله وحش صغير) قد يجبه صحة اعارته
اذا كانت مطلقة أو مؤقتة بمدة يمكن ان يصير فيها منفعة به ويقارق الاجارة بوجود العوض فيها ولا مرد عليه
ما ذكره الروياني لا مكان تخصيصه بغير ذلك شرح مر (قوله نعم لو صرح الخ) كذا شرح مر (قوله نعم
لو صرح باعارته للترزين) قال في شرح الروض أو فواها فيما يظهر اه (قوله أو الضرب على طبعه) أي كما يحسنه
في شرح الروض وفي شرح مر مانصه قال في الخادم ويؤخذ من قوله أو الضرب على طبعها جواز استعارة
الخط أو الثوب المطرز ليكتب ويخط على صورته اه (قوله وحيث لم تصح العارية فجرت ضمنت لان الفاسد
حكم صحيحه) يؤخذ من هذا التعليل ان المراد ضمان العين اذا تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه وأنه

وكان معنى تعليل الضعيف من قبض الخ انه يشترط في الضمان قبض للمنفعة بمقدور لو فاسدا

ويؤخذ

ويؤخذ من ذلك أنهم مع
اختلال شرط أو شرط مما
ذكره تكون فاسدة
مضمونة بخلاف الباطلة
قبل استعمالها والمستعير
أهل التبوع وهي التي اختل
فيها بعض الأركان كما يؤخذ
تأني في الكتابة وفي
الفاصلة التي فيها اذن معتبر
لا يضمن أحرة ما استوفاه من
المنافع بخلافه في التي لا اذن
فيها كذلك كاستعير من
مستأجر اجارة فاسدة وفي
الباطلة ويفرق بان في تلك
صورة فقد فالحق بوجه
ولا كذلك هذه وفي الأنوار
المأخوذ من غير أهل التبوع
مضمون بالقيمة والاجرة ومن
الفاصلة أعرت كشرط
رهن أو كفيل ذكره
المأوردى واء- ترض
بصر بجهم بجهة ضمان
الدرك في العارية وأجيب
بان ما هنا في شرط التضمين
ابتداء وما هناك في شرطه
دواما وفيه نظر والظاهر ان
كلام المأوردى مقالة (مع
بقاء عينه) فلا تصح اعارة
نحو شئ لو قود وطعام لا كل
لان منفعتهم ما يستهلكها
ومن ثم صحت التزيب بينهما
كالنقد وهذا أعني استعارة
المستعير لغير المنفعة هو
الاكثر فلا ينافي كونه قد
يستفيد من المنفعة كاعارة
شاة أو شجرة أو بئر لا خذر
ونسيل أو ثمر أو ماء وكباحة
أحد هذه فأنها تتضمن
عارية أصلها

ويؤخذ الى قوله وفي الفاسدة كذا شرح مر وفيه نظر والوجه الضمان لان اليد ضمان ثم رأيت مر
توقف فيه بعد أن كان واقع ثم ضرب على قوله وحيث لم تصح العارية فخرت الى هنا من شرحه سم على ج
اه ع ش و رشدي وقول سم وفيه نظر والوجه الضمان الخ بمطمة قول الشارح بخلاف الباطلة الخ
وقوله الى هنا أي الى قول الشارح وفي الفاسدة التي الخ (قوله من ذلك) أي قول الشيخين وحيث الخ (قوله
قبل استعمالها) مفهومه أنها بعد استعمالها مضمونة ولو بسبب الاستعمال المأذون فيه اه سم (قوله
والمستعير أهل التبوع) أي عليه بعقد كانه احتراز عن المحجور لخصوصه أو سقفه فلا ضمان عليه ولو بعد
الاستعمال فليحرر اه سم وفي المعنى ما يؤيد عبارة ع ش قوله والمستعير الخ الأولى والمعير اه
(قوله وهي الخ) أي العارية الباطلة (قوله لا يضمن أحرة الخ) أي بخلاف بدل العين اذا تلفت كما ذكره فيما
سبق بقوله وحيث لم تصح الخ هذا وسأذكر أن الحكم الضمان اه سم (قوله وفي الباطلة) عطف على في
التي الخ ش اه سم زاد الكردي لكن هذه أعظم من أن يكون فيها اذن أم لا اه (قوله ويفرق) أي
بين الباطلة والفاسدة (قوله في تلك) أي في الفاسدة (قوله هذه) أي الباطلة اه كردي (قوله وألحق
بوجه) قضية الا لحاق عدم ضمان العين اذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه فينتج من هذا مع ما سأذكره أن
قضية الرضا وجوب الاجرة في الفاسدة أنه في الفاسدة لا تضمن العين اذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه
بخلاف المنافع والتزيم مر اه سم (قوله من غير أهل التبوع) أي كصبي اه سم (قوله مضمون
بالقيمة والاجرة) هذا متعين اه سم (قوله ومن الفاسدة أعرت كشرط) أقره المعنى وصححه النهاية ببارتها
وقول المأوردى أن من الفاسدة الاعارة بشرط رهن أو كفيل صحيح والقول بجهنم مفرع عما يظهر على
مقابل الاصح من صحة ضمان الدرك فيها اه (قوله هنا) أي فيما ذكره المأوردى اه نهاية (قوله
وفيه نظر) كذا مر اه سم (قول المتن مع بقاء عينه) قال الاسنوي ويدخل في الضابط ما لو استعار قيم
المسجد أو حجار أو خشابا يبنى بها المسجد مع أنه لا يجوز كما أفنى به البغوي لان حكم العواري جواز استردادها
والشي اذا صار مسجدا لا يجوز استردادها اه معنى (قوله فلا تصح) الى قوله وكباحة في النهاية والى قوله وقد
يستشكل في المعنى الا قوله كاعارة الى كباحة (قوله كاعارة شاة الخ) ينبغي أن مثل هذه المذكورات اعارة
الدواة لا كتابة منها والمكحلة لا كتحال منها سم على ج ويجوز أيضا اعارة الورق للكتابة وكذلك اعارة الماء
للووضوع مثلا ولغسل متاع ونجاسة لا نجس بها كان يكون واردا والنجاسة حكمية مثلا ولا نظر لما تنشر به
لا ضمان للعين اذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه لان ذلك حكم بجهنم أو ما ضمان المنفعة فقد ذكره بقوله
وفي الفاسدة الى قوله لا يضمن أحرة ما استوفاه الخ وبقوله وعلم مما مر ان حيث حكمنا بالفاسد الخ وسأذكر ان
قضية الرضا ضمان المنفعة بالاجرة في الفاسدة (قوله ويؤخذ من ذلك الخ) كذا شرح مر وفيه نظر
والوجه الضمان لان اليد ضمان ثم رأيت مر توقف فيه بعد أن كان واقع ثم ضرب على قوله وحيث لم
تصح العارية فخرت الى هنا من شرحه (قوله بخلاف الباطلة قبل استعمالها) مفهومه أنها بعد استعمالها
مضمونة ولو بسبب الاستعمال المأذون فيه وقد يستشكل عدم الضمان قبل الاستعمال بانها أولى بالضمان
حيث تضمن الفاسدة الا أن يفرق بانها قبل الاستعمال ضعف جانب العارية للبطلان ولا تعدي ولا استيفاء
بخلافه بعده وقوله والمستعير أهل التبوع أي عليه بعقد كانه احتراز عن المحجور لخصوصه أو سقفه فلا ضمان عليه
ولو بعد الاستعمال فليحرر (قوله لا يضمن أحرة ما استوفاه الخ) أي بخلاف بدل العين اذا تلفت كما ذكره
فيما سبق بقوله وحيث لم تصح الخ هذا وسأذكر أن الحكم الضمان (قوله وفي الباطلة) عطف على في التي
الخ ش (قوله فالحق بوجه) قضية الا لحاق عدم ضمان العين اذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه فينتج
من هذا مع ما سأذكره ان قضية الرضا وجوب الاجرة في الفاسدة أنه في الفاسدة لا تضمن العين اذا تلفت
بالاستعمال المأذون فيه بخلاف المنافع والتزيم مر (قوله من غير أهل التبوع) أي كصبي (قوله مضمون
بالقيمة والاجرة) هذا متعين (قوله والظاهر الخ) كذا مر (قوله كاعارة شاة الخ) ينبغي أن مثل هذه

وذلك لان الاصل هو العارية والغوائد (٤١٦) انما جعلت بطريق الاباحة والتبضع فعلم ان شرط العارية ان لا يكون فيها استهلاك المعار

لان لا يكون المقصود فيها استيفاء عين ولو اعاره شاة او دفعها له ومالكه درها ونسلها لم تصح الاعارة ولا التملك ويضمنها الاخذ بحكم العارية الفاسدة لاهما لان ما بهبسة فاسدة وقد يستشك كل فساد العارية هنا بصحتها فيما قبلها الا ان يفرق بان التملك الفاسد هو الغرض منها هنا فافسدها بخلاف الاباحة ثم فانها صحيحة فلا موجب للفساد ولا يشترط تعيين المستعار فيكون خذما اوردت من دوابي بخلاف الاجارة لانها معاوضة (وتحوز اعارة جاريت لخدمة امرأة) اذ لا يحذرون نعم باقي حومة نظرو كافرة لشئ من مسلمة وفاسقة بفجور او قيادة لعفيفة فعليه تمتنع اعارتها لها كالاجنبي وعلى جوار نظرو ما يبدو في المهنة منها تجوز العارية (او) ذكر (محرم) او مالك اهابان يستعير من مستأجر وكذا موصى له بالمنفعة ان كانت من لا تحبل حل وطئه حينئذ بخلاف من تحبل لانها قد تلد فتكون منافع ولده للموصى له فهو نوع من الارفاق كذا قاله شارح وهو غفلة عما ياتي في الوصية بالمنافع ان المالك اذا اولدها يكون الولد حرا وتلزمه قيمته ليشترى بها مثله وان حرمتوطئها ان

الاعضاء لانه بمنزلة الاجزاء الذاهبة بلبس الثوب اه ع ش ولا يخفى ما فيه اذ الذاهب من المقيس عين ومن المقيس عليه قوته ونخشوته بجري أي الآن يريد اعارة الابريق الذي فيه ماء (قوله وذلك) أي صحة الاعارة فيما ذكر (قوله فلم) الى قوله ولو اعاره في النهاية (قوله فعلم ان شرط العارية الخ) والتحقيق ان نحو الدر ليس مستفاد بطريق العارية بل بطريق الاباحة والمستفاد من العارية ليس الا الانتفاع بالاصل في التوصل الى استيفاء ما ابيع له نهاية ومعنى وسم والى هذا التحقيق أشار الشارح بقوله وكاباحة أحدهم هذه الخ فكان الاولى تأخيرها عن قوله فعلم الخ ثم ذكره مستقلا بعنوان التحقيق الا ان يكون العطف للتفسير (قوله لاهما) أي الدر والنسل وكان الاولى لا يابها (قوله لانها) أي اخذهما (قوله ولا يشترط) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله ولا يشترط تعيين المستعار الخ) تقدم انه يشترط في المستعير التعيين وسكت عن هذا في المعبر وقضيته انه لا يشترط فيه التعيين كالمعار ولو قال لاثني ليعرني أحدا كذا فدفعه له من غير لفظ صحح ويحتمل أنه كالمستعير فلا يصح والا قرب الاول ع ش اه بجري (قوله اعارتها) أي الاخيرة من المسلمة والعفيفة (لها) أي الاولى من الكافرة والفاسقة عبارة المغنى قال الاذخر وفي جواز اعارة الامة المسلمة للكافرة الاجنبية منها لخدمتها التي لا تنقل عن رؤيتها معها نظرو وقال الزركشي لا وجه لاستثناء الذمية فانه انما يحرم نظرو الزائد على ما يبدو في المهنة وفيما وراعد ذلك يمكن معه الخدمة انتهى وهذا الوجه اه وعارة النهاية وسيأتي في النكاح حومة نظرو كافرة لا يبدو في المهنة من مسلمة فيمتنع اعارتها لها في الحالة المذكورة اه قال ع ش في ج ان مثل الكافرة الفاسقة بفجور او قيادة اه وفي عدم ذكر الشارح مرر للفاسقة إشارة الى أنهما ليست كالكافرة فيجوز لهما النظر كالعفيفة اه (قوله أو ذكر) عطف على امرأة وما ياتي من قوله او مالك وقوله أو زوج معطوف على محرم قول المتن (أو محرم) وفي معنى المحرم ونحوه المحسوس نهاية ومعنى وينبغي تعيينه بعدم بقاء الشهوة فيه (قوله او مالك) الى قوله ان كانت في المغنى والى قوله نعم في النهاية لا قوله فهو نوع الى أو زوج وقوله ولو عوزا شوها وقوله فيما يظهر الى بخلاف ما لا يتضمن (قوله وكذا) أي مثل المستأجر (قوله حل وطئه) أي المالك (قوله كذا قاله شارح) الى قوله أو زوج الخ هذا الحق الشارح واقتصر مرر في شرحه على ما قبله هذا الخاق اه سم (قوله يكون الولد حرا) أي فيكون منافعه له (قوله بل لخوف الهلاك الخ) وقد يقال حيث كانت الحرمة لما ذكر كان القياس جوازه عند اذن الموصى له بالمنفعة لرضاه باتلافها على نفسه وقضية اطلاقه خلافه اه ع ش (قوله أو زوج) هل تسقط نفقتها عنه أم لا فيه نظرو والا قرب الثاني لتمكنه من التمتع بها أي وقت اراده ولو طلقها ينبغي أن يقال ان كان استعارها لخدمة نفسه بطلت العارية وان استعارها لتربية ولده مثلا لا تبطل حيث لم يكن في الانتفاع بها فيما استعارها له خلوته بحرمة ولا نظرو وما تقدم من عدم سقوط النفقة ظاهر ان تمتع بها أو عرض عن العارية أبا للو تمتع بها ملاحظا العارية فالاقرب الاول لانها مسلمة عن جهة العارية فيمكن أن يحتمل على هذا ما نقل بالدرس عن الزيادي من أنهما لا نفقة لهما لانه انما تسلمها عن العارية اه ع ش (قوله وذلك) أي جواز اعارة الجارية لخدمة المذكور (قوله غير صغيرة) أي وأما الصغيرة ففيها تفصيل ياتي عن النهاية (قوله

المذكور ان اعارة الدواة لا كتابتها منها والمكحلة لا كتحال منها) (قوله فعلم ان شرط العارية ان لا يكون الخ) أقول يمكن الاستغناء عن ذلك لان الثمرة ونحوها هنا ليست مستفادة بطريق العارية بل بطريق الاباحة والمستفاد من العارية ليس الا الانتفاع بالاصل في التوصل الى استيفاء ما ابيع له فليتامس ثم رأيت ان الاشعري ذكر ذلك (قوله أو ذكر) عطف على امرأة وكذا قوله او مالك لها وقوله أو زوج ش (قوله بخلاف من تحبل الخ) هلا أطلق صحة اعارة من تحبل للخدمة لانها لا تستلزم وطئا ولا محذورا وقد يجب بان قديطو (قوله كذا قاله شارح وهو غفلة الى قوله أو زوج الخ) هذا الحق الشارح واقتصر مرر في

ولو

كانت ممن تحبل ليست لذلك بل لخوف الهلاك أو النقص أو الضعف أو زوج قال ابن الرفعة ويضمنها ولو في بقية الليل الى أن يسلمها لسيدها أو نائبه وذلك لانتهاء المحذور بخلاف اعارتها وهي غير صغيرة

ولو عجزوا شوهاء الخ) الذي صححه في الروضة جواز اعادة الشوهاء من الاجنبي الذي يؤمن منه عليها فلجمل
 على غير ما ذكره الشارح اه سم وقوله على غير ما ذكره الاول ما ذكره الشارح على غيره أي من لا يؤمن
 منه عليها (قوله ولو شوهاءهما) ومراهقة أو خصيا اه نهاية وقوله ما ولو شوهاءهما خلافا للمعنى (قوله وقد
 تضمن) بصيغة المضارع من تضمن بحذف إحدى التاءين (قوله فلا تصح على المعتمد) اعتمده مر اه سم
 (قوله واستنبأته) عطف على استيفائه اه سم (قوله فالمنع ذاتي) يتأمل اه سم (قوله بخلاف ما لا
 يتضمن الخ) كاستعارة الاجنبي اياها لخدمة أو ولد الصغر مثلا فيجوز شيخنا اه شوبري اه بجبري
 (قوله لامرأة تخدم مريض منقطع) ومثله عكسه باعادة الذكرك لخدمة تامة منقطعة ويجوز لكل منهما
 النظر بقدر الضرورة أخذ ما قالوه في نظر الطبيب للمرأة الاجنبية وعكسه اه ع ش (قوله لامرأة) الى
 قوله وعلم في المعنى الا قوله خلافا ليوهمه كلام بعضهم وقوله أي اصاله الى والاوجه (قوله ولو كان) الى قوله
 وعلم في النهاية (قوله ولو كان المستعير) أي للجارية و (قوله أو المستعار) أي والمستعير أجنبي اه سم
 (قوله أي اصاله الخ) انظر أي محل له مع قوله السابق واستنبأته غيره الخ اه سم (قوله أنه كعكسه فيما
 ذكر) قضيته أن يقال ان تضمنت خلوة أو نظرا محرما ولو باعتبار المقتضى تصح والاصح اه سم (قوله
 وعلم مما امرنا به) حكما بالفساد فلا أجرة) أي لان صحح العارية لا أجرة فيه فكذا فاسدها وقد منع أي
 الملازمة ولا ينافيه أن فاسد العقد كصححه في الضمان وعدمه لان المراد ضمان العين وعدمه لا مطلقا وفي شرح
 مر وقضية كلام الروضة وجوب الاجرة في الفاسد وهو كذلك ويجوز اعادة صغيرة وقبيحة يؤمن من الاجنبي
 على كل منهما لا تنفع خوف القسرة كذا ذكره في الروضة وهو الاصح خلافا للاسنوي في الثانية اه وقوله مر
 ويجوز اعادة صغيرة الخ لعزل قياس ذلك جواز اعادة القن الاجنبي وان لم يكن صغيرا ولا قبيحا من صغيرة أو
 قبيحة مع الامن المذكور اه سم قال الرشيدى قوله مر ويجوز اعادة صغيرة وقبيحة الخ صريح الاطلاق
 هنا وتقييد المنع فيما مر بما اذا تضمنت نظرا أو خلوة محرمة أن تجوز اعادة القبيحة للاجنبي وان تضمنت
 نظرا أو خلوة محرمة ولا يخفى ما فيه وفي التحفة أنهم ساءوا في التقييد وفي بعض نسخ الشارح مر مثله
 فليراجع اه عبارة البجيرى واعتمد الزياى وساطان تبعا لابن حجر قول الاسنوي اه قول المتن (وتكره)
 أي كراهة تنزيه كبحر به الرافعي (اعادة عبده مسلم الخ) أي واجارته نهاية ومعنى قال ع ش هذا يفيد جواز
 خدمة المسلم للكافر لان المتبادر من الاعارة أنه يستخدمه سواء كان فيسه مباشرة لخدمته كصبا على يديه
 وتقديم نعل له أو كغير ذلك كرساله في حوائجه وتقديم في البيع أنه يجوز اجارة المسلم للكافر ويؤمر بازالة يده
 عنه بان يؤجره لغيره ولا يمكن من استخدامه وهو يفيد حرمة خدمة المسلم للكافر وعليه فقد يفرق بان الاذلال
 في الاجارة أقوى منه في العارية للزومها لكن يرد على هذا أن في مجرد خدمة المسلم للكافر تعظيمه له وهو حرام
 وقد يقال لا يلزم من جواز الاعارة جعله تحت يده وخدمته له لجواز أن يعيره مسلم باذن من انالك أو يستئيب
 مسلما في استخدامه فيما تعود منه نفعه اليه فليتأمل ذلك كله وليراجع وفي عبارة المحلى ما يصرح بحرمة

شرحه على ما قبل هذا الا لحاق (قوله ولو عجزوا شوهاء لاجنبي ولو شوهاءهما الخ) الذي صححه في الروضة
 بجواز اعادة الشوهاء من الاجنبي الذي يؤمن منه عليها فيجمل على غير ما ذكره الشارح (قوله فلا يصح على
 المعتمد) اعتمده مر (قوله واستنبأته) عطف على استيفائه (قوله فالمنع ذاتي) يتأمل (قوله
 وعليه يجعل الخ) كذا شرح مر (قوله ولو كان المستعير) أي للجارية (قوله ولو كان المستعير
 أو المستعار الخ) أي والمستعير أجنبي (قوله أي اصاله الخ) انظر أي محل له مع قوله السابق واستنبأته
 غيره الخ (قوله أنه كعكسه فيما ذكر) قضيته ان يقال ان تضمنت خلوة أو نظرا محرما ولو باعتبار المقتضى لم
 تصح والاصح (قوله وعلم مما امرنا به) حكما بالفساد فلا أجرة) أي لان صحح العارية لا أجرة فيه
 فكذا فاسدها وقد منع أي الملازمة ولا ينافيه ان فاسد العقد كصححه في الضمان وعدمه لان المراد ضمان
 العين وعدمه لا مطلقا وفي شرح مر وقضية كلام الروضة وجوب الاجرة في الفاسد وهو كذلك وقد قدمت في

لانه ليس فيه اثم لشي من منافع فليس (٤١٨) فيها اثم استدلال ولا استهانة وتكره استعارة واعارة فرع أصله الا ان قصد ترفيقه

فتسبب واعارة أصل نفسه
لغيره واستعارة فرع اياه
منه ليست حقيقة عارية لما
مر في السبب فلا كراهة
فيه ما تحرم اعارة سلاح
وخيل لنحو حربي ونحو
مصحف لكافران صحت
وقارفت المسلم لانه يمكن دفع
الذل عن نفسه بخلافها
(والاصح اشتراط لفظ)
يشعر بالاذن في الانتفاع
أو بطلبه أو نحوه ككتابة
واشارة أخرى فاللفظ المشعر
بذلك بسل المصريح به
(كأعرتك أو أعزني) وما
يؤدى معناه كما يمكن
منفعته وكأركب وأركبني
ونحوه لتنتفع به لان الانتفاع
بمال الغير يتوقف على رضاه
المتوقف على ذلك اللفظ
أو نحوه ولو شاع أعزني في
القرض كما في الجواز كان
صريحاً فيه قاله في الانوار
وعليه فيفرق بينه وبين
قولهم في الطلاق لا أثر
للإشاعة في الصراحة بانه
يحتاط للإبضاع ما لا يحتاط
لغيرها وظاهر كلامهم ان
هذه اللفاظ كلها ونحوها
صراغ وانها لا كتابة للعارية
لفظاً وفيه وقف ولو قيل ان
نحو نخذ أو ارتفق به كتابة
لم يبعد ولا يضر صلاحية
نخذ للكتابة في غير ذلك
(ويكفي لفظ أحدهما مع
فعل الآخر) وان تأخر
أحدهما عن الآخر لظن
الرضا حينئذ وسبب ان
الوديعة كذلك خلافاً لفرق وقد تحصل بلا لفظ ضمنا كان فرش له ثوباً يلجأ عليه كحري عليه المتولي واقضى

نخدمته اه عش (قوله لانه ليس فيها الخ) يرد عليه ان اجارة المسلم من الكافر لا تحرم مع أن فيها التملك المذكور
اه سم (قوله وتكره) الى المتن في النهاية (قوله استعارة واعارة فرع أصله) أي الرقيق وتصور الاعارة بان
يشترى المكاتب أصله فانه لا يعتق - عليه لضعف ملكه وبأن يستأجر الشخص أصله وقوله الا في واعارة
أصل نفسه أي الحر فلا تكرار وفي المعنى أن استئجار الأصل كاستعارته فيما قبل الا بعده اه (قوله الا ان
قصد) أي في استعارته اه سم (قوله فتسبب) أي الاستعارة (قوله واستعارة فرع الخ) لا يخفى مغايرة هذه
لقوله السابق ويكره استعارة فرع الخ اذ صورة هذه انه استعار أصله من نفسه بأن كان أصله حراً وصورة تلك
أنه استعار أصله من سيده بأن كان رقيقاً اه سم (قوله ليست حقيقة عارية) خبر قوله واعارة أصله الخ (قوله
فلا كراهة الخ) للسيد عمر هنا اشكال وجواب راجعه (قوله فلا كراهة فيها) خالف الاسني والمغني في
الثاني فقالا ويكره ان يستعير أو يستأجر أحد أبوابه وان علة الخدمة صيانة له - ما غن الاذلال نعم ان قصد
باستعارته أو استئجاره ذلك توقيره فلا كراهة فيها بل هما مستحبان وأما اعارة واجاره والود نفسه لولده فليسا
مكر وهين وان كان فيه - اعانة على مكر وهاه (قوله لنحو حربي) كقطاع الطريق (قوله وان صحت) لعل
محل الصحة اذ لم تكن استعارة الحربي الخيل أو السلاح لمقاتلتنا والكافر المصحف لقراءته فيه مع المس والجل
والا فلا تصح سم على جوه وهو يقتضي انه اذ لم يغلب على الظن قتاله لنا تحرم الاعارة مع الصحة وهو مشكل
اذ لا وجه للحرمة حينئذ ومن ثم قال الزياي اذ غالب على الظن عصيانه بما ذكر حرمة الاعارة ولم تصح
والاصح ولا حرمة اه عش (قوله يشعر) الى قوله ولو قيل في النهاية (قوله أو بطلبه) أي الاذن بالانتفاع
عطف على بالاذن و (قوله أو نحوه) عطف على لفظ (قوله ككتابة) أي مع نية اه نية قول المتن (كأعرتك)
أي هذا أو امر تلك منفعته نهاية ومعنى (قوله لان الانتفاع الخ) تعليل للمتن (قوله كان صريحاً) وعليه فيمكن
ان يقال تميز العارية بمعنى الاباحة عنها بمعنى القرض بالقرينة المعينة لواحد منهما فان لم توجد فينبغي عدم
الصحة أو بغير حمله على القرض بما اشترفيه بحيث يجر معه استعماله في العارية الا بقرينة وظاهره أن ذلك
شائع حتى في غير الدراهم كأعرتني دابتك مثلاً اه عش عبارة الرشيدى قوله مر كان صريحاً فيه ظاهره ولو
فيما عار كاللابة وقد يتوقف فيه مع قاعدة أن ما كان صريحاً في بابه ووجدت في موضوعه لا يكون صريحاً
ولا كتابة في غيره اه اقول وزيل التوقف آخر كلام عش الماراً نفاً (قوله بانه يحتاط للإبضاع) أي فلا
توقع الطلاق بما اشتهر مطلقاً بالنية لانه يلزم من القول بوقوع الطلاق بغير البضع لاخر وهو خلاف
الاحتياط اه رشيدى (قوله ولو قيل الخ) أقره عش (قوله ان نحو نخذ) أي لتنتفع به (قوله وان تأخر) الى
قوله وقد تحصل في النهاية (قوله وان تأخر أحدهما عن الآخر) ظاهره وان طال الزمن جدا وبوجه بانه حيث
حصلت الصيغة لا يضر التأخير ان لم يوجد من المغير ما يدل على الرجوع ولا من المستعير ما يدل على الرد اه عش
عبارة الجعفي ولا يشترط الفور في القبول والمعد أن العقد يرتد بالرد وكون العارية من الاباحة من حيث
جواز الانتفاع ولذلك صحت بلفظ الاباحة قليوبى اه (قوله لمن فرق الخ) ولا يشترط اللفظ من جانب المغير

الرهن ما يعلم منه انه لا يخالف ذلك قولهم ان فاسد العقود كصحةها في الضمان وعدمه وان زعم المخالف بعض
المتأخرين ويجوز اعارة صغيرة وقبيحة يؤمن من الاجنسي على كل منهما الانتفاع خوفاً للفتنة كما ذكره في
الروضة وهو الاصح خلافاً للاسني في الثانية اه وقوله ويجوز اعارة صغيرة الخ لعل قياس ذلك جواز اعارة
الغن الاجنبي وان لم يكن صغيراً ولا قبيحاً من صغيرة أو قبيحة مع الامن المذكور (قوله لانه ليس فيها تملك
لشي من منافع) يرد عليه ان اجارة المسلم من الكافر لا تحرم مع أن فيها التملك المذكور (قوله الا ان قصد)
أي في استعارته (قوله واستعارة فرع اياه منه) لا يخفى مغايرة هذه لقوله السابق ويكره استعارة فرع أصله
اذ صورة هذه انه استعار أصله من نفسه بان كان أصله حراً وصورة تلك انه استعار أصله من سيده بان كان رقيقاً
وهذا ظاهر من عبارته لكنني نهيت عليه لانه خفي على جماعة من الطلبة (قوله اياه منه) الضمير في منه راجع
لقوله اياه ش (قوله وان صحت) كما اشرخ مر ولعل محل الصحة اذ لم تكن استعارة الحربي السلاح أو

ببخله في الوديعة فأنه مقبوضة لغرض المال وغرضه لا يعلم إلا بلفظ من جانبه والعارية بالعكس فأنه في
 فيها باللفظ المستعير * (فرع) * لو أضاف شخصاً وفرش له لينام وقال قم ونم فيه أو فرش بساط في بيت وقال
 لا تخرسكن فيه تحت العارية ويستثنى من اشتراط اللفظ ما إذا اشترى شيئاً وسلمه له في ظرف فالظرف معارف
 الأصح ومالوا كل المهدى إليه الهدية في ظرفها فإنه يجوز أن تحت العادة بأكلها منه ككل الطام من القصعة
 المبعوث فيها وهو معارف فيضمنه بحكم العارية إلا أن كان للهدية عوض وحت العادة بالأكل منه فلا يضمنه
 بحكم الاجارة الفاسدة فإن لم تجر العادة بذلك ضمنه في صورتين بحكم الغصب قال الأذري ولا يخفى في جواز
 أعارة الأخرس المفهوم الإشارة واستعارته بها وبكاتبته والظاهر كما قاله ابن شهاب جوازها بالكتابة من الناطق
 كالبيع وأولى وبالمراسلة اهـ مغنى وينبغي أن ينظر في الفرق بين طرف المشتري وطرف الهدية ذات العوض
 بحيث جعل الأول من قسم العارية والثاني من قسم الاجارة الفاسدة حيث تحت العادة بالأكل منه فليتنامل
 فإن الهدية من جملة الهبة وقد صرحوا بأن الهبة ذات الثواب يبيع في المعنى اهـ سيد عمر (قوله قيل والأوجه
 أنه اباحة الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله ويؤيد الأول ما يأتي الخ) لك أن تحمل ما يأتي على ما إذا وجد لفظ
 من أحد الجانبين فأنهم لم يصرحوا فيه بما يأتي بأنه لم يوجد لفظ من أحدهما وحيث شذفتا ما يبيد فيه فليتنامل سم
 ونهاية (قوله وفي أنه لا يشترط الخ) معطوف على قوله فيمن أركب الخ وعليه فلم يظهر وجه التأييد بما يأتي
 فليراجع وليتنامل اهـ سيد عمر أقول وصرح النهاية زاد على الشارح بأنه لا دليل للأول فيما يأتي (قوله
 وخرج) إلى قوله وكذا في النهاية (قوله وكان اذن الخ) و(قوله وكان سلمه الخ) و(قوله وكان أكل الخ) معطوفة
 على قوله كان فرش الخ (قوله وكان أذن له الخ) طاهره أنه من أمثلة ما لا لفظ فيها وفيه نظر لان اللفظ بالأذن
 اهـ سم (قوله وكان سلمه) إلى قوله كما في المغنى الأقوله وقيل أكلها هو أمانة (قوله وكذا الخ) عطف على وقيل الخ
 اهـ سم يعني كما أن الظرف أمانة قبل أكلها منه بحكم العارية كذلك أنه أمانة أن كانت الهدية ذات عوض
 لكن بحكم الاجارة الفاسدة كما في قوله الخ (قوله أن كانت عوضاً) وفي سم بعد كلام فالخامس أن الظرف أمانة
 قبل الاستعمال مطلقاً ومغضوب بالاستعمال الغير المعتاد مطلقاً وعارية بالاستعمال المعتاد لم يكن عوض
 والافتور اجارة فاسدة اهـ ويؤخذ من هذا حكم ما يقع كثيراً أن يريد الشراء يدفع طرفه لزيات مثلاً
 فيتلف منه وهو أنه كان التلف قبل وضع المبيع فيه فلا ضمان لانه أمانة وإن كان بعد وضع المبيع فيه ضمنه
 لانه عارية فتنبه له ولم يتعرض لحكم الظرف بعد أكل الهدية منه ولا لحكم الدابة قبل حلب اللبن ولا بعده ولا
 لحكم طرف المبيع بعد أخذ المشتري المبيع منه وصرح بما يأتي من الضمان بعد انتهاء العارية أنه هنا كذلك
 اهـ ع ش وقوله وإن كان بعد وضع المبيع فيه ضمنه الخ الذي يظهر عدم الضمان فيه فإن الزيات وكيله في قبض
 ما شره فاسد أو يداو كليل بأمانة (قوله عوضاً) أي ذات عوض اهـ مغنى (قوله أي فرسي) إلى قوله بناء في
 الخليل لمقاتلتنا والكافر المصحف لقراءته فيه مع المس أو الحمل والاقلا تصح على قياس ما قدمه في استعارة الامة
 الكبيرة لخدمة نفسه مع نظراً أو خلوة أو يفرق فليحرر (قوله قيل والأوجه انه اباحة) اعتمده مر (قوله
 ويؤيد الأول ما يأتي فيمن الخ) لك أن تحمل ما يأتي على ما إذا وجد لفظ من أحد الجانبين فأنهم لم يصرحوا
 فيما يأتي بأنه لم يوجد لفظ من أحدهما وحيث شذفتا ما يبيد فيه فليتنامل (قوله وكان اذن له في حلب دابته
 الخ) طاهره أنه من أمثلة ما لا لفظ فيها وفيه نظر لان الأذن باللفظ (قوله وكذا) عطف على وقيل ش
 (قوله وكذا أن كانت عوضاً) استشكل بمسألة طرف المبيع وفرق في شرح الروض بأنه لما اعتيد الاكل
 من طرف الهدية قد وان عوضها مقابل لها مع منفعة طرفها بخلافه في البيع فكان عارية عليه على الأصل
 وعبارة الشارح في شرح الارشاد وأما إذا لم يكن هدية تطوع بان كان لها عوض فإن اعتيد الاكل منه لم يضمنه
 بل يلزمه أجرة مثله بحكم الاجارة الفاسدة والاضمنه بحكم الغصب ثم قال وحيث قلنا بضمانه توقف على استعماله
 والا كان أمانة وإن كان بلا عوض كما مر به الرافعي اهـ وهو حاصل ما في الروض وشرحه وشرح البهجة
 وغيرهما فالخامس أن الظرف أمانة قبل الاستعمال مطلقاً ومغضوب بالاستعمال الغير المعتاد مطلقاً وعارية

كلامهما اعتاده قيل
 والأوجه انه اباحة فلا
 يضمن إلا بالتعدي اهـ
 ويؤيد الأول ما يأتي فيمن
 أركب منقطعاً دابته من
 غير سؤال وتخييل فرق بينهما
 بعيد وفي أنه لا يشترط في
 ضمان العارية كونه ما يبيد
 المستعير وخرج به جالوسه
 على مفروش للعموم فهو
 اباحة حتى عند المتولي وكان
 اذن له في حلب دابته واللبن
 للعالم فهى مدقة لحلب
 عارية تحت يده وكان سلمه
 البائع المبيع في ظرف فهو
 عارية وإن كان اكل الهدية
 من طرفها المعتاداً أكلها
 منه وقيل أكلها هو أمانة
 وكذا أن كانت عوضاً كما في
 قوله (ولو قال أعسر تركه)
 أي فرسي مثلاً (لتعلقه)
 أو على أن تعلقه (أول تعبرني
 فرسك فهو اجارة) لان فيها
 عوضاً (فاسدة)

لجهل المدة والعرض مع التعليق في الثانية (توجب أجرة المثل) إذا مضى بعد قبض من مثله أجرة ولا يضمن لو تلفت كالموجرة وكلامهم هذا صريح
في أن مؤنة المستعار ليست على المستعير وهو كذلك صحت العارية وقصدت فان أنفق لم يرجع الا باذن الحاكم أو شهادة بنية الرجوع عند فقده
وشذ القاضى في قوله انما عليه فعلية (٤٢٠) لا تفسد بشرط كونه يعاقبه أو لو عين المدة والعرض كاعتراف هذه شهر من الآن بعشرة

دراهم أو تعبر في قولك هذا
شهر من الآن فقبل فهو
اجارة صحيحة بناء على ان
الاعتبار بمعاني العقود وورج
لان له مقتضين ذكر المدة
والعرض وهما أقوى من
مجرد ذكر لفظ العارية ولو
أعاره ليضمنه بأكثر من
قيمته فهل هو اجارة فاسدة
لان الأكثر قمع في مقابلة
المنافع أو عارية فاسدة
وجهان قيل والاقبس
الثاني ولا يبرأ الا بالرد للمالك
أو وكيله دون نحو ولده
وزوجته في ضمانها وهو
طريق نعم يبرأ كفي الرضا
بردها لما أخذها منه ان علم
به المالك ولو تخبر بفقده
فتركها فيعولوا استعاريها
ليبركها فتركها مال كهيامعه
لم يضمن الا نصها ولو قال
أعطها لهذا ليحيى معى في
شغلى أو أطلق والشغل
للامر فهو المستعير أو في
شغله أو أطلق وهو صادق
قالوا ان وكاله وليس
طريقا كوكيل السوم
وان كذب فهو المستعير
والقرار على الراكب (ومؤنة
الرد) للعارية (على المستعير)
من المسالك أو نحو مستأجر
رد عليه للخبر الصحيح على
الرد ما أخذت حتى تؤديه
ولانه قبضها لمنفعة نفسه

النهاية الا قوله وشذ الى المالوعين (قوله لجهل المدة والعرض) أى في كل من الصور الثلاث وجهل العرض
في الثالثة بناء على أن الاضافة في فرضك ليست للعهد (قوله مع التعليق في الثانية) ما وجه تخصيصها
بالتعليق اه سيد عمر * (فرع) * يجوز تعاقب الاعارة وتأخير القبول في الروضة وأصلها أنه لو رهنه أرضا
وأذن له في غراسها بعد شهر فهي بعد شهر عارية غرس أم لا وقوله أمانته حتى لو غرس قبله قلع اه مغنى (قوله
إذا مضى) الى قوله بناء في المغنى الا قوله صحت العارية الى وشذ القاضى (قوله وكلامهم هذا) أى قول المصنف
ولو قال أعرتك له لغرضه الخ (قوله ليست على المستعير) بل على المعير اه نهاية (قوله وهو كذلك) لانها من
حقوق الملك مغنى وعش (قوله فان أنفق) أى المستعير (وقوله عند فقده) أى أو أخذه دراهم وان قالت
اه عش (قوله فعلية) أى قول القاضى (قوله أمالوعين) أى المعير اه عش (قوله من الآن) ليس
بقيد بل لا أسقطه صح وحمل على اتصال المدة بالعقد كما هو ظاهر شوبرى اه بجيرى (قوله ورج) أى كون
العقد اجارة صحيحة عند التعيين وكذا ضميره (قوله ولو أعاره ليضمنه الخ) عبارة المغنى وشرح الروض وأقره
سم فرع لو أعار عينا بشرط ضمانها عند تلفها بقدر معين فسد الشرط دون العارية كما قاله المتولى قال
الاذرى فيه وقفة اه (قوله ولا يبرأ الى المتن في النهاية الا قوله أو أطلق واشغل لاد) مر وقوله أو أطلق
وهو صادق وما أنبه عليه (وهو طريق) أى والمستعير طريق في الضمان (قوله لما أخذها) أى لموضع
أخذها منه كالاصطبل والبيت (قوله فتركها فيه) أى لم يأخذها منه ولم يردا بقائه فيه فلا يشترط منه قصد
الترك بل المدار على العلم بعودها للمحللها مع التمكن من أخذها منه اه عش (قوله لم يضمن الا نصها)
أى سواء كان مقدما على مالكها أو رديفها اه عش (قوله فهو المستعير) أى الأمر (قوله أو أطلق)
أى والشغل للراكب أخذها ما قبله (قوله وهو صادق) أى والأمر صادق في قوله في شغله (قوله فالراكب)
أى هو المستعير اه سم (قوله ان وكاله) أى وكل الراكب الأمر في الأخذ له (قوله وليس الخ) أى الأمر
(قوله ان كذب) أى الأمر في قوله في شغله فهو الخ أى الأمر عبارة النهاية والافهوا الخ اه أى
وان لم يركله فهو الخ عش (قوله للعارية) الى قول المتن لا باستعمال في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وظاهر
كلامهم الى ويحب وقوله ومؤنة وقوله فان أخر الى نعم (قوله أو نحو مستأجر) أى كوصى له بالمنفعة اه سم
(قوله رد) أى المستعير (عليه) أى على نحو المستأجر اه سم (قوله أما اذا رد) أى المستعير من نحو المستأجر
(قوله فالمؤنة عليه) أى المالك وظاهره ولو كان استحقاق المستأجر باقيا اه عش وقوله وظاهره الخ فيه
وقفة ثم رأيت ما يأتى من تعييد السيد عمر بانقضاء مدة الاجارة والله الحمد (قوله كالمورد عليه الخ) أى على المالك
ش اه سم (قوله معيره) أى وهو نحو المستأجر اه سم (قوله بين بعد دار هذا الخ) أى المستعير من
نحو المستأجر بالنسبة الى دار المالك وكذا الضمان في قوله بانه الى قتاله الا ضميره لم يلزمه فلامعير (قوله فيرد
الخ) راجع للاخيرين فقط (قوله ضمن مع الاجرة الخ) كانه انما صرح بالضمن مع أن حكم العارية
بالاستعمال المعتاد ان لم يكن عوض والا فوجر اجارة فاسدة (قوله ولو أعاره ليضمنه بأكثر من قيمته الخ) قال
في شرح الروض فرع لو أعار عينا بشرط ضمانها عند تلفها بقدر معين قال المتولى فسد الشرط دون العارية
قال الاذرى وفيه وقفة اه (قوله فالراكب) أى هو المستعير (قوله وليس طريقا كوكيل السوم) كذا ترجم
مر (قوله أو نحو مستأجر) أى كوصى له بالمنفعة (قوله رد) أى المستعير وقوله عليه أى المعير وقوله فالمؤنة
عليه أى على المالك وقوله كالمورد عليه أى على المالك ش (قوله معيره) أى وهو نحو المستأجر (قوله ووجه
بانه منزل الخ) قد يقال هذا التوجيه مصادرة لان ترتيبه منزلة معيره مع بعد داره هو محل الكلام فتأمل

أما اذا رد على المالك فالمؤنة عليه كالمورد عليه وظاهر كلامهم انه لا فرق بين بعد دار هذا عن دار معيره وعدمه
ووجه بانه منزل منزلة معيره ومعيره لو كان في محله لم يلزمه مؤنة فكذا هو قتاله ليندفع به مال الاذرى هنا ويجب الرد فور اعاد طلب معيره ومؤنة
أو عند الجبر عليه فيرده لوليه فان أخر بعد علمه وتمكنه ضمن مع الاجرة ومؤنة الرد نعم لو استعار نحو مصحف أو مسلم فارتد مال كونه أم تنع رد

بل يتبعين الحاكم (فان تلافى) العين المستعارة أو شيء من أجزائها ومنها ما أركب مال كمالها عليه مائة قطعاً ولو تقر بالله تعالى وان لم يسأله لانها تحت يده ومن ثم لو ركب مال كمالها معه لم يضمن الا النصف ومنها أيضاً نحووا كاف الدابة دون ولدها ان تبعها والمالك ساكت وجب رده فوراً والا ضمن كالأمانة الشرعية ودون نحو ثياب العبد على الأوجه لانه لم يأخذ (٢٢١) ليستعملها (لا باستعمال) ما ذور فيه كان خطت في بئر حاله السير قال الغزى

ومن تبعه وقياسه ان عثورها حال الاستعمال كذلك وظاهره انه لا فرق بين ان يعرف ذلك من طبعها وان لا يظهر تقييده بما ذالم يكن العثور مما أذن المالك في حمله عليها على ان جمعاً انترضوه بان التعثر يعتاد كثيراً أى فلا تقصير منه ومحله ان لم يتولد من شدة ازعاجها والا ضمن لتقصيره وكان جنى العبد أو صالت الدابة فقط لا للدفع ولو من مال كمالها نظير قتل المالك فنه المغصوب اذا صال عليه فقط دد فده فقط (ضمنها) بدلاً أو ارشال كنه طريق فقط في مال وجنى عليها في يده بقيمة يوم الف في المتقوم ومثله في المثل كالجري عليه ابن أبي عسرون واعتده السبكي وغيره وهو أوجه من جزم الانوار بلزوم القيمة ولو في المثل وان اقتضاء كازم جمع واعدة - ذه بعض الشراح (وان) شرط عدم ضمانها وبحث السنوى ان هذا الشرط لا يقع بها كشرط رد مكسر عن صحيح في الفرض وفيه نظر لا مكان الفرق ولو (لم يشرط) للغير السابق بل عارية مضمونة (والاصح) انه لا يضمن ما

الضمن توطئة لقوله مع الاجرة ولان الضمان هنا غير الضمان قبل الطلب اذ هو حيث يتدضمن مطا فالحق لو تلافى بالاستعمال المأذون فيه قبل حدوث شيء مما ذكر اه رشدي (قوله بل يتعين الحاكم) أى ان كان أميناً والا بقائه تحت يده ان كان كذلك والادفعه لامين بحفظه اه عش (قوله ومنها) أى من العارية اه عش عبارة الكردى أى من العين المستعارة اه (قوله منقطعاً) أى عاجزاً متحيراً في الطريق (قوله نحووا كاف الدابة) أى المستعارة (قوله دون ولدها) عبارة للمغنى والنهاية ولو استعار جارية معها بحش فذلك لم يضمنه لانه انما اخذه لتعذر حبسه عن امه وكذا لو استعارها فتبعها ولدها ولم يتعرض المالك له بنفى ولا اثبات فهو امانة قاله القاضي اه قال عش قوله مر ولم يتعرض المالك له الخ أى وقد علم تبعيته لانه فان لم يعلم وجب رده فوراً والا ضمنه ولعل المراد انه يجب عليه اعلام مال كماله أى حيث عدم مستولى عليه لما ياتى في الغصب بان لو غصب حيواناً وتبعه ولده لا يكون غاصباً لعدم استيلائه عليه اه (قوله والا ضمن الخ) محمل ذلك حيث لم يعلم به المالك كما يدل عليه تشبيهه بالأمانة الشرعية اه عش (قوله لم يأخذ) عبارة للنهاية والمغنى لم يأخذها (قوله نحو ثياب العبد) أى المستعار (قوله ليستعملها) أى الثياب بخلاف نحو الا كاف نهاية ومعنى (قوله ما ذور فيه) الى المتن في النهاية (قوله كان خطت) مثال للتلف بالاستعمال الغير المأذون فيه وانما كان هـ ذامن التلف بالغير لانه تلافى في الاستعمال المأذون فيه لانه ومنه لو استعار ثوباً للاستعماله في ساقية فسقط في بئرها فانه يضمنه لانه تلافى في حال الاستعمال المأذون فيه بغيره لانه اه عش (قوله وقياسه) أى سقوطها في البئر (قوله كذلك) أى مضمن اه عش (قوله وظاهره) أى ما قاله الغزى (قوله لا فرق الخ) أى في الضمان (قوله ويظهر تقييده) أى الضمان اه عش (قوله مما أذن المالك في حمله عليها) أى فهو من ضروريات الاستعمال فالتلف به تلف بالاستعمال ولعل هذا انسب من قول الشارح أى فلا تقصير لان ضمان العارية لا يتقيد بالتقصير كما سيصرح به المتن فليتأمل اه سيذكر (قوله اعترضوه) أى القياس عش وكردى (قوله ومحله) أى الاعتراض اه كردى (قوله ان لم يتولد) أى التعثر اه عش (قوله فقط) أى فيضمنها المستعير اه عش (قوله من جزم الانوار) اعتمد مر ما في الانوار اه سم (قوله وبحث السنوى) ان هذا الشرط الخ) واليه يومئ تعبيره - ما اى الشيخين بان الشرط اخو اه مغنى (قوله لا يفسدها الخ) والاوجه فسادها اه نهاية أى فيضمن الاجرة لئلا ياتى بالاستعمالها عش قول المتن (ما يمتحق) أى يتلف بالكمية (أو ينسحق) أى ينقص كفى المحرر مغنى ونهاية (قوله ما ذور فيه) الى قوله ولو استعار عيلاً فى المغنى والى الفرع فى النهاية (قوله السابق) أى فى شرح ومؤنة الرد على المستعير (قوله مطلقاً) أى من تلف العين او نقصانها المفسر بهما الانسحاق والانسحاق اه عش (قوله وموت الدابة) أى بركوب او حمل معتادين اه مغنى عبارة سم وعش أى بالاستعمال اه زاد

(قوله ومنها) يتأمل هذا الضمير (قوله نحووا كاف الدابة دون ولدها) عبارة للروض وشرحه ولو ولد في يد المستعير فالولد امانة ولو ساقها المستعير فتبعها ولدها والمالك ساكت ينظر قال فى شرحه ولو أبده بقوله يعلم كان أولى اه فانظر ما معنى الرد مع نظر المالك وعلمه الآن يقال لا يلزم من نظره وعلمه علمه بعد يلزمه اعلامه لئلا يضمن من أخذ (قوله كان خطت الخ) تمثيل للنفى (قوله وهو أوجه من جزم الانوار الخ) اعتمد مر ما في الانوار ووجهه بتعذر المثل هنا فمثله العارية ما يكون موصوفاً بأنه معار وذلك يتعذر اذا تعذر المثل وجبت القيمة اه وقول برد المغصوب بأنه يضمن بمثله اذا كان مثلياً مع وجود هذا التوجيه فيه فليتأمل (قوله وبحث السنوى) ان هذا الشرط لا يفسدها الخ) والاوجه فسادها شرح مر (قوله وموت الدابة)

ينسحق) من الثياب أو نحوها (أو ينسحق) استعمال) ما ذور فيه حدوثه باذن المالك فهو كقتل عبيد والثاني يضمن مطلقاً للغير على اليد السابق (والثالث يضمن المتحقق) دون المتحقق أى البالى بعض أجزائه لان مقتضى الاعارة الرد ولم يوجد في الاول وموت الدابة كالاتحاق وعرجها وتقرح ظهرها باستعمال ما ذور فيه

وكسر سيف أعاره ليقاتل به كالاستحقاق (٤٢٢) ومرجوا إعارته المذمور لكن يضمن كل من المعير والمستعير ما نقص منه بالاستعمال ولو

استعار عبدا لتنظيف سطح مثلا فسقط من سلمه وارت ضمنه بخلاف ما إذا استأجره ولا يشترط في ضمان المستعير كون العين في يده بل وإن كانت بيد المالك كما صرح به الأصحاب وفي الروضة لو جعل متاع غيره على دابته يسؤال الغير كان مستعيرا لكل الدابة إن لم يكن عليها شيء والأبقع قدر متاعه واستشكل ذلك بقولهما عن الشيخ أبي حامد وغيره لو سخر رجلا ودابته فتلفت البهيمة في يد صاحبها لم يضمنها المسخر لأنهما في يد صاحبها ويجاب بأن هذا من ضمان الغصب وهو لا بد فيه من الاستيلاء ولم يوجد وما نحن فيه من ضمان العارية وهي لا يشترط فيها ذلك لصلوها بدونه وهذا أولى من إشارة القمولى إلى تضعيف أحد الموضعين * (فرع) * اختلافنا في أن التلف بالاستعمال المأذون فيه صدق المعير كما قاله الجلال البلقيني وأيده غيره بكلام البيان ووجهه بأن الأصل في إعارية الضمان حتى يثبت سقوطه (المستعير من مستأجر) أو موصى له أو موقوف عليه بقبضه السابق أو مستحق منفعة بنحو صدق أو صلح أو سلم (لا يضمن في الأصح) لأن يده نائبة عن يد غير ضامنة

الرشيدي ولعل صورته أنه جعلها جلا ثقبه لا بالاذن فإتت بسببه بخلاف ما إذا كان خفيقا لا تموت من مثله في العادة فتتفق مونغ الماصر حوايه من الفرق بين ما إذا تلفت بالاستعمال وما إذا أتت في الاستعمال اه (قوله وكسر سيف الخ) أي إنكساره في القتال (قوله وممر) أي في شرح وملاكمه المنفعة (قوله إعاره المذمور) أي من الهدي والاضحية (قوله لكن يضمن الخ) أي إذا كان ذلك بعد دخول الوقت والتمكن من الذبح والا فلا ضمان على المعير ولا على المستعير لأن يد المعير يد مائة كالمستأجر يضمنه على ذلك ابن العماد اه معنى (قوله كل من المعير والمستعير الخ) أي كل منهما ما طريق في الضمان والقرار على من تلفت تحت يده اه عش (قوله ضمنه) أي لأنه تلف في الاستعمال المأذون فيه لابه و (قوله بخلاف ما إذا استأجره) أي لأن العين المستأجرة غير مضمونة بخلاف العين المعارة اه سم (قوله بل وإن الخ) أي بل يضمن وإن الخ اه نهاية (قوله وإن كانت بيد المالك) قديتوهم من هذه العبارة أنه يضمنها قبل قبضه أيها وظاهر أنه لا معنى له إذ ليس لنا شيء تضمن فيه العين بمجرد العقد ويتعين أن المراد أن تلفها في يد المالك بعد قبض المستعير وبقاء حكم العارية أو قبل قبضها بالفعل لكن استعمالها المالك في شغل المستعير مضمون سم على عش وقوله لكن استعمالها المالك الخ ينبغي بطالب المستعير (قوله وفي الروضة الخ) تأييدا لبقوله (قوله كان) أي الغير ش اه سم (قوله شيء) أي لغير الغير (قوله ذلك) أي ما في الروضة (قوله بأن هذا) أي مانعة من الشيخ الخ (قوله وهي الخ) أي ضمان العارية والتأنيث باعتبار المضاف إليه (قوله صدق المعير الخ) بل يصدق المستعير بيمينه كما أفتى به الواو الدرجه لله تعالى لعسر إقامة البينة عليه ولأن الأصل براءة ذمته اه نهاية عبارة الجبرجي والمعمد تصديق المستعير بيمينه لعسر إقامة البينة ولأن الأصل براءة ذمته كما قاله مر في شرحه وهذا بعكس ما لو أقام بيمينتين برماوى اه (قوله والمستعير من مستأجر أو موصى له الخ) قال البلقيني والضابط لذلك أن يكون المنفعة مستحقة للشخص استحقاقا لا لزما وليست الرقبة فإذا عار لا يضمن المستعير منه اه معنى (قوله أو موصى له) إلى قول المتزولو تلفت في النهاية والمغنى الأقوله لأن معيره ضامن وقوله لأنه فعل مالم يس له (قوله بقبضه السابق) وهو قوله أن لم يشترط الواقف استيفاعه بنفسه سم وعش عبارة النهاية بقبضه السابقين اه قال الرشيدى وقيد الموصى له لعله أن لا تكون ممن تحبل إذا كانت أمة واستعارها مالكا اه (قوله أو مستحق منفعة بنحو صدق الخ) بأن أصدق زوجته منفعة أو صلح على منفعة أو جعل رأس مال السلم منفعة فإنه إذا عار مستحق المنفعة شخصا فتلف تحت يده لم يضمن على الأصح معنى ونهاية (قوله ضمن) أي المستعير عبارة النهاية والمغنى ضمانا معا والقرار على المستعير كما قاله البغوى اه قال الرشيدى قوله مر ضمانا معا أي ضمان غصب كما هو ظاهر مما يأتي اه (قوله لأن معيره ضامن) أي من حيث تعديه بالعزير لأن الأذن لم يتناولها اه بجبرجي (قوله فعل مالم يس له) فلذلك صار طر يقا في

أي بالاستعمال (قوله ضمنه) أي لأنه تلف بالاستعمال المأذون فيه وقوله بخلاف ما إذا استأجره أي لأن العين المستأجرة غير مضمونة بخلاف العين المعارة (قوله ولا يشترط في ضمان المستعير كون العين في يده) قد يتوهم من هذه العبارة أنه يضمنها قبل قبضه أيها وظاهر أنه لا معنى له لأن العارية لا تزيد على نحو البيع الصحيح أو الفاسد مع أنه لا ضمان على المشتري قبل القبض بل ليس لنا شيء تضمن فيه العين بمجرد العقد من غير قبض ويتعين أن المراد أن تلفها في يد المالك بعد قبض المستعير وبقاء حكم العارية أو قبل قبضها بالفعل لكن استعمالها المالك في شغل المستعير فيضمن (قوله وإن كانت بيد المالك) أي كان استعمالها المالك في شغله (قوله يسؤال الغير كان) أي الغير ش (قوله وهذا أولى الخ) كذا شرح حممر (قوله صدق المعير كما قاله الجلال البلقيني الخ) خالفه شيخنا الشهاب الرملى فافتي بأن المصدق المستعير لأن الأصل براءة ذمته ولا يرد عليه أن الأصل الضمان لأن هنا ضمانين شغل النعمة ورفع اليد فاما الأول فالأصل عدمه وأما الثاني فمعناه أن اليد سبب لشغل الذمة إذا حصل التلف بغير الاستعمال المأذون فيه والأصل عدم حصول ما ذكر ويجوز وضع اليد لا يستلزم حصوله فليتأمل (قوله بقبضه السابق) وهو قوله أن لم يشترط الواقف استيفاعه بنفسه

الضمان

لأن معيره ضامن كما جزم به البغوى قال لأنه فعل مالم يس له والقرار على المستعير ولا يقال

حكم الفاسدة حكم الصحيحة

في كل ما تقتضيه بل في سقوط الضمان بما يتناوله الاذن فقط والحق البلقيني هو ولاه (٤٢٣) الثلاث مجلداً فحجة من ذرة فانه يجوز اعارته ولا

يضمنه مستعيره لا بتناعه

على يد غير مالك وكذا

مستعار لهن تالف في يد

مرتهن لا ضمان عليه

كالرهن وصيد استعير من

محرم وكذب موقوف على

المسلمين مثلاً استعاره فقيه

قتل في يده من غير تغريط

لانه من جهة الموقوف عليهم

(ولو تلفت دابته في يد وكيل

بعثه في شغله أو في يد من سلمها

اليه ليس بوضها) أي يعلمها

المشي الذي يستريح به

واكبها (فلا ضمان) عليه

حيث لم يغسر ط لانه انما

أخذها لغرض المالك أما

اذا تعدى كان ركبها في غير

الرياضة فيضمن ككل سله فنه

ليعلمه خرفة فاستعمله في

غيرها ولو باذن المالك (وله

الانتفاع بحسب الاذن) لان

المالك رضي به دون غيره

نعم لو أعاره دابة ليس بركبها

لوضع كذا ولم يتعرض

لركوب في الرجوع جازله

الركوب فيه كانه قلاه وأقراه

بخلاف نظيره من الاجارة

والفرق ان الرد لازم للمستعير

فتناول الاذن الركوب في

العود عرفاً والمستأجر لا رد

عليه ومنه يؤخذ ان المستعير

الذي لا يلزمه الرد كالمستأجر

ويحتمل خلافه ولو جاوز

الحمل المشروط لزمه أجرة

مثل الذهاب منه والعود اليه

وله الرجوع منه ركبها كما

صححه السبكي وغيره بناء

على ان العارية لا تبطل

فحجب وواقع افتناء القاضي بانه لا يجوز رد الغلط في كتاب الغير

الضمان حاجي اه يعبر على ما واقع على الاعارة (قوله في كل ما تقتضيه بل في سقوط الضمان الخ) هنا يجوز
محل عبارة المغنى والنهاية فان قيل فاسد كل عقد كصحة فكان ينبغي عدم الضمان أوجب بان الفاسدة
ليست حكم الصحة في كل ما يقتضيه بل في سقوط الضمان بما يتناوله الاذن لا بما اقتضاه حكمها اه قال
الرشيدى قوله مر بل في سقوط الضمان بما يتناوله الخ أي والاذن انما تناول استعماله بنفسه كالموقوفية
العقد وقوله مر لا بما اقتضاه حكمها أي وجوز استعمال الغير انما هو حكم من أحكامها ثبت بعد انتهاء العقد
مترتباً على صحته فلا تشاركها فيه الفاسدة اه (قوله هو ولاه ثلاثة) أي العين المؤجرة أو الموصى بمتعتها أو
الموقوفة أو ما جعل منفعة صداقاً أو مصالحاً عليها أو رأس مال سلم (قوله ولا يضمنه مستعيره) وهذا بخلاف
الاصلية نفسها فانها مضمونة على كل من المعير والمستعير كما مر ولعل الفرق أن الاصلية لما كان المقصود منها
ذبحها وتفرق قطعها أشبهت الوديعة فضمنت على المعير والمستعير بخلاف الجلفان المقصود منه مجرد الانتفاع
فأشبه المباحات فلم يكن مضموناً على واحد منهما اه ع ش (قوله على يد غير الخ) بإضافة البدل الغير (قوله
تلف في يد مرتهن) خرج ما لو تلف قبل الرهن أو بعد فكأن الرهن ونزعه من يد المرتهن ليرده على المالك
فيضمنه في الصورتين على ما أفهمه كلامه مر اه ع ش (قوله وكذب موقوف الخ) ولو استعار كتاباً موقوفاً
على المسلمين شرط واقعه ان لا يعار الا برهن نحو قديمته فسرق من حرزه لا يضمن لانه مستحق تلف في يده بلا
تغريط وان سمي عارية عرفاً قال الماوردي ولا يجوز ان يؤخذ على العارية رهن ولا ضمان فان شرط فيها
ذلك بطلت اه معنى وقوله بطلت قد مر خلافه في التحفت والنهاية (قوله أي يعلمها) الى قوله ومنه يؤخذ في
المغنى الا قوله ولو باذن المالك الى الفرع في النهاية الا قوله المذكور (قوله في غيرها) أي مما لا يتعلق بالحرفة
اه ع ش (قوله ولو باذن المالك) ينبغي أخذاً مما مر تقيد به اذا كان التلف بغير الاستعمال المأذون فيه
ثم رأيت قال سم قوله ولو باذن المالك أي لانه حينئذ عارية اه والله الجدل قول المتن (وله) أي المستعير
(الانتفاع) أي بالاعارة نهاية ومعنى (قوله جازله الركوب الخ) أي وجزله الذهاب والعود في أي طريق أراد ان
تعدت الطرق ولو اختلفت لان سكوت المعير عن ذلك رضاه به كما اه ع ش (قوله أن الرد لازم للمستعير
الخ) أي واذا لزمه الرد فهي عارية قبله وان انتهى الاستعمال المأذون فيه ولو استعار دابة لجل متاع معين
فوضع عنها وربطها في الخان مثلاً الى أن ردها الى مالكها فانت مثلاً ضمنها (قوله لا رد عليه) ظاهره
ان اطرت العادة بان المستأجر يردّها على مالكها ولو قيل بجواز الركوب في العود اعتمد ادع على ما جرت
به العادة لم يعد اه ع ش (قوله ومنه) أي من الفرق (قوله يؤخذ ان المستعير الخ) معتمد اه ع ش
(قوله الذي لا يلزم الرد) انظر أي مسـ تعير لا يلزمه الرد سم على ج أقول هو المستعير من المستأجر
ونحوه من كل مستحق المنفعة اذا رد على المالك فان الواجب عليه التخليه دون الرد كعيره اه ع ش عبارة
السيد عمر وعله المستعير من المستأجر اذا انقضت مدة الاجارة اه (قوله لزمه أجرة مثل الذهاب الخ)
و ينبغي ضمان تلفها بالاستعمال حال المجاورة سم على ج اه ع ش (قوله وله الرجوع منه الخ) أي من
الحمل المشروط فلا يركب الا بعد عوده اليه اه ع ش (قوله بناء على أن العارية لا تبطل الخ) كما لا ينحل
الوكيل بتعديده بجماع أن كلامهما قد جاز ولا يلزمه على هذا أجرة الرجوع ونظير ذلك ما لو سافر بواحدة
من نسائه بالقرعة وراثة مقامه بالبلد الذي مضى فيه قضى الزائد لبقية نسائه ولا قضاء لدة الرجوع ولو أودعه
ثوباً مثلاً ثم أذن له في لبسه فان لبسه صار عارية والافه يباق على كونه وديعة ولو استعار صندوقاً فوجد فيه
(قوله وأحق البلقيني الخ) كذا شرح مر (قوله ولا يضمنه مستعيره) تقدم في اعارة المذور ضمان كل من المعير
والمستعير ما نقص منه بالاستعمال (قوله فاستعمله في غيرها ولو باذن المالك) أي لانه حينئذ عارية (قوله
ومنه يؤخذ الخ) كذا شرح مر وانظر أي مستعير لا يلزمه الرد (قوله لزمه أجرة مثل الذهاب الخ) كذا شرح
مر و ينبغي ضمان تلفها بالاستعمال حال المجاورة

على ان العارية لا تبطل بالمخالفة وهو ما صحه (فرع) قال العبادي وغيره واعتمدوه في كتاب مستعار رأي فيه خطأ لا يصحبه الا المصحف
فحجب وواقع افتناء القاضي بانه لا يجوز رد الغلط في كتاب الغير

وقوله الرعي يغلط لا يغير الحكم والارده وكتب الوقف أولى وغيره بما اذا تحقق ذلك دون ما ظنه فليكتب له كذا ورد بان كتابة له انما هي
عند الشك في اللفظ لا الحكم والذي يتجه أن المملوك غير المصحف لا يصلح فيه شيئا مطلقا الا ان ظن رضامالكه به وانه يجب اصلاح المصحف لكن ان
لم ينقص خطه لردائه وان الوقف يجب (١٢٤) اصلاحه ان يتقن الخطا فيه وكان خطه مستصحا سواء المصحف وغيره وانه متى تردد في عين

لفظ أو في الحكم لا يصلح
شيا وما اعتد من كتابة له
كذا ان يجوز في ملك
الكاتب (وان أعار لزراعة
حطه زرعها ومثلها) في
الضرر ودونها بالاولى
كالشعير والغول لا أعلى
منها كالذرذ والقطن (ان لم
ينبه) فانهم عن المثل أو
الادون امتنعوا أيضا اتباعا
لنبيه وعلم منه ما أصله انه لو
عين نوعا ونهى عن غيره
اتبع (أو) أعاره (الشعير
لم يزرع فوقه) ضررا
(الخطاة) بل دونه ومثله
وتنكيره لهذين خلاف
تعريف أصله لهما لبيان انه
لا فرق في التفصيل المذكور
بين أعرتك لزراعة الحنطة
أو حنطة وترجع الاسنوى
أنه اذا أشار لعين منهما أو
أعاره لزراعته لا يجوز
الانتقال عنه قال ولهذا
عرفهما في المحرر فيه نظر
والصحيح في الاجارة الجواز
فكذا هنا وصرح في الشعير
بما لا يجوز فقط عكس
الحنطة تفننا ولالة كل
على الآخر ففيه نوع من
أنواع البسديع المشهورة
وحديث زرع ما ليس له زرع
فالمالك قلعه مجانا فان
مضت مدتها أجرة لزمه
جميع أجرة المثل على المعتمد

دراهم أو غيرها فهي أمانة عنده كما لو طرحت الرمح ثوبا في داره فان ألتفها ولو جاهد بها أو تلفت بتقصيره
ضمنها اه معنى (قوله وقيله) أي الافتاء أو عدم جواز الرد (قوله وغيره بما الخ) عطف على قوله الرعي
بغلط الخ أي قيد غير الرعي قوله والارده بما اذا الخ اه كردى (قوله تحقق ذلك) أي تغيير الحكم (قوله
ورد) أي تقييد الغير بما ذكر (قوله مطلقا) أي يتقن الخطأ أولا كان خطه مستصحا أولا (قوله وأنه
يجب الخ) و (قوله وان الوقف الخ) و (قوله وأنه متى الخ) كل من هذه عطف على قوله ان المملوك الخ (قوله
يجب اصلاح المصحف) أقول والحديث في معناه فيما يظهر سم على منهج و (قوله ان لم ينقص خطه الخ)
ينبغي ان يدفع لمن يصلح حيث كان خطه مناسباً للمصحف وغلب على ظنه اجابة المدفوع اليه ولم تلحقه مشقة
في سؤاله و (قوله وكان خطه مستصحا) خرج بذلك كتابة الحواشي وما مشه فلا يجوز وان احتج به المالك
من تغيير الكتاب عن أصله ولا تقرر زيادة القيمة بفعلة للعله المذكورة اه ع ش وقوله فلا يجوز الخ أي الا اذا
ظن رضامالكه (قوله سواء المصحف الخ) * (فرع) * استترادى وقع السؤال عما يقع كثيرا ان الشريك
في فرس يتوجه بالعدو ويقاتله وتناف الفرس هل يضمن بذلك أم لا والجواب أنه ان جاءهم العدو الى
بلد ثم وخرجوا للدفع عن أنفسهم وتلفت الفرس بذلك فلا ضمان وان خرجوا ابتداء وقصدوا العدو على نية
قتال وتلفت ضمنها لان الشريك لا يرضى بخروج الشريك بمعا على هذا الوجه بخلاف الحالة الاولى فانها
المعتاد عندهم في الانتفاع * (فرع آخر) * ان مستعير الدابة اذا نزل عنها بدر كونه لها برسلها مع تابعه فركبها
في العود ثم تناف بغير الاستعمال المأذون فيه فهل يضمنها المستعير أم التابع فيه نظر والا رب أن الضمان
على المستعير لان التابع وان ركبها فهو في حاجة المستعير من ايصاله الى محل الحفظ اه ع ش (قوله وما
اعتد الخ) عطف على قوله متى تردد الخ أو قوله المملوك الخ ولو أعاد أن لكان حسنا (قوله في ملك الكاتب)
وينبغي أو عند ظن الرضا اه سيدعمر (قوله في الضرر) الى قول المتن واذا استعار في النهاية وكذا في المغنى
الا أنه اعتمد ما رجحه الاسنوى من منع الانتقال عند الاشارة الى معين (قوله بالاولى) أي المفهوم بالاولى وهو
راجع للدون (قوله كالشعير والغول) تمثيل للدون ش اه سم قال ع ش والاقرب أنه اذا استعار لشعير
لا يزرع فلا يخلاف عكسه اه (قوله والادون) في أصله أو الادون اه سيدعمر (قوله وعلم منه) أي من
قول المصنف ان لم ينبه (قوله لهذين) أي الحنطة في المسئلة الاولى والشعير في الثانية (قوله لزراعة الحنطة الخ)
أي مثلا (قوله وترجع الاسنوى انه الخ) وهو المنجى اه معنى (قوله منهما) أي الحنطة والشعير (قوله بما لا
يجوز الخ) أي بقوله لم يزرع فوقه (قوله عكس الحنطة) أي بقوله ومثلها اه معنى (قوله نوع من أنواع
الخ) وهو الاحتمال اه ع ش (قوله فالمالك قلعه مجانا الخ) وللمستعير حيث كان يزرع ما أذن له فيه ولا
يكون هذا رجوعا عن ذلك من المعير وفي كلام شيخنا والمستعير لا يملك شيئا فهو يعدوله عن الجنس كالرادى
أبيع اه حلي (قوله على المعتمد) وقيل يلزم ما بين زراعة البرم مثلاً وزراعة الذرة اه معنى (قوله اذا
كانت) الاولى التذكير كافي غيره (قوله لو صرح به) كان يقال أعرتك هذه الارض لزرع فيها أقل الأنواع
(قوله كالشعير) تمثيل للدون ش (قوله لزمه جميع أجرة المثل) على المعتمد اه مر (قوله في المتن
صح في الاصح) قال الاسنوى والثاني لا يصح لتفاوت المزروع ثم قال ولا إطلاق أن يقول أزرعها أو أعرتك
لزرع أو للزراعة أو نحو ذلك فاما اذا قال لزرع ما شئت فهذا عام لا مطلق فيصح ويزرع ما شاء هكذا اجزم به
القاضي والامام وغيرهما اه فالخاصل انه ان أتى بإطلاق صح على الاصح أو بعموم صح جزما وحيث صح
في الحالين زرع ما شاء لكنه يتقيد فيها بالمعتاد كما في الاجارة بل اولى

(ولو أطلق الزراعة) أي الاذن فيها كاعرتك للزراعة ولتزرعها (صح في الاصح و زرع ما شاء) لا إطلاق اللفظ وانما لم
يلزمه الاقتصار على أخف الأنواع ضررا لان المطلقات انما تنزل على الأقل اذا كانت محتملة لوصف به لم يصح لانه لا يوقف
على حد الأقل ضررا فيؤدي الى التراجع والعقد تصان عن ذلك قاله البلقيني جوابا عن قوله ما لو قيل لا يزرع الا أقل الأنواع ضررا لكان مذهبها

وقال الاذري نزرع ما عهد نزرعه هناك ولونادر اولو قال لنزرع ماشئت نزرع ماشاء جزما (واذا استعار لبناء أو غراس فله الزرع) لانه أخف (ولا عكس) لان ضررهما أكثر (والصحيح أنه لا يغرس مستعير لبناء وكذا العكس) (٤٢٥) لاختلاف الضرر فان ضرر البناء في طاهر

الارض أكثر من باطنها والغراس بالعكس لانتشار عروقه وما يغرس للنقل في عامه ويسمى النشل كالزرع واذا استعار لواحد مما ذكر ففعله ثم مات أو فله ولم يكن قد صرح له بالتجديد مرة بعد أخرى لم يجز له فعل نظيره ولا عاده مرة ثانية الا باذن جديد (و) الصحيح (انه لا يصح اعارة الارض مطلقة بل يشترط تعيين نوع المنفعة) قياسا على الاجارة نعم ان قال لتنتفع بها كيف شئت أو بما بدا لك صح وينتفع بما شاء على الوجه كما في الاجارة وقيل بما هو العادة ثم وبه جزم ابن المقرئ وهو نظير ما مر عن الاذري في إطلاق الزراعة وذكر الارض مثال لما ينتفع به بجهةين أو أكثر كالدابة أماما ينحصر الانتفاع به في جهة واحدة كبساط لا يصلح إلا للفرش فلا يحتاج في اعارته الى بيان الانتفاع ويستعمل في ذلك بالعسوف قال في المطلب وكذا لو كان يمكن الانتفاع بجهات لكن احدها هي المقصودة منه عادة اه

(فصل في بيان جواز العارية وما للمعير وعليه بعد الرد في عارية الارض وحكم الاختلاف) هي

ضررا اه بجري (قوله وقال الاذري الخ) اعتمده النهاية والمغني وسمي (قوله ولو قال لنزرع ماشئت) هذا عام لا مطلق (قوله نزرع ماشاء جزما) يتقيد أيضا بالعهود كالاجارة بل أولى مر وحاصل ما هنا أنه ان أتى باطلاق صح على الاصح أو بعموم صح جزما وحيث صح في الحالين نزرع ما يمكنه يتقيد فيهما بالمعتاد كذا في الاجارة بل أولى اه سمى وقوله بالمعتاد ولونادر ان قول المتن قوله الزرع أي ان لم ينهه نهاية ومعنى قول المتن (ولا عكس) أي اذا استعار للزرع فلا يغرس اه معنى قول المتن وكذا العكس) أي لا يغرس مستعير لغراس اه معنى (قوله لاختلاف الضرر) الى قوله قال في المطلب في المغني والى الفصل في النهاية (قوله وما يغرس للنقل الخ) قال السبكي وسكتوا عن القول ونحوها بما يجز مرة بعد أخرى ويحتسب الحاق عروقه بالغراس كما في البيع الا ان يكون مما ينقل أصله فيكون كالغسيل الذي ينقل اه معنى (قوله ويسمى النشل) عبارة المغني ويسمى الغسيل بالغاء وهو صغار النخل اه وظاهر أن الغسيل ليس بتقيد (قوله كالزرع) وينبغي تقييده بما اذا لم تطل المدة التي يبقى فيها النشل قبل نشله على مدة الزرع المعتادة والا فبعد انقضاء مدة الزرع يقلع مجازا كما يشبهه قوله مر الا أني أو زرع غير المعين مما يبطل أكثر منه كما في نظيره الخ اه ع ش (قوله ففعله) أي الواحد وكذا ضمير مان وضمير النصب في قلعه واعادته (قوله أو فله) أراد به ما يشمل الهدم (قوله لم يجز الخ) أي في الاعارة المطلقة التي فيه الكلام بخلاف المؤقتة كما بات (قوله فعل نظيره) راجع لكل من صورتي الموت وانقاع (قوله ولا عاده) راجع لصورة القلع فقط (قوله كما في الاجارة) ومقتضى التشبيه تقييده بما كان معتادا نظير ما مر وبه جزم ابن المقرئ اه نهاية وقوله ومقتضى التشبيه تقييده الخ هو المعتمد معنى وع ش (قوله وقيل بما هو العادة ثم) اعتمده مرأي والمغني اه سم (قوله كالدابة) تصلح للركوب والحمل اه معنى أي والحراسة (قوله الى بيان الانتفاع) أي بيان جهته (قوله ويستعمل في ذلك الخ) أي فان استعمله في غيره كان تغلبي به ضمن اه ع ش (قوله وكذا) أي لا يحتاج الى بيان جهة الانتفاع (لو كان) أي المعار (قوله لكن احدها الخ) أي فينتفع بها وبمثلها وما دونها أخذ مما مر

(فصل في بيان جواز العارية) (قوله في بيان جواز) الى قول المتن الا اذا في النهاية الا قوله على أنه يصح الى ولو استعمل (قوله بعد الرد) أي انتهاء العارية بالرجوع مطلقا أو بانقضاء المدة في المؤقتة وان كانت في يد المستعير اه ع ش (قوله وحكم الاختلاف) أي وما يتبع ذلك كوجوب تسوية الحفر واعراض القاضى اه ع ش (قوله وانتفاع من المستعير) أي شأنه ذلك فلا ينافي أنه قد يستعير من هو غني عن الارتفاق به لوجود غيره في ملكه اه ع ش (قوله في رده قطعه) لا يخفى أن العقد الواقع فيما مضى لا يتصور قطعه الآن فان أراد بقطعه ابطاله فالعقد بعد صحته لا يرد عليه الا بطلان واسترداد العارية ليس ابطالا لها وان أراد به انتهاءه فالعقد ينتهي بمجرد فراقه وان لم يسر ترد العارية فالصواب أن يراد بالعارية العلاقة المترتبة على العقد فانها التي تنقطع بالاسترداد ونظيره ما حققناه في محله أن المراد بالبيع الذي يوصف بالاجارة والفسخ العلاقة الحاصلة بالعقد لانفس العقد فقوله وذلك لا تجوز فيه ممنوع لما تبين من عدم تصور القطع فضلا عن

(قوله وقال الاذري الخ) اعتمده مر (قوله نزرع ماشاء جزما) ويتقيد أيضا بالعهود كالاجارة بل أولى مر (قوله ثم مان) أي الواحد ش (قوله وقيل بما هو العادة ثم) اعتمده مر *(فصل في بيان جواز العارية الخ)* (قوله في رده قطعه) لا يخفى بادنى تأمل صحيح ان العقد الواقع فيما مضى لا يتصور قطعه الآن فانه ان أراد بقطعه ابطاله فهو غير صحيح اذ العقد بعد صحته لا يرد عليه الا بطلان واسترداد العارية ليس ابطالا له وان أراد به انتهاءه فالعقد ينتهي بمجرد فراقه وان لم تسرد العارية والصواب على هذا

(٥٤ - (شرواني وابن قاسم) - خامس) جائرة من الجانبين كالوكالة فينتد (سكن منهما) أي المعير والمستعير (رد العارية) المطلقة والمؤقتة قبل فراغ المدة (متى شاء) لانها مبرقة من المعير وانتفاع من المستعير فلا يليق بها الا لزام والرد في المعير بمعنى رجوعه المعير به في أصله وغيره على انه يصح ابقاؤه على حقيقة شأنه بان يراد بالعارية العقد فمضى رده قطعه وذلك لا تجوز فيه

نفي التجوز المذكور فأملاه اه سم (قوله بعد الرجوع جاهلا) ونخرج به الاستعمال العارية بعد جنون المبيع غير عالم به فعليه الاجرة لانه بعد جنونه ليس أهلا للباحة انتهى حواشي شرح الروض أي ولا ينسب اليه تقصير بعدم الاعلام ومثل الجنون انماؤه أو موته فتلزمه الاجرة مطلقا بطلان الاذن بالانعام والموت اه عش (قوله فلا أجره عليه) وانظر لو استعمل المزارع بعد انقضاء المدة في العارية المؤقتة جاهلا بانقضاءها هل هو كاستعماله بعد الرجوع في المطلق حتى لا تلزمه أجره أولا ويفرق على حج وقديقال الاقرب الفرقان الاستعمال في المؤقتة بعد فراغ المدة لم يتناوله الاذن أصلا وجهله انما يفيد عدم الاثم كالأعمال المستعمل مال غيره جاهلا بكونه ماله وينبغي أن مثل المستعير المستعمل بعد انقضاء المدة وارثه في وجوب الاجرة ثم ما تقر ومن أن المنافع غير مضمونة حيث استوفاه جاهلا بالرجوع يقتضي أن البائع لو اطلع على عيب في الثمن المعين ففسخ ولم يعلم بذلك المشتري فاستعمل المبيع جاهلا لم يضمن ما استوفاه من المنافع بخلاف الاعيان كاللبن فانها مضمونة تليسه وكذا يقال في المشتري لو اطلع على عيب في المبيع ففسخ العقد ولم يعلم به البائع واستعمل الثمن المعين واستوفي منافعه ويجري مثل ذلك في نظائره اه عش (قوله كما مر) أي في شرح ومؤنة الرد اه كردى (قوله اذا لم يسقطه الخ) خبر ومحل قولهم الخ (قوله ولم يقصر) أي المالك و(قوله اسلامه) أي المستعير اه عش (قوله فرجع) أي المبيع اه عش وكذا ضمير لزمه (قوله نقل متاعه الخ) فلو لم يفعل فختلف هل يضمن محل نظر والاقرب لاقياسه على ما مر حوايه فيما لو مات رفيقه أثناء الطريق فترك متاعه ولم يحمله وان أمكن الفرق فليتأمل فان تغريم مؤنة الحفر الآتي في مسألة القبر يؤيد الفرق اه سيدعبر أقول والفرق ظاهر فالأقرب الصمان وسيأتي عن عش ما يفيد (قوله ان مثله) أي المتاع و(قوله نفسه) أي المستعير (قوله اذا عجز عن المشي الخ) ويقبل قوله في ذلك ان دلت قرينة على ما ادعاه اه عش ولعل الاقرب أن يقال ان لم تكذب القرينة (قوله من نحو موت الخ) عبارة النهاية انفسا خها بموت أحد العاقدين أو جنونه أو انماؤه أو الحجر عليه بسفه وكذا يحجر فلس على المبيع كما بحثه الشيخ اه قال عش قوله مر أو الحجر عليه بسفه أي على أحدهما وقوله وكذا يحجر فلس لكن تقدم أن المفلس تجوز له اعادة عين من ماله زمنا لا يقابل باجرة وعليه فينبغي أنه اذا كان الباقي من المدة مثلا كذلك أنهم لا تنفسخ اه عش (قوله وعلى وارث المستعير الخ) عبارة النهاية وحيث انفسخت أو انتهت وجب على المستعير أو ورثته ان ما ترددها فوراً كما مر ولم يطلب المبيع فان أخر الوارث لعدم تمكنهم ضمن في التركة ولا أجره ولا ضمنه وها مع الاجرة ومؤنة الرد في هذه غايهم وفيما قبلها على التركة فان لم تكن لم يلزمهم سوى التولية وكالو رثته في ذلك وليه أي المستعير لو جن أو حجر عليه بسفه اه (قوله مع مؤنة الرد) أي دون الاجرة نهاية أي للعين المعارة في مدة التأخير عش (قوله

ولو استعمل المستعار أو المباح له منافعه بعد الرجوع جاهلا فلا أجره عليه كما مر ومحل قولهم ان الضمان لا يختلف بالعلم والجهل اذا لم يسقطه المالك ولم يقهر بترك اعلامه ولو أعاد له محل متاعه الى باد فرجع أثناء طر يقه الزم له لكن بالاجرة نقل متاعه الى ما من وينبغي ان مثله في ذلك نفسه اذا عجز عن المشي أو خاف واستغيد من جوارها كالوكالة انفسا خها بما تنفسخ به الوكالة من نحو وموت وجنون وانعام وحجر وعلى وارث المستعير الرد فوراً فان أعذر عا بردها ضمن مع مؤنة الرد في التركة فان لم تكن تركة فلا شيء عليه غير التولية عند بقائها وان لم يتعذر

ان يراد بالعارية العلة المرتبة على العقد فانها التي تنقطع بالاسترداد ونظيره ما حققناه في محله ان المراد بالبيع الذي يوصف بالاجارة والفسخ العاقبة الحاصلة بالعقد لانفس العقد وقوله وذلك لانجوز فيه ممنوع لما تبين من عدم تصور قطع العقد فضلا عن نفي التجوز المذكور فأملاه (قوله ولو استعمل المستعار أو المباح له منافعه الخ) انظر لو استعمل المزارع بعد انقضاء المدة في العارية المؤقتة جاهلا بانقضاءها هل هو كالأعمال المستعمله بعد الرجوع جاهلا فلا أجره عليه أو يفرق بانه هناك قصر والمالك لم يسقطه على ما بعد المدة ولا قصر بالاعلام للاستغناء عنه بعد انقضاء المدة فيه نظر ويؤيد الفرق اطلاق ما يأتي في التنبيه الآتي قبيل قول المصنف وفي قول له القطع فيها بما اذا رجع من قوله ولزم الاجرة فيه (قوله فلا أجره عليه) اعتمد مر وكذا قوله الآتي لزمه الخ (قوله وحجر) شامل للحجر على المستعير بسفه وعليه فيحتمل ان محله حيث تضمن العارية بان لا تكون استعارتها من نحو مستاجر والحجر بالفلس وينبغي تخصيص هذا بالمعبر (قوله وعلى وارث المستعير الرد فوراً) ظاهره وجوب الرد فوراً على المالك وان استعار من المستأجر فلا يكتفى الرد عليه لكن قدمت في الاقرار عند قول المصنف ولو غصبها من زيد الخ أن المخصوص من المستأجر أو الرهن يرد عليه ويرأ الغاصب فيحتمل ان المستعير من المستأجر ووارثه كذلك (قوله وعلى وارث المستعير الخ) وكالوارث في ذلك وليه لو جن أو حجر عليه

ضمها الوارث الخ) أى فى ماله كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله ضمها الوارث الخ) لعل محله اذا وضع يده عليها ولا توقف عليه وصولها الى مستحقها وجهه أنه خليفته المورث فيلزم ما يلزمه سم على جواز فهم قوله ولا توقف الخ نه لو توقف عليها الى وضع يده عليها فافخذها ليردها على مال كما افتات لم يضمها كما لو تلقت قبل وضع اليد عليها وهو ظاهر اه عش أقول ما نقله عن سم ومزاده عليه كل منهما محل تأمل فان موضوع المسئلة تأخير الوارث رد لعارية مع تمكنه عليه وهذا التأخير موجب للضمان سواء وضع يده عليها أم لا وتوقف الرد على الوضع أم لا (قوله ومرا الخ) أى فى شرح ومؤنة الرد على المستعير قول المتن (الا اذا أعار الخ) عبارة النهاية والمراد بجوار العارية جوازها ماله والا فمعرض لها للزوم من الجانبين أو أحدهما كما أشار اليه بقوله الا اذا أعار الخ اه (قوله ودفن) الى قول المتن واذا أعار فى النهاية الا قوله خلافا للأنوار وقوله والا اذا أعاره دابة الى واذا أعار ثوبا وقوله أما اذا الى نعم وقوله فى الجملة وكذا فى المغنى الا قوله ويؤخذ منه الى واذا أعار كفنا وقوله ويظهر الى قوله والا اذا أعار ثوبا وقوله الا اذا أعاره جذا عالى وكذا (قوله ودفن فيه محترم) عبارة المغنى لميت محترم وفعله المستعير اه (قوله محترم) وهو كل من وجب دفنه فيدخل فيه الزانى المحصن وتارك الصلاة والذي اه عش قول المتن (فلا يرجع) أى العير فى موضعه لذي دفن فيه ويمنع على المستعير ردها ففى لازمة من جهتها اه معنى قول المتن (حتى يندرس) قضيته امتناع الرجوع مطلقا فيمن لا يندرس كالنبي والشهيد مر اه سم ويعلم الاندراى بعضى مدة يغلب على النان اندراسه فيها عش (قوله بان يكون أذن الخ) تصوير لصورة الرجوع اه عش (قوله فالعارية) أى المطلقة (انتهت) أى بدفن ميت (قوله وذلك لانه الخ) تعليل للمنع (قوله ولا يرده عليه) أى على المصنف (قوله عجب الذنب) بفتح المهملة وسكون الجيم بعدها موحدة ويقال له عجم أيضا بآيم عوضا عن الباء وهو عظم لطيف فى أصل الصلب وهو رأس العصعص وهو مكان رأس الذنب من ذوات الأربع وفى الحديث انه مثل حبة الخردل وكل ابن آدم يأكله التراب الا عجب الذنب منه خلق ومنه يركب اه يحبرى (قوله فانه وان لم يندرس الخ) الاخصر الاوضح فانه لا يندرس لان الكلام الخ (قوله فى الاجزاء التى تحس الخ) قضية أن كل ما لا يحس من الاجزاء كعجب الذنب سم على ج اه عش (قوله بأن العرف غير قاض به) عبارة النهاية وحكم الورثة حكم مورثهم فى عدم الرجوع ولا أحول ذلك محافظة على حرمة الميت ولقضاء العرف بعدم الاجرة والميت لامل له اه (قوله منه) أى من القبر المأمر (قوله نحو سبع) كالسبل (قوله ولم يوجد الخ) ظاهره أنه مع وجود ما ذكر لا يعاد اليه وان احتاج الى حفر أطول زمنا من اعادته اه سم أى خلافا لظاهر النهاية والمغنى حيث قالوا اللفظ الثانى ان السبل ان محله الى موضع مباح يمكن دفنه فيه من غير تأخير مع اعادته اه قال عش قوله مر من غير تأخير أى عن مدة رجاءه الاول بان كان مساويا أو أقرب اه (قوله وللمالك سقى) عبارة النهاية وللمعير سقى شجرة المقبرة ان أمن ظهور شئ من الميت وضرره اه أى وان حدثت

بسقه شرح مر (قوله ضمها الوارث) لعل محله اذا وضع يده عليها وان لم يتعد (قوله ضمها الوارث) ظاهره وان لم يضع يده عليها ولا توقف عليه وصولها الى مستحقها وجهه أنه خليفته المورث فيلزم ما يلزمه (قوله فى المتن حتى يندرس) قضيته امتناع الرجوع مطلقا فيمن لا يندرس كالنبي والشهيد ولو أعار كفنا فينبغى امتناع الرجوع بوضع الميت عليه وان لم ياف عليه لان فى أخذه بعد الوضع إزاء الميت ويحجبه عدم الفرق فى الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث بل والتمس بخلاف ما زاد مر * (فرع) * الارض المستعمارة للدفن هل تضمن تلفها أو تلف بعضها بغير المأذون فيه قضية اطلاقهم ضمان العارية ضمانا بجمادى ذكر وعليه فهل الضمان على الوارث أو فى تركه لميت أو يقال ان أعارها للميت فى التركة وان استعارها الوارث ليدفنه فيه فعلى الوارث فيه نظر وقد يقال لا يتصور أن يكون المستعير الضامن لا الوارث اذ الميت لا يتصور ان يكون قابلا ولا ملتصا (قوله فالعارية انتهت) فلا حاجة للرجوع (قوله لأن الكلام فى الاجزاء التى تحس) قضية ان كل ما لا يحس من الاجزاء كعجب الذنب (قوله وقضية المتن الخ) اعتمده مر (قوله ولم يوجد غيره

ضمها الوارث مع الاجرة ومؤنة الرد ومرا انه يجب الرد فورا عند نحو موت المعير (الا اذا أعار لدفن) ودفن فيه محترم (فلا يرجع حتى يندرس أثر المدفون) بان يصير ترابا فيرجع حيثئذ بان يكون اذن له فى تكرير الدفن والا فالعارية انتهت وذلك لانه دفن بحقوق وفى النيش هلك حرمته ولا يرد عليه عجب الذنب فانه وان لم يندرس الآن الكلام فى الاجزاء التى تحس وهو لا يحس وقضية المتن انه لأجرة له وان رجع وهو كذلك خلافا للأنوار ويفرق بينه وبين ما مر فى الرجوع فى الطريق بان العرف غير قاض به هنا لوطن النفس فيه على البقاء الى البلاء ولو أظهره منه نحو سبع ولم يوجد غيره أقرب منه أو مساو له أعيد اليه قهر الاله صار حقه الى اندراسه من غير مقابل وللمالك سقى لم يضر بالميت أما اذا رجع قبل الدفن أى مواراته بالتراب ومثلها فيما يظهر سد العبدل وخشية تهريبه بنقله من هذا القبر وان لم يوارف يجوز كما نقله عن المتولى وأقره واعتمده

الشجرة بعد الدفن لجواز تصرفه في ظاهر الأرض بما لا يضر الميت عش (قوله بما في الشرح الصغير) قال شيخنا الشهاب الرمي أن الاعتماد في الشرح الصغير اه سم وكذا اعتمدته النهاية والمغني (قوله بمجرد وضعه في القبر) بل يتجه امتناع الرجوع بمجرد ادلائمه وان لم يصل إلى أرض القبر لان في عوده من هواء القبر بعد ادلائمه ازراء به سم على حج وقوله بمجرد ادلائمه أي أو ادلاء بعضه به يظهر بقاءه ولو وضع في القبر بالفعل ثم أخرج منه لغرض ما كونه القبر أو صلاح كونه مثلاً فهل له الرجوع أم لا فيه نظر والاقرب أن يأتي فيه ما قيل فيما لو أظهره سبيل أو سبغ اه عش (قوله لولي الميت) أي وارثه اه عش (قوله لا مكان الزرع بلا حث) ويؤخذ منه أنه لو أعاد له الغراس أو بناء من لازمه التكرير بأي الحث ورجع بعده غرم له أجرة الحفر وهو كذلك اه نهاية (قوله في الجملة) قضية هذا القيد أنه لا يلزم مؤنة الحث وان لم يمكن الزرع بدون الحث في خصوص تلك الأرض المعارة لنحو عارض بها لكن هذا الجواب لشيخ الاسلام في شرح الروض بدون تقييد بهذا القيد وقضية لزوم المؤنة في هذه الصورة المفرضة قطبياً مل اه سم أقول المزموم في هذه الصورة قياساً ما مر آتياً من الغراس والبناء (قوله لأنه لا غرم فيه الخ) قد منع بان بمجرد الاذن غرر اه سم (قوله وان من الخ) عطف على قوله أنه الخ (قوله يلزم مؤنة الحفر الخ) والراد بالمؤنة ما يقابل الحفر عاذلاً ما صرفه المستعير إلى الحفر اه عش وفي النهاية هنا زيادة بسط وتفصيل راجعه (قوله ولا يرجع فيه الخ) وينبغي امتناع الرجوع بوضع الميت عليه وان لم يلف بما لان في أخذه بعد الوضع عليه ازراء بالميت ويتجه عدم الفرق في الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث بل والخمس بخلاف ما زاد من سم على حج وقوله مر وان لم يلف الخ أي بخلاف هو به عليه من غير وضع فلا يمتنع الرجوع اه عش وقد يقال ان فيه ازراء بالميت انظر بما مر في الرجوع بعد الادلاء (قوله وخرجت) أي الدار أي منقعتها شهراً (قوله لو نذر المغير مدة أي أن يعبره مدة معلومة كسنة (قوله والاذا رجع معبر سقينة) أي فيلزمه الصبر إلى أقرب مأمن ولو مبدأ السبر حتى يجوز له الرجوع اليه ان كان أقرب مر اه سم (قوله وبحت ابن الرفعة أن له الاجرة في هذه الخ) يوافق ما تقدم في الرجوع في أثناء الطريق وظاهر مر العبارات المذكورة في هذا المقام أنه حيث قيل بوجوب الاجرة لا يتوقف وجوبها على تقبل حيث رجع وجب له أجرة كل مدة مضت ولا يبعد مر أنه حيث وجبت الاجرة صارت العين أمانة لأنها وان كانت عارية صار لها حكم المستأجرة سم على حج * (فائدة) * كل مسألة امتنع على المغير الرجوع فيها تجب له الاجرة اذا رجع الا في ثلاث مسائل اذا أعاد أرضاً للدفن فيها ومثلها عارة الثوب للتكفين فيه واذا أعاد الثوب لصلاة الغرض ومثلها اذا أعاد سيفه للقتال كما يفيد ذلك كلام سم على منسج ونقل اعتماد مر فيه اه عش ولا يخفى أن تفصيل المستثناة ليس مطاباً لاجالها (قوله وبحت ابن الرفعة الخ) اعتمدته النهاية

الخ) ظاهراً أنه مع وجود ما ذكر لا يعاد اليه وان احتاج إلى حفر أطول من ثمان أعادته (قوله بل قال انه لم ير أحداً صرح بما في الشرح الصغير الخ) قال شيخنا الشهاب الرمي ان الاعتماد في الشرح الصغير (قوله من امتناع الرجوع بمجرد وضعه في القبر) بل يتجه امتناع الرجوع بمجرد ادلائمه وان لم يصل إلى أرض القبر لان في عوده من هواء القبر بعد ادلائمه ازراء به سم على حج وقوله بمجرد ادلائمه أي أو ادلاء بعضه به يظهر بقاءه ولو وضع في القبر بالفعل ثم أخرج منه لغرض ما كونه القبر أو صلاح كونه مثلاً فهل له الرجوع أم لا فيه نظر والاقرب أن يأتي فيه ما قيل فيما لو أظهره سبيل أو سبغ اه عش (قوله لولي الميت) أي وارثه اه عش (قوله لا مكان الزرع بلا حث) ويؤخذ منه أنه لو أعاد له الغراس أو بناء من لازمه التكرير بأي الحث ورجع بعده غرم له أجرة الحفر وهو كذلك شرح مر (قوله في الجملة) قضية هذا القيد أنه لا يلزم مؤنة الحث وان لم يمكن الزرع بدون الحث في خصوص تلك الأرض المعارة لنحو عارض بها لكن هذا الجواب لشيخ الاسلام في شرح الروض بدون تقييد بهذا القيد وقضية لزوم المؤنة في هذه الصورة المفرضة قطبياً مل اه سم أقول المزموم في هذه الصورة قياساً ما مر آتياً من الغراس والبناء (قوله لأنه لا غرم فيه الخ) قد منع بان بمجرد الاذن غرر اه سم (قوله وان من الخ) عطف على قوله أنه الخ (قوله يلزم مؤنة الحفر الخ) والراد بالمؤنة ما يقابل الحفر عاذلاً ما صرفه المستعير إلى الحفر اه عش وفي النهاية هنا زيادة بسط وتفصيل راجعه (قوله ولا يرجع فيه الخ) وينبغي امتناع الرجوع بوضع الميت عليه وان لم يلف بما لان في أخذه بعد الوضع عليه ازراء بالميت ويتجه عدم الفرق في الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث بل والخمس بخلاف ما زاد من سم على حج وقوله مر وان لم يلف الخ أي بخلاف هو به عليه من غير وضع فلا يمتنع الرجوع اه عش وقد يقال ان فيه ازراء بالميت انظر بما مر في الرجوع بعد الادلاء (قوله وخرجت) أي الدار أي منقعتها شهراً (قوله لو نذر المغير مدة أي أن يعبره مدة معلومة كسنة (قوله والاذا رجع معبر سقينة) أي فيلزمه الصبر إلى أقرب مأمن ولو مبدأ السبر حتى يجوز له الرجوع اليه ان كان أقرب مر اه سم (قوله وبحت ابن الرفعة أن له الاجرة في هذه الخ) يوافق ما تقدم في الرجوع في أثناء الطريق وظاهر هذه العبارات

الاذري بل قال انه لم ير أحداً صرح بما في الشرح الصغير من امتناع الرجوع بمجرد وضعه في القبر نعم يغرم مؤنة الحفر لولي الميت لأنه غره ولا طم على الولي وفارق هذا ما لو رجع بعد الحث وقبل الزرع لا تلزم مؤنة الحث على المعتد لأنه لم يغره لا مكان الزرع الا حث في الجملة بخلاف الدفن لا يمكن بلا حفر ويؤخذ منه أنه لو انفسخت بنحو جنون المغير لم تلزم مؤنة الحفر لأنه لا غره حينئذ وان من أعاده أرضاً للحفر بغيرها ينتفع بها ثم طمها يلزم مؤنة الحفر كالقبر والاذا أعاد كفناً وكفن فيه فان الاصح بقاؤه على ملكه ولا يرجع فيه حتى يندرس أيضاً والاذا قال أعبر واداري بعد موتى لزيد شهر او خرجت من الثلث فليس للوارث الرجوع وكذا لو نذر المغير مدة أو ان لا يرجع إلى مدة كذا والاذا رجع معبر سقينة بها أمتعة معصومة وهي في المحسة وبحت ابن الرفعة

والمغنى (قوله أن له الاجرة) أى يستحق الاجرة من حين الرجوع مغنى ونهية أى فى السفينة فقط ع ش
عبارة الحلبي أى من حين الرجوع بالقول إلى أن تصل إلى الشط اه (قوله دابة أو سلاحا) أو نحو ذلك
اه مغنى (قوله ويظهر أن يأتى) مرآة نعت ع ش خلافه (قوله والا إذا أعار ثوبا للسراخ) لم يطرد
هنا بحث ابن الرفعة ويوجه بقصر الزمن عادة مر اه سم (قوله لكن رد ذلك الخ) فيه نظر لجواز حمل
قول المجموع المذكور على ما إذا لم يصرح بان الاعارة لصلاة الغرض بان أطلقها أو قيدها بك ونهية الصلاة بدون
تقييد بالغرض بخلاف ما إذا صرح بما ذكر فممتنع الرجوع ولا أجره وعلى هذا الحل مشى شيخنا الشهاب
الرملى اه سم عبارة النهاية والمغنى واللفظ للثاني والاولى كما قال شيخى أنه ان استعاره ليصلى فيه الغرض
فهى لازمة من جهته ما أو أطلق الصلاة فهى لازمة من جهة المستعير فقط ان أحرم فيها بغرض وجازة من
جهته ما ان أحرم بغل ويحمل ما ذكر على هذا التفصيل اه (قوله وقياسه) أى السرا (ذلك) أى النزع
وما عطف عليه (قوله والا إذا أعار دار السكنى معتدة الخ) وكذا لو استعار سيرة يستريح بها فى الخلوة فهى
لازمة من جهة المستعير فقط ثم اية ومغنى قال الرشيدى قوله مر فى الخلوة أى ومثلها غيرها بالاولى اه (قوله
كالتى قبلها) أنظر ما معنى وجوب الاجرة فيها مع جوار الرجوع للمعير الآن يقال جواز رجوعه بمعنى
وجوب الاجرة فليراجع اه سم (قوله وكذا لو أعاره ما يدفع الخ) وقياس ما مر ثبوت الاجرة أيضا اه شرح
مر اه سم أقول ويغيبه أيضا قول الشارح وكذا لو أعار الخ وكذا لا يرجع مع استحقاق الاجرة لو أعار
الخ (قوله ما يدفع به الخ) كآله لاسقى محترم نهية وسلاح ونحوه كما هو مبين فى كتاب الصيال مغنى (قوله نحو

المذكورة فى هذا المقام انه حيث قبل وجوب الاجرة لا يتوقف وجوبها على عقد بل حيث رجع وجب له
أجرة مثل كل مدة مضت ولا يبعد انه حيث وجبت الاجرة صارت العين أمانة لا نهان وان كانت عارية صار لها حكم
المستأجرة فان قلت عدم الاحتياج هنا الى عقد يخالف ما يأتى فى البناء والغراس من احتياج كل من التملك
والإبقاء بالاجرة الى عقد قلت قد يفرق بالنسبة للتملك باله لا يأتى انتقال العين عن ملك شخص الى ملك آخر
بغير ارت ونحوه بغير عقد وأما وجوب الاجرة لاتلاف منفعة ملك الغير فغير بعيد وأما الإبقاء بالاجرة فقد
يقال لافرق بينه وبين ما نحن فيه فى انه ان وقع عقد وجب المسمى والا وجب أجرة المثل لاتلاف المنفعة لكن
سأذكر عن فتوى الشارح اعتبار العقد فيما يأتى (قوله والا إذا أعار ثوبا للسرا أو الغرض على نجس) لم
يطرد هنا بحث ابن الرفعة ويوجه بقصر الزمان عادة مر (قوله فممتنع الرجوع على ما يحته الاسنوى لحرمته
قطع الغرض) وقع السؤال عما لو سلم من الغرض ثم تبين بطلانه فهل للمعير الرجوع والمنع من الاعادة
وأقول لا وجه لهذا السؤال لان العارية غير لازمة وانما امتنع الرجوع حال الصلاة لحرمته التلبس بالغرض
وقد انقطع بانحروا من مناهى نية السؤال عما لو لم يصرح بالرجوع ولم يقتض الاصل إلا واحدة وقد تبين
بطلان صلاته فهل له اعادتها بدون اذن جديد أو لا لان الاذن لم يتناول الصلاة واحدة وقد فعلها وان لم تجز فيه
نظر ولا يبعد أن يكون الثانى أقرب وقد يؤيده ما قالوه فى الاستبصار لجعل مدة ان زمن الطهارة والصلاة
المكتوبة والراتبة مستثنى وان الاجير لو صلى ثم قال كنت محدثا قال النكاح لا تمنعه من الاعادة لكن تسقط من
الاجرة بقدر الصلاة الثانية ونحوه من الثالثة لانه متعنت اه ووجه التأييد ان الاجير ما ذون له عرفا وشرعا فى قدر
الصلاة ولم يتناول الاذن اعادتها عند الحاجة اليها بدليل سقوط الاجرة وانما جازت الاعادة لحرمته الغرض
والحرمته هنا لا تتوقف على السيرة فليتامل (قوله لكن رد ذلك الخ) فيه نظر لجواز حمل قول المجموع
المذكور على ما إذا لم يصرح بان الاعادة لصلاة الغرض بان أطلقها أو قيدها بك ونهية الصلاة بدون تقييد
بالغرض بخلاف ما إذا صرح بما ذكر فممتنع الرجوع ولا أجره وعلى هذا الحل مشى شيخنا الشهاب الرملى
(قوله فهى لازمة من جهة المستعير فقط) وكذا فى اعارة سيرة يستريح بها فى الخلوة شرح مر (قوله فى هذه)
اعنده مر (قوله كالتى قبلها) انظر ما معنى وجوب الاجرة فى التى قبلها مع جوار الرجوع للمعير الآن
يقال جواز رجوعه بمعنى وجوب الاجرة فليراجع اه وكذا لو أعار ما يدفع الخ وقياس ما مر ثبوت الاجرة أيضا

ان له الاجرة فى هذه كالأول
رجع قبل انتهاء الزرع
والا إذا أعاره دابة أو سلاحا
للغزو والنسقى الصغان
ويظهر أن يأتى فيه بمبحث
ابن الرفعة والا إذا أعار ثوبا
للسرا أو الغرض على نجس
فى مفروضة فممتنع الرجوع
على ما يحته الاسنوى لحرمته
قطع الغرض ونواقضه قول
البحر ليس للمعير الاسترداد
ولا للمستعير الرد الا بعد
فراغ الصلاة لكن رد ذلك
قول المصنف فى مجموع على
رجع المعير فى أثناء الصلاة
فممتنع منى على صلاته ولا
اعادة عليه بخلاف وقياسه
ذلك فى الغرض على
النجس الآن عليه الاعادة
وعلى الاول يظهر انه يلزمه
بعد الرجوع الاقتصار على
أقل مجزئ من واجباتها والا
إذا أعار دار السكنى معتدة
فهى لازمة من جهة المستعير
فقط والا إذا أعاره جذا
ليس عليه جدارا ما تلافلا
رجع على الوجه وفاقا
للبحر نعم يتجه ان له الاجرة فى
هذه كالتى قبلها وكذا لو
أعار ما يدفع به عما يجب
الدفع عنه أو ما ينفى نحو

بردمهلك أو ما ينقذه غريقا (وإذا أعار البناء أو لغرس) (الغراس ولم يذكر مدة ثم رجح) بعد أن بنى أو غرس (إن كان) المعبر (شرط القلع) (مجانا) أي بلا بدل (لزمه) عملا بالشرط (٤٣٠) فإن امتنع فلم يعبر القلع ويلزم المستعير أيضا تسوية حفران شرطها والافلا و صوب السبكي

ومن تبعه حذف مجانا كما فعله النص والجمهور وكذا الشيخان في الإجارة فذكره غير شرط للقلع بل للقلع بلا أوش ولو اختلغا في وقوع شرط القلع مجا ناصدق المعبر كما بحث الأذري كمالو اختلاف في أصل العارية لأن من صدق في شيء صدق في صفة وقال غيره يصدق المستعير لأن الأصل عدم الشرط واحترام ماله وهذا أوجه ولا ينافيه ما مر عن الجلال البلقيني كما هو ظاهر بادني تامل (والا) بشرط عليه القلع (فإن اختار المستعير القلع) أراد به ما يتم الهدم بقرينة ذكره بعدهما (قلع) بلا أرش لأنه ملكه وقد رضى بنقصه (ولا يلزمه تسوية الأرض في الأصح) لأن الإجارة مع علم المعبر بأن المستعير أن يقلع رضا بما يحدث من القلع (قلت الأصح تلزمه والله أعلم) لأنه قلع باختياره ولو امتنع منه لم يجبر عليه فيلزمه إذا قلع ودها إلى ما كانت عليه وهو المراد بالتسوية حيث أطلقت فلا يكف ترابا آخر لو لم يكف الحفر ترابا وبجنت السبكي وغيره أن يحمله في الحفر الحاصلة بالقلع قال الأذري وكلام

برد) كالحفر (قوله غريقا) أو حريقا يقياس بذلك ما في معناه اه معنى (قوله بعد أن بنى أو غرس) بقي ملو رجح قبلهما فليس له فعلهما قال في الروض فإن فعل عالما أو جاهلا برجوعه قلع مجانا وكاف تسوية الأرض اه ولا يبعد أن تلزمه الإجارة وهو ظاهر عند الع لم بالرجوع انتهى سم على حج اه ع ش أي وأما عند الجهل بالرجوع فقد مر أول الفصل أنه لو استعمل المستعير بعد الرجوع جاهلا فلا أجرة عليه فهل يقلع مجانا حينئذ فليراجع ثم رأيت ما يأتي عن المعنى أنه يقلع مجانا قول المتن (إن كان الخ) الأولى فإن الخ بالفاء كافي المنهج (قوله بقرينة ذكره) أي القلع (بعدهما) أي البناء والغراس قول المتن (مجانا) أي أو سكت عن ذكر مجانا فيلزمه القلع في صورتين بلا أرش كما أفهمه قوله مر واحد مرز بمجانا لو شرط القلع وغرم أرش النقص اه ع ش عبارة المعنى مع المتن أن كان المعبر شرط عليه القلع فقط أو شرطه مجانا اه (قوله أي بلا بدل) أي بلا أرش لنقص محلي ومعنى (قوله علا) إلى قوله وصوب في النهاية والمعنى (قوله فلم يعبر القلع) وإذا احتاج القلع إلى مؤنة صرفها للمعبر بأذن الحاصكم فإن لم يجده صرفه بنية الرجوع وأشهد على ذلك ع ش اه بجبري (قوله إن شرطها) مع قول المتن قلت الخ يعلم منه وجوب التسوية في صورتين فيما إذا شرط القلع والتسوية وفيما إذا لم يشرط القلع واختاره المستعير اه سم (قوله والافلا) دخل فيه ما لو اختار المعبر القلع وطالبه من المستعير ففعله فلا يلزمه تسوية الحفر لأنه لم يفعله اختيارا اه ع ش (قوله وصوب السبكي الخ) أجاب عنه النهاية والمعنى بأن المصنف احتزر به أي بمجانا لو شرط أي المعبر القلع وغرامة الأرض فإنه يلزمه اه (قوله بل للقلع بلا أرش) أي فلا أرش مع تركه خلافا للنهاية والمعنى (قوله ولو اختلغا) إلى قوله وقال غيره في النهاية والمعنى (قوله مجانا) أي أو يبدل نهاية ومعنى (قوله صدق المعبر) اعتمده النهاية والمعنى (قوله ما مر الخ) أي قبيل قول المتن والمستعير من مستأجر (قوله بلا أرش) إلى قول المتن وإن لم يختر في المعنى الأقوله وهو المراد إلى وبحث وإلى قوله وقضيته في النهاية (قوله ردها إلى ما كانت عليه) أي بأن يعيد الأجزاء التي انفصلت منها فقط اه ع ش (قوله وهو) أي الراد المذكور (قوله فلا يكف الخ) بل للمالك منعه منه ثم ظاهره أنه لا يلزمه أرش النقص لأنه بالاستعمال المأذون فيه (قوله الحفر ترابا) بنصب الأول ورفع الثاني (قوله وبحث السبكي الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله أن يحمله) أي ما صححه المصنف (قوله بخلاف الحاصلة في مدة العارية الخ) أي وهي محمل ما في المحرر وهذا الجمل متعين اه معنى (قوله لحدوثها الخ) أي فلا تلزم تسوية حدوثها الخ (قوله لزمه ضم الزائد) أي وأرش نقصه إن نقص اه ع ش قول المتن بين أن يبقيه باجرة هل يتوقف ذلك على عقد إيجار من إيجاب وقبول أم يكفي مجرد اختيار المعبر فتلزمه الإجارة بمجرد الاختيار والوجه الجارى على القواعد أنه لا بد من عقد إيجار كما أفتى به الشارح مع

شرح مر (قوله بعد أن بنى أو غرس) بقي مالو رجح قبلهما فليس له فعلهما قال في الروض فإن فعل عالما أو جاهلا برجوعه قلع مجانا وكاف تسوية الأرض اه ولا يبعد أن تلزمه الإجارة وهو ظاهر عند العلم بالرجوع (قوله أي بلا بدل) عبارة المحلى أي بلا أرش لنقصه اه (قوله إن شرطها مع قول المتن لا أفتى قلت الأصح الخ) يعلمه وجوب التسوية في صورتين فيما إذا شرط القلع وشرطها وفيما إذا لم يشرط واختاره المستعير (قوله مجانا) أو بالبدل شرح مر (قوله صدق المعبر الخ) اعتمده مر (قوله في المتن بين أن يبقيه باجرة) هل يتوقف ذلك على عقد إيجار من إيجاب وقبول أم يكفي مجرد اختيار المعبر فيلزم بمجرد الوجه الجارى على القواعد أنه لا بد من عقد إيجار ثم رأيت الشارح بسط الكلام عليه في فتوى واستدل من كلامهم هو ظاهر فيه وقد يقال إن عقد فلا كلام والأوجب أجرة المثل (قوله قال الأسنوي وأقرب ما يمكن سلوكه ما مر الخ) تقدم في باب البيع في باب المناهي قول الشارح ويقلع غرس وبناء المشتري هنا أي في البيع الفاسد

الاصحاب مخرج هذا التصور بخلاف الحاصلة في مدة العارية لا ل الغرس والبناء لحدوثها بالاستعمال وهو ظاهر ولو حفر زائدا على حاجة القاع لزمه طم الزائد جزما (فإن لم يختر) القلع (لم يقلع مجانا) لوضعه بحق (بل للمعبر الخيار) لأنه المحسن ولأنه مالك الأرض وهي الأصل (بين أن يبقيه باجرة) مثله واستشكك بأن المدة مجهولة قال الأسنوي وأقرب ما يمكن سلوكه

ما مرفى بيع حق البناء دائما على الأرض بعوض حال بلغة بيع أو اجارة فينظر لما شغل (١٣١) من الأرض ثم يقال لو أوجر هذا النحو بئله

دائما بحال كم يساوى فاذا

قبل كذا أو جبناه وعليه

يتجه ان له ابدال ما قلع لانه

بذلك التقدر ملك منفعة

الأرض على الدوام (أو

يقلع) أو يهدم البناء وان

وقف مسجدا (ويضمن

ارش نقصه) وهو قدر ما بين

قيمه قائما ومقلوعا ولا بد من

ملاحظة كونه مستحق

الاخذ لنقص قيمته حينئذ

وقضية ضمانه ذلك ان مؤنة

القلع أو الهدم عليه أيضا

واعتمده في التسديد

كالكمية فانه لما نقل فيها

عن الامام ان الظاهر من

كلام المعظم انها على

المستعير قال وفي كلام

الاصحاب ما يدل على انها على

المعير كما عليه ما ينقصه القلع

وهو متجه جدا اه لكنه

ناقض نفسه في المطالب فان

ظاهر كلامه أنها على

المستعير كالمستأجر وتبعه

شارح حيث رد الاول بان

المؤنة في نظيره من الاجارة

على المستأجر فالمستعير أولى

منه أما اجرة نقل النقص

فعلى مالكه قطعها (قيل أو

يملكه) بعقد مشتمل على

ايجاب وقبول (بقيته) حال

التملك مستحق القلع والاصح

كظايره من الشفعة وغيرها

ومن ثم قيل انها جزاؤه

في موضع وجري عليه هنا

جمع متأخرون ولم يعتمدوا

ما في الروضة هنا من تخصيص

أو الثاني اذا لم يكن فيه نقص

بسط واستدلال من كلامهم بما هو ظاهر فيه وقد يقال ان عقد فلا كلام والا وجبت اجرة المثل سم على ج
لكن قول الشارح لانه بذلك التقدر ملك منفعة الأرض الخ قد يخالفها ع ش أقول عبارة النهاية صريحة
في عدم العقد كما يأتي وقولها كالشارح لانه بذلك التقدير الخ كالصريح فيه (قوله ما مرفى بيع حق البناء) أى
في الصلح (قوله فينظر لما شغل الخ) ينبغي ان ينظر كيف يتأتى ذلك بالنسبة للأرض الموقوفة ابتداء أو بعد
الاجارة اه سيد عمر أقول ويؤخذ حكمه من قول الشارح الا حتى ولو وقف الأرض تخير أيضا لكن لا يفعل
الاول الا اذا كان الخ (قوله كم يساوى) الاول بك الخ (قوله وعليه يتجه الخ) أى على قول الاسوى واقرب
الخ ثم هذا ظاهر بناء على ما صور به وتقدم عن العباب في باب الصلح أن من طرق التيقية بالاجرة ان يتوافقا
على تركه في كل شهر بكذا أو يغتفر ذلك للعاجلة كالخراج المضروب على الأرض وعليه فلو قلع غراسه أو سقط
بنائه ليس له اعادته اه ع ش (قوله أن له ابدال ما قلع الخ) أى ولو من غير الجنس حيث لم يضر رده على
الاول اه ع ش وكذا له اجارة ما بين المغروس ان كانت الاجارة لجميع الأرض فان كانت بحمل المغروس فقط
فلا اه (قوله وان وقف مسجد) وينبغي ان يبنى بانقضاء مسجد آخر ان أمكن على ما يأتي في نظيره في مالو
انهدم المسجد وتعدت اعادته اه ع ش (قوله لانه بذلك التقدر ملك منفعة الأرض الخ) لان المالك لما رضى
بالاجرة وأخذها كان كانه آجره الا ان اجارة مؤبدة اه نهاية قال الرشيدى قوله مر كانه آجره الخ صريح
في أنه لا يحتاج هنا الى عقد ولعل الفرق بينه وبين ما مرفى في البيع أن هناك ابتداء انتفاع فلا يجوز من غير عقد
بخلاف ما هنا فهو دوام انتفاع كان ابتداء بعقد العاريته اه (قوله وهو قدر ما بين الخ) فلو كانت قيمته مستحق
الابقاء عشرة ومستحق القلع تسعة ومقلوعا ثمانية لزمه واحد فاذا تملكه لزمه تسعة اه بحيرى (قوله ولا بد من
الخ) راجع لقوله قائما (قوله مستحق الاخذ) أى القلع اه ع ش (قوله أنها على المستعير كالمستأجر) جزم
به العباب واعتمده مر اه سم عبارة النهاية والظاهر كما قاله ابن الرفعة أن مؤنة القلع على صاحب البناء
والغراس كالاجارة حيث يجب فيها ذلك على المستعير أو ما اجرة نقل النقص فعلى مالكه قطعها ولو أراد ذلك
البعض وابقاء البعض فالوجه كما يحسنه الزركشى عدم اجابته لكثرة الضرر على المستعير اذا ما جاز فيه التخير
لا يجوز تبعيضه اه (قوله نقل النقص) أى ونقل المغروس اه بحيرى (قوله بعقد) الى قوله وينبغي في النهاية
والغنى قول المتن او يملكه الخ ولو لم يرض المستعير بذمة المعير أجبر المعير على التسليم أولا وعلى الوضع تحت
يد عدل قابولى اه بحيرى (قوله وهو الاصح) أى جواز تملكه بقيته (قوله وما الى المتن) أى من تخصيصه بالتقية
باجرة والقلع (قوله فيخير بين الثلاثة) عبارة النهاية والغنى فالعقد تخيره بين الامور الثلاثة بل نقل بعضهم
الاتفاق على ذلك اه وفي البحيرى ومثل المعير في التخير المذكور المشترى شراء فاسدا اذا بنى أو غرس على
اعتمده ولا يقال هو كاله اصلا لانه يضمن ضمانه لانه يقول المالك هو المساط له على ذلك كما معبر هنا فتنبه
لذلك فكثيرا يغلط فيه تامل شوبرى اه وقوله ولا يقال الخ رد على ع ش حيث ذكر ما قبله عن سم عن
البعوى ثم قال وقد تقدم في الشارح مر ان حكمه حكم الغصب فيقلع بجناهاه (قوله الاول) أى التيقية باجرة
المثل قوله شرى الخ أى في الأرض فان لم يرض الشرى بالاجرة اعرض الحاكم عنهما معنى ونهاية (قوله
او الثاني) أى القلع وغراسه الأرض (قوله فيسه نقص) يعنى في البناء والغراس بسبب القلع نقص (قوله

بجناهاه على ما في موضع من فتاوى البغوى ورجح جامعها لكن صريح ما رجحه الشيخان من رجوع مشتر
من غاصب بالأرض عليه الرجوع به هنا على البائع بالاولى لعذره مع شبهة اذن المالك ظاهر الخ اه (قوله
انها على المستعير كالمستأجر) جزم به في العباب واعتمده مر (قوله في المتن قبل أو يملكه بقيته) ولو
أراد تملك البعض وابقاء البعض بالاجرة أو القلع بالأرض وابقاء البعض فالوجه كما يحسنه الزركشى عدم
اجابته لكثرة الضرر على المستعير اذا ما جاز فيه التخير لا يجوز تبعيضه كالكمية شرح مر (قوله فيخير بين
الثلاثة) اعتمده مر (قوله أو الثاني الخ) فان قلعت لم امتنع الاول هنا وهو الابقاء بالاجرة قلت لعله لاشكاله

التخير بالتملك والقلع ولا ما في المتن فيخير بين الثلاثة وقد يتعين الاول بان بنى أو غرس شرى ياذن شرى يملكه ثم رجح أو الثاني اذا لم يكن فيه نقص
أو أوجر الاولين فقط بان وقف المستعير البناء أو الغراس فيمتنع التملك بالقيمة بخلافه لان الصلح ولو وقف الأرض

تخيراً بضالكن لا يفعل الاول الا اذا كان أصح للوقف من الثاني ولا الاخير الا اذا كان في شرط الواقف جواز تحصيل مثل ذلك البناء والغراس من ريعه وينبغي أن يقيد بهذا قول ابن (٤٣٢) الحداد في أرض وقفت بعد البناء فيها بإجارة يقطع البناء مجاناً وخالفه الر و ياني فرأى أنه

قبل مضي مدة الإجارة لا يطالب بالقام وكذا بعدها إلا أن شرط عليه والادفع المتولى قيمته أن رأى فيه الخطأ لأن الوقف ورد بعد استحقاق البناء أي فطره بعد الإجارة المقتضية للقلع بالأرض أو التملك لا يتغير حكمها ولو كان على الشجر ثم لم يبدل صلاحه فلا تخيير إلا بعد الجذاذ كفي الكفاية عن الإمام والقاضي كفي الزرع لأن له أمداً ينتظر قال الأسنوي لكن المنقول في نظيره من الإجارة هو التخير ثم أن اختار التملك تملك الثمرة أيضاً كانت غير مؤبدة والأبقاها إلى أو أن الجذاذ وان أراد القلع غرم أرض نقص الثمرة أيضاً وإذا اختار ماله اختياره لزم المستعير موافقته فإن أبي كلف تغريغ الأرض مجاناً لتقصيره (فإن لم يتجر) المعبر شيئاً مذكراً (لم يقطع مجاناً) بذل المستعير الإجارة لانتفاء الضرر (وكذا) إن لم يبدلها في الأصح) لأن المعبر مقصر بتركه الاختيار راض باتلاف منافعه (ثم) عليه (قبل) يبيع الحاكم الأرض وما فيها) من بناء وغراس (ويقسم بينهما) على الكيفية السابقة في رهن الأم دون ولدها فصلاً للخصومة (والأصح أنه

أولاً الأولين) وهما التبقية بالإجارة ولعل مع غرامة الأرض (قوله تخير) أي بين الثلاثة معنى ونهاية (قوله لكن لا يفعل الأول الخ) عبارة النهاية والمعنى وشرح الروض لكن لا يقطع بالأرض الا اذا كان أصح للوقف من التبقية بالإجارة اه (قوله وينبغي أن يقيد بهذا قول ابن الحداد الخ) يحتمل أن معنى ذلك أن قول ابن الحداد المذكور دل على تعيين القاع فيجب إذا لم يكن الأول وهو الإبقاء بالإجارة أصح للوقف ولم يكن في شرط الواقف جواز الاختير وهو التملك بالقيمة والالم يتعين القاع فليتناهل نعم قول ابن الحداد مجباً ناشكلاً إلا أن حمل على ما إذا شرط القلع مجاناً اه سم (قوله بإجارة) متعلق بالبناء (قوله فطره) أي الوقف (قوله حكمها) أي الإجارة (قوله ولو كان على الشجر) إلى المتن في النهاية (قوله كفي الزرع) مقتضاه ثبوت التخير فيه وليس كذلك بل يلزمه تبقية إلى أن الحصاد كما سيأتي في قول المصنف وإذا عارضة الزراعة فرجع الخ ويمكن أن يقال أن المعنى كما يمنع القلع حالاً في الزرع ففي التشبيه مساحية اه ع ش أي فالتشبيه في مطاق التاخسير وان كان المؤخر في المشبه التاخير وفي المشبه القلع إذا خيار فيه كما يأتي في المتن (قوله لكن المنقول في نظيره من الإجارة هو التخير) أي في الحال سم على ج ونقل سم على منهج عن الشارح مر اعتماده اه ع ش عبارة الجبري المعتمد ثبوت الخيار الآن ثم أن كانت الثمرة غير مؤبدة تملكها تبعاً أن اختار التملك والأبقاها إلى أو أن الجذاذ كفي نظيره من الإجارة شوي اه (قوله تملك الثمرة أيضاً) أي ملكها تبعاً اه سم (قوله أبقاها الخ) وينبغي وجوب الإجارة كفي الزرع ع ش وسم (قوله وان أراد القلع الخ) * (فرع) * لو قطع شخص غصن له ووصله بشجرة غيره فثمره الغصن له لانه لا مالك الشجرة كولو غرسه في أرض غيره ثم أن كان الوصل باذن المالك فليس له قلعها مجاناً بل يتخير المالك بين أن يبقية بالإجارة أو يقلعه مع غرامة أرض النقص ولا يملكه بالقيمة وان قلنا فيم امرانه يملك بالقيمة البناء والغراس للفرق الواضح اه معنى (قوله وإذا اختار الخ) راجع إلى المتن السابق ودخول في المتن الآتي قول المتن (أن يبدل) بالمجتمعة أي أعطى نهاية ومعنى أي التزم ذلك وليس المراد دفعها بالفعل فيما يظهر ع ش (قوله ثم عليه) يعني على الأصح وكان الأولى الإظهار اه رشدي (قوله على الكيفية السابقة الخ) سيأتي ما فيه قول المتن (والأصح أنه يعرض عنهما الخ) والأوجه كافي البحر عدم لزوم الإجارة مدة التوقف لأن الخيرة في ذلك إليه أي المعبر خلافاً

بجهل المدة فلا حاجة إلى ارتكابه حينئذ مع الاستغناء عنه بالقلع الذي لا يضر المستعير مع عدم النقص وفيه نظر فها لا تغتفر هذا الجهل كما اغتفر في بيع رأس الجدار أو إيجاره لوضع الجذر والبناء ويفرق بالحاجة هناك لأنها (قوله لكن لا يفعل الأول الخ) الذي في شرح الروض لكن لا يقطع بالأرض الا اذا كان أصح للوقف من التبقية بالإجارة انتهى وفي شرح مر وبحث في الاسعادان المعبر لو كان ناظر الم يعمد عليه التملك لنفسه ثم بعد انتقال الاستحقاق في الأرض لغير من ليس وارثاً يبقى بأجرة المثل ويمكن رد بان التملك بالقيمة إنما هو بتملك الأرض حيث اتقى ملكها للوقفها امتنع على الناظر التملك وانما جاز التملك من ربح الوقف لانه يصير بذلك وتغيبا للأرض انتهى فليتناهل قوله يصير الخ (قوله وينبغي أن يقيد بهذا قول ابن الحداد الخ) يحتمل أن معنى ذلك أن قول ابن الحداد المذكور دل على تعيين القلع فيجب إذا لم يكن الأول وهو الإبقاء بالإجارة أصح للوقف ولم يكن في شرط الواقف جواز الاختير وهو التملك بالقيمة والالم يتعين القلع فليتناهل نعم قول ابن الحداد مجباً ناشكلاً إلا أن حمل على ما إذا شرط القلع مجاناً اه سم (قوله لكن المنقول في نظيره من الإجارة هو التخير) أي في الحال مر (قوله تملك الثمرة أيضاً) أي ملكها تبعاً (قوله والأبقاها الخ) ينبغي بالإجارة فرجع (قوله في المتن ثم قبل يبيع الحاكم الخ) في العباب وعلى المستعير أجرة مدة التوقف انتهى وفي شرح مر والأوجه كافي البحر عدم لزوم الإجارة مدة التوقف لأن الخيرة في ذلك إليه أي المعبر خلافاً للإمام اه

وقوله يختار المحكي عن خطه ههنا وعن أصله وأكثر نسخ الشرحين ينافيهما سقوط الألف من خطه في الروضة وصحح عليه واستحسنه السبكي وصوبه الأسنوي لأن اختيار المعبر كاف في فصل الخصومة ورجح الأذري إثباته لأنه الموافق لتعبير جمع بأنه يقال لهما نصرفا حتى تصطلحا على شيء ولأنه قد يختار المعبر ما لا يجبر عليه المستعير ولا يوافق اهـ والوجه صحة كل من التعبيرين أما الأول فلأن المعبر هو المخير أو لا فصح اسناد الاختيار إليه وحده وقد صرح ابن الرفعة وغيره بأنه إذا عادو طلب شيئا من الخصال الثلاث أجب كذا بتداعوان اختار شيئا من غير الثلاث ووافقه المستعير انفصل الأمر والاستمرار الأعراض عنهم على أنه مع حذف الألف يصح الاسناد (٤٣٣) لاحدهما الشامل للمستعير لأنه إذا اختار

ماله اختياره كالقلاع مجانا
انقص - لمت الخصومة أيضا
وأما الثاني فلأن المعبر وإن
كان هو الأصل لكن لا يتم
الأمر عند اختيار غير الثلاث
الأمم وافقة المستعير فصح
الاسناد اليهما (و) في حالة
الأعراض عنهم إلى
الاختيار يجوز (للمعبر
دخولها والانتفاع بها) لأنها
ملكه وله الاستناد إلى بقاء
المستعير وغراسه والاستقلال
بـ - ما وإن منعه كما صرح في
الصلح وتخييل فرق بينهما
غير صحيح وإطلاق جمع
امتناع الاستناد إليه مجول
على ما يضر ولو أدى ضرر
حالا أو ما لا (ولا يدخلها
المستعير بغير إذن) من
المعبر (انتزاع) وغيره من
الأعراض النافذة كالأجنبي
وهي مولدة قيل لعلها من
انتزاع الهم أي انكشافه
(ويجوز) دخوله (للسقي
والاصلاح) للبناء بغير آلة
أجنبية ونحوهما كاجتناء
الثمر (في الاصح) صيانة
ملكه عن الضياع فإن عطل
بدخوله منفعة تقابل باجرة
لزمته أما اصلاح البناء بآلة

للامام نهاية ومعنى (قوله وقوله يختارا) إلى المتن في النهاية (قوله وعن أصله) أي عن المحرر (قوله ينافيه
الخ) خبر وقوله يختارا الخ (قوله ورجح الأذري إثباته الخ) وهذا الوجه اهـ معنى (قوله ما لا يجبر عليه الخ)
أي شيئا من الثلاث المارة (قوله أما الأول) أي الاسقاط أي صحته (قوله إذا عاد) أي بعد التوقف (قوله
شيئا من غير الثلاث) أي كالقلاع مجانا (قوله الشامل) أي شموله لا بدليا لا عموميا (قوله وأما الثاني) أي الإثبات
أي صحته (قوله لا يتم الأمر عند اختيار غير الثلاث) أي كالقلاع مجانا وقد يقال وكذا من الثلاث لأنه لو أبقى
المستعير الموافقة كاف تغريغ الأرض فلم يتم الأمر بمجرد اختيار المعبر فليتام اهـ سم (قوله وفي حالة
الأعراض الخ) وانظر حكم الدخول قبله وبعد الرجوع والظاهر أنه لا فرق شريطة اهـ يجبر على (قوله لأنها
ملكه) إلى قول المتن والعارية المؤقتة في النهاية وكذا في المغني الأقوله قبل وقوله أما اصلاح البناء إلى المتن (قوله
لأنهما ملكه الخ) قضية هذا التعليل أن للمعبر ما ذكر وإن لم يرجع فأنظر لم اقتصر وأعلى ذكر ذلك في حال
الرجوع اهـ سم وقد وجهه الاقتصار أخذ من قول الشارح الآتي وتخييل فرق الخ بأن حالة الرجوع هي
محل توهم المنع الماياتي عن المغني (قوله وتخييل فرق الخ) بأن المعبر يجبر على نفسه بعدم اختياره فلذا منع بخلاف
الأجنبي اهـ معنى (قوله النافذة) أي الحقيرة (قوله كالأجنبي) أي قياسا عليه (قوله وهي مولدة) أي لفظة
تفرج ليست عربية والذي في كلام العرب على ما يستفاد من المختار الفرجة بفتح الفاء التفضي من الهم اهـ
عش عبارة القاموس والفرجة مثله التفضي من الهم اهـ (قوله لعلها من انتزاع الخ) كما قال المصنف
في تحريره ولو قال بدلها بلا حاجة لكان أولى اهـ معنى قول المتن (للسقي) لغراس والاصلاح له أو للبناء اهـ
معنى (قوله بغير آلة أجنبية) لعل المراد بهذا القيد الاحتراز عما يمكن اعادته بدونه كالجديد من الخشب
والآخر ما نحو الطين مما لا بد منه لاصلاح المنهدم فالظاهر أنه لا يعد أجنبيا اهـ عش (قوله ونحوهما) عطف
على السقي (قوله لزمته) فلا يمكن من الدخول إلا بما ينافيه ومعنى وشرح الروض (قوله بخلاف اصلاحه بالآلة
كما أن الخ) أي فيجوز كما أن الخ قال عش وهذا التوجيه يقتضي امتناعه أي السقي لأنه قد يجبر إلى ضرر بالمعبر
كافي لاصلاح بالآلة الأجنبية فكان الأولى توجيه جواز السقي بنحو الاحتياج إليه اهـ (قوله وينبت للمشتري
الخ) عبارة المغني فان باع المعبر الثالث تخير المشتري كما كان يتخير البائع وان باع المستعير كان المعبر على
خبرته اهـ وفي الجبري وإذا اشترى من المستعير باقى فيه ما تقدم ان كان شرط القلع لزمه الخ اهـ (قوله نعم له) أي
للمشتري من كل منهما (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض على المصنف بأن كلامه يفهم ان للمعبر بيعه لثالث
قطعا وليس مرادا (قوله للضرورة) لم يظهر وجود الضرر وره هنا التمكن كل منهما من بيع ملكه بشئ

(قوله لا يتم الأمر عند اختيار غير الثلاث) أي كالقلاع مجانا وقد يقال وكذا من الثلاث لأنه لو لم يجز للمستعير
الموافقة كاف تغريغ الأرض فلم يتم الأمر بمجرد اختيار المعبر فليتام اهـ (قوله لأنهما ملكه) قضية هذا التعليل
ان للمعبر ما ذكر وإن لم يرجع فأنظر لم اقتصر وأعلى ذكر ذلك في حال الرجوع (قوله فان عطل بدخوله
منفعة تقابل باجرة لزمته) كذا في الروض قال في شرحه فلا يمكن من الدخول إلا بما ينافيه انتهى واعتمده
مد (قوله جاز للضرورة) اعتمده مد

(٥٥ - (شرواني وابن قاسم) - خامس) أجنبية فلا يمكن منه لأن فيه ضررا بالمعبر لأنه قد يختار التملك أو النقص

مع الغرم فيزيد الغرم عليه من غير حاجة إليه بخلاف اصلاحه بالآلة كما أن سقي الشجر يحدث فيها زيادة عين وقيمة (ولسكن) منهما (بيع ماسكه)
من صاحبه وغيره وينبت للمشتري من كل ما كان لبائعه أو عليه مما ذكر نعم له الفسخ ان جهل الحال (وقيل ليس للمستعير بيعه لثالث) لأن
ملكه غير مستقر إذ للمعبر ملكه ورد بان غايته أنه كشخص مشفوع وقيل ليس للمعبر ذلك أيضا للجهل بأمد البناء والغراس ولو اتفق على بيع
الكل لثالث بشئ واحد جاز للضرورة

وروز كيامر (والعارية المؤقتة كالمطلقة) في جميع ما مر فيها رجع قبل انقضائها لان التاقية وعد لا يلزم وقيل لا يجوز الرجوع حيثئذ ولا
لم يكن للتاقية فائدة أو بعده ويأتي معنى (٤٣٤) الرجوع حيثئذ كالمدة كما يجوز أن يكون للقلع يجوز أن يكون لمنع الأحداث أو

لطلب الاجرة * (تنبيه) *
قوله كالمطلقة وقول الشراح
في جميع ما مر فيها مشكل
لانهم ان أرادوا التشبيه في
البناء والغراس فقط كما
يدل عليه محاكاة القول
الآتى وردعاهم انه اذا
أعبراهما ولم يذكر مدة فله
فعله مما لم يرجع لكن
لا يفعله ما الامر واحدة
وغيرهما ما في ذلك
وان قيد مدة كمر المرة
بعد الاخرى ما لم تنقض أو
يرجع أو فقهما في غيرهما
وردعاهم منع الانتفاع
بعد المدة ولزوم الاجرة فيه
بمخلافه في المطلقة وكانهم
وكلاهما هذا التفصيل الى محله
في الكتب المبسوطة (وفي
قوله القلع فيها) أي المؤقتة
بعد المدة (مجانا اذا رجع)
أي انتهت بانتها المدة لان
فائدة التاقية القلع بعد
المدة وجوابه ما مر قبيله
(واذا عارل زراعة) مطلقا
(فرجع قبل ادراك الزرع
فالمصير ان عليه الإبقاء الى
الحصاد) ان انقص بالقلع
قبيله لانه محترم وله أمد ينتظر
بمخلاف ما اذا لم ينقص كما
يحتسبه ابن الرفعة لانتهاء
الضرر وهذا ان لم يحصد
قصيلا كقمح أما ما يحصد
قصيلا كباقلاء فيكلف قلعه
في وقته المعتاد (و) المصير
(ان له الاجرة) أي أجر مدة
الابقاء وقت الرجوع لانتهاء الاجرة فاشبه ما اذا عارل به ثم رجع أثناء الطريق فعليه نقل متاعه الى ما من باجرة
المثل كيامر (فلو عين مدة) للزراعة (ولم يدرك) الزرع (ففيها القصيرة يتأخير الزراعة)

مستقل نعم تتصور الضرورة بما اذا لم يوجد من يشتري مال كل على حدته واجاب بعضهم بان المراد بالضرورة
قطع النزاع اهـ بجري (قوله ودرع كيامر) أي عقب قول المصنف ويقسم بينهما عبارة النهاية فيوزع
الثلث على قيمة الأرض مشغولة بالغراس والبناء وعلى قيمة ما فيها واحدة أي مستحق القلع فخصه الأرض
للمعبر وخصه ما فيها للمستعير كذا حزم به ابن المقرئ وحزم به صاحب الانوار والجازي وقدم المصنف
في الروضة كلام المتولي القائل بالتوزيع كافي الرهن اهـ وفي المعنى نحوها قال ع ش قوله كيامر به ابن
المقرئ معناه اهـ وفي الجري وهذا أي ما حزم به ابن المقرئ ومن معه هو المعتمد يادى فلا باع الجميع
بثلاثين وقيمة الأرض مشغولة وحدها عشرة وقيمة ما فيها مستحق القلع خمسة كان للمعبر عشرة وللستعير
عشرة اهـ قول المتن (والعارية المؤقتة) لبناء أو غراس أو غيرهما ما في مائة ومغنى (قوله رجع قبل
انقضائها) أي سوا رجع الخ عبارة النهاية والمغنى اذا انتهت المدة أو رجع قبل انقضائها اهـ (قوله
وقيل الخ) فيما عارض على المصنف من حيث افهامه الاتفاق في المسئلة (قوله أو بعده) أي الانقضاء
عطف على قبل انقضائها (قوله ويأتي معنى الرجوع الخ) اشارة الى قوله الآتى اي انتهت بانتها المدة سم
وكردى (قوله حيثئذ) أي حين اذا انقضت المدة (قوله وذكر المدة) الى التنبيه في النهاية (قوله كما يجوز
أن يكون للقلع يجوز الخ) أي فلا يمنع التخيير اهـ سم (قوله اذا اعبراهما) الى قوله او فقهما في المغنى (قوله
ولم يذكر) اي بناء المفعول (قوله فله فعلهما) أي المستعير فعل البناء والغراس (قوله لكن لا يفعله
الامرأة واحدة) كذا في شرح الروض اهـ سم فان قلعه ما بناه أو غرسه لم يكن له اعادته الا باذن جديد لان
صرح بالتجديد مرة بعد اخرى ذكر الشيخان في الكلام على الزرع اهـ مغنى (قوله وغيرهما الخ) أي
البناء والغراس (قوله وان قيد الخ) هذا يحيط الاشكال (قوله كمر المرة بعد الاخرى الخ) أي وغير الغراس
والبناء في معناه ما اهـ مغنى (قوله ما لم تنقض الخ) فان فعله عالما او جاهلا بوجوبه او بعد انقضاء المدة قلعه
مجانا وكاف تسوية الأرض كالفاسد في حالة العلم وكذلك ما ثبت بحمل السيل الى أرض غيره في حالة الجهل
اهـ مغنى (او فقهما الخ) عطف على قوله في البناء والغراس فقط (قوله ولزوم الاجرة) عطف على منع الخ
(قوله فيه) أي في الانتفاع (قوله بخلافه) أي الانتفاع جاهلا بالرجوع (قوله أي المؤقتة) الى قوله أي اعلامه
في المغنى والى قول المتن والاصح في النهاية (قوله بعد المدة) ذكر هذا القيد بوجوب استدراكه لانه فسر
الرجوع بالانتهاء بانتها المدة فاصل معنى اذا رجع اذا انقضت المدة فصار التقدير في قوله القلع بعد
المدة اذا انقضت المدة ولا يخفى فجه اهـ سم (قوله وجوابه) أي جواب تعليل ذلك القول (قوله ما مر
قبيله) أي في قوله وذكر المدة يجوز ان يكون لمنع الأحداث الخ اهـ سم (قوله مطلقا) أي بلا تعيين مدة
(قوله بخلاف ما اذا لم ينقص) أي بالقلع فانه يكلف قلعه وان لم يعتد قطعه نهاية ومغنى (قوله هذا) أي قول
المصنف فالصحيح الخ (قوله ان لم يحصد الخ) أي ان لم يعتد قلعه قصيلا (قوله كيامر) أي في اول الفصل (قوله
(قوله ويأتي معنى الرجوع حيثئذ) اشارة الى قوله الآتى أي انتهت بانتها المدة (قوله كما يجوز ان
يكون للقلع يجوز الخ) فلا يمنع التخيير (قوله لكن لا يفعله ما الامرأة واحدة) كذا في شرح الروض
(قوله كمر المرة الخ) كذا في الروض وشرحه (قوله بعد المدة) ذكر هذا القيد بوجوب استدراكه لانه فسر
الرجوع بالانتهاء بانتها المدة فاصل معنى اذا رجع اذا انقضت المدة فصار التقدير في قوله القلع بعد
المدة اذا انقضت المدة ولا يخفى فجه (قوله وجوابه ما مر قبيله) أي في قوله وذكر المدة الخ (قوله في المتن
واذا عارل زراعة) قال في الروض وان عارل لنفسه أي صغار الفحل يعتاد نقله فكأن زرع والافكا لبناء
قال في شرحه قال السبكي وسكتوا عن القول ونحوها مما يحذر مرة بعد اخرى ويحتمل الحاق عرقه بالغراس
كما في البيع الان يكون مما ينقل ام لا فيكون كالغسيل الذي ينقل انتهى

أو بنفسها كان كان على الأرض نحو سبل أو ثلج ثم زرع بعد زواله ما لا يدرك في بقية المدة أو زرع غير المغين مما يبطئ أكثر منه (قلع مجانا) لما
تقرر من تقصيره ويلزمه أيضا تسوية الأرض ما دام يقصر فلا يقلع مجانا كما لو أطلق سواء كان عدم الإدراك لنحو برد أم لقصر المدة المعينة
(ولو حل السيل) أو نحو الهواء (بذرا) بمجمة أي ماسي صير مبدورا ولو فؤاة أو حبة لم (١٢٥) يعرض مالكة عنها (إلى أرض) لغير مالكة

(قنيت فهو) أي النبات
(لصاحب البذر) لأنه عين
ماله وان تحول لصيغة أخرى
فحب على ذي الأرض
فالحاكم رده إلى أي أعلامه
به كافي الأمانة الشرعية أما
ما عرض مالكة عنه وهو
من يصح إعراضه لا كسفيه
فهو لذي الأرض ان قلنا
بزوال ملك مالكة عنه بمجرد
الإعراض * (تبيينه) *
سيعلم مما يأتي قبيل الاضحية
جـ واز أخذ ما يليق بما
يعرض عنه غالباً أو يؤخذ
منه ان ما هو كذلك يملكه
مالك الأرض هنا وان لم
يتحقق إعراض المالك عنه
وحينئذ فاشترط أن لا يعلم
عدم إعراضه لان يعلم
إعراضه خلافا لما يوهمه

كلامهم هنا فقام له (والأصح
انه يجبر) أي يجبره المالك
ولو من غير رفع الحاكم
بان يتولى قلعه بنفسه نظير
ما صر في الصلح خلافا لابن
الرفعة (على قلعه) لان المالك
لم ياذن فيه فأنسبه ما اذا
انتشرت أغصان شجرة
لغيره إلى هواه داره ولا أجرة
مالك الأرض على مالك
البذر لدنه قبل القلع وان
كثر كما جزم به في المطلب
لعدم الفعل منه ومن ثم لم
تسوية الحفر الخاصة

أو بنفسها) أي الزراعة عطف على بتأخير الخ ع ش اه سم أي وقوله كأن كان الخ مثال له عبارة المغنى وشرح
المنهج وان قصر بالزرع ولم يقصر بالتأخير كأن كان الخ اه (قوله أو زرع الخ) عطف على قوله كان على
الأرض الخ قول المتن (قلع مجانا) أي وان لم يكن القلع قد رايت تقع به اه ع ش (قوله من تقصيره) أي
بتأخير الزرع في الصورة الأولى وبأصل الزرع في الثانية ويزرع غير المغين في الثالثة (قوله لنحو برد) أي
نحو مطر وأكل حراد أو دود ثم ثبت من أصله ثانيا ع ش ومعنى (قوله أم لقصر المدة الخ) وانما لم تبطل
العارية في هذه لا يمكن ابدال الزرع بغيره مما هو دونه قليوبى اه بجري (قوله أم لقصر المدة المعينة)
ظاهرة وان كان المعبر جاهلا بالخال والمستعبر عالم به ودلس وفيه بعد اه رشيدى (قوله أو نحو الهواء) كذا
في أصله اه سيد عمري كالتبديل (قوله أي ماسي صير مبدورا) ففيه تجوز من وجهين اه معنى أي اطلاق
المصدر على المفعول وتسمية الشيء بماسي صير اليه اه زيادى (قوله ولو فؤاة أو حبة) عبارة المغنى شمل اطلاقه
مالمو كان المحمول لا فية كحبة أو فؤاة لم يعرض عنها مال كها وهو الأصح كافي زيادة الروضة اه (قوله فحب
على ذي الأرض الخ) عبارة المغنى والنهاية فيجب رده إلى من حضر وعلمه والافيرده إلى القاضى لانه نائب
الغائب ويحفظ المال الضائع اه عبارة سم قوله فيجب الخ عبارة الروض لزمه ردها للمالك وان غاب
فللقاضى اه فليتأمل ما ذكره الشارح اه (قوله أما ما عرض) إلى قوله ان قلنا في المغنى الا قوله لا كسفيه
(قوله بمجرد الإعراض) وهو الرابع اه ع ش (قوله ويؤخذ منه) أي من ذلك الجواز (قوله وحينئذ فالشرط
الخ) اعتمد مر اه سم (قوله ان لا يعلم الخ) قد يقال هذا يشمل ما يشك فيه هل هو ما يعرض عنه غالباً أو لا
وفي ملكه نظر فالوجه أن الشرط علم الإعراض أو علم كون الموجود مما يعرض عنه غالباً مع الشك في
الإعراض سم على خ اه ع ش وقد يمنع دعوى الشمول بان مرجع ضمير عدم إعراضه في الشرح قوله
ما هو كذلك المشار به إلى قوله مما يعرض عنه غالباً قول المتن (والأصح انه يجبر الخ) ظاهر اطلاقه وان كان
البذر مما يعرض عنه غالباً وهل ذلك مقيد حينئذ بما اذا لم يدع المالك الإعراض عنه فليراجع (قوله لان
المالك) إلى قوله وقضية ذلك في النهاية (قوله ولا أجرة) إلى قوله وقضية ذلك في المغنى (قوله لدنه) أي بقاء البذر
اه ع ش (قوله قبل القلع) مفهومه الوجوب لمدة القلع سم على جوي ينبغي ان يلحق بمدة القلع ما لو تمكن من القلع
وأخوه أخذاً مما صر في وارث المستعبر من أنه اذا تأخر مع التمكن لزمته الأجرة اه ع ش أقول وقول سم مفهومه
الوجوب فيه وقفة اذا التباين من القلع تمامه لا الشروع فيه ومن الغاية طول زمن القلع بل التعليق الآتى
كالصريح في عدم الوجوب فليراجع (قوله ومن ثم) أي من أجل التعليق بذلك (قوله تسوية الحفر الخ) أي
بردا الأجزاء المنفصلة منها فقط اه ع ش (قوله لانه) الأولى التائيت (قوله وقضية ذلك) أي التعليق (قوله
من فعله) مفهومه أنه لو أجبره المالك أو الحاكم لا يلزمه ما ذكر سم على منهج ويوجه بانه لم يحصل منه
في الأصل تعدى رأيت الأذرى صرح بالمفهوم المذكور اه ع ش قول المتن (ولو ركب الخ) عبارة المنهج
ولو قال من بيده عين أعرقتي فقال مالكة أجزتك أو غصبتني ومضت مدة لها أجرة صدق اه قول المتن
(فقال أجزتكها) بقى ما وادعى واضع اليد بعد تلف العين الأجرة والمالك ادعى العارية عكس كلام المتن

(قوله أو بنفسها) أي الزراعة عطف على بتأخير ش (قوله فيجب على ذي الأرض فالحاكم رده الخ) عبارة
الروض لزمه ردها للمالك وان غاب فللقاضى اه فليتأمل ما ذكره الشارح (قوله وحينئذ فالشرط الخ) اعتمد
مر (قوله ان لا يعلم الخ) قد يقال هذا يشمل ما يشك فيه هل هو ما يعرض عنه غالباً أو لا وفي ملكه نظر فالوجه
ان الشرط علم الإعراض أو علم كون الموجود مما يعرض عنه غالباً مع الشك في الإعراض (قوله قبل القلع)

بالقلع لانه من فعله وقضية ذلك انه لو كان وصوله لأرض الغير من فعل مالكة كان يفره فيما يظن انه ملكه فبان غير ملكه لزمته الأجرة وهو متجه
وسئل عن سبل نقل تراب وحجارة أرض عليا إلى سفل هل يجبر مالك العليا على إزالة ذلك فاجبت بانه يجبر أخذاً مما ذكره هنا في محمول السبل
وفي انتشار الأغصان (ولو ركب ذابة وقال مالكة أجزتكها) أعرنتها فقال أجزتكها

مدة كذا بكذا ويجوز كل وجه السبكي اطلاق الاجرة بناء على الاصح الا ترى ان الواجب أخرة المثل (أو اختلف مالك الأرض وزارعها كذلك فالمدق المالك على المذهب) لافي بقاء (٤٣٦) العقول يبق بعض المدة بل في استحقاق الاجرة أو القيمة بتفصيلهما الا ترى لان الغالب اذنه

في الانتفاع بمقابل فيختلف لكل عينا تجمع نفا واثباتا انه ما أعاره بل آجره ويستحق آجرة المثل ان وقع الاختلاف مع بقائها وبعد مضي مدة لها آجرة فان وقع قبل مضي تلك المدة صدق مدعي العارية بيمينه قطعاً لانه لم يتلف شيئا حتى يجعل مدعيها لسقوط بدله أو بعد تلفها ومضي مدة لها آجرة فان كانت القيمة دون الآجرة أو مثلاً أخذها بلا عين لا تغاها على وجوب قدرها ولا يضر الاختلاف في الجهة ويخالف الزائد في الاولى (وكذا) يصدق المالك فيما (لو قال) الراكب أو الزارع (أعرتني وقال المالك بل غصبته مني) وقدمت مدة مثلاً آجرة والعين باقية لان الاصل انه لم ياذن فيخالف وله آجرة المثل (فان تلفت العين) قبل ردها تلغى تضمن به العارية (فقد اتفق على الضمان) له الان كامن المعار والغصب مضمون (لكن) بوجه الاستدراك فيمخلفاً ان زعم انه لا وجه له بان قوله اتفق على الضمان يقتضي مساواة ضمان العارية لضمان الغصب الذي سبذ كرهوما قيسله من ذكر الاختلاف يقتضي تخالفهما وانه متفق عليه فيبين تخالفهما

فالمدق واضح اليد لان الاصل عدم ضمان واضع اليد وعدم العارية عش ولو ادعى المالك العارية وذو اليد الغصب صدق المالك بيمينه أيضاً فان لم تتلف العين ولا يمض زمن مثله آجرة فلا شيء سوى ردها وان مضى ذلك فذو اليد مقر بالآجرة المنكرها وان تلفت ولم يمض ذلك الزمن فان لم يزد أقصى القيم على قيمة يوم التلف فهي للمالك وان زاد فذو اليد مقر به المنكره وان مضى زمن مثله آجرة فهو مقر به المنكرها أيضاً ولو ادعى المالك العارية وذو اليد المدعي صدق المالك بيمينه ان تلفت العين أو استعمالها وذو اليد ولا فعل على قياس ما مر أنه يصدق بلا عين قليل يوجب على الجلال اه يجبري (قوله مدة كذا) الى المتن في النهاية (قوله اطلاق الآجرة) يعني الاقتصار على آجرتها (قوله لا ترى الخ) أي في قوله ويستحق آجرة المثل (قوله ان الواجب آجرة المثل) وقيل المسمى وقيل الاقل منهما اه معنى (قوله لان الغالب الخ) عبارة النهاية ذالغالب أنه لا ياذن في الانتفاع بملكه الا بمقابل اه (قوله فيخالف الخ) فان نكل المالك لم يخالف الراكب ولا الزارع لانهم اذعيان الاعارة وليست لازمة وتبيل بمخلفان للخلص من الغرم معنى وساطان (قوله لكل) أي من المدعين في مسئلتى الدابة والأرض اه رشدي (قوله ما أعاره) أي المذكور من الدابة والأرض (قوله ان وقع الاختلاف) قيد لقول المصنف فالمدق المالك اه كرهدي ويجوز رجوعه لقولي الشارح فيخالف الخ ويستحق الخ (قوله مع بقاءها) أي الدابة اه معنى وقال عش أي العين اه وهو أحسن (قوله بيمينه) أي لاحتمال أن ينكل فيخلف مدعي الآجرة فتثبت اه سلطان أي لانها عقد لازم اه يجبري (قوله أو بعد تلفها) عطف على قوله قبل مضي الخ (قوله أو بعد تلفها) أي بغير الاستعمال المأذون فيه اه شرح منهج وسبذ كره الشارح في مسئلة الغصب فكان المناسب ذكره هنا أيضاً (قوله ومضى مدة الخ) فان لم تمض مدة لها آجرة فالراكب مقر بالقيمة المنكرها معنى ونهاية فيرد برده اه معنى أي فتبقى في يده الى أن يعترف المالك بها فيدفعها اليه بعد اقراره بها قياساً على ما لو أقر شخص بشي لا آخر فانكره اطفحى اه يجبري (قوله فان كان القيمة الخ) عبارة المعنى فالراكب مقر بالقيمة المنكرها وهو يدعي الآجرة فيعطى قدر الآجرة من القيمة بلا عين ويخالف الزائد فيما اذا زادت على القيمة اه (قوله لا تغاها على وجوب قدرها) قضية أن التلف بغير الاستعمال المأذون فيه والا فلا اتفاق اه سم وتقدم عن شرح المنهج التصريح بذلك (قوله في الاولى) أي في صورة الدون فيقول والله ما أعرتك بل آجرتك لاجل ثبوت الزائد وأما قدر القيمة فقد اتفق عليه كما مر (قوله يصدق المالك) الى قول المتن لكن في المعنى والى قوله الاصح في النهاية (قوله تلفها تضمن به الخ) أي بان كان التلف بغير الاستعمال المأذون فيه اه عش (قوله بان زعم أنه الخ) وافقه المعنى عبارته وقول المصنف لكن الخ مسئلة مستقلة وهي ان العارية هل تضمن بقيمة يوم التلف فلا وجه للاستدراك اه (قوله بان قوله الخ) متعلق بقوله بوجه الخ (قوله يقتضي مساواة الخ) لاجابة في الاستدراك للاقتضاء بل يكفي مجرد التوهم كما مر جوابه اه سم (قوله وما قبله) أي وأنت ما قبل قوله اتفق الخ (قوله من ذكر الاختلاف) أي بين المالك والراكب أو الزارع في الاعارة والغصب (قوله تخالفهما) أي الضمانين وكذا ضمير قوله الا ترى اتخاذهما (قوله وأنه الخ) أي ويقتضي أن تخالفهما (قوله الخالف الخ) نعت لقوله ما تضمن به الخ (قوله وما قبله) أي في العارية أي فيما تضمن به عطف على قوله ما تضمن به الخ (قوله على المعتمد) واعتمد النهاية والمعنى والشهاب الرمي أنها تضمن بالقيمة مطابقة مقومة كانت أو مثلية عبارة الجبري على شرح المنهج قوله اذا المعار يضمن بقيمة أي ولو مثلياً على الراجح وكذا المستام يضمن بقيمة وقت تلفه ولو مثلياً مفهومه الوجوب لمدة القاع (قوله ويجوز كل وجه السبكي الخ) اعتمدهم (قوله لا تغاها على وجوب قدرها) قضية ان التلف بغير الاستعمال المأذون فيه والا فلا اتفاق (قوله يقتضي مساواة ضمان العارية الخ) لاجابة في الاستدراك للاقتضاء بل يكفي مجرد التوهم كما مر جوابه (قوله ان كانت مقومة

والغصوب يضمن يا قصى القسيم من يوم القبض الى يوم التلف والفرق ان هذا متعددا فغلقا عليه بالنظر لا يزيادة وجدت في يده بخلاف المستعين فنظر لاول وقت ضمانه وهو وقت التلف (لا) تضمن العارية (يا قصى القيم ولا) (١٣٧) بيوم القبض) خلافا لمقابل الاصح (فان كان

ما يدعى المالك) بالغصب (أكثر) من قيمة يوم التلف (حلف للزيادة) انه يستحقها وما يساويها وما دونها يأخذ به بلا عين لا تفاقمها عليه نظاير ما مروى في الروضة لو قال المالك غصبتى وذو اليد أودعتنى حاف المالك لانه يدعى عليه الاذن والاصل عدمه وأخذ القيمة ان تلف والاحرة ان مضت مدتها لها أجرة ومحملة ان لم يوجد من ذى اليد استعمال والا صدق المالك بلا عين فان قلت يحلف هذا ما مر فى الاقترار أن من أقرب بالف وفسرها بالوديعة قبل أى سواء أقال أخذتم منه أم دفعها الى على المعتمد ولم يظرد دعوى المدة وله الغصب قلت يفرق بان الالف ثم لم تثبت الا باقراره فصدق فى صفة ثبوتها ويؤيده قوله هم من كان القول قوله فى أصل شئ كان القول قوله فى صفةه ومن تكلم على هذه لقاعدة وأطال التاج السبكي فى قواعده ولانه لا أصل هنا بخلاف دعواه الوديعة بخلافه فيما نحن فيه فانه لما علم ان يده على العين اقتضى ذلك ضمانه اذ هو الاصل فى الاستيلاء على مال الغير فدعواه الاذن مخالفة

على الرابع والحاصل أن المتلفات أقسام ثلاثة ما يضمن بالمثل مطلقا وهو القرض أو القيمة مطلقا وهو ما ذكرنا أو المثل ان كان مثليا وأقصى القيم ان كان متقوما وهو المغصوب والمقبوض بالشراء الفاسد شورى اه (قوله) والمغصوب الخ) أى المتقوم وهو معطوف على قول المصنف الاصح أن العارية الخ (قوله أن هذا) أى الغاصب (قوله وقت ضمانها) أى العارية قول المن (حلف للزيادة) أى عينا تجمع نفيًا وإثباتًا كما سبق قال ع ش وينبغي أن يحلف للأجرة التى يستحقها فى مدة وضع يده عليه اه عبارة شرح المنهج ويحلف للأجرة مطلقا ان مضت مدة لها أجرة اه قال البجيرى قوله ويحلف للأجرة مطلقا أى سواء كانت رائدة على القيمة أولا ويصح تفسيره أيضا بما اذا كانت قيمته وقت التلف هى أقصى القيم أو أقل منه فيكون الاطلاق فى مقابل قوله فان كان ما يدعى الخ اه (قوله أنه يستحقها) الى الكتاب فى النهاية الا قوله ومن تكلم الى ولانه وقوله وسيأتى آخر القراض ما يتعلق بذلك (قوله نظاير ما مر) أى فى شرح على اذهب (قوله لو قال) الى قوله ومحملة فى المغنى ثم قال ولو قال المالك غصبتى والراكب أجر تنى صدق المالك بيمينه لان الاصل بقاء استحقاق المنفعة فيسترد العين ان كانت باقية ويأخذ القيمة ان تلفت واذا مضت مدتها لها أجرة أخذ قدر المسمى بلا عين لان الراكب مقر له به ويحلف للرائد عاينه ولو ادعى المالك الاجارة وذو اليد الغصب فان لم تناف العين ولم تمض مدة لها أجرة صدق ذو اليد بيمينه فان مضت فالمالك مدع للمسمى وذو اليد مقر له بأجرة المثل فان لم يزد المسمى عليه أخذ به بلا عين والاحلف للرائد ولو ادعى المالك الوديعة وذو اليد الغصب فلا معنى للنزاع فيما اذا كانت العين باقية ولم تمض مدة لها أجرة فان مضت وذو اليد مقر بالأجرة لنكرها وان تلفت قبل مضى مدة لها أجرة فان لم يزد أقصى القيم على قيمة يوم التلف أخذ القيمة بلا عين والا فالرائد مقر بها ذو اليد لنكرها وان مضت مدة لها أجرة قالا جرة مقر بها ذو اليد لنكرها * (خاتمة) * لو اختلف المعبر والمستهبر فى رد العارية فالقول قول المعبر بيمينه لان الاصل عدم الرد مع أن المستهبر قبض العين لمحض حفظ نفسه اه (قوله ومحملة) أى تصديق المالك بيمينه (قوله والاصدق المالك بلا عين) أى لانها تقدير يكونها ووديعة صارت بالاستعمال كالمغصوبة اه ع ش (قوله هذا) أى تصديق المالك فيما اذا ادعى الغصب وذو اليد الوديعة (قوله الى) أى المقر (قوله ثم) أى فيما مر (قوله ومن تكلم الخ) خبر مقدم لقوله التاج الخ (قوله ولانه الخ) الاولى وبانه الخ الباء (قوله هنا) أى فبمرف كان الاولى هناك بالكاف (قوله اقتضى الخ) خبر ان وقوله ذلك ضمانه فاعله ففعوله والمشار اليه كون يده على العين (قوله فدعواه الخ) جواب لما (قوله فادعى الدافع القرض الخ) ومثل ما لو ادعى الاخذ الهبة والدافع القرض فيصدق الدافع فى ذلك ولا فرق فى ذلك بين أن يكون للدافع به المام لكونه خادما مثلاً أم لا اه ع ش (قوله وقال الا خبر بل وكالة الخ) وعلى قياسه لو ادعى الدافع أو وارثه البيع والاخذ الوكالة أو القراض أو الشركة أو نحوها مما لا يقتضى الضمان صدق الدافع لكن بالنسبة للزوم البدل الشرعى ولو اختلفا فى قدر البدل صدق الغارم اه ع ش

الخ) الذى جزم به فى الانوار واعتمده مر انها تضمن بالقيمة مطلقا (قوله فى المتن حلف للزيادة) ينبغى ان يحلف للأجرة اذ لم تكن زيادة ويستحقها (قوله ضعف قول البغوى) وافق مر على ضعفه واعتمد تصديق الدافع اه

* (تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس أوله كتاب الغصب) *

لا يصل الضمان الناشئ عن الاستيلاء والاصل عدم الاذن فصدق المالك وبهذا يعلم ضعف قول البغوى لو دفع لغيره ألفا فهلكت فادعى الدافع القرض والمدفوع اليد الوديعة صدق المدفوع اليه وسيأتى آخر القراض ماله تعالى بذلك ثم رأيت ما يرد كلام البغوى وهو قول الانوار عن منهاج القضاة لو قال بعد تلفه دفعته قرضا وقال الا خبر بل وكالة صدق الدافع اه

* (فهرست الجزء الخامس من حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني والعلامة ابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى) *

صفحة	
٢	كتاب السلم فصل يشترط كون السلم فيه مقدورا على تسليمه عند وجوب التسليم
١٢	فصل في بيان أخذ غير المسلم فيه عنده وقت أدائه ومكانه
٣٥	فصل في القرض
٥٠	كتاب الرهن
٦٢	فصل في شروط المرهون به ولزوم الرهن
٧٩	فصل في الامور المترتبة على لزوم الرهن
١٠٣	فصل في الاختلاف في الرهن وما يتبعه
١١٠	فصل في تعلق الدين بالتركة
١١٩	كتاب المغفلس
١٢٧	فصل في بيع مال المغفلس وقسمته وتوابعه
١٤٣	فصل في رجوع نحو بائع المغفلس
١٥٩	باب الحجر
١٧٦	فصل فيمن يلي الصبي
١٨٧	باب الصلح
١٩٧	فصل في التراضع على الحقوق
٢٢٦	باب الحوالة
٢٤٠	باب الضمان
٢٥٧	فصل في كفالة البدن
٢٦٧	فصل في صيغة الضمان والكفالة
٢٨١	كتاب الشراكة
٢٩٤	كتاب الوكالة
٣١٤	فصل في بعض أحكام الوكالة
٣٢٥	فصل في بقية من أحكام الوكالة
٣٣٧	فصل في بيان جواز الوكالة
٣٥٤	كتاب الاقرار
٣٦٥	فصل في الصيغة
٣٧٠	فصل يشترط في المقر به الخ
٣٨٦	فصل في بيان أنواع من الاقرار
٤٠٠	فصل في الاقرار بالنسب
٤٠٩	كتاب العارية
٤٢٥	فصل في بيان جواز العارية

